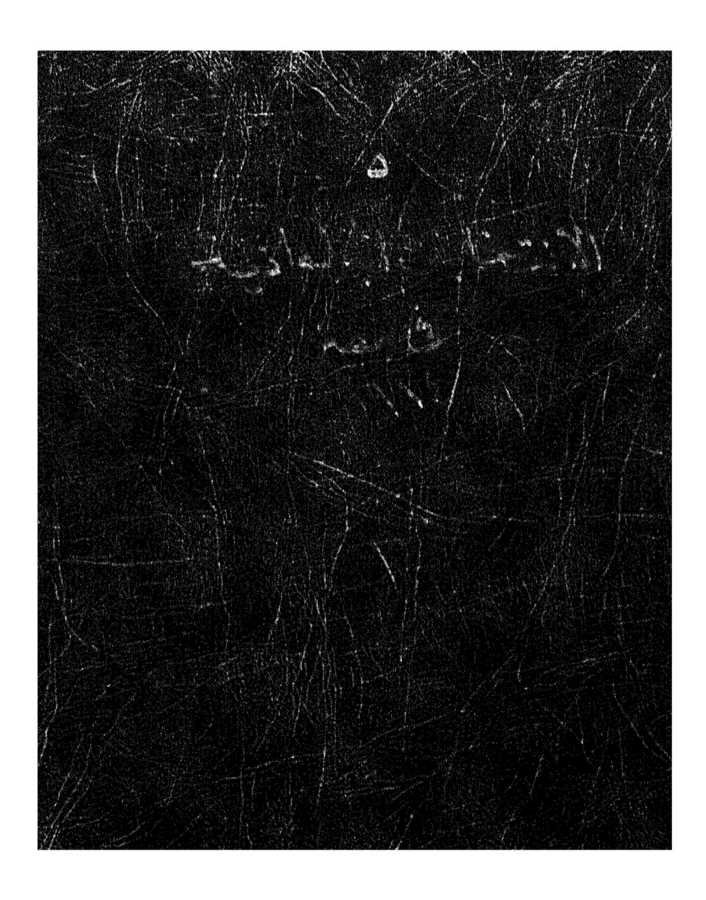


بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المجلد الخامس

الانتخابات البرلمانية

(فى مصر)

١٩٨٤

الجزء الخامس

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

٥٨ـ الانتخابات : الوعد ٠٠ والحقيقة !

مصطفى شردى الوفـــد ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٣٣

٥٨ـ كلمـة اخيـــرة ٠

مصطفى شردى الوفـــد ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٣٦

٥٨٠ـ الانتخابات المصرية فى الصحف الامريكية ٠

راندا احمـــد صباح الخيـر ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٣٧

٥٨١ـ معالم الطريق الجديد امام الذين كسبوا والذين لم يكسبوا ٠

عبد الستار الطويلة صباح الخيـر ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٤١

٥٨ـ الشباب والانتخابات ٠

صباح الخيـر ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٤٤

٥٨ـ حزب التجمع لا يصلح للحكم او المعارضة !

عبده مباشـــر صباح الخيـر ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٤٥

٥٨ـ المقعد الشاغر فى مؤتمر الحزب الوطنى بالجيزة ٠

صباح الخيـر ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٤٨

٥٨ـ اموال الدعاية الانتخابيـــة !

الفـت ســعد صباح الخيـــر ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٤٩

٥٨ـ حزب العمل يطالب بمراقبة جميع الدوائر الانتخابية ٠

صباح الخيـــر ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٥٣

٥٨ـ الوفد فى خدمة التاريخ !

راسم الجمـــال صباح الخيـر ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٥٤

٥٩ـ فرج فودة : مازلت حريصا على الوفـــد ٠

صباح الخيـــر ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٥٧

٥٩- صنوت الشريف : مساواة تامه بين الاحزاب على الشاشة ·

جمال الدين حسين صباح الخير ١٩٨٤/٥/٣١ ١٢٥٨

٥٩- خصوصية حدث ٨٤ المصرى وابعاده ·

الطليعة ١٩٨٤/٥ ١٢٦٢

٥٩- الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لحدث ٨٤ المصرى ·

الطليعة ١٩٨٤/٥ ١٢٦٩

٥٩- اشكاليات العملية الانتخابية ·

الطليعة ١٩٨٤/٥ ١٢٨٠

٥٩- الاستجابات البرنامجية للاحزاب ·

الطليعة ١٩٨٤/٥ ١٢٨٨

٥٩- ملاحظات و تنبوءات ·

الطليعة ١٩٨٤/٥ ١٢٩٨

٥٩- انتخابات مصر فى عيون العالم ·

المصور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٠١

٥٩- لوجه الله · المكسب الحقيقى ·· هو الجدية ·

يحيى الجمل المصور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٠٤

٥٩- قراءة اولى فى انتخابات ٨٤ ·

المصور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٠٧

٦٠- ٥٧ مقعدا للمعارضة فى المجلس الجديد ·

المصور ١٩٨٤/٦/١ ١٣١٠

٦٠- الاختيار الاجتماعى و الاختيار السياسى ·

المصور ١٩٨٤/٦/١ ١٣١٤

٦٠ــ لماذا انخفضت نسبة الحضــــور ؟

المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣١٩

٦٠ــ ابو باشا يعلن نتائج الانتخابات و يرد على تشكيك المعارضة •

المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٢٠

٦٠ــ الانتخابات بالارقــام •

المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٢٣

٦٠ــ يوم الانتخاب : تقارير من المحافظات •

المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٢٤

٦٠ــ القاهرة : ساد الهدوء و الحيدة دوائر القاهرة الخمس •

المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٢٥

٦٠ــ الاسكندرية : مرشح واحد تقدم بثلاثين طعنا !

بدوى شاهين المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٢٧

٦٠ــ بورسعيد : من انشأ المنطقة الحرة •• سيبقى عليها •

سـيد زكــى المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٢٨

٦٠ــ الجيزة : معركة ساخنه انتهت بسـلام تام •

ربيع ابو الخير المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٢٩

٦١ــ القليوبية : عنف بين المرشحين و حياد من الشـرطة •

المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٣١

٦١ــ الشرقية : الاباظية اخذوا المعركة بروح رياضيـة •

المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٣٢

٦١ــ الغربية : المعركة هادئه فى طنطا ساخنة فى سمنود •

غالى محمــــد المصــــــــور ١٩٨٤/٦/١ ١٣٣٣

٦١٣ـ الدقهلية : رغم اهمية المرشحين فالمنافسة حرة تماما !

	المصـــــور	١٩٨٤/٦/١	١٣٣٤

٦١٤ـ كفر الشيخ : انتخابات هادئه بالرغم من " شباسى المسلح " !

احمد حمدى	المصـــــور	١٩٨٤/٦/١	١٣٣٥

٦١٥ـ المنوفية : فانلات عليها الساعة يرتديها انصار التجمع .

	المصـــــور	١٩٨٤/٦/١	١٣٣٦

٦١٦ـ بنى سويف : لماذا غاب مندوبو احزاب المعارضة عن اللجان الفرعية فى بنى سويف .

سليمان عبد العظيم	المصـــــور	١٩٨٤/٦/١	١٣٣٧

٦١٧ـ المنيا : حققت كل الشكاوى فورا و مرت المعركة بسلام .

عـــزت بـــدوى	المصـــــور	١٩٨٤/٦/١	١٣٣٨

٦١٨ـ اسيوط : خلعت رداء العصبية قبل التوجه لصناديق الانتخاب .

محمد الشاذلى	المصـــــور	١٩٨٤/٦/١	١٣٣٩

٦١٩ـ سوهاج : اثبات الشخصية كانت وراء ضعف نسبة التصويت !

ممـــدوح مهـــران	المصـــــور	١٩٨٤/٦/١	١٣٤١

٦٢٠ـ و ماذا يقول مرشح حزب الوفد الذى سقط و بعد ٤٨ ساعة اعلنوا نجاحة .

	الاحـــــرار	١٩٨٤/٦/٤	١٣٤٣

٦٢١ـ لا .. ليس استفتاء على " الثورة " !

وحيـــد غـــازى	الاحـــــرار	١٩٨٤/٦/٤	١٣٤٥

٦٢٢ـ كيف دارت المعركة الانتخابيـــة ؟

محمد المنيـــاوى	الاحـــــرار	١٩٨٤/٦/٤	١٣٤٧

٦٢٣ـ ماذا يقول مرشح الحزب الوطنى الذى نجح و بعد ٤٨ ساعة اعلنوا سقوطه .

لطفـى عبد اللطيـــف	الاحـــــرار	١٩٨٤/٦/٤	١٣٤٩

٦٢٤_ كشف حساب معركة الانتخابات •

رمزى ميخائيل جيد | الاحـــــرار | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٥٢

٦٢٥_ من هانت عليه نفســه •

كمـــال خالـــد | الاحـــــرار | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٥٨

٦٢٦_ ٤٣٪ سببها الصحافـة القوميـــة •

عثمان ظــاظــا | الاحـــــرار | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٥٩

٦٢٧_ لعبة السياسة ابعدت حزب الاحرار من الميدان •

الاحـــــرار | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٦١

٦٢٨_ كل شيء مباح فى الحب والحرب وفى الانتخابات للحزب الوطنى •

الاحـــــرار | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٦٢

٦٢٩_ رأى المعارضة : ديمقراطية •• على الرمال الناعمة !!

مصطفى كامل مراد | الاحـــــرار | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٦٣

٦٣٠_ يس سـراج الدين زعيما للمعارضة وممتاز نصار رئيسا للجنة التشريعية بمجلس الشعب •

الاحـــــرار | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٦٥

٦٣١_ ابو باشا : ما جرى فى الانتخابات امر يعرفه كل المصريين •

روز اليوســـف | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٦٦

٦٣٢_ النظرة الواقعية الى النتائج •

روز اليوســـف | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٦٧

٦٣٣_ ٧ حقائق انتخابيـــة !

عبد العزيز خميـــس | روز اليوســـف | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٦٨

٦٣٤_ خناقـة علـى كرســى !

روز اليوســـف | ١٩٨٤/٦/٤ | ١٣٧١

٦٣٥ــ ممنوع دخول الغربــــاء .

شــريف شــكرى   روز اليوســـف   ١٩٨٤/٦/٤   ١٣٧٢

٦٣٦ــ فى الاسكندرية : احجام الكثيرين عن المشــاركة .

جمال الدين حسين   روز اليوســـف   ١٩٨٤/٦/٤   ١٣٧٤

٦٣٧ــ فى سوهاج : الانتخابات .. " عصبيـــة " .

روز اليوســـف   ١٩٨٤/٦/٤   ١٣٧٧

٦٣٨ــ فى شبرا الخيمة : المعركة غير متكافئــــــة .

عصام عبد العزيـــز   روز اليوســـف   ١٩٨٤/٦/٤   ١٣٧٨

٦٣٩ــ فى الدقهلية : صدام .. واعتذار .. وصلح .

ابراهيم ابو زيـــــد   روز اليوســـف   ١٩٨٤/٦/٤   ١٣٨٠

٦٤٠ــ الاسماء التائهة فى الانتخابـــات !

الفـــت سعـــــــد   روز اليوســـف   ١٩٨٤/٦/٤   ١٣٨١

٦٤١ــ فتحى غانم : مازلنا فى بداية الطريق .

روز اليوســـف   ١٩٨٤/٦/٤   ١٣٨٢

٦٤٢ــ بعد ان سكتت صرخات الحناجـــر !

عبد الســـتار الطويلة   روز اليوســـف   ١٩٨٤/٦/٤   ١٣٨٥

٦٤٣ــ على الدين هلال : الاحزاب والانتخابات وثورة يوليو .

روز اليوســـف   ١٩٨٤/٦/٤   ١٣٨٨

٦٤٤ــ فى المنوفية : روساء وامناء اللجان من اقارب مرشحى حزب الحكومة .

الشعـــــب   ١٩٨٤/٦/٥   ١٣٩١

٦٤٥ــ على الطريق : فرحة لم تتم .. وليتها تتم .

محمـــد المعلـــــم   الشعـــــب   ١٩٨٤/٦/٥   ١٣٩٢

٦٤٦ـ القادة الوفديون يعترفون: حزب الوفد ورط احزاب المعارضة لدخول الانتخابات بلا ضمانات •

وحيد رأفت — الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٣٩٣

٦٤٧ـ في الدائرة الثالثة دقهلية : المحافظ يفتتح مدرسة •

الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٣٩٤

٦٤٨ـ في الاسماعيلية : تزوير الاصوات كشفته صناديق الفرز •

الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٣٩٥

٦٤٩ـ في الشرقية : استغلال امكانيات الدولة لصالح قائمة حزب الحكومة •

الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٣٩٧

٦٥٠ـ في سوهاج : نجحت الشرطة في الحياد لصالح حزب الحكومة •

الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٣٩٨

٦٥١ـ مهزلة الانتخابات في الدائرة الاولى ـ محافظة الدقهلية •

احمد حسرك — الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٣٩٩

٦٥٢ـ باسم الشعب : الحزب الحاكم •• حرفته التزوير •

ابراهيم الزيادي — الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٤٠٢

٦٥٣ـ الانتخابات في مصر : مأساة •• ام مهزلة •

محمد عصفور — الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٤٠٣

٦٥٤ـ اجيبوا بموضوعية وامانة هل هذه هي الديمقراطية •

عبد المغني سعيد — الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٤٠٥

٦٥٥ـ في الاسكندرية : الادلاء بالصوت ثلاث مرات لصالح الحزب الحاكم •

الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٤٠٦

٦٥٦ـ في القليوبية : احراق ١٢ صندوقا بها اكثر من اربعة الاف صوت •

الشعب — ١٩٨٤/٦/٥ — ١٤٠٧

٦٥٧_ تفاصيل جديدة عن تزوير الانتخابات •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤٠٨

٦٥٨_ في الجيزة : العثور على اصوات زائدة بالصناديق اثناء الفرز •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤٠٩

٦٥٩_ كشوف الناخبين بقرية مختار هاني تضم اسماء وهمية ٠٠ و مكررة و رجال شرطة و جيش ٠٠ و متوفين !

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤١٠

مختار هاني

٦٦٠_ في الغربية : الاعتداء على رؤساء اللجان و مرشحي المعارضة •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤١١

٦٦١ _ بيان لحزب العمل يكشف تزييف ارادة الشعب في انتخابات مجلس الشعب •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤١٢

٦٦٢_ في دمياط : سيطرة البلطجية و اصحاب السوابق على الانتخابات لخدمة الحزب الحاكم •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤١٣

٦٦٣_ اصابة ابن اخ المهندس دوه بجراح بعد الاعتداء عليه و سرقة كاميرته •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤١٤

احمد الكناني

٦٦٤_ نتائج وزارة الداخلية للانتخابات تكشف : الديمقراطية للرأسماليين فقط •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤١٦

عبد القادر شهيب

٦٦٥_ في كفر الشيخ : الشرطة تتفرج على طرد مندوبي المعارضة و الاعتداء عليهم •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤١٩

٦٦٦_ اجهزة الحكم المحلي في بورسعيد مارست الضغط و الارهاب لصالح مرشحي حزب الحكومة •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤٢١

فـــؤاد هديـــة

٦٦٧_ بيان سياسي لحزب العمل الاشتراكي حول تزييف ارادة الناخبين في الانتخابات الاخيرة •

الشعب ١٩٨٤/٦/٥ ١٤٢٣

٦٦٨ـ نتائج الانتخابات هزيمة لحزب الحكومه بالبلطجة والتزوير جلبوا على مقاعد مجلس الشعب .

ابو العباس محمد	الشعـــــب	١٩٨٤/٦/٥	١٤٢٨

٦٦٩ـ الاحساس بالظلم لن يعوق مسيرتنا .

ابراهيم شكـــرى	الشعـــــب	١٩٨٤/٦/٥	١٤٣١

٦٧٠ـ النيابة تحقق فى وقائع تزوير صناديق انتخاب الكاب وام خلف .

	الوفـــــد	١٩٨٤/٦/٧	١٤٣٣

٦٧١ـ وضعت حرب الانتخابات اوزارها ...

جميل حنا ميحـــة	الوفـــــد	١٩٨٤/٦/٧	١٤٣٤

٦٧٢ـ مبروك يا وفـــد .

ابراهيم دسوقى اباظة	الوفـــــد	١٩٨٤/٦/٧	١٤٣٥

٦٧٣ـ سؤال يهم الناس: الذى شارك فى تزوير الانتخابات .. هل يقبل صيامـــه ؟

	الوفـــــد	١٩٨٤/٦/٧	١٤٣٦

٦٧٤ـ الخطوة الاولى .. فى رحلة الالف ميل .

منى مكرم عبيـــد	الوفـــــد	١٩٨٤/٦/٧	١٤٣٧

٦٧٥ـ ترسيخ الحريات العامة والغاء القوانين الاستثنائيـة .

محمد عبد القـــدوس	الوفـــــد	١٩٨٤/٦/٧	١٤٣٨

٦٧٦ـ علوى حافظ : بحث الذمة المالية للذين اثروا بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

	الوفـــــد	١٩٨٤/٦/٧	١٤٣٩

٦٧٧ـ المنتصـــر .. مـــن ؟

احمد ابـو الفتـــح	الوفـــــد	١٩٨٤/٦/٧	١٤٤٢

٦٧٨ـ ماذا لو .. حدث العكس .

مجـــدى مهنـــا	الوفـــــد	١٩٨٤/٦/٧	١٤٤٤

٦٧٩ـ ١٠٠ مراسل للصحف ووكالات الانباء المصرية والعربية والعالمية ٠

الوفـــــــد ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٤٥

٦٨٠ـ الحزب يعرب عن قلقة لاستعمال القوة المادية لتزييف ارادة الناخبين والفوز زورا بالمقاعد البرلمانية ٠

الوفـــــــد ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٤٧

٦٨١ـ يوميـات ناخـب حزيـن ٠

يحيى الرخاوى الوفـــــــد ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٥٠

٦٨٢ـ صحف العالم تدين تزوير الانتخابات فـي مصـر ٠

الوفـــــــد ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٥٢

٦٨٣ـ مراسل بريطانى : الاستياء العام بسبب المشاكل المتراكمة ٠

الوفـــــــد ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٥٣

٦٨٤ـ رياح العنف بدلا من رياح الديمقراطية ٠

جمال بدوى الوفـــــــد ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٥٦

٦٨٥ـ خطاب مفتوح الى احمد بهاء الدين ٠

الوفـــــــد ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٥٨

٦٨٦ـ الشرعية الضائعة ٠٠

محمد عصفـور الوفـــــــد ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٥٩

٦٨٧ـ الدروس المستفادة من الانتخابات الاخيرة ٠

وحيد رأفـت الوفـــــــد ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٦١

٦٨٨ـ احزاب المعارضة خارج مجلس الشعب،ما تقييمها لنتائج الانتخابات ٠

الاحـــرار ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٦٣

٦٨٩ـ القنـاع الزائـف ٠

الاحـــرار ١٩٨٤/٦/٧ ١٤٦٤

٦٩٠ـ قرار حزب العمل بقبول التعيين فى مجلس الشعب يثير خلافات حادة بين صفوفة ٠

عمر احمـــــــد الاهالـــــــى ١٩٨٤/٦/١٠ ١٤٦٥

٦٩١ـ لماذا رفضنا التعيين فى مجلس الشعـب ٠

الاهالـــــــى ١٩٨٤/٦/١٠ ١٤٦٦

٦٩٢ـ محمد حسنين هيكل : انتخابات مجلس الشعب لم تعط احدا تفويضا ليفعل ما يشاء ٠

الاهالـــــــى ١٩٨٤/٦/١٠ ١٤٦٧

٦٩٣ـ " لغة السادات " ٠٠ عادت فى منشورات الناصريين ٠

حسنين كـروم الاحـــــــرار ١٩٨٤/٦/١١ ١٤٦٩

٦٩٤ـ الديمقراطيلا !! ٠٠٠٠ والسـراب ٠

مصطفى كامل مراد الاحـــــــرار ١٩٨٤/٦/١١ ١٤٧١

٦٩٥ـ من تجارب الانتخابات بالقائمـــة ٠

عثمـان اباظـــة الاحـــــــرار ١٩٨٤/٦/١١ ١٤٧٣

٦٩٦ـ "الاخوان المسلمون" فى مجلس الشعب يبحثون الانفصال عن " الوفد " ٠

الاحـــــــرار ١٩٨٤/٦/١٢ ١٤٧٥

٦٩٧ـ بلاغ الى وزير العدل والنائب العام والمدعى الاشتراكى ٠

كمـال خالـــــد الاحـــــــرار ١٩٨٤/٦/١١ ١٤٧٧

٦٩٨ـ لماذا اصرت الحكومة على رفض مطالب احزاب المعارضة ٠

رمزى ميخائيل جيد الاحـــــــرار ١٩٨٤/٦/١١ ١٤٧٩

٦٩٩ـ مصـر فى حالة ترقـب ٠

عادل حمـــوده الشعـــــب ١٩٨٤/٦/١٢ ١٤٨٢

٧٠٠ـ الانتخابات لحساب ٠٠٠ مـن ؟ !

احمد مجاهـــد الشعـــــب ١٩٨٤/٦/١٢ ١٤٨٧

٧٠١ـ بيان الداخلية يرد على ١٣٪ فقط من وقائع التدخل المسجلة فى محاضر الشرطة .

عبد القادر شهيب	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٤٨٨

٧٠٢ـ هل يستعمل الرئيس حقه الحل انقاذا للحل الديمقراطى ؟ !

ممدوح قنـاوى	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٤٩١

٧٠٣ـ المهندس ابراهيم فى طلخا و شربين : حزب العمل مستمر فى اداء رسالته و علينا تنظيم الصفوف .

احمد الكنانى	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٤٩٣

٧٠٤ـ فى الدائرة الثالثة بالدقهلية : منح الحزب الحاكم ٣٠ الف صوت .

	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٤٩٥

٧٠٥ـ فى الوادى الجديد : فرز الاصوات فى غيبة رجال القضاء .

	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٤٩٦

٧٠٦ـ باسم الشعب : لو امن الناس .. !

ابراهيم الزيـادى	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٤٩٧

٧٠٧ـ الانتخابات فى مصر .. مأساة ام مهزلة .

محمد عصفور	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٤٩٩

٧٠٨ـ انشاء شركة الاسكندرية الخاصة للملاحة اضر بشركات الملاحه العامه فى مصر !

عصام رفعت	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥٠١

٧٠٩ـ و سقطت الادعاءات الكاذبة .

حامد زيدان	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥٠٥

٧١٠ـ خرابيش .

محمود المليجى	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥٠٧

٧١١ـ فى المليان : الخطة السرية لحكم مصر .

فـؤاد نصحى	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥٠٨

٧١٢- ٣ احزاب تطعن فى انتخابات مجلس الشعب ٠

عصام سليمان	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥١٠

٧١٣- صحف اسرائيل تهنئ الحزب الوطنى ٠

	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥١١

٧١٤- البيان رقم (٣) من نعمات !

عادل حمودة	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥١٢

٧١٥- نيام ٠

ابراهيم العزازى	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥١٤

٧١٦- هتفت الجماهير ٠٠ العمل هو الامل ٠

احمد حرك	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥١٥

٧١٧- رسالة تحية للرجال الشرفاء الذين واجهوا البلطجة السياسية ٠

عبد الحميد غازى	الشعب	١٩٨٤/٦/١٢	١٥١٦

٧١٨- بعد تزييف الانتخابات ٠

سمير شرباس	الشعب	١٩٨٤/٦/١٣	١٥١٧

٧١٩- الوفد يرد على بيان وزارة الداخلية ٠

	الوفد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥١٨

٧٢٠- مرشح الحزب الوطنى يطعن فى انتخابات مجلس الشعب ٠

	الوفد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥١٩

٧٢١- رأى حر مطلوب ٠

	الوفد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٢٠

٧٢٢- من يحمى الديمقراطية من التزوير ؟

ابراهيم دسوقى اباظة	الوفد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٢٣

٧٢٣ـ مغامرة الحوار : الاقلية السياسية و الاغلبية الاجتماعية ٠

منى مكرم عبيد	الوفـــد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٢٥

٧٢٤ـ الغاء قانون الانتخابات مطلب شعبى عاجـل ٠

ممتـاز نصـار	الوفـــد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٢٦

٧٢٥ـ سكرتير عام حزب الاحرار يقول : الانتخابات الماضية ٠٠ ليست تعبيرا حقيقيا عن حجم المعارضة ٠

هاشم طنطـاوى	الاحـرار	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٢٩

٧٢٦ـ مواجهة صريحة مع مشكلة الخدمات الطبية ٠

يوسف حامد زكـى	الوفـــد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٣١

٧٢٧ـ هل هى حقا انتخابات نزيهة ؟

	الوفـــد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٣٣

٧٢٨ـ مستقبل المعارضة فى ظل التعدد الحزبى ٠

جمـال بـدوى	الوفـــد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٣٦

٧٢٩ـ عجبى لهذه الديمقراطية !

محمد عصفـور	الوفـــد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٣٧

٧٣٠ـ باعوا الترام لشعب مصر !

عبـاس الطرابيلـى	الوفـــد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٣٩

٧٣١ـ قوانين سيئة السمعه يتعين ازالتها او تعديلها ٠

وحيد رافـت	الوفـــد	١٩٨٤/٦/١٤	١٥٤١

٧٣٢ـ العائلات تكسب الانتخابـات ٠

	المصـور	١٩٨٤/٦/١٥	١٥٤٣

٧٣٣ـ عمر التلمسانى : مجلس الشعب الحالى لا يمثل الامه تمثيلا حقيقيا ٠

	الاحـرار	١٩٨٤/٦/١٨	١٥٤٩

٧٣٤ـ اشهد .. ان الانتخابات الاخيرة كانت نزيهة .

رجاء رشاد — الاحرار — ١٩٨٤/٦/١٨ — ١٥٥١

٧٣٥ـ بيان الامانه العامة لحزب التجمع .

الاهالى — ١٩٨٤/٦/٢٠ — ١٥٥٣

٧٣٦ـ المزورون : اصوات النساء لعبة الحكومة لتزوير الانتخابات .

الاهالى — ١٩٨٤/٦/٢٠ — ١٥٥٧

٧٣٧ـ تجار الانتخابات .

الاهالى — ١٩٨٤/٦/٢٠ — ١٥٦٠

٧٣٨ـ حزب الحكومة يهرب من المواجهة مع المعارضة و يتنكر لاصولة الساداتيه .

لطفى الخولى — الاهالى — ١٩٨٤/٦/٢٠ — ١٥٦٢

٧٣٩ـ انقسام حاد داخل حزب العمل .

الوفد — ١٩٨٤/٦/٢١ — ١٥٦٨

٧٤٠ـ ابو باشا يستقبل زعيم المعارضة .

الوفد — ١٩٨٤/٦/٢١ — ١٥٦٩

٧٤١ـ يا ايها المضللون باى حق تحكمون .

الوفد — ١٩٨٤/٦/٢١ — ١٥٧٠

٧٤٢ـ مبروك لمن انتخبوا و تحياتى للاخوان الذين تحالفوا معه .

زغلول شلبى — الاحرار — ١٩٨٤/٦/٢٥ — ١٥٧٢

٧٤٣ـ مسئولية الوفد .

سهير اسكندر — الاحرار — ١٩٨٤/٦/٢٥ — ١٥٧٣

٧٤٤ـ قصة الانتخابات فى عهد الرئيس مبارك .

الاحرار — ١٩٨٤/٦/٢٥ — ١٥٧٦

٧٤٥ـ فى كل انتخاب مؤسسة الرئاسة على الحياد واجهزة الحكومة تتدخل .

	الاحرار	١٩٨٤/٦/٢٥	١٥٧٧

٧٤٦ـ الطعون فى انتخابات النقابات المهنية والباذنجان فى انتخابات الاتحادات الطلابية !

رمزى ميخائيل جيد	الاحرار	١٩٨٤/٦/٢٥	١٥٧٨

٧٤٧ـ المرحلة القادمة .. !

مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٩٨٤/٦/٢٥	١٥٨٣

٧٤٨ـ تعيين المعارضة فى مجلس الشعب .

احسان عبد القدوس	الوفد	١٩٨٤/٦/٢٨	١٥٨٥

٧٤٩ـ صدى خطاب الرئيس فى مجلس الشعب بين قيادات الوفد .

محمد عبد القدوس	الوفد	١٩٨٤/٦/٢٨	١٥٨٨

٧٥٠ـ الباطل .

احمد ابو الفتح	الوفد	١٩٨٤/٦/٢٨	١٥٩٠

٧٥١ـ رئيس مجلس الشعب بالتعيين .. يا لها من ديمقراطية !

محمد عصفور	الوفد	١٩٨٤/٦/٢٨	١٥٩٢

٧٥٢ـ التمثيل القبطى فى مجلس الشعب .

جمال بدوى	الوفد	١٩٨٤/٦/٢٨	١٥٩٣

٧٥٣ـ قضايا السياسة الخارجية فى انتخابات ١٩٨٤ .

على الدين هلال	السياسه الدولية	١٩٨٤/٧	١٥٩٥

٧٥٤ـ الاحزاب والسياسة الخارجية .

على الدين هلال	السياسة الدولية	١٩٨٤/٧	١٥٩٦

٧٥٥ـ القضية الفلسطينية فى برامج الاحزاب .

ايمان محمد حسن	السياسة الدولية	١٩٨٤/٧	١٥٩٨

٧٥٦ـ التكامل المصرى ـ السودانى : و موقعة فى الانتخابات •

جمال عبد الجواد	السياسة الدولية	١٩٨٤/٧	١٦٠٢

٧٥٧ـ القضايا العربية فى الانتخابات •

سيد عبد المجيد	السياسة الدولية	١٩٨٤/٧	١٦٠٧

٧٥٨ـ مصر و القوتين الاعظم فى الانتخابات •

دينا الخواجة	السياسة الدولية	١٩٨٤/٧	١٠١٢

٧٥٩ـ وثائق السياسة الخارجية فى برامج الاحزاب المصرية •

السياسة الدولية	١٩٨٤/٧	١٦١٦

٧٦٠ـ السياسة الخارجية فى برنامج حزب الوفد الجديد •

السياسة الدولية	١٩٨٤/٧	١٦١٨

٧٦١ـ السياسة الخارجية فى برنامج حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى •

السياسة الدولية	١٩٨٤/٧	١٦٢٠

٧٦٢ـ السياسة الخارجية فى برنامج حزب العمل الاشتراكى •

السياسة الدولية	١٩٨٤/٧	١٦٢٢

٧٦٣ـ هل تتحقق الامال ؟

عثمان ظاظا	الاحرار	١٩٨٤/٧/٢	١٦٢٤

٧٦٤ـ بدعة التعيين بمجلس الشعب •

عصمت الهوارى	الاحرار	١٩٨٤/٧/٢	١٦٢٥

٧٦٥ـ مصريون •

سهير اسكندر	الاحرار	١٩٨٤/٧/٢	١٦٢٧

٧٦٦ـ همسة صدق : لماذا حصل حزب الاحرار على اقل الاصوات ؟

الاحرار	١٩٨٤/٧/٢	١٦٣٠

٧٧٧ـ الرد على بيان الرئيس •

الاحــــرار ١٩٨٤/٧/٢ ١٦٣١

٧٧٨ـ رأى المعارضـــة •

مصطفى كامل مراد الاحــــرار ١٩٨٤/٧/٢ ١٦٣٣

٧٧٩ـ خالد محيى الدين مع جماهير دمنهور فى الاحتفال بليله القدر •

الاهالـــى ١٩٨٤/٧/٤ ١٦٣٦

٧٨٠ـ انتخابات المحلية كانت الخطوة الاولى لتزييف انتخابات مجلس الشعب •

سينوت حنـــا الاهالـــى ١٩٨٤/٧/٤ ١٦٣٧

٧٨١ـ انتخابات مايو ١٩٨٤ •

محمد نور فرحات الاهالـــى ١٩٨٤/٧/٤ ١٦٣٩

٧٨٢ـ تقرير مفوضى الدولة : قانون الانتخابات غير دســتورى •

الاهالـــى ١٩٨٤/٧/٤ ١٦٤٣

٧٨٣ـ مجلس بلا يســـار •

محمد موســى الاهالـــى ١٩٨٤/٧/٤ ١٦٤٤

٧٨٤ـ ابو العز الحريرى : تزوير الانتخابات استمرار لسياسة النهب •

الاهالـــى ١٩٨٤/٧/٤ ١٦٤٨

٧٨٥ـ الصـــدق •

احمد ابو الفتح الوفـــد ١٩٨٤/٧/٥ ١٦٤٩

٧٨٦ـ مناظرة تاريخية : الحياد الايجابى على الطريقة الوفدية •

عاصم الدسوقى الاهالـــى ١٩٨٤/٧/١١ ١٦٥٢

٧٨٧ـ الانتخابات بين التزوير .. والتجاوز .

محمد صفاء عامـــر	الوفــــــد	١٩٨٤/٧/١٢	١٦٥٤

٧٨٨ـ طعون جديدة فى نتائج انتخابات مجلس الشعب .

الوفــــــد	١٩٨٤/٧/١٢	١٦٥٥

٧٨٩ـ بيان الداخلية .. يتمحك فى السلطة القضائية و يحملها المسـئولية .

الوفــــــد	١٩٨٤/٧/١٤	١٦٥٦

٧٩٠ـ تفريغ اللجان من مندوبى المعارضة .

الوفــــــد	١٩٨٤/٧/١٤	١٦٥٩

٧٩١ـ الدكتور اسامه الباز فى ندوة نقابة الصحفيين .

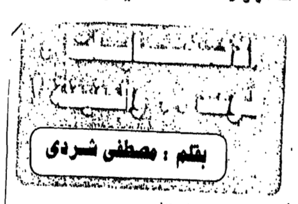
الوفــــــد	١٩٨٤/٧/١٤	١٦٦٥



المصدر : الوفد

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كانت انتخابات . نزيهة . جدا

والدليل على ذلك ان كل مواطن ادلى بصوته . ومارس حريته . وهو امن على نفسه . امن على ماله . امن على عياله . فقط تم اغتيال مرشحة حزب العمل بالاقصر بيد ابن عم مرشح الحزب الوطني . وهذه مسالة حاولوا تسويتها في إطار ترضية شاملة بين حزب القاتل وحزب القتيل . وأطلق الرصاص على زوجة احد مرشحي حزب الوفد بالقليوبية بواسطة ابن شقيقه مرشح الحزب الوطني ايضا وهاجم الحزب الحاكم عدة لجان نسائية وافزعوا الناخبات . وفي واحدة من تلك اللجان بشبين القناطر . اعتدى الانذال واشداد الرجال على ثلاث ناخبات بالضرب .. إلى درجة أن واحدة منهن وهي السيدة ليلى ابراهيم محمود . أجهضت قبل أن تتمكن من الادلاء بصوتها . فاية ديمقراطية بعد ذلك نريد . وأي امن يطالب به المواطن المصري . واية . حرية . اكثر مما شهدناه جميعا في شوارع مدن وقرى مصر . في يوم الانتخابات التي لم يشهد لها المصريون مثيلا . وقد صدق من قالها . فنحن لم نشهد ولم نسمع بمثلها ابدا .. وانما الذى شهدناه وسمعناه يثبت على الاقل والى اشعار اخر . أن ريما لا تترك ابدا عادتها القديمة

●●●

كانت انتخابات في غاية . النزاهة . ..

والدليل على ذلك أن أحزاب المعارضة نالت فرصتها الكاملة وتمتعت بحلولها غير المنقوصة . ومارست حريتها دون ضغوط . ودون ارهاب . ودون اعتداءات .. فقط وقعت حوادث . بسيطة . هنا وهناك . في الشرقية مثلا القى العميد حسين سليمان القبض على حسين توفيق مراد وكيل مرشح الوفد احمد اباظة وفي الحقيقة انه لم يقبض عليه بالضبط وانما اختطفه واختفى الوكيل عدة ساعات ثم أمكن العثور على جثته بعد ذلك في احد اقسام الشرطة . وقال العميد الذي يختطف الناس أن الرجل مات بالسكته القلبية ونشرت . الجمهورية . أن الوكيل ترك الانتخابات بمنيا القمح وذهب لزيارة قريب له بقسم شرطة الزقازيق ففاجاه ملك الموت : وقال الطبيب الشرعي إن القتيل مصاب بضربة في الخصية ..!

اما كتائب . البلطجية . من حملة السونكي ومطاوى قرن الغزال .. و الميليشيات . المسلحة بكافة أنواع السلاح والتي حشدها الحزب الحاكم لحسابه في شتى أرجاء مصر . وركز نشاطها في المناطق الريفية والمبعدة عن المدن الكبيرة . فهذه كلها من اسس الديمقراطية . ومن ضروريات أجواء الحرية . ومن اجل حماية سلامة المسيرة في يوم الانتخابات الذى لم نشهد ولم نسمع بمثله من قبل حقا وصدقا كما تقول الحكومة

وبهذه المناسبة وقبل أن تفوت الفرصة . نريد أن نسال حكومة الحزب الوطني ونوابها الذين جاءوا الى مجلس الشعب على اكتاف كتائب البلطجية . كيف ستكون الصورة الأمنية في مصر تحت ظلال سيطرة حملة السونكي ومطاوى قرن الغزال . باعتبار انهم كانوا الساعد القوى للحزب الوطني في الانتخابات . وعلى أساس انهم يعتبرون انفسهم الآن شركاء في الحكم . ومن حقهم اقتسام الغنائم والتمتع بحصة من الاسلاب لقد كانت المخدرات . مثلا . تباع علنا ونهارا طوال الاسابيع السابقة للانتخابات . فهل يستمر ذلك .. انه مجرد سؤال الى الحزب الوطني الذى تحالف مع الشيطان في سبيل الفوز بالحكم .. فهل سيتخلص من الشيطان الآن ام ان الشريك سوف يتمسك بالشركة ويبقى ليجنى الارباح ...

●●●

كانت انتخابات . حرة . جدا ...

وهذه الضجة الكبرى التي يثيرها حزب الوفد . واى حزب معارض اخر . حول أعمال التزوير والتزييف في شتى أرجاء مصر . إنما هى ضجة مفتعلة ومحاولات . للتشويش . على أجواء الحرية الزاهرة . و . التشكيك . في سلامة المسيرة الديمقراطية الكاملة .. وماذا جرى في الدنيا اذا ضبط الدكتور كامل ليلة وهو جالس في مقر لجنة الاصلاح الزراعي بنبروه . ومعه اعوانه يشاركهم في تزوير بطاقات الانتخاب بيده بعد ان أغلق باب اللجنة تماما . ووضعها تحت حصار الشرطة الى أن قدر الله لأحد مرشحي الوفد الافلات من الحصار والتحام باب اللجنة ليرى بعينيه المشهد المؤلم الرهيب المؤسف : استاذ الجامعة ورئيس مجلس الشعب وهو يزور بيديه ارادة الشعب ..!

ضجة . مختلقة . لا داعي لها . ولكن هذه هى عنادة حزب الوفد المشاكس واحزاب المعارضة المصرية العنيدة . التى لا تطيع رغبات أولى الامر وتقبل الايادى في هدوء وسكينة .. وماذا جرى في الدنيا اذا شن بلطجية الحزب الحاكم بعض الهجمات المسلحة على عدة لجان هنا وعدة لجان هناك . ولماذا أخرجوا مندوبي الوفد بالقوة لإتمام التزوير في هدوء وبلا وجع دماغ . واذا احرقوا بعض الصناديق لأن ارادة الناخبين في تلك المناطق كانت ضد رغبة الحزب الحاكم ولى النعم وصاحب الافضال . والى درجة أن منطقة واحدة . وهى الخانكة : شهدت اكثر من عشرين بلاغا الى النيابة العامة خلال الساعات الاولى من بدء الانتخابات . بل ان القاضي رئيس اللجنة العامة بمركز الخانكة . دائرة الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء . فوجىء بأن باب احدى اللجان بقرية سرياقوس مغلق من الداخل . وليس بداخلها ناخبون . وعندما أمر بفتح الباب وجد شخصين ليسا من مندوبي الاحزاب . وقد أثبت القاضي ذلك في محضره كما أثبت واقعة تزوير أخرى . اما وكيل نيابة الخانكه فقد حرر محضرا بأن خمس لجان بقرية الجبل الاصفر . شهدت اقبالا مشبوها يرفضه المنطق والعقل عندما تبين أن عدد الناخبين الذين دخلوا كل لجنة منها خلال الساعة الاولى لبدء العملية الانتخابية . يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٥٠ ناخبا . ومعنى ذلك أن حوالى عشرة اشخاص أدلوا باصواتهم في الدقيقة الواحدة . وهذا مستحيل ولذلك تحرر محضر بالواقعة !

وفي ابو النمرس طرد البلطجية مندوبي الوفد من اللجان لكي يزيف الحزب الحاكم على حريته ودون ازعاج وتمكن رجاله من تسويد حوالى ستة



الاف بطاقة لصالح حزبهم . بنسبة حضور وصلت الى ٩٩ بينما كانت نسبة الحضور العامة في اللجان الاخرى لا تتجاوز ٢٠

فهل نستحق تلك الوقائع كل هذا الضجيج وكل هذه الاعتراضات بدلا من التسبيح بحمد الحزب الوطني . الديمقراطي . والدعاء بالخير لحكومته السنية العادلة . التي . منحت . المصريين حرية لم يكونوا يحلمون بها . و . تعطفت . عليهم بديمقراطية غابت عنهم ثلاثين سنة . وهل يكون رد الجميل والوفاء والعرفان عن طريق مزاحمة الحزب الكريم في الانتخابات ومحاولة مشاركته في الحكم . والاحتجاج لانه اراد ان يحتفظ لنفسه بموقعه المختار على انفاس المصريين جميعا .. ؟ إن هذا جحود ليس بعده جحود . ونكران ليس مثله نكران .. !

●●●

كانت انتخابات . محايدة . بصورة لم يسبق لها مثيل

وما وجه الاعتراض اذا اغرقت الحكومة الناخبين بالرشاوى الانتخابية لمدة شهر قبل الانتخابات . لشراء اصواتهم باموالهم حتى لو أدى ذلك الى تحميل الميزانية العامة المرهقة مئات الملايين من الجنيهات . ولكن شعب مصر اكبر واعظم من تلك المحاولات .

ولماذا الاحتجاج اذا جندت الحكومة كافة اجهزتها دون استثناء . التنفيذية والسياسية والاعلامية والامنية . حتى ادارات المرور وشرطة المرافق ومباحث التموين . والى درجة ان بعض الاجهزة الامنية المتخصصة جدا . كلفت بتجنيد امكاناتها الضخمة وخبراتها العميقة . من اجل مساندة الحزب الوطني . وضرب حزب الوفد . واحداث الاضطراب في صفوف لجانه العامة بالمحافظات . وتزويد الحزب الحاكم بكافة المعلومات المتاحة عن نشاط وتحركات مرشحي الوفد . واجتماعات اعضائه . وقد شمل ذلك كافة اشكال الرصد والمراقبة . وتعرضت تليفونات مقار الوفد وصحيفته وقياداته ومرشحيه لالوان من . التداخلات . التي حسبنا انها قد انتهت في مصر منذ مايو ١٩٧١ .

●●●

كانت انتخابات . عادلة . تماما .. !

وتعالوا نقرأ معا ما كانت تكتبه الصحف . القومية . طوال الاسابيع التي سبقت الانتخابات . وما كان يقدمه التليفزيون يوميا الى الناس . من افلام تتحدث عن اعداء الثورة . والاسلحة الفاسدة وباشاوات زمان . والى درجة أن الجماهير الواعية . حصنت . نفسها على الفور ضد ذلك التخطيط الاعلامي الساذج . بل الردىء . وراحت تطالب بعرض الافلام الاخرى من فصيلة . الكرنك . وغيره من الافلام . التي اكدت ان كل ماتردد عن الاستبداد قبل ثورة يوليو . لايكاد يعادل ما جرى في كمشيش خلال ايام قليلة . وان فساد عشرات السنين قبل ١٩٥٢ هو مجرد مخالفات بسيطة بالقياس الى جرائم الفساد التي شهدناها بعد ذلك . ابتداء من عصر القطط السمان . ومرورا بسنوات . السبعينات . التي طبعت خلالها مئات النسخ من رشاد عثمان وتوفيق عبد الحي . وعصمت السادات . وانتهاء بما نحن فيه الآن . ما تواجهه المحاكم من طوفان قضايا الرشوة والفساد والتفسخ الاخلاقي العام .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

وكم أتمنى لو أن رؤساء تحرير الصحف والمجلات القومية ، وقياداتها التحريرية ، وبعض كتابها الذين كنا نضعهم بين الكبار ، ونحسبهم من الاجلاء كم أتمنى لو أعادوا قراءة ماكتبوه ومااركتبوه خلال الاسابيع التي سبقت الانتخابات ، نفاقا للحزب الحاكم ، وركوعا أمام قياداته ، وطمعا في كسب الرضاء السامي ، وأملا في المناصب والمراكز التي سيعاد النظر فيها ، والتي ستوزع خلال الشهر القادم ..لو أن هؤلاء أعادوا قراءة ماخطته أقلامهم خلال أيام غاب فيها الوعي وتغلبت شهوة الوثوب الى كرسي جديد ، أو الحفاظ على منصب راهن .. لو انهم قرأوا مااقترفوه مرة أخرى ، بعيون الجماهير التي تابعت كتاباتهم بكثير من التقزز والاشمئزاز وليس بعيون حفنة القيادات في الحزب الوطني التي كانت تربت على ظهورهم وتطلب منهم المزيد من الشتائم والبذاءات والاكاذيب والافتراءات .. لو أنهم فعلوا ذلك لغطوا وجوههم ندما على الخطيئة ، وخجلا من الشعب وخوفا من التاريخ .

وأقولها لهم ، ولغيرهم لقد أسفرت المعركة الانتخابية غير العادلة ، وغير المتكافئة ، وغير النزيهة ، وغير المحايدة ، عن كوارث متعددة الأشكال وعن نوعيات كثيرة من الخاسرين ، في مواقع ومستويات مختلفة .. والقيادات الصحفية ، وحملة الاقلام التي استاجرها الحزب الوطني خلال الاسابيع الماضية ، من بين هؤلاء دون جدال .

واذا كان النبوي اسماعيل قد ابتكر اساليب من التزوير أصبح يشتهر بها تاريخيا ، وجاء بعده من راح يطورها ويقدم الينا نمطا جديدا يستحق أن يسجل باسمه وهو أسلوب التزوير الفعلي من خلال عصابات البلطجية التي مارست نشاطها تحت مظلة الامن وفي حمايته ورعايته فانه يبقى للنبوي وابو باشا انهما وزيرا الداخلية لا يعرفان سوى لغة الهراوة والقهر ، ولا يستندان الا لا سلوب السيطرة والردع .. ولكن ماذا نقول عن القيادات الصحفية وحملة الاقلام وفرسان المنابر ، الذين يفترض انهم حماة الحرية ، وسدنة الديمقراطية والمناضلون من أجل الشعب والحريصون على حياد الصحف التي أصبحت تسميتها بالقومية تثير ضحك الناس وبكاءهم في وقت واحد ، وماذا نقول عن قيادات العمل الاذاعي والتليفزيوني ، بل الاحرى أن نتساءل كيف سيدافع هؤلاء جميعا عن انفسهم وعن خطاياهم أمام التاريخ ..؟

●●●

وبقى سؤال .. ليس من عندى .. وانما هو من عند كثير من الناس ، سمعته في الشوارع وفي مكالمات تليفونية ، وعبر رسائل بريدية .

السؤال يقول : كيف صدقتم هؤلاء الناس .. كيف اقنعوكم بدخول الانتخابات .. وهل يمكن لامثالهم أن يكونوا ديموقراطيين حقا .. وهل يتصور واحد منهم الابتعاد لحظة عن ساحة الحكم والسلطان وقوة الصولجان .. ان الحكم بالنسبة لهم مجموعة هائلة من المصالح الضخمة والمغانم والاسلاب والمنافع التي بلا حدود انهم ليسوا اعضاء حزب وانما هم هيئة من المنتفعين تتسلط على مصر تحت مظلة حزب .. فكيف خدعوكم .. وكيف صدقتموهم ؟

وأقول لهؤلاء السائلين : لقد دخلنا الانتخابات تلبية للواجب الوطني .. وعلى أساس ان وجود المعارضة القوية في الساحة قد يمكن من مجابهة هيئة المنتفعين بحكم مصر .. وقد تسفر المجابهة عن تقدم نحو الاصلاح ..

لقد أردنا للحزب الحاكم من خلال الممارسة الديمقراطية الصحيحة ، أن يتعلم كيف يكون حزبا ، وكيف يكسب الجماهير دون أن يرهبها ودون أن يغرس مخالبه في رقاب الناس . لقد كنا نعرف انه حزب جاء من كم السلطة ولم يولد من احشاء الامة ، وانه تربى مثل اطفال الانابيب في الحضانات الصناعية ، وعاش في غرفة الانعاش وتحت خيمة الاكسجين ، وفجاة اخرجوه الى ساحة المباراة ، وطلبوا منه أن يواجه ملاكما محترفا قويا وكانت النتيجة هي ذلك الرعب الهائل الذى انعكس على تصرفاته والذى جعله يدخل المباراة الرياضية وفي يده ترسانة من الاسلحة : سيوف ونبابيت ومطاوى قرن الغزال ..حتى البلطجية وتجار المخدرات ورجال العصابات تحالف معهم في سبيل الافلات من الامتحان الخطير .. ولو بالعنف والقتل والارهاب والتزوير :

والنتيجة .. ان الحزب الوطني لم يدخل المباراة وانه لا يزال حزب الانابيب والحضانات .. صحيح أن له الاغلبية في مجلس الشعب .. ولكنه يحتفظ بنفس الوجه الشاحب .. ويعرف انه حزب كسيح في الشارع المصرى .. اذا وقف وحده في معركة انتخابية حقيقية دون قانون ابوليلة وهراوة أبو باشا فان الجماهير سوف تدوسه .. ونحن نتحداه أن يجرب ذلك مرة واحدة .. وهى قادمة باذن الله .

كلمة أخيرة

الذي جرى في مصر يوم الأحد الماضي ، يحتاج الى كتاب يسجل للتاريخ والاجيال ، كيف وجهت طعنات غادرة الى امال شعب مصر في الحرية ، وكيف مرغت الديموقراطية في التراب ، وكيف حقق حزب الحكومة انتصاره الرخيص في الانتخابات ، بالتزوير والارهاب ، وهو يمسك بهراوة السلطة في يد ، ومطاوي البلطجية في اليد الأخرى .

والذي جرى في بورسعيد ، اثناء تلك الانتخابات الرديئة ، هو فصل من اغرب فصول ذلك الكتاب ، الذي اقترح أن تتعاون على اصداره احزاب المعارضة جميعها ، بغض النظر عن خلافاتها الفكرية ، بحيث يتضمن الكتاب الوقائع الثابتة ، واقوال الشهود وأسماء الذين شاركوا في عمليات التزوير ، ولو بالسكوت عليها ، حتى لايفلت مجرم واحد شارك في طعن الأمة من العقاب .

وهذا الكتاب ، الذي يدين المزورين ، إنما هو في نفس الوقت ، صفحة مشرقة ، تضاف الى تاريخ الشعب المصري العظيم ، لان وقفته الى جانب احزاب المعارضة ، وحزب الوفد بشكل خاص ، هي التي دفعت الحزب الحاكم الذي أصابه الذعر والفزع من هدير الجماهير في الشوارع ، الى مازق التزوير العلني ، لكي يكتشف شعب مصر ، بصورة قاطعة ، حقيقة الحزب العليل الذي لايقوى على الدخول في مواجهة ديموقراطية حرة مع بقية الاحزاب .

وعلى سبيل المثال ، فان كتاب حقائق انتخابات ١٩٨٤ ينبغي أن يسجل موقف مدينة من انبل ما على وجه الارض من مدن ، وشجاعة شعبها الذي يثبت دائما أنه من أبسل واصلب ما أنجبت أرض مصر من الرجال الشجعان .

مدينة بورسعيد الوفدية ، الوفية ، الاصيلة ، ارادوا أن يلووا ذراعها لصدمتهم برفضها ، وحاولوا أن يجعلوها تركع فلطمتهم بشموخها ، وسلطوا عليها عصابات البلطجية ورفاق سيد جزر الذي اغتال عبد المنعم عثمان ، فإذا بها تزأر في وجوههم كالأسد الغاضب ليفروا من أمامها كالفئران المذعورة .

لقد كان الذي جرى في بورسعيد ، هو تجربتي الشخصية في تلك الانتخابات . وقد عايشت أدق تفاصيل الاحداث . ورأيت الذين انفقوا مئات الالوف من الجنيهات لكي يتشبثوا بعروشهم المنهارة . وسمعت الذين راحوا يهددون مدينة كاملة في رزقها ومع ذلك لاتضعف ولا تلين . ثم رأيت التزوير وفصوله بعد ان كانت الاغلبية القاطعة للوفد . ورأيت الذين ودعتهم بورسعيد فعلا من بابها الكبير ، يتسللون إليها خلسة من ثغرة التزوير في جزيرة أم خلف . ورأيت ذهول الناس أمام التزييف الفاجر لارادتم ، وغضبهم الشديد على الذين زوروا كلمتهم ، ورأيت الذين ، ثملوا ، الفوز الكاذب يتبادلون التهنئة سرا خوفا من الجماهير . ولان المريب يكاد يقول خذوني .. فقد خاف المزيفون من شعب بورسعيد الشجاع ، وقرروا الغاء مباراة كرة القدم بين المصري والأهلي التي كان مقررا لها أن تجرى يوم الثلاثاء الماضي حتى لا يجتمع أبناء المدينة الحزينة الغاضبة في مكان واحد .

واذا كانت هذه مناسبة لتوجيه الشكر الى جماهير بورسعيد ، فانني اعترف بعجز الكلمات التي تعرفها قواميس اللغة ، لان القلم قد يتمكن من تقدير نبضة وفاء ، أما عندما يتحول الوفاء الى طوفان كاسح ، مثل الذي احتضن الوفد في بورسعيد ، فان الاقلام هنا تسكت لتتكلم دموع العرفان في عيون الرجال .

واقول لابناء بورسعيد : لاتحزنوا لان ارادتكم قد زيفت .. فالوفد يمثلكم في مجلس الشعب .. وقضاياكم أمانة في اعناقنا .. ومواقعنا في قلوبكم اعز كثيرا من مقاعد مجلس الشعب .. وسيبقى الاخرون دائما نواب الكذب وجزيرة أم خلف ! ..

مصطفى شردي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ميناء الحسين

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

الإنتخابات المصرية فى الصحف الأمريكية

- الانتخابات تؤيد عودة مصر إلى العالم العربى
- تحالف الإخوان مع الوفد .. هل يهدد الوفد
- سراج الدين رجل عجوز لا يوحى بالثقة

- مبارك .. بقرار شجاع فتح أمام المصريين فرصة حقيقية ليقولوا رأيهم فى الطريقة التى يحكمون بها منذ ٣٢ سنة

- مبارك يرغب بصدق فى بعث الحياة فى النظام السياسى بمصر



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٣١ - مايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واشنطن من راشد أحمد

طوال هذا الاسبوع كانت الديمقراطية فى مصر حديث الصحف الامريكية .

فقد تابع مراسلو الصحف الامريكية فى القاهرة انتخابات مجلس الشعب التى جرت صباح يوم الاحد ٢٧ مايو .

وقد اجمعت آراء المعلقين على أن الرئيس مبارك قام فعلا بتحقيق ما وعد به فى أول ابريل الماضى من عدم تدخل الحكومة فى الانتخابات .

ولهذا يقول المراسلون الاجانب ان هذه الانتخابات اصبحت اول انتخابات نزيهة منذ اثنين وثلاثين عاما اى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

واجمعت الاراء على توقع حصول الحزب الوطنى الديمقراطى على اغلبية كبيرة ، وفى نفس الوقت هناك توقع بوجود معارضة قوية .

وكتب دافيد اوتاواى مراسل الواشنطن بوست يصف ما قام به حزب الوفد لبناء صورة زعيمه فؤاد سراج الدين وهو الرجل الكبير العجوز الذى ما ان يصل الى سرادق شعبى للوفد حتى يصرخ المصادر .. اين الصحافة .. ها هو الزعيم .. اين الصحافة ها هو الزعيم .

ويروى المراسل انه مع ذلك فان سراج الدين رجل عجوز سريع الغضب خاصة عند التعامل مع رجال حزبه ، وهو جدا لا يعطى انطباعا يوحى بالثقة فيه كقائد للقفزة بمصر نحو ديمقراطية تعدد الاحزاب .

وقال المراسل ايضا ان دخول حزب الوفد الجديد الى معترك الحياة السياسية قد اضاف بعدا جديدا للانتخابات التى جرت يوم الاحد الماضى ، وهذا امر لم يحدث من قبل طوال فترة حكم عبد الناصر او السادات .

واضاف المراسل انه بينما يسعى مؤيدو ثورة يوليو ٥٢ لتوجيه الاتهام الى الوفد باعتباره حزبا رجعيا قديما ، فان زعماء الوفد وقادته يسعون الى تقديمه للجماهير بوصفه احياء للقومية المصرية ويستفيدون فى ذلك من لهفة الجماهير على انهاء ما هو فى الحقيقة نظام للحزب الواحد . ولاول مرة يجد الحزب الحاكم نفسه منذ اثنين وثلاثين عاما يواجه تحديا جديا من منظمة حزبية لها جذور جماهيرية ، وهكذا يشكل ظهور الوفد مرة اخرى على المسرح السياسى جزءا من استراتيجية مبارك الشجاعة التى تقدمه بوصفه زعيما شعبيا من خلال اعادته قدرا من الديمقراطية الحقة فى مصر لم ينعم بها الشعب المصرى طوال حكم عبد الناصر ، او السادات .

فقد سمح الرئيس مبارك لاربعة احزاب معارضة باقامة اجتماعات شعبية ، واصدار صحف لها ، كما طلب من وزير الداخلية اللواء حسن ابو باشا التأكد من سلامة النتائج المتعلقة بالانتخابات وفوق ذلك كله سمح الرئيس مبارك لحزب الوفد بان يتحدى حزب الحكومة واعادة بناء نفسه .

وهكذا يرى دافيد اوتاواى مراسل الواشنطن بوست ان الرئيس مبارك اتخذ اول قرار يحمل كثيرا من الشجاعة والمخاطرة منذ ان تولى منصبه عام ١٩٨١ .

ويضيف المراسل قائلا : ان السادات الذى حكم مصر مدة اطول من مبارك وكان اكثر احساسا بالثقة تراجع عن قراره باقامة ديمقراطية تعدد الاحزاب فى اواخر السبعينيات فبعد ان سمح للوفد عام ١٩٧٨ بالعودة الى المسرح السياسى اصدر قرارا بمنع سراج الدين وبعض كبار رجال حزب الوفد من العمل فى الحياة السياسية .



وقد قوبلت عودة الوفد بمعارضة شديدة ولكن من المتوقع اجراء تغييرات واسعة فى السياسة الحكومية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء نتائج الانتخابات .

وكما يقول المراسل ان سراج الدين لايحلم بان يحقق حزبه الحصول على الغالبية فى هذه الانتخابات ، وحزب الحكومة يبذل قصارى جهده للحصول على الاغلبية .

وقد مرت مصر بتجربة جديدة خلال الممارسة الانتخابية على الطريقة الاوروبية التى تعتمد على انتخابات قائمة الحــــزب وليس على انتخاب المرشحين انفسهم فى كل دائرة ، كما تعتمد هذه الطريقة على التمثيل النسبى فى توزيع المقاعد وضرورة حصول اى حزب على ٨٪ من مجموع اصوات الناخبين كى يتمكن من الحصول على اى مقعد فى اية دائرة .

وليس نظام الانتخابات بالقائمة النسبية هو المشكلة الوحيدة التى تواجه الوفد ، فقد اقام سراج الدين تحالفا غريبا متناقضا يضم الناصريين اليساريين ويضم معارضى ثورة يوليو والاشتراكيين ورجال الاعمال الليبراليين ويضم ايضا المسلمين المتزمتين .

ومن اهم الشخصيات فى حزب الوفد سامى مبارك وهو الاخ الاصغر للرئيس مبارك .. ويترأس اسمه قائمة الوفد فى منطقة شرق القاهرة ومعه احد المسلمين المتزمتين الشيخ محمد الطراوى ، وقد اعلن سامى مبارك فى مقابلة صحفية بانه كان عضوا فى حــــزب الوفد قبل ثورة ٥٢ وانه يريد الاسهام فى دفع الديمقراطية فى مصر الى الامام .

ويعتبر الاخوان المسلمون الذين يحبـذون جعل الشريعة الاسلامية مصدر التشريع فى مصر اكثر العناصر اثارة للجدل داخل حزب الوفد ، ففى قوائم الانتخابات يوجد من ١٦ الى ٢٨ من الاخوان من بين ٤٣٢ رشحـــهم الوفد .

وقد سعت منى مكرم عبيد ، وهى احـدى المرشحات ضمن المقاعد المخصصة للمراة الى تهدئة الاقباط فى حزب الوفد الذين يحســون بالقلق ، وقامت بتبرير وجـــود الاخـــوان المسلمين فى الحزب بقولها ان هـــذا ليس تحالفا ولكنه مبدأ فى حزب الوفد الذى يرغب فى ضم كل التيارات والاتجاهات المختلفـــة بوصفه حزبا للشعب .

ومن وجهة نظر المراسل الصحفى فان هذا التحالف لا يمكن التكهن بمعرفة الى اى مدى يمكن ان يهدد هذا التحالف مستقبل حـزب الوفد ، ويرى جانب من المصريين أن عـودة حزب الوفد قد يعطى الفرصـــة لوجود دور معارضة حقيقى داخل مجلس الشعب وهـذا نوع من التغيير .

اما جيلرسون برايس مراسل البالتيمـــور صن .. فقد كتب من القاهرة يقول :

حرص قادة الاحزاب السياسية فى مصر على عدم نقد الرئيس مبارك شـــخصيا فى الحملة الانتخابية ، وهو يرى ان المسيـــرة السياسية لن تتغير كما يرى ان الرئيس مبارك يرغب بعد حكم دام سنتين ونصف فى ان يضع بصماته على خريطة مصر السياسية وهـذا عن طريق اتاحة الفرصة لممارسة الديمقراطية الى اقصى حد يمكنه فى ذلك ، وكما يقول احد المحللين الغربيين فان الرئيس مبارك يود أن تتذكره الجماهير فى مصر فى انه الرجـــل الذى اتاح لهم فرصة ممارسة الديمقراطية فى مناخ طيب .

ومن واشنطن كتب المحرر « ند تنكو » فى جريدة كريستيان ساينس مونيتور يقـــول : ان المحللين الرســـميين والسياســـيين فى العواصم العربية الذين تمت معهم اجـــراء مقابلات صحفية أعربوا عن توقعاتهم بان سيكون هنــاك صـــدى كبير للانتخابات المصرية فى المنطقة .

كما ذكر احـــد المعلقين من لبنـــان بان الانتخابات سوف تعجل بعملية عودة مصـــر الى مكان الصدارة فى العالم العربى .

وذكر مسئول كبير فى الاردن بأن اتجـاه



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات فى مصر يؤكد موقف مصر المبدئى تجاه اسرائيل .

ويرى بعض المحللين السياسيين فى القاهرة انه رغم ان حزب الرئيس مبارك يحتفظ باغلبية كبيرة فى مجلس الشعب فهناك توقعات تقول ان الوفد وبقية احزاب المعارضة قد يحصلون على ٣٠٪ من مقاعد مجلس الشعب (بدأ مساء الاحد فرز الاصوات والنتيجة تعلن بين لحظة واخرى) .

وهذه النسبة من وجهة نظر المحللين الغربيين تؤيد الرئيس مبارك فى اتجاه اقامة « سلام بارد » مع اسرائيل كما انه بالنسبة للدول العربية فان هذه الانتخابات ابرزت رسالة واضحة وهى ان مصر اقل اندفاعا واكثر استقرارا من الناحية السياسية ، وهذا يضعف حجة اولئك الذين يقفون فى وجه عودة مصر الى تصدر الزعامة فى العالم العربى .

وكتب جوين داير الذى يكتب الى الواشنطن تايمز من لندن يقول :

ان الرئيس مبارك يرغب بصدق فى تطهير حزبه وان حقيقة نوايا مبارك ظهرت فى موقفه من الانتخابات التى خاضها حزبه فى مناخ ديمقراطى ، لقد لجأ الرئيس مبارك الى الديمقراطية الشرعية ، وهو رجل جاد ، دقيق فى عمله ويوصف بانه صادق وامين ويقود مصر على طريق الديمقراطية .

ويؤكد المعلق السياسى جوين داير ان الرئيس مبارك قدم للمصريين حاجتين اساسيتين .. الاولى انه فتح امام الشعب المصرى فرصة حقيقية ليحكموا على الطريقة التى تحكم بها مصر منذ ان تولى عبد الناصر مقاليد الحكم وذلك منذ اثنين وثلاثين عاما . والثانية انه يرغب بصدق فى اصلاح الحزب وبعث الحياة فى النظام السياسى بمصر ، وقد ظهر ذلك بوضوح فى عدم التدخل عندما اصدرت المحكمة حكمها بعودة حزب الوفد وكذلك تعليماته المعلنة بعدم التدخل فى الانتخابات .

وعموما فان الرئيس مبارك يعمل منذ تولى الحكم على تحسين الاوضاع الداخلية فى مصر .

تحسين ميزان المدفوعات ، تشجيع تحويلات المصريين من الخارج ، الاهتمام بالزراعة والصناعة وتحسين خدمات التليفونات والمياه والمجارى والكهرباء .. والشعب يشعر بان هناك جهدا يبذل من اجل حل مشاكله وعلى راسها مشكلة الاسكان واختناقات المرور فى القاهرة .. ومشروعات التنمية .

« واشنطن — من راندا أحمد »



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معالم الطريق الجديد أمام الذين كسبوا والذين لم يكسبوا

عبد الستار الطويلة

وانت تقرا هذا العدد من صباح الخير تكون نتيجة الانتخابات قد اعلنت .. وتراخت الاعصاب التى ظلت مشدودة لاكثر من شهرين .. وبلغت الذروة فى « الشد » فى الاسبوع الاخير قبل اتجاه الملايين الى صناديق الانتخاب للتصويت .

وفى الانتخابات السابقة التى كانت تجرى على اساس الانتخاب الفردى كانت الاعصاب تظل مشدوده لاسبوع آخر .. اذ كانت تجرى عادة جولة ثانية .. هى فى الحقيقة الجولة الحاسمه .. لكن الان فى نظام القائمة النسبى لاتوجد جولة ثانية .. بل هى جولة واحده تحسم كل شىء .. وترسم لنا خريطة القوى السياسية فى مصر .

ومعرفة هذه الخريطة التى تكشف عن الوزن الحقيقى لكل حزب فى البلاد مسالة مهمة بالنسبة للقيادة السياسية فى البلاد حتى تستطيع تعبئة كل قوى الامة فى اتجاه مواجهة التحديات الهائله التى تواجهها .

والحقيقه ان من اهم الاشياء التى كشفت عنها المعركه الانتخابية التى وضعت اوزارها اخيرا .. ان هناك نقاط تلاق عديده بين كل الاحزاب .. وهذه النقاط تصلح لبرنامج عمل وطنى متحد يشارك فيه الذين كسبوا الانتخابات واولئك الذين خسروا فيها .

الفائز الاول :

ولعل اهم نقطة حدث تلاق فيها هو التمسك بثورة ٢٣ يوليو حتى ليمكن القول ان الفائز الاول باجماع الاراء هو تلك الثورة .. التى اعلن كل حزب مهما كانت درجة معارضته للحكومة تمسكه بايجابياتها .

وهذا الاعلان بالتمسك بالثورة ، ومنجزاتها ، يعنى انه لا سبيل أمام احد او قوه ، ان يهدد تلك المنجزات او يمسها بسوء .. كما انه يعنى ان الطريق .. طريق الثورة مازال مفتوحا على مصراعيه لمزيد من التطور والتقدم .. بعد ان مر بمصر حين من الزمان كاد يضيع من



المصدر : .... ميدان الحرية ....

التاريخ : .... ٢١ سبتمبر ١٩٨٤ ....

امداما طرس مولمو فى خضم احادث مربكة - عن نورات وهبات اخرى ؟!

وهناك بماط بلاى احرى فى المجالس الداخلى والخارجى كما ملنا بصلح جسورا بين الفائزين والخاسرين فى ملك الاسخابات للعمل معا .

وعلى الذين لم يحققوا امالهم او كلها فى ملك المعركه الانتخابيه الا يصابوا بالاحباط فان مجرد المعركة .. اعنى مجرد حدوثها تمثل مكسبا كبيرا على طريق الممارسة الديمقراطية اذ لم يسبق ان جرت معركه انتخابية فى تاريخ مصر على اساس برامج وليس افرادا فقط .

ولم يحدث ان حمى البوليس مؤتمرات احزاب المعارضه واجتماعاتها باصرار كما حدث فى تلك الانتخابات .

وهى اول مره يحدث فيها ان تخاطب زعماء احزاب المعارضه الجماهير عن طريق الاذاعة والتليفزيون لعرض برامجهم ويحصل كل واحد منهم على ثمانين دقيقة على قدم المساواة .

مكاسب حتى للخاسرين :

وقد استطاع كل حزب ان يشرح وجهة نظره عن طريق الاتصال المباشر وغير المباشر مع الجماهير بمثل مالم يحدث من قبل .. ولابد ان ذلك انعكس على كل حزب فى شكل مكسب مباشر من حيث تعرف قواعد جماهيرية اوسع على افكاره .. علاوه على اجتذابه لانصار واعضاء جدد .. كما عرف قراء جدد جريدته او جرائده.

من هنا نحن نقول ان كل القوى قد كسبت من هذه المعركة .. حتى اية قوة تكون قد خسرت .. كما كسبت مصر تأكيدا وتثبيتا للديمقراطيه .. وصوره مشرفة ستنعكس بآثارها على المنطقه العربية والعالم الثالث .. بل كسبت مصر احترام العالم كله الذى تابع تلك المعركه باهتمام انعكس فى ملاحقة مراسلى الصحف ووكالات الانباء الاجنبية لرؤساء كل الاحزاب فى جولاتهم فى اعماق ريف مصر !

وهى مسئولية الذين لم يكسبوا تماما مثل الذين كسبوا للمحافظة على نجاح الممارسة الديمقراطية وتطويرها .. وعلينا احترام ارادة الجماهير ايا كانت .. فهذه هى قواعد اللعبة الديمقراطية التى تطبق على الجميع .. واحترامها هو الضمان الوحيد لنا باستمرار ازدهار الارادة الشعبية وعدم السقوط فى هاوية الشمولية والراى الواحد .. واهم من ذلك مواجهة التطرف الدينى الذى يريد أن يجرنا الى هاوية التعصب والهوس والتفكك .. الديمقراطية هى الامن والامان .. ومن اجل ذلك فلنحترم قواعدها واصولها ونحن نمارسها ! .. ولنتذكر دائما ان خصومها قابعون فى الظلام متربصون لنا ولها :

عيوب الممارسة :

وعلينا ونحن منصرفون الى مواجهة التحديات وبناء الوطن وحل مشاكله .. أن ننتبه الى عيوب الممارسة التى ظهرت فى المعركة الانتخابية .. مثل بعض نصوص قانون الانتخاب ذاته مثل شرط الثمانية فى المائة وحكاية المستقلين .

وكذلك علينا ان نستنبط اساليب تطوير ذلك الكسب الديمقراطى الهائل بالسماح للاحزاب ان تعرض برامجها عن طريق الاذاعة والتليفزيون .

لابد ان نفكر فى كيفية تنظيم ندوات بين الاحزاب .. وتقسيم الوقت ليكون اللقاء مع المشاهدين والمستمعين يوميا .. ولتتوجه بعثات تليفزيونية واذاعية لتنقل للجماهير صورا حية عن لقاء ممثلى الاحزاب مع الجماهير فى السرادقات والمسيرات .

لابد أن توضع لهذا النوع من الممارسة الديمقراطية تقاليد تجعله مرنا واسعا حيا .. يثير حماس الجماهير ويشعرها بالمشاركة والممارسة كما يجعلها تشعر بان اجهزة الاعلام ملكية عامة لها تعكس نشاطها وتحركها .

وباستطاعة المسئولين عن الاعلام البدء فى تحقيق ذلك من الان بعد انتهاء الانتخابات .. بأن ينظموا ندوات ومناظرات ولقاءات بين الاحزاب المختلفة على شاشة التليفزيون وفى الاذاعة حول القضايا الهامة التى تثير اهتمام الجماهير . وبذلك يحدث التقارب والتلاقى بين القوى السياسية ويخف التوتر بينها .. كما تساهم فى تربية الجماهير سياسيا بالفعل وليس بالقول فقط .



اننا يجب ان نتضافر ونتعاون كى تكون مصر واحة الديمقراطية حقا فى منطقة الشرق الاوسط .. حتى تختفى تلك السبة التى تكررها وسائل الاعلام الغربية دائما ان الدولة الصهيونية هى تلك الواحة الديمقراطية !

والان بعد ان سكت الصياح وشعارات الحناجر فى المؤتمرات والمسيرات .. وعرفت كل قوة سياسية قدرتها وموقعها .. يجب ان تكون السيادة من الان للعقل والبحث والتفكير الهادىء .

ان امامنا مسئوليات ضخمة بالداخل والخارج .. فلدينا المشكلة الاقتصادية رقم واحد مثلا .

نريد ان تختفى الشعارات لتحل محلها الحلول القائمة على دراسة وبحث موضوعى ..

وليس مطلوبا من طارحى الحلول سوى ان تكون نظرتهم فى اتجاه الجماهير الكادحة اولا .. وعليهم بعد ذلك ان يقدموا لنا مايرون .. ونحن نشاركهم فى البحث والمناقشة .. نعنى مشاركة الجماهير كلها .

برلمان اتحاد وطنى :

وعندما نشارك الجماهير فى بحث مشاكل بلدها .. فهى على استعداد لتحمل الحلول الصعبة والمرة وطويلة الامد .. مادامت ارادتها تحترم .. وكذلك لاتتحمل وحدها العبء والمعاناة .. بل يصبح تحمل العبء والمعاناة امرا قوميا يشارك فيه الجميع .

ونظن ان الحزب الحاكم قد تعود خلال المعركة الانتخابية على سماع النقد بالصوت العالى من جانب الاحزاب المعارضة .. وهذا فى حد ذاته مكسب ديمقراطى .. وعليه ان يحافظ على تلك العادة ولاينزعج من المعارضة ، كما ان على المعارضة بدورها ان تحترم ارادة الاغلبية التى هى معبرة عن اغلبية الناخبين .. وان تمارس نشاطها باعلى قدر من الموضوعية .

وياحبذا لو كان البرلمان الجديد برلمان اتحاد وطنى .. وللعلم فان الوحدة الوطنية لاتتناقض مع الخلاف .. وتباين الاراء .. لكن الاسلوب هو الذى يختلف ..

ومبروك للفائزين والخاسرين معا .. مبروك لمصر .. لنجاح هذه الممارسة الديمقراطية الفريدة .. وكل انتخابات وانتم طيبون !



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الشباب والانتخابات

يؤسفني .. ويؤسف كل شاب يؤمن بالمشاركة والعمل هذا التقاعس وعدم الاهتمام واللامبالاة في موقف الشباب من الانتخابات ·

وللاسف فان قضية الانتخابات .. ليست هي القضية الوحيدة التي لا تجد اهتماما من الشباب .. بل هناك قضايا اخرى كثيرة ·

ـ كنت هذه بداية رسالة الصديق ايمن محمد محمد حسن كلية التجارة جامعة المنصورة حول موضوع « الشباب والانتخابات » لسهام ذهني .. والذى ناقشت فيه موقف شباب هذه الايام من انتخابات مجلس الشعب .. ومدى اهميتها بالنسبة لهم .. ويتابع الصديق ايمن في رسالته :

ان احلام الشباب واهتماماته لم تعد تهتم بالمشاركة في بناء المجتمع .. بل اجتمعت كلها عند هدف وحيد هو الهجرة والبعد عن المشاكل والتعقيدات الداخلية ومحاولة الثراء في اسرع وقت واقصر طريق ، وهذه المعتقدات والقيم الجديدة في وجدان وعقول شبابنا هي احد مواريث سياسة الانفتاح الاقتصادى الذى جاء بكثير من الثقافات والعادات المستوردة والتى تاثر بها شبابنا بشكل مباشر ·

● وتهنئة رقيقة من الصديق الدائم محمود بدر جامع مراقب تليفونات الاسكندرية للاساتذة عبدالعزيز خميس ولويس جريس ومحمود السعدني على البراءة في قضية جنح العطارين ..

وتحية خاصة الى قضاء مصر العادل ·

● ورسالة طويلة من الصديقة جودان حمدى تحمل عتابا .. وتهنئة .. وتساؤلا ·

ـ اما العتاب فهو خاص بان مجموعة كبيرة من كتاب الصبوحة ترسم صورهم مع ابوابهم الثابتة صبرى موسى، عبد الله الطوخي ، زينب صادق ، مفيد فوزى .. حتى حسن فؤاد .. فما السبب الرئيسى في وضع صورهم والا يكتفون بموهبة الله في كتاباتهم ..

ـ اما التهنئة فللزميلين احمد هاشم الشريف على بابه الرائع «حكاية» ولرشاد كامل على حلقات صلاح حافظ « مايسترو الصحافة المصرية » ·

واما التساؤل فموجه للاستاذ لويس جريس وهو الا يوجد كتاب هام جديد باهتمامه لترجمته ونقله الى القراء .. ام ان اعباء رئاسة التحرير والاعباء الادارية الاخرى تعوقه عن مواصلة مسيرة الترجمة ·

ـ ابتداء من هذا العدد تقرا للاستاذ لويس جريس ترجمته الكاملة لكتاب « غزاة القدس » ·

● ومن المملكة العربية السعودية يرد الصديق عبد العزيز رجب على موضوع منى حلمى « يافتيات مجتمعى استمتعن » فيقول :

ان المؤهلات التى تحتاجها الفتاة لكف اذى الرجل عنها كما تقولين ليس رجلا آخر الى جانبها .. ولكن العلاج الوحيد هو ان تغير الفتاة ما في نفسها اولا حتى تغير ما حولها · فاذا تركت الفتاة الازياء المستوردة ، وتعرية جسدها للرجل ، فلن يجرؤ الرجل بان يرفع طرف عينيه عليها ، اما ان تلعب باثارة غريزة الرجل ثم تشتكى منه فهذا مرفوض وغير مقبول ·



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

لا يا أستاذ عبد الستار
الدكتور راسم الجمال

حزب التجمع للبيع للحاكم أو المعارضة !

في بدايات عام ١٩٦٧ وصلت مع فريق من الاصدقاء والزملاء الصحفيين الى القطاع الشرقي من مدينة برلين الذى اتخذته المانيا الشرقية عاصمة لها لحضور دورة دراسية عن الصحافة • ولم تمض أيام حتى فوجئنا بمن يتصل بنا ليدعونا لتناول قدح من الشاى معه بنادى الصحافة ، ولم يكن هناك ما يمنعنا من قبول الدعوة •

والتقينا •• ومزهوا قال لنا المضيف انه شيوعى من قمة راسه حتى اخمص قدمه ، وانه خرج من مصر هاربا خلال النصف الثانى من الخمسينيات حتى لا تطوله عمليات الاعتقال والمحاكمات التى جرت للشيوعيين والماركسيين المصريين خاصة ، واستطرد قائلا انه رغم انه يعيش فى اوروبا الا انه مازال يواصل النضال من اجل انتشار الماركسية ، وشرح لنا كيف حصل على درجة الدكتوراه وكيف تزوج وتحدث عن اسرته وعمله باحدى جامعات المانيا ونشاطه هو وآخرين المقاومة الامبريالية ، وان هناك عددا من المصريين سواء من الذين خرجوا فرارا من مصر او من الدارسين يشاركون فى هذا النضال •• وواصل حديثه لسبر غورنا تمهيدا لاكتشاف المتعاطفين ومن يصلحون للتجنيد ومشاركته طريقه فى خدمة الماركسية ••

وسألته •• لماذا لا يعود الى مصر ليواصل النضال هناك • خاصة وان عبد الناصر عبر عن عوائقه من الشيوعيين فى الداخل والكتلة الشرقية فى الخارج ؟

وبصراحة يحسد عليها واتمنى ان يتحلى بها باقى الرفاق فى مصر قال بحسم انه لن يعود الا عندما يتاكد عمليا ان المصريين سيؤدون التحية وقوفا وتدليلا اثناء مرور كتب ماركس ولينين •

وعندما قلت للدكتور الشيوعى الهارب من مصر ان القرآن الكريم سيظل وحده الكتاب الذى يجلله من فى مصر او خارج مصر فى العالم الاسلامى كان رده ان هذا القول دليل على التخلف واننى مازلت اسيرا لفكر الاخوان المسلمين والسلفيين ، وأن هذا الفكر تجاوزه التاريخ •• وان الدول التقدمية عندما تخلصت من هذه الليبيات بفضل الاحزاب الشيوعية انطلقت تبنى الاشتراكية بنجاح ودون معوقات ••

ورغم ردى الحاد والعنيف عليه مع علمى بأننى موجود فى عاصمة دولة من دول الكتلة الاشتراكية التى اختارت الماركسية منهجا وعقيدة ، الا اننى احترمت فى الرجل صراحته •• وشجاعته ••

تذكرت هذه الواقعة عندما قرأت مانوهش اليه الدكتور راسم الجمال من نتائج خلال تحليله لمضمون ما يطرحه قادة حزب التجمع ونشرة صحيفة ، الاهالى من انهم يعمدون الى اخفاء افكارهم وبرامجهم عن الرأى العام • وبهذا الاستنتاج اصاب الدكتور الجمال كبد الحقيقة •

وعندما يرد عليه الاستاذ عبد الستار الطويلة بأن هذا الاتهام غير صحيح مستندا الى أن لحزب التجمع برنامجا مطبوعا ويوزع مجانا ، فاننى اقول للكاتب ان هذا الدفاع لا يقف على قدمين ، فليس هناك من لا يعلم ان لحزب التجمع برنامجا معلنا •• ولكن هذا البرنامج هو الدليل على انهم يخفون حقيقة افكارهم وبرامجهم

واذا كان الاستاذ الطويلة يقول



المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

عبده مباشر

ان حزب التجمع نص صراحة على ان الشريعة الاسلامية مصدر من مصادر التشريع فانني اقول له ان ذلك يمثل :

اولا : تراجعا عما نص عليه الدستور من ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، هذا النص الذى تحقق لمصر بعد نضال طويل .

ثانيا : ان هذا النص الوارد فى برنامج التجمع ليس اكثر من تكتيك اقتضته ظروف المرحلة سواء بسبب تعدد القوى السياسية والفصائل بالحزب او بسبب خشية الاصطدام بالرأى العام المؤمن بوجود خالق بغير حدود .

فالذى يعرفه الاستاذ عبدالستار ان العناصر الماركسية او الفصائل الماركسية والشيوعية بحزب التجمع هى العناصر الاكثر فعالية ، وهى الكوادر التى يقوم عليها الحزب ، وان باقى القوى ليست اكثر من ديكور سياسى للالتفاف حول القانون الذى يجرم الانتماء لمنظمات شيوعية .

ويعرف بالتالى ان التناقض بين الاسلام والماركسية هو تناقض جذرى ، فالاسلام رافد من روافد الفكر المثالى الذى يؤمن بوجود خالق .. والماركسية رافد من روافد الفكر المادى الذى ينكر وجود خالق ..

وهكذا تتأكد صحة الاستنتاج الذى توصل اليه الدكتور الجمال من تعمد حزب التجمع اخفاء حقيقة افكارهم وبرامجهم ..

● وقبل ان نتجاوز الحوار حول هذه القضية نذكر للكاتب الاستاذ عبد الستار الطويلة انه وبذكاء يحسد عليه كتب مؤكدا انه لا تناقض بين الاسلام والماركسية وقال :

.. « والماركسيون القانونيون ارتضوا هذا النص - اى ورد عن الشريعة الاسلامية فى برنامج التجمع - لان لهم تفسيرا للاسلام يجعله غير متناقض مع الماركسية ورائدهم فى ذلك كلمة الشيخ رشيد رضا فى تعليقه على قيام الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧ « ان البلشفية والاسلام يشتركان فى شىء واحد هما انهما من الغلابة » .

وهذا الذى يقوله الكاتب يؤكد مدى اقتناع الشيوعيين الماركسيين بالتناقض بين الاسلام والماركسية .

ويوضح ثانيا ان الماركسيين القانونيين لهم تفسير .. اى انه ليس تفسير باقى الماركسيين خاصة غير القانونيين ..

اما الذى استند اليه القانونيون وهو مقولة الشيخ رشيد رضا عن اشتراك البلاشفة والمسلمين فى « الغلب » فتلك المقولة لا علاقة لها بالتناقض بين الماركسية والاسلام انها مقولة توضح الاشتراك فى الغبن الذى وقع على الفريقين فقط ..

والظلم والغبن يقع على كل الناس ايا كانت عقائدهم او مذاهبهم او اتجاهاتهم السياسية ..

واعود بالاستاذ الطويلة الى مقولة « الغلب » والظلم الذى يشترك فيه البلاشفة والمسلمون واقول له ان تروتسكى استخدم مثل هذا المنطق لخداع قيادات القوميات الاسلامية فى روسيا خلال الثورة ليدعموا موقف البلاشفة الذين لم يكونوا سوى واحدة من القوى السياسية الموجودة على المسرح .. بل كانت هناك قوى كثيرة تفوقهم عددا وتنظيما وتاثيرا ..

ونجح تروتسكى فى اقناع « جاليف » سلطان التتار بالتعاون بين المسلمين والبلاشفة لمواجهة الروس البيض الذين حكموا روسيا وسيطروا على مقدراتها خلال العصر القيصرى ..

وهاهم مرة اخرى بقيادة كيرنسكى الديموقراطى يمسكون زمام الامور بعد نجاحهم فى اشعال الثورة والتخلص من حكم القياصرة ..

وكان المسلمون قد تعرضوا لاذى كثير على ايدى الحكام الروس .. وقد صدقوا انهم سينالون حقوقهم لو تعاونوا مع البلاشفة ..

واثمر التعاون فى التخلص من حكومة الديموقراطيين بقيادة كيرنسكى ، وفى مواجهة الجيوش التى اشتركت فى حروب التدخل ضد الثورة ..

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : صباح الخير
التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

وخلال هذه المرحلة كان الحرس الثورى الاحمر الذى يقوده تروتسكى مجرد لافتة وعدد قليل من الافراد ينقصهم التدريب والتنظيم والتسليح ..

ومضت جيوش المسلمين تقاتل ..

ومضى تروتسكى يبنى الحرس الثورى ويدعم قوة البلاشفة ..

وبعد ان ادى المسلمون دورهم استدار تروتسكى ليتخلص منهم ..

وعندما ادرك المسلمون حجم الخديعة كان الوقت قد فات ..

ومازالت الاحزاب الشيوعية الحاكمة فى دول الكتلة الاشتراكية تناصب الدين العداء وفقا لظروفها وليرجع الاستاذ الطويلة الى مقال نشرته البرافدا



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٨٤

العدد الرابع

جريدة الانتخابات

صرح المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل « لروز اليوسف » عقب لقائه يوم الاربعاء الماضى بالرئيس محمد حسنى مبارك بان هذا اللقاء ياتى فى اطار التقليد الذى يسير عليه الرئيس فى احاطة المعارضة علما بنتائج رحلاته وزياراته الخارجية ..

المقعد الشاغر فى مؤتمر الحزب الوطنى بالجيزة

اقام الحزب الوطنى الديمقراطى مؤتمرا شعبيا بمركز شباب منشاة البكارى حضرته جميع قيادات محافظة الجيزة سياسية وشعبية وتنفيذية .. وعرضت فيه مشاكل جماهير بلاد المنشاة وكفر نطاطلى وكعبيش والكوم الاخضر وكفر طهرمس .

اتخذ المحافظ القرارات التنفيذية الفورية لحل المشاكل المعلقة واهمها تغطية باقى مصرف الصرف الصحى بزنين قبل موسم الصيف ورصف مداخل بعض البلاد وتخصيص اراضى اصلاح زراعى لبعض مراكز الشباب وتقوية الكهرباء فى البعض الاخر .

د . عبد الحميد حسن

ويعد هذا المؤتمر اكبر المؤتمرات الشعبية التى اقيمت للحزب بمحافظة الجيزة حتى الان والتى اصبحت تقام فى هذه الفترة بمعدل مؤتمر اسبوعى فى احدى قرى او مدن المحافظة

لاحظ الحاضرون عدم حضور عبد الفتاح الدالى امين الحزب الوطنى بمحافظة الجيزة ، وبقى مقعده شاغرا حتى نهاية المؤتمر .

دعم الاحزاب المعارضة فى الموازنة الجديدة !

تشير الدراسات المبدئية لمشروع الموازنة الجديدة ٨٥/٨٤ التى ستكون اخر الموضوعات التى يناقشها مجلس الشعب الى استمرار الحكومة فى تخصيص مبالغ مالية كبيرة لاحزاب المعارضة « كدعم » لها ..

زادت الاعتمادات فى الموازنة الجديدة لوجود حزبين جديدين هما ، الوفد الجديد والامة .

الغريب ان الحزب الوطنى لم يخصص له اية مبالغ « للدعم » كباقى الاحزاب !

المصدر : صباح الخير
التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤



تحقيق: ألفت سعد

لا يحس الناس بان هنـــاك انتخابات الا من « الهيصة » والزحام واللافتـــات والزيارات « المفاجئة » للمرشحين والعربات التى تعلـــق صورهم والكلاكسات التى تردد اســـماءهم فى ايقاع سريع منغم !

اعتاد الناس على هـــذه الصورة ايام كان الترشيح فرديا ..

الآن صار الترشيح فى قائمة حـــزبية .. هل تختلف الدعاية ؟ .. ثم كيف سيتم التمويل لكل حزب ؟ وهل صحيح ان الحزب الوطنى سيستخدم امكانيات الحكومة فى الدعاية لمرشحيه ؟

ثم ما مصير القانون الذى حدد الدعاية بـــ ٥٠٠ جنيه ؟ هل المبلغ يكفى ؟

١٢٤٩



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

قال فتحى رضوان الذي شارك بقسط وافر فى الحياة الحزبية .. قبل الثورة وبعد عودة الاحزاب عندما سالته من اسلوب الدعاية الانتخابية قبل الثورة : لم يكن التمويل مشكلة .. كانت حياتنا السياسية فى بدايتها ، فكانت اساليب الدعاية بدائية .. استباحت الجدران والحوائط ، كان سهلا جدا اجتذاب الناس حول المرشح وكثير من المرشحين كانوا بلا وعى سياسى لم يكن المرشح محتاجا الى اكثر من صوان وبضعة كراس وكان حزب الحكومة ينجح دائما لذلك تحول البرلمان الى قلعة وجرت العادة على مقاطعة الاحزاب الاخرى للانتخابات اذا اجراها الحزب الحاكم واذا كانت حكومة حزبية قاطعتها احزاب الاقلية .

لذلك كانت صورة البرلمان المصرى فى الفترة من عام ٢٢ الى عام ٥٢ اما اغلبية وفدية او اغلبية احزاب الاقلية مجتمعة .

كانت المعركة الانتخابية تفاريح وهيصة وتفريجا عن نشاط مكبوت . اذكر اننى رشحت نفسى عن دائرة مصر الجديدة عام ؟؟ واعترض الملك والانجليز على ترشيحى لانى كنت محاميا عن الاخوان ونزل طه السباعى منافسا لى دخلت المعركة . واذكر ان الحكومة جاءت بابناء قبلى وليذكروهم باسم طه السباعى ربطوا بين الاسم « السباعى » وبين كلمة « الاصبع » فكان الناخب يقول « الصباعى » .

ولما كان الناخب يدلى بصوته شفهيا فى اذن المندوب حتى لا يستمع احد فانهم كانوا يصرخون فى اذنه ليدللوا على تاييدهم « للصباعى » ويضمنوا المكافاة .

وهكذا نجح طه السباعى .

لكن فى الريف والصعيد كانت الدعاية باهظة لان المرشح كان يملك النفوذ والاموال لاقامة الولائم ومد الموائد وكسب قلوب الناس .

والحقيقة ان « نوعية » الطعام كانت تؤثر كثيرا فى نتيجة الانتخابات » بالاضافة الى المصروفات السرية .

• • •

د . محمد عصفور يبرز اهمية « العصبيات » فى الانتخابات : العصبية الاسرية هى الاساس وهى امتداد لنظام القبيلة القديم .. حزب الوفد مثلا كان عماده الاسر الكبيرة .. وكان هناك اتجاه آخر بان توزع العائلات الكبيرة ابناءها على الاحزاب واحدي العائلات المعروفة حتى الآن كان احد ابنائها فى الاحرار الدستوريين والآخر فى الحزب السعدي والثالث فى الوفد والرابع فى الاخوان !! بذلك كانت تضمن التمثيل فى كل الحكومات بما يحمى مصالحها

ورغم التغيير الذى احدثته ثورة يوليو فلم تستاصل العصبية الاسرية بالتحول الاجتماعى الذى حدث نتيجة قوانين الاصلاح الزراعى .

وربما كانت هذه العصبية اكثر بروزا للانتخابات التى جرت كنوع من التاثر او التعويض والغريب ان نظام القائمة الحزبية الحالى ساعد على عودة النظام القبلى !

غير قابلة للتطبيق !

د . وحيد رافت نائب رئيس حزب الوفد الجديد : كيف ينظم الحزب دعايته .. وما راي الاحزاب فى قوانين الدعاية وتمويلها ؟

قبل الثورة لم تكن هناك قوانين تنظم الدعاية الانتخابية .. كان الامر متروكا للقانون العام فلذا وقع سب او قذف من الاحزاب اثناء الانتخابات تحاكم الاحزاب وفق القانون العام وكان ما يحدث من تجاوزات بين المرشحين موضع تقدير المحاكم وقد وصلت الخلافات اثناء المعارك الانتخابية الى حد القتل مما يدل على مدي تخلفنا فى ذلك الوقت .. لكننا الآن اكثر نضجا بفضل وسائل الاعلام .

وماديا ، كان بعض المرشحين يضطر لبيع ارضه للانفاق على الانتخابات . ومع الثورة والنظم الاشتراكية اصبح من المحتم مراقبة اوجه الصرف على الانتخابات .

وقبل ان اتحدث عن دعاية حزبى احب ان الفت النظر الى انه صدرت فى الاونة

الاخيرة بعض القوانين لتنظيم الدعاية .. منها قانون ١٩٤ لعام ١٩٧٩ الذى وضع قيودا شديدة على الدعاية الانتخابية .. منها ان تلتزم الاحزاب السياسية وكل مرشح لعضوية مجلس الشعب فى الدعاية الانتخابية بالمبادىء التى وافق عليها الشعب فى استفتاء ابريل عام ١٩٧٩ فيما يختص بمعاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة .. وكان القصد من ذلك الا تخوض الاحزاب فى موضوع المعاهدة .. ثم نص على التزام الاحزاب بالمبادىء المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٧٨ بشان حماية الجبهة الداخلية .

هذا النص المذكور يمنع اى دعوة هدفها مناهضة المبادىء التى قامت عليها ثورتا يوليو ومايو .. واضافة الى ذلك طالب القانون المذكور الاحزاب والمرشحين مراعاة القواعد التى صدر بها قرار من وزير الداخلية بتنفيذ ذلك القانون .. هذا القرار القائم حتى الآن يمنع ان تتضمن الدعاية الانتخابية اى عبارات اوطريقة من طرق التعبير .. تنطوي على الدعوة لازدراء او كراهية او رفض المبادىء التى وافق عليها الشعب فى معاهدة السلام .

كما حدد القانون ايضا الا تتجاوز التكاليف ٥٠٠ جنيه لكل مرشح فى دعايته الانتخابية .. ويلاحظ ان هذه الضوابط وضعت فى اطار انتخابى سابق قائم على الانتخاب الفردي .. وهى الآن تقوم على الانتخاب بالقائمة .. وعلى ذلك تكون غير قابلة للتطبيق .

وعن حملة حزب الوفد الانتخابية فلن تكون خارجة عن الشرعية الدستورية .. وبرنامج الحزب هو محور الدعاية بالاضافة الى التركيز على احتياجات الاقاليم المختلفة .. وبالنسبة لاموال الحزب فلا يدبرها الا الحزب نفسه من التبرعات وقد تم دفع ٥٠ الف جنيه منها لمقر الحزب الذى يحتاج الى ربع مليون جنيه لتجهيزه .. وكانت لدينا ٣٠ الف جنيه مجمدة .

من يراقبها ؟

ويثور السؤال .. ما هى وسيلة الرقابة على الدعاية الانتخابية ؟ .. هل نستطيع حصر مفردات صرف اموال الدعاية ؟ ..

يقول د . حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل : كان المقصود من تحديد نفقات الدعاية الا يستطيع اصحاب الثروات التاثير على الراي العام باموالهم .. فتم تحديد ٥٠٠جنيه كحد اقصى ولكن هذا النص لم يطبق عمليا .. اذ يمكن التهرب من حرفية النص بالزعم بان بعض هذه الاموال من تبرعات المؤيدين .. وهو فى نفس الوقت سلاح يمكن استخدامه ضد المرشحين الناجحين من المعارضين بالطعن فى انتخابهم .. وقد اصبح تحديد المبلغ لا وجود له لان الترشيح صار بالقوائم .. كذا من المستحسن ان يحدد ما ينفقه كل حزب على الحملة الانتخابية .

وعن دعاية حزب العمل وتمويلها سيجمع الحزب التبرعات من الاعضاء والمؤيدين فضلا عن مبلغ من حقه فى مبنى الاتحاد الاشتراكي .. ونحن نحتاج على الاقل لنصف مليون جنيه لتغطية الحملة الانتخابية.

●●

ومن اهم النقاط التى تستند اليها المعارضة فى مواجهة الحزب الوطنى عدم فصل الحكومة عن الحزب واستعانته بامكانيات الحكومة المادية والمعنوية ..

يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار :

يسيطر الحزب الوطنى على الجرائد الثلاث اليومية والمجلات الاسبوعية بالاضافة الى جريدته وهى قوة اعلامية مؤثرة .. بينما لا تصدر احزاب المعارضة سوى ثلاث صحف اسبوعية لا يتعدي توزيعها ٢٥٠ الف نسخة اسبوعيا .. ومن هذا يتضح عدم التوازن ووجود الخلل الاعلامى .

واذا اضفنا عدم التوازن الادارى بمعنى ان كل المحافظين ورؤساء المدن والقرى ينتمون الى الحزب الوطنى بحكم وظائفهم .. وكذلك اعضاء المجالس المحلية نظرا لان احزاب المعارضة قاطعت انتخابات مجلس الشوري فى عام ٨٢ .. بسبب رفضها للقائمة المطلقة فان ذلك كله يعطى قوة تاثيرية فى الراى العام المصرى نتيجة لارتباط مصالح الجماهير



بسلطات الحكم المحلى التى يسيطر عليها الحزب الوطنى

ونحن فى دعايتنا نملك سلاح مواجهة اخطاء وسلبيات الحزب والحكومة وايضاحها للشعب فى المؤتمرات الشعبية واقتراح الحلول لمشاكلهم .. وايضاح مدى تخبط الحكومة فى سياستها وتصريحاتها وقلة انجازها مع ارتفاع الاسعار .

ومن اهم المشاكل التى تواجه الحزب الامكانيات المالية فهى تعتمد على الاشتراكات والتبرعات .. اما الدعم فهو من اجل ورق الصحف فقط .. لذلك سنطالب بحقنا فى ارصدة مبنى الاتحاد الاشتراكى التى تجاوزت ٦ ملايين جنيه سنويا .

٥٠٠ جنيه كفاية

وحتى تكتمل الاراء يتحدث لطفى واكد امين حزب التجمع عن تمويل الحملة الانتخابية :

— حتى الآن ليس لدى التجمع الا ٢٢ الف جنيه .. تم جمعها عندما فتحنا باب الاكتتاب .. ونحن نحتاج على الاقل ١٠٠ الف جنيه لنستعد للانتخابات .. ولكن لم يقف التمويل حائلا يوما ما ..

والدعاية بين الناس لا تحتاج لاموال بقدر ما تحتاج الى صلاحية .. فعندما اوقفت الاهالى عام ٧٨ ظل الحزب ينشر اراءه باى وسيلة .. لذلك من الممكن ان يقوم اعضاء الحزب بكتابة اللافتات وتعليقها وتوزيعها دون اللجوء للخطاطين والموزعين .

واما عن شراء الاصوات فلا يمكن ان يقوم بذلك حزب التجمع لانه .. لا يتبنى سياسة الوعد والوعيد لمن يريد التاييد .

اما عن مبدأ تحديد ٥٠٠ جنيه لكل مرشح من اجل الدعاية الانتخابية فهى كافية .. لكنى اتساءل كيف تستطيع الحكومة حساب المصاريف الانتخابية للمرشحين ؟ !



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مايو ١٩٨٤

[illegible]

اعد حزب العمل الاشتراكى اقتراحا بمشروع قانون ·· بتعـــديل شرط الـ ٨٪ الذى يجب أن يحصل عليه كل حزب على مستوى الجمهورية كحد ادنى لتمثيله فى مجلس الشعب ·

طالب الاقتراح بان يكـــون هذا الشرط على مستوى الدائرة .. التى قد تمثلهـــا محافظة باكملها مثل محافظة كفـــــر الشيخ .

قالت المذكـرة الايضاحيـــة للمشروع .. بان بعض الاحزاب السياسية قد لاترشح لها قوائم فى جميع الدوائر على مســـتوى الجمهورية .. ولاسيما الدوائر الصحراوية والنائية مثل سيناء والبحـــر الاحمـــر .

وطـــالب المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل بـــان يكون للاحزاب ممثلون فى لجان الاقتراع فى جميـــع الدوائر على مستوى الجمهورية حتى ولـــو لم يكن لبعض الاحزاب قـــوائم فى بعض الدوائـــر .



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كان الوفد قبل عام ١٩٣٦ مذهب الفطرة فى السياسة المصرية ، ولم يكن هذا المذهب فكرة تدور حولها البراهين ، وتختلف عليها الحجج ، ولكنها كانت حقيقة مؤيدة من الواقع الملموس !

كان الوفد مذهب الفطرة لانه عبر عن الامانى القومية للشعب المصرى فى الاستقلال والحياة الدستورية ، وجاهد .. وتحمل الطرد من الحكم مرة بعد مرة بسبب تمسكه بالامانى القومية، وكان يحق لمصطفى النحاس ان يقول لخصومه قبل عام ١٩٣٦

« لا تحاولوا هدم الوفد لان دعوته تاصلت فى النفوس ، ومبادئه تغلغلت فى القلوب ، واصبح الوفد فكرة وعقيدة يستحيل اقتلاع اصولها والقضاء على وجودها » .

وفى عام ١٩٣٦ عادت الحياة الدستورية وتربع الوفد على كرسى الحكم ووقع معاهدة ٣٦ التى كان يحلو لمصطفى النحاس ان يصفها بمعاهدة الشرف والفخار ، وبدا الوفد يستريح وينقل .. ثم يترهل .. وخرج احمد ماهر والنقراشى ومن معهما تؤيدهما ام المصريين صفية زغلول .. وكانوا يشكلون اعصاب الوفد ودمائه الجديدة، خرجوا احتجاجا على زعامة الوفد .

وكان مبعث هذا التحول وفلسفته فكرة اشاعها المجاهد الكبير مكرم عبيد ، كما كان يسميه المصريون ، تقول ان الحركة الوطنية تطورت الى الوفد ، وان الوفد تطور الى زعامة ، وان الزعامة تطورت الى مصطفى النحاس .. ويشاء القدر ان يكون مكرم عبيد احد ضحايا هذه الفكرة .

ومنذ ذلك الحين تغير راى الناس فى الوفد « فلا وفد اليوم بل كل مابقى من الوفد وزارة ومنافع وزارية » .

وتغير رايهم فى مصطفى النحاس فلولا ان الوفد كان هيئة لابد لها من رئيس لما خطر لاحد من المصريين ان يجعل مصطفى النحاس خليفة لسعد زغلول ، ولاستحال على زملائه انفسهم ان يتفقوا على اختياره لذلك المقام ، ثم مضت الايام وانعكست الاية من النقيض الى النقيض ، فلو سالت فى السنوات الاخريات ماذا ابقى الزعامة لمصطفى النحاس لما علمتْ من ذلك من سبب الا انه تكفل بتسهيل الوطنية المصرية فجعلها اهون الواجبات بعد ان كان السر فى اختيار سعد والاجماع على اختياره ان المصريين ارادوا اخطر الرجال لاخطر الاعمال ».

وانتهى الوفد منذ ثلاثين عاما بما له وما عليه ، واصبح فى ذمة التاريخ والماضى نذكره بالتقدير كما نذكر حسنات امواتنا عزيزهم وحقيرهم !

●●

واليوم اظهرت السياسة المصرية حزبا جديدا على راسه



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. راسم الجمال

رجل كان في الصفوف الاولى لحزب الوفد المصري قبل ان يموت من ثلاثين عاما .. حزب برجال جدد وافكار واهداف ومبادىء جديدة .. وفي ظل اوضاع جديدة .. ولا يستطيع انسان ان يزعم ان هناك رابطة بين الوفديين سوى الاسم ، وفؤاد سراج الدين وعدد قليل من اصدقائه لا يتجاوزون عدد اصابع اليد الواحدة .. ولو زعم فؤاد سراج الدين غير ذلك لكان كالذى يبيع سلعة لايملكها وليست في يده، ولكنها استهلكت منذ جيل من الزمان .

فاليوم ليس من حق فؤاد سراج الدين ان يستند الى تاريخ الوفد المصري وانجازاته في الحركة الوطنية ليلحقها بحزبه الجديد ، لان ابرز انجازات الوفد وانصع صفحات نضاله حققها قبل معاهدة ١٩٣٦ ، قبل ان يظهر اسمه في السياسة المصرية ، ولان ذلك من ناحية يستتبعه الحال كل اخطاء الوفد المصري وحكوماته من ١٩٣٦ الى ١٩٥٢ وهى كثيرة به .

فاذا كان من غير الانصاف ان نعلق كل اخطاء الوفد المصري وانحرافات قياداته في رقبة فؤاد سراج الدين ، فانه من التجنى ان يعلق فؤاد سراج الدين نفسه امجادا حدثت منذ اجيال في رقاب رجاله اليوم ..

فعلى فؤاد سراج الدين ان يتحدث عن وفده اليوم فقط ، وعن اهدافه ومبادئه وسياسات حزبه اليوم فقط ، وعن رجاله اليوم فقط ، فذلك انجى له ولحزبه واسلم ، وادعى للاقتناع بما يقول ويروج له .

وفؤاد سراج الدين ليس رجلا واهما شديد الوهم ، ولا غافلا شديد الغفلة حتى يردد قول النحاس السابق ، لانه رجل ذو حنكة سياسية ودراية قديمة بلعبة الاحزاب والانتخابات ، ولذا نراه يبالغ في الامل والثقة في الغد ، وهو اكثر الناس ياسا في مستقبل وفده لثلاثة اسباب رئيسية ..

اولا .. ان النواب والشخصيات العامة التى انضمت الى حزبه لا يمكن ان تشكل حزبا سياسيا متماسكا ، وان كلا منهم سعى اليه لمطلب يبتغيه ، ولحاجة في نفسه ، فهذا رجل مستقل خلع استقلاله ولجا اليه ، وهذه سيدة هاربة من حزبها لان رئيسها يحرجها ويقول للحكومة عكس ما اتفق معها ، ولا يقيم لها وزنا ، وهذا رجل ينتمى الى جماعة محظورة ويريد الطفو على وجه الحياة السياسية ، وهذا رجل عزلته السياسة وهو مصر على ان يكون رجل سياسة .. وهلم جرا .

وفؤاد سراج الدين يعلم جيدا ان لكل واحد من هؤلاء مطلبا ورغبة ، فبعضهم يطمع في قوائم الوفد الانتخابية ، وبعضهم يطمع في اسم الوفد وعلمه الاخضر ، وبعضهم يطمع في اسم فؤاد سراج الدين وفي امواله لتمويل حملته الانتخابية.

وفؤاد سراج الدين مضطر ان يعقد هذه الصفقة غير المعلنة مع كل من يمد يده اليه من هؤلاء ، لانه مصر على تكوين حزب ، وهو يعلم في الوقت ذاته ان كل هؤلاء لا يشكلون مجموعة متجانسة يمكن ان تؤلف حزبا ، او تشكل وزارة في يوم من الايام .

وثانيا ان فؤاد سراج الدين يعانى « ازمة ادارة » داخل الوفد منذ الآن ، وستزداد هذه المشكلة وتتعقد مع الايام ، وما موقفه من الدكتور وحيد رافت وحديثه مع اخبار اليوم ، وموقفه مع الاستاذ ابراهيم فرج وكتابه عن مستقبل الوفد

الا مظاهر لأزمة الادارة هذه وهو يريد ان يسيطر على الحزب الوليد ، لانه صاحبه ، ولانه هو الوفد ، والوفد هو ، ويعلم

من خبرته السياسية السابقة انه لا يستطيع ولن يستطيع ان يقدم على ما اقدم عليه مصطفى النحاس فى اواخر ١٩٣٢ عندما فصل فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعى وفخرى عبد النور وعطا عفيفى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل وعلى الشمسى وعلوى الجزار الذين كانوا يشكلون الغالبية داخل الهيئة الوفدية لاعتراضهم على فصل محمد نجيب الغرابلى دون ان يعرض الامر على الهيئة الوفدية .

ثالثا — سيتعين على فؤاد سراج الدين ان يحل مشكلة الوفد مع ثورة ١٩٥٢ على حساب افكاره وتركيبته النفسية والمزاجية . فماذا سيقول اذا ساله سائل فى جولته الانتخابية ما رايك فى حق العمال والفلاحين فى ٥٠٪ من مقاعد المجالس التشريعية ؟ وما رايك فى القطاع العام وتطويره ، وحق العمال فى الاشتراك فى الادارة والارباح؟ وما رايك فى قوانين الاصلاح الزراعى وتطويرها لمصلحة الفلاحين ؟ .. وغير ذلك .

وبالطبع لن يتحول فؤاد سراج الدين الى زعيم اشتراكى ولكنه سيضطر لان يضع كراهته لثورة ١٩٥٢ فى جيبه ويبتسم لناخبيه المأمولين ، وعليه ان يعد الجواب قبل ان يواجه بالسؤال .. فاذا قال اوافق واؤيد انجازات ثورة ١٩٥٢ فقد سقط وسقط حزبه ، وهو ان قال لااوافق على هذه الانجازات وسالبيها عند فوز حزبى فى الانتخابات ، سقط وسقط حزبه ايضا ، وهو لا يستطيع ان يمسك العصا من نصفها فى قضايا تتطلب الحسم والراى الصريح المبين ، وان فعل فهو خاسر ايضا ، لان مناورته ستكون عندئذ مكشوفة غير مستورة .

وهكذا لايجد فؤاد سراج الدين امامه مستقبلا مبشرا على الرغم من مبالغته فى اظهار ثقته فى حزبه ورجاله ، ولعل تراكم المتاعب هو ما يدفعه الى مضاعفة المبالغة . فاذا اجتاز هذه العقبات الثلاث ، فقد يكون للوفد فكر وعقيدة يصعب اقتلاعها من قلوب انصاره على الاقل .. فهل يستطيع ؟!



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٨٤

د. فرج فودة:

[illegible]

نشرت مجلة روز اليوسف ان السبب «الحقيقى» لاستقالتى من حزب الوفد الجديد هو رفضى لطلب السيد رئيس الحزب حذف فصل كامل من كتاب الوفد والمستقبل وان اشير فى مقدمة الكتاب الى انه لا يعبر عن رأى حزب الوفد

واود ان اؤكد ان قصة ارسال نسخة معدلة الى الدكتور ابراهيم عبده ثم استبدالها اثناء اعداد الكتاب للطبع ليس لها اصل فى الواقع ، بل على العكس من ذلك كان السيد رئيس الحزب دائم التتبع لخطوات طبع الكتاب بل والاستعجال لخروج الكتاب الى النور تعبيرا عن رضائه عن الكتاب جملة وتفصيلا .

واستطيع ان اؤكد ان السيد رئيس الحزب كان راضيا على الكتاب بعد صدوره كل الرضا، ودليلى على ذلك العديد من النسخ التى اعطاها لكثير من الشباب فى منزله وصدرها باهداء بخط يده ، وبعضها تحت يدى ، ولو كان السيد رئيس الحزب قد طلب منى حذف فصل من الكتاب او حتى عدم نشر الكتاب بالكامل لفعلت بدافع الالتزام الحزبى .

ومع تقديرى للاعتبارات الانتخابية التى تفرض نوعا من التحالف بين الوفد وبين بعض قيادات الاخوان المسلمين ، الا اننى ارفض تماما ان يكون الهجوم على كتاب الوفد والمستقبل ثمنا لهذا التحالف .

● قال د. ابراهيم عبده .. ان فؤاد سراج الدين رئيس الوفد الجديد اتصل به وقدم له د. فودة ليطبع له كتاب الوفد والمستقبل فى مطابعه .. وان الكتاب قد طبع فصلا كما قدمه المؤلف ولم يكن هناك اى دور للاستاذ على سلامة العضو بهيئة الوفد .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٨٤

صفوت الشريف لـ "روز اليوسف"

مساواة تامة من الأحزاب على الشاشة

المسلسلات التى تتنافى مع قيمنا لا يجب أن يقدمها التليفزيون

لا قائمة سوداء للشخصيات العامة والسياسية فى التليفزيون

لأن أجهزة الاعلام ـ خاصة التليفزيون ـ عنصر مؤثر فى تشكيل سلوكيات المواطنين ومواقفهم .. فمن الطبيعى أن يكون محور الحديث مع السيد صفوت الشريف وزير الاعلام حول دور هذا الجهاز الخطير ..

دوره بالنسبة لقضية الحفاظ على قيم وتقاليد مجتمعنا، ودوره فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب .. وبالطبع يتطرق الحديث الى بعض الموضوعات المتعلقة بالسياسة الاعلاميــة المصرية فى الدول العربية والاجنبية .

كانت بداية حوار حول سؤال محدد :

● هل نحن فى حاجة الى اعلام مصرى فى الدول العربية ؟ .. وما هى الحكمة فى فتح مكاتب اعلاميـة

حوار : جمال الدين حسين



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٨٤

تكلفنا مئات الالوف من الجنيهات اذا كنا نستطيع دعم الصحافة المصرية التى تصل الآن الى كافة البلاد العربية تقريبا ٠

واجاب صفوت الشريف :

ـ الاعلام له وسائله المختلفة ، والصحافة وسيلة من وسائل الاعلام وليست كل الوسائل ٠٠ هناك الى جانبها الاذاعة ٠٠ والاذاعة المصرية اذاعة رائدة فى الامة العربية وهى تقوم بدورها سواء من خلال صوت العرب او البرنامج العام او محطة القرآن الكريم ٠ ثانى لدور المكاتب الاعلامية ٠٠ المكاتب الاعلامية ليست بديلا ولكنها تمهد لوسائل الاتصال الاخرى كالصحافة ٠٠ فالصحف والمجلات المصرية دخلت الدول العربية بجهد واتصال المكاتب الاعلامية التى مهدت لعودة تلك الصحف والمجلات ٠

من ناحية اخرى لم يعد دور المكتب الاعلامى ـ كما كان فى الماضى ـ دور الذى يجمع التقارير الصحفية من الصحف والمجلات الصادرة فى دولة المقر ثم يرسل تقريرا يوميا او اسبوعيا يصل على مهل فى الحقيبة الدبلوماسية ٠٠ لا ٠٠ لم يعد كذلك ، وانما اصبح الاعلام اليوم « رجل اتصال » يتحرك من خلال اتصالاته الشخصية برجال الصحافة والاذاعة والتليفزيون فى دولة المقر وعليه ان يحاور الاطراف المختلفة فى هذه المجالات ليقنعها بوجهة النظر المصرية ، وان يرد على الكثير مما ينشر ويثار فى وسائل الاتصال الاخرى المصرية ٠٠ عليه ان يتحرك ايضا فى دوائر صانعى القرار فى دولة المقر لكى يوضح لهم وجهة نظر السياسة المصرية لان الصحيفة او المجلة المصرية تتضمن آراء مختلفة ٠٠ ولكن « اين » خط السياسة المصرية الملتزمة » ؟ ٠٠ هذه مسئولية تقع على عاتق رجل الاعلام فى مكاتبنا الاعلامية ٠٠ عليه ان يشرح السياسة المصرية ويوضحها للقيادات السياسية والاعلامية وايضا لقيادات احزاب المعارضة فى هذه الدول لان احزاب المعارضة اليوم من الممكن ان تكون غدا فى الحكم ٠٠

على رجل الاعلام فى مكاتبنا بالدول العربية وفى غيرها ان يشرح ويوضح لتلك القيادات ابعاد التحرك السياسى المصرى والدبلوماسية المصرية ٠٠ وهى امور تتصف « بديناميكية » شديدة وتتم بالتنسيق مع وزارة الخارجية يوما بيوم ٠

● هل نعتبر ذلك تفسيرا لاستعانة هيئة الاستعلامات ومكاتبنا الاعلامية فى الخارج بموظفين من وزارة الخارجية للعمل فى تلك المكاتب ٠

ـ نحن لا نلتزم اطلاقا بقصر العمل فى مكاتبنا الاعلامية على مجموعة او فئة معينة من العاملين فى حقل الاعلام ٠٠ فاينما وجدنا الخبرة والقدرة ، واينما وجدنا « رجل الاتصال » القادر على النفاذ فى مجتمع والتآلف معه والتأثير فيه وسواء كان من الصحفيين او العاملين فى وزارة الخارجية فنحن نستعين به ٠٠ وبالطبع نعطى الفرصة الاكبر للصحفيين بحكم تخصصهم ولكن هناك بعض الاماكن ـ كواشنطن وباريس و ٠٠٠٠ ـ نحتاج فيها الى عناصر ذات خلفية معينة ومواصفات معينة فنلجأ الى العاملين بوزارة الخارجية ٠

قيم مجتمعنا

● التليفزيون المصرى يسمى التليفزيون العربى ٠٠ ولكنه وكما هو الملاحظ لا يعرض افلاما جزائرية او عراقية او تونسية ٠٠ والاغانى وبرامج المنوعات العربية الخليجية والمغربية والتونسية والاردنية غير موجودة ٠٠ وهذا بعكس المسلسلات والمنوعات الغربية والامريكية ٠٠ كيف يفسر هذا ؟

قال وزير الاعلام :

اولا التليفزيون المصرى اسمه التليفزيون العربى باعتباره انه اول تليفزيون ينطق



العربية بالصورة المرئية فى المنطقة كلها .. ومن هنا كانت التسمية .

ثانيا : إنتاجنا المصرى من الافلام والمسلسلات والبرامج والاغانى غزير جدا .. وهو الانتاج المتواجد فى كل تليفزيونات المنطقة العربية .. وبالتالى لا حاجة لنا لان نلجا الى انتاج اخر .. والعكس هو الصحيح .

ثالثا : الاستديوهات والبلاتوهات غير قادرة على استيعاب حجم الاعمال المطلوب تنفيذها .. هذا غير السينما المصرية بانتاجها الضخم .. وبالتالى يتم تصوير وتنفيذ بعض الاعمال التليفزيونية والسينمائية خارج مصر وعموما فنحن نرحب بانتاج التليفزيونات العربية من البرامج والمنوعات ولا نتردد فى عرض الاعمال التى على مستوى جيد مثل انتاج الاخوين رحبانى والفنانة فيروز والفنان السعودى محمد عبده .. لا نتردد فى عرضها على شاشة التليفزيون المصرى .

● الملاحظ انه فى الوقت الذى يخصص فيه التليفزيون مساحة زمنية طيبة للبرامج الدينية .. نجد فى المقابل مسلسلات وحلقات اجنبية تتضمن مالا يتفق مع قيم واخلاقيات مجتمعنا ؟

ـ اريد ان اقول ان الاراء تختلف كثيرا .. ولكن لابد وان يلتزم التليفزيون وكل وسائل الاعلام باختيار الافضل والمناسب .. انا ضد ان تكون مجتمعا محدودا ومنغلقا ـ وكلامى هذا ليس دفاعا عن اى مسلسل قد تختلف فيه وجهات النظر ـ ولكن وكما اقول هناك رقابة وهناك عملية اختيار واى انتاج يخرج ويتنافى مع قيم المجتمع لا يجب ان يقدم من خلال التليفزيون المصرى .

من ناحية اخرى علينا ان نتصور اختلاف الاراء وتباينها .. فنحن اليوم لدينا عدد يتراوح بين خمسة وستة ملايين جهاز تليفزيون ونسبة المشاهدة تصل الى نحو ٣٠ مليون نسمة .. بالطبع الاراء حول ما يقدم سوف تختلف بين هذا وذاك .. المثقفون لهم وجهات نظر .. والمتدينون لهم وجهة نظر .. والمعتدلون مثلى ومثلك لهم وجهة نظر اخرى البعض يتاثر بما يشاهده والبعض لا يتاثر ..

والمشكلة فى رايى ليست هذا المسلسل او ذاك .. المشكلة اخطر من ذلك بكثير .. المشكلة هى الخطر المقبل من الاقمار الصناعية .. غزو سياتينا يتمثل فى بث تليفزيونى مباشر لبرامج تليفزيونات دول اوربية وامريكية ومقدر لذلك ان يتم خلال عام ١٩٨٥ .. ولذلك اثرنا تلك القضية لما تمثله من خطورة على قيم واخلاقيات شعوب كثيرة نحن منها .. اثرنا تلك القضية فى مؤتمر وزراء اعلام دول عدم الانحياز فى جاكارتا بإندونيسيا وطالبنا بان يكون هناك ميثاق شرف يحمى الدول غير القادرة من الدول المتقدمة القادرة .. وهناك اتصالات مع اليونسكو حول هذا الموضوع .

المعارضة .. والتليفزيون :

● السيد صفوت الشريف .. بصفتك مسئولا سياسيا فى الحزب الوطنى الحاكم .. ما هو تصورك لدور اجهزة الاعلام خلال معركة الانتخابات القادمة ؟

ـ من الخطا ان يتصور البعض ان الحملات الانتخابية للاحزاب من خلال التليفزيون ليست لها معايير او ضوابط .. طبقا لقانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون فمن حق الاحزاب ان تعلن عن برامجها ابان فترة الانتخابات .. ونحن على ابواب منافسة انتخابية ولا اقول معركة انتخابية لانه لا معركة بين مصريين اطلاقا .. فنحن جميعا مصريون واحزابنا كلها مصرية وكلنا نعمل ونهدف لخير مصر ومصالحها . وقبل ان نتحدث عن دور الاعلام لابد وان تحدد ما هى فترة الانتخاب وكيف حددت فى دول اخرى كانجلترا وفرنسا وغيرها ؟

فى فرنسا تبدا هذه الفترة بعد اغلاق باب الترشيح للانتخابات .. ومن هنا يكون من حق الاحزاب التى ستشارك فى الانتخابات ان توضح برامجها .. ولكن السؤال كيف سيتم ذلك ومن الذى ينظم تلك العملية ؟ لو اخذنا بريطانيا كمثل سنجد ان اللجنة الدائمة لمجلس العموم البريطانى تجتمع وتحدد حتى يبدا الاعلان عن برامج الاحزاب ومتى ينتهى .. مثلا خلال اسبوع او اسبوعين او اكثر .. وايضا تحدد الوقت الذى يعطى لهذه الاحزاب



المصدر : مسـاء الخـير

التاريخ : ٢١ مـايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. وفيما يتعلق بالوقت اما ان يكون متساويا او نسبيا طبقا لعدد الدوائر التى سينزل فيها كل حزب .. فمثلا لو ان حزبا سيدخل الانتخابات فى جميع الدوائر .. وحزب آخر سيشارك فى نصف عن الدوائر .. فى تلك الحالة نعطى للحزب الاول مساحة من الوقت ضعف تلك التى ستمنح للحزب الثانى .

عموما انا رايى الشخصى انه من الافضل ان يكون هناك وقت متساو لجميع الاحزاب على شاشة التليفزيون .

باب الترشيح سيفتح فى اول ابريل القادم وسيغلق فى منتصفه .. اذن الفترة الانتخابية التى يجب الاعلام عنها بعد ان يقفل باب الترشيح .

● ما هى الصيغة التى ستتبع للاعلام عن برامج الاحزاب ؟

ـ انا اقترح ايضا ان يكون ذلك من خلال اللجنة الدائمة فى مجلس الشعب التى تجتمع وفيها كل ممثلى الاحزاب ليتفقوا على صيغة مصرية ولتحدد المدة الزمنية ووقت الاذاعة .. لتضع الضوابط لعملية الاعلام مثلا ان لا هجوم على احزاب اخرى .. وان لا مساس باشخاص .. فما نريده نبرة اعلامية موضوعية

● هذا التصور .. متى سيتم ؟

ـ يجب ان يتم خلال شهر مارس .. بان تعرض هذه الصيغة على رئيس مجلس الشعب للاتفاق على بدء العمل ووضع ذلك الاطار .

● هل هناك تصور لعمل مناظرات تلفزيونية بين قيادات الاحزاب وعلى غرار الندوات التليفزيونية التى شاهدها الناس عام ١٩٧٦ ؟

تلك كانت مرحلة .. مرحلة المنابر .. لم تكن الجماهير وقتها تعلم شيئا عن الاحزاب .. اما اليوم فهناك مؤتمرات حزبية تعقد وهناك صحف حزبية تصدر ولا داعى ان ندخل فى مناظرات ويكفى ان يوضح كل حزب برامجه وكيف سيخدم هذا المجتمع .

● نقطة اخرى اود ان اشير اليها وهى ان هناك مسئولية على عاتق اجهزة الاعلام فى التعريف بالاسلوب الانتخابى الجديد .. تعريف المواطن من خلال ما يسمى « بالموسوعة السياسية » بالايدلوجيات المختلفة والمفاهيم السياسية المختلفة وذلك من خلال شخصيات سياسية محايدة تتحاور وتتحدث فى هذه الموضوعات .

● سؤال اخير .. هل صحيح ما قالته احدى صحف المعارضة من ان هناك قوائم لشخصيات عامة وسياسية ممنوع ظهورها على شاشات التليفزيون وفى الاذاعة ؟

ـ لا .. لا توجد قوائم .. وما نشر غير صحيح .



١ - خصوصية حدث ٨٤ المصري وأبعاده

تشكل انتخابات المجالس التشريعيـة ، فى البلاد التى تاخذ بنظام تعدد الاحزاب ، احـدى الوسائل السلميـة الرئيسـية لحل الصراعات الاجتماعية والسياسية . وتتميز هذه الوسيلة بانها تعتمـد اساسا على ما يسمى فى الادب السياسى ((باللعبة الديمقراطية)) . ومن المسلم به ان مجمل الاوضاع السائدة : الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية بل والقيم الحضـارية الموروثة ، تتحكم فى آليات مثل هذه الانتخابات .

بهذا المقياس ، تعد انتخابات مجلس الشعب التى ستجرى يوم ٢٧ مايو الحالى ، ((حـدث ١٩٨٤ المصرى)) . وهو - ككل حدث كبير - له سمات ذات خصوصية ، تحدد حجم اهميته فى التطورات المحتملة لمصر الحاضر ، ومصـر المستقبل . ويمكن رصد خصوصية ((حدث ٨٤ المصرى)) واهميته فى اطار بعدين اساسيين :

اولا - البعـد المصرى

* دخل المجتمع المصرى فى آخر السبعينات ، حالة ازمة مستعصية بلغت ذروتها عام ١٩٨١ ، لقد اشتدت حدة الصراع السياسى الاجتماعى من حـول قضـايا جوهرية تتعـلق بتوجـه مصر داخليا وعربيا ودوليا . وكادت التعددية التى بدأت عام ١٩٧٦ ، ان تختفى - موضوعيا - ويسود نظام الحزب الواحد المعبر عن مصـالح الطفيليين وسياسة التبعية . واستكملت الأزمة حلقاتها ، باذكاء الصراعات الطائفية . وترتب على ذلك كله ، تصاعد العنف من جانب السلطة (الاعتقالات الواسعة لكافة اتجاهات المعارضة) ، الذى ادى بدوره الى العنف المضاد وخاصة من جانب المعارضة الدينية (حادث المنصة) .

لقد جسد « حادث المنصة » قمة الصـراع السياسى والاجتماعى فى صورة درامية عنيفة ، ادت بتفاعلاتها الى اشتداد التوتر داخل المجتمع المصرى . وعندما تولى الرئيس حسنى مبـارك الحكم ، كان الخيار المطروح محددا : اما القبول بحل الصراعات الاجتماعية سلميا ، واما فتـح الباب امام طريق العنف الجماهى المحفوف بالاخطار غير المحسوبة والنتائج المجهولة . فاتجه الحـكم الى تخفيف التوتر الاجتماعى عن طريق توسيع هامش الممارسة الديمقراطية . والتقى هذا النهج مع رغبة قوى اجتماعية واحزاب سياسية اخرى فى تجـاوز هذا الوضع الخطر اخذا بالخيـار الاول . ولم يعد اسلوب الانقلابات والصدمات الكهربائية ، مقبولا من الغالبية العظمى للمجتمع المصرى .

وعلى الرغم من أن جناح انصار « الانفتاح » فى السلطة المصرية ، ليس لهم موقف موحد من التعامل مع المعارضة : ففريق يطالب باستمرار القمع وتحجيم المعارضة .. وفريق آخر لا يحبذ هذا الاتجاه وينحو الى سياسة اكثـر رشـدا تؤدى الى الاستقرار ، الا ان اصحاب الاتجـاه الاول لم يقدر لهم ان يكسبوا الجولة .

كما بدا للأحزاب والقوى السياسية الأخرى ، بمنطلقات نظرية او عملية مختلفة ، ان الخيـار الأفضل هـو العض بالنواجز على الهـامش الديمقراطى المطروح والسعى الى توسيعه .

ومن ثم التقت القوى الاجتماعية والتيـارات السياسية فى مصر ، بما فيها القوى والتيارات غير الممثلة فى احزاب رسمية (فيما عدا الجماعات الاسلامية المتطرفة) ، اسـتخدام العمليـة الانتخابية - او البرلمـانية - كاداة لحل ازمة مجتمعية مطروحـة بكل ابعـادها . فالقضايا المطروحة مصيرية ومتشابكة . وهى بالتحـديد قضايا قومية وتحررية واجتماعية وديمقراطية . وتلك خصوصية تاريخية تتميز بهـا انتخـابات ١٩٨٤ ، عن معارك انتخابية هامة سبقتها نضرب لها امثلة مركزة هى :

١ - معركة انتخـابات ١٩٤٩ التى جرت فى ظروف كان فيها الثقل الأساسى للحركة الوطنية المعادية للاستعمار القديم . وجاءت هذه المعركة العاصفة بحزب الوفد الى الحكم حيث تمكن تحت ضغط الحركة الوطنية من اتخـاذ مواقف ايجابية معروفة . لكن الوفد لم يوفر لهذه الحركة الوطنية الضاغطة اطارها الديمقراطى المناسب . فبينما



المصدر : الطليعة

التاريخ : مارس ١٩٨٤

كان الموقف السائد اذ ذاك يتطلب عزل الحكم الملكى الأوتوقراطى ، كان الوفد دائم التردد بين الاستجابة لحركة الجماهير وبين محاولة تصفية خلافاته مع القصر . فعجز اطار الديمقراطية المحدودة القائم اذ ذاك عن استيعاب مد الحركة الوطنية . ومع فقدان القيادة ، تغلبت التلقائية وامكن حرفها لاحراق القاهرة . وهنا حقق الملك انتصاره واقيل الوفد .

٢ — معركة انتخابات ١٩٦٤ بعد الانفصال على الوحدة المصرية السورية وانهيارها . وفى هذه المعركة كان مركز الثقل لقضية التنمية بعد ان تم تمصير الاقتصاد وبناء القطاع العام واتساع دائرة الخدمات الاجتماعية : التعليم والصحة .. الخ اتساعا كبيرا . الا ان بقاء جهاز الدولة القديم ، وعجز الاتحاد الاشتراكى كتنظيم اوحد عن الابداع فى التنظيم بما يمكن الجماهير من المشاركة فى شئون البلاد .. وعن تقبل وجود القوى الديمقراطية والاشتراكية الأخرى ، كانت الأمور — بسبب ذلك كله — تنتهى الى سلطة عبد الناصر الفردية . ومع هزيمة ١٩٦٧ وغياب عبد الناصر نفسه ، انفتح الطريق لضرب التجربة .

٣ — معركة انتخابات ١٩٧٦ وكان مركز الثقل فيها لقضية « الانفتاح » او اعادة ربط الاقتصاد المصرى برباط التبعية للاقتصاد الغربى . وحتمت آليات « الانفتاح » ان يقوم نوع من التعدد الحزبى المقيد . لكن متداعيات « الانفتاح » قادت البلاد الى ازمة اقتصادية مستفحلة . وجرى اهدار انجاز اكتوبر ١٩٧٣ باتفاقات كامب ديفيد حيث اتجه نظام الرئيس السابق السادات الى عقد حلف استراتيجى مع الأعداء التاريخيين للأمة العربية (امريكا واسرائيل) ، مما استوجب منه ضرورة تركيز هجماته على المعارضين على اختلاف تياراتهم واحزابهم الى حد استخدام العنف باعتقالات سبتمبر الأسود .

نعود للتذكير بان قبول « اللعبة الانتخابية » كآلية للتغيير ، واحدة من اهم خصوصيات « حدث ٨٤ المصرى » التى قبلتها القوى والتيارات — سواء عن رضاء او عن تسليم — كاداة لاحداث التغيير الذى اصبح مطروحا كضرورة وبشكل ملح ، خاصة بعد ان افتضح كثير من سياسات الحكم السابق واستبان الراى العام بعضا من احجام الفساد الذى اقترن بمراكز قيادية فيه .

* و « حدث ١٩٨٤ المصرى » ، يحمل طابعا حزبيا مميزا حيث تدخله ستة احزاب لكل منها بمشروع خاص به واما لحاضر مصر واما لمستقبلها واما للاثنين معا ومع ان انتخابات ١٩٧٦ قد جرت بين ثلاثة منابر (اليمين والوسط واليسار) .. وان انتخابات ١٩٧٩ قد تمت بين احزاب اربعة (الأحرار — الوطنى — العمل — التجمع) ، الا ان هذه الكيانات الحزبية — من جهة — لم تكن قد تمايزت كما هى متمايزة الآن . كما ان الصراعات الاجتماعية — من جهة اخرى — لم تكن قد احتدمت على نحو ما هو قائم حاليا وقد افرزت حزبين آخرين (الوفد — الأمة) .

غير ان قبول « اللعبة الديمقراطية » — او الانتخابات — كآلية للتغيير وفق مشروع كل حزب ، لم يتم وفق قواعد جديدة يشارك فى وضعها كل الأطراف كما تقتضى بذلك اصول « اللعبة الديمقراطية » . ولكنها تتم فى ظل ميراث من القيود الأساسية التى تكاد تشل « اللعبة الديمقراطية » نفسها . واهم هذه القيود :

١ — **قيود النظام الحزبى نفسه** التى امتدت لسنوات طويلة . فقد **وئدت** التعددية — **تنظيميا** — طوال ما قبل السبعينات . وعندما اخذ بها كضرورة لتكريس اتجاه هدم تجربة الستينات وتاسيس « الانفتاح » ، **اجهضت — موضوعيا —** عن طريق التشريع .

فبرغم التعدد الحزبى حاليا ، فان « قانون الأحزاب » لا يتيح لكافة القوى الاجتماعية والتيارات السياسية ، ان تعبر عن نفسها فى صورة تنظيمات حزبية مستقلة . فقد تم الاعتراض على تاسيس «حزب الجبهة الوطنية»، وعلى تاسيس حزب للناصريين ، ومن قبل لم يصرح بقيام « منتدى الفكر الثقافى » كجمعية ثقافية . فضلا عن ان قانون الأحزاب يحرم قيام التنظيمات التى تعبر عن الاخوان المسلمين وعدد من التيارات الدينية والماركسية .



ولا يخف على احد ، مدى ما تقترن به هذه القيود المفروضة على التعددية ، من سلبيات واضحة تشوش الخريطة السياسية والاجتماعية فى مصر . ويمكن للمراقب — فى هذا الصدد — ان يرصد ظاهرة هجرة قيادات واعضاء من بعض احزاب المعارضة — باستثناء حزب التجمع — الى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ، ومن هذا الحزب الى حزب الوفد ، وبالعكس ، وان ينضم مستقلون الى كافة الأحزاب ، لا اقتناعا بمجمل المنطلقات الاساسية لبرامج هذه الأحزاب وانما ليتمكنوا — فقط — من ممارسة العمل السياسى على هذا المستوى او ذاك . لانهم لا يجدون تنوآتهم الحزبية الطبيعية والمشروعة . ولا شك ان مثل هذه الظاهرة تلقى ظلالا على مصداقية العمل السياسى فى مصر ، وتهز بالتالى — وبعنف — مبدا اساسيا لا تقوم بدونه حياة ديمقراطية . ونعنى به مبدا التعددية الذى يحتمه واقع تعدد الطبقات والشرائح الاجتماعية وما يفرضه من تعدد الرؤى السياسية . ومن ثم تعدد التنظيمات السياسية المعبرة عن هذه الطبقة الاجتماعية او تلك ، وعن هذا التيار السياسى او ذاك .

٢ — **قيود قانون الانتخابات** . ويمكن رصد هذا القانون فىخانة حسابات قوى مازالت موجودة بالسلطة وتسعى الى تحجيم التغيير المحتمل او الى اعاقته اصلا ، حيث قامت « بتفصيل » قانون يجعل من آلية الانتخابات اداة لاستمرار حكم الحزب الواحد الطفيلى .

فلأول مرة فى تاريخ الحياة النيابية المصرية ، تجرى الانتخابات بنظام القائمة النسبية بمقتضى القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ . وقد كانت تجرى منذ دستور ١٩٢٣ على اساس الدوائر الفردية . ومصدر الخلل فى هذا القانون ، لا يكمن فى الاخذ بقاعدة القائمة النسبية — فقد كان هذا مطلوبا ومفيدا — وانما يكمن الخلل فى الشروط التى تضمنتها مواده . ونكتفى بذكر امثلة منها . فالمادة التى تشترط حصول اى حزب على ٨٪ على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية ، لا تعد شرطا تعجيزيا فحسب ، ولكنها ايضا تستبعد من المجلس التشريعى حزبا حاز على ٧ر٩٪ من اصوات الناخبين (اى نحو ٩٨٤ الف ناخب بافتراض مشاركة كل المقيدين بجداول الانتخابات ويقدرون بحوالى ١٢ مليون ناخب) . بل انها تستبعد احزاب المعارضة الخمسة اذا حصلت على ٣٩١/٢٪ من مجموع الاصوات (اى ٧ر٤ مليون صوت بنفس الافتراض) . وذلك يعنى ان اكثر من ثلث هيئة الناخبين لن يمثلهم احد من النواب .

وتقضى مادة اخرى من هذا القانون ، بأن تضاف الى الحزب الحائز على اكثر الاصوات فى دائرة ما ، اصوات ناخبى الحزب الذى حصل على اقل من ٨٪ . وذلك يعنى تزييف ارادة قطاع من الناخبين تم تحويل اصواتهم — تعسفا — الى مرشح آخر لم ينتخبوه .

وتقصر مادة ثالثة من القانون ، حق الترشيح لمجلس الشعب على اعضاء الأحزاب القائمة . وتحرم المستقلين وغير الحزبيين من الترشيح . ولا شك ان هذه المادة تتناقض تناقضا اساسيا مع الدستور الذى يعطى الحق المطلق لكل مواطن فى ان ينتخب (بفتح الياء) وينتخب (بضم الياء) .

ويعد قانون الانتخابات هذا ، امتدادا لفلسفة القوانين الاستثنائية التى ذخر بها عهد الرئيس السابق واصبحت تعرف باسم « القوانين سيئة السمعة » (العيب — العزل السياسى .. الخ) والتى لا تزال — للأسف — سارية المفعول وتكفى لاشاعة مناخ يكبح حركة الجماهير والأحزاب المعارضة معا . ويزيد من وطأة مجموع هذه القوانين اللا ديمقراطية ، ان تجرى الانتخابات فى ظل قانون الطوارىء ، ورغم ما كشفته تجربة الاربعين عاما الماضية من تطبيقه .. من سلبيات كثيرة نصفت بالحياة السياسية . وقد رفض الحزب الوطنى الديمقراطى ممثلا فى حكومته وفى الأغلبية العظمى له فى مجلس الشعب الحالى ، مجمل الاقتراحات التى طالبت باعادة النظر فى قانون الانتخاب او بمطابقة جداول الانتخابات على السجل المدنى لتنقيتها من العيوب التى تشوبها .

وهكذا نقول : اذا كانت فكرة حل الصراعات من خلال ((اللعبة الديمقراطية)) مقبولة من كل

القوى ، فان « قواعد » اللعبة او قوانينها التى فصلها الحزب الوطنى الديمقراطى هى بالفعل موضع خلاف ورفض احزاب وقوى المعارضة . وتلك خصوصية اخرى «للحدث ١٩٨٤ المصرى»،

* ومن الخصوصيات البارزة لهذا الحدث ايضا ، انه برغم الاعتراضات الرئيسية والثانوية على « قواعد اللعبة » — كما وضعها الحزب الحاكم — الا ان جميع احزاب المعارضة قد اندفعت الى خوض معركة الانتخابات . والجدير بالاعتبار — فى هذا الصدد — ان التقاءها فى البداية على احتمال دخول المعركة الانتخابية ، قد ارتبط بقيام اللجنة الجبهوية تحت اسم « لجنة الدفاع عن الديمقراطية » التى ضمت ممثلين لأحزاب المعارضة القائمة وللتيارات التى يحول القانون بينها وبين انشاء تنظيماتها المستقلة (الاخوان المسلمون — الماركسيون — المستقلون — الناصريون) .

وكان هدفها العمل من اجل تحصين « اللعبة الديمقراطية » بضمانات ارتأتها ودعت الى النضال من اجل تحقيقها قبل دخولها الانتخابات .

الا ان اللجنة تعثرت ثم توقفت فى النهاية وعجزت عن التوصل الى الحد الادنى من الاتفاق فيما بينها خاصة بعد ان عاد حزب الوفد الجديد الى العمل السياسى واعلن عن دخوله الانتخابات وفق القواعد القائمة .

* **ومن خصوصيات « حدث ٨٤ المصرى » ، ان حزبا من احزاب ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، قد عاد الى استئناف نشاطه . ونعنى به حزب « الوفد الجديد » . ويلفت النظر فى عودته بعض وقائع اهمها :**

١ — انه بينما تعبر الاحزاب الاخرى القائمة ، فى برامجها وشعارها وادبياتها ، عن التزامها — بدرجات متفاوتة — بثورة يوليو ، فان برنامج حزب الوفد الجديد ، لم يكن يعكس هذا التوجه .

٢ — ان عودة الوفد اثارت حركة من الاستقطاب ، او اذا شئنا تعبيرا آخر قلنا نوعا من اعادة الاصطفاف ، فى خطوط عدد من نواب وقيادات الأحزاب القائمة الاخرى . بل تسبب

فى اضعاف حزب كحزب الاحرار بعد انضمام بعض قياداته للوفد . وقد ادى ذلك الى حسم عدد من حالات التردد فى مواقف عناصر حزبية او مستقلة .

٣ — غير ان اخطر التحولات فى مسيرة الوفد ، تمثلت فى التحالف — او الاتفاق — الذى عقده مع « الاخوان المسلمون » . وبمقتضى هذا الحلف تم تمثيل « الاخوان المسلمون » فى اللجنة التنفيذية العليا : وهى اعلى سلطة فى حزب الوفد . وقد تم الاتفاق بين زعيمى الاخوان والوفد (عمر التلمسانى وفؤاد سراج الدين) على ترشيح عدد ما من الاخوان على قوائم الوفد الانتخابية .

٤ — ونستطيع ان نتبين اهمية هذا الحلف ، على ضوء معرفة حقيقة ان تيار « الطليعة الوفدية » : وهو التيار الذى بلورته الحركة الوطنية فى الاربعينات داخل الوفد ، ليس له حتى الآن ممثلون فى اللجنة التنفيذية العليا . كما ان قيادة الوفد لا تبدى — على الأقل فى هذه المرحلة — حماسا لاحتضان انصار الاتجاه العلمانى رغم اعتدالهم . بل اصدرت بيانا رفضت فيه العلمانية نكوصا على موقف تاريخى تميز به تراث الوفد .

٥ — واخيرا ، لم يتوصل الحزب الوطنى الديمقراطى — حتى الآن — الى صيغة محددة للتعامل مع الوفد . ففى فترة من الفترات تردد بين موقف التعايش والتنسيق معه ، وفى فترة اخرى دعا احزاب المعارضة الأخرى الى ان تتحدد ضد الوفد . وهو حاليا اميل الى التمايز عنه بما تعلنه اجهزة اعلامه وما تبرزه قائلة ان الحزب الوطنى هو الحفيظ على ثورة ٢٣ يوليو . ويمثل هذا الاتجاه شكلا من اشكال اعادة الاصطفاف التى احدثها ظهور الوفد .

* ومن خصوصيات معركة ٨٤ الانتخابية انها جرت بعد انتخابات مؤسستين من مؤسسات الحكم : **انتخابات مجلس الشورى** ، وقد تميزت بعزوف واضح من جمهور الناخبين عن الاشتراك فى انتخابات هذه المؤسسة كما تميزت بمقاطعة احزاب المعارضة لها . ووفقا للنتائج الرسمية



التى اذيعت لم يفز الحزب الوطنى الديمقراطى الا بنصف اصوات عدد الذين ادلوا — رسميا — باصواتهم فى صناديق الاقتــراع . وهو الأمر الذى فسره رئيس الوزراء د . فؤاد محى الدين بان هناك « الاغلبية الصامتة » فى البلد وهى التى لم تقبل على المشاركة فى الانتخابات . وفى جميع الأحوال انتهت الامور الى ان الحزب الوطنى الديمقراطى يكاد ان ينفرد انفرادا تاما بمقاعد مجلس الشورى .

وعلى الرغم من ان المجلس ليس له حق التشريع ، وينحصر دوره فى حــدود « تقــديم المشورة » الا ان وجود مؤسسة دستــورية ورسـمية مــوالية بالكامل للحــزب الــوطنى الديمقراطى من شانه ان **يخل فى النهاية بمبدأ تكافؤ الفرص بين الأحزاب المختلفــة المتقـدمة الى الانتخـــابات** . ويفرض عليهـــا ان تلتــزم « بلعبة » لم يتح لها ان تشترك اشتراكا حرا فى تقرير قواعدها .

اما الانتخـــابات الثانية فهى **انتخــابات المجالس المحلية** على مستوى المحافظة والمركز والمدينة والقرية . وبسبب اصرار الحزب الوطنى الديمقراطى على اجراء الانتخـــابات المحــلية **على اساس القوائم المطلقة** ، رفضت الأحزاب المعارضة هذا الاجراء ، وقاطعت الانتخـــابات **وباستثناء حزب الأمة** . وترتب على ذلك ان انفراد الحزب الوطنى الديمقراطى بمؤســـسات الحكم المحلى كلها انفرادا يكاد ان يكون تاما . وتتمل اهمية هــذه الظاهرة فى ان انتخـــابات الحكم المحلى تعد **« تجربة اولى » او « بروفة »** لانتخابات مجلس الشعب .

اذ فى خلالهـــا تظهر القيادات الحزبيــة التى تعد نفســـها للتقـــدم الى انتخـــابات المجلس التشريعى . لكن اهم من هـــذا هو ان المركز الوســيط الذى تحتله مؤسسات الحكم المحلى بين السلطة التنفيــذية وبين جماهير المدن والقرى يعطى أعضاء المجالس المحلية — على اســـاس الامتيازات التى يتمتعون بها — الفرصة لتكوين ولاءات وارتبـــاطات شـخصية قوية قائمــة على الخدمات التى يقدمونها الى افراد او الى مجموعات من السكان . وهو الأمر الذى يفترض فى النهاية ان يصب عند اى انتخابات نيابية فى طاحــونة الحزب الوطنى الديمقراطى ، ليفوز مسبقا مركزه الانتخابى فى مواجهة الأحزاب الأخرى المنافسة .

* وثمة خاصية تميز انتخابات ٨٤ عن جميع المعـــارك الانتخابيـــة التى ســـبقتها . وهى ان **الصراع بين الأحزاب لم يعد محصورا بينها فى نطـــاق البرامج الانتخابيـــة (التاكتيكية) . اى فى الدائرة السياسية فحسب وانما تعداه الى الدائرة الايديولوجية (الفكرية)** .

ومن هنا ظهرت على صفحات الجرائد والمجلات، مفهومات مثل **« العلمانيــة »** و **« الليبراليــة »** و **« المقلانية »** و **« الثيوقراطية »** . وتحــدث الكتاب فيما عسى ان يكون مضمونها الحقيقى فى دولة ينص دستورها على ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وهنا طرحت وجهات نظر متعارضة فى بعض الأحيان،ومتواصلة ومختلطة فى احيان اخرى . فهناك من رفض العلمانية ابتداء ، واســقطها اسقاطا لأسباب مختلفة ، فى مقدمتها ان العلمانية قضية نبتت فى الغرب فى ظروف محــددة من العـــلاقة بين الكنيســة والدولة . وان الفكر الاســـلامى لم يعرفها فى تاريخه . وبالتالى فان المشكلة مقحمة ومفتعلة . وهناك من ذهب الى انها لا تتعارض مع الفــكر الاسلامى . وثمة اتجاه ثالث حاول ان يؤجــل الفكرة فذهب الى ان الاسلام عقيدة علمانية . وهكذا .

واذا استثنينا كتابات قليلة ومحدودة ، فان المعركة الفكرية لم يقدر لها ان تاخذ حظها من الدراسة المتعمقة . وواقع الأمر ان هذه المعركة الفكرية الهامة ظلت فى النهاية حبيسة المناسبة الانتخابية ، ولم تطرح — فى معظم الأحوال — من زاوية السعى الى التاصيل وتقديم البديــل المدروس .

لهذا لم نستغرب ان تنحدر المعركة الفكرية — فى بعض جوانبها على الاقل — الى مــواقف سوقية . فعادت الى الظهور على صفحات بعض الصحف « اللواء الاسلامى » نغمة المقالات التى تكفر بعض الأحزاب وتصفها بالالحاد .

وهنـاك حزب هو بحكم تسميته « ليبرالى » « واشتـراكى » يسأل احدى الشخصيات المرموقة فى مجلس الشعب « هل فلان هـذا مسلم ؟ » واذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لم يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية ؟ وهكذا تنتهى الحصيلة الفكرية للمعارك الدائرة ، لا الى وضوح ولا الى بداية تجديد ونهوض فكرى شامل ، ولا الى توجه عقلانى ، وانما الى ارتداد لارهاب « الخصوم الانتخابيين » بعدم « التدين » و « الحيدة عن الشريعة » فيما يشكل انتهاكا فى الواقع لأبسط متطلبات حرية الضمير والفكر . هذا مع المستوى الأيديولوجى .

وعلى المستوى الاجتماعى والسياسى ، بينما كان المأمول ان تتكاتف غالبية الأحزاب على حل مشكلة مشاركة الاقباط فى الحياة السياسية على قاعدة المواطنة ، فان العديد من هـذه الأحـزاب عالجت القضية بمنطق المنـاسـبة الانتخابية . وهى الحصول على اكبر عدد من الاصوات . الأمر الذى دعا بعض الاصوات الى التحذير من معـاملة الاقبـاط باعتبارهم يشكلون كتلة انتخابية واحدة بينما دعا البعض الآخر الى الأخطار التى يمكن أن تكون كامنة فى محاولات استقطاب أصـوات الأقباط خدمـة « لمتطلبات المعركة الانتخابية » .

ثانيا ـ البعـد العربى

* يجرى « حدث ٨٤ المصرى » ، بعد خمس سنوات من سياسة كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد مع اسرائيل ، ويعاصر هجمة امريكية جديدة على المنطقة . وقد اكدت التجربة ـ كما من قبل ـ ان الأوضـاع العربية بدون دور نضالى لمصر ، تتردى . واصبح هناك تطلع ـ مصرى وعربى ـ الى نوع من اعادة التوازن الاستراتيجى فى المنطقة . وتلك قضية تطرح نفسها فى المعركة الانتخابية .

لقد اثبتت السنوات الخمسة للشعب المصرى ، ان كامب ديفيد لم تحقق السلام ولا الرخاء . بل فتحت الطريق الى هيمنة اسرائيل على المنطقة ، وتدهور معيشى عا م . فاصبحت متولات السادات عن العلاقات المصرية العربية ـ بعد غيابه ـ موضع تساؤل واعادة نظر . خاصة فى ظل وجود سفارة وعلم لاسرائيل فى القاهرة . وباتت أعمال التطبيع محاصرة بمقاومة ملحوظة ، واحتـلت قضـية طابا اهتماما محوريا رسميا وشـعبيا واصبحت اللغة السياسـيـة للسـلطة ـ رغم التزامها بكامب ديفيد ـ تأخذ شكلا جديدا يقترب من المطالب الجماهيرية فيما عدا مطلب الالغاء . فقد عادت السلطة تتحدث عن السلام الشامل وحق تقرير المصير ، وعن منظمة التحرير كممثل شرعى للشعب الفلسطينى . حتى ان اسرائيل اصبحت تتهم مصر بانتهاك المعاهدة ، خاصـة بعد زيارة ياسر عرفات الى القاهرة فيما اعتبرها المراقبون بداية لجسر فلسطينى مصرى . علما بأن هنـاك معاقل ساداتية لا تـزال تصر على علاقات اقوى بأمريكا واسرائيل وعلاقات سطحية مع العرب .

وبرغم ان الرفض العربى لعودة مصر المثقلة بكامب ديفيـد الى الجامعـة العربيـة ، قائما وواضحا ، الا ان هناك ثمة تغيير فى الموقف العربى من النظام المصرى . مؤداه أن مدى عودة مصر والاقتراب العربى منها ، يتم بقدر ابتعادها عن كامب ديفيد .

* وعلى الجانب العربى ، هناك احساس شعبى شائع .. ووعى متزايد لدى عديد من القوى الاجتماعية والسياسية ، بأن الشعوب العربيـة قد غيبت عن المشـاركة فى صـنع القرارات . وانه بدون مشاركة ما منها لا امـل فى اى حل . ولهذا تنظر هذه القوى ـ بل وبعض الحكومات ـ الى « حدث ٨٤ المصرى » والنتائج التى ستسفر عنه ، باعتباره طريقا محتمـل النقل والتطبيق .

وربما يجوز ان نقول هنا ، ان « اللعبـة الديمقراطية » هى ايضا وسيلة لمصر لتاهيـل نفسها عربيا ، ومدخلها لاستعادة دورها المفقود والمفتقـد فى نفس الـوقت « فمصر الوطنيـة الديمقراطية » ـ اذا تحققت ـ هى ايضا بطاقة هوية « مصر العربية » .



مسار ((حدث ٨٤ المصرى)) وما يسفر عنه من نتائج ، هو اذن ((حدث عربى)) ايضا — وربما بقدر لا يقل اهمية عن بعـده المصرى — لأنه سيؤثر على الاتجاهات التى تتبناهـا مصر فى السياسة العربية .

* ومع هجرة العمـالة المصرية الى الدول العربية ، اصبحت هناك ركيزة مصرية هامـة — كما ونوعا — ترتبط مصالحها مباشرة بالعالم العربى . ولهذه الركيزة تأثيراتها على اتجاهات المعركة الانتخابية . فلقـد نمت مصالح مشتركة لنسبة كبيرة (قد تصل ١٠٪) من هيئة الناخبين المصرية يصعب تجاهلها .

من هنا يمكن القول بأن كل القوى العربية تريد وستحاول التأثير على « حدث ٨٤ المصرى » بالوسائل التى تملكها : وعلى سبيل المثال :

١ — فيما يتعلق بالدول العربيـة النفطيـة فيمكن ان تنقسم الى قسمين . قسم يريد لمصر ان يتصاعد دورها العربى والدولى ويتدعم . لأن بروز مصر قوية فى المحيط العربى يمكن ان يخفف عنها ضغوطا متزايدة من شقيقاتها او من جيرانها . او يجعل منها قوة ذات دور دولى ينعكس بالفائدة على مجمل الوضع العربى . وقسـم آخر يريد تحجيم دور مصر العربى الى اقصى حد ، فلا تعود نموذجا يحتذى فى النضـال التحريرى ضد الامبريالية ومن اجل الاستقلال الاقتصادى وبناء مجتمع الاشتراكية . ومن هنا يسعى هذا الفريق من الدول العربية الى توجيه مصر ، لا الى مصدر الخطر الكامن فى التوسع الصـهيونى ، بل الى ارباك مصر واشغـالها باشتباكات مع دول عربية او افريقية ، تظـل اسيرة المعونات الأجنبية .

وهناك مجموعة اخرى من الدول العربيـة تنظر الى الانتخابات باعتبار انها قد تكون فرصة تسمح للقوى السياسية الوطنية والتقدمية بأن تعزز مواقعها السياسية بما يسمح بأن يكون لها صوت مؤثر على توجيهات السياسة المصرية .

ولكن يبقى بعد ذلك ان الدول النفطية تظل اقوى الدول تأثيرا فى المعركة الانتخابية ، فالكم الكبير العامل من المصريين والمصالح الاقتصادية العربية فى مصر ، كل هذا يدفع خطوط البلدان النفطية لأن تتداخل — على هذا النحو أو ذاك — مع خطوط الساحة المصرية المفتوحة — هى ايضا تحت اسماء مختلفة « كالانفتاح الاقتصادى» ... الخ .

ثالثا — البعـد الدولى

* وعلى مستوى البعد الدولى ، يمكن القول بأن مصر ليست دولة عادية . ولهذا فان كافة القـوى الدولية تولى اهتمامها « بحـدث ٨٤ المصرى » ، وستحاول ايضا — بقدر او بآخـر — التأثير على الحدث . خاصة وان الطريق مفتوح بشكل اساسى للولايات المتحدة الأمريكية من خلال منافذ كثيرة .

والتأثير الخارجى فى النسق البرلمـانى ، ليس جديدا على مصر ، فلقد اعيد تركيب النسـق البرلمـانى فى ١٩٧٩ كاستجابة لمتغير خارجى هو العلاقات المصرية الاسرائيلية الأمريكية .



المصدر : الطليعة

التاريخ : مايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ — الظروف الاقتصادية والاجتماعية لحدث ٨٤ المصرى

(أ) الانفتاح وآثاره الاجتماعية

على ان « حدث ٨٤ المصرى » — الانتخابات — لا يتم فى فراغ ، وليس منقطع الصلة بمجريات ما وقع فى المجتمع المصرى فى العقد الاخير او يزيد . ويصعب فهم تضاريسه الحقيقية وجذور ما ينبؤ به ، ما لم نضعه فى الاطار الاجتماعى والاقتصادى الذى يجرى فى ظله . وفى شأن ذلك نقول بشكل عام ان عملية التغيير الهامة التى جرت فى السبعينيات افرزت عديدا من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية انعكست بوضوح على التركيب الطبقى ، لتؤثر على المواقف السياسية لقوى المجتمع وادوارها المتاحة او المحتملة فى العملية الانتخابية .

« حدث ٨٤ المصرى » ، اذن ، جزء من عملية اوسع تتعلق بمجمل تحولات المجتمع ، واستجابة لمطالب ديمقراطية جماهيرية تبلورت مع تطور التناقضات التى نتجت عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى (٧٤ — ١٩٨٤) وتحولاتها السياسية التى صاحبتها ، والمعالم الجديدة لبنية القوى السياسية الحالية التى تمارس الانتخابات .

ويمكن تحديد معالم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على النظام السياسى نفسه ، من خلال نقاط اساسية ثلاث : مقدمات التغيير ، ثم التغيير نفسه ، ثم نتائجه .

*** مقدمات التغيير :**

بعد توقف ما اصطلح على تسميته « **بعملية التحول الاشتراكى فى مصر خلال الستينيات** » * وتجنبا للخوض فى جدل طويل (ليس محله هذه الدراسة) نقول ان هذا التحول اقترن « بتخليق » قوى اجتماعية استطاعت ان تسيطر وتشكل مركز الثقل الاساسى فى التغيير الذى تم بعد ذلك

ويمكن رصد عملية التدرج فى التغيير من خلال الحيثيات التالية :

اولا : الدعوة لدور متعاظم للقطاع الخاص ، برغم ان الظروف تحتم توسيع رقعته واطلاق مبادرته لجذب راس المال الأجنبى والعربى ، ولا سيما راس المال الخليجى .

واصبح ذلك مطلبا محوريا للقوى السياسية الحاكمة منذ ورقة اكتوبر ١٩٧٤ . ومازالت تتردد هذه الحيثية ، بتنويعات ودرجات مختلفة ، فى برامج اغلبية الأحزاب القائمة . وتشكل محددات اساسية فى القناعات الايديولوجية لهذه الأحزاب تحاول ان تؤثر بها على هيئة الناخبين .

وينبغى ان نرصد هنا حقيقة ان هذه النغمة قد بدات تتردد حيث شكلت ما اصبح يعرف باسم « سنوسيولوجية الثورة المضادة » ، بعد حرب ١٩٦٧ . ويمكن مراجعة العديد من حيثياتها التى تبرز هذه التحولات فى المذكرات التى قدمها رئيس المجموعة الاقتصادية — الدكتور عبد المنعم القيسونى — وما روجت له الكتابات الصحفية لرئيس مجلس ادارة البنك الأهلى آنذاك محمد ابو شادى (فى جريدة الأهرام ١٩٦٨) .

على ان الدعوة لدور متعاظم للقطاع الخاص بالتعاون مع راس المال العربى والأجنبى ، برزت بعد ذلك بحجة ان اعباء الاقتصاد المصرى فى فترة الاعداد للحرب — وفترة الحرب ذاتها — وما تلاها من ضرورات التعمير وتنشيط التنمية ، لا تستطيع الدولة والقطاع العام الاضطلاع بها . وهو مازال يتمثل فى مقولات اقتصاديى الحزب الوطنى الحاكم حتى اليوم ، وفى التنظير الايديولوجى لسياسييه وخاصة الدكتور مصطفى خليل .

واقترن ذلك ، بمقولة الاستفادة من وفرة الأموال النفطية العربية . وقوامها ان الثروة



المصدر : الطليعة

التاريخ : مايو ١٩٨٤

النفطية نتجت عن اقدام القيادة السياسية فى مصر على خوض حرب اكتوبر ١٩٧٣ . ومن ثم لابد من جنى بعض المكاسب الناجمة عن هذا الدور السياسى والعسكرى الاستراتيجى .

وادت هذه المقولة ، عمليا ، الى تزايد الارتباط مع المركز الراسمالى العالمى بالعمل كوسيط بينه وبين الراسمالية النفطية الاقليمية . ويعد ذلك نقلة نوعية فى العلاقات الاقليمية ، تصورت خلالها الراسمالية المصرية — وخاصة قطاعها الانفتاحى التبعى — انها تستطيع ان تفرض دور متعاظم يفوق مجرد مطالبتها التقليدية ، من الدول العربية المصدرة للبترول ، بالريع التفاضلى الناجم عن شنها حرب ١٩٧٣ . وهكذا توصل القطاع الطفيلى من الراسمالية المصرية — خلال التطورات التى جرت — الى تصور عن قوة مصر العسكرية ، مؤداه ان الجيش الوطنى الذى اثبت فعاليته فى حرب اكتوبر لحماية المنطقة ، يمكن من وجهة نظر هذا القطاع ، ان يستمر دوره لا فى مواجهة اسرائيل والخطر الصهيونى وانما ليتحول الى مجرد اداة لحراسة المنابع البترولية العربية والخليجية لخدمة المصالح الأمريكية .

ارتبط ذلك كله ، بالتاكيد على حتمية الخيار الاقتصادى (فى مرحلة تالية) لصالح القطاع الخاص ، والهجوم على التخطيط الشامل ، والتاكيد على فعالية معايير تلقائيات السوق وتصفية القطاع العام او اعادة هيكليته لصالح تغلغل القطاع الخاص المحلى والأجنبى وتعايشهما الطفيلى على القطاع العام ، فى اطار ما طرحته الراسمالية العائلية (نموذج عثمان احمد عثمان) والمصرفية الدولية (البنك العربى الدولى الذى تراسه الدكتور مصطفى خليل) . وهكذا تبلورت سياسة القوى الحاكمة للحزب الوطنى .

ثانيا : العمل على هدم رموز معينة واعلاء قيمة رموز اخرى . وتدرجت الممارسة العملية لهذا البرنامج المصاغ ، فى اشكال متعددة اهمها :

١ — **التشهير بالقطاع العام** والدعوة لتحجيم دوره بحجة انه رمز للجمود البيروقراطى . والدعوة الى اعمال المنهج المحاسبى « الرشيد » لحساب الأرباح والخسائر ، دون اعطاء الأهمية الحيوية لدور القطاع العام اجتماعيا واقتصاديا .

٢ — **التنديد بمفهوم التصنيع الثقيل** بدعوى ان سياسة التصنيع بددت موارد البلاد ، والتاكيد على قيم الكسب السريع كاداة لخلق البنى الأساسية للعملية الانتاجية . وترافق مع هذا ، الهجوم على القروض الانتاجية السابقة وخاصة تلك التى قدمتها الدول الاشتراكية ، جنبا الى جنب الترويج للاتجاه الاستهلاكى الخدمى فى منح وقروض الدول الراسمالية .

٣ — **الحملة على السد العالى** والتركيز على آثاره الجانبية ، مع تعمد اغفال الأبعاد السياسية والقومية لرمز معركة بنائه . كذلك تعمد تجهيل الراى العام باغفال ان هذه الآثار الجانبية ، هى نتاج تقصير هذه القوى الحاكمة نفسها التى تستكمل العمليات الانشائية للسد العالى كما كان مفترضا . واستهدف ذلك تحطيم اهم رموز المرحلة الناصرية لحساب تدعيم رموز المرحلة الساداتية .

٤ — **الدعوة الى تقليص دور الجهاز الضريبى** فى الحياة الاقتصادية المصرية ، باسم توسيع نطاق الاعفاءات الضريبية ، وتعويض ذلك بزيادة فرض الرسوم والضرائب غير المباشرة على استهلاكات الجماهير العريضة ، وفى نفس الوقت تقليص حجم الضرائب والرسوم على السلع الكمالية والترفية التى تؤدى الى « تغريب » المجتمع استهلاكيا باعلاء الرموز الخاصة بنمط الحياة الأمريكية او الغربية الاستهلاكية .

٥ — **تصفية وتقليص دور الوظائف الانتاجية والتوزيعية للدولة المصرية** الذى تم تطويره خلال فترة الستينات .

٦ — **توسيع نطاق المعاملات بالدولار** ، بتسهيل المعاملات الهامة للمواطنين الذين يدفعون بالعملة الصعبة وليس بالعملة الوطنية . وادى ذلك الى تقلص وتآكل لسيطرة السلطات النقدية على كمية وسائل الدفع المتداولة .

٧ — **تشجيع هجرة المواطنين** ، لا من منطلق رمزى للتكامل العربى والوحدة ، ولكن — فقط — من منطلق ملصحى الا وهو تسريح جانب

هام من العمالة المصرية للاستفادة بتحويلاتها فى خلق التراكم الخاص للراسمالية الطفيلية عن طريق امتصاص مدخرات العاملين بالخارج لتمويل انماط استهلاكية جديدة اصبحت تشكل نقطة ارتكاز اساسى للقوى الاقتصادية المهيمنة اليوم .

* التغيير : حكم الطفيلية

تشوهت بنية المجتمع وهيكله الانتاجي . وبرزت الظواهر والفئات الطفيلية ودعمت مراكزها فى الحياة الاقتصادية . واستطاعت أن تستغل وتتقمص ثم تسرق دور الدولة نفسها خلال الفترة السياسية السابقة التى شهدت الصعود التدريجى لهيمنة القوى الطفيلية على مقاليد الاقتصاد والادارة فى البلاد ووصلت الى ذروتها فى السنتين الأخيرتين من حكم الرئيس السابق انور السادات .

ولا شك ان شرح الآليات الجديدة للقوى الطفيلية ، سيوضح لنا مدى سيطرتها على آليات الحياة فى مصر بما فيها الحياة السياسية، مما يضع حدودا للممارسة الديمقراطية بما لا يخدم القوى العريضة من الجماهير . ونصل من ذلك الى معالجة هياكل الوجود الطفيلى فى المجتمع المصرى فى الآونة الراهنة .

اولا : الآليات الجديدة للقوى الطفيلية .

وقد برزت بصورة تراكمية من خلال استغلال سلطة الدولة واموال القطاع العام ومدخرات العاملين بالخارج ، ومن خلال اضعاف الدور التقليدى للدولة . واستطاعت — بهذه الآليات — ان تخلق تكاثرها المالى ومكتسباتها التى لا تقبل بحال ان تعصف بها اى عملية ممارسة ديمقراطية . وتتمثل هذه الآليات فى :

١ — استغلال سلطة الدولة السياسية ، فى الحصول على التراخيص والأذونات وغيرها من المزايا السيادية ، كاداة لتحقيق دخول طفيلية وغير مشروعة ، تساهم فى عملية التراكم الخاص بها .

٢ — الدخول مع الدولة كطرف اقتصادى وشريك طفيلى من خلال النفوذ العائلى كشريك فى عقود التوريد والمقاولات .

٣ — استخدام اموال القطاع العام وبصفة خاصة البنوك لتمويل النشاط الطفيلى فى مجال التجارة والمقاولات .

٤ — التوسع فى الاعفاءات الضريبية والضغط من اجل تقليص نطاق سريان التشريع الضريبى لصالح هذه القوى الطفيلية .

٥ — الاستيلاء على أراضى الدولة والأراضى المستصلحة ، والمضاربات العقارية فى الأراضى والمبانى .

٦ — تحقيق التراكم من خلال استغلال الأزمات المزمنة فى مجال الخدمات الأساسية ، التى لا تبذل الدولة جهدا ملحوظا فى حلها . مما يؤدى الى استفحالها وتعايش الطفيلية عليها مما يساعد على دعم الصفة الاحتكارية لسوق أشباع الحاجات الأساسية . مثل ازمة الاسكان وازمة المواصلات .. الخ .

٧ — التهريب والاتجار فى العملة ، والاستفادة من تعدد اسعار الصرف والآثار التضخمية للسياسات السعرية غير المدروسة .

٨ — الاستفادة من الاعفاءات الضريبية والجمركية خاصة فى ظل تعدد سياسة المناطق الحرة التى اخذت بها الدولة خلال الحقبة الماضية .

٩ — الاستيلاء على اصول القطاع العام عن طريق تقديرها باقل من قيمتها الحقيقية . وذلك عن طريق الشراء باسعار القيم الدفترية بعد استهلاكات الأصول الراسمالية ودون اعتبار للقيمة السوقية الجارية . او الوكالة للشركات الأجنبية فى عمليات دمج القطاع العام فيها ، لاستخدام اصوله التى تسلم للشركات المشتركة .

١٠ — استخدام الدولة كطرف اقتصادى فى عمليات عقود التوريد للقطاع العام .

١١ — استغلال الطبيعة العائلية لمراكز اتخاذ القرار والسلطة فى الدولة لممارسة الأعمال غير المشروعة مثل التهريب وخاصة فى المخدرات والعملة .



١٢ — محاولة تقليص الدور الاشراقى الأستقلالى للبنك المركزى ، مما يؤدى الى تراجع الدور الترشيدى له « كبنك البنوك » ، واخضاع سياساته لا لسلطة الدولة واهدافها العامة ولكن الى السياسات الاقتصادية التى تخدم المصالح الطفيلية .

١٣ — استنزاف راس المال البشرى (الخبرات الفنية) من القطاع العام للعمل فى القطاع الخاص والأجنبى ، واستغلال قدرة جهاز الدولة ومشروعاتها الانتاجية .

١٤ — استغلال الحزب السياسى الحاكم فى القيام بنشاطات تجارية واقتصادية تخرج عن طبيعته القانونية والسياسية ، فى اطار شبكة الراسمالية العائلية ، وتحت انماط موازية لجهاز الدولة الأساسى الممثل فى القطاع العام . بل لضربه من خلال ما يعرف باسم شبكة التنمية الشعبية والأمن الغذائى . وتحت هذه الدعاوى يتم الحصول على كل المميزات السابقة .

١٥ — دعم الارتباط بالقوى الراسمالية الدولية من خلال آلية النظام المصرفى مثل البنوك الأجنبية وهيئات التمويل الدولية ، ومنها ما هو مرتبط بالراسمالية الاحتكارية الأمريكية وبالراسمالية الصهيونية العالمية .

ثانيا — هياكل وبنيات الوجود الطفيلى :

تفاعلت آليات القوى الطفيلية ، وشكلت هياكل وبنيات حول المصالح الجديدة (العائلية والاقليمية والدولية) ، واصبح لها تأثير ضخم فى تحديد العملية الانتخابية وممارساتها . ويمكن تحديد معالم ذلك فى :

١ — اندماج الفئة الطفيلية والحزب الحاكم واجهزة الحكم ، خاصة على مستوى المحليات . وقد ادى ذلك الى ان تصبح الممارسة الديمقراطية محدودة . وحملت معها اخطار تكريس النظام الشمولى الدكتاتورى ، بعد فترة محدودة من الحريات الديمقراطية الجزئية .

٢ — هيمنة مجموعة محدودة من كبار الراسماليين الطفيليين على الاقتصاد المصرى ، نتيجة قدراتهم المالية وشبكة العلاقات التى خلقتها مع القوى الخارجية . فتحولت الأبنية المؤسسية للدولة الى آبنية احتكارية أو شبه احتكارية على المصلحة الفردية ومصلحة الشريك الأجنبى .

٣ — انتقال مركزية السلطة القومية للدولة ، الى سلطات محلية تخضع اكثر للنفوذ العائلى وللعصبيات المركزية . وقد كان نظام الانتخابات بالقائمة المطلقة لمجلسى الشورى والمحليات ، تعبيرا عن ذلك . بل ان نظام الانتخابات بالقائمة النسبية المشروطة كما جاء بقانون الانتخاب الجديد ، يدعم آلية النفوذ العصبى والعائلى ويحاصر النظام الحزبى .

٤ — الاتجاه لتعظيم النشاط الاقتصادى للمؤسسات النقابية ، دون مضمون سياسى بل فى مواجهة « تسييس » القوى النقابية . وذلك يعنى تسهيل استمرار سيادة القوى الطفيلية ، دون خوف من مطالب نقابية على اساس من الوعى السياسى وليس مجرد الحاجة الاقتصادية والاجتماعية . فيسهل بالتالى ضرب أى مكتسب اجتماعى واقتصادى للقوى النقابية لعدم وجود وعى سياسى خاص به .

*** نتائج التغيير : الحراك الاجتماعى والمشاركة السياسية :**

ادت مقدمات التغيير ، ثم احداثه ، الى اعادة تشكيل القوى الاجتماعية وما يتبعه من تأثير فى المدركات والمواقف السياسية لهذه القوى المختلفة : وفى هذا الصدد نرصد عملية اعادة التشكيل والحراك الاجتماعى الجديد الذى شاع فى المجتمع المصرى خلال الفترة الماضية والذى انعكس على كافة الشرائح الاجتماعية فيما يعرف باسم « اثر التساقط » كما نرصد « اثر المشاركة » فى ضوء هذا التحول وتغير الرموز .

اولا : الحراك الاجتماعى . ونرصده فى :

١ — **تغلغل الطفيلية فى القطاعات المختلفة للشرائح الوسطى** ، وخاصة المرتبطة منها بجهاز الدولة ، فى ظل تطلع كثير من عناصر هذه



الشرائح الى الكسب السريع بالطرق غير المشروعة.وقد ادى ذلك الى نمو ما يمكن تسميته ((بالبيروقراطية الطفيلية الريعية)) المتعايشة على جهاز الدولة وافساده .

٢ — **تقلص دور التكنوقراط** بتاثير توقف حركة النمو الصناعى وهجرة بعض كوادرها الى مشروع الانفتاح او العمل بالخارج .مما ادى الى نشوء مصالح جديدة لهذه الفئة البيروقراطية وآفاق رؤيتها السياسية والوطنية ، بعد أن تغربت عن مصالح الدولة وجهازها الانتاجى ، وما قد ينتج عنه من زيادة تغييب هذه القوى عن الممارسة السياسية بحكم مواقعها ومصالحها وتطلعاتها الجديدة .

٣ — **اتساع قاعدة الملكية الصغيرة والمتوسطة** مع نمو الدخول « ذات الطبيعة شبه الريعية » ، ونمو مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، ونتيجة للممارسات الاقتصادية غير الانتاجية (استغلال تحويلات المصريين فى الاستيراد بدون تحويل عملة) ، واشباع انماط استهلاكية جديدة وترفيه .

٤ — ارتباط مصالح القيادات الطفيلية مع قطاعات طفيلية فى اسفل الهرم الاجتماعى من مهنيين وعاملين بشركات خاصة . وقد اثر ذلك فى اعادة تشكيل اوضاع العديد من الفئات والشرائح الاجتماعية .

٥ — ونتيجة لهذا الحراك الاجتماعى المشوه التبويب ، وتراجع وظيفة الدولة الانتاجية ثم وظيفتها التوزيعية ، زادت نسبة التشويه فى **الحراك الجغرافى** والحياة الهامشية على حدود كردون المدن . مما ادى الى خلق عمالة رثة طفيلية بدورها وغير منتجة . او ما اصطلح على تسميته فى ادبيات التنمية فى العالم الثالث باسم « البروليتاريا الرثة » . وقد ارتبط هؤلاء بالظاهرة الطفيلية عموما فى المجتمع ، ومن ثم « بالبورجوازية الرثة » ، ولهم قنوات حراكهم الاجتماعى الخاص بالطفيلية فى الانتقال الفردى من البروليتاريا الرثة الى البورجوازية الرثة (مثل ظاهرة رشاد عثمان) .

٦ — ترافق ما سبق ، ظاهرة تقلص نمو العمالة الصناعية نتيجة توقف عمليات التصنيع خلال فترة الانفتاح ، وهجرة الأيدى العاملة من الزراعة الى الخدمات ، وهجرة الكثير من الكوادر العمالية الفنية ذات الخبرة النقابية للعمال بالخارج والهجرة الداخلية من الصناعة الى اعمال انفتاحية وطفيلية لا تحتاج الى تاهيل خاص (قطاع التشييد والبناء مثلا) . وتدعم بالتالى الاتجاه الى حل المشاكل فرديا وخارج حدود الوطن ، بل وخارج آلة الانتاج التقليدية ، واضعف ذلك تكامل نمط الانتاج وبالتالى القدرة على تغييره من خلال تغيير علاقات الانتاج بالنضال السياسى والنقابى .

٧ — تاثر الاشكال الكلاسيكية لهامش التراكم الزراعى والصناعى . واصبح الاتجاه الغالب فى النشاط الاقتصادى هو تحقيق التراكم السريع دون الاتجاه الى « رسملة » السيولة المتراكمة نتيجة ضعف التوجيه الاستثمارى وغلبة السلوك الاستهلاكى . وانعكس ذلك بدوره على عدم نمو قطاعات الانتاج الراسمالية الزراعية والصناعية. حتى ان راسمالية الدولة نفسها التى شهدت شيئا من النمو فى الستينيات ، تقلص دورها فى السبعينيات . واصبحنا امام واحد من انماط « الدولة شبه الريعية » التى دخلت فى بداية الثمانينيات طورا خطيرا لا باعتمادها فقط على عوائد التملك فى تشكيل الدخل القومى والموازنة السنوية ، بل تركيز عوائد التملك على قطاعات الموارد النفطية الناضبة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج (فى دول البترول خاصة).ونمو هذا الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ، يؤثر سلبيا على العملية الانتاجية ومن ثم على المشاركة السياسية . خاصة وان القوى الطفيلية وحدها، هى التى تكاد تنفرد باقصى استغلال لسلطة الدولة واموال القطاع العام ومدخرات الشرائح الوسطى .

٨ — تاثير انتشار الدخول الطفيلية وغير المشروعة ، على اعادة التركيب العضوى لراس المال فيها.ونلمس ذلك فى انتقال العناصر الراسمالية فى الزراعة — مثلا — من الزراعة التقليدية للمحاصيل الغذائية التقليدية ، الى الزراعة الكثيفة راس المال فى الفواكه والخضروات . وهو نمط من الزراعة لا يؤدى

تكامل السوق المحلية ، بقدر ما ينزع الى الارتباط بسوق التصدير للخارج . هذا فضلا عن التوسع فى النشاطات الراسمالية المكملة ، بحيث لم يعد يشكل « دخل الملكية او الحيازة » ، القاعدة الاقتصادية الاساسية التى تستخدمها الراسمالية الزراعية الجديدة قوتهـا ، نتيجة التوسـع فى الانشطة التجارية والاستثمارية (المفارخ — الاتجاه فى العلف والكسب) امتلاك وتأجير آلات زراعية) . وتتطلب هذه النشاطات الارتباط بالحزب الحاكم واستغلال الحكم المحلى للحصول على التراخيص والامتيازات . واضفاء مظلة بنوك القرى والبنوك الوطنيـة للتنمية ، لضرب دور الدولة التوزيعى ممثلا فى الجمعيات التعاونية .

* **ثانيا : المشاركة السياسـية :** ويمكن ان نلمس انعكاس اثر الاسقاط الطفيلى على المشاركة السياسية فى تحليل المواقف السياسية للشرائح الاجتماعية على النحو التالى :

١ — **الفئة الطفيلية:** تتضاعف مشاركتها السياسية نتيجة نمو مصـالحها الاقتصادية واهدافها فى اعادة التركيب الاجتماعى . وتتميز هذه المشاركة على **المستوى المحلى** بالسعى للانسجام فى الحزب الحاكم وأجهزة الدولة . وتتجه الى دفع النظام الى الشمولية بعد فترة انتقالية من اتاحة حريات ديمقراطية محدودة بضمانات اجرائية لسيطرة الحزب الذى يمثلهـا . غـير ان اقتصاديات التصدير والاستيراد والتوجه الريعى للسياسات الاقتصادية للدولة ، جعل هذه القوى اكثر ميلا الى كسب معركتها السياسية بتاثيرات متغيرات خارجية مثل سياسة كامب ديفيـد او الارتباط بالتمويل الدولى ، كاحـد دعائم الاسـتقرار والسلام والتنمية كما تروج . ومن هنا فانهـا ترى — على المستوى الدولى — ان اسرائيـل وامريكا هما الضمانة الحقيقية لاستمرار هيمنتها محليا . ومن هنا نكتشف انه برغم القوة المـالية والهيمنة الاقتصادية للطفيليين ، فان قاعدتهم السياسية هشة لانهـا تعتمد بالاسـاس على المتغيرات الخارجية .

٢ — **الشرائح الوسطى :** انعكست التشوهات الاقتصـادية والاجتماعية التى حدثت لها ، فى السبعينيات ، على مدركاتها ومواقفها السياسية ومن ثم على مشاركتها . ويظهر هـذا فى تراوح مواقفها وترددها من الحرص على عـدم العودة الى اى اجراءات ذات طابع اشـتراكى واتاحة الفرصة للنمو الراسمالى غير المحدود ، الى الميل الى الديمقراطية الليبرالية . وهى على الاقل ترمى الى عدم تقبل اساليب الحكم اللاديمقراطية بشـكل عام . ولهـذا تميل الى ادانة الفساد وتحلل جهاز الدولة وسيطرة كبـار الطفيليين عليـه .. وترمى الى دعم التوجه التكنوقراطى داخله . ونتيجة لامتداداتها كقوى عاملة ومستفيدة من السوق العربية (سواء سـوق العمالة او الاستهلاك) فانهـا تحرص على العـلاقات العربيـة ، وتميل بعض قواها المنتجـة الى السـوق الاشتراكى الدولى ، او على الاقل تحررها النسـبى من التبعيـة للراسماليـة الغربيـة ، واقامة سياسـة اكثر توازنا فى العلاقات الدولية مع بقاء الصـداقة مع الغرب وخاصة امريكا . ويتسع نطاق نفوذها باتساع قاعدة ملكيتها دون ان يترافق هـذا بمشاركة سياسة فعالة بسبب سيطرة القوى الطفيلية ، وان كان الوضع فى سبيله للتغيير النسبى .

٣ — **الطبقة العاملة :** تتلص — كما قلنا — دور الطبقة العاملة الصناعية وتميع نضالهـا الطبقى فى المجتمع ، نتيجة لاختلاط وتداخل حالة الكسب بين العمـل باجر والعمـل للحسـاب الخاص ، ونتيجة الاتجـاه للتكوينات الخـدمية الاقل تجمعا (عمال التشييد والبنـاء) فى المدن وما يترتب عليه من التفكك والخضوع لمساومات مقاولى الانفار . وهو ما يصلح كحكم ايضا على الاتجاه العام فى الهجرة الداخليـة من الصناعة الى اعمال انفتاحية وطفيليـة لا تحتاج لتاهيل خاص ، فيتقلص الوعى النقابى والنضال السياسى والمطلبى . ويضـاعف من ذلك هجرة كثير من كوادرها الفنية للخارج .

ورغم كل هذه التحولات ، استمرت عناصر الطبقة العـاملة تدافع عن القطـاع العـام ومكتسباتها السابقـة وعن مستوى معيشـة العاملين . الا ان مشاركتها السياسية انخفضت نتيجة الاعتبارات السلبية التى ذكرناها .



المصدر : الطليعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو ١٩٨٤

ب ـ أزمة نظام القيم وانعكاساتها

من الأمور المقررة ان نظام القيم يوجه عملية الاختيار بين البدائل والخيارات الانتخابية المطروحة امام القوى والطبقات الاجتماعية المختلفةوخصوصا الخيارات السياسية والاقتصادية . وعلى عكس ما هو جاري فى المجتمعات الغربية فالظروف الموضوعية التى احاطت بالتطور السياسى والاجتماعى ، والتشوه الذى احاط بتركيبها الطبقى طبع الى حد كبير بطابعه السياسة والحكم ، كما طبع ايضا السلوك السياسى للطبقة الحاكمة من ناحية جماهير الفقراء والبورجوازية الصغيرة من ناحية اخرى .

ولا شك ان اى اختلال فى نظام القيم السياسية يؤثر سلبا على السلوك السياسى للجماهير الشعبية للعمال والفلاحين وقطاعات من البورجوازية الصغيرة . **كان يدفعها مثلا الى العزوف عن المشاركة السياسية ، سواء من خلال الادلاء باصواتهم فى الانتخابات او الانصراف عن عضوية الأحزاب السياسية القائمة قانونا . او الى الانخراط فى جماعات الغضب والرفض الاجتماعى والسياسى يمينا ويسارا .**

ولا شك ان نظام القيم السياسية بوضعه الراهن هو نتيجة لعوامل بعضها موروثة ، كما ان بعضها الآخر نتيجة لتطورات حديثة .

وتمثل القيم السياسية السلبية كوابح نفسية وحركية تحول بين قوى اجتماعية ترزح فى أسفل الهيكل الاجتماعى ، وبين ان تكون لها ظواهرها ، وسلوكياتها السياسية تجاه النشاط العام . وهذه الحالة من الترهل الجماهيرى ، واللامبالاة والتقوقع حول الذوات الفردية هي تعبير عن التفاعل والارتباط بين الموروث القيمى السياسى التقليدى الذى يرتكز على الطاعة للحاكم ومن بيده السلطة على اى من مستوياتها الهرمية ، والآثار السلبية الممتدة من النظام الملكى البرلمانى ـ الخاضع للاحتلال البريطانى ـ والنظام الناصرى فى مجال الحريات العامة السياسية ـ الى النظام الساداتى . وهو ما يمكن ان نطلق عليه الموروث السياسى العابر للنظم السياسية المصرية ، والذى يتفاعل مع الاختلالات الراهنة، ويدفع بها نحو مزيد من السلبية .

ولاستشراف التأثير المحتمل لازمه نظام القيم السياسية سوف نتناول البعدين التاليين :

البعد الأول موروث القيم السياسية السلبية وتأثيره على تفاقم الأزمة :

ويمكن ان نرصد ذلك فيما يلى :

* **الأزمة الناتجة عن سيادة السلفية السياسية والمعرفية للعقل السياسى للصفوة السياسية فى الحكم او المعارضة . فهناك سلفية ليبرالية** ـ اذا جاز التعبير ـ تتجلى فى اطروحات،ومشاريع الوفد المصرى «الجديد» . وايضا فى الطروحات ، والبرامج السياسية والاجتماعية للناصريين ، والماركسيين والاخوان المسلمين . وهو ما يعنى ان المفاهيم ، والافكار السياسية والاقتصادية **لهذه الجماعات** السياسية تمثل اجابات لقضايا واشكاليات واقع مختلف عن الواقع المصرى الراهن : **ومن مظاهر هذه السلفية السياسية فى مصر تتمثل فى الآتى :**

١ ـ جمود الفكر السياسى للتيارات السياسية المختلفة فى الحكم والمعارضة بشكل عام .

٢ ـ غياب النظرة النقدية للتراث السياسى على اختلاف مصادره .

٣ ـ شيوع كثير من مظاهر الانقطاع والانتقائية وعدم الاستمرارية بين المواريث السياسية والثقافية ونحلها المختلفة وبين التحولات المجتمعية التى اجتاحت بلادنا .

٤ ـ ضعف القدرة العامة على التجديد الايديولوجى الذى يتأسس على البحث العلمى للواقع الاجتماعى ، وعدم اغناء التجارب الوطنية الأصيلة بالتراث السياسى والاقتصادى الانسانى على اختلاف مدارسه وتياراته .

ان هذه الظواهر وغيرها تعنى ان السلفية سواء فى الافكار او البرامج ، او الاشخاص الذين يتحركون امام المصريين بتصورهم فى الماضى ، وجمودهم فى الحاضر ، تشكل أحد



المصدر : الطليعة

التاريخ : مايو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عناصر اعتقاد الجماهير الشعبية للعمال والفلاحين باللاجدوى من التغيير عبر صناديق الاقتراع .

* **أزمة اللغة السياسية** : ان جزءا من تاريخ السياسة المصرية ينعكس على المعترك الانتخابى ممثلا فى التناقضات فى اللغة والمفاهيم السياسية السائدة فى مصر — وهى تشارك فى شيوع اغتراب المواطن عن السياسة ، وظواهرها وسلوكياتها . ذلك ان لكل تيار مفاهيمه ، وقواعده ، بل وقاموسه الخاص فى التعبير السياسى الذى يختلف فى معظم الأحوال عن لغة المواطن العادى ، وقاموسه الدارج . فمثلا تعبيرات « كالحاكمية لله » ، و « تطبيق الشريعة الاسلامية بالحدود » و « أهل الحل والعقد » من جانب . ومن جانب آخر « الديمقراطيةالغربية »، أو « الديمقراطيات الشعبية » ، « فصل السلطات » ووحدتهـا ، و « ديكتاتورية البورجوازية » « الطريق اللاراسمالى ، أو « راسمالية الدولة » .ويشتد الغموض ، باعطاء مصطلح اسلامى مضمون مصطلح آخر فى التراث الغربى كمحاولة للتلفيق أو التوفيق السياسى . كل ذلك ادى الى عدم وجود لغة مشتركة ، ولا مفاهيم تمثل موضعا للرضى العام فى المجتمع . وبهذه المثابة تكون اللغة السائدة اداة انفصال لا اتصال بين هذه الجماعات والأحزاب السياسية والجماهير الشعبية .

* **الأزمة الناجمة عن سياسة الطاعة والاذعان** وهى نزعة سياسية لها جذورها فى الموروث الاستبدادى حيث تسود الظلال الأوتوقراطية لممارسة السلطة . وانعكست على العلاقة بين الحاكم والشعب والدولة بحيث تم الدمج بين الحاكم والوطن كما كرستها وسائل الاعلام فى السبعينيات . ان وجود هذه القيم السلبية يمثل كوابح ، وعوائق تدفع نحو أحجام الجماهير الشعبية من المشاركة السياسية .

ثانيا — الانفتاح وانعكاساته السلبية على القيم السياسية :

من المقرر ان الانفتاح لم يكن محض سياسات اقتصادية . وانما كان له مكوناته السياسية والاجتماعية والقانونية . فكانت السياسات الاقتصادية تدفع نحو تقليص السلطان الاقتصادى للدولة عند حدود دنيا كانت تنسحب شيئا فشيئا، ويزداد معدل التبعية للنظام الرابسمالى الغربى، وفى ذات الوقت كانت التعددية الشكلية المقيدة تتقلص الى حدود الاستبداد السياسى من خلال السياسة التشريعية التى تكرس التقييد الشديد على الحريات العامة السياسية بكافة اشكالها . ويمكن القول ان الانفتاح أصاب القيم السياسية باختلالات تتمثل فى الآتى :

* **دمج الحاكم فى الدولة كاداة لطمس الصراع السياسى والاجتماعى** : ثمة نزعة اشاعها الساداتيون ولازال انصار السياسة الساداتية يروجون لها فى وسائل الاعلام ، **ومفاد هذه النزعة هو اعتبار راى انتقاد للحاكم ، وللحزب الوطنى هو انتقاد للوطن ولمصر** . صحيح ان مصر فوق الجميع وبالتاكيد فوق حكامها ايا كانوا وايا كانت قدراتهم ومواهبهم . ولكن هذا الشعار مصر اولا كان يعكس اتجاها لطمس الصراع السياسى والاجتماعى والايديولوجى وكوسيلة للهجوم الدائم على المعارضة السياسية ، والاتهام بالعمالة والخيانة الوطنية ، ومحاولة الابتعاد عن العرب بعد كامب ديفيد ، وتوقيع المعاهدة مع اسرائيل . وان كان ذلك قد حدث فيه تغير ملحوظ من مؤسسة الرئاسة ، نحو محاولة الاتجاه مرة ثانية الى العالم العربى .

* **شيوع الاكراه السياسى من خلال الضغوط القانونية الاستثنائية** : فقد خضعت المعارضة السياسية — الشرعية والمحجوبة عن الشرعية — لضغوط القوانين الاستثنائية ومن خلال الاعتقالات ، وحبس قياداتها وفرض القيود على صحفها ، ومنشوراتها . ففى حين أن الأحزاب القائمة تعتبر مشروعة قانونا الا ان أجهزة الأمن تتعامل مع هذه الأحزاب ، وكأنها عنصر من عناصر اللامشروعية التى يجب مواجهتها ومراقبتها



بطرق غير قانونية والتجسس على نشاطاتها — وكل هذا جعل المواطن العادى لا يطمئن الى ان الانخراط فى النشاطات الحزبية يمثل حقا من حقوقه الدستورية ، والقانونية ، وانه او طبيعى لا شذوذ فيه ولا تأثيم عليه .

✻ **ان النظام الحزبى كان ولا يزال مكبلا بقيود استثنائية ثقيلة :** فمثلا ان الحزب لابد وان يكون برنامجه غير متناقض مع ثورة يوليو ومبادىء ١٥ مايو والشريعة الاسلامية واتفاقية الصلح مع اسرائيل . وهذا او بالغ الغرابة . اذ ان هذه القيود وغيرها جد متناقضة وتعكس محاولة مستمرة من ايام السادات لفرض اجماع سياسى من قبل الطفيلية ورموزها فى ظل تقلص دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى ، ان هذا الاكراه وقواعده المفروضة من اعلى تجعل من دور الفرد سياسيا عمل لا قيمة له فى تغيير هذه القواعد المفروضة . فهذا الدور يتمثل فى مجرد الصراخ السياسى المكتوم فى مقار الاحزاب ، والتجمعات الحزبية بين الجدران . وهو ما يوصل نزعة الانسحاب من الحياة السياسية الى الذات وهمومها والاسرة ومشكلاتها فى مواجهة تحدى الحياة اليومية .

✻ **من الخلاص الجماعى الى الخلاص الفردى بكافة الوسائل المشروعة واللامشروعة :** ادى الانتشار الواسع للفساد السياسى ، والاقتصادى ، والاخلاقى الذى ساد فى السبعينات — وبعضه لا يزال — الى تحول عام من القبول ((**الخلاص الجماعى**)) التى سادت فى الستينيات نسبيا وعلى المستوى الجماهيرى لا النخبوى ومن خلال دعم نموذج تنموى وسياسى ودور اقليمى فى المنطقة — اى الى ((**الخلاص الفردى**)) من خلال الهجرة الى بلدان النفط او اللجوء الى المشاركة فى الاساليب غير المشروعة قانونا كالاختلاس والرشوة ونهب المال العام والاستيلاء عليه باعتباره ليس ملكا للشعب ، وانما باعتباره حيازة للفئات والشرائح الحاكمة التى استغلت جهاز الدولة لتحقيق مغانمها ومصالحها الضيقة . كل ذلك فى ظل غياب الانجاز الجماعى نتيجة الازمة الانتاجية مما ضاعف من الاعتماد على الخارج والتبعية له .

ومن هنا تفاعلت نزعة الهجرة من ممارسة السياسة الى الذات الفردية خاصة على مستوى الاجيال الشابة التى كان يمكن ان تتميز بالحيوية السياسية . فلجا العديد من اقسام الاجيال الشابة من ابناء الفلاحين والعمال والبورجوازية الصغيرة ، الى الانخراط فيما يشبه ((**الهجرة الداخلية النفسية**)) الى الجماعات الاسلامية الاحتجاجية . وزاد من حدة هذه الحركة حالة ((**الاغتراب**)) كمحصلة للانفتاح الاستهلاكى . مما زاد من شعور الانسان المصرى بتحوله الى مجرد شىء من الاشياء او سلعة من السلع فى السوق الاقتصادى والاجتماعى ومن ثم السياسى . **واصبح الانخراط فى الجماعات الاحتجاجية هو الوسيلة الوحيدة للانقاذ من الاوضاع المتردية .**

✻ **هامشية الدور السياسى للمراة وخاصة الريفية :** حيث ان مشاركتها السياسية محدودة ، وصوتها الانتخابى يحدده الرجال وكيان العائلة فى القرية فى ظل بروز ظاهرة ((التأنيث)) السياسى للقرية المصرية بفعل هجرة الرجال الى المدن ، او للبلدان النفطية فى منطقة الخليج .

ان هذا الرصد لمعالم الاختلال ، والاعتلال فى نظام القيم السياسية والاجتماعية تؤكد على انه سوف يكون جزءا من محددات العمليات السياسية والانتخابية القادمة . فنظام القيم المتصدع قد يدفع الفرد نحو الانسحاب من السياسة ، او العزوف عن المشاركة السياسية .

جـ ـ قوى المؤسسات واشكالها

لقد قامت السلطة السياسية فى السبعينات ، ولازالت باجهاض اية محاولة لنضج التبلور السياسى ، والتعبئة السياسية للجماهير من خلال التكوينات الحزبية المعارضة . وذلك عبر اسلوبين .

(ا) الضغط الادارى ، والقانونى على حركة المعارضة السياسية ، والجماهير الشعبية .

(ب) دفع المواطنين فى اتجاه التنظيمات الفئوية للحصول على المزايا والمنافع والتصارع حولها بدلا من الصراع السياسى ، والايديولوجى ، والاجتماعى . ولكن هذا لم يمنع من نمو الوجود الحزبى حتى ولو كان ضعيفا .

ويثور التساؤل عن ناهية الدور الذى ستمارسه بعض القوى المؤسسية فى الانتخابات القادمة ، وسيقتصر تحليلنا على بعض هذه المؤسسات لاعتبارات ترتبط بالسلوكيات الانتخابية .

*** مؤسسة الرئاسة :** لعبت مؤسسة الرئاسة دورا مميزا فى النظام السياسى الذى قام موضوعيا على عملية دمج السلطات ، وتوجيه وتحريك المؤسسات الفرعية الأخرى للنظام .

غير ان غياب السادات عن ساحة السياسة المصرية ، ووصول حاكم جديد لمصر فى ظل ظروف واوضاع حرجة ، مع تغير نسبى فى موازين القوى الاجتماعية والسياسية ، جعل الدور المركزى والقائد لمؤسسة الرئاسة محاطا بجملة من القيود الموضوعية مختلفة عما كان عليه الوضع فى الماضى . ولا تسمح باستمرار الدور التقليدى الذى لعبته من قبل .

وهذا يتيح هامشا لقوى المعارضة السياسية لان تنشط فى ظل اختيارات رئاسية تتمثل فى وجود تعددية محدودة ولا تسمح باختلال اساسى فى موازين القوى يؤثر على وضع الحزب الوطنى وقيادته سيما اذا تبينا ان الانتخابات الرئاسية القادمة ستتطلب حصول المرشح للرئاسة على ثقة ثلثى اعضاء المجلس القادم .

*** المؤسسات الدينية الرسمية ، والشعبية :**

(ا) المؤسسة الدينية الرسمية ، وتتمثل فى الأزهر ، ويمكن ان يلعب دورا للتعبئة السياسية . وقد ياخذ الضغط والتأثير المحتمل شكل استخدام النصوص الدينية التى تحض على اتباع ومساندة ولى الأمر .

(ب) القوى الاسلامية الاجتماعية . وثمة قوى داخلها تقبل تاكتيكيا باللعبة الحزبية ومن خلال تحالفهم مع الوفد فى المرحلة الراهنة . فى حين أن قوى اخرى ترفض ـ ومن منطلق الرفض الكامل للنظام الاجتماعى ، والسياسى « الجاهلى » من وجهة نظرهم ـ الدخول فى اللعبة السياسية والانتخابية وليس ثمة من شك فى ان القوى الاسلامية سيكون لها دور مؤثر فى الحركة السياسية والممارسات المصاحبة للانتخابات .

(جـ) المؤسسات الدينية القبطية :

الكنيسة القبطية المصرية بتقاليدها ، وتراثها التاريخى الوطنى لها دور مميز فى حركة المجتمع المصرى . وقد جعلت منها التجربة الساداتية خلال عقد السبعينات المنصرم ، احد محاور الصراع السياسى والحزبى فى بلادنا . ولا شك فى انه سيكون لها دورها فى المعركة الإنتخابية .

*** النقابات المهنية :**

لا مراء فى اهمية النقابات فى الحياة السياسية المصرية . وستلعب بعضها دورا مؤثرا فى الانتخابات القادمة حيث تسيطر جماعات الطفيليين على بعض هذه النقابات وستنشط التحالفات والقوى السياسية فى هذا المجال .

*** المؤسسة الاعلامية :** ادى الطابع شبه الاحتكارى من قبل الحكومة للمؤسسة الاعلامية

حدث ٨٤ المصرى

باجهزتها المختلفة الى عدم حيادية هذه المؤسسات — على خطورة دورها — فى التعبئة الاعلامية المنحازة للحزب الحاكم — ولو بمجرد نشر وتغطية اعمال حكومة الحزب . ولا مندوحة فى الدفع من قبل وزارة الاعلام بأنها كيان حيادى ستمتنع عن الاعلام عن كافة النشاطات الحزبية، لأنها بذلك تقع فى تناقض اساسى على طبيعة الوظيفة الاتصالية للأجهزة الاعلامية خاصة فى المجتمعات التى تدعى الممارسة الديمقراطية فى ظل التعدد الحزبى . وبالتالى تكون فى ظل هذه الممارسة الغير سوية قد اخلت بالتقاليد التى درجت عليها المجتمعات الديمقراطية . ومن جانب آخر فانها تخلت عن مسئوليتها الاعلامية لتدعيم المشاركة الجماهيرية من خلال بلورة الوعى لدى الهيئة الناخبة من المواطنين عن طريق الاعلام عن العملية الحوارية التى تتم بين الممثلين الحزبيين وبرامجهم . وهى بهذا تكون كمؤسسة عامة اخلت بأهم شروط وظيفتها العامة . بل واخطات فى حق اساسى من حقوق الجماهير التى تدفع ثمن وجودها من استقطاعات الضريبة والرسوم وثمن الجرائد . بل تكون قد انحرفت بوظيفتها الاعلامية اى دعم الشعور بالسلبية وتغيب وعى الجماهير وتاكيد اغترابهم ، بالتركيز البديل على برامج اللهو واستهلاك وقت الجماهير ومشاعرها وعقولها دون تنمية وعيها السياسى او مشاركتها الاجتماعية . ويصل الأمر الى ذروته باعطاء مفهوم مشوه للوطنية المصرية من خلال البرامج والشعارات والأغانى الفجة بعيدا عن اى بلورة فى برنامج تنموى وعملى . وحرص هذه الاجهزة على ربط الوطنية كقيمة انجاز بأشكال الممارسة البعيدة عن الوعى السياسى . مثل ربطها بانتصارات الفرق الرياضية وغيرها من مظاهر العمل غير التنموى . لتفريغها من مضمونها . وبالاجمال فان هذا الدور السلبى للمؤسسة الاعلامية الحكومية ، سيؤثر بدون شك على حجم المشاركة الجماهيرية فى العملية الانتخابية القادمة — وهو امر طالما عانت منه الممارسات الانتخابية فى السنوات الماضية .

المصدر : الطليعة

التاريخ : مايو ١٩٨٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ ـ اشكاليات العمليــة الانتخابية

عندما يتوجه الناخبون فى ٢٧ مايو الجــارى الى صناديق الانتخابات ، فسوف يكتشفون ان الخطر الرئيسى فى هذه المعركة التقليدية قد لا يكون مصدره عمليــات التزوير الادارية التى بلغت قمتها فى فترة السبعينات . فالراجح ان جهاز الشرطة ســوف يبــدى قــدرا ملحــوظا من ((الحيدة)) . لكن الناخب ســوف يجــد ان العملية الانتخابية تشكل آلة ضــخمة معقدة ، تعــددت فيهــا المحركات والدواليب والتروس التى تعمل بكيفية صــارمة ، والتى تشــكل فى مجموعها القيود والقوانين الادارية التى تجرى الانتخابات فى اطارها . وفى الوقت نفســه ، عندما يمارس الناخب حقه الانتخابى فســوف يصطدم ، مرة اخرى ، بظواهر سياسية تعكس التحالفات بين هذا الحزب او ذاك ، كما تعكس حركة القوى المحجوبة عن الشرعية ثم تتفاعل كل هذه العوامل فى مجموعها مع عدد من الوقائع الاجتماعية فى الريف والمدينة لتقــدم فى النهاية حصــيلة معركة انتخابية اشرنا فيما ســبق الى سماتها الخاصة والمميزة .

* قيود موروثة وقيود جديدة :

وهكذا اذا جئنا الى القيود القانونية والادارية فسوف يجد الناخب نفســه انه بالاضــافة الى القوانين الموروثة من عصر الاحتــلال البريطانى

لمصر ، هناك القوانين التالية التى خلفها نظام الرئيس السابق انور السادات مازالت قائمة :

١ ـ قانون بتنظيم فرض الحراسة وتامين سلامة الشعب الذى يتيح للمدعى الاشتراكى ان يتحفظ على الاشخاص فى مكان امين .

٢ ـ قانون يحرم التظاهر ويرفع العقوبة على التجمهر والتظاهر والاعتصام الى الاشغال الشاقة المؤبدة . وتفرض نفس العقوبة على المشجعين .

٣ ـ قانون الاحزاب السياسية الذى يمنح الحزب الحاكم سلطة السماح او عدم السماح بقيام اى حزب آخر وذلك عن طريق لجنة الأحزاب كما يبيح هذا القانون العزل السياسى .

٤ ـ قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى الذى منح المدعى الاشتراكى سلطات واسعة منها العزل السياسى والحرمان من الوظائف العامة والمراكز القيادية الانتخابية والنقابية وفرض القيود على الراى المخالف لراى الحكومة .

*** قانون حماية القيم من العيب** وينص على قيم معينة يعتبر الخروج عليها جريمة يعاقب عليها . وبمقتضى هذا القانون انشئت محكمة حزبية لتحل محل القاضى الطبيعى . ويخول القانون للمدعى الاشتراكى سلطات استثنائية فى التحقيق هى من سلطات النيابة العامة .

وبعد غياب السادات ، لم تسقط القوانين المشار اليها . وفى محاولة من جانب الحزب الوطنى الديمقراطى للانفراد بالحكم ، جدد العمل بقانون الطوارىء للعام الثالث على التوالى . ثم تقدم واستولى على جميع المقاعد الشاغرة فى التجديد النصف لأعضاء مجلس الشورى وذلك باجراء الانتخابات على اساس نظام القائمة المطلقة فى كل دائرة منفردة . وهو اسلوب فريد ليس له مثيل فى اى بلد من بلدان العالم .

ولقد قاطعت الأحزاب القائمة الانتخابات الى مجلس الشورى ، باستثناء حزب الاحرار الاشتراكيين . ولكن الصحف الناطقة بلسان الحكومة اوضحت ان الاقبال على التصويت ـ فى بعض الاقسام ـ انخفض الى اقل من ١٪ ، وهو الأمر الذى اضطر الحكومة ذاتها الى ان تعلن ان نسبة الحضور لم تتجاوز ٢٢٪ من المقيدين فى قوائم الانتخابات وان نحو ٥٣٪ منهم صوتوا لصالح قائمة الحزب الوطنى .

ولما كان من المعروف ان المجالس المحلية المنتخبة هى الهيئات التى تتولى الخدمات العامة والخاصة ، المباشرة واليومية التى تتعلق بمصالح الناس وحياتهم اليومية ولا يمكن لأى مواطن ان يتجاهلها او يستغنى عن الاتصال بها ، فقد واصل الحزب الوطنى الديموقراطى زحفه من اجل احكام السيطرة على هذه المجالس . فاصر على ان تجرى انتخاباتها بالقائمة المطلقة فى كل دائرة . وقاطعتها كل الاحزاب . وانفرد الحزب الحاكم بكل مقاعد هذه المجالس وبكامل تشكيلها ـ فيما عدا دائرة واحدة فى القاهرة شارك فيها عدد من المستقلين تحت راية حزب الأمة الجديد الذى كان القضاء قد حكم بقيامه .

وبعد ان اكمل الحزب الحاكم سيطرته على هذه الركائز الهامة ـ استدار ليناقش مطالب المعارضة بتوفير ضمانات معينة فى انتخابات مجلس الشعب .

وبدلا من الاستجابة لمطالب المعارضة كلها او حتى لقسم منها ـ سارع الى استصدار قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب يوفر له اكبر قدر من الضمانات كما يسمح له وحده ، وبالقانون ودون عناء كبير ـ ان يفوز باغلبية ساحقة من مقاعد مجلس الشعب .

ومن المعروف ان عددا من فقهاء القانون الدستورى ، بمن فيهم . عن بعض قيادات الحزب الحاكم نفسه اجمعوا على عدم دستورية قانون الانتخاب الجديد لتعارضه مع الحقوق التى كفلها الدستور للمواطنين دون تفرقة . وعلى الرغم من ان نصوص القانون تتسم بالغموض ،

وتسمح بمختلف التفسيرات التى يمكن ان تتغير لتناسب ما قد تتكشف عنه تطورات المتقدمة الانتخابية ذاتها . نقول على الرغم من كل هذا — نقد تاكدت بعض الحقائق التى ابتدعها هذا القانون الجديد الذى يحكم انتخابات مجلس الشعب ، وعلى سبيل المثال :

* تم تقسيم الجمهورية الى ٤٨ دائرة انتخابية يمثلها ٤٤٨ عضوا بدلا من ١٧٥ دائرة يمثلها ٣٥٠ عضوا فى المجلس الحالى .

والدوائر الجديدة التى حددها القانون متفاوتة الكثافة السكانية بشكل واضح على النحو التالى :

— ٢١ دائرة تضم كل منها اكثر من مليون نسمة .

— ١٤ دائرة تضم كل منها ما بين ٨٠٠ الف الى ٩٠٠ الف نسمة .

— ٥ دوائر تضم كل منها ٦٠٠ الى ٧٠٠ الف نسمة .

— ٢ دائرتان تضم كل منها ٥٠ الف نسمة .

— ٦ دوائر تضم كل منها ٣٠٠ الف نسمة .

ويختلف تمثيل كل دائرة فى المجلس من ثلاثة اعضاء الى ثلاثة عشر عضوا .

*** وفى هذا التشكيل الجديد للدوائر — لجات الحكومة الى اغراق التجمعات العمالية فى دوائر كبيرة تضم مناطق حرفية وريفية لاضعاف تاثير التجمعات العمالية والصناعية ، حدث هذا فى حلوان وكفر الدوار والمحلة الكبرى وشبرا الخيمة وامبابة والمطرية والمنطقة الصناعية بالاسكندرية .**

* لا يسمح القانون الجديد بحق الترشيح فى الانتخابات الا لاعضاء الاحزاب القائمة . وبذلك يلغى القانون حق بقية المواطنين غير المنتمية لهذه الاحزاب فى الترشيح الى مجلس الشعب .

* ويضع القانون الجديد العديد من العقبات التى تحول بين مجموعة من المواطنين وبين ان تشكل حزبا سياسيا فيما بينها . فانشاء الاحزاب لابد وان يمر من خلال لجنة اغلبية اعضائها من الحزب الحاكم .

* حظر القانون ان تتضمن القائمة اكثر من مرشحى حزب واحد . وبذلك حرم الاحزاب الصغيرة من عقد تحالفات مشروعة .

* يشترط القانون ان يحصل اى حزب يتقدم الى الانتخابات على ٨ بالمائة — على الاقل — من مجموع اصوات الناخبين وذلك على مستوى الجمهورية ، وذلك لكى يمثل فى مجلس الشعب . ويفرض هذا الشرط التعجيزى على الاحزاب ان تتقدم بمرشحين فى كافة الدوائر حتى ولو كانت الفرص المتاحة فى هذه الدائرة او تلك ، لا تسمح لهذا الحزب او ذاك ، الا ببضع عشرات او مئات من الاصوات .

* يعطى القانون للحزب الذى يفوز بالاغلبية الحق فى ان يدخل نوابا جددا الى مجلس الشعب لا بالاصوات التى حصل عليها ولكن باصوات الاحزاب المعارضة التى لا تحصل على ٨٪ على مستوى الجمهورية . ففى هذه الحالة ، فانه ايا كانت الاصوات التى اخذها الحزب المعارض فى دائرة معينة — وحتى لو كانت مائة بالمائة من اصوات هذه الدائرة — نقول هذه الاصوات ستذهب الى الحزب صاحب الاغلبية بحيث يستولى على مقاعد هذه الدائرة باكملها . هذا من ناحية .

* ومن ناحية اخرى ، فان النسبة المطلوبة للحصول على مقعد واحد فى المجلس سوف تختلف — وفقا للقانون — من دائرة الى اخرى وذلك طبقا للعدد المقرر لنوابها فى المجلس . مثال ذلك : ان المحافظات المقرر لها سبعة نواب توجب ان يحصل الحزب على ٢٨ر١٤ بالمائة من الاصوات حتى يحصل على مقعد واحد من مقاعد الدائرة . اما المحافظات الاخرى المقرر لها ٥ نواب ، فلابد من الحصول على ٢٠ بالمائة من الاصوات مقابل الحصول على مقعد واحد . والمحافظات التى لها ثلاثة نواب يتعين الحصول على ٣ر٣٣ بالمائة من الاصوات ،



وفى الحالة الاخيرة يكفى ان يحصل الحزب صاحب الاغلبية على ٣٤ بالمائة فقط من اصوات الناخبين . (ثم تحصل ثلاثة احزاب اخرى على ٦٦ بالمائة من الاصوات) حتى يحصل الحزب صاحب الاغلبية البسيطة على كل المقاعد فى هذه الدائرة بالاضافة الى مقعد المراة الذى يعطيه القانون للقائمة الحاصلة على اكثر الاصوات .

وهكذا يعطى المواطنون اصواتهم لقوائم من الاحزاب التى لن يقدر لها ان تحصل على الاغلبية . ثم اذ باصواتهم — بفضل قانون الانتخاب — تحتسب لقائمة الحزب صاحب الاغلبية اى ان هذا الحزب سيمثلهم بنواب له لم يذهبوا هم الى انتخابهم .

* ثم يعطى القانون ايضا كل الاصوات التى لا تكمل النصاب للحصول على مقعد فى اية دائرة الى الحزب صاحب القائمة الاكثر .

* كما يعطى القانون مقاعد المراة وعددها ٣١ مقعدا فى ٣١ دائرة للحزب الحائز على اكثر الاصوات فى تلك الدوائر .

* يفرض القانون على الحزب صاحب القائمة الحاصلة على اقل الاصوات والتى يحق لها ان تمثل فى مجلس الشعب ، ان تستكمل من نوابها نسبة العمال والفلاحين على مستوى المجلس. وفى هذه الحالة يستطيع الحزب صاحب القائمة الاكثر ان يستبعد من قوائم المعارضة رؤوس القوائم وهم عادة من الشخصيات السياسية العامة .

* وبالاضافة الى ما تقدم ، استهدف القانون الجديد وضع كل الاحزاب المعارضة فى مواجهة بعضها البعض ، فيعتبر باطلا اى ائتلاف او قوائم مشتركة او عمل من شانه ان يعزز مواقع هذه الاحزاب فى مواجهة الحزب الوطنى الديموقراطى الذى صاغ قانون الانتخابات الجديد ليكون الحزب صاحب القائمة الاكثر .

بحثا عن الضمانات :

فى بادىء الأمر بدا ان كل الاحزاب السياسية القائمة فى الساحة (وكان ذلك قبل عودة الوفد). نتيجة الى مقاطعة الانتخابات اذ لم تتوافر لها بعض الضمانات المجددة . ونجحت الأحزاب فى الاتفاق على راى موحد بعد أن شكلت فيما بينها وبالاشتراك مع عدد من الشخصيات المستقلة « لجنة الدفاع عن الديمقراطية » فى يوليو ١٩٨٣

وفى اغسطس ١٩٨٣ تقدمت الاحزاب بمذكرة مشتركة الى رئيس الجمهورية حددت فيها الضمانات التى ترى ضرورة توافرها كشرط لا غنى عنه من وجهة نظرها للاشتراك فى المعركة الانتخابية وتتمثل هذه الضمانات فيما يلى :

١ — الغاء جداول قيد الناخبين الحالية واعدادها من جديد طبقا لكشوف السجل المدنى .

٢ — ضرورة ابراز الناخب للبطاقة الشخصية عند التصويت والتوقيع او البصم على كشوف الانتخابات أمام اسمه .

٣ — الغاء كل القوانين الخاصة بالعزل السياسى او الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية ووقف العمل بحالة الطوارىء خلال مرحلة الانتخابات .

٤ — منع المحافظين ورؤساء المدن والمراكز والمصالح من الانضمام الى الأحزاب .

٥ — اشراف القضاء على العملية الانتخابية باكملها بعيدا عن تدخل السلطات .

٦ — الغاء القيود المفروضة على الدعاية الانتخابية .

وكان هناك اجماع بين الأحزاب على ان الموقف الموحد والشامل من حل احزاب المعارضة من مقاطعة الانتخابات هو الضمان الوحيد لارغام الحكومة على تعديل القانون والتخفيف من وطاته .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق الشامل والمعلن — اخذت الأحزاب كلها فى داخل تشكيلاتها موقفا اثار الكثير من البلبلة فى صفوف قياداتها — بينما هى تعلن عن عزمها على مقاطعة الانتخابات اذ لم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الطليعة..........

التاريخ : ....مـايو ١٩٨٤..........

تجب مطالبها ، كانت فى نفس الوقت تدعو تشكيلاتها المختلفة الى الاستعداد لمواجهة الموقف بدراسة الدوائر وجس نبض التجمعات المختلفة فى دوائرها والاتصال بالقوى الاخرى لمعرفة اتجاهاتها .

وبدأ الحزب الوطنى الديموقراطى هجوما معاكسا على مختلف المستويات والمحاور ، استهدف اولا تفكيك اتفاق المعارضة . وجرت اتصالات مكثفة وعلى اعلى مستوى مع حزب العمل الاشتراكى فى محاولة لاشعاره بالمكانة الخاصة وسعيا لعقد صفقة معه . وبدأت قيادة الوفد تدلى بتصريحات عن عزمها على الاشتراك فى الانتخابات فيما لو حكم القضاء بعودة الحزب . وانسحب ممثلو حزب الوفد بعد ذلك من لجنة الدفاع عن الديمقراطية ، وكانوا يشاركون فيها بصفة شخصية ، حيث لم يكن قد حكم بعد بعودة الحزب .

وعندما منعت الحكومة اقامة اجتماعا جماهيريا فى ميدان الجمهورية دعت اليه احزاب المعارضة فى اوائل سبتمبر — فشلت احزاب المعارضة فى الاتفاق حول الموقف البديل .

وعمل الحزب الحاكم على استقطاب بعض قيادات احزاب المعارضة ملوحا لها بالمقاعد النيابية من ناحية ، وبسيف الـ ٨٪ من ناحية اخرى ، وجاءت عودة الوفد بحكم القضاء لتتسع حملة الضغط اساسا على حزبى الأحرار والعمل . ونجح الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الوفد العائد فى جذب اعضاء من مجلس الشعب الحالى وقيادات عديدة اخرى — بحيث يمكن القول بأن حزب الاحرار فقد أمينه العام ووكيليه وممثليه فى مجلس الشعب كما فقد حزب العمل العديد من ممثليه فى مجلس الشعب او خارجه .

ولم تقف نتائج الضغوط عند حد استقطاب بعض العناصر والقيادات وانما امتد الى اهتزاز مواقف بعض الاحزاب ازاء الائتلاف مع باقى احزاب المعارضة . فانسحب حزب الوفد من لجنة الدفاع عن الديمقراطية وبدأ حزب العمل يقترب تدريجيا من الاعلان الرسمى عن المشاركة فى الانتخابات بينما اتجه حزب الأحرار الى التشدد فى الموقف من مقاطعة الانتخابات وقدم بديلا من ذلك القوائم المشتركة التبادلية اى ترك دوائر لكل حزب . ولم يعارض حزب التجمع فى هذا ولكن حزب العمل اصر على أن تكون القوائم تحت اسمه دون غيره .

وباختصار ، نوقشت خلال تلك المرحلة ، فكرة القوائم المشتركة والقوائم التبادلية . ولكن لم يكن هناك حزب مستعد لالغاء وجوده بالنزول فى قوائم حزب آخر . ولم تقبل حتى فكرة ترك دوائر رؤساء الأحزاب دون منافسة ، أما موقف حزب الوفد فكان واضحا منذ البداية حين رفض الاشتراك مع حزب آخر فى قائمة مشتركة .

وهكذا نجحت خطة الحزب الوطنى الديمقراطى فى وضع احزاب المعارضة بعضها فى مواجهة البعض الآخر فتفككت وحدتها . وتصدع بنيان حزبين منها بدرجات متفاوتة وانكمشت الى حد بعيد او اختفت مظاهر التشاور والتنسيق والعمل الجبهوى بين احزاب المعارضة . ولقد ذهب الحزب الحاكم فى اتجاه تفكيك جبهة احزاب المعارضة الى أبعد مدى عندما ألمح الى قيادة الوفد بأن هذا الحزب يمكن أن يلعب دورا اساسيا باعتباره الحزب الكبير الثانى وذلك فى « وضع سياسى جديد » يقوم على أساس وجود حزبين اساسيين : يتبادلان الحكم . فهذا ما كشف عنه — على الاقل — الحوار الذى دار بين وزير الداخلية حسن أبو باشا وبين رئيس الوفد فؤاد سراج الدين ونشرته فى حينه مجلة المصور .

البلبلة تستفحل :

وتحت الحصار الذى حاول أن يفرض الحزب الوطنى الديمقراطى على احزاب المعارضة ، مستندا الى وجوده فى السلطة ، والذى تمثل من ناحية فى قانون للانتخابات يهدد بتصفية بعض الأحزاب ويحجم البعض الآخر ، كما يتمثل من ناحية اخرى فى الضغوط التى مورست لاستقطاب قيادات من احزاب المعارضة الى الحزب الوطنى



المصدر : الطليعة

التاريخ : مايو ١٩٨٤

الديمقراطى ، تقول تحت هذا الحصار استشرت حالة من الشرذمة ومن الفوضى التنظيمية والبلبلة السياسية فى الساحة السياسية على اتساعها ، وتحركت الاحزاب لبناء « تحالفات » جديدة تساعدها على خوض معركة الانتخابات . وعلى سبيل المثال :

* شهدت الساحة السياسية جهودا مكثفة من اجل استقطاب القوى السياسية التى لم تمكن او لم يسمح لها فى حدود الاطر الشرعية القائمة حاليا بتكوين احزابها . وقد حقق بعض هذه الجهود نجاحا ، فى حين ظل البعض الآخر معلقا او مرجئا الى حين .

لقد اتجه حزب الوفد الجديد الى ما سمى « بالتحالف » مع الاخوان المسلمين . ونجح فى تحقيق اتفاق معهم يخوض به الانتخابات . واصبح الناطق باسم الوفد الجديد فى مجلس الشعب القطب الاخوانى المعروف الشيخ صلاح ابو اسماعيل . وقد بدا من ردود الفعل الظاهرية — على الاقل — ان تحقيق هذا « الاتفاق » او « التحالف » لم يكن سهلا لا على الوفد الجديد ولا على الاخوان المسلمين . وتعددت ردود الفعل الاعلامية والاجتهادات الفكرية فى محاولة تحليله وتعليله . وبدا ان الوفد مطالب بان يفسر لماذا يتخلى عن مواقفه التى وضعت « بالعلمانية » فى مرحلة من مراحل الحركة الوطنية . وهناك من ذهب الى ان الوفد يخاطر بفقدان القسم الاكبر من اصوات الاقباط التى ارتبطت تاريخيا بنهج معين فى « الوحدة الوطنية » . بينما طرحت حول الاتفاق الوفدى — الاخوانى آراء اخرى متضاربة ومتفاوتة بعضها يحبذ والبعض الآخر يستنكر ويتهم . وفى غمار المعارك الصحفية التى ثارت استقال عدد من القيادات الوفدية او جمد نشاطه . كما لم تاخذ القيادة الوفدية بالتحفظات التى طرحها جناح « الطليعة الوفدية » الذى كان يمثل جناح المفكرين الليبراليين والديمقراطيين والشباب الوطنى فى الاربعينات ، والذى دخل اذ ذاك فى تناقضات حادة مع جماهير الاخوان حول عدد من القضايا الرئيسية التى طرحتها الحركة الوطنية .

وعلى الرغم من هذا كله ، فقد استطاع الوفد الجديد ان يجذب اعدادا كبيرة (من غير الوفديين السابقين) من هؤلاء الذين كانوا قد عزفوا عن العمل السياسى بدافع التعب وتكت دوافع شتى ثم عادوا الآن الى ساحة العمل السياسى من باب الوفد .

وفيما يتعلق بالاخوان المسلمين فان تحالف قيادتهم مع الوفد قد لقيت معارضة من قبل الكثير من الجماعات الاسلامية التى يشار الى بعضها عادة بانها « جماعات متطرفة » . كما عارض التحالف ايضا قطاع واسع من شباب الاخوان انفسهم .

وفيما يتعلق بالناصريين فانه لا يمكن الحديث عن وجود كيان منظم يضم الاغلبية الساحقة من قياداتهم العليا والوسيطة . بل توجد اكثر من جماعة واكثر من اتجاه تتفاوت من حيث القوة والنفوذ ومن حيث قدرتها على التعبير عن « الناصرية » كما خلفها جمال عبد الناصر عشية غيابه .

وعلى العموم ، فقد اتجه كل من الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب التجمع الى استقطاب عدد من قياداتهم العليا والوسيطة . وحاول الحزب الوطنى الديمقراطى (خاصة هذا الجناح الذى يحاول ان يتمايز عن النهج الساداتى) ان يستقطب عددا من القيادات الناصرية ، ونشرت بعض المجلات انباء على رفع العزل السياسى عن هذه القيادات ليسهل ضمها فيما بعد الى الحزب . لكن المفاوضات مع هذه القيادات لم تنته الى نتيجة ايجابية . ولم يكن صدفة ان يعلن عن قرار رفع العزل عنهم ثم تمضى ثلاثة اسابيع دون أن يصدر القرار رسميا ، حتى لقد تسرب هذا فى بعض الدوائر الحزبية بان الحزب الوطنى الديمقراطى يريد أن يفوت فرصة انضمام هذه القيادات او بعضها الى هذا الحزب المعارض او ذاك .



المصدر : الطليعة

التاريخ : مايو ١٩٨٠

وفيما يتعلق بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فمن المعروف انه يضم عددا من القيادات الناصرية . ومن المعروف ان لهذه القيادات العاملة فى التجمع بعض شكاوى او ملاحظات حول العلاقات بين الاتجاهات المشكلة لحزب التجمع . لكن هذا لم يمنع القيادات الناصرية خارج التجمع من ان تتخذ موقفا عمليا يفيد ان التجمع هو اشد الاحزاب تماسكا فى الدفاع عن ثورة يوليو . وفى اطار هذا المفهوم شجعوا عددا من عناصرهم الوسيطة على النزول فى قوائم التجمع . وابدوا استعدادا لمساندة مرشحى التجمع حيثما يتاح لهم ذلك .

وفى الوقت نفسه لا ننسى ان قيادات وعناصر ناصرية محدودة التحقت بحزب العمل . وروجت عناصر ناصرية اخرى لنظرية توزيع الناصريين على اكثر من حزب لحين السماح لهم بتأسيس حزبهم .. وفى النهاية يمكن ان يقال ان كتلة كبيرة من الناصريين تساند ، بكيفية او باخرى ، قوائم حزب التجمع .

وامتدادا لخط التجمع بالنسبة للناصريين ، سعى هذا الحزب لكى تضم قوائمه عددا من اعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين وعددا آخر من القيادات البارزة التى ارتبطت بثورة يوليو ، والتى لا تنتمى حاليا الى احزاب . وقد وافق البعض ، واعتذر البعض الآخر ، وحالت الأوضاع الناشئة عن تطبيق قانون الانتخاب دون مشاركة قسم ثالث من هذه القيادات .

واتجه التجمع ايضا الى عدد من القيادات الماركسية التى ظلت — لأسباب شتى — خارج التجمع ، ومن ناحية اخرى سعت بعض هذه القوى الى التجمع لتخوض المعركة الانتخابية على قوائمه . وذلك على الرغم من وجود خلافات واضحة سياسية بين التجمع وبين تلك القيادات ، سواء حول البرنامج او حول منهج العمل . لكن صدور البرنامج الانتخابى للتجمع دفع بعدد من تلك القيادات الماركسية — فى عدد من المناطق — الى عدم الاستمرار فى صفوف التجمع من منطلق اختلافهم مع البرنامج الانتخابى المطروح .

هذه هى الصورة العامة عشية اعلان قوائم ترشيحات الأحزاب لانتخابات مجلس الشعب . ومن المتوقع ان ينهى صدور هذه القوائم قدرا كبيرا من القلق والتوتر الذى ساد صفوف جميع الأحزاب بغير استثناء . فقد ثارت فى داخل الأحزاب خلافات جدية حول معايير الترشيح . وحول مواقع الاعضاء الاصليين والوافدين فى القوائم . وحول العضو الذى يتصدر كل قائمة وهل يستأثر بالوضع المتميز المثقفون من الشخصيات العامة أم العمال والفلاحون . وحول الحق فى وضع القائمة النهائية وهل هو من اختصاص قواعد الحزب أم قياداته . وغير ذلك من القضايا . هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى فقد يترتب على اعلان القوائم رسميا ان تبدأ حركة تنقلات ، حاولت الأحزاب ان تقطع الطريق عليها بتأخير اعلان قوائمها حتى اللحظة الأخيرة .

ولكن اذا جاز ان نقيم ما حدث امكن القول بأن الآليات القانونية للمعركة بكل ما فيها من سلبيات مكنت الحزب الوطنى الديمقراطى من ان ينقل قدرا غير يسير من المعارك الصغيرة والكبيرة الى صفوف الأحزاب المعارضة . وبالاضافة فان الصعوبات التى اقامها قانون الانتخابات الجديد أمام مسيرة الأحزاب القائمة وامام قضية التعددية بوجه عام ، سوف تتفاقم كلما اقترب موعد التصويت . ذلك ان هناك عددا من المشاكل الأخرى سوف تؤثر دون شك فى سير المعركة الانتخابية . من ذلك مثلا :

اولا — عدم مصداقية جداول قيد الناخبين :

جداول قيد الناخبين الحالية لا تمثل باى حال الواقع الفعلى — فالكثير منها انشىء خصيصا وسجل فيه آلاف الأصوات بواسطة اشخاص يحتفظون ببطاقات الناخبين تم قيدهم سواء كانوا حقيقيين او وهميين . كذلك لم يحذف المذكى ، ولم يؤشر على الغائبين خارج البلاد

وهم لا يقلون عن الثلاثة ملايين . ولم يقيد ايضا اسماء اولئك الذى بلغوا السن القانونية خلال السنوات من ٧٦ حتى ٨٣ . واقتصر القيد على اولئك الذين بلغوا السن العام الحالى فقط . فاذا اضفنا الى ذلك ان الانتخابات تجرى وشباب الجامعات والمعاهد فى غمرة امتحانات آخر العام ، فسوف يتضح الى اى حد يتضاءل عمليا اشتراك الشباب فى العملية الانتخابية . كما سوف يتعذر الاشتراك فيها على المهاجرين المصريين الذين يقدر عددهم بثلاثة ملايين مصرى .

ثم نضيف الى ما تقدم ان الحكومة قد رفضت قبول اقتراح المعارضة باعادة اعداد الجداول من واقع السجل المدنى . كما لم تقبل مطالبة المعارضة بتوقيع الناخب أو بصمه امام اسمه لاثبات اشتراكه فى الانتخاب .

وجداول قيد الناخبين بشكلها الحالى تعطى امكانية لمن يريد التلاعب باستخدام مئات الالوف من بطاقات التصويت .

العمد والعصبيات ودورها فى الريف :

ولا يقل عن ذلك خطرا — ما يمكن أن يعمد اليه العمد او المشايخ وبعض العائلات ذات العصبيات وصاحبة النفوذ على السلطات المحلية فى مواقعها . ففى مقدورها أن تدفع عشرات الالوف من البطاقات الى الصناديق دون حضور حقيقى للناخبين .

وان استخدام هذا الاسلوب يمكن ان يكون سلاحا لاظهار عجز احزاب المعارضة عن الحصول على نسبة ٨٪ بسبب ضخامة حجم التصويت المزور .

دور المحافظين والحكم المحلى :

المحافظون اعضاء فى الحزب الحاكم وملتزمون بالتالى بمساندته . ورغم كل التعليمات المنشورة فان الاغلبية الساحقة من المحافظين ورجال الحكم المحلى يضعون انفسهم فى خدمة الحزب الحاكم ومن اجل ضمان فوزه .

القيود على الدعاية الانتخابية :

مع ان فترة الانتخابات تفترض اوسع حرية للمرشحين فى الاتصال بناخبيهم وللاحزاب لشرح برامجها والتأثير فى الراى العام . فان القيود المفروضة بمنع المواكب والسرادقات والميكروفونات وحظر تعليق اللافتات ومنع الملصقات وحظر استخدام المساجد فى الدعاية الانتخابية وقصر استعمال التليفزيون والراديو على الحزب الحاكم فهذه كلها وغيرها ، قيود وسوف تحد من فرص احزاب المعارضة فى محاولتها كسب الراى العام الى جانبها .

ويبقى السؤال بعد ذلك عن النتائج المتوقعة للعملية الانتخابية القادمة بظواهرها وآلياتها التى سبق ان تحدثنا عن عناصرها الرئيسية والتى تتحكم الى حد كبير فى المحصلة النهائية للعملية فى مجملها . فهل يمكن اصدار حكم نهائى يستند الى معطيات الموقف بكل تعقيداته ؟

قد يكون من المخاطرة أن نفعل ذلك لان عنصرا اساسيا لا يستبعد ان يتدخل ليغير بعض قسمات النتيجة المتوقعة . وهذا العنصر هو ما اصطلح على تسميته فى الادبيات السياسية « بالاغلبية الصامتة » وما اذا كانت سترمى بثقل محسوس فى المعركة الانتخابية القادمة ؟

لقد اشرنا من قبل الى انه خلال السنوات الاخيرة بدا واضحا عزوف الجماهير عن المشاركة فى اية انتخابات . وبلغت هذه الظاهرة ذروتها فى انتخابات المجالس المحلية ، ومن قبلها فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى .

لكن رياحا جديدة وان كانت ضعيفة ومتقطعة كانت بدات تهب على الساحة السياسية المصرية . ويمكن ان نشير هنا على سبيل المثال الى ما احدثه عودة الوفد من نشاط سياسى . ويمكن الاشارة ايضا الى المؤتمرات الجماهيرية التى عقدها على مستوى القطر كل من حزب التجمع وحزب العمل الاشتراكى . ويدخل فى هذه المؤشرات بالضرورة الحركة الواسعة والمتصاعدة — خلال الشهرين الاخيرين لقطاعات من المهنيين وطلاب الجامعات والمعاهد والعمال . فهذه الحركة — المطلبية فى جوهرها — بالاضافة الى النشاط الحزبى المتركز فى المعركة الانتخابية يطرح مرة اخرى السؤال : عن امكانية جذب قطاعات واسعة الجماهير الى صناديق الانتخاب . وتظل هذه — وحتى كتابة هذه السطور — علامة استفهام مازال الوقت مبكرا للاجابة عليها ..



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٨٤

٤ — الاستجابات البرنامجية للأحزاب

لا غنى عن برامج للاحزاب حتى تتحدد مواقفها . ولكن ليست هذه البرامج وحدها كافية لمعرفة هذه المواقف . ذلك ان مواقف الاحزاب تقررها الافعال اكثر من الاقوال ، وخاصة ما توردة برامجها الانتخابية التى تسعى بها الى كسب صوات الجماهير .

✻ الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم على سبيل المثال يهمه فى برنامجه الانتخابى ان يبرز انجازاته فى الحكم،ولكن لا يملك ابرازها جميعا . فان « انجازاته فى عقد اتفاقات كامب ديفيد مع اسرائيل ، وفى توقيع المعاهدة معها ، هى انجازات لا يملك التنصل منها ، لالتزاماته بصددها ازاء اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية . ولكنها ليست شعبية . ولن يتباهى بها فى برنامجه الانتخابى .. وسيتجنب الحديث عنها قدر الامكان . وقد تجنب الحديث عنها تماما فى برنامجه الانتخابى . وليس معنى ذلك انها ليست فاعلة فى تقرير سياسات الحزب . ولكنها الدليل الواضح على ان مثل هذا البرنامج لا يعكس مواقف الحزب بطريقة صادقة وشاملة .

✻ وقد سجل **الوفد** فى مستهل برنامجه تاييده لكل انجازات ثورة يوليو ، وتمسكه بالقيم والمبادىء والمفاهيم التى استقرت فى ضمير الشعب . وتتمثل فى الديموقراطية والاشتراكية والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى . (وهى مصطلحات شاعت بعد يوليو) . وكافة الحريات العامة وضمان حقوق الفئات الكادحة من عمال وفلاحين والعمل على دعمها والاستزادة منها . **ولكن ينسب الى زعيم الحزب فى نفس الوقت تساؤله عن الحكمة فى الحفاظ على تشريع يحفظ للعمال والفلاحين نسبة ٥٠٪ من مقاعد كل هيئة نيابية او تمثيلية مادام هؤلاء العمال والفلاحون قد تمكنوا خلال السنوات الثلاثين من فرصة تعليم مكنت اولادهم من ان يصبحوا مهندسين واطباء وضباطا ومحامين . اذن فلماذا يكون للعمال والفلاحين مقاعد خاصة فى مجلس الشعب ؟**

كما يتحدث **برنامج الوفد** عن الضرورات التى املت قوانين التاميم والاصلاح الزراعى . ولكن هناك كتاب وفديين يرون ان تلك الاراضى التى جرى توزيعها انما هى اموال دخلت خزانة الدولة ، فضيعت البركة منها . لانها فى النهاية اموال حرام جرت مصادرتها باسم العدل الاجتماعى !

وليس من سبيل للرجوع لاقوال زعيم الوفد او لكتابه خارج اطار برنامج الوفد فى دراسة مقارنة بين برامج الأحزاب . ولا يمكن بالتالى زعم ان هذه المقارنة تنطوى على كل جوانب الصورة .

✻ وردت الاشتراكية — كتيمة وكمبدا ينتسب اليهما الشعب فى برنامج **الحزب الحاكم**، وايضا فى **برنامج الوفد والاحرار** . ولكن ظلت الكلمة فى هذه البرامج مجرد عنوان بلا مدلول. اما **حزب التجمع** ، وهو حزب اليسار المصرى الذى يعلن ايمانه بان مستقبل مصر يتحقق فقط فى ظل « مجتمع اشتراكى متحرر تماما من كل صور استغلال الانسان للانسان » . فانه يعلن ايضا فى مستهل برنامجه الانتخابى انه برنامج « لا يقدم اجراءات لبناء الاشتراكية او حتى التحول اليها ، وانما يعطى الأولوية لانقاذ الوطن من الأزمة الطاحنة التى اوصلته اليها سياسة الانفتاح الطفيلى » ويدرك ان تنفيذ هذا البرنامج فى اطار المجتمع الراسمالى الحالى هو خطوة ضرورية لاعادة التوازن الى الاقتصاد المصرى ، وايقاف التردى فى كافة اوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وهكذا يتضح ان الأهداف المعلنة للاحزاب ليست بالضرورة اهدافها المطروحة فى معركة بعينها . بل قد تكون لمجرد التمسح بشىء لم تعد له دلالة حقيقية . شان الاشتراكية فى برامج الحزب الوطنى والوفد والاحرار . وقد تكون



المصدر : الطليعة

التاريخ : مايو ١٩٨٤

اهدافا عامة قائمة ولكن لا مندوحة من ارجاء النظر فيها والاحتكام اليها مرحليا ، لاسباب تتعلق بالاوضاع السياسية العامة .

ومع ذلك ، لا يمكن القول بان البرامج لا تعكس مواقف الاحزاب بصورة أو اخرى . فقد اختلف معمار هذه البرامج . وعبر هذا الاختلاف فى المعمار بالفعل عن اختلاف فى التوجه والمحتوى ، وعن اختلاف فى الانتماء الاجتماعى والطبقى .

فليس صدفه مثلا ان برنامج الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم لم تنشره الصحف بشكل كامل الى ما بعد بدء المعركة الانتخابية رسميا ، وكانما هو موضوع يمت الى « الديكور » اكثر منه الى جوهريات المعركة . وليس صدفة ان هذ االبرنامج اتسم بالتعميم ، وتحاشى التخصيص والتحديد . وكان استكمالا لخطة الدولة الخمسية اكثر منه برنامجا مستقلا بذاته.وكان تناوله لقضايا محددة مثل تضية الطاقة والسياحة والأمن الغذائى اقرب الى تناول الحكومة فى الخطة لهذه القضايا منه تناول حزب يخاطب الجماهير . بينما اتسم برنامج حزب التجمع ، على عكس ذلك تماما ، بانه تصدى فى جزئه الأول لحلول اقترحها لمشاكل الجماهير الملحة ، وفى جزئه الثانى لتنفيذ المطالب المشروعة لفئات الشعب ، اى لمطالب العمال والموظفين والفلاحين والحرفيين وصغار التجار والمراة والطفولة والشباب ، ثم تناول فى جزئه الثالث والاخير جوانب الازمة الشاملة التى يعانى منها المجتمع ، وطرح الاطار الديموقراطى لتجاوزها . فكان هذا المنهاج تاكيدا لانحياز التجمع لفئات الشعب الكادحة والمغبونة ، وكان البرنامج انطلاقا من مصالحها ورؤيتها ، خلافا لبرنامج الحزب الحاكم الذى انطلق من موقع الدولة ، ومن شعارات مجهلة معممة تخفى الفئة الاجتماعية التى تنتمى الدولة اليها تحديدا .

اما برنامج الوفد . فان نقطة البداية فيه لم تكن مطالب فئات الشعب العاملة الملحة . ولم تكن ايضا توجهات عامة تعكس سياسات الدولة وفق ما جاء فى برنامج الحزب الحاكم ، بل **كانت المطالبة باعادة نظر شاملة فى الاطار المؤسسى للنظام** ـــ تحت عنوان عام عن « **الحريات العامة والدستور** » ، استهل الوفد برنامجه بمطلب يتعلق باسلوب اختيار رئيس الجمهورية ونائبه ، تلاه مطلب يتعلق بالمسئولية السياسية للوزارة ، ثم بمنح مجلس الشعب سلطته كاملة فى شأن الموازنة العامة ، الى غير ذلك من الاصلاحات الدستورية الاساسية . وجوهر مطالب الوفد يتعلق بعدم قصر نظام التعدد الذى اخذ به النظام على التعدد الحزبى ، بل لابد من امتداده الى النظام كله ، ولابد حتى يستقيم ان يتسع للتعدد فى الترشيح لرياسة الجمهورية ، وانهاء نظام افضى عملا الى ان يكون الرئيس من اختاره سلفه نائبا له . ففى هذا تاكيد لمنحى الوفد الليبرالى ولاستخدام اعلان النظام فى وضعه الراهن تمسكه « بالشرعية الدستورية » لتصفية العديد من آثار « الشرعية الثورية » التى استند اليها النظام فى الأصل .

اما **حزب العمل** ، فيكشف معمار برنامجه عن منهج اصلاحى فى الأساس . فقد استهل الحزب هذا البرنامج بعنوان عام عن «اصلاح الأوضاع »، شمل ابوابا فرعية عن « تنمية الانتاج بالاعتماد على الذات والتخطيط المتكامل » ، و « النهوض بالزراعة » ، و « العناية بالثروة الحيوانية » ، الخ ... ثم خصص الجزء الثانى من البرنامج « لمعالجة المشاكل الجماهيرية » وجزؤه الثالث « لتطهير البلاد من الفساد واقامة مجتمع الفضيلة » ، والرابع « لاصلاح نظام الحكم باقامة الديموقراطية الحقة » ، والخامس « لتقويم علاقاتنا العربية والخارجية » .

ولم يبتدع حزب الاحرار برنامجا خاصا للانتخابات ، بل اكتفى بعرض برنامجه الأصلى فى اعداد صحيفته الصادرة فى ٢٩ مارس ، و ٥، ١٢ ، ١٩ ابريل . ثم تناول مصطفى كامل مراد برنامج الحزب فى افتتاحية بتاريخ ٢٠ فبراير ، ثم الجزء الاقتصادى لهذا البرنامج فى افتتاحية عدد ٢٣ ابريل . وهو برنامج لا يختلف كثيرا ـــ فى ظاهره على الأقل ـــ عن برنامج حزب الوفد .

وقد انسحب حزب الأمة من الانتخابات . ومن هنا لم يكن طرفا فى المعركة الانتخابية،

ولا يكتسب برنامجه اية مصداقية ، ولا يمكن اخـذه بايـة جديـة .

وقد قصرنا هذه الدراسة المقارنة لبرامج الأحزاب على بعض العناوين البارزة فيها ، تلك بالذات التى تبرز أوجه الاختلاف ، أو أوجه التماثل بين الأحزاب ، وتلك ذات الدلالة فى تحديد خط الأحزاب ومسارها . وتجنبنا التعرض لمختلف جوانب هذه البرامج بصورة جامعة مانعة ، حتى لا نغرق فى التفاصيل ، وتسليطا للأضواء على الجوانب الجوهرية .

نقطة تماثل : قضية الدين فى السياسة :

قبل التعرض للقضايا الخلافية فى البرامج ، لابد من لفت النظر الى ان هناك قضايا تناولتها هذه البرامج بطريقـة متماثلة . وحمل هـذا التماثل دلالة مؤكدة .

* من ابرز هذه القضايا التى كان الاجماع حولها لافتا للنظر ، قضية اعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع . انهـا قضية وردت فى جميع البرامج على اختلافها .. وردت فى برنامج التجمع مع تاكيد معنى « دعم المساجد والكنائس ودور العبادة » . ووردت فى برنامج حزب الوفد مع التاكيد على سماحة الاسلام ، دين الدولة ، الذى يكفل الحق لصاحبه ولو لغير المسلم ، وهو خير ضمان للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى . ووردت فى برنامج حزب العمل ، كما جاءت فى مستهل برنامج الحزب الوطنى الحاكم .

* فى نفس الوقت ، حذرت هذه البرامج بصيغ مختلفة من خطر الفتنة الطائفية . وجاء ببرنامج التجمع «حظر كل دعوة عنصرية أو طائفية تمس وحدة المصريين، واعلاء الدعوة الى التسامح الدينى فى اطار التقليد المصرى العظيم : الدين لله والوطن للجميع » . وجـاء ببرنامج العمـل : « التاكيد على توفير الأمان والعـدالة لغير المسـلمين من المـواطنين فى ظـل الشريعـة الاسلامية ، اذ لهم مالنا وعليهم ما علينا . وان من حقهم ممارسة شعائرهم الدينية وتطبيق شرائعهم على احوالهم الشخصية . (والملفت للنظر فى هذه الصيغة أن النص يوحى بان جميع اعضاء حزب العمل من المسلمين !) . وجـاء ببرنامج الوفد : « غنى عن البيـان ان الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة ، مسلمين واقباطا ، كانت وستظل دوما عقيدة الوفد التى لا تتبدل . ويستنكر الحزب اية محاولة للنيل من هـذه الوحدة التى كانت الثمرة الأولى لثـورة ١٩١٩ الوطنية » . وجـاء ببرنامج حزب الأحـرار : « حرية الفكر والـرأى والعقيدة واحترام كافـة الاديان السـماوية » وجـاء ببرنامـج الحـزب الوطنى : « ان بعض جوانب التعصب والتطرف التى ظهرت فى الفترات الأخيرة لا تمثل تغييرا فى السلوك العـام للشـعب المصرى او حتى لطوائفه ، وانما تعكس تعبيرا غير سوى عن آراء وافكار لم تتح لهـا فرص التعبير من خـلال منافذ ديموقراطية وشرعية . فضلت الطريـق وجانبها القصد » .

* وقد اهتمت جميع البرامج بشئون الأزهر ورجـال الدين . فقد اشـار برنامج التجمـع الى ان يكون اختيـار شيخ الأزهـر والمفتى بالانتخاب من هيئة كبار العلماء . وطالب بانشاء نقابة لائمة المساجد والوعاظ اسوة بباقى المهن . وطالب الوفد بدعم جهـاز الوعظ والارشاد بالأزهر واعادة تكوين هيئة كبـار العلمـاء وان يكون لها حق اختيار شـيخ الازهر من بين اعضـائها . وطالب الحـزب الوطنى بتوفير استثمارات كافية لتمكين الأزهر من النهوض برسالته ، وتوفير امكانات الدعوة الدينية واعداد الدعاة الواعين ، وتطوير وتجديد المسـاجد . ولكن لم يكن للحزب مطالب تتعلق بالحقـوق الديمقراطية لرجال الدين .

وتنبه اوجه التماثل هـذه الى ان للأحـزاب المشتركة فى الانتخابات مواقف متقاربة من قضية الدين ومدى جواز ان ينهض الدين بدور سياسى . والجدير بالملاحظة ان التيارات المعروف عنها تقليديا برفض ان يكون للدين مثل هذا الدور قد تخلت عن موقفها السابق ، كالتيـار اليسارى والتيارى الليبرالى والعلمانى الذى كان ينتظر ان يرى فى الوفد تعبيرا عنه . فان حزب اليسار وحزب الوفد اصبحا لا يعترضان على ان تصبح

الشريعة المصدر الرئيسى للتشريع . بل مما يلفت النظر تأكيد التجمع فى برنامجه تمسكه بالمكاسب التشريعية التى حصلت عليها المرأة والأسرة ، وخاصة فى قوانين الأحوال الشخصية .. ولكن على الا تتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية .. ثم ما ابداه الوفد من استعداد لاجراء تحالف انتخابى مع الاخوان المسلمين ، دون ما نظر الى الخلافات الجوهرية بين الحزبين فى فلسفتهما السياسية وفى الموقف من الليبرالية والعلمانية .

ان هذه المواقف تنم عن ان الأحزاب على ما يميزها من اختلافات اساسية ، انما يجمعها الاحساس بأن الدين اصبح مرتكزا لنشاطات متعاظمة الشأن والصدى دوافعها سياسية . وهذه ظاهرة لا تجدى معها المطاردة البوليسية ، بل لابد من معالجتها سياسيا . ومن الواضح ان كافة الأحزاب تسلم بأن ثمة مبررات لبعض اوجه هذا الاحتكام الى الدين والى تراثه كأساس للنشاط السياسى (فى مجال التشريع مثلا) ، وان هذا الاحتكام الى الدين لا يتعين الوصول به الى حد التعصب والتسبب فى اشعال الفتنة الطائفية . ولكن هناك فى الاحتكام اليه ما يبرر وضع ضوابط لصور من العلمانية والليبرالية والتحديث (كالحريات التى اكتسبتها المرأة فى العالم ، وحتى فى مصر) لم تكن مطروحة من قبل . وهذا تطور جديد وملحوظ . ويحمل دلالات بعيدة ، خاصة فيما يتعلق بالمدارس الفكرية والسياسية التى لم تألف مثل هذا الموقف . وقد اختلف المدى الذى وصل اليه هذا الحزب او ذاك فى التسليم بوجاهة الاحتكام الى الدين فى بعض جوانب العمل السياسى ، ولكن .. وقد قبلت الأحزاب مبدأ الاحتكام .. هل من سبيل للحيلولة دون اكتساب العمل السياسى طابع التعصب الدينى ، بما يحمله من مخاطر ؟

اطار مصر المؤسسى :

غير ان ابرز نقطة خلاف بين الحزب الحاكم من جانب وجميع احزاب المعارضة من جانب آخر ، هو بلا شك الخلاف المتعلق بالاطار المؤسسى للنظام ، والأساس الدستورى الذى يستمد منه كل رئيس جمهورية شرعيته . فهذه نقطة تناولتها برامج جميع الاحزاب باستثناء برنامج حزب واحد فقط هو الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم .

جاء فى برنامج حزب الوفد : « تنص المادة ٧٦ من الدستور على ان اختيار رئيس الجمهورية يتم عن طريق ترشيح يقوم به مجلس الشعب . ثم يطرح اسم هذا المرشح الوحيد على المواطنين فى استفتاء عام . ويرى الحزب وجوب تعديل هذه الطريقة بحيث يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه السياسية ان يرشح نفسه لرياسة الجمهورية . ويترك للشعب اختيار الرئيس بالانتخاب العام المباشر من بين هؤلاء المرشحين » .

واضاف البرنامج ان نائب الرئيس « يجب أن يتولى منصبه بالانتخاب ايضا كالشأن بالنسبة لرئيس الجمهورية تماما ، وليس بالتعيين بقرار جمهورى كما تنص المادة ١٣٩ من الدستور » .

ونفس هذا المطلب نجده مكررا بصيغ مختلفة فى برامج احزاب المعارضة الأخرى . فقد جاء فى برامج احزاب المعارضة الأخرى . فقد جاء الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة بدلاً من الاستفتاء الحالى حتى يكون للشعب فرصة للمقارنة بين المرشحين ، وان يسمح لرئيس الجمهورية بتجديد مدة رئاسته مرة واحدة فقط » . وجاء فى برنامج حزب العمل : « انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه انتخابا مباشرا من بين اكثر من مرشح لمدة خمس سنوات ، وجواز اعادة انتخابهما لمدة واحدة ثانية . ويجب أن يوقفا نشاطهما الحزبى اثناء توليهما منصبهما . ويكون رئيس الجمهورية حكما بين السلطات وفقا للنظام الجمهورى البرلمانى » . وجاء فى برنامج حزب التجمع : « اجراء اصلاح دستورى يكفل استكمال مقومات النظام الجمهورى البرلمانى الديمقراطى الذى يقوم على تعدد الأحزاب دون شروط ، ومسئولية الحكومة امام مجلس الشعب عن كل امور الدولة ، والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين اكثر من مرشح ، والا تزيد مدة الرئاسة عن دورتين متتاليتين » .

وقد شملت برامج المعارضة ــ خلافا لبرنامج الحزب الحاكم ــ المطالبة بتعديلات دستورية منها المطالبة بالغاء المادة ٧٤ من الدستور التى تخول رئيس الجمهورية ، اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستورى ، فى ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها . وهى المادة من الدستور التى برر بها السادات اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ... ومنها المطالبة بالغاء منصب المدعى الاشتراكى ، ومحكمة القيم ، وقانون العيب ، وترسانة القوانين السيئة السمعة المقيدة للحريات ، .. الخ .

وتكمن اهمية هذه المطالب ــ التى اجمعت عليها احزاب المعارضة ــ فى انها تدفع الحزب الوطنى ، رغم كل وعوده عن حيدة الانتخابات ونزاهتها ، الى الاحتفاظ لنفسه بثلثى مقاعد مجلس الشعب على الاقل ، ذلك ان نسبة الثلثين هى النسبة المطلوبة لحسم اية قضية تتعلق بتعديل الدستور ، او باسقاط عضوية عضو بالمجلس ، والاهم من ذلك باعادة ترشيح رئيس الجمهورية والحيلولة دون ادخال تعديلات جوهرية على نظام رئيس الدولة الجديد ، تلبية لمطالب احزاب المعارضة جميعها . ولذلك كان الخلاف بين الحزب الحاكم من جانب وبقية الاحزاب من جانب آخر حول هذه القضية تحديدا قضية تتجاوز الخلاف السياسى الى قضية تمس بنية النظام ومدى نزاهة الانتخابات ، وقدرة الحزب الحاكم على احترام وعوده حول حيدتها .

قضية الديمقراطية :

سلمت جميع الاحزاب دون استثناء فى برامجها بالاهمية القصوى لقضية الديمقراطية . ومع ذلك تفاوتت البرامج فى اسلوب علاج هذه القضية . فقد اكد التجمع ان « الديمقراطية هى الارضية الوحيدة التى يمكن ان يقوم عليها ويزدهر فى ظلها نضال الجماهير من اجل مطالبها العادلة » ، وان الممارسة الديمقراطية قد تعرضت الى عدوان صارخ فى ظل حكم السادات ، وكان من ابرز مظاهره ترسانة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ، ومحاصرة النشاط السياسى والحزب المعارض . « ومن هنا ، فان الاولوية فى النضال الديمقراطى للفترة القادمة تتمثل فى المحافظة على القدر المتاح من الحقوق والحريات الديمقراطية ، وازالة كافة مظاهر العدوان عليها ، وتطويرها فى اتجاه توسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية لجماهير الشعب » .

وقد ركز الوفد على ربط الحريات العامة باجراء تعديلات جوهرية فى الدستور ، « لدعم الديمقراطية ، وتوطيد سلطة الشعب واحكام رقابته على شئون الحكم ومعالجة السلبيات التى اسفر عنها التطبيق العملى خلال السنوات الماضية » . واكد حزب العمل ان اعادة النظر فى احكام الدستور والقوانين المعمول بها ضرورة لاقامة الديمقراطية السليمة . وهو ايضا مطلب حزب الأحرار . فقط رأى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ان يؤكد فى برنامجه « انه اذا كان هناك اتفاق على العناصر المكونة لجوهر الديمقراطية .. فان ذلك لا يمنع من احتمال وجود اختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا التى يثيرها التطبيق العملى لهذه العناصر ، وما تحتمه من مبادىء دون المساس بأسس الفكر الديمقراطى وجوهره » . وفى هذا التعبير اشارة واضحة الى ان الديمقراطية لابد ان تحيط بها قيود ، وليس من الممكن تلبية تطلعات احزاب المعارضة بشأنها دون تعريض امن النظام للمخاطر .

وقد ركزت كافة احزاب المعارضة على ضرورة الغاء ترسانة القوانين الاستثنائية المنافية للحريات التى صدرت فى عهد السادات . وشذ عنها الوفد فى عدم مطالبته بالغاء حالة الطوارىء. وطرح التجمع الغاء العزل السياسى نهائيا ، واقرار حماية حق الانتماء الحزبى للمواطنين كافة ، وعدم تعرضهم للاضطهاد والتمييز بسبب هذا الانتماء . وتأكيد حق المواطنين فى تحريك دعوى التعذيب ضد كل موظف عام يعذب مواطنا



المصدر : الطليعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو ١٩٨٤

او يأمر بتعذيبه او يتستر على تعذيبه ايا كان وضعه . والعفو الشامل عن المحكوم عليهم فى كافة القضايا السياسية قبل ٦ اكتوبر ١٩٨١ ؛ وحفظ كافة التحقيقات فى القضايا السياسية التى لم يتم الحكم او التصرف فيها حتى الآن . وازالة كل آثار قرارات سبتمبر ١٩٨١ ، وفى المقدمة عودة البابا شنودة الى كرسيه البابوى والافراج عنه ، وعودة الأئمة الى مساجدهم والمطارنة الى ابرشياتهم والقساوسة الى كنائسهم . وعدد من هذه النقاط قد ورد فى برنامجى العمل والوفد .

غير ان محك الديمقراطية فى النهاية هو المطلب الذى جاء ببرنامج حزب التجمع عن « انهاء تجريم الاضراب السلمى » . فلا ضمان لحقوق المواطنين ما لم يتقرر لهم حق الاضراب . وهو حق مقرر فى كافة الدول الغربية العريقة فى الديمقراطية ، ولكن لا يأخذ به الدستور المصرى . وكان برنامج التجمع هو الوحيد الذى طرحه .

القضايا الاقتصادية :

* من ابرز القضايا الخلافية فى البرامج الموقف من سياسة الانفتاح الاقتصادى . فقد اورد الحزب الحاكم فى برنامجه « ان مفهومه للانفتاح الاقتصادى هو انفتاح انتاجى وليس استهلاكيا ، ويقصد به جذب استثمارات عامة او خاصة للاستفادة منها فى اطار الموجهات العامة لخطة التنمية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية » . ولكن لا يطرح هذا البرنامج معايير واضحة ومحددة لتمييز الانفتاح الانتاجى عن الاستهلاكى . وظل بالتالى التمييز شعارا اكثر منه سياسة اقتصادية .

اما حزب الوفد ، فانه يؤكد ايمانه بسياسة الانفتاح الاقتصادى . اى انه يتبناه من حيث المبدا ، مع وضع الضوابط التى تشجع المصريين على الاسهام فى اقامة صرح صناعى فى داخل البلاد . وتقضى على الانحرافات والمضاربات غير المشروعة التى استغلت وتستغل هذا الانفتاح اسوا استغلال .. كما يرى الوفد توفير كل الضمانات التى تكفل الطمانينة والثقة لأصحاب رؤوس الأموال العرب والأجانب ، وتشجيعهم على استثمار اموالهم فى مصر ، على الا يتعارض هذا الاستثمار مع سيادة مصر على مواردها الطبيعية ، وان يكون بشروط عادلة تعود بالنفع الحقيقى على الاقتصاد القومى ، وتنطوى قدر الامكان على نقل للتكنولوجيا الحديثة ، وتدريب للقوى العاملة المصرية على كيفية استخدامها بكفاءة .

وليس لحزب الأحرار اعتراضات قط على سياسة الانفتاح ، بل يطالب بالمزيد منه كعلاج لقضايا مصر المتعثرة . فانه يطالب فى برنامجه الاقتصادى مثلا بتعديل النسبة بين استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يزداد نصيب القطاع الخاص من ٨ الى ١٥ مليار جنيه، مع خفض استثمارات القطاع العام من ٢٧ الى ٢٠ مليار جنيه . ويتم بذلك فى رايه التوازن المنشود بين القطاعين . وكل دعم للقطاع الخاص هو دعم لسياسة الانفتاح وللمشروعات المشتركة مع اطراف خارجية .

ولحزب العمل تحفظاته على سياسة الانفتاح ويؤكد فى برنامجه الحاجة الى « تصويب مفهوم الانفتاح بأن يكون انفتاحا لحل مشاكل مصر وليس انفتاحا استهلاكيا لاستيراد السلع الاستفزازية التى تخلق انماطا غير مطلوبة بل ضارة للاستهلاك .. كما لا يكون انفتاحا على دول الغرب وانغلاقا على دول الكتلة الشرقية التى استوردت مصر منها مصانعها فى الستينات حتى لا تتعطل هذه المصانع لنقص ما تحتاج اليه من قطع غيار » .

وربما كان التجمع هو الحزب الوحيد الذى يعترض على سياسة الانفتاح اعتراضا مبدئيا . فانه يصفها « بسياسة الانفتاح الطفيلى — انفتاح اللصوص والسماسرة » التى ادت « الى تردى الأوضاع فى مصر ، وجعلها سوقا مفتوحة بغير قيود للسلع الاستهلاكية الأجنبية ، وانهى السعى لبناء صناعة وطنية حقيقية ، او تحقيق اى تنمية جادة ، وحوصر القطاع العام ، وفتح المجال بغير قيود او حدود لاستغلال الجماهير والاثراء السريع للفئات الطفيلية » . ويستطرد برنامج التجمع قائلا : « ان سياسة الانفتاح لم

المصدر : الطليعة
التاريخ : مايو ١٩٨٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تود فقط الى تدهور الاقتصاد المصرى — بل ادت ايضا الى تزايد اعتماد مصر على الخارج ، وعجز الاقتصاد المصرى عن التوازن بدون القروض والمساعدات الأجنبية المشروطة التى تعمق التبعية وخاصة للولايات المتحدة الامريكية، كما تمكنت الفئات الطفيلية من السيطرة على مقررات البلاد .» .

* كذلك كان الموقف من الدعم من ابرز القضايا الخلافية بين الأحزاب ، مع تسليمها جميعا ، وفى ضوء خبرة انتفاضة يناير ١٩٧٧، بان اية محاولة لالغاء الدعم فجاة او صراحة لابد ان يترتب عليها اوخم العواقب للنظام واستقراره . فان انصار رفع الدعم تحدثوا عن رفعه تدريجيا ، او عن تحويله من دعم عينى الى دعم نقدى فى صورة زيادة فى المرتبات . الا ان مثل هذه الدعاوى فشلت واستبعدت من جميع البرامج لأسباب عديدة ، منها ان الفئات التى سوف تنتفع من رفع المرتبات هى فقط فئة الموظفين والعمال فى الحكومة والقطاع العام ، وهناك فئات اخرى تاثرت دخولها بسبب التضخم ولن ترتفع دخولها بما يعادل معدل التضخم السارى ، فضلا عن زيادة المرتبات دون ربط ذلك بزيادة الانتاج قد تؤدى الى زيادة مضاعفة فى الأسعار وفى التضخم ايضا .

ويرى حزب الأحرار ، تمشيا مع سياسته المؤيدة للانفتاح ، بل والداعية الى المزيد منه ، الغاء الدعم تدريجيا على مدى السنوات الخمس القادمة ، مع رفع الاجور بنفس النسبة . ويرى الوفد ضرورة ترشيد سياسة دعم السلع الاستهلاكية ، وان كان يسلم بانه لم يتوصل بعد الى راى نهائى فى وسيلة انجاز هذا الترشيد . ويرى الحزب أن تكون البداية ان لا دعم للسلع الكمالية ، ولا دعم للموسرين والقادرين ، سواء اكانوا اشخاصا طبيعية او معنوية . ويرى حزب العمل الابقاء على الدعم للسلع الأساسية باعتباره يمثل نوعا من اعادة توزيع الدخول ، بما يحقق العدل الاجتماعى ، على ان يلغى بالنسبة للسلع التى لا يستخدمها الا اصحاب الدخول الكبيرة كسيارات الركوب والثلاجات الكبيرة واجهزة التكييف ، .. الخ .

وجاء فى برنامج الحزب الوطنى أن موقفه من قضية الدعم «موقف مبدئى »، ومؤداه دعم السلع الاساسية حتى لا تنفلت الأسعار على نحو ضار ، وحتى يضمن حدا مناسبا من الاستهلاك لاصحاب الدخول المحدودة . ويلتزم الحزب ، ضمانا لوصول الدعم الى مستحقيه الحقيقيين « بالحفاظ على القيمة النقدية للدعم فى الموازنة العامة للدولة » ، وان كان لم يلتفت البرنامج فى هذا الصدد الى زيادة التضخم ، واثره فى خفض هذه القيمة عاما بعد عام ، « وبترشيد توزيع الدعم للسلع الاساسية » ولم يتعرض البرنامج لكيفية انجاز ذلك . كما اقتبس البرنامج من حزب التجمع فكرة أن يكون الدعم اساسا فى مرحلة التوزيع النهائى للسلعة قدر الامكان .

اما حزب التجمع ، فانه اكثر الاحزاب حسما فى تاكيد ان الدعم ضرورة لابد منها فى بلد تتفاوت فيه الدخول تفاوتا فاحشا لكفالة الحد الأدنى الضرورى من مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الدنيا . ويؤكد التجمع أن الدعم قد تحول الى مصدر للنهب والاثراء غير المشروع على حساب اقوات الجماهير فى أوضاع الانفتاح السائدة . ويطرح التجمع فى برنامجه حلا لذلك استمرار الدعم فى صورته العينية ، واقتصاره على مرحلة التوزيع النهائى للسلع والخدمات لمنع الوسطاء وتجار السوق السوداء من الحصول على جزء كبير منه . وتمويل الدعم من صندوق خاص لموازنة الأسعار تتجمع موارده من حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية التى تفرض على القادرين ، ومن فروق اسعار السلع التى يتم بيعها باعلى من سعرها الاقتصادى ، وقصر الدعم على كل ما هو ضرورى واساسى لعامة الشعب ، والغاء كل دعم يذهب الى الطفيليين مثل الاعفاءات الضريبية والجمركية ، والامتيازات المصرفية وغيرها . وهى قضايا لم يتعرض لها الحزب الحاكم قط .

* غير أن مفتاح القضايا الاقتصادية ، بل وقضايا مصر العصرية فى مختلف جوانبها ، هو



المصدر : الطليعة
التاريخ : مايو ١٩٨٤

تحديد ليس فقط الممارسات ، بل ايضا الفئة الاجتماعية والشريحة الطبقية المسئولة فى الأساس عن ازمتها ، وتركيز بناء البرنامج حول كشف وادانة هذه الفئة ، وليس فقط فضح ممارساتها بطريقة مجهلة .

وكان برنامج التجمع اكثر البرامج وضوحا فى تحديد فئة محددة مسئولية ازمة مصر العصرية ، هى الفئة الموصوفة « بالطفيلية » . وكان بناء البرنامج كله ، وجوهره ، حول تصفية هذه الفئة كمفتاح لانقاذ مصر واخراجها من ازمتها الشاملة . فان العمل على محاصرة هذه الفئة وتصفيتها هو الذى يضمن تحقيق التنمية ، واعتماد مصر على قواتها الذاتية ، وحماية ودعم وتطوير القطاع العام ، بل وحماية القطاع الخاص المنتج ودعمه وتطويره هو الآخر ، وتعبئة الموارد المحلية والحد من الاعتماد على الديون الخارجية . وهذه الراسمالية الطفيلية هى على حد قول البرنامج « المصدر الاساسى لكافة صور الفساد والانحراف فى الحياة الاقتصادية واجهزة الدولة والمجتمع » . ونهوض مصر اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وثقافيا رهن بمباشرة هذه المعركة .

« وتطهير البلاد من الفساد » هدف يطرحه ايضا برنامج حزب العمل ، غير ان الربط بين هذا الهدف والتصدى للراسمالية الطفيلية لا يتخذ فى برنامجه طابع الربط العضوى الذى لا فكاك منه . اما عن برامج الأحزاب الأخرى ، فانها لا تلقى اضواء على هذا الربط . بل تتجنب التصدى للراسمالية كفئة مسئولة عن الأزمة فى مختلف ابعادها . ويصل الامر فى برنامج الحزب الحاكم الى حد التستر على هذه الفئة وابرازها فى بعض الأحيان كالقوة المحركة للاقتصاد ، بل ولانجازات الحزب وحكومته فى شتى المجالات . فان هذه الفئة ما هى الا المسئولة — فى نظر الوفد — « عن الانحرافات والمضاربات غير المشروعة » فى اطار سياسة اقتصادية مشروعة ومحبذة اساسا ، هى سياسة الانفتاح الاقتصادى . وليس المطلوب تصفية هذه الطبقة ، بل تشذيب أوجه نشاط سياسة الانفتاح بوضع ضوابط لعمل البنوك الأجنبية ، وبتقليل الانفاق الاستهلاكى ، وبتطوير الجهاز الانتاجى ، وبقصر القروض الخارجية على المشروعات الانتاجية ، ... الخ . ويرى الوفد زيادة دعم القطاع الخاص وتنشيط جهوده الخلاقة دون ما نظر الى ما قد يتولد مع هذا الدعم من نشاطات طفيلية . واما حزب الأحرار ، فانه بتركيزه على دعم القطاع الخاص وتقليص القطاع العام ، وتعديل النسبة بين استثمارات القطاعين بحيث يزداد نصيب القطاع الخاص وينخفض نصيب القطاع العام انما يخلق اكثر الأجواء تهيؤا لانتشار وازدهار النشاط الطفيلى . وليس ببرنامج حزب الأحرار مطلب واحد يدين هذا النشاط أو يعمل على تقليصه .

واما برنامج الحزب الحاكم . فان قضية الطفيلية ليست مطروحة فيه بالمرة . ويترتب على غياب طرح البعد الطفيلى فى مختلف اوجه النشاط الاقتصادى افتقاد برنامج الحزب اية مصداقية وهو يطرح حلوله واهدافه فى مجالات متعددة « كالتخطيط » و « الانتاج » و « العدالة الاجتماعية » والأسعار وعلاقات مصر الاقتصادية الدولية ... الخ .

السياسة الخارجية :

لم يحدث من قبل ان اكتسبت السياسة الخارجية الاهمية التى تكتسبها فى معركة الانتخابات الجارية بسبب شدة التباين فى وجهات النظر حولها . فرغم الخلافات المتصاعدة بين الدولة واسرائيل ، والتى تجد تعبيرها الصريح فى الشروط التى يضعها برنامج الحزب الحاكم لعودة السفير المصرى الى اسرائيل ، ورغم ان علاقات الدولة مع الولايات المتحدة تنتابها هى الأخرى مشاكل ، فانها تعلن تمسكها بكافة التزاماتها بمقتضى اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، دون ما نظر الى معارضة واسعة لهذه الاتفاقات شملت الوفد والعمل والتجمع .

واللافت للنظر ان الحزبين اللذين لا يعارضان هذه الاتفاقات ، وهما « الوطنى » الحاكم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطليعة

التاريخ : مايو ١٩٨٤

و « الأحرار » لم يجرؤا ان يطرحا تاييدهما لها في برنامجها . فلم يات ذكر للاتفاقات في برنامجهما الانتخابي على الاطلاق ، لعلمهما أن الدفاع عنها يسيء اليهما انتخابيا . والحزب الحاكم في نفس الوقت لا يملك نقدها على أي نحو كان بسبب التزامات حكومة الحزب حيال اسرائيل وأمريكا . فآثر السكوت .

واتخذت المعارضة لاتفاقات كامب ديفيد في برامج احزاب المعارضة اتجاهين متميزين ، فقد طالب حزب العمل « بتجميدها » ، « لانتهاكات اسرائيل المتكررة لها » . واتخذ الوفد موقفا مماثلا ، بتاكيده « أنه لا يجوز لاسرائيل ان تطالب مصر بتنفيذ التزاماتها في معاهدة السلام بينما هي لا تحترم التزاماتها فيها » . والموقف في الحالتين هو تبرير « التجميد » من منطلق ان اسرائيل هي التي انتهكت الاتفاقات . فليس هناك ما يلزم مصر باحترام ما لم يحترمه طرف التعاقد الآخر .

اما حزب التجمع ، فقد اتخذ خطا اكثر راديكالية ، وذلك بأن طالب صراحة « باسقاط نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة » . وشملت هذه الخطوات « التوقف التام عن تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ، ووقف تصدير البترول المصري الى اسرائيل ، والتصدي الحازم لأخطار التسلل الصهيوني الى فكر ووجدان الشعب المصري ، والغاء مركز الدراسات الاسرائيلي بالقاهرة ، ومقاومة كل محاولة تجعل من اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح .. قيدا على حرية الارادة الوطنية في الداخل والخارج ، ومن امثلتها المخجلة رفض السماح بقيام احزاب سياسية يعارض مؤسسوها اتفاقات كامب ديفيد » .. الخ .

والجدير بالملاحظة ان التجمع لم يتخذ موقفا دفاعيا في مطالبته بمناهضة اتفاقات كامب ديفيد ، بمعنى تاسيس مبررات المناهضة على مخالفة الطرف الآخر للاتفاقات . بل كان موقفه هجوميا ، بمعنى ان مناهضته للاتفاقات ليست وقفا على موقف الطرف الآخر منها ، بل لاعتراضه المبدئي على نهج « كامب ديفيد اصلا » . ومن هنا برزت ضرورة « اسقاط » هذا النهج . والملاحظ كذلك

أن هذا « الاسقاط » لا يطرحه التجمع كعمل ينبغي الاقدام عليه دفعة واحدة ، في صورة الغاء هذه الاتفاقات من جانب واحد مثلا ، كما فعل الوفد مع المعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٥١ ، او كما فعلت حكومة لبنان بشأن الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية . بل يطرح التجمع هذا « الاسقاط » في صورة « خطوات متصاعدة » ، ويرجع ذلك الى ان انجاز هذا الهدف انما يتطلب في نظره شروطا متعددة ، منها « تصحيح توازن القوى بالمنطقة » ، و « دعم القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية » .. الخ . وهي شروط تتحقق فقط من خلال النضال .

ويبرز تباين المواقف في الشروط المطروحة لعودة السفير المصري الى اسرائيل . فانها قضية لا يطرحها التجمع اصلا . ذلك أن التجمع ينظر الى سحبه على انه قرار يتعين تحويله — نضاليا — الى خطوة في سلم « الخطوات المتصاعدة » في اتجاه « اسقاط نهج كامب ديفيد » ، وهو بالتالي قرار لا ينبغي التراجع عنه او الرجوع فيه . اما الحزب الوطني الحاكم والوفد ، فانهما يطرحان شروطا لعودة السفير . ويطرح الحزب الوطني شرطين ، هما انسحاب اسرائيل من لبنان واستئناف المفاوضات بشأن طابا . اما الوفد ، فانه يضيف شرطا ثالثا هو « تحقيق الحكم الذاتي الكامل لشعب فلسطين في الضفة والقطاع » .

* وتتباين مواقف البرامج فيما يتعلق بالموقف من امريكا . وقد اكد الحزب الحاكم عدم التزامه « بأية تبعية للقوى الدولية الكبرى ، سواء في الشرق او الغرب » . وتجنب تماما اي حديث عن « علاقة مصر الخاصة » بالولايات المتحدة ، او حقيقة ان مصر مازالت لا تتبادل السفراء مع الاتحاد السوفيتي . وقد اراد أن يثبت عدم تبعيته هذه بتاكيده « رفض اقامة قواعد عسكرية اجنبية فوق ارض مصر » — ولم يتناول قضية التسهيلات — علما بانها الصورة العصرية للقواعد ، والصورة التي اصبحت تفضلها القوى الدولية الكبرى على القواعد الثابتة ، وهي القضية المطروحة عملا بالتسهيلات الممنوحة في



راس بنياس وقنا ، وفى قواعد مصرية اخرى للقوات الامريكية السريعة الانتشار . كما حاول اثبات عدم تبعيته بتأكيده رفض « الانخراط فى اية احلاف فى المنطقة ، تحاشيا للانحياز لاى معسكر من المعسكرات الدولية » . وتحاشى التعرض لاتهام المعارضة بان اتفاقات كامب ديفيد ذاتها تشكل نوعا من انواع « الحلف » الذى يربط مصر بأمريكا وبربيبتها اسرائيل فى مواجهة الدول العربية ، الملتزمة بمنهج عدم الانحياز .

وبرنامج التجمع هو اكثر البرامج حسما فى رفض اى ارتباط خاص بالويات المتحدة ، برفض « المشاركة باى دور فى نظرية الاجماع الاستراتيجى الأمريكية » وتجنيب مصر خطر الاستقطاب الدولى دفاعا عن مصالح أمريكية ، وازالة كافة القواعد الأمريكية ومحطات الانذار المبكر ، وانهاء سياسة التدريب المشترك مع قوات امريكا وحلفائها ، وتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية ، ورفض تخزين السلاح الأمريكى فى مصر وانهاء ما يسمى العلاقة الخاصة والمتميزة مع امريكا » . وقد اكد برنامج حزب العمل ضرورة « الحذر من اطالة العلاقات الخاصة بأمريكا فى ضوء اتفاقها الاستراتيجى مع اسرائيل .. » وضرورة « الامتناع عن اعطائها اية تسهيلات ومن باب اولى اية قواعد عسكرية لقواتها او السماح لها بالقيام بمناورات مشتركة » ، و « وجوب انسحاب امريكا من القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء ولبنان بعد عقد الحلف الامريكى الاسرائيلى » . واكد الوفد رفضه للأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية وتمسكه بسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى بين المعسكرين الشرقى والغربى . واكد ان « هذه هى سياسة الوفد منذ اندلاع الحرب الكورية فى عام ١٩٥٠ » . ومن الملاحظ ان برنامجى الوفد والعمل قد اشارا الى ان الوقت قد حان لاعادة النظر فى علاقة مصر بالاتحاد السوفيتى واستئناف العلاقات الدبلوماسية الطبيعية معه .

* وقد جاء بجميع البرامج نقاط مشتركة على رأسها تأكيد انتماء مصر الى حركة عدم الانحياز، والى العالم الاسلامى والى الدائرة الأفريقية ، والى العالم الثالث . ولكن مما يلفت النظر فى برنامج الحزب الوطنى عدم الاشارة قط الى الجامعة العربية وضرورة استعادة مصر لمقعدها فيه . بل الاغرب ان البرنامج قد تناول قضية التكامل مع السودان فى سياق الحديث عن تعاون مصر مع الدول الأفريقية عموما ، ودول حوض نهر النيل خصوصا ، مغفلا هوية السودان العربية ! .

* وثمة نقاط عديدة ببرنامج الحزب الوطنى الحاكم تظهر حرص حزب الحكومة على عدم احراج الحكومة مع اسرائيل الى حد التفريط فى قضايا مبدئية . نذكر على سبيل المثال لا الحصر تجنب المطالبة « بدولة مستقلة » للفلسطينيين (ناهيك عن «دولة مستقلة») والاكتفاء بالمطالبة « بوطن » لهم فى ارضهم . وتجنب الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها « الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى » ، ووصفها فقط بانها « الممثل الشرعى له » مما يحمل ضمنا معنى احتمال التعامل مع فلسطينيين خارجها باعتبارهم اطرافا مؤهلة للتحدث باسم شعب فلسطين . وتناول قضية طابا كقضية حدود متنازع عليها لا كقضية ارض مصرية احتلتها اسرائيل . واغفال كلمة « القدس العربية » ، ربما حتى لا يتعارض البرنامج مع الحل الذى كان السادات قد طرحه ، وهو الا يكون هذا الحل على حساب وضع المدينة كمدينة موحدة ! .



المصدر : الطليعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مايو ١٩٨٤

٥ – ملاحظات وتنبؤات

يصعب فى هذه المرحلة لاى محلل سياسى ان يتنبأ بالنتائج المحتملة للمعركة الانتخابية القائمة باى درجة مقبولة من الخطأ المحتمل . ولا يقتصر ذلك على صعوبة التنبؤ بما ستحصل عليه الاحزاب المتصارعة من اصوات الناخبين او عدد الكراسى التى ستكون لها فى المجلس النيابى القادم . وهو امر لن يتضح الا بعد الانتهاء الفعلى لعملية التصويت واكتمال احصاء الأصوات على نطاق الجمهورية والعمليات المعقدة لتوزيع المقاعد بين الأحزاب على نطاق كل دائرة وعلى نطاق القطر . بل تمتد الصعوبة الى التنبؤ بالآثار السياسية المحتملة للانتخابات على مستقبل مصر . وبالتالى على المستقبل العربى .

وتنشأ صعوبة التنبؤ بنصيب الأحزاب المختلفة من اصوات الناخبين ، من ان هذه الانتخابات تجرى على ارضية لم تختبر من قبل . ومن ثم تغيب المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها فى تحديد ما يحتمل حدوثه . فحتى بفرض استمرار حياد اجهزة الشرطة والامن (وهى حيدة لا تتجاوز الامتناع عن الضغط العلنى على المرشحين او انصارهم او التزوير المادى وتغيير نتائج التصويت) ، فان انتخابات تجرى على اساس من قوائم حزبية على اساس قانون غير مفهوم للناخبين أو حتى لاغلب مرشحيهم ، بين احزاب لم يسمح لها بممارسة النشاط السياسى الفعلى بين الجماهير الا من فترة محدودة ، وفى بلد لم يعرف الولاء الحزبى الثابت الا خلال فترة قصيرة من حياته السياسية ، تعنى تعدد المجهولات بدرجة تجعل كل تنبؤ ضرب من التخمين الغيبى الذى لا يستند الى اساس .

* ورغم اهمية التوزيع النسبى للاصوات والمقاعد فى تحديد صورة المستقبل فى مصر ، فان ما هو اهم فى الأجل الطويل ، **هو مدى تأثير العملية الانتخابية الجارية على انهاء حالة غياب الجماهير المصرية عن ساحة الفعل والمشاركة السياسية او استمرار مثل هذا الغياب .** ويصعب هنا التنبؤ ايضا . فاذا كانت التعددية الحزبية ، واشتداد الصراع بين الاحزاب هى بعض عوامل جذب الجماهير للمشاركة الايجابية فى الاختبار السياسى ، فان غموض وتعقد القانون الذى يجرى على اساسه الانتخابات ، وعدم وضوح الفروق بين برامج الأحزاب والقيود التى فرضت على الدعاية الانتخابية ، الى جانب التجربة التاريخية للجماهير التى تؤكد لديها وجود فروق واضحة بين القول والعمل ، كما تؤكد عدم الثقة فى اعلانات الدولة حول نزاهة وحيدة الانتخابات ، قد تدفع جميعها فى الاتجاه المضاد ، اى اتجاه استمرار العزلة الحالية للجماهير عن المعارك السياسية المحتدمة . **ان احد المؤشرات الهامة التى ينبغى الحرص على متابعتها بهذا الشان هو مدى اقبال اهل المدن وخاصة مثقفيها فى العواصم الكبرى على المشاركة فى التصويت فى الانتخابات القادمة . ان ارتفاع أو انخفاض نسب التصويت فى الريف وخاصة فى مراكز نفوذ العصبيات الاقليمية ليس له دلالة تذكر فيما يتعلق بالمشاركة السياسية الحقيقية . وعلى العكس من ذلك فان اقبال حقيقى وحرص على المشاركة فى التصويت فى المدن الكبرى ، سوف يعنى تغييرا اساسيا فى المناخ السياسى الذى استمر سائدا فى مصر لمدة طويلة ، سواء بسبب الاتكال على زعيم فرد ، او نتيجة لفقد الثقة فى امكانيات التحول الديمقراطى .**

* أن اقبالا جماهيريا واسعا على المشاركة السياسية فى المعركة الانتخابية الحالية قد يؤدى الى عدة نتائج هامة . فهو من جانب قد يعمل لصالح المعارضة وخاصة لصالح احزاب التجمع والعمل . والاحتمال الاكبر ان يؤدى ذلك الى تثبيت اركان التعددية الحزبية . وأن يفتح الطريق الى دفع للتطور الديمقراطى فى البلاد وتهيئة الشروط الضرورية لاحداث تغييرات اعمق بالطريق الديمقراطى . وعلى العكس فان استمرار عزوف الجماهير عن المشاركة فى الانتخابات (خاصة فى المدن والعواصم الكبرى) يعنى انها لم تزل على اقتناع بشكلية العملية

الانتخابية ، وان السلوك السياسى للجماهير يحتمل ان يظل فى المستقبل كما كان فى الماضى . حيث يمتنع الجزء الاكبر من الجماهير عن اى ممارسة سياسية منظمة دون ان يمنع ذلك انخراطها بين وقت وآخر فى اضطرابات واسعة تعبيرا عن سخطها وعدم رضاها . **ويحتمل ذلك السلوك فى طياته خطر استخدامه تكئة تستند اليها القوى المضادة للديمقراطية للانتكاس حتى عن الممارسات الديمقراطية المحدودة المتاحة حاليا . هذا بالاضافة الى الخطر الاكبر . خطر التدخل بواسطة قوات عسكرية « لفرض الامن والنظام والاستقرار » .**

* ومن ناحية اخرى فان استمرار عزوف الجماهير عن الممارسة السياسية المنظمة يحتمل ان يدفع بمزيد من العناصر المتطرفة الى تنصيب نفسها وصية على الجماهير واستخدام **اساليب العنف** لتعجيل تغيير لم تنضج بعد الظروف الموضوعية لفرضه بواسطة الجماهير نفسها ، مما يؤدى الى استمرار وانتشار ظاهرة العنف والعنف المضاد .

ان محاولات الحكومة وحزبها الحاكم للالتفاف حول الضغوط الشعبية من اجل مزيد من الديمقراطية باسم تحقيق الاستقرار اللازم للتنمية ، قد ينتهى الى مزيد من عدم الاستقرار فى المجتمع اذا ادى مسلك الحكومة والحزب الى اعتقاد الجماهير بعدم جدوى مشاركتها الفعالة فى المعركة الانتخابية .

ان مثل هذا الخطر بالفعل من تزايد ادراك الجماهير لحقيقة ان قانون الانتخاب الحالى قد فصل تفصيلا لمصلحة الحزب الحاكم . وان الاصوات التى قد يدلون بها لصالح احزاب معارضة قد تضاف فى النهاية الى رصيد الحزب الحاكم الذى يرفضونه ويعارضون ممارساته واسلوبه فى الحكم . كما ان رفض الحكومة وحزبها لاتاحة الفرصة للاحزاب المعارضة لطرح برامجها على الشعب عن طريق الاذاعة المسموعة والمرئية والحملة الواسعة المضللة على هذه البرامج بواسطة الصحف والمجلات المسماة بالقومية ، من شأنه ان يحد من قدرة وفرص احزاب المعارضة لحشد الجماهير وتحريكها ودفعها الى صناديق الاقتراع . ويحد من هذه القدرة ايضا القيود الشديدة المفروضة على الدعاية الانتخابية التى حددتها اللائحة المنظمة للانتخابات التى صدرت فى عام ١٩٧٩ ابان حكم السادات والتى لم تزل موضع التطبيق حتى الآن .

* وقد ابرزت البرامج الانتخابية للاحزاب حقيقة ان حزب الوفد ينافس الحزب الحاكم على نفس الارضية الاجتماعية والسياسية ولا يعارض سياساته الاقتصادية والاجتماعية معارضة حقيقية . وقد ادى ذلك الى اشتداد الهجوم على الوفد لتحجيم دوره المحتمل فى المستقبل باعتباره بديلا محتملا للحزب الحاكم . وقد استخدم الحزب الحاكم فى ذلك اساليب عديدة ، تضمنت الدعوى التى طرحتها بعض عناصر الحزب الحاكم حول ضرورة التنسيق بين الاحزاب التى يدعى بانتمائها لثورة يوليو ، لمواجهة اعداء هذه الثورة الذين يتجمعون فى حزب الوفد . كما تضمنت محاولات لاجتذاب تأييد الناصريين ووعود بتغييرات اساسية فى بناء الحزب الحاكم ليصبح اكثر تعبيرا عن سياسة الرئيس حسنى مبارك . **الا ان برنامج الحزب الحاكم واختيارات مرشحيه لا يدلان على اى محاولة للتمسك بالايجابيات الحقيقية لثورة يوليو خاصة توجهها الوطنى المناهض للاستعمار او توجهها لتحقيق تغيرات اجتماعية هامة لصالح الجماهير .**

*** وسوف تصبح محاولات التغيير من الداخل اكثر صعوبة اذا نجح الحزب بالفعل فى تحقيق اغلبية برلمانية كبيرة . وقد يطرح نجاحا ملحوظا للقوى التى تعارض ثورة يوليو معارضة صريحة وواضحة ، احتمال لاعادة اصطفاف حقيقى للقوى السياسية فى مصر فى اتجاه استقطاب اكبر للقوى المدافعة عن المكتسبات التى حققتها ثورة يوليو فى مواجهة من يسعون لتصفية هذه المكتسبات .**

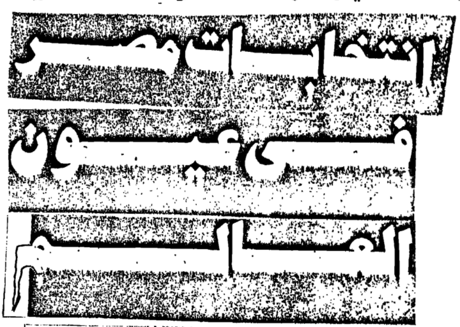
* ويبدو حتى الآن ان الانتخابات البرلمانية قد اتاحت للاحزاب المعارضة فرصة اكبر لتوسيع اتصالاتها الجماهيرية — رغم القيود التى فرضت على الدعاية الانتخابية — وبغض النظر عن النتائج المحتملة للتصويت فان الطرح الواسع لقضية الديمقراطية فى اطار الحملة الانتخابية يحتمل ان يؤدى الى اشتداد الضغوط من اجل التحلل من بعض القيود الحالية التى تعوق التطور الديمقراطى . وفى مقدمتها القيود على انشاء احزاب جديدة واستمرار فرض حالة الطوارىء واستمرار القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وغيرها .

* ويبدو ان احد الضحايا المبكرين للانتخابات سوف يكون القانون الذى نظم الانتخابات نفسها ، ان عيوب القانون قد برزت بشكل واضح فى اثناء الممارسة العملية . حتى لعناصر فى الحزب الحاكم نفسه . وسوف تكون مدى دستورية القانون موضعا للتحدى امام المحكمة الدستورية العليا . ومهما كانت طبيعة الحكم الذى سوف تصدره المحكمة ، فسوف يكون من الصعب تصور ان تقبل اى من احزاب المعارضة المشاركة فى انتخابات اخرى فى ظل نفس القانون .

* ولن يكون التطور الديمقراطى فى مصر — مهما كانت محدوديته — موضع رضاء وقبول من القوى الاستعمارية الساعية للسيطرة على الشرق العربى ، ولا من العدو الاسرائيلى . كما سيكون موضع معارضة السلطات الحاكمة فى اغلب الدول العربية وينتظر ان يشتد النضال ضد نهج كامب ديفيد وان تزداد المطالبة بالتخلص من القيود التى فرضتها المعاهدة على السيادة المصرية . ويلاحظ فى هذا الشأن ان اغلب الاحزاب المعارضة قد اصبحت تعارض استمرار التزام مصر بمعاهدة لا تلتزم بها اسرائيل . وسوف يؤدى ذلك الى اشتداد التآمر الاستعمارى والاسرائيلى ضد مصر . ويحتمل ان يؤدى اى قدر من التطور الديموقراطى فى مصر ، الى اشتداد الضغوط فى مختلف الاقطار العربية من اجل شكل من اشكال المشاركة الشعبية فيها ايضا ، مما سيزيد من عداء الاستعمار واسرائيل والانظمة العربية للتطورات الحادثة فى مصر ويدفعهم الى بذل جهد اكبر لتخريبها .

المصدر : المصور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤



●● اصبحت الانتخابات هي الحدث المصري الاول لعام ١٩٨٤. في الداخل اخذت مصر من مصر ، وتسللت واصبحت قضية كل بيت مصري والموضوع المثار للنقاش بين الوالد وابنه والزوجة وزوجها .. والاخ واخيه .

والعالم كله شدته الانتخابات المصرية ولكن على طريقته الخاصة، ارسل العالم عدسات مصوريه وتليفزيوناته وحملة اقلامه وميكروفونات اذاعاته ليتمكن العالم من رؤية وسماع نبض مصر وهي تختار ابطالها في السنوات الخمس القادمة ●●

□ مبررات اهتمامات العالم بانتخابات مصر كثيرة ومتعددة : فهي أول انتخابات حرة تجرى في مصر منذ زمان طويل . وهي تجرى بعد ان دخل الى الساحة حزب جديد يأتى من خارج نطاق ثورة يوليو . وهي تتم في وقت تصر فيه الحكومة على ان تكون محايدة تماما في المعركة الانتخابية . وقبل ان تجرى الانتخابات خرج الى الوجود ذلك التحالف الغريب بين الوفد والاخوان كذلك فان هناك حالة من التطلع عند الناس الى حلمها المشروع في التغيير ، وكانت استجابة الرئيس مبارك لهذا الحلم المصرى واضحة لدرجة ان البعض قال عن الحزب الوطنى الذى يدخل الانتخابات انه « الحزب الوطنى الجديد » .

كان العالم هنا . اعطى عيونه ومنح اذنيه لصوت الانتخابات المصرية .. وتلك بعض هذه المقالات التى نشرت في صحافة العالم كله .

الفيجارو : رجل القدر المصرى ..

كتب رينيه بوديك المبعوث الخاص لصحيفة الفيجارو لتغطية الانتخابات تحت عنوان : مصر في البحث عن الديمقراطية :

ـ ان مستقبل الديمقراطية يشكل الاهتمام السياسى الرئيسى للمصريين ، حيث يواجهون اول تجربة تاريخية للديمقراطية . والرئيس مبارك متمسك بتطبيق الديمقراطية بالرغم من خطورتها في نظر الكثير من اعضاء الحزب الوطنى الذين يخشون من مساسها بنظام ثورة



المصدر : المصور

التاريخ : ابريل ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٣ يوليو ١٩٥٢ الا ان اختيار الرئيس لهذا الطريق قد يجعله رجل القدر بالنسبة لمصر .

التايمز :

ومشهد زعماء المعارضة تجربة الانتخابات ..

● تحت عنوان : « الانتخابات المصرية العادلة يكتب كريستوفر ووكر مراسل التايمز :

ـ ان العديد من زعماء المعارضة فى مصر يتفقون على ان هذه الانتخابات ستكون الاكثر حرية منذ ٣٠ عاما .

ويقول المراسل :

ـ ان الرئيس حسنى مبارك رجل متواضع وعاقل ويعمل بنشاط كبير ولم يرتكب اى خطا حتى اليوم .

لوموند :

المصريون لايصدقون انفسهم

● هذا مايكتبه فى صحيفة لوموند اريك رولو تحت عنوان : « رياح الحرية تهب على مصر » . يقول :

ـ لا يصدق المصريون بعد انفسهم ، فليس ثمة مثيل للحريات التى يتمتعون بها منذ بداية الحملة الانتخابية من شهر مضى . وبتلاشى الشعور بالخوف من الشرطى امام الجراة المتزايدة للمتحدثين الذين لايراعون شدما او شيئا اللهم باستثناء شخصية حسنى مبارك رئيس الدولة على الرغم من انه يراس كذلك الحزب الوطنى الديمقراطى

ستتيمان ، باتريوت :

الحرية والنزاهة للمرة الاولى ..

اشتركت الصحيفتان الهنديتان فى تحقيق عن الانتخابات المصرية جاء فيه :

ـ ان الحملة الانتخابية الدائرة الان قد اعطت الشعب المصرى درجة من الحرية السياسية لم يمارسها الا نادرا .

ان الاحزاب المصرية التى ظلت محظورة لمدة طويلة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تمارس الان حريتها فى الحملة الانتخابية .

ان ماحدث لم يحدث من قبل . انها المرة الاولى التى تكون فيها الشرطة حريصة على حرية ونزاهة الانتخابات .

بوليتيكا :

انتخابات اكثر ديمقراطية مما سبقتها

قالت صحيفة بوليتيكا اليوغوسلافية :

ـ ان المراقبين الاجانب فى القاهرة يرون انتخابات مجلس الشعب التى تجرى حاليا فى مصر ستكون اكثر ديمقراطية من كل الانتخابات التى جرت فى مصر فى الثلاثين سنة الماضية وان القاهرة الرسمية يهمها ان تتم هذه الانتخابات فى جو من الديمقراطية والنزاهة التامة مما سيزيد من رصيدها السياسى الذى يمكن ان تستفيد منه على المدى الاطول .

الجارديان :

افضل انتخابات مصرية

● كتبت كيت فينيش مقالا عن الانتخابات قالت فيه :

ـ ان المصريين قد وعدوا بانتخابات حرة وعادلة وذلك لاول مرة منذ عام ١٩٥٢ .

ورغم مايشاع من شكوك البعض ، الا ان المعارضة فى مصر تسلم بان هذه الانتخابات الحرة والعادلة المتاحة فى مصر الان تعد افضل مما سبق فى اى وقت مضى منذ ثورة يوليو .

كريستيان سانيس مونيتور :

مصر رائدة الوطن العربى

● كتب نيد تيمكو :

ـ هذه الانتخابات ستعجل بظهور مصر مرة اخرى كقوة سياسية رائدة فى العالم العربى .

واشنطن تايمز الامريكية :

الشرعية الديمقراطية .

● كتب جوين داير بعنوان : مبارك ومحاولة من اجل الديمقراطية :

ـ فى عهدمبارك فقدت الديكتاتوريةشرعيتها، فى عهده السحت الشرعية الثورية الطريق لتحل محلها الشرعية الديمقراطية .



المصدر : المصور

التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● قالت جريدة ((المساجيرو)) الايطالية :

ـ ان هذه الانتخابات تجربة ديمقراطية فريدة اعطاها الرئيس مبارك للشعب لاول مرة وبالتالى فقد عبات القوى السياسية والمثقفين فى خوضها .

● وكتب ((جوين دير)) مراسل صحيفة ((كانبيرا)) الاسترالية :

ـ ان الرئيس مبارك وعد باجراء الانتخابات القادمة فى ظل الحرية الكاملة للاحزاب لارساء قواعد الديمقراطية وهذه هى اول انتخابات حرة تجرى فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو .

المنطقة العربية تهتز بالصدى عبر صحفها

● قالت صحيفة ((الدستور)) الاردنية :

ـ من يقرا صحف المعارضة فى مصر الآن فى فترة الانتخابات يشعر ان هناك املا فى مستقبل افضل للامة العربية .. وان كل بلد عربى يبحث عن قدوة فى الديمقراطية الكاملة عليه ان يلتمسها فى مصر الآن .

● قالت صحيفة ((الشراع)) اللبنانية :

ـ الانتخابات فى مصر سيكون لها اثر كبير على مجرى الامور ليس فقط داخل الوطن العربى بل وايضا على مجمل الوضع بالمنطقة سلبا او ايجابا ..

وقالت الصحيفة على لسان هيكل الكاتب المصرى : « ان مصر تعيش بالفعل مرحلة انتقالية وهذه الانتخابات تعد جزءا من هذه المرحلة » .

● قالت صحيفة ((الرياض)) السعودية :

ـ ان مصر تشهد حاليا اقوى معركة انتخابية على مدى الستين عاما الماضية .

ان الرئيس مبارك يطمح الى انطلاقة ديمقراطية حقيقية ولذا يسعى الى التاكيد والحرص على نزاهة الانتخابات التى يتنافس فيها الحزب الحاكم ضد اربعة احزاب معارضة .

ـ ان الشعب المصرى يثق فى وعد رئيسه بنزاهة الانتخابات .

● قالت صحيفة ((العرب)) التى تصدر فى لندن :

ـ ان الآراء داخل مصر وخارجها تجمع على ان الانتخابات ستكون نظيفة ونزيهة بدرجة كبيرة جدا من منطلق حرص الرئيس مبارك شخصيا على الديمقراطية السياسية وحرص المواطن المصرى على ان يقول رايه بصراحة ووضوح دون اى تدخل .

● قالت جريدة ((السياسة)) الكويتية :

ـ ان اللعبة الانتخابية فى مصر هذه المرة ليست بارزة فقد اجمع المحللون على ان الرئيس مبارك يعد لسلسلة من الخطوات الديمقراطية الكبرى .

● قالت صحيفة ((القبس)) الكويتية :

ـ ان الممارسة الديمقراطية فى مصر قد وصلت الى مرحلة لايستهان بها .

ـ ان الانتخابات قد جرت فى جو ديمقراطى لم تشهده المنطقة من قبل فضلا عن مصر .

● قالت صحيفة ((الشرق الاوسط)) التى تصدر فى لندن:

ـ ان العهد الجديد الذى تعيشه مصر يدعو الانسان الى ان ينظر اليها باحترام وعلى المعارضة ان تدير معركتها بذكاء وأن تدعم لدى الرئيس مبارك قناعته بان اختياراته الحالية هى اختيارات سليمة وانه لن يندم تاريخيا لاختياره الديمقراطية .

● كتبت صحيفة ((الراية)) القطرية :

ـ ان الانتخابات تعنى الكثير بالنسبة لمصر وسياسة الرئيس مبارك الحالية التى تهدف الى دعم الحرية والديمقراطية .



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ مـايــو ١٩٨٤



لوجــه اللــه

بقــلم الـدكتور
يحيى الجمـل

المكسب الحقيقى .. هو الجدية

□ من أصعب الامور ان يكتب الكاتب حول موضـوع لا تتوافر له عنه الا مجموعة من الظنون والاحتمالات . ويزيد الامر صعوبة وعسرا ان هذا الذى يريد الكاتب ان يكتب حـوله سيسعى الى القارىء فى وقت تكون كل الوقائع والحقائق حول الموضوع المطروح قد اصبحت كاملة بين يديه .

ما أبعد الشقة بين الظن واليقين اكتب هذه السطور بعد تردد طويل لقد انتهت العملية الانتخابية منذ بضـع سـاعات .. وعندما يسعى هذا العدد من « المصور » سـيكون القراء جميعا على علم كامل بكـل نتائج الانتخابات . الحزب الفـائز بالاغلبية . وما قدر هذه الاغلبية .. احزاب المعارضة : ما هى ؟ . هل هو حـزب واحد أم أكثر من حـزب ، وبكم مقعد فاز كل حزب ؟ . كل هذه الامور الآن وأنا أكتب ليست أكثر من ظنون وإستنتاجات واحتمـالات ولكنها عندما يقرأ القارىء هــذا الكلام ـ اذا قرأه أحد ـ ستكون وقائع وحقائق وأرقاما .

ومع ذلك فمن الواضح ان الحزب سيفوز باغلبية كبيرة واضحة وهذا طبيعى لان الحزب الوطنى يمثل اتجاها وسـطا ، وهو الاتجـاه الذى يتوافق مع طبيعة الاغلبية الكبـرى من جمـاهير الشـعب المصرى . ولكنها ـ والحمد لله ـ لن تكـون تلك الاغلبية « السـخيفة » التى اعتدنا عليها طوال السنوات الماضية .. الاغلبية التى لا تعرف غير رقم « ٩ » ومكرراته .

ومن الواضـح ايضا ان المجلس الجديد سيضم معارضة قـوية .. والارجح ان هذه المعارضة سـيكون اغلبها الى اليمين متمثلا فى الوفد واقلها الى اليسار متمثلا فى حزب التجمع . هذا اذا فاز الحـزبان بنسبة الثمانية فى المائة . اما اذا لم يفز التجمع بهذه النسبة واقتصر



تمثيل المعارضة على حزب الوفد وحده فمعنى ذلك اننا سنشاهد معارضة يمينية فقط ، وان كانت معارضة منظمة وحريصة على ان تقترب أكثر وأكثر من الجماهير

على كل حال فانى اتمنى الا ينفرد الوفد وحده بالمعارضة وان يدخل الى البرلمان ممثلون لحزب العمل اولحزب التجمع او لكليهما معا ، ذلك اجدر أن يجعل من الحياة البرلمانية القادمة أكثر خصوبة وأكثر حركة ، واجدر ان يجعل المعارضة تأتى من على يمين الحزب الحاكم ومن على يساره وفى هذا تنشيط للحيــــاة السياسية فيه ، قد يدفع حـزب الاغلبية الى اعادة النظر فى كثير من الامور التنظيمية ليتمكن من حمل ما ينتظره من اعباء . ان اعباء الحكم ابهظ واثقل بما لا يقارن من اعباء المعارضة . ان المعارضة حتى فى افضل صورها ــ لا تحمل غير مسئولية الكلمة ذلك على حين ان الاغلبية تحمل الى جوار مسئولية الكلمة مسئولية الفعل ومسئولية مواجهة مشاكل الجماهير وهى كثيرة .. ولكل هــذا لابد وان يدفع الحزب الوطنى لكى يصبح حـزبا حقيقيا يعتمد على كوادره وقواعده ومفهومه للمشاكل وطريقة مواجهتها وهذا رغم مافيه من مشقة الا ان فيه ميلادا جديدا وحقيقيا للحـزب . وهو الامر الذى أعتقد ان ثمة رغبة صادقة لتحقيقه ..

واذا تركنا الظنون والاحتمالات فان ثمة شيئا حقيقيا قد حدث

وهذا الشىء ذو أهمية كبرى

لقد بدانا ناخذ امورنا ماخذ الجد لا ماخذ الهزل .

وهذه قضية بالغة الاهمية بالغة الخطورة بالغة الدلالة أيضا

قلنا ان الانتخابات ستكون حـرة ونظيفة .

وتحقق ذلك بشهادة كل الشهود المحايدين من ممثلى الصحافة العالمية ووسائل الاعلام .

ودخلنا الانتخابات مجموعــــة احزاب وبذل كل حزب جهده من اجل كسب اصوات الناخبين . ولم يعتمد حزب الاغلبية على أن الحكم له وانما قدر ان ثمة معركة حقيقية وان رئيس الجمهورية مصمم على ان يعرف الوزن الحقيقى لكل حـزب من الاحزاب وان الجماهير المصرية لم تعد متقبلة لفكرة تزوير ارادتها وتزييفها على مذهب الـ ٩٩ر٩ ٪ تلك النسبة التى لا تحصل عليها الحقيقة الالهية على نفسها على جلالها لو طرحت فى استفتاء على الناس .

لقد رايت بعض وزراء الحزب الوطنى من المرشحين فى الانتخابات يحملون الهم ولا ياخذون المسالة ماخذا سهلا مضمونا وانما يسعون الى الناخبين حيث هم فى قراهم وفى حواريهم وازقتهم ويديرون معهم حوارا صريحا لا يتعالون فيه ولا يترفعون . وفى هذا كله ماخذ للامور ماخذ الجد لا ماخذ الهزل .



المصدر : المصـــــور
التاريخ : ١ يونيـــو ١٩٨٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ورايت الناس فى مناقشاتها مـع بعضها وفى مناقشاتها مع المرشحين من كل الاحزاب وكل الاتجاهـــات تناقش بجدية وباهتمام

احسست ان قدرا كبيــــرا من اللامبالاة فى طريقه الى الزوال

وقد اخذنى ذلك الجو من الجدية ــ الجديدة على حياتنا العـامة ــ الى تاريخ ليس بعيدا ولكنه ايضـاليس بالقريب . يوم ١٤ اكتـــوبر ١٩٧٣ كنت عائدا على الســـفينة « الجزائر » التى اقلعـــت من « فينيسيا » رغم الحرب تتجه الى ميناء الاسكندرية . وعندما وصلت الى الميناء رايت شيئا عجيبا . رايت كان الشعب المصرى قد لد من جديد رايت الناس تاخذ كل شىء بجـديةرايت محاولات صادقة للاتقـــان وللاداء الجيد . ان الجدية تعـدى كما ان الهزل يعدى

واذا كنا لم نستطع ان نحافظ على جدية أكتوبر ١٩٧٣ ونستثمرها الى اقصى ما كانت تستطيع ان تعطيــه فانى اتمنى ان نستفيد من جـــدية الايام الماضية وان نحافظ عليها والا نترك حياتنـــا تتردى مرة أخـــرى فى وهدة اللامبالاة

ان مشـاكلنا كثيرة

وان امالنا كبيرة ..

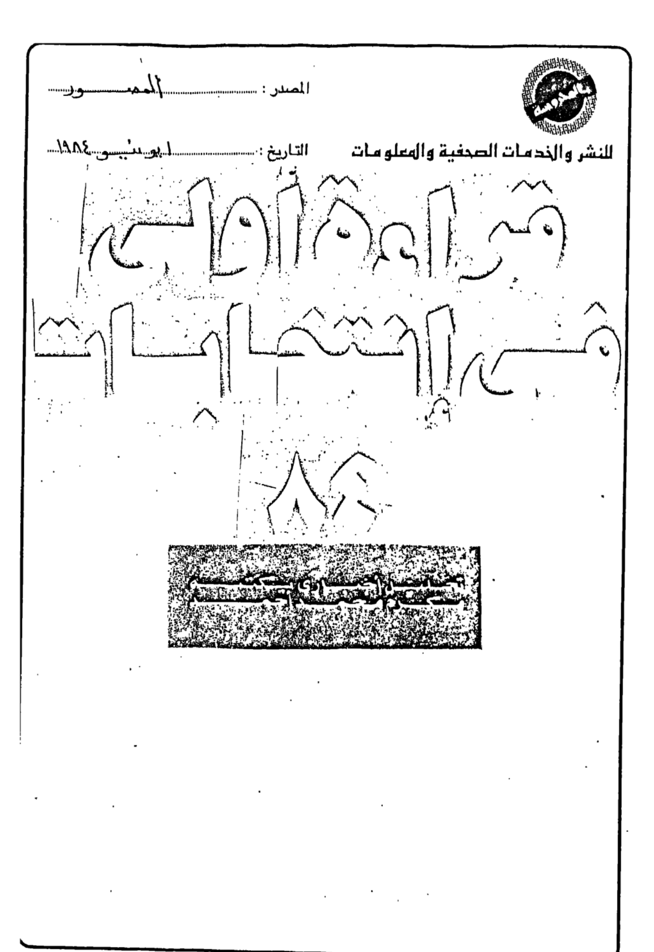
وبغير الجدية الصارمة لن نستطيع ان نواجه المشاكل وان نحقق الامال

ولترتفع جميعا على اثار المعـركة الانتخابية ولنتجه جميعا نحـــــو « مصرنا » الحبيبة ونحو وطننـــا العربى الكبير لكى نبنى حجرا فوق حجر .. ولكى نوقد شمعة واحـدة بدل ان نلعن الظلام

والله من وراء القصد . وهو ولى التوفيق .

المصدر : المصور

التاريخ : ا يونيو ١٩٨٤



قراءة أولى في انتخابات ٨٤



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يونيـــو ١٩٨٤

● علم المحرر السياسى للمصور ان الرئيس حسنى مبارك ســوف يعكف هذا الاسبوع على بلــــورة تصوراته بالنسبة لاتجاهات المرحلة القادمة والتى كان قد حدد بعضـا من ملامحها ، فى خطابه يوم عيــد العمال ، عندما تحدث عن مرحلـــة جديدة لها غاياتها واهدافها ولهـا رجالها ودعاتها القادرون على التعبير عن مطامحها .

وعلم المحرر ان الرئيس ســوف يكشف فى خطابه امام مجلس الشعب الجديد فى اول جلسات انعقاده ، عن مجمل تصـوره لطبيعة هـذه المرحلة واتجاهاتها الجديدة .

وتجرى الان دراسة الموعد المحتمل لدعوة مجلس الشعب الجـديد الى الانعقاد ، ذلك انه طبقا لاحكـــام الدســـتور والقانون فان مجلس الشعب الحالى ســوف ينهى دورة انعقاده الاخيرة ، يوم ٢٣ يونيـــو القادم اى قبل ايام من موعد حلول عيد الفطر .

وبالتالى فان السؤال المطـــروح الان : هل يتم دعوة مجلس الشعب الجديد الى الاجتماع قبل عيـــد الفطر ولفترة زمنية قد لا تتجـاوز اياما ، ثم تبدا بعد ذلك اجازة العيد والصيف ام ان الاجدى ، تاجيـل اجتماع المجلس الى ما بعد اجـازة العيد .

وبالنظر الى ان الدستور والقانون يحتمان ضرورة اجتمـــاع مجلس الشعب للنظر فى الميزانية الجـديدة قبل شهرين على الاكثر من نهايـة العمل بالميزانية القديمة وبدء العمل بالميزانية الجديدة وهو ٣٠ سبتمبر القادم وبالتالى يصبح محتما انعقاد المجلس قبل شهرين من هذا التاريخ اى فى غضون الايام الاخيرة من يوليو

وفى اطار هذه الاختيارات فـربما يكون يوم ٢٣ يوليو القادم هو انسب موعد لاجتماع مجلس الشـــعب الجديد ما لم تنتصر الفكـــرة التى تدعو لعقد المجلس الجديد يوم ٢٢ يونيو القادم لاداء اليمين الدستوريه ثم يتوقف المجلس عن جلساته الى ما بعد العيد .

وعلم المحرر السياسى للمصـور ان الرئيس حسنى مبارك وعـددا من معاونيه يعكفون الان على دراســة نتائج انتخابات مجلس الشـــعب بهدف تشخيص عدد من الظواهـــر التى ابرزتها الحملة الانتخـــابية فضلا عن دراسة متانية لطبيعـــة الخريطة السياسية الجـديدة التى افرزتها الانتخابات الاخيرة

كما علم المحرر ، ان الرئيس وان كان على قناعة كاملة باهمية ان تعكس



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

المرحلة القادمة ، في مناخها وشخوصها ، طبيعة الاهداف والغايات الجديدة لهذه المرحلة ، الا ان الرئيس يرى ان اى تغييرات جديدة لاينبغى ان تتم تحت الحاح ضغوط عاجلة لا تنظر لما هو ابعد من متطلبات التغيير من أجل التغيير دون وضوح كامل في الاهداف والمقاصد ودون رؤية متكاملة للاطار الشامل الذى ينبغى ان تتم فيه عملية التغيير .

وبالتالى فليس من المتصور ، ان يتم التغيير المنشود بين يوم وليلة في اعقاب الانتخابات ، وانما ينبغى ان يكون التغيير في سياق تطورات الامور ومتطلباتها الطبيعية دون افتعال يجهض اهداف التغيير ومراميه .

وعلم المحرر ان النوايا تتجه الى ان يكون لترتيب اوضاع الهيئة البرلمانية الجديدة للحزب الوطنى الاولوية ، بالنظر الى ان المجلس الجديد سوف يضم لاول مرة حجما من المعارضة ، يهيىء امكانية المساعدة على خلق حوار ديموقراطى بناء ، اذا ما ترفع الحوار عن عوامل المزايدة او روح الاستئثار بوجهة نظر واحدة دون الاستماع الى الراى الاخر .

وبالتالى يصبح ضروريا ، ان يتهيأ لهذا الحوار داخل المجلس الجديد مناخ مختلف يضمن استمراره وخصوبته دون ازمات او مواجهات مفتعلة .

لذلك فان اختيار ممثل الحكومة وصوتها في المجلس ، سيكون بالضرورة اختيارا قديرا وحاسما في عملية الحوار البرلمانى المنشود .

وعلم المحرر ان اعادة بناء الحزب الوطنى ليصبح اكثر اتساقا مع طبيعة المرحلة القادمة وتوجيهات القيادة السياسية سوف تكون جزءا من مشاغل الرئيس ، الامر الذى يعنى اعلان تشكيل مكتب سياسى جديد للحزب يضم عددا من الوجوه البارزة على المستوى القومى ، فضلا عن اعادة النظر في بعض الامانات ، واللجان العامة والمتخصصة بالاضافة الى اعادة النظر في العلاقة بين الحزب والحكومة بما يهيىء للحزب فرصة المبادرة الخلاقة

وعلم المحرر ان الرئيس يريد للحزب الوطنى ان يكون قوة جذب لاجيال مصر الجديدة ، خصوصا الشباب وبالتالى فان ذلك الهدف سوف يكون موضع تركيز واهتمام شديدين ..



المصدر : المصور

التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥٧ مقعدا للمعارضة في المجلس الجديد

● ولان ايا من الحزبين : العمل او التجمع ، لم يستطع أن يحصل على الحد الادنى من النسبة المقررة فسوف تئول مقاعد المعارضة باكملها الى تحالف الوفد والاخوان الذى حصل على ٥٧ مقعدا فيها ٩ مقاعد لجماعة الاخوان المسلمين .

وقد جاءت مقاعد المعارضة في محافظات القاهرة والجيزة واسيوط والدقهلية وبورسعيد والاسكندرية والغربية والمنيا وبني سويف والبحيرة والشرقية وسوهاج وقنا وكفر الشيخ على حين لم تفز المعارضة بأى من المقاعد في محافظات سيناء ومطروح والاسماعيلية والفيوم ودمياط واسوان والبحر الاحمر والقليوبية .

ففى القاهرة : فازت المعارضة بثلاثة عشر مقعدا جاءت على النحو التالى :

فى الدائرة الاولى ٣ مقاعد كانت من نصيب كرم زيدان تاجر الفاكهة واحمد طه أحمد ، والعزب محمد شطا عمال ، على حين حصل الحزب الوطنى على ٨ مقاعد .

فى الدائرة الثانية جاءت المقاعد مناصفة بين الحزب الوطنى والوفد حيث حصل كل منهما على ٣ مقاعد وكانت مقاعد المعارضة من نصيب حسن الجمل « اخوان » ، ومحمد وسيف الدين الغزالى وخليفة على حسنين .

وفى الدائرة الثالثة حصل الوفد على مقعدين ، على حين حصل الحزب الوطنى على ٩ مقاعد وكانت مقاعد المعارضة من نصيب سامى مبارك ، والشيخ محمد عيسى المطراوى «اخوان»

وفى الدائرة الرابعة حصل الوفد على ثلاثة مقاعد على حين حصل الحزب الوطنى على ٦ مقاعد وكانت مقاعد المعارضة من نصيب علوى حافظ ، والفت كامل ، وعبد المنعم فرج .



وفى الدائرة الخامسة حصل الوفد على مقعدين فى حين حصل الحزب الوطنى على ٧ مقاعد وكانت مقاعد المعارضة من نصيب يس سراج الدين واحمد حسان

اما فى الجيزة دائرة أولى فقد حصل الوفد على مقعدين احدهما كان من نصيب محمد المسمارى المحامى الذى ينتمى الى الاخوان ، والآخر من نصيب محمد لطفى مغربى ٠

وفى الدائرة الثانية ، ذهبت ٣ مقاعد الى تحالف الوفد والاخوان حصل عليها الشيخ صلاح أبو اسماعيل وعلى سلامة وحنفى رمضان والاخير ينتمى أيضا الى جماعات الاخوان ٠

وفى الدائرة الثالثة فاز الوفد بمقعد واحد كان من نصيب حسنى المليحى ٠

اما فى اسيوط : فقد حصل الوفد فى الدائرة الاولى على ثلاثة مقاعد بينما حصل الحزب الوطنى على ٨ مقاعد وكانت مقاعد المعارضة من نصيب حمادة أبو سيف وسراج الدين خليفة أبو سيف وزهير عبد الغنى فولى ٠

وفى الدائرة الثانية (اسيوط) حصل الوفد على مقعدين مقابل ٦ مقاعد للحزب الوطنى وكان مقعدا المعارضة من نصيب المستشار ممتاز نصار وهو من المستقلين الذين انضموا الى الوفد ، وطنطاوى امين طنطاوى ٠

وفى الدقهلية : حصل الوفد على ٣ مقاعد كانت من نصيب حسين البدرى وطلبة صقر وحمدى سويلم ٠

وفى بورسعيد : حصل الوفد على مقعدين بينما حصل الحزب الوطنى على ٣ مقاعد وكان مقعدا الوفد من نصيب مصطفى شردى رئيس تحرير جريدة الوفد ، ومحمد عبد الفتاح ٠

وفى السويس : فازت المعارضة بمقعد واحد كان من نصيب المهندس محمد على ظايع ٠

وفى الاسكندرية : فاز الوفد بمقعدين فى الدائرة الاولى على حين فاز الحزب الوطنى بثمانية مقاعد وكان مقعدا المعارضة لكل من مصطفى الطويل وفؤاد سرحان ٠ **أما** فى الدائرة الثانية فقد فاز الوفد بمقعدين آخرين كانا من نصيب محمد عيد ومحمد عبد المغيث المراغى وهما من قادة الجماعات الاسلامية على حين فاز الحزب الوطنى بستة مقاعد٠ **أما** فى الدائرة الثالثة فقد فاز الوفد بمقعد واحد كان من نصيب رزقة البلشى وهى أيضا من الاخوان

وقد كان أبرز معالم نتائج الاسكندرية سقوط عادل عيد المحامى



المصدر : المصور
التاريخ : ابريل ١٩٨٤

أحد قيادات الاخوان المعتدلة ، والزعفرانى أحد قادة الجماعات الاسلامية ، وأبو العز الحريرى مرشح التجمع والذى كان قد فاز فى الانتخابات التكميلية التى جرت قبل شهور .

اما فى الغربية : فقد حصلت المعارضة على ٤ مقاعد ، مقعد فى الدائرة الاولى كان من نصيب محمد الشيتانى ومقعد فى الدائرة الثانية كان من نصيب محمد فايد ومقعدان فى الدائرة الثالثة،دائرة سمنود وكانا من نصيب أحمد أبو اسماعيل وزير المالية الاسبق ومحفوظ حلمى وهو من قيادات جماعة الاخوان .

وفى المنيا : حصل الوفد على مقعدين هما مقعد فاروق طه فى الدائرة الاولى وأحمد شمرول فى الدائرة الثانية .

وفى بنى سويف : فازت المعارضة بمقعدين كانا من نصيب حلمى طه عبد المجيد وحسن جوده عبد الحافظ

اما فى محافظة البحيرة : فقد فاز اثنان من الوفد فى الدائرة الاولى هما عبد المنعم حسن ابراهيم ومحمود السيد عوض وفى الدائرة الثانية فاز اثنان آخران هما سعد عبد الحليم بسيونى ومحمد أحمد أبو السعد أما الدائرة الثالثة فلم تحقق المعارضة أى فوز بها .

وفى الشرقية : حصل الوفد على ٣ مقاعد ، مقعد فى الدائرة الاولى كان من نصيب أحمد محمدأباظة ومقعدفى الدائرة الثانية كان من نصيب محمد على سليمان كما حصل الوفد على مقعد واحد فى الدائرة الثالثة كان من نصيب عبد المجيد عيسى .

وفى سوهاج : حصل الوفد على ٣ مقاعد ، اثنان فى الدائرة الاولى كانا من نصيب أحمد محمد عبد الرحيم حمادى ومحمد على الدكر كما فاز بمقعد فى الدائرة الثانية وكان من نصيب عطية حافظ بربرى ـ جماعات اسلامية .

ولم يتمكن سعد فخرى عبد النور احد أقطاب الوفد وعضو الهيئة العليا من الفوز بالدائرة .

اما فى قنا : فقد فاز الوفدبمقعدين مقعد فى الدائرة الاولى كان من نصيب طاهر حزين محمد ومقعد فى الدائرة الثانية كان من نصيب أحمد فخرى قنديل .

وفى كفر الشيخ : كان للمعارضة مقعدان . أولهما من نصيب عبد الحميد سراج الدين ، والثانى من نصيب أحمد أحمد درويش من الجماعات الاسلامية .

وبالتالى سوف يكون فى مجلس الشعب القادم ٥٧ عضوا يمثلون المعارضة وينتمون للوفد والاخوان و ٣٩١ عضوايمثلون الحزب الوطنى .



● وربما يظل التحالف بين الوفد والاخوان ، مثيرا للجدل ، حتى بعد ظهور نتائج الانتخابات ، لان صيغة التحالف وطبيعته ، واهدافه النهائية سوف تظل الى فترة طويلة واحدا من ابرز عناصر النقاش الداخلي بين الاخوان والوفد .

ان اصرار الاخوان على الحصول على رءوس القوائم الانتخابية لحزب الوفد ، ربما كانت له حساباته المتفق عليها ، بين الجانبين ، لكن هل يدوم هذا الاتفاق مع ممارسة النشاط البرلماني بالفعل .. هذا ما سوف تكشفه الايام مع الممارسة .

لقد خسرت قوائم الاخوان ، رغم الجهد البالغ ، عنصرين من ابرز عناصر الجماعة ، واكثرها نشاطا وشعبية ، لقد حلت السيدة رزقة البلشي محل الاستاذ عادل عيد ، القطب الاخواني الكبيرفي الاسكندرية كذلك فقد خسرت الجماعة ، واحدا من ابرز قياداتها المتطرفةوهو ابراهيم الزعفراني وسيشعر الاخوان بالخسارة بسبب عدم تمثيله لهم في المجلس الجديد .

لقد تمكن معظم نجوم الوفود من الصعود الى المجلس ، بينما لم تكتمل فرحة الاخوان بمثل هذا الفوز الواضح غير أن العددالكلي لممثلي الوفد والجماعة ، لم يعكس توقعاتهم التي كانت اكثر طموحا غير أن عدد ٥٧ عضوا ليس بالعدد الكبير الذي ربما قد يسمح بترف فكري أو سياسي ، أو حتى مجرد ترف تنظيمي ، يجعل من الاخوان فريقا ، بينما يعطي الاعضاء الوفديين حرية الاختيار العلماني ، لافكارهم ، واعمالهم وممارساتهم داخل مجلس الشعب .

نستطيع أن نتصور أن تحالفا تفرضه الظروف والضرورة ،هو الذي سيجمع بين الاعضاء الوفديين والاخوان ، ان كافة التوجهات التي أعلن عنها السيد فؤاد سراج الدين، قبيل بداية المعركة الانتخابية ، هي على اية حال توجهات يرضى عنها الاخوان ، ويؤيدونها أيضا .

ان السيد فؤاد سراج الدين ، يطالب مثلا ، بالتغيير لبعض مواد الدستور ، والتعديل لبعض القوانين الاخرى .

ومن الواضح أن الاخوان سوف يرحبون بذلك .

ثمة قوانين معينة ، سوف تكون عرضة للنقاش من جانب حزب الوفد مثل قانون الانتخاب بالقائمة ،وبعض القوانين الاخرى المتعلقة بسلامة الوطن والمواطنين ، غير انه لا يجب أن يغيب عن أحد ، ان بعضا من هذه القوانين ، كان محلا للنقاش العام ، بل والنقد أيضا من جانب قيادات كثيرة داخل الحزب الوطني الديمقراطي ، ومن جانب الصحف القومية ايضا ، ومن ثم فانه لا جديد

كذلك فانه من المفيد ، أن نشير الى ان حيوية الحزب الوطني الديمقراطي انما يستمدها حاليا من الشارع المصري ، ومن الناخب الحقيقي ، صاحب المصلحة في حزبه ، والمعبر عنه . لم يعد حزبا للصفوة الحاكمة ، كما كان يقال كذبا امصدقا ،انحيوية الحزب الوطني الديمقراطي ،وشرعيته المؤكدة ، وميلاده الحقيقي ، والذي بدا عشية يوم ٢٧ مايو ، كل ذلك سوف يؤهله بالضرورة ، لكي يقود عملية التغيير ، وهو المؤهل لذلك ، ليس بحكم اغلبيته المطلقة في المجلس



المصدر : المصـــور
التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجـديد فقط ، بل لانه يستمد شرعيته من حقه الاصيل ، فى التعبير عن أصوات ناخبيه ، وهو مطالب بالتقـدم الى الامام ، وهى وظيفته ومهمته الاساسية ،لان العودة الى الوراء ، وربما تكون الورقة التى يمكن ان تمسك بها المعارضة خلال الدورة البرلمانية القادمة .

الاختيار الاجتماعى والاختيار السياسى

● وبصرف النظر عن ادعاءات بعض من قادة المعارضة فقد جرت المعركة فى جو من الحيدة والنزاهة الكاملة ، حيث تواجد ممثلو الاحزاب فى كافة اللجان ، ابتداء من بدء التصويت وحتى نهايته . كما كان اشراف القضاء على العملية الانتخابية اشرافا كاملا ، وكان القضاة ينتقلون من اللجان الرئيسية الى كافة المواقع يحققون بانفسهم كل الشكاوى والطعون .

وتكشف النتائج بذاتها صدق العملية الانتخابية وحيث ادعها حيث تحقق للوفد الفوز على الحزب الوطنى فى عدد من اللجان الانتخابية .

وعلى سبيل المثال فقد حصل الوفد على ٥٢ فى المائة من أصوات بندر دمنهور مقابل ٣٦ فى المائة للحزب الوطنى كما حقق الوفد فوزا آخر على الحزب الوطنى فى لجنة أبو المطامير حيث حصل الوفد على ٥١ر٧٪ من نسبة الاصوات بينما حصل الحزب الوطنى على ٤١ر٨٪ من مجموع أصوات الحضور . كذلك حصل الوفد على نسبة أصوات بلغت ٤٤ر٢ فى المائة فى قسم ثانى العريش كما حصل على نسبة أصوات بلغت ٣٩ر٧ فى المائة فى مركز أبو تيج ٣٧ر٧ فى المائة فى مركز القوصية .

وفى دوائر الاسكندرية الثلاث حصل الوفد على النسب التالية ٢٤ر١٩ فى المائة فى الدائرة الاولى و ٢٩ر٩٦ فى المائة فى الدائرة الثانية و ٢٠ر١٢ فى المائة فى الدائرة الثالثة وكان متوسط النسبة العامة التى حققها فى الاسكندرية ٢٣ر٧٤ فى المائة .

كذلك حصل الوفدعلى نسبة بلغت ١٨ر٤ فى المائة فى قسم أول الاسماعيلية كما بلغت نسبته العامة



المصدر : المصـــــــور

التاريخ : ١ يوليو ١٩٨٤

فى الدائرة الاولى بحوالى ١٨٫٨٦ فى المائة .

غير أن أصوات الوفد تراجعت فى عدد آخر من الدوائر ففى الدائرة أولى منوفية تراجعت الى ٩٫١٣ فى المائة والى ٧٫١٥ فى المائة فى الدائرة الثانية كما تراجعت فى اسوان الى حدود ٨ فى المائة . وفى مجمل دوائر الاسماعيلية الى ٨٫٨ فى المائة . وفى الوادى الجديد لم يحصل الوفد على صوت واحد على حين حصل حزب العمل على ١٦ فى المائة من مجموع الاصوات هناك ، بل انه فى الواحات الخارجة حصل حزب العمل على ٣٧٪ من مجموع أصوات اللجنة هناك .

وتكشف هذه الارقام فى تحليلها الاولى ، ان النسبة العالية التى تحققت للوفد ، انما جاءت فى بعض مدن الجمهورية خصوصا القاهرة والاسكندرية والدائرة الثانية فى الجيزة وبندر دمنهور ، الامر الذى يمكن ان يعود الى شخوص المرشحين فى هذه الدوائر ، او الى تكتل بعض القوى الاجتماعية والسياسية التى لم تكن تريد ان تعطى للحزب الوطنى أصواتها بدوافع الغضب أو الرفض ليوليو ، وربما كان الملاحظ فى هذا المجال ارتفاع نسبة أصوات الوفد طبقا لمواقع الاحياء حيث حظى الوفد فى القاهرة باكبر نسبة (٣٦ فى المائة) فى لجنتى الزمالك وقصر النيل .

غير انه فى المقابل تراجعت أصوات الوفد الى حدود هامشية وضئيلة فى المناطق العمالية ، ومناطق الاصلاح الزراعى ، والاحياء الشعبية فى المدن المصرية حيث تتواجد القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة التى هيأت لها ثورة يوليو فرصة المشاركة .

وربما كان أوضح مثال لذلك دوائر كفر الشيخ حيث مناطق الاصلاح الزراعى ، فعلى حين حصل الحزب الوطنى على ٣٥٩٣ صوتا فى قسم كفر الشيخ تراجعت أصوات الوفد الى حدود ١٢٤٠ صوتا وتبدو الصورة أكثر وضوحا فى مناطق الحامول وهى احدى مناطق الاصلاح الزراعى الرئيسية حيث حصل الحزب الوطنى على ٢٦٤٢٨ صوتا فى مقابل ٢٥٢ للوفد وفى قلين كانت أصوات الحزب الوطنى فى حدود ٣١ الف صوت على حين تراجعت أصوات الوفد الى ١٣٢١ ، وفى بيلا المركز التقليدى لنفوذ أسرة سراج الدين حصل الحزب الوطنى على ٩٣ الفا وثمانمائة صوت على حين تراجعت أصوات الوفد الى ٣٤٣٠ صوتا .

بل انه فى هذه الدائرة حصل حزب العمل على ٤٤٤٤ صوتا بمايزيد على أصوات الوفد بألف صوت كاملة

ومع ذلك فلقد جاء مقعد الدائرة من نصيب عبد الحميد سراج الدين بدلا من السيد ابراهيم شكرى الذى حقق عليه تفوقا واضحا فى الاصوات



وان لم يتمكن من المقعد لعدم حصول حزبه على نسبة ٨ فى المائة •

وفى هذه الدائرة ذاتها ، حقق حزب التجمع ٧١١ صوتا وهى واحدة من أعلى نسب الاصوات التى حققها حزب التجمع على مستوى الجمهورية

وتعطى دوائر محافظة القليوبية حيث كان على راس القائمة الدكتور فؤاد محيى الدين ، مثالا مشابها خصوصا فى دائرة شبرا الخيمة العمالية ، حيث حصل الحزب الوطنى فى الدائرة الاولى بشبرا الخيمة على ٦٨٩٨ صوتا فى مقابل ٨٢٣ للوفد و ٥٩٠ للتجمع و ٧٤٢ لحزب العمل اما فى الدائرة الثانية شبرا الخمية منطقة التكدس العمالى فقد حصل الحزب الوطنى على ١٢ الفا و ٣٠ صوتا مقابل ٤١١ صوتا للوفد و١٢٢ للتجمع و ٦٧١ لحزب العمل •

وتكاد تكون أكبر أرقام حققها الوفد فى دوائر القليوبية هى تلك التى حققها فى مدينة القناطر حيث حصل على ٢٠٢٨ صوتا فى مقابل ١٩٦٣٢ صوتا حققها الحزب الوطنى

الامر الذى يعنى أن الاختيار السياسى فى هذه الدوائر كان مقترنا الى حد بعيد ، بالتوزيع الجغرافى للقوى الاجتماعية الجديدة والقديمة•

● وربما كان ابرز ملامح المعركة الانتخابية الاخيرة،انها حددت بوضوح حجم القوى السياسية على ساحة العمل الوطنى وكشفت بما لا يدع مجالا للشك ، حجم كل فصيل من فصائل العمل السياسى •

وربما تكون النتائج قد فاجأت حزب التجمع على وجه الخصوص ، الذى تكشف له وبشكل يكاد يأخذ شكل الصدمة ، ضعف قواعده الجماهيرية ، وانه لم يخرج بعد عن كونه حزبا للمثقفين يفتقد الارضية الحقيقية فى الشارع السياسى •

كما تكشف للحزب أن الضجيج مهما يكن عاليا لا يمكن أن يستر حجم الحزب الحقيقى وأن النهج الذى سارت عليه صحيفة الحزب ، قد حولها الى صحيفة فكاهة سياسية أو « بعكوكة » سياسية بأكثر من أن تكون صحيفة حزب طليعى •

كذلك تكشف للحزب أن راية عبد الناصر ، التى رفعها عاليا خلال الحملة الانتخابية لم تساعد الحزب على ان يكون أكثر قبولا لدى جماهير الناخبين ، وأن خطه الاعلامى كان عاملا منفرا من الحزب •

ومع أن الحزب يسعى الآن إلى تبرير هزيمته باثارة الشكوك حول نتائج المعركة الانتخابية مركزا على محافظة القليوبية حيث كان للحزب دائرتان هامتان ، الدائرة التى رشح فيها خالد محيى الدين نفسه ودائرة شبرا الخيمة حيث نزل لطفى الخولى فى مواجهة الدكتور فؤاد محيى الدين •• الا أن الوقائع تقول عكس ذلك تماما •



وطبقا للمحاضر التي سجلها رئيس اللجنة الرئيسية في محافظة القليوبية وهو أحد المستشارين من هيئة القضاء فلقد خلصت وقائع الشكاوى التي تقدم بها ممثلو حزب التجمع في شكوى من السيد خالد محيي الدين من أن أحدا لم يسمح لمندوبي حزبه بالتواجد في مقار بعض اللجان وبانتقال رئيس اللجنة فلقد تأكد عدم صحة الشكوى وأن ممثلي التجمع موجودون في كافة اللجان ثم شكوى أخرى من السيد رفعت السعيد من ان بعضا من الصناديق لم تكن محكمة الاغلاق ولقد اتخذ رئيس اللجنة قرارا فوريا بتشميع كل جوانب الصناديق برغم أنها كانت محكمة الاغلاق ثم شكوى ثالثة بأن أحد مؤيدي الحزب الوطني قد وضع في مدخل قريته جزع شجرة ليمنع سيارات مرشحي التجمع من الدخول الى قريته • ولقد انتقل رئيس اللجنة وأمر على الفور برفع جذع الشجرة من مكانه عند مدخل القرية •

وفي المقابل فلقد أثبت رؤساء اللجان عددا من المخالفات التي ارتكبها انصار التجمع •

في قرية ميت سلسيل مركز المنزلة دقلهية اقتحم بعض من مؤيدي حزب التجمع مدرسة سيدي مجاهد لاتلاف بعض الصناديق وقد تولت النيابة التحقيق في الحادث •

وفي قرية القلج يتبادل الحزب الوطني والتجمع الاتهامات حول اقتحام بعض من عناصرهما مقر اللجنة ٣٧ واتلاف عدد من الصناديق الانتخابية وقد أمر القاضي باستبعاد فرز ١٠ صناديق من هذه اللجنة كانت تضم أصوات ٦١٤٣ من الناخبين المقيدين •.

وباستثناء عدد من الحوادث المماثلة التي لم تتجاوز من حيث الاهمية ٧ حوادث في ٧ لجان انتخابية من مجمل أعداد اللجان على مستوى الجمهورية والتي بلغت ٢٢٠٢٩ لجنة فرعية تضمها ٢٦٧ لجنة رئيسية فلقد كان الطابع العام للانتخابات هو الهدوء وانعدام فرص الصدام والاحتكاك •

بل ان المقارنة بين هذه الحوادث والحوادث المماثلة التي كانت تجرى في الانتخابات السابقة تكشف بالفعل على أن انتخابات ٨٤ كانت واحدة من أكثر الانتخابات المصرية هدوءا وانتظاما ، حيث انحصرت الشكاوى في نطاق ٨٨ لجنة ، وكان معظمها حوادث محدودة الاثر باستثناء حادث الاقصر الذي أودى بحياة مرشحة حزب العمل •

ومع ذلك كله فان التدني المخيف في نسب الاصوات التي حصل عليها حزب التجمع يكشف بوضوح ضعف قواعد الحزب وعدم تقبل الجماهير له •

وعلى سبيل المثال فان حزب التجمع لم يحصل حتى في مناطق الحضر مثل الاسكندرية على نسبة تتجاوز ٦ في المائة وان كان الحزب قد حصل في اسوان على نسبة ١٠٫٨٩ في المائة •

في الدائرة الاولى بالاسكندرية حصل الحزب على ٤٫٣ في المائة وفي الدائرة الثانية حصل على نسبة وصلت الى حدود ٧٫٥ في المائة وفي الدائرة الثالثة تدنت نسبته الى حدود ٥٫٦٢ في المائة •

وفي الريف كانت مشكلة الحزب أكثر حدة حيث لم يحصل الحزب في الدائرة الاولى بالمنوفية سوى على نسبة ١٫٩٥ في المائة أما في الدائرة الثانية فلم يحصل التجمع على صوت واحد وفي سيناء لم تتجاوز نسبة التجمع ٢٫٧٣ في المائة وفي البحيرة ارتفعت الى حدود ٣٫٧٧ في المائة وفي الاسماعيلية لم يحصل التجمع على صوت واحد •

وفي الوادي الجديد حصل التجمع على نسبة ٠٫٤٢ في المائة وفي الدائرة الاولى أسيوط لم يحصل التجمع على صوت واحد ، وفي الدائرة الثانية



أسيوط لم تتجاوز نسبة الحزب ٣ر٦ في المائة ، وفي الدائرة الثانية والتي تضم مركزي دار السلام والمنشاة بسوهاج لم يحصل التجمع على أي من الاصوات وان كان قدحصل على ١٢١ صوتا في الدائرة الاولى بسوهاج في طما و ١٣٣ صـــوتا في جهينه و ٧٢ صوتا في طهطا .

وتشير أرقام التجمع في محافظة قنا الى نسب مماثلة حيث حصـــل على ١٣٠ صـــوتا في الاقصر و ٨١٣ صوتا في أرمنت و ٤٢١ صـــوتا في بندر قنا ٠٠ وان كان قد حصل على نسبة أصوات عالية في لجنة نقـادة حيث حصل على ١٤٧٠ صوتا وجاء ترتيبه بعد الحـــزب الوطني الـذي حصل على ٨٤٧٧ صـــوتا في نفس الدائرة .

واذا كان التجمع قد حصـــل على هذه النسبة فلقد كان وضعه احسن حالا من وضـــع حزب الاحرار الذي اختفى اختفـاء كاملا في محـــافظات باكملها لم يحصـــل فيها الحزب على صوت واحد .

في الدائرة الاولى بحيرة لم يحصل حزب الاحرار على أي صوت انتخابي وكذلك كان حاله في الاسماعيلية ، وفي الدائرتين الاولى والثانية أسيوط وفي دائرتي شبرا الخيمـــة الاولى والثانية لم يحصل الحزب أيضا على صوت واحد ، كذلك لم يحصـــل الحزب على أي صوت في دوائر قنـا الاربع ، الاقصر وأرمنت ونقادة وقنا وفي الاســـكندرية كان متوســـط ما حصل عليه الحـــزب في الدوائر الثلاث ٧٥ر٪ .

وربما كان حزب العمل هو الحزب الاسوأ حظا،ذلك أن الحزب قد حقق في عدد من المحافظات نسبة جـاوزت بالفعل نسبة الثمانية في المائة الا انه على مستوى المجموع العام للجمهورية لم يستطع الحزب أن يتجـاوز هـذه النسبة .

وعلى سبيل المثال فقد حقق حزب العمل نسبة وصلت الى ٩ر٦ في المائة في الاســماعيلية و ١٦ في المائة في الوادي الجديد و ٢ر١٢ في المائة في الدائرة الاولى بأسيوط و ١ر١١ في المــائة في الدائرة الثـــانية بنفس المحافظة .

كما جاء ترتيبه الثاني بعد الحزب الوطني في دائرة بيلا بكفر الشـيخ حيث حصل على ٤٤٤٤ صوتا بزيادة الف صـــوت على حزب الوفد ، كما حصل في الدائرة رقم واحد دقهلية على ١٢ ألف صوت وهو رقم يمـائل أصوات الوفد في ذات الدائرة .

الا أن نسب الحزب قد توقفت في المحافظات الاخرى الى حـدود ٩٥ر١ في المائة في الدائرة الاولى منـــوفيا و ٤٥ر٢ كمتوســـط في دوائــر الاسكندرية الثلاث و ٦ في المائة في محافظة أســوان و ٨٣٦ر٦ في المائة شمال سـيناء و ٤٥ر٥ في المائة في الدائرة الاولى بحيرة الامر الذي أثر على النسبة العـامة للحـــزب بما لم يمكنه من الحصول على نسبة ٨ في المائة على مستوى الجمهورية وجعـل نسبته تقف عند ٠٧٣ر٧٪ .

ماذا يكون الحال مع الاحزاب التي لم تحقق هذه النسبة ؟

طبقا لقانون الاحزاب ،فان الحزب ما دام متواجدا على الساحة السياسة فلا يؤثر في وضعه القانوني ولا في شرعية استمرار حصـــوله او عدم حصـوله على أي من مقـاعد مجلس الشعب ، وبالتالي فان لهذه الاحزاب أن تستمر في عملها الســياسي من خلال صحفها وتنظيماتها ونشـــاطها الحزبي العام خارج مجلس الشعب .

لمـــاذا انخفضـــت نسبـــة الحضـــور؟

● ويبقى بعد ذلك سؤال هام .
لماذا لم تحقق نسبة الحضور الحد الذى كان مأمولا خصوصا فى لجان المدن والبنادر ولماذا انحصرت نسبة الحضور فى نطاق ٤٣ فى المائة .

الامر المؤكد : أن نسبة الحضور فى هذه الانتخابات تعكس نوعا من الحضور الحقيقى لا الوهمى لمجموع الناخبين وليس فى وسعنا قياسا على ما مضى ، حتى أن نحكم على نسبة الحضور بالتدنى الشديد ، ذلك أن السوابق لا تكشف نسبة الحضور الوهمى من الحضور الحقيقى .

وربما يعود جزء من تدنى نسبة الحضـــور ، الى المعاناة التى كابدها بعض الناخبين وهم يبحثون عن أسمائهم فى كشوف اللجان المتعددة داخل الدائرة الواحدة .

وربما تعود الى غياب ثلاثة ملايين مصرى يعملون فى الخـــارج ، كلهم يتمتعون بحكم السن بحق التصويت .

ولكن احدا لايستطيع ان يغفل ان انتخابات ٨٤ اثارت اهتمام المواطن المصرى باكثر من اية انتخـــابات سابقة وان الذين تمكنوا والذين لم يتمكنوا من الادلاء باصواتهم بسبب مشـــاكل الكشوف ، كل هؤلاء قد خرجوا استجابة لنداء الرئيس مبارك وهو يحض الجميـــع على الذهاب الى صـــناديق الانتخاب لكى تتحقق المشاركة الفعلية ولكى يؤدوا واجبا يرتفع فى قدسيته الى حد أن يكـون فريضة .

واذا كنا نريد وجه الحقيقة ، واذا كنا نريد مصارحة كل الاطراف ، فان احدا لا يستطيع الا أن يقـــول ، أن الحـــزب الوطنى قد اجتـــاز هـذه الانتخابات محققا هذه النســبة لان المصريين يأملـــون فى حزب جـديد يراسه مبارك ولانهم واثقون من مرحلة جديدة لها اهدافها ولها غاياتهـــا ، ولها رجالها .

بل لعلنى اقول فى ختـام هـــذا التحليل ، الذى هو جهد شخصى قد يخطىء وقد يصـيب ، أن تحـــالف الوفد والاخوان ما كان ليحصـل على ذات النسبة ، على ضعفها قياسا على آمال الوفد السابقة ، لو أن الحـــزب الوطنى كان قد تمكن قبل فترة سابقة من تجديد وتنظيم قواه بحيث يكون اكثر توافقا مع توجهـــات قياداته السياسية وبحيث يصبح اكثر قدرة على الحركة الجماهيرية وأكثر حرصا على المبادرة .

نعم ان مطلب التغيير لا ينبغى أن يكون عنصرا ضاغطا كما ان التغيير ، لا يمكن أن يتم فى يوم وليلة ، صبيحة الانتخـــابات الاخـــيرة لكنـــه فى كل الاحوال ، مطلب صحيح ينتظـــره من مبارك كل الذين يأملون فى غد جديد

مكرم محمد أحمـــد

جوباشا يعلن نتائج الانتخابات ويرد على تشكيك المعارضة





● في مؤتمره الصحفي أمس الذى حضره ممثلو وكالات الانباء العالمية أعلن اللواء حسن ابوباشا وزير الداخلية النتائج النهائية لانتخابات عام ١٩٨٤ .

وقال وزير الداخلية ، ان نسبة الحضور ،كانت في حدود ٤٣ر١٤ في المائة من جملة المقيدين بجداول الانتخاب .

وقال وزير الداخلية ، ان الحزب الوطني حصل على ٧٢ر٩٨٧ في المائة من جملة هذه الاصوات وان حزب الوفد حصل على نسبة ١٥ر١١٩٪ وان حزب العمل حصل على ٧٪ من الاصوات كما حصل التجمع على نسبة ٤٪ أما حزب الاحرار فقد حصل على ٦٤٩ر٪ ●

وقال ابو باشا ان الانتخابات جرت في مناخ ديموقراطي تحققت فيه حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية العمل السياسي كما تمكنت كل الاحزاب من ممارسة دورها السياسي في مئات من المؤتمرات الحزبية غطت كل أنحاء جمهورية مصر ، كما تحقق لكل الاحزاب وبقدر من التكافؤ امكان عرض برامجها على شاشات التليفزيون ..

وقال ابو باشا ان الانتخابات تمت في هدوء كامل في ٢٣ الف لجنة على مستوى الجمهورية أشرف عليها ٣١٦ قاضيا ومستشارا تابعوا مسار العملية الانتخابية في حضور ممثلي الاحزاب الذين تواجدوا في كل اللجان الفرعية ..

وقال وزير الداخلية ، ان بعض الصدامات المحدودة جرت في قرى الصعيد وبعض من قرى الوجه البحري كما جرت محاولة من جانب البعض لاقتحام عدد من اللجان وقال ان الحوادث في جملتها كانت بسيطة ما عدا حادثا مؤسفا في الاقصر عندما تم اطلاق الرصاص على احدى مرشحات حزب العمل ..

وقد تم ضبط القاتل فورا ومعه السلاح المستخدم في الحادث .

وقال الوزير ، ان جملة المخالفات لا تعدو ان تكون ٨٨ حالة هي الان تحت التحقيق بمعرفة النيابة وذلك عدد ضئيل بالقياس الى عدد اللجان الذى وصل الى ٢٣ ألف لجنة وان معظم هذه الحالات حدثت في الريف دون المدن وهي امور عادية يعرفها كل المصريين لانها يمكن ان تقع حتى في انتخابات العمدية داخل القرى .

وقال وزير الداخلية ، ان تصريحات بعض قادة المعارضة الاخيرة حول حياد الانتخابات تتناقض تماما مع الروح الحقيقية التي عاشها الشعب المصري والذى هو على يقين كامل من ان الانتخابات جرت في جو من الحياد والنزاهة .

وقال ابو باشا ان كل هذه التصريحات تفتقد الى السند والدليل ، لقد جرت الانتخابات في ٢٣ الف لجنة وان المشاجرات التي حدثت وقعت في ٨٨ لجنة بنسبة لا تزيد على ٢ر٪، وهي نسبة ليس لها تاثير يذكر على جوهر العملية الانتخابية وسلامتها .

وسئل اللواء حسن ابو باشا عن رأيه حول ما اذا كانت نسبة التخلف عن المشاركة في العملية الانتخابية مرتفعة ..

اجاب بانه اذا اخذنا في الاعتبار ان هناك ٤ ملايين مصري بالخارج . وان

افراد القوات المسلحة والشرطة ليس لهم ان يشاركوا فى العملية الانتخابية • فان نسبة الذين شاركوا فى العملية الانتخابية تكون فى حدود النسبة المتعارف عليها عالميا فى المشاركة فى مثل هذه الانتخابات •

وعن سؤال حول وصول بعض قيادات الاخوان المسلمين الى مجلس الشعب قال وزير الداخلية انه ليس هناك تنظيم يسمى بالاخوان المسلمين ولكننا ننظر الى هؤلاء على انهم وفديون •

وسئل وزير الداخلية عن اكبر نسبة اقبال على الانتخابات فى الجمهورية •

اجاب : ان نسبة الاقبال فى الريف كانت ٦١٪ اما فى الحضر مثل القاهرة فكانت ٢٠٪ وفى المنطقة الحضرية بالجيزة كانت ٢٨٪ وفى الاسكندرية كانت ٢٤٪

الانتخابات بالأرقام

- المقيدون بجداول الانتخاب ١٢٣٣٩٤١٨
- الناخبون الذين ادلوا باصواتهم ٥٣٢٣٠٨٦
- الاصوات الصحيحة : ٥١٤٦٥٦٥
- الاصوات الباطلة : ١٧٦٥٢١
- عدد المتخلفين : ٧٠١٦٣٣٢
- نسبة ٨٪ ٢ر٤١١٧٢١
- الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الاحزاب :
- الوطنى الديمقراطى ٣٧٥٦٣٥٩
العمل الاشتراكى ٣٦٤٠٤٠
- الوفد الجديد ٧٧٨١٣١
- التجمع التقدمى الوحدوى ٢١٤٥٨٧
- الاحرار الاشتراكيين ٣٣٤٤٨
- نسبة الحاضرين لجملة المقيدين ١٤ر٤٣٪
- نسبة المتخلفين ٨٦ر٥٦٪
- نسبة المقاعد التى حصل عليها الوفد ١٢٪
- نسبة اصوات الوفد الجديد ١٥٪
- نسبة حزب العمل الاشتراكى ٤ر٧٪
- نسبة حزب التجمع ٣٪
- نسبة اصوات الحزب الوطنى ٦ر٧٤٪
- نسبة مقاعد الحزب الوطنى ٨٨٪



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

يوم الانتخاب

تقارير من المحافظات

●● مثل مباراة رياضية ساخنة مرت الانتخابات في المحافظات هدوء .. منافسة شريفة .. وقليل من المشاكل .. لا شيء جسيم يعكر صفو المباراة .. باستثناء مقتل مرشحة حزب العمل بالاقصر نعمات حسن محمد وهي في طريقها الى لجنة الانتخاب بقرية الكرنك .. لم يصل الى النيابة العامة في القاهرة اي بلاغ ضد العملية الانتخابية .. واشاد الجميع بحيدة الشرطة ونزاهة الانتخابات .. واولهم فؤاد سراج الدين زعيم حزب الوفد .

في كل محافظات مصر كان « المصور » هناك يرصد ويسجل .. في الجيزة : قاد الفلاحون بحضورهم القوى عملية الانتخاب في مصر الجديدة : ظل نائب رئيس الوزراء كمال حسن علي والشيخ الباقورى ساعتين يبحثان عن اسميهما في اللجان المختلفة .. حتى تم الاستدلال واثبتا تصويتهما في لجنة مدرسة الطبري .. كان الواضح ان تعديل جداول الانتخاب تبعه تعديل اخر في مقار اللجان .. ذهب ناخبو في منيل الروضة الى لجنة .. اكتشف انها اصبحت « الجنة حريمي »

وفي الشرقية حدث انقسام في صفوف الاباظية وراء مرشحين من العائلة !

وفي بورسعيد : لعب الوفديون على نغمة يرقص عليها كل « بلطي » من اهل المدينة : سوف نناضل من اجل بقاء بور سعيد منطقة حرة .. ويرد مرشحو الحزب الوطني : ان من انشأ المنطقة الحرة سوف يحرص على ازدهارها والابقاء عليها وفي مصر كلها : ساد الاحساس بالذات .. بالميلاد الديمقراطي الجديد ●●



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

القاهرة ●

ساد الهدوء والحيدة دوائر القاهرة الخمس

٣٥٪ أعلى نسبة حضور تمت على مستوى لجان القاهرة

كتب : محمد الحفنى ـ صفاء لويس ـ امال طه

رصد « المصور » عملية الانتخابات فى دوائر القاهرة الخمس على مدار اربع وعشرين ساعة منذ اللحظة التى بدات فيها لجان الانتخابات الفرعية فتح ابوابها فى الساعة الثامنة صباحا لاستقبال الناخبين حتى اغلقت الصناديق وشمعت بالشمع الاحمر وحملت الى اللجان الرئيسية لفرزها الذى استمر طوال ليلة الثلاثاء وامتد حتى ساعة متاخرة من مساء يوم الثلاثاء .

مرت عملية الانتخابات فى دوائر القاهرة الخمس فى هدوء وسلاسة .. لم تقع حادثة واحدة ذات بال فى مختلف انحاء القاهرة .. تميزت المركة بالحيدة والهدوء ولم يتلق رؤساء اللجان اية شكاوى لها قيمة من المواطنين او المرشحين.. انحصرت الشكاوى فى عدم استدلال المواطنين الى مقار اللجان التى سيدلون باصواتهم فيها.. بذلت الشرطة جهودا كبيرة لارشاد المواطنين الى مقار الانتخاب .. وعاونت المعوقين والمكفوفين ومكنتهم من الادلاء باصواتهم .

بعد بداية الانتخابات وفى الساعات الاولى من الصباح كانت الاعداد التى تتوافد على مقار اللجان للادلاء باصواتها ضئيلة .. وحتى الساعة الحادية عشرة صباحا لم يكن قد اقبل على لجان الانتخابات اكثر من ١٥٪ ممن ادلوا باصواتهم فى الانتخابات فى دوائر القاهرة الخمس .. بدات موجات التوافد تتزايد بعد ذلك فى بعض اللجان حتى بلغت النسبة اكثر من عشرين فى المائة حتى الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر .. وارتفعت هذه النسبة فى بعض اللجان الى ٣٥٪ حتى الساعة الخامسة مساء ـ وقت اغلاق الصناديق ـ بينما لم تتجاوز فى بعض اللجان الاخرى ١٥٪ حتى الساعة الخامسة مساء !

شملت دوائر القاهرة الخمس ظاهرة التزاحم على مكاتب الاستعلامات باقسام الشرطة واللجان الانتخابية فمعظم المواطنين كانوا لايعرفون مقار لجانهم .. بعضهم تمكن من ذلك بعد قضاء وقت طويل والبعض الاخر لم يتمكن من الاستدلال على مقر اللجنة التى سيدلى بصوته فيها حتى انتهى الوقت المحدد للانتخاب وعاد الى بيته دون ان يدلى بصوته !

تعرض كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والشيخ احمد حسن الباقورى لنفس الموقف فقد ظلا يبحثان عن لجنتيهما اكثر من ساعة حتى اهتديا اليها فى مصر الجديدة .

علل لنا المسئولون عن الانتخابات فى دائرة شرق وشمال القاهرة ذلك بالتعديلات التى

ادخلت على جداول الانتخابات وادت الى تعديل مقار اللجان التى اعتاد المواطنون على الادلاء باصواتهم فيها ..

فى دائرة شرق القاهرة فى لجان مصر الجديدة على وجه التحديد لوحظ قلة عدد المشتركات من السيدات فى الانتخابات فحتى الساعة الثالثة ظهرا لم تكن سوى ٣٢ سيدة فقط قد ادلين باصواتهن امام اللجنة بينما عدد السيدات المقيدات فى نفس اللجنة بلغ نحو ٥٢٠ سيدة !

الظاهرة التى لوحظت ايضا على مستوى لجان الدوائر الخمس فى القاهرة هى غياب عدد كبير من مندوبى بعض الاحزاب وخاصة مندوبى حزب الوفد عن الحضور .

لوحظ ايضا ان الناخبين من كبار السن قد بكروا بالحضور الى مقار اللجان وادلوا باصواتهم فى الساعات الاولى من بدء عملية الانتخابات بينما لم يقبل الشباب على مقار اللجان الا بعد الساعة الثانية عشرة ظهرا

اختفت ظاهرة المسيرات ومكبرات الصوت ومواكب السيارات تماما من المعركة الانتخابية بالقاهرة .

كان مسلك رجال الامن على مدار ساعات الانتخابات مثاليا ، فلم يحدث آن تدخل رجالها فى عملية الانتخابات مطلقا ولم يدخل احدهم الى اى مقر من مقار الانتخابات واقتصر دورهم على حفظ النظام والامن امام ابواب اللجان فقط !

اجمع كل مندوبى الاحزاب فى اللجان على حيدة رجال الشرطة .. قال فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بعد آن ادلى بصوته فى مدرسة على عبد اللطيف الثانوية أن حياد الشرطة واضح تماما وآن نزاهة الانتخابات لاشك فيها .

قال المستشار عمر احمد حسن رئيس اللجنة الرئيسية بالدائرة الرابعة .. غرب القاهرة ، انه فيما يختص بشكوى البعض من عدم الاستدلال على اسمائهم فقد استطعنا التغلب عليها وارشدنا كل من اتصل بنا الى مقر لجنته وقام بالتصويت فعلا ..

كما قال آن بعض المرشحين قال ان هناك اسماء لبعض الموتى فى كشوف الانتخابات وان كنت اعتقد ان هذا ليس صحيحا على الاطلاق لاننى لم اتلق اية شكوى من هذا النوع !



● الإسكندرية ●

مرشح واحد تقدم بثلاثين طعنا !

كتب : بدوى شاهين

على غير المتوقع كانت الايام الثلاثة السابقة على الانتخابات في الاسكندرية هادئة مما جعل الشك يتسرب الى البعض ظنا منهم انه الهدوء الذى يسبق العاصفة .

وفى يوم الانتخاب وقف ٤٥٧ الف ناخب يدلون باصواتهم امام ٧٩٦ لجنة فرعية فى هدوء تام باستثناء ما اثاره ابو العز الحريرى فى دائرة غرب حيث تقدم بثلاثين بلاغا زعم فيها انه وضع يده على حالات للتزوير !

وفى دائرة غرب او الدائرة الثالثة الانتخابية تقاسم المعركة ثلاثة احزاب هى الوطنى والوفد والتجمع وكان التنافس على ١٩٢ الف صوت وكانت نسبة الاقبال على التصويت وصلت الى ٣٥٪

ومن بين الحالات التى زعم ابو العز الحريرى ضبطه للتزوير فيها :

حالة قال انها تمت بمساعدة بعض رؤساء اللجان الفرعية وامنائها ففى لجنة مدرسة عمر ابن عبد العزيز فى المحمودية ضبط عزت عمارة المرشح الاحتياطى حالتين تدخل ضابط الشرطة وتمكن المزورون من الهرب واصاب ضابط الشرطة المرشح فى يده .. واتهم الحريرى موقف الشرطة بانه يتسم بالحياد السلبى لانها لاتتدخل بشكل حاسم بالاضافة لعدم تواجد المستشار فى اللجان الفرعية

ويرد المستشار « محمد متولى » على كلام ابو العز ـ انه اذا كان هناك تزوير كما يقول ابو العز فلماذا لم يخطر به القاضى رئيس اللجنة الفرعية او لم يبلغنى به حتى يتم ضبط التزوير فى حينه واكد المستشار ان احدا لم يبلغه باى مخالفة !

ويعلق مسئول امنى قائلا ان مهمة جهاز الشرطة هى المراقبة حيث تنحصر مهمتهم خارج اللجان وليس داخلها .. وهم لا يتدخلون الا بناء على طلب رئيس اللجنة الفرعية وبعد موافقة القاضى او المستشار ..

اما الدائرة وسط فقد تمت فيها الانتخابات بسلام وكانت مؤشرات اقبال الجماهير حتى الثانية ظهرا ٢٠٪ ثم اخذت فى الارتفاع تدريجيا الى ٣٥٪

اما الظاهرة الثانية فتمثلت فى نقص اعداد مندوبى احزاب المعارضة داخل اللجان مما اعطى الفرصة لمندوبى التجمع والوفد للتحالف معا قبل الانتخابات بيوم واحد لحل هذه المشكلة وتم هذا التحالف تنظيميا وليس سياسيا فى دائرتى غرب ووسط .

كانت نسبة كبيرة من الذين ذهبوا للجان الانتخاب من كبار السن وكانوا اول من ادلوا باصواتهم .. والملاحظ ان اقبال الجماهير كان قويا فى ضواحى الاسكندرية وخاصة فى عزبة محسن والراس السوداء والمنشية البحرية وابيس وقد رفع الفلاحون فى هذه المنطقة شعارا بالامتناع عن اعطاء اصواتهم لمن يحاولون القضاء على مكاسب الفلاحين من ابناء الاقطاعيين !

وجدير بالذكر ان مندوبى الاحزاب داخل اللجان اجمعوا على ان موقف الشرطة كان موقفا حياديا ..



المصدر : المصور

التاريخ : يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● بورسعيد ●

من أنشأ المنطقة الحرة .. سيبقى عليها

كتب : سيد زكى

الظاهرة الملفتة ان معركة الانتخاب فى بور سعيد كانت مباراة بين حزبين : الوطنى والوفد . وبقية احزاب المعارضة كان دورهم فى المعركة هامشيا !

وقد لعب الوفديون على نغمة يرقص عليها كل ((بلطى)) من اهل بور سعيد ، سوف نناضل من اجل بقاء المدينة منطقة حرة . وكان مرشحو الحزب الوطنى يردون ببساطة : من اللى انشا فى بور سعيد منطقة حرة ؟ إن من انشاها اول مرة سوف يواصل الحرص على ازدهارها والابقاء عليها !

والقوة الانتخابية فى بور سعيد قوامها ٩٥١٠٦ اصوات • موزعين على ١٧٢ لجنة فرعية ، تصب فى ٤ لجان عامة فى احياء : الشرق • العرب • المناخ • وبور فؤاد .

انفق الوفد بلاخ على دعايته الانتخابية . اتخذ من المقاهى مقارا لتلك الدعاية ، والمقهى بالف جنيه . وقد ارتفع السعر فى الايام السابقة ليوم الانتخاب الى ٥ الاف جنيه للمقهى الكبير .

ليلة الاحد الزاهى لم تنم المدينة . حركة السيارات فى شوارعها تعكس ديناميكية الدعاية الحزبية .. وسكرت العملية الانتخابية فى هدوء داخل اللجان ..

فى لجنة مدرسة بورسعيد الابتدائية اعترض بعض المندوبين على السماح لاحد الناخبين بالادلاء بصوت ابيه المريض . وجاء رئيس اللجنة العامة يمر ، فوجه اللوم الى رئيس اللجنة وطمان المندوبين بان الصوت يعتبر باطلا !

وفى لجان حى المباسى كانت نسبة الحضور فى حدود ٥٠٪ من القوة الانتخابية المسجلة . بينما كانت نسبة الحضور اقل من ذلك فى لجان حى العرب وحى المناخ . وفى كل اللجان اجمع مندوبو الاحزاب على نظافة العملية الانتخابية ونزاهتها التامة !

الساعة الخامسة • اغلقت الابواب • تم تشميع الصناديق ونقلها الى مبنى مديرية الامن تحت حراسة مشددة وبحضور مندوبى كل الاحزاب . سالت لواء سامى خضير مدير امن بورسعيد اجابنى : ((لقد تمت الانتخابات بين الاحزاب الخمسة بحرية وحياد تام من جانب الشرطة وكافة الاجهزة الحكومية . كانت المنافسة قوية . لكن لم يحدث اى احتكاك او تصعيد ايضا قدمت كافة التيسيرات للناخبين ، بعد حملة مكثفة فى الاذاعة المحلية لحثهم على اداء مهمتهم الوطنية ..)) ..

.. ويواصل مدير امن بورسعيد مجيبا عن اسئلتى : ((لا . الحمد لله . لم تحدث اية مشاكل او مخالفات • مجرد حماس معقول من كل حزب تجاه مرشحيه . لكن ابدا لم يحدث شجار او صدام . وكانت المنافسة الحزبية غاية فى الشرف والاستقامة))

بعد ان هدأ غبار الانتخاب ، تناثرت التجمعات على مقاهى بور سعيد تحسب حسبة الاصوات وتخمن : من يفوز ؟

قالوا : سوف يحصل الحزب الوطنى على ٤ مقاعد . والوفد مقعدين .

.. وبعد ٤٨ ساعة جاءت النتيجة المعلنة لتقول الحقيقة على وجه اليقين !

الجيزة

معركة ساخنة انتهت بسلام تام

كتب : ربيع ابو الخير

شهدت الدوائر الانتخابية الثلاث التي تضمها محافظة الجيزة معارك انتخابية ساخنة استخدمت فيها الاحزاب الخمسة المتنافسة كل اساليب الدعاية المختلفة

كانت لافتات الحزب الوطني في امبابة والدقي والجيزة هي اكثر وسائل الدعاية انتشارا بينما لجا الوفد في دعايته الى عقد المؤتمرات الحزبية المكثفة بينما اكتفى مرشحو التجمع بالمرور على المقاهي وتوزيع الكروت التي تحمل اسماء مرشحيه .

كانت شعارات الجماعات الدينية تنطلق من مكبرات الصوت تسبق وفد المرشحين في شوارع القرى . وعندما احس الشيخ صلاح ابو اسماعيل بدعاية الحزب الوطني المكثفة واستناده الى العائلات الكبيرة قد يؤثر في موقفه الانتخابي لجا الى العائلات المؤيدة للوفد في قرى اوسيم وامبابة والجيزة وصاحبه في هذه الجولات المهندس سامي مبارك والشيخ فريد عبدالخالق من جماعة الاخوان المسلمين نيابة عن الشيخ عمر التلمساني .

انتقلت حمى الانتخابات والدعاية المكثفة الى مرشحي التجمع ولاول مرة في قرى الجيزة يسمع الفلاحون اغنيات الثورة ولاول مرة ايضا شهدت قرى الجيزة السهرات والاجتماعات الحزبية حتى الساعات الاولى من النهار .

● مساء السبت الماضي سافر الشيخ صلاح ابو اسماعيل الى قريته « بهرمس » التي تبعد عن منزله في الدقي بحوالي خمسين كيلومترا ليبيت في منزله هناك ويتفرغ لادارة المعركة الانتخابية من غرفة عمليات اقامها في منزله . قال الشيخ صلاح انه بالرغم من عدم تدخل رجال الشرطة في التاثير على جموع الناخبين في دائرته الا انه لاينتزه اي احد من التدخل حتى تظهر النتيجة النهائية .

● قال الشيخ فريد عبد الخالق الذي كان يصاحب الشيخ صلاح ابو اسماعيل في جولاته الانتخابية والذي يسانده نيابة عن الشيخ عمر التلمساني ان القضية هي قضية مصر وشعب مصر قبل ان تكون قضية الحزب الحاكم او اي حزب معارض . كل مانريده ان تتحقق الحرية . لقد خاض الشيخ حسن البنا معركة لدخول البرلمان في الاربعينيات ولكنهم وضعوا العراقيل امامه ولكن في عهد مبارك تحقق للاخوان المسلمين حلمهم وقدموا انفسهم للدخول في مجلس الشعب . واضاف قائلا : نحن لم نختلف مع ثورة يوليو وكان تعارضنا معها على مبدا هام وهو ان تحكم حكما دستوريا ولذلك فنحن نريد لحكم مبارك الذي اتاح



للاخوان فرصة دخول مجلس الشعب كل التوفيق وكلنا معه من اجل الديمقراطية والحرية •
في العجوزة والدقى وبولاق الدكرور والهرم والتى كان الهدوء هو السمة المميزة • توجه الناخبون والناخبات منذ الســاعات الاولى للصباح الى صناديق الانتخابات وما أن اقتربت الساعة من الثـــانية عشرة حتى بدات اعداد الناخبين تقل تدريجيا •

● وفى لجنـــة مدرســة العجوزة الثانوية بحى العجوزة ادلى اللواء حسن ابوباشا وزير الداخلية ومرشح الحزب بصـــوته وقد قوبل الوزير بهتافات الناخبين والتى اشادت بنزاهته وحيدته التامة ، وقال اللواء حسن أبوباشا إن مصر حريصة على سلامة التجربة الديمقراطية الجديدة ولذلك فكل الضمانات مكفولة لكافة احزاب المعارضة وان مندوبى هــذه الاحزاب كانوا متواجدين فى جميع اللجـــان الفرعية بالاضافة ان كل حزب سمح له بمندوبين داخل لجان الفرز •

● اراد التجمع ان تكون الانتخابات اكثر سخونة واكثر حيوية • ولذا قام مرشحوه وعلى راسهم محمد خليل امين التنظيم بحزب التجمع بدعاية مكثفة فى المنطقة • اما حزب العمل فقد اعتمد على اصوات منطقتى العمرانية الشرقية والعمرانية الغربية والمناطق المحيطة بهما •

● فى الدائرة الثـــانية بالجيزة كانت الانتخابات اكثر سخونة • فالوفد يعتبر هذه الدائرة دائرته بدون منازع • فالاخوان والجماعات الدينية منتشرة فى قرى الدائرة الشـــمالية المتاخمة لحدود البحيرة والقليوبية والمنوفيـــة وصولا الى المنطقة الوسطى فى أوسيم وكرداسة ونهاية بالمنطقة الجنوبية فى « المنوات » مسقط راس على سلامة قطب الوفد •

وبالرغم من سخونة الانتخابات فى الدائرة الا ان نسبة من ادلوا باصواتهم بها لم تزد على ٣٠٪ رغم الشحن المستمر والدعاية المكثفة وقد كادت اللجـــان الانتخابية تتوقف فى كرداسة بسبب مشـــاجرة بين عائلتى المكاوى والغزلانى الا ان الامور قد عادت الى طبيعتها بعد وصــــول قوات الامن التى حافظت على استقرار الامور هناك •
اما الدائرة الثالثة التى تضم مراكز اطفيح والبدرشين والصف والعياط والواحات البحرية فقد كان الموقف فيها هادئا تماما بســـبب مساندة العائلات الكبيرة هناك لمرشحى الحزب الوطنى •



المصدر : المصـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

● القليوبية ●

عنف بين المرشحين وحياد من الشرطة

كتب : مندوب المصور

لاول مرة تتخلى بنها عن موقعها كعاصمة لمحافظة القليوبية وتترك هذا الموقع للمراكز والقرى والكفور التى تصدرت المعركة الانتخابية .

ولاول مرة ايضا تقف الشرطة موقف الحياد التام ولا تتدخل فى المعركة الا ان البعض كان يتوقع الا يصل حياد الشرطة الى درجة الحساسية وامتناعها من التدخل حتى فى المشاكل البسيطة خوفا من اتهامها بالتحيز

وقد حدثت مشاجرات عنيفة فى اكثر من مكان بين انصار الاحزاب المختلفة ووصل الشجار الى حد اطلاق النار من شقيق عبد الرحمن ناظر مدرسة ، وعضو الحزب الوطنى على زوجة مرشح الوفد احمد بركات فى شبين القناطر .

بالاضافة الى ذلك كانت هناك شكاوى كثيرة من احزاب المعارضة حول الاجراءات المتبعة داخل اللجان منها على سبيل المثال عدم وجود « ساتر » امام المواطن بصوته من خلفه وعدم التعرف على بعض السيدات ومع ذلك السماح لهن بالانتخاب دون اخذ التعهدات المتبعة .

حضر الدكتور فؤاد محيى الدين للادلاء بصوته فى قسم شبرا الخيمة فقال انه حتى الان لم تصلنى شكوى جادة من الاحزاب المعارضة ، وسألته عن قرية طنان وما قالته المعارضة عن ان عدد السكان ٢٢ الفا فى حين ان عدد الناخبين ١٢٤ الفا

فاجاب : هذا كلام غير منطقى فما هو مصدر هذه الاحصائية ومن اين اتوا بها؟.

ولماذا لم يتقدموا بالطعن فى شهر ديسمبر اذا كانوا متأكدين من ذلك ؟.

وفى كفر الاربعين حدثت مشادة بين الحزب الوطنى الذى رشح مختار نصار وهو شقيق عمدة البلد وقال امين عثمان مندوب التجمع عندما ذهبت بالتوكيل لادخل اللجنة تعرض لى شيخ الخفر والعمدة .

وامام هذه اللجنة ادلت سيدة بصوتها ٣ مرات وقد اعترضت على ذلك ايضا !

وحدثت تعديات على مندوبى احزاب المعارضة من مندوبى الحزب الوطنى فى اسنيت والحساسية والحصة والشقر وغيرها

وفى مقابلة مع خالد محيى الدين قال لى لقد حررت شكاوى بكل ما حدث فى المنطقة وقدمتها للقاضى المختص وبالفعل لم تتدخل الشرطة ولكنها تركت الموقف للاقوى وهم بالطبع الحزب الوطنى، وعندما نشكو لا نجد من يقف بجانبنا !

وقال ايضا لاحظنا ان كشوف الناخبين الموجودة داخل اللجان مختلفة عن التي سلمت للمرشحين فى مراكز الشرطة مما ادى الى ضياع الوقت واخلال فى العملية الانتخابية لدرجة ان افرادا كثيرين لم يستطيعوا الادلاء باصواتهم لعدم تعرفهم على اللجان المقيدين بها وقد حدث هذا معى انا شخصيا وهناك اسماء متكررة بالكشوف كل ما احب ان اقوله هو انه كان يجب ان نحافظ على هذه التجربة الديمقراطية التى علقنا عليها الامال ولكن خسارة .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

● الشـــرقيـــة ●

الأباظية أخـــذوا المعركـــة بـــروح رياضيـــــة

كتب : فاروق اباظه

ابطلت الانتخابات بالقائمة كل الاعيب الانتخابات الفردية . كان من السهل فى الماضى ان يطلق احد اشاعة على مرشح معين فتنصرف عنه اصوات الناخبين . مثل هذه التكتيكات الانتخابية فقدت مفعولها وجدواها ! لكن هذا لم يمنع ما حدث فى محافظة الشرقية ـ مليون ومائتا الف صوت موزعة على ٢٤٤٠ لجنة فرعية ـ عنـــدما سرت اشاعة تقول ان من يصوت للمعارضـــة سوف تسحب منه ارض الاصلاح الزراعى .. وكذلك معاش السادات !

على الناحية الاخرى نشطت اجهزة الحكم المحلى فى تنفيذ عدد من المشروعات بهمـــة ملحوظة : مياه . رصف طرق . جمعيـــات استهلاكية تاثيث مساجد . مد مواسير الصرف الصحى . انشاء مراكز الشباب . ولكنها فى النهاية مشروعات لصالح جماهير المحافظـــة!

اكد لى عدد كبير من العمد ومشايخ القرى الذين استضافوا اعضاء اللجان الانتخابيـــة انهم لم يتلقـــوا اية تعليمات ـ تصريحا او تلميحا ـ بالعمل لحساب حزب معين . وصباح يوم الانتخاب تحول مكتب المحافظ لواء امين ميتكيس الى غرفة عمليات . اكد لى المحافظ مرة اخرى حياد العمد والمشايخ ازاء العملية الانتخابية . وتمنى ان تتم المعركة كمباراة رياضية فى نهايتها يهنىء الخاسر من فاز ، ويتمنى الفائز لمنافسه الفوز فى الانتخـــابات المقبلة ! رنين تليفون المحافظ لا ينقطع .. رئيس مدينة بلبيس يستفسر عن مـــوقف الناخبات اللاتى لا يحملن اثبات شـــخصية المحافظ يرد بالسماح لهن بالتصـــويت اذا تعرف عليهن العمـــدة او الشيخ وهـــذه التعليمات تنفذ بالدقة المطلوبة !

اتصل بوجيه اباظة بالتليفون . انه يشرف بنفسه على غرفة عمليات انتخابية عائلية .. على راس قائمة الحزب الوطنى المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة . بينما شقيقه احمد اباظة على راس قائمة حزب الوفد . وقد كان وجيه اباظة واضحا فى تحـــركه لتكثيف اصوات الاباظية حول قائمة الحزب الوطنى !

فى مقر الحزب الوطنى الديمقراطى التقى بالدكتور طلبة عويضة يعترف امين عام الحزب فى المحافظة بان احزاب المعارضة لها قدر من الشعبية لا يمكن اغفاله . وانها ستؤدى دورا قويا داخل مجلس الشعب القادم .

وفى لجان القرى نشط العمد والمشـــايخ يستقبلون الناخبين باكواب الشاى .. لعل « المزاج » ينعدل لحظة التصويت فى اتجاه معلوم ! وفى مقر حزب الاحرار قال لى امين الحزب محمود السخرى ان ثمة تلفيقا يحدث فى بعض اللجان ، وقد ابلغ النيابة العـــامة بعدد من الوقائع .. من بينهـــا الاعتـــداء على مندوبى الحزب وطردهم من اللجـــان ! وتوالت البلاغات على المســـتشار محمد حافظ رئيس اللجنة العامة بالمحافظة : صناديق قرية كفر الباشا سجلت ١٠٠٪ من الاصـــوات لحســـاب احد الاحـــــزاب والســـاعة لم تتجاوز ١٢ ظهرا ! بعض الاصوات اعطيت للحزب الوطنى ، مع ان اصحابها فى ليبيـــا .. كما ادلى بصوته لنفس الحزب المواطن عبد المنجى اسماعيل ، مع انه توفى منـــذ اسبوعين ! وقد رايت بنفسى بعض الناخبين يدخلون احدى لجان الانتخاب اكثر من مـــرة ليدلوا باصوات الغائبين !!

فى مدن الشرقية تمت العملية الانتخـــابية تحت اعين مندوبى كل الاحزاب ورقابتهم . لكن مندوبى احزاب المعارضة طردوا من لجان القرى واعتدى عليهم بالضرب .. ضربهـــم الناس .. ولا شان لرؤساء اللجان بما حدث !

الغربية

المعركة هادئة في طنطا ساخنة في سمنود

كتب : غالي محمد

في محافظة الغربية اختلفت حدة المعركة الانتخابية في يوم التصويت باختلاف التضاريس الجغرافية .. فالدائرة الثالثة كانت من أسخن الدوائر خاصة بندر سمنود الذي التهب لصالح احمد ابو اسماعيل مرشح حزب الوفد .. وكان اقبال المرشحين في بندر سمنود يفوق اية لجنة اخرى بالغربية ..

وقد قابل الناخبون الكثير من المشاكل التي تمثلت في وجود اسماء خطأ وربما نتج ذلك من الخطأ الاداري وقد أدى ذلك الى تعطلهم عن الادلاء باصواتهم ، وكذلك لم يجد البعض اسماءهم فضلا عن تعديل مقار الانتخابات التي اعتاد الناخبون عليها من قبل وأدى ذلك ايضا الى تعطلهم عن الادلاء باصواتهم ..

وكانت هذه هي المشاكل التي ظهرت في لجان بندر سمنود بصفة عامة ، وبالرغم من محاولة موظفي مركز شرطة بندر سمنود علاجها بكل جهودهم .

وقد لجأ الناخبون الى د . احمد ابو اسماعيل لحل هذه المشاكل فلجأ بدوره للقاضي عزت عبد الله البنداري وقد حدث أن طلب مأمور سمنود من مرافق الدكتور احمد ابو اسماعيل الخروج من حجرته ولكن المرافق اعترض على وجود رئيس مجلس المدينة بمكتب المأمور وطلب اخراجه بالمثل .. ونتيجة لهذا الاعتراض قام المأمور باخراج رئيس مجلس المدينة من حجرته.

ولم ينزل أحد من مرشحي الحز[ب] الوطني الى بندر سمنود يوم الانتخ[اب] وفي نفس الوقت اشتكى د . احم[د] ابو اسماعيل للقاضي من تخوفه أن [يتم] اغلاق قرى « ميت بدر حلاوة ـ طايمة كفر المزازية » مبكرا لصالح الحز[ب] الوطني .

● وعندما ذهبنا الى قرية « مي[ت] بدر حلاوة » بلد مرشح الحزب الو[طني] رياض العشري وجدنا أن القرية باكم[لها] تكاد تكون مجمعة على التصويت لص[الح] مرشح الحزب الوطني ولم يكن ذلك[...] من الحزب بل نتيجة لطبيعة الانتخاب[ات] في الريف ـ لدرجة أن مندوبي بـ[...] الاحزاب تخوفوا من الاعتداء عليهم !

وفي المحلة الكبرى اشتدت المعرك[ة] يوم التصويت بين الوطني والوفد [عن] طريق الدعاية الانتخابية بالسيارات ا[لتي] كانت تجوب المدينة وقد استمرت هـ[ذه] المواكب الى ما بعد اغلاق الصناديق .

ولم تحدث في المحلة مشاكل في الا[...] بالشكل الذي حدث في سمنود باستثن[اء] تغيير مقار اللجان التي كانت ظاهرة عا[مة] في محافظة الغربية تقريبا .

وفي ريف المحلة كان هناك عدد من الق[رى] حسمت فيها الجماهير المعركة لصا[لح] الحزب الوطني بسبب انها بلاد بعـ[ض] المرشحين مثل « بشبيش ومحلة الزياد[ة] وفي المقابل كانت بلدة « المتمدية » مغل[قة] للوفد ايضا لانها بلد أحد مرشحي الو[فد]

وقد اشتكى د . محمد عبده مرشـ[ح] الوفد من ظاهرة اغلاق بعض القرى عـ[لى] مرشحي الحزب الوطني .. وتساءل الكثير[ون] هل عملية غلق القرى على مرشحي حز[ب] بعينه من طبيعة الانتخابات في القـ[رى] القائمة على العصبية أم لاسباب اخرى ؟

اما في زفتى فقد برزت شعبية الدك[تور] عبد الأحد جمال الدين . بينما في السـ[...] استطاع شمس الدين الشناوي مرشـ[ح] الوفد أن يقوي من موقفه هناك .

وقال اللواء جميل ابو الذهب مـ[دير] امن الغربية انه لم تحدث اية مشاكل ذا[ت] تأثير على سير التصويت وأن نسبة الطو[...] بسيطة جدا .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

● الدقهلية ●

رغم أهمية المرشحين فالمنافسة حرة تماماً!

كتب : مندوب المصور

في محافظة الدقهلية كانت المنافسة شديدة بين مرشحي الأحزاب في الدوائر الانتخابية منذ ساعات الصباح الاولى بين ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل .. وتوفيق عبده اسماعيل وزير السياحة .. والمهندس عبد الهادى سماحة وزير الرى.. بالاضافة الى الدكتور كامل ليلة رئيس مجلس الشعب وكلهم من أبناء الدقهلية ..

وبالرغم من العدد الكبير الذى تدفق على صناديق الانتخاب ، فقد مرت عملية الانتخابات بكل هدوء .. ولم تحدث من المشاكل ما يمكن ان يذكر فيما عدا الخلافات العادية بين بعض المرشحين ومؤيديهم والبعض الآخر ..

وقد حرصت الشرطة على حفظ شكاوى الحزب الوطنى حتى الانتهاء من الانتخابات حتى لا يؤثر على سير عملية الانتخابات وحيادها ..

أكد المهندس ابراهيم شكرى على حياد رجال الشرطة في الانتخابات ، وقال ان الشرطة لم تتدخل على الاطلاق ، ولكن المحافظة والمحليات كانت لهما بعض الضغوط على الاهالى .

وعلى عكس المظاهرات الهادئة التى تحيط برئيس حزب العمل .. فقد كان المشهد في قريتى جوجر ، وميت الكرماء مسقط راس الدكتور كامل ليلة .. مظاهرات صاخبة ومواكب سيارات .

وقابل الوزير عبد الهادى سماحة بعض المنافسة في منية النصر مسقط راس الوزير ، خاصة من عائلة سويلم الوفدية .

بينما يتوقع وزير السياحة توفيق عبده اسماعيل ان تتراوح نسبة الفوز بين ٧٠٪ و ٨٥٪ .. ويقول : فى الحقيقة أن المعارضة تختلق المصادمة معنا خاصة بعد شعور جميع احزاب المعارضة بقوة وشعبية الحزب الوطنى. حتى آن حزب التجمع نجح في اختلاق مصادمة في قرية ميت سلسيل وهى دائرة بها ٢٢ الف صوت وقد توقفت عملية الانتخاب في هذه اللجنة اكثر من ساعة .. ولكن الشرطة تمكنت من السيطرة على الموقف واستكملت العملية الانتخابية .

ويقول رئيس احدى لجان الدائرة الثانية وهو الاستاذ محمد رضا حسين : ان اغلبية رؤساء اللجان من القاهرة والاقلية من الغربية حتى تنتفى شبهة سيطرة الحزب على اللجان .. وفى رأيى ان هذه الانتخابات هى اكثر الانتخابات نزاهة .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

• كفر الشيخ •

إنتخابات هادئة بالرغم من «شباسى الملح» !

كتب : احمد حمدى

باتت محافظة كفر الشيخ ليلة الاحد الماضى حبلى بالسؤال : من ننتخب غدا ؟ سؤال تكرر من الجار للجار . ومن الصديق لصديقه . واقبل الجميع على الصحف اليومية ، قومية وحزبية ، بصورة غير مسبوقة .. وكانهم يستقرئونها اجابة عن السؤال الحائر ! وانتقلت الحيرة الى احاديث المقاهى الساهرة مع اكواب الشاى والتمباك والمعسل ..

على الجانب الآخر كان مطبخ الانتخابات قد تجهز باجتماع مفتوح باستاد المحافظة شهده رؤساء ومساعدو اللجان الانتخابية . وتم تدقيق الاجابة عن كل سؤال .. من كيفية التحقق من شخصية الناخب ، حتى طريقة طى بطاقة الانتخاب .. اكبر بطاقة فى تاريخ الانتخابات المصرية ـ ٥٨ × ٥٩ سم ! كما تم توزيع ١٥٠٠ مساعد ومعاون على ٩٧٢ لجنة فرعية موزعة على ١١ مركزا اداريا .

صباح يوم الانتخاب .. اقبال الناخبين فى دسوق العاصمة القديمة للمحافظة ـ ايام كانت مديرية ـ يبشر ويعد كذلك فى مدينة فوه . لمرشحى الاحزاب فى المدينتين ثقل وعزوة . بينما ظل اقبال الناخبين محدودا على لجان مدينة كفر الشيخ . وباستقراء آراء رؤساء اللجان المختلفة حول نسبة الحضور ، يمكن الوصول الى نسبة عشوائية لاتتجاوز ٣٠٪ من عدد الاصوات فى المحافظة ! الظاهرة الفريدة ان حضور الناخبات كان بنسبة غالبة على كل اللجان . وقد ظلت لجان النساء فى دسوق مزدحمة حتى الخامسة من المساء !

كاد اليوم الانتخابى يمر بهدوء .. لولا انى رايت زحاما شديدا قرب مركز شرطة دسوق.. لاحظ احدهم الكاميرا فى يدى فهتف : اذهب الى شباسى الملح .. لترى ما يحدث هناك ! .. شباسى الملح قرية تبعد عن دسوق ١٥ كم . ٤ الاف صوت وصلنا . بدات اجمع تفاصيل الحكاية . شجار حدث بين انصار الحزب الوطنى وانصار الوفد والتجمع ابلغ مندوبو احزاب المعارضة القاضى محمد امين ـ امين اللجنة العامة للانتخابات بدسوق ـ وجاء عقيد فتحى هيكل فاعاد بعض المندوبين الى مواقعهم فى اللجان .. واستتب النظام !

لكنى رايت لجنة الوحدة الصحية بالقرية بغير مندوبين لاحزاب المعارضة . محمد عبد العزيز السنهورى رئيس اللجنة تصرف من جانبه واستدعى فتاة من بنات القرية اسمها « سعاد » وكلفها ان تكون مندوبة لحزب العمل وان تعترض على اى خطا تراه .. هل كان معها توكيل ؟ اجاب رئيس اللجنة : لا ! وفى بقية لجان قرية شباسى الملح احضروا شيخ البلد ليكون مندوبا للاحزاب التى غاب مندوبوها

● المنـــوفيـــة ●

فانلات عليها الساعة يرتديها أنصار التجمع

كتب : مندوب المصور

□ ادلى مواطنو محافظة المنوفية باصواتهم فى ١٤٠٠ لجنة فرعية ، حيث قامت بعملية فرز الاصوات ١٠ لجان عامة اشرفت عليها لجنتان رئيسيتان احداهما للدائرة الاولى والاخرى للثانية .

اختلفت نسبة حضور المواطنين للادلاء باصواتهم فى القرى والنجوع والكفور عنها فى شبين الكوم - العاصمة - التى لم يكن الاقبال على التصويت فيها شديدا على العكس من القرى التى شهدت اقبالا على التصويت .

فى اليوم السابق على الانتخابات كانت مقار الاحزاب تعمل كخلية نحل حيث كان كل حزب يقوم بعملية اعداد المندوبين وترتيب الدعاية الاخيرة عن طريق الزيارات . ومسيرات السيارات التى لم تتوقف منذ اليوم السابق للانتخابات وحتى ساعة متاخرة من يوم الانتخاب . كما ارتدى شباب الحزب الوطنى فى بعض اللجان فانلات عليها اسماء مرشحى الحزب الوطنى واسماء مرشحيه، كذلك ارتدى شباب حزب التجمع فانلات عليها رمز الحزب - الساعة - وصورة خالد محيى الدين . كما استخدمت امساكية رمضان كنوع من الدعاية الانتخابية حيث طبعت رموز الاحزاب وصور المرشحين .

وفى مليج ادلى حمدى قنديل المحامى وامين عام الحزب الوطنى بالمنوفية بصوته وكانت المعركة الانتخابية فى هذه القرية هادئة . وفى قرية ميت بره مركز قويسنا ادلى الدكتور ابراهيم صقر مرشح حزب التجمع بصوته وسط الفلاحين الذين هتفوا له كثيرا .

وفى كمشيش ادلت شاهندة مقلد مرشحة حزب التجمع بصوتها وسط مظاهرة تاييد صاخبة للمرشحة ولحزب التجمع .

وقد شهدت المحافظة بعض التجاوزات الانتخابية خاصة فى لجان السيدات حيث ان بعض السيدات مقيدات فى الكشوف الانتخابية ولكنهن لايملكن بطاقة انتخابية او بطاقة اثبات شخصية . وفى تلا وافق رئيس احدى اللجان الفرعية على ان يدلى احد المتطوعين فى الجيش بصوته - رغم عدم شرعية ذلك - وقد حرر حزب التجمع محضرا بهذه الوقائع كما سجل محضرا بواقعة اعتداء - ضرب - من احد انصار الحزب الوطنى على احد انصار التجمع.

وقد خرجنا من جولتنا بالمنوفية بعدة لقطات اهمها :

●● استغل بعض المرشحين الاطفال دون العاشرة فى مواكب كبيرة داخل السيارات للهتافات طوال يوم الانتخاب .

●● انتقل المستشار طلعت الديب رئيس محكمة شبين الكوم ورئيس اللجنة الرئيسية عن الدائرة الاولى الى تلا فى الساعة الثالثة وحتى الخامسة للتحقيق فى المحاضر التى تقدمت بها احزاب المعارضة ضد التجاوزات التى حدثت فى اللجان .



● بنى سويف ●

لماذا غاب مندوبو أحزاب المعارضة عن اللجان الفرعية فى بنى سويف

كتب : سليمان عبد العظيم

□ تنافس ٧٠ مرشحا يمثلون الاحزاب الخمسة على ١٤ مقعدا من مقاعد مجلس الشعب أمام ٧٩٨ لجنة فرعية فى ٨ مراكز فى بنى سويف.

عدد الناخبين المقيدة اسماؤهم فى جداول الانتخابات يصل الى ٤٤٢ الفا و٦٦٢ ناخبا. ووصلت نسبة من ادلوا باصواتهم الى ٣٥٪

وقد حرص مرشحو مندوبى احزاب الوفد والوطنى والعمل على التواجد فى جميع اللجان بينما غاب تقريبا مندوبو حزبى الاحرار والتجمع.

وقد مرت الانتخابات هادئة فى بنى سويف ولم تحدث مشاكل تذكر .. وكانت الخلافات البسيطة التى تثار بين المرشحين تحل باتفاق بين المندوبين كما حدث بالنسبة للخلاف على عدم وجود البطاقات الشخصية مع السيدات فاتفق على ان تقوم الناخبة بالإدلاء بصوتها بعد التأكد من شخصيتها وقد حضر الى احدى اللجان ناخب كفيف مصطحبا معه مرافقا .. وسأل رئيس اللجنة القاضى محمد أبوبكر رئيس اللجنة العامة ... عن مدى صحة رأى هذا الناخب الكفيف، فأجاب القاضى بأن هذا من حق الناخب.

وفى نفس اللجنة جاء الاسم الر... البطاقة الانتخابية لأحد الناخبين مختل... عنه فى كشوف سجل الناخبين ، و... مندوبو الاحزاب على أنه نفس الشخ... وسمح له بالادلاء بصوته ..

وفى لجنة مدرسة الشهيد فؤاد ناصر ... قام رئيس اللجنة العامة بطرد عبدا... حسن مندوب الحزب الوطنى من اللجنة ... كان متواجدا بها لوجود مندوب آخر للح...

وقد حدث بعض الخطأ فى تسليم ا... الانتخاب فى بعض لجان البندر ، اما بالن... او الزيادة . ولكن تم اكمال النقص وس... الزيادة فورا .. وحتى التاسعة صباحا كانت هذه المشكلة قد حلت تماما ..

اما الملاحظات التى اضافها رئيس اللج... الرئيسية ببنى سويف ، المستشار اح... عزت .. فهى لا تزيد على ان بعض المشاد... البسيطة كانت قد تحدث بين مرشحى الاح... او بين الناخبين .. المشكلة الوحيدة ا... صادفتنا فى المراكز الاخرى بالمحافظة هى ... وجود البطاقات الشخصية مع الناخبات وقد تغلبنا عليها بالاعتراف بأى دليل ي... تقديمه لاثبات شخصيتها ، او القرار المص... عليه من العمدة او شيخ البلد .

وايضا كان هناك عدد كبير من الناخبين بع... البطاقات الحمراء ، ولكنهم لم يتمكنوا ... الادلاء باصواتهم لان اسماءهم سقطت من جدا... الناخبين التى تم فيها الاضافة والحذف ، ويصل هذا العدد الى نحو الف ناخب ... بندر بنى سويف وحدها .

وقد توافد مندوبو الاحزاب الى المقر الذ... ارسلت اليه صناديق الانتخاب فى قسـ... شرطة بنى سويف .. وقد وصلت الصناد... فى مظاهرات كبيرة من مؤيدى الاحزاب ... سياراتهم وعلى دراجاتهم وتوقفوا امام الصا... الفسيحة التى وضعت فيها الصناديق ..

وفى السادسة والربع تماما .. كانت الصناديق الاربعون قد وصلت إلى شرطة بندر بنى سويف . وبدأ فرز الاصوات على اللون.



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يونيـــو ١٩٨٤

● المـــنيـــا ●

حققت كل الشكاوى فورا ومرت المعركة بســـلام

كتب : عزت بدوى

ارتفعت حرارة المعركة الانتخابية فجاة فى المنيا فى اليوم الذى سبق الانتخابات .

تخلت المحافظة الهادئة فجاة عن هدوئها، فبدأت تشهد شوارعها سيارات هيئة الاستعلامات وهى تطوف الشوارع لحث المواطنين على التوجه الى لجان الانتخابات وضرورة المشاركة فى العملية الانتخابية ..

كانت سيارات الاحزاب أيضا تطوف مراكز محافظة المنيا التسعة وقراها وسط هتافات المؤيدين لكل حزب خاصة الحزب الوطنى وحزب الوفد الجديد ..

وفى يوم الانتخاب عقد اللواء عبد المجيد محمد عبد المجيد مساعد وزير الداخلية ومدير امن المنيا اجتماعا مع رؤساء وأمناء اللجان الفرعية والرئيسية ووزع عليهم استمارات ابداء الرأى ثم تولت سيارات الشرطة نقلهم الى مقار لجانهم ..

فى الصباح توجه ٧٥٠ الف ناخب للادلاء باصواتهم أمام ١٣١٦ لجنة فرعية مقسمين على لجنتين رئيسيتين.. ومع بداية عمل اللجان الانتخابية ساد الهدوء مدينة المنيا وكان الاقبال ضعيفا داخل المدن بصفة خاصة ولا سيما بندر المنيا وبندر ملوى فى الدائرة الاولى .. بعكس الحال فى الاقاليم والارياف حيث كان الاقبال شديدا وحرصت السيدات للادلاء باصواتهن وتولى بعض المرشحين نقلهن بالسيارات الى مقار اللجان الانتخابية .

نظرا لشدة المنافسة بين مرشحى الحزب الوطنى وحزب الوفد الجديد خاصة فى مركز سمالوط بالدائرة الثانية ومركز ابو قرقاص بالدائرة الجنوبية الاولى قامت قوات الامن بتكثيف تواجدها حماية لاى احتكاك بين الطرفين وبحيدة تامة وقد شهد لها بذلك كل احزاب المعارضة .

تركزت اغلب شكاوى المواطنين فى عدم وجود اسمائهم بالكشوف الانتخابية وعدم وجود اثبات الشخصية وقد تولى اللواء صلاح الدين ابراهيم محافظ المنيا حل هذه المشاكل .

وقد لوحظ ان معظم اللجان خلت من مندوبى احزاب المعارضة فيما عدا حزب الوفد الذى حرص مندوبوه على التواجد فى كل اللجان . كما حرص مندوبو الوفد ايضا على حراسة الصناديق الانتخابية وقد سهل لهم رجال الشرطة ذلك بان نقلوا الصناديق على جرارات زراعية وسط حراسة مشددة حتى يتمكن جميع مندوبى الاحزاب من مرافقتها فى نفس الجرار .. وقال منير محمد عبدالفهيم رئيس المحكمة ورئيس اللجنة الرئيسية الثانية بالمنيا ان اللجنة تلقت ١١ بلاغا من الاحزاب المختلفة فى اللجان العامة الخمسة التابعة للجنة وتركزت هذه الشكاوى فى مركز سمالوط ومغاغة وكان معظمها يدور حول السماح للسيدات بالادلاء باصواتهن بالرغم من عدم وجود اثبات شخصية معهن فانتقلت فورا الى اللجنة العامة واصدرت قرارا بعدم لسماح لاى مواطن بالادلاء بصوته الا اذا كان يحمل معه اثبات شخصية او يتعرف عليه المندوبون عن الاحزاب المختلفة ولا تقبل شهادة الشهود بمعرفته .. كما ان اللجنة ابلغت النيابة العامة ببلاغين الاول تلقته اللجنة من مرشحى حزب الوفد وحزب التجمع لاخراج مندوبيهما من قاعة اللجنة وعلى الفور احلت الشق الانتخابى من الشكوى الى رئيس اللجنة العامة بسمالوط الذى أصدر قراره بتمكين مندوبى الحزبين من دخول اللجنة الانتخابية واحلت الشق الاخر للنيابة العامة ..

اما فى « الدائرة الاولى والتى يتولى رئاستها المستشار حافظ عبدالحفيظ وتضم ٦ لجان عامة برئاسة قضاة فان العملية الانتخابية فيها لم يحدث ما يعكر سيرها سوى اشتباك بين مرشحى الوفد والوطنى فى بنى عبيد وتم حل المشكلة مرت الانتخابات بســـلام



● أســـــيوط ●

خلعت رداء العصبية قبل التوجه لصناديق الانتخاب

كتب : محمد الشاذلى

اختلفت المعركة الانتخابية فى عاصمة الصعيد عن محافظات الوجه القبلى كله . فقد طغى الحديث عن برامج الاحزاب المتنافسة على تحالفات القبيلة والاسرة وحقوق الجار . ومع اقتراب يوم الحسم الانتخابى كثفت الاحزاب انشطتها وجولاتها الميدانية وارتفعت حدة الحوار .

وفى هذا المناخ يعد التنبؤ واستطلاع الراى من قبيل الجدل . فالتحول من تاييد حزب الى اخر يمكن ان يتم حتى والقلم فى يد الناخب !

وكانت «الليلة الكبيرة» هى ليلة الانتخابات فى دائرتى اسيوط :

قاد تحرك الحزب الوطنى اللواء زكى مصطفى بدر محافظ اسيوط الذى وجهت له سؤالا عن الحياد ! فاجاب : انا محافظ تنفيذى واحكم باسم حكومة الحزب الوطنى» واضطررت للنزول الى الانتخابات لا لدفع الحزب الوطنى ولكن للرد على افتراءات احزاب المعارضة .

جواد الوفد فى اسيوط كلها هو المستشار ممتاز نصار الذى تزداد شعبيته كلما اقتربنا من مركز البدارى . وممتاز نصار سياسى محترف ، فهو يخدم اهالى دائرته منذ زمن بعيد وعينه على صندوق الانتخاب. ومعروف عنه انه خصص ٣ ـ ٥ محامين شبان فى مكتبه بالقاهرة لخدمة ابناء اسيوط . فهو يعرف جيدا لمن يعطى الناخب الاسيوطى صوته !!

وثقل حزب العمل فى اسيوط هو الزميل الصحفى احمد فرغلى وتتركز قوته فى بندر اسيوط ولكن ارضيته ضعيفة فى بقية المراكز . ولحزب العمل بعض الجيوب فى البدارى « المستشار الدمرداش » وفى القوصية « مراسل الاهالى جمال اسعد » .

واعتمد حزب التجمع على ساحل سليم بالرغم من انه اقلية ولكنها نشطة ومنظمة وملتزمة حزبيا . وهو الحزب الوحيد الذى وجدت فيه الثامن الاحتياطى يتحرك كما الاول فى القائمة الاصلية . وهذه لم اجدها فى [illegible]اب الاخرى حيث الاول نائم مطمئن والاخير يائس ومحبط . ومن ساحل سليم رشح حزب التجمع ستة على قائمته الوحيدة فى اسيوط . وفى ابو تيج قرية الزرابى رشح التجمع د. عواطف عبد الرحمن . وفى الغنايم رشح التجمع د. عبد الله مزارع .

المثل الاسيوطى يقول : السطاح اللى يحرسه ناس كتير هو اللى ينسرق .. فلقد شهدت اسيوط بدائرتيها نسبة اقبال ضعيفة وان كانت افضل من اية انتخابات سابقة ..

اما حزب الوفد فقد حرص على تجميع كل انصاره ـ وهم فى الحقيقة انصار ممتاز نصار ـ وحشدهم ليوم الانتخاب ، وكانت اول محاولات تجميع الانصار حول الوفد هو التحالف مع جماعة الاخوان المسلمين . فقد عقد ممتاز نصار مؤتمرا دعا فيه محمد حامد ابو النصر عضو مكتب الارشاد بجماعة الاخوان المسلمين الذى طالب بالسير على نهج القرآن والانجيل.

وبطل يوم الانتخاب فى اسيوط هو ـ وباعتراف الاحزاب الاربعة ـ رجل الشرطة الذى وقف محايدا ، وربما انعكس حياد الشرطة فى صورة اصوات فى صندوق الانتخاب لصالح الحزب الوطنى ، باعتباره الحزب الحاكم الذى وعد بهذا الحياد ونفذه ..

وفى جولاتى طوال يوم الانتخاب فى دائرتى اسيوط شهدت :

● معركة البدارى بين مؤيدى سيد عمار زناتى مرشح الحزب الوطنى وممتاز نصار مرشح حزب الوفد ، توفى على اثرها المواطن احمد محمد اسماعيل واصيب ثابت عبد العليم احمد وكامل حسين على عمار وهمام مختار ابوزيد ومحمد محمود عمار وسامح سيد عمار .

● عدد كبير من المستشارين والقضاة ووكلاء النيابة والمحامين يسيرون فى جولات المستشار ممتاز نصار .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٤

● صباح يوم الانتخاب اجتمع مدير الامن مع الضباط وطلب منهم عدم شرب الشاى عند اى مرشح وعدم المرور على المناطق التى يسكنون فيها .

● نشات مشكلة فى لجان السيدات بالنسبة للمراة التى لاتحمل بطاقة شخصية ونسبتهن كبيرة فى قرى اسيوط . فاشترط المستشار أحمد عبد العظيم درويش رئيس اللجنة العامة ان يقر زوجها بانها امراته او ان يتعرف عليها احد مندوبى الاحزاب ويضع امضاءه بجوار بصمتها .

● لم يصوت عدد كبير من الناخبين الاميين لاصرار مندوبى الاحزاب ومعهم رؤساء اللجان على ان يضع الناخب الامى العلامة بنفسه او ان يتركها بيضاء . وفى لجان آخرى وبالاتفاق بين جميع الاطراف كان يتولى رؤساء اللجان وضع العلامات امام الرموز التى يحددها الناخب .

● حرصت كل الاحزاب على وضع مندوبيها فى اللجان باستثناء التجمع الذى غاب مندوبوه فى عدد كبير من اللجان التى مررت بها .

● هاجمت د. عواطف عبد الرحمن حزب الوفد وطالبت الناخبين بالتصويت للتجمع. وفى حالة رفضهم له فلينتخبوا العمل او الوطنى اما الوفد فلا .

● اعلن عدد كبير ممن أدلوا باصواتهم لممتاز نصار بانهم لم يعطوا صوتهم للوفد ولكن لممتاز نصار .

● أوقف رئيس لجنة دائرتين حجمهما ١٠٠٠ صوت لعدم حضور مندوبين من أحزاب المعارضة وتم تاخير التصويت لثلاث ساعات لحين حضور المندوبين .

● برأت المحكمة رئيس مدينة البرارى من تهمة الدعاية للحزب الوطنى .

● فى تجع سبع قاد حملة الحزب الوطنى محمد احمد حسين رغم عدم وجوده فى القائمة وهذا مثال على التزام حزبى نادر فى ظل انتقال كل من لم تشملهم القائمة الى احزاب اخرى .

١٣٤٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصــــور

التاريخ : ١ يونيـــو ١٩٨٤

● ســوهــــاج ●

اثبات الشخصية كانت وراء ضعف نسبة التصويت!

سوهاج من : ممدوح مهران

لاول مرة فى انتخابات عامة تجرى فى محافظة ســوهاج يتمسك رؤســاء اللجــان الفرعيــة بالا يدلى بصــوته ناخب الا اذا كان يحمــل من المســتندات الدالة على اثبات الشــخصية مايقتنعون به هم دون سواهم . وفى احدى اللجان التى اعرف ناخبيها شخصا شــخصا حدث ذلك . رغم شهادة رجال الادارة ، ورغم اقرار مندوبى الاحزاب بان هذا الشخص هو صاحب الاسم المقيد بجدول الانتخاب .. لم تكن هذه سمة لجنة فرعية او لجنة عامة ، او دائرة ، ولكن كانت ظاهرة ملحوظة فى جميع لجان دائرتى المحــافظة .. وكان ذلك احد الاسباب الرئيسية وراء ضعف نسبة التصويت فى المحافظة والتى تدور حول نسبة ال ٣٠٪ .

وهنــاك ظاهرة لافتة للنظر كان ابطالها الكادحون العارقون الذين ترتسم على وجوههم تقاسيم المعاناة .. فلاحة بسيطة .. او فلاح عارق .. يتقدم اى منهما الى رئيس اللجنــة فى طيبة شديدة ملؤها الاصرار المســبق .. « الهلال يابيه » . وبعدما يتاكد رئيس اللجنة من شخصية الناخب يقدم له بطاقة الانتخاب طالبا منه ان يدلى بصوته خلف الستار .. رغم انه لايعرف كيف يفعل ذلك . او يطلب من رئيس اللجنة ان ينوب عنه فى تســجيل رغبته لكنه يرفض .. مع انه كان قبل ذلك فى مثل هذه الانتخابات يقوم رئيس اللجنــة نيابة عن الناخب فى تسجيل صوته بناء على رغبته امام المندوبين .. وعرفت من رؤســاء اللجان ان تعليمات مشددة صدرت لهم بتطبيق القانون حرفيا . ومن لايفعل سيعرض نفسه لاشد العقاب .

والظاهرة الثانية إنه لم يكن لكل الاحزاب مندوبون فى اللجان . واقتصر المنــدوبون على الاحزاب التى لدى مرشحيها تواجد قوى فى الدائرة . ويامل حزبهم فى الحصول على احد المقاعد المخصصــة لها .. لذلك خلت لجان الدائرة الثانية التى ياتى على راســها الوزير محمد رضوان من مندوبين للاحزاب فيما عدا الحزب الوطنى وحــزب الوفد الذى ياتى على راس قائمته سكرتيره فى سوهاج : فخــرى عبد النور .. اما الدائرة الاولى شمال سوهاج ـ فقد دخل الى ميدان المنافسة فيها حزب العمل الذى جاء على راس قائمته ممدوح قناوى المحامى امينه بالمحافظة ..

اقتصر دور رجال الشرطة على التواجد خارج مقار اللجان الانتخابية لحفظ الامن فقط دون ان يتعدى دورهم ذلك .. سالت شيخ خفراء احــدى القرى أنت مع اى حزب من الاحــزاب المتنافسة ؟! فكانت اجابته رغم بساطته محددة .. لدينا تعليمات واضــحة بالا نتدخل باية صورة من الصور . فقط نحمى المواطنين من ان يتدخل احد فى إمرهم وهم بصدد الادلاء باصواتهم .. وذهبت فى قرية اخرى الى مقر العمودية . التقيت بالعمدة وبعد ان قدم لى واجب الضيافة سالته لماذا لايتواجد بالقرب من مقار اللجــان الانتخــابية ؟ فاجابنى حتى لايتهمنا احد باننا ذهبنا للتاثير على الناخبين فى اى اتجاه من الاتجاهات .. وطلب من عامل التليفون أن يحضر دفتر الاشارات . ســلمه الى لكى اتصفحه .. واذ بى افاجا بسيل من الاشارات الواردة من مديرية الامن وجميعها لايخلو من تنبيه بعدم التدخل تحت ايةصورة من الصور وتمكين الناخبين من الادلاء باصواتهم بحرية كاملة .. وقال لى : لقد اجتمع مأمور المركز بجميــع عمــد ومشــايخ الخفــراء واصدر تعليمات مشددة . وحذرنا من الا نعرض انفسنا للعقاب من جراء محاولة مناصرة حزب على حــزب تحت اى ظرف من الظــروف ..

واجريت هــذه المقابلات مع رجال الادارة فى القاعدة التى تتعامل مع الناخب مباشرة بعد أن سالنا مدير الامن عن دور الشرطة فاجابنا بان انزل الى الشارع لاجد الاجابة بنفسى دون أن يعلق بكلمة واحدة .



وليلة الانتخـــاب التقيت مع علي ابراهيم محافظ سوهاج لاعرف منه اللجان الانتخابية التى سيزورها فى الصباح ..وكانت اجابته قاطعة : لن اغادر مكتبى فى هذا اليوم بالذات منذ الصباح وحتى انتهاء عملية الادلاء بالاصوات حتى لايتصـــور أحد ان هناك تدخلا تحت اية صورة من الصور .

تلك الليلة كانت هادئة تماما فوق السطح .. ولكن سيارات مرشحى مختلف الاحزاب لم تهدا طوال الليل وهى تجوب مدن وقرى ونجوع المحافظة من اقصاها الى اقصـــاها . واستمرت هـــذه الحـركة حتى لحظـة اغلاق الصناديق .

الكل اجمع على انه لاتدخل من احد .. وان العملية الانتخابية جرت فى هدوء شديد .. اللهم فى بندر اخميم فى الدائرة الثانية ، حيث يشتد التنافس بين الحزب الوطنى وحزب الوفد .. حدث احتكاك راح يصـــوره مرشح الوفد على انه محاولة لاقتحام اللجان الانتخابية من قبل مرشح الحزب الوطنى « لتســـويد » بطـــاقات ابداء الراى بدلا من النـــاخبين .. واحيل الامر للنيابة العامة لتتولى التحقيق .. وتحفظ رئيس اللجنة الرئيسـية على صناديق هذه اللجان واحتجزها حتى تجتمع اللجنـــة الرئيسية لكى تقرر بشأنها ماتراه بعد ان تكون قد فرغت من فرز جميع صناديق الدائرة

وبعد ان وصلت الصناديق الى مقار لجـان الفرز وتواجد مندوبى الاحزاب . وبدا الفرز هناك لجان راح رئيس اللجنة العامة فيها وهو من رجال القضاء يفرز الصـــناديق صندوقا صندوقا بنفسه .. وهناك لجان طلب رئيس اللجنة العامة من رؤساء اللجان الفرعية فرز الصناديق كل عشرة صناديق فى دفعة واحدة . وراح هو يراقب عملية الفرز ويشرف عليها . ويصدر قراراته كلما حدث لبس فى اى صوت من الاصوات .

وفيما عدا ضجيج لجان الفرز ، ساد الهدوء جميع المدن والقرى وكأنها راحت تسترخى بعد عناء طويل من التنافس بين الاحزاب من اجل الحصول على اصوات الناخبين .. بينما سهرت مقار الاحزاب تتلقى النتائج لكى يحسب كل حزب اولا باول عدد الاصوات التى ادلى بهـا الناخبون وعدد الاصوات التى حصل عليهـا كل حزب وعدد المقاعد التى يامل فى الحصول عليها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــرار

التاريخ : ٤ يونيـــو ١٩٨٤

وماذا يقول مرشح حزب الوفد الذى سقط وبعد ٤٨ ساعة اعلنوا نجاحه

وفى بنى عبيد احدى قرى مركز ابو قرقاص بمحافظة المنيا خيم الحزن على اهالى القرية بعد سقوط فاروق طه فى انتخابات مجلس الشعب.. ذلك لان الاهالى لم يجدوا اسمه فى قوائم الناجحين والتى نشرت فى الصحف فجأة ينقلب الحزن الى أفراح عندما يفاجأ الاهالى بالصحف تنشر اسم فاروق طه ضمن أعضاء مجلس الشعب الجديد الذين نجحوا فى الانتخابات .

وما ان قرأ اهالى قرية بنى عبيد خبر نجاح فاروق طه ابن القرية حتى خرجت القرية عن بكرة ابيها شيوخا وشبابا .. نساء ورجالا .. جاء الفلاحون من الحقول .. والموظفون من اعمالهم .. الكل خرج يبحث عن ابن القرية فاروق طه .. ذهبوا اليه فى منزله ـ فلم يجدوه .. وعلموا انه سافر خلسة الى القاهرة ليستطلع الامر .

وفى المساء جاء تليفون من فاروق طه الى منزله يخبرهم بانه نجح فى الانتخابات فعلا وان سبب عدم ظهور اسمه اثناء اعلان النتيجة كان خطأ غير مقصود .. وانه موجود فى المنيا الآن .

خرج اهالى القرية فى سيارات نصف نقل بالدفوف والطبول لاستقبال ابن بلدتهم عضو مجلس الشعب الجديد من حزب الوفد .

يقول فاروق طه هذه ثانى مرة

فاروق طـه

ارشح فيها نفسى لعضوية مجلس الشعب نقــد حالفنى التوفيق فى انتخابات ١٩٧٩ ولكن الحمــد لله ونقنى الله ان انجح فى انتخــابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ٠

اعلنوا نجاحى

عندما اعلنت نتيجة الانتخـابات ولم تجد اسمك فى قائمة الناجحين ماذا كان احساسك فى ذلك الوقت؟

ــ فى الواقــع اننى كنت متفائلا جدا فى هذه الانتخـابات وبعــد أن اغلقت صناديق الانتخابات وبدات عملية الفرز كنا نتابعها بدقــة على مستوى كل لجنة ونسجل عــدد الاصوات التى حصلنا عليها فى كل لجنة وبعد ان انتهى الفرز قمنا بحساب عدد الاصوات التى حصلنا عليها وقارنا بينها وبين الاصوات التى حصل عليها الحزب الوطنى.. لوجدنا ان حزب الوفد ســـوف يحصل على مقعدين فى الدائرة الاولى بمحافظة المنيا وذلك اذا لم يحصل أى حزب آخر من العمل والاحرار والتجمع على نسبة الـ ٨٪ .

وبعد ان ظهرت النتيجة اسرعنا لشراء الصحف للوقوف على الحقائق ولكن الصحف خيبت آمالنا وذلك لاننى لم اجــد اسمى فى قــوائم الناجحين لان الوفد حصـــل على مقعد واحد فى الدائرة الاولى بالمنيا

ماذا فعلت بعد ذلك ؟

ذهبت الى القاهرة مســاء يوم الاربعاء وتقابلت مع المسئولين عن الانتخابات فى وزارة الداخلية وتم استرجاع الكشوف وحساب النسبة رة اخرى واذا بهم يفاجأون بالنتيجة اجح فاعتذروا لى عن الخطأ واعلنوا وزى ٠

وبعد ذلك انتظرت حتى صباح وم الخميس الماضى فى القـــاهرة وقـــرأت فى الصحف اليومية خبر نجـــاحى .. اسرعت بعــد ذلك بالسفر الى المنيا ووصلت مســاء وم الخميس ٠

هل احسست بشك فى نزاهــة لانتخابات بعد ان لم يظهر اسمك البداية ؟

نعم لقد احسست بالشك فى زاهة الانتخابات وعلمت من الاهالى فى القرية انهم احسوا بالشـــك فى اعة الانتخابات وان يكون الحزب اوطنى قد لعب فى نتيجة الانتخابات صالح اعضائه ٠

هل تعتقد ان عدم ظهور اسمك ول يوم من ظهور النتيجة كان خطأ تصودا ؟

لا اعتقـــد ذلك والسبب انهم اعتذروا عن الخطأ واعلنوا فـــوزى وا ٠

هل ستطالب فى مجلس الشعب الغاء قانون الانتخابات الجديد ؟

اول ماستطالب به ضرورة الغاء هـــذا القـــانون فهو اسوأ قانون الانتخـــابات الذى يزور ارادة الناخبين ٠

هل المقعد الذى حصلت عليه (اخيرا)) لدخول مجلس الشعب انت احق به ام الدكتور عبدالتواب

الدكتور عبد التواب استـــاذ وزميل ولكن السياسة شىء آخــر اعلاما انثى احق بهذا المقعد .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

لا .. ليس إستفتاء على « الثورة » !

قالت لى بشماتة ان نتيجة انتخابات مجلس الشعب تمثل استفتاء شعبيا على ثورة يوليو ١٩٥٢ وان نتيجة هذا الاستفتاء أكدت ان الشعب لا يريد ان يحكم بمبادىء الثورة

قلت : لا افهم ما تقصدينه ؟

قالت وابتسامة تعلو شفتيها : حزبكم .. « الاحرار » يعلن أنه نابع من ثورة يوليو ورئيسه مصطفى كامل مراد كان احد الضباط الاحرار فى ثورة يوليو .. وحزب التجمع يعلن انه يمثل ثورة يوليو ويدافع عن قائد ثورة يوليو ورئيس الحزب خالد محيى الدين كان ايضا واحدا من الضباط الاحرار عند قيام ثورة يوليو .. وحزب العمل يعلن تمسكه بمبادىء ثورة يوليو بل ويعلن رئيسه المهندس ابراهيم شكرى أنه واضع قانون الاصلاح الزراعى الذى اخذت به الثورة بعد قيامها وكأنه كان يتنبأ بمكاسب الثورة قبل قيامها !!.. هذه الاحزاب الثلاثة لم تفز بمقعد واحد فى مجلس الشعب

قلت : هذا بفضل نظام القائمة المشروطة التى ابتكرها الحزب الوطنى الديمقراطى

قالت : هذا النظام يسرى على الجميع .. اقصد ان الوفد فاز بثمانية وخمسين مقعدا فى ظل نفس عقبة القائمة النسبية

وحيد غازى

قلت : أنت موتورة من الثورة لانها وضعت اموالك تحت الحراسة

قالت : هذا حق .. ولكن لاتنسى ان هناك ملايين مثلى موتورين من الثورة لانها اممتهم او سجنتهم او عذبتهم او اعتقلتهم أو حكمتهم بالحكم الشمولى المطلق أو ..

وقاطعتها : ولكن لاتنسى ان الحزب الوطنى هو امتداد للثورة

قالت : هذا كذب .. وسأثبت لك بسؤالين : أولهما : هل كان يمكن أن يحقق الحزب الوطنى هذا النجاح لو لم يكن حسنى مبارك رئيسه ؟

قلت : الحقيقة .. لا

قالت : والسؤال الثانى هو : هل الرئيس مبارك يمثل ثورة يوليو أم جيل اكتوبر ؟

قلت : جيل اكتوبر

قالت وفى عينيها بريق الانتصار : أذن الحزب الوطنى لا يمثل الثورة أو على الاصح فان الناس لم تنتخبه لانه يمثل الثورة

قلت : ولكن هناك سبعة ملايين ناخب تخلفوا عن الادلاء بأصواتهم طبقا للاحصائيات الرسمية

ضحكت بسخرية وقالت : هل تريد أن تقنعنى بأن هؤلاء الملايين السبعة كانوا سيعطون اصواتهم لاحزاب الثورة لو توجهوا الى صناديق الانتخاب ؟

قلت : ولم لا ؟

قالت : حتى لو افترضنا هذا فمعناه أن مؤيدى الثورة سلبيون لم يتوجهوا للصناديق بينما مؤيدو الحزب الوطنى والوفد ايجابيون وهذا يكفى للوصول الى نفس النتيجة وهى ان احزاب الثورة لم تفز فى الانتخابات اما لعدم اعطاء أصوات لها واما لسلبية مؤيديها الذين لم يتوجهوا الى صناديق الانتخاب ! !

قلت : لا تنسى أن الحزب الوطنى رفع شعارات تؤكد حفاظه على مكاسب الثورة وتمسكه

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمبادىء الثورة

قالت : ولا تنسى ان الحزب الوطنى ـ أيضا ـ رفع شعارات ودبج مقالات واخبارا واذاع أفلاما تؤكد ان حزب الوفد يهدم مبادىء الثورة ويحطم مكاسبها .. بل لقد وصل الامر بأحد كتاب جريدة الحزب الوطنى « مايو » ان اكد لقرائه أنه اكتشف اتصالات تتم بين رئيس حزب الوفد فؤاد سراج الدين وبين الامير احمد فؤاد ابن ملك مصر السابق فاروق للاتفاق معه على عودة الملكية الى مصر اذا حصل الوفد على الحكم ! ! .. ورغم كل هذه الحملات ضد الوفد فقد تفوق حزب الوفد على احزاب الثورة الثلاثة .. ونالت احزابكم الثلاثة الثورية أقل مما ناله الوفد الذى وصفوه بالرجعية ! !

قلت : ولكن هذه الانتخابات لا تعبر عن حقيقة اتجاه الشعب

قالت : لماذا ؟

قلت :لان رؤساء أحزاب الثورة الثلاثة مصطفى كامل مراد وخالد محيى الدين وابراهيم شكرى عندما خاضوا الانتخابات الفردية فى الماضى نجحوا وحصلوا على اضعاف الاصوات التىحصلت عليها القوائم التى ضمت اسماءهم فىهذه الانتخابات

قالت : وهذا يؤكد وجهة نظرى ؟

قلت : كيف ؟

قالت : قيادات احزاب الثورة عندما تخوض الانتخابات الفردية فان الناخبين يقومون بتقييم هذه القيادات المرشحة على أساس ما ضيها الشخصى وعلاقاتها بالجماهير .. ولكن عندما تتقدم نفس هذه القيادات للترشيح فى قوائم حزبية فان التقييم لا يتم على أساس شخصى وانما على أساس حزبى .. أى أن مفاضلة الناخبين فى هذه الحالة تتم بين برامج حزبية وليس بين شخصيات سياسية .. ولو أن عبد الناصر مازال حيا ورشح نفسه كفرد لنجح واكتسح ولكن لو رشح عبد الناصر نفسه ضمن قوائم الحزب الناصرى فى الظروف الحالية لسقط.

قلت : ماذا تقصدين بعبارة « بهذه الظروف » ؟

قالت : اقصد لو رشح عبد الناصر نفسه فى ظل الظروف الحالية لتعدد الاحزاب ولم يكن حاكما وانما كان مجرد رئيس للحزب الناصرى الذى يعبر عن الثورة كما تعبر الآن احزاب « الاحرار والتجمع والعمل »

قلت : المناقشة معك غير مجدية

قالت ؟ لماذا ؟

قلت : كما قلت لك فى بداية هذا الحوار أنت موتورة من الثورة ولهذا فان تفسيرك لنتائج الانتخابات ليس عادلا ولا محايدا

قالتبثقة : ولكنه تفسير منطقى و ... واقعى .. والواقع أحيانا مؤلم ! !

« انتهى الحوار »

لقطات

● تكرار ظهور ممثل واحد فى جميع مسلسلات رمضان .. اتجاه يريد به التليفزيون أن يوهمنا بأن مصر نضبت من المواهب الفنية ! !

● اذاعة ٤ مسلسلات يوميا .. اختبار لقوة ذاكرة المشاهد ولضعف برامج التليفزيون ! !

● « فوازير رمضان » تؤكد أن الذوق الفنى فى مصر ينحدر عاما بعد عام .. ليس ذوق المشاهدين ولكن ذوق التليفزيون ! !



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

كيف دارت المعركة الانتخابية ؟

الاذاعـــة والتليفـــزيون والصـحف القـــومية فى خـدمة الحزب الحـاكم

كتب محمد المنياوى :

رغم تجنيـد الدولة لكل امكانياتها وبكـافة الوسـائل المتاحة والمملوكة لها فان تأثيروسـائل الاعلام على الناخبين المقيدين لم تتعد ٤٣٪ بمعنىأن ٥٧٪ من أصـحاب حق الادلاء بالرأى آثرواـالاحتجاج الصامت او بمعنى آخر الرفض الصـامت للمشـاركة فىالانتخابات ..

تؤكد الارقام ان حـكومة الحزب الوطنى لم تات الى الحكم الا براى ٢٤ر٣٠٪ وهى نسبة ٧٢٪ التى حصل عليها الحزب من الاصوات الصحيحة التى باشرت حقها الانتخابى .

ويتضـح من ذلك حقيقـه حجم الحـزب الوطنى الديمقراطى فى الشـارع المصرى .. رغم الثقل الاعلانى والتاييد السياسى ، وتدخل القيادة السياسية لصالح الحزب .

وعن اسباب الرفض الصـامت تبرز عدة نقاط :

● ان الانتخـابات جاءت بنظام مختلف لم يستوعبه المواطن المصرى ولذا اعرض عنه .. وهو نظـام القائمه النسبية المشروطه .. وهو مالم يقتنع به المواطن .. لاسباب ـ ان الناخب مرتبط بأشخاص .. وأن نظام الاحزاب بعد الغائه واعادته ـ لم تستوعبه الجماهير ـ الرافضه ـ والتى استمر رفضـها خلال سيطرة الاتحـاد الاشـتراكى .. ونتائج الـ ٩٩٪ والتى بدأت من عام ١٩٥٦ واسـتمرت حتى دورة ١٩٧٩ فيما عـدا دورة انتخابات ١٩٧٥ . التى حاولت الوصـول الى ثقة الجماهير الرافضة .

● التجـاء الاحزاب الى فرض شخصيات لا جذور لها فى المواقع تحت ضـغط استكمال القوائم ـ المطب الذى وقعت فيه جميـع الاحزاب .. بما فيهـا الحـزب الوطنى صاحب نظام القائمه النسبيه المشروطة .

● التقسـيم الجغرافى للدوائر واتسـاع المساحة الجغرافية وعدم ترابطهـا الامر الذى خلق أعبـاء حملها للمرشحين .. وفتت دعايتهم وحملهم مالا طاقة لهم به فيما عدا ـ حزب الحكومه ـ الذى سخرت له الدولة كل امكانياتها وذللت لمرشحيه كل الصعاب .

● عـملية الشـحن والتوجيه المعنوى والاعـلامى ـ الذى تعدى الهدف ـ ـ وأظهر تكالب الحكومه على فرض فرصة النجاح الاجبارى للنظام الجـديد .. رغم افتقـار الموجهين الاعلاميين الحكوميين الى وسيلة الاقناع الصـحيح .. الامر الذى خـلق قناعة راسـخة لدى الجماهير بأن الحكومة ستعمل على انجـاح النظام بطرقها رغم رفض الجماهير .. الأمر الذى أقنع رجال الشارع ان النتيجة ستعلنهاالحكومة كما تريد .. او أرادت .

● قصر الاعلام الحكومى اذاعة . تليفزيون . صـحافة مساجد على الاعلان عن انجازات حزب الحـكومة .. وحرمان أحزاب المعارضـة من عرض أفكارها .. حتى الفترة التى سمحت بها الدولة للاحزاب ـ جاءت فى الفترة الاذاعية الميتة .. وبطريقـة عرض مملة وقاتله ـ لا تتمشى مـع ما منـح للحكومة وحزبها والتى خصصت له اكثر من ١٠٠٠ سـاعه اعلان من الارسال التليفزيونى على القناتين . بخلاف الاذاعة ـ والصحافه .

● خشية الحـزب الحـاكم .. ووزير الاعـلام ـ الذى يتولى فى الوقت نفسـه مسئوليه الاعلام فى الحزب الحاكم ـ الحزب الوطنى ـ عن الالتجاء الى عمل مناظرات لحل المشاكل المستعصية ووجهه نظر كل حزب من خلال فترات بث اعـلامى حى ـ تجمع بين جميع الاحزاب .

● قصـور الامكانيات المـاديه للاحـزاب ـ فيما عـدا الحـزب الوطنى ـ الذى سخرت له الدولة جميع الامكانيات . ووسائل النقل، وتدخلات المسئولين وتجنيد وسـائل الاعلام المملوكه للدولة ـ صـحافة اذاعة تليفزيون ـ لخـدمه حـزب الحـكومه بالاعلام المكثف الذى ملا هذه الوسائل خلال الفترة من أول مارس الى ليلة الانتخابات .. بما فيها من توجيه وشـحن ـ ومسـخ .

● وقوف القيادة السـياسيه فى الدولة الى جانب حزب الحـكومة ـ والزج باسـمه ـ فى المعـركه الانتخابية .. باعتبار أن الثقـه بالحـزب الوطنى ـ ثقـه بالحزب الوطنى الذى ترأسـه القيادة السياسيه .. مما خلق نوعا من الحرج للمسئولين .. دفعهم الى التغاضى عن بعض التجـاوزات .. ودفع وسائل الاعلام الى تجنيد كل امكانياتها لخدمة حزب الحكومه ـ ظنا ان ذلك يرضى القيادة السياسية .

● تسـخير امكانيات الدولة للدعاية للحزب الوطنى الحـاكم ـ وتطويع القـرار الادارى لخـدمه المعركه الانتخـابية . خاصـه وأن أغلب من بيدهم اصدار القرار كانوا ضمن قوائم حزب الحكومة .. من امثلة ذلك :

١ ـ قرار وزير النقل والمواصلات بفتـح باب اسـتثناءات تركيب التليفونات خلال المعركة الانتخابية واقامة تليفونات الخدمه العامه فى القرى والأحياء .

٢ ـ قـرار وزير التموين بحفظ قضايا عمال المخابز وأصحابها وعمال المضـارب الذى صدر ابان المعركه الانتخابيه .

٣ ـ جولات الوزير ـ وفتح المنافذ والجمعيات وأكشـاك البيع وطرح المخزون ـ الاستراتيجى من السلع المعد لمواجهة شهر رمضـان .. للحصول على رضا الجماهير .

٤ ـ التوجيهات التى صدرت الى المدعى الاشـتراكى بتأجيل احالة القضايا التى تمس كبار المسئولين الى محكمة القيم ـ حتى لا تستغل ضد الحزب .

٥ ـ لجوء الحكومه . الى الاعلان عن مكاسب للفئات وتأجيل تنفيذها الى ما بعد الانتخـابات . قانون العـلاوة قانون صلاح قوانين الاصلاح الوظيفى السمى بالقانون لسنة ١٩٨٤ . الاعلان عن زيادة بدل طبيعة العمل .. و .. و ..

٦ ـ وقف وتأجيل قانون مخالفات البناء ـ ومد أجل المصالحات •

وقد تضمنت الجملة الاعلانات غير المدفوعة ـ والمتمثله فى عـــرض الانجازات والافتتاحات والمشروعات التى أجلت للاعلان عنها مع بداية المعركة الانتخـــابية وتتمثل هـــذه الاعلانات فى :

٥٥١ ساعة اعلان فى القناة الاولى للتليفزيون •

٤٤٩ ســـاعه اعـلان فى القناة الثانيه •

٨٠٠ ساعة اعلان عن الانجازات فى اذاعه القاهرة الرئيسية •

٤٠٠ ساعه اعلان في كل اذاعة محلية أو فرعية •

بالاضافه الي تسخير ربع صفحات الجـــرائد القـــوميه ـ الاهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية ـ المســاء ـ السياسى ـ وجميع المجلات •• من أول مارس حتى الانتخابات للدعاية للحزب الوطنى •

ومن خلال قراءة للصحف القوميه وبرامج التليفزيون يتبين أن الحكومه ســـخرت جميع الجرائد لهـــاجمة المعارضـــة ـ وركزت حملاتها على الوفد اساسا يليه التجمـــع • ثم العمل • فالاحرار فالامة •• خلال الشهر الاخير من نهايه ابريل الى ٢٧ مايو •• ركزت الاذاعـــه والتليفزيون الهجوم غير المباشر على سياســـات ما قبل ٢٣ يوليه عن طريق عرض افلام معينـــه تعـــرض وجهـــة نظر واحدة •



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

ماذا يقول مرشح الحزب الوطنى الذى نجح وبعد ٤٨ ساعة اعلنوا سقوطه

اعلنت نتيجة انتخابات مجلس الشعب يوم الاربعاء الماضى .. وجد اسمه فى كشوف الناجحين جرى الى بلدته ومسقط راسه ((ديرمواس)) ليحتفل بهذا اليوم السعيد بين اهله واقاربه وناخبيه الذين اعطوا له اصواتهم .. وكعادة اهل الصعيد المغالاة فى الافراح وبخاصة اذا كان فرحا كبيرا مثل هذا

تحولت البلدة الى مهرجان كبير .. جاء المهنئون من القرى والنجوع المجاورة .. ومن المدن والمحافظات جاءوا يحملون هدايا الفرح .. ويعبرون عن ابتهاجهم بالنجاح الكبير بدات الاحتفالات التى عمت مدينة ديرمواس مسقط راس الدكتور عبد التواب المهندس الافراح .. بالدفوف والطبول والزمار البلدى .. وكعادة اهالى الصعيد مغرمون باطلاق الاعيرة النارية ابتهاجا بالافراح ..

ولكن فوجىء الجميع بخبر فى صدر الصفحات اليومية مضمونة سقوط الدكتور عبد التواب المهندس ونجاح مرشح آخر بدلا منه لان جهاز الكومبيوتر كان قد اخطا فى حساب النتيجة ثم عاد وصححها !

اجرى الحديث :

لطفى عبد اللطيف



الناجح الساقط يتكلم

يقول الدكتور عبد التواب امين خليفة مرشح دائرة دير مواس حزب وطنى : كنت أتوقع النجاح لانى حصلت على ٢٦ الف صوت لقائمة الحزب الوطنى فى دير مواس وهى بلدى ومسقط رأسى والتى كنت أمثلها فى مجلس الشعب فى الدورة الماضية ..

ويضيف الدكتور عبد التواب : صباح يوم الاربعاء قرأت الصحف فوجدت اسمى ضمن الناجحين بقائمة الحزب الوطنى الديمقراطى عن الدائرة الاولى بمحافظة المنيا .. علما باننى كنت المرشح رقم ١٢ فى القائمة وقرأت فى الصحف أن الحزب الوطنى حصل فى هذه الدائرة على ١٢ مقعدا بالاضافة الى مقعد المرأة .

ونظرا للشعبية التى أمتاز بها فى بلدتى دير مواس استقبل الاهالى الخبر بالفرح والسرور .. واحتفلوا أروع احتفال جاء الفلاحون من الحقول للتهنئة .. والعمال والموظفون والتجار .. كل أهالى دير مواس والمناطق المجاورة لها ..

ولكن كيف علمت بعد ذلك بنبأ سقوطك فى الانتخابات ؟

ثانى يوم قمت مبكرا لقراءة الصحف اليومية ومتابعة الاحداث فاذا بى أجد خبرا شد انتباهى .. وهو حصول الوفد على ٥٨ مقعدا بدلا من ٥٧ مقعدا وعندما قمت بقراءة الخبر وجدت نجاح مرشح لان فى قائمة الوفد فى الدائرة الاولى محافظة المنيا والتى كنت مرشحا فيها ..

وعندما قرأت جريدة « مايو » التى كانت تنشر القوائم الناجحة فى الانتخابات كلها لم أجد اسمى

طبعا كان شعورى غير طيب .. فانا لا يهمنى الامر ولكن كيف أواجه اهل بلدتى بهذا الخبر ولقد علمت بعد ذلك بأنهم علموا الخبر قبل منى من الصحف أيضا .. وفوجئت بهم يتصلون بى للاستفسار ومنهم من حضر للاستعلام .. فكان دورى أن أهدىء روعهم وقلت لهم اننى سوف استفسر عن الموضوع ..

وكيف تأكدت من صحة الخبر ؟

بعد أن قرأت الخبر عدت أسترجع حسابات الاصوات التى حصل عليها حزب الوفد .. فقد علمت أن حزب العمل لم يحصل على نسبة الـ ٨٪ فحرم من الحصول على مقعد فى دائرة المنيا الاولى .. ووجدت أن حزب الوفد حصل على نسبة تؤهله للحصول على مقعدين فى مجلس الشعب .

دخلت السياسة من الباب الخلفى

الدكتور عبدالتواب المهندس عميد كلية الزراعة من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٥ ومستشار فى هيئة الامم المتحدة لشئون التنمية الصناعية من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٤ .. واستاذ فى كلية الزراعة بالمنيا الآن .. متى بدأت العمل السياسى ؟

لقد بدأت العمل السياسى منذ عام ١٩٧٩ دخلت السياسة من الباب الخلفى .. فانا لست سياسيا .. ولكن نظرا للعلاقة الخاصة بينى وبين فاروق عفيفى محافظ المنيا الاسبق اضطررت أن أدخل السياسة للمساعدة فى عمليات التنمية بالمحافظة .. وذلك نتيجة للخبرة التى اكتسبتها فى هيئة الامم المتحدة فعلا استطعت أن اقدم سياسة تخطيطية لمحافظة المنيا للتنمية لخمسة عشر عاما قادمة ..

ثم عينت بعد ذلك أمينا عاما للحزب الوطنى بمحافظة المنيا عام ١٩٧٩ .. وفى ١٩٨١ خلا مقعد مجلس الشعب عن دائرة ديرمواس فرشحت نفسى ونجحت ومكثت فى مجلس الشعب ثلاث سنوات ونصف .. كنت وكيلا للجنة الزراعة ثم فضلت لجنة التعليم والبحث العلمى لوجود عقبات أمامى فى لجنة الزراعة

ويضيف الدكتور عبد التواب انا مرتب ... فى المقام الاول ولست محترفا سياسة .. لان لى الفضل فى تربية جيل من الاساتذة والمهندسين الزراعيين ..

العلاقة بين المالك والمستاجر

سالت د. عبد التواب عن اول مشروع كان سيتقدم به بعد ان علم بنجاحه فى مجلس الشعب ؟

اجاب بان هناك عدة مشروعات ولكن أول مشروع كنت سأتقدم به لمجلس الشعب الجديد هو تصحيح العلاقة بين المالك والمستاجر فلابد من اعادة النظر فى هذه العلاقة فالمالك مظلوم لا يصح أن يبارح المستاجر الجمهورية ويسافر للعمل خارجها ويكون مستاجر أرض الغير ولا ينتفع بها .. من ثم لا بد من صدور قانون يكفل للمالك الحق فى أن يسترد أرضه وأن يعوض المستاجر الف جنيه عن الفدان كتعويض .. وكذلك عقد الايجار يجب الا يورث لان توريث عقد الايجار يتسبب فى تفتيت الملكية وهذه نقطة خطيرة جدا ..

اما بالنسبه للمالك الصغير الذى يمتلك أقل من خمسة افدنة لا بد أن يشارك المستأجر فيها ويأخذ نصف الارض المؤجرة ..

ويضيف الدكتور عبد التواب المهندس كذلك كان من المشروعات التى سأتقدم بها الى المجلس مشروع السياسة السعرية فى مصر لابد من اعادة النظر فيها . وكذلك قضية الدعم المباشر والمستتر .. وكنت اتصور أننى لو شاركت فى المجلس الجديد كان سيكون لى دور فى المطالبة بالغاء الدعم عن كل السلع ما عدا الخبز فقط .

ناجحون بدون مجهود

قانون الانتخابات الجديد .. هل كنت ستطالب بتعديله ؟

قانون الانتخابات الجديد فكرته جميلة حتى يعتاد الناس على النظام الحزبى وان كان ذلك بعيدا عن الطبيعة الشرقية ولكن لابد أن يعود الناخب على أن ينتخب مبادىء وبرامج بدلا من أشخاص فمبدأ القائمة معقول .

ولكن تنفيذ نظام القائمة أثبت أنه غير صالح لان الموجود على رأس القائمة لم يبذل أى مجهود لان يضمن نجاحه فالاوائل فى القائمة ناجحون ناجحون وعبء القائمة يكون على الثلث الاخير فى القائمة ..

لو دخلت مجلس الشعب كنت سأقترح أن ترتب القائمة على أساس أبجدى ويتم الاختيار على أساس النسبة المئوية للاصوات التى يأخذها المرشح فى المنطقه التى يتبعها .

بعد ان علمت بنجاح فاروق طه مرشح الوفد بالمقعد الثانى للوفد الذى كان من نصيبك ماذا شعرت؟

العمل السياسى مرة تكسب ومرة تخسر وأنا اكن كل الحب لمرشح الوفد فاروق طه وهو صديقى .

هل ستستقيل من الحزب الوطنى وتنضم الى حزب آخر ؟

لا افكر فى هذا ..

هل فشل الحزب الوطنى فى مواجهة مشاكل الجماهير ؟

الاحزاب فى الدول النامية تخاف من مواجهة الشعب ومشاكله .وتخاف من اتخاذ العمليات الجراحيه لحل مشاكله وتتخذ الحكومات الحلول الوقتية والضمادات.. ولكن مشاكل مصر معروفة للجميع وحلول هذه المشاكل معلوم للجميع ولكن بعض الحلول مرة على الشعب ومن ثم تخاف الحكومة من اتخاذها .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

هل اعجبتك نتيجة الانتخابات ؟

نعم · ولكننى حزين لان هناك حزبين فقط فى المجلس كنت اتمنى أن يدخل حزب ثالث او أكثر ·

نسبة العمال والفلاحين

هل نسبة الـ ٥١ ٪ للعمال والفلاحين ممثلة بالفعل فى المجلس؟

نسبة الـ ٥١ ٪ تعريف نظرى اننا واقعيا ليس هناك عمال وفلاحون ولكن بالممارسة فالفلاح فى مجلس الشعب هو تصنيف فقط ولكن لم يعبر عن الفلاحين فى الحقول وكذلك العمال ·

هل تؤيد ظهور احزاب اخرى ؟

نعم أؤيد ظهور أى تيارات سياسية وتكون لها أحزاب ولكن أن تتبع ايديولوجيات واقع البلد·

وأخيرا يقول الدكتور عبد التواب المهندس أتوقع أن « أشيل » القائمة كلها بشعبيتى ولولا سوء اختيار بعض الاعضاء لكنا أخذنا كل المقاعد فى القائمة ·



كشف حساب معركة الانتخابات

الحزب الوطني اغتصب أصوات المعارضة

اسفرت المعركة الانتخابية لعضوية المجلس النيابى الثامن منذ سنة ١٩٥٢ ، عن فوز الحزب (الوطنى الديمقراطى) بـ ٣٩١ مقعدا ، من ٤٤٨ مقعدا ، هى مجموع مقاعد المجلس ، بنسبة ٨٧ر٠٥٪ .. اما النسبة التى حققها الحزب - فى الواقع ، قبل استبعاد الاحزاب التى لم تحصل على نسبة الـ ٨٪ - فهى ٧٢ر٩٨٧٪ .. أى أنه كسب نحو ١٥٪ من الاصوات ، بسبب استبعاد اصوات الاحزاب الصغيرة واضافتها للحزب الاغلبية !! ..

وكان الحزب قد حصل فى اخر انتخاب سنة ١٩٧٩ على ٣٥٠ مقعدا بنسبة ٢٨٦ و ٨٩٪ من مقاعد المجلس ، وكان عددها ٣٩٢ مقعدا أى أن الحزب الحاكم حافظ على اغلبيته الساحقة ، بنفس النسبة تقريبا التى حققها منذ ٥ سنوات.

وفاز حزب (الوفد الجديد) بـ ٥٨ مقعدا ، بنسبة ١٢ر٩٥٪ .. اما النسبة التى حققها قبل استبعاد الاحزاب غير الحاصلة على ٨ ٪ فكانت ١٥ر١١٩٪ .. اى انه خسر نحو ٣٪ من الاصوات بسبب استبعاد الاحزاب الصغيرة ! ..

وكان (الوفد الجديد خارج معركة انتخاب ١٩٧٩ ، بسبب قراره بتجميد نشاطه .

وحصل حزب (العمل الاشتراكى) على ٧ر٠٧٣٪ من الاصوات الصحيحة فضاعت منه فرصة التمثيل النيابى داخل المجلس . وذهبت اصواته لصالح (الحزب الوطنى) لانه حصل على اغلبية الاصوات ! ..

وكان حزب (العمل) قد فاز فى انتخابات سنة ١٩٧٩ بثلاثين مقعدا بنسبة ٧ر٦٥٢٪ .. اى انه حافظ على نسبته فى آخر معركة انتخابية

وحصل حزب (التجمع الوطني التقدمي الوحدوى) على نسبة ١٦٩ر٤٪ من الاصوات الصحيحة • فضاعت على نوابه فرصة دخول مجلس الشعب •

وحصل حزب (الاحرار الاشتراكيين) على ٦٤٩ و ٠٠٪ • ولن يمثل فى مجلس الشعب •

وكان قد حصل فى انتخاب سنة ١٩٧٦ على ١٢ مقعدا بنسبة ٦ر٣٪ وفى سنة ١٩٧٩ فاز بثلاثة مقاعد بنسبة ٧٦٥ر٠٪ أى أن شعبيته تتارجح بين الصعود والهبوط ••

أراء الاحزاب

وكانت التعليقات الاولى لرؤساء الاحزاب على المعركة الانتخابية كالتالى :

قال الرئيس حسنى مبارك ، رئيس الحزب (الوطنى الديمقراطى) ، انه لاول مرة منذ اكثر من نصف قرن ، تحدث انتخابات حرة دون ضغوط • واوصى الرئيس بأنه يجب ـ بعد اعلان النتائج ـ أن نتناسى جميعا الاحقاد •• وأن نعمل من أجل مصالح القاعدة العريضة من الشعب •• وأكد سيادته انه لا فرق بين مؤيد ومعارض •

وقالت اذاعة لندن فى نشراتها الاخبارية طوال اليوم التالى لعملية الاقتراع ، ان فؤاد سراج الدين رئيس حزب (الوفد الجديد) وصف الانتخابات بانها ليست اكثر من مسرحية ! ••

وصرح ابراهيم شكرى ، رئيس حزب (العمل) ، صباح يوم الاقتراع بأنه سيوجه الشكر لرجال الشرطة ، الذين استجابوا لطلباته ، بعقد المؤتمرات واللقاءات فى الاماكن التى حددها • وقال ان ما جرى خلال الحملة الانتخابية يعتبر ظاهرة صحية ، ومؤشرا ديمقراطيا نامل أن يسود بلادنا •

ولكن بعد ما حدث يوم الاقتراع من تصرفات اعتبرها الحزب اعتداء خطيرا على حرية الانتخاب ونزاهة وأهمها اغتيال مرشحة حزب (العمل) فى الاقصر •• أسرع ابراهيم شكرى ليوضح أن تصريحه السابق يقتصر على فترة الحملة الانتخابية فحسب • وأن ماحدث يوم الاقتراع شىء مختلف ! ••

وبلور خالد محيى الدين ، رئيس حزب (التجمع) رأيه فى أن الحزب (الوطنى) أضاع فرصة التغيير بالديمقراطية !•• وأن حزب اليسار تعرض لضغوط شديدة •

واكد مصطفى كامل مراد رئيس حزب (الاحرار) أن الشرطة اثبتت حيدة كاملة • ولكن حدثت تدخلات فردية من المحافظين ورؤساء المدن ، فى نطاق ضيق • ودخول الكثير من الوزراء المعركة الانتخابية ، الهب حماس المصالح والهيئات والمؤسسات التابعة لهم لمعاونتهم • (ولذلك نجح جميع الوزراء الذين رشحهم الحزب الوطنى) •

خمسة احزاب

وقد اشتركت فى المعركة الانتخابية الاخيرة ٧ قوى سياسية داخل ٥ احزاب هى :

الحزب الوطنى الديمقراطى :

اعلن قيامه بقيادة الرئيس أنور السادات يوم ١٤ من أغسطس ٧٨ فى محاولة من الرئيس لانشاء تجمع سياسى قوى ، يرتكز اليه فى تنفيذ سياسته، ولتغطية أزمة حزب (الوفد الجديد) الذي أعلن تجميد نشاطه فى ٦ من يونية ١٩٧٨ ، احتجاجا على القيود التى فرضتها الحكومة على نشاطه وقادته ، وعلى العمل الحزبى المعارض بصفة عامة ••

واسرع اكثر قادة واعضاء حزب (مصر العربى الاشتراكى) الحاكم ـ الذى انبثق من « تنظيم الوسط » برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء ـ الى الانضمام « لحزب رئيس الجمهورية » •

وأصدر الحزب صحيفة (مايو) ابتداء من ٢ مارس ١٩٨١ لتكون الصحيفة الرسمية له • ولم يكن متعجلا فى اصدارها ، لان الصحف « القومية » المملوكة للحكومة ، تتحدث باسمه •

وكان رمز الحزب (الوطنى الديمقراطى) هو الهلال • ودارت شعاراته حول تمثيله «لثورة يولية» وللعامل والفلاح والشاب • ووعدت بالتنمية والاستقرار والديمقراطية • وعارضت الشيوعية والالحاد والرجعية • ولكنها انزلقت الى التشكيك والطعن، فى الاحزاب الاخرى ، وخاصة (الوفد الجديد)

وكان اكثر الشعارات تكرارا يقول :

ـ « من أجل مبادىء ثورة ٢٣ يولية و ١٥ مايو » •

ـ « نعم لمسيرة ثورة ٢٣ يوليو»

ـ « ديمقراطية •• تنمية •• استقرار •• » •

ـ « نعم للاستقرار •• للاستمرار •• للتنمية •• للفلاحين •• للعمال •• لكل المصريين •• لنصر اكتوبر •• للسلام •• لعودة سيناء •• •• للديمقراطية •• لحرية الراى •• للكرامة •• للقانون •• للمساواة •• لكلمة الحق •• •• للحقيقة بالارقام •• للحاضر والمستقبل •• لمزيد من الحقوق للعمال والفلاحين •• » •

ـ « لا للاثارة •• للعودة الى الوراء •• للتزييف •• لاحزاب الماضى •• للباشوات •• للفساد •• •• للمحسوبية •• للمستوزرين الفؤاديين •• للوفد الجديد •• ••لاعداء الثورة •• لاعداء العمال والفلاحين •• لحزب الباشوات والبكوات •• للمزايدات •• للذين اهانوا مصر •• للمتاجرين بمصر •• للمتعصبين •• لاعداء القانون •• للامتيازات •• للأكاذيب ••• •• للمشككين •• لهواة الحروب للتبعية •• للماركسيين واللينينيين •• للدكتاتورية •• للراى الواحد •• للمذاهب المستوردة •••لاعداء الدين وأعداء العروبة •• » •

حزب الوفد الجديد

اعلن قيامه فى اول فبراير ١٩٧٨ برئاسة محمد فؤاد سراج الدين ، الذى تولى السكرتيرية العامة لحزبه (الوفد) ، ووزارة الداخلية ، فى بعض الفترات خلال العهد الملكى •

وبعد نحو أربعة أشهر من ميلاد الحزب ، قررت (الهيئة العليا للحزب) يوم ٦ يونية ١٩٧٨ تجميد نشاطه ، احتجاجا على ما اتخذته الحكومة من الوسائل، وما أصدرته من قوانين، تؤكد رغبتها فى القضاء على الحزب• وأهمها قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ ، الذى نص على اسقاط الحقوق السياسية عن كل من تولى منصبا وزاريا ، او انتمى الى حزب سياسى قبل «حركة الجيش » سنة ١٩٥٢ • واستنادا اليه أصدر « المدعى الاشتراكى » يوم ١٢ من يونيو ١٩٧٨ ، قرارا بعزل فؤاد سراج الدين ، وابراهيم فرج وعبد الفتاح حسن ، أعضاء القيادة العليا للحزب، عزلا سياسيا

وفى اكتوبر ١٩٨٣ عاد (الوفد الجديد) الى العمل السياسى بحكم قضائى ، بعدما حاولت (لجنة الاحزاب) منعه من العودة واسترد قادته المعزولون سياسيا ، حقوقهم السياسية فى فبراير ١٩٨٤ •

ثم أصدر الحزب صحيفة (الوفد) الاسبوعية ، ابتداء من يوم ٢٢ من مارس ١٩٨٤ ، لتعبر عنه ، وسط دوامة المعركة الانتخابية، ولتتصدر صحف المعارضة •

وترجع جذور حزب الوفد الجديد الى (الوفد) الذى تالف كجبهة وطنية فى مواجهة الاحتلال الانجليزى سنة ١٩١٨ بزعامة سعد زغلول ، وقاد ثورة ١٩١٩ وظل اكثر الاحزاب شعبية ، حتى الغاء الاحزاب سنة ١٩٥٣ • ويتخذ (الوفد الجديد) من الليبرالية السياسية والاقتصادية اساسا لبرنامجه وخطة عمله وشعاراته •

ويضم بين صفوفه جانبا من الوفديين القدامى ، وذوى الاتجاه الليبرالى ، والراغبين فى التغيير، وغير الراضين عن أخطاء العهد الجمهورى •

وكانت النخلة رمز حزب (الوفد الجديد) ، اما لافتاته وشعاراته فكانت تربط بين (الوفد) الاول ، و (الوفد الجديد) وتبرز ديمقراطيته وشعبيته ووطنيته ، ونجاحه في دعم الوحدة الوطنية· وتعد بحماية الدستور والقانون وحقوق الانسان وحل مشاكل الديمقراطية ، والازمة الاقتصادية · وتميزت شعارات (الوفد الجديد) بشرح اتجاه الحزب دون التعرض للاحزاب الاخرى ·

وكان اكثرها تكرارا :

- « الله · الوطن · الوفد » ·
- « الحق فوق القوة ، والامة فوق الحكومة » ·
- « مصر هى الغاية والهدف ·· ·· هى الامل والرجاء » ·
- « نحن الشعب ، مع الشعب
- « شجرة الوفد اصلها ثابت وفرعها فى السماء » ·
- « الجد وفدى ، الاب وفدى الابن وفدى ، كلنا وفديون » ·
- « الوفد العريق قادم على الطريق » ·
- « للحفاظ على اصالة هذا الشعب » ·
- «مرحبا برمز الكفاح والصمود.
- « صيحة الجماهير تعود ·· الوفد حير من يقود » ·
- « من اجل الغد المشرق ·· » ·
- « الوفد للوطن والديمقراطيه والحرية » ·
- « ·· من اجل مجلس شعب

دراسه بقلم :



رمزى ميخائيل جيد

من الوطنيين وليس من المصفقين ·

- ((لحماية القانون والدستور))
- ((من أجل حقوق الانسان ، وبناء مسكن لكل شاب وفتاة)) .
- ((لحماية القانون والدستور))
- عاد الوفد فعاد الهلال يعانق الصليب)) .
- ((بسم الله الرحمن الرحيم وهزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا . صدق الله العظيم . فاخلوا سعوف النخيل وخرجوا للقائه (لقاء المسيح) - عن ((الانجيل)) .

- ((العمال يؤيدون مرشحى الوفد)) .
- ((بالوفد يامصر ، نال الله النصر)) .
- ((الوفد ، الوفد ، الوفد، مش خايفين ، مش خايفين ، وان جيت للحق الوفد احق)) .
- ((الوفد ، الوفد ، من اجل الرفاهية لكل الشعب)) .
- ((حزب الوفد منكم ولكم ، ولرخاء مصر)) .
- ((الوفد هو المستقبل ، الوفد هو الامل)) .
- ((برنامج الوفد : ((ديمقراطية وحدة وطنية)) . الحرية)) .
- ((الوفد كرامة وحرية)) .

وتصدرت الصفحة الاولى لصحيفة (الوفد) يوم ٢٧ من مايو ١٩٨٤ ثلاث صور لسعد زغلول ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين زعماء (الوفد) الاول و (الوفد الجديد) تأكيدا لتواصل الزعامات والمبادىء والاجيال الوفدية .

حزب العمل الاشتراكى

وافقت لجنة الاحزاب السياسيه على قيامه يوم ١١ من ديسمبر ١٩٧٨ ، برئاسة المهندس ابراهيم شكرى العضو فى حزب ((مصر العربى الاشتراكى)) ، ووزير الزراعة فى حكومة ممدوح سالم .

وقد منى الرئيس السادات بقيام الحزب وساندة فى ضم العشرين عضوا بمجلس الشعب اللازمين قانونا لقيامه ، من نواب الحزب (الوطنى) . وكان الرئيس يأمل ان يكون الحزب على علاقة طيبة به : فتنفرج ازمة الحكومة مع المعارضة ، ويخف اثر تجميد نشاط (الوفد) ، وقصر نشاط (التجمع) داخل مقاره .

واصدر الحزب صحيفة (الشعب) فى اول مايو ١٩٧٩ .

وتحول تدريجا الى المعارضة الشديدة لرئيس والحكومة ، بعد ابرام معاهدة السلام مع اسرائيل وساءت العلاقة بين الطرفين ، فانسحب اعضاء (الحزب الوطنى) المنضمين الى (العمل) وعادوا الى حزبهم الاصلى .

ويعتبر الحزب نفسه ، اكثر الاحزاب الحالية تعبيرا عن ((حركة الجيش)) سنة ١٩٥٢ . ويضم جانبا من اعضاء (مصر الفتاة) واليساريين وعددا من المتعلقين عاطفيا بالرئيس الاسبق جمال عبد الناصر .

وتمتد جذور حزب (العمل الاشتراكى) الى جماعة (مصر الفتاة) التى ظهرت سنة ١٩٣٣ بقيادة أحمد حسين وفتحى رضوان وتوقف نشاطها سنة ١٩٣٨ ثم عادت باسم (الحزب الاشتراكى) سنة ١٩٤٨ بعدما انفصل فتحى رضوان عنها . واصدر صحف (الصرخة) و((مصر الفتاة) و (الاشتراكية) وكان حزبا متطرفا فى الوطنية ، ومعاديا (للوفد) اكبر الاحزاب شعبية .

وكان ابراهيم شكرى سكرتيرا عاما للحزب ثم نائبا لرئيسه سنة ١٩٤٨ ، ثم عضوا فى مجلس النواب سنة ١٩٥٠ . وشارك فى العمل السياسى بعد ((حركة الجيش)) فقد اختير أمينا عاما ((للاتحاد الاشتراكى العربى)) بالدقهلية سنة ١٩٦٣ وعضوا بمجلس الامة سنة ١٩٦٤ .

وكان رمز حزب (العمل الاشتراكى) هو النجمة . ودارت شعاراته حول انتمائه لحركة (مصر الفتاة) ، ورغبته فى الاصلاح ومحاربة الفساد ، وتحقيق الرخاء، ومعارضة الصلح مع اسرائيل .

وكانت اكثر لافتاته تكرارا تقول:

- ((غايتنا ان نوتظب فى مصر الهرمة ، مصر الفتاة)) .
- ((نعم للتغيير والتنمية : ولا للخوف والرجعية)) .
- ((من أجل الاصلاح)) .
- ((لا لاسرائيل ، نعم للكفاح المسلح)) .
- ((من اجل الحرية ومحاربة الفساد)) .
- ((.. امل الجماهير لمجلس الشعب)) .
- ((من أجل الرخاء . الله اكبر يحيا الشعب)) .
- ((من أجل مصر)) .
- ((من أجل مكافحة الغلاء وضغط الانفاق الحكومى)) .

حزب التجمع

(تشكل سنة ١٩٧٥ ، برئاسة خالد محيى الدين ، عضو (مجلس الثورة) سابقا ، ((كمنبر)) داخل (الاتحاد الاشتراكى العربى) .

وتحول الى « تنظيم » ممثل لليسار ، فى مارس ١٩٧٦ .وصار « حزبا » فى نوفمبر ١٩٧٦ .

واصدر صحيفة (الاهالى) فى اول فبراير ١٩٧٨ . وكان اكثر الاحزاب معارضة لسياسة الرئيس انور السادات ، وخاصة «الانفتاح الاقتصادى »والسلام مع اسرائيل، مما عرضه لكثير من المتاعب .

وفى يونية ١٩٧٨ ، قرر الحزب وقف نشاطه خارج مقاره ،وتوقفت (الاهالى) من الصدور لمدة خمسة اسابيع ، احتجاجا على صدور قانون « حماية الجبهة الداخلية » . وصودرت عدة مرات ، حتى انه لم يستطع



الوصول الى القارىء بين ثلاثة عشر عددا منها ، طوال عهد الرئيس انور السادات .

وفي منتصف مايو ١٩٨٤ عادت مجلة (الطليعة) الى الصدور ، في شكل كتاب غير دورى . ورأس تحريرها لطفي الخولي ، رئيس تحريرها السابق ، الذى رشحه الحزب في الانتخاب . وشاركه في تحريرها مجموعة من الكتاب اليساريين . ودخلت (الطليعة) معركة الانتخاب بدراسة عنها ، من وجهة النظر اليسارية .

وكانت المجلة قد صدرت في يناير ١٩٦٥ ، من مؤسسة (الاهرام) . واستمرت في الصدور حتى فبراير ١٩٧٧ ، عندما دافعت عن حوادث ١٨ و١٩ من يناير ١٩٧٧ ، واعتبرتها (انتفاضة حرامية) . وتولى يوسف السباعي اقزال العقاب بمحرريها ، ومنعهم من الكتابة في مارس ١٩٧٧ . ثم اغلق المجلة نهائيا .

(ويضم حزب (التجمع الوطني التقدمي الوحدوى) عددا من (الماركسيين) ، وبعض (التقدميين) ، و (المتدينين المتنورين) ،

والمتاثرين عاطفيا بالرئيس الاسبق جمال عبد الناصر .

(ويقول الحزب انه المعبر الحقيقي عن مبادىء واهداف ثورة سنة ١٩٥٢ ، رغم الاختلاف الكبير بين برنامجه وممارساتها ، وبين رئيس الحزب وقائد الحركة .

وكان رمز حزب (التجمع) هو الساعة . وكانت شعاراته تلون حول انتسابه الى الرئيس عبد الناصر . وتمثيله لمصالح العمال والفلاحين والعاملين بالقطاعين العام والخاص ، وحرصه على حماية الفئات الكادحة والصناعة الوطنية والقطاع العام . ودعت لافتاته الى محاربة مستغلى الشعب . ولم تخل من التعرض للحكومة وحزبها .

وكان اكثر لافتاته تكرارا تقول :

– (الشباب الناصرى يؤيد قائمة حزب التجمع) .

– (مرشحو التجمع هم رجال الساعة) .

– (حزب التجمع امل مصر) .

– (حماية القطاع العام ودعمه) .

– (مساواة عمال القطاع الخاص بعمال القطاع العام ، في القوانين العمالية) .

– (عهدا من الكادحين لك يا عبد الناصر ، انهم لن يستولوا على مكاسبنا ، وسننميها ونحافظ عليها . وعلى ملكية القطاع العام . اننا سنظل نحمى الصناعة الوطنية) .

– (نحن حزب الدفاع عن مصالح اوسع الفئات الشعبية ، عمال ، فلاحين ، موظفين ، حرفيين ، ورأسمالية وطنية) .

– (اسقط معنا المتاجرة باقوات الشعب وبيع الاغذية الفاسدة واستغلال الجماهير) .

– (لا للسمسرة والوسطاء . لا للكرباج والاقطاع . نعم لجموع الفلاحين والعمال والموظفين) .

– (نحن حزب القيم الشريفة ، والدفاع عن حقوق الانسان ، والحرية والتقدم والرخاء) .

– (الحرية والخبز وتثبيت الاسعار) .

– (مضاعفة الحد الادنى للاجور) .

– (من اجل الغاء استغلال الانسان للانسان) .

– (من اجل تذويب الفوارق بين الطبقات) .

– (نريد للمواطن حقه في السكن والعلاج والعمل) .

وكان العنوان الرئيسى (للاهالى) يوم السبت ٢٦ من مايو ١٩٨٤ يقول : (حتى لا يحكمنا الفسدون مرة اخرى : لا للرجعية .. لا للحرامية . لا فؤاد باشا ، ولا فؤاد بيه .. حزب الفقرا ايدينا في ايديه .) .

حزب الاحرار

تالف برئاسة مصطفى كامل مراد ، (كمنبر) يمثل اليمين داخل (الاتحاد الاشتراكي) سنة ١٩٧٥ . ثم تحول الى (تنظيم) في مارس ١٩٧٦ . وتزعم المعارضة البرلمانية بعد انتخاب ١٩٧٦ . وصار (حزبا) في نوفمبر ١٩٧٦ .

ورئيس الحزب من (الضباط الاحرار) . وشارك في التنظيمات التي اقيمت بعد سنة ١٩٥٢ ، وانتخب عضوا بمجلس الشعب ثم وكيلا للمجلس وهو من رجال الاقتصاد .

وقد اصدر الحزب صحيفة (الاحرار) يوم ١٤ من نوفمبر ١٩٧٧ . فكانت اول صحيفة حزبية معارضة ، تصدر في مصر منذ سنة ١٩٥٢ .

ويعبر الحزب عن الاتجاه (الليبرالى) ، فينحاز الى الحريات السياسية والاقتصادية .

ورغم ان الحزب ورئيسه يعلنان انتماءهما الى ثورة ١٩٥٢ ، الا انهما يدينان مصادرة الحريات الاقتصادية والسياسية ، خلال العهد الناصرى .

ورغم ان مبادىء الحزب تتناسب مع اغلبية الشعب المصرى وصحيفته واسعة الانتشار .

وكان رمز حزب (الاحرار الاشتراكيين) هو المفتاح . اما لافتاته فكانت تؤيد سياسته الوافقة على السلام ، ودعمه للديمقراطية . ومطالبته باستقلال القضاء ، ومحاربة الفساد .

وكان اكثرها تكرارا يقول :

– (معارضة بناءة .. سلام . ديمقراطية . ضد الفساد) .

– نؤيد ونبايع مرشحى حزب الاحرار) .

– من اجل مصر ، نؤيد حزب الاحرار) .

– (نؤيد الاحرار .

– (من اجل استقلال القضاء) .

– (من اجلك يا مصر يا ام الاحرار) .

برامج الاحزاب

عنيت البرامج الانتخابية للاحزاب بالسياسة الداخلية ، اكثر من عنايتها بالسياسة الخارجية .. وذلك بسبب كثرة المشكلات الداخلية ، وخاصة الاقتصادية . وبفضل القدر الكبير المتاح من الحرية لمناقشة هذه المشكلات في المجتمع ، وعلى صفحات الصحف . اما السياسة الخارجية فنقاطها قليلة ، ومجال الاختلاف فيها محدود ، ولا تشكل قضايا حيوية على نفس مستوى المشكلات الداخلية .

ومن الملاحظ في التاريخ المصرى ، انه كلما زادت المشاركة الشعبية في العمل السياسى الداخلى ، ارتفعت درجة الاهتمام بالمشكلات الداخلية ، وتضاءلت بالتالى العناية بالسياسة الخارجية .

وكانت اولويات المشكلات الداخلية في برامج الاحزاب كالتالى :

– الحزب (الوطنى) : دعم الديمقراطية ، التنمية ، الاستقرار ، وتحقيق العدالة الاجتماعية .

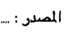
– حزب (الوفد الجديد) : اطلاق الحريات العامة ، وتعديل الدستور مع تاكيد سيادته . اصلاح السياسة الاقتصادية بالمزيد من دعم القطاع الخاص ، وترشيد القطاع العام .

– حزب (العمل) : اصلاح الاقتصاد بالتنمية والترشيد ومحاربة الفساد . وحل مشكلات الجماهير ، والديمقراطية .

– حزب (التجمع) : الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، وحل مشكلات الجماهير .

– حزب (الاحرار) : اطلاق الحريات السياسية والاقتصادية ، ومحاربة الفساد .



المصدر : 

واستشعارا من احزاب المعارضة بان الديمقراطية قضية مستقبل ومصير للوطن كله ، وللنظام تعدد الاحزاب بصفة خاصة ، فقد التقت برامجها ومطالبها جميعا في ضرورة دعم الديمقراطية : فكرا واسلوبا ونظاما للحكم . واتفقت الاحزاب على النقاط التالية :

١ ـ ضمان الفصل الكامل بين السلطات الدستورية (التنفيذية، التشريعية والقضائية).

٢ ـ اطلاق حرية تاليف الاحزاب السياسية .

٣ ـ اطلاق حرية الصحافة اصدارا وتحريرا ، وتحرير الصحف (القومية) من سيطرة الحكومة .

٤ ـ اختيار شخص رئيس الجمهورية ، ونائب الرئيس ، من بين اكثر من مرشح واحد ، بالانتخاب العام الحر المباشر .

٥ ـ تعديل المواد الدستورية التي تعطى رئيس الجمهورية سلطات واسعة ، تسمح له بتخطى سلطات الدولة الدستورية ، واتخاذ قرارات استثنائية .

٦ ـ الغاء كافة القوانين المقيدة للحريات .

٧ ـ تاكيد استقلال القضاء ، والغاء منصب (المدعى العام الاشتراكى) .

٨ ـ الغاء او تعديل قانون الانتخاب لعضوية مجلس الشعب بالقائمة الحزبية النسبية ، ذات الشروط .

٩ ـ ضمان حرية ونزاهة الانتخاب ، وتشديد العقوبة على تزوير نتائجها .

١٠ ـ اختيار شيخ الازهر والمفتى بالانتخاب من اعضاء هيئة كبار العلماء ، وليس بالتعيين من قبل الحكومة .

اما الحزب (الوطنى) فهو يقر القوانين والاوضاع القائمة حاليا، ولكنه يعد بتعديل بعضها .

ولذلك ، فمن المتوقع أن تضع المعارضة قضية دعم الديمقراطية ، على راس مطالبها ، خلال المرحلة القادمة .

اما في السياسة الخارجية ، فقد التقت برامج الاحزاب حول تاكيد عروبة مصر ، وتوحيد الصف العربى ، وحقوق الفلسطينيين ، وتحرير القدس ، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى، وموقف مصر في الدائرة الافريقية والاسلامية والمشكلة اللبنانية ، والحرب العراقية الايرانية .

اما النقاط التي اختلفت حولها برامج الاحزاب فكانت : دور مصر الدولى ، المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، والتكامل المصرى السودانى .

وكان لسعى الاحزاب الى الحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين، أثر واضح على اتجاهات الاحزاب وتصريحات قادتها ونشاط صحفها وموادها .

فقد شهد الحزب (الوطنى الديمقراطى) تغيرين أساسيين ، الاول : تغير فكرى . فقد كان الحزب ينسب نفسه الى منشئه الرئيس أنور السادات . ويذكر بالتمجيد انجازات العهد الساداتى

ومع اقتراب موعد الانتخاب ، حول الحزب صحيفة (مايو) الاسبوعية ، الى صحيفة يومية ، من أول مارس ١٩٨٤ . ورفع شعار انه استمرار ((الثورة يوليو)) . واخذ يشيد بانجازاتها كلها ، ويمجد الرئيسين الراحلين عبد الناصر والسادات .

اما التغير الثانى ، فقد حدث في قيادات الحزب ومرشحيه . واسفر عن استبعاد عدد من غلاة الساداتيين المتحمسين لتوسيع العلاقات مع اسرائيل ، وعدد ممن حامت حولهم الشبهات في مسائل مالية .

ومن ناحية ثانية ، عمد (الحزب الوطنى) الى تشويه صورة جميع احزاب المعارضة . واتجه خط هجومه الرئيسى الى (الوفد الجديد) عن طريق تضخيم اخطاء العهد الملكى ، ونسبتها الى (الوفد) . فصحيفة (مايو) والصحف المسماة ((بالقومية)) تتهم (الوفد الجديد) بالعمل على اعادة الاوضاع الى ما قبل ((حركة الجيش)) . والتليفزيون يعرض ، افلام خلال الاسبوع السابق للانتخاب ، تضخم اخطاء العهد الملكى .

اما (الوفد الجديد) فاجرى تعديلين لمواجهة متطلبات المعركة الانتخابية . التعديل الاول يتعلق بموقف الحزب من ((حركة الجيش)) سنة ١٩٥٢ . فقد كان زعماؤه يبرزون الاخطاء الفادحة لهذه الحركة . ولكن مع اقتراب المعركة الانتخابية ، اصدر الحزب صحيفة (الوفد) الاسبوعية يوم ٢٢ من مارس ١٩٨٤ . ورأى قادة الحزب وكتاب الصحيفة ، تخفيف الهجوم على اخطاء العهد الجمهورى ، ورفع شعار تاييد الايجابيات ورفض السلبيات .

اما التعديل الثانى فشمل عضوية الحزب ، وقوائم مرشحيه في الانتخاب . اذ لجا (الوفد الجديد) الى التالف مع جماعة ((الاخوان المسلمين)) غير القائمة رسميا ، للافادة من اصواتهم الانتخابية وقواعدهم الجماهيرية المنظمة . نظرا لان الفترة الزمنية القصيرة التي عاشها الحزب ، لم تكن كافية لانشاء تنظيماته الجماهيرية في العاصمة والاقاليم .

والواقع ان (الوفد الجديد) لا يفصل الدين عن الدولة فصلا تاما، بل يعترف بان الدين الرسمى للدولة هو الاسلام ، وينادى بان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع . ومن هنا فالتالف ممكن . اما الوحدة الوطنية فان (الوفد) الاول ، و (الوفد الجديد) يدعمانها .

واتجه حزب (الاحرار الاشتراكيين) ذوالاتجاه ((الليبرالى)) الواضح في السياسة والاقتصاد ، الى تاكيد انتمائه ((لحركة)) ٢٣ يولية ١٩٥٢ . وتذكير الناخبين بدور رئيس الحزب في ((جماعة الضباط الاحرار)) والتنظيمات السياسية بعدها .

واصدر الحزب ابتداء من الخميس ٢٢ من مارس ١٩٨٤ عددا اسبوعيا اضافيا من صحيفة (الاحرار) ، ووضع على راسه صور رؤساء الجمهورية السابقين : محمد نجيب وجمال عبد الناصر وانور السادات ، بصفتهم ((زعماء ثورة الاحرار ٢٣ يوليو ١٩٥٢)) .. رغم التباين الواضح في سياسة كل منهم .

هذا ، بينما ظل عدد الاثنين من (الاحرار) متميزا بالاتجاه ((الليبرالى)) الذى يتعارض بخصائصه مع نظام ((الحكم المطلق)) القائم على مصادرة كافة الحريات السياسة والاقتصادية للافراد ، وهو ما اتصف به العهد الناصرى

اما حزب (العمل الاشتراكى) الذى كان بعض قادته على خلاف شديد مع الرئيس عبد الناصر ، ولكنه يضم بين صفوفه عددا من المعجبين به .. فقد عمد الى زيادة جرعات التمجيد في شخصه ، وارجاع كل فضل له .. مع تشديد الهجوم على شخص الرئيس السادات .

والتى حزب (التجمع) الذى يضم عدة فصائل يقودها الماركسيون ـ في جلب اصوات المعجبين بالرئيس عبد الناصر . فاخذ يرفع من قدره . وفي العدد الخاص بالانتخاب الذى اصدرته (الاهالى) يوم ٢٦ من مايو ١٩٨٤ وضع الحزب صورة عبد الناصر وهو يكتب في ورقة مكتوب عليها ((نعم لقائمة التجمع)) .

ونسب الحزب نفسه الى عبد الناصر في لافتتين انتخابيتين ، تقول الاولى : ((طريق التجمع ، طريق عبد الناصر)) .. وتقول الثانية : ((ناصر ، خالد ، طريق واحد)) .. مع ان طريق عبد الناصر ، يبدا بالغاء حزب (التجمع) وايداع اعضائه السجون والمعتقلات ، تحت اشد انواع التعذيب ..



وتناسى الماركسيون التجمعيون ان برنامج حزب (التجمع) المعتمد سنة ١٩٨٠ ، وبرنامجه الانتخابى المعلن سنة ١٩٨٤ ، يتناقض اشد التناقض مع الاسلوب الناصرى فى الحكم ..

وانكر الماركسيون التجمعيون معارضتهم الشديدة ((لحركة الجيش)) عند اندلاعها ، ولتصرفات عبد الناصر فى كثير من فترات عهده الطويل .. وكيف تعقبت الاجهزة الناصرية تنظيماتهم السرية ، والقى باعضائها فى السجون دون محاكمة ،

وهكذا قالت بعض احزاب المعارضة التى خاضت معركة الانتخاب انا نعم لاصوات الناخبين .. ولا للمبادئ الى ..

أما حزب الامة ؟ فلم يشترك فى المعركة الانتخابية بقوائم من المرشحين ، لانه لم يتمكن من توفيرهم لحداثته .. ولانه اعترض على قانون الانتخاب بالقائمة .

ملاحظات وتوقيعات

● جرت المعركة الانتخابية وسط سيل من تصريحات المسئولين وتعهداتهم ، بحرية الانتخاب ونزاهته .. ولكن صحف المعارضة زخرت باخبار الحوادث والتصرفات الحكومية .. التى تجعل هذه الحرية والنزاهة امرا معلقا ..

● جاءت نتيجة الانتخاب غير معبرة من حقيقة القوى والاحزاب الموجودة فى المجتمع السياسى .. وذلك بسبب نظام الانتخاب بالقائمة النسبية (المشروطة) ، وعدم حصول جميع من يحق لهم الانتخاب على بطاقات الانتخاب ، وعدم مطابقة جداول الناخبين للواقع وعدم حرص اصحاب البطاقات على الادلاء باصواتهم ، فقد تخلف نحو ٥٧٪ منهم ..

● الهبت المعركة الانتخابية ، بما صاحبها من وعود حكومية بحريتها ونزاهتها ، ونشاط سياسى كبير حكومى ومعارض .. فى اثارة اهتمام الجماهير ببرامج الاحزاب وشخصيات مرشحيها .. وتفجرت المناقشات الجماهيرية حول انجازات واخطاء العهود الثلاثة : الملكية الناصرية .. الساداتية .. العهد الحالى ..

● من المتوقع خلال السنوات الخمس القادمة ، ان تثبت المعارضة البرلمانية (الوفدية) وجودها فى العملية التشريعية والرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، مما يدفع الحكومة والحزب الحاكم الى تحرى قدر اكبر من الاخلاص والموضوعية فى ممارسة الحكم والعمل الحزبى ، وفى اختيار كوادر الحزب ..

● كانت (حركة الجيش) سنة ١٩٥٢ ، وتطبيق الشريعة الاسلامية اهم المحاور التى دارت حولها مساعى الاحزاب ، جذبا لاصوات الناخبين ..

● اخذت الصحافة الحزبية فرصتها كاملة فى نشر اراء وبرامج احزابها ، والدفاع عن مواقفها .. ولم تتعرض لاية مضايقات ادارية او بوليسية من الحكومة او الحزب الحاكم ، باستثناء حادثة محاولة النيابة يوم ١١ من ابريل ١٩٨٤ ، مصادرة العدد الرابع من صحيفة (الوفد) ، والتى حسم فيها القضاء الموقف لصالح الصحيفة وحزبها ، ودعما للعدالة

● لم تكن المعركة الصحفية متكافئة — فقد انحازت كل الصحف المسماة (بالقومية) انحيازا كاملا الى جانب الحزب (الوطنى) — واعتبرت موادها انها ملك للحكومة ، وفى خدمة الحزب الحاكم ..

● انحاز جهازا الاذاعة والتليفزيون الى جانب الحزب الحاكم . وخاصة فى البرامج التليفزيونية : (صور وحقائق) (مصر المستقبل) (انتخابات مجلس الشعب) والندوات التليفزيونية وخلال متابعة خطب وتصريحات الرئيس وامين عام الحزب (الوطنى) والوزراء .. وزياراتهم المتكررة للمرافق والمشروعات ، ونسبة كل الانجازات للحزب الحاكم .

ولم تاخذ احزاب المعارضة فرصة كافية لاعلان برامجها الانتخابية ، طبقا لقانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، ولم تتمتع بالاذاعة اوجه نشاطها كما تمتعت الحكومة والحزب الحاكم .

● كان من نتائج تحول نظام الحكم فى مصر . منذ يولية سنة ١٩٥٢ . من النظام الملكى الديمقراطى البرلمانى المتعدد الاحزاب . الى النظام الجمهورى العسكرى المطلق ذى التنظيم السياسى الواحد .. ان صدرت مصر الى بعض الدول العربية والافريقية .. الانقلابات العسكرية انظمة الحكم المطلق . ومنها الجزائر ، ليبيا ، سوريا ، السودان ، غانا وغينيا .

وقد راقب العالم كله التحول الديمقراطى فى مصر منذ سنة ١٩٧٧ وعنى بصفة خاصة بالمعركة الانتخابية الاخيرة . فهل تنجح مصر فى تصدير نظامها الحالى ، القائم على كثير من اسس الديمقراطية : سيادة الدستور وتعدد الاحزاب وصحفها الحرة .. الى الدول التى ترزح تحت انظمة الحكم المطلق القائمة على الحاكم الفرد ، والتنظيم السياسى الواحد واجهزة القمع والردع ؟ ■



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

من هانت عليــه نفســه

ـ انتهت الانتخابات بنظام القوائم الحزبيــة النسبية المشروطة ..

انتهت بفضــل هذا النظام الهجين المبتدع واسدل الستار على هذه المسرحية المأساوية واثبت اساتذة التضليل انهم ـ وبحق ـ ((اسطوات)) فى تفصيل القوانين التى تزيف ارادة الشــعب ، وتستخف بعقول المواطنين ..

بقلم :
كمال خالد

ـ انتهت المسرحية ، وصعد الحزب الوطنى البطل على المنصة ليطل من عليائه فى زهو وخيلاء على انقاض الحقيقة المقهورة التى تهاوت وتضاءل حجمها وتناثرت اشلاؤها تحت اقدامه ..

ـ انتهت لتفوز من حصلت على اقل الاصوات فى منطقتها ، ويخفق من حاز على اعلى الاصوات فى منطقته

ـ كما حدث فى الجمالية والسيدة زينب على سبيل المثال) !! وليس للاولى من فضل ، وليس للثانى من ذنب اللهم الا ترتيب كل منهما فى القائمة الذى جاء على هوى رئيس الحزب ـ المعز المذل ـ الذى مكنه القانون المبتدع من رقاب وكرامة العباد !!

ـ وبيعت دوائر باكملها ـ كدائرة دمياط ـ كما تباع الابل او ثمار النخيل !!

ـ وبحسبة برما لسيد حزب وفاز بجميع مقاعد المراة ، وبحسبة برمة ـ بضم الباء ـ حرمت احزاب من شرف التمثيل بمجلس الشعب ، فلحقوا بملايين المستقلين الذين حرموا من حق الترشيح ليشكلوا معهم اكبر واخطر جبهة معارضة فى مصر ..

ـ انتهت المسرحيــة ، لتبقى فى الحلوق غصة ، وفى الصدور حسرة وفى النفوس اسى ولوعة ..

ـ انتهت بالنتيجة الحتمية للخنوع والاستسلام بقبول ممارسة حق المقهورين المغلوبين على امرهم .

ـ لقد اجمع اساتذة الفقه الدستورى وكبار رجال الفكر والقانون والصحافة على مخالفة نظام الانتخاب للدستور .. وامام السخط الشعبى الجارف كتب الاستاذ على منصور المحامى احد اقطاب الحزب الوطنى الحاكم مقالا تحت عنوان ((بت اخاف على التجربة)) اعترف فيه ان نظام الانتخاب بالقائمة المشروطة مخالف للدستور ووصفه ـ فيما وصفه ـ بانه متنافر مع الذوق الدستورى وينطوى على اخلال بالنتيجة التى ارادها الناخبون . (الاخبار ١١ـ٤ـ١٩٨٤) .

وايضا هذا ما انتهى اليه تقرير هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة .. وهو ما تبقى من امل فى مجال الصراع القانونى امام القضاء ..

ـ وكان واجب المعارضة ان تقف وقفة رجل واحد ، وتهب لتدافع عن الدستور فى غير ما تردد ولا تخاذل ، فالتهاون فى ذلك نكول بالعهد وغدر بالقسم واهانة للشعب الذى تقاس عظمته بمدى قدرته على الدفاع عن دستوره وحمايته وتأكيد احترامه ـ كنص وثيقة اعلان الدستور ـ ولن يغفر التاريخ ولن يرحم من تخاذل عن هذا الواجب الوطنى المقدس .

ـ فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .. ويا اسفاه على من هانت عليه نفسه .. فهانت على الناس .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤٣٪ سببها الصحافة القومية

لا شك ان الجميع متفق على سلامة الطريق الذى يسير به الرئيس مبارك نحو الديمقراطية فالمناخ الحر القائم وحق الكلمة متوافر وقد كان لكلمة الرئيس الى الشعب للتمسك باداء الواجب الانتخابى أثرها ولولاها ما تحققت نسبة الـ ٤٣٪ بل لعل الاقبال كان يقل عن ذلك بكثير ..



بقلم : **عثمان ظاظا**

وعزوف المواطنين عن التوجه للادلاء كان سببه المباشر المسلك الذى اتبعته الصحف القوميه ووسائل الاعلام فالاصل انها قومية ولكنها سلكت مسلكا حزبيا انحازت الى الحزب الحاكم دون باقى الاحزاب فلم نجد فى أى صحف قومية توعية للمواطنين ببرامج الاحزاب على اختلافها وما عساه يوجه اليها من نقد بل انها سلكت مسلك النبش فى القبور بلا طائل فقد اصبح كل ما صدرت به الصحف القومية ممجوجا من غالبية الشعب وليس متصورا ان يقوم حزب ومصرح بنشاطه ويقال انه



يريد العودة الى الوراء اذ انه ملتزم بالبرنامج الذى صدرت الموافقة على اساسه ومن ثم كان يتعين على الصحف القومية ان تكون نبراسا للقومية الصادقة فى المحارة أن تشرح البرامج للاحزاب جميعها وان تشير الى بيانات رؤساء الاحزاب فى التليفزيون — صحيح ان ذلك لنشاط حزبى مقصور على صحافة الاحزاب وقد يكون ذلك مقبولا لو ان الصحف القومية سلكت هذا المسلك مع كل الاحزاب ولكنها انفردت داعية الى الحزب الحاكم وحده ..

ولقد كان ذلك السبب الحقيقى فى عزوف المواطنين عن المساهمة فى الانتخابات اذ كيف يقبل ان يكون تمثيل مصالح الشعب بنسبة تقل عن نصف عدد الناخبين ..

ولعل مسلك الصحافة القومية هو ما جعل الناس يتراخون عن هذا الواجب المقدس لرؤياهم تصميم الصحافة القومية على تأييد حزب واحد مما قد يفهم منه ان انتخابات ٩٩٫٩٦٪ ستعود ...

وكذلك الحال فان التليفزيون اتحفنا فى الفترة الأخيرة بالافلام القديمة التى تصارع الطبقية وتكشف عن بعض مساوىء الماضى ونسى التليفزيون ان بعض هذه الافلام انتج فى ظل العهد الماضى وكان مسموحا به وكثيرا ما شاهدنا افلاما رائعة تنتقد الوضع فى المجتمع المصرى قبل الثورة ولم يعترض عليها احد أو ينكل باحد ممن انتجها فى حين انه منذ قيام الثورة ووجود سلبيات جسيمة تردت فيها لم يسمح لأى فيلم بان ينقد ذلك وكان ذلك ممنوعا بل غير مسموح التفكير فيه كجريمة علم ولم يبلغ التى ارتكبت ..

ان الواجب يقتضى وقفة جادة نحو بحث دور الصحافة القومية وواجبها ويجب أن يكون ولاؤها لمصر دون الاحزاب وان ترعى الله فى شبابنا وان توضح له الحقائق مجردة لا تنحاز لحزب دون الاخر وتترك ذلك للشعب مصدر السلطات فاذا ما كانت الرؤية واضحة والحقائق توضح دون غرض او قصد امكن الوصول الى مناخ صحى يحمى الشعب مصر ويحقق له دوام العزة والاستقرار ..

وبهذه المناسبة وكان من حق السيد رئيس الجمهورية ان يصدر قرارا بتعيين عشرة نواب بمجلس الشعب فانى اهيب به فى خلال هذه الفترة التى تعتبر بحق ودون مجاملة فترة ترعى بها الديمقراطية ان يكون من الاعضاء المعينين رؤساء الاحزاب الذين ساهموا فى المعركة الانتخابية لهم كفاءات ومن صالح مصر ان يقدموا لها المزيد من العمل ..

حقق الله لمصرنا كل خير ودعاء الى الله ان يرعى الرئيس مبارك فى ان يقود السفينة الى بر الامان والى المناخ الديموقراطى الصحيح.

لعبة السياسة ابعدت حزب الاحرار من الميدان

لعبة السياسة هى اللعبة الجديدة التى اخترعها الساسة لكى يستمروا فى الحكم مطلقين شعارات الديموقراطية والحرية ونزاهة الانتخابات .بعد ان صمم الرئيس حسنى مبارك على ذلك.

ولكنهم استخدموا الطرق الدكتاتورية وكما قال الاستاذ الكبير محمد كامل ليلة فى كتابه النظم السياسية تحت عنوان النظام الدكتاتورى ان الدكتاتور يلوح دائما بالحريات ولكنه لا يعنيها – ان الدكتاتور يعلن من الانتخابات ولكنه يقرر كيفيتها اى نظامها ويحدد ميعادها » .

وطلبوا من الشعب الاشتراك فى اللعبة باقدام وحماس رغم انه لا يعلم شيئا من اللعبة او اسرارها

والغالب فى هذه اللعبة طبعا هم الساسة والساسة فقط ومن حولهم والمصفقون لهم دون غيرهم والشعب دائما هو الضحية .

ان مشاكلنا جميعا من مخلفات حكم دكتاتورى صال وجال فى الشعب كيف شاء بالقهر والظلم والطغيان والاستغلال ولا اقصد بهذا الحاكم ولكننى اقصد من حوله فقد ورد بكتاب استاذنا الكبير الدكتور محمد كامل ليلة فى كتابه النظم السياسية تحت عنوان النظام الدكتاتورى « الدكتاتور يعمل لمصلحة بلده والمستفيد من حوله » .

ان السياسيين كانوا سياسيين فعلا عندما تظاهروا امام الرئيس حسنى مبارك بانهم سيحققون رغبته فى الحرية والديموقراطية والانتخابات الحرة النزيهة .

وهم يعلمون جميعا انهم لن يستطيعوا اطلاق الحريات وتحقيق الديموقراطية فى ظل هذه الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتردية وان ذلك ليس فى صالحهم ؟ فاقتبسوا من كتاب استاذنا الكبير الدكتور محمد كامل ليلة الذى اشرت اليه عاليه تحت عنوان النظام الدكتاتورى «ان الديكتاتورية تعلن من الانتخابات ولكنها تختار طريقتها وتحدد موعدها »

لا تتعجل يا اخى وتسالنى لماذا الآن دخلت لعبة السياسة بانضمامك الى حزب الاحرار ورشحت نفسك فى الانتخابات ؟

الغالبية العظمى من الشعب عرفوا مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار فى السبعينات . ولكنى اعرفه منذ كان ضابطا صغيرا بعد انتهاء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

وبعد فترة وجيزة تفجر البركان وكان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعرفنا السر وهو انه كان من الضباط الاحرار .

لكنه لم يكن مثلهم فلم يظهر فى ميادين القهر والظلم والتعذيب والاستهتار بالحريات والحرمات وظل محتفظا بقيمه واخلاقياته ومبادئه

ومن هنا نرى انه لم يكن سياسيا بمعنى الكلمة ولكنه الوطنى المخلص لاهله ووطنه ومبادئه .

لكل هذا لم ينجح حزب الاحرار فى انتخابات مايو ١٩٨٤ لان الحزب اراد ان يصحح كل المسارات ويحطم كل القيود والاغلال ويعيد للشعب كرامته

اللواء زغلول شلبى

عضو حزب الاحرار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢ يونيـــو ١٩٨٤

كل شيء مبـــاح في الحب والحـرب وفي الانتخـــابات للحــزب الوطــني

في المؤتمر الانتخابي للحزب الوطني بالدقي يوم ١٤ مايو .. اعلن الدكتور يوسف والي وزير الزراعة اننا حققنا الاكتفاء الذاتي في جميع المحاصيل باستثناء القمح .. واضـــاف الوزير قائلا ان من لا يملك غذاءه لا يملك والدكتور يوسف والي وزير الزراعة بعلم تمام العلم ان ما قاله مجرد دعاية انتخابية لاننا نستورد اغلب احتياجاتنا الغذائية من الخارج

ففي البقول مثلا (ما عدا الفول) كنا نستورد ٦٧ الف طن من الخارج عام ١٩٧٨ زادت الى ٦٨ الف طن عام ١٩٧٩ ، ثم الى ٧١ الف طن عام ١٩٨١ ، ثم الى ١٣٤ الف طن عام ١٩٨٢ .. وتشمل البقول العدس والترمس والحمص والحلبة ولوبيا جافة وفاصوليا جافة وبسلة جافة .

في نفس الوقت نقص الانتاج المحلي من البقول (ما عدا الفول) حيث كان انتاجنا من البقول ٢٨٨ الف طن عام ١٩٧٣ ، نقص الى ٢٢٦ الف طن عام ١٩٨٢ بنقص قدره ٦٢ الف طن خلال ٩ سنوات .. طبقا لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العـــامة والاحصاء ..

اما في الخضراوات الطازجة فقد زاد المستورد منها من ١٢ الف طن عام ١٩٧٣ الى ٣٢ الف طن عـــام ١٩٧٦ ، ثم الى ٤٤ الف طن عـــام ١٩٨٢ ..

اما بالنسبة للفاكهة فقد انخفضت صادراتنا من الموالح من ٢٤٧ الف طن عام ١٩٧٣ الى ١١٠ آلاف طن فقط عام ١٩٨٢ اى بنقص ١٣٧ الف طن كنا نصدرها للحصول على العمـــلة الصعبة ●



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

* رأى المعارضة *

ديمقـراطية .. على الرمـال الناعمة !!

اعلنت نتائج انتخابات مجلس الشعب يوم الثلاثاء الماضى ، واعتبرتها الحكومة وحزبها الوطنى الديمقراطى انزه انتخابات اجريت فى مصر منذ ١٩٢٤ ، اي منذ ستين عاما ، والملاحظ فى مصر دائما ان الحكومات التى تجرى الانتخابات تردد نفس هذا الاعلان ((انزه انتخابات اجريت فى تاريخ مصر)) ..

وفى هذا المقال لا نود ان نشكك فى شىء او نتهم احدا بذاته ، ولكننا نريد ان نقف وقفة صادقة وطنية لنحلل النتائج التى اعلنت فى هذه الانتخابات مع تحليل الظروف التى احاطت بها ، والتى كان لها اثر واضح على الوضع الديمقـراطى فى مصر ، بل على مستقبل الديمقراطية فى البلاد عامة .. اذا انه بغير ان نصل الى ديمقراطية سليمة فان اصلاح الامور فى مصر يصبح امرا فى مهب الريح يخضع للاحداث التاريخية والقرارات السـياسية مما قد يؤدى الى تكرار ما حدث فى ١٩٦٧ ايام عبد الناصر ، وما حدث فى ١٩٨١ ايام السادات .. اى اننا لا نريد ان نلدغ من جحر ثلاث مرات ، ويكفى اننا لدغنا مرتين فى حقبتين متتاليتين غير متمثلين بالمثل الذى يقول ((لا يلدغ مؤمن من جحر مرتين)) .

اى اننا اما ان نصل بالممارسة السليمة الى حياة ديمقراطية كاملة والا فاننا نتصور اننا فى ظل ديمقراطية ، بينماالواقع انها ديمقراطية تقف على رمال ناعمة ، والرمال الناعمة كما نعلم تحركها الرياح فى كل اتجاه ويصبح ما يبنى عليها ايضا فى مهب الرياح !! .

اولا : حصل الحزب الوطنى على ٣ر٧ مليون صوت من مجموع الاصوات الصحيحةومقدارها ١٤٦ر٥مليون صوت بنسبة ٧٣ ٪ بينما الاصوات المقيدة فى جداول الناخبين تبلغ ١٢ر٤ مليون صـوت ، اى ان ما حصل عليه الحزب الوطنى بالنسبة للاصوات المقيدة فى جداول الناخبين لا يتعدى ٣٠٪ ، فاذا علمنا أن عدد المواطنين الذين لهم حق الانتخاب طبقا للدستور يبلغ ٢٤ مليون مواطن فان ذلك يعنى ان الحزب الوطنى قد حصل على ١٥٪ من أصوات المواطنين المصريين الذين لهم حق الانتخاب ، اى بمعدل صوت واحد من كل سـبعة اصوات .. فهل يعتبر ذلك تطبيقا ديمقراطيا سليما ؟؟

ثانيا : ان الرئيس حسنى مبارك قد اضفى سلطاته الواسعة فى الدستور على الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسته له ولا شك ان ذلك كان من اسباب عدم التوازن بين الحزب الوطنى واحـــزاب المعارضة ، وكان له تاثيره الواضح على المحافظين ورؤســاء المدن ورؤساء القرى ، لان رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية ولا شك ان الدولة تضم فى الحكومة والقطاع العام ما يقـرب من ٤ر٢ مليون من العاملين ، اى ثلث اصوات الناخبين فى الجمهورية وحوالى ٧٠٪ من اصوات الناخبين فى المدن ، بالاضـــافة الى ان خمسة عشر وزيرا بجانب رئيس الوزراء قد رشحوا انفسهم ، مما ادى الي ان عديدا من الهيئات والمصالح والمؤسسات التابعة لهم قد تبارت فى تقديم المساعدات الشخصية او الادارية او المالية بصورة او باخرى اما حبا او نفاقا او طمعا يعلم الله ، ولكنها كانت صورة بارزة لعدم تكافؤ الفرص بين الاحـزاب التى خاضت الحمـــلة الانتخابية ، بل ان بعض المحافظين قد قام بنفسه مباشرة بالدعاية الانتخابية لقائمة الحزب الوطنى ، خوفا على منصبه ، ونحن نعلم مدى ثقل المحافظ فى الاقاليم وتاثيره الادارى على رؤساء المدن والعمد ومشايخ القرى . كما ان عديدا من الاجهزة الحكومية والامنية قد طاف على المحلات التجارية والمقاهى التى هى بمثابة النـــوادى فى الاحياء الشعبية يدعو للحزب الوطنى ويطلب تعليق اللافتات الى اخر الوسائل الادارية التى نعلم مدى تاثيرها على الناخبين *

ثالثا : ان رؤساء اللجان الانتخابية الفرعية وامناءها والبالغ عددها ٢٢ الف لجنة يختارون من صغار موظفى الحكومة والقطاع العام وهذا يسهل التاثير على بعضهم من رؤسائهم مما شـــاهدناه بانفسنا خلال مرورنا على بعض اللجان الفرعية من وسائل التحيز للحزب الوطنى كان يمسك رئيس اللجنة ببطاقة عليها علامة الحزب الوطنى ((الهلال)) او ان يوجه بعض الناخبين الاميين لانتخاب رمز

الهلال ، بل ان بعض رؤساء اللجان قد تطوع بتعليم عدد كـ بطاقات الانتخاب التى لم يحضر اصحابها ، وقد اثبتت ذلك محاضر رسمية بالاضافة الى ان بعضهم اخذ يضلل الناخبين بالادعا بان اسم الناخب غير مدرج فى جداول الناخبين على غير الحقيقة اذا ما اشتم عدم تأييده الحزب الوطنى بالاضافة الى انتهاز فرص عدم وجود مندوبى احزاب المعارضة لسبب او لاخر ، والاسراع فى التأشير على بطاقات ابداء الراى ووضعها فى الصناديق ..

رابعا : ان الاذاعة والتليفزيون لم تسمح لاحزاب المعارضة الا بـ ٤٠ دقيقة لكل منهما طوال فترة الانتخابات ، كما انهما قاما بدعاية غير مباشرة للحزب الوطنى من طريق الوزراء المرشحين والمشروعات التى يفتتحونها ، واضف الى ذلك ان الصحف الحكومية المسماة بالقومية وخاصة جريدتى الاهرام والاخبار ومجلتى المصور وآخر ساعة قد قامت بدعاية واسعة النطاق للحزب الوطنى ومرشحيه على مدى شهر كامل مع اظهار المعارضة بموقف الضعف فى كل الدوائر ، او تجاهلها كلية ،

خامسا : داب احد رؤساء تحرير الصحف القومية على تقمص شخصية محمد حسنين هيكل مع الزعيم الراحل جمال عبد الناصر محاولا ان يبرز نفسه كصحفى مختار لرئيس الجمهورية ، على بعض مواطن الامور مادحا للرئيس باسلوب لا اعتقد ان الرئيس مبارك يوافق عليه ، كما اعتقد اعتقادا يصل الى حد اليقين انه ليس للرئيس مبارك صحفى ملهم مختار كما كان الامر فى الستينات ويبدو ان رئيس التحرير قد نسى اننا نعيش فى منتصف الثمانينات ، وان ما كان فى الماضى لا يمكن ان يتكرر فى المستقبل !!

سادسا : تمويل الحملة الانتخابية كان من اهم وسائل الضغط والتأثير على الاحزاب السياسية وعلى الراى العام ايضا ، فانفاق الحزب الوطنى على ملصقات واقواس النصر واليفط والمنشورات امر كان واضحا للعيان ويتجاوز الملايين ، كما ان انفاق الوفد فى الدعاية تجاوز المليون ، اما احزاب المعارضة الاخرى كالتجمع والعمل والاحرار ، فان انفاقها كان محدودا ودعايتها كان يتضح قصورها ..

سابعا : الاعتداءات المباشرة على مندوبى احزاب المعارضة الضرب والتشاجر الذى وصل الى حد القتل فى حالتين ثابتين ، محاولات احراق صناديق الانتخابات فى دائرة بعض رؤساء احزاب المعارضة امر مثبوت رسميا .

ثامنا : واخيرا وليس اخرا فان الحكومة الاشتراكية التابعة من الحزب الوطنى تنتج مباشرة ٥٥٪ من الدخل القومى وتسيطر على نشاط القطاع الخاص عن طريق الموافقات والتراخيص ولجان الترشيد مما دفع عديدا من افراد القطاع الخاص الى ممالاة حزب الحكومة خوفا على مصالحهم .. وهو نوع من الضغط القوى غير المباشر وان كنا لا ننكر ان الشرطة وقفت موقفا محايدا فى الغالبية العظمى من اللجان .. غير ان ذلك الحياد يتضاءل امام كل الضغوط المباشرة وغير المباشرة التى اشرنا اليها .

والخلاصة التى يعرفها الشعب هى ان الحزب الوطنى حصل على ٧٣٪ من اصوات الناخبين .. تحولت الى ما يزيد على ٨٠٪ من مقاعد مجلس الشعب بعد ان اضيفت اليه اصوات احزاب المعارضة الثلاثة ، العمل والتجمع والاحرار ، بحجة انها لم يحصل اى منها على ٨٪ من عدد الاصوات فى حين انها حصلت فى مجموعها على ١٢٪ ، ولكنها لم تمثل باى مقعد واهدرت اصوات الناخبين الذين ايدوا احزاب المعارضة ، وبلغ مجموع هذه الاصوات حوالى ٦١٢ الف صوت ، اضيفت طبقا للقانون الى الحزب الوطنى الذى لم ينتخبه اصحاب هذه الاصوات طبقا لقانون الانتخابات العجيب فى امره والذى لا مثيل له فى اى دولة من دول العالم ..!!

ان الصورة التى نراها لمجلس الشعب هو انه يضم ٣٩٠ عضوا من الحزب الوطنى يزدادون الى اربعمائة عضو بعد تعيين عشرة اعضاء من رئيس الجمهورية بينما ان الحزب المعارض الوحيد الذى دخل المجلس وهو حزب الوفد الجديد مع الاخوان المسلمين لا يتعدى عدد مقاعده ٥٨ مقعدا بنسبة ١٢٪ ..

ومعنى ذلك استمرار حكم الحزب الكبير برئاسة رئيس الجمهورية تماما كما كان الوضع فى الستينات ، فاين هو التغيير ؟!

والى اللقاء فى مقال قادم !!

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يونيــو ١٩٨٤

يس سـراج الدين زعيمـا للمعارضـة

وممتـاز نصار رئيسـا للجنة التشـريعية بمجلس الشعب

علمت الاحـرار ان حزب الوفـدالجديد سوف يرشح يس سراج الدين زعيما للمعارضة فى مجلس الشعب .

جرى العرف على أن يتولى زعامةالمعارضة فى المجلس احد نواب الحزب المعارض الحاصل على أعلى الاصوات فىالانتخابات .

كان أولزعيم للمعارضة بعد قيام الاحـــزاب مصطفى كامل مراد ثم المهندس ابراهيم شكرى فى مجلس الشعب الذى تنتهى دورته بعـــد ايام .

كما علمت ((الاحرار)) انه سيتم ترشيح المستشار ممتاز نصار أيضا لرئاسة اللجنة التشريعية بالمجلس.

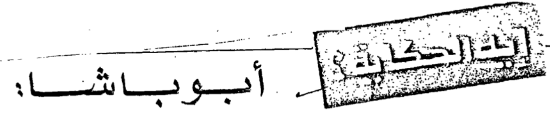
يأتى هذا الترشيح فى اطار خطة للتنسيق بين الحزب الوطنى وحزب الوفد الجديد للترشيح لمناصب رؤساء ووكلاء اللجان البرلمانية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤



أبو باشا :
ماجرى فى الانتخابات أمر يعرفه كل المصريين

قال حسن أبو باشا وزير الداخلية ان المصادمات والمشاحنات التى وقعت فى بعض الدوائر أثناء الانتخابات، أمور معتادة ، يعلمها جميع المصريين وتحدث فى أى انتخابات ›

اضاف الوزير ان التصريحات التى ادلت بها قيادات حزبية تناقض تماما مع الواقع الذى عاشه الشعب المصري اثناء العملية الانتخابية .

وقد انتقدت التصريحات الحزبية الدليل الاكيد على ماتدعيه واستندت فقط على المشاحنات التى تحدث من منطلق العصبية والقبلية .

وقال وزير الداخلية : اعتقد ان الشعب المصري قد سئم محاولة طمس الحقيقة .. وسئم المزايدة وانه يطلب الان الممارسة الديمقراطية السليمة .. ويطلب النقد الموضوعى البناء .. ويطلب الانجاز فى مواجهة المشاكل التى تتعرض لها البلاد .





المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

النظرة الواقعية إلى النتائج

تحليل نتائج الانتخابات التى جرت فى الاسبوع الماضى يحتاج الى شجاعة فائقة سواء من جانب الحزب الوطنى الذى فاز بالاغلبية .. أو الوفد الذى فاز بمقاعد المعارضة .. أو العمل والاحرار والتجمع الذين خرجوا من المعركة فاقدين ثقة الشعب الا قليلا ؟!

وبداية .. فنحن نقدر حساسية الموقف بالنسبة لاحزاب المعارضة التى فشلت فى الحصول على دعم شعبى يؤهلها للتمثيل النيابى فى مجلس الشعب . ونقدر قسوة المفاجاة التى تعرضت لها تلك الاحزاب بعد ان اكتشفت حقيقة ما تعنيه برامجها لرجل الشارع فى مصر .

والنظرة الواقعية للامور من جانب تلك الاحزاب تقتضى ان تراجع حساباتها ، وعلى وجه التحديد اسلوبها فى التعبير عن نفسها وعن آرائها .. واقصد هنا ما تنشره صحفها من حملات متصلة وعنيفة ضد المجتمع المصرى باسره ، وضد ارادته الشعبية فقد تحولت فى نظر الناس الى اسطوانة مشروخة نغماتها رتيبة وممجوجة منذ بدات صدورها وحتى الآن .

وبالتحديد تلك النظرة التى ترى كل شىء فى مصر فاسدا .. وخربا .. وكل اصلاح رشوة ، وكل عمل عظيم يتم انجازه ضحكا على ذقون أفراد الشعب .

وهى النظرة التى وضعت تصفية الحسابات مع افراد بعينهم فى مقدمة الحملة الانتخابية ، وانهالت بالمعاول على رءوس الجميع توزع قدرا هائلا من الاتهامات يكفى لنسف الارض ومن عليها .

ان فشل هذه الاحزاب فى الحصول على الاصوات الكافية اصابها بجرح كبير ، ومن الضرورى لكى تداويه أن تتنبه الى المسئول الحقيقى عن فشلها ، وتبحث عن السبب بين سياساتها وبرامجها وقياداتها ووسائلها فى التعبير عن نفسها خلال المرحلة الماضية .

وليس مقبولا ممن يسعى الى اصلاح او يهدف الى البحث عن دور فى المستقبل ان يعلق اسباب فشله فى رقاب جهاز الانتخابات الذى ادار المعركة الانتخابية بنجاح كبير لا يقلل منه الاخطاء التى وقعت ، وتعود بالدرجة الاولى الى الحماس الزائد ، والانفعال القوى بالحدث العظيم الذى شهدته مصر يوم ٢٧ مايو ٨٤ .

لقد قال الشعب كلمته وعلينا أن نحترمها ، وان نقنع ٥٧٪ من الناخبين تخلفوا عن الادلاء باصواتهم هذه المرة بان الديمقراطية فى مصر جديرة بان يشتركوا — حفاظا عليها — فى الانتخابات القادمة .

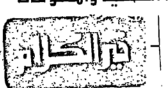
محمود التهامى



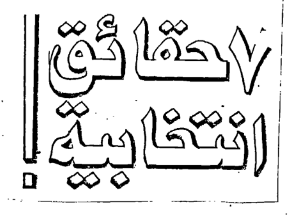
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤



عبد العزيز خميس



انتهت معركة الانتخابات ·· فاز من فاز ·· وخسر من خسر ·· ونقول للفائزين : مبروك · ونقول للخاسرين : فليكن فيما حدث عبرة ودرس لنا ، نستفيد منه فى معارك المستقبل ·

أقول هذا وأنا فى استغراب حقيقى للنتائج النهائية التى تمخضت عنها ما نستطيع أن نصفه بأنه أول معركة انتخابات نظيفة مائة فى المائة جرت فى مصر ·

● حقيقة كان من المتوقع أن يفوز الحزب الوطنى الديموقراطى بالاغلبية ·· لكنه لم يكن متوقعا بأى حال من الاحوال أن يفوز حزب الوفد الجديد بما حصل عليه من اصوات ومقاعد فى مجلس الشعب ·

● وبنفس الدرجة من الاستغراب لم اتوقع على الاطلاق ان تكون الاحزاب الاخرى مثل « التجمع » أو « العمل الاشتراكى » أو « الاحرار الاشتراكيين » على هذه الدرجة من الضعف والعزلة عن حقيقة ما يجرى بالشارع السياسى ·

وعلى أية حال ، فاننى أعلنها هنا انه لا فائدة من نغمة التشكيك التى بدأت تظهر فى بعض الصحف الحزبية التى تتحدث باسم احزاب سقطت فى الانتخابات ولم يستجب الشعب لبرامجها خلال المعركة النزيهة النظيفة ·

ولنركز من الآن فصاعدا على أمرين هامين :

الاول : هو تحليل نتائج المعركة بهدف الاستفادة منها مستقبلا ·

والثانى : اعداد انفسنا لاسهام جاد ومخلص فى معركة التنمية التى هى معركة مصر الكبرى ، والتى سيلزمنا لتنفيذها رجال مخلصون وأجهزة تنفيذية تتميز بالجدية والاستقامة · بالاضافة الى متابعة حقيقية من الهيئة التشريعية الرئيسية فى بلادنا ، أقصد مجلس الشعب ، حكومة ومعارضة لما يتم تنفيذه طبقا للخطة ، مع محاسبة المخطىء ومعاقبته ، ومكافأة المصيب والمحسن على اجادته لعمله ·

ولسوف اتكلم فى الاسطر التالية باختصار شديد عن اهم الدروس المستفادة من المعركة وهى وفقا لما أتصوره :



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٨٤

●● ان أعلى الناس اصواتا سواء في المعركة ، أو قبل المعركة منوا بهزيمة ساحقة لسبب وحيد — لا أرى غيره — هو انهم تجاهلوا حقيقة أن الشعب لا يؤمن بالمثل الذى يقول « خذوهم بالصوت قبل مايغلبوكم » ·

وهناك اجماع على ان المناخ الديموقراطى الذى سبق معركة الانتخابات وصاحبها حتى يوم الادلاء بالاصوات كان جوا نزيها لم تشبه شائبة ·

وانا هنا لا يهمنى على الاطلاق شهادة رجال الصحافة الاجنبية بذلك ، وانما تهمنى شهادة المواطنين أنفسهم ·

●● انه كان من الممكن ان يفوز الحزب الوطنى بأصوات أكثر مما حصل عليه بكثير لولا اصرار من يسمون أنفسهم بالناصريين على حجب اصواتهم عن الحزب لحين تكوين تنظيمهم أو حزبهم الخاص بهم ·

وفى رأيى أن هذا الموقف يكشف عن ضيق افق سياسى ، وتعصب شديد ضد الحزب الوطنى الذى مهما قيل ضده فهو يمثل بصفة اساسية ثورة يوليو ·

لقد فات الناصريون هذه الحقيقة ، فى الوقت الذى اتسع فيه افق الوفديين والاخوان المسلمين وتعاونوا قبل المعركة وخلالها بشكل واضح من أجل الفوز ، وتناسوا الاحقاد الموروثة بينهما ·

●● كان من بين الحجج التى رددها امامى صديق من الناصريين ان النتيجة التى حصل عليها الوفديون سببها الضربات المتتالية التى تلقتها ثورة يوليو طوال سنى



حكم الرئيس الراحل أنور السادات .. ولم ارد على صديقي الناصرى لسبب بسيط هو أن أى مبتدىء فى العمل السياسى سوف يقول ان الوفد غاب عن الشارع السياسى طوال ٣٢ سنة هى عمر الثورة ، وشنت عليه حملات مكثفة طوال المعركة الانتخابية ومع ذلك حصل على الاصوات التى حصل عليها ، بينما فشلت أحزاب قامت فى عهد الرئيس السادات مثل التجمع والعمل والاحرار فى الحصول على الحد الادنى الذى يتيح لها حق التمثيل فى مجلس الشعب .

●● سقط فى المعركة رأسماليون كبار مثل حسام أبو الفتوح ، ومنظرون عقائديون عتاه مثل لطفى الخولى ، وزعماء أحزاب مثل ابراهيم شكرى ، وهو ما يدل على أن شعبنا له مقاييسه وأحكامه الخاصة به .. وأن فن مخاطبة الجماهير المصرية يحتاج الى دراسة تقوم بهـا الاحزاب السياسية القائمة من واقع نتائج المعركة ، وأجهزة تحليل الرأى العام .

وأعتقد اننا فى حاجة الى وقفة طويلة لكى نتأمل كيف ان حزبا قديما اختفى من الوجود لمدة طويلة . وليس له الآن سوى بقية من رجالاته القدامى . كيف استطاع أن يخوض المعركة بحنكة هى بكل تأكيد من بقايا ما اكتسبه من تجارب الماضى ؟!

●● فى الوقت الذى تحالف فيه الكارهون لثورة يوليو من الوفديين والاخوان ، أصر حزب العمل الاشتراكى وليست بينه وبين الحزب الوطنى الديموقراطى مسافة تذكر للخلاف أو الشقاق على خوض المعركة مستقلا ، دون أى تنسيق بينهما ، وكانت النتيجة أنه منى بالخسار المبين .

وللحق فانني مشفق على الصديق المهندس ابراهيم شكرى الذى اظن ان نتائج المعركة جاءت على غير ما انتظر .. ولكن فلتكن واقعيين ولنحاول أن نستفيد ونعتبر مما جرى ...

●● تفيد المحصلة شبه المؤكدة لنتائج المعركة الى ان مستقبل العمل السياسى فى مصر سيأخذ شكل التنافس بين حزبين رئيسيين هما الوطنى الديمقراطى الذى يمثل مبادىء وتراث يوليو ، وحزب الوفد الجديد الذى تمتد اصوله وجذوره وافكاره الى ما قبل يوليو ، والذى يدعى انصاره انهم حزب ثورة ١٩١٩ !!

●● ارتفاع نسبة غياب الناخبين وهو السلبية الرئيسية فى معركة الانتخابات ، يعود بالدرجة الاولى الى عدم اهتمام الاحزاب - باستثناء الحزب الوطنى - بالاتصال بالناخبين ، وتعريفهم بمقار اللجان التى سوف يدلون بأصواتهم فيها ، خاصة بعد ان تم تغيير شكل الدوائر الانتخابية .

وكان من نتيجة ذلك انصراف كثير من الناخبين دون انتخاب رغم توجههم الى اللجان التى تعودوا على الادلاء بأصواتهم فيها ، لعجزهم عن التعرف على أسمائهم فى الكشوف الخاصة بكل لجنة .

●●● وبعد ... فانني أكرر أن المعركة انتهت .. وأمامنا الآن معركة أخرى أكبر وأعظم هى معركة التنمية .

فلنتذكر ذلك .. فلنتذكر أننا خضنا الانتخابات لكى نستطيع أن نقترب من قلب معركة التنمية بقلب واثق ، وبرجال مخلصين ليس هناك مجال للتشكيك فى انتمائهم للشعب . وفى تمثيلهم للشعب .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

انتهت الانتخابات واعلنت النتائج واصبح معروفا من الذى فاز . ومن الذى خسر .
وبعد ظهور النتائج عادة ـ تتغير المواقف وتفاجئنا التبريرات والتعليلات .. وقد يكون مفيدا أن نذكر جميع من اشتركوا فى المعركة الانتخابية ببعض ما قالوه فى يوم الاحد ٢٧ مايو ١٩٨٤ .

خناقة على كرسى !

كتبت سوسن الجيار :

الدائرة الثانية لمحافظة القاهرة من الدوائر البرلمانية الساخنة ذات الطبيعة الخاصة لوجود اكبر تجمع عمالى بمناطق طره والمعصرة وحلوان والتبين .

تابعنا العملية الانتخابية عن قرب منذ اللحظات الاولى حتى لحظة اغلاق الصناديق .

● سيطر الهدوء على لجان الانتخابات بمنطقة حلوان والتبين فى الساعات الاولى من بدء الانتخابات .. وصل عدد الناخبين الى حوالى ٢٠٠ ناخب على مستوى كل اللجان مما ادى الى قلق مرشحى الاحزاب .. على اثر اشاعة روجها بعض الاشخاص تقول أن عمال المصانع قرروا مقاطعة الانتخابات بسبب لجوء احد المرشحين لاستخراج بطاقات انتخابية بعد الميعاد القانونى لضمان حصوله على اغلبية الاصوات .

● بدات تتوافد سيارات المصانع محملة بمجموعات من العمال الناخبين فى الساعة الثانية عشرة ظهرا .. وبدأ الاحتكاك بين الناخبين نظرا لضيق الفترة الزمنية المحددة لهم للادلاء باصواتهم والعودة الى مقر عملهم خلال ساعة زمنية واحدة .

● سبعة آلاف ناخب حضروا من مصنع الحديد والصلب الذي يضم ٢٢ ألف عامل وخرجت اشاعة تقول أن ٦٥٪ منهم سيعطى صوته لحزب التجمع .

● أمام لجنة المشل بحلوان حدثت معركة كلامية على اثر اتهام مرشح حزب التجمع لمرشح الحزب الوطنى باستخراج بطاقات انتخابية مزورة ، كما حدثت مشاجرة بين مندوبى الاحزاب المختلفة حول كرسى موجود باللجنة وذلك للنقص الشديد فى كراسى اللجان الانتخابية، واتهم مندوبو الوفد والتجمع الحزب الوطنى باخفاء الكراسى حتى يضطر مندوبو الاحزاب الاخري الى ترك اللجان .

● منطقة التبين ، عبارة عن جماعات كل منها ينتمى الى احد المشايخ من أصحاب العزوة والعصبية يتبعونه فى كل خطواته ويصوتون على القائمة التى يختارها .

● حتى الساعة الحادية عشرة صباحا لم تصل الى اللجان الخاصة بالسيدات سوى سيدتين تحملان بطاقة انتخابية وبيد كل منهما دعوة انتخابية برقم عضويتها ورفض رؤساء اللجان تمكينهما من التصويت التزاما بضرورة أن تكون هناك بطاقة انتخابية ثم بدأت تتوافد بعد ذلك مجموعات من النساء تتقدمهن مرشدات الى اللجان .

علق احد المندوبين بأن هؤلاء المرشدات دلالات يحضرن الناخبات من المنازل لصالح احد الاحزاب مقابل خمسين قرشا للراس (الناخبة الواحدة) .

● بعض الناخبات حضرن الى اللجان ومعهن بطاقات انتخابية دون بطاقات شخصية وقررن أن البطاقات وصلتهن قبل الانتخاب بيوم واحد ، وانهم حضرن خوفا من الغرامة .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ممنوع دخول الغرباء

كتب شريف شكرى :

امتازت المعركة الانتخابية فى شمال محافظة القليوبية .. بالسخونة والحرارة بين ثلاثة احزاب هى الحزب الوطنى والتجمع والوفد ..

كانت حالة الانتخابات عادئة خالية من الاثارة فى مدينة بنها مليئة بالاثارة الانتخابية فى قراها ومدنها المجاورة .. وكان لاقبال النساء على الانتخابات اثر فعال مؤثر على نتائجها .

بدات الانتخابات فى موعدها الثامنة صباحا .. فى البداية لم يحضر بعض مندوبى الاحزاب ، ولوحظ نقص بعض البطاقات الانتخابية .. ولكن على الفور .. وباتصال رؤساء اللجان بمديرية الامن .. تم وصول البطاقات الناقصة .. كما تم عن طريق الاحزاب حضور المندوبين الغائبين فى اللجان .

فى كفر شكر كان القلق واضحا على خالد محيى الدين .. رغم اقبال الاهالى منذ الدقيقة الاولى .

وفى الساعة التاسعة والنصف .. ابلغ أحد معاونى خالد محيى الدين .. بانه تم طرد احد مندوبيه من احدى لجان اسنيت .. وانتقلت روز اليوسف على الفور الى اسنيت .. لتجد الحالة عادئة تماما والاقبال شديدا من الرجال والنساء .. كما اتضح عدم صحة الاشاعة التى روجها أحد اعضاء التجمع .

ولم تمر دقائق حتى وصل خالد محيى الدين الى اسنيت .. وهتف احد مندوبيه فى اللجنة .. فثار أهل البلدة الذين كانوا يؤيدون ابن بلدتهم محمد الاشهب مرشح الحزب الوطنى .. فاخذوا يهتفون عاش الهلال ورفعوا محمد الاشهب على أكتافهم وطافوا به القريه ، وكادت ان تحدث مشادة بين اهل البلد وخالد محيى الدين .. لولا وصول اللواء سيد حشيش مساعد مدير الامن الذى احتضن خالد واركبه سيارته وأمن خروجه سالما هو وانصاره من البلدة وسط مظاهرة الاهالى وهتافهم



للهلال .

وفيما عدا تلك الواقعة استمرت الانتخابات فى مدينة كفر شكر والبلاد التابعة لها عادئة .. استمر اقبال الناخبين على اللجان حتى الساعة الثالثة حيث بدأ يقل اقبال الرجال .. وظل اقبال النساء على اللجان حتى الخامسة الا الربع .

وفى الساعة الخامسة انتهت اللجان من عملها .. وتم تشميع الصناديق ونقلها فى عربات الشرطة وقد جلس فوقها مندوبو الاحزاب الخمسة وما أن وصلت الصناديق الى اللجنة الرئيسية للفرز حتى خرج خالد محيى الدين من المركز ومعه بعض انصاره .. وقد ظهرت على وجهه لاول مرة فى هذا اليوم ابتسامة باهتة .

وكانت الانتخابات هادئة فى طوخ رغم اقبال الجماهير هناك اقبالا كبيرا ، وحين علم خالد محيى الدين بعدم تمكين مندوبيه من دخول اللجان بلجنة « الحصة » بلد عطية الفيومى مرشح الحزب الوطنى ذهب الى طوخ ليقدم شكوى الى رئيس اللجان ، وعلى الفور قامت الشرطة بتمكين المندوبين من دخول اللجان .. وفى الساعة الثانية عشرة توجهت الى بلدة الحصة .. وعند مدخل البلد استوقف اهالى البلد سيارتى وقال أحدهم اننا لا ندخل الغرباء .. الى أن اصطحبنى احد اهالى البلدة الى عطية الفيومى الذى كان يقوم بجولة بين لجان البلدة .. وقد قال لى فوزى بحيرى عبد الصمد مندوب الوفد فى لجنة ١٤ نساء بالبلدة انه لم يتم طرد اى مندوب من اى حزب .

● واذا كانت الصورة فى كفر شكر وطوخ توضح التنافس بين مرشحى الحزب الوطنى والتجمع .. ففى شبين القناطر كانت المنافسة على اشدها بين الحزب الوطنى وحزب الوفد .. ورغم أن الانتخابات كانت هادئة علم تحدث اشتباكات .. حتى الساعة الثانية عشرة والنصف .. عندما اشتبك انصار الحزب الوطنى مع انصار حزب الوفد ، واصيب اربعة من انصار الوفد من بينهم زوجة احد المرشحين .. وتدخلت الشرطه لفض الاشتباكات .

والملاحظ بوجه عام هو :

● كان لحياد الشرطه وحزمها فى المنطقة أثره الملحوظ فى كل لجان الدائرة .. وذلك بشهادة كل الاحزاب والاهالى .

● استأجر حزب التجمع بعض السيارات التى وضع فيها مكبرات الصوت واخذت تجوب البلاد للدعاية للحزب .

● كان اقبال الاهالى بصفة عامة .. واقبال المرأة بصفة خاصة ظاهرة لافتة للنظر توضح مدى وعى المرأة الريفية .

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤



في الاسكندرية

إحجام الكثيرين عن المشاركة

كتب جمال الدين حسين :

قبل الاحد ٢٧ مايو أكملت الاسكندرية استعداداتها لاستقبال شهر رمضان والمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب .. استعدت الاسكندرية لرمضان بمئات الآلاف من فوانيس الاطفال وبكميات هائلة من الياميش امتلأت بها المحلات والمتاجر .. واستعدت للمشاركة فى الانتخابات بآلاف اللافتات والملصقات وبعدد هائل من السيارات جابت شوارع المدينة وأحياءها تدعو للاحزاب الثلاثة المتنافسة ـ الوطنى والتجمع وتحالف الوفد والاخوان ـ ولمرشحيهم .

الحزب الوطنى الديمقراطى استعان باغانى عبد الحليم حافظ الثورية ـ حكاية شعب .. صورة .. المسئولية ـ وأكدت الكلمات المذاعة من ميكروفونات مقار الحزب وسياراته ان طريق يوليو هو طريق الحزب الوطنى ، وان الرئيس مبارك هو الامتداد الاصيل لثورة ٢٣ يوليو ..

اما الاخوان الذين دخلوا الانتخابات تحت راية الوفد ـ فكان واضحا أنهم يرفعون شعاراتهم ويعملون كتيار مستقل .. وقد اثار بعض تلك الشعارات تحفظ كثير من المواطنين

اما حزب التجمع فقد نافس الحزب الوطنى فى التاكيد على استمرار مسيرة ثورة يوليو والدفاع عن حقوق الفلاحين والعمال والقطاع العام .

● مساء السبت ٢٦ مايو .. فى مقر الحزب الوطنى بمحطة الرمل :

ـ عبد العزيز عبد الجليل (امين شباب العطارين) : الحزب الوطنى له الاغلبية واتوقع أن يحصل على ٦٠٪ من اصوات الناخبين فى الاسكندرية ..

فى الوقت الراهن ومنذ ان تولى الرئيس مبارك قيادة الحزب الوطنى شعرنا نحن الشباب ابناء جيل عبد الناصر اننا فعلا ندفع دفعا لنقول مابداخلنا ونجاهر بثورة ٢٣ يوليو امام كل القوى ـ وكشىء عظيم نفتخر بها وبانجازاتها .

مع كل الحب والتقدير لقيادة الرئيس مبارك الا ان القوائم ـ وبقصد قوائم الحزب الوطنى ـ لم تعبر التعبير الحقيقى



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عن ارادة الشباب ، ولكن هناك التزام حزبى بتاييد ومساندة تلك القوائم — والامل هو أن يتحقق التغيير فى المرحلة القادمة ليقوم حزب وطنى قوى يعبر عن ثورة يوليو وعن الديمقراطية السابمة — الهدف السادس للثورة — والذى يبنيه الان الرئيس مبارك .

● مساء السبت ٢٦ مايو .. فى مقر حزب التجمع وفى لقاء مع مجموعة من مرشحيه د . أشرف بيومى — زينب الحضرى — صلاح علام :

— هناك خصوصيات تميز دائرة وسط — وهى الدائرة الثانية — أولى هذه الخصوصيات ان محمد عيد — محامى وفدى — ومحمد المراغى وابراهيم زعفرانى — جماعات اسلامية — رشحوا جميعا على قوائم الوفد .. محمد عيد يرفع شعارات الوفد ومنها شعارات الوحدة الوطنية ، بينما المرشحان الاخران يرفعان شعارات تدعو لدولة اسلامية وخلافة اسلامية .. وواضح أن الحليفين — الوفد والاخوان — يعملان باستقلالية خصوصية ،

هناك شكوى لنا كحزب تجمع فى الاسكندرية وهى ان بعض مرشحى حزب الحكومة وبالتحديد حسن جمال — ويعمل بشركة الملح والصودا — وعزت قدوس وعبد المنعم اسماعيل — كهرباء الاسكندرية — قاموا عن طريق ادارات شئون الافراد فى تلك الجهات باستخراج بطاقات انتخابية من واقع كشوف العاملين فى تلك الشركات ودليل على ذلك المواطن محمد حسن حسن على موظف بشركة الاسكندرية للغزل والنسيج كانت بطاقته الانتخابية على محل اقامته فى كرموز .. الشركة استخرجت له بطاقة انتخابية على قسم سيدى جابر وأصبح لديه بطاقتان !

● مساء السبت ٢٦ مايو فى مقر الحزب الوطنى بمحطة الرمل للحصول على رد لما اثاره ممثلو التجمع ..

— وداد شلبى (مرشحة لمقعد المراة): لا اتصور ان هناك موظفا عاما يتحمل مسئولية المخاطرة والمخالفة باستخراج بطاقات انتخابية مزدوجة .. وما تقوله المعارضة هو افتراءات .. وفى رايى ان السيد وزير الداخلية من احسن وزراء الداخلية الذين « شافتهم » مصر ..

● صباح الاحد ٢٧ مايو .. حى محرم بك — مدرسة الفتح المبين الابتدائية :

— الساعة ٨٫٣٠ : (مجموعة من الاطفال والسيدات والشباب يمسكون بمنشورات دعائية) احدى الفتيات المتحمسات للحزب الوطنى تنادى على الناخبين الذين بدأوا يتوافدون باعدادقليلة « اوعوا تنسوا الهلال .. الحزب الوطنى حزب ٢٣ يوليو اللى حررنا من الاقطاع والاستعمار والكرابيج .. الحزب الوطنى حزب بلدك حزب ٢٣ يوليو » .. وتستثير دعايتها احد الشباب من انصار أبو العز الحريري وزينب الحضرى مرشحى التجمع فيرد عليها فى حدة وبصوت عال « دلوقتى بتدافعوا عن ثورة يوليو يابتوع مايو وسبتمبر » .. وتتجاهله الفتاة وتستمر فى دعايتها وتنادى على سيدة تدخل لتدلى بصوتها « وحياة عنيكى ياماما تنتخبى الحزب الوطنى أوعى تنسى الهلال » .

— الساعة ١١٫٣٠ أمام مدرسة النهضة النوبية بمحرم بك :

مجموعة من المواطنين خارجين من داخل المدرسة ولم يجدوا اسماءهم .. ناخب خارج من اللجنة يلعن الاحزاب و « ابو » الاحزاب واساله : ايه الحكاية ؟ فيرد غاضبا : مش عارف لجنتى فين .. أروح هنا يقولى : مش لجنتك ديه .. طيب



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

اروح فين ؟ .. نفس مشكلة لبنى عبد العزيز – طالبة – ورقم بطاقتها ٢١٨ لم تعثر على اسمها داخل مدرسة الفتح المبين ونفس الحكاية المواطن لويز جاد الرب سليمان ورقم بطاقته ٦٠ .

– سعد رجب عثمان أمين العمال بمحرم بك ومرشح احتياطى بقائمة الحزب الوطنى :

تغيير الكشوف أدى الى نوع من « اللخبطة » .. والناس « مبقتش عارفه مقار لجانها فين » ؟

– الساعة ٣٠ر٢ ظهرا مدرسة رأس التين التجارية – الدائرة الثالثة – ويوجد بها اثنتا عشرة لجنة فرعية .. داخل اللجنة ٥٤ عدد الذين حضروا ٥٥ مواطنا فقط من مجموع ٤٩٩ مقيدين أمام اللجنة .. وفى اللجنة ٥٥ حضر ١٢٥ من مجموع ٤٣٩ مواطنا واسال أعضاء اللجنة ومندوبى الاحزاب عن هذه الظاهرة فيرد بعضهم انهم يتوقعون اقبالا خلال الساعتين الباقيتين !! ويعلل البعض الآخر عدم الاقبال بوجود اختلاف بين اسم الناخب ورقمه .

ثمة ملاحظة أبداها رؤساء اللجان ومندوبو الاحزاب وهى ان أغلب الذين حضروا من الرجال هم من الذين تجاوزوا الخامسة والاربعين من العمر .. وهو شيء ينبغى ان يكون موضع نظر واعتبار ملاحظة اخرى .. هى ان جهاز الشرطة جنودا وضباطا كانوا مثالا للنزاهة فى هذه الانتخابات وهذه الشهادة من مندوبى احزاب المعارضة داخل اللجان .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

في سوهاج

الانتخابات.. "عصبية"

محافظة سوهاج هى الدائرة الوحيدة التى احتفظ اعضاء مجلس الشعب السابق بمكانهم فى قوائم الحزب الوطنى ٠٠ وتنقسم سوهاج الى دائرتين الاولى مقرها ـ مركز سوهاج ٠٠ والثانية مقرها مركز أخميم ٠

الدائرة الاولى تضم ستة مراكز هى بندر سوهاج ومركز سوهاج والمراغة وساقلته وطهطا وطما ولها ١٣ مقعدا ١٢ منها للاعضاء بالاضافة الى مقعد المرأة . وتتنافس فى هذه الدائرة جميع الاحزاب وان كان التنافس الحقيقى بين ثلاثة منها هى الوطنى والوفد والعمل حيث يتصدر قائمة الدائرة الاولى « حلمى عبد الآخر » وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى السابق « وايهاب مقلد » رئيس لجنة الشباب بمجلس الشعب فى بداية الدورة الماضية الى جانب أعضاء مجلس الشعب فى الدورة السابقة ٠٠ اما قائمة الوفد فيتصدرها . شعبان حمادى » مقرر حزب الوفد فى سوهاج وفهمى منصور عضو مجلس الشعب عن مركز سوهاج فى دورة ١٩٧٦ ٠٠ ويتصدر قائمة العمل « ممدوح قناوى » المحامى وهو من الشباب الذى ينضم حوله مجموعة شباب سوهاج ٠

يتنافس الوطنى مع الوفد فى مركز سوهاج حيث بلدة « بلصفورة » والقرى المحيطة بها وهى مسقط رأس « شعبان حمادى » رغم ان ابن عمه « أحمد عبد الرحيم حمادى » مرشح الوطنى ٠٠ وكذلك « فهمى منصور » ينافس ايهاب مقلد فى بندر سوهاج ومسقط راسه قرية « ادفا » ٠٠ بينما تزداد فرصة حزب العمل فى « ساقلته » و « طهطا » و « طما » الى جانب الحزب الوطنى .

اما الدائرة الثانية فهى تضم خمسة مراكز هى أخميم والمنشاة وجرجا والبلينا واولاد طوق شرق وتضم حوالى نصف مليون ناخب والمنافسة بين حزبين فقط هما الوطنى والوفد ولا وجود لبقية الاحزاب ويتصدر قائمة الحزب الوطنى « محمد عبد الحميد رضوان » وزير الثقافة ويحظى بنسبة كبيرة من الشباب والشيوخ خاصة ان عائلته من العائلات المعروفة فى الدائرة ولها علاقات طيبة مع جميع العائلات فى المراكز التى تضمها الدائرة ٠٠ وقد استطاع ايضا ان يضم الى قائمته جميع اعضاء مجلس الشعب السابق ولهم عصبيات فى هذه المراكز ٠

اما حزب الوفد فيتصدر قائمته « سعد فخرى عبد النور » وهو من جرجا ووالده من الوفديين القدامى وكانت الدائرة مغلقة عليهم قبل الثورة ٠٠ الى جانب انه ضم بعض زعماء الاخوان المسلمين وبعض ابناء العائلات الكبيرة فى كل مركز من مراكز الدائرة ٠

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤



في شبرا الخيمة :

المعركة غير متكافئة

كتب عصام عبد العزيز

في شبرا الخيمة — وعلى امتداد دائرة جنوب القليوبية دارت اسخن معركة انتخابية .. قائمة الحزب الوطني كان على راسها د . فؤاد محيي الدين رئيس الوزراء .. وضمت هذه القائمة مختار هاني وزير الدولة لشئون مجلس الشعب وعددا من القيادات السياسية والعمالية .. وعلى الطرف الاخر وقف لطفي الخولي على رأس قائمة حزب التجمع ومعه في القائمة د . ماجدة عدلي وأمين قنديل وعدد من القيادات العمالية .

وأثناء جولتنا في الدائرة حضرنا المؤتمر الصحفي الذي عقده د . فؤاد محيي الدين عقب ادلائه بصوته في لجنة قسم أول بشبرا الخيمة قال .. لقد استمتعت الجماهير معنا بالديموقراطية .. وسعدنا جميعا خلال المعركة الانتخابية بوجود خمسة احزاب سياسية تتنافس في جو ديموقراطي سليم وبحرية كاملة .. صحيح حدثت بعض المناوشات التي لاتخلو منها اي انتخابات .. الا ان المكسب الحقيقي هو وجود انطباع طيب عن شكل الممارسة الديموقراطية التي تجرى في مصر .

وأضاف د . فؤاد ..

الديموقراطية في مصر عظيمة .. وحكومة الحزب الوطني هي اول حكومة مصرية تتعرض لنقد أربع صحف حزبية معارضة تصدر بانتظام وبدون مصادرة .. هذا أمر عظيم .. مثلا عندما نشرت جريدة الاهالي خطابا نسبته الى احدى القيادات السياسية بالمنوفية مرسل لي شخصيا يؤكد فيه أن الحزب الوطني لاتمثل شعبيته بين المواطنين سوى ٢٠٪ .. وكان ذلك مجرد اختلاق .. كان ردنا جنحه مباشرة ضد جريدة الاهالي .. لا نصادر رأيا .. ولكن نحتمي بالقانون .

وأضاف .. حكومة الحزب الوطني تعمل من خلال خطة تبلغ استثماراتها ٧ مليارات جنيه كل عام .. ٢٥٪ منها مخصصة للقطاع الخاص والباقي لاستثمارات قطاعات الدولة المختلفة هناك تنمية وانجازات في كل مكان وجهد يبذل من كل مواطن نريد من المعارضة أن تناقشنا بموضوعية ، وهدوء بعيدا عن التشنج .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

● وفى مقر حزب العمل التقينا بمرشح الحزب يوسف كمال المحامى الذى قال .. بصراحة نحن تاخرنا فى بدء الدعاية الانتخابية نتيجة تاخر حزب العمل فى اعلان قوائمه .. وهذا فى رايى سيكون له اثر على النتيجة .

واضاف .. صحيح هناك حيده ونزاهة من رجال الشرطة والادارة فى دائرة جنوب القليوبية مما يؤكد صدق الرئيس مبارك فى تحقيق انتخابات سليمة .. لكن المعركة غير متكافئة بصراحة لان الحزب الحاكم ينزل الى المعركة الانتخابية وهو مكتمل الهياكل التنظيم والمقرات .. حزب الحكومة لديه اعضاء فى مجلس الشورى وفى المجالس المحلية وحرمت المعارضة نفسها من ذلك نتيجة مقاطعتها لانتخابات المحليات والشورى .. لذلك تجرى المعركة الانتخابية فى شبرا الخيمة بين احجام متفاوتة تفاوتا كبيرا صحيح هناك جو من الحرية لاننكره ولكن بصراحة المعركة الانتخابية نخوضها بصعوبة بالغة فهناك فارق شاسع بيننا وبين حزب الحكومة الذى يتمتع بامكانيات واسعة وبكثافة كبيرة فى الدعاية والاعلان .

● جمال سلامة مرشح حزب الوفد .. كان امين المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى العربى وكان عضو مجلس الامة سنة ٦٤/١٩٦٩ .. واليوم هو مرشح حزب الوفد عن دائرة شبرا الخيمة .. وعلل ذلك بان صدور حكم قضائى ليمارس حزب الوفد نشاطه جعله يشعر بالامل .. وانه انضم للوفد لتكون هناك اصوات معارضة حقيقية وهذا ما كانت مصر تفتقده لمدة طويلة ايام الاتحاد الاشتراكى قال مرشح الوفد .

حزبا العمل والتجمع فى شبرا الخيمة لهما بعض الاثر فكلاهما حزب شريف واشخاصه رجال مبادىء .. ولكنهما رغم سابقة عملهما فى العمل السياسى قبل الوفد لم يستطيعا ان يحققا ما حققه الوفد من ارتباط بالجماهير .

واضاف جمال سلامة المحامى .. المعركة الانتخابية التى تجري الان هى معركة تقرير مصير لشعب مصر الذي عاش بلا راى اخر لمدة ٣٠ سنة .. والفضل فى ذلك يرجع للرئيس حسنى مبارك الذى آمن بحق الشعب فى ابداء رايه بلا ضغوط لتستقر القاعدة التى تعاونه على تحقيق الخير لمصر .

● وفى احدي اللجان مدرسة دمنهور شبرا التقينا بالمهندس عبد المولى عبد الله احمد رئيس اللجنة الذي اكد حياد الشرطة وعدم تدخل الادارة فى سير العملية الانتخابية .. واضاف أن مدير أمن القليوبية اجتمع بمندوبى اللجان الانتخابية ووجه اليهم جميعا تعليمات واضحة بالامانة والنزاهة واوضح لهم أن رجال الشرطة لا علاقة لهم بالعملية الانتخابية ، وأن دورهم هو توفير جو من الاطمئنان والراحة يتيح لكل مواطن فرصة ابداء رايه بحرية كاملة .

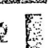
وسألنا مندوب حزب العمل فى اللجنة م . محمد معوض .. الذى أكد أن العملية الانتخابية تسير بحيدة كاملة وأن كل مواطن يدلى برايه بحرية وسرية كاملة .. وأضاف انه لامحل لشكوى المعارضة من أن هناك تزويرا فى الانتخابات .

اما فوزي هلال ابراهيم مندوب حزب الوفد فقال العملية الانتخابية تسير بشكل طيب جدا يفوق ماكنا نتصوره فالشرطة والادارة على حياد كامل فعلا .. ولايوجد اي تدخل او تاثير على ارادة الناخب الا ضميره .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤



في الدقهلية :

صدام .. واعتذار .. وصلح

كتب ابراهيم أبو زيد :

شهدت محافظة الدقهلية واحدة من أشد المعارك الانتخابية سخونة وقوة ، دارت المعركة في مختلف مراكزها وقراهـا وشوارعها وحاراتها بالهتافات والميكروفونات والزغـاريد ومواكب السيارات .

اشتركت فيها الاحزاب الخمسـة ، يتصدر قوائمها أبناء الـدوائر الثلاث في الدقهلية ، وتمت أجهزة الادارة في معظم الحالات والمواقع على الحياد .

مارس مؤيدو الاحزاب الخمسـة ضغوطهم على الناخبين خارج اللجان ، وقعت بعض الاشتباكات والاحتكاكات ، ظهرت بصورة واضحة مشكلة التوكيل العام لمندوبي الاحزاب .

توجه ١٫٥ مليون ناخب في الدقهليـة للادلاء بأصواتهم أمام ٢١٩٤ لجنة انتخابية وتعلقت انظار الصـحفيين المصريين والمراسلين الاجانب على محافظة الدقهلية بصفة عامة ، وعلى الدائرة الاولى والثالثة بصفة خاصة لان الحزب الوطني الديمقراطي وأحزاب المعارضة صدرت في قوائمها أكثر مرشحيها شعبية وسـمعة

شربين بالذات كانت نقطة ملتهبة ، ففيها يتصدر المهندس ابراهيم شكري زعيم حزب المعارضة وفيها يواجهه من الحزب الوطني شفيق حشيش وفيها يواجهه أيضـا د . كامل ليلة رئيس مجلس الشعب وقد ظهر واضحا ان المعركة تكاد تنحصر بين الوطني والعمل في صورتها العامة وان بدا أحيانا ان مرشح الوفد حسين البدري قد تمكن من تهيئة الناخبين للحصول عـلى تأييدهم عبر التأثيرات العائلية والاتصالات الشخصية .

في بيته بعزبة شكري ، استقبل المهندس ابراهيم شـكري جموع الصـحفيين والتليفزيون ، وأكد وسط هتافات وزغاريد عاصفة للجميع ان الانتخابات تجرى حتى الآن — وكانت الساعة العاشرة تقريبا — على ما يرام وان أجهزة الشرطـة امنت انتقالات الاحزاب وأماكن اجتماعاتهـا

ثم توقع المهندس ابراهيم شكري ان يفوز حزب العمل بـ ٢٥٪

ومن شربين الى جوجر مسـقط رأس د . كامل ليلة امتدت المعركة الانتخابية ، فعلى طول الطريق الشعباني نهضت لافتات التأييد للحزب الوطني ، وعلى استحياء وقفت الى جوارها لافتات الوفد والاحرار والتجمع .. وفي داخل جوجر انعقـدت فوق القرية الصغيرة سـحابات التراب ممزوجة بالزغاريد والهتافات الهستـيرية

وأمام صندوق الاقتراع احاطت جمـوع الفلاحين بمرشح الحزب الوطني وسألنا عن مندوبي الاحزاب الاخرى فأكد رئيس اللجنة ان البلدة جوجر وميت الكرماء ليس فيهـا سوى الوطني والعمل .

وبحثنا عن مندوب العمل وممثلـه في اللجنة .. اسمه نافع محمد نافع .. قال أن مؤيدي الحزب الوطني طردوه خارج اللجنة واعتدوا عليه بالضرب .. وأنه أرسل برقية عاجلة للرئيس حسني مبارك وبرقية أخرى للواء سعد الشربيني محافظ الدقهلية .

● وفي منية النصر حيث قدم الحـزب الوطني وزيرين في قائمته دارت المعركـة أكثر سخونة وأسرع ايقاعا وحسما لصالح توفيق عبده اسماعيل وزير السياحـة وعبد الهادي سماحة وزير الري .. كان في مواجهتهما حزب العمل ومرشحه أحمـد مجاهد .. وقعت بعض التجاوزات في كفر حنيئة .. جلس عمدة القرية عبد المنعم ابراهيم داخل اللجنة بينما ابنه ناجي مرشح للحزب الوطني وقد طلب بعض الناخبين من أحد ضباط الشرطة اخراج العمدة ولكنه رفض .. من ناحيته أكد أحمد مجاهـد مرشح حزب العمل ان الشرطة فعلا وقفت على الحياد وان التصرف الاخير تصرف فردي بحت

وفي مدرسة صلاح سالم الثانوية بمنية النصر كان وزير الري المهندس عبد الهادي سماحة خارج اللجنة يستقبل مؤيديه وسط هتافات ذاب فيها مندوب حزب العمل الذي أكد ياسر عبد المنعم الطـالب بالثانوية الصناعية أن مؤيدي الحزب الوطني طردوه بينما بقى مندوب الوفد صامدا باللجنـة

وفي منزله بميت فارس أكد توفيق عبده اسماعيل مرشح الحزب الوطني ان حياد الشرطة بلغ حدا بدا معه وكأنها تقف ضد الحزب الوطني ! وقد وقع صـدام في بدواي بين الوفد والوطني وتدخل الوزير المرشح وتم الاعتذار والصلح .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

الأسماء التائهة في الانتخابات !

كتبت ألفت سعد :

برغم الهدوء الذى ساد الانتخابات فى دائرة شرق القاهرة وبالذات فى حى مصر الجديدة ·· وبرغم اقبال الناخبين الا أن نسبة الذين انتخبوا جاءت غير متوقعة والمشكلة الكبرى التى فاجأت الناخبين هى عدم العثور على أسمائهم فى الكشوف سواء الاقسام أو اللجان ·

كان على الناخب لكى يجد إسمه ان يطوف بأكثر من خمس لجان ·· احد المواطنين وجد توقيعنا أمام اسمه فى مدرسة القومية بمصر الجديدة نصحه موظف الانتخابات بأن يتجه للقسم للتأكد من اسمه فربما يكون هناك تشابه فى الاسماء .. وعندما ذهب المواطن الى القسم تردد على اكثر من موظف واكثر من كشف دون جدوى وفى النهاية عاد الى عمله بدون اسمه وهو يردد مش عارف الاقيه فين ؟.

احدى السيدات العاملات جلست بجوار امين شرطة بقسم مصر الجديدة تبحث عن اسمها ورقمها لاكثر من ساعة وذلك بعد أن ذهبت الى لجنتها ولم تجد اسمها ضمن الكشوف .. واقسمت أنها لن تتخلى عن صوتها ولن تترك القسم حتى تثبت هذه الحالة برفع قضية على الذين « دوخوها »·

ويؤكد امين الشرطة بأن مهمته ذلك اليوم كانت اعلام الناخبين بأماكن انتخابهم وأرقامهم .. لكنه فوجىء بكم كبير من الباحثين لم يجدوا اسماءهم مما كان يضطره الى « زحلقة » المواطن الى المكتب المجاور ليجد نفس الدوخة .

واسأل مأمور قسم مصر الجديدة عن سر ارهاق الناخبين فقال أن الناس تعودت على الاخذ بنفس نظام الاستفتاء .. انها تدلى برأيها فى اي مكان .. الذي عن الصعيد عن انه ممكن يدلى بصوته فى القاهرة .. لكن بعد تغير جداول الانتخاب وتغير نظام الدوائر .. كان يجب على الجمهور ان يسأل قبل الانتخابات عن مكانه فى اى لجنة .. لكن الذى حدث أن الناس حضرت فقط يوم الانتخاب ليقعوا ونحن معهم فى مشكلة الاسماء .

ويقول المستشار محمد أحمد صادق المشرف على دائرة مصر الجديدة .. حيث ان الدوائر الانتخابية فى شرق القاهرة التقت فى دائرة واحدة .. فكان يجب ان تدمج ايضا اللجان حتى يتيسر للمواطنين اذا لم يجدوا اسمهم فى لجنة يجدونها فى لجنة اخري .. اي سيكون هناك فرصة اكبر للوصول الى الاسماء .

وظهر واضحا ان الادارة المسئولة عن اعداد الكشوف الانتخابية بوزارة الداخلية كان يجب أن تنتهى من اعداد هذه الكشوف قبل الانتخاب بأسبوع على الاقل ، واعلام المواطنين بضرورة التوجه الى الاقسام لمعرفة اسمائهم بدلا من اهدار اصوات شاركت بالفعل بحضورها .. وكان يجب ايضا على ممثلى الاحزاب مراعاة هذه النقطة ومساندة المسئولين فى توفير الكشوف بجميع مقار اللجان والاقسام .

فتحي غانم



مازلنا في بداية الطريق

التجربة الديمقراطية الجديدة فى مصر ، ليست تجربة نظرية ، ولا مظهرا من مظاهر التقدم السياسى الذى ينشده المثقفون ، وأصحاب الاحلام فى المثل السياسية العليا . أنها فى حقيقة الامر تجربة يفرضها الواقع ، وتتعلق بها الانظار سواء على الصعيد الوطنى ، أو القومى العربى أو الدولى ، باعتبار أنها باب أمل جديد لمواجهة تحديات وازمات مزمنة ، عجزت حتى الآن العلاقات والانماط السياسية القديمة عن مواجهتها .

ولقد كان واضحا لنا فى مصر منذ عام ١٩٦٧ ، اننا فى حاجة الى مراجعة الاسس التى تقوم عليها العلاقة بين الشعب وقيادته السياسية . واعترف بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ بضرورة هذه المراجعة .

وانقضى جيل السبعينيات فى محاولات وتجارب التصحيح ، بهدف وضع تصور جديد اكثر صلاحية للعلاقة بين الشعب وقيادته .. يحقق مشاركة شعبية اكبر لمواجهة مسئوليات الحكم وكانت الدعوة الى الديمقراطية تتقدم على استحياء ، فى صورة منابر ، او احزاب شكلية مفروض عليها قيود كثيرة تتحكم فى وسائل تكوينها وتطويرها .

ولكن الحاجة الى الديمقراطية ، كانت تفرض نفسها بالحاح متزايد ، بعد ان تأكد ان العجز الذى كشفت عنه هزيمة ١٩٦٧ ، يتضخم ، والمشاكل تتفاقم ، والاسس السياسية القائمة ، لاتؤدي وظيفتها ولاتحقق القدر المطلوب من الاستقرار السياسى لضمان تحقيق هدفين اساسيين ، لاغنى عنهما لقيام الدولة وهما اولا : امن البلاد والدفاع عنها ضد هجمات عدو يتربص بها ويحتل اراضيها .

وثانيا : التنمية فى مواجهة زيادة فى النسل تعجز عن ملاحقتها ادوات الانتاج لتوفير الضروريات من طعام وكساء ، ومسكن وخدمات تعليم وصحة الخ .

ولقد كان العجز واضحا ، بل فاضحا فى الدعائم والاسس التى تعتمد عليها الا[illegible]رة



السياسية ، وثبت هذا العجز فى مجالات عديدة اهمها .

● العجز فى تجميع وتشكيل ارادة قومية لدولةواحدة تستطيع ان تعمل لتحقيق اهداف المواطن العربى فى الحرية والاشتراكية والوحدة .

● العجز الذي كشفت عنه استراتيجية القفز فوق الاوطان ، وفوق حقوق المواطنين السياسية داخل أوطانهم ، من اجل الوصول فورا الى دولة الوحدة والقومية العربية . فقد كان حلم الوحدة ، يلوح للحالمين به باهداف ثورية كبرى ، ولكن الاحلام بقيت احلاما ، وتجمدت فى ابيات شعر واغان حماسية ، لم يعد لهـا صلة بالواقع من قريب أو بعيد .

وتحولت شعارات القومية الى ذرائع ، تتبناها قيادات وانظمة سياسية ، لفرض سياسات بالقهر على مواطنين محرومين من حقوقهم السياسية بزعم ان هذا الحرمان هو تضحية من جانبهم ، فى مقابل تحقيق شعارات ثورية كبري وتمر الايام ولاتتحقق الشعارات . بل تزداد بعدا واغترابا ، ويتساءل المواطنون العرب ، هل تستطيع تحقيق ارادة قومية عليا قوية وقادرة على الوفاء بالتزاماتها والقيام بمسئولياتها القومية ، من حاصل جمع ارادات وطنية ضعيفة ، لمواطنين لايمارسون حقوقهم السياسية على النحو السليم .

● وثبت ايضا ان العجز قائم فى تحقيق احلام التنمية ورفع مستوي المعيشة ، واقتحام عصر الذرة ، ورفع شعارات الرخاء والرفاهية . كان كل ذلك مجرد احلام سرعان ما اصطدمت بواقع تتفشى فيه امراض البيروقراطية ، وتنتشر فى ارجائه علامات الفقر والحرمان ، وكل عيوب نقص الكوادر الادارية على المستوى اللائق والمطلوب لتحقيق الانجازات المستهدفة .

وثبت ان العلاقة القائمة بين السلطة والجماهير ، والتى كانت تعتمد على تعبئة الجماهير وتجنيد القوي العاملة ، عن طريق تحالفها فى اتحاد اشتراكى واحد ، تقوده مجموعات من الافراد لها تشكيل مترابط بقواعد ونظم شبه عسكرية أو بوليسية ، قد تصلح — هذه العلاقة — بالفعل فى الحشد والتعبئة ، ولكن الطاقات التى تحشدها ، تنقصها المبادرة ، وتسود فيها روح التبعية والانقياد ، فهى أشبه بقطعان منقادة ، لاتملك الوعى ولا الارادة للعمل والانتاج . وكل ماتفلح فيه ، هو القيام بمظاهرات ، يغلب عليها طابع التهويش . لانه بمجرد أى تغيير فى القيادة ينقاد القطيع باستسلام كامل لمن يقوده .

وامام كل مظاهر العجز هذه ، كان لابد من بروز الدعوة الى الديمقراطية ، والتفكير فيها . لا على انها فكرة «وجيهة» .. او « مفيدة » أو « مثالية » . بل على انها فكرة « ضرورية » تحتم الظروف ، اللجوء اليها . لمواجهة تحديات لا مفر من مواجهتها ، والا كان الفشل ومن بعده الطوفان .

هذا هو ما يعطى التجربة الديمقراطية القائمة اليوم ، ابعادها الدرامية . فهى تجربة ، صراع ضد الهزيمة وضد الفشل، وضد الانلاس الاقتصادي . وهى تفتح الطريق لتجميع ارادات مواطنين لها قوتها



المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

لانهم يستطيعون ابداء الرأى ، والتعبير عن مصالحهم ، وبذلك ينفتح الطريق فى المستقبل ، ومع امتداد التجربة فى كل وطن عربى حسب تقاليده ومصالحه . لتكوين ارادات مواطنين فى الاوطان العربية ، يتكون من حاصل جمعها ، ارادة قومية عليا قوية .

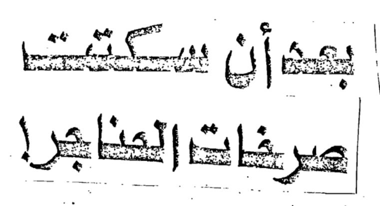
وعلى قدر نجاح التجربة الديمقراطية فى مصر ، سيكون الامل اكبر فى الوصول الى الارادة القومية العربية ، التى طال الحديث عنها . وكثرت التجارب والمحاولات بل والمغامرات ، لتحقيقها ، دون جدوى .

وايضا ، على قدر نجاح التجربة الديمقراطية فى مصر ، سيكون الامل اكبر فى انفتاح طريق للتنمية بالمشاركة الشعبية، التى تشارك بالعمل وبارادة واعية ، تلك المبادرة ، ولاتنقاد فى استسلام بروح القطيع لضغوط بيروقراطية تحركها .

هذا هو ماسوف يؤدى اليه نجاح تجربة الديمقراطية فى مصر .

ولكننا . مازلنا فى بداية الطريق .

« فتحى غانم »



بعد أن سكتت صرخات المناجر!

هل كانت نتيجة الانتخابات مفاجأة ؟

لدى أغلب المراقبين السياسيين لم تكن مفاجأة كبيرة .. فقد كان المتوقع أن يكون حزب الوفد هو الحزب المعارض الوحيد الذى يحصل على أكثر من نسبة الثمانية فى المائة .. وكان المتوقع فشل كل احزاب المعارضة فى الحصول على تلك النسبة فيما عدا حزب العمل اذ كان البعض يرى احتمال فوزه بهذه النسبه .. مجرد احتمال لا اكثر ولا أقل .

فنسبة الثمانية فى المائة تمثل عددا كبيرا من الاصوات يزيد عن مليون صوت فى حالة توجه كل من له حق الانتخاب الى القيام بواجبه ، وحوالى اربعمائة الف صوت من عدد أولئك الذين اشتركوا فعلا فى الانتخابات ..

ونحن الان بصدد برلمان يضم حزبين .. حزب الاغلبية ٣٩١ مقعدا .. وحزب معارض وحيد هو الوفد ٥٧ مقعدا .

ومع ذلك فان ممثلى الوفد ليسوا جميعا على درجة واحدة من « الوفدية » .. فهناك اخوان مسلمون .. وهناك وفديون جدد .. وواحد او اثنان من انصار اليسار هما أحمد طه والعزب شطا .

وهذه النتيجة هى أحسن الممكن فى ظل نظام الانتخابات الحالى .. بمعنى انها تمت فى ظروف أفضل من ظروف أى انتخابات جرت فى عهد ثورة ٢٣ يوليو .

ولم يحدث من قبل ان توجه رئيس الجمهورية بالخطاب مباشرة الى الجماهير مرتين يحثها على القيام بمباشرة حقوقها السياسية مع دعوة قاطعة بنزاهة العملية الانتخابية وخلوها من أى تزوير ..

وشهد العالم كله واقر بما شهدت به جريدة البرافدا السوفيتية عن أن هذه اول انتخابات حرة فى مصر .. وسيرتبط اسم حسنى مبارك فى تاريخ الديمقراطية المصرية باصراره على نزاهة الانتخابات وحريتها ..

ولابد أن نتعلم من تجربة تلك الانتخابات وسائر الانتخابات السابقة فى مصر أن المسئول الاول عن نزاهتها او تزييفها هو القيادة السياسية ، وان سائر المسئولين هم منفذون للسياسة العليا ·· ولم يحدث للاسف ان اعترض مسئول على اتجاه تلك السياسة الى تزييف ارادة الناخبين وقدم استقالته مثلا ·· بل ان البعض كان ينفذ بطريقة «الملكى اكثر من الملك » ولهذا فان المعارضة بل الشعب جميعا محق فى اعتقاده بان حسنى مبارك هو الضمان الاكيد لحرية الانتخابات بل والمسيرة الديمقراطية كلها !

والسؤال الذى يتبادر الى ذهن كل الناس ·· ماذا بعد الانتخابات ؟ ·· ماذا بعد أن سكتت صرخات الخناجر العالية ؟!

علينا أن نعتبر المرحلة الماضية كانها مرحلة انتقالية وصلنا بعدها الى استقرار للواقع السياسى فى مصر على أساس خريطة سياسية واضحة المعالم ·· شاركت الجماهير باكبر قدر اتيح لها عن اى مدة سابقة لتحديد معالمها ··

الفترة السابقة كانت مشحونة بالصراعات والنضالات الحادة والعنيفة حتى تستطيع كل قوة أن تؤثر ما وسعها الجهد فى تحديد تضاريس تلك الخريطة · التى أصبحت أمامنا واضحة ·

ان ٤٣ ٪ (فقط) من مجموع من لهم حق الانتخاب شاركوا فيها ··

وحصل الحزب الوطنى على اكثر من ثلاثة ملايين صوت حققت له ٣٩١ مقعدا ··

وحصل حزب الوفد على اكثر من ثلاثة ارباع مليون حققت له ٥٧ مقعدا ··

ولم يحصل أى حزب من احزاب المعارضة الثلاثة (العمل - التجمع - الاحرار) على مقعد واحد · بينما حصلت على حوالى ستمائة ألف صوت ·

وعلى احزاب المعارضة قبل حزب الحكومة احترام هذه النتيجة المعبرة عن الواقع دون تدخل او تزييف ·

كما أن من حق الجماهير ان تطالب الاحزاب السياسية بالكف عن الصياح والتوتر والصراعات العنيفة ·· ومن حق الجماهير أن تطالب أيضا باعمال الفكر والتأمل من جانب تلك الاحزاب ، ليس فى كتاب الماضى فقد سئمت الجماهير تقليب صفحات ذلك الكتاب · ويكفى ما قلبناه خلال فترة الانتقال الضارية !

ان الكتاب المطلوب فتحه وقراءته والاضافة عليه ·· هو كتاب الحاضر والمستقبل ·· امامنا لعام ٢٠٠٠ على الاقل !

لتكن اسابيعنا وشهورنا وسنواتنا المقبلة سنوات للبحث والدرس والعمل الجاد لحل المشاكل التى تواجهنا ··

والاحزاب السياسية عليها ان تنزل الى ميادين العمل والانتاج مع الجماهير كتفا بكتف ·· فى الشارع والحى والمصنع والحقل ··

وهذا كلام رددناه كثيرا فى السنوات القليلة الاخيرة ·· لكن صراخ الخناجر فى مرحلة الانتقال الحادة غطى عليه ولم يصغ اليه أحد·

الجماهير فوق انها تريد حلولا لمشاكلها الاساسية تريد من الاحزاب السياسية المفروض انها طليعتها وهاديها ومرشدها ·· أن تعمل على حل مشاكلها اليومية : النظافة ، الرقابة على المجمعات والاسعار ·· محو الامية ·· تنظيم الفصول الدراسية ·· حل النزاعات بين الناس بدلا من اللجوء للمحاكم ·· الخ ·

وهذه النشاطات هى التى تعود الجماهير على التنظيم وممارسة الديمقراطية من قاعدة السلم ·· وتقوى ارتباط الاحزاب بالشعب ، وتجعلها فى وضع استعداد افضل للانتخابات القادمة ·

ولابد أن تعى احزاب المعارضة اننا فى مرحلة البناء الداخلى اساسا ·· واسنا فى مرحلة التحرر الوطنى فالمسالة الوطنية أصبحت فى المرتبة الثانية بعد ان استرد الشعب سيناء ·· وبعد أن اثبت الرافضون عجزهم ·· وبدءوا فى العودة الى مصر يوما بعد يوم ·



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

ويخطىء الحزب الديمقراطى خطأ جسيما اذا ما تجاهل أحزاب المعارضة التى لم تحصل على كرسى واحد فى مجلس الشعب .

فهذه الاحزاب موجودة فى الشارع المصرى .. والحارة المصرية والحقل المصرى .. فقد حصل حزب العمل على اكثر من ٣٦٠ الف صوت ، وحزب التجمع على ٢١٤ الف صوت .. هذا فى وقت افتقدت فيه تلك الاحزاب أغلب مقومات الفوز التى يملكها الحزب الوطنى تاريخيا من اعلام واجهزة للدولة ومنجزات قديمة وفورية .

من ناحية اخرى ان المعركة الانتخابية حققت لها ارتباطا اكثر بالجماهير .. وعيوبها وعيوب الحزب الوطنى نفسه .. كما أن لها صحفا لها قراؤها وتاثيرها .

بالاضافة الى ذلك ان الحزب الوطنى مدعو الى تأمل وتدبر مغزى الملايين الثلاثة من الاصوات التى حصل عليها .. انها تساوى اقل من ربع عدد المسجلين فى جداول الانتخاب .. واقل من ذلك بكثير بالنسبة لعدد من لهم حق الانتخاب فى مصر بصرف النظر عن عملية التسجيل ..

ولابد من ان يتضافر الجميع على حل تلك المشكلة .. مشكلة سلبية الناخب المصرى .. ففى البلاد المتقدمة ، يتوجه ثمانون فى المائة من الناخبين الى الصناديق .

ولابد من حل جذرى لمشكلة قانون الانتخاب ، الذى يحرم حزبا حصل على اكثر من ثلث مليون صوت من كرسى واحد فى البرلمان بينما منذ شهور قليلة فاز أبو العز الحريرى بمقعد فى البرلمان لمجرد حصوله على ١١١٧ صوتا فقط .

وليكن تعديل قانون الانتخاب بداية لالغاء كل القوانين الاستثنائية بعد ان تخطينا مرحلة الانتقال .. ودخلنا فى مرحلة الاستقرار والبناء .. فنستكمل نموذج الديمقراطية التى ننفرد بها عن اغلب دول العالم الثالث ..

ان مصر الديمقراطية تكسب كثيرا فى المجال الدولى والعربى وتكون اكثر قدرة وفاعلية على تحريك الاحداث على الاقل بين دول العالم الثالث .

والحزب الوطنى يتحمل مسئولية كبيرة فى هذا الصدد .. انه وهو الحزب الفائز بالاغلبية عليه مسئولية البحث عن نقاط تلاق وتعاون مع احزاب المعارضة الاخرى ..

واذا كانت الدعوة الى التنسيق بين احزاب ثورة يوليو جاءت متاخرة فى الاسابيع الاخيرة قبل الانتخابات .. فهى ميسورة الان بعد انتهاء المعركة وهدوء الاعصاب وبرودة الرءوس الساخنة ..

ويمكن ان يبدأ الحزب الوطنى بدعوة تلك الاحزاب الى ندوات ومؤتمرات مغلقة ومفتوحة لمواجهة مشاكل مصر .. فهذا افضل من الاتهامات القاسية والفارغة ..

وهى أيضا مسئولية احزاب المعارضة التى عليها أن تقدم الحلول المدروسة وممارسة النقد بطريقة هادئة موضوعية بعيدة عن الشعارات الضخمة .

ان أمامنا سنوات طويلة يمكن ان تكون سنوات مليئة بالانتاج من اجل خير شعب مصر .. ويمكن أن تعود بنا الى مرحلة الانتقال التى تخطيناها ، حيث نعود الى التناحر .. ونصرخ فى وجوه بعضنا البعض !

عبد الستار الطويلة



المصدر : روز اليوسف
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يوليو ١٩٨٤

د. على الدين هلال

الأحزاب والانتخابات وثورة يوليو

الانتخابات البرلمانية هى بحكم التعريف لحظة تنافس بين الاحزاب السياسية . هى لحظة يسعى فيها كل حزب الى ابراز تمايزه وتميزه عن الاحزاب الاخرى حتى يكسب تأييد المواطنين ودعمهم . واثناء ذلك يمكن ان تحدث تجاوزات وان تتم مناورات وان لايذكر المتنافسون كل الحقائق ، أو ان يتناسوا بعضها ان كانت تضعف موقفهم ، أو أن يحوروها بما يتسم مع مواقفهم الجديدة التى تغيرت مع تغير الظروف .

ونقول ان من حق الاحزاب ان تغير مواقفها السياسية ولكن ليس من حقها انكار التاريخ او الاعتماد على ضعف الذاكرة التاريخية للشعب .

من ذلك مثلا موقف حزب الوفد من ثورة يوليو وتارجحه بين الاعتراف بها ومباركة انجازاتها احيانا ورفضها وادانتها احيانا اخرى بحيث لا يبقى من ذكراها الا الاستبداد والتعذيب وانتهاك الحرمات ..

وهناك على سبيل المثال تباين بين ماطرحه الوفد خلال الحملة الانتخابية وما اظهره من تعاطف مع ثورة ١٩٥٢ ، مع خطاب السيد فؤاد سراج الدين الذى القاه فى نقابة المحامين عام ١٩٧٧ وطبع فى كتاب بعنوان « لماذا حزب الوفد » الذى شن فيه هجوما عنيفا على الثورة .

ومن ذلك موقف المدافعين عن تيار الاخوان المسلمين الذين اكدوا انهم ناصروا دائما موقف تعدد الاحزاب .

مثلا محمد عبد القدوس فى رده على عبد الله امام على صفحات روزاليوسف) واعتقد انه لا غضاضة فى ان يغير تيار سياسى ما موقفه من قضية الاحزاب او اى قضية اخرى ؛ وسنة الحياة هى التبدل والتغير والتطور ، وبتغير الظروف والاوضاع يمكن لفكر او لحزب ان يتطور فى موقفه بناء على الاوضاع الجديدة وما يرى فيه خير الشعب وصلاحه . لا غضاضة فى ذلك مطلقا ولكن ما حدث





فؤاد سراج الدين — عمر التلمسانى

فى التاريخ لايمكن ان ننفيه او ننكر حدوثه ٠

فمن الناحية التاريخية انتقدت حركة الاخوان المسلمين تعدد الاحزاب على اساس ان الاسلام يحرم العصبية الحزبية، وان الحزبية السياسية تشتت بين الناس، وان عصر الناهضة فى حاجة الى الوحدة والاستقرار حتى تتفرغ للاصلاح الضرورى ٠ ففى العدد الثانى فى مجلة « النذير » الصادر بتاريخ ٦ ربيع الاول عام ١٣٥٧ هجرية كتب المرحوم الشيخ حسن البنا داعيا الى « جمع كلمة الزعماء بتاليف هيئة قومية واحدة من جميعهم تضع برنامج الاصلاح والنهضة فى كل النواحى على اساس من الاسلام القوى العزيز الفاصل مع تنازل كل حزب عن اسمه الخاص » ، وفى العدد الثالث من «النذير» الصادر فى ١٣ ربيع الثانى نشر نص مذكرة حركة الاخوان المرفوعة الى رئيس الوزراء والتى تضمنت ضرورة الوحدة بين الاحزاب مشيرة الى انه « ليس بدعا ان تسير امة على نظام الحزب الواحد وقد سبقتها الى ذلك الامم الناهضة من شرقية وغربية ، وعلى مدى اربعة اعداد (من العدد ١٣ الى العدد ١٦) نشرت «النذير» دراسة ورد فيها ان الايام اثبتت فساد الحزبية ويجب حل الاحزاب وتطهير الامة من ادرانها ٠

وفى مقال بالعدد ٥٩ من مجلة «الدعوة» بتاريخ اول ابريل ١٩٥٢ ورد فيها ان « الاسلام لا يعترف بوجود حزب اغلبية واحزاب اقلية وانما الامة امة واحدة ٠

والى جانب الوفد والاخوان هناك موقف عدد لا بأس به من كتاب الحزب الوطنى او المرتبطين به الذين أطالوا واسهبوا فى الحديث عن « شمولية » عهد عبد الناصر وما ترتب على ذلك من اهدار لكرامة المواطن وفساد فى المجتمع ٠ وفى منتصف السبعينات شنت هذه الاقلام «حملة كراهية» على كل رموز ثورة يوليو استخدمت فيها كافة اسلحة الاثارة والتشهير بما فى ذلك المقال السياسى والرواية والفيلم السينمائى لتشويه صورة الثورة واعطاء صورة مغلوطة عنها لابناء الجيل الجديد ٠

واستخدمت فى هذه الحملة اغلظ العبارات ، واكثرها سوءا ، وافحشها معنى ، وقارن احد كبار الكتاب علاقة الشعب المصرى ونظرته الى كل من عبد الناصر والسادات فى عبارات جنسية يعف القلم عن تكرارها ٠

وواجب الامانة يقتضى القول انه اذا كان الوفد سعى الى التقليل من ثورة يوليو باسم الولاء لثورة ١٩١٩ ، فان عديدا من كتاب الحزب الوطنى قد فعلوا نفس الشيء من قبل أيضا لحساب « ثورة ١٥ مايو » ٠

ولابد ان القيادة السياسية للبلاد تتامل فى هذا المعنى وهى تقيم نتائج الانتخابات ٠٠ وان تصل الى ان حجية الرأى السياسى لا تنفصل عن حجية القائل به ، وانه لا يمكن عقلا ان يصدق الناس مهما



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

كانوا بسطاء او سذج ان يدافع الكاتب عن الرأى ونقيضه وان يتحول من وجهة النظر الى الاخرى وان يتوقع ان يكون لرايه صدى واحتراما وقبولا ·

ونقول ان تصبح ثورة يوليو « قضية انتخابية » · وان تسعى كل الاحزاب بما فيها تلك التى وقفت منها فى الماضى موقفا نقديا ، وان يقترح بعض الكتاب ائتلاف أحزاب يوليو ضد الوفد · كل هذا يشير الى ما تتمتع به هذه الثورة من مكانة فى نفوس الشعب ، والى ادراك الاحزاب المختلفة ان المواطنين سوف ينفضوا من حول أولئك الذين يناصبونها العداء ·

لماذا ؟

لما تمثله هذه الثورة من دلالات ومعانى لدى المواطن المصرى ·

وبعيدا عن التفصيلات ودقائق الامور فانها تعنى الاستقلال الوطنى والنضال ضد الاستعمار ، تعنى العمل على تحقيق تكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات والعدالة الاجتماعية ، وتعنى القومية العربية وعدم الانحياز ·

والمطلوب اليوم من الاحزاب المختلفة ان لا يكون الارتباط بثورة يوليو موقفا انتخابيا سرعان ما يشحب مع نهاية الانتخابات ·

والمطلوب ايضا وبنفس الدرجة الا نقع اسرى صياغات تنظيمية سابقة ·· او ان نسعى لحل مشاكل الحاضر والمستقبل وقد وضعنا على اعيننا غلالة حقبات تاريخية مضت ·

ونقول ان انتخابات ١٩٨٤ يمكن ان تكون شرارة مرحلة الانطلاق لمرحلة جديدة من اجل التعمير والبناء والاصلاح ·

مرحلة يتكاتف فيها الشعب والحكومة معا فمشاكل مصر أكبر من ان تحلها اى حكومة بمفردها ·

مرحلة نتجاوز فيها مرحلة الانجاز التكنوقراطى والفنى الذى تمثله شركات المقاولات والفنيين والخبراء ، ونعبىء فيها قوى الشعب وخبراته ونحول هذا العدد الكبير من المصريين الى رأس مال والى قوى منتجة ، ونطبق المقولة التى نكررها كثيرا — دون ان ننفذها — وهى ان أثمن ما نمتلكه هو البشر ·

مرحلة مواجهة مشاكل الحاضر بنظرة شاملة تتخطى الاوضاع العاجلة ، وتستشرف افاق المستقبل وقضاياه بحيث تضع الاساس لحياة افضل لاجيالنا القادمة ·

مرحلة يستطيع فيها الجهاز التنفيذى اتخاذ القرارات الصعبة الضرورية ، وان يقوم مستندا الى شرعية شعبية بحرب لا هوادة فيها على كل مظاهر التسيب والانحراف والفساد فى حياتنا وان نبدأ بالكبير قبل الصغير وان يكون « من اين لك هذا » نبراسا مضيئا فى كل جوانب مجتمعنا ·

وقلوب الشعب مفعمة بالامل فى ان تكون انتخابات ١٩٨٤ بداية جديدة ·

في المنوفية :

رؤساء وأمناء اللجان من أقارب مرشحى حزب الحكومة

اعلنت النتائج الرسمية عن حصول الحزب الحاكم على آلاف من اصوات الناخبين ولم تعلن عن الطريقة التى حصل بها الحزب على هذه الآلاف وتلك بعض النماذج :

● فى مركز تلا : حاولت بعض المجموعات الاجرامية الدخول الى اللجنة رقم ١٠٦ بقرية منية طوخ فرفض رئيس اللجنة لانهم سبق لهم التصويت فقاموا بالاعتداء عليه بالضرب واعتدوا على باقى الاعضاء والمندوبين .. وقاموا بالقاء رئيس اللجنة من الشباك وتم نقله الى المستشفى مصابا باصابات بالغة .

● فى قرية الراهب قام مرشح حزب الحكومة ومجموعة من اقاربه باخراج مندوبى الاحزاب بالقوة وتم تسويد البطاقات لصالحه .

● وفى بليج اعتدى حمدى قنديل مرشح حزب الحكومة وامين عام الحزب بالمحافظة وشقيقه على الزميل سمير النعمانى المحامى واصابوه بعدة اصابات لاشاعة الرعب داخل اللجان وتسديدها لصالحهم .

● وفى طوخ طنبشا اعتدى على المهندس حامد الوزير مرشح حزب العمل وقام بلطجية حزب الحكومة باقتحام اللجنة واعطاء اصواتهم اكثر من مرة وتسديد الاصوات .

● وفى هورين مركز بركة السبع تم تسويد بطاقات ابداء الراى عن طريق رؤساء اللجان .

● فى المدرسة الثانوية العسكرية بمنوف اعتدى بلطجية الحزب الوطنى على رئيس اللجنة وارغموا مندوب حزب العمل على الخروج من اللجنة وتم الاستيلاء على بطاقات ابداء الراى بالقوة وتكرر الامر فى لجان اخرى كثيرة .

● فى اشمون تم استكمال ٤٩ رئيسا وامينا للجان الانتخابية من اقارب مرشحى حزب الحكومة ومن ثم قاموا بتسديد البطاقات لصالح ذويهم بعد طرد مندوبى الاحزاب من اللجان .

● وفى منشية السادات مركز الشهداء تم اخراج مندوبة حزب العمل من اللجنة رقم ٤٦ واعتدى عليه عمدة القرية .. وقد ارسل برقية تلغرافية لمدير امن المنوفية كشف فيها عن التلاعب فى الاصوات لصالح حزب الحكومة

● وفى قرية تارد بالشهداء استخدموا الشوم والعصى لارهاب مندوب حزب العمل الاشتراكى الزميل مصطفى رزق محمد أبو زيد ولم يستجيبوا لاعتراضه على دخول السيدات لابداء الراى بدون اثبات شخصية .. واخلو صناديق الانتخاب بدون توقيعه على محضر تقفيل اللجنة ومنعوه من اصطحاب الصناديق الى مكان الفرز ومغادرة القرية الا بعد ساعتين من ذهاب الصناديق .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

على الطريق

فرحة لم تتم .. وليتها تتم

لا تقولوا : الانتخابات كانت نزيهة .. او غير نزيهة .

ولا تقولوا ان رأى الناخبين ، كل الناخبين ، كان حرا طليقا .. او انه - بما سبق الانتخابات وما اقترن بها - لم يكن عند الكثيرين منهم حرا او طليقا .

لا تقولوا ما يدخلنا فى دوامة لا تنتهى من الاتهام والدفاع . بل قولوا لنا فصل الخطاب .. هل جاءت نتيجة الانتخابات محققة لآمالنا أم مخيبة لها ؟

هذه الآمال التى عشنا طوال الفترة السابقة نغنى لها ، ونحلق فى آفاقها . ابتداء من رئيس الجمهورية الى اصغر مواطن ، دفع عن نفسه السلبية ، وحاول الانتماء ، وآمن بمصر جديدة ، الكل له دور فى مسيرتها الديمقراطية .

ولم نكن مغالين فى هذه الآمال . ولم نذهب بعيدا فيها .

فقد سلمنا ورضينا بان يظل الحزب الحاكم يحكم . فقط ، وكما هو الوضع الطبيعى والملتزم به الآن فى كل الدول الديمقراطية فعلا لا قولا ، تكون امامه معارضة متوازنة قوية قادرة على مناقشته ومساءلته والحيلولة دون تمريره - مثلا - لقانون شائه مشوه ، سيئ مسيئ ، مثل قانون الانتخاب والذى فصل تفصيلا ، مما وصل بنا الى هذه النتيجة التى صدمت آمالنا

فبالنتيجة التى اوصلنا اليها القانون ، سنبقى خمس سنوات اخرى تحت حكم الحزب الحاكم ، بالاغلبية غير الطبيعية ، وغير المعقولة ، وغير المقبولة التى وصل اليها . فرغم كل ما فعل وما ارتكب ، لم تصل نسبة ناخبيه الى ٣٠ فى المائة ، ممن لهم حق الانتخاب ، ومع ذلك فقد حصل - نتيجة للتفصيلات الخاصة به فى القانون - على اكثر من ٨٧ فى المائة من مقاعد المجلس الجديد . نسبة عالية . تفسد الحكم فى بلادنا .

ونسبة غالبة ، ومكتسحة للمعارضة ، كلما لزم الأمر ، ومهما قاومت هذه وناضلت .

وقبل هذا وذاك ، نسبة غير حقيقية فيما تعكس وفيما يترتب عليه .

واضافة الى ذلك ، فقد ادت بنا النتيجة الى ان يقتصر التمثيل النيابى فالتشريع وما يلحق بهما ويسفر عنهما ، على حزبين متقاربى الاتجاه والتفكير ، الامر الذى لا يوفر الطمأنينة الكافية للاحتواء والاستقرار المنشودين .

ويلفت النظر ايضا توزيع الاصوات فى النتائج المعلنة .. فبينما يعكس حضورا انتخابيا طبيعيا بالنسبة لاحزاب المعارضة ، حضورا متحررا من رواسب الماضى التى لا تزال تنشع الكثيرين ، ثم من جداول الناخبين التى ود بسببها الكثيرون من مؤيدى المعارضة وحدهم .. فانه يقفز فجأة ليعكس حشدا حاشدا او محشودا للحزب الحاكم ،

وما شاء الله على الشعبية الجارفة التى سجلت للحزب الحاكم ، وفى كل الدوائر على السواء ! فماذا فيها لو جرفت امامها هؤلاء الخوارج المشاغبين من الاقلية المعارضة ، والقت بهم كلية خارج الحلبة ، ليأمن بذلك شغبهم على الاقل داخل المجلس .

واذا كان الوفد قد استطاع ان يفلت ، وان ينتزع ما يقل معدله عن مقعد وثلث مقعد فى كل من الدوائر التى دخلها ، فموعده قريب تحت القبة ، والاغلبية الكاسحة له فى الانتظار ، وسوف تشل فعاليته

ولم يسعد بنتيجة الانتخابات ، احد ممن لا مصلحة لهم فيما حدث . وآثر الكثيرون ان يعودوا الى حيث كانوا من السلبية

فماذا يمكن ان نفعل ؟

فى تصريحات قبيل الانتخابات ، اقر مسئول كبير عن تشريع هذا القانون بالحاجة الى ادخال تعديلات عليه . وان ذلك سيتم بعد الانتخابات وما تسفر عنه التجربة كاملا .

والمسئول الكبير قطعا عند وعده . ولا بد ان يكون اول انجاز للمجلس الجديد هو التوفر على صياغة القانون ، بعدالة ، وبهاية ، وتنقيته من كل ما احتواه من تفصيلات وتعقيدات وتسويات .

وسوف يفعل المجلس ذلك ، دون شك ، بكل التجرد والاخلاص لمصر وحدها ، لا لحزب واحد فيها . ومن ثم سوف ينتهى الى قانون مغاير تماما ..

ولا اتصور ان يوضع القانون الجديد بعد ذلك على الرف .

وتظل نعانى لخمس سنوات من مضاعفات الآثار المبددة لثقتنا وانتمائنا ، والتى ادت اليها بنود فى القانون الحالى فلا تم الغاؤها او تعديلها او تغييرها تماما .

ويسبح بى الخيال .. او الحلم ..

واتصور المجلس الجديد مقداما على مبادرة وطنية نبيلة شجاعة . يعلن فيها انتهاء مهمته ومدته ، ويدعو الى انتخابات جديدة على اساس القانون الامين النظيف الذى حصر مهمته فيه .

وحسبه ، امام الله وامام التاريخ وامام مواطنيه ، انه قدم الاساس السليم للبداية الصحيحة للمسيرة الديمقراطية التى نفتقدها ونحتاج اليها ، والتى نرجو الا تتكرر فيها ، باختلاف فى الصورة ، احزاننا طوال السنين الماضية .

ترى .. هل لا يزال لى حلم .. ان يكن .. فاللهم اجعله خيرا .

محمد المعلم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

القادة الوفديون يعترفون :

حزب الوفد ورط احزاب المعارضة لدخول الانتخابات بلا ضمانات

كتب ـ أبو العباس محمد:

قرر نواب حزب الوفد الجديد مقاطعه اول جلسة من جلسات مجلس الشعب الجديد تعبيرا عن رفضهم لما شاب انتخابات هذا المجلس من وقائع تزور عديدة • جاء ذلك فى البيان الذى اعلنه حزب الوفد وقراه الدكتور نعمان خليفة فى المؤتمر الصحفى الذى عقده الحزب فى فيلا حسن البدراوى بالجيزه مساء يوم الجمعه الماضى •

واعترف الدكتور عبد الحميد حشيش احد قادة الوفد ردا على سؤال صحفى ، بان حزب الوفد قد ورط احزاب المعارضة الاخرى بالدخول فى الانتخابات بلا ضمانات وقال يجب ان نعترف باخطائنا ولكن كنا نعتقد ان الامور ستسير سيرا حسنا ولكن اتضح ان الحديث عن الديمقراطية مجرد شعارات •

وجاء فى بيان الوفد ان احزاب المعارضة تعرضت الى كل انواع الارهاب والاعتداءات غير الشرعية من جانب الحزب الوطنى •

حتى يتمكن الحزب الوطنى ان يفوز فى الانتخابات بالتزوير ويتحدى ارادة هذا الشعب ومن هذه الاعتداءات التى وقعت على سبيل المثال لا الحصر :

- قتل مرشحة حزب العمل فى الاقصر •
- قتل مندوب حزب الوفد فى الشرقية •
- الاعتداءات على المرشحين وضرب زوجة المرشح احمد عبد العزيز بالرصاص •
- ضبط الدكتور كامل ليلة رئيس مجلس الشعب الحالى وهو يقوم بتزوير الانتخابات وتسويد بطاقات ادلاء الصوت فى نبروة •
- كذلك ضبط السيد حسن فكرى عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى الذى اقسم بالطلاق ان يقوم بتسويد بطاقات الراى بنفسه وسط حراسة مسلحه من انصار الحزب الوطنى •

د. وحيد رأفت :

هذه اسوا انتخابات شهدتها الامة

- الاعتداء على رئيس اللجنة فى كفر الجبل بالجيزة وتقييده حتى يتمكن الحزب الحاكم من تزوير الانتخابات ••
- فى اللجنة رقم ٩٦ الغرفة التجارية ببنو قنا هاجم خمسة من بلطجية الحزب الحاكم اللجنة وحينما ضبطوا ومعهم توكيلات مزورة منسوبة الى حزب العمل الاشتراكى وامام النيابة اعترف المتهمون بانهم مبعوثون عن السيد حسن فكرى مرشح الحزب الوطنى وليس من حزب العمل الاشتراكى •

وكذلك حدث مثل هذه الاعتداءات فى فرشوط وابو تشت فى قنا •

ومن الامور الدالة والمؤكدة على التزوير والتى ضبطت بواسطة احزاب المعارضة هى فى لجنة البارود مركز قفط حيث عدد المقيدين ٢٤٥ وعدد الذين ادلوا باصواتهم ٢٤٥ فى حين ان اسماء الناخبين فى اللجنة المقيدين متوفين ـ منهم المرحوم عبد العاطى ابو العلا وشهرته رفاعى وآخرون مجندون ـ منهم العميد محمد الملقب بالحبس واخرون يعملون بالخارج مثال السيد قرشى محمد سليمان العامل بليبيا •

- ومن الاساليب التى تؤكد على التزوير فى هذه الانتخابات بنى الفيوم وهى ان الحزب الوطنى حصل على ١٠٠٪ فى نفس الوقت الذى يوجد به مرشحون من احزاب المعارضة ويعنى ذلك انهم لم ينتخبوا انفسهم •

وقد اثبتت هذه الجرائم فى محاضر رسمية وشهد بصحتها العديد من رؤساء اللجان والمستشارين ـ القضاة وللاسف الشديد كان موقف الشرطة موقفا سلبيا •

واتضح ان الانتخابات الاخيرة لم تنته الى قيمة معبرة عن الواقع المصرى لانها لا تعبر عن ارادة الامة ومثل هذه القيمة امر بالغ الخطورة لانها تعنى وجود انفصال بين الواقع المصرى وبين مجلس الشعب الجديد المزور • هذا الانفصال من شانه ان يضعف فاعلية هذا المجلس والحكومة المنبثقة عنه •

وقد القى د• وحيد رأفت المتحدث الرسمى باسم الوفد البيان باللغة الفرنسية والانجليزية وعقب بقوله انه غاضب لما حدث وانه لم يكن يتوقع هذه المأساة التى حدثت وهذه تعد اسوا انتخابات شهدتها الامة منذ فترة بعيدة وقد تقدم باقتراح تعبيرا عن رفضه لمجلس الشعب جديد بانهم سيقاطعون اول جلسة من جلسات مجلس الشعب الجديد •



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

في الدائرة الثالثة دقهلية

المحافظ يفتتح مدرسة

تعمل منذ ٣ سنوات ببلدة مرشح حزب العمل

في الدائرة الثالثة دقهلية والتى تقدم للترشيح عن حزب الحكومة فيها وزيران هما وزير الرى ووزير السياحة حدث العديد من التجاوزات والمخالفات هدفها انجاح قائمة حزب الحكومة بأية صورة .

ويكفى ان نذكر انه قبل الانتخابات بيومين توجه محافظ الدقهلية الى بلدة الجمالية باعتبارها معقلا لحزب العمل الاشتراكى وبلدة مرشحه محمد ابو الحسن غانم وقام بافتتاح مدرسة تعمل منذ ٣ سنوات وهى المدرسة الثانوية التجارية !

ويوم الانتخاب تم اصطناع وجود عجز فى رؤساء اللجان وسكرتيرى اللجان فى المدينة ليتم انتداب موظفى مجلس المدينة وينفذوا تعليمات رئيس مجلس المدينة الذى قام منذ بداية اعلان قوائم حزب الحكومة بتجنيد كل امكانيات الوحدة المحلية من عربات وجرارات زراعية وموظفين للعمل لصالحها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

في الاسماعيلية :

تزوير الأصوات كشفته صناديق الفرز

الاسماعيلية - ابراهيم الجعفري :

في محافظة الاسماعيلية سقطت الوعود بنزاهة حقيقة للانتخابات .. وكانت النتيجة تزويرا مجحفا في معظم اللجان بالمحافظة وعددها ١٦١ لجنة .. مثلا :



● في مدينة الاسماعيلية .. انحاز معام ضباط الشرطة الى جانب الحزب الوطني ولم يتم اعتماد مندوبي اللجان في قسم ثان الاسماعيلية في الوقت الذى حصل فيه الحزب الوطني على توكيلات على بياض وبدون خانة تفيد رقم قيد الوكيل في اللجان الانتخابية وهذا كان شرطا لتوكيلات حزب العمل الاشتراكي .

● في قسم ثان الإسماعيلية : تم الاعتداء على مندوبي حزب العمل الاشتراكي ومنعوا من دخول اللجان الانتخابية رغم وجود الشرطة .. وتم تسويد بطاقات ابداء الرأى لصالح حزب الحكومة .

ففي اللجنة رقم ٢٨ وأثناء الفرز وجد رئيس لجنة الفرز بالصناديق ٧٧١ صوتا في حين أن عدد ناخبي اللجنة ٧٦٧ صوتا فقط ولتصحيح الوضع تم استبعاد اربع بطاقات ابداء رأى من الصندوق ..

وفي اللجنة ٢٤ وجد صوتان زيادة وتم أيضا استبعادهما .

أما اللجنة ٨ فكان بها ١٠٣ أصوات زيادة .

● المتوفون خرجوا من قبورهم للتصويت لقائمة الحزب الوطني الديمقراطي ففي اللجنة ٢٢ بعزبة مصر أدلى الحاج أحمد على حجاج المتوفى من ثلاث سنوات بصوته ورقمه باللجنة ١٨٢ .

وفي ذات اللجنة وجدت أسماء وهمية ومكررة منها اسم احمد محمد مهدى وله تذكرتان برقمى ٤٢٠ و٦٢٣ وتم التأشير عليهما بانه أدلى بصوته .

● وفي الشهداء كان للمواطن نجاح السعيد عبد الحميد بطاقتان انتخابيتان احداهما برقم ٨٢ ومحررة في ٢٨ مايو ١٩٨٠ والاخرى برقم ١٦٤ في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٣ .

● وجدت بطاقات حمراء لأسماء وهمية لا وجود لها في كشوف الانتخابات مثل محمد عبد الله مطاوع حسن برقم ٣٢٥٩ وعلى حسن على هاشم برقم ٢٥٧٨ وحلمى عبدالعظيم على برقم ٧٨٣ .

توكيل

وكيل الحزب الوطني الديمقراطي بالاسماعيلية

السيد /

مندوبنا الاصلي في اللجنة رقم قسم ثان الاسماعيلية

في الانتخابات العامة لمجلس الشعب بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٨٤

وهذا توكيل خاص بذلك

أمين الحزب الوطني الديمقراطي
بالاسماعيلية

بهيس
(عثمان أحمد عثمان)

يعتمد مأمور قسم ثان الاسماعيلية

عقيد / محمد رضا أبو الفتوح

صورة توكيل على بياض للحزب الوطني من مأمور قسم ثان الإسماعيلية في الوقت الذى تعنت فيه بشأن توكيلات حزب العمل الاشتراكي .

● عثمان أحمد عثمان ● عبد المنعم عمارة



في الشرقية :

استغلال امكانيات الدولة لصالح قائمة حزب الحكومة

● استغل الحزب الوطني وجوده في الحكم واستعان باجهزة العمل التنفيذي ابتداء من المحافظين ورؤساء المصالح والشخصيات العامة وجميع العاملين في القطاعات المختلفة والمحليات حتى العمد والمشايخ والخفراء في التاثير على الناخبين بشتى الطرق .

● استغل الحزب الوطني جميع امكانات الاجهزة التنفيذية والمحليات من سيارات وافراد في عمل الدعاية الانتخابية والتاثير على الناخبين خصوصا يوم الانتخابات .

● استغل الوزراء ورؤساء الاجهزة التنفيذية مناصبهم وامكاناتهم في تلبية طلبات الناخبين من تدعيم في جميع المرافق من كهرباء وصرف صحي وتوصيل المياه واغراق الاسواق بالمواد التموينية وذلك بهدف التاثير على الاصوات وكسبها .

● استعان الحزب الوطني بالبلطجية والمرتزقة لارهاب الناخبين والتاثير عليهم وطرد مندوبي احزاب المعارضة من اللجان وقاموا بتسديد استمارات الانتخاب لصالح حزب الحكومة .

وصرح الدكتور عاطف زغلول امين حزب العمل الاشتراكي انه تقدم بعدة شكاوى ولم يستطع الامن السيطرة على الموقف واعادة المندوبين الى اللجان وضرب مثالا بمدينة القنايات وبها حوالى ٢١ الف صوت سددت جميعها بنسبة ٩٨٪ لصالح الحزب الوطني ولم يحصل اى حزب اخر على صوت واحد منها .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

فى سوهاج

نجحت الشرطة فى الحياد السلبى لصالح حزب الحكومة

تحت غطاء الحياد السلبى للشرطة وقعت الاحداث الاتية فى الدائرة الاولى والثانية بسوهاج :

● تغيير كشوف الناخبين فى مناطق عديدة خاصة التى تعتبر مناطق ثقل للمعارضه حيث اكتشفت مغايرة الكشوف التى كانت بيد اللجان الانتخابية عن الكشوف التى سلمت لامناء الاحزاب المعارضة .. ولم يجد الكثيرون من الناخبين اسماءهم فى كشوف الناخبين لدى توجههم للتصويت .

● قام مرشحو الحزب الوطنى وانصارهم المسلحون بشتى انواع الاسلحة ومنها البنادق الآلية وتحت سمع الشرطه وبصرها بتسديد اللجان فى مناطق نفوذهم .. وتم هذا التسديد بالنسبة لبعض اللجان منذ الصباح الباكر فى بعض المناطق كما فى الخلافية مركز جرجا وقرى اولاد طوق والتفاميش .. وفى بعض المناطق تم تسديد اللجان بعد الساعة الثالثة ظهرا وبالاعتداء على رؤساء اللجان ومندوبى الاحزاب المعارضة فى اللجان .. كما فى لجان بندر ومركز المراغة وبندر طهطا حيث تم الاعتداء على رؤساء اللجان بمدارس البارودى والاسلامية وغيرها والاعتداء على مندوبى الاحزاب ومنهم مندوب حزب العمل الذى ضرب بعطواه وتم تسديد بطاقات الرأى عنوة .

● مأمور مركز طهطا كان متواطئا .. وتوافرت المعلومات عن تواطئه قبل موعد الانتخابات بيومين عندما جمع العمد والمشايخ وطلب اليهم تسديد صناديق المركز فى قراهم لصالح قائمة حزب الحكومة .. وبالتالى لم يتخذ هذا المأمور اى موقف حيال ما تم ابلاغه الى الشرطة عن وقائع الاعتداء على المندوبين او رؤساء اللجان بقرى المركز .

وفى اخميم تم تسديد لجان البندر وخاصة اللجان بمدرسة التجارة الثانوية ولجنة الزى ومجلس المدينة والمحكمة ومركز الشرطة .. وتم الاعتداء على رؤساء اللجان الفرعية والناخبين امام وداخل اللجان .. وشملت حملة الضرب بقيادة مرشح حزب الحكومة احمد محمود حسن الشريف مندوب حزب الوفد ومندوب حزب العمل الزميل مصطفى احمد .

كما قام ابن عم ذات المرشح بخنق احد رؤساء اللجان لاجباره على تسديد البطاقات .. وتم نقل العديد من المصابين لمستشفى اخميم وباشرت النيابة التحقيق .

وتم تسديد لجان قرى العيادية شرق والسلامونى والصوامعة شرق مركز اخميم بذات الطريقة .

وفى لجنة مدرسة مصطفى كامل الاعدادية ببندر المراغة وهى اللجنة رقم ٩ تبين ان عدد الناخبين المقيدين امام اللجنة هو ٤٤١ ناخبا بينما الذين قيل انهم ادلوا باصواتهم كانوا ٤٤٥ اى بزيادة اربعة اصوات مما يؤكد تزوير الصندوق .

ووقع نفس الشىء فى اللجنة رقم ١٨ بحرية شطلان مركز ساقلته فعدد الناخبين ٣٨٢ والذين ادلوا باصواتهم ٣٩٣ صوتا .

وصرح الزميل ممدوح فناوى عضو اللجنة التنفيذيه للحزب وامين سوهاج ان الملحوظ بصفة عامة ومن خلال مرورى على معظم اللجان بالبنادر والقرى ان نسبة التصويت عموما كانت ضعيفة ولا تتجاوز ١٥٪ فى القرى و١٠٪ فى البنادر ولكن بعد الساعة الثالثة مساء وبسبب طرد المندوبين للاحزاب تم تسديد اكوام كبيرة من الاصوات لصالح حزب الحكومة بدائرتى سوهاج الاولى والثانية مما غير نتائج الانتخابات .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

يؤسفنى أن اسجل هنا وقائع بالمستندات عن تزوير الانتخابات فى الدائرة الاولى بمحافظة الدقهلية واركز هنا بصفة خاصة على مركز بلقاس .. والاسلوب الذى اتبعه الحزب الحاكم فى تزوير ارادة الشعب ..

مهزلة الانتخابات
فى الدائرة الأولى - محافظة الدقهلية



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

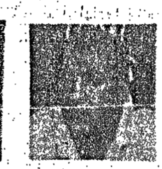
التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

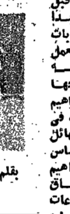
القصة لها خلفيات قبل يوم ٢٧ مايو • وبدأ بأسبوعين قبل الانتخابات حينما كثف حزب العمل الاشتراكي دعايته الانتخابية •• وتوجها بمرور المهندس ابراهيم شكرى رئيس الحزب فى الدائرة والاجماع الهائل من الجماهير ففى بلقاس حملت الجماهير ابراهيم شكرى على الاعناق ووقفت ثلاث ساعات كاملة تستمع لخطابه وبعدها كانت الدائرة كلها تقول النجمة •• العمل ••

سعد الشربينى يؤكد قبل الانتخابات استبعاد حزب العمل من المجلس

ذهب مرشحو المؤخرة فى قائمة الحزب الوطنى الى سعد الشربينى محافظ الدقهلية يرغبون فى التنازل عن الترشيح وضع سعد الشربينى يده على المصحف وقال لهم سينجح ٩٦ ٪ والمرأة •• ستترك كرسى واحد للوفد •• فقال لهم والعمل •• وابراهيم شكرى •• قال لن ينجح احد منهم •• لن يحصل الحزب على ٨٪ ••

وعاد مرشحو المؤخرة الى الدوائر يرددون هذا القسم لكل مؤيديهم حتى يضمنوا تاييدهم • ثم عقد سعد الشربينى اجتماعا فى مكتبه للقائمة •• وقال لهم كل منكم يسدد كل الاصوات فى منطقته ••والبوليس لن يتدخل ولن تكون هناك قوات الا رمزية فى مناطقكم •• وسنركز بقوات كبيرة على مناطق المعارضة •• وطمانهم بان كشوف البنادر التى





بقلم :
أحمد حرك

تسلمتها المعارضة وصورتها طبقا للقانون ليست هى الكشوف الموجودة باللجان والتى سلم للحزب الوطنى صورة منها ••

ولقد علمت بهذه المعلومات •• وكتبت خطابا الى مدير الامن اطلب منه تعزيز قوات امن فى مناطق معينة •• وكتب الهندى على الزير مقرر الوفد فى بلقاس انذارا على يد محضر بهذه المناطق هى الدمايرة ، شرقية المعصرة ، التنار ، ابو دشيشة ، الملعب والكوم الاحمر ووعدنى نائب مدير الامن بان القوات ستعزز فى هذه القرى حتى لا تسدد لان الانتخابات حرة ••

وللاسف لقد حدث يوم الانتخابات ما خططه اللواء سعد الشربينى مدير مباحث امن الدولة سابقا والمحافظ حاليا وهو بطل انتخابات ١٩٧٩ وعاد قبل الانتخابات بمهمة الانتخابات فقط •• وقال انه لا مكان للمعارضة عندى بالدقهلية •• والمحافظ كان يزور بلقاس ليلا يوميا قبل الانتخابات ويزور قيادات لها رأى مخالف للحزب الوطنى ويعطى الوعود بعضوية مجلس الشورى حتى بلغت وعوده فى بلقاس وحدها ١٢ عضوا بينما نصيب الدقهلية كلها فى مجلس الشورى خمسة اعضاء فقط •

سعد الشربينى
محافظ الدقهلية

تجاوزات المحافظ

وتجاوزات كثيرة للمحافظ اللى كان يرافق الدكتور كامل ليلة فى كل التنقلات •• وتهديده للموظفين بالنقل والتشريد •• ولكن تيار حزب العمل كان اقوى بكثير من سيف المعز وذهبه ••

اين الاخلاق !

ويجدر الاشارة الى المرشح رقم ٩ فى قائمة الحزب الوطنى الدكتور صلاح حمادى استاذ الجامعة والدكتور الناجح وهو صديق قديم وكتب على اعلاناته رجل العلم (والاخلاق) •• اسعدنى ان يكتب رجل الاخلاق •• وفهمت انه سيقود مباراة انتخابية نظيفة ليكون قدوة لشبابنا فهو فخر لشباب المنطقة •• واذكر له انه قبل ترشيحه فى قائمة الحزب الوطنى •• قابلنى فى مستشفى بلقاس •• ولم يكن ينوى الترشيح وقال لى لن اعطيك صوتى •• لاننى وفدى •• وكل قطرة من دمى وفدى •• فجاة رشح نفسه فى قائمة الحزب الوطنى •• واستعمل كل الاساليب ••ولكن يوم الانتخاب كانت صورة اعتقد انه حينما يعود الى نفسه سيقدم عليها

واننى اتساءل هل تساوى عضوية مجلس الشعب كل ما فعله الدكتور صلاح حمادى • يجلب مجموعة من



البلطجية في سيارتي نقل ويحمل في يده عصيا غليظة ويدخل الى لجان الانتخابات في خفير شهاب الدين وابو دشيشة ويضرب بنفسه مندوبي العمل والوفد ويطردهم ويساوم رئيس اللجنة ويهدده ويزود بيده بطاقات ابداء الراى وهو ثابت في محاضر لجان ١٣٢ ، ١٣٥ ٠٠ وقد اثبت رئيس اللجنة ذلك ٠٠ حتي ان المندوبين وهم من مدينة بلقاس توعدوا بضربه في بلقاس ٠ وفي مساء اليوم نفسه اعتدوا على احد اتباعه وجدى البطزاوى وكسروا سيارته ٠٠ ولم يدخل النائب مدينة بلقاس حتى اليوم الا في حراسة البوليس وانا اطلب من الدكتور صلاح ان يرى صورته الحقيقية في عيون شباب بلقاس ٠٠ لقد دخل فعلا مجلس الشعب ٠٠ ولكن راى الشباب فيه لن اذكره فهو قطعا بعد ان هدأ سيعرفه جيدا ٠٠

اما ما فعله د٠ كامل ليله ترزى القوانين في طلخا وهو ان يقود نسيبه فاروق البقل ضابط الامن المركزى فرق الامن ليسدد لجان مركز طلخا ويضرب مندوبي العمل والوفد فهذا ثابت في محاضر رسمية وقمت بالطعن في صحة انتخابات بلقاس الى المستشار رئيس اللجنة والمستشار المحامي العام ٠

وانا اكتب هذا المقال يوم الخميس ٠٠ الشارع السياسي في الدائرة الاولى حزين ٠٠ ولا حديث للشعب الا حوادث التزوير في كل مكان طلخا شربين بلقاس ٠٠ المنصورة ٠٠ التزوير في كل انحاء البلاد ٠٠

ولم يستطع نواب الحزب الوطني ان يزوروا بلقاس ولا ان يجروا في شوارعها ٠٠ وبدا شباب الحزب الوطني في الاستقالة احتجاجا على هذا الاسلوب الهمجي ٠

عموما ان ما حدث مهزله ٠٠ وانني ادعو الله ان يحمي شعبنا من نكسه الديمقراطية ٠٠ لان الحرية هي الضمان الاكيد لامن الشعب واستقراره ٠٠ والله اكبر ويحيا الشعب ٠



باسم الشعب

بقلم : ابراهيم الزيادى

الحزب الحاكم .. حرفته التزوير

لقد كان حلما جميلا ، واملا ترتجيه البلاد أن تجرى الحكومة الانتخابات كما ينبغى ان تجرى فى بلد تزعم لنفسها صفة (الديمقراطية) .. ولقد ساد الظن كذلك لفترة ما لاسباب كثيرة ومتعددة ... منها ان حزب الحكومة قد وضع قانونا للانتخابات ، فصله تفصيلا بحيث يعطيه من الاصوات اكثر مما يحصل عليه ، ومن المقاعد اكثر مما يقدر له الفوز بها .. ومنها الوعود بتحقيق هذا الامل ، والتى تكررت وتتابعت . ومن أعلى المستويات ، وعلى أكبر مساحة من الاعلام فى الصحف والاذاعة والتليفزيون .. ومنها ان البلاد قد قاست عشرات السنين ، وهى لاتستطيع ان تبدى رايها بحرية فى اختيار ممثليها ونوابها ... واصبحت نسبة الـ ٩٩,٩٩٩٪ امرا مضحكا فى مصر ، بل وفى العالم كله ..

ولكن الشهوات والمطامع ، والتمسك بالسلطة ، قد حالت كلها دون تحقيق الاحلام والامال ... وظهرت الحقيقة التى اختفت فترة ما تحت العوامل التى ذكرنا طرفا منها .. وتاكد ان الحزب الحاكم لايمكن ان يعيش الا على التزييف والتزوير .. منذ نشاته حتى الان .. بل حتى فى اختيار اسمه .. وفى الشعار الذى اتخذه لخوض المعركة الانتخابية ...

فلقد اتخذ اسما له (الحزب الوطنى الديمقراطى) .. محاولا ان يربط ماضيا مجيدا وعظيما تعرفه البلاد كلها فى جهاد مصطفى كامل ومحمد فريد ، ومن سار سيرتهم ونهج نهجهم والذين جعلوا مصر ، والعمل من اجل حقوقها ، والتضحية فى سبيلها هى كل شىء فى حياتهم ، ولاشىء غيره . وعلموا المصريين انه لاياس مع الحياة ، وان لاحياة مع الياس .. وان من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى ابد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان ، يربط بين هؤلاء وبين هؤلاء الذين راوا فى العدو الامريكى مثلا اعلى .. وربطوا انفسهم ومقدرات البلاد بمشيئة امريكا ورغباتها وهؤلاء انفسهم الذين سعوا الى الصلح مع العدو الاسرائيلى ، ليمدوا له فى أسباب الحياة ، ويعينوه على البطش والعدوان بالعرب ، والمسلمين ، ويمكنوا له فى الارض ، سواء فى فلسطين او بالقدس والجولان ، او لبنان او سيناء نفسها ... وتكفى النظرة المجردة من كل غرض للحالة التى كانت عليها اسرائيل والبلاد العربية قبل قيام السادات بالاتفاق مع اسرائيل وبعده ..

وشتان بين ماجاهد من اجله ((الحزب الوطنى)) الحقيقى .. وما قام به وينتسب اليه ((الحزب الوطنى)) الساداتى ..

أما لفظ ((الديمقراطى)) الذى نسبه الى اسمه ، فيكفى فى معرفة الحقيقة وادراكها ، القوانين الاستثنائية ، والقوانين سيئة السمعة وقوانين الطوارىء ، وماجرى فى الانتخابات والاستفتاءات التى قامت بها حكومة هذا الحزب (الديمقراطى) وما ارتكبه السادات فى سبتمبر سنة ١٩٨١ ، لكى يتاكد الجميع ان هذه (الديمقراطية) لاتعنى الاحكم الفرد ، واستبداده بالسلطة .. واذا كانت الاطارات قد تغيرت فان الصورة واحدة ولم تتبدل ، واذا كانت الاوعية قد اختلفت الوانها فان المادة لاتزال هى هى ...

اما عن الشعارات ، فما اكثرها ، وهى جوفاء ، ولاتعنى اكثر من بقاء الحال على ما هو عليه .. استقرار للحكومة والحزب الحاكم ، فى السلطة ، وفى المقاعد وفى المؤسسات التى يتحدثون عنها ... وتنمية بمعنى ان يرتفع عدد المستفيدين من الانتساب الى حزب الشعب وضرورياته واحتياجاته وان يعيش الاقتصاد المصرى ، تابعا لمشيئة امريكا ، وفى خدمة سداد الديون التى اغرقتنا بها ، وامن وامان لكل هؤلاء المفسدين والمرتشين من اعضاء الحزب (الوطنى الديمقراطى) الحاكم ...

والا كيف يكون معقولا ومقبولا ان يكون الشعب الكادح المطحون الذى يعانى اشد المعاناة واقساها ، فى معيشته ، فى مسكنه ، فى مواصلاته ، فى ... الخ مع الحزب الذى اوصله الى هذا الدرك الاسفل من الحياة ، بينما يتمتع بالحياة ، وملذاتها ، وبالاستثناءات من كل نوع وكل صنف فريق من الناس ، بعيدين عن العمل الجاد ، ولا يمكن ان يكون لهم فضل فى كفاح او جهاد او عمل من اجل بلدهم ووطنهم ...

من اجل ذلك حرص الحزب الحاكم على ان يظل متمتعا بالسلطة والجاه ، وكان لابد ان تتبخر كل الوعود والعهود ، وان تصحو البلاد من احلامها ، وان تواجه الواقع المرير ... وانه لاسبيل الى ذلك الا عن طريق التزييف والتزوير ، وهى سمة الحزب الحاكم منذ نشاته حتى فى اختيار اسمه ... فكانت هذه الجرائم التى ارتكبت فى المعركة الانتخابية من التسمل ، وخطف مندوبين ، وتسويد بطاقات ، وارغام لجان بكاملها ان تخضع وتطيع وتذل ... تحت سطوة السلاح والتهديد بكل انواعه على النحو الذى لم تشهد له البلاد مثيلا من قبل ...

وكل ما يقال ان خمسة ملايين ناخب قد حضروا هو على خلاف الحقيقة ، فان المناطق التى اجريت فيها انتخابات حرة ، لاسباب كثيرة ليس للحكومة دخل فيها ، لم يتجاوز الحضور ١٠ او ٢٠٪ منها ، بل ان بعض صناديق الانتخاب فى مدينة ((بلطيم)) لم يحضر فيها سوى ٢٥ و ٣٠ و ١٢ و ١١ ناخبا فى خمس لجان منها ٨ اصوات باطلة .. ... ووزعت على كل الأحزاب من حوالى ٢٣٠٠ ناخب فى هذه اللجان ..

والامثلة كثيرة ... ولكن النسبة التى زعمتها الحكومة وهى ٤٣٪ كانت نتيجة تسديد البطاقات بالتزوير فى مناطق اخرى ، كالجامول مثلا الذى وصلت فيه اصوات الحزب الحاكم الى اكثر من

البقية ص ١٢



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

(١) الانتخابات في مصر

مأساة .. أم مهزلة

الانتخابات هي اساس شرعية نظام الحكم كله وليست فحسب اساس شرعية قيام المجلس التشريعي

بقلم : محمد عصفور

ليس من حق أى مواطن يشتغل او ينشغل بالعمل العام أن يصمت .. بعد كل هذه الجرائم التى ارتكبت فى الانتخابات الاخيرة .. ولابد أن يعرف الرأى العام الحقيقة فى شأن أهمية الانتخابات وطبيعتها الدستورية ..

إن الانتخابات الحرة والسليمة هى جوهر النظام الديمقراطى وهى روحه وهى قوته الدافعة .. ذلك ان الفرض الاساسى الذى تقوم عليه فكرة الانتخابات ان تكون سلطة الحكم شعبية بان تتشكل بارادة الشعب الحرة واختياره السليم الصحيح ..

اذ لا يقتصر الامر على تشكيل الهيئة النيابية التشريعية تشكيلا شعبيا حرا . وانما يتجاوز اثر الانتخابات الى تشكيل السلطة التنفيذية مادامت معظم نظم الحكم تقيم رابطة جوهرية بين التشكيل الوزارى وبين التشكيل النيابى . وتنعكس هذه الامور كلها على حركة التشريع وسلوك الحكومة ثم يكون لهذه الامور صداها على السلطة القضائية فى رقابتها على العمل التشريعى والتصرف الادارى .

ومن هنا كانت عملية تنظيم الانتخاب : (اسلوبه او طريقته . واجراءاته وضمانات نزاهته وسلامته) هى اخطر عملية سياسية فى النظام الديمقراطى .. اذ يتوقف على حسن اختيار نظام الانتخاب الديمقراطى . كما يتوقف على نزاهة السلطة القائمة على تطبيق اجراء الانتخابات . توفير السند الشرعى الصحيح لسلطة الحكم بل ولنظام الحكم باسره .

.. ولذلك فان اساءة اختيار النظام الانتخابى الذى لا تتحقق معه الديمقراطية .. او الانحراف فى طريقة اجراء الانتخابات والتدخل فى حريتها .. هدم للديمقراطية .. لان سلطة الحكم ستفقد حتما سندها الشرعى لانها لن تكون ديمقراطية فى اساسها ، ولن تكون حرة فى التعبير عن ارادة الشعب الحقيقية .

ولسنا فى حاجة الى ان نشير الى تساند الاصول والاساليب الديمقراطية فيما بينها حتى يمكن الادعاء بقيام نظام ديمقراطى سليم .. غير ان هذا لا يعنى انه يكفى لذلك توافر الاجهزة او الاساليب الديمقراطية ، فقد يتحقق هذا الشكل الديمقراطى دون ان تتحقق الديمقراطية بالفعل . ولعل ابرز الامثلة على ذلك اعتراف نظام الحكم بتعدد الاحزاب اعترافا شكليا وهو يضمر فى نفسه العداء الشديد للمعارضة ويتبرم بوجودها وعندئذ لا يكتفى بقص اجنحتها او الحد من حرياتها فى ممارسة نشاطها السياسى وانما يتجاوز ذلك الى التلاعب فى النظام الانتخابى واجراء الانتخابات بطريقة تبقى للسلطة السياسية والادارية الهيمنة الكاملة على مسار العملية الانتخابية وكافة مراحلها .. وتكون النتيجة النهائية لذلك هى فقد النظام الحزبى نفسه لعلة وجوده ، اذ ينتهى التطبيق العملى لسياسة الحكم الى تصفية المعارضة واستمرار هيمنة الحزب الحاكم ، وبالتالى شل العملية السياسية الديمقراطية والتى تهدف بداهة الى تداول الحكم بين معارضة الامس وحكومة الغد .. لا ان يكون الحكم حقا لحزب واحد مسيطر او مهيمن يتسامح مع وجود معارضة هزيلة تظل دائما قابعة ومجمدة فى مكانها لا تطمع ابدا فى ان تصل الى الحكم .

ولقد حذر الفقيه الانجليزى جنينجز من هذا المصير التعس حيث قال :

« ان سلطة المعارضة تتحطم تماما بتحطيم الانتخابات الحرة ، لان المعارضة لا تستطيع ان تتفوق على الاغلبية فى التصويت (داخل المجلس خلال الدورة وانما كل ما تستطيع أن تفعله هو أن تهدد بهزيمة الحكومة اذا هى التجأت الى الشعب (فى انتخابات عامة .) غير انه اذا حيل بين المعارضة وبين ذلك فان تهديد المعارضة بالالتجاء الى الشعب يغدو هباء .

غير ان الفقيه الانجليزى لايغفل الاشارة الى وجوب تساند الأصول الديمقراطية كلها حتى تستطيع المعارضة ان تؤدى دورها الهام كركن اساسى فى نظام الحكم الديمقراطى ، سواء من حيث تداول السلطة تبعا لتكون الغلبية لا يمكن ان تكون ابدية وثابتة وانما هى اغلبية وقتية ومتحركة . ومن هنا كانت ادوار المعارضة العديدة سواء فى الرقابة السياسية على تصرفات الحكومة (أو منع الاعتداءات او الانتهاكات الدستورية متوقفة على توافر الاصول الحرة للنظام الديمقراطى من حريات وحقوق سياسية غير منتقصة او مقيدة . والفقه الدستورى يقول فى ذلك :

(وحتى اذا كانت هناك معارضة وكانت هناك حرية انتخابات ، فان الالتجاء الى الشعب يغدو غير فعال اذا لم تكفل حرية الاجتماع . ومن



المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

هنا كانت القيود والموازنات الدستورية متساندة فيما بينها ويتوقف بعضها على البعض الاخر .. ولا يجوز ان يعطل واحد منها وانما يجب أن تعمل كلها .. ووظيفة المعارضة لا تنحصر فى ان تراها تعمل وانما ان تمنع كذلك الاعتداءات المتلصصة بالتدريج). (يراجع فى ذلك مؤلف : البرلمان

ونحن نترك جانبا هذا التقليد السياسى والادارى الشائن الذى استقر فى حياة مصر السياسيه من حيث التلاعب الفاضح فى الانتخابات والتزوير الصريح فى النتائج دون اى وازع من قانون او ضمير .. وكانت نتيجة ذلك الحتمية اصطناع لارادة الشعب فى الغالبية الساحقة مما اجرى من انتخابات او إستفتاءات .. ولم يعصم الديمقراطية من هذا التردى السداح السبيل امام طعن يمكن توجيهه الى الانتخابات وذلك لسبب بسيط هو ان الطعون الانتخابية حسب نصوص الدساتير المتعاقبة اسند الفصل فيها الى الهيئة النيابية التى يجرى اصطناعها بمعرفة الحكومة والادارة والتى تحرص اغلبيتها على رفض الطعون قطعا لدابر كل جدل فى شرعية المجلس النيابى كله ! .

ولهذا لم يكن غريبا ان تدعو محكمة استئناف القاهرة فى حكم شهير لها (تعويض احد المرشحين عن اقصائه عن منصبه بسبب تدخل الحكومة السافر فى الانتخابات الى التزوير) . الى وجوب أن يكون الطعن الإنتخابى طعنا قضائيا خالصا لا يكتفى فيه باشراك محكمة النقض فى طوره الاول دون اعطاء هذه المحكمة سلطة البت واصدار القرار ! .



أجيبوا بموضوعية وأمانة

هل هذه هي الديمقراطية ؟

بقلم
عبد المغني سعيد

اذا تركنا جانبا ملابسات اجراء انتخابات مجلس الشعب يوم ٢٧ مايو ١٩٨٤ في ضغوط وتزييف وبلطجة سياسية مارسها انصار الحزب الحاكم في كثير من الدوائر واللجان تحت عين السلطات الادارية ومع سكوتها السلبي .. اذا تركنا هذا جانبا على الرغم من انه امر لايجوز بالطبع أن يترك .. وركزنا على بعض نتائج تطبيق قانون الانتخابات بالقوائم الحزبية النسبية لاتضح لنا بلغة الحقائق والارقام مدى انتهاك هذا القانون الشاذ للقيم الديمقراطية .

ولناخذ اخطر عيوب القانون كمثال وهو استبعاد الاحزاب التي تحصل على نسبة تصويت تقل عن ٨٪ من مجموع الاصوات المسجلة على مستوى الجمهورية ، وذلك بدون استبعاد اصوات هذه الاحزاب مع مرشحيها من حساب المقاعد . فبمقتضى قانون الانتخابات بالقوائم النسبية ، تضم الاصوات التي اعطاها الناخبون لمرشحي هذه الاحزاب المستبعدة الى الحزب الحاصل على اعلى نسبة للتصويت وهذا في حد ذاته اجراء قهري يسلب المواطن ارادته الحرة لان الذي اعطى صوته لحزب العمل او لحزب الاحرار مثلا ، انما اعطى صوته لاحد هذين الحزبين المستبعدين من توزيع المقاعد ولم يعطه للحزب الوطني الديمقراطي الحاصل على اعلى الاصوات . وهذا الحزب يحصل على اصوات الاحزاب المستبعدة بدون وجه حق لانها لم تسجل اساسا في صالحه . ولايجوز منطقيا ان يجبر اصحابها على منحها له تلقائيا ! هذا من الناحية النظرية او المنطقية ، اما من الناحية العملية فالصورة تبدو ابشع بكثير ! ويفرض سلامة نتائج الانتخابات كانت نسب الاصوات التي حصل عليها كل حزب بالنسبة الى مجموع الاصوات المسجلة على مستوى الجمهورية على النحو الآتي :

الحزب	مجموع الأصوات الصالحة	النسبة المئوية
الوطني الديموقراطي	٣٫٧٥٦٫٣٠٩	٧٢٫٩٩٪
الوفد الجديد	٧٧٨٫١٣١	١٥٫١٢٪
العمل الاشتراكي	٣٦٤٫٠٤٠	٧٫٠٧٪
التجمع الوطني التقدمي	٢١٤٫٥٨٧	٤٫١٧٪
الاحرار	٣٣٫٤٤٨	٠٫٦٥٪

وباستبعاد احزاب العمل والتجمع والاحرار لان ايا منها لم يحصل على نسبة الـ ٨٪ طبقا لحكم القانون ، لم تحذف جملة الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب الثلاثة وقدرها ٦١٢٫٠٧٥ اى بنسبة ١١٫٧٩٪ من جملة الاصوات المسجلة على مستوى الجمهورية . بل ضمت هذه الاصوات الى الحزب الوطني الديمقراطي بدون وجه حق ، وبدون رغبة اصحاب الاصوات انفسهم ! وقد نتج عن هذا الضم ارتفاع نسبة المقاعد التي حصل عليها الحزب الى ٨٧٫٣٪ علما بانه حصل على ٧٢٫٩٪ من الاصوات فقط ! ولو فرضنا عدم وجود قاعدة استبعاد الاحزاب التي تحصل على اقل من ٨٪ وتوزيع المقاعد على الاحزاب تبعا للنسب التي يحصل عليها كل حزب لكان نصيب الحزب الوطني من المقاعد ٣٢٧ مقعدا فقط ، ولكان نصيب الوفد الجديد ٦٧ مقعدا وحزب العمل مالايقل عن ٣٠ مقعدا وحزب التجمع ما يتراوح بين ١٠ و١٢ مقعدا وحزب الاحرار مقعدا واحدا او مقعدين .

وفي حالة استبعاد اصوات الاحزاب التي حصلت على اقل من ٨٪ بدون ضمها الى الحزب الوطني الديمقراطي يكون عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب الوطني ٣٦٨ مقعدا ، والتي يحصل عليها حزب الوفد ٨٠ مقعدا . ولكن هذا الحزب لم يحصل سوى على ٥٨ مقعدا فقط ، اى بنسبة ١٢٫٧٪ من المقاعد في حين انه حاصل على ١٥٫١٢٪ من مجموع الاصوات على مستوى الجمهورية !؟

ان هذه الارقام لاتحتاج الى شرح ! وهي تدل بوضوح على ان قانون الانتخاب الجديد يحابي الحزب الوطني ويعطيه اكثر مما يستحق ، ويعطي حزب الوفد الجديد مقاعد اقل مما يستحق ، واخطر من هذا يحرم احزاب المعارضة الاخرى من اى مقعد !

وتعود فنلخص هذه الارقام في الجدول التالي لتبدو الصورة اوضح وابشع !

الحزب	الحزب الوطني الديمقراطي	حزب الوفد
نسبة الاصوات التي حصل عليها	٧٢٫٩٪	١٥٫١٪
نسبة توزيع المقاعد (بعد استبعاد الاحزاب الاخرى)	٨٧٫٣٪	١٢٫٧٪
عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب	٣٩٠	٥٨
عدد المقاعد التي يحصل عليها في حالة عدم وجود مقاعد الـ ٨ ٪	٣٢٧	٦٧
عدد المقاعد التي يحصل عليها في حالة انتفاد الاصوات بدون ضمها الى الحزب الاعلى اصواتا	٣٦٨	٨٠

لسنا في حاجة الى التعليق على هذا الجدول . ولكننا نسأل الحكومة وحزبها الحاكم ، ونريد منهما الاجابة على السؤال بامانة وموضوعية : هل هذه هي الديمقراطية يا من تطبلون وتزمرون لنتائج انتخابات ٢٧ مايو ١٩٨٤ ، وتزعمون انها انظف انتخابات اجريت في مصر ، وانها مظهر رائع لتجربتنا الديمقراطية الفريدة في الوطن العربي ؟!

●●●



المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الاسكندرية

الادلاء بالصوت ثلاث مرات لصالح الحزب الحاكم

كتب عصام رفعت :

● قامت حكومة الحزب الوطني باصدار بطاقات انتخابية لنحو عشرة آلاف عامل ، وكل عامل حصل على ثلاث بطاقات كل منها في دائرة انتخابية بحيث يتمكن من الادلاء بصوته مرة في كل دائرة ، تسهيلا على العمال قامت سيارات شركات القطاع العام بالمدينة بتوصيلهم الى اللجان الانتخابية ، وبذلك حصل الحزب الوطني على ثلاثين الف صوت بدون وجه حق ..

● قام احد كبار رجال الامن بمحافظة الاسكندرية باعطاء التعليمات لكل اللجان في الساعة الرابعة والنصف بملء ما تبقى من بطاقات ادلاء الرأى لصالح الحزب الوطني .

● مأمور قسم العامرية قام باصدار اوراق عليها توقيعه تفيد بان حاملها هو «فلان الفلاني» لاستخدامها بدلا من البطاقات الشخصية والانتخابية مما سهل ادلاء بعض الاشخاص باصواتهم باكثر من عشر مرات في اللجنة الواحدة .

● قامت سيارات الشرطة العسكرية بتوصيل بطاقات انتخابية لزوجات ضباط الجيش في منازلهم في الليالي السابقة ليوم الانتخابات ومعها بطاقة شكر من الحزب الوطني الديمقراطي . وايضا ارسلت بطاقات مماثلة لزوجات ضباط البوليس .

● حدث مرة مساومات مع مندوبي الاحزاب باللجان ووصل في بعض الاحيان اعطاء المندوب مبلغ ٥٠ جنيها ليترك المندوب مكانه وحدث وسبق العروض المالية تهديدات وتلميحات للمندوبين بالسجن والاعتقال

● لاحظ المراقبون والصحفيون انعدام اقبال المواطنين على الادلاء باصواتهم حيث لم يتعد من ادلوا باصواتهم عن نسبة ٧٪ من عدد الناخبين بكل دائرة .



المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في القليوبية

إحراق ١٢ صندوقا بها أكثر من أربعة آلاف صوت

كتب أحمد الكناني :

بدأت الامور تزداد وضوحا وانكشف الكثير من الخفايا ، فلم تكن حوادث الاعتداءات على مندوبي المعارضة داخل لجان الانتخاب ثم طردهم بعد ذلك مجرد حوادث عابرة تحكمها عوامل قبليه او عائلية كما يدعى وزير الداخلية ولكن تكرار هذه الحوادث في العديد اماكن بل وفي كثير من المحافظات دون تغير في اسلوبها وكيفيتها يؤكد تماما ان هناك تدبيرا منظما اعدته مسبقا قيادات الحزب الوطني التي تعلم جيدا بمدى الافلاس الشعبي الذي تتمتع به بين جماهير الشعب المصري بكل فئاته ان ماحدث في القليوبية لهو خير دليل على صدق مانقول :

● فوجي عبد الفتاح سيد سالم مرشح حزب العمل لمجلس الشعب عن دائرة جنوب القليوبية وهو يستعد للمرور على لجان الانتخاب لمتابعة سير العمل بها في صبيحه يوم الاحد ٢٧ مايو بعودة مندوبي لجان الجبل الاصفر والتي تبلغ ثماني لجان تبدأ من اللجنة رقم ١٤ وتنتهى باللجنة رقم ٢١ ويبلغ عدد اصواتها ٤٦٣٧ صوتا وذلك بعد الاعتداء عليهم بالضرب ثم الطرد فتوجه بهم المرشح الى قسم الشرطة التي رفضت تمكين المندوبين من العودة الى اللجان وفي تلك الاثناء عاد مندوبو لجان قرية سرياقوس يشكون من نفس الاسباب وبعد ماتيئس من تحرك الشرطة توجه الى رئيس النيابة الذي توجه معه الى اللجان بنفسه وظلت حتى الساعة العاشرة وامكنه من ادخال المرشح الى اللجان وظل المندوبون في الخارج لمنع البلطجية

وكما يقول مرشح حزب العمل وجدت ان كل شيء قد انتهى من اعداده وتم تزوير جميع استمارات التصويت عدا ٣٥ استمارة.

● يستمر عبد الفتاح سيد سالم في حديثه قائلا في قرية العايدة تحرر نفس القصة مع مندوبي حزب العمل في ثماني لجان يبلغ عدد اصواتها ٤٣٨٣ صوتا ولما توجهت لاعادتهم الى اللجان حاول مرشح الحزب الوطني الاتفاق معي على اقتسام الاصوات معه بعد طرد مندوب الوفد الا انني رفضت ذلك تماما فتعرض لي بالسب

● اما ماحدث من اعضاء الحزب الوطني في القلج من تدخل فهو الذبح العلني للديمقراطية حيث احرقوا ١٢ صندوقا تضم ٦٢٧١ صوتا لصالح المعارضة وقد قام مستشار الفرز باثبات هذه الوقائع بالمحاضر بناء على رغبتنا .

● ولم يكتف اعضاء الحزب الوطني بذلك بل قادوا مجموعات من الفتوات المزودين بالعصي الغليظة ويقودهم متولي عبد النبي مسئول الحزب الوطني بالجبل الاصفر وقاموا بحملات على لجان مزرعة الجبل الاصفر والخانكة ومحاجر ابو زعبل والمنايل وكفر حمزه واعتدوا على مندوبي اللجان بالضرب والطرد ومنع الناخبين من الادلاء باصواتهم ويشهد بذلك عدد كبير ممن احيل بينهم وبين الادلاء باصواتهم وقمنا بتحرير عدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : يونيو ١٩٨٤

تفاصيل جديدة عن تزوير الانتخابات

كشفت عملية الانتخابات صباح يوم ٢٧ مايو ان حزب الحكومة لايريدها انتخابات نزيهة ... بل يريد ذبح الديمقراطية ... في المناطق التي احسوا فيها بثقل المعارضة تم لغيطه الكشوف الانتخابيه حتى لايتمكن الناخبون من الادلاء باصواتهم لقوائم المعارضه

وفي المناطق التي لهم فيها ثقل تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتراوح بين منع مندوبي الاحزاب من دخول لجان الانتخاب والاعتداء عليهم بالضرب والاعتداء على انصار المعارضة وارهابهم .

والغريب انه في كل هذه الاحوال كان حياد الشرطة حيادا سلبيا بمعنى انها لم تتخذ اجراء ايجابيا لحماية المعتدى عليه من المعتدى او لادخال مندوبي اللجان الذين طردوا الى لجانهم الانتخابيه وكذلك لحماية الناخبين من حثالات البلطجة والارهاب

ووصلت قمة المأساة عندما اعتدى بلطجيه الحزب الحاكم على رؤساء اللجان الانتخابيه في وجود الشرطه من اولئك الذين رفضوا التزوير لصالح قائمه حزب السلطة

أيضا خلال العملية الانتخابية صباح يوم ٢٧ مايو تدخل عدد من المحافظين بصورة سافرة للتأثير في العمليه الانتخابيه واستخدمت الاجهزة المحلية ورؤساء مجالس المدن للدعاية لحزب الحكومة ..



فى الجيزة :

العثور على أصوات زائدة بالصناديق أثناء الفرز

محافظة الجيزة بدائرتها الاولى التى رشح بها وزير الداخلية على راس قائمة الحزب الوطنى حفلت بممارسة العنف ضد احزاب المعارضة ممثله فى مندوبيها داخل لجان الاقتراع وكان من المفترض فى هذه الدائرة بصفة خاصة ان تكون نموذجا للهدوء والامن

ولقد بدأت الضغوط على الناخبين بتوزيع بطاقة تحتوى اسم الناخب ورقم قيده بالجداول مقترنا بقائمة الحزب الوطنى ورمزه الانتخابى وتم توزيع هذه البطاقات داخل لجان الانتخاب لتكون برهانا على مدى انصياع الناخب واطاعته لاعضاء الحزب الوطنى ، وكما يقول احد الناخبين الذين اجبروا على الادلاء باصواتهم للحزب الحاكم ان عمدة قريتهم وهو قرية منشية البكارى بالجيزة اشاع بين الاهالى بان هناك قمرا صناعيا داخل لجان الانتخاب يقوم بتصوير كل من يدلى بصوته ومن سيصوت لاحزاب المعارضة يتم رصده ومعاقبته بغرامة مالية قدرها ٥٠٠ جنيه والحبس لمدة عشر سنوات ويضاف الى ذلك ضغوط عديدة على المندوبين والناخبين ورؤساء اللجان منها :

● التحام البلطجية المسلحين اللجنة رقم ٢٤ والاعتداء على مندوبى حزبى العمل والتجمع خاصة عندما اعترضا على جلب اعضاء الحزب الوطنى لمجموعات من الناخبين ومحاولاتهم الادلاء باصواتهم مستخدمين اسماء غير مطابقة لجداول الناخبين واستعان المندوبان بالشرطة التى رفضت التدخل لحمايتهم .

● اعتداء اعضاء الحزب الوطنى بمساعدة بعض البلطجيه على مندوبى ومرشحى الاحزاب المعارضة الذين اتو المتابعة سير العمل باللجان حدث هذا فى كفر الجبل ونزلة السمان وكفر غطاطه .

● رشوة رؤساء اللجان رقم ١٦ ، ١٧ ، ١٨ بكفر الجبل واللجان رقم ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ بمنشية البكارى بتقديم علب السجاتر بكافة انواعها كهدايا وشغلهم بتقديم الماكولات اليهم من اعضاء الحزب الوطنى الذين قاموا بتزوير أصوات الناخبين والتلاعب باستمارات التصويت فى تلك الاثناء .

● تقفيل جميع الصناديق لصالح الحزب الوطنى فى اللجنة رقم ١٠ والتى بلغ عددها ٧٤٩ صوتا وتكرر ذلك فى اللجنة رقم ١٢ والتى حصل الحزب الوطنى ايضا على مجموع أصواتها البالغة ٦٥٥ .

● العثور على ثلاثة اصوات زائدة فى صندوق اللجنة رقم ٣ عما هو وارد فى محضر الافتتاح والاغلاق

● احتساب ٢٥٠ صوتا باطلا لصالح الحزب الوطنى ولما حاول مندوبو المعارضة استبعادها حسب القانون استعان اعضاء الحزب الوطنى بمامور قسم البوليس الذى قام بدور الوسيط بينهم وبين القاضى لتهم هذه الاصوات لصالح الحزب الوطنى

● وفى قرية ابو النمرس قام اعضاء الحزب الوطنى بطرد مندوبى احزاب المعارضة داخل اللجان ومنعوا مؤيدى احزاب المعارضة من الادلاء باصواتهم وبناء على هذه المهازل قرر القاضى المشرف على هذه الدائرة وقف عملية الانتخابات لمدة ساعة حتى يتمكن ممثلو المعارضة من الادلاء باصواتهم ويتمكن المندوبون من الدخول داخل اللجان .

●●●

العدالة فى الشريعة الاسلامية

محاضرة بالحزب اليوم

ينظم حزب العمل الاشتراكى سلسلة من المحاضرات حول الموضوعات الاسلامية خلال شهر رمضان المبارك كل يوم ثلاثاء مساء بمقر الحزب ٣١٣ شارع بورسعيد بالسيدة .

تبدأ بمحاضرة اليوم عن الشريعة الاسلامية مقارنة بالنظم الوضعية ومحاضر اليوم الاستاذ الدكتور محمد عبد المنعم البرى الاستاذ بكلية الدعوة بجامعة الازهر .

ومحاضر الثلاثاء القادم المستشار الدمرداش زكى العقالى وموضوع المحاضرة الاسلام وعلاج مشكلة التضخم والانكماش .

المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

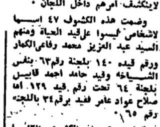
كشوف الناخبين بقرية مختار هانى تضم

اسماء وهمية .. ومكررة ورجال شرطة وجيش .. ومتوفين !

ضمت كشوف الناخبين بشياخه عبد الحميد الدسوقى بقريه طنان مركز قليوب بمحافظة القليوبية وهى قرية مختار هانى وزير الدوله للشئون مجلس الشعب ٢٨٧ صوتا مزورا تشمل اسماء وهمية بلغ عددها ٢٠٣ اصوات فمثلا احمد حسن حسن قيد بالجداول تحت رقم ١٧٧ بلجنة رقم ٦٣ وقيد احمد عطية احمد بنفس اللجنة تحت رقم قيد ٢٩١ • اما حافظ احمد فقيد بلجنة رقم ٦٤ برقم قيد ٤٦ وقيد عبد الحميد محمد عبد الحميد برقم ١١٠ بلجنة رقم ٦٥ ولقد لجأ واضعو هذه الاسماء الى عدم ذكر اسماء ذات القاب او كنية معروفة ومشهورة حتى لاينكشف امرهم داخل اللجان •



● مختار هانى



وضمت هذه الكشوف ٤٧ اسما لاشخاص ليسوا على قيد الحياة ومنهم السيد عبد العزيز محمد رفاعى الكمار ورقم قيده ١٤٠ بلجنة رقم ٦٣ بنفس الشياخه وقيد حامد احمد قابيل بلجنة ٦٤ تحت رقم قيد ١٢٩ اما صلاح عواد عامر فقيد برقم ٣٤ باللجنه رقم ٦٥ •

كما ضمت هذه الكشوف ١٢٧ اسما مكررا فى عدة لجان ومنهم سالم ابراهيم سويلم وسعيد مصطفى الشابى فقد ذكرا فى اكثر من لجنة ووجد اسمهما باللجنتين ٦٤ ، ٦٥ تحت رقمى قيد ٧١ ، ٧٣ •

ولم يقتصر التزوير على ذلك فقط بل ضمن الكشوف باسماء لبعض رجال الشرطه بلغ عددهم ٤ اسماء ومثلهم لبعض رجال القوات المسلحة رغم ان القانون لايسمح لهم بالتصويت فى الانتخابات او بمباشرة العمل السياسى



المصدر : النشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

في الغربية :

الاعتداء على رؤساء اللجان ومرشحي المعارضة وتوزيع بطاقات ابداء الرأي خارج اللجان

● وقام بلطجية الحزب الحاكم بطرد مندوبي المعارضة من جميع لجان الانتخابات بالغربية والاعتداء عليهم بالضرب بالهراوات واطلاق الاعيرة النارية لارهابهم

● ففي برما مركز طنطا قام انصار ابراهيم الدعبي امين عام الحزب الوطني بالغربية ومرشح الحزب بمداهمة لجان الانتخابات وضرب كل الموجودين حتى رئيس اللجنة وتحطيم صناديق الانتخابات ولم تتدخل رجال الامن بحجة التزامهم الحياد !

وسددت جميع اللجان [illegible] ابتداء من الساعة ١١ صباحا .

● وفي [illegible] مندوب جريدة الشعب عن [illegible] رجال الشرطه ومساعده لبلطجية الحزب الحاكم واتصل بمدير الامن دون جدوى .

● وفي قرية شبشير قام رجال محمود دبور مرشح الحزب الحاكم ومعه بلطجية مسلحون بالاعتداء على مرشح حزب العمل محمد سليمان التطاوي المحامي وتكسير زجاج السيارة التي كان يستعملها في تحركاته .

● وفي قرية سبرباي منعوا دخول مندوبي كل احزاب المعارضة

● وفي زفتى قام بلطجية الحزب الحاكم بتهديد المواطنين وحثهم على التأشير على رمز الهلال ولم يتدخل رجال الامن بحجة الحياد ايضا

والغريب ان بعض المواطنين كانوا يدخلون اللجان ومعهم اوراق مطابقة لبطاقة ابداء الرأى مؤشر عليها فكانوا يضعون الورقة التي معهم وياخذون ورقة اخرى من رئيس اللجنه ليسلموها للبلطجية خارج اللجنة ليعاودا الكرة من جديد !!

بيان لحزب العمل يكشف تزييف ارادة الشعب فى انتخابات مجلس الشعب

حزب العمل مستمر فى أداء دوره الوطنى

أصدر حزب العمل الاشتراكى بيانا سياسيا حول تزييف ارادة الشعب المصرى فى انتخابات مجلس الشعب الاخيرة • حدد البيان التجاوزات الخطيرة والتدخلات الواسعة للمسئولين والمحافظين واجهزة الحكم المحلى فى الانتخابات وشملت قائمة التجاوزات :

● العمل على اضعاف الاحزاب المعارضة •

● عدم الموافقة على الضمانات التى طالبت بها لضمان حيدة ونزاهة الانتخابات •

● عدم التزام المحافظين بالحيدة فى الانتخابات •

● عدم تكافؤ الفرص بين احزاب المعارضة والحزب الحاكم فى الدعاية الانتخابيه واحتكار وسائل الاعلام

● استخدام الحزب الحاكم امكانات الحكومة والقطاع العام •

● واستخدام الحركة النقابية العمالية فى التاثير على الانتخابات لصالح الحزب الحاكم •

● استخراج بطاقات انتخابية بعد انتهاء المواعيد القانونية لزوجات ضباط القوات المسلحة •

● تسفيه رئيس الجمهورية فى خطاب اول مايو لبرامج احزاب المعارضة •

● استخدام اسلوب البلطجة السياسية والرشاوى الانتخابيه •

● تسديد اصوات بعض القرى واللجان بالكامل لصالح الحزب الحاكم بعد طرد مندوبى المعارضة •

● التلاعب فى كشوف الناخبين، حيث ضم اسماء وهمية ومكرره ومتوفية •

وكل ذلك وغيره كثير ادى الى عدم سلامة النتائج التى اذاعها وزير الداخلية للانتخابات وادى الى تزييف ارادة الناخبين كما قال البيان •

ولذلك طالب البيان رئيس الجمهورية بتقصى الحقائق حول تزييف ارادة الناخبين فى هذه الانتخابات •

ودعا البيان الى انتخابات جديدة لتصحيح نتائج الانتخابات الاخيرة •

(اقرأ نص البيان ص ٢)

المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٦

في دمياط

سيطرة البلطجة وأصحاب السوابق على الانتخابات لخدمة الحزب الحاكم



كتب احمد الكنانى :

البلطجة السياسية

• انتخابات محافظة دمياط اجريت فى جو من والتزوير لحساب مرشحى الحزب الحاكم ولم تتدخل قوات الامن لحماية المواطنين مما أدى الى وقوع اصابات لافراد عائلتى وحررت بهاء محاضر رسمية •

احتج على هنده التصرفات المنافية الحرية والديمقراطية التى تنادون بها سيادتكم واطلب التحقيق.

هـ [illegible] و نص البرقية التى ارسلها [illegible] س محمد حسن درة نائب [illegible] حزب العمل الاشتراكى وال[illegible] ح على رأس قائمة الحز[illegible]ب بدمياط الى رئيس الجمهورية ووزير الداخلية.

رفع الستار فى الساعة التاسعة من صباح يوم الاحد ٢٧ مايو حيث فوجىء مندوبو حزب العمل الاشتراكى فى لجان الانتخابات بقرى محافظة دمياط بمجموعات من البلطجية والارها[illegible] المسلحين يقتحمون اللجان [illegible] الى خارجها و[illegible] الناخبين لتب[illegible] الانتخابات.

وفى قر[illegible] فارسكور وا[illegible] ٩٣٠٠ صوت [illegible] محافظة دمياط والى [illegible] تعد احد معاقل حزب العمل الاشتراكى استعان مرشح الحزب الحاكم بمجموعة من الارهابيين وارباب السوابق من خريجى السجون للقيام بضرب مندوبى حزب العمل الاشتراكى والقذف بهم الى خارج اللجان •

إصابة ابن أخ المهندس دره بجراح بعد الاعتداء علية وسرقة كاميرتة

يقول المهندس محمد حسن دره فى الشكوى رقم ١٤٤ ادارى بنقطة الروضة ذهبت لتفقد سير العمل باللجان الانتخابية بقرية الروضة فى الساعة الواحدة والثلث ظهرا بعدما حضر الى احمد صالح البوهى مرشح حزب العمل فى الساعة التاسعة والنصف صباحا وابلغنى بان احمد فؤاد شتة مرشح الحزب الوطنى جمع ما يزيد على ١٠٠ «بلطجى» واستخدموا القوة فى منع دخول مندوبى حزب العمل الى اللجان والاعتداء عليهم بالضرب، وعندما ذهبت لتفقد سير العمل باللجان احاط بى هؤلاء البلطجية ومنعونى من دخول اللجان بالقوة وقاموا بسبى واعتدوا علينا بالضرب مما ادى الى اصابة ابن اخى وهو الدكتور حسن طاهر درة استاذ مساعد بكلية هندسة القاهرة بجرح قطعى بفروة الرأس طوله واحد سنتيمتر طبقا للكشف الطبى الموقع على المصاب بامر من نقطة شرطة [illegible] وتناول حرفيا محضر [illegible] رقم ١١٧٦ لسنة [illegible] ايضا يوم ٢٧ [illegible] والذى ذكر فيه ايضا [illegible] الخاصه بالدكتور [illegible] والتى [illegible] ود بها عدة لقطات تثبت هذه الوقائع كاملة .

الاعتداء امام الشرطة

وتاكيدا لهذه الاعتداءات يقول على على محمود الموافى مندوب حزب العمل باللجنة رقم ١٢٥ ومقرها مركز شباب الروضة قام مدير الجمعية الزراعية بالقرية وبعض اهالى مرشح الحزب الوطنى منهم بالاعتداء على بالضرب المبرح فى الساعة التاسعة والثلث داخل لجنة الانتخاب وقذفوا بى الى خارجها واحدثوا بى اصابات بالعين اليمنى عبارة عن كدمات وشرخ داخلى بجوار العين كما وضح من الكشف الطبى الذى تم بناء على طلب قسم شرطة

فى بور سعيد
الصوت الواحد لحزب الحكومة ثمنه ٢٠ جنيها

فى بحر البقر التابعة لمحافظة بورسعيد قام مرشحو الحزب الوطنى بتوزيع بطاقة بها اسم الناخب ورقم قيده ولجنته الانتخابية وفى الساعة الثامنه كان كل بطاقة يسلم معها علنا خمسة جنيهات ثم بعد ذلك ارتفعت القيمة الى ١٠ جنيهات ثم وصلت ٢٠ جنيها •

ولم يكتفوا بذلك بل قام البلطجية بالاعتداء على مندوب حزب العمل وطرده بالقوة !

● وفى منطقه القاب • عندما قام مندوب حزب العمل بضبط حالتى تزوير انهالوا عليه ضربا وتم طرده من اللجنة •

● وفى منطقة ام خلف • حال البلطجية بين حضور مندوبة حزب العمل سوسن الاتربى بالقوة •



فارسكور والذى ارفق بمحضر التحقيق الذى حاول مرشح الحزب الوطنى أن اتنازل عنه ولكننى رفضت .

وفى اللجنة رقم ١١١ ومقرها نقطة شرطة الروضة قام هؤلاء البلطجة بالتعدى بالضرب على احمد يوسف البرمبالى مندوب حزب العمل وطرده الى خارج اللجنة .

وفى اللجنة رقم ١٢٢ ومقرها مدرسة الروضة الابتدائية طردوا محمد الداوودى عثمان مندوب حزب العمل من اللجنة .

وهكذا تكررت هذه الحوادث فى كافة لجان القرية بل ان اول دليل على عدم شرعية هذه الانتخابات هو عدم توقيع جميع مندوبى حزب العمل بلجان هذه القرية على محاضر الاغلاق رغم توقيعهم على محضر بدء العمل باللجنة .

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل تعداه الى الاعتداء على صالح البوهى والد مرشح حزب العمل بدمياط وهو الرجل المسن فتوفى فى اليوم نفسه بعد ان شاهد بعينيه حوادث التعدى على ابنه المرشح الذى نقل الى المستشفى وعلى مندوبى اللجان .

اعتقال عمدة القرية

وفى قرية العنانية بدمياط القت الشرطة القبض على الحاج عبده صديق اسماعيل عمدة القرية من الساعه الواحدة ظهرا وحتى الساعه الخامسة مساء وذلك للضغط على اهالى القرية المؤيدين لحزب العمل للتصويت لصالح الحزب الوطنى بعد ان وضح لهم ان كافة اصوات اهالى القرية التى ادلى بها قبل موعد الاعتقال كانت فى صالح حزب العمل الاشتراكى .

وفى قرية شطا مركز دمياط تعرض الدكتور احمد شحاتة احمد الهلف مرشح حزب العمل الاشتراكى للضرب والطرد من اللجان عندما حاول منع مجموعة من البلطجية المرابطين امام لجنتى الانتخاب رقم ٦٢ ، ٦٣ بعد ان لاحظ اثناء مروره لمتابعة سير العمل انهم يتتابعون فى الدخول الى لجان الاقتراع اكثر من مرة للادلاء باصواتهم مستغلين فرصة عدم وجود اهالى القرية المشتغلين بالصيد فى رحلات الى عرض البحر المتوسط وبحيرة المنزلة .

وظل يقاوم هؤلاء البلطجية يتزعمهم بعض اعضاء المجلس المحلى وشيخ القرية لمدة تزيد على الساعتين دون حضور الشرطة التى ارسل اليها عدة استغاثات ، فى حين ان المسافة بين شرطة دمياط والقرية لا تتعدى ربع الساعة .

وما حدث فى قرية الروضة تكرر فى مدينة الزرقا وقرية ميت الخولى التابعة لها والبالغ عدد اصواتها اكثر من عشرين الفا حيث قام مجموعة من البلطجية يعملون لصالح مرشح الحزب الوطنى باقتحام اللجان وضرب المندوبين وطردهم للخارج واحداث اصابات كبيرة بهم .

ولعل ما يلفت النظر ايضا فى دمياط هو ظهور الحيرة والارتباك على الناخبين فى معرفة لجان الاقتراع التى بها اسماؤهم وكان سبب ذلك أن كشوف الناخبين التى سلمت الى مرشحى الاحزاب المعارضة غير مطابقة للكشوف الاصلية .

يضاف الى ما سبق ان اعضاء الحزب الوطنى توسطوا للافراج عن رشاد غنيم احد المتهمين فى جرائم المخدرات والمفروض على املاكه الحراسة وذلك لمساعدتهم فى ارهاب الناخبين داخل اللجان الانتخابية بقرية شطا بدمياط ■



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

نتائج وزارة الداخلية للانتخابات تكشف :

• الديمقراطية للرأسماليين فقط
• وجود شواهد للتلاعب في النتائج
• فساد قانون الانتخابات .. !
• زيادة الشكوك في الحزب الحاكم

اكدت النتائج التى اذاعها اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية صدق كل التوقعات التى سادت فى الايام الاخيرة قبل اجراء الانتخابات وكشفت عن عزم الحكومة على استبعاد أى معارضة اشتراكية داخل مجلس الشعب، وأفصحت عن نيتها فى حرمان نواب حزب العمل الاشتراكى من دخول مجلس الشعب ، وكذلك نواب حزب التجمع أيضا .

فهذه النتائج التى اذاعها وزير الداخلية منحت للحزب الوطنى الحاكم ٣٩١ مقعدا، بينما سمحت لحزب الوفد الجديد بنحو ٥٧ مقعدا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

اصبح مجلس الشعب معلقا على مهنى الراسمالية والراسماليين فى مصر فقط .. فالحزب الوطنى ـ كما تؤكد سياساته المنفذة ـ هو حزب الراسماليين الطفيليين وليس حتى الراسمالية المنتجة .. وحزب الوفد الجديد ـ كما يؤكد برنامجه الانتخابى وتصريحات قادته ـ يمثل ايضا الراسماليين الطفيليين ، ويسعى لمنازعة الحزب الوطنى على تمثيل الحزب الوطنى لهم ، واحتلال مركز الممثل الأول لهذه الفئات الراسمالية الطفيلية ، وهذا هو ما اثار الفزع فى صفوف اوساط الحزب الوطنى الحاكم بسبب عودة حزب الوفد واستئنافه لنشاطه مرة أخرى !

الديمقراطية للراسماليين فقط

ومعنى ذلك أن الديمقراطية المسموح بها الآن فى مصر ، ولمدة خمس سنوات قادمة ، أو حتى اشعار آخر ، للراسماليين فقط .. والراسماليين الطفيليين بالذات اما بقية فئات الشعب الفقيرة والمتوسطة فقد تم استبعادها .

ولنا أن نتصور خطورة ذلك على المستقبل السياسى لمصر ... فمثلا لو حدث وأن نوقشت فى مجلس الشعب مسالة الغاء أو تخفيض الدعم فلن تكون هناك بالطبع معارضة داخل مجلس الشعب ، بل سوف يتسابق نواب الحكومة والمعارضة فى تأييد الغاء أو تخفيض الدعم ، وبذلك لن يجد الفقراء أو أصحاب الدخول المحدودة من يدافع عنهم أو عن حقوقهم داخل المجلس ..

واذا ما افتقد الفقراء من يدافع عنهم داخل مجلس الشعب فسوف يحاولون العثور على من يدافع عنهم خارج المجلس !

شواهد التلاعب

وتكشف النتائج التى أذاعها وزير الداخلية للانتخابات عن وجود شواهد للتلاعب فى الانتخابات

يقول بيان وزير الداخلية :

بلغت نسبة الحزب الوطنى من الاصوات ٧٢ر٩٨٧٪ [illegible]

ونسبة حزب الوفد من الاصوات ١٥ر١١٩٪

ونسبة حزب العمل من الاصوات ٧ر٠٧٣٪

ونسبة حزب التجمع من الاصوات ٤ر١٦٩٪

ونسبة حزب الاحرار من الاصوات ٠ر٦٤٩٪

واجمالى كل هذه النسبة يبلغ بالتحديد ٩٩ر٩٩٧٪ . بينما كان من المفروض أن يكون الاجمالى ١٠٠٪ تماما وهذا امر يعرفه جيدا أى تلميذ ابتدائى وغير مجتهد !

وهذا يعنى أن كمبيوتر وزارة الداخلية لم يصل بعد الى مستوى عقل التلميذ العادى فى المرحلة الابتدائية .

كما قال وزير الداخلية فى بيانه أن نسبة الحضور فى القرى كانت كبيرة وبلغت ٦٦٪ بينما اقتصرت نسبة الحضور فى المدن على ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٨٪ وهذا امر لابد وأن يدعو للتساؤل .. ففى المدن حيث يزيد الوعى السياسى انخفضت نسبة الحضور ، أما فى القرى ، حيث ينخفض الوعى السياسى ، فقد زادت نسبة الحضور ، أن هذه النتيجة ، وهو ما يعطى [illegible] رجال النيابة ـ قرائن على ارتفاع نسبة تسوية البطاقات الانتخابية لصالح الحزب الحاكم فى الريف ، أو تقفيل اللجان وهو الامر الذى يسهل فى القرى . ولعل المخالفات التى أشار اليها وزير الداخلية فى بيانه وعددها ٨٨ مخالفة ـ وهى المخالفات التى تم كشفها ـ تعد قرينة اخرى على وجود تلاعب فى عملية الانتخابات وحساب النتائج .

اما الاصرار على حصول الحزب الوطنى على اغلبية الاصوات فى كل الدوائر الانتخابية بلا استثناء ، حتى فى الدوائر التى للمعارضة وجود قوى فيها ، فهو يعد قرينة اخرى على وجود تلاعب فى الانتخابات .

فساد قانون الانتخابات

وتكشف النتائج التى اذاعها وزير الداخلية عن فساد قانون الانتخابات والذى تمت على اساسه الانتخابات الاخيرة ، واظهرت العيوب الخطيرة فيه والتى نبهت أقلام واصوات عديدة لها منذ عدة شهور مضت .

فقد اهدرت النتائج ـ طبقا للقانون الجديد ـ صوت أكثر من نصف مليون مواطن ، أو بالتحديد ١ر٥١٢ ألف مواطن حصلت عليها أحزاب العمل الاشتراكى والتجمع الوطنى والاحرار من بين ٣ر٥ مليون مواطن أدلوا باصواتهم ـ كما تقول النتائج



المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد القادر شهيب

المذاعة – يمثلون نسبة ١٢٪ ممن أدلوا بأصواتهم . ولم يتم اهدار أصواتهم فقط بل وأضيفت هذه الاصوات أيضاً الى حصيلة الحزب الحاكم من الاصوات التى منحت له !

أما حزب العمل الاشتراكى فقد حال دون دخوله مجلس الشعب رغم أنه كان قاب قوسين أو أدنى من ذلك – كما يقول بيان وزير الداخلية – حرمانه من ٤٩٫٣ ألف صوت .

وبذلك ضاع عليه أكثر من ٣٦٤ الف صوت حسبت له !

ومعنى ذلك أن ارادة ٣٦٤ الف مواطن صوتوا لصالح حزب العمل أهدرت لعدم حصوله على ٤٩٫٣ الف صوت .

وتقول النتائج المذاعة أن حزب الوفد حصل على نسبة ١٥٫١٪ من الاصوات بينما لم يمثل سوى بنسبة ٧٫٩٢٪ فقط من مقاعد المجلس .

وعلى العكس فلقد حصل الحزب الوطنى على نسبة ٧٢٫٩٠٪ من الاصوات وحصل على نسبة ٧٨٫٣٪ من مقاعد المجلس .

وهذا يعنى أن الحزب الوطنى حصل من مقاعد المجلس أكثر مما حصل عليه من الاصوات بنسبة ١٤٫٤٪ من الاصوات ، اى مايساوى ٦٤ مقعداً .

بينما خسر الوفد نسبة ٢٫٤٪ من الاصوات التى حصل عليها ، أى ما يساوى ١١ مقعداً .

٣٢ مقعداً للعمل

وذلك كله سببه طريقة حساب الاصوات والمقاعد التى استند اليها قانون الانتخابات الجديد !

وسببه أيضاً اشتراط حصول الحزب على نسبة ٨٪ من الاصوات .

ان هذا الشرط حال دون حصول حزب العمل الاشتراكى على نحو ٣٢ مقعداً ، حتى لو افترضنا صحة نتائج وزارة الداخلية وحجب عن التجمع ١٩ مقعداً ، والاحرار مقعدين .

كما كان من الممكن أن تحصل هذه الاحزاب الثلاثة على كل هذه المقاعد حتى فى ظل شرط نسبة الـ ٨٪ لو سمح القانون بالتحالفات الحزبية !

وكل ذلك يؤكد فساد قانون الانتخابات والعيوب الخطيرة الموجودة فيه . وتحيزه ضد أحزاب المعارضة

الجماهير تعطى ظهرها للحزب الحاكم

وكشفت النتائج التى اذاعتها وزارة الداخلية أيضاً عن حقيقة هامة هى انخفاض عدد الذين شاركوا فى الانتخابات . مع افتراض صحة هذه النتائج .

فلقد بلغت نسبة الحضور ٤٣٫١٪ فقط . بينما لم يذهب نحو ٥٧٪ من المقيدين فى جداول الانتخابات للمشاركة فى هذه الانتخابات . أى نحو ٧ ملايين مواطن .

ونسبة الذين شاركوا فى انتخابات مجلس الشعب تقل عن نسبة الذين شاركوا فى انتخابات مجلس الشورى التى تمت منذ شهور قليلة . فقد كانت هذه النسبة – كما سجلتها وزارة الداخلية أيضاً ٥١٪ . وهذا يعنى زيادة شكوك الجماهير فى نوايا الحكومة تجاه المستقبل الديمقراطى .

ولذلك . فليس مستساغاً التبرير الذى ساقه وزير الداخلية انخفاض نسبة المشاركين فى الانتخابات البرلمانية . وهو أن هناك نحو ٣ ملايين مواطن مصرى يعملون فى الخارج وغير موجودين فى مصر حالياً . لان نفس هذا العدد كان أيضاً يعمل فى الخارج أثناء انتخابات مجلس الشورى . بل والاكثر من ذلك أن هذه الايام هو موسم عودة المصريين من الخارج !

وهذا كله يؤكد انخفاض ثقة الجماهير فى أن الحكومة تنوى بالفعل تحقيق ديمقراطية حقيقية . ومن هنا يأتى الخطر كله على المستقبل !

ويتحمل مسئوليته الكاملة الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم الذى أجرى هذه الانتخابات .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

في كفر الشيخ

الشرطة تتفرج على طرد مندوبي المعارضة والاعتداء عليهم

● منع مندوبو حزب العمل الاشتراكي بالقوة من التواجد في لجان قرية شباس عمير ورغم كل المحاولات والاجراءات التي اتخذها عبد الحميد غازي عضو اللجنة العليا لحزب العمل الاشتراكي ومرشح الحزب بالدائرة لابلاغ كافة المسئولين عن الامن والانتخابات فلم يتم ادخال المندوبين الى اللجان وهو الامر الذي يدل على وجود تقصير متعمد من رجال الشرطة ورئيس اللجنة العامة لمركز قلين والذي تم ابلاغه بالامر في وقت مبكر أيضا .

وبالرجوع الى نتيجة فرز صناديق الانتخاب وجد ان عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم ١٠٨٥٣ تم تسديدها بالكامل عن طريق التزوير لحساب قائمة الحزب الوطني ولاحظ ان العلامة ببطاقات ابداء الراى هي نفس العلامة المؤشر بها من رؤساء اللجان الفرعية على الكشوف الانتخابية مما يقطع بوقوع التزوير من جانب رؤساء اللجان الفرعية حيث لايمكن ان يجمع ما يقرب من ١١ الف ناخب منهم ستة آلاف اخب على وضع علامة موحده على بطاقات ابداء الراى .

ووجد ايضا ثلاثة من الناخبين الوارد اسماؤهم بكشوف الناخبين ممن ثبت انهم قد ادلوا اصواتهم من المتوفين والذين يعملون بالخارج هذا بخلاف اسماء كثيرة مكررة .

● قام عمدة المكونة بطرد مندوبي الاحزاب من اللجان بالقوة وسدد بطاقات ابداء الراى للناخبين في لجان ٤٢ و٤٣ و٤٤ ..

● قام وكيل المجلس المحلي لمركز قلين بخطف توكيل مندوب حزب العمل باللجنة رقم ٨٢ بكفر المشايخ وبذلك لم يتمكن المندوب من التواجد داخل اللجنة فتم تسديدها بالكامل لحساب قائمة الحزب الوطني ..

● في اللجان ٩٢ و٩٣ و٩٤ بمنشاة ستجراطو قام العمدة بتسويد بطاقات ابداء الراى لصالح قائمة الحزب الوطني التي تضم زوج كريمته .

● وفي منية الدبية رفض رئيس اللجنة الفرعية رقم ١٠٦ قبول توكيل مندوب حزب العمل بحجة انه غير مقيد بجداول الانتخاب باللجنة امامه وهو الامر الذي يخالف القانون وترتب عليه تسديد البطاقات بالكامل لحساب قائمة حزب الحكومة كما تم طرد مندوبة الحزب كوثر عضو باللجنة رقم ١٠٧ اثناء وتم تسويد البطاقات بها ايضا .

● وفي البكاتوش اعتدى ابن عمدة القرية على عبد المنعم ظاهر مندوب حزب العمل وطرده من اللجنة رقم ١٥ .. وفي الفترة التي توجه فيها المندوب الى مركز الشرطة وعاد معه عسكري لادخاله اكتشف انهم تمكنوا من تسديد جميع بطاقات ابداء الراى .

● تم تسويد بطاقات ابداء الراى باللجان ٣٦ و٣٧ بعد الاعتداء على مندوب حزب العمل محمد شحاته شاهين وطرده في حضور ضابط شرطة برتبة رائد .

● رفض رؤساء اللجان ٢٤ و٢٥ بالغنيمي قبول توكيلات مندوبي حزب العمل الاشتراكي فظلوا خارج اللجنة حتى الساعة الرابعة مساء عندما حضر رئيس اللجنة العامة وقرر دخولهم لكن بعد فوات الاوان والانتهاء من تسديد البطاقات .

● اعتدى يوسف ابوشوق عضو الحزب الوطني على السيد سلطان السيسي مندوب الحزب باللجنة الفرعية بمنية قلين واحدث به اصابات شديدة نقل على اثرها الى المستشفى وترتب على غياب المندوب تسديد البطاقات لصالح قائمة الحكومة .

● وتكررت هذه الظواهر بلجان قرى مركز دسوق حيث توجد علاقة مصاهرة ونسب بين مأمور المركز ومرشح الحزب الحاكم عبد المنعم زعلوك .

كما تم اخراج مندوبي المعارضة بالقوة والضرب ولم تتحرك الشرطة لمعاونتهم على اداء عملهم ..

● في بيلا كانت دائرة كفر الشيخ ، اكبر الدوائر على مستوى الجمهورية ، فقد شملت المحافظة كلها ، والتي تتكون من عشرة مراكز ويبلغ عدد الناخبين المقيدين بجداولها ٥١٧ الفا ..

وتعتبر منطقة بيلا من المناطق الساخنة ، وقد أشارت الصحف الى ذلك اثناء المعركة ، حيث ان الاحزاب قد رشحت منها من تعتبرهم قيادات ، ولهم وزن حزبي وانتخابي ، فرشح حزب العمل الاشتراكي نائب الرئيس ابراهيم الزيادي ، وحزب الوفد الجديد رشح عبد الحميد سراج الدين ، اما الوطني فقد رشح محمد توفيق عويضة وأحمد ابو سعدة وجميع هؤلاء من منطقة بيلا ، كما رشح التجمع د. على نويجي ، وهو احد قياداته الكبار ..

وقد جرت الانتخابات في بعض اللجان كما ينبغي ، وقد فاز حزب العمل الاشتراكي باكثر الاصوات في هذه اللجان ، وكانت له اغلبية واضحة جدا .. ومع ذلك فقد حصل الحزب الحاكم على ١٣٨٩٧ بنسبة ٦١٪ وحزب العمل على ٤٤٤٤

بنسبة ٥ر١٩٪ والوفد على ٣٤٣٠ بنسبة ٦ر١٥٪ والتجمع على ٧١٨ بنسبة ٢٥ر٣٪ والاحرار على ١١٠ بنسبة ٢٥ر٠٪ وذلك لان الاحزاب الاخرى التى سيطرت عليها عصابات مسلحة ومنع ممثلو الاحزاب ، مندوبين ووكلاء ، من الحضور فيها بكل الوسائل غير المشروعة ، وتم فيها التهديد ، والخطف والضرب ، والاعتداء ، فقد كان ذلك لحساب الحزب الوطنى .

ويكفى أن يذكر فى هذا الصدد ان خمس لجان فى بلطيم كان الحضور فيها ٢٥ و٢٠ و١٢ و١٢ و ١١ فقط ، فى اللجان الخمس من بينها ٩ اصوات باطلة ، وتوزعت الاصوات على الاحزاب جميعا .

أما حيث سيطرت السلطة وتدخلت بكل أنواع التدخل وذلك فى الحامول والكفر الشرقى والزعفران فقد كانت النتيجة ٢٦٥٢٨ صوتا للحزب الحاكم و٣٥٢ لحزب العمل و٣٢١ للاحرار و٣٢٠ للتجمع و٢٢١ للوفد .

× × ×

وقد تقدمت الاحزاب بشكاوى للواء مساعد مديرية الامن وللسادة القضاه رؤساء اللجان ، ولرئيس اللجنة العامة بكفر الشيخ ، ذكر فيها الوقائع والاحداث والجرائم التى ارتكبت ، ولكن لم يظهر اى أثر للشكاوى .

أجهزة الحكم المحلي في بورسعيد مارست الضغط والارهاب لحساب مرشحي حزب الحكومة

بقلم : فؤاد هدية

درس كبير تعلمناه من انتخابات ٢٧ مايو التي اجريت في بورسعيد يجب أن يعلن على جماهير الشعب المصري حرصا على مستقبل الديمقراطية في بلدنا الغالية .. فقد استخدمت اجهزة الحكم المحلي في بورسعيد بتعليمات من قيادة الحزب الوطني التي تسيطر تماما على هذه الاجهزة ـ لحقيقة الامر ان قيادة هذا الحزب اعلى من سلطات الحكومة مجتمعة ـ استخدمت اساليب انتخابية جديدة ، وضعها باتقان شديد خبراء متخصصون في الدعاية والبروباجندا ، جمعت كل وسائل الضغط والارهاب وشملت كل طرق الجذب والاغراء .

ابعدت الشرطة عن ساحة الانتخابات حتى لا يقال ان هناك تدخلا او تزويرا .. لكنها في نفس الوقت قذفت بسائر الاجهزة فيها التموين ، الرخص ، الحصص الاستيرادية ، الاسكان ، الاملاك ، الحدود ، المسطحات المائية الجمارك الضرائب .. وكافة اجهزة الدولة .

ـ اشاعوا اول الامر انه ما لم تنجح قائمة الحزب الوطني لستلغى المدينة الحرة ، ولذلك اهتزت المدينة



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

واخــــذ الناس يفكــرون ....

.... بعدما نشروا فى الجــريدة قــرارا بصرف ١٣٠٠ بطــاقة استيرادية تماما على عكس سياسة الترشيد التى تسير عليها الحكومة منــذ عامين والتى تقضى بضغط الاستيراد وتخفيض عدد هذه البطاقات بالمدينة الحرة لاسباب اقتصادية كثيرة.

.. تقدم رؤساء الطوائف والتجمعات من التجار يطالبون بتنفيذ هــذا القرار قبل ٢٧ مايو فتم صرف ١٧٨ بطاقة دفعة واحدة بصفة عربون عن هذه الصفقة التجارية - الانتخابية بعد ايام من القرار وهذه السرعه فى التنفيذ امر نادر الحــدوث اعقبه صرفه دفعة ثانيــة ١٦٠ بطاقة قبل التصويت بايام . فاسعد ذلك عددا لا يستهان به من التجار وذويهم وكافة المستفيدين من القرار لا يقل عن ثلاثة آلاف ناخب اصبحوا مضمونين للهلال .

ذهبنا لرجال حزب العمل لقرية الديبه التى تقع غرب بورسعيد على بعد ٢٥ كيلو . واقتنع بنا اهلها وكلهم من الصيادين . فزع الحزب الوطنى واجرى اتصالات ومفاوضات اسفرت كما علمنا عن التبرع بمبلغ كبير لترميم المسجد ودار المناسبات .. الى هنا ويمكن التجاوز . الا انهم اصدروا قرارا ليلة الانتخابات يستجيب لطلب هــؤلاء الاخــوة الصيادين الذى ظل معلقا لسنوات بالصيد على الســاحل الممتد شرق بورسعيد حتى العريش والذى يسمى الضهوم . وهكذا نجحت المفاوضات.

. قاموا بتسليم رؤســاء التجمعات والعصبيات عددا من المساكن بدون وجه حق ليوزعوها على اتباعهم من سكان العشش المنتشرة فى المدينة والتى تعتبر وصمة فى الجبين وفشلا ذريعا لسياسة الإسكان بالمدينة الحرة فى التسع سنين الماضية .

صدرت التعليمات لموظفى الضرائب بوقف الحملة على صغار التجار الذين يحتلون عشرين شــارعا ويمارســون تجارتهم على العربات وامام المحلات ولهم ثقلهم فى نشاط المدينة . ورغم ان هؤلاء التجار قالوا لنا مرارا انهم على استعداد لسداد المستحق عليهم من ضرائب فى حدود المعقول لا على اســاس تقديرات مصلحة الضرائب الجزافية المبالغ فيها وهؤلاء لا يقل عددهم ومن معهم عن ستة آلاف ناخب وقف اغلبهم فى صف مصدرى التعليمات .

سهلوا الاجراءات لجاة داخل الجمرك ويسروا على المستوردين اعمالهم خلال الاسابيع الثلاثة السابقة ليوم الانتخاب مما جعل الناس تسجل هذا التحسن وتعطيهم نقطة لصالحهم . ونحن من جانبنا امل ان يستمر العمل بهذه الكفاءة بلا تراجع ..

. طافت مواكب مرشحى الحــزب الوطنى بالمدينة يتقدمها افراد لا صلة لهم بالعمل الوطنى او الاجتمــاعى بل كثيــرون منهم من البلطجية والهتيفة واصحاب السوابق . وكان منظــرا منفــرا ان ترتفع ايدى المرشحين ممسكة بايد معروفة لاهالى بورسعيد سبق ان وضعت حولها الكلبشات مرات ومرات ..

ويوم الانتخــاب وعنــدما كانت المؤشرات لا تطمئن قيادة الحــزب الوطنى حتى الساعة الثانية بعــد الظهــر ظهرت الورقة ذات العشرة جنيهــات على ابواب اللجان ملفوفة داخل ورقة الهلال .

. كذلك دخل لجــان الانتخاب فى بحــر البقر والكاب وام خلف التى تقع جنوب بورسعيد على بعــد ٣٠ كيلــو افــرادا يحملــون بطاقات انتخابية على بياض خاليــة من اية بيانات رغم انها مختومة ورسمية ١٠٠٪ .

وقد اعترض مندوبنا مدحت كامل على هــذه البطاقات . كذلك دخلت سيدات اكثر من مرة لذات اللجنــة وفى كل مرة تحضرن بملابس مختلفة للتضليل فاعترضت مندوبتنا سوسن الاتربى وقد اثبتت هــذه المخالفات فى عشر لجان فرعية ..

مجمل القول ان محاولات تزييف ارادة الشعب البورســعيدى استمرت باستماتة على مدى الاسبوعين السابقين للانتخــاب وحتى ليله ٢٧ مايو . ومما لاشك فيه ان آلاف الناخبين كانت تتنازعهم المخاوف والوســاوس وهم ذاهبون لصناديق الانتخــاب . فلقمه العيش عــزيزة وان كانت الارزاق على الله !

يعلم الله كيف سيكون اداء المجلس الذى جاء اغلب اعضــائه عن هذا الطريق .. هل سيكون مع الشعب ام كل منهم مع نفسه - حفظك الله يا شعب مصر وكان فى عونك



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

بيان سياسي لحزب العمل الاشتراكى حول

تزييف ارادة الناخبين فى الانتخابات الاخيرة

مطالبة رئيس الجمهورية بتقصى الحقائق حول تزييف ارادة الناخبين

عزل المحافظين والمسئولين الذين تدخلوا فى الانتخابات

اصدر حزب العمل الاشتراكى بيانا اعلنه رئيس الحزب فى مؤتمره الصحفى وفيما يلى نص البيان :

الاوضاع التى سادت البلاد منذ حادث المنصة :

لم يكن حادث المنصة الشهير فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ الذى اغتيل فيه رئيس الجمهوريه السابق الا النهاية الطبيعية لحالة الاضطراب التى سادت مصر فى الاونة الاخيرة من عهده حيث تباعدت فرص الثقة المحكومين فى الحاكمين وكذلك فرص المصالحة الوطنية او السلام الاجتماعى ، وما ذلك الا بسبب فشل السياسات الخارجية والداخلية ووصولها الى طرق مسدودة وبسبب انتشار مظاهر وصور الفساد فى الاوساط والقاعدة والمزيد من السخط الاجتماعى نتيجة انتهاج سياسة الانفتاح الاستهلاكى وما ادت اليه من التفاوت الصارخ بين الدخول وعدم مواكبة اجور محدودى الدخل لارتفاع معدلات الاسعار والتضخم ، وهى الامور التى اثرت على فرص الاستقرار والتنمية فى مصر فى ظروف احتكر فيها الحزب الحاكم كل شىء فى مصر بادعاء انه صاحب الاغلبية الساحقة .

وبتولى مبارك ، كانت البداية لعهد جديد استبشر به المصريون خيرا .. وكانت لحزب العمل الاشتراكى بالذات مبادراته فى الدعوة الى تأييد انتخاب الرئيس الجديد .. ورفعت القوى الوطنية منذ تولى الرئيس شعار التغيير كمطلب ملح للجماهير المصرية التى تعانى من اختناقات فادحة بسبب تقلص معدلات التنمية وتراكم المشكلات المركبة والنقص المريع فى الخدمات الاساسية وفى المرافق ، وقد اعتمدت القوى الوطنية شعار التغيير بالديموقراطية وتوسيع اطار الحريات العامة كمدخل اساسى لكل اصلاح .

ومع ان تغييرا كبيرا لم يتم فى الاشخاص الذين كانوا من رموز العهد السابق ، فان الرئيس مبارك قد اوعز بانه لايقر اسلوب التغيير بالصدمات الكهربائية (اى التغيير من اعلى) الامر الذى اشعر بان الانتخابات العامة المقبلة لمجلس الشعب سوف تكون هى الفرصة الطبيعية المتاحة لاحداث التغيير او الاقتراب منه .

وكان الهدف الاول الرئيسى لدى الجماهير فى ان يتحقق الاصلاح فى مصر بمناسبة هذه الانتخابات العامة هو المدلول من حالة الاستقرار النسبى التى سادت البلاد منذ حادثة المنصة .

ولقد كان قبول الاحزاب المعارضة المشاركة فى الانتخابات العامة ومن بعد مقاطعة تلك الاحزاب انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية التى تجرى بنظام القوائم النسبية المطلقة ـ مشروطا باصلاح الاداة الانتخابية من خلال ضمانات تكفل سلامة العملية الانتخابية ذاتها وتسد السبل على تزويرها ولقد كانت المطالب الخاصة بهذه الضمانات التى اشتملت عليها العريضة المرفوعة من رؤساء الاحزاب المعارضة لرئيس الجمهورية هى احدى حلقات التنسيق بين احزاب المعارضه التى كانت تشكل موقفا ضاغطا على الحكومة الا ان المسئولين لم يستجيبوا للاسف لتعديل قوانين الانتخاب وتقنين تلك الضمانات الاجرائية المطلوبة والتى لايمكن ان تكون محلا لخلاف ، وانما على العكس من ذلك ابتدع الحزب الحاكم نظام القوائم النسبية الحزبية المشروطة ، التى صدرت التعديلات الخاصة بها فى الصيف الماضى وحاولت بها حكومة الحزب الوطنى ان تضع الاحزاب المعارضة امام الامر الواقع .

وقد جاءت أوضاع هذا القانون متعارضة تماماً مع فكرة التمثيل النسبى ذاتها التى تقوم على عدم اهدار اية اصوات انتخابية لجعل شرط الحصول على ٨٪ من الاصوات الصحيحة شرط تمثيل للاحزاب فى مجلس الشعب وجاءت بقية احكام القانون بطريقة التفصيل على جسم الحزب الوطنى الحاكم حيث منحت قواعد هذا القانون مزايا النتائج الانتخابية للقائمة التى تحصل على اكبر الاصوات ومن ذلك استفادت القائمة الاكبر بتجميع بواقي الاصوات للحصول على مقاعد غير مستحقة وكذلك الاستفادة بمقعد المرأة على حين اختصت القائمة الاقل بغرم استيفاء نسبة العمال والفلاحين .. وكان من شان هذا القانون العجيب التفصيل ان يعلن مقدما عن انجاح الساقطين واسقاط الناجحين .

ظهور حزب الوفد الجديد

وبظهور الوفد الجديد فانه قد رفض منذ البداية الانضمام الى جهود التنسيق بين الاحزاب ، وفضل العمل المنفرد واجراء تحالفات مع بعض القوى غير الممثلة باحزاب قائمة ، وباعلان الوفد الجديد اصراره على المشاركة فى الانتخابات القادمة فان مقاطعة الاحزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب لم تعد مجدية لانها فقدت صورتها الانتخابية .

ورغم كل المعوقات والمحاذير التى سادت الواقع السياسى المصرى قبيل اجراء انتخابات مجلس الشعب ومن ابرزها هيمنة الحزب الحاكم ، واختلاط مهام كل من الحزب والدولة الى حد يصعب معه الفصل بينهما خاصة مع تسييس مناصب المحافظين

ورؤساء الحكم المحلى فى الاقاليم وغيرهم من المسئولين فى مرافق الدولة ، وكذلك المحاذير المتعلقة بالنظام الانتخابى الذى تم فرضه ورفضته المعارضة فى حينه . فان حزب العمل الاشتراكى قد بادر الى اتخاذ قرار المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب دون مقاطعتها بقرار ديمقراطى صدر عن المؤتمر العام للحزب فى ٢٣ ديسمبر الماضى وذلك للدواعى الاتية :

١ – ان حزب العمل الاشتراكى ايمانا منه بقدرات الشعب المصرى العظيم فى مواجهة من يتسلطون ارادته عبر التاريخ – قد وضع قضية التغيير المنشود فى اطارها الصحيح وهى ان هذا التغيير ينبغى ان يتم بالوسيلة الشرعية المتاحة وهى الانتخابات العامة بارادة الشعب نفسه ولصالح جماهيره الكادحة صاحبة المصلحة فى هذا التغيير وليس منحة من الحاكمين يعطونها اليوم ويسلبونها غدا .. وان التغيير الذى يتم من طريق الشعب هو الذى يبقى ويكون الدعامة الثابتة للاستقرار الحقيقى والحياة الطبيعية للبلاد .

٢ – ان تكون الانتخابات العامة هى الفرصة الاكيدة لتفاعل ديمقراطية يكتسب خلالها الشعب المصرى قدرات جديدة على الممارسة وتعميق الانتماء الحزبى وبناء الاحزاب وتكوينها وتوسيع قواعدها الشعبية بما يثرى التجربة الديمقراطية ويجلب اهتمامات الجماهير لجد المشاركة فى قضاياها واكسابها الثقة فى انه يكون لها دور فى شئون بلدها .

٣ – تغليب حسن النوايا ازاء تاكيدات السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الداخلية بنزاهة وحيدة الانتخابات العامة من منطلق الرغبة الاكيدة فى احداث التوازن بين القوى السياسية وتقوية دور المعارضة فى هذه المرحلة .. وذلك على الرغم من عدم الاستجابة لمطلب تشكيل حكومة ادارية محايدة تشرف على اجراء الانتخابات وان الحكومة التى تجرى هذه الانتخابات هى حكومة الدكتور فؤاد محى الدين صاحب فكرة حصول الحزب الحاكم على الاجماع وبقاء الحال على ما هو عليه .

اخلاف الوعود والتأثيرات التى وقعت اثناء الحملة الانتخابية

اقبلت الاحزاب المعارضة على المشاركة فى الحملة الانتخابية .. غير ان الحزب الحاكم مازال يؤكد بممارساته الخاطئة والمتمثلة فى سلامة العملية الانتخابية وجود ازدواجية خطيرة تتمثل فى التعارض بين تصريحات انه سرعان ما تبين ان بعض المسئولين وتاكيدات الرئيس وبين التطبيق العملى من جانب حكومة الدكتور فؤاد محى الدين .. وقد تمثل ذلك فى الاتى :

١ – العمل على اضعاف الاحزاب المعارضة واحداث الخلخلة داخلها وذلك باستقطاب عناصر من اعضاء مجلس الشعب المنتمين للمعارضة او المرشحين بعد ذلك فى قوائم الاحزاب .. وتشجيع النشر فى الصحف المسماة بالقومية وبجريدة مايو لسان الحزب الحاكم من سلبيات مزعومة داخل الاحزاب وعن الاستقالات والانهيارات داخل الاحزاب .

٢ – عدم الموافقة على أية ضمانات طلبتها المعارضة لسلامة العملية الانتخابية وبالاخص العمل على مطابقة جداول الناخبين للواقع السكانى ، فلم يتم فى شهر ديسمبر الماضى قيد المواطنين الذين تخلف قيدهم فى السنوات الماضية بجداول الناخبين ويبلغ عددهم ضعف المقيدين الحاليين بل اكتفى بقيد مواليد ١٩٦٥ فقط ولم يكن حذف المطلوب حذفهم من الموتى والغائبين وغيرهم بالدقة المرجوة .

٣ – عدم التزام المحافظين الحيدة بين الاحزاب زعما بوجود دور سياسى للمحافظين تبعا لكون السيد رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الحاكم وعلى الرغم مما نشر بافتتاحيات جريدة الاهرام من ان تعليمات الرئيس صريحة الى المحافظين بالتزام الحيدة بين الاحزاب وعدم الدعوة لاى من مرشحى الاحزاب ولو كانوا من مرشحى الحزب الوطنى .. وعلى العكس وقعت الضغوط الشديدة من المحافظين على مرشحى الاحزاب المعارضة وانصارهم للتنازل عن الترشيح وكذلك عقد المؤتمرات المكثفة كان يحضرها مرشحو الحزب الحاكم ورؤساء المصالح التنفيذية لانتخاب قوائم الحزب الحاكم باكملها ايهاما للمواطنين بان تأييد قوائم الحزب الوطنى الحاكم هو بمثابة استفتاء على شخص السيد رئيس الجمهورية .

وقد تم رفع قضايا جنح مباشرة فى حينه على بعض المحافظين بالاقاليم من قبل الاحزاب المعارضة لخروجهم على مقتضى الحيدة فى الانتخابات ،



المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

٤ ـ عدم تكافؤ الفرص بين احزاب المعارضة .. والحزب الحاكم فى وسائل الإعلام المفترض قوميتها حيث قامت الصحف المسماه بالقوميه بتغطية اخبار الحملة الإنتخابية للاحزاب بتزييف كامل للحقائق وبانحياز سافر للحزب الحاكم .. فضلا من الهجوم المكثف على احزاب المعارضة بهذه الصحف والعمل على نشر السلبيات دون الايجابيات .

ويتصل بذلك سحب السيد وزير الاعلام لعده باتاحة الفرصة للاحزاب بالتعبير عن نفسها من خلال الاذاعة والتليفزيون والتظاهر بارجاء ذلك الى ما بعد تقديم الاحزاب قوائمها ولم يسمح فى نهاية الامر الا بالقدر المحدود الذى يبلغ ٤٠ دقيقه لكل حزب لشرح برنامجه فى الاذاعة والتليفزيون الا بعد صدور حكم من القضاء يؤكد احقية الاحزاب فى ذلك .

٥ ـ استخدام امكانات الحكومة والقطاع العام لخدمة اغراض الدعاية الانتخابية للحزب الحاكم واستخدام السيارات والاماكن الحكومية فى ذلك ، ومباشرة الرؤساء التنفيذيين الضغط والتاثير على مرءوسيهم لتاييد الحزب الحاكم والدخول الى مواقع العمل والانتاج من جانب رجال الحزب الحاكم بصفات مختلفة وزاريه او نقابية او غيرها وتحريم ذلك على الاحزاب المعارضة .

٦ ـ استخدام الحركة النقابية العمالية فى التاثير على الانتخابات لصالح الحزب الحاكم ، ويتصل بذلك الدور الذى قام به وزير القوى العاملة بوصفة رئيسا للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ليس فى نطاق دائرته فحسب بل على مستوى الجمهورية .. خلطا بين صفته التنفيذية وصفته النقابية .

٧ ـ استخراج بطاقات انتخابية بعد فوات المواعيد القانونية لزوجات ضباط القوات المسلحة ولفئات اخرى . ولاشخاص موالين للحزب الحاكم .

٨ ـ تسفيه السيد رئيس الجمهورية فى خطاب عيد اول مايو البرامج الانتخابية لاحزاب المعارضة ومسايرة وسائل الاعلام لذلك مما كان له ابلغ التاثير على المواطنين وزعزعة للتهم التى اوشكوا على استعادتها فى فرص الاحزاب المعارضة فى المنافسة مع الحزب الحاكم .

٩ ـ الاصرار على عقد الانتخابات العامة فى موعدها المقرر ٢٧ مايو رغم عدم مناسبة هذا التوقيت بسبب انشغال الفلاحين فى موسم الحصاد والطلبة والشباب وعائلاتهم فى الامتحانات .. مما حرم قطاعا كبيرا من المواطنين من المشاركة فى العمليه الانتخابية وبخاصة الشباب .. وذلك على الرغم من تنبيه بعض الكتاب القوميين الى عدم ملاءمة موعد اجراء الانتخابات .

١٠ ـ استخدام الحزب الحاكم اسلوب البلطجة السياسية الذى تكرر فى الاعتداء على زعماء المعارضة ، واختص به حزب العمل الاشتراكى وقياداته .. من ذلك الاعتداء الذى وقع بالقنطرة شرق والاسماعيلية والاقصر ، وتوسا البحر .. وافلات المعتدين من قيادات الحزب الحاكم من العقاب بل وقيام هؤلاء بتوجيه اتهامات مضادة كيدية الى زعماء حزب العمل .

١١ ـ استخدام الحزب الحاكم لاسلوب الرشاوى الانتخابية مع المواطنين بتخفيف مخالفات كالمخالفات والوعد باداء خدمات او توزيع مواد تموينية ، الخ .. وهذا قليل من كثير من وسائل الضغط والتاثير التى سادت جو الحملة الانتخابية واشعرت منذ البداية بعدم جدية الالتزام بالحيدة فى المعركة الانتخابية وتوفير الفرص المتكافئة للمنافسة المشروعة بين الاحزاب المشاركة فى الانتخابات .

١٢ ـ تم تسديد اصوات بعض القرى واللجان بالكامل منذ الصباح الباكر بعد طرد مندوبى الاحزاب المعارضة بمعرفة الميليشيات المسلحة لمرشحى الحزب الحاكم ، كما تم تسديد الجزء الاكبر من بطاقات ابداء الراى لمن تخلف من المواطنين بعد الساعة الثالثة مساء بمعظم اللجان بذات الاساليب الاجرامية .. ومن الشواهد على ذلك نسب التصويت العالية بالدوائر التى بها مرشحون من وزراء الحزب الحاكم .. التى لا تتناسب البتة مع نسب التصويت المنخفضة باللجان الاخرى .

كما تدل حركة تنقلات الشرطة فى المحافظات على تكثيف تواجد قوات الامن المركزى ومرور قيادات الشرطة بمناطق نفوذ احزاب المعارضة بغية التاثير على الناخبين وتمكين بلطجية الحزب الوطنى من تسديد اللجان .

١٣ ـ المفاجأة التى وقعت بمعظم المحافظات حيث تبين ان كشوف الناخبين التى وزعت على اللجان الفرعية كانت مغايرة للكشوف التى وزعت على امانات الاحزاب على انها معتمدة فى صورتها الاخيرة من وزارة الداخلية .. الامر الذى تعذر معه على اعداد كبيرة من الناخبين الادلاء باصواتهم فى لجانهم المعتادة لعدم العثور على اسمائهم مقيدة بتلك اللجان وليس من تفسير لذلك الا تبييت هذا التدبير من قبل اجهزة الامن بتعليمات مسبقة تنفى حيادية الشرطة وتؤكد انها كانت ضالعة فى مخطط حصول الحزب الحاكم على الاغلبية المرسومة ايا ان كانت الوسائل .

١٤ ـ الفوضى التى سادت عمليات تحرير محاضر اللجان الفرعية وعدم تقفيل هذه المحاضر عقب الساعة الخامسة مساء بتوقيع مندوبى الاحزاب مع رؤساء اللجان بسبب ابعاد معظم المندوبين بعد الاعتداء عليهم ، وكذلك عدم احكام الرقابة على تشميع صناديق الانتخاب بعد انتهاء العملية الانتخابية وكذلك عدم رقابة الاحزاب على نقل هذه الصناديق لدى مقار المراكز واقسام الشرطة حيث اللجان العامة للفرز ووصول بعض هذه الصناديق مفتوحة وقد عبث بها وعدم الاستجابة لاستبعاد هذه الصناديق فى معظم حالات الطعون التى قدمت لرؤساء اللجان العامة او الرئيسية بالدوائر .

وكذلك عدم احكام الرقابة على عمليات الفرز ذاتها الامر الذى يشكك فى سلامة عمليات الرصد والجمع اثناء الفرز ولايطمئن الى نتائج الفرز .

١٥ ـ ماسبق العمليه الانتخابية من التضييق على اجتماعات الاحزاب

بالمحافظات فى اعتماد التفويضات لمندوبيها ووكلائهم من اقسام ومراكز الشرطة وتحديد اعداد هؤلاء المندوبين والوكلاء فى الوقت الذى اعطيت فيه تفويضات مفتوحة للحزب الحاكم اعتمدت دون وضع الاسماء عليها ، مما مكن الحزب الحاكم من حشد اعداد كبيرة من الوكلاء والمندوبين بكافة اللجان باشروا كافة انواع الضغط والتأثير على رؤساء اللجان الفرعية وعلى الناخبين فى غيبة مندوبى الاحزاب المطرودين والذين لم يمكنوا من حراسة العملية الانتخابية .

١٦ – الاضطراب الذى ساد اعلان وزير الداخلية النتائج النهائية للانتخابات فى مؤتمره الصحفى وتأخير موعد عقد هذا المؤتمر عدة ساعات تم التلاعب (تطبيخ) النتائج على النحو الذى يتفق مع مخطط انهيار الحزبين الكبيرين واقصاء الاحزاب الاخرى .

١٧ – الملابسات التى صاحبت اعلان نتيجة الانتخابات تؤدى الى عدم الاطمئنان الى سلامة قرار وزير الداخلية باعلان النتيجة وكذلك عدم الاطمئنان الى مصادر هذه النتائج وذلك للاسباب والشواهد الآتية :

أ – ان اللجان الرئيسية بالدوائر لم تخطر امناء الاحزاب بالمحافظات بنتائج الطعون المقدمة فى صحة ابداء الرأى او بنتائج الفرز فى اللجان العامة وارسلت الارقام المتولدة عن الفرز الى وزير الداخلية بمعزل عن رقابة الاحزاب .

ب – ان اللجنة الثلاثية المشكلة بوزارة الداخلية قد باشرت عملها بصفة سرية فى تجميع الارقام بواسطة الكمبيوتر مع احتمالات الخطأ الواردة فى هذا التجميع ، هذا على الرغم من ان القانون ينص على تمثيل الاحزاب بمندوبيها فى كل مستويات اللجان الاخرى . وان ما (يانصيب) يتم امام الجمهور وفى وجود مراقبين والعملية الانتخابية هى بلا شك اخطر من ذلك بكثير !!

جـ – الاختلاف فى البيانات الخاصة بنتائج الانتخابات بين ما اعلنه السيد وزير الداخلية فى مؤتمره الصحفى يوم الثلاثاء ٢٩ مايو ١٩٨٤ ونشر عنه بالصحف صباح يوم ٣٠ مايو ٨٤ وبين ما نشر بجريدة الاهرام صباح يوم الجمعة الموافق اول يوليو ٨٤ من تجميع النتائج على أنه الرصيد النهائى المبلغ الى مجلس الشعب .

ومن ذلك ان بيان وزير الداخلية قد تضمن بالنسبة الى عدد الاصوات الصحيحة والتى حصلت عليها كل الاحزاب هو ٦٥٠ر٤٦١ر٥ بنسبة ٩٦ر٨٦٪ من اصوات الحاضرين بينما نشرت باهرام اول يوليو ان هذا العدد هو ٧٤٥ر٢٨٣ر٥ ، وكذلك الامر بالنسبة للاصوات الباطلة فكان وصفها فى بيان الوزير على انها ٥٢١ر١٧٦ وفى اهرام اول يوليو على انها ٥٤٢ و٧٨٦ وكذلك الحال بالنسبة للاصوات التى حصل عليها حزب الوفد الجديد فكان وصفها فى بيان الوزير ١٣١ر٧٧٨ وفى اهرام اول يونيو تحولت الى ٥٥٠ر٧٩٨ . وبالنسبة لاصوات حزب العمل الاشتراكى فوصفها فى بيان الوزير ٤٠ر٣٦٤ بنسبة ٧٣٠ر٧٪ وفى اهرام اول يوليو ٣٨٥ر٣٧٣ اى بزيادة اكثر من تسعة الاف صوتا .

وكذلك الامر بالنسبة لعدد المقاعد التى حصل عليها حزب الوفد الجديد فقد اذاع الوزير انها ٥٧ مقعدا ثم اعتذر بعد ذلك من عدم دقة هذا العدد وان العدد الصحيح هو ٥٨ مقعدا بزيادة مقعد واحد .

والمحصلة من كل ذلك هى عدم امكان الاطمئنان الى النتائج المعلنة وان احتمالات العبث بها متوافرة حسب الشواهد المتقدمة خاصة انها تمت بعيدا عن رقابة الاحزاب المشاركة .. الامر الذى لا يمكن معه التسليم بهذه النتائج مع ما صاحب العملية الانتخابية ذاتها من بطلان وتأثيرات مختلفة اضافت اصواتا كبيرة الى قوائم الحزب الوطنى وحرمت الاحزاب المعارضة من اصوات لها فى الصناديق التى تم استبعادها او حجبها فى بعض الحالات .. الامر الذى ادى فى النهاية الى تسبب الاصوات الموزعة على الاحزاب والحساب لنسبة الثمانية بالمائة بعد اضافة الاكوام الكبيرة الى اعداد التصويت للحزب الحاكم بطرق التزوير والتأثير المختلفة . مما يجعل نتيجة الانتخابات مطعونا عليها فى جملتها وتفاصيلها ومحلا للطعون فى صحة العضوية وفى صحة قرار وزير الداخلية باعلان النتيجة النهائية التى حرمت معظم الاتجاهات السياسية من التمثيل بمجلس الشعب .

وازاء هذه الاوضاع الخطيرة المؤثرة على استقرار البلاد ، والتى رسمت خريطة سياسية جديدة تخالف الواقع الفعلى وتستفز مشاعر المواطنين والتى باعدت بين امل الشعب فى ان يرى ممثليه فى نيابته او اقترابا من تحقيق التمثيل بالوسيلة الشرعية المناسبة وهى الانتخابات العامة ، مما ضيع كذلك فرص المصالحة الوطنية والتقاء جميع القوى السياسية وتضافرها فى وضع حلول قومية لمشاكل البلاد ، والقى ظلالا كثيفة على حسن النوايا من قبل الحزب الحاكم الذى يصر على الانفراد بامور مصر مهما كانت النتائج وعلى تفويت الفرصة الاخيرة لازدهار الديمقراطية واكتساب ثقة الشعب بها .

فان حزب العمل الاشتراكى كواحد من القوى السياسية التقدمية العاملة على تحقيق مصالح الاغلبية المصرية فى التنمية من خلال الديمقراطية الاشتراكية وفى اعتماد مصر على ذاتها وعدم خضوعها للاستقطاب الدولى ، وهو الحزب الذى حمل لواء المعارضة الشريفة منذ ظهوره واستمرارا لدوره الوطنى السابق فى حركة مصر الفتاة والحزب الاشتراكى قبل الثورة ، ليشجب نتائج انتخابات مجلس الشعب الاخيرة ويراها تدبيرا لمناخ من عدم الاستقرار لا يخدم مصالح الوطن او الشعب . وعلى ذلك يعلن الحزب تصميمه على المطالب والاجراءات الآتية :

اولا :

ان يبادر رئيس الجمهورية بتقصى الحقائق حول كافة المطاعن التى اعلنت منها احزاب المعارضة بشأن ملابسات العملية الانتخابية والتى انتهت بتزييف ارادة الشعب المصرى مع اغلبية الطبيعية فى الاستقرار واظهار نتيجة الانتخابات بما لا يتفق والتنمية والتحول فى الحياة الطبيعية من خلال اوضاع دستورية سليمة .

ثانيا :

ان يأمر السيد رئيس الجمهورية ببذل كل العناية بالتحقيق فى كل الاعتداءات والحوادث المؤسفة المتكررة باعمال العنف التى وقعت واثرت على العملية الانتخابية وان يلقى كل مرتكب لجريمة من هذه الجرائم فى حق الوطن والمواطنين عقابه الرادع ايا كان منصبه او علو مركزه

ثالثا :

التأكيد على تقرير الضمانات التي سبق ان طلبتها احزاب المعارضة ولم تقرها الحكومة والتي ظهرت من الممارسة الاخيرة في الانتخابات العامة ضرورتها الملحة لسلامة اية عملية انتخابية او في الاستفتاءات العامة مستقبلا .. وان غياب مثل هذه الضمانات الاجرائية كان هو السبيل لتزييف ارادة الشعب خاصة منها ما كان مقترحا من توقيع الناخب امام اسمه بكشوف التصويت بالامضاء او البصمة ووجوب مطابقة كشوف الناخبين بسجلات الاحوال المدنية وللواقع السكاني الفعلي .

رابعا :

عزل المحافظين والمسئولين الذين خرجوا على التعليمات والتصريحات الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية بالتزام الحيدة بين الاحزاب في الانتخابات العامة ، واعادة النظر في الوضع السياسي للمحافظين كمسئولين حزبيين وتجريدهم من سلطاتهم باعتبار مناصبهم التنفيذية حتى يكون جميع المواطنين امامهم سواء على اختلاف انتماءاتهم الحزبية .

خامسا :

قيام الحزب من جانبه برفع الامر للقضاء لطرح التجاوزات الخطيرة التي وقعت واثرت على نتائج الانتخابات وليقول القضاء كلمته فيها ، وفي بيان عدم دستورية قانون الانتخابات رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من شروط تتعارض مع مبدأ التمثيل النسبي وتكافؤ الفرص بين الاحزاب والاصول الديمقراطية والدستورية حسب مقوماتها في الدستور المصري .. وليقول القضاء كلمته ايضا في حق المواطنين المضرورين ومن وقعت عليهم حوادث الاعتداء والعنف باعتبار الحكومة مسئولة مسئولية تقصيرية عن اعمال تابعيها .

سادسا :

المطالبة بالفصل بين منصبي وزير القوى العاملة ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال .. اذ ثبت ان هذا الجمع يؤدي الى استغلال موقف الوزير كرئيس لاتحاد النقابات العمالية ويخرج بالحركة النقابية عن دورها كجماعة ضغط لتحقيق المصالح المشروعة لاعضائها الى كونها اداة لضرب المكاسب العمالية .

سابعا :

المطالبة بان تكون وسائل الاعلام القومية قومية بالفعل وان تتاح للاحزاب جميعا الفرصة المتكافئة والمؤسسة في التعبير عن آرائها من خلالها والا يقتصر ذلك على ظروف الحملة الانتخابية فقط . وقد اضحى ذلك من الزم الضرورات بالنسبة للاحزاب التي حرمت من فرص التمثيل في مجلس الشعب او بالنسبة للحزب الذي يرى انه لم يأخذ حقه كاملا في مقاعده .

ثامنا :

واخيرا وليس اخرا .. يعد ان رسم السيد رئيس الجمهورية لنتائج الانتخابات الاخيرة بنظرة موضوعية تستدعي التفكير من الان في تصحيح ما جرى وان يخطط من الان للعودة الى الشعب من جديد بانتخابات عامة جديدة قريبة بعد تقرير كافة الضمانات الاجرائية المطلوبة لسلامة العملية الانتخابية وبعد تحقيق قومية وسائل الاعلام وذلك حرصا على مسيرة الديمقراطية كصمام الامن الوحيد لاستمرار النظام ولتحقيق المصالحة الوطنية ولتوفير الحل القومي لمشكلات البلاد المزمنة .

واذ يؤمن حزب العمل الاشتراكي بالله سبحانه وتعالى الذي منه الحساب والجزاء والذي يمهل ولا يهمل وكذلك بالشعب على الالفي الارض ، وبان الزبد يذهب جفاء واما ماينفع الناس فيمكث في الارض .

واذ يؤمن الحزب كذلك بان حركة الشعوب هي اكبر من ان تحكمها جولة وانها اكبر كذلك من تدبير من يخططون لمصالحهم الشخصية على حساب المصالح القومية والمصلحة العامة .

فان الحزب ثقة منه بالله والشعب وبالمستقبل الزاهر لشعب مصر يعلن استمراره في اداء دوره الوطني الى جانب الفصائل الوطنية المعارضة اعلاء لمصالح الوطن وسوف يكون دور الحزب في المرحلة المقبلة اكثر فاعلية خارج التمثيل البرلماني وفي الشارع المصري وبين قواعده وكواجهة المؤمنة بمصر الحقيقية الواثقة من بلوغ امانيها وان طال المدى بالوسائل الشرعية المتاحة ومن خلال الكفاح الدستوري المشروع والله اكبر وتحيا الشعب



المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابراهيم شكري يعلن

نتائج الانتخابات

هزيمة لحزب الحكومة

بالبلطجة والتزوير جلسوا على مقاعد مجلس الشعب

سنجعل من يوم استشهاد نعمات يوما للمرأة المصرية

كتب ـ ابو العباس محمد :

اقيمت الندوة الاسبوعية يوم الثلاثاء وسط حشد كبير من الجماهير التى جاءت الى مقر الحزب لتؤكد مبايعتها لحزب العمل الاشتراكى وقياداته وان النسبة التى حصل عليها الحزب واعلنتها الداخلية لاتعبر بأى حال من الاحوال عن جماهيرية الحزب وتواجده بين الشعب بل اكدت أن هذه الانتخابات لم تختلف كثيرا عن الانتخابات الماضية .

وتحدث المهندس ابراهيم شكرى رئيس الحزب فقال :

انا فى هذه الساعات التى تعتبر ساعات هامة جدا فى تاريخ مصر وايضا فى تاريخ حزب العمل الاشتراكى

فانتم عرفتم نتيجة الانتخابات وبرغم هذا فانى اعتبر بكل المقاييس ان النتيجة التى حصل عليها حزب العمل الاشتراكى

تعد انتصارا كبيرا لنا وذلك بسبب ما رأيتموه من تصرفات غير شرعية من جانب السلطة وكلكم رأيتم هذا ، ان عدم دخولنا مجلس الشعب لايعتبر هزيمة او تقصيرا من حزب العمل الاشتراكى ولا معارضة من الشعب لنا ولكن فشل ذريع للحكومة لما تملكه من ممارسات وضغوط اثناء الانتخابات

وبعد يقول قائل ان الضمانات التى طلبها الحزب قبل الانتخابات لم تتحقق ومع ذلك خضتم المعركة الانتخابية فاقول ان هناك فارقا اثناء الجولات الانتخابية والدعاية الانتخابية وبين ما حدث اثناء اجراء الانتخابات نفسها .

فقد لاحظنا ان هناك بالفعل اتجاها يدفع للاطمئنان بان الانتخابات ستكون مخالفة من الانتخابات الماضية وقريبة من الحيدة والنزاهة من هنا كان لابد من الممارسة الفعلية والخوض فى الانتخابات

وقال ولكن فى الانتخابات رأينا تجاوزات خطيرة جدا نجم عنها قتل نعمات حسن فقتل هذه النائبة لم يكن من مشاحنات او منافسة وصراع قبلى ولكن قبل قتلها كانت تهديدات بالقتل اذا لم تتنازل من الترشيح وضغوط تعرضت لها من كبار المسئولين والقيادات بمحافظة قنا

وارسلت بالفعل تلغرافا الى رئيس الجمهورية بسبب التهديدات والتجاوزات من جانب مرشحى الحزب الحاكم والتزوير الذى حدث اثناء الانتخابات من هنا لم يكن قتل نعمات حسن شهيدة الديمقراطية نتيجة صراع قبلى او منافسة ولكن نتيجة انهم يريدون البلد لهم بالبلطجة والعنف .

واعلن ابراهيم شكرى اننا سنجعل من يوم استشهاد نعمات يوما للمرأة المصرية .

وقال لقد كنت معكم دائما قبل المعركة بشهر او شهرين او اكثر وكنت متقدم الصفوف فانا الذى تلقيت التهديدات وانا الذى احتملت الاعتداءات

فاذا كانت هذه تصرفات قد حدثت فى اغلب الاماكن فقد وضح هذا تماما بان النية واضحة بالا تمثل ارادة الشعب .

وقد وضح هذا أيضا من خلال عدم موافقتهم على الضمانات التى طلبناها ان تكون متوافرة اثناء الانتخابات ولم تتوافر ، ومن ثم كانت هذه الصورة التى حدثت . وللحق لا يمكن ابدا أن تصور انتخابات سليمة

حديث عن المستقبل

وقال اما بالنسبة للمستقبل فان الحزب لا يستمد تواجده من مجلس الشعب فوجوده فى مجلس الشعب وسيلة من الوسائل ولكن سيبقى موقع الحزب بين جماهير الشعب وستكون هذه رسالتنا وسنحاول ان ننظم الصفوف

وسننطلق الى كل الاماكن التى لنا وجود فيها والتى ليس لنا وجود بها

وان الذى تم لا يمكن ان يستمر خمس سنوات ابدا فهذا باطل الباطل لا يمكن ان يستمر ابدا وما حدث بداية يمكن ان نستفيد بها انتى ارحب بهذه البداية ترحيبا كبيرا لاننى اعرف ان خلفنا شبابا قويا ولن نسلم الراية الا وهى مرفوعة .

ان ماحدث مكسب لنا كسبنا نماذج جيدة فاستشهاد نعمات صورة سجلها التاريخ فلماذا لا تكون [illegible] شهداء

استشهاد نعمات حسن [illegible]

حزب العمل يفقد اول شهيدة فى الحياة السياسية وسنجعل من يوم استشهادها ذكرى للدور المرأة المصرية وتضحياتها .

وسنستمر باذن الله وسنخوض المعارك القادمة لا لن نخشى الا الله فليس لنا ولاء الا لهذا الشعب ولله سبحانه وتعالى [illegible]

وتحدث عبد الحميد بركات امين التنظيم والامين العام المساعد فقال : لن اتحدث الا عن الارقام من خلال تواجدى فى غرفة العمليات لتلقى النتائج والبيانات الانتخابية لكل البيانات توضح انه لم يكن هناك اقبال على الانتخابات

فلقد استغل مرشحو الحزب الوطنى حسنى مبارك اسوا استغلال والسلطة أسوأ استغلال فقد اطلقوا الرصاص داخل اللجان والصورة هذه كانت واضحة فى دوائر الوزراء والارقام الكبيرة والمتناقضة التى حصل عليها الوزراء خير دليل على التزوير

فقد اعتدى كامل ليلة على المندوبين ومعه الشرطة وكذلك محمد عبة الذى اطلق الرصاص فى دائرته .

كثير من التجاوزات حدثت وتوضح عدم سلامة الانتخابات .

سقط القناع

وتحدث محمد ابو الفضل الجيزاوى عضو اللجنة التنفيذية للحزب فقال ايها الشباب واخيرا سقط القناع وتعرت كل الاوجه وظهرت الحقيقة فلقد سرقت اصواتنا وزورت ارادتنا فلم تر مصر انتخابات مثل هذه الانتخابات فقد استخدم الحزب الوطنى البلطجة والمسلحين وحصل الحزب الوطنى على اصوات مزورة

وتحدث عن حادث التزوير فى كفر الجبل والاعتداء على رئيس لجنة الانتخاب وتقبيره



ولقد وصل فهم الامر بعد قتل الشهداء [illegible] ان يهدد مرشح حزب العمل فى الجيزة [illegible] وقد حررنا محضرا بهذا . هذا الحزب الوطنى المسلح يعتقد انه سيستمر ولكن نقول ان الله لا ينصر الظالم ابدا .

فالشعب هو الاقوى فى كل مكان ولكن هنا سؤال ماذا استفدنا من هذه الانتخابات تحركنا فى كل مكان وشعر الناس بحزب العمل بفضل المجاهد رئيس الحزب المهندس ابراهيم شكرى هذا الرجل الذى نفخر به جميعا .

حزب لا يهتز

فلقد تحصل الكثير اعتدوا عليه بالطوب فى المنطرة والاسماعيلية والدقهلية .

ان ما حدث مأساة ولكن لن تؤثر علينا ابدا فنحن حزب قوى لا يهتز ابدا فنحن نريد لمصر حياة حضارية .

وان ما حدث فى الاقصر مأساة كبرى فلا يمكن هذا الذى حدث ان يمر ببساطة فسنجعل من الذى حدث عبرة وتاريخا .

فلن نتراجع وسنستمر باذن الله تعالى

وقد تحدث فؤاد نصحى الامين المساعد لحزب العمل فى بداية الندوة فقال : ان ما حدث اليوم لا يعبر عن الحقيقة وما قاله حسن ابو باشا غير متناسب مع الوقائع فالنسبة التى قال عليها حسن ابو باشا غير واقعية تماما .

فمثلا صندوق رقم ١٢ المقيدين به ٦٠٠ والذين ادلوا باصواتهم ٤٦ فقط .

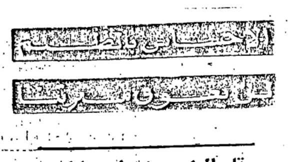
وصندوق رقم ((٥)) عدد المقيد به ٥٨٥ حضر ٣٨ فقط وهذه نماذج تؤكد ان النسبة التى اعلنها غير صحيحة .

وتحدث موسى خضير من الاسماعيلية فقال : كل الاجهزة سخرت لصالح الحزب الوطنى

وسرد بعضا من الوقائع التى حدثت والتزوير الذى قام به الحزب الحاكم لصالح عثمان احمد عثمان وقائمته .

وتحدث محمد سلامة عن الزاوية الحمراء فقال لقد اجاد الحزب الحاكم احكام طرق التزوير فقد اسقطوا أسماء الكثيرين من الجداول الانتخابية .

وتحدث الدكتور عبد المحسن حمودة فقال : ان عقد ندوة حزب العمل فى هذا اليوم وبعد اعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب ان دلت على شىء فانما تدل على ان حزب العمل يعمل من اجل المبادىء ومن اجل مصر لا من اجل الانتخابات فقط وهذا هو الفرق بين الاحزاب الهلامية واحزاب المبادىء .



بقلم المهندس : ابراهيم شكرى

اسبوع مر على اعلان نتائج الانتخابات والتى ادانها البعض واشاد بها البعض الآخر ... فى صفوف الاحزاب المختلفة . وبالنسبة للزملاء والرفاق فى حزب العمل فقد كانت المشاعر الاعم هى الاحساس بالظلم .. ظلم القانون الذى حدد نسبة الـ ٨ ٪ .. ظلم ممارسة قيادات فى الحزب الحاكم ... استغلوا مواقعهم الحكومية وامكانيات تنفيذية للضغط .. بكل صنوفه ثم هذه الممارسات الاجرامية والبلطجة السياسية .. والتى فاقت كل التصورات

وبالنسبة لى فانى افتش عما لى نفسى فلا اجد الا سكينة نفسية تنبض بالحمد لله سبحانه وتعالى ثم احساسا عميقا بالشكر لهؤلاء الثلاثمائة وسبعين الفا ويزيد من ابناء هذا الوطن الذين تمكنوا من التصويت لصالح حزب العمل .. وودت لو تمكنت من مصافحة كل منهم وشددت على يده شاكر ومحييا ومجددا العهد بان نعمل معا لكى نرى مصرنا كما نريدها .. معتمدة على نفسها فى بناء مجتمع يتفاضل فيه الناس بالعمل الصالح ويكون نموذجا وطليعة لشعبنا العربى ولامتنا الاسلامية حمدا لله فقد رأيت بوادر تفهم الشعب المصرى لما يريده حزب العمل .. ما من مكان تمكنت من الذهاب اليه الا واصبح لنا فيه انصار واعضاء .. ان الاصوات التى فزنا بها فى وسط الظروف التى سادت يوم الانتخابات خاصة فى ساعاته الاخيرة .. اعتبرها نجاحا لاشك فيه .. وان قلت كثيرا عما يستحقه الحزب ..

ولا اريد ان اجنح بالحديث الى سلبيات المعركة وفى صفحات جريدة الشعب ما يمكن ان يوضح هذه النواحى ..

ولكننى اريد ان احيى هذه الجهود التى بذلها الكثير من الزملاء والابناء من شباب الحزب فى كل مكان .. فى البحر الاحمر فى العريش فى مطروح فى الوادى الجديد .. وان ذكرت هذه المحافظات البعيدة والتى اتسمت باوضاع قبلية .. فلكى اؤكد على معنى واحد هو انه لا يوجد محافظة يمكن ان تستعصى على حزب العمل اذا وجهت اليها الجهود المخلصة والمستمرة ..

ايمكن الا اذكر استماتة الشباب فى رفع راية الحزب بالاسماعيلية لكى يحققوا تواجدا عجزت عن تحقيقه بقية احزاب المعارضة ..

ايمكن الا افخر بالنسبة التى حققها الحزب فى قليوب وشبرا الخيمة وكفر الدوار والجهود المخلصة التى بذلت فى المحلة الكبرى .. ثم هذه الاصوات التى حققناها فى دوائر الدقهلية الثلاث وكان يمكن ان تكون نسبتها اكثر من ذلك لولا ما قامت به شخصيات اسفرت فى ممارستها عن انحطاط خلقى لا مثيل له .. لقد كنت مذهولا وانا اسمع تفاصيل ما جرى فى نبروه ..
ومع ذلك فان كل من حضر وعاصر احداث يوم ٢٧ مايو سيكون اقدر على تقييم الاوضاع فى المستقبل .. المهم هو الا نفقد حماسنا .. للعمل ..

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

الجاد والمخلص .. ان طريق بناء حزب ينبت من بين صفوف الشعب له اتجاهاته ورايه الواضح فى الطريق الذى يجب ان يسلكه الشعب .. ليس بالامر الذى يمكن ان يحدد بالسنوات او بعدد المعارك التى خاضها .

حمدا لله ايها الزملاء على اننا اقتربنا من تحقيق النسبة المطلوبة ولم يكن ينقصنا الا اثنين واربعين الف صوت ..

وهكذا لم ندخل مجلس الشعب بحسب القانون المفصل والذى سماه الاستاذ أحمد بهاء الدين قانون انتخاب « اينشتين المصرى » المجهول فى يوميات يوم الجمعة الماضى .. والتى قدمنى فيها الى ابناء الجيل الجديد بكلمات كانت بلسما للكثيرين ممن حولى ..

النيابة تحقق فى وقائع تزوير صناديق انتخاب الكاب وأم خلف

يجرى محمد خالد الريس وكيل نيابة الشرق ببور سعيد ، التحقيق فى وقائع تزوير صناديق الانتخاب الثلاثة بقريتى الكاب وام خلف . كان سالم الحديدى المحامى والمرشح الاحتياطى بقائمة الوفد ببورسعيد ، قد تقدم ببلاغ الى النيابة يوم ٢٨ مايو الماضى ، يطلب فيه التحفظ على كشوف الناخبين وبطاقات ابداء الرأى والمستندات الخاصة بعملية الانتخاب . وقال سالم الحديدى فى بلاغه . ان قاضى لجنة الشرق قد أصدر اوامره الى رؤساء لجان الكاب وأم خلف . بالسماح للمواطنين بالادلاء باصواتهم دون ابراز تحقيق الشخصية .

وفى التحقيق الذى اجراه وكيل نيابة الشرق مع العقيد عمرو الصعيدى ، المكلف من اللواء سامى خضير مدير أمن بورسعيد ، بالاشراف على لجان الانتخاب بقريتى الكاب وام خلف .. قال الصعيدى : إنه سمح للمواطنين بالادلاء باصواتهم بعد ان يتعرف شيخ البلد على الناخبين .

وقد تبين للنيابة انه لا يوجد بالقريتين شيخ بلد ، كما ان قاضى الشرق قال انه قد أصدر تعليماته فى الساعة الواحدة وخمس وعشرين دقيقة الى العقيد عمرو الصعيدى ، بعدم السماح للناخبين بالادلاء باصواتهم إلا بعد ابراز تحقيق الشخصية . ونفى العقيد الصعيدى تلقيه هذه التعليمات من القاضى ، إلا فى الساعه الثالثة وثلاثين دقيقة .!!

كشفت تحقيقات النيابة عن اختلاف اقوال قاضى الشرق والعقيد المكلف بالاشراف على لجان الانتخاب .

وقد ادلى بشهادته كل من احمد كراويه المحامى ومندوب حزب الوفد فى لجان الكاب وأم خلف ، ومندوبة حزب العمل التى اعتدى عليها بالضرب من مندوب الحزب الوطنى .

ويوم السبت الماضى ، استمعت النيابة الى اقوال مصطفى شردى المرشح الاول بقائمة الوفد ببورسعيد ، حول الطعون الثلاثه التى قدمها الى رئيس لجنة الشرق والمستشار رئيس اللجنة العامة . وتحدث مصطفى شردى امام النيابة عن عملية تزوير الصناديق وقال إنه تم التاشير على بطاقات ابداء الرأى الخاص بصيادى الكاب وام خلف ، وعددها حوالى ألف بطاقة لصالح الحزب الوطنى فى مقابل ٦ اصوات للوفد .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

ووضعت حرب الانتخابات أوزارهـــا ..

بقلم : جميل حنا مسيحة

لقد وضعت حرب الانتخابات في مصر أوزارها وانتصر الحزب الوطنى الحاكم بأغلبية ساحقة خلابه ، ولا يسعنى إلا أن أقول (ألف مبروك) وهزمت وسحقت أحزاب ثلاثة وحرمت من حقها الطبيعى من أن تمثل في مجلس الشعب ولا يسعنى إلا أن أقول لها (ده حال الدنيا في بلدنا) .. ولولا ميلاد حزب الوفد الجديد الذى جاء إلى الوجود هو وصحيفته وأعضاؤه وكل مقوماته منذ شهور قليلة بأحكام قضائية عادلة فاذا به صخرة قوية وتيار شعبى جارف سواء اعترف بذلك المسئولون أو لم يعترفوا فلولاه لكان هذا المجلس بدون معارضه يفعل كل ما يريد وفقا لهوى الحكومة والمصالح الخاصة لبعض المسئولين الجبابرة .

لقد انتهت حملة الصحافة التى لم تر مصر لها مثيلا من قبل ونجح الحزب الحاكم وسقط كتاب كبار كانوا يوما موضع احترام الجماهير فاصبحوا موضع قرف الجماهير وأصيب الشعب المصرى بحالة غثيان من حضراتهم ومن اقلامهم ومن أساليبهم ومهما حاولوا الآن أن يغيروا أو يتغيروا فلقد سقطوا في هوة سحيقة لا نجاة منها ..

لقد وضعت حرب الانتخابات أوزارها وسمعنا ما قاله السيد وزير الداخليه في مؤتمره الصحفى عن نزاهة الانتخابات وحيدتها ومن حدوث بعض التجاوزات القبلية البسيطة المعتادة بما في ذلك حوادث القتل المؤسفه (قتل النساء) وحوادث الارهاب باطلاق الأعيرة النارية وافتعال الحرائق وخطف المندوبين ...

وهنا تذكرت مؤتمرات وزير الداخلية السابق الذى يعرفه الشعب المصرى باسم وزير « الخمس تسعات » وقارنت بين الاسلوبين فالاسلوب الجديد مغاير تماما للاسلوب السابق فهو أسلوب هادىء رزين يخفى الحقائق المؤسفة ليحولها إلى صورة حقائق جميلة منطقية مغلفة بالديمقراطية يجد لها التبريرات التى يتصور أنها مقنعة لكل الجرائم والأفعال محاولا أن يظهر أمام العالم بصورة الناطق بلسان الواقع الملموس ثم ينتهى بالنتائج وهي ذات النتائج التى كان يصل إليها سلفه مع بعض التعديلات الخفيفة التى لا تمس كيان وهيبة وجبروت الحزب الحاكم ..

لقد تساءل الناس وسائل ممثلو الاعلام العالمى ما الذى حدث لترتفع نسبة من أدلوا بأصواتهم من ٢٠ ٪ حسب كافة التقديرات الواقعية إلى ٤٣٫١٢ ٪ التى أعلنها السيد وزير الداخلية وكانها نكتة الموسم الساخرة — أنها حقيقة تمت في الساعة الأخيرة من يوم الانتخاب .. لقد ثبت أن الشعب قد أصيب بحالة إحباط وخيبة أمل وفقد كل الثقة في الحزب الحاكم وهل يؤتمن من يشك الناس في أمانتهم .. ؟ وكانت النتيجة الحتمية هى الاحجام وخاصة بعد أن أدرك البسطاء من الشعب أنه لا محاضر ولا غرامات للمتخلفين عن الادلاء بأصواتهم .. ثم جاءت الساعات الأولى من الانتخابات تقول أن التصويت لصالح حزب الوفد الجديد يهدد الحزب الحاكم .. وإذ بغرفة العمليات بوزارة الداخلية تبدأ عملها ..

وهنا أحب أن أقرر كرجل مارس العمل الشرطى أكثر من ثلاثين عاما منها إثنان وعشرون عاما في حقل البحث الجنائى والادارة المحلية أن المسئولين قد قرروا التخلص من مندوبى حزب الوفد والتجمع من اللجان التى يتم فيها التصويت لصالح حزب الوفد .. وهنا أيضا أشهد بأن مندوبى حزب التجمع يدينون بولاء لحزبهم عن إيمان حتى الموت في جرأة وشجاعة وكانوا يشكلون قلقا للسلطات الحاكمة .. في حين أن مندوبى أحزاب العمل والأحرار كانوا كالحملان الوديعة مستسلمين لقضاء الله حتى جاءت الساعات الأخيرة التى بدأت من الثالثة فبدأت عملية التخلص من هؤلاء المندوبين سواء بالطرد أو بالضغوط أو إصطناع الحرائق واطلاق الأعيرة النارية للارهاب في بعض القرى سواء ارهاب المندوبين أو الاهالى حتى أصبح الجو ملائما لارتكاب جرمهم .. واليكم أحد الأمثلة الثابتة الدامغة التى وقعت بالقاهرة بالدائرة الثالثة (الشرق) والتى خاضها الحزب الوطنى بوزيرين .. في حوالى الرابعة مساء كان أحد السادة المحامين وهو الأستاذ شامل عمر الذى يحمل توكيلا من حزب الوفد للمرور على اللجان الانتخابية فدخل إلى إحدى اللجان ليرى رئيس هذه اللجنة وقد أمسك بيديه مئات من البطاقات الانتخابية التى تحولت بارادة السلطة إلى الحزب الوطنى وكان يحاول أن يدسها بسرعة إلى داخل الصندوق .. فامسك به السيد المحامى وصرخ واستغاث فحضر رجال الشرطة وانهالوا على المحامى ضربا والقوا به إلى الطريق .. ورفض المسئولون بالقسم أن يحرروا محضرا وهذا أمر طبيعى فهم المتهمون بتزييف إرادة الشعب وأخطرت النيابة العامة تلغرافيا .. وفات الأوان وانتهى كل شىء وفقا لرغباتهم وإرادتهم ووضعت حرب الانتخابات أوزارها وحققت الحكومة أغراضها وحصلت على الاغلبية الساحقة

ولى كلمة صغيرة أوجهها إلى السادة نواب الحزب الحاكم في المجلس الجديد .. وهم يحتفلون بالنصر ويتلقون التهانى والقبلات أناشدكم : وأنتم تذهبون في المساء إلى فراشكم قبل أن تستسلموا للنوم أن تجربوا ما يعرف (باختبار الحقيقة) هل كل منكم مستريح تماما أمام الله وأمام ضميره لكل ما حدث وإلى الحقيقة التى يعرفها .. هل تعرفون أن سرقة أصوات الشعب وضمير الأمة جرم عقوبته الموت .. وأن لم تعاقبوا عليه الان فالموت قادم لا محالة .. وهناك حساب وهناك عقاب وهل تدركون نوعية هذا العقاب كما جاء في جميع الأديان السماوية ...



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

مبروك يا وفد

بقلم : د . ابراهيم دسوقي أباظة

مبروك ,... فقد نجح الوفد في الانتخابات .. وأصبح على أبواب البرلمان .. مبروك ياوفد ألف مبروك ..

١٢٪ نسبة نجاح عظيمة .. رائعة .. وعقبال ٢٠٪ إن شاء الله في البرلمان القادم بعد خمس سنوات !

مبروك .. ولا داعي للحزن والاسى .. ولا ضرورة للشكوى والاحتجاج .. فمن منكم كان يحلم بدخول البرلمان .. أو بشرف الحصول على ٥٨ مقعدا تحت قبته الكريمة !

احمدوا الله يا سادة على هذا الفضل العظيم فقد أصبحتم في أربعة شهور حزب المعارضة الوحيد وأخذتم الصف الثاني بعد حزب الأغلبية العتيد .. فماذا تريدون بعد هذا الانتصار الفريد .. ولماذا تقلقون الحكومه بالاحتجاج والتنديد ..

ماذا يضيركم من تزوير الانتخابات .. وماذا استفدتم من الشكاوى والبلاغات .. ألم يكفكم انكم أصبحتم وحدكم سادة المعارضه في الجلسات .. وأصحاب الحق الوحيد في مراقبة تصرف الحكومات ..

لم هذا الطمع والجشع في المطالبة بانتخابات نزيهة .. والاصرار على إدارتها إدارة نظيفة .. مادامت الحكومة قد احتجزت حصتكم في الاصوات ووزعتها على الدوائر والمحافظات .. وضمنت نصيبكم « المشروع » في المقاعد والامتيازات وأصبح لكل نائب من نوابكم حقا معلوما في هدايا المجلس من الثلاجات والتليفزيونات والسيارات !

أهذا جزاء الحكومة التي لا ينكر فضلها إلا الجاحدون ؟

أليس من أفضالها ان جعلت لكم نصيبا من البركات .. وأصبح نوابكم يجمعون بين المرتبات .. ويستحقون المخصصات والبدلات ويتسلحون بالحصانة البرلمانية ضد الانحرافات .

ثم ماذا حدث لكم يوم الانتخابات حتى تثوروا وتتهموا الحكومة بالاعتداء على الحريات ؟

لو فكرتم قليلا .. لوجدتم أن الحكومة كانت رفيقة بكم حريصة على اسعادكم .. فلم تستعمل ضدكم قوات الامن المركزى .. ولم تضربكم بالهراوات ولا قنابل الغازات ... ولكنها استاجرت لكم ميليشيات المعلم مدبولي وقرني وزلطه من قدماء البلطجية والفتوات وواحد من كبار تجار السيارات وتركت لهم مهمة التسلح بما تيسر من مطاوى وشواكيش ورشاشات .. وأطلقتهم يجوبون اللجان الانتخابية .. ويتصرفون بمنتهى العبقرية .. وكلما اقترب مندوب وفدى من اللجان أرهبوه لينصرف الى بيته بكل أمان .. فاذا رفض المندوب أوسعوه ضربا بالطوب .. أما إذا ظل على عناده تلقى قائد المليشيا الاوامر من أسياده .. فيختطف المندوب .. ولا يظهر له أثر إلا في مشرحة الحكومة بعد الغروب ..

لقد انتقل بكم الحزب الوطنى نقلة حضارية وجعل حراسة الانتخابات لمقاولى القطاع الخاص من الارزقية .. وأعفاكم نهائيا من رقابة الشرطة الحكومية . وهذا في حد ذاته منتهى العدل بل ومنتهى الحرية !!

يا أعضاء الوفد الكرام دعوكم من التمسك بالاوهام .. ولا تترحموا على السيد نبوى اسماعيل وحكومة المهندس مصطفى خليل .. فقد كان هؤلاء يجرون الانتخابات بطريقة « الثلاث ورقات » .. ويخرجون النتائج على أساس « الخمس تسعات » .. وكانت لهم أساليب خفية في ابعاد الفتوات والبلطجية واختلاس الاصوات في هدوء وروية .. أما اليوم فكل شيء يجرى بمنتهى العلانية .. أمام الجميع بلا دوران ولا تورية .. فنحن في زمن الصراحة والوضوح .. فليحيا التزوير المفضوح !!

يا أعضاء الوفد الكرام اطردوا عن انفسكم الاحلام .. وانظروا دائما الى الامام فصحافتكم الحكومية كفيلة بمحو كل صحوة قومية فالانتخابات نزيهة .. والنتائج رائعة .. والتجاوزات بسيطة .. وكل ما رأيتموه من ضرب وخطف وقتل يوم الانتخاب .. هو محض أوهام أيها الاحباب ..

فصحافتنا الجليلة لم تكن حاضرة يوم الانتخاب إلا لأحكام الرقابة على كل الاحزاب . وكتابنا « القوميون » لم يحرصوا إلا على احترام القانون .. فإذا عدتم الى الصحافة وأجهزة الاعلام فسوف تقتنعون بان العملية كلها كانت « تمام التمام » .. وأن ما يروجه المرجفون والخواجات ليس إلا أساطير وروايات . والدليل أنكم الآن مع حزب « الخمس ثمانيات » تقاسمونه المقاعد والجلسات !!!

عيب وألف عيب يا أعضاء الوفد الكرام أن تفتحوا أفواهكم وتبادروا بالكلام ...

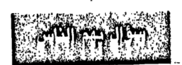
فكل الشعب شهود على يوم الانتخاب . وكل الشعب إصرار وإن طال الزمن على يوم حساب ..

١٤٣٥ ١/



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤



الذى شارك فى تزوير الانتخابات .. هل يقبل صيامه ؟

الانتخابات التى جرت مؤخرا شابتها تجاوزات عديدة وصلت الى حد التزوير .

والسؤال الذى يطرح نفسه هل يقبل الله سبحانه وتعالى صيام من شارك فى تزوير الانتخابات مثل بلطجية الحزب الوطنى الذين لعبوا دورا أساسيا فى هذا الصدد .

عرضنا هذا السؤال على فضيلة الشيخ نجدى امام مسجد سيدنا الحسين .

بدأ حديثه بالتأكيد على أن التزوير جريمة خطيرة فهو من أعلى مراتب الكذب .. والكذب ليس من صفات المؤمنين بل هو من شيمة المنافقين .

ويقول الشيخ نجدى .

للاجابه عن السؤال فلابد أن نفرق بين أمور ثلاثة :

● اذا كان الكذب طابع حياته اليومية وليس مجرد حادث عارض فصيامه غير مقبول .. فالرسول عليه الصلاة والسلام يقول « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس شحاجة فى أن يدع طعامه وشرابه » .

وقال عليه السلام « رب صائم ليس له من صيامه الا الجوع « ورب قائم ليس له من قيامه الا السهر

● والأمر الثانى .. أن يكون مافعله مجرد حادث عارض .. وأن يقبل على الله سبحانه وتعالى بقلبه .. وكل جوارحه فى شهر الصيام .. ففى هذه الحالة فان الله تعالى لايضيع أجر عمل أحسنه .. فله مثوبة ما أدى وعليه وزر مافرط .. يقول الله سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره .

● والأمر الثالث أن يشعر من شارك فى التزوير بتانيب الضمير ويقبل على الله مستغفرا وتائبا ونادما ويحرص كذلك على ان يكون صومه صحيحا فيبتعد عن كل المعاصى .. ففى هذه الحالة يغفر الله ذنبه ان شاء ويتقبل صيامه .

وتقول عائشة : رجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك اليوم وحين دخل من المسجد اضطجع فى حجرى ، فدخل على رجل من آل أبى بكر وفى يده سواك أخضر ، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرة عرفت منها انه يريده ، فقلت يارسول الله اتحب أن أعطيك هذا السواك قال نعم فاخذته فمضغته له حتى لينته ثم أعطيته اياه فاستن به كاشد مارأيته يستن بسواك ، ثم وضعه فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يثقل فى حجرى ، فذهبت انظر فى وجهه فاذا بصره قد شخص وهو يقول : بل الرفيق أعلى . فقلت : خيرت فاخترت والله بعثك بالحق .. قالت : وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم بين سحرى ونحرى . فوضعت رأسه على وسادة وقمت التدم مع النساء . واضرب وجهى .

الخطوة الأولى .. فى رحلة الألف ميل

بقلم : منى مكرم عبيد

ربما كان من أهم ما أفصحت عنه انتخابات ١٩٨٤ هو خروج النظام السياسى أخيرا من الاجماع الزائف ووهم ال ٩٩,٩٩٩ ٪ التى تصور البعض لفترة أن شرعية النظام لا تقوم بدونها .

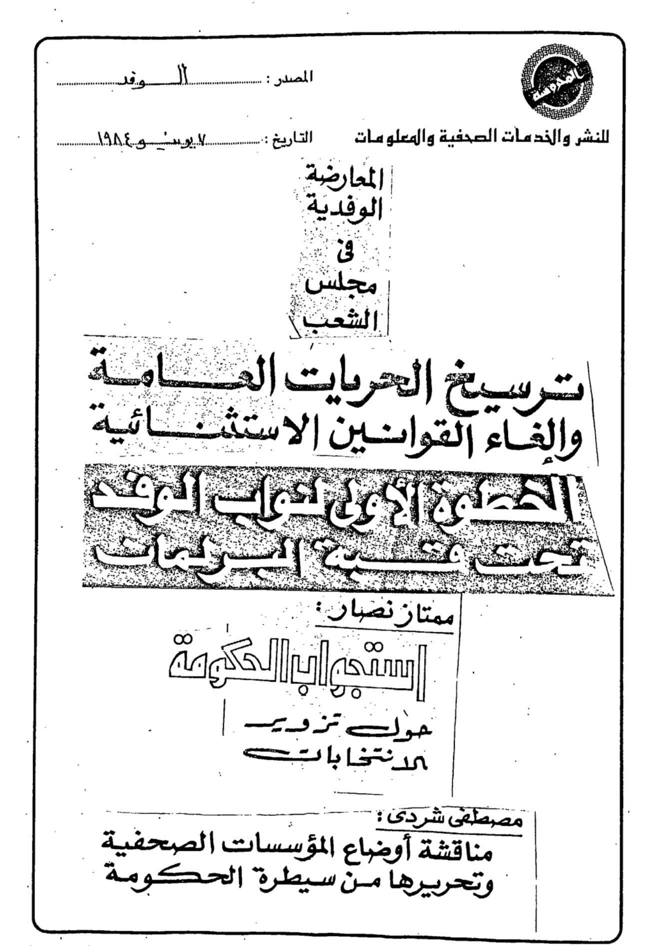
ولاشك أنها محاولة صادقة ــ بغض النظر عن الاخطاء التى ارتكبت ــ لانهاء مبدأ الحكم المطلق ، واعتراف التعددية السياسية ولو أنها ما تزال تقصر عن التمثيل الكامل للتعددية الاجتماعية .

فقد قام النظام المصرى خلال العقود الثلاثة الماضية بتضييق الخناق على الشعب تحت ذرائع مختلفة . ومن أهمها إلا وهى ضرورة إقرار العدالة الاجتماعية ، ومنطقها هنا هو أنه لا مشاركة سياسية حقيقية ما لم تسبقها « ديمقراطية اجتماعية » .. فالمريض أو الجائع أو الجاهل لا يستطيع أن يمارس حقوقه السياسية باستقلال ونزاهة ... ولابد أن يقع بسبب الجوع والجهل المرض فريسة لأصحاب الثروه والنفوذ .. وهذا كله حقيقى . ولكن فى الممارسة اتضح بعد فترة أن الذين قاموا باجراءات توزيعية حاسمة ــ مثل الاصلاح الزراعى وتاميم الشركات ووسائل الانتاج ، ورفع الاجور وفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول الكبرى ــ تلكاوا بعد ذلك . ولم يتقدموا نحو إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية لمواطنيهم . أن اخر الاجراءات التوزيعية الكبرى تحت اسم العدالة الاجتماعية قد تمت فى الستينات وأوائل السبعينات أى منذ أكثر من عشر سنوات ، ومع ذلك لم يمض النظام الذى قام بهذه الاجراءات نحو الديمقراطية ، بل إنه على العكس قد ضاعف من سطوته وحكمه المطلق .

إن نظام الحكم المطلق هو نظام يعتمد اساسا على كبير واحد وكنظام حكم يمكن أن ينشا له حزبي سياسى ولكن هذا ليس شرطا ، فاذا انشا حزبا فانه يصبح مجرد « أداة » لتمجيد الحاكم الاكبر ، والترويج لآرائه ، وتعبئة الناس من خلفه عند « الضرورة » (مثل الاستفتاءات الشعبية) وفضهم عند انتهاء هذه « الضرورة » وكل من يتخلف عن التاييد أو التهريج يحسب فورا فى عداد الاعداء أو الخصوم . وقد يتهم بالخيانة أو عدم الوطنية أو العمالة لقوى مشبوهة ...

لقد أنتهى أسلوب الحكم المطلق ... ولكن إنهاء أسلوب الحكم المطلق لا يعنى انتهاء اسلوب التفكير المطلق ، هذا التفكير الذى لا يعترف بتعددية المصالح والآراء والفئات ، والذى لا يعترف بان الشرفاء يمكن أن يختلفوا ويمكن أيضا أن يخطئوا ــ دون ان يكونوا خونة أو عملاء لاحد . لقد انتهى أسلوب الحكم المطلق .. هكذا نتصور ونامل ... ولكن مع ذلك لم ينته بعد العقلية المصاحبة لهذا الحكم المطلق ــ أنها تتلكا وترفض ان تختفى من حياتنا ــ وبين الحين والآخر تطل علينا ..

نرجو أن تكون إطلالتها هذه الايام هى الاطلالة الاخيرة وهى فى طريقها إلى الزوال .



المعارضة الوفدية فى مجلس الشعب

ترسيخ الحريات العامة وإلغاء القوانين الاستثنائية

الخطوة الأولى لنواب الوفد تحت قبة البرلمان

ممتاز نصار :

استجواب الحكومة حول تزوير الانتخابات

مصطفى شردى :

مناقشة أوضاع المؤسسات الصحفية وتحريرها من سيطرة الحكومة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

ماذا يدور في رأس المعارضة ؟ إن الوفد وحده مسئولية يتحمل داخل مجلس المعارضة بعد أن حال الشعب وقانون الانتخاب التزوير دون تمثيل بقية المعقد المعارضة . فما أحزاب المعارضة التى تشغل هى القضايا الوفد وهم بال نواب نشاطهم يمارسون ؟ وما هى البرلمانى سيتقدمون الأسئلة التى فور بداية بها الى الحكومة البرلمانية الجديدة الدورة ..؟! قد تعبر ان هذه الأفكار بحته ، عن آراء شخصية سوف لأن خطة المعارضة ضوء يضعها الحزب في العامة برنامجه وسياسته العليا التى تقررها الهيئة للوفد ..

مسئولية الوفد داخل مجلس الشعب الجديد ، مسئولية خطيرة ومضاعفة .. السبب أنه سيكون حزب المعارضة الوحيد داخل المجلس .. والمعارضة الوفدية داخل المجلس الجديد ستكون معارضة موضوعية ، لا تعارض من أجل المعارضة ، بل من أجل مصر والصالح العام .. ولاشك أيضا أنها ستكون معارضة حازمة وقوية لا تجامل ولا تفرط .

موضوعات هامة سيثيرها الوفد

يقول المستشار ممتاز نصار رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الوفد ، الشعب ينتظر من معارضة الوفد داخل البرلمان أن تكون بناءة وموضوعية وقوية .. وإن شاء الله سوف نكون على مستوى الامال وارجو أن يوفقنا الله لكى نبرز موضوعيا الحقائق في القضايا التى تطرح على المجلس .

وعن الموضوعات التى سيحرص الوفد على إثارتها داخل البرلمان يقول ممتاز نصار : « لاشك أن ما حدث في الانتخابات الاخيرة من وسائل الضغوط على الناخبين بواسطة الحكم المحلي والمحافظين وبلطجية الحزب الوطنى سيكون أول موضوع نستجوب فيه الحكومة .. وسوف نناقش هذا الأمر بصورة عميقة حتى تتضح الحقائق للشعب وتتخلص البلاد نهائيا من وسائل القمع والتدخل في إرادة الناخبين .

ويؤكد ممتاز نصار على أن القوانين المنفذة للشريعة الاسلامية ستنال اهتماما خاصا من حزب الوفد . ويضيف قائلا : « لقد شاركت بنفسى في أعداد مشروع القانون الخاص بالمعاملات المدنية وأعتقد أنه قد أصبح صالحا لنظره في المجلس » .

ويقول ممتاز نصار : سيعمل حزبنا على تعديل وإلغاء القوانين سيئة السمعة مثل قانون العيب وأخطر ما فيه الازدواج القائم بين سلطات المدعى الاشتراكى وسلطات القضاء العادى . وكذلك قانون الاحزاب لالغاء الهيمنة الحكومية على اللجنة التى تبحث في طلبات أنشاء الأحزاب الجديدة وهو وضع لا مثيل له في أى دولة .. ومن الواجب كذلك العمل على إنهاء حالة الطوارىء لانها سيف مسلط على رقاب الشعب .. ومن الضرورى أيضا إعادة النظر في أوضاع الصحف المسماة بالقومية بعد أن اتضح لكل محايد أنها صحف بعيدة عن صفتها القومية .. وأنها حكومية لحما ودما .

ولاشك أن الاوضاع الاقتصادية ومشاكل الجماهير ومكافحة الفساد ، كلها موضوعات ستنال أهتماما كبيرا من حزب الوفد وهذا ما يؤكده زعيم المعارضة الجديد في مجلس الشعب .

تعديل مسار الأنفتاح الأقتصادى

يقول عبد الحميد سراج الدين عضو مجلس الشعب عن دائرة كفر الشيخ : « أهتمامى سيتركز أولا في النواحى الاقتصادية والزراعية وهى التى تخصصت فيها .

ويضيف قائلا ساعمل جاهدا مع زملائى من نواب الوفد على تصحيح مسار الأنفتاح الاقتصادى بحيث يكون أنتاجيا بالدرجة الاولى وبذلك تزيد ثروة البلاد بزيادة الانتاج والحد من الاستهلاك الترفى .

ويطالب عبد الحميد سراج الدين بتشديد الرقابة على فروع البنوك الاجنبية بحيث تخضع خضوعا كاملا لرقابة البنك المركزى .

وفي النواحى الزراعية سيهتم عبد الحميد سراج الدين بالعمل على كل ما يؤدى الى تطوير الصناعات الزراعية الريفية حتى تعود القرية كما كانت في الماضى مصدرا للانتاج والتصدير بدلا من ان تكون عبئا على المدينة .. سيهتم كذلك بالمكينة الزراعية والعمل على إنهاء سيطرة الدولة على الفلاحين من خلال الجمعيات التعاونية وإجبارهم على بيع المحاصيل لها .. سيهتم أيضا بالعمل على تحقيق مطالب الم بدسين الزراعيين العادلة .

يقول الشيخ صلاح أبو اسماعيل عضو الهيئة العليا وعضو مجلس الشعب منذ سنة ١٩٧٦ .

اهتمامى الاول في المجلس الجديد سيكون منصبا على مشروعات قوانين الشريعة الاسلامية والعمل على إقرارها ..

ويضيف قائلا : لقد تم الانتهاء من تقنينها بالمجلس وتوزيعها على الاعضاء بعد ان روجعت مراجعة فنية دقيقة بمعرفة العلماء المتخصصين . ومشروعات القوانين التى تم الانتهاء منها هى الجنائى .. والمدنى .. والتجارى .. والمرافعات :. وسوف أطالب بكتابة تقرير عن هذه المشروعات بواسطة اللجنة التشريعية والدستورية لعرضه على مجلس الشعب .

مجال جديد سيهتم به الشيخ صلاح أبو أسماعيل وهو المطالبة باصلاح أحوال السجون المصرية والتقصى عن أحوال المسجونين بها .





خاصة المسجونين السياسين ، والعمل على رفع يد مباحث أمن الدولة عنها وخاصة سجون القلعة واستقبال طره .. وتقديم كل من ثبت عليه التعذيب الى المحاكمة لتقتص منه

تعديلات في الدستور لدعم الحريات

على سلامة .. مقرر حزب الوفد بالجيزة وعضو هيئته العليا .. في جعبته الكثير مما ينوى التركيز عليه في المجلس الجديد ..

من أهم الموضوعات التى سيهتم بها.. المطالبة بتطبيق قانون من أين لك هذا على كبار رجال الدولة والموسرين الذين أثروا سريعا في عهد الاشتراكية وعهد الانفتاح .

وعلى سلامة سيتبنى كذلك المطالبة باجراء تعديلات واسعة في الدستور وفقا لبرنامج الوفد في هذا الصدد تأكيدا للحريات ودعما للديمقراطية كما أنه سيطالب باجراء مراجعة شاملة لانفاق الحكومة بغرض الحد من البذخ .

وهو يرى أن قانون الاحوال الشخصية الجديد .. لا تتناسب بعض مواده مع أحكام الشريعة الاسلامية .. ولذلك سيطالب بالعمل على تعديلها حتى تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الغراء .

ويقول علوى حافظ : انه سيتقدم بمشروع قانون الغرض منه محاربة الفساد « الثورى » وذلك بمراجعة شاملة لذمة الذين أثروا بعد ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

النائب الوفدى سيطالب الحكومة باجراء استفتاء عام حول عودة العلم الأخضر من جديد وهو في رأيه يمثل ضمير مصر . والجديد بالذكر أن لجنة المقترحات بمجلس الشعب كانت قد وافقت على مشروع القانون الذى تقدم به في هذا الصدد سنة ١٩٧٩ .

النائب علوى حافظ ينوى تأييد كل خطوة نحو تطبيق الشريعة الاسلامية وأيضا المطالبة بالغاء قانون الخدمة العامة بعد أن ثبت عدم جدواه .

... عبد المنعم حسين عضو الهيئة العليا ومقرر الحزب في دمنهور يقول : إنه يأمل أن يكون أول عمل له في مجلس الشعب الجديد المشاركة في استجواب الحكومة حول تزويرها للانتخابات التى أجريت مما نسف آمال الشعب في تحقيق ديمقراطية حقيقية .

تحقيق :
محمد عبدالقدوس

ويقول اللواء عبد المنعم حسين إن كل أعماله في مجلس الشعب ستدور حول .

● التركيز على الحريات

إعادة النظر في أوضاع الصحف القومية

ويقول مصطفى شردى رئيس تحرير جريدة « الوفد » وعضو مجلس الشعب الجديد عن محافظة بورسعيد :

أعتقد أن المهمة الاولى التى تنتظر نواب الوفد في مجلس الشعب هى استجواب الحكومة .. وبكل الاصرار عن جرائم التزوير الانتخابى التى جرت يوم ٢٧ مايو الماضى باعتبار ذلك يشكل جريمة في حق الشعب في اختيار نوابه بحرية .

ويضيف مصطفى شردى قائلا : أما المهمة الثانية .. فهى مناقشة قضية أوضاع المؤسسات الصحفية المصرية التى يسمونها « بالقومية » وما هى « بقومية » فالحزب الحاكم يسيطر عليها بالكامل ويسخرها لخدمة أغراضه الى درجة أنها أكثر ضراوة في مهاجمة المعارضة من جريدة الحزب نفسها .

ويؤكد رئيس تحرير « الوفد » على أهمية البحث عن صيغة جديدة للصحف المسماة بالقومية بحيث تتحول في النهاية الى قومية فعلا . لا اسما .. ومن مقترحاته في هذا الصدد تحويل هذه الصحف الى شركات مساهمة يملكها العاملون فيها والمساهمون من أبناء الشعب .. وبحيث تكون حصة المساهمة محدودة جدا حتى لا يتسلط أحد على صحافة مصر .

أما عن أوضاع مدينة بورسعيد — التى أحاطت عنق الوفد بثقة غالية — فيقول مصطفى شردى إنه سيستميت في الدفاع عن المنطقة الحرة بالمدينة .. وهو في ذلك يدافع عن القطاع الأعظم من التجار المتوسطين والباعة البسطاء كما أنه سيتقدم باستجواب للحكومة حول سياسة توزيع المساكن بالمدينة .. حيث أن أصحاب الحق في السكن مازالوا يعيشون في العشش وفى الشوارع

ويقول يس سراج الدين مقرر حزب الوفد بالقاهرة :

ان سياسة الوفد كانت دائما تقوم على دعامتين : الاستقلال وتأكيد الحريات والديمقراطية .

ويضيف قائلا : من هذا المنطلق سأعمل داخل مجلس الشعب .. سأنادى من تحت القبة بأهمية سياسة عدم الانحياز . سأطالب بتعديل اتفاقية كامب دافيد حتى تعود لمصر سيادتها الكاملة على سيناء .. سأهتم بكل المشروعات الزراعية حتى نكتفى ذاتيا ويتحقق بذلك أستقلالنا الحقيقى .. سأهتم أيضا بمشروعات الانتاج الحربى لتحقيق ذات الغرض .

ويؤكد يس سراج الدين على أن إلغاء قانون الانتخابات بالقائمة وكذلك كل القوانين الاستثنائية

معارضة موضوعية

ويؤكد سامى مبارك على أن معارضته داخل مجلس الشعب ستكون موضوعية .. ولن يعارض لمجرد المزايدة أو اكتساب شهرة . بل ستكون معارضته خالصة من أجل الله والوطن .

وعن الموضوعات التى سيركز عليها اهتمامه يقول إنها ستتركز في كل ما يؤدى الى وضع الأسس الصحيحة لنهضة مصر .. ومنها ميزانية الدولة والاهتمام بمواردها وأين تنفق وكذلك الاهتمام بسياسة التصنيع والسياسة الزراعية .

إصلاح مسار الانفتاح

وعن الموضوعات التى سيركز عليها سيف الغزالى النائب الوفدى اهتمامه يقول انها تتلخص في إلغاء القوانين الاستثنائية وتطبيق الشريعة الاسلامية وإصلاح مسار الانفتاح الاقتصادى بالحد من المشروعات الاستهلاكية والتوسع في المشروعات الانتاجية وأخذ حقوق الدولة كاملة من القادرين .

سيف الغزالى ينوى أيضا الاهتمام باحوال الدائرة التى انتخبته وهى دائرة جنوب القاهرة

• أهمية اللجان النوعية

المستشار محمد المسمارى يركز على أهمية دور اللجان النوعية بالحزب في تزويد نواب الوفد

بالمشروعات المتكاملة التى يساعد تقديمها على أن يلعب الحزب دورا ايجابيا كبيرا داخل مجلس الشعب .

ويقول : إننى أرفض أسلوب المسكنات كحل لمشاكل الجماهير .. بل لابد للمعارضة أن يكون لها تصورها فى حل هذه المشاكل حلا جذريا .. فالمعارضة ليست المهاترة او الصوت العالى بل لابد أن تتبع وعن الموضوعات التى سيهتم بها الاسلوب العلمى للموضوعى إذا أريد لها النجاح داخل مجلس الشعب يقول أنها تتلخص فى العمل على إلغاء الأحكام العرفية والحد من نفوذ أجهزة الامن .. والاهتمام بمشاكل المواطنين اليومية .. وإحياء قانون من أين لك هذا .. والاهتمام بكل القوانين التى تؤدى الى محاربة الفساد والانحراف وكذلك الاهتمام بتطبيق الشريعة الاسلامية .. وخاصة تلك القوانين التى تعمل على اعادة صياغة المجتمع على أساس الشريعة مثل القوانين التى تضبط أجهزة الاعلام وتحد من فسادها .

أربعة موضوعات أساسية

ويقول أحمد طه عضو مجلس الشعب الوفدى عن دائرة شمال القاهرة إنه ينوى الاهتمام باربعة موضوعات أساسية هى :

تحقيق استقلال وطنى حقيقى بالتاكيد على سياسة عدم الانحياز وتخليص الاقتصاد المصرى من الهيمنة الاجنبية .

● فى مجال مكافحة الفساد .. العمل على إخضاع جميع القيادات التنفيذية والتشريعية والنقابية لجهاز خاص يطبق عليهم قانون من أين لك هذا .

● فى مجال الديمقراطية .. العمل على ألغاء جميع القوانين سيئة السمعة وتعديل أوضاع الصحف القومية بحيث تكون ملكيتها « قومية » فعلا .. وحقيقة والعمل على حرية الصحافة والأحزاب .

● فى مجال العدالة الاجتماعية .. العمل على مواجهة ارتفاع الأسعار وذلك برفع الاجور وفق المشروع الذى كنت قد قدمته فى مجلس الشعب سنة ١٩٧٦ عن السلم المتدرج للاجور .

إهتمامات الاسلام شاملة

فضيلة الشيخ محمد المطراوى : عضو مجلس الشعب عن دائرة شرق القاهرة يؤكد أن الأسلام هو محور اهتمامه .. وفى هذا الكفاية .. لان ديننا نظام شامل للحياة ..

ويشرح وجهة نظره قائلا :

« الاهتمام بالأسلام لا يعنى فقط العمل على اصدار مشروعات القوانين الاسلامية بل يعنى فى المقام الأول كذلك .. الاهتمام بقضايا الحريات .. فهذا من صميم الأسلام .. والاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومشاكل الجماهير وحقوق الانسان والعمل على إعادة مصر الى الصف العربى والاسلامى .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

رأى حر

المنتصر .. من ؟

بقلم : أحمد أبو الفتح

الحمد لله أن مر يوم الانتخاب .

كم كنا نتمنى أن يمر ذلك اليوم دون حوادث ولكن شاء القدر أن يقع ضحايا قتلى واعتداءات من أنواع مختلفة . ومما يستحق التسجيل أن كل الاعتداءات تمت من المنتسبين للحزب الوطني وكل الضحايا من أحزاب المعارضة .

كان كل ما كان يتمتع به الحزب الوطني من مزايا كانت لا تكفي أعضاء هذا الحزب فاضافوا الى هذه المزايا اللجوء الى العنف سواء بالقتل أو الضرب أو منع المندوبين من دخول لجان الإنتخاب .

إن من نعم الله على مصر أن تذرع المعارضون أثناء كل هذه الاعتداءات الأثيمة بالصبر واثروا عدم أحداث فتنة مفضلين الاستقرار في مصر وتجنب القلاقل والفتن والحوادث على مصالحهم الشخصية في الدفاع الشرعي عن أرواحهم وحقوقهم .

كان المفروض أن يكون الأمر عكس ذلك اذ كان من المتوقع أن يفقد أعضاء المعارضة الصبر اذ يرون الانحياز السافر للمحافظين والرشاوى التي تقدمها الحكومة والوزراء في صور مختلفة للهيئات والانحياز الكامل المقزز للصحافة المغتصبة من أصحابها الى الحزب الوطني والهجمات الكاذبة والمختلقة على أحزاب المعارضة وزعمائها ، كان المفروض نتيجة كل هذه الضغوط أن ينفجر غضب المعارضين فيرتكبون ما يعكر صفو الامن ولكن يرضى القتيل ولا يرضى القاتل فالحزب الوطني هو الذى تفلت أعصابه وينبرى أنصاره يرتكبون من الجرائم ما هو الآن بين يدى القضاء .

● ● الحمد الله ألف حمد أن ضبط أعضاء المعارضة أعصابهم ولم يحاولوا التصدى لاعتداءات المنتسبين الى حزب الحكومة وبذلك جنبوا مصراضطرابا هى في أحوج ما تكون الى تجنبه ..

● ● ●

من الذى انتصر ؟

الآن وقد مر على اعلان النتائج الحكومية عدة أيام يحق لنا أن نراجع هذه النتائج ،

لاشك أن ظاهر هذه النتائج يقول إن الحزب الوطني هو الذى انتصر في الانتخابات بل أن انتصاره ساحقا على المعارضة ولكن المتعمق في النتائج يجد انها لا تعبر أبدا عن حقيقة الأمور بل هى تشكك بقوة في ذلك الانتصار .

اليكم بعض الملاحظات :

١ ـ الانخفاض الرهيب في عدد المشاركين في التصويت اذ لم يصوت من مجموعهم البلغ ١٢,٣٣٩,٤١٨ الا ٤,٩٧٧,٣٢٧ ناخبا وهذا يقطع بان الثقة في حرية الانتخابات كانت منعدمة لدى حوالى ستين في المائة من الناخبين أى ستين في المائة من المصريين لم يكونوا واثقين في توفير الحكومة لنزاهة الانتخابات .

● ● هذا ولاشك يقطع بان حزب الحكومة أو حكومة الحزب اذ تتولى اجراء المفاوضات كانت تجريها وهى لا تتمتع بثقة أغلبية المصريين .

٢ ـ اذا تغاضينا عن كل المخالفات التى تمت وعن كل عمليات الضغط التى وقعت على أنصار المعارضة وعلى كل الاغراءات التى قدمتها الحكومة وعن كل الشكاوى المقدمة ضد ما تم من اجراء باطلة ، اذا تغاضينا عن كل ذلك نجد أن المعارضة قد حصلت على ٣٠٪ من مجموع الأصوات الصحيحة وكان الطبيعى لو لم يتدخل قانون الانتخاب أياه بتزويره السافر لارادة الناخبين ، كان الطبيعى أن تنال المعارضة ٣٠٪ من مقاعد مجلس الشعب أى ١٣٤ مقعدا ولكن التزوير القانونى الذى يفرضه قانون الانتخاب الشاذ قد حرم ثلاثة أحزاب للمعارضة من العضوية واقتنص الحزب الوطني مجموع ما نالتها هذه الاحزاب من أصوات وبذلك ارتفع استيلائه على المقاعد في المجلس من ٣١٤ الى ٣٩١ !!

● ● ●

الربا وقانون الانتخاب

الله سبحانه وتعالى يحرم الربا ولكن واضعى قانون الانتخاب قد أتوا بما هو أبشع من الربا وقد استباحوا سلب أصوات معادية للحزب الوطني واستباحة ضمها الى ذلك الحزب .

● ● أمر الا يمكن أن يحدث في اى شرع ولا يعرف بمثله بشر . هو أن أعطى صوتي ضد مرشح الحكومة فإذا بالحكومة تتسول على هذا الصوت رغم أنفي .. إن هذا القانون يبيح اسوأ مما يحرمه الله في أمر الربا فهو يبيح الاغتصاب ونهب حقوق المصريين وتزييف أرادتهم .

● ● المتتبع للاذاعات الأجنبية وتعليقاتها المستمرة على نتائج الانتخابات يجد كيف تضاربت النسب التى كانت تعلنها فمرة تقول أن الحزب الوطني أحرز ٧٠٪ من الاصوات والوفد أحرز ٢٥٪ ثم تعود وتقول إن البيانات الحكومية نتيجة لفرز الاصوات توضح أن الحزب الوطني أحرز ٧٠٪ والوفد ٢٠٪ وبعد ذلك تعود في اذاعة لاحقة لتقول إن النتيجة النهائية ٨٧٪ للحزب الوطني و ١٣٪ للوفد .

بطبيعة الحال لم يفهم المستمع الأجنبي هذا التضارب الغريب في أخبار النسب لانه لا يمكن أن يدور بخلده أن قانونا من القوانين يبيح تحويل أصوات المعارضة لحزب من الاحزاب الى تاييد لذلك الحزب .

● ● ●

عودة للملاحظات

هناك ملاحظة أخرى على نتائج هذه الانتخابات وهى الخاصة بانتخاب المرأة .

بينما مصر تفاخر بانها تساوى بين المرأة والرجل في الحقوق اذا بها لا تساوى بينهما في عملية الانتخاب .. ولامر ولا يمكن أن يتكرر في أية دولة من دول الارض جاء قانون الانتخاب بنص هو الشذوذ بعينه اذ جعل في كل قائمة امرأة ولم يخضع انتخابها للقواعد التى يخضع لها الرجال بل وضع لها نصا شاذا حقق للحزب الوطني كسب كل المقاعد المخصصة للسيدات .

● ● وهكذا يفرق قانون الانتخاب إياه بين المرأة والرجل ويمعن في تجاهل ارادة الناخبين .

● ● ●

اذن من المنتصر ؟

نعم اذن من هو المنتصر وهل هو الحزب الوطني ؟

للاجابة على السؤال يجب أن نضع في الاعتبار العوامل التالية :

١ ـ ما قدمته الحكومة في الشهر السابق على الانتخابات من علاوات ومعاشات و(منح) وأنا أكره لفظ المنحة لان فيه معانى تؤذى المشاعر مع أن الأموال المقدمة هى من خزانة الدولة هى أموال الشعب .

٢ ـ وجود الرئيس حسني مبارك على رأس الحزب الوطني واستغلال الحزب لزياراته ولرئاسته في الدعايات الواسعة التى تجاوز منها كل حدود الانفاق التى حددتها الحكومة .

٣ ـ قيام حكومة الحزب وأجهزتها التى يرأسها اعضاء في الحزب (المحافظون وأعضاء المجالس البلدية والقروية) باجراء الانتخابات بدلا من أن تقوم حكومة محايدة تبعد المحافظين وغيرهم من رؤساء الاجهزة الذين ينتسبون الى أى حزب عن التدخل في الانتخابات ، انتخابات قيل عنها أنها تتوفر لها حرية لم تتوفر منذ ٦٠ عاما !!

٤ ـ الدعاية المركزة التي حشدها المسئولون عن الصحافة والمجلات في مصر فرغم أن للحزب الوطني جريدة يصدرها كل يوم وينفق على كتابها أموالا لا حدود لها كي يشنوا على صفحاتهاكل صباح كل ما تحركه المكافات الضخمة التي يقبضونها من شتائم وما تصبوا اليه نفوسهم من مراكز ستخلوا باحالة بعض رؤساء ادارات وتحرير المؤسسات الصحيفة الى المعاش . رغم هذه الشتائم والسخائم التي تنضح بها صحيفة الحزب الوطني التي لا تجد من يشتريها سوى بائعي الخضروات فان كل هذا الحشد من الكتاب قد تباروا في نفاق الحزب الوطني وفي شن أقذع الحملات على أحزاب المعارضة .

● ● إنصافا للحق يجب أن تعترف أحزاب المعارضة أن هجوم هذا الفريق من الكتاب سواء في جريدة الحزب الوطني التي لا يشتريها أحد او في الصحف المغتصبة قد أكسبها تأييدا شعبيا فكل من يهاجمه هذا الفريق من الكتاب يربح تاييد المصريين لانه معروف أنهم كتاب كل عهد وزرد خانة مياتم الحق والحقيقة .

٥ ـ قانون الانتخاب إياه وتزييفه ارادة الناخبين .

٦ ـ احجام ٦٠٪ من المصريين عن الادلاء باصواتهم لعدم ايمانهم بجدية الانتخابات خصوصا وأن حكومة الحزب ومحافظيه هم الذين يشرفون عليها وذلك بالاضافة الى التمسك بقانون انتخاب لا يوجد له أى مثيل في أية دولة من الدول .

٧ ـ حصول المعارضة بعد كل ذلك على ٣٠٪ من أصوات من تم تصويتهم رغم كل الاعمال غير القانونية التي وقعت يوم الانتخاب .

٨ ـ لم يحصل الحزب الوطني رغم كل ذلك الا على أقل من ٣٠٪ من أصوات المصريين الذين لهم حق الانتخاب !!

● ● من إذن المنتصر .. هل هو الحزب الوطني .. أم الشعب المصري الذي بسلبيته دمغ الحكومة بعدم الثقة .

● ● ●

الحمد لله ..

مرة أخرى نحمد الله أن مر يوم الانتخابات .. وإنا لنرجوه أن يجنب مصر شر الفتن والقلاقل وأن يهدى الحزب الوطني فلا يستمر في اعتباره المالك لمصر يبيح كل ما فيها لانصاره ومحاسبيه ويعتبر كل من يعارضه عدوا يجب محاربته وتشويه سمعته بالاكاذيب والاباطيل وحرمانه من حقوقه السياسية والشخصية .

والله نسال ان يكون في عون المصريين ومصر .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

ماذا لو ...

حدث العكس

تساءل الرئيس مبارك فى خطابه بعيد العمال فى أول مايو الماضى عن سبب انزعاج احزاب المعارضة من استمرار العمل بقانون الطوارىء .

وأجاب على تساؤله ، بتساؤل اخر وهو ـ هل تريد المعارضة ان يندس احد الارهابيين على قوائم مرشحيها فى انتخابات مجلس الشعب .

فالهدف ـ اذن ـ من استمرار قانون الطوارىء هو منع تسلل اى ارهابى من دخول مجلس الشعب بواسطة أحزاب المعارضة . فعن طريق عضوية مجلس الشعب ، يتمتع ـ هذا الارهابى ـ بالحصانة البرلمانية .. ويشارك فى إعداد التشريعات واصدار القوانين .

وهو ـ بلا شك ـ هدف نبيل ولا يختلف احد حول وجوب تحقيقه سواء بواسطة قانون الطوارىء او باى قانون اخر غيره .

ولكن يبقى التساؤل .. ماذا لو حدث العكس ـ اى ماذا لو كان مصدر الارهاب والبلطجة هو الحزب الحاكم .. وليس أحزاب المعارضة هل يستخدم قانون الطوراىء هنا .. أم أنه يستخدم مع بلطجية أحزاب المعارضة فقط ؟

وإذا لم يكن حادث مقتل « نعمات حسن » مرشحة حزب العمل الاشتراكى فى الاقصر بواسطة ابن عم مرشح الحزب الوطنى الحاكم ـ هو من اعمال البلطجة والقرصنة فماذا يكون ؟!

ماذا لو كانت « نعمات حسن » هى مرشحة الحزب الوطنى بدلا من حزب العمل . وكان القاتل « نصر الدين بدران هو ابن عم مرشح حزب العمل المعارض بدلا من الحزب الوطنى الحاكم . هل كان يستخدم قانون الطوارىء ام لا ..؟

إن قانون الطوارىء بعد حادث مقتل مرشحة حزب العمل لم يعد لاستمراره أى مبرر . بل ان هذا الحادث اسقط كل الحجج والمبررات التى كانت تستخدم فى سريان هذا القانون . فالمعنى الوحيد لا ستمرار العمل بقانون الطوراىء هو زيادة عدد بلطجية الحزب الحاكم . ومعناه أيضا أن الشرفاء والمخلصين هم اعضاء الحزب الحاكم .. وأن البلطجية وأصحاب السوابق هم أعضاء أحزاب المعارضة !! فهل هذا صحيح ؟ وهل عرف الآن ـ الرئيس حسنى مبارك سبب إنزعاج المعارضة من استمرار العمل بهذا القانون ؟!

مجدى مهنا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـوفـد

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

١٠٠ مراسل

للصحف ووكالات الأنباء

المصرية والعربية والعالمية

فى المؤتمر الصحفى الذى عقده حزب الوفد مساء الجمعة الماضى



استمرار الوفد فى الكفاح لتحقيق الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان

هيئة مستشارى الحزب تبحث تجاوزات المعركة الانتخابية لاتخاذ الإجراءات القانونية أمام القضاء وداخل مجلس الشعب

عقد حزب الوفد مؤتمرا صحفيا عالميا مساء الجمعة الماضي بمقر الحزب بالهرم واستمر ساعتين ونصفا . حضر المؤتمر اكثر من مائة مراسل ومندوب للصحف ووكالات الانباء المصرية والعربية والعالمية . حضر المؤتمر من قادة الوفد الدكتور وحيد رأفت نائب رئيس الحزب ، وابراهيم فرج السكرتير العام ، والدكتور نعمان جمعه والدكتور عبد الحميد حشيش السكرتيران العامان المساعدان ، وعلى سلامة وعلوى حافظ وسيف الدين الغزالى واحمد حسان وعبد المنعم حسين اعضاء مجلس الشعب الجدد ، وعدد من مقررى لجان الوفد بالمحافظات . فى بداية المؤتمر تلا الدكتور نعمان جمعه البيان الذى اعده الحزب عن انتخابات مجلس الشعب ثم القى الدكتور وحيد رأفت كلمة قصيرة . وبعد ذلك بدأ مراسلو ومندوبو الصحف ووكالات الانباء فى توجيه اسئلتهم ،وتولى الاجابة عنها الدكتور وحيد رأفت وابراهيم فرج والدكتور نعمان جمعه والدكتور عبد الحميد حشيش .

كان المؤتمر الصحفى العالمى قد بدأ فى التاسعة والنصف مساء الجمعة الماضى ، وفى بداية ألقى الدكتور نعمان حمعه السكرتير العام المساعد للوفد ، البيان الذى اصدره الحزب عن انتخابات مجلس الشعب قال البيان :

لقد استانف الوفد نشاطه السياسى فى أول فبراير سنة ١٩٨٤ ، بعد تجميد هذا النشاط منذ سنة ١٩٥٢ ، خلال فترة تعرض فيها لحملة من الافتراءات قصد بها القضاء عليه ، وتعرضت قياداته لكل انواع الاضطهاد وتقييد الحرية .

استانف الوفد نشاطه وكله امل ورغبة واصرار على التعاون مع جميع القوى الوطنية من اجل انجاز التحول الكامل الى الديموقراطية ، باعتبارها الطريق الوحيد الموصل الى نهضة مصر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

ومن اجل هذه الأهداف قرر الوفد خوض انتخابات مجلس الشعب الاخيرة رغم عدم الاستجابة الى مطالب المعارضة المشروعة فى ضمانات قانونية وفعلية لاجراء انتخابات نظيفة معبرة عن ارادة الامة . من هذه الضمانات الغاء القوانين الاستثنائية جميعها بما فى ذلك قانون الطوارىء ، وتشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخابات ، وتعديل قانون الانتخاب بما يكفل إحترام ارادة الناخب وأرادة الامة ، ومراجعة قوائم الناخبين بحيث يقيد بها كل من يبلغ ثمانية عشر عاما وبحيث يستبعد منها المتوفون والمهاجرون ويكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية الصادرة من مصلحة السجل المدنى . وان تتم العملية الانتخابية بجميع مراحلها تحت الأشراف المباشر لرجال القضاء بما فى ذلك عملية ادلاء الناخب بصوته ولو ادى ذلك الى اجراء الانتخابات خلال عدة أيام .

وعندما بدأت الدعاية الانتخابية فوجىء الوفد بانه يخوض الانتخابات ضد السلطة التنفيذية بكل ما تملكه من وسائل وامكانيات . فقد تحرك المحافظون واجهزة الحكم المحلى علانية للدعاية للحزب الوطنى ومرشحيه ومهاجمة حزب الوفد واستخدموا فى ذلك كل انواع الترغيب والتهديد . فقد اتصلوا بمرشحى الوفد واستطاعوا تهديد البعض واغراء البعض الآخر مما ارهق الحزب فى اعداد قوائمه . وكذلك هددوا العمد والمشايخ بالفصل اذا لم ينجح الحزب الوطنى ، وهددوا اصحاب المصالح فى أرزاقهم وأعمالهم . واستخدموا المال العام لاعطاء المنح والهبات لبعض تجمعات الناخبين واستخدموا السيارات الحكومية فى الدعاية الانتخابية .

كما أسىء استخدام التليفزيون بشكل أثار انتباه الجميع . فقد الغيت البرامج المعتادة وحل محلها افلام وبرامج تحاول ابراز ادعاءات الفساد قبل سنة ١٩٥٢ . وكانت هذه البرامج موجهة بسوء نية لكى توحى الى الشباب أن حزب الوفد هو المسئول عما قبل سنة ١٩٥٢ . علما بان بعض ما ورد فى هذه البرامج غير صحيح . وما هو صحيح كان بفعل الملك والاستعمار واعوانهما وكان الوفد ضحيته وكان الوفد هو درع الشعب فى مقاومة هذا الفساد .

وكذلك استخدمت الصحف المملوكة للدولة بكل امكاناتها فى تشويه صورة الوفد والاساءة اليه ظلما وزورا وللاسف اشترك فى هذه الحملة المدبرة بعض الكتاب الذين كان الشعب يعتبرهم رمزا للموضوعية وللوطنية .

كذلك اشترك فى هذه الحملة بعض الأثرياء حماية لمصالحهم مع الحكومة او للتهرب من الضرائب او من الملاحقة القانونية فى جرائم ارتكبوها .

وايضا تباطات وزارة الداخلية فى تسليم الأحزاب والمرشحين كشوف الناخبين فى الوقت المناسب الذى يسمح لهم بمراجعة هذه الكشوف والطعن فيما يخالف الواقع منها ، بينما كانت هذه الكشوف تحت يد الحزب الوطنى . وكذلك تم قيد الكثيرين من انصار الحكومة فى جداول الناخبين بعد اقفال باب القيد بها فى اخر ديسمبر الماضى .

احداث مؤسفة

وفى يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٨٤ دارت الانتخابات خلال أحداث دامية مؤسفة . فقد اكتشف الوفد منذ الساعات الاولى للانتخاب ان الامور قد دبرت بحيث تزيف ارادة الامة . فقد اعد الحزب الوطنى مجموعات ضخمة من البلطجية والماجورين واستخدمهم فى منع تواجد او طرد مندوبى حزب الوفد من داخل اللجان . وفى كل حالة اعترض فيها رؤساء اللجان على هذا الاجرام قام البلطجية بالاعتداء عليهم . وتحت يد الحزب تقارير مقدمة من العديد من رؤساء اللجان الانتخابية يقررون فيها دخول بلطجية الحزب الوطنى الى اللجان معتدين على مندوبى المعارضة ورؤساء اللجان وتمزيقهم للبطاقات الصحيحة وملء الصناديق ببطاقات مزورة لصالح الحزب الوطنى . وكذلك قام البلطجية باحراق بعض الصناديق خصوصا فى دائرة جنوب القليوبية المرشح بها رئيس الوزراء . وقاموا فى بلدة بشبيش غربية بمنع الناخبين من دخول لجان الانتخاب . وفى قوص بمحافظة قنا اغلقت لجنة السيدات من الساعة التاسعة وخمس واربعين صباحا ، وعتبر الانتخاب قد انتهى بحضور آلاف عديدة من السيدات . وتبين ان البطاقات كلها قد زورت لصالح الحزب الوطنى ، ولم يتورع البلطجية عن القتل والضرب المبرح فى العديد من المناطق .

● ونذكر على سبيل المثال الاحداث الآتية .



الحزب يعرب عن قلقه لاستعمال القوة المادية لتزييف إرادة الناخبين والفوز زورا بالمقاعد البرلمانية

ـ قتل مرشحة حزب العمل الاشتراكي عن مقعد المرأة في مدينة الاقصر (الدائرة الاولى بقنا) برصاص اقارب عبد المنعم بدران مرشح الحزب الوطني .

ـ خطف مندوب الوفد حسين توفيق مراد وكيل مرشح الوفد الاستاذ / احمد اباظه بواسطة العميد حسين سليمان رئيس شعبة البحث الجنائي بمحافظة الشرقية أمام جميع الناس من داخل اللجنة الانتخابية وبناء على توجيهات من وجيه اباظه المعزول سياسيا والذى كان يعمل لصالح مرشحى الحزب الوطني بالدائرة الاولى بالشرقية ولم يعثر للمخطوف على أثر حتى الساعة السادسة مساء حيث حمل الى المستشفى ومات فور وصوله متاثرا بالتعذيب الذى تعرض له .

ـ وفي القليوبية اطلق بلطجية الحزب الوطني الرصاص لارهاب مرشح الوفد احمد عبد العزيز وانصاره ، ثم هاجموهم واصابوا زوجة المرشح بجرح في راسها بيد المسدس وكسر في ذراعها ـ وقد حرز المسدس الذى اطلق منه الرصاص واستعمل في العدوان ، والمعتدى هو حسين خفاجه ابن شقيق حسين منصور مرشح الحزب الوطني .

ـ في شبين القناطر ـ قليوبية ـ اعتدى بلطجية الحزب الوطني على انصار الوفد وحدثت عدة اصابات من بينها السيدة / ليلى ابراهيم محمود التى اجهضت نتيجة هذا العدوان .

ـ وفي نبروه مركز طلخا ـ دقهلية ـ ضبط الدكتور / كامل ليله رئيس مجلس الشعب الحالي واستاذ القانون الدستوري .. في عملية تزوير بطاقات إبداء الرأى ـ وقد تكرر هذا في اماكن مختلفة ، منها ضبط السيد / حسن فكرى احمد عضو مجلس الشعب وهو يقوم بنفسه بتزوير البطاقات في لجان مختلفة في مركز قنا ، خاصة لجنة الشويخات حيث اقسم بالطلاق لان يقوم ، بالتسويد ، بنفسه .. وفعل ذلك فعلا رغما عن مندوب الوفد ورئيس اللجنة ، وفي حراسة فرقة من البلطجية المرتزقة المسلحة بالمدافع الرشاشة يقودها المرشح الآخر عبد الرحيم عمر الشريف .

ـ في اللجنة رقم ١٦ ـ الغرفة التجارية ـ ببندر قنا ، هاجم خمسة من بلطجية الحزب ـ اربعة منهم مزودون بتوكيلات مزورة منسوبة الى حزب العمل الاشتراكي ، وحاولوا اخراج مندوب الوفد السيد / حجاجي الاحمر ـ ٦٥ سنة ـ فلما قاومهم ضربوه هو ورئيس اللجنة بالكراسي وحاولوا خطف الصندوق ، وحرر بالواقعة المحضر رقم ١٥٥٦ جنح قنا ، وقرر البلطجية في تحقيق النيابة ان الذى اعطاهم التوكيلات المزورة ودفعهم الى القيام بعملهم (للدفاع عن الحكومة) هو مرشح الحزب الوطني عبد الرحيم الشريف .

ـ وفي فرشوط (قنا) هاجم مسلحون من أنصار الحزب الوطني لجان الانتخاب بعد الساعة الخامسة بدقائق واقتحموها وقاموا بملء البطاقات الباقية لصالح الحزب الوطني . وقام السيد المستشار رئيس اللجنة العامة بالقاء القبض على ثمانية من عائلة ابو سحلى ـ ومنها مرشح الحزب الوطني في الدائرة الثانية بقنا ـ ووجهت النيابة العامة اليهم تهمة التجمهر واستعمال القوة .

● وكل هذه الوقائع ليست الا أمثلة على ما حدث في جميع أنحاء البلاد يوم الانتخاب : بلطجية مسلحون يهددون الناخبين ويضربون او يخطفون مندوبي المعارضة ـ الوفد بالذات ويقتحمون اللجان ويقومون بتزوير بطاقات الانتخاب ـ وقد ادى ذلك الى مفارقات :

ـ في لجنة البارود مركز قفط ، بلغ عدد المقيدين ٢٤٥ ، والمصوتين ٢٤٥ وقد تمكن حزب الوفد من الحصول على قائمة طويلة باسماء ناخبين في هذه اللجنة متوفين ، ومنهم المرحوم / محمد عبد العاطي ابو العلا وشهرته رفاعى . واخرون مجندون بالقوات المسلحة ، ومنهم العميد محمد الملقب كامل بالجيش ، واخرون يعملون بالخارج مثل السيد قرشي محمد سليمان العامل بليبيا .

كذلك حدث في منشاة سيف بمحافظة الفيوم ان حصل الحزب الوطني على ١٠٠٪ من أصوات الناخبين علما بان للوفد مرشحا من هذه البلدة .. معنى ذلك ان مرشح الوفد لم ينتخب نفسه .

موقف سلبى للشرطة

وقد اثبتت كل هذه الجرائم في محاضر رسمية . وشهد بصحتها العديدون من رؤساء اللجان والمستشارين والقضاة . وللأسف وقف البوليس موقفا سلبيا امام كل هذه الجرائم بحجة التزام الحياد . مع ان الحياد لا يمكن ان يكون في مواجهة بلطجية لا يعتدون فقط على الناخبين وانما كذلك على رؤساء اللجان الانتخابية ومندوبى الاحزاب . ولا يمكن ان يكون مفهوم الحياد ترك البلطجية والمزورين يحرقون بطاقات الانتخاب او يمزقونها ثم القيام بملء البطاقات البيضاء لمصلحة الحزب الوطني .

بل لقد تجاوزت الشرطة في بعض الاماكن الدور السلبي في مواجهة الجرائم التى ارتكبها الحزب الوطني وانتقلت الى العدوان المباشر . فقد منعت الشرطة على سبيل المثال الناخبين في بلدة بشبيش غربية من دخول لجان الانتخاب واقتحمت الشرطة بعض لجان الانتخاب في منطقة زفتى واشتركت في ملء البطاقات البيضاء لصالح الحزب الوطني .

●● والدروس المستخلصة من هذه الانتخابات عديدة منها . ضرورة الغاء قانون الانتخاب الحالي واصدار قانون جديد يكفل التعبير الحر عن ارادة الامة . فقد تبين بالدليل العملي ان القانون الحالي يؤدى بالضرورة الى تزييف ارادة الشعب وتحويل اصوات الناخبين الى عكس ما ارادوا ، والى عدم تمثيل احزاب قائمة ولها وجود في الشارع السياسي . فاشتراط ثمانية في المائه كحد أدنى لتمثيل الحزب وتحويل الكسور الى الحزب الحاكم واستكمال العمال من قائمة الاحزاب الاخرى ، كل ذلك اهدار لارادة الامة وزيف لأصوات الناخبين .

ويكفي استقراء الأرقام لكى يتبين لنا ان نتيجة الانتخابات جاءت متناقضة مع الواقع السياسي في مصر . ففي مصر حوالى عشرين مليون مواطن تجاوزوا سن الانتخاب لم يقيد منهم الا حوالى اثنى عشر مليونا ولم ينتخب منهم الا حوالى خمسة ملايين مواطن حصل الحزب الوطني منها على حوالى ثلاثة ملايين وسبعمائة الف صوت . اى ان خمسة عشر في المائة من الناخبين تحولت اصواتهم الى سبعة وثمانين في المائة من مقاعد المجلس ومعنى ذلك ايضا ان ما يقرب من مليونى ناخب قد قالوا لا للحزب الوطني ، ولا يمثلهم في مجلس الشعب الا حوالى ١٢٪ من اعضائه .



المصدر : الـــوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيــو ١٩٨٤

لا تعبر عن الواقع

من كل ذلك يستخلص حزب الوفد الجديد ان الانتخابات الاخيرة لم تنته الى نتيجة معبرة عن الواقع المصرى . لانها لا تعبر عن ارادة الامة . ومثل هذه النتيجة امر بالغ الخطورة لانها تعنى وجود انفصال بين الواقع المصرى وبين مجلس الشعب الجديد . وهذا الانفصال من شانه أن يضعف فاعلية هذا المجلس والحكومة المنبثقة عنه . ولا يفوت حزب الوفد ان ينوه عن قلقه البالغ لاستعمال القوة المادية لتزييف ارادة الناخبين وللفوز زورا بالمقاعد البرلمانية .

وحزب الوفد يعاهد الشعب المصرى على الاستمرار فى الكفاح داخل مجلس الشعب وخارجه من أجل تحقيق الديموقراطية الكاملة وصيانة حقوق الانسان المصرى وسيادة الامة .

وتحدث بعد ذلك الدكتور وحيد رأفت نائب رئيس الوفد ، عن المهمة التى عاد من أجلها الحزب لاستئناف نشاطه السياسي وحددها فى النقاط التالية : ترسيخ الديمقراطية ووجود معارضة قوية وليست للديكور وحماية حقوق الانسان وليس ضربه والاعتداء عليه وانتخابات حرة تعبر عن إرادة الامة بدون تزييف أو تدخل .

وقال الدكتور وحيد رأفت : إن حزب الوفد لايهمه حصوله على ٥٧ أو ٥٨ مقعدا بمجلس الشعب ، بل يهمه ألا تتدخل الحكومة فى الانتخابات بهذه الصورة السافرة ، مثل تسليط البلطجية لضرب مندوبى المعارضة داخل اللجان وأنصار المرشحين . واضاف : ومع الأسف كنا متفائلين أكثر من اللازم . فكنا نعتقد أنه بدلا من وجود حكومة محايدة كضمان لنا ، أن يتواجد ممثلو أحزاب المعارضة داخل اللجان الانتخابية ، ولكنهم طردوا هؤلاء المندوبين ووصل الامر إلى القتل ، ليخلو لهم الجو لتزييف إرادة الامة ، وسيقوم حزب الوفد بإعداد كتاب يتضمن كل الاحداث والتجاوزات التى شهدها يوم الانتخابات ، وستدعم بالوثائق والمستندات .

وتحدث الدكتور وحيد رأفت عن مساوىء قانون الانتخاب بالقائمة النسبية المشروطة ، وقال : إنه بسبب هذا القانون المجحف فقد الوفد شخصيات كبيرة من بين أعضائه فى مجلس الشعب ، مثل عادل عيد وأحمد ناصر وإبراهيم عوارة . وسعد فخرى عبد النور . **واضاف** : أن الحكومة لم تستجب لما نادى به الوفد فى برنامجه ، بتغليظ عقوبة تزوير الانتخابات وعدم سقوطها بالتقادم . وأعلن نائب رئيس الوفد ، أن الحزب سيلجا للقضاء ويعمل داخل مجلس الشعب فى إطار الشرعية لتصحيح الاوضاع الناتجة عن قانون الانتخاب .

تعديل القوانين

وتوالت بعد ذلك أسئلة مندوبى ومراسلى الصحف ووكالات الانباء ، لقادة الوفد . وقال السؤال الاول :

● هل فى مواجة تزوير الانتخبات ، سيقاطع حزب الوفد مجلس الشعب ؟

ـ د. وحيد رأفت : أن ممارستنا للسياسة ، تتم فى حدود المشروعية .. ولن يقاطع الوفد مجلس الشعب ، بل سنمارس كل الاجراءات الممكنة داخل المجلس لتعديل بعض القوانين ، كقانون الانتخابات بالقائمة الذى حرم أحزاب المعارضة الاخرى من التمثيل داخل المجلس . ونحن نأسف لذلك جدا .. كما سنطالب داخل المجلس بمعاقبة مرتكبي جرائم التزوير .

● ماتعليقكم حول ماقرره وزير الداخلية فى مؤتمره الصحفى ، بان الحوادث جرت فى ٨٨ لجنة من بين ٢٣ ألف لجنة انتخابية ، وهذه مسالة شبة عادية ؟

ـ د. وحيد رأفت : إن العبرة ليست بالعدد .. ولكن بالمبدأ .أن هناك عدوانا وحرقا وقتلاً فى حضور الدولة التى لم تتدخل ، واتخذت موقفا سلبيا ، هو تأييد العدوان ، وتحت أيدينا حالات مماثلة للاعتداءات تصل إلى المئات .. ومن مصلحة الدولة ووزير الداخلية تقليل عدد الحوادث والاعتداءات .. ولكننا نذكر الحقيقة لعدم وجود مصلحة لنا ، بل نذكرها دعما للمسيرة الديمقراطية .

وتحدث بعد ذلك الدكتور ممدوح مرعي من مركز الشهداء ومرشح الوفد بقوائم المنوفية ، عن الاعتداءات التى تعرض لها وبلغت عشرة اعتداءات ، اصيب خلالها وتحطمت سيارته المرسيدس وسيارة ميكروباص . وأوضح أن الحزب الوطني فى المنوفية اتخذ قرارا بان تنجح قوائمه بنسبة ١٠٠٪ .. ثم قدم للحاضرين فى المؤتمر بعض ملابسه ، التى كان يرتديها أثناء الاعتداء عليها ، وعليها آثار دمائه ، وتوالت بعد ذلك الاسئلة :

● كم عدد الاخوان المسلمين الذين دخلوا مجلس الشعب فى قوائم الوفد ؟

ـ د. نعمان جمعه : قوائم الوفد لا يوجد بها انقسام ، بل أنها جبهة واحدة ، هى جبهة الوفد ، ومن ينسب إليهم أنهم تيار دينى هم حوالى ٧ أو ٨ أعضاء .

● لماذا لم يرشح فؤاد سراج الدين نفسه فى الانتخابات ؟

ـ إبراهيم فرج : إن بعض قيادات الوفد ، رأت أن تبقى خارج المعركة الانتخابية . لتتمكن من إدارتها ورقابتها

● مامسئولية رئيس الجمهورية عن هذه الانتخابات ؟

ـ د. نعمان جمعه : إن فؤاد سراج الدين ، أكد فى الندوات والمؤتمرات التى عقدها الحزب ، أننا نعتمد على صدق الوعود التى بذلها رئيس الجمهورية منذ تولى رئاسته ، ولكن حدث مع الأسف ، أن حكومة الحزب الوطنى لم تلتزم بهذه التوجيهات وتناقضت معها كاملا ووصل إلى حد القتل .. وهذه مسئولية الحكومة القائمة وسنتولى صدها بكل التأكيد اتباع كافة الاجراءات القانونية فى مجلس الشعب وأمام القضاء . لمعاقبة مرتكبى التجاوزات التى حدثت فى المعركة الانتخابية .

واضاف د. نعمان جمعه : أننا لا نملك سوى سرد وقائع وأحداث المعركة الانتخابية ، وتجاوزات يوم الانتخاب .. أما عن مسئولية هذه الاعتداءات ومدبرها والمشترك فيها ، فإن هذا أمر لا نستطيع أن نفصل فيه ، وإنما على الجانب الآخر أن يوضح كيف تم ذلك .. ويعتقد حزب الوفد ، أن الرئيس حسنى مبارك لا صلة له بهذه الأحداث ، وقطعا لم يوافق عليها .. والاحتمال الأكبر أن تكون هذه الأحداث والتجاوزات قد تمت بتدبير بين وزارة الحكم المحلى والمحافظين وأعضاء الحزب الوطنى .

● ما مستقبل التحالف بين الوفد والاخوان ، بعد أن أفرزت المعركة الانتخابية عن تناقض الشعارات بينهما ؟

ـ د. نعمان جمعه : إن الاخوان المسلمين ، مصريون .. ولابد أن يتمتعوا بالحقوق السياسية ، التى تحرمها عليهم الدولة .. ونحن لا نتضامن مع الدولة فى حرمانهم من الحقوق السياسية .. وإذا استبعدنا بعض الحوادث الضئيلة فى الاربعينات ، فإننا نؤكد أن الاخوان مواطنون شرفاء ، أدوا واجبهم فى حرب فلسطين عام ٤٨ وفى معركة الكفاح المسلح بمنطقة القنال عام ١٥ .. وما بين الوفد والأخوان ، هو المودة والصداقة ، ولكل طرف رأيه وفلسفته وبرنامجه ، فلم يحدث اندماج أو سيطرة لأحد على الآخر .

إن الاخوان صوتوا فى آخر انتخابات جرت قبل يوليو ٥٢ ، لصالح حزب الوفد ، وساندوا بشدة ابراهيم فرج فى معركته الانتخابية بشبرا .. فالوفد مسيرة وطنية ، وبمثابة الأم التى تضم فى أحضانها كل المصريين ماداموا يتفقون على حقوق الانسان وسيادة الامة .. ولا فرق داخل الوفد بين مسلم وقبطى .. ولا بين يمينى ويسارى .. فالوفد يحمل المودة والتقدير لكل القوى السياسية فى مصر على اختلاف انتماءاتها الفكرية والسياسية .

ـ واضاف ابراهيم فرج ردا على نفس السؤال حول مستقبل التحالف بين الوفد والاخوان قائلا :

ـ لقد كانت تربطنى علاقة مودة حميمة وصداقة بالمرحوم الشيخ حسن البنا ، وأنا نجحت فى انتخابات عام ٥٠ بدائرتى فى شبرا ، بأصوات الاخوان المسلمين ، الذين وقفوا بجانبي وساندوني بأغلبيتهم .. وأنا عشت فى



المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٧ يونيـــو ١٩٨٤

السياسة ٦٠ عاما ، وعاصرت كل ما أصاب الاخوان على أيدى حكومات الاقلية ، ولم يحدث يوما عداء بين الوفد والاخوان .. والوفد لم يغير مبادئه . وانجازه الاكبر ، أن الوحدة الوطنية عقيدته التى لم تتبدل منذ ثورة ١٩١٩ . فهى الحصن الحصين لمصر ، فالدين لله والوطن للجميع ، وهذا هو شعار الوفد منذ سعد باشا زغلول ..

● هل ما زال الوفد يؤمن بنسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى مجلس الشعب ؟

ـ د. وحيد رأفت : أتمنى أن يدخل مجلس الشعب من يكون ، وانتقد أن يكون هذا بحكم القانون . وسعد باشا قال : " أبى فلاح وأنا باشا " .

ـ د. نعمان جمعه : إن الدليل على إيمان الوفد بالعمال والفلاحين ، هو أن ثلاثة أرباع قوائمه عمال وفلاحون ، والحزب الوطنى فى الغربية طعن فى ذلك .

ـ إبراهيم فرج : سعد زغلول كان يفخر بأنه زعيم الجلاليب الزرقاء .

● هاجمت أحزاب المعارضة فى صحفها ومؤتمراتها حزب الوفد ، وقالت إن ما بينه وبين الحزب الوطنى هو خلاف فى البرنامج وليس معارض فما موقفكم ؟

ـ د ـ نعمان جمعه : نعم لقد تعرض الوفد لهجوم أحزاب المعارضة وبالذات حزبا العمل والتجمع .. ولكن نحن لا نرد ، ونكن لهم كل مودة وتقدير .. ونتحدى أن يجد أحد فى صحيفتنا أو مؤتمراتنا هجوما على أحزاب المعارضة وهجومهم لن يغير من موقفنا وما زلنا ناسف لعدم تمثيل أحزاب المعارضة داخل المجلس ونرفض قانون الانتخاب الذى منعهم من التمثيل .

● ما هو موقف حزب الوفد إذا دعت أحزاب المعارضة ، لاحياء لجنة الدفاع عن الديمقراطية ، والتى أتهم الوفد بفشلها ؟

ـ د ـ وحيد رأفت : لقد كانت هناك ظروف خاصة ، دعتنا لعدم حضور اجتماعات لجنة الدفاع عن الديمقراطية .. لان الجبهة لم تكن تمثل الاحزاب الموجودة فقط ، بل ضمت قوى سياسية أخرى ، ونحن نتعامل فقط مع الأحزاب الشرعية القائمة فى حدود القانون والمشروعية .

ـ د. وحيد رأفت : ونحن ناسف أكثر من رئيس الجمهورية لعدم تمثيل حزب العمل ورئيسه ابراهيم شكرى داخل مجلس الشعب . حتى يضم المجلس الاحزاب التى تمثل الاتجاهات والتيارات السياسية . ولا يمكن أن نطالب الرئيس بالغاء الانتخابات ووزاره محايدة لاجراء انتخابات أخرى ، فمثل هذا الاجراء يعد سابقة خطيرة تخالف الدستور وفى نفس الوقت تعنى أننا نساعد الحاكم على الديكتاتورية .. ونحن سنتعاون بمودة مع جميع القوى السياسية فى مصر والتعاون ليس تحالفا ، ولكن التعاون بصوره الممكنة .

● ما مستقبل الديمقراطية فى مصر بعد أن حرمت أربعة أحزاب معارضة من التمثيل داخل مجلس الشعب ؟

ـ د. عبد الحميد حشيش : أن مستقبل الديمقراطية ، لا يتوقف على تمثيل أحزاب معينة داخل المجلس النيابى ، بل تتوقف على إيمان الشعب بالديمقراطية .. والشعب يستطيع أن يفرض إرادته على أى حاكم ، ويستطيع أن يحاسب الحاكم إذا انحرف عن مسيرة الديمقراطية .. ومهمتنا ارساء الديمقراطية وتدعيم مسيرتها .. وقديما قالوا : لا يوجد طغاه بل يوجد عبيد ولا تسال الطاغى لماذا طغى ، بل اسال العبيد لماذا ركعوا ؟ » .

● لماذا اشتركتم فى الانتخابات وانتم تعلمون مقدما بتزويرها ؟

ـ د. وحيد رأفت : يجب أن نعترف باخطائنا .. ولم نكن نتصور أن التدخل فى الانتخابات سيتم بهذه الصورة .. ونعترف بأنه فات الأوان ، أن نتمسك بالا ندخل الانتخابات قبل تعديل قانون الانتخاب والغاء شرط الـ ٨٪ الذى حرم حزب العمل من التمثيل النيابى .. كان يمكن أن نتمسك بتعديل القانون ولكننا أخطأنا عندما وثقنا أكثر من اللازم فى الحكومة .

● ما هى الاجراءات التى اتخذها الوفد بالنسبة للتجاوزات فى الانتخابات ؟

ـ د. نعمان جمعه : يجرى الآن تحقيق جنائى فى كثير من الاحداث والتجاوزات .. ففى قنا تحقق النيابة فى ستة طعون .. ونيابة الزقازيق تحقق فى مقتل وكيل المرشح الوفدى .. وقد سافر ابراهيم فرج إلى الزقازيق ، وأشرف بنفسه على لجنة الدفاع التى تتولى هذا الموضوع كما حضر جزءا من تحقيقات النيابة ، وقدم العزاء باسم الوفد لأسرة القتيل .. وستبحث هيئة مستشارى الحزب برئاسة الدكتور وحيد رأفت كل الطعون الانتخابية ، لاتخاذ الاجراءات حولها فى حدود القانون .

وكشف بعد ذلك الدكتور ابراهيم عواره مرشح الوفد فى الغربيه ، عن الضغوط المكثفة التى تعرض لها للانضمام للحزب الوطنى ، ورفضه لها قائلا : « ان السقوط على أعتاب الوفد ، أشرف من النجاح فى قوائم الحزب الوطنى » .. واضاف : انهم لذلك عملوا على اسقاطه ، وجاءوا برجال الشرطة بزيهم الرسمى لينتخبوا ، وفى البداية أعلنوا عن فوز قائمة الوفد بثلاثة مقاعد ، ثم جاءوا بـ ٢٠ ألف صوت ، لا أعلم من أين ؟ ليعلنوا فوز قائمة الوفد بمقعد واحد .. وأعلن عواره ، أنه سيلجأ للقضاء لكشف وقائع التزوير .. ثم توالت أسئلة مندوبى ومراسلى الصحف والوكالات :

● ماموقف الوفد من الشريعة الاسلامية ؟

ـ د. وحيد رأفت : إن موقف الوفد لا يتغير ولا يتبدل ، وهو كما جاء فى البرنامج ، أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيس للتشريع .. وسيبذل الوفد داخل مجلس الشعب كل ما يملك من جهد لتحقيق برنامجه

● هل سيخوض الوفد انتخابات المجالس المحلية القادمة ؟

ـ نعمان جمعه : سنخوض انتخابات المحليات القادمة وسنكافح لالغاء وتعديل قانون القائمة بالطرق الشرعية ، فكل خطواتنا وإجراءاتنا قانونية فى حدود الشرعية .

● ما هو موقف الوفد من القضية التى اقامها المستقلون أمام القضاء لحرمانهم من دخول مجلس الشعب ؟

ـ د. نعمان جمعه : نحن لا يوجد عندنا مانع ، من الانضمام اليهم ، إذا طلبوا ، لندافع معهم عن حقوقهم السياسية .

وفى حوالى الساعة الثانية عشرة إلا ربعا ، انتهى المؤتمر الصحفى العالمي الذى عقده حزب الوفد مساء الجمعة الماضى

يوميـــات ناخـب حـزين

بقلم : د . يحيى الرخاوى

....كل ما أرجوه الا نفقد الامل ، وأن يكون هذا الصوت المحدود تحت القبة الشريفة (رغم ما تلوثت به أحيانا) هو الفرصة الجديدة للمقارنة فالرؤية فالاستعداد للاختيار الجديد ، وأن يستوعب هذا الصوت أصواتا معارضة أخرى حيل بينها وبين المشاركة الرسمية بفضل حياكة القوانين ولى الذراع .

أقول ذلك وملئي الحزن على فوات الفرصة ، رغم ، طيبة ، رئيس الدولة ، وحسن النية ، وقد عايشت هذه التجربة مواطنا مشاركا صاعدا هابطا ، محاورا رافضا معتزا بصوته طول الوقت ، وكانه الذى سيرجح كفة هذا أو يخفف موازين ذاك ، وحين انتهت التجربة وجدت في قلبي مرارة ، رغم الأمل ، وفى عقلي ياسا رغم العناد ، خوفا من البدائل رغم كل المحاولات ، وقلت أكتب هذه التجربة للناس بايجاز لعلي أجد من يشاركني فيرجح الأمل والعناد وتفيد المرارة في التعلم والاصرار ،

قبل رفع الستارة :

راودني أمل عنيد أني انسان محترم ، أعيش فى بلد محترم ، وأنى أستطيع لذلك ــ وبذلك ــ أن أقول رأيى فيمن يحكمني ، بل أن أصدر قرار تعيينه ، وأن أخطىء فى ذلك أو أصيب ، وأن يصححني رأى الآخرين ، وحساب ضميرى ، ومتابعة اجتهادى ، وتوفيق ربى ، كان ذلك بمناسبة عودة حزب الوفد بحكم قضائي « ليحيا العدل » ، ولست وفديا .

الأربعاء :

ولكن لماذا هذا التسرع بهذا الاتفاق ؟ نعم الخطا يكمن أساسا فى قانون الانتخاب ، ولكن لماذا الوفد بالذات والاخوان بالذات فى هذا الوقت بالذات ؟ لا أوافق ولا أرتاح . فالمسالة ليست مجرد أصوات ، لا ... لن أعطى صوتى للوفد وهو يلهث هكذا ، يا ...خسارة !!

الخميس :

اذا كان القانون قد حرم المستقلين من الترشيح ، أليس من الجائز أن يحرم الناخبين المستقلين من الانتخابات أيضا ؟ لعله كان قد أراح أمثالى ممن يأخذونها هكذا جدا صارما .

الجمعة :

فتحت النار بلا هوادة ، وبتدبير يبدو جماعيا ، واشترك فى الهجوم غير المتكافىء كل الخائفين والمخلصين والمنافقين والمجتهدين والمخدوعين ، خافوا على ثورة يوليو وكأنها طفل حديث الولادة وهم الذين كانوا يتفقون على مراسم الدفن سرا ، وأطلت علينا مقارنات مضحكة تقارن ــ وبالأرقام ــ بين ما كان قبل ثلث قرن وما هو الآن ، ناسين ــ بغير أمانة ــ « متغير الزمن » الذى لا يحسب الا « بعينة ضابطة » تقول لنا ــ مثلا : ماذا حدث فى نفس هذه المدة فى بلاد مماثلة ــ وغير مماثلة ــ بدون ثورة يوليو (مثل المغرب ، أو اليونان أو الهند أو كندا !!) .

السبت :

عجيب أمر هؤلاء الناس ، ان هاجم الوفد ثورة يوليو فهو يريد أن يرجع بالعجلة الى الوراء ــ وكأن هذا ممكن ، وكأننا مجموعة من ضعاف العقول ــ وان اعترف بايجابياتها فهو يريد أن يستولى عليها ، لا ...لا ..هذا « ملعوب » ينكشف . ومع ذلك فلم أقرر لمن أعطى صوتى .

الأحد :

أنا أريد أن ينجح الحزب الوطنى ، لا حبا فيه ، فهو لم يوجد بعد ، ولكن باعتباره « الصورة المدنية » للنظام ، وأنا أفضلها عن الصورة العسكرية : جيشية كانت أو بوليسية . فاذا كان هذا هو عين العقل من عجوز مثلى . فلماذا أبحث عن أى أحزاب المعارضة أدلى لها بصوتى ؟ فلأكن أمينا وأعطى صوتى لمن قررت أن نجاحه أفضل ، ورعبت رعبا شديدا . أنا ؟ أعطى صوتى لحزب لم يوجد الا شللا منتفعة ؟ وفى أحسن الأحوال كلافتة شبه ديمقراطية لحكم منتفخ ؟ لا .. لا .. لينجح الحزب الوطنى رغما عنى ، حتى لو امتنعت عن التصويت

الخميس :

حضرت مقابلة إنتخابية فى نادى أعضاء هيئة التدريس ، حضرها مندوبو الاحزاب ، وتناقشوا مناقشة خرجت منها بالفخر والسعادة وبدا لى أن أملى تحقق ، وأنى انسان محترم فى بلد محترم . وكانت أكثر الآراء ترتيبا ومنطقا ، بل وهدوءا هو رأى ممثل حزب التجمع الذى كنت لا أحب لهجة حزبه القارصة ، وتهييجه المستمر ، ووعوده التكتيكية ، ولكن هاهو ذا الكلام مقنع والاخلاص ظاهر ، فلم لاأنتخب قائمته وأخلص نفسى

الثلاثاء :

قرات دعوة ابراهيم شكرى لانتخاب قائمة حزبه ، واحسست انه يجلس معى يربت على كتفي ، ولكني ماسمعت منه الا صوت « مصر الفتاة » لا حزب العمل ، هذا رجل طيب عظيم شريف فلم لا أهديه صوتي ولو حتى لاساهم فى وصول حزبه الى الثمانية فى المائة

الخميس .

زادت وفاضت ... ، هذا استخفاف بمشاعرنا واستهانة بعقولنا ، الاعلام الرسمى غير موضوعى ، صور الباشوات والخديوى ليست هى الوفد الجديد ، ولا القديم ، وترن فى أذنى موسيقى أوبرا عايدة ، وأتيقن بالرغم من ذلك أني لا أحب الباشوات ولا سيرتهم ، كما أنى أكره الباشوات أكثر فأكثر المتخفين تحت أى اسم آخر مهما ألغوا الباشوية ، لا لا .. من يستغفلنى لا يستحق صوتى . ولكن يا لصوتى هذا الذي أحمله على يدي خائفا عليه كل هذا الخوف ، أن أضعه فى غير محله

السبت .

سمعت دعوة الرئيس للشعب أن يشارك ، وتصورت انه يكلمنى شخصيا ، ووصلتني حسن نيته وهو لا يطلب الا أن يحكم كل واحد ضميره ، وصدقته رغم يقيني لتعثر صوته فى داخل قنوات الحزب الذى اضطر لرئاسته ، المهم شكرته فى نفسى وقلت لعله خيرا .

الاحد ٢٧ مايو :

من السابعة صباحا وأنا هناك ، أهتديت الى لجنتي ، بالعافية ، أرشدت رجلا مسنا الى حقه أن ينتخب بالبطاقة دون تذكرة أنتخاب ان كان اسمه مدرجا ، كان الموظف المختص قد ظنه خواجة عجوزا فصرفه بمعلومة خاطئة ، فخور أنا بكل ما يجرى ، لم أقرر من أنتخب بعد ، بعد نقاش مع زميل قررنا أن ننتخب من سيتيح لنا هذه الفرصة أكرم وأصدق اذا ماولى الحكم ، فرجحت كفة الوفد فى آخر لحظة ، حتى لو كان قد أخطا فلن يصلحه الا صوتى وصوتك ، نحن اذن ننتخب « الوسيلة » لا المحتوى ، شكرا ياسيادة الرئيس .

الاثنين :

فى زيارة الى قرية أقارب لواجب العزاء سمعت سخطا من رجال مايسمى بالحزب الوطنى على الرئيس ، الذى جعل العيال يتكلمون ، فدعوت له بطول العمر ، ورجعت وأنا أتذكر ترحم أقاربى على سلفى هذا الرئيس ، المغفور لهما ، حيث كانا يسكتان « العيال » بطريقة أو باخرى ، فنعفى من وجع الدماغ !!

الثلاثاء :

فرحة ما تمت ، لم تكن الانتخابات بين حزب وحزب ، وانما أحزاب وحكومة ، وشعبنا يحب الحكومة !! أو هو يتقيها بادعاء حبها ، فان أساءت فهو يصبر عليها حتى ترحل أو يهزمها الذى لايهزمه أحد ، ومع كل ذلك فالنتائج الاولية توحى بأن ماسمعناه فى الشارع وما رأيناه فى كثرة من اللجان لم يترجم الى ما يتوقع من أرقام ، لعله خير ، ولننتظر حتى بعد الظهر .

وأعلنت النتائج :

ياساتر !! ماذا حدث ؟ وما فائدة صوتى اذن ؟ وأين الامل ؟ هل قبلوا تحديك ياسيادة الرئيس وفعلوها بالجهود الذاتية ؟ الى أين نحن ذاهبون ؟ الويل لمن يحرمنا الأمل ، الويل لمن يضطرنا الى ما لانحب ، يارب سترك .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٨٤

الخميس :

اقرأ رائعة جابرييل ماركيزا « مائة عام من العزله » : .. كان عدد الأوراق الزرق والحمر متساويا تقريبا لكن الرقيب لم يدع منها الا عشرة ، وأكمل الفرق بأوراق زرق .. قال أوريليانو « سوف يحارب الأحرار » « فيرد عليه ممثل السلطة ، انهم لن يعلنوا الحرب من أجل تبديل أوراق الاقتراع — ولكن الحرب تعلن ، وبعد ثلاثين صفحة يقول أحد الثوار المحاربين معترضا أصلا على محاولة التغيير بالاسلوب الديمقراطى (مادام الامر كذلك) .... اننا نضيع وقتنا ، وسنظل نضيعه ما دام أوباش الحزب (يعنى حزبه الثائر) لا ينقطعون عن شراء مقعد فى الكنجرس (يعنى مجلس الشعب !!)

وأسال نفسى أليس هذا بالضبط ماتدفعنا اليه هذه الحكومة ، أو حزب الحكومة ، أو حرص وغباء المنتفعين بالحكومة ؟ اليس ضد هذا هو ما حاوله هذا الرئيس فأفشلوه عينى عينك ؟؟

الجمعة :

أفظع ما سمعت وأباسه ليس مقتل نائبة شجاعة ، ولا خطف مندوب مناضل ، ولاتسويد يتم ببعض رجال الجامعة ، كل هذا له من يحقق فيه وليس عندى ما يحيطنى بكل أبعاده ، الافظع — لوصدق — هو حكايات بطاقات زوجات رجال القوات المسلحة التى استخرجت فى غير الميعاد والتى سود بعضها بغير حضور ، اذ لوصح هذا فهو افتراض ضمنى أن القوات المسلحة توجه لتاييد حزب معين ، وأن مايتم بالتحايل بالزوجات هو مؤشر لما يهدد به بالازواج ، وكل هذا لا ذنب لاشراف القوات المسلحة فيه ، أقول لوصح — وأدعو الله الا يصح فهو اللعب بالنار ، وهو النكسة ، وهو لعنة يوليو التى لا تريد أن تنمحى ، والتى — لو صح سوف تشوه شعبية هذه الثورة باكثر من كل تشويه مباشر أو هجوم معلل ، وأدعو الله ولتدعوه ألا يصح فى قليل أو كثير ، يارب سترك .

السبت :

ولو ... ، ياسيدى رئيس الدولة : انهم يصرون على أن نياس اذ يفشلونك ، فتنبه لما يفعله عمالك ، لاننا جميعا سوف ندفع ثمنه ، وأنت أولنا وليتحمل مثلى الحزن ما شاء ولكن دون أن يفقد عناد التفاؤل حتى بعد الذى كان ، لأن اليأس ، سيدى ، هو بداية الخراب بكل معنى وسلاح .

والى الجولة القادمة مهما طال الزمن



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ يونيـــو ١٩٨٤

صحف العالم تدين تزوير الانتخابات في مصر

الجارديان : إرادة الناخبين كانت خرساء



واشنطون بوست : اقتحم الامن المركزي سرادق الوفد بالاسكندرية

THE TIMES

التايمز : قانون الانتخابات الجديد للحزب الحاكم

الفاينانشيال تايمز : الحزب الحاكم زوّر الانتخابات علناً ودون خجل

التايمز : قانون الانتخابات متحيز للحزب الوطني



المصدر : الوفد

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

THE GUARDIAN

Printed in London and Manchester — Thursday May 31 1984 — 23p

...ves Wafd
...pposition

كالعادة .. ذكرت صحف الحكومة نصف الحقيقة عندما نقلت ما كتبته الصحف العالمية عن معركة الانتخابات المصرية .. وبعدها نتائج هذه المعركة .. فخرجت الكلمات كوليد مبتسر ! ما لم تقله الصحف الحكومية أنه لأول مرة يواجه الرئيس حسنى مبارك أقوى معارضة برلمانية منذ الاطاحة بالملك فاروق عام ١٩٥٢ ، وهذا ما ذكره « كريستوفر والكر » مراسل جريدة « التايمز » البريطانية في القاهرة . ويضيف « كريستوفر » أنه على الرغم من وجود فؤاد سراج الدين خارج البرلمان فإنه من خلال الشعبية التي يتمتع بها الوفد فإنه سيظل يمثل الضغط المستمر على الحكومة من أجل التغيير .

صحافة بريطانية

الاستياء العام بسبب المشاكل المتراكمة

وعلق مراسل « التايمز » في القاهرة . على المعركة فقال أن الاستياء الشعبى العام في مصر من جراء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة ، سوف يجد له منبرا دائما للتعبير عنه داخل مجلس الشعب .. ويضيف أن تداخل الوزراء الزائد على الحد في العملية الانتخابية قد أنهك حرية الانتخابات خاصة أن قانون الانتخابات نفسه قد أظهر تحيزا لصالح الحزب الحاكم .

وينقل كريستوفر والكر مراسل التايمز عن أحد رجال الأعمال المصريين سبب عدم اشتراكه في الانتخابات بان الناس قد تعودت في مصر من الحزب الحاكم أن يقوم هو بالتصويت نيابة عنه . وبالطبع لصالحه ولهذا ـ كما جاء على لسان رجل الأعمال المصرى ـ لم « انزعج عندما لم أسجل اسمى في القوائم الانتخابية قبل إغلاق الباب في ديسمبر الماضى ، فنحن نعتقد للخطة أنه سيسمح لنا بالتصويت طبقا لما يدور في رؤوسنا » .

ومع ذلك فان مؤيدى الديمقراطية في مصر ـ كما يقول والكر ـ يأملون الان أنه على مدى السنوات الخمس القادمة وقبل الانتخابات العامة القادمة ، فان بعض التعديلات سوف تدخل على قانون الانتخابات لجعله أقل تحيزا للحزب الوطنى الديمقراطى

إرادة الناخبين كانت خرساء

أما « كيت فينشى » مراسلة جريدة الجارديان » في القاهرة . فقد ذكرت أن حزب الوفد الجديد يتطلع من الان للانتخابات العامة القادمة لانه في انتخابات المستقبل سوف يتاح له الوقت لتنظيم صفوفه

وأضافت كيت أن حسن أبو باشا وزير الداخلية إدعى أن نسبة مشاركة المصريين قد بلغت ٤٣ ٪ في حين أن هذه النسبة ـ كما ذكرت ـ لم تتعد الثلاثين في المائة .. وبذلك فان إرادة الناخبين المصريين في رأى « كيت » كانت خرساء تماما

وأوردت مراسلة « الجارديان » البريطانية ما ذكره فؤاد سراج الدين من أن الانتخابات لم تكن عادلة « وإننا لدينا الدليل على ذلك » وأضافت المراسلة أن أحد المسئولين بحزب التجمع التقدمى قد صرح لها « بان ملف الديمقراطيه قد أغلق » .

وقد ذكر تشارلز ريتشاردز « مراسل جريدة » الفاينا نشيال تايمز » البريطانية أن زعيم حزب الوفد المخنك فؤاد سراج الدين صرح له بان عملية التلاعب في الأصوات والتزوير والعنف قد جرى من قبل الحزب الحاكم في صورة علنية ودون خجل » !

ويقول ريتشاردز أن فشل الحكومة في القضاء على اللامبالاه وشكوك المصريين في العملية الانتخابية يعتبر ضربة للنظام المصرى خاصة وأنه كانت قد وجهت نداءات مباشرة للمصريين للمشاركة في التصويت عشية يوم الانتخابات .

ويستطرد مراسل جريدة الفاينانشيال تايمز أن النظام السياسى المصرى طبقا للدستور مبنى على أساس جمهورية الجنرال شارل ديجول الخامسة حيث يركز السلطة كلها وصنع القرار في أيدى الرئيس .. ومن ثم فان البرلمان ليس إلا ميدانا للمناقشة فقط .. ويعين الوزراء من خارج البرلمان إلا أنهم يكونون محل استجوابه ...

اقتحام الشرطة لمؤتمر الاسكندرية



المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

أما « ديفيد أوتاواى » مراسل صحيفة « واشنطن بوست » الأمريكية فقد كتب عما جرى من تجاوزات خلال العملية الانتخابية التى وصفها بانها ضخمة وعرض لحادثة إقتحام قوات الامن المركزى لسرادق المؤتمر الانتخابى لحزب الوفد فى الاسكندرية وهدمه السرادق على من فيه واستخدام الهراوات فى تفريق الموجودين .. وفى نفس الوقت ذكر أيضا قيام الأمن المركزى بالقبض على ٢٢ من أعضاء حزب الوفد بالقاهرة أثناء خروجهم فى مظاهرة باحد شوارع القاهرة فى الساعة الواحدة صباحا . بل وصل الامر إلى حد القبض على مرشح الوفد فى هذه المنطقة .

وقد حدد مراسل « واشنطن بوست » المواجهة الرئيسية التى جرت بين الاحزاب خلال الحملة الانتخابية التى استمرت لمدة شهر على أنها جرت أساسا بين الحزب الوطنى الحاكم وحزب الوفد الجديد . وقال عن الوفد بانه كان يسيطر على الحياة السياسية فى ال ٢٣ عاما التى سبقت ثورة ١٩٥٢ والذى سمحت له المحكمة فقط بالعودة لممارسة نشاطه فى يناير الماضى .

وثائق مشكوك فيها لتشويه صورة الوفد

ويقول « ديفيد أوتاواى » أن العلاقات المصرية ـ الأمريكية لم تكن أحد موضوعات الحملة الانتخابية حتى قبل الانتخابات بثلاثة أيام عندما نشرت صحيفة « الأهرام » ما يمكن تسميته بمحاولة اللحظة الاخيرة لتشويه زعيم حزب الوفد الجديد عندما نشرت فى مانشيت عدد الجمعة قبل الانتخابات نسخة من رسائل سرية مكتوب عليها « معلومات أمنية » أرسلت إلى الولايات المتحدة . ويضيف مراسل واشنطن بوست « أن السفارة الامريكية رفضت التعليق على هذه الوثائق لتجنب التدخل فى العملية الانتخابية ..ورد أن أحد المسئولين بالسفارة الأمريكية بالقاهرة ذكر أن هذه الوثائق ليست لها علاقة بالظروف الحالية ومن ناحية أخرى فقد وصف متحدث باسم حزب الوفد الجديد هذه الوثيقة بانها مزورة

المعارضة قبلت نظام القائمة النسبية مكرهة

بالسفارة الامريكية بالقاهرة ذكر أن هذه الوثائق ليست لها علاقة بالظروف الحالية ومن ناحية أخرى فقد وصف متحدث باسم حزب الوفد الجديد هذه الوثيقة بانها مزورة

المعارضة قبلت نظام القائمة النسبية مكرهة

وذكرت صحيفة الهيرالدتريبيون الامريكية أن المشكلة الرئيسية التى تعرضت لها معظم أحزاب المعارضة المصرية هى التدخل فى الانتخابات .. ونقلت الصحيفة عن الدكتور وحيد رأفت نائب رئيس حزب الوفد . قوله - أن التدخل الادارى فى الانتخابات هو أهم مشكلة نواجهها ، لانه تدخل يقصد به الوفد بصفة خاصة . ويضرب مثالا على ذلك بانّ إثنين من كبار الموظفين فى الحكومة انضما للوفد ، فما كان من الحكومة إلا إن قامت بنقلهما على الفور إلى المجالس القومية المتخصصة .

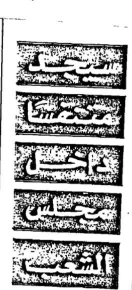
وتعلق صحيفة الهيرالدتريبيون على ذلك بان النقل إلى المجالس القومية المتخصصة هو نوع من العقاب المهذب حيث أنه لا يعرف أى دور لهذه المجالس فى مصر حتى الآن وهل هى استشارية أو غير ذلك .

وتتناول الصحيفة أيضا مشكلة قانون الانتخابات الجديد .. فلاول مرة ينتخب البرلمان المصرى على أساس نظام القائمة النسبية المشروطة ، لا النظام الفردى الذى عرفته مصر دائما .. وكانت أحزاب المعارضة قد تحدت هذا النظام وعارضته ، إلا أنها اضطرت للقبول به تحت ضغط موافقة الاغلبية الجارفة للحزب الحاكم فى مجلس الشعب .. ويبدو أن أحزاب المعارضة خاصة تلك التى لم تدخل البرلمان وهى حزب العمل الاشتراكى وحزب التجمع الوحدوى التقدمى وحزب الاحرار قد أحست الآن فقط بمدى ظلم نظام الانتخابات الجديد هذا الظلم الذى حرم حزب العمل الاشتراكى من دخول البرلمان بسبب واحد فى المائة فقط حيث أنه حصل على ٧ ٪

الحزب الحاكم سرق الهلال شعار الوفد

ومن ناحية أخرى نشرت صحيفة لوس انجلوس تايمز دراسة عن

١٤٨٤



الحالة التعليمية للناخبين المصريين جاءت فيها أن نسبة الأميين منهم كبيرة جدا تصل إلى ٦٣.٧ ٪ ومن هنا كان فى لزاما على الاحزاب أن توافق على الرمز الذى اختارته لها وزارة الداخلية المصرية أثناء تنظيم حملة الدعاية الانتخابية .. ولأن الخيار كان فى يد أنصار الحزب الوطنى الحاكم فقد سرقوا رمز حزب الوفد وهو الهلال وحصلوا عليه لأنفسهم .. وكان علم مصر قبل الثورة يتضمن هلالا داخله ثلاث نجوم . أما باقى الحالة التعليمية للناخبين فهى موزعة كالتالى : ١٧.٢ ٪ يقرأون ويكتبون أما عدد المتعلمين من الناخبين فهو قليل جدا إذ يصل عدد الجامعيين من بين الناخبين إلى ٢.٩ ٪ فقط أما الحاصلون على المؤهلات المتوسطة فلا يتعدون ال ١٦.٢ ٪ .

وتعرضت صحيفة لوس انجلوس تايمز للحملة الشرسة على حزب الوفد والتى وصلت إلى حد ابتكار وثائق عن التعامل مع الولايات المتحدة .. هذه الوثائق التى أكد أحد كبار المسئولين بحزب الوفد عدم صحتها . وتضيف الصحيفة أن الحزب الوطنى قد ركز نيرانه على الوفد لاقتناعه بانه التهديد الحقيقى له .. فالشيوعيون المصريون يكثرون فقط من الكلام والضجيج ولكن ليس لهم أية شعبية حتى فى المناطق التى كانوا يدعون أنهم سيحصلون على كل الاصوات فيها وهى أسوان ومدينة حلوان الصناعية التى انشئت بعد الثورة . لم يحصلوا على ما كانوا يتوقعون .

استقبال الجماهير للوفد بهر المراسلين الاجانب

وتستطرد الصحيفة إلى محاولات التعرض الجسدى لمؤتمرات الدعاية الانتخابية لحزب الوفد وتضرب على ذلك مثالا سمته أحد أبرز التجاوزات الانتخابية من جانب الحزب الحاكم حيث تدخل الأمن المركزى (الجهاز البوليسى القمعى الذى أسسه أحد رجال عبد الناصر) واستخدم القنابل المسيلة للدموع والهراوات لطرد الحاضرين للسرادق الانتخابى لحزب الوفد فى الاسكندرية

وينقل مراسل الصحيفة صورة قلمية نقلها عن مراسل يابانى حضر المؤتمر الانتخابى لحزب الوفد فى مدينة حلوان قبل ستة أيام من بدء الانتخابات وكتب هذا المراسل اليابانى يقول أنه بهر بالاستقبال الحافل لجماهير العمال البسطاء لفؤاد سراج الدين زعيم حزب الوفد حيث ظلت الهتافات تتعالى بما معناه . يجب على الصحافة الحكومية أن تاتى لترى استقبال المصريين لزعيم حزب الوفد (الصحافة فين ، الزعيم أهه)

ويستطرد المراسل اليابانى إلى أن التصفيق والتهليل لزعيم حزب الوفد ظل مستمرا لمدة ١٢ دقيقة (قال أنه حسبها بساعته الرقمية) دون إنقطاع .. وكتب المراسل أنه لم يكن يتوقع ذلك خاصة فى منطقة عمالية لا سيما أن الحزب الحاكم ظل يركز على وتيرة أن ثورة يوليو والحزب الوطنى ورئيسها هما أصدقاء العمال فى حين أن حزب الوفد هو عدو العمال . ويضيف أن الاستقبال الذى راه بعينيه قد كذب كل على هذه المقولات ضد حزب الوفد ورئيسه



رياح العنف بدلا من رياح الديمقراطية

بقلم : جمال بدوى

إن أخطر ما كشفت عنه الانتخابات الاخيرة ، أن القوة فوق الحق ، وأن حزب الحكومة فوق الامة ، وأن العنف مصدر السلطات ، وأن نيل المطالب ليس بالتمنى .. ولكن بالدراع ، وأن الديمقراطية ليست هى الحوار بالكلمات .. ولكن باللكمات ، وليست مقارعة الحجة بالحجة ... ولكن مقارعة الحجة بالشومة والدبشة وقرن الغزال ..!!

إن أخطر ما كشفت عنه الانتخابات هو أن المسافة لا تزال بعيدة بين الكلام الذى يقال للناس ـ للاستهلاك والخداع والتمويه ـ والكلام الذى يقال فى السر لتكسير الفوانيس وضرب الخصوم وحشو الصناديق بالبطاقات المزورة .. المسافة لا تزال بعيدة بين الكلام والفعل .. بين الخيال والواقع .. بين المبادىء والتطبيق .. فنحن نتكلم عن الديمقراطية كلاما معسولا ونعض عليها بالنواجذ إذا كانت تحقق لنا منافع ذاتية ، ولكنا نتخلى عنها ونبغضها ونحتقرها إذا سلبتنا المنافع والامتيازات والاستثناءات ، وحالت بيننا وبين السلب والنهب والتكويش على خيرات البلد ..

●● فماذا كانت النتيجة ..؟

أصبحت الديمقراطية ـ مثل الاشتراكية ـ مجرد شعار يرفع فى السراء ، ويطوى فى الضراء ، ولم تعد مبدأ ثابتا نتمسك به فى الحالين ، وأصبح العنف هو البديل حين شعر إصحاب الكراسى أنها تهتز من تحتهم ، وأن رياح التغيير آتية بفعل الارادة الشعبية ، ثم تبين خلال الواقع المؤسف أن العنف هو سيد الموقف ، وأن الارهاب هو الاداة العملية لفرض الارادة ، وأن الحق الذى لا تسانده قوة هو حق قاصر .. عاجز .. حق مع إيقاف التنفيذ ، وعلى ذلك يكون العنف الذى استخدمه اتباع الحزب الحاكم عنفا « مشروعا » ودعوة ضمنية إلى الاخرين لاستخدام نفس المنهج .. لحماية النفس أولا ، ولحماية الحق ثانيا .. وواحدة بواحدة والبادى أظلم .. وتلك أخطر نتائج الحرب « الاهلية » الانتخابية الاخيرة ..!!

لقد عشنا طوال أيام المعركة ونحن نسمع التقريع والملام لان الوفد ـ أيام زمان ـ أنشأ القمصان الزرقاء .. ولان الاخوان المسلمين أقاموا منظمات وتشكيلات عسكرية .. وحين سمعنا هذا النقد المر من أبواق الحكومة ، تفاءلنا .. وأعلنا التوبة .. وندمنا على ما فعل السفهاء منا ، وقلنا إنا حكومتنا التى تستنكر هذا اللون من العنف السياسى ، لابد أن تمضى فينا سنة الدول العريقة فى الديمقراطية ، فتترك الناس أحرارا فى التعبير عن إرادتهم .. أحرارا فى اختيار من يشاءون فى مجلس الشعب .. أحرارا فى الانصراف عمن يبغضون .. كنا نتوسم أن تقدم لنا حكومة الحزب الديمقراطى نهجا جديدا من مناهج العمل السياسى يترفع عن الفتونة ويعلو فوق الارهاب والترويع ، ويتخلص من آفة تزوير الاصوات .. ولكن حكومة الحزب الديمقراطى لم تستطع الارتفاع إلى هذا السمت الراقى فى السلوك ، فرأينا الميلشيات المدربة التى تفوق القمصان الزرقاء والخضراء والصفراء والسوداء عنفا .. ورأينا صور الارهاب التى بلغت حد القتل علنا والضرب تحت الحزام ..!! فهل بعد ذلك نلوم الشباب إذا هم فقدوا الثقة فيما يقال عن الانفراج الديمقراطى .. وظلوا قابعين فى تنظيماتهم السرية ، ما دامت الفوارق قد زالت بين العمل السرى والعمل العلنى .. وأصبح العنف سمة واحدة للطرفين ..؟؟

●● وبعد ..

فلقد كنت أحد الذين استنكروا العنف والتطرف طوال السنوات الثلاث الماضية ، وكنت — ولا أزال — أحد المؤمنين بأن استقرار مصر هو أمل عظيم لن يتحقق إلا باحترام كافة الآراء والمبادىء والافكار .. والاعتراف بحق كل صاحب رأى فى التعبير عن رأيه بالوسائل الدستورية المشروعة ، حتى نسد الطريق أمام التنظيمات السرية والفيالق المتطرفة وكنت أرى فى الانتخابات الأخيرة فرصة ذهبية للعلاج بالديمقراطية .. ولا أخفى عليكم أننى أشعر ، الآن ، باحباط شديد بعد الذى جرى بعد ظهر يوم الانتخابات .. وأكاد أشم ريح الظلام وهى تزحف على بلادنا كما تزحف العقارب السوداء .. فلا تدهشوا إذا عادت موجة العنف ، بعد أن كادت تنحسر .. للشباب الذين أفسدوا الديمقراطية بغبائهم وأنانيتهم وقصر نظرهم .. وعندها لن تلوموا الشباب ولكن ستلومون أنفسكم لأنكم الذين ضربتهم المثل السيىء فى هذا الطريق الوعر .. وأقول قولى هذا وأستغفر الله لى ولكم .



رسائل الانتخابات

خطاب مفتوح الى أحمد بهاء الدين: حدد موقفك من قضايا الديمقراطية

بقلم : المستشار عاطف خليل

الوكيل السابق لمجلس الدولة

الزميل الاستاذ أحمد بهاء الدين .
تحية طيبة وبعد ..

أكتب اليك بحكم الزمالة القديمة فى كلية الحقوق فى الاربعينات وبحكم الصداقة القديمة التى ربطتك يوما باخي المرحوم المستشار أحمد خليل حين كنت تحضر الى منزلنا بالجيزة .

أيها الزميل الكريم

لقد راعني وروعني ماطالعته على صفحات الاهرام اثناء الانتخابات من مطالبة بما سميته بالثورة الحمراء والرغبة فى سفك الدماء البريئه مما لايتفق مع ديننا وتقاليدنا وأخلاقنا . وكأنه لم يكف شعبنا ألوف الشهداء فى ساحات القتال وعشرات الشهداء على أعواد المشانق حتى تاتي دعوتك بالثورة الحمراء والرغبة فى سفك الدماء لتضيف الى الام الماضي وأحزانه آلاما وأحزانا جديدة .

اذن فاعلم أيها الزميل العزيز أنها الفتنه بعينها التى تدعو اليها واعلم أيضا ان من تم شنقهم بعد محاكمات صورية فى الماضي القريب ومن استشهدوا فى المعتقلات والسجون ، لايخرج عن هذه الفتنة التى تدعو اليها ، إن منطقك ايها الزميل مرفوض من هذا الشعب الذى يعرف الديمقراطية والحرية ، هذا المنطق الذى دعاك لتبكى على حرمان الشهيد حسن البنا من حقه فى الترشيح فى الانتخابات ولم يمنعك فى نفس اليوم من أن تطالب بقتل الابرياء . هذا المنطق الغريب ، اذا جاز تسميته كذلك ، الذى أنساك عشرات الشهداء على أعواد المشانق بعد المحاكمات الزائفة وعشرات الألوف من المعتقلين بلا محاكمات ولكنه لم ينسك انت والاخ صالح أبو رقيق حرمان الشهيد حسن البنا من حقه فى الترشيح .

أيها الزميل الكريم

ليست المقدمة السابقة هو ما أكتب هذا الخطاب بشانه وانما أكتب اليك بشانه انه هو دعوة مفتوحة لتحدد موقفك من قضية الحرية والديمقراطية فانت مدعو أنت والصحفيون المصريون والكتاب المصريون لياخذوا موقفا واضحا وصريحا من قضية الحرية والديمقراطية .

أنا أدعوك لتكتب لى رأيك فى قانون الطوارىء الذى يجعل من حق الحكومة أن تعتقل من تشاء بلا محاكمة ، هل هذا القانون يمكن ان ترضى به أمة حرة ، هل يمكن ان يقبله الشعب فى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة بل وفى اليابان والهند ، ولاتقل لى الارهاب فالارهاب يعم العالم وهو فى كل مكان . وأنا أدعوك أيضا ان تكتب عن قانون القيم الذى رفضته الجمعيات العمومية لجميع الهيئات القضائية فى مصر ووصفته بانه غير دستورى .

وأنا أدعوك أيضا ان تكتب عن قانون المدعى الاشتراكى ، وهل هذه السلطة يمكن أن تكون فى أمة حرة .

وأدعوك أولا وأخيرا أن تقول رأيك صريحا فى « تملك » الدولة للمؤسسات الصحفية . هل تقبل أمة حرة أن يكون صحفيوها موظفين لدى الحاكم ينقل من يشاء منهم خارج الصحف ويمنع من يشاء منهم من الكتابة ويفرض مايشاء من موضوعات للكتابة . كل هذا وسيف الفصل والتشريد مسلط على كتابات هؤلاء الصحفيين .

هل يمكن أيها الزميل العزيز أن يحدث هذا لصحفيي انجلترا وفرنسا وأوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية أو حتى فى اليابان والهند .

نحن ايها الزميل العزيز فى مفترق اليوم ، ان عليك وكل صحفى وكل مفكر وكل كاتب فى مصر ليحدد موقفه من قضايا الديمقراطية والحرية ، والا كان احد الضحايا فيالغد ان لم يكن اولهم . والى ان اقرأ لك اتمنى لك اسعد الاوقات .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

الشرعية الضائعة ..

بقلم الدكتور : محمد عصفور

الشرعية فى اى نظام للحكم هى السند أو الاساس القانونى لتقلد الحاكم سلطته فى أن يحكم ، والذى يفرض على المحكوم أن يطيع عن رضا واختيار .. ولهذا السبب فان ما يميز نظام الحكم الديمقراطى عن الدكتاتوريات بكافة ألوانها هى شرعية الديمقراطية التى تقوم على الرضا ، فلا يتقلد الحاكم الديمقراطى سلطته الا بارادة الشعب واختياره . صاحب السيادة الحقيقية ، وصانع مجتمعه فى حاضره ومستقبله .. ولما كان النظام الديمقراطى ينكر توارث الشعوب عن طريق توارث الحكم ، فإن الانتخاب المتجدد يكون الاساس الوحيد لتعاقب الحكام .. وليس الامر كذلك فى الدكتاتوريات حيث تنصب القوة حكامها ، وتحدد القوة فى الصراع على السلطة ايضا اى الحلفاء أجدر بالسلطة ..

وقد أجمع علماء الاجتماع السياسى على أن المشكلة الجوهرية التى تواجه جميع الامم الحديثة ومجتمعات ما بعد الثوارات هى ازمة الشرعية .. فحيث يسقط نظام حكم قديم أو يزاح بالقوة فلابد وأن يقدم حكام الجدد سندا شرعيا لتقلدهم السلطة . ذلك أن « الانقلاب » أو القوة المادية لا يكفى أيهما مبررا وسندا للحكم فى نظر المحكومين . وهذا هو السبب الجوهرى فى إصرار حركة الجيش على وصف نفسها بانها « ثورة » على الرغم من التسميات التى أطلقها قادتها من قبل سواء كانت انقلابا .. أو حركة مباركة .. وما كان هذا الموقف شكليا محضا ، وانما كان ضرورة دستورية ، لانه بدون التاكيد بان ما حدث فى مصر كان « ثورة » ، لافتقرت حركة الجيش الى « الشرعية » ، ولظلت محكومة بالنظام الدستورى القديم ومؤثمة بوصفها مجرد انقلاب يقع تحت طائلة التجريم ..

ولقد استمر حكم الرئيس عبد الناصر مستندا الى هذه الشرعيةالثورية حتى لحقت بمصر هزيمة ١٩٦٧ ، وأعلن ناصر تنحيه ، وكلنا يعلم خروج أو إخراج الجماهير يومى ٩ ، ١٠ يونيه لاكراه ناصر على البقاء فى الحكم .. وقد اعتبر « حاتم صادق (فى كتابه نظرة على الخطر) » ، أن ثورة يوليو قد انتهت ، وحلت محلها بيعة جديدة لناصر .. وعندما توفى الرئيس ناصر ، حدث الخلاف بين الاجنحة الحاكمة والرئيس السادات وأن ظل الحكم مستندا الى الشرعية الثورية الناصرية ، حتى أطاح الرئيس السادات بجميع خصومه ومنافسيه وقدمهم جميعا للمحاكمة بتهمة المؤامرة والخيانة العظمى ، وسمى « انقلاب القصر » هذا حركة التصحيح ثم استدرك هذا « الخطا » الشائع فى التسمية وأسمى الحركة ثورة مايو سنة ١٩٧١ .. وهكذا تحولت الشرعية الثورية التى كانت اساس حكم الرئيس ناصر ، الى « شرعية دستورية » حسب تعبير الرئيس نفسه ، وهى مزيج من مبادىء حركتى يوليو ومايو .. واستمرت هذه الشرعية الدستورية حتى بعد وفاة الرئيس السادات قائمة فى دستور سنة ١٩٧١ على نحو ما تقدم فى كافة التشريعات الاساسية

وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية بين نظامى الحكم فى عهدى الرئيسين ناصر والسادات فإنهما يتفقان فى أمر أساسى يتعلق بشغل منصب رئيس الدولة ، حيث كان يتم فى جميع الدساتير « بالاستفتاء » وليس بالانتخاب الشعبى المباشر ، ولم يعتبر حق الترشيح لهذا المنصب حقا دستوريا لأى مواطن (كما هو الشان فى معظم الجمهوريات) وانما قصر حق الترشيح على مجلس الامة ثم مجلس الشعب من بعده باغلبية الثلثين وكان القصد من ذلك حصر هذا الترشيح فى نطاق المؤسسة التى قامت بحركة يوليو . ثم نعلم بعد ذلك أمر التعديل الدستورى الذى تناول فترة الرئاسة فى عهد الرئيس السادات والذى أطلق تجديدها الى مالا نهاية على النحو الذى قلبها الى ملكية .. وما نقصتها الصفة الوراثية ..

وإذا كان لمجلس الشعب هذا الدور الحاسم فى ترشيح رئيس الدولة فان الانتخابات التى تجرى لتجديد المجلس كل خمس سنوات تكون ذات أهمية كبرى لا بالنسبة للمؤسسة التشريعية فحسب وانما



للمؤسسة التنفيذية كذلك . وهذا هو السبب أيضا فى حرص نظام الحكم السابق على تزوير الانتخابات العامة والاستفتاءات .. وهذا هو السبب أيضا فى ضرورة إجراء الانتخابات العامة على النحو الذى يطابق احكام الدستور ويلتزم بضماناته ، وأهم هذه الضمانات ـ بطبيعة الحال ـ ان يكون الدستور قائما بكافة أحكامه وشرعيته ، وأن تجرى الانتخاب طبقا للنظام الذى صدر الدستور فى ظله وتبناه ، وأن تكون الانتخابات حرة مبرأة من كافة الضغوط ووجوه الاكراه مادية كانت أو معنوية ..

ونترك جانبا الممارسات غير المشروعة فى العملية الانتخابية والتى تمثلت فى الصور العديدة لتدخل الحكومةوتسخير سلطاتها وقدراتها فى الدعاية لمرشحى حزبها ، والضغط الاعلامى العنيف والمنحاز ، وأساليب الترهيب والترغيب والتى افسدت الرضا وحرية الارادة لدى الناخبين . نترك هذا الوجه جانبا لانه أمر يحتمل الجدل . ونبرز مسالتين هامتين تفسدان شرعية الانتخابات إفسادا مطلقا .

● ● المسالة الاولى . هى إجراء الانتخابات فى ظل حالة الطوارىء المعلنة على الرغم من عدم شرعية مدها سنة ثالثة وخصوصا لانتفاء دواعيها . فحالة الطوارىء تشل الشرعية الدستورية تماما لما تحدثه من اختلال شديد فى أوضاع المؤسسات الدستورية ، وتغول السلطة التنفيذية بوجهيها العسكرى والبوليسى .

● ● وأما المسالة الثانية التى تنال من شرعية الانتخابات ، فهى تعمد تعديل النظام الانتخابى فى اخر دورة لمجلس الشعب للاخذ بنظام القائمة الحزبية . بدلا من نظام الانتخاب الفردى الذى قام الدستور على أساسه . وكان يتعين إجراء تعديل دستورى قبل إدخال نظام الانتخاب بالقائمة ـ وبالاضافة الى ذلك فإن تقييد حرية تكوين الاحزاب وفى نفس الوقت نقل حق الترشيح الى قادة الاحزاب المعترف بها وحرمان ملايين المستقلين من حقهم الدستورى ، وسرقة أصوات أحزاب المعارضة التى لا تحصل على ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين .. الخ .. الخ .. كل هذه مطاعن دستورية تجرد مجلس الشعب من سنده الشرعى .

وليس من المبالغة أن نصف ما حدث فى الفترة الاخيرة من أنه انقلاب على الشرعية الدستورية ، وأنه اسوا استفزاز سياسى يتحدى ارادة الجماهير ويولد فى النفوس الغضب والسخط ..



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيـــو ١٩٨٤

الدروس المستفادة من الانتخابات الأخيرة

● ● ● ● ● ● بقلم الدكتور : وحيد رأفت

● لم تهدأ النفوس تماما بعد « هوجة » الانتخابات العامة التى جرت فى السابع والعشرين من مايو الماضى ، وربما لن تعرف الهدوء الكامل إلا بعد مرور ثلاثة أوستة شهور ! وهى المدة التى أدخلها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية فى حسابه عندما نص على سقوط الدعوى العمومية والدعوى المدنية فى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها فيه بمضى ستة أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخابات أو الاستفتاء ، أو من تاريخ أخر عمل يتعلق بالتحقيق معها . ولما كانت ملاحقة مرتكبى هذه الجرائم ملاحقة جادة لا يطمان إليها كل الاطمئنان متى حصلت فى عهد الحكومة التى استفادت بصورة ما من هذه الجرائم الانتخابية ، لذلك طالبت أحزاب المعارضة جميعا بالنص فى القانون المذكور على عدم سقوط الدعوى العمومية أو المدنية المتعلقة بهذه الجرائم بمضى المدة . ولكن وزارة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم رفضت الفكرة . كما رفضت فكرة تشديد العقوبات على هذه الجرائم لتصبح من قبيل « الجنايات » وليست جنحا عقوبتها الحبس أو الغرامة ، وفى الواقع أصبحت تلك النصوص الواردة تحت « الباب الرابع » من قانون مباشرة الحقوق السياسية ، بعد تجربة الانتخابات العامة الأخيرة بحاجة إلى إعادة النظر لاحيائها واستكمالها وتغليظ الجزاء ، لتثنى من يفكر فى تزوير الانتخابات أو التاثير فيها كما حدث مؤخرا ، عن المضى فى هذا السبيل .

● كما أبرزت انتخابات ٢٧ مايو ما فى نظام القوائم الحزبية النسبية من ماخذ وسلبيات وعلى رأسها بنسبة الـ ٨٪ التى لم تسمح بغير حزبين اثنين من الاحزاب الخمسة المتنافسة بان تمثل فى مجلس الشعب الجديد ، الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الوفد ، بينما حرمت من هذا التمثيل أحزاب العمل والتجمع والاحرار بالرغم من حصول حزب العمل الاشتراكى بالذات على أكثر من ٧٪ من الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية ، حيث بلغ عدد الأصوات الصحيحة التى حصل عليها ٣٧٣,٣٨٥ صوتا من مجموع ٥,٢٨٣٧٤١ صوتا ، أى بنسبة ٧,٠٧٣٪!

وبذلك حرم مجلس الشعب من شخصيات برلمانية ممتازة مثل المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة السابق ، وكانت حياته كلها جهادا من أجل المبادىء النبيلة التى يؤمن بها ومثل السيد / خالد محيى الدين وغيره . وهو ما أسف له رئيس الجمهورية حينما ذكر فى لقائه بالاعلاميين فى عيدهم فى ٣١ من مايو الماضى أنه كان يتمنى شخصيا لو أن كل الاحزاب قد نجحت وأصبحت ممثلة فى مجلس الشعب الجديد حتى يمثل المجلس جميع الاتجاهات ، ولو أدى ذلك إلى حصول الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم على ٦٠٪ من الاصوات بدلا من ٧٢,٩٨٧٪!

● ونذكر بهذه المناسبة أن تدخل السيد الرئيس هو الذى حمل مجلس الشعب الحالى إلى الهبوط بالنسبة المقررة من ١٠٪ إلى ٨٪ ، وليته حثه على الهبوط بها إلى ٥٪ فقط كما هو متبع فى دول أخرى أعرق منا فى الديمقراطية والحياة النيابية رغم تعدد الاحزاب فيها باكثر من تعددها عندنا !

● ومن عجائب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٤ الذى طبق لاول مرة فى الانتخابات العامة الاخيرة بعد أن فصله الحزب الحاكم على هواه لتحقيق أهدافه فى البقاء فى الحكم وللتحكم فى مجلس الشعب ، اضافة المقاعد الواحد والثلاثين المخصصة للمرأة إلى قوائم الحزب الحائز على أكثر الاصوات ، وكذلك اضافة المقاعد المتبقية بعد التوزيع الاول لمقاعد كل دائرة انتخابية على قوائم الاحزاب المتنافسة فيها ، بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليه كل قائمة إلى مجموع الاصوات الصحيحة فى الدائرة . واذا افترضنا أن المقاعد المتبقية بعد هذا التوزيع الاول لا تقل فى المتوسط عن مقعد فى كل دائرة من الدوائر الانتخابية الـ ٤٨ ، فمؤدى ذلك أن الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم قد خص نفسه مقدما وبدون أدنى عناء بحوالى ٤٨ مقعدا فى جميع الجمهورية بالاضافة إلى مقاعد النساء الواحد والثلاثين أى ماجملته (٤٨ + ٣١) ٧٩ مقعدا ، بزيادة عشرين مقعدا عن الـ ٥٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

التى حصل عليها حزب الوفد الجديد !

● وخلافا للقاعدة الشرعية المعروفة « الغرم بالغنم » فان القانون رقم ١١٤ لسنة١٩٨٤ يجعل الغنم كله للحزب الوطنى الديمقراطى ، والغرم كله على أحزاب المعارضة حيث تلزمها فى المادة ١٧ منه باستكمال بنسبة العمال والفلاحين عن كل دائرة فى الدوائر ! فإذا كان عدد المقاعد المخصصة لدائرة ما عشرة مقاعد مثلا ، وحصل الحزب الوطنى الديمقراطى على ثمانية منها خلاف كرسى المرأة ، وكان أربعة من الثمانية من الفلاحين أو العمال ، والاربعة الآخرون من الفئات ، وكانت المرشحة لكرسى المرأة من الفئات أيضا ، فان استكمال نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، لا يتم باحلال أحد العمال أو الفلاحين محل أحد المرشحين من الفئات على قائمة هذا الحزب الغالب ، كما هو المنطقى والمعقول ، بل باختيار العامل أو الفلاح على قائمة الحزب المعارض الاقل أصواتا بدلا من الطبيب أو المحامى أو التاجر .. (فئات) الوارد أسمه على رأس هذه القائمة او على هذا الاساس حرم حزب الوفد من شخصيات بارزة كانت اسماؤها واردة على رأس قوائمه من أمثال الاستاذ عادل عيد المحامى ومرشح الوفد فى الدائرة الثالثة لمحافظة الاسكندرية ، والدكتور طبيب ابراهيم عوارة مرشح الحزب فى الدائرة الأولى لمحافظة الغربية ، والأستاذ سعد فخرى عبد النور مرشح الحزب فى الدائرة الثانية لمحافظة سوهاج ! الم أقل أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٤ يجعل كل « الغنم » لصالح الحزب الحاكم ، وكل « الغرم » على كاهل أحزاب المعارضة !!

● ولقد دهشت جماهير الناخبين حينما أكتشفت أن أحدا من مرشحى حزب الوفد لم ينجح فى عدد من الدوائر الانتخابية ، بل فى عدد من المحافظات بكاملها ! مثل القليوبية والمنوفية والفيوم وشمال سيناء ! بالرغم من حصول هذا الحزب على عدد لا باس به من الاصوات فى بعض الدوائر والمحافظات ! وفوجئوا بان هذه الاصوات أسقطت كليا من الحساب ذلك أنه من خصائص نظام التمثيل النسبى التى كانت خافية عن البعض . أنه لا يكفى أن يحصل الحزب على عدد من الاصوات فى دائرة ما لكى يقسم مع غيره مقاعدها ، بل تعين عليه أن يحصل كذلك على ما يسمى « بالقاسم الانتخابى » أو « الحد الادنى » ، وهو حصيلة قسمة مجموع الاصوات الصحيحة فى الدائرة على عدد المقاعد المخصصة لها ! فاذا كان مجموع الاصوات الصحيحة فى الدائرة مائه ألف صوت مثلا ، وعدد المقاعد المخصصة لها عشرة ، فان « القاسم الانتخابى » أو الحد الادنى فى هذه الحالة هو عشرة آلاف صوت ، أى حاصل قسمة المائة ألف صوت (مجموع الاصوات الصحيحة) ، على المقاعد العشرة ! ومن ثم فالحزب الذى لا يحصل فى الدائرة المذكورة على عشرة آلاف صوت (الحد الادنى) لا يحصل على أى مقعد بينما يفوز بها الحزب الحاصل على هذا الرقم ومضاعفاته ! ولقد حرص « ترزية » انتخابات ٢٧ مايو من رجال الحزب الحاكم وانصاره على الا يحصل حزب الوفد الجديد فى الدوائر والمحافظات التى أشرنا اليها ، على القاسم الانتخابى أو الحد الأدنى من الاصوات حتى لا يفوز باى عدد من المقاعد فيها ! والثابت من التعامل مع الأرقام الرسمية المنشورة أن الحد الادنى فى الدائرة الاولى لمحافظة القليوبية (بنها) هو ١٦١٤٤ صوتا ، بينما لم يتمكن حزب الوفد من الحصول الاعلى ١١٩٧٦ صوتا فقط ! وكذلك الحال فى الدائرة الثانية فى نفس المحافظة وشبرا الخيمة ، فالحد الأدنى هو ١٥٠١٢ صوتا ، بينما حصل حزب الوفد على ٨٣٧٦ صوتا فقط ! وفى الدائرة الأولى لمحافظة المنوفية كان الحد الادنى هو ١٨٧٠٢ صوتا ، بينما حصل حزب الوفد على ١٧٠٨٣ صوتا ! وفى الدائرة الثانية ، الحد الادنى ١٩٥٢٥ صوتا ، بينما حصل الوفد على ١٦٧٩٨ صوتا ! وفى محافظة الفيوم الحد الأدنى ١٧٩٥٢ صوتا ، بينما لم تسمح « ترزية » الانتخابات لحزب الوفد الا بحوالى ٩٠٠٤ أصوات ! وكذلك الحال فى شمال سيناء اذ تفضل هؤلاء الكرام على حزب الوفد بحوالى ٤٩٦١ صوتا ، بينما الحد الادنى ٨٦٤٤ صوتا ! وهكذا استطاع الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بفضل هذه الحبكة المسبوكة أن يحصل على جميع المقاعد المخصصة لهذه المحافظات جميعا ، ثم يتباهى بهذا النصر المبين !

● وثمة ظاهرة أخرى جديرة بالاهتمام هى ارتفاع رقم البطاقات الباطلة حيث بلغ حسب البيانات الرسمية المعلنة ١٨١٥٤٢ بطاقة فى جميع اللجان أى نسبة٢/٣١٪ من مجموع الاصوات ! وهو ما لم نشهده من قبل ، ويؤكد أن جماهير شبعنا لم تستوعب بعد هذا النظام الانتخابى الجديد ، الشديد التعقيد فى بلد مازال يشكو من انتشار الآمية بين رجاله ونسائه !

● وحصيلة هذا كله ، أن هذا النظام الانتخابى المستحدث لا يتمشى أبدا مع بيئتنا وظروفنا ، وأنه غدا من الضرورى اعادة النظر فيه جملة وتفصيلا ، لتعديله أو لالغائه ! وهذا هو المطلب الاول لاحزاب المعارضة ، داخل مجلس الشعب وخارج المجلس فلنعمل جميعا على تحقيقه !



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

أحزاب المعارضة خارج مجلس الشعب

ماتقييمها لنتائج الانتخابات

- السبطاسى : نطالب بتكوين جبهة موحدة للمعارضة
- مراد : لابد من الاستمرار والعمل وسط الجماهير
- السعيد : نرحب بالدعوة الى الجبهة الموحدة

كتب ــ هشام يحيى :

بعد ظهور نتائج انتخابات مجلس الشعب، التى استبعدت ثلاثة أحزاب من التمثيل داخل المجلس .

هناك سؤال يفرض نفسه .

ما تقييم قيادات احزاب المعارضة للانتخابات .. وكيف ستواجه الاحزاب هذا الموقف ؟

وجهت « الاحرار » السؤال الى ثلاثة من قادة احزاب المعارضة ..

جبهة واحدة

يطالب مراد السبطاسى سكرتير عام حزب الاحرار احد احزاب المعارضة التى لم توفق فى دخول مجلس الشعب أن تقوم بعمل جبهة موحدة تتبادل الافكار والاراء وتحاول فيما بينها التنسيق من خطط الاعمال الجادة والبناءة التى قد تكون وسيلة لتلاحم الجماهير معهم . وذلك يكون على صفحات الجرائد الغربية والندوات وخصوصا أن هذه الانتخابات التى مرت بها البلاد لم تكن تعبر عن ضمير الشعب المصرى ، واذا كنا نسعى للاصلاح فلابد أن يتكاتف جميع ابناء الشعب المصرى فى قيد الاسماء فى جداول الناخبين ومطابقة هذا السجل على السجل المدنى واستخراج بطاقات للنساء والفتيات ومن الدروس المستفادة ايضا من التجربة السابقة ، الحد من الاسراف الممقوت فى الدعاية وخاصة من حزب السلطة الذى اجاز لنفسه ما حرمه على المعارضة حتى أن المعركة لم تكن متوازنة لا فى الحث على التصويت ولا فى تقديم المندوبين المعينين بالاكراه لصالح الحزب الحاكم

دور مستمر

ويؤكد الدكتور حلمى مراد الامين العام لحزب العمل الاشتراكى بالرغم من انه قد حيل بين بعض احزاب المعارضة من ان تمثل داخل مجلس الشعب الا ان ذلك لايمنعها من أن تؤدى دورها خارج المجلس بين الجماهير التى ارتبطت بها طوال السنوات الماضية عن طريق وسائل التعبير المختلفة واساليب الاتصال الجماهيرية المتعارف عليها . ولكن الذى لابد ان يذكر أن الراى العام قد أصيب بوجوم لعدم تمثيل الذين قادوا المعارضة ضد السياسات الخاطئة التى اقترفت فى الفترة الاخيرة من عهد السادات سواء ضد الحريات والديمقراطية او ضد الاعتماد على الذات بصفة اساسية فى النهوض الاقتصادى ، والوقوف فى وجه تكوين الثروات الطفيلية واتساع الهوة بين مستوى الاسعار والاجور .

أما عن التنسيق بين احزاب المعارضة التى حالت الظروف بينها وبين تمثيل الشعب فى البرلمان وبين قوى المعارضة داخل المجلس فهذا متروك للظروف التى قد تؤدى الى هذا التنسيق .

ويضيف الدكتور حلمى مراد ان الدروس المستفادة من هذه التجربة كثيرة ومنها اهمية الضمانات التى طالبت بها احزاب المعارضة لكى تجرى الانتخابات حرة ونزيهة ، أن أغلبية الشباب محجم عن ممارسة حقه الانتخابى ولم يسع الى قيد اسمه فى جداول الانتخاب والمقيدون عزفوا عن حقهم الانتخابى بدليل انه لم يحضر الانتخابات سوى ٥ ملايين فقط ، وأن الحياد السلبى للشرطة لايكفى لضمان نزاهة الانتخابات بل يجب أن يحول دون سيطرة احد الاحزاب بالقوة المادية وسيطرة البلطجية والفتوات والنفوذ الحكومى على سير العملية الانتخابية .

ووجوب ابعاد المحافظين ورؤساء الحكم المحلى عن العمل الحزبى حتى لايحدث الخلط الذى حدث بين القيام بواجبات وظائفهم وبين مساندة الحزب الحاكم ووجوب المنع الجهات لاستخدام امكانيات الحكومة والقطاع العام لتأييد مرشحى الحزب الحاكم ٪ والنص على



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ يونيو ١٩٨٤

العقوبات الصارمة لكل من يخرج على هذا الحظر .

القناع الزائف

● اما الدكتور رفعت السعيد الامين المساعد للجنة المركزية لحزب التجمع فيرى أن خروج احزاب المعارضة الثلاثة من مجلس الشعب لا يقلل من قيمة العلاقة الوطيدة بين هذه الاحزاب والجماهير . وخصوصا بعد أن عودتنا اغلبية الحزب الوطنى ان قراراتها فى مجلس الشعب تتخذ باغلبية لاعلاقة لها بالعقل او المنطق او الحجج التى تتقدم بها احزاب المعارضة وان كنا لم ندخل مجلس الشعب فيمكننا بالتوجه الى الجماهير مباشرة ان نستعيض من ذلك وليس معنى ذلك اننا الخاسرون بل الخاسر الحقيقى هو الحزب الحاكم الذى اضطر فى نهاية المطاف أن يكشف عن القناع الزائف وان يقف امام الراى العام يتصبب عرقا ويحاول تبرير الجرائم التى ارتكبها فى حق الديمقراطية .

اما عن اى محاولة فردية او جماعية من قبل المعارضة للتنسيق بيننا وبينهم فنحن جاهزون فعلا وحزبنا على وجه الخصوص لم يكف يوما عن الدعوة لعمل جبهة موحدة لصد هذه الحملات التتارية المستهترة بكل القيم ولكن فعلا أن من اهم الدروس المستفادة من التجربة الماضية ان الحزب الحاكم فشل فى أن يفرض وجوده بالديمقراطية والشرعية فلجأ للعنف مرتكبا الخطأ التاريخى الذى يمكن ان يرتكبه اى حزب حاكم .

قرار حزب العمل بقبول التعيين في مجلس الشعب يثير خلافات حادة بين صفوفه

كتب عمر أحمد :

اثار قرار اللجنة العليا لحزب العمل بقبول مبدأ التعيين فى مجلس الشعب ردود فعل واسعة لدى مختلف لجان الحزب فى القاهرة والمحافظات .

وكانت اللجنة العليا للحزب (٧٠ عضوا) قد عقدت اجتماعا يوم الخميس الماضى ، تمت فيه الموافقة على قبول مبدأ التعيين باغلبية ٢٠ صوتا ضد ١٦ صوتا وتغيب ٣٤ عضوا من اعضائها بينهم الامين العام للحزب الدكتور حلمى مراد .

كما وافقت اللجنة التنفيذية للحزب (٢١ عضوا) بدورها على قبول التعيين باغلبية ٩ ضد ٦ وتغيب ٦ اعضاء .

وكانت لجان الحزب فى القاهرة والجيزة والقليوبية قد عقدت اجتماعات موسعة قبيل اجتماع الهيئة القيادية للحزب أعلنت فيها رفضها باغلبية الاصوات لمبدأ التعيين .

من جانب آخر أصدرت الامانه العامه للشباب فى حزب العمل بيانا انتقدت فيه قرار الحزب بدخول الانتخابات واعتبرته (خطا فادحا : كما حملت المسئولين عن اتخاذ قرار التعيين النتائج السيئة لهذا القرار .

وكان من ابرز المعارضين للقبول بمبدأ التعيين بين قادة حزب العمل كل من أبو الفضل الجيزاوى وفؤاد نصحى ومحمد فهمى بدر وبراهيم المزازى وسيد رستم حيث شكلوا اتجاها معارضا قويا فى مواجهة المؤيدين للقبول بمبدأ التعيين واستندت معارضتهم الى ان القبول بمبدأ التعيين يضفى شرعية على المجلس الجديد كما يلغى مفعول الطعون المقدمة للقضاء حول الانتهاكات التى تمت فى الانتخابات الاخيرة .

وتجدر الاشارة الى أن أعضاء حزب العمل كانوا قد استقبلوا اعلان المهندس ابراهيم شكرى برفض التعيين فى مجلس الشعب فى المؤتمر الصحفى الذى عقده منذ اسبوعين بعاصفة من التصفيق استمرت خمس دقائق .

ومن المقرر أن يصدر قرار تعيين كل من المهندس ابراهيم شكرى وسيد رستم فى مجلس الشعب عن حزب العمل .

وقد صرح أبو الفضل الجيزاوى عضو اللجنة العليا لحزب العمل أنه مع التزامه بقرار اللجنة العليا بقبول التعيين الا انه كان يأمل الا توافق قيادة الحزب على المشاركة فى مجلس اتى بانتخابات مزورة . وأضاف أن حزب العمل كان عليه الا يتعاون مع الرئيس مبارك الا اذا أعاد النظر فى كافة القوانين التى أدت الى هذه النتائج السيئة وقدم ترضيات لحزب العمل أولها الغاء نسبة ٨٪ بأثر رجعى .

وقال عباس المصرى عضو اللجنة العليا لحزب العمل أن قرار الحزب سوف يفجر حزب العمل من داخله كما سيظهر فى المؤتمر العام القادم .

وقد قدم أمين حزب العمل فى البحيرة عطيه شملان استقالته من الحزب احتجاجا على قرار قبول التعيين .



لماذا رفضنا التعيين فى مجلس الشعب

أثار قرار الامانة العامة لحزب التجمع برفض تعيين ممثلين للحزب فى مجلس الشعب ، كثيرا من التساؤلات ، خاصة بعد قرار حزب العمل بالعدول عن الموقف الذى سبق أن اعلنه رئيسه ، والقبول بتعيين عدد من اعضائه فى المجلس .

وبداية فلكل حزب رؤيته وحساباته واساليب عمله الخاصه وقد اختار حزب العمل منهجا خاصا فى التعامل مع سلطة الحكم منذ قيامة - وهو حق له لايجادله فيه احد - بداية من الاتفاق مع الرئيس السادات على ترك الحزب الوطنى بعض الدوائر لحزب العمل فى انتخابات ١٩٧٩ الى اعلان التأييد لترشيح الرئيس حسنى مبارك لرئاسة الجمهورية على طريق السادات - فى اكتوبر ١٩٨١ الى خوض انتخابات ١٩٨٤ على اساس نوع من الوعد او الاتفاق مع بعض اطراف السلطة .

اما التجمع فان قراره المبكر والقاطع برفض التعيين فى مجلس الشعب ، فقد حكمته رؤية واضحة وحسابات واقعيه مستمدة من تجربة ٨ سنوات من الممارسة .. وفرضته مجموعة من العوامل المتكاملة فى مقدمتها ..

●● الاعتراض من حيث المبدأ على التعيين فى المؤسسات الديمقراطية ، وبصفة خاصة مجلس الشعب ، واذا كان هناك بعض المنطق فى التعيين فى مجلس الشعب فى ظل الانتخابات بالدوائر الفردية والتى تحول بين بعض الكفاءات او المكونات الاساسية فى المجتمع وبين الوصول الى مجلس الشعب .. فان اعتماد نظام القائمة النسبية يلغى اى مغزى لهذا التعيين .

●● تكون مجلس الشعب الحالى نتيجة لعملية تزوير فاضحة ، وجهت السلطة خلالها كل سهامها لحزبى التجمع والوفد بدرجات متفاوته واساليب مختلفة .. بداية من حملة رئيس الجمهورية على الحزبين فى خطاب اول مايو ، وصولا الى تزييف العملية الانتخابية ذاتها . ونجح التزوير فى ابعاد حزب التجمع عن المجلس كلية .

وقبول حزب التجمع للتعيين فى هذا المجلس ، يفقد الحزب اى مصداقية ويساهم فى عملية خداع الجماهير ، وفى خلق وهم بان مجلس الشعب الجديد يعبر عن كل التيارات السياسية فى المجتمع .. وهو الامر الذى يناقض الحقيقة

●● اثبتت التجربة ان تمسك التجمع بالمواقف المبدئية ، وترفعه عن المكاسب الآنية والصغيرة ، كان اختيارا صحيحا دائما .

عارض الحزب منذ عام ٧٦ سياسات الانفتاح ورفع الاسعار ، والتى طبقتها الحكومه استجابة لضغوط صندوق النقد الدولى ولمصالح الطفيليين . واثبتت الاحداث منذ يناير ١٩٧٧ وحتى اليوم صحة موقف الحزب .

وتصدى الحزب - وحيدا فى البداية - لزيارة السادات للقدس المحتلة واتفاقيات كامبديفيد والصلح مع العدو الاسرائيلى واجراءات التطبيع . وسرعان ما اتسعت جبهة المعارضة الشعبية والسياسية لهذه السياسات ، بصورة دفعت الحزب الوطنى الى اخفاء تمسكه بهذه السياسة باعتبارها عورة ، وذلك خلال انتخابات مجلس الشعب .

ووقف حزبنا ضد القوانين والممارسات المعادية للديمقراطيه ، وضد عدوان السلطة وقمعها لقوى وقيادات سياسية عديدة ، وساندنا فى ذلك كل هذه القوى حتى التى اختلف معها ، وحتى الذين هاجموا حزبنا او صمتوا والسلطة تصب نيرانها وعنفها ضدنا وعندما حان دورهم فى التعرض لقمع السلطة لم تجد اصلب من التجمع دفاعا عنها

وفى الوقت الذى تعرض فيه عبد الناصر وعدد من كبار معاونيه وثورة يوليو كلها لحملة تشهير واجراءات عملية لتصفيتها ، تصدى التجمع بكل قوة لهذه الحملة وهذه الاجراءات وحيدا .. الا ان جاء اليوم الذى يتمسح فيه الجميع فى ثورة يوليو [illegible] وجهوا سهامهم ضدها ، والذين وقفوا متفرجين ..

لقد خاض حزب التجمع نضاله الوطنى والديمقراطى والاجتماعى ، طوال ٥ سنوات خارج مجلس الشعب (من ٧٩ الى ٨٤) .. منها ٣ سنوات بدون صحيفة ، وفى ظل حملات بوليسية وقمعية ضد الحزب وقادته واعضائه .. وكان الحزب طوال هذه السنوات - باعتراف المراقبين المحايدين - هو قلب المعارضة المصرية ، واكثر احزابها وقواها نفوذا وتأثيرا وفعالية خلال هذه السنوات الصعبة .

ورغم اهمية مجلس الشعب كمنبر للتعبير ، فلن يضيرنا مواصلة نضالنا سنوات اخرى خارجه .. .. دفاعا عن الديمقراطيه وعن حق الشعب المصرى فى تحديد مصيره ، بلا وصاية داخلية او خارجية من احد ايا كان .

(الأهالى)



المصدر : الأهالى

التاريخ : يونيـو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمد حسنين هيكل :



محمد حسنين هيكل

• انتخابات مجلس الشعب لم تعط احدا تفويضا ليفعل ما يشاء

• التغيير ليس إستبدال وجوه وزارية او حزبية

• فى مصر الآن ١٠٠ الف مليونير و١,٥ مليون يسكنون المقابر

انتخابات مجلس الشعب ٠٠لم تعط احدا تفويضا ليفعل ما يشاء التغيير ليس استبدال وجوه وزارية او حزبية الانتخابات حرمت حزبين ـ تعسفا ـ من حقهما فى مقاعد مجلس الشعب فى مصر الآن ١٠٠ الف مليونير ٠٠ ومليون ونصف يسكنون مقابر القاهرة

اعلن «محمد حسنين هيكل» لمحمود المراغى مدير تحرير الوطن الكويتية فى حديث تنشره اليوم ٠٠ ان هناك « تغييرا » هائلا جرى فى مصر بحكم حركة تطور بالغة الحيوية والنشاط ، وبحكم تراكم الحقائق الناتجة عن هذه الحركة » ٠

وقال هيكل : (القضية هى ان حجم وطاقة القوى الاجتماعية والسياسية فى مصر نمت واصبحت اكبر جدا من سعة المؤسسات والقنوات القائمة للتعبير عنها واستيعاب وتوجيه حركتها ومن ثم تحقيق أهدافها او السعى من أجل هذا الهدف ٠٠ ان هذه القضية لم تبدأ الآن ولكنها بدأت تظهر وتتبلور فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣) ٠

« لقد طرأت على مصر فى السبعينات وما انقضى من الثمانينات تناقضات جديدة حلت محل تناقضات قديمة ؛ هناك الآن مائة الف مليونير ومع ذلك فهناك مليون ونصف مليون مصرى من سكان القاهرة يعيشون فى المقابر ٠ خمسة فى المائة من سكان القاهرة يحصلون على خمسين فى المائة من الدخل القومى المتولد منها نسبة التضخم فى مصر ما بين ٢٠ الى ٣٠ فى المائة سنويا ، ومتوسط دخل الفرد ما بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ جنيه سنويا ٠ الدين الخارجى المصرى ارتفع من ٣ بليون دولار سنة ١٩٧٠ الى ٢٦ بليون دولار سنة ١٩٨٢ ٠ وأما الدين الداخلى فلا يعلم بحجمه أحد على وجه الحصر !

وتحدث هيكل حول ظروف صعود مبارك الى السلطة والاوضاع التى واجهته فقال :

« ونعود إلى تلخيص او تشخيص الوضع الذى وجده حسنى مبارك ، أمامه قوى اجتماعية وسياسية أكبر كثيرا وأقوى من أن تتسع لها ولو حتى بالحشر او بالقمع كل المؤسسات او التنظيمات التى كان يجب ان تستوعب وتوجه طاقتها وحركتها ٠٠ وجاءت مرحلة ساد مصر فيها ميزان دقيق شديد الحساسية تتعادل كفتاه تقريبا فى حركة قلقة لا تسمح لاحد ان يقوم بحركة مفاجئة او غير محسوبة ٠

السلطة ومؤسساتها وما تمثله كلها فى ناحية ، وبقية القوى الاجتماعية والسياسية النامية فى ناحية أخرى ٠

ان أوضاع هذا الميزان المتأرجح ٠٠ القلق ٠٠ الحذر ٠٠ استمرت فى مصر سنتين تقريبا ٠٠ سلطة فى يدها أسباب القوة الكامنة والظاهرة فى الدولة ٠٠ وقوى شعبية ضخمة تشعر ببساطة أنها لا تستطيع ان تدخل فى القوالب القديمة ٠ ولم يكن هناك اتصال بين الناحيتين يحاول بحذر أن يسبر الاعماق وان يعرف كيف ٠٠ والى اى مدى ؟ » ٠

وقال هيكل موضحا ظروف ونتائج انتخابات مجلس الشعب الاخير التى تمت يوم ٢٧ مايو ١٩٨٤ ٠٠

« فى هذا الجو دارت معركة الانتخابات كانت معركة عصبية ، وان كان من العدل أن نقول أنها كانت عصبية مضبوطة لم يفلت عيارها ، لان كل الاطراف كانت تحس ان حركة الموازين الدقيقة لا تسمح لاحد أن يخطو بقدمه خارج خطوط معينة ٠٠

ثم انتهت المعركة الانتخابية وجاء يوم الانتخابات نفسها ٠ هو الاخير

(البقية ص ٤)

كان يوما عصيبا .. عصبيته محكومه بالظروف هى الاخرى .

مرشحة لحزب سياسى تضرب بالرصاص فى وضح النهار .. ثم ضغوط ادارية لاشك عندى فى أنها وقعت ، ثم كانت هناك تجاوزات أخرى يتحدث عنها رؤساء الاحزاب وتنشرها الصحف ..

مهما كان هذا اليوم فان علينا ان نتفهم ونعى تماما نتائجه .

أولها : أن أحدا لم يخرج من هذه الانتخابات بتفويض يعطيه الحق فى أن يفعل ما يشاء .

ثانيها : أن الاغلبية الفعلية فى الانتخابات ، اما لانها لم تستطع أن تشترك أو لانها اعرضت عن ممارسة حق الاختيار .

ثالثها : أن هناك حزبين لهما وزنهما حرما تعسفا من حق طبيعى لهما فى مقاعد مجلس الشعب .. ثم ان ذلك التعسف لم يحدث فقط بسبب شرط نسبة الثمانية فى المائة - وهو اختراع ليس فيه ما يستحق تهنئة مخترعيه - وانما جاء الحرمان أيضا - فيما يقولان وتؤيدهما فيه شواهد - بضغوط اضافية شاركت فيها عناصر رسمية .

رابعها : أن هناك قوى وتيارات ضخمة .. تقف خارج اللعبة من أولها الى اخرها .

خامسا . انه فضلا عن ذلك كله فان هناك احساسا من الشك والاحباط يساور الذين اشتركوا فى اللعبة ، ثم وجدوا أن ما وقع لم يكن على مستوى الوعد .

هذا كله وحركة الموازين السياسية مازالت دقيقة وحساسة مازالت تتارجح . مازالت لا تحتمل اى حركة مفاجئة او غير محسوبة من جانب أى طرف من الاطراف .

هكذا لا يستطيع احد اقناعى بان هناك تفويضا واضحا لاغلبية ولا أن هناك مسئولية محددة على اقلية .

يعود كل شىء مرة أخرى الى حيث كان قبل المعركة الانتخابية .

وختم محمد حسنين هيكل حديثه للوطن قائلا :

لقد كان هناك من راودتهم امال ان يتولى الرئيس مبارك عملية التغيير غداة يوم انتخابه . لكن ذلك كان - ربما - من باب تحميل الامور باكثر مما تحتمل . وهناك كثيرون راودتهم امال أن تكون الانتخابات الاخيرة فرصة لاعادة صياغة علاقات جديدة بين قوى المجتمع النامية باكبر من مؤسسات السلطة ، لكنى لا أستطيع أن أقول ان تلك الفرصة حققت هذا الامل .

واعتقد أن امام الرئيس حسنى مبارك فرصة متاحة خلال الشهور القادمة لاجراء تغييرات أساسية تمهد أرضية صلبة للعمل تولى فى المرحلة المقبلة، ان الموسم السياسى فى مصر عادة يبدأ مع شهر اكتوبر يعود العائدون من اوربا والمصايف لسنة عمل جديدة مشحونين بامكانات وطاقات مازالت بعد فى عنفوانها لانها بداية السنة . وتبدأ الاحزاب السياسية والتجمعات وتؤدى الحركة تستعيد نشاطها ويتسارع ايقاعها يوما بعد يوم . يكون مجلس الشعب أيضا على وشك أن يبدأ دورة اجتماعاته الاولى بعد الانتخابات الاخيرة ، وكل طرف فيه يريد أن يثبت ويؤكد نفسه . دعونا نتذكر أيضا أن شهر اكتوبر ١٩٨٤ سوف يكون لحظة النصف تماما من مدة رئاسة الرئيس حسنى مبارك - ست ثلاث سنوات - من اكتوبر ١٩٨١ الى اكتوبر ١٩٨٤ - نصف المسافة بالضبط . وهى لحظة مناسبة لكى يبدو فيها بوضوح شكل ما هو قادم فى المستقبل .

ثم ان العواصف من حولنا فى المنطقة لا تسكت . والدنيا كلها اعصار . هذه جميعا دواع تحفزنا فعلا الى أن نجعل الشهور القادمة - الى ربيع السنة المقبلة - ١٩٨٥ - فترة بت فى أمور كثيرة ، لم يعد هناك سبيل الى تجاهلها .

ان التغييرات التى لم يعد فى الامكان تجاهلها ليست مسألة استبدال وجوه بوجوه فى منصب وزارى او موقع حزبى ما هو مطلوب اكثر المطلوب يشمل مجالات فكر وقيم ومجالات عمل وتنظيم ثم قضايا اقتصاد واجتماع وقانون . ثم سياسات ومواقف تعبر عن مصر الحقيقية .. مصر الجغرافيا والتاريخ .. تتسق مع هويتها القومية ومع طموحها فى العالم الذى تعيش فيه .. مجالات وقضايا وسياسات تمثل مصر وقواها الفاعلة وتستجيب لدواعى الحقيقة والزمن حتى يتسع مجرى النهر للحركة المتدفقة منه ..



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل ١٩٨٤

« لغة السادات » .. عادت فى منشورات الناصريين

بقلم :
حسنين كروم

بعد اجتماعات مستمرة متواصلة ، انتهت المجموعة الناصرية الاخرى بزعامة فريد عبد الكريم من وضع برنامجها السياسى وطبعته فى كتيب باسم ((البرنامج السياسى الناصرى)) ليعبر عن رؤية وفكر الحزب الذى يعملون على تكوينه . وهو ((الحزب العربى الاشتراكي الناصري)) .. واصبحت هناك حتى الان مجموعتان ناصريتان الاولى بزعامة كمال احمد الذي تقدم بطلب تاسيس حزب ناصري، ورفضت لجنة الاحزاب طلبه فلجأ الى القضاء .. وينتظر صدور حكم لصالحه .. والمجموعة الثانية بزعامة فريد عبد الكريم التى تخطط لانشاء حزب آخر .

وهناك اتفاق على ان الجماعة الثانية ستنضم الى جماعة كمال احمد اذا صدر الحكم لصالحه حتى لا يكون هناك اكثر من تنظيم ناصرى اما اذا صدر الحكم لغير صالحه فانها ستتقدم بطلب تاسيس حزبها المستقل .

وكما قلنا فان المجموعة الثانية اصدرت البرنامج المعبر عنها كما اصدرت منشورا موجها الى الشعب بعنوان « اعداء الشعب » ترفع اليه بشرى اكتشافها لاعدائه الحقيقيين وتحذره منهم ؟؟ ويخيل للقارىء المنشور ان عهد ولغة « السادات » قد عادت الى ساحة النقاش السياسى مرة اخرى حينما كان كل مخالف له فى الرأى عميل وحاقد .

والمشكلة ليست هى الجرأة على اتهام الناس بالعمالة دون ان يقدموا دليلا واحدا عليها . ولا انها لغة مسفة فى الحوار السياسى انما المشكلة الحقيقية تكمن فى ان البرنامج الذى وضعوه ليتقدموا به للناس او للمناقشة يعتبر مسيئا بشكل عام لعبد الناصر وللحركة الناصرية .

فالفصل الاول من البرنامج بعنوان ((الناصرية نظرية الثورة العربية)) .

حاول اعطاء مفهوم نظري للناصرية ويقول انها نظرية متكاملة واستخدم للتدليل على ذلك عبارات وكلمات يستعصى فهمها حتى على العلماء ! فكيف الحال مع جماهير بسيطة يخاطبها البرنامج .

مثل :

((فالناصرية كمفهوم نظرى ينتمى بالاساس الى ذلك الجزء من السلم الاجتماعى الخاص بتحديد اهم المفاهيم الاجتماعية فى القرنين الاخيرين ، مفهوم الايديولوجيا والتى هى بالمعنى العام اطار فكرى مرتبط اصلا ووثيقة بمصلحة جماعية تاريخية معينة وموجها نحو تحديد وتنظيم فاعلية هذه الجماعة فى مرحلة تاريخية معينة هى النظرية الكلية الاجمالية للاشياء فى مصر من التصور الناصرية اذن وبشكل اكثر تحديدا هى ايديولوجية الثورة العربية او ايديولوجية المشروع الحضارى العربى .

ومثل :

والناصرية كايديولوجيا تعبر عن وتطرح ما يسمى بالمشروع الحضارى العربى وتحاول عبر الجدل الخلاق مع الواقع العربى مشخصا فى جماهيره بمشكلاتها وطموحاتها وتراثها ان تستكمل جوانب ذلك المشروع . فهى نسق فكرى متكامل ومتسق ومتنام يطرح رؤى منهاجيه فى قضايا الوجود الكونى والاجتماعي والانسانى ويكمل ذلك بطرح نظرى يفسر ، الواقع الاجتماعى العربى بشكل تفصيلى . ويتجاوز ذلك التفسير الى حيث كيفية التعامل معه بمنطق انجاز المستهدفات الثابتة للمشروع الحضارى العربى الناصرية بهذا المعنى لا تطرح نفسها كعلم بالمعنى التراكمى للمعرفة ذات القوانين المنظمة التحكمية او كفلسفة بمعنى منظومة المفاهيم المنتهية عن الكون والمجتمع او الانسان والفكر . وان كانت كايديولوجيا تطرح ملامح منهج علمى انسانى قادر بمزيد من الاجتهادات الفكرية أن يصل الى صياغة متكاملة لعلوم اجتماعية وعربية ..))

انتهت عبارات البرنامج والمشكلة لا تكمن فى هذا الغموض الذى يحيط بعباراته ولا فى ان الذين كتبوا هذا الكلام قد يكون مستواهم الفكرى قد وصل الى درجة عالية من التقدم بحيث يحتاج الامر الى نوعيات خاصة تستطيع فهمه انما المشكلة انهم ينسبون الى عبد الناصر ما لم ينسبه هو الى نفسه وما لم يقله فى يوم من الايام فهو لم يزعم انه جاء بنظرية لان الثورة حين قامت فى عام ١٩٥٢ لم تطرح غير النقاط الست المعروفة وكيان مجلس قيادة الثورة يضم مختلف التيارات السياسية وبمرور الوقت اخذ الوجه الاشتراكى للثورة تتضح قسماته خاصة عام ١٩٦١ ورغم هذا التحول البارز فى خط الثورة فان عبد الناصر لم يعلن نظرية .. وانما اعلن ان مصر تتجه نحو الاشتراكية

وحتى الوثيقة السياسية الوحيدة التى تقدم بها وهي الميثاق فانه لم يقل عنها انها نظرية او ايديولوجية ناصرية انما قال عنها انها دليل للعمل مدته عشر سنوات . بعدها يعاد النظر فيما احتواه .. والحقيقة ان عبد الناصر لم يكن رجل فكر نظرى ولم يبتدع شيئا وانما اختار طريقا كان معروفا ونادى به الكثيرون وحقق اهدافا نادى بها الشعب وحقق انجازات لصالح الغالبية واكمل انجاز اهداف كان قد بدىء فيها قبل الثورة .. عبد الناصر كان رجل عمل فى الاساس وهذا سر شعبيته وقوته

ولو كانت له نظرية فانه لم يكن ليتوانى عن اعلانها ولهذا فالذين يدعون الان وجود نظرية او ايديولوجية ناصرية انما يقحمون اسم عبد الناصر فى هذا ويدعون عليه بما لم يكن موجودا فى حياته . واذا كان اصحاب هذا البرنامج قد فعلوا ذلك مع عبد الناصر فانهم

ارتكبوا ما هو افدح حين اغتصبوا من منظمة التحرير الفلسطينية حق التحدث باسم الفلسطينيين ليضعوا هذا الحق بين ايديهم فقد تحدثوا فى الباب الثالث عن برنامج المهام الرئيسية وبداوها : لا صلح . لا اعتراف : لا تفاوض مع العدو الصهيوني . لا تفريط فى شبر واحد من ارض الوطن العربى .. وطالبوا باسقاط كل مشاريع الاستسلام والصلح مع اسرائيل ورفضوا مشروع القمة العربية فى فاس الذي ينادي ، باعادة كل الاراضى العربية التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، والاهم انهم يرفضون كل مقترحات تبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيونى . ولا نفهم ماهى قيمة المنظمة اذا كانت عاجزة عن اتخاذ قراراتها بحرية ودون املاء من احد . ولماذا ضحى الفلسطينيون هذه التضحيات الفادحة على امتداد سنين عديدة لتكون لهم منظمة تعبر عنهم ويعترف بها العالم . وما هى قيمة المنظمة التى اعترفت الدول العربية بانها المتحدث الرسمى والوحيد باسم الفلسطينيين؛ اقول ماقيمة كل ذلك اذا قامت جماعة فى دولة عربية تمنع المنظمة من ان تتفاوض مع هذا وتتفاوض مع ذاك .

او تقبل بما تشير به هذه الجماعة لا بما يريده الفلسطينيون ؟ ان احدا فى العالم العربى ليس له الحق فى المزايدة على الفلسطينيين وليس له حق اغتصاب التحدث باسمهم اورسم سياساتهم نيابة عنهم وما يقبله الفلسطينيون لانفسهم وعن طريق ممثليهم الشرعيين لابد ان يباركه العرب . والا لكان من حق الفلسطينيين ان يتدخلوا بدورهم فى رسم سياسات الدول والانظمة العربية . وهو ما لا يقبله احد .

لقد قبل عبد الناصر مشروع روجرز وقبل القرار رقم ٢٤٢ وقبل ذلك قبل مرور السفن الاسرائيلية فى خليج العقبة مقابل انسحاب اسرائيل من سيناء بعد عدوان ١٩٥٦ فلماذا يرفضون ان تقبل منظمة التحرير مشروع قمة فاس وهو اكثر تقدما من القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

ان عبد الناصر لم ينتظر الاذن من احد ليقبل ما قبل ومنظمة التحرير ليست فى حاجة الى استئذان عشرات من الناصريين فيما تقبل او ترفض من المشاريع المطروحة عليها .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

*** رأى المعارضة ***

الديمقراطية !! .. والسراب

مشكلة التطبيق الديمقراطى فى مصر للوصول الى حياة ديمقراطية سليمة تقوم على سلطة الشعب ، انها تبدو كالسراب الذى يحسبه الظمآن ماء حتى اذا وصل اليه لم يجده الا وهما !!

ان الديمقراطية السليمة يمكن ان نصل اليها وان نحققها كما وصلت اليها شعوب كثيرة من قبلنا لا تختلف عنا كثيرا فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية كالهند مثلا ، ولكن ما نيل المطالب بالتمنى .. انما ينال الانسان ما يطلبه بعد أن يعرف هدفه ويضع الخطة التى تحقق له هذا الهدف ثم ينفذها بقلب مؤمن ونفس مطمئنة ويتابع ما ينفذه .

وللديمقراطية السليمة مقومات ، اى قوائم ترتكن اليها ولها قاعدة تنهض عليها هى الشعب ، أى شعب مصر وممارسته لحقه الاصيل فى الديمقراطية وهو الانتخاب ، فاذا علمنا ان عدد المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ، اى الذين تجاوزوا ثمانية عشر عاما يزيد على أربعة وعشرين مليونا ، فان علينا أن نقيد كل هؤلاء المواطنين من الرجال والنساء تلقائيا من شهر ديسمبر من كل عام من السجلات المدنية فى الاقسام والمراكز وهى ادق حصر للمواطنين ، الى جداول الناخبين ، بحيث يذهب المواطن رجلا كان أم امرأة فى يوم الانتخاب ليؤدى واجبه الانتخابى بابراز بطاقته الشخصية او العائلية ، وما دام تجاوز ثمانية عشر عاما فسيجد اسمه مقيدا فى جداول الناخبين تلقائيا ، وبذلك تكون قد وضعنا القاعدة العريضة للديمقراطية بدلا من السراب الذى نجده فى جداول تضم اقل من نصف الناخبين ومقيد بها متوفون ومهاجرون واسماء خاطئة غير صحيحة مما ترتب عليه ان داخ بعض الناخبين السبع دوخات ليعرفوا مقر لجنتهم الانتخابية ثم بعد ذلك يفاجأون بعدم صحة الاسم او بعدم وجود اسماء على الاطلاق لسقوطها سهوا او عمدا كما حدث مع الدكتور عبد الرازق صدقى وزير الزراعة الاسبق فى لجنة الملك الصالح بالروضة !!

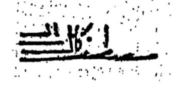
كما ان توقيع المواطن او بصمه امام اسمه يضيق من امكانية التلاعب من بعض رؤساء اللجان الذى رأيناه باعيننا حينما تقدم مواطن للانتخاب فاخطره رئيس اللجنة بانه قد انتخب فعلا !! وكذلك نمنع احتجاز بعض المرشحين لبطاقات الانتخاب الخاصة ببعض المواطنين ثم توزيعها على من يرغبون يوم الانتخاب .. وكذلك انتخاب شخص واحد فى عدة لجان الى آخر امور السراب التى تعطينا وهما نعيش فيه وهو أن فى مصر قاعدة ديمقراطية عريضة تتغنى بها ليلا ونهارا وتشيد بها الصحف الحكومية حتى اذا لمسناها وجدناها سرابا او رمالا ناعمة تذروها الرياح !!

اما عن المعوقات ، ففى رأينا بعد درس الحملة الانتخابية الاخيرة ، بحيث ينهض البناء الديمقراطى فى مصر على قوائم سليمة هى :

أولا : ان نصف الناخبين فى مصر لا يقرأون ولا يكتبون ، ومع موافقتنا على أن الامى يستطيع ان ينتخب مرشحا طبيعيا ، اى شخصا يعرف اسمه .. فانه حتى هذه اللحظة لا يستطيع أن يستوعب نظام القوائم النسبية ولذا فان محو الامية والتربية الاساسية من المواطنين الذين هم فى سن العمل امر حيوى يجب أن توضع له خطة قومية تساهم فيها كل اجهزة الدولة حكومية وأهلية حتى نستطيع محو الامية خلال السنوات العشر القادمة ، فاذا نجحنا فاننا بذلك قد اقمنا اول مقوم من مقومات الديمقراطية .

ثانيا : ثبت بالادلة من الانتخابات الماضية اهمية ان يكون رؤساء اللجان الفرعية البالغ عددها اثنتان وعشرون الف لجنة من رجال القضاء ومجلس الدولة والنيابة العامة والادارات القانونية فى الحكومة والقطاع العام . كما طالبت احزاب المعارضة مرارا من السيد رئيس الجمهورية ، بدلا من أن يكونوا من صغار موظفى الدولة الذين يسهل التأثير عليهم من رؤسائهم وقد شاهدنا من الوقائع فى اللجان الفرعية ما يؤكد عدم حيدة عدد من رؤساء اللجان ويكفى أن نقول ان صوتا واحدا يدس فى كل لجنة يؤدى الى ٢٢ الف صوت على مستوى الجمهورية !! ان ما حدث من بعض رؤساء اللجان من تدخل فى ارادة

((البقية ص ٢))



رأى المعارضة

الناخبين بالتوجيه او بالتأشير الخاطىء على بطاقة ابداء الرأى نيابة عن الناخب الأمى أمر شاهدناه ولمسناه واثبتناه فى محاضر رسمية .
اما وجود عنصر القضاء وهو الضمان الحقيقى لصحة ادلاء الناخبين بآرائهم بحيث تكون النتيجة معبرة حقا عن رأى الشعب لا عن رأى رؤساء اللجان .

ثالثا : ان عزوف اكثر من ٥٠٪ من المقيدين فى جداول الناخبين عن اداء واجبهم الانتخابى حيث بلغت نسبة الغياب ٥٧٪ أمر له خطورته ويعتبر موقفا سلبيا من المواطنين يصل الى حد تسميته بالاضراب الصامت عن اداء الواجب الانتخابى ، وان دل على شىء فانما يدل على ان الاستفتاءات والانتخابات السابقة والتى تجاوزت نسبة الحضور فيها ٩٠٪ انما كانت من فعل رؤساء اللجان كما اشرنا ولو كانوا قضاة عدولا ما حدث هذا الفعل الفاضح !!

رابعا : اجراء الانتخابات من طريق حكومة محايدة لضمان نزاهة الانتخابات أمر حتمى بعد الدرس الأخير الذى شاهدنا فيه كل اجهزة الوزارات وهيئاتها ووحداتها الاقتصادية تساهم نفاقا او طمعا او خوفا وربما حبا لوزيرهم الهمام المرشح ضمن خمسة عشر وزيرا رشحوا فى الانتخابات الأخيرة !! ولذلك فالحكومة المحايدة مقوم من مقومات الديمقراطية ، ما فى هذا من شك . اذ من غير المعقول فى مصر بالذات ان تجرى حكومة حزبية انتخابات تتمخض عن سقوط الحكومة ونجاح المعارضة وان حدث ذلك ، وهو لن يحدث ولم يحدث ، فاننى اعتبره من علامات الساعة الصغرى !!

خامسا : ان تكون الصحافة الحكومية التى استمرت اكثر من شهر تدعو للحزب الوطنى وتهدم فى المعارضة بحق وبغير حق وسال النفاق انهارا على صفحاتها من اصغر محرر الى اكبر محرر بشكل يدعو للاسف والالم والاستياء والتشاؤم وقبض شيوخ الكتاب المنافقون الثمن علانية امام الشعب وكان عروقهم ليست فيها نقطة واحدة من الدماء!
تلك الصحافة الحكومية يجب ان تكون قومية بان تحول الصحف اليومية الثلاث الى شركات مساهمة تملك اسهمها من فئة الجنيه للعاملين الكادحين من اعضاء النقابات المهنية والعمالية واتحادات الغرف التجارية والصناعية والجمعيات الزراعية بحيث تكون ملكا حقيقيا للشعب وبحيث تنتخب جمعياتها العمومية مجالس اداراتها التى تعين بدورها رئيس التحرير وهذا يقتضى تعديل قانون الصحافة الحالى الذى اعتبرها سلطة رابعة تقوم على رمال ناعمة وسراب دائم !!
سادسا : الغاء الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية ، وعلى وجه التحديد قانون المدعى الاشتراكى ومحاكم القيم واطلاق حرية اصدار الصحف وتكوين الاحزاب مقوم اساسى للديمقراطية لا يمكن ان تنهض بدونها حتى يصبح المواطن مطمئنا على حريته وعلى ماله ويصبح اكثر ايجابية فى المشاركة فى سياسة بلاده بنفس راضية مطمئنة حرة .
سابعا : ان انتخابات قيادات الاحزاب السياسية من اعضائها ، وخاصة الحزب الوطنى ـ حزب الاغلبية ـ يجعل الاحزاب مرآة لرأى اعضائها لا بصمة من بصمات قياداتها ، ويجذب المواطنين الى الانضمام اليها بدلا من اسلوب التعيين الذى يجمع المنافقين ويبعد الاحرار الشرفاء ذوى الرأى .

ان ما يحدث فى الحزب الوطنى الآن نتيجة لنظام التعيين الذى ثبت فشله فى هيئة التحرير وفى الاتحاد القومى وفى الاتحاد الاشتراكى وفى حزب مصر وفى الحزب الوطنى وفى اى حزب كان فى مصر او فى غير مصر !!
هذا هو رأينا نقوله حرا مدويا بعد اثنين وثلاثين عاما من الكفاح السياسى فى ثورة الاحرار ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، من اجل مصر الحرة ومن اجل حياة ديمقراطية مستقرة .

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يونيو ١٩٨٤

من تجــــارب الانتخـــابات بالقـــائمة

على الرغم أننى من المؤمنين بنظام القائمة النسبية بصفة عامة لانها من وجهة نظرى تحترم كافة الاتجاهات السياسية غير ان نظام القائمة الذى ابتدعه الحزب الوطنى نظام تعسفى لا يمكن ان يؤدى الى نتائج حقيقية.

وقد كان لى شرف التكليف باعداد قائمة احدى دوائر محافظة البحيرة وهى محافظة مترامية الاطراف وتمتد هذه الدائرة (الدائرة الثـــالثة) بجوار محافظة المنوفية باكملها لم تمتد شمالا حتى حدود محافظة كفر الشيخ مرورا بمحـــافظة الغربية ثم انها تتوغل عرضا فى الصحراء الغربية بعمق ٧٠ مترا حتى نهر النيل وبها قرابة ربع مليون نسمة تقطن قرابة ثلاثمائة قرية عدا الكفور والنجـــوع ويمثلها ثمانية اعضاء .

فاذا علمنا ان هناك خمسة احزاب تتنـــافس على اعداد قوائم بالدائرة نظرا لثقلها وكثافتها الصوتية علمنا ان المطلوب لهـــذه الاحزاب أصليـــا واحتياطيـــا ١٦ × ٥ = ٨٠ ثمانين مرشحا .

ومن الطبيعى أن يتم توزيع عدد المرشـــحين على منـــاطق التجمع السـكانى والجغرافى . فاذا علمنا ان هذه الدائرة هى فى حقيقتهـــا تمثل ٩ دوائر قبل ســـنة ١٩٦٠. حيث تم أدراج كل ثلاث دوائر منها فى دائرة فصارت ثلاث دوائر ثم تم أدماجها فصارت دائرة واحدة ومن ثم فأن صلات المعرفة من الجماهير والمرشحين تكاد تكون منعدمة ممـــا اوجد احجـــاما لـدى الكثيرين من الاقدام على الترشيح .

ومن خلال الجهد الفائق والمركز تبين أن ثمة عوائق مـا زالت عالقة فى أذهان المواطنين بالاضـــافة الى الشكوى حول نزاهة الانتخابات لمـــا سبق لهم أن لمسوه عيانا بيـانا فى الدورات الســابقة .

ومن بين هذه العوائق :

١ ـ الصلات العائلية فان كثيرا من قيـــادات الاحزاب احجمت عن الترشيح لوجود مرشـــح من نفس عائلته فى حزب آخر مما يؤدى الى امرين عدم الرغبة فى تمزق الشمل العـــائلى وتفتيت التكتـــل الاسرى والأمر الاخر هو تصورهم أن ذلك غير مقبول جماهيريا .

اذ يؤدى ذلك الى سوء صـــورة عائلية مما يؤدى الى رد فعـــل عكسى .

٢ ـ اذا كان من المقطوع به انه لن يتيسر لقائمة مهما كان شـأنها الحصول على كافة المقاعد فان ذلك يعنى أن نسبة الحصول على مقاعد لدى اى حزب من احزاب المعارضة يبلغ بتفاؤله هو فى حدود ٥٠٪ .

ومعنى هذا ان نصف الاعضـــاء الاصليين هم فى الحقيقة احتياطيون وحتى على أحـــسن الاحتمـــالات فان ٢٠٪ على الاقل من اى قائمـــة هم مرشـــحون احتياطيون ومن لم فان شرط ترشـــيح عدد ممـــاثل من الاحتيـــاطيين كان عبئا ثقيلا وقيدا سخيفا فى اعداد القوائم اذ ما معنى ان اطلب الى ٧٥٪ من قائمة الحزب أو المناصرين له أن يقدموا أسماءهم كمرشـــحين ويكاد يكون مقطوعا به عدم تمثيلهم فى مجلس الشـــعب وفى مجتمع ريفى ما زالت رواســـب الماضى عالقة فان ذلك يتطلب تضحية ضخمة فى تحمل رســـوب انتخابى لابد للمرشح فيه .

وكانت اعداد المرشحين الاحتياطيين هى العقبة التى واجهت الاحزاب المعارضة وشكلت عبئا مضـــافا الى باقى الاعباء حتى ان الاحزاب كانت تتحمـــل تامين هـــؤلاء المرشـــحين الاحتياطيين وكان من الممكن وهـــذا واحد من الاقتراحات لتعديل قانون الانتخاب ـ ان يصبح ترشيح عـــدد اصلى واخر احتياطى واجبا على الاحزاب وحقا للمرشحين بدلا من كونه الان حقا للاحزاب وواجبا على المرشحين .

٣ ـ كان هنـــاك نوع من الدور والتسلـــل فى عملية الترشيح لقد توقفت قوائم الاحزاب على موافقة المرشـــحين وتأكيـــدها من جدية الممارسة خاصة الاحتياطيين كمـــا توقفت ارادة المرشـــحين على ارادة الاحزاب ولم يستطع مرشح ان يقتنع أو يعلن انه مرشـــح ما لم تعلن القوائم بل ان ارادته فى الترشيح كانت متوقفة على تسلســله فى القائمة وهو امر مهم بالنسبة لمرشـــحى قوائم المعـــارضة وكان ذلك قيـــدا مضـافا الى سلســلة القيود الثقيلة وكبلت بها احزاب المعارضة .

٤ ـ بل ان ارادة الحزب وارادة المرشحين كانت متوقفة على ارادة غيرهم فيكفى أن لا يتقدم واحد من المرشـــحين لتسقط القـــائمة من جداول الترشيح .

وبالنسبة للدوائر التى لم تكتمل حاولت اتبـــاع حزبى الذى انتمى اليه فى تقديم القائمة مســـتوفاة للشروط اذ أن القانون يوجب ذلك .

ثم ليتقدم للترشـــيح من يتقدم وهنا يصبح قبول ترشيحه أمـــرا واجبـــا وعدم أعلانه مرشحا عند نقص المتقدمين يستدعى وقفة قانونية يفصل فيها القضاء .

اذ ان مهمة الاحزاب ان تقـــدم من تراه ممثلا ولائقـــا للترشـــيح ويصبح بهذا الواردة أسماؤهم قد فتح لهم الضوء الاخضر .

اما ان لا يقبل ترشيح مرشـــح لعـــدم تقدم واحـــد من الواردة اسماؤهم فان ذلك قيد على الاحزاب وقيد على المرشـــحين ويصبح حق الممارسة الانتخابية حقا غير مباشر مما يتعارض مع الدستور .

ذلك ان القانون اوجبه أمرين : تقدم الاحزاب لقائمة وتفسيرى لذلك ان هذا شرط للمواطنين ليفســـح لهم حـــق الترشـــيح كمـــا أوجب ان يكون المرشح واردا اســـمه فى القائمة فهو شرط للانتماء الحزبى .

ولكن الجمع بين الامرين شـــكل معاناة بالغة .

٥ ـ منع القـــانون للقـــوائم الائتلافية ، فكم من دوائر نقصـــت فيها ثلاث قوائم على الاقل ربمـــا لنقص ثلاثة مرشحين لاغير لم حجب ٤٥ مرشحا فى مثل الدائرة الثالثة من محافظة البحيرة .

وكم كان صعبا على المنتمين للاحزاب التقدم فى قوائم باســـم حـــزب غير حزبه لانه يدرك ان كل صوت يحصل عليه انما هو فى حقيقته



المصدر : الأحـــرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيـو ١٩٨٤

بقـلم :
عثمان أباظة
عضـو حزب الاحرار
بمحافظة البحيرة

موجه ضـد حزبه أما كيف ذلك فتفسيره فى النقطة التالية .

٦ ــ شرط ٨٪ وهذا يعنى ان اى دائرة تخلو من قائمة الحـزب فان أصواتها تصحيح ضد الجرب ذلك ان هذه الاصـوات تضاف الى المجموع الكلى مما يحتـاج الى اصوات اكثر للوصول الى النسبة ومن ثم فقد كان من صالح الحزب عندما تخلـو دائرة من قائمته أن لا تجرى فيها معركة انتخابية عنيفة حتى تتناقص الاصوات فيها .

وكان ذلك سببا فى احجام أعضاء الاحزاب من الدخول فى قوائم اخرى حتى ولو اقتربت من برامج حزبه حتى لا يطعن حزبه بكل صـوت يحصل عليه .

٧ ــ عدم حياد الجهاز الحكومى فقد تضاءلت فرص احزاب المعارضة فبينما كان افراد الحزب يناضلون فى مواقعهم بجهودهم الشخصية كان المحافظون ورؤساء المدن بل والجهاز الحكومى كله فى خدمة اعداد قوائم الحزب الوطنى ولما كان مضحكا ان يصدر حظر على العمـد والخفراء بينمـا اطلقت أيدى المحـافظين ورؤساء المدن وكم فيك يا مصر من المضحكات !!

والواقع فان اعداد القوائم منح الاحزاب تجربة سـياسية فريدة وكانت معاناة احزاب المعـارضة تساوى خبرة الممارسة السـياسية لاعوام طويلة !!

ان الجهد الخـارق الذى بذله اعضاء الاحزاب والتكليفات الحزبية اتاحت لكل افراد احزاب المعارضة التحرك واكتساب خبرات ومهارات سياسة ميدانية تتفاعل معها خبرة قيادات عليا فى الحزب الوطنى كما اكتـسب احزاب المعارضة تلاحم القيادات والقواعد فى سـيمفونية رائعة !!

٨ ــ ولكم نصح الاستاذ مصطفى كامل مـراد والـذى كـان أبعـد السـياسيين المعارضين نظرا واثقبهم فكرا من انه كان لازما لهذه المعركة الاولى من دخول جميع الاحزاب بقائمة واحدة يتم اعدادها فى مواجهة السلاسل والقيـود الجهنمية التى وضعتهـا حكومة الحـزب الوطنى للانفراد بالسلطة وللاستمرار فيهـا وهو أمر يثير الان حفيظة الشـارع السياسى كله .

وكانت لتجربة اعداد القوائم حافزا لبذل كل جهد للتصويت ضد قوائم الحزب الوطنى .. ان الراى العام كله الان لا يسـأل من من احـزاب المعارضة ينجح بل انه يركز جهده كيف سـتتوارى اغلبية الحزب الوطنى التى مكنته من مثل هـذا الاستبداد .

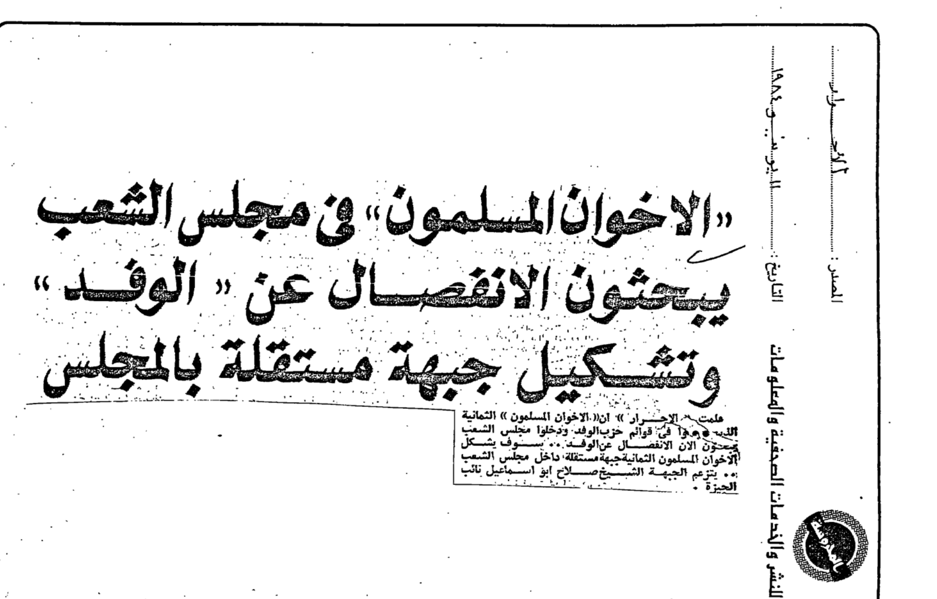
ان الذين اجهدوا ذاتهم فى وضع هذه القيود لو اجهدوا آذانهم فى حل مشـاكل طوابير رغيف العيش وفرخة الجمعيـة وكيلو سـكر والسمك والزحام الرهيب فى وسائل المواصلات وازمة المساكن اقول لو فكروا فى حل هذه المشاكل بمثل ما فكروا فى وضع شروط القـائمة للدابت الاحزاب جميعها وبقى الحزب الوطنى متربعا على السلطة .

رغم كل ذلك كله فاننى اكاد أكون جازما فى ان قوائم الحزب الوطنى كانت ستكون فى ذيل القوائم لـو تمت انتخابات بدون تجاوزات .

ان حكومة الحزب الوطنى تدمت بديلا لتزييف الانتخـابات وهى سلسلة الحواجز والعوائق واخيرا اقول للحزب الوطنى ان المعركة لم تكن متكافئة وان كانت نتائجها غير المتكافئة عكسـية . ففى الوقت الذى اتجه اعضاء الحزب الوطنى للتهافت على قيادته لتتضمن القوائم اسماءهم وسـلكوا لذلك مختلف السبل والحيل التى لا تقدم لصالح المجتمع شـيئا كان اعضـاء الاحزاب الاخرى يتجهون للجمهـور يطلبون مشـاركته المسئولية. فبدات احزاب المعارضة معركتها تهـدأ ، وعاش معها جمهور الناخبين يرقب نشاطهم وجهودهم بينما غاب أعضاء الحزب الوطنى فى كواليس القيادة والسـلطة الحكومية بعيدا عن السلطة الحقيقية سلطة الشـعب وبينمـا كان اعتمـاد قوائم الحزب الوطنى ليشـكل جروحا وشروخا كبرى فى تماسك الحزب الوطنى فان اعداد قوائم احزاب المعارضـة ولد تماسـكا بين افراد الحزب وتقاربا بين جميع الاجنحة لقـد كانت الرغبة فى اتمام اعداد القوائم مصحوبا بالبذل والعطاء وانكار الذات . لقـد كان اعداد قائمـة تحظى بالقبـول لدى الجمـاهير مشـاركة بين قيـادات الاحزاب واعضائها بل كان اعضاء القـائمة يقدمون بانفسهم من يتصدر قائمتهم ويبذلون الجهد لاقنـاع من يرونه كفئا لذلك بدخول المعركة وهم من ورائه مساندون .

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٨٤



«الاخوان المسلمون» فى مجلس الشعب يبحثون الانفصال عن « الوفد » وتشكيل جبهة مستقلة بالمجلس

علمت «الاحرار» ان «الاخوان المسلمون» الثمانية الذين [illegible] فى قوائم حزب الوفد ودخلوا مجلس الشعب يبحثون الان الانفصال عن الوفد .. سوف يشكل الاخوان المسلمون الثمانية جبهة مستقلة داخل مجلس الشعب .. يتزعم الجبهة الشيخ صلاح ابو اسماعيل نائب الجيزة .



كان الشيخ صلاح ابو اسماعيل قد اعلن يوم الاربعاء الماضي تجميد عضويته في حزب الوفد احتجاجا على قيام الوفد باختيار المستشار ممتاز نصار زعيما للمعارضة داخل المجلس .. كان الشيخ صلاح يتوقع اختياره زعيما للمعارضة ..

عقد الاخوان المسلمون الاعضاء بالمجلس لقاء بالشيخ صلاح ابو اسماعيل الذى لعب دور همزة الوصل بين الوفد والاخوان .. تدارسوا الموقف .. ابدوا تخوفهم من ذوبانهم في نواب الوفد الاصليين بعد ان اصبح ممتاز نصار هو المتحدث الرسمي باسم حزب الوفد داخل المجلس .. وتساءلوا وضعهم اذا هم قرروا نهائيا الاستقلال عن الوفد : هل يشكلون جبهة مستقلة داخل المجلس ام ينضمون الى حزب معارض آخر .. وفي هذا الاطار طرح اسم « حزب الامة » باعتباره اقرب الاحزاب المعارضة لاتجاهات الاخوان المسلمون ..

اذا اجمع الاخوان الثمانية على الانفصال فسوف يتبقى لحزب الوفد في مجلس الشعب ٥٠ نائبا حيث يشغل الوفد الآن مع مجموعة الاخوان ٥٨ مقعدا بمجلس الشعب

واذا قرر المنفصلون تشكيل جبهة مستقلة فسوف يؤدى ذلك الى نتيجة متضاربة مع قانون الانتخابات بالقائمة الذى منع ترشيح المستقلين !

والمعروف ان الاخوان المسلمون الاعضاء في مجلس الشعب هم : حسن الجمل والشيخ محمد المطراوى ومحمد المسمارى وحنفي رمضان ورزقه البلتي وصلاح ابو اسماعيل



بلاغ إلى وزير العدل والنائب العام والمدعى الاشتراكى :

مطلوب التحقيق فى وقائع التزوير فى الانتخابات والاستفتاءات السابقة

حقا قالوا .. وحقا فعلوا .. انتخابات لم نشهد مثلها من قبل ..

وفى سبيل تعميم الشعب .. اى الباس كل المواطنين « عمم » كبيرة تغطى الامخاخ والعقول .. كما تغطى الحواجب والعيون .. اعترفوا - وعلى اعلى مستوى - بتزوير الانتخابات السابقة .. وان الانتخابات الاخيرة (موديل سنة ١٩٨٤) هى أول انتخابات حرة فى مصر منذ ٣٢ سنة ..

بقلم :
كمال خالد

د. محمد كامل ليله

النبوى اسماعيل

اعترافات كبار المسئولين تؤكد تزوير الانتخابات قبل انتخابات موديل ٨٤

والانتخاب اما حر واما مزور - والتزوير فى القانون - جريمة تغير الحقيقة - وهى فى حالتنا جناية يبدأ ميعاد سقوطها بعشر سنوات منذ تاريخ اكتشافها .. اى منذ اعلان الاعتراف بارتكابها والاعتراف جاء على لسان المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين - غفر الله له - فى آخر حديث سياسى له - ابراء لذمته أمام الله يوم لا ينفع مال ولا بنون - فهو اعتراف جدير باحترامه والتصرف فى ضوئه وانزال حكم القانون عليه ..

- وقد ردد هذا الاعتراف - من قبل ومن بعد - حاملو الدفوف وابواق السلطة فلم تخل صحيفة قومية واحدة من ترديد القول بان « الانتخابات الاخيرة هى اول انتخابات حرة تجرى فى مصر .. » ولم تخل صحيفة قومية واحدة من التهكم والتندر بنسبة ال ٩٩٫٩٩٩٪ التى اشتهرت بها وتميز انتخابات واستفتاءات النبوى اسماعيل والسادات ..

- وليكن هذا المقال بلاغا مفتوحا لكل من : وزير العدل والنائب العام والمدعى العام الاشتراكى فكلهم اقسم اليمين على حماية مصالح الشعب وليس أخطر على الشعب وليس اضر به من تزييف ارادته وتزوير انتخاباته ..

- وهذا السبيل الجارف من الاعترافات التى انهالت بمناسبة الدعاية المحمومة للمعركة الانتخابية الاخيرة ، قد بلغ بعضها حد الاستخفاف بمشاعر وكرامة الشعب الامر الذى يحتم على حراس العدالة الثلاثة - بحكم مناصبهم - أن يبدأوا فورا بتحقيق هذا البلاغ والاطلاع على تصريحات واعترافات المسئولين وحملة الدفوف ، والكشف عن وقائع التزوير فى الانتخابات والاستفتاءات السابقة ، وتحديد المسئولية وحصر المذنبين بدءا من الوزير الى رؤساء وأعضاء لجان الانتخاب .. لجان التزوير والتقفيل .. واتخاذ الاجراءات القانونية الجادة لتقديم الاحياء منهم للمحاكمة الجنائية والسياسية والتأديبية .كل بحسب دوره وحجم مسئوليته فى التزوير .

- اما ان تمر مثل هذه الاعترافات الخطيرة مرور الكرام - دون مساءلة او عقاب - فهو امر شنيع وفظيع .. ليس بالنسبة للعدالة المهدرة او للحق الضائع .. ولكن بالنسبة لكرامة الشعب المصرى وسمعته بين شعوب العالم .. فالساكت عن الحق شيطان اخرس ..

- واذا كان هذا التحقيق سيقتضى سؤال جميع العمد والمشايخ ورؤساء وأعضاء اللجان الذين شاركوا فى الانتخابات والاستفتاءات السابقة فضلا عن سؤال النبوى اسماعيل والمرشحين ومندوبيهم وممثلى الاحزاب ومن سيجر التحقيق أرجلهم ؟؟ ومن سيتطوعون للادلاء بمعلوماتهم ..

واذا كان كل هذا سيقتضى جهدا كبيرا .. الا انه امام كرامة الشعب وسمعته .. وأمام القضاء على سرطان خبيث اسمه « تقفيل الصناديق لتزوير الانتخابات » يهون كل جهد .. وتتضاءل كل تضحية ..

ولعل جهاز المدعى الاشتراكى الذى استهلك عشرات الآلاف من أوراق التحقيق مع المتحفظ عليهم بقرارات سبتمبر ١٩٨١ الجائرة .. وفرضت عليه الظروف ان يحقق مع جابر الازهرى المحامى مثلا فيما سنة ١٩٨١ عن جريمة اشتراكه فى مظاهرات الطلبة سنة ١٩٥٢ التى نادت بقلب نظام الحكم من الملكية الى الجمهورية وعجلت بسقوط الملك فاروق .. كما فرضت عليه الظروف ايضا ان يحقق مع فؤاد سراج الدين سنة ١٩٨١ فيما ورد بتقرير موظف مجهول بالسفارة البريطانية ارسله لوزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٤٨ ذكر فيه انه التقى بسراج الدين فى حفل خاص وتحدث معه فخرج بانطباع ان الوفد سيهادن الانجليز اذا تولى الحكم اقول لعل جهاز المدعى الاشتراكى - الذى فعل كل ذلك وأجرى مثل هذه التحقيقات - هو الاقدر - بامكانياته وطبيعة تخصصه - على



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقصي الحقائق وتتبع المزورين والمتورطين في تزييف ارادة الشعب وتلطيخ سمعته بين شعوب العالم بتزوير الانتخابات والاستفتاءات ، والقضاء على اصحاب النعرة المتطعه

الذين كانوا يفاخرون بانهم اسياد الموقف في كل انتخاب - لانهم متخصصون في « تقفيل الصناديق » وحسم المعركة منذ الساعات الاولى او حتى في اللحظات الاخيرة من يوم الانتخاب ..

واذا كان الاعتراف هو سيد الادلة .. كقاعدة قانونية مستقرة .. فان تزييف ارادة الناخبين في الانتخابات الاخيرة قد بدأ - أول بدأ - بنصوص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الذي ابتدعه أساتذة واسطوات « تفصيل القوانين » .

ومن هنا جاء الفرق شاسعا وكبيرا بين الانتخابات السابقة والانتخاب الاخير (موديل ١٩٨٤) .. ففي حين أن تزوير الانتخابات السابقة - على الرغم من وضوحه وانتشار رائحته تزكم الانوف في أرجاء العالم قاطبة - كان اثباته يحتاج الى دليل أو برهان قاطع أو اعتراف من مقترفيه .. الا أن تزوير الانتخابات الاخيرة (موديل ١٩٨٤) ثابت ثبوت اليقين من صلب نصوص القانون المبتدع نفسه ، وهو تزوير وصفه علم من أعلام المحاماة وقطب

من اقطاب الحزب الوطني الحاكم بانه « ينطوي على اخلال بالنتيجة التي ارادها الناخبون » . وهو وصف متادب متجمل - كعهدنا بقائله لجريمة تغيير الحقيقة .. اى جريمة التزوير الشنعاء ..

- هل علمتم أن رئيس مجلس الشعب الذي نجح وأصبح - م القانون الهجين - قانون الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة .. لم يجد أمامه من مفر وهو يواجه الناخبين من جمهور الدقي .. عندما ميزه بتفصيل هذا القانون الذي يزيف ارادتهم ويهدر الدستور .. لم يجد الدكتور محمد كامل ليلة مرشح الحزب الوطني امامه - لكي يجد مكانا له بين الناس ..

لا ان يعدهم بمساعدتهم على تعديل القانون ..

وقد حرصت احدى المجلات الحكومية على نشر هذا الوعد تحت عنوان ضخم لافت للانظار يقول د. ليلة : « تعديلات هامة في نظام القوائم الحزبية » قدموا هذا الخبر وأبرزوه وكأنهم يعدون الشعب برفع كابوس نظام القوائم البغيض عنهم اذا ما نجحوا في الانتخابات وفق هذا النظام المرفوض .

(مجلة أكتوبر ١٣-٥-١٩٨٤ ص ٥) .

فهل علم أحدكم أن رئيس مجلس الشعب - رئيس أى مجلس لاى شعب في اى بلد من بلاد العالم - لا يستطيع أن يجد لقدمه مكانا .. بين الناس .. بين الناخبين .. الا اذا وعدهم باجراء تعديلات جوهرية هامة على قانون لم يمض على ابتكاره وتطبيقه سوى ساعات او أيام معدودات .. لانه قانون يصادم الدستور ، ويلسع المبادئ والقيم ، ويتعارض مع الحقيقة والواقع ، ويتنافى مع النظام العام والآداب؟ - انون تمخض عن انتخابات نجح في ظلها من لا علاقة له أو صلة بالناخبين ، ومن لا يختلف اثنان على عدم صلاحيته .. وسقط فيها من شرع القانون وفصل خصيصا لاقصائه واسقاطه .. فجاءت - وبحق - انتخابات لم نشهد مثلها من قبل .. ولانها قلبت الآيات ، وعكست المفاهيم .. فهي - وبلا شك - نذير شؤم نرجو من العلي القدير ان يتلطف بنا وبمن لا ذنب لهم من عباده ..




المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يونيو ١٩٨٤

لماذا أصرت الحكومة على رفض مطالب أحزاب المعارضة

الحزب الوطنى إستولى على ٥٢ مقعدا من المعارضة

العودة إلى نظام الانتخابات الفردى إنقاذ للديمقراطية من أعدائها

اثبتت نتائج عملية الاقتراع فى المعركة الانتخابية الاخيرة ، ان اكبر عقبة تواجهها احزاب المعارضة ، هي القانون ١١٤ من اغسطس ١٩٨٣ ، والمعدل لقانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ، والذى ادخل نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية بالاغلبية النسبية ، لاول مرة فى مصر .

ويزيد من خطورة هذا النظام على احزاب المعارضة ، انها مازالت فى دور النشأة والتكوين ، وتمارس عملها داخل اطار تجربة حزبية وليدة لم يتعد عمرها ٨ سنوات ، ومازالت المساحة التى تشغلها على الساحة السياسية محدودة .

واكدت الانتخابات الأخيرة ان احزاب المعارضة كانت محقة تماما عندما عارضت بشدة نظام الانتخاب بالقائمة ، قبل اصدار قانونه وبعده فقد عزمت على مقاطعة الانتخاب فى ظل هذا النظام ، وكان صدور قانونه حافزا للمعارضة لتأليف ((لجنة القوى الوطنية للدفاع عن الديمقراطية)) فى اوائل اكتوبر ١٩٨٣ والتى اشتركت فيها احزاب : (الاحرار) ، (العمل) ، (التجمع) (الامة) ، والمستقلون . واصدرت بيانا يوم ١٥ من اكتوبر ١٩٨٣ ، طالبت فيه بالغاء نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ، سواء كانت مطلقة أو نسبية .

ولكن جهود احزاب المعارضة لم تفد شيئا ، امام اصرار الحكومة والحزب الحاكم ، الذى يتمتع باغلبية ساحقة فى مجلس الشعب ، على تطبيق نظام القائمة ، الذى وضعت شروطه لتعزيز الحزب الحاكم ، ولتأخذ ممن يستحق ، لتعطى من لا حق له ! ..

وانتهى الموقف فى يناير ١٩٨٤ ، الى موافقة الاحزاب ــ مضطرة ــ على دخول الانتخاب بالقوائم النسبية ، ولكنها الحت فى المطالبة بتخفيف شروط القانون وقيوده .

ومن الواضح ان العودة الى الانتخاب الفردى ، أو تعديل نظام الانتخابات بالقائمة لالغاء قيوده الكثيرة سيكون على راس المطالب التى تناضل المعارضة داخل مجلس الشعب وخارجه ، لتحقيقها خلال المرحلة القادمة ، بعدما تأكدت خطورة وضرر الانتخاب بالقائمة عليها . وبالتالى على النظام الديمقراطى نفسه ، الذى يرتكز اساسا على بلورة الاتجاهات المختلفة فى احزاب ، وتمثيلها فى المجلس النيابى .

وليس ادل على ضرر الانتخاب بالقائمة على الاحزاب ، وعلى كفاءة المجلس النيابى فى تمثيل التيارات المختلفة ، من منع ثلثى الاحزاب الشرعية القائمة حاليا من دخول المعركة الانتخابية ، من تمثيلها فى المجلس ، فقد حرمت احزاب (العمل) ، (والتجمع) و(الاحرار) التى دخلت المعركة الانتخابية ، من تمثيلها فى المجلس . وكذلك حزب (الامة) الذى آثر السلامة ، ولم يدخل معركة الانتخاب .

واول ما يوجه من طعون الى القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، وقرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ . اللذين يقران وينظمان الانتخاب بالقوائم الحزبية النسبية ، هو الشك فى مطابقتها للدستور ، الذى مازال يؤكد جانبا من نظام الانتخاب الفردى فى مادته ٩٤ .

وثانى الطعون هو ان القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، حرم المستقلين من الترشيح بصفتهم مستقلين من الاحزاب . فليس امامهم الا التنازل عن استقلالهم ، والاندراج ضمن

تحقيق :

رمزى ميخائيل جيد

القوائم الحزبية ، والا حرموا من الترشيح .

ولهذا الوضع عيبان : اولهما، عدم التمشي مع مواد الدستور ارقام ٥ ، ٨ ، ٤٠ ، ٤٧ ، و ٦٢ التى تبيح تعدد الاحزاب ، وتكفل حرية الرأى وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

والعيب الثانى ، هو اختفاء تمثيل المستقلين داخل المجلس النيابى ، الواجب فيه تمثيل كافة الاتجاهات ، مع ان المستقلين يمثلون اغلب الشعب المصرى ، الذى لم ينضم حتى الآن للاحزاب .

وقد تفوق المستقلون فى الاقتراعين السابقين على بعض الاحزاب ، فحصلوا فى أول اقتراع تم فى ظل تجربتنا الحزبية الجديدة سنة ١٩٧٦ على نسبة ١٤ ٪ من مقاعد (مجلس الشعب) .

وفى اقتراع سنة ١٩٧٩ حصل المستقلون على نسبة ٢٩٦ر٢ ٪ من المقاعد ، وهى نسبة اكبر من التى حصل عليها حزب (الاحرار) ، وكانت ٧٦٥ر٠ ٪ . بينما لم يفز (التجمع) باى مقعد .

ولم يأخذ واضعو القانون هذا الواقع السياسى فى اعتبارهم ، فجاء قانون الانتخاب بالقائمة النسبية ليحرم المستقلين من دخول الانتخاب بينما يسمح بذلك للاحزاب الصغيرة الاقل منهم حيازة لاصوات الناخبين ، وتمثيلا لهم .

وعلى اية حال ، فقد جاء تقرير هيئة مفوضى الدولة فى الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ قضائية ، المقام من عبد الحليم رمضان المحامى ، مؤكدا ان القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ، وقرار وزير الداخلية ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ ، مخالفان للدستور ، مما يقوى الامل فى الغائهما او تعديلهما .

النسبة القاتلة

ومن أصعب القيود الواردة فى قانون الانتخاب لعضوية مجلس الشعب ، مانصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة السابعة عشرة من أنه ((لا يمثل بالمجلس ، الحزب الذى لا تحصل قوائمه على ثمانية فى المائة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة ، التى اعطيت على مستوى الجمهورية)) .

وهذه النسبة من أعلى النسب فى العالم كله ، حيث تتراوح فى الدول الآخذة بهذا النظام بين ١ ٪ و ٥ ٪ وهى عقبة كبيرة امام أكثر الاحزاب المصرية . وبسببها لم يصل الى المجلس النيابى ممثلو نصف الاحزاب القائمة .

فقد حصل حزب (العمل الاشتراكى) على ٣٦٤٠٤٠ صوتا بنسبة ٧٢٠ر٧ ٪ من مجموع الاصوات الصحيحة . وفاز (التجمع الوطنى) بـ ٢١٤٥٨٧ صوتا بنسبة ١٦٩ر٤ ٪ و (الاحرار الاشتراكيون) بـ ٣٢٤٤٨ صوتا بنسبة ٦٤٩ر٠٠ ٪ .

وكان (العمل) قد حصل فى اقتراع سنة ١٩٧٩ على نسبة ٦٥٤ر٧ ٪ وبفضل نظام الانتخاب الفردى فاز بثلاثين مقعدا فى مجلس الشعب .

وحصل (الاحرار) على نسبة ٧٦٥ر٠٠ ٪ ففاز بثلاثة مقاعد .

وكان تحديد نسبة من الاصوات كحد ادنى لدخول ممثلى الحزب الى المجلس النيابى ، مثار معارضة ونقاش قبل اقرار قانون الانتخاب فى اغسطس سنة ١٩٨٣ . وبعد صدوره .

وقد استجاب الرئيس حسنى مبارك لمطالب المعارضة بتخفيض النسبة ، فجعلها ٨ ٪ بدلا من ١٠ ٪ ، ولكن النسبة المخفضة تعتبر مرتفعة جدا ، اذا راعينا حداثة الاحزاب القائمة ، والمناخ السياسى الذى يحيط بها ، والنسب التى حصلت عليها فى الاقتراعين السابقين .

ولذلك الحت احزاب المعارضة لالغاء الحد الادنى او تخفيضه الى النصف . واشترك بعض كتاب الصحف الحكومية المسماة بالقومية فى هذا الطلب .

وقد صحا ضمير الحزب (الوطنى) الحاكم فجاة ، بعد صدمة الرأى العام بسبب نتيجة الانتخابات . وبعد ان كان الحزب مستميتا فى تضمين القانون اقسى ما يمكن من الشروط طالب بعض كتاب صحيفته (مايو) يوم ٤ من يونيو ١٩٨٤ بتعديل قانون الانتخاب لتيسير شروطه ، وتخفيض نسبة الحد الادنى الى ٥ ٪ ، لتحسين تمثيل الاحزاب فى المجلس النيابى . وهذا مما يقوى الامل فى الغاء هذه النسبة او تخفيضها مستقبلا .

ويتصل بمشكلة نسبة الـ ٨ ٪ ، مشكلة اخرى ، تنص عليها الفقرة الاولى من المادة السابعة عشرة ، وهى ان المقاعد التى تنالها الاحزاب التى لا تفوز بهذه النسبة ، تعطى ((للقائمة الحائزة اصلا على اكثر الاصوات)) .

وكانت النتيجة ان الـ ٥٢ مقعدا التى حصلت عليها احزاب المعارضة الثلاثة (٣١ للعمل و ١٨ للتجمع و ٣ للاحرار) ، حرمت منها هذه الاحزاب ، واستولى عليها الحزب ((الوطنى)) ، بصفته ((الحائز اصلا على اكثر الاصوات)) .

ومعنى هذا ان ٦١٢٫٧٥ ناخبا ، حجبوا اصواتهم عن الحزب (الوطنى) ومنحوا ثقتهم (للعمل) ، (التجمع) و (الاحرار) ، وجدوا انفسهم - بحكم القانون ، ودون ادنى رغبة منهم - يصفقون للحزب (الوطنى) ويعطونه اصواتهم وتأييدهم ! .

وكان الحاسب الآلى بوزارة الداخلية متعاطفا جدا مع الحزب الحاكم . فجمع كسور الارقام ، اى الاصوات التى لاتكفى لاكتساب مقاعد واضافها الى الحزب (الوطنى) الحاصل على اغلب الاصوات .

ولذلك فانه بعد اضافة اصوات الاحزاب غير الحاصلة على الحد الادنى ، الى حزب الاغلبية . وبعد اضافة الكسور التى حصل عليها (الوفد الجديد) الى الحزب (الوطنى) ارتفعت نسبة مقاعد الحزب (الوطنى) من ٧٢٫٩٨٧ ٪ الى ٨٧٫٠٥ ٪ . اى انه كسب نحو ١٤ ٪ من الاصوات دون اى فضل له ، ودون اية رغبة من الناخبين انفسهم .

وبالتالى انخفضت نسبة مقاعد (الوفد الجديد) من ١٥٫٠١٩ ٪ الى ١٢٫٩٥ ٪ ، اى انه خسر نحو ٢ ٪ من الاصوات ، دون اى ذنب ارتكبه !

وبهذا اختفى المبدأ التشريعى القاضى بان القانون يقف الى جانب الطرف الاضعف ، ويفسر لمصلحته . فجاء قانون الانتخاب ليزيد القوى قوة ، ويزيد الضعيف ضعفا ، حتى يكاد يجهز عليه تماما ! .

منع التعاون

ومن ناحية اخرى قضى قانون الانتخاب بالقوائم الحزبية النسبية ، فى المادة الخامسة المكررة منه ((بأن يكون لكل حزب قائمة خاصة به ، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد)) .

وبذلك حرم القانون هذه الاحزاب من التنسيق او الائتلاف او التعاون بينها ، ليساند بعضها البعض فى اعداد القوائم .

وفجر القانون الصراع بين مرشحى الحزب الواحد ، بسبب تسابقهم على شغل المراكز الاولى فى قوائم الحزب لزيادة فرص الفوز امامهم . ومن هنا نشأت ظاهرة الاستقالات من الاحزاب والتنقلات بينها ، فى اثناء الاعداد لمعركة الانتخاب ، وما صاحبها من تبادل الطعون والاتهامات .



ووضعت المادة الخامسة المكررة، الاحزاب الناشئة فى موقف صعب ، عندمانصت على وجوب ((أن يتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه فى الدائرة ، وعددا من الاحتياطيين مساويا له ، على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الاقل من العمال والفلاحين)) .

ولما كان عدد مقاعد المجلس هو ٤٤٨ مقعدا - طبقا للمادة الاولى من قانون مجلس الشعب - فانه يتعين على كل حزب أن يرشح ٤٤٨ مرشحا أصليا وعددا مماثلا من الاحتياطيين .

وترتب على إعداد الحزب لقوائم مرشحيه ، أن سيطرت القيادةالعليا للحزب - وليست قاعدته الشعبية - على اختيار المرشحين - فصار ولاء المرشح أولا لقيادة الحزب ، وثانيا للناخبين . ووجدت قيادة الحزب الفرصة سانحة امامها ، لاختيار أسماء على اسس أخرى غيرالشعبية والرصيد الوطنى . ووجد الناخب نفسه أمام بعض الأسماء التى لايعرف عنها شيئا ، ضمن قائمة الحزب الذى يؤيده . ومطلوب منه ان يعطيها ثقته .

ولعلاج هذه المشكلة ، كان من الممكن ادخال نظام اختيار القوائم بالانتخاب بمعرفة اعضاء الحزب الحائزين على بطاقات انتخابية أولا ثم طرحها على الجماهير فى الإنتخابات العامة .

وقد نص القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - فى المادة الثالثة منه - على تقسيم الجمهورية الى ٤٨ دائرة انتخابية ، بعد أن كانت ١٧٦ دائرة وبذلك اتسعت جدا حدود الدائرة. مما اضعف العلاقة بين المرشح والناخب . وأوجد كثيرا من الفرص للتلاعب .

وهذه العيوب كلها لم تكن موجودة فى نظام الإنتخاب الفردى .. فهل نعود اليه انقاذا للاحزاب ، اساس الديمقراطية السياسية ؟ ■■



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤



هذه الدراسة نشرتها صحيفة « لوموند ـ ديبلوماتيك » في فرنسا .. ونحن نهدى أهم ما فيها للحكومة الجديدة، ولمجلس الشعب الجديد في مصر ..

الدراسة عنوانها ـ صدمة : « مصر الضعيفة في حالة ترقب » ..

وهي في الحقيقة مجموعة صور دقيقة بالاشعة لاجهزة الجسم المصرى ، ولامراضه التي يشكو منها

وهذه الصور الطبية ، الدقيقة ، والواضحة ، التقطها مجموعة من « الدكاترة » المصريين والفرنسيين ، منهم د. محمد عبد الشافى ، ود. امينة رشيد ، ود. سيد البحراوى . وكريستين دى سانت مارى ، وايليس جولد برج ..

وهم خبراء في شتى نواحي الحياة في مصر ، ومؤهلون لتشخيص الامراض التي تعاني منها ، وقادرون على اقتراح العلاج والدواء المناسب للتخلص منها ..

لكن ..

المهم .. من يقرا ، ومن يفهم ، ومن يمشى على العلاج



حالة ترقب



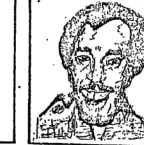
المصدر : الشعب

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات









● فتاة محجبة

● .أنور السادات

● حسن البنا

● امل دنقل

● احمد فؤاد نجم

● رسوم بريشة : رضوان حسن بكرى

✽ العنف والارهاب والتطرف أكبر دليل على فقدان الثقة فى العمل السياسى العلنى .

✽ تعايش الجينز مع الحجاب يؤكد أن أزمة مصر هى أزمة أخلاق ، وقيم ، وهوية .

✽ دخل الغرب من الباب فخرج الانتاج ، والعمال ، والرخاء من الشباك .

✽ أصبحنا ناكل على ((النوتة)) ونتسلح على ((النوته)) ونلبس على ((النوته)) أيضا

✽ أغرب معادلة اقتصادية : زاد دخل الفرد ، وزاد معه معدل الفقر .

✽ لا مفر أمام المثقفين سوى الهروب الى الذات ، أو الهروب الى الخارج .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤

عرض وتلخيص :

عادل حموده

الدكتورة امينة رشيد

ازمه هوية وازمة قيم

الواقع ان السلبية واللامبالاة اصبحت من السمات الاكثر شيوعا فى المجتمع المصرى الراهن ، واذا ما اضفنا اليها الفساد والوصولية ، لادركنا السبب وراء انهيار العمارات وهى لا تزال تحت التشطيب ، ولادركنا السبب وراء تغيب الاساتذة عن محاضراتهم ، وحصول بعض الطلبة على الشهادات دون وجه حق ،

اى انه فى مناخ كهذا ، حيث نجد الارتفاع الجنونى فى الاسعار ، جنبا الى جنب مع العجز المادى ، يتم طرح مشكلة تحديد هوية مصر ، التى تمر بازمة حقيقية ، ابرزها عدد من المثقفين فى كتاباتهم .. انها ازمة مجتمع تغلغلت فيه النزعة الامريكية حتى النخاع .. مجتمع يعيش فيه المواطنون الشرفاء فى بلبلة تامة .. وترتفع فيه الاصوات بالاستياء لغيبة الشعور بالانتماء ، وشيوع استهانة المواطنين بالشئون العامة ، والعمل ، والدراسه والسياسة .

مجتمع تتناقض فيه الصوروتتداخل بصورة غريبة : فالجينز جنبا الى جنب مع الفساتين الطويلة .. والشعور المصففة على آخر صيحه الى جانب الحجاب الاسلامى .. تناقض اجتماعى غريب ، اختفت فيه التقاليد ولم يبق منها سوى علامات شكلية .. انه مما لا شك فيه ان انهيار القيم القديمة بات امرا محققا .. اذ ان المغالات فى تقييم نمط الحياة الغربية يقلل من نظرتنا الى انفسنا ويضاعف من شعورنا بالخجل والخوف من فقدان الاحترام ، وهو ما كان معروفا فى عصر الاحتلال ، بتعبير « عقدة الخواجة » ..

الدكتور سيد البحراوى

افراط الكتاب فى عزلتهم

اعتبر الشاعر « امل دنقل » فى السنوات الاخيرة ، واحدا من اعظم شعراء مصر المعاصرين ..

وقد عبر امل دنقل من خلال قصيدته : « لقاء خاص مع ابن نوح » عن حالة المجتمع المتخبط الذى ينقسم فيه الناس الى فريقين متباينين .. فريق الذين يهربون ويدعون الآخرين الى مغادرة هذا البلد ، الذى فقد روحه فاصبح « بلا حياة » .. وفريق الشعب ، او جماعة «الشباب» الذين يفعلون المستحيل لحماية البلد من الغرق ..

وتعكس هذه القصيدة ازمة مصر الداخلية .. وتعكس رؤية الشعراء المصريين لها ..

فشعراء اليمين ، عبروا من خلال قصائدهم عن حاله اليأس العامة ، بالنحيب على العزيز الذى غاب ، والامل الذى تبدد ، وحملت قصائدهم معانى الرثاء والالم على الماضى الذى راح وعلى انقسام الامة العربية والاسلامية ، وعلى انهيار القيم ،

وتناول التقدميون ، القطيعة التى وقعت بينهم وبين مجتمعهم ، بطرق مختلفة .. فالبعض (مثل فؤاد نجم) يرفضون الانهيار ، وحاولوا معالجة الامور بشعور حماس ، نضالى وثورى .. والبعض الآخر اضفوا على هذه المعالجه شكلا جمالية اكثر تطورا .. كما حاول فريق ثالث من الشعراء (امثال احمد عبد المعطى حجازى ، وامل دنقل ، و (الابنودى) والروائيون (امثال صنع الله ابراهيم والغيطانى وشريف حتاته) تعميق الابعاد الوجودية والنفسية وتجديد صفحات الادب عن طريق اللجوء الى الرمزية ، والتاريخ ، والاسطورة الشعبية .

واغلب هؤلاء الكتاب والشعراء ينحدرون من الطبقات المتوسطة ، والمعظم يعطى ظهره للسلطة ،وينقد سياستها الانفتاحية ، الا ان هذا النقد يفقد قوته ، بسبب الحرص على اللجوء الى الرمز .. الذى اوقعهم – كما اعترفوا بانفسهم – فى التيه

كريستين دى سانت مارى :

التدهور الزراعى الكبير

رغم أن مصر دولة زراعيه ، ذات خصوبه اسطورية . الا أن هذه الصورة زالت ، وولت .. فلم تعد مصر بلدا ريفيا .. ولاول مرة فى تاريخها ، تعجز الزراعه منذ عام ١٩٧٤ من اطعام السكان .. كما لم تعد قادرة على توفير الموارد اللازمة لتشييد اقتصاد حديث لها ..

ان ٥٠٪ من الطعام يستورد من الخارج ، ومصر هى ثانى دولة فى العالم . بعد الصين تستورد الحبوب .. ولعل السبب فى ذلك ، أن الدولة جعلت الزراعة من الامور الهامشية ..

فقد شجعت الدولة. تفتيت الملكية وفى نفس الوقت ادت العوامل الاجتماعية والسكانية الى هروب العمال الزراعيين للعمل فى الخارج .

ومع ذلك ، لم تختف الملكيات الكبرى ، حيث ان التلاعب فى بعض البنود ادى الى الاستمرار فى تحكم بعض الملاك فى مساحات اكبر من التى يحددها القانون .. وتكونت ملكيات جديدة تملكها البورجوازية الجديدة (التجارية والبيروقراطيه) والتى تشكل الارض بالنسبة لها وسيلة مأمونة للادخار ودليلا خارجيا على الرقى الاجتماعى . ونشط أولئك الذين يستغلون اراضيهم مباشرة ويزرعون فيها بعض المنتجات المتخصصة مثل مزارع الفاكهة . ومزارع الدواجن والمواشى .. وهى منتجات تباع فى السوق الحرة ..

وقد اثر ذلك على المحاصيل التقليدية التى تضع الدوله نظاما خاصا واجباريا لتسويقها ، مثل



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤

القطن والحبوب ، اللذين اضطرت الدولة الى تغطية العجز فيهما باستيراد كميات كبيرة منها •• وادى بيع الواردات منها بأسعار مخفضة الى ضغط أسعار انتاجها محليا ، والى دعمها ، واعتبار هذا الدعم أهم ادوات السياسة الغذائية للدوله •

وقد ادى ذلك الى انخفاض دخل اهالى الريف بنسبة ٦٠٪ عن اهالى الحضر ، الامر الذى ضاعف من معدلات الهجرة الى المدن ، والى الخارج بنسبة ١٥٪ خلال عامى ٧٥ – ١٩٧٨ اى حوالى ٥ر١ مليون مزارع ••وهذه تصفية هائلة لرأس المال البشرى فى الريف ، فى فترة قليله ، لابد أن يكون لها آثارها الضخمة ، خاصة فى مجتمع لا تزال الزراعة هى نشاطه الاساسى ، حيث يعمل فيها ٣٨٪ من السكان ••

ان مصر لم تعد تملك اقتصادا زراعيا يرتكز على التصدير ••

وهى لم تستطع ان تعوض تدهورها الزراعى بنمو صناعى ، ولا انتاجى ،

حيث أن قطاعى البترول والخدمات هما سبب النمو الذى تحقق منذ عام ١٩٧٣

وهو نمو حدث ؛ وقت أن انخفضت أسس الانتاج ، ولم تخلق فوائض لتسديد فواتير استيراد الغذاء ، ولا لتمويل البنية الصناعية فى البلاد •• واضطرت الزراعة – لاول مرة – ان تبيع ثروتها الرئيسية ، المتمثلة فى قوة العمل •

محمد عبد الشافى عيسى

البحث عن نموذج للتنمية

اذا كانت المشكلات التى تعانى منها مصر – الآن – هى مشكلات راسخة فى تاريخها ، فان السياسة الاقتصادية المتبعة فى السنوات العشر الماضية ، لم تعجل بتسويتها •• فالنتائج التى تحققت فى الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٨١ ، تمثلت فى زيادة عامة فى الناتج القومى الاجمالى وزيادة فى دخل الفرد •• الا انه كانت هناك – فى المقابل – زيادة فى معدل الفقر فى القرى والمدن •• فباسم الليبرالية الاقتصاديه تعمقت الفروق الاجتماعية ، وشهدت الخدمات نموا كبيرا على حساب الزراعة والصناعه ، وانخفضت الاستثمارات ، فى الوقت الذى زادت فيه التبعية للدول الغربية

هذا ، وقد افرز النظام الجديد فئات اجتماعية جديدة ، وهى الطبقات التى استفادت على نطاق واسع من سياسة الانفتاح ، الى جانب الذين استثمروا ما يملكون من رؤوس اموال فى اغراض تجارية (استيراد وتصدير) ، وصناعيه ، وهى تلك التى اتجهت الى سد احتياجات الانماط الاستهلاكية الجديدة ، وزراعية ، وهى تركزت على زراعة محصولات التصدير ، وانتاج البيض والدواجن

وذلك الى جانب فئات اخرى اقتصرت استثماراتهم على الانشطة الطفيلية : مضاربات فى مجال الاسكان والمعاملات التجارية ••وعلى

مستوى اقل ، لسكنه مكمل الاول ظهرت طبقة متوسطة ، من تجار السلع المستوردة ، والمهاجرين ، والعاملين فى الشركات الاجنبية ، والقطاعات الاقتصادية الضخمه (البترول ، والقناة ، والسياحة) ، وصغار الملاك الزراعيين ، ومالكى الاسهم •

ونتيجة لتبعية القطاع الخاص بالمساهمة الاجنبية فقد ارتبط براس المال العالمى •• ومع ذلك ظلت مساهمة الشريك الاجنبى ، فى رؤوس الاموال ضئيلة جدا فى المشروعات المشتركة ، بالمقارنة بدوره الضخم فى ادارتها وتكنولوجتها ، حيث لم يتعد

نصيب راس المال الاجنبى ٢٤٪ فى نهاية عام ١٩٨٠ ، وكان نصيب الولايات المتحدة ٦٪ ، ودول السوق الاوربية ٧٪ وراس المال العربى ١٢٪

وفى هذا الصدد لعبت المساعدات والقروض التى حصلت عليها مصر من الغرب ، دورا حاسما فى اعادة

تنظيم السياسات الاقتصادية والضريبية والنقدية لصالح الواردات من المواد الاولية ، والسلاح والاجهزة التكنولوجية الغربية الصغيرة ، بينما اهملت الصناعات الاساسية الضرورية للاحتياجات الاجتماعية والوطنية •

وادى ذلك كله الى ان يكون نموذج التنمية التى اتبعته مصر ، نموذجا غير صناعى •• فالمشروعات الاستثمارية لم تساهم الا بنسبة ٥ر٢٪ فى انتاج الصناعات التحويلية بينما ارتفعت النسبة الى ٢ر٥٪ فى

قطاع البنوك والمال •• ومساهمة تلك المشروعات المشتركة بلغت ٢ر٤٠ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٧٩ بينما بلغت قيمة الواردات ٩ر٨٠٨ مليون جنيه مما ادى بشكل واسع الى زيادة العجز فى الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات •

والواقع أن الطفرة التى شهدها

النمو الاقتصادى ؟ ونمو الناتج القومى الخام خلال السبعينات ، لم يات كتعبير عن تغير فى هيكل التنمية ولكنه جاء انعكاسا لنمو العائدات النقدية من العملات الاجنبية من مصادر مختلفة : البترول ٤ر٢٩٪ من العائدات الاجنبية •• تحويلات المهاجرين ٦ر٢١٪ •• عائدات القناة ٨ر٩٪ •• واستثمارات أجنبية ٦ر٢٨٪ •

والواقع أن اختلال الهيكل الاقتصادى يفسر نقص العملية التراكمية (تكوين راس المال الثابت) وهو ما يبدو واضحا جدا فى الفارق بين الادخار والاستثمار••

ففى عام ١٩٧٨ وصل الفارق الى ٦٩٠ مليون جنيه ، حيث بلغت قيمة المدخرات ١٧١٠ مليون جنيه و الاستثمارات ٢٤٠٠ مليون جنيه ، اى ما يوازى ٥ر٧٪ من الناتج القومى الخام •

وقد خلق قصور المصادر التراكميه لراس المال ، تبعية متزايدة للشركات الاجانب الغربيين والتى تجلت فى صور ثلاث : تبعية تجارية ، حيث وجد الاقتصاد المصرى نفسه فى السبعينات معتمدا على التجارة الخارجية التى مثلت عام ١٩٨٢ : ٣ر٧٢٪ من اجمالى الناتج القومى ، وادى ذلك الى عجز فى الميزان التجارى قيمته ٢٦٩٣ جنيه •

وتبعية ماليه نتيجة لنقص المدخرات ١٧١٠ ملايين جنيه ، الديون الخارجية الى ١٧ مليار دولار عام ١٩٨١ ، الى جانب فوائد الدين التى تبلغ ربع قيمته •

وتبعية تكنولوجية، نتيجه لاستيراد الاجهزة والمعدات ، والتى بلغت قيمتها عام ١٩٧٩ حوالى ١٠٢١ مليون دولار

ايليس جولدبرج

الاسلام السياسى

فى ظهر كل يوم جمعة يسيطر هدوء غريب على مدينة القاهرة ،وذلك بسبب الدعوة للصلاة .. وحتى فى وسط العاصمة التى تشبه فى عماراتها ة مدينة سان سولبيس . أكثر مما تشبه أى مدينة اسلامية اخرى ، يفرش المؤمنون سجاجيد صلاتهم .. وعندما تراهم على هذه الصورة لابد أن تتساءل : من هم أولئك الرجال ؟ .. وبماذا يعتقدون؟ .. اتراهم مثل غيرهم فى ايران يتاهبون لاثارة ثورة وهزة فى أهم البلدان العربية ! ..

ان الاجابات أكثر بساطة وعمقا مما يتصوره الاعلام اليومى .. ان ما نلاحظه يكشف فى الواقع عن سياسة شعبية كامنة تستمد أصلها من الثقافة المحلية التى تشكلت كرد فعل لانظمة الحكم المتعاقبة ، التى حاولت اخضاعها .

وقد كانت الحركات السياسيه المصرية ، فى بعض الاحيان حركات علمانية ، ووطنية ، وبالتالى كانت مقبولة من العقول العربية .. واحيانا تلك الحركات اسلامية صريحة . بيد انها حملت معها دائما غضبا شعبيا صريحا تجاه الغرب .. وقد كان الغرب دائما مبعث قلق ومشاكل للمصريين وكثيرا ما فكر المصريون فى ايجاد ردود على تلك المشكلات فى تأكيد حيوية مجتمعهم وثقافتهم المصرية والمدينية .

والدليل على ذلك تكوين جماعة الاخوان المسلمين ، التى اسسها حسن البنا ، وبلغت ذروتها فى الاربعينات ، حيث وصل اعضاؤها فى ذلك الوقت الى المليون .. وقد ظلت هذه الجماعه تتعرض للمتاعب ، خلال سنوات الخمسينات والستينات حتى بدت حركة غريبة ومقلقة للمراقبين.

ومع ذلك فهذه الحركة لم تكن عودة للاسلام بقدر ما كانت دليلا على العمل السياسى ، المحافظ باصول الدين .

وقد واتتهم الفرصة للنمو مهاجمة العناصر التقدمية .. كل ذلك الرئيس السادات الى الحكم ، وبعد ان اراد تدعيم حكمه ،وضرب اليساريين والناصريين ، فسمح باصدار صحيفة الدعوة . وافرج عن المناضلين المسلمين القدامى ، وقام بتشجيع الشباب فى الجامعة على مهاجمة العناصر التقدميه .. كل ذلك لم يكن لوجه الله ولا الاسلام ، وانما لتخليص البلاد من نفوذ اليسار والموالين للسوفيت ، ولمساعدة البلاد للارتماء فى احضان الغرب ، ثم اسرائيل .

ونجح السادات فى تحقيق جزء كبير من هدفه ، ونشطت الجماعات الاسلامية ، وكبرت ، ونمت ، لكنها رغم ذلك واجهته بعد ان سافر الى اسرائيل واقام معها علاقات دبلوماسية ورسمية .

واضطر السادات بسبب استبعاده للعناصر التقدمية من المسرح السياسى الى مواجهة معارضه شعبية اتخذت صورا اسلامية . مثل جماعة التكفير والهجرة ، التى لجأت الى العنف والقتل فى بعض الاحيان .

وكان نمو هذه الجماعات اكبر تعبير عن الاحباط الذى احس به عدد كبير من الناس فى ظل وضع اهدرت فيه قيمة العمل ، والنزاهة ، واصبح فيه العمل السياسى مستحيلا .

بل اصبح من المحال اشباع ابسط التطلعات ، حيث طالت ازمة السكن على سبيل المثال دون استقرار الزيجات الصغيرة ، ودون انفصال المطلقين بصورة لائقة ، الى حد ان اعضاء هذه الجماعات فكروا فى وضع قواعد جديدة للزواج . ولكنهم كانوا يريدون – بصفه خاصة – تطبيق أصول الاسلام الاخلاقية لانها تمثل شاغلهم على وجه الدقة ، وفى الوقت الذى واصلت السلطات الرسميه الاسلامية وقوفها الى جانب نظام الحكم رفضت بالمثل هذه الاوضاع حيث البتت كيف يجب تفسير وتطبيق النظرية الاسلامية .

وفى عام ١٩٨٠ بلغت هذه الثورة الذروة بصورة لم تبلغها من قبل . وانهارت القواعد التاسيسية لمساندة نظام الحكم فى النقابات والصحف .. وحتى فى بعض قطاعات الجيش. فبعد ان شجع نظام الحكم انتشار تيار اسلامى طائفى وجد نفسه قد وقع فى شراك هذا التيار بالذات وفعلا اندلعت اضطرابات فى الزاوية الحمراء ، واسيوط . وفى جو ازداد توترا ، لم يعد السادات يعتمد على العناصر الدينيه لاحتواء المعارضة ولجا الى القمع فى اكثر صوره الكاريكاتورية والتى تمثلت فى القبض على ما يزيد عن الف مواطن فى سبتمبر ١٩٨١ ، فزد الامور توترا ، وفى ٦ اكتوبر ١٩٨١ . سقط رئيس الدولة صريعا تحت طلقات رصاص احد الضباط من اعضاء جماعة الجهاد .

الانتخابات لحساب .. من ؟!

بقلم :
احمد مجاهد

من الطبيعى ان يعلن حـــزب الحـــكومة ان الانتخـابات قد تمت فى نزاهة وبحرية تامة ـ وان تتلقى صحف الحـــكومة واجهـــزة اعلامها هـــذا الاعلان لتؤكده وتســوق الدليل عليه ـ أملا فى ان يصدقه الكافة بل وان يصدقه حـــزب الحكومة نفسه .

ومن الطبيعى ايضا ـ ان تتصدى المعارضة لهذا الادعاء ناعيه عـــلى الانتخابات تزويرها الفاضح والتدخل اللا اخـــلاقى للتاثير على ارادة الناخبين .. وتبقى الحقيقه كامنـــة فى نفـــوس اولئك الذين سلبت ارادتهم وهم الغالبية العظمى ممن نسب اليهم ذهابهم للجان الانتخاب والادلاء باصواتهم .

وتبقى الحقيقة ايضا مستكنه فى بطاقات ابداء الراى المكدســة فى صناديق الانتخاب .

والفيصل فى ذلك ـ هو لجنـــه شعبية لتقصى الحقائق ـ تشكل من النقابات العمالية المهنية ـ ومن نادى القضاء ان امكن ذلك ـ ومن هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد ومـــن الشخصيات العـــامة ذات الراى المستقل ـ وتعمل هذه اللجنة فى تنسيق مع اللجنة القوميه للدفـــاع عن الديمقراطية .

وتكون مهمتهـــا ـ الاطلاع على مايرشد عنه من صناديق الانتخاب لترى بعينها كيف سودت بطـــاقات ابدا الراى بعلامات واحدة فى كـــل لجنه ـ وبخطوط واحدة فيما استطاع حزب الحكومة ان يسيطر عليه من لجان ـ ولترى الخلل فى نســبة ابداء الراى بين بعض الصناديق التى تمت الانتخابات فيها بنزاهه والتى استطاعت المعارضة ان تحميها مـــن التزوير ـ وبين تلك التى (سودت) او ملئت لحساب حزب الحكومة .. ولتسال كيف جندت اجهزة الحكم المحلى مستخدمة سلاح المنع والعطاء لارغام الناخبين على الذهاب للادلاء باصواتهم لحزب الحكومة .. وعلى سبيل المثال .. كيف هدد منتوب صرف معاشات الضمان الاجتماعى ـ المستحقين لهذا المعـــاش بقطعه او ســـحبه اذ لم يذهبوا ويدلوا باصواتهم لحزب الحكومة

وكيف اغدقت عشرات الالاف من الجنيهات على مراكز الشباب فى القرى وبشكل سافر وفى مؤتمرات عامة . وكانما برنامج حزب الحكومه هـــو شراء الشباب وليس اقناعهم بخط معين او خطة معينة .

وكيف انطلقت المشروعات الحبيسة لتجد مجالها للتنفيذ اثناء المعركة الانتخابية .

ثم لتسال اللجنة ... هـــل تطابقت كشوف الناخبين المسلمـــة

رسميا لاحزاب المعارضـــة مع تلك التى كانت بايدى رؤساء اللجان . وكيف ((داخ)) الناخبون للاهتداء الى لجـــانهم .. ثم انصرفوا عند ياسهم من الوصول الى اسمائهم بتلك اللجان .

ثم لتسال .. عن الغالبيـــة الساحقة من الناخبين ممن نسب اليهم الادلاء باصواتهم .. لتـــسال اللجنة ... هل ادلوا باصواتهم فعلا ؟ ام ان واحدا او اثنين او ثلاثه او ((عصابة)) وفى العديد من اللجان ـ قد تولوا ذلك نيابة عنهم .. بعد طرد المندوبين بل والاعتداء على من قاوم من رؤساء اللجان .. وبذلك كيف (سودت) بطاقات ابداء الراى لتسود معها الديمقراطية فى مصر .

ثم لتتقصى ... ما هـــو الاثر الذى ترتب على ما اتبع من ضغوط قبل واثناء الانتخاب ؟ مما ادى الى انصراف الناخبين عن التوجه للادلاء باصواتهم ثم عن الاثر الذى استقر فى نفوس المواطنين عموما تجاه هذه التجربة المريرة .. وكيف خرجوا منها فاقدى الثقة فى الديمقراطيه ـ وفى عدم ايمانهم بها .

لتبحث اللجنه ... كيف ان سد الابواب فى طريق ديمقراطية حقيقيه سوف يمهد الارض ليســـو العنف ... ولينشط العمل السياسى تحت الارض .

ولننتقل على تلك اللجنه المنشودة قليلا ... ونكلفها ببحث قـــانون الانتخاب بالقائمـــــة النسبية فى التطبيق .. ومدى ملاءمته لمصر .. وهل كان الانتخاب حقا لاحزاب .. ام لاشخاص فى احزاب ... لتطلع على مطبوعات الدعاية فى كل مكان ... لترى كيف تراجعت الدعـــاية لتصبح فى غالبيتها دعاية لاشخاص ثم لتراجع قانون الانتخاب لتكتشف ان النص على ضرورة حصول الحزب على نسبة ٨٪ من اصوات الناخبين وكذلك منع نزول الاحزاب بقـــوائم مشتركه ... وقد ادى الى نتائـــج مضحكة مبكيه ... فالبعض يصبح الان (لجنة الـ ٨٪ الكمبيوتر) استبعد والت اصواته المتعارضة تماما مع برنامج حزب الحـــكومة ... الت الى حزب الحكومة .. غنائم كما اسماها النقيب كامل زهيرى ... وادى ذلك بالضرورة الى ابعـــاد احزاب بكاملها عن تمثيل اتجاهات وقطاعات هامة من الشعـــب

ان لجنة شعبية لتقصى الحقائق فى تنسيق مع اللجنة القومية للدفاع عن الديمقراطيه كما اسلفنا ... الكفيلة بان تقدم للشعب ايضـــاحا مدعوما بالادلة عما جرى فى الانتخابات الاخيرة ... لعل الثقة تعود اليـــه فى الديمقراطية وفى الانتخـــابات ليحقق من خـــلالها تطلعاته



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٨٤

بيان الداخلية يرد على ١٣٪ فقط من وقائع التدخل المسجلة في محاضر الشرطة



كتب عبد القادر شهيب

اعترفت وزارة الداخلية بحدوث تجاوزات خطيرة للحزب الحاكم خلال الانتخابات الاخيرة ادت الى تزييف ارادة الناخبين وتزوير النتائج النهائية لها ، وجاء هذا الاعتراف فى البيان الذى اصدرته وزارة الداخلية منذ ثلاثة ايام مضت ونشرته كل الصحف الحكومية فى صدر صفحاتها الاولى ، رغم أن هذا البيان كان يرمى للرد على ما اثارته صحف واحزاب المعارضة حول التجاوزات والتدخلات الحكومية واعمال بلطجية الحزب الحاكم فى الانتخابات !

فلقد نفى البيان او برر حدوث نحو ٣٢ واقعة وتجاوزا فقط بينما كان وزير الداخلية قد اعترف بنفسه فى بيانه الذى اعلن فيه نتائج الانتخابات بعد اسبوعين بحدوث ٨٣ واقعة ، ثم ارتفع هذا الرقم فى الاسبوع الماضى فى ـ مجلة المصور ـ التى تستقى معلوماتها من وزارة الداخلية ـ الى ٢٤٢ واقعة قدمت بشأنها بلاغات وسمه !

وبذلك تكون وزارة الداخلية قد نفت او قدمت تبريرا لحدوث نسبة ١٣٪ من التجاوزات والوقائع التى رصدتها هى نفسها ، اما النسبة الغالبة الاخرى من التجاوزات وقدرها ٨٧٪ ، فان سكوت البيان عن مجرد تبريرها هو اعتراف ضمنى بحدوثها .

وقائع لم ينفها البيان

ويعزز ذلك ان الوقائع التى لم ينفها البيان او يقدم تبريرا لها تتضمن تجاوزات خطيرة نشرت تفاصيلها جريدة الشعب مثل :

فلقد نفى البيان او برر حدوث نحو ٣٢ واقعة وتجاوزا فقط بينما كان وزير الداخلية قد اعترف بنفسه فى بيانه الذى اعلن فيه نتائج الانتخابات بعد اسبوعين بحدوث ٨٣

من مندوبى مرشحى حزب العمل من اللجان الانتخابية ومندوبى احزاب المعارضة الاخرى .

● تعدد الاسماء الوهمية والمكررة واسماء المتوفين فى جداول الانتخابات بالعديد من اللجان ، بالاضافة الى اسماء لرجال شرطة وجيش صوتت كلها للحزب الحاكم !

● احراق بلطجية الحزب الحاكم للصناديق التى يشكون فى وجود اصوات مؤيدة للمعارضة فيها .

● الاعتداء على عدد من رؤساء اللجان الانتخابية ، وبعضهم ابدى استعداده للشهادة امام القضاء .

● ضبط كامل ليلة رئيس مجلس الشعب السابق يقوم بنفسه بتسديد البطاقات لصالح قائمة الحزب الحاكم فى دائرته ، واعتدائه بنفسه على مندوب مرشح لحزب العمل .

● اكتشاف حالات تزوير عديدة اثناء فرز الاصوات مثلما حدث فى اللجنة رقم (٢٨) بالاسماعيلية التى وجد بها ٧٧١ صوتا فى حين ان عدد الناخبين بها ٧٦٧ صوتا فقط ووجود صوتين زيادة فى اللجنة (٣٤) ، ونحو ١٠٣ اصوات زائدة فى اللجنة (١٠٨) ، واربعة اصوات زائدة فى لجنة بنى المراغة بسوهاج ، و ١١ صوتا زائدة فى اللجنة رقم (١٨) بقرية شملان مركز ميت غمر ... وثلاثة اصوات زائدة فى صناديق اللجنة رقم (٣) بالدائرة الاولى بالجيزة .

ومعنى سكوت بيان وزارة الداخلية على كل هذه التجاوزات الخطيرة هو اعتراف ضمنى بحدوثها ، وبالتالى اعتراف بحدوث تزوير للانتخابات فى مواقع عديدة .

ولقد لاحظ المراقبون ان بيان الداخلية اهتم فقط بنفس الوقائع والتجاوزات التى حدثت ضد مرشحى حزب الوفد وانصارهم . اما التجاوزات والتدخلات التى حدثت ضد مرشحى احزاب المعارضة الاخرى وبالذات حزب العمل الاشتراكى فلم ينفها البيان !

اما الرد الذى تضمنه البيان على العدد القليل من التجاوزات فقد اتسم بالسذاجة والمغالطات والاستخفاف بعقول الناس فى اجزاء متفرقة منه .

قرائن الحياد السلبى للشرطة

ولقد بلغ الاستخفاف اعلى درجاته

● الحصول على توقيعات مندوبى المرشحين على محاضر عدد من اللجان قبل اتمام العملية الانتخابية وهو ما يعد تزويرا واضحا اكتشفه محمد ابو الفضل الجيزاوى فى اللجنة رقم ١ [illegible] الهرم .

● قيام مختار هانى بطرد عدد

من مندوبى مرشحى حزب العمل من اللجان الانتخابية ومندوبى احزاب المعارضة الاخرى .

● تعدد الاسماء الوهمية والمكررة واسماء المتوفين فى جداول الانتخابات بالعديد من اللجان ، بالاضافة الى اسماء لرجال شرطة وجيش صوتت كلها للحزب الحاكم !

فى الحديث عن حياد رجال الشرطة وتدخلهم لحماية مرشحى احزاب المعارضة ومندوبيهم من اعتداءات بلطجية الحزب الحاكم ، والدليل على ذلك تجاهل الرد على ما اثارته (الشعب) ولا نقول بقية صحف المعارضة من حوادث اعتداءات وقعت تحت سمع وبصر رجال الشرطة ورفضوا ان يتدخلوا لمنعها ، او لتدخلات مباشرة لبعض رجال الشرطة انفسهم ضد مرشحى احزاب المعارضة ، وبالذات حزب العمل مثل :

● الاعتداء على مرشح حزب العمل بالسكاكين فى كفر الجبلة بالمنصورة امام رجال الشرطة .

● تهديد بلطجية الحزب الحاكم المواطنين للتصويت للحزب الحاكم وتسرب بطاقات ابداء الرأى خارج الصناديق واللجان امام رجال الشرطة فى زفتى بمحافظة الغربية .

● التوكيلات التى اعطيت على بياض لمندوبى الحزب الحاكم فى الاسماعيلية والتباطؤ فى اعطاء مندوبى مرشحى احزاب المعارضة توكيلات .

[illegible]



● طرد مندوب حزب العمل تحت اشراف مأمور المركز العميد فاروق صفى الدين فى بنى سويف وهو شقيق مرشح الحزب الوطنى عباس صفى الدين .

● احتلال عمدة قرية العبابة بمياط الحاج عبده صديق اسماعيل من الساعة الواحدة ظهرا حتى الخامسة مساء للضغط على اهالى القرية للتصويت لصالح قوائم الحزب الحاكم .

● تدخل مأمور مركز طهطا بسوهاج يوم الانتخابات لصالح الحزب الحاكم .

● قيام الخفراء بمشاركة البلطجية بطرد مندوبى حزب العمل من اللجان فى قرى شربين دقهلية .

تبريرات ساذجة !

اما التبرير غير المقنع الذى قدمه البيان لتقديم بطاقات انتخابية لزوجات عدد من ضباط الجيش قبل الانتخابات بأيام ، فانه يؤكد صحة اتهامات المعارضة !

(كما قدم التقرير ايضا تبريرا ساذجا لعدم اكتمال النسب المئوية للاصوات التى حصلت عليها الاحزاب بنسبة ١٠٠٪ . فاذا كان مفروضا ان يتم تجميع النسب دون تقريب ، وباحتساب ستة ارقام عشرية ـ كما يقول البيان ـ فلماذا لم تعلن وزارة الداخلية النسب بهذا الشكل . واكتفت باعلانها مقربة الى ثلاثة ارقام عشرية فقط . اما القول بان تجميع النسب مقربة الى ثلاثة ارقام عشرية لا يؤدى الى النتائج الصحيحة فانما يدل على (جهل واضح) باوليات علم الحساب . فان جمع النسب مقربا لرقم عشرى واحد وليس لثلاثة يؤدى الى النتائج الصحيحة ولكن بشرط ان تكون النسب صحيحة والتقريب ايضا صحيحا !

واخيرا فان التبرير الذى قدمه البيان لعمليات تغيير مقار اللجان الانتخابية قبل تشغيلها بنتائج ايضا ، لانه ليس من المعقول ان يتهاوى خلال شهور قليلة ـ فيما بين انتخابات مجلس الشورى ، وانتخابات مجلس الشعب ، هذا العدد الكبير من اللجان الانتخابية التى تغيرها وزارة الداخلية ، ولايستدل الناخبون عليها !

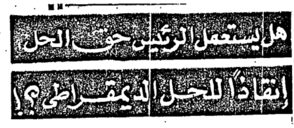
كما أن تسليم مرشحى المعارضة جداول للانتخابات تختلف عن الجداول التى سلمت للجان الانتخابية وللحزب الحاكم فهو امر لا يدل بالمرة على حسن النية او الحرص على الحيدة فى الانتخابات وهو الامر الذى لم تجمع عليه كل الدوائر السياسية فى الداخل والخارج كما يدعى بيان الداخلية اللهم الا دوائر الحكومة واصدقائها فقط فى الخارج !



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٨٤



تحت غطاء حياد الشرطة السلبي .. ومع تسريب بعض الاخبار التي نشرت بالخارج عن رسم خريطة سياسية جديدة لمصر تعتمد نظام الحزبين الكبيرين على غرار الخريطة السياسية في الولايات المتحدة الامريكية واعتماد حزب الوفد الجديد وتياره كبديل مستقبلي عن الحزب الوطني الديمقراطي ذلك مع استبعاد الاحزاب التقدمية الرافضة للسياسة الامريكية التي تدعم اسرائيل وعدوانها المستمر على البلاد العربية والحق العربي وتفرض هيمنتها على المنطقة وتحمي مصالحها على حساب المصالح العربية المشروعة وتقوض من خلال معوناتها المشروطة والمسمومة لمصر كل مقومات مصر الذاتية وتفقدها دورها القيادي العربي والاسلامي وعلى الصعيد الافريقي وعدم الانحياز. وهي بذاتها الاحزاب التي صدر قرار حرمانها من شرف التمثيل النيابي لكونها المدافعة عن مصالح الاغلبية المصرية المسحوقة والمستغلة دون مصالح الفئات الطفيلية المستفيدة بالاوضاع القائمة •

•• تحت هذه السحب الضبابية تمت تهيئة مسرح الانتخابات العامة في مصر بتعتيمات موحدة لم تكن تنقصها الحبكة الدرامية واحداث التأثيرات النفسية على جمهور المسرح الكبير • حيث جرت اولا المحاكمات بشأن عودة حزب الوفد الجديد وما اذا كان قد حل ام جمد نفسه .. وما اذا كان يعود بقرار من لجنة الاحزاب ام من خلال حكم قضائي ؟ حتى تكون هذه العودة التي صورت

بقلم :
ممدوح قناوي

على انها تمت على غير ارادة أولى الامر هي السبيل الى تحقيق الشعبية السريعة لهذا الوافد الجديد بحكم الطبائع النفسية .. ثم كانت بعد قليل تصريحات زعماء الوافد الجديد التي وضحت الهوية الغربية الرأسمالية الليبرالية .. ثم الآن التحالف الاشهر مع قوى اخرى يمينية .. ثم اخيرا وليس آخرا الحملة الاعلامية المضادة للوفد الجديد بغية تحجيمه وليس حرمانه في هذه المرحلة وهي الحملة التي استفاد منها الوفد كرد فعل تلقائي لدى الجماهير .. في الوقت الذي تطلب فيه أعداد المسرح السياسي اطلاق الاشاعة الخبيثة كما القنبلة القاتلة عن صورة من صور الوفاق المزعوم بين حزب العمل الاشتراكي والحزب الحاكم .. وهي الاشاعة التي سايرتها مصادر حزبي الوفد والتجمع طعنا على حزب العمل الاشتراكي واستجابة ساذجة للهدف الذي كان يرمي اليه من سربوا هذه الاشاعة المغرضة من تفتيت قوى المعارضة .. وكان حزب العمل الاشتراكي مستهدفا من هذه الاشاعة مثلما استهدف في الماضي بغرض تشويه صورته الجماهيرية هذا في الوقت الذي اختص فيه حزب العمل الاشتراكي بالاعتداءات الوقحة المتكررة على زعمائه والتي بلغت حد اقتحام احد بيوت الله بالاسلحة ومنع شعائر صلاة الجمعة وانتهاك حرمات الله ـ فتوافق بذلك اطلاق القول المغرض بتعاطف الدوائر الحاكمة مع حزب العمل الاشتراكي على الرغبة في تصفية هذا الحزب المناضل جماهيريا بالنسبة الى سمعته وجسديا بالنسبة الى زعمائه واعضائه .. والهدف من ذلك واضح تماما والقصد السيء في ذلك اضحى جليا للعيان وهو التآمر لحرمان حزب العمل الاشتراكي من مقاعده البرلمانية التي فاز بها والتي تترجم بحساب الاصوات التي رصدت له بما لا يقل عن واحد وثلاثين مقعدا .. والتي



ترجمت في الدوائر التي فاز فيها بثلاثة عشر مقعدا بعد ان استولى الحزب الحوت حزب القائمة الكبيرة على بواقي الاصوات التي تخص حزب العمل في هذه الدوائر واستفاد بها اى ان المخطط كان قد رسم على تنحية حزب العمل من زعامة المعارضة البرلمانية واستبدال معارضته ذات الخط الوطني والمصري التي الخالص بمعارضة وزعامة جديدة تتفق ومقتضيات المرحلة الجديدة •

وهذه كانت الفزورة الكبيرة والطلسم المستعصى على الفهم التى ظلت تحتل نفسها خطوة خطوة الى ان جاء حلها الاخير . بوسان السيد وزير الداخلية باعلان نتيجة الانتخابات يوم ٢٩ ما ، المنصرم في وقت تهيأت فيه الجماهير المصرية لاستقبال موسم فوازير رمضان في ظل الاعلام الاستعماري المخطط ..

واحداث العنف الكبرى التى وقعت في كافة المحافظات يوم الانتخاب •• وباسلوب واحد ينفى عفويتها بل يؤكد التخطيط المسبق لها •• وان يقترن ذلك بتكليف الشرطة بعدم التدخل في هذه الاحداث او حسمها بل غض الطرف عنها •• وما ترتب على ذلك من تسديد هذه الاكوام والكميات الهائلة من بطاقات ابداء الراى المزورة لصالح الحزب الحاكم خاصة في الريف المصري في الوقت الذى تدنت فيه لسب التصويت الحقيقى الى مادون العشرة بالمائة في المدن والعشرين بالمائة في الريف •• هذه الاحداث التى استخدم فيها سلاح الارهاب واطلاق العنان لمرشحى الحزب الحاكم والصارهم المأجورين لاقتحام اللجان الانتخابية والاعتداء ليس فقط على المواطنين الناخبين او على مندوبى الاحزاب المعارضة بل ايضا ولاول مرة في تاريخ مصر الاعتداء على رؤساء اللجان الفرعية ذاته والقيام عنوة ورغما عنهم بتسويد بطاقات ابداء الرأى عن الغائبين من الناخبين لصالح الهلال الذى كان يومها في المحاق •• مستخدمين في ذلك شتى انواع الاسلحة من بنادق الية وعادية وطبنجات ومطاوى قرن الغزال •• وهى الوقائع الثابتة مع البلاغات المقدمة للشرطة والنيابة العامة ومن الطعون التى تقدمت بها احزاب المعارضة في كافة دوائر الجمهورية الى القضاة رؤساء اللجان العامة والرئيسية •• وقد بلغت هذه الاعتداءات حدا من الجسامة التى ارهبت جماهير الناخبين فلا يمكن أن تحمل على انها مجرد حوادث فردية قليلة مما يقع عادة في أية انتخابات على النحو الذى صرح به السيد وزير الداخلية المشرف على الانتخابات بقصد التهوين لهذه الاحداث الجسام التى لم يحدث لها مثيل من قبل في تاريخ الانتخابات النيابية في مصر •• بل والتهوين من الحادث الفظيع وهو حادث مصرع الشهيدة نعمات حسن مرشحة حزب العمل الاشتراكي بالاقصر من قبل مرشح الحزب الوطني الذى اعلن فوزه واحتمى من جريمته بالحصانة البرلمانية التى خلعت عليه ويده مضرجة بدماء الغدر والخسة •

على ذلك فان احتساب نسبة الثمانية في المائة لا يمكن أن تكون معبرا الا من مرحلة هذا التزييف كله التى وقع على ارادة الشعب المصرى حيث أن النسبة العامة التى استخرجت منها نسبة الثمانية في المائة لهى النسبة التى يوجد فيها ما لا يقل عن مليوني صوت ليست من حق الحزب الوطني ولم تتجه اليه بالقطع بارادة حرة لاصحابها من الناخبين المصريين •

وبعد •• فهكذا مر أطول يوم في تاريخ مصر •• والحلم الوليد في أن تشهد البلاد استقرار ونماء من خلال التغيير الديمقراطى قد وئد في مهده •• والنبتة التى رعاها المبشرون بالديمقراطية قد داستها أقدام التتار الجدد •• والوجبة الشهية للتغيير التى طالما انتظرها الشعب المصرى المحروم والجائع والمتعطش اليها قد جاءت كالوجبة المسمومة التى كان الشعب واقفا ازاءها بين خيارين احدهما مر ان يتناولها بقتل نفسه او يمتنع عنها ليظل على حرمانه •

ان من لا يزالون يغالطون الله والناس وانفسهم •• ويقولون دعونا من حديث الانتخابات فان ما جرى قد جرى وعلينا أن نلتفت من الان لبناء الاستقرار والتنمية فهؤلاء الذين لم يتعظوا بالآيتين لنهايات رجلين •• أن البلاد بعد هذه الطبخة المسمومة اضحت أبعد ما تكون عن الاستقرار أو فرص تحقيق التنمية •

ولتبسيط الامر نعود الى تشبيهات الرئيس الراحل السادات •• من أن الشعب المصرى هو العائلة المصرية •• ولنتصور معا اذا كانت هذه العائلة مكونة من عدة اخوة وأخوات اشقاء من أب واحد وأم واحدة ويضمهم بيت واحد هو الوطن المصرى •• وان الذى حدث هو أن الشقيق الذى زعم أنه الاكبر مقاما قد ادعى لنفسه أنه الوارث الاوحد لتركة أبيه •• وظل على ادعائه هذا ردحا من الزمن •• ثم ظهر له بقوة من خارج البيت الشقيق الاكبر سنا الذى كان مغيبا عن البيت لفترة طويلة •• والتى عاد الان مطالبا بالميراث القديم وأنه وفقا لنظام اللوردات الانجليزى •• فان الشقيق الاكبر سنا هو الذى يرث اللقب والتركة جميعا •• وأن توافقا خفيا ـ قد يكون وصل الى درجة الاتفاق ـ قد تم بين الشقيقين الاكبر سنا والاكبر مقاما على تقسيم مرحل للتركة ما بينهما •• وأما باقى الاشقاء فقد تم طردهم بالكامل من البيت باعتبارهم الابناء المشاغبين فكان حقا عليهم أن يلفظوا من الجنة ••

وهكذا حالة البيت المصرى الان بعد الخريطة التى رسمت •• والتى تتحقق من خلال سيطرة قوى اليمين على مقدرات الغالبية الغالبة من المصريين والى حين •• فاى استقرار وأى نماء بعد هذا ؟!

هناك مثل بلدى يقول أن اللى يخجل من ابنة عمه لا ينجب منها •• ومن منطلق هذا المعنى وبكل الامانة في المعارضة والمكاشفة ـ فاننا نقولها خالصة لمؤسسة الرئاسة التى فوجئت بمثل هذا المخطط •• أن على السيد رئيس الجمهورية أن يبادر فورا الى استعمال حقه الدستورى في الحل •• حل مجلس الشعب الذى قيل انه انتخب وفى الواقع انه لم ينتخب •• وأن يتم هذا الحل قبل دعوة هذا المجلس وليد الطبخة المسمومة للانعقاد •• وأن يتم الرجوع لرأى الشعب من جديد في ظروف غير الظروف وبعد اسقاط قانون الانتخاب الحالى •• وان ذلك ادعى لتحقيق سلامة مصر • والسلام على من اتبع الهدى •

١٤٩٣



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٨٤

المهندس ابراهيم فى طلخا وشربين :

حزب العمل مستمر فى آداء رسالته وعلينا تنظيم الصفوف

شعب مصر لا تقنعه نتائج الانتخابات

ايمانا باستمرار الدور الوطنى لحزب العمل الاشتراكى اعلن المهندس ابراهيم شكرى فى جولته بقرى مركز طلخا ومدينة شربين يوم الجمعة الماضى بان حزب العمل مستمر فى اداء رسالته ودوره انطلاقا من تنظيم صفوفه ليتمكن من مواجهة كافة تحديات المرحلة القادمة كما اعلن ان الشعب هو الوحيد القادر على استرداد حريته وانتزاعها لان المتسلطين لن يتنازلوا عن مقاعدهم بسهولة .

بدات هذه الجولة بقرية نبروه حيث توجه اليها المهندس ابراهيم شكرى وادى بها صلاة الجمعة ، ثم القى كلمة فى المؤتمر الذى عقد عقب الصلاة مباشرة قال فيها .. ان طريقنا هو طريق الحق وعلينا ان نسير فيه مهما طال الامد ، وان الشعب لا بد وان يتغلب على الزيف والبهتان وهذا ليس ببعيد ، لان الشعوب لا تقهر ابدا .

وانا نريد الحرية للجميع ليعبر كل انسان عن رايه وفكره دون قيود .. انني رفضت الدخول الى مجلس الشعب بالتعيين .. لان مقاعد مجلس الشعب ليست غاية فى حد ذاتها وانما هى وسيلة للتعبير عن مشاكل الجماهير والاتصال بهم ووسائلنا لذلك كثيرة وسنظل فى صفوف الشعب نوحدها ونعبر عنه

ان مجتمعنا لن يصلح الا اذا الغنا مجتمع النزاهة والفضيلة ، ونحن نسعى لتحقيق ذلك .

وبعد انتهاء المؤتمر قام المهندس ابراهيم شكرى بافتتاح مقر حزب العمل فى القرية

الى شربين

وتوجه بعد ذلك الى قريتين ثم الى قرية بطره حيث تناول المهندس ابراهيم شكرى طعام الافطار وادى صلاة المغرب بمسجد القرية وبعدها اذانه لصلاة العشاء بصحبه السيد كامل شعبان ابن بطره والذى رشح بقائمة حزب العمل الاشتراكى بالدقهلية وعقد مؤتمر شعبى فى الهواء الطلق قال فيه ابن بطره موجها حديثه لاهالى القرية .. لقد خرجتم يدا واحدة ورجلا واحدا لمساندة حزب العمل وانتكم الضغوط والارهاب من كل جانب ، فلم تهتموا بهما وسرتم خلف رئيس حزب العمل الذى جاءكم ليشد ازركم ويشكر لكم وقفتكم العظيمة يوم ٢٧ مايو الماضى .

وبعد انتهاء ابن بطره من القاء كلمته قال المهندس ابراهيم شكرى ان وقفتكم يوم الانتخاب هى وقفة مشرفة لانكم ساندتم الحق ولن تضيع وقفتكم هذه سدى ، وعليكم ان تعلموا ان طريق الحق ليس بالطريق السهل ، ولكنها فى النهاية ستقاوم كافة العقبات وستتحدى الظلم والارهاب لتحقق اهدافها وغاياتها .

ان شعب مصر لا تقنعه نتائج هذه الانتخابات ويترك الكثير من الاخطاء التى حدثت .. يضاف الى ذلك ان قانون الانتخاب بالقائمة النسبية واشتراط الحصول على نسبة ٨٪ للتمثيل بمجلس الشعب وضع لتتم لهم السيطرة على ارادة الشعب ولكن سيكتب لهذا الشعب ان ينتصر ولن يترك ١٪ الظالمين يتمادون فى ظلمهم ، اننا لن نتوقف ابدا وسنكون وقفاتكم المشرفة زادا لنا على طريق الكفاح ، وسنسير مهما كلفنا من جهد ومشقة وبالخير والشر ولن تسابر هؤلاء فى اساليبهم وسنكشف للشعب كل الحقائق حتى يتفهم قضيته ما دام فى عروقنا دم يسري وفى صدورنا قلوب تنبض .

ما حدث هو الخير

ان ما حدث لهو خير .. لنحن تركنا ان نتطهر تماما من كل ما يقال وما يشاع .. وما اشيع عنا فى السنوات وسنشق طريقنا معتمدين على انفسنا حتى نحصل على ثقة الشعب .. فنحن لا نسعى الى تبادل المنافع او التحالفات .. ونحن لا نعقد الصفقات على حساب الشعب ونعلن كلمتنا فى العلن وليس بين الحجرات وهذا هو طريقنا دوما .

الى قرية كتامة

وفى الساعة التاسعة والنصف توجه المهندس ابراهيم شكرى الى قرية كتامة ، لتحدث الى اهالى القرية قائلا .. ان الشعب هو صاحب الحق فى كل شىء وهم يريدون الا تفلت المغانم من ايديهم .. ولكن الشعب هو المنتصر فى النهاية وسياتى ذلك اليوم الذى ستتحقق فيه ارادة الشعب وينال حريته لان الاراء الحرة هى التى تبنى الشعوب .

ثم قال الدكتور احمد امين [illegible] الحق امين حزب العمل بالدقهلية وابن قرية كتامة .. ان العمل البرلمانى هو احد انشطة الاحزاب وان ما حدث لن يعوق مسيرتنا بل سيقويها ويدعمها .. ونحن الحزب لا نرى من حقنا المشاركة فى حل مشاكل الجماهير صاحبة الحق فى التعبير عن رايها ومواجهة كافة الضغوط التى يتعرضون لها بالامل

تابع الجولة : احمد الكنانى

تصوير : نبيل ناشد

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤

كلمة لانكم ستاندتم حزبه العمل .

وتوجه المهندس ابراهيم شكرى الى قرية الطويلة لزيارة الحاج عبدالغني السيد في منزله ، وهناك جلس الى الشباب واهالي القرية يستمع الى اسئلتهم ويجيب عنها ، فقال ان ما حدث هو في صالح الحزب ولكننا تقدمنا الى القضاء بعدة طعون في نتائج الانتخابات كما حولت دعوى المستقلين ضد نظام الانتخاب بالقائمة الى المحكمة الدستورية لتعلن رأيها فيها ، وفي مدى توافقها مع نصوص الدستور .

وعن تحرك الحزب خلال المرحلة القادمة اجاب قائلا ان الحزب نفسه قناة شرعية ومجلس الشعب هو احد قنوات الاتصال بالجماهير ولدينا الآن جريدة الشعب واللقاءات المباشرة ، وهي اقوى وسائل الاتصال لسهولة معرفة الحاجات المستمعين وسرعة تبادل الآراء وستكثف جهودنا خلال المرحلة القادمة وحزب العمل مستمر في اداء رسالته بقوة ووضوح للمؤيدين .

وعلق الحاج احمد ابو صفرة رئيس مجلس ادارة مركز شباب الطويلة قائلا ان المعارضة الشعبية موجودة ومستعدة للتضحية وكل المطلوب هو تنظيم هذه المعارضة .

تنظيم الصفوف

وبعد ذلك توجه رئيس حزب العمل الاشتراكي الى مقر الحزب بشربين في الساعة الحادية عشرة والنصف وعقد لقاء حزبيا مع اعضاء وشباب الحزب قال فيه : ان ما حققناه هو انتصار لا شك فيه رغم سلوك الحزب الحاكم . وعلينا نشر افكارنا في كل مكان . فدعوتنا قابلة للانتشار ومقبولة لدى جماهير الشعب . ولقد تمكنا من منافسة الحزب الوطني في مناطق كثيرة . بل كنا المنافسين الوحيدين له واستطعنا اثبات ذلك ، في اماكن حاول الحزب الحاكم الاستهانة بها واغفالها على وجوده وعدم . ولكننا تمكنا من اثبات وجودنا بها كالاسماعيلية . ولم يكن هذا سهلا ولكنه نتاج مرحلة شاقة ومرهقة .

وعلينا ان نسرع بتنظيم صفوفنا ولنعالج كافة السلبيات حتى نقدر على مواجهة كافة الاحتمالات في المستقبل . ان القانون وحده لن يحمي ارادة الشعب ما لم توجد وعي شعبي .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤

فى الدائرة الثالثة بالدقهلية :

منح الحزب الحاكم ٣٠ الف صوت

تكررت حوادث تسديد اللجان وتزويز الانتخابات فلم تسلم اية قرية مصرية من التزوير لصالح الحزب الحاكم سواء بالاغراءات الماديه او بالقوة التى تصل الى حد الضرب والاهانة لمندوبى الاحزاب المعارضه .. والدائرة الثانية بالدقهلية لم تكن اسعد حظا من غيرها حيث امتدت أيدى البلطجية الى العبث بلجان الانتخابات فى اكثر من مكان :

● فى قرية صهرجت الكبرى التى يبلغ عدد اصواتها ١٥ الف صوت وهى ثلث اصوات مركز ميت غمر قام اعضاء الحزب الوطنى بطرد مندوبى المعارضة من اللجان على مسمع ومرأى من رجال الشرطه وليس هذا فحسب بل تكرر هذا ايضا فى اكثر من خمس قرى تتبع مركز ميت غمر .

● تسديد عدة لجان كاملة فى مركز اجا لصالح الحزب الوطنى كما حدث فى قرية ميت العامل وذلك بعد اختراع مشاجرة داخل اللجان وطرد مندوب حزب العمل وتكررت هذه الواقعة فى قريه القرامه ووصل الامر الى طعن اشرف عباس مندوب حزب العمل بمطواة نقل على اثرها للمستشفى

● وفى قرية لوشا الغيط تم ابعاد مندوب حزب العمل من اللجنة بالاتفاق مع ضابط مباحث المركز وتم تسديد اللجان بعد ذلك وتكرر ذلك فى قرية ليشا حيث قام المرشح العاشر بقائمة الحزب الوطنى بطرد مندوبى حزب العمل وتسديد اكثر من اربعة آلاف صوت ولم تنج قرية نوسا البحر من محاولات اعضاء الحزب الوطنى تسديد لجانها الانتخابية .

● مصاحبة محافظ الدقهلية اللواء سعد الشربينى لمرشحى الحزب الحاكم فى جولاتهم الانتخابيه فى مركزى ميت غمر واجا فزار مدينة ميت غمر قبل الانتخابات بعشرة ايام وقام اعضاء الحزب الحاكم بانتزاع لافتات حزب العمل ليمهدوا الطريق لهذا المحافظ .

كما قام هذا المسئول بعدة زيارات لقرى مركز اجا وقام بافتتاح عدة مشروعات وهمية ومشروعات اخرى ليست حديثة بل افتتحت من قبل وتعمل منذ سنوات مثلما قام هذا المحافظ شخصيا بافتتاح دورة مياه لاحد المساجد رغم انها تعمل منذ اربع سنوات وذلك فى القرية البهوفريك وفى قرية لوسا الغيط افتتح ايضا محلا لبيع اللحوم المستوردة ويعمل منذ مدة طويلة وتم افتتاح مزرعة دواجن تعمل منذ خمس سنوات فى قرية ميت ابو الحسين وقام هذا المحافظ ايضا بافتتاح مدرسة بقرية ميت العامل تعمل منذ اربع سنوات كل ذلك بهدف الدعاية للحزب الوطنى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٨٤

في الوادي الجديد :

فرز الأصوات في غيبة رجال القضاء

محافظة الوادي الجديد بكل واحاتها ومدنها وقراها شهدت عمليات تزوير الانتخابات مثل غيرها من مدن محافظات مصر رغم بعدها عن شريط النيل الضيق الذى حل هو الآخر بالتزوير بواسطة العنف لصالح الحزب الحاكم .

اليس هذا دليلا قويا على ان كل شئ تم بدقة واحكام وتخطيط مسبق لتزوير اصوات الناخبين فى كل مكان على ارض مصر لصالح الحزب الوطنى وكل الوقائع تثبت ذلك ؟

● شهدت اللجان رقم ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ومقرها مدينة الخارجة وهى لجان السيدات تزويرا علنيا حيث سهل اعضاء الحزب دخول مجموعة من النساء الى اللجان والادلاء باصواتهن اكثر من مرة بالاضافة الى عدم الاصرار على ابراز تحقيق شخصية الناخبة التى يتاكد ولاؤهم لهم ووضع العراقيل امام مؤدى المعارضة

● وفى مدينة الداخلة وضعت العراقيل العديدة امام مندوبى حزب العمل باللجان لمنع تواجدهم اثناء التصويت وذلك لاشتراطهم بان يكون المندوب مقيدا بجدوال الناخبين فى اللجان المكلفة بها فى حين ان ذلك مخالف للقانون الذى ينص على ان يكون المندوب مقيدا بجداول الدائرة مما ادى الى منع المندوبين من التواجد لمدة ثلاث ساعات تم خلالها تسديد بطاقات ابداء الراى لصالح الحزب الحاكم .

● كشوف الناخبين فى كثير من اللجان ضمت عددا كبيرا من الموتى ورغم ذلك خرجت النتائج ١٠٠٪ لصالح الحزب الوطنى الذى استطاع اخراج الموتى من قبورهم ليدلوا باصواتهم واعادة العاملين بالدول العربية والاجنبية ليدلوا باصواتهم لصالح الحزب الوطنى .

● تدخل شرطة الداخلة لصالح مرشحى الحزب الوطنى وتهديد المواطنين المؤيدين للمعارضة ويضاف لذلك مرافقة مامور شرطة الداخله للمهندس محمود فوزى البرنس مرشح الحزب الوطنى وتسهيل دخوله الى اللجنة رقم ١٣ ومقرها قرية اسمنت ليقوم بالضغط على مندوب حزب العمل بها وتهديده حتى يسمح لهم بالتلاعب فى اصوات الناخبين وتهديد النقيب مسعد عبد المؤمن مندوب حزب العمل باللجنة رقم ٥ ومقرها بنيدة بالطرد مالم يتساهل المندوب لصالح الحزب الوطنى .

● تدخل العمد والمشايخ للتاثير على الناخبين لصالح الحزب الوطنى ومنهم على سبيل المثال عمدة قرية بلاط الذى استخدم كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة لصالح الحزب الوطنى .

● اما ماحدث اثناء فرز الاصوات فهو الكارثة الكبرى حيث تم الفرز فى اللجان الفرعية وعددها ٣٧ لجنة ولم يتم بواسطة قاضى الفرز كما ينص القانون مما جعل عملية الفرز بلجان الداخلة لا تستغرق اكثر من ساعتين .

١٤٩٦



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤

بقلم : **ابراهيم الزيادى**

لو امن الناس ..!

ولايزال الحديث مستمرا ، واكبر الظن ان الحديث عن الانتخابات ، لن ينتهى قبل فترة طويلة .. فقد كان مرجوا ان تجرى انتخابات حرة ونزيهة وعادلة ، كما اشاعوا واذاعوا .. وعلى اعلى المستويات .. ولكن دون تقديم اى ضمانات ، ودون الاستجابة الى طلبات الاحزاب ، ما عدا الحزب الحاكم طبعا ـ من ضرورة قيد جميع الناخبين طبقا للثابت بالسجل المدنى وضرورة التحقق من شخصية الناخب وحضوره فعلا لتادية واجبه الوطنى .. وكانت هذه هى الوسيلة لتلافى كل العيوب التى حدثت فى الانتخابات السابقة ، والتى تكررت فعلا ، فى هذه الانتخابات ، وبصورة احست بها كل جماهير الشعب .. ومهما حاولت الحكومة ، وابواقها ، ووسائل الاعلام فيها ، وبيانات وزارة الداخلية ان تنفى شيئا مما حدث .. فان الذى حدث فعلا كان اوضح واقوى ولا تؤثر فيه مثل هذه المحاولات .. بل ان الفارق الواسع ، والبون الشاسع ، بين ما رآه الناخبون فعلا ، وما زعمته الحكومه قد افقدته بالكامل الثقة فى هؤلاء الذين لايساوون شيئا الا بقدر السلطة التى يملكونها ، ويفرضونها بكل اساليب الضغط والارهاب والتزوير .. وهذه الجرائم التى ذكرتها جريدة « الشعب » فى العدد السابق وذكرتها صحف المعارضة الاخرى ، هى وقائع حقيقية لايمكن انكارها .. لقد وقعت جرائم « القتل » واستشهدت نعمات حسن مرشحة حزب العمل ، كما قتل آخرون واعتدى على آخرين ، من جميع الاحزاب ، ماعدا الحزب الحاكم .. وهذا ـ وحده ـ يكفى فى الدلالة على انحياز السلطة بجانب مرشحى الحزب « الوطنى » .. وتزوير الانتخابات بتسديد اللجان ـ بما فيها من موتى وغائبين ومرضى ومتخلفين عن الحضور ـ كان كله لصالح الحزب الحاكم بل ان لجان الفرز منع المرشحون من الاشتراك فيها ، واكتفى بمندوبين عن الاحزاب ومنعت عنهم الاقلام والاوراق ، بل جرى تفتيشهم للبحث عما يوجد لدى اى منهم من اقلام واوراق .. فما معنى هذا المنع ؟! الا ان يكون لاثبات نتائج غير الحقيقة .. وهذا ما تؤكده كل الظروف فى كثير من اللجان .. ومن بينها لجان مركز بيلا حيث تفوق حزب العمل فيها جميعا ، بل كانت نسبته فى بعض الصناديق بين ٨٠٪ و ٩٠٪ ولم يحصل مرشحو الحزب الحاكم فى مدينة بيلا الا على ١٠١ صوت ولكن فوجىء المندوبون والناخبون .. وجماهير الشعب بان زيفت النتيجة ، وان الحزب الوطنى حصل على اكثر من ١٣ الف صوت ولم يحصل حزب العمل الا على ٤٤٤ صوتا .. وهذا كله تم على رؤوس الاشهاد ، ورغم الواقع والحقيقة ...

وكل هذا قد تم بعد ان بذل المحافظ ورؤساء المدن والقرى ، والمصالح وبعض اعضاء المجالس المحلية كل جهد فى ان يحصل الحزب الحاكم على بعض الاصوات .. ففشلوا فشلا ذريعا .. واصبحت هذه النتيجة المزيفة ، المعلنة ، احاديث الجميع .. ومن كان لديه اى امل فى هذه الحكومة التى قامت على اجراء الانتخابات فقد فقده تماما .. وانتهى الى ماسبق ان قلناه مرارا وتكرارا ، انه لابد من التغيير .. وانه لاصلاح لهذه البلاد الا بتغيير شامل وكامل لكل هذه العناصر ، التى تحرص على ان يسوده الفساد والغش والتزوير .. والا فليفسر لنا ـ نحن ابناء الشعب ـ لماذا حرص الحاكم على ان يضع على راس بعض قوائمه اناسا ممن اشتهروا بكل مايمس الشرف ، واداتهم القضاء فعلا .. ومع ذلك حرص رئيس سابق على ضرورة ترشيحه ونجاحه فى الانتخابات السابقة وبذل من اجل ذلك الكثير ، بحيث طلب من منافسه ـ من نفس الحزب ـ بان لايرشح نفسه فى مقابل ان يزوره زيارة خاصة فى منزله وان يكون عضوا بمجلس الشورى ، وتم ذلك فعلا .. ونجح المحظوظ المذكور .. ومضت سنة وراء سنة ، وانقضت خمس سنوات كامله لم يحضر فيها جلسة واحدة .. وجاءت الانتخابات الجديدة ، وكان على راس قائمة مرشحى الحزب الحاكم ... وتساءل الناس لماذا ؟! هذا الحرص من الحزب على ترشيح المحظوظ المذكور .. ولم يعرف الشعب سببا لذلك حتى الآن ..

ولماذا الحرص من المحظوظ المذكور على ترشيح نفسه ولايدرى احد سببا حتى الآن الا ان يكون ما اجاب به البعض من حرصه على التمتع بالحصانة البرلمانية ، ولكى تحميه هذه الحصانة بعضوية الاعضاء من الحزب الحاكم ، لكى لا تجرى معه تحقيقات فيما ارتكبه من مخالفات وجرائم ، وان لايتعرض فى غيبة هذه الحصانة ـ لمحاكمة قد تصدر فيها ضده احكام بالسجن او الحبس او غيرهما ، وليس مجرد العزل من الوظيفه ، كما سبق فى حكم صادر من محكمة القضاء الادارى باداته ..

واذا كان هذا هو واقع اختيار الحزب الحاكم فماذا يسمى هذا الاختيار ، وما هو دلالته ، وهل توجد دلالة اخرى غير مايقال ان فى ذلك تشجيعا على الفساد والافساد ؟!

وخاصة بعد ان راى الناخبون باعينهم ، وباشخاصهم ، ان السلطة قد سخرت نفسها لخدمة هذا الشخص ، وقائمته وبكل المستويات ابتداء من المحافظ حتى عسكرى الشرطة ..

ماذا تبقى من مقومات اعادة الثقة ؟ ..

لاشىء !! ..

ولقد تم ذلك فى ظل نظام انتخابات تم تجهيزه ، وتفصيله ،

بطريقة لاتنتسب الى الديمقراطية ، ولا تمت اليها بأى صلة .. وكل ذلك من اجل تحقيق هدف شخصى بحت ، هو مصلحة الحزب الحاكم ، وتمتعه بالسلطة والحكم ، والابهة والنفوذ .. ودون اى مصلحة عامة للشعب .. ولو عرف الناس انهم الى زوال ، وانه لايبقى الا العمل الصالح ، وان ما ارتكبوه من اثام فى حق هذا الوطن لن ينسى ولن يغفره لهم الشعب ، لتغير الحال ، وانصلحت الامور ولكن ، قتل الانسان ما اكفره

.. واذا قيل لهم امنوا كما امن الناس قالوا انؤمن كما امن السفهاء ، .. وصدق الله العظيم



المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

(٣) الانتخابات فى مصر .. مأساة أم مهزلة

لم يكف نظام الحكم فى مصر ان يستمر اسلوب الحكم على ما هو عليه منذ أكثر من ثلاثين عاما مستبدا ومطلقا ، يتزيى باشكال الحزبية ويلبس أقنعة ديمقراطية ولكنه فى الممارسة العملية ينتهك الاصول الديمقراطية ويمارس الاصطناع والتزوير فى الانتخابات والاستفتاءات

لم يقنع نظام الحكم بذلك ، ولكنه لجأ فى ظل دستور سنة ١٩٧١ وبالتحديد منذ سنة ١٩٧٧ (باعترافه بالنظام الحزبى) الى اسلوب مبتكر فى قتل الديمقراطية وازهاق روحها وتحنيطها ووضعها جثه هامدة فى صندوق زجاجى هو نظام قانونى شاذ او لم نسكن كفراعين .. بارعين فى التحنيط !!

لقد اعترف نظام الحكم حقبلة بالاحزاب منذ سنة ١٩٧٧ ، وحتى يضفى على النظام الحزبى شرعية دستورية ، عدل سنه ١٩٨٠ المادة الخامسة من الدستور لكى يلغى وحدانية التنظيم السياسى متمثلة فى الاتحاد الاشتراكى ، ويقيم بدلا منها نظام تعدد الاحزاب ، غير أن هذا التعديل الدستورى المتأخر والمتراخى لم يترتب عليه الآثار القانونية والسياسية الواجبة :

● فمن الغريب ان هذا الحكم الدستورى القاطع فى تبنى نظام ديمقراطى اساسه تعدد الاحزاب ، قام جنبا الى جنب مع قانون الاحزاب رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ المهدد فى أكثر من نص من نصوصه لحرية الاحزب والذى ينتهك المبادىء الدستورية الصريحة فى حرية الرأى وحرية تكوين الجمعيات وحرية ممارسة النشاط السياسى !

ومعنى ذلك انه بدلا من ان يسقط قانون الاحزاب فى مجال التطبيق بعد تعديل المادة ٥ من الدستور وكاثر لهذا التعديل الدستورى ، فان هذا النص الدستورى الذى يجعل من تعدد الاحزاب اساسا شرعيا لنظام الحكم ، فرض عليه أن يدور فى فلك وتحت سلطان قانون باهدار حرية تكوين الاحزاب !!

بقلم الدكتور :

محمد عصفور

● وأخطر من ذلك أنه لم يكن من شأن التعديل الدستورى ان يغير من الاوضاع السياسية التى ارساها نظام حكم متسلط فرض على الحياة السياسيه - من موقع السلطة - احزابا قليلة اعترف بها ، جعل لاحدها وهو حزب الحكومة الهيمنة الكاملة على المسرح السياسى . فاورثه القوة والجاه التى كانت لابيه الاتحاد الاشتراكى وهو اذا كان قد بدأ بفرض هذه الهيمنة فى الواقع العملى بمنح الحزب كل امكانيات الدولة ، فانه ثنى على ذلك بالهيمنة القانونية استنادا الى قانون الاحزاب السياسية الذى جعل من برنامج حزب الحكومة الاطار الشرعى الوحيد المسموح به لتكون احزاب سياسية اخرى كما أسند الى لجنة حكومية حزبية (هى لجنة شئون الاحزاب) سلطان التحكم فى الترخيص أو الاعتراف بأحزاب جديدة !!

غير ان نظام الحكم لم يقف عند هذا الحد فى نقض وعودة باقامة نظام شكلى لتعدد الاحزاب وفى نفس الوقت فرض السيطرة أو الهيمنة الكاملة للحزب الحاكم - وانما هو قد تفنن فى محاربة الاحزاب المعارضة بكثرة ما استنه من قوانين مقيدة للحريات وهى - فى نفس الوقت - تنال كثيرا من كيان هذه الاحزاب المعارضة .. فلقد ابتدع النظام اسلوب المحاكمة السياسية لتهديد المعارضة بقانون من اسوأ القوانين سمعة وموضوعا وهو قانون حماية القيم من العيب ، كما استن قانونين صارخين فى انتهاك الدستور تحت اوصاف مخادعة هما : حماية الجبهة الداخلية ، والسلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية .. وليست هذه الاحكام التشريعية المبتدعه سوى قوانين تحكم بالموت المدنى على من قصد الحاكم ان يعزلهم سياسيا ليقصى من الساحة منافسين اقوياء تهز شخصياتهم اركان اسلوب حكم يقوم على القوة والمخادعة !

بدعة نظام الانتخابات بالقائمة

.. وانتقل نظام الحكم الى اسلوب شاذ آخر أراد به أن يضع آخر اللمسات لصورة الردة الديمقراطية .. ويصنع آخر حلقة فى سلسلة القيود الثقيلة على الحريات .. ونعنى بذلك العدول عن نظام الانتخاب الفردى واحلال نظام القائمة الحزبية محله .. والحق أننا نشهد بالبراعة للنظام فى اسلوبه المخادع والدبلوماسى ، إذ اتبع سياسة الخطوة خطوة ، أو سقى السم فى شكل جرعات !!

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٨٤

فلقد بدا النظام بادخال القائمة فى هيئة سياسية مصطنعة لا حول لها ولا طول اسمها مجلس الشورى بلا هى اقرب الى نوادى السمر العائلى (او لم يسمه مبتدع النظام بانه مجلس العائلة المصريه) • وعلى الرغم من ان المعارضة كانت متيقنة من هزال هذا المجلس وقلة شأنه الدستورى الا انها حذرت من تسلل نظام القائمة الحزبية الى حياتنا السياسية •• ولقد صحت مخاوف المعارضه عندما وسع النظام مجال تطبيق القائمه الحزبيه الى انتخابات المجالس الشعبية المحليه •• ورغم مقاطعة الاحزاب المعارضه الانتخابات التى جرت استنادا الى هذا النظام ، فان نظام الحكم مضى فى طريقه المرسوم وخطته الموضوعة منذ بداية ١٩٧٧ ، واخضع انتخابات مجلس الشعب لنظام الانتخاب بالقائمة •• واشترط كجواز مرور (للاحزاب المعارضه) الى مجلس الشعب حصول الحزب على ٨٪ من مجموع اصوات الناخبين ، ولم يكتف بالـ ٥٪ التى فرضها بالنسبة لمجلس الشورى !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

تقرير الرقابة الإدارية يحذر

إنشاء شركة الاسكندرية الخاصة للملاحة أضر بشركات الملاحة العامة في مصر!

رئيس الشركة

حصل على امتيازات لشركته لم يحصل عليها "ديليسبس"

حاصل على بكالوريوس هندسة من معهد لا وجود له

تحقيق :
عصام رفعت

كتبت صحف المعارضة وبعض الصحف الحكومية عن محمود اسماعيل رئيس مجلس ادارة شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية بعضها تكلم عن هروبه من مصر وتهرب الشركة من سداد بعض الضرائب والجمارك وتباكت الصحف الحكومية على اموال الدولة التى ضاعت هباء . والشعب اليوم تعود الى ارشيف كلام الحزب الحاكم وتستعير منه تقرير رقم ١٥٢٨ لسنة ٧٤ الصادر من هيئة الرقابة الادارية حول موقف شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية « قطاع خاص » بالنسبة لشركات الملاحة بالقطاع العام وبعض المعلومات عن رئيس مجلس ادارة هذه الشركة .

قرار جمهورى لانشاء الشركة

فى اول اغسطس عام ٧٤ صدر القرار الجمهورى رقم ١١٧٠ لسنة ٧٤ ويتضمن الموافقة على انشاء الشركة واسماء مؤسسيها ، وتشكيل مجلس ادارتها برئاسة محمود اسماعيل وهى شركة مساهمة باموال مصرية وعربية تعمل فى ظل نظام المناطق الحرة ومقرها الاسكندرية ..

وحدد القانون اغراض الشركة فى شراء وبيع وايجار واستئجار وتشغيل السفن التجارية بجميع انواعها اعالى البحار دون التقيد بالامر رقم ٣٩/١٥ بشأن بيع السفن البحرية والقانون ١٠٦/ ٤٥ بشأن استمرار العمل ببعض التدابير .

وتحدد راسمال الشركة بمبلغ ٦ ملايين من الجنيهات موزعة على اسهم كل منهما بمبلغ جنيهين استرلينى وهى اسهم اسمية .

امتيازات قناة السويس تعود لديليسبس الجديد

وحدد القانون امتيازات للشركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية (قطاع خاص) وهى :

● اعفاء الشركة بكافة نشاطها ومعاملاتها وارباحها وتوزيعاتها من جميع انواع الضرائب لمدة خمس سنوات من تاريخ مباشرة نشاطها (٧٤/٧/١٨) .

● يجوز للشركة ان تستورد بالنسبة لنشاطها فى المناطق الحرة الالات والمعدات والمحطات الالكترونية اللازمة لاغراضها وكذلك المواد والادوات والاثاثات ، او وسائل النقل اللازمة لنشاطها ويسمح بدخولها باسم ولحساب الشركة ، بدون ضرائب او رسوم جمركية ، بشرط عدم التصرف فيها قبل مرور ثلاث سنوات كما تعفى من الضرائب الرسوم الجمركية . البضائع والادوات والمطبوعات التى تستوردها الشركة من الخارج او تصدرها بغرض توزيعها كهدايا دعائية ،

● تدفع الشركة المرتبات والاجور والمكافآت بالدولار او بالعملة الحرة وتدفع النوالين للشركة عن الصادرات والواردات بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل ! !

جاء فى البند الخامس من الفقرة (د) التى حدد فيها القانون الامتيازات الممنوحة للشركة والتى وافق عليها مجلس الشعب بالاجماع انه لا يجوز التاميم او المصادرة او الاستيلاء او فرض الحراسة على ممتلكات الشركة واموالها ، او الصبة الاشخاص فيها .

وهو مالم يحصل عليه ديليسبس فى امتيازات قناة السويس .

راى المسئولين بوزارة النقل البحرى

وتضمن التقرير راى بعض المسئولين بوزارة النقل البحرى والمؤسسة والشركة المصرية للملاحة البحرية « قطاع عام » حيث اكدوا ان الشركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية وهى « قطاع خاص » حصلت على مميزات كثيرة لم تتوافر للشركة المصرية للملاحة البحرية (قطاع عام) من هذه الميزات حصولها على النولون بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل واعفاؤها من قيود النقد واعفاؤها من قوانين العمل وحق انشاء فروع وتوكيلات فى الداخل والخارج بما يجعلها فى وضع اقدر على العمل ، واعطاؤها حق الشحن والتفريغ لبواخرها ، وبواخر الغير وهو حق للثلاث شركات قطاع عام رغم ان فى هذه الاعمال مساسا ببعض نواحى الامن

الشركة لا تورد العملة الصعبة للبنك المركزى

فى الوقت الذى تقوم فيه شركات الدولة المختلفة ، والشركات الوطنية بتوريد حصيلتها من العملات الاجنبية للبنك المركزى فان شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية تحتفظ باجور النولون بالعملة الاجنبية ، دون توريدها للبنك المركزى .

وقائع خطيرة عن رئيس الشركة

جاء بتقرير الرقابة الادارية جزء حول الوقائع المسجلة عام ٦٥ بالرقابة الادارية عن محمود اسماعيل رئيس مجلس ادارة الشركة ......

التحق محمود اسماعيل بشركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح فى وظيفة مساح بمرتب شهرى ٢٠ جنيها وقدم للشركة اوراقا تفيد بحصوله على شهادة دبلوم هندسة المساحة ١٩٥٨ من المملكة الاردنية الهاشمية بدرجة جيد جدا وحاصل على اربع شهادات فى بعثة داخلية من وزارة الاشغال من الكلية الفنية العسكرية فى علوم التراڤرس وشبكات المثلثات والميزانية بكافة انواعها والمساحة الجوية .

قامت الشركة بارسال العديد من الاستفسارات الى الجهات التى كان يعمل بها تستوضح حقيقة بياناته . وكانت المفاجأة حيث ردت ادارة المساحة العسكرية بالقيادة العليا للقوات المسلحة بكتابها رقم ٤٧٩٠١٤ بالآتى : « ان المذكور فنى عامل بدرجة لا تحتاج لدقة « مساح خرائط » ويأجر يومى ٢٠٠ مليم فى ٦/٢٨ ٨٩٥٩

ثم خطابات الشركة على زملاء من شركة النصر للمسلات قطاع عام حول مؤهلات محمود اسماعيل .

وشهاداته فقال رئيس الشركة فى رده ان محمود اسماعيل عين لمدة ٣ شهور تحت التمرين والاختبار بمرتب شهرى ٤١٫٢٥٠ جنيه وعلى اساس انه من خريجى معهد المساحة وشئون الملاحة بالشرق الاوسط دفعة ١٩٥٨ بعمان وارسلت الشركة الى مدير المعهد للتاكد من صحة ذلك وموافاتها بشهادة تخرجه فلم يشتمل على عنوان المعهد ثم اكد وزير التربية والتعليم بالاردن فى رده على خطاب استفسار آخر من الشركة حول المعهد ان لا اساس . ولا وجود للمعهد بالاردن اطلاقا .

وبناء عليه فصل من شركة النصر للمسلات خلال شهور الاختبار .

ولم تياس شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح بارسلت خطابا الى الملحق الثقافى تطلب الافادة حول حقيقة شهادة محمود اسماعيل حسين .. وقام الملحق الثقافى بتحويل الموضوع الى وزير التعليم الاردنى الذى اكد فى رده انه ليس بسجلات وزارة التربية والتعليم معهد باسم معهد هندسة المساحة وشئون الملاحة بالشرق الاوسط فى مدينة عمان سنة ٥٨ .. وقامت الشركة بابلاغ نيابة الازبكية ، بان محمود اسماعيل حسين قام بتزوير بعض المستندات ومنها اصطناع مؤهل له وانه حصل نتيجة لهذا التزوير والتلاعب على اموال القطاع العام بدون وجه حق وبعد شهرين من البلاغ حفظت النيابة التحقيق باعتباره نزاعا حول صحة حصول شخص على مؤهل دراسى ! ! !

معلومات اخرى

جاء فى التقرير جانب من المعلومات الاضافية حول ظروف انشاء الشركة وصاحبها .. يقول التقرير ان مجلس الشعب وافق على انشاء الشركة فى اخر جلساته قبل صدور قانون استثمار رأس المال العربى مباشرة .. وان محمود اسماعيل كان يؤكد دائما ان المشروع سيتم الموافقة عليه . كما وضع نظرا لصلاته القوية ببعض المسئولين . واضاف التقرير ان رئيس الشركة لابد ان يكون له صلات ببعض كبار المسئولين من رجال الدولة وكذلك اجهزة الامن الهامة وعن طريق ذلك يستمد نفوذه

واشار التقرير عن التحريات حول رئيس الشركة فوصفه بانه انتهازى ومغامر وعصبى ومندفع ، ويدعى ان له اتصالات ببعض

بشرط عدم التصرف فيها قبل مرور ثلاث سنوات كما تعفى من الضرائب الرسوم الجمركية . البضائع والادوات والمطبوعات التى تستوردها الشركة من الخارج او تصدرها بغرض توزيعها كهدايا دعائية ،



الشخصيات الكبيرة ، المصرية والعربية، ولازال يدعى انه مهندس واوضح لجواز سفره رقم ٦٢٣٩٧ انه مهندس حاصل على بكالوريوس هندسة وتم استخراج جواز السفر على هذا الاساس .

بعد ١٠ سنوات اين هذا التقرير ؟

ورغم ان رئيس هيئة الرقابة الادارية كمال حسنه التى ارسل صورتين الى الدكتور يحيى عبد العزيز الجمل وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الا ان هذا التقرير لازال فى طى الكتمان رغم مرور عشر سنوات على ارساله ، ورغم تقدم وزير الدولة لشئون مجلس الشعب اكثر من مرة ورغم ذلك لم يعرض ولم تتخذ الجهات المسئولة اى موقف تجاه الشركة .

المعروف ان شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية استفادت من كل المميزات التى منحها لها قانون انشائها بدءا من استغلال الاعفاءات الجمركية الضريبية الى تهريب العملة الصعبة ومستحقاتها ومستحقات المساهمين الى خارج البلاد



وسقطت الادعاءات الكاذبة

بقلم : حامد زيدان

سقطت كل الادعاءات الكاذبة ضد حزب العمل الاشتراكي . وظهرت براءته كاملة رغم كل الافك الذى حاولوا أن يحيطوه به ورغم كل الاكاذيب التى نشروها حوله ولم يجد واحد منهم الشجاعة لان يقول انه هو الذى أطلق الاكاذيب او انه هو الذى نسج خيوط الافك الذى حاولوا ان يسقطوا حزب العمل الاشتراكي فى شباكه .

وخرج حزب العمل الاشتراكي من الانتخابات ولم يحصل على مقعد واحد .. لقد احاطت به كل العوائق لمنعه من الوصول الى مجلس الشعب .. ولم تقتصر هذه الوسائل والعوائق على التزوير او تسديد بطاقات ابداء الرأى او ضرب المندوبين وطردهم من اللجان ولكنها امتدت الى الضرب بالرصاص والقتل .. وخسرت الحركة الوطنية المصرية .. والحركة النسائية الشريفة مناضلة مصرية شريفة بدأت حياتها فى مطلع شبابها بين شباب سنوات الستينات فى منظمة الشباب وواصلت مسيرتها لاكثر من ٢٠ سنة من النضال الوطنى ورشحها حزب العمل الاشتراكي فى الاقصر ليغتالها رصاص احد قيادات حزب الحكومة الوطنى الديمقراطى، وكانت هذه المناضلة هى الزميلة نعمات حسن محمد على .

وفى الوقت الذى كان فيه المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكي يجوب مصر ونجوعها وقراها من اقصاها الى اقصاها وكان يواجه وحده بلطجية الحزب الوطنى الحاكم فى القنطرة شرق والاسماعيلية ونوسا البحر خرجت اشاعات كاذبة من كواليس بعض احزاب المعارضة ان ابراهيم شكرى عقد صفقة مع مبارك فى الانتخابات القادمة .. ورددت كواليس الحزب الوطنى الحاكم نفس الاشاعة الكاذبة لتضرب حزبنا بين القواعد باتهامه بانه حزب معارض يخون احزاب المعارضة الاخرى وعلى حساب المبادىء ..

وبلغ الامر من بعض قيادات المعارضة عندما واجهتهم بان هذه الاشاعة كاذبة .. ان قالوا لى يومها .. انت لا تعرف ..!!

وكانه كان ضروريا ان نخسر الانتخابات لكى يقتنع البعض فى كل الاحزاب المصرية ان اشاعاتهم كاذبة .. ولكى تكشف قواعدنا حقيقة موقف حزبهم المناضل فى مواجهة الحرب غير الشريفة التى وجهت اليهم من احزاب المعارضة ومن حزب الحكومة على قدم سواء ..

وأثارت عقدة الذنب قيادات حزب الحكومة فخرجت اشاعات اخرى فى الساعات الاخيرة قبل اعلان الفرز .. كم هم حزانى وتعساء لان حزب العمل الاشتراكي لن يتخطى حاجز الـ ٨٪ الذى صنعوه بايديهم .. !!

وخرجت من مكتب وزير الداخلية على لسانه اقوال بانه يتابع شخصيا اصوات حزب العمل الاشتراكي ..!!

ياه .. !!

واذا كان الامر كذلك .. فلماذا كانت كل عوامل التضييق علينا سنة كاملة .. والاجتماعات فى اماكن مغلقة وبدون ميكرفون .. طبقا لتعليمات السيد اللواء الوزير ..

ياه .. !!



ولماذا كل الذى حدث يوم الانتخابات تنفيذا لتعليمات السيد اللواء الوزير الى رجاله بالحيدة التامة والكاملة فى يوم الانتخابات .. حتى كان رجالنا يضربون على مرأى ومسمع من رجال السيد اللواء الوزير ويرفضون التدخل لحمايتهم تنفيذا لتعليمات السيد اللواء الوزير .. الامر الذى سماه المهندس ابراهيم شكرى بالحيدة السلبية .. !!

لقد ضحكت كثيرا .. وابتسمت بأسى شديد عندما سمعت أن السيد اللواء الوزير قلق جدا لانه يخاف من عدم تخطى حزب العمل الاشتراكى لحاجز الـ ٨٪ .. الذى شارك فى صنعه باعتباره أحد قيادات حزب الحكومة الذى وضع هذا الحاجز .. !! ولم يكن سهلا بعد ذلك اكتشاف خلفية كل ما جاء بعد ذلك من مقالات فى الصحف الحكوميه تأسى وتحزن مثلما تأسى وحزن وزير الداخلية من اجل حزب العمل ومأساة حاجز الـ ٨٪ .. !!

وسارت صحف الحكومة على نفس منوال وزير داخليتها .. !! كأنهم يريدون ان يؤكدوا لبعض احزاب المعارضة صحة اشاعاتهم الكاذبة ..

ولكن حزب العمل الاشتراكى فى كل الحالات قد خرج شريفا امام الجماهير .. فقد خسر الانتخابات وأكد على حقيقة شرفه الوطنى والقومى.

وما أشبه اليوم بالبارحة .. لقد اعلن يوما ما الرئيس السابق أنور السادات انه يبنى حزبه حاكما ويبنى للمعارضة .. وقال ان حزب العمل هو المعارضة الشريفة .. وتلقفت بعض قوى المعارضة وقتها هذا الكلام بان حزب العمل صنيعة السادات .. وأن حزب العمل يخرج من عباءة السادات .. وأنه حزب المعارضة المستأنسة والمصطنعة وغير ذلك من التعبيرات ..

وقلنا يومها ان الممارسة هى المقياس .. ورفضنا الرد على كل ما أثير حولنا .. ودخلنا المعارك السياسية الوطنية والقومية الى جوار الجماهير وحقوق الشعب الوطنية والقومية ورفضنا القوانين سيئة السمعة والسياسات مع اسرائيل وامريكا ورفضنا اتفاقيات كامب دافيد والاتفاقية المصرية الاسرائيلية فذهبنا الى السجن بقرار من السادات ..

وسقطت أكاذيب الاصطناع والاستئناس وغير ذلك .. ومع الانتخابات عادت الاساليب غير الشريفة لحربنا .. ولكن باسلوب آخر .. ورفضنا ان نرد عليهم فى أتون معركة الانتخابات حتى لا يحيلوا المنطق ويقولوا اننا نهاجمهم لحساب طرف آخر ..

وخسرنا الانتخابات وتأكد لهم أننا شرفاء حقا لا ادعاء .. وندافع عن المبادىء التزاما وليس انتهازية اومزايدة .

ولم نحزن لخسارة الانتخابات .. ولكن الذين يجب أن يحزنوا كثيرا هم الذين حاربونا حربا غير شريفة سواء كانوا فى الحكومة وأذيالها أو كانوا فى المعارضة ومواكبها .

اما الذين حصلوا على مقاعد مجلس الشعب ليؤكدوا دائما لانفسهم انهم الوارثون بشعارات السادات السابقة عندما كان يقول عن حزبهم انه الحزب الكبير وانه الحزب القوى وانه صاحب الاغلبية الكاسحة والمكتسحة فعليهم ان يعيدوا حساباتهم .. ان المقاعد لاتحمى احدا اذا جاءت فى غياب الجماهير والا فهل هناك من يذكر الان حكاما كثيرين حكموا مصر سنوات طويلة وهم يعلمون أن حزبهم كان حزب الاقليه ولكنه كان حزب اغلبية مجالس النواب والشيوخ قبل الثورة والشعب بعد الثورة ..

ان الشرعية لا تأتى بالتزوير والتهديد والارهاب ولكن الشرعية تقوم على الحوار الديمقراطى السليم والصحيح والمتوازن على قدر حجم جماهيرية كل حزب على الساحة الوطنية ..

وسيظل حزب العمل الاشتراكى حزبا ديمقراطيا يعمل وسط الجماهير ومعها ومن أجل مصالحها الحقيقية بلا خوف ولا تردد ولا متاجرة ولا انتهازية ولا مزايدة ..



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٨٤

ضرابيش

مما يزهدني في ارض الدلس اسماء معتمد فيها ومعتضد
القاب مملكة في غير موضعها كالهر يحكي انتفاخا صولة الاسد

● تذكرت هذا القول كلما طالعت صحفنا المملوكه للشعب والتى يسمونها القومية .. فهى تزمر وتطبل للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم وتتطوع للهجوم الشرس على احزاب المعارضة .. مع ان واجب هذه الصحف المملوكة للشعب ان تقف على الحياد بين الاحزاب ، او على الاقل ان تعطى جميع الاحزاب فرصا متكافئه للتصاريح بالرأى فى صفحاتها .. اما ان يكون دفاعها مقصورا على الحزب الديمقراطى والذى ليس له من هذه الصفة لا الاسم دون المضمون ، فهذا هو النفاق ابشع النفاق .

● وتذكرت هذا القول ايضا بعد مشاهدتى لما حدث فى المعركة الانتخابية .. فقد كان اقطاب الحكام يملأون الدنيا ضجيجا بان الانتخابات ستكون حرة منزهة عن اى عيب وانهم سيضربون بيد من حديد على اى مسئول يحاول ان يؤثر على سير الانتخابات على اى صورة من الصور .. ومع ذلك فقد ثبت لديهم باليقين ان هذه الانتخابات قد زيفت تماما بعلمهم ومساعدتهم وتحت بصرهم .. وسكتوا هم تماما واصبحوا كالقطط تماما تنتفخ لترهبك فاذا شاهدها الكلب تقلصت وانكمشت .. واذا كان كبار اقطاب الحكم او حكم الحزب قد سكتوا عن هذا التزييف بعد ان علموه فانه يصدق فيهم القول « الساكت عن الحق شيطان اخرس » .

● وتذكرت هذا القول ايضا عندما تساءلت احجام الشعب عن الاشتراك فى الانتخابات . فقد سمعنا فرسانا من الشعب يدقون طبول الحرب وانهم سيقفون بالمرصاد لاى عدوان على حرية الانتخاب .. ومع ذلك فقد كان كل هؤلاء حربا على حرية الانتخاب فمنهم من اعتدى على افراد الشعب بالضرب ليدفعه الى انتخاب حزب بعينه .. ومنهم من امتنع عن الادلاء بصوته وهم الكثرة الغالبة بحجة انه لا أمل لمصر فى انتخابات حرة وان ذهابهم الى الصناديق مضيعة للوقت .. ولاشك انهم على حق .. ولكن هذا الموقف السلبى هو الذى سهل على حكومة الحزب شحن صناديق الانتخابات ببطاقات من لم يذهب للادلاء بصوته منتهزة فرصة غياب الشعب عن استعمال حقه واداء واجبه .

وانى حائر هل ادعو الشعب للاصرار على استعمال حقه الانتخابى حتى لا يمكن الحكام من الحلول محله فى الادلاء بصوته فيخفف من اعمال التزوير !.. ام ادعوه للاحجام عن الانتخاب مع القائلين بانه لا امل لمصر فى ان تنعم بانتخابات حرة نظيفة .. لست ادرى .

محمود المليجى

المحامى



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٨٤

فى الميدان

الخطة السرية لحكم مصر

فؤاد نصحى

•• اللهم انى صائم ••

•• وبيان وزارة الداخلية امامى (على صفحات جرائد يوم السبت ٩ يونية) ، طافح بالرد على اتهامات احزاب المعارضة وصحفها بان انتخابات مجلس الشعب مزورة ، وان ميليشيات الحزب الوطنى الحاكم قد استخدمت اسلحة الارهاب والضغوط ضد احزاب المعارضة والناخبين والمرشحين •

وكنت اود ان يتناول رد وزارة الداخلية تفسيرا لاسباب مقاطعة ٨٠ فى المائة من الناخبين فى القاهرة والاسكندرية ومعظم المدن الكبرى لهذه الانتخابات التى جرت يوم ٢٧ مايو الماضى ..

فان المفروض ان العاصمة والمدن الكبرى تضم المثقفين او على الاقل فان نسبة الامية المنتشرة بين سكانها اقل من النسبة الموجودة فى القرى والريف والصعيد فهل تفسير هذا ان المتعلمين قاطعوا انتخابات مجلس الشعب الذى قلنا انه يمثل الاقلية ؟!

● وامامى ايضا عدد مجلة ((المجلة)) الصادر فى ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ ، وهى تصدر باللغة العربية فى لندن من الشركة السعودية للابحاث وعلى غلاف العدد عنوان يقول :

((تقرير خطير ـ خطة مبارك السرية))

وعلى الصفحات ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ وبعنوان ((خطة مبارك السرية لحكم مصر)) يتحدث التقرير عن اهداف حسنى مبارك وسياسته المقبلة ويقول :

.. ((نستطيع ان نؤكد ان مبارك قد اختار لنفسه نظاما للحكم يعتمد على القواعد التالية : ..))



على القواعد التالية :

١ ـ نظام مدني لا يغفل دور المؤسسة العسكرية في التوجهات الاساسية لنظام الحكم .

٢ ـ نظام حكم يقوم على التعددية الحزبية يعتمد اساسا على حزبين قويين : الحزب الوطني بعد تطهيره من العناصر الفاسدة التى نمت بداخله فى العهد السابق ، يقابله حزب الوفد الجديد كممثل للمعارضة

٣ ـ احتواء التيار الديني وفى هذا المجال سيتم تحديد الممارسة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين من خلال التلائهم داخل حزب الوفد الجديد .

اما الاقباط فانه من المنتظر قيام مصالحة واضحة الشروط بين الحكم والبابا شنودة الزعيم الروحى لطائفة الاقباط المصريين .

●● لم ينتهي التقرير المنشور قبل الانتخابات باقل من شهرين ـ بالعبارة التالية :

((وبالنسبة الى ممارسات الوفد السياسية فان ((المجلة)) تستطيع ان تؤكد ان هناك صيغة ((اتفاق جنتلمان)) بين الحكم فى مصر وفؤاد باشا سراج الدين زعيم حزب الوفد على ((امركة)) النظام السياسى المصرى على طريقة الحزبين الكبيرين فى الولايات المتحدة الامريكية : حزب يحكم وحزب يعارض ، وتقوم المعادلة على قيام الوفد بدوره فى المعارضة ولكن دون المساس بالرئيس او مشروعية الحكم او شرعيته .

وتؤكد المصادر العليمة فى القاهرة ان الوفد سيصبح حزبا منافسا للحكم اكثر منه حزبا معارضا لان القوى الاجتماعية التى يعبر عنها هى نفسها القوى التى يعبر عنها الحزب الوطنى

واكتفى بهذه الاجزاء من هذا التقرير الخطير الذى اثبت ان (كمبيوتر) وزير الداخلية توام لكمبيوتر المجلة السعودية !!

... ولا حول ولا قوة الا بالله ...

●●● رحم الله شهداء حرب العاشر من رمضان .. سواء الذين استشهدوا على ارض سيناء من ابناء مصر والسودان او الذين نالوا شرف الشهادة على ارض الجولان من سوريين ومغاربة وفلسطينيين .

ورحم الله شهداء مصر وبقية الامة العربية فى حروب اعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧

ورحم الله شهداء لبنان وفلسطين الذين وقفوا ببسالة امام الغزو الاسرائيلي المدعوم بالولايات المتحدة

وهل يغفر الله لمن نسى دماء كل هؤلاء الشهداء ووضع يده فى يد مجرمى اسرائيل وسادتهم الامريكية .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤

٣ أحزاب تطعن في انتخابات مجلس الشعب

كتب عصام سليمان :

تقدم رؤساء الاحزاب الثلاثة المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل وخالد محيى الدين رئيس حزب التجمع ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بطعون ضد انتخابات مجلس الشعب فى جميع دوائر الجمهورية الى مجلس الشعب:

وتضمنت الطعون اسباب الطعن من مخالفات جسيمة للقانون والتعليمات فى تشكيلات اللجان واجراءاتها وبيان بالمخالفات التى تكون جرائم يعاقب عليها قانون الانتخاب والقانون الجنائى .

وصرح محمد ابو الفضل الجيزاوى المحامى وعضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل الاشتراكى انه تطبيقا للمادة « ٢٠ » من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢ تقدم الطعون بابطال الانتخاب طبقا للمادة (٩٣) من الدستور الى رئيس مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب مشتملا على الاسباب التى بنى عليها ومصدقا من الشهر العقارى على توقيع الطالب عليها .

وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة الى مجلس الشعب بعد احالتها اليها من رئيس المجلس .

ويجب احالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم مجلس الشعب به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ احالته الى محكمة النقض .

وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس .

وتطبيقا للقانون والدستور فانه من المفروض ان ينتهى نظر الطعون بمعرفة مجلس الشعب خلال ستة شهور من تاريخ تقديم الطعون .. وان تنتهى تحقيقات محكمة النقض بنتيجة تحقيق مستشار محكمة النقض ورأى المحكمة



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صحف اسرائيل تهنىء الحزب الوطنى

لم تكن صحف اسرائيل اقل سعادة وتهليلا لفوز الحزب الوطنى فى الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب .

لقد اجمعت الصحف الاسرائيلية ان نتائج هذه الانتخابات كانت ضربة قاصمة ضد احزاب المعارضة المصرية التى دابت على مهاجمة اسرائيل واتفاقيات كامب ديفيد .

واضافت مجلة « يومان هاشفوع » التى يصدرها حزب ليكود الحاكم ان الرئيس المصرى اعطى كافة الاحزاب المعارضة حرية المعارضة واصدار الصحف ، ولكن الحكومة المصرية تدخلت بشكل واضح فى عملية التصويت حتى تضمن اغلبية ساحقة لا تعرقل خططها .

واضافت المجلة ان مجلس الشعب الجديد سيواصل نفس الخط الذى رسمه السادات سواء فى السياسة الخارجية او الداخلية .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤



البيان رقم (٣) من نعمات !

عادل حموده

تحجرت هدى شعراوى ، وخلعت الحجاب ..

تحدت عيون الرجال الوقحة ، والسنتهم اللاذعة ، وعقولهم الجامدة ، واحكامهم القاسية ، ونزعت الحجاب .

كانت هدى شعراوى تؤمن بان شرف المرأة فى اخلاقها ، لا فى حجابها .. وان عرضها فى عقلها ، لا فى ملامح وجهها .. وان كرامتها فى عملها ، لا فى جسدها .

وكان ما فعلته هدى شعراوى فضيحة ، ما بعدها فضيحة ..

وعارا لا يمكن لكل منظفات الغسيل التخلص منه ..

كان ما فعلته ، علامة من علامات الساعة ..

خاصة فى مجتمع ، كان يؤمن بان المرأة عورة يجب اخفاؤها وراء الجدران ، والثياب ، والتراب اذا لزم الامر .. وكارثة يحسن التخلص منها باسرع ما يمكن ، فى سوق الزواج .. وكرسى يجلس عليه الرجل وقت أن يشاء ، ويتدفأ بخشبه وقت ان يشاء ، ويبيعه روبابيكيا ، وقت ان يشاء ..

●●

كان نزع حجاب هدى شعراوى ، هو البيان رقم واحد فى ثورة النساء المصريات ..

وجاء البيان رقم اثنين ..

وهو بيان اطلقته ، واذاعته بنفسها ، ام المصريين : صفية زغلول ..

قادت صفية زغلول ، اول مظاهرة حريمى فى تاريخ مصر ، تطالب باستقلال البلاد ، وتطالب بمشاركة الرجال فى الكفاح ، وتطالب بنصيب المرأة فى الموت برصاص الاحتلال .

كانت هذه المظاهرة اعلانا رسميا وشعبيا عن نزول المرأة مجال العمل السياسى ..

وكانت هذه المظاهرة ، فتحا لسانيا كبيرا فى مجال النضال الوطنى ..

لقد رفعت النساء ـ لاول مرة ـ لافتات الاحتجاج والغضب والثورة فى وجه الانجليز ..

واعترف الانجليز بمساواة النساء بالرجال ، واطلقوا عليهن الرصاص ..

وصوب احدهم فوهة بندقيته الى صدر صفية زغلول ، فلم تصرخ ولم تختبئ ، ولم تتراجع ، وصرخت فى وجهه !

ـ اضرب !

اضرب ، لعلنى انضم لباقى الشهداء من الرجال .

اضرب .. فلا فرق فى الكفاح ، ولا فى الموت من اجل الوطن ، بين الرجال والنساء .

●●

وتوالت البيانات ..

وانتصرت النساء ..

وكبرت حواء ، التى خرجت من ضلع ادم ، وقويت ، حتى حكمته

اصبحت ممرضة .. ومدرسة .. ومديرة .. ووزيرة .. وسائق تاكسى .. وضابط شرطة .. وعضوا فى البرلمان .. وخبيرة فى فن المصارعة والكاراتيه ..

لم يعد هناك مجال يسيطر عليه الرجل ، الا واقتحمته ..

لم تعد هناك فرصة يتمتع بها الرجل الا وشاركته فيها ..

لم تعد كرسى حمام .. ولابضاعة مناسبة لسوق الكانتو .. ولافضيحة يخشاها المجتمع .. ولا عورة يسعى لسترها بالجدران ، والثياب ، والتراب ..

اصبحت المرأة تحكم الرجل داخل البيت .. وخارجه ..

واصبح من الطبيعى ، بعد كل ذلك ، ان تنقلب الاية ، ويطالب الرجل بالمساواة بها ..

او ..

يطالب بالتخلص من نفوذها ، ونزع سلاحها ، وعودتها مرة اخرى الى عصر الحريم .. عصر سى السيد !

●●

وشهر الرجل انيابه ومخالبه استعدادا لغرسها فى عنق المرأة ..

وشن عليها حملة شرسة ، لتترك عملها ، وتجلس تحت قدميه فى البيت ..

واستخدم الرجل فى هذه الحملة ، كل ما لديه من اسلحة شريفة ، واسلحة قذرة .. استخدم نفوذه فى الاعلام .. وسطوته على خزائن العبادة .. وبراعته فى تزوير الارقام والاحصائيات .. وموهبته فى التشهير والتشنيع .. واستخدم المناخ السائد فى المجتمع ، والذى تبرز فيه من جديد ، القوى القديمة ، التى تطالب برجوعنا جميعا الى الوراء .. الى عهد السلاطين

والمماليك .. الى عهد صوص ، إدب ، فلاح ، عرميس .

وحاصرت هذه الاسلحة المرأة .. وراحت تقذف سمعتها بالطين والحجارة .. وراحت تدك قدراتها النفسية والذهنية ، وتشكك في سلامتها ، وفي قوة تحملها ..

فقيل :

ـ ان انتاج المرأة ضعيف جدا ، ولا يزيد عن ربع انتاج الرجل .

وقيل :

ـ ان المرأة تحصل على اجر اكبر بكثير من العمل الذى تقدمه .

وقيل :

ـ ان ما تحصل عليه المرأة من اجر ، يضيع فى نفقات الثياب ، والمكياج ، والمواصلات ، ولو بقيت فى بيتها لكان اكرم لها ، ولنا .

ثم صعدوا الحملة ضدها درجة اخرى ، واتهموها بافساد الاجيال الجديدة .

ثم صعدوها عشر درجات ، واتهموها بفساد الاخلاق فى المجتمع

ثم صعدوها مئة درجة واتهموها بانها وراء كل شر يصيبنا ، ووراء كل ازمة نعانى منها ، ووراء كل مصيبة حطت فوق رؤوسنا ..

ولم يبق سوى اتهامها بتدبير هزيمة يوليو ١٩٦٧ .، واحداث ايلول الاسود ، واشعال حرب الخليج ..

●●

ولم تجد المرأة مفرا من الاستسلام ففقدت الثقة فى نفسها ، وفى استقلالها ، وفى كيانها ، وفى دورها ..

ونسيت مشوار الكفاح والدم الذى قطعته الامهات والجدات من اجلها ..

واصبحت عجينة ، لينة ، فى يد الرجل .. تتكلم بلسانه ، وتفكر بعقله ، وتمشى على الخط الذى رسمه لها ..

شمال ، شمال .. يمين ، يمين .. قيام ، قيام .. جلوس ، جلوس ..

عادت للحجاب .. وعادت للفشل البيت على المصنع .. وافقت على العريس الجاهز الذى يختاره اهلها .. وقنعت بأقدم ادوارها .

وهو انتظار الرجل ، وفرك اصابع قدميه بالماء الساخن والملح الرشيدى ..

بل اكثر من ذلك ، سبقت المرأة الرجل فى لف حبال المشانق حول رقبتها ، وشاركته فى الحملة الضارية على حريتها ، ومساواتها ، واستقلالها ، ودورها الطبيعى فى المجتمع ..

واصبح صوتها ـ هنا ـ اعلى من صوت الرجل ..

●●

على ان هناك مفاجأة ، لم تكن فى الحسبان ، وقعت يوم الانتخابات، فقلبت الدنيا رأسا على عقب .

وواجهت الحملة الظالمة ضد المرأة ، وحطمت كل اسلحتها ، واجبرت انصارها على التقهقر ، والاستسلام .

استشهدت ـ فى الاقصر ـ نعمات حسن ..

واجهت نعمات حسن ، اعداء التنوير ، ومحترفى الثروات الحرام ، ومؤيدى الرجوع الى الوراء ، وطالبت بحقها ، وحق المرأة ، فى معارضة الحكومة فى الانتخابات ، وفى البرلمان ، فضربوها بالرصاص

ردت بجسدها على منطق الارهاب

وردت بدمائها على حجة الذين يؤكدون ان المرأة ضعيفة ، وجبانة ، وقطة منتفشة ، يحركونها بلقمة مغموسة فى اللبن ، ووسادة مصنوعة من ريش النعام والحرير الاحمر ..

وردت بشجاعتها على اقاويل الذين يقولون : ان المرأة لا تصلح الا لشغل البيت ، وانها تخرج للعمل كما تخرج للنزهة ، وانها اذا ما وجدت نفسها فى مشكلة ، سرعان ما تنسحب منها ، وتختبئ وراء زوجها ، وهى تصرخ : يا ماما

لقد تحدت نعمات حسن ـ باسم نساء مصر العاملات ـ التقاليد الصارمة ، والارهاب المسلح ، والزمن الاغبر ، واصرت على موقفها

وتحدت نعمات حسن ـ ووراءها تاريخ المرأة المصرية ـ كل الاغراءات التى وضعت تحت قدميها ، واستسلم لها بعض الرجال ، ورفضت ان تغير لونها ، او جلدها ، او افكارها ، او مبادئها ..

لقد قدت نعمات حسن المرأة العاملة فى مصر .. وسدت بجسدها الطريق على الحملات الشرسة ، التى كانت تهدف الى القاء القبض على النساء المصريات ، وشدهن من شعورهن ، والقائهن فى بيت الطاعة الذى فررن منه منذ عشرات السنين

●●

لكن ..

ما يحزننى هو ان النساء العاملات فى مصر لم يعترفن بتضحية نعمات من اجلهن ..

فلم اقرا سطرا واحدا لكاتبة شهيرة ـ من الكاتبات اللائى حطمن انفسهن بكاء على حرية المرأة ـ عن نعمات ..

ولم اجد صحفية واحدة ، كبيرة او صغيرة ـ من الصحفيات اللائى يملان الصفحات كل يوم ـ كتبت عنها ..

ولم اجد مؤتمرا نسائيا واحدا ، من تلك التى لا تكف عن الانعقاد ـ اشار اليها ..

ولا داعى بالطبع ، للمقارنة بين ما قيل عن نعمات ، وما قيل عن ياميش رمضان ، وفوازير الدكتور فطوطة ، والاكتشاف الاستعراضى الجديد : سحر رامى ..

ولا داعى للقول ، بان الرجال ، هم الذين فهموا معنى استشهاد نعمات حسن ، وهم الذين بكوها ، وهم الذين اعترفوا بدورها فى صد غزوة المماليك ، وهم الذين طالبوا بان يكون يوم استشهادها ، يوما للمرأة المصرية ..

ولا اعرف ماذا كانت تفعل النساء ، والرجال يتكلمون عن نعمات ..

لكن ..

اغلب الظن انهن كن فى وقت للانيكير ، والباديكير .. والكوافير

وهكذا اسدل الحزب الحاكم الستار على مسرحية الانتخابات والتي مازال كابوسها يخيم في سماء مصر وسيظل مخيما الى وقت ليس بقريب •• فلقد صنعوا قانونا وفصلوه تفصيلا شيطانيا على اساس الانفراد بالحكم والا ياتي معهم اى من الاحزاب الاخرى وكانها عزبة يملكونها ويفعلون فيها مايشاءون •• وهكذا استطاع الحزب الحاكم ان يفعل في البلاد كما يشاء واستطاع ايضا ان ياتي بالمعارضة التي يضعها على يمين يمينه •• ولقد كانت هذه الانتخابات معركه دنيئة شنها الحزب الحاكم على الاحزاب المعارضه •• وقد علم الحزب الحاكم ان الاغلبيه من الشعب المصرى تكره حكمه وتريد التغيير الى الاصلح فجن جنونه ووصل الحال ببعض المحافظين الا ينام الا في الساعات الاولى من الصباح وذلك للاعداد للمعركة الرهيبة التي سيخوضها يوم الانتخاب •• وقد كان احد المحافظين يجوب على ملا وجهه النجوع والقرى متسترا حتى لا يفضح امره وهو يحث العمد ومشايخ البلاد على الوقوف بجوار الحزب الوطني الحاكم •• وقد كان امر الحزب الحاكم امرا مكشوفا للغاية •• ولقد صدق البعض من الشعب ان الانتخابات ستكون نظيفه ونزيهة ولكنها كانت غير ذلك تماما •• فقد كان التزوير علنا •• وكان التدخل من الحكومة ورجالها تدخلا سافرا ومفضوحا في بعض الحالات الواضحه للراى العام •• وقد كان التدخل من مديريات الامن منذ البدايه الاولى للمعركة الانتخابية فقد جاءوا بالكشوف المقيد بها اسماء الناخبين مزورة والبعض منها غير مرتب والاسماء غير صحيحه وكانت هذه الكشوف اول خيوط الترتيب للعملية القذره التي قام بها الحزب الحاكم •• وعلى سبيل المثال وللتاريخ اذكر بعض الوقائع التي لمستها بنفسي في دائرتي وهي الدائرة الثالثة بمحافظه الشرقية وهذه الدائره تضم خمسه مراكز شرطه هي مركز فاقوس والحسينية وكفر صقر اولاد صقر وابو حماد وقد كنت عضوا عن دائرة الحسينيه في المجلس الحالي ونجحت انا وزميلي في هذه الدائرة حزب عمل وفد حصلت على خمسة وعشرين الف صوت •• ولكن في هذه الانتخابات التي وعدنا بها رئيس الجمهورية انها ستكون نزيهة احصل على اقل من اربعة الاف صوت تقريبا ويحصل الحزب الحاكم على اثنين وسبعين الف ونصف تقريبا وهذا العدد المهول الذى حصل عليه الحزب في مركز شرطه واحد لم يحصل عليه الحزب في اى من مراكز شرطة الجمهوريه •• ولكن كيف حصل الحزب الحاكم على هذه الاصوات •• ؟ هذا سؤال ارجو ان يسأله الحزب الحاكم لنفسه وللقيادات التي شاركت معه في المعركة الانتخابيه في هذه الدائرة •• وان لم يستطع السؤال ولا الاجابة •• فالاجابه في كلمة واحدة وهي التزوير •• فالعار كل العار لهم ولن تسامحهم مصر فيما اقترفوه في حقها •• ولن يتركهم التاريخ دون ادب وتهذيب فقد تثبت لنا الايام انهم على باطل والباطل لن يطول كثيرا •• واقول للشباب والرجال الذين وقفوا بجوار حزب العمل في المعركة الانتخابية المزيفه لا تهنوا ولا تخافوا فان مصر معنا وان الله معنا وان الامل معنا ونحن حزب العمل فكل صوت حصلنا عليه هو حقيقي وليس مزورا وهذا الصوت عندي يساوى الف صوت من الاصوات الحزبية المزيفه المزورة التي حصل عليها الحزب الحاكم بالعصى والنبوت بل ووصل الحال لرجال الشرطة ان يضربوا احد رؤساء اللجان « بالشلوت » •• فاذا كانوا يؤمنون بضرب « الشلوت » •• فلا يخافوا فسياتي اليوم القريب الذى سيضربون فيه بالشلوت •• وقد خرجت علينا جريدة مايو في عددها الصادر في يوم ٣٠ مايو بصورة كبيرة للسيد الرئيس وكتبت تحتها ان السيد الرئيس هو الفائز الاول في هذه الانتخابات •• واقول لجريدة مايو كفاكم نفاقا رحمكم الله •• وهذا المقال ايها الاعزاء كتبته للتاريخ حتى لا يزيف التاريخ مرة اخرى وعسى ان يصحوا البعض من نومهم •• اخاف ان يصحوا بعد فوات الاوان •

ابراهيم العزازى



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢يونيو١٩٨٤

هتفت الجماهير .. العمل هو الأمل

بقلم : أحمد حرك

حملت جماهير الشعب في بلقاس المهندس ابراهيم شكري على الاعناق وهتفت الجماهير .. العمل هو الامل وكان رد الفعل الفوري من مرشحي الحزب الوطني هنسدد ..

ونسدد معناها بمنظور الانتخابات .. اي سنملم كل تذاكر الصندوق دون حضور الناخبين .. ومعروف ان كشوف الناخبين بها اسماء وهمية كثيرة لا وجود لها .. والرد العملي على هذا هو كيفية حماية الناخبين وعدم اعطاء فرصة للتزوير .. ولذلك فقد حرصت كما دعوت الجماهير في خطابي على تواجد مندوب لحزب العمل في كل لجنة وقبل بدء عمل اللجنة في الثامنة صباحا طبقا للقانون .. وطلبت من نائب مدير الامن تعزيز قواته في المناطق التي اعلنوا انهم سيسددوها وفوجئت صباح يوم ٢٧ مايو .. بان الامن في هذه المناطق قوات رمزية لا تتعدى خفير او عسكري بينما قوات كبيرة في مناطق اخرى يصعب تسديدها .. وان مرشحي الحزب الوطني استأجروا بلطجية ولم يسمحوا بمجرد حضور مندوبين للعمل او الوفد في اللجان ولما قدمنا شكوى للامر لم يرسل قوات الى هذه المناطق بحجة ان لا يمكن ارسال قوات في كل اللجان .. ولما اصر المندوبون على الحضور ضربوهم في اللجان وطردوهم على مسمع ومرأى من القاضي المشرف على الانتخاب ورجال الامن الذين زاروا هذه المنطقة وليس معهم قوات كافية .. وقاموا بتسديد لجان كاملة بعضها ١٠٠٪ كصندوق الكوم الاحمر والباقي ٩٩٪ شرقية المعصرة والتباد والعمايرة وابو طه واللمهو وابو دشايشة والرملة وابو عمل وكان المرشحون يرددون انهم متفقين مع اللواء محافظ الدقهلية وبعضهم اعتدى بالفاظ نابية على بعض شبان ضباط الشرطة الذين هالهم هذا المنظر واستنكروه ووصل الامر بأحد المرشحين ممن يدعون انهم رجال الاخلاق ان اعتدى على احدهم بالضرب .. وتحدث مع المأمور امامي وقال له المأمور اكتب مذكرة .. وذهب آخر اليه يصالحه لان المرشح صديق المحافظ .. وهكذا كان جو الانتخابات .. والنتيجة تزييف ارادة الشعب .. بل الاخطر من ذلك أن مرشحي الحزب الوطني وهم الآن نواب في مجلس الشعب .. كانوا يفاخرون بأنهم يسدون الصناديق .. وبعضهم سدد بنفسه .. بل ان امين الحزب الوطني في مركز المنزلة قال لقد وعدت المحافظ بتسديد ٦ صناديق في بلده في الجمالية المصرة ولابد ان أكون صادقا مع المحافظ وأسلم له النتيجة كما وعدته

وتأثير ذلك على جماهير الشعب .. انه من يملك مالا لاستئجار بلطجية يصبح نائبا .. اي ان عضوية مجلس الشعب ليست بأصوات الشعب .. بل بمجموعة من البلطجية واللصوص والفتوات .. وهي الظاهرة التي تحدث عنها اللواء وزير الداخلية وقال ان المصريين يرفضونها .. ان ما فعله الحزب الوطني في الاساءة الى الشعب وخاصة الشباب الذي فقد الثقة في الحرية والديمقراطية لان ما يقرأه في الصحف وعلى لسان المسئولين يرى في الواقع عكس ذلك تماما .. ايهما يصدق .. ما يراه او ما يقرأه .. وعضو مجلس الشعب الذي يعرف جيدا ان الجماهير كانت ترفضه .. وانه زور بيده ونجح بالبلطجية والتزوير .. ايخدم الشعب .. أم يعمل من اجل مصالحه الشخصية لتعويض ما صرفه والتخطيط لاستئجار بلطجية مرة اخرى ليظل نائبا في البرلمان .. والشعب الذي فرض عليه هذا النائب بأساليب البلطجة أيثق فيه .. وهنا يكون انفصال بين البرلمان والشعب .. ويصبح البرلمان معبرا عن اعضائه فقط ولا ولاء للشعب .. وهنا تكون القرارات غير شرعية ..

ان صورة ما حدث في هذه الانتخابات ستظل ماثلة امام شبابنا الذي يشعر بالمرارة والحسرة على مستقبل الديمقراطية في مصر والذي صدق ما وعده به المسئولون فكانت صدمة عنيفة له .

أما ما حدث من الدكتور عبد الاحد جمال الدين وصرف شيكات لمراكز الشباب يعطيها مرشحي الحزب الوطني .. فهذا ليس مجاله الآن ويحتاج لوقفة حتى لا تكون اموال الدولة رشاوى انتخابية لحزب معين .. وكذلك ما فعله المهندس ماهر أباظة من صرف محولات واعمدة للقرى لتستخدم في بداية الخطة كرشوة انتخابية فله حديث آخر .

لقد كان الحزب الوطني يسعى الى تحطيم المعارضة ولكنه في الحقيقة حطم صورته في عيون شبابنا وزادهم تمسك بالممارسة الشريفة .. لقد كسب الحزب الوطني الانتخابات ولكنه خسر الشعب .. وخسر حزب العمل الانتخابات ولكنه كسب احترام وتقدير الشعب وخاصة الشباب .

والله اكبر وبها الشعب



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صوت القرية

رسالة تحية للرجال الشرفاء الذين واجهوا البلطجة السياسية

عبد الحميد غازي

بعد ان انتهت المعركة الانتخابيه بواقعها المؤلم والحزين اجد انه من واجبى ان ابعث برسالة تحيه وتقدير لكل الرجال الشرفاء الذين ناضلوا معنا على ارض محافظة كفر الشيخ • هؤلاء الرجال الذين وضع امامهم الحزب الحاكم كل وسائل الاغراء والترغيب اثناء المعركة الانتخابية • فعرض عليهم الوانا شتى من المناصب السياسية والادارية وفتح امامهم ابواب بنوك التسليف والاقراض ليحصلوا منها على مايشاءون من اموال وغير ذلك من وسائل الاغراء فى مقابل التخلى عن مسيرة حزب العمل • ولكن كان لهؤلاء الشرفاء وقفه صمود وكرامة ومبادىء فلم تضعف نفوسهم ولم تلن عزيمتهم فى مواجهة هذه الاغراءات وظلوا مع حزب العمل ايمانا بمبادئه وقيادته تحية للشباب عامة وشباب حزب العمل خاصه الذى تحدى كل محاولات الارهاب والتخويف بالنقل من العمل والتشريد من الوطن واستمر ومازال صامدا مع مسيرة حزب العمل بالرغم مما يشعر به من ان رياح الانتقام قادمة اليه ممن يريدون الصيد فى الماء العكر والذى عاهدناه ان نقف بجانبه وان نتصدى لكل المحاولات الانتقامية والوقوف فى وجه كل من يريد ان يستخدم سلطته او سلطانه فى عقاب اى مواطن بسبب انتمائه لحزب العمل اوممارسة حريته خلال المعركة الانتخابية مهما كان موقع هذا المسئول كبر ام صغر

تحية لكل الرجال الذين تعرضوا للاذى والاهانة من كلاب الحراسة وبلطجية الحزب الوطنى وهم يؤدون واجبهم فى خدمة حزب العمل داخل اللجان الانتخابية تحية لكل رجال الحزب فى بندر ومركز قلين وعلى راسهم صاحب المبادىء الشريفة امين الحزب عزت هيبة الذى قاد مسيرة الحزب بكل الاخلاص والتفانى والذى عندما عاد لمباشرة عمله فى مجلس مدينة قلين بعد انتهاء اجازته الممنوحة له بسبب الترشيح لعضوية مجلس الشعب ليجد امرا مكتوبا من رئيس المدينة برفع التليفون من على مكتبه وقد اراد بذلك ان يضيف عملا وتصرفا صبيانيا على اعماله المنكورة قبل واثناء المعركة • والذى نرجو من السيد المحافظ ان يعمل على تصحيح هذه التصرفات الخاطئة تحية للرجال اعضاء الحزب فى قرى شدلاوا خدراء ومحلة التصب تحية لاعضاء الحزب فى بندر ومركز دسوق الذين صمدوا فى مواجهة البلطجة السياسية وسطوة وسلطان الحاكم • واذا كان حزب العمل فى كفر الشيخ لم يحقق النتائج التى كان يرجوها نتيجة للمؤامرة التى دبرت ضده فى ظلام ليلة الانتخاب ونفذت فى صباح يوم الانتخاب بالهجمه البربرية من اعضاء المحليات ورؤساء القرى والمدن وسيطرة العمد وعصابات البلطجة السياسيه التى انقضت على اللجان الانتخابية لتزوير الالاف من بطاقات الناخبين فى غيبتهم وعلى غير ارادتهم لصالح قائمة الحزب الوطنى فى الوقت الذى وقفت فيه الشرطة موقف المتفرج مما كان يحدث امامها من اعتداءات على البشر وعلى بطاقات الناخبين •

الا انه بالرغم من كل هذا وذاك فان قائمة حزب العمل فى محافظة كفر الشيخ قد حققت مقعدا برلمانيا ممثلا للعمال والفلاحين والذى تم اضافته الى حزب الوفد بعد ان حرم الحزب من التمثيل البرلمانى بسبب ما اسموه عدم حصوله على النسبة المقررة فى القانون • فضلا عن ذلك فان الحزب فى كفر الشيخ قد حقق نتائج مرضية فى الحصول على اصوات انتخابية بالقياس الى نتائج المحافظات الاخرى ؟

واذا كانت المعركة الانتخابيه قد انتهت بخيرها وشرها فلا بد لنا من وقفه مع النفس نراجع فيها خطواتنا ونستلهم منها العبر والدروس ونتعرف من خلالها على السلبيات قبل ان نبحث عن الايجابيات ولكى نحاسب انفسنا ماذا فعلنا وماذا كان يجب علينا ان نفعله اكثر • لكى تكون مسيرتنا القادمة اكثر قوة واكثر فاعلية ونحن قادمون على مرحلة جديدة تحتاج الى عطاء اكثر وتنظيم اقوى ونحن قادمون على مواجهة مع انتخابات المجالس المحلية القادمة ولذلك حديث آخر •

والله اكبر وتحيا الشعب •



بعد تزييف الانتخابات

توزيع الغنائم على أعضاء الحزب الحاكم

كتب سمير شرباش :

● قام رئيس الوحدة المحلية لقرية الشين غربية بتوزيع عشرة اطنان دقيق فاخر على المعارف والبلطجية من أعضاء الحزب الحاكم واعضاء المجلس الشعبى المحلى وذلك لما قاموا به من أعمال البلطجة والتزوير فى انتخابات مجلس الشعب الماضية !!

وكان نصيب العضو من المجلس الشعبى والحزب الحاكم شيكارة وموظف المجلس لخمسة وعشرين كيلو جراما والمعترض يستبعد من الصرف ويهدد بالنقل وتوقيع الجزاء مما حدى برؤساء الاقسام بالمجلس بتقديم مذكرة لرئيس الوحدة حدد فيها بعض التجاوزات فى الصرف من حيث الكمية او المبالغ المدفوعة نظرا لان ثمن بيع الشيكارة الرسمى ٤٦٠ قرشا وكان يتم البيع بمبلغ ٤٧٥ قرشا فمن المستفيد بالفرق بين الاسعار هذا تحت رعاية مكتب تموين الوحدة !! ولكن رئيس الوحدة قام بتمزيق المذكرة امام مقدميها والقائها على الارض وامرهم بالخروج والسكوت والا ينقلوا الى اسوان !!

والجدير بالذكر ان قدرا من هذه الكمية تم بيعه فى السوق السوداء عن طريق الجمعية الاستهلاكية بالشين وبوجود رئيس المجلس الشعبى وقام بالتوزيع الرئالى محجوز عامل بالوحدة المحلية بالشين !



يعد حزب الوفد ردا على البيان الذى نشرته وزارة الداخلية بالصحف الحكومية يوم السبت الماضى . واتهمت فيه المعارضة بالتشكيك فى نتائج الانتخابات .

يعد الرد اللجنة التى شكلتها الهيئة العليا للوفد ، لدراسة أحداث المعركة الانتخابية ، ويرأسها الدكتور وحيد رأفت نائب رئيس الوفد ، وتضم فى عضويتها الدكتورين نعمان جمعة وعبدالحميد حشيش السكرتيرين المساعدين للوفد . ستتناول اللجنة فى ردها على بيان وزارة الداخلية ، بعض الوقائع الجسيمة التى حدثت أثناء الانتخابات ، مثل خطف وقتل حسين مراد مندوب أحمد أباظه المرشح الوفدى بالشرقية ، وأحداث محافظات القليوبية وسوهاج وقنا ، وبقية المحافظات .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤

مرشح الحزب الوطني يطعن في انتخابات مجلس الشعب

تضامن فايز أبو الوفا مرشح الحزب الوطني بقنا مع عبد المنعم محمد على مرشح الوفد ، في طعن تقدما به أمام محكمة القضاء الادارى في نتيجة انتخابات مجلس الشعب . طلب مرشحا الوطني والوفد في الطعن وقف تنفيذ قرار وزير الداخلية باعلان قائمة الناجحين بالدائرة الثانية بمحافظة قنا . اعترف مرشح الحزب الوطني في الطعن بعدم سلامة عملية الانتخاب . تنظر المحكمة الطعن خلال الأيام القادمة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤



مطلوب

بقلم : أحمد أبو الفتح

المطلوب من الحكومة الجديدة كثير .

كثير ولكنه سهل وميسور اذا انعقد العزم على ان تصل الحكومة بمصر الى المستوى الذي يجب ان تصل اليه في الميدان الدولى . مصر ليست ابدا دولة متخلفة او دولة فقيرة واذا كانت قد وصلت الى مستوى غير لائق ولا متمش مع ما تملك من متعلمين وخبراء ونسبة ذكاء وكذلك الى الازمات والديون فان هذا ايضا لا يرجع لفقر مواردها وانما مرجع التخلف والفقر والازمات هو سوء ادارة الحكم ..

تحويل مصر من دولة تستفيد باراء كل صاحب رأى وخبرة ومعرفة الى دولة لا يملك فيها الرأى والخبرة والمعرفة الا الحاكم او بمعنى اصح انفراد الحاكم بكل امور مصر ومنحه المناصب لمن يرضى عنهم واقصاء من يعارضون رأيه او من لاينافقونه او حتى من لايستخدمهم قد حال دون وصول الكفاءات او بعض الكفاءات الى مراكز الحكم كما حال الى تقسيم المصريين الى فريقين اقلية تتمتع برضاء الحاكم ولها كل مافى مصر من مناصب وامتيازات وخبرات حتى وصل الحال ببعض المرضى عنهم فى اوقات مختلفة الى الاثراء غير المشروع والى استغلال النفوذ دون ان يتعرضوا للعقاب بل على العكس اضفى الحكم عليهم حماية بل اكثر من ذلك زادهم تمتعا بمال الدولة فى صورة امتيازات ومخصصات هذا الوضع الدكتاتورى هو المسئول الاول والاخير عن وصول مصر الى ماوصلت اليه من تخلف وازمات .

حقيقة لابد من الاعتراف بها

الحقيقة التى لابد من الاعتراف بها ان الرئيس مبارك منذ تولى الحكم كان رئيس الجمهورية الذى يملك الشجاعة ليقول ويعلن انه ليس خبيرا بشئون الاقتصاد وانه يوسع صدرة لكل من يقدم حلولا لازمات مصر .

حقيقة اخرى يجب الاعتراف بها هى ان الرئيس مبارك هو رئيس الجمهورية الذى لم يحاول عرقلة احكام القضاء حتى لو حكمت المحاكم بعكس ما يريد :

حقيقة ثالثة لابد ايضا من الاعتراف بها هى ان مصر قد خطت فى اكثر من ميدان فى عهد الرئيس مبارك خطوات واسعة مشرفة لمصر فموقفها العربى موقف يلقى التقدير من كل الشعوب العربية ومن غالبية الصحف العربية كما انه من المؤكد ان الرئيس يريد فعلا اقتصاد مصر وذلك عن طريق زيادة الانتاج

●● كل هذه الحقائق تشجع على ان نطالب الرئيس فى هذه المرحلة الدقيقة بما نعتقد انه يوصل مصر الى المركز الذى يجب ان تحتله فى الميدان الدولى والى الوسائل الفعالة لمغالبة ازمات مصر ..

● ● ●

١ـ المعارضون مصريون

نرجو من الحكومة الجديدة ان تنظر الى المصرين المؤيدين لها او المعارضين لها نظرة متعادلة فالمعارضون مصريون وليسوا خونة .

النظام الديمقراطى هو نظام تتصارع فيه الاحزاب للوصول الى الحكم فاذا حاولت احزاب المعارضة بالطرق المشروعة تحقيق هذه الغاية ، يجب الا تذهب الحكومة الى الانتقام من المعارضين بل يجب ان تساوى بينهم وبين المؤيدين فى كل ما يتعلق بالحقوق السياسية او الشخصية .



المصدر : الـوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيـو ١٩٨٤

الحقوق السياسية للحزب الحاكم يجب ان تتنزه عن الاستمرار في الاستيلاء لحزبها على المباني الحكومية ويجب ان تتخلى عن اعتبار مبنى الاتحاد الاشتراكي والمباني الاخرى التي كان قد استولى عليها من املاك الحزب الحاكم .

الحزب الحاكم يبرر هذه الملكية بانه الوريث الشرعي للاتحاد الاشتراكي وان المبنى الرئيسي في العاصمة قد تم بناؤه باشتراكات اعضاء الاتحاد الاشتراكي وينسى ان هذا الاشتراك كان مفروضا فرضا على كل المصريين وانه بالتالي لايمكن اعتبار الحزب الوطني الوريث للمبنى الذي تم تسييده بهذه الاشتراكات الجبرية بل ان هذا المبنى هو ملك لكل المصريين والحل الامثل هو ان يصبح جزء من املاك الحكومة .

● النزاهة توجب ان يتخلى الحزب الحاكم عن التمتع بامتيازات ليس هناك ما يبرر تمتعه بها واذا ارادت الحكومة أن تثبت للمصريين ارتفاعها عن مستوى الشبهات فعليها ان تجلز الحزب على التخلي عن التمتع بامتيازات ينفرد بها دون باقي الاحزاب .

● ● ●

٢ ـ حقوق المعارضين الشخصية

جرت العادة في الماضي ان تفتح الدولة كل الابواب لانصار الحاكم وتغلقها في وجه المعارضين وهذه المعاملة الشاذة بل المخالفة للقواعد والعدالة يجب ان تختفي .

● يجب ألا يميز عضو للحزب الحاكم على المعارض في الحصول على تليفون او المواد اللازمة للزراعة او القروض من بنوك التنمية لاقامة مشروعات او في توزيع الشقق او في توزيع الارض القابلة للاستصلاح ... بالاختصار يجب ان يتمتع المعارض على قدم المساواة بما يتمتع به المؤيد .

● يجب أن تكون وظائف والدولة للاصلح دون تفرقة بين المؤيد والمعارض .

● يجب ألا تقوم الاجهزة الرسمية بالتفرقة في المعاملة بين المؤيد والمعارض فلا تضطهد الجمارك او الضرائب او القومسيون الطبي المعارض لانه معارض .

● ● ●

٣ ـ الغاء كافة القوانين الشاذة

اما وقد ادت القوانين الشاذة :

● قانون الاحزاب ● قانون الصحافة ● قانون الانتخاب وغيرها من القوانين الشاذة .

اما وقد ادت كل هذه القوانين ما كان مطلوبا منها ان تؤديه من تمكين بقاء الحزب الوطني قابضا على السلطة فانه لم يعد هناك ما يبرر وقد تحقق للحزب ما اراد ان يستمر متمسكا بفرض هذه القوانين التي تحط من شان مصر دوليا وتحرم المصريين من استرداد حقوقهم السياسية .

● مطلوب من الحكومة الجديدة ان ترتفع عن استغلال سلطتها لتمكين استمرارها ابد الدهر مسيطرة على الحكم فالبقاء لله وحده ..

● ● ●

٤ ـ التوفير

● مطلوب من الحكومة الجديدة ان تفضل مصلحة مصر على ارضاء المحاسيب والانصار فتسعى الى توفير كل جنيه يمكن توفيره لتسخره في مقاومة الازمات الطاحنة التي تخنق المصريين .

● مطلوب من الحكومة الجديدة ان تلغي وزارات ومجالس وأن تحرر الاقتصاد من الشركات الخاسرة فاما تسعى الى اصلاح حالها بحيث تتوقف خسائرها او تدرب عمالها على حرف ومهن تسد حاجة العمل والانتاج وتتخلص من المصانع التي لا أمل في وقف خسائرها .



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات		التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤

● مطلوب من الحكومة الجديدة ان تعيد النظر فى كافة التخصصات والامتيازات الاستثنائية وتحصرها فى اضيق الحدود وتحول ما ينفق عليها من مال الى مواجهة ما يستفيد منه سواد المصريين

● مطلوب من الحكومة ان تضغط الوظائف كى تستطيع رفع مرتبات الموظفين والعمال لدى الحكومة الى المستوى الذى يواجه اعباء الحياة وبذلك تستطيع ان تتجه بسرعة الى الغاء الدعم فكل الطوائف الاخرى تستفيد من الدعم دون وجه حق .

● توفير كل جنيه يجب ان يكون فى مقدمة اهداف الحكومة لان البذخ فى الانفاق الحكومى على المظاهر وعلى المحاسيب وانشاء الوظائف والمجالس لارضاء الانصار ، كل هذه المظاهر تنفر المصريين

● ● ●

٥ ـ الوضوح

● مطلوب من الحكومة الجديدة الوضوح فى سياستها وخصوصا بالنسبة للمبادىء الاقتصادية التى تسير عليها وفى اعتقادى ان العودة الى النظام القديم اى تولى وزارة واحدة شئون المال والاقتصاد اى وزارة المالية خير لمصر من خلق عدة وزارات تتضارب اختصاصاتها وتضيع بين سياساتها الاسس الاقتصادية التى يجب أن تكون واضحة ولامعوق ولا لبس يشوبها .

● مطلوب من الحكومة مراجعة القوانين التى ترهق المحاكم وتزيد زيادة رهيبة عدد القضايا ففى مصر ستة الاف قانون و١٢ ألف قرار وزارى و٢٠ الف لائحة ، هذه الجبال من القوانين يجب ان تزاح وتختصر .

● مطلوب قوانين ثابتة للاستيراد والتصدير وللتعريفة الجمركية وللضرائب وللاستثمار الصناعى والزراعى وللتعامل البنكى .

● المطلوب كثير وكله يتجه الى تحقيق امرين الاول المساواة بين المصريين والثانى الوصول بمصر الى حكم حضارى غير متخلف وللحديث بقية .



المصدر : الــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يونيــو ١٩٨٤

من يحمي الديمقراطية من التزوير ؟

بقلم : د . ابراهيم دسوقي أباظة

عجبت لمنطق التجريم والعقاب في هذا البلد ...

فنحن نعاقب على التزوير في الاوراق الرسمية والعرفية ونعتبره نوعا من اختلاس الحقوق ونفرض على من يرتكبه عقوبات قاسية تتراوح بين الحبس والسجن .. ولانعاقب أبداً من يزور ارادة شعب بأكمله .. ويختلس حقه المشروع في أن يحكم نفسه بنفسه !

هل هناك جريمه أبشع وأفظع من تزوير الانتخابات وتحريف ارادة الأمة في اختيار نوابها ؟!

ان الدول الديمقراطيه تعتبر هذا الفعل جريمه عظمى ترقى الى مرتبة الخيانه الوطنية وتعاقب بأقسى أنواع العقوبات ..

ونحن هنا في مصر لا ننظر الى هذه الجريمه أكثر من نظرتنا الى الجنحه العاديه التي لاتجلب على مرتكبيها في أفضل الظروف أكثر من الحبس البسيط .. بل ولا ينظر بعض الناس اليها نظرة الاحتقار والرفض بل نظرة الشطاره والمهاره التي مكنت الحكومه أو بعض المسؤلين في الحكومه من خداع المعارضه والانتصار عليها بالتزوير ..

وقد تعرض الوفد وأحزاب المعارضه الاخرى لاكبر وأخطر عمليات التزوير التي عرفها التاريخ السياسي لمصر .. ولم يقف التزوير عند حد اخفاء كشوف الناخبين في لجان الانتخاب أو الاعتداء بالضرب على مندوبي الوفد داخل اللجان .. أو تهديدهم خارج اللجان بل بلغ القهر بالحزب الوطني والحكومه حداً لم يسبق له مثيل فقد افتعل بعض رؤساء اللجان مشاجرات داخل اللجان لاخلائها بقوة البوليس ثم القيام بعمليات التزوير في هدوء كامل ..

أما لجان فرز الأصوات فقد كانت مثالا للهزل والاستخفاف بارادة الجماهير .. فقد قامت معظم هذه اللجان باستكمال عمليات التزوير التي لم تنجح لجان التصويت في القيام بها وذلك حتى تظهر النتيجه على هوى الحكومه وحزبها الوطني ..

والخطير في كل ذلك هو مواقف بعض رجال الادارة من الموظفين ورجال الشرطة .. فقد اختارت الحكومة بعناية طاقم رؤساء اللجان من المدربين على اساليب التزوير منذ زمن طويل وكان لهم الفضل الاول في قيادة عمليات التزوير وتوجيهها داخل اللجان واصدار الاوامر للشرطه بالتدخل كلما افتعلوا مشاجرة امام صناديق انتخاب

اما رجال الشرطه .. الذين درسوا القانون وحلفوا اليمين على حمل أمانة المسئولية فقد كان لبعضهم مع شديد الاسف مواقف مخجلة .. فلم يكتف نفر منهم من مجرد التستر على التزوير بل ذهب الى أبعد من ذلك في حمايه المزورين من رؤساء اللجان وبلطجية الحزب الوطني والعمل على اخفاء معالم التزوير التي يرتكبونها ..

ماجدوى الديمقراطيه اذا ظلت أيدى الحكومات طليقة في تزييف ارادة الشعب ؟!

ومالزوم تعدد الاحزاب بل والانتخابات كلها اذا كانت النتائج تعد مسبقا ... وتفرض فرضا وبالقوة المسلحه على الاحزاب المتنافسه ؟!

أليس من الهزل أن ندعي التحضر .. ونتباهى بالسبق في تطبيق الديمقراطية

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤

والواقع المؤسف أن الحكومه قد فقدت أعصابها واسقطت من حسابها تماما ماليذه الانتخابات من أهميه دوليه جعلتها محط انظار العالم أجمع لانها أول أنتخابات عامه تجرى بين أحزاب متنافسه ولم يحدث في تاريخ مصر كله ان تتبعت اجهزة الاعلام الدولى ووكالات الانباء انتخابات عامه تجرى في مصر كما حدث بالنسبه لهذه الانتخابات .. لذلك كان ارتكاب التزوير بهذه الصوره الواضحه الفاضحه وفي هذه الاونه بالذات عملا همجيا يلحق بسمعة مصر وكرامه شعب مصر أفدح الاضرار .

كيف نحمي الديمقراطيه اذن من عبث العابثين ؟!

لقد أطلق الدستور يد الحكومه في أجراء الانتخابات ولم يشترط اجراءها بحكومه محايده بل ولم يفرض على حكومه الحزب الحاكم قيودا دقيقة صارمه كضروره وجود هيئة قضائية تتولى الاشراف الكامل على العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها .. وضرورة حصول كافة الاحزاب على حقوق متساوية في استعمال أجهزة الاعلام العامة . ولم يحرم اجراء الانتخابات في ظل قانون الطورىء .. لقد سكت الدستور عن ذلك وترك الحكومه للقوانين واللوائح الانتخابيه العتيقه الباليه تتصرف في نصوصها كيفما تشاء .. وتفسرها مثلما تشاء ..

ولا بد من اضافة نصوص واضحه صريحه الى الدستور تحدد ضوابط ومعايير العملية الانتخابية وتسد المنافذ امام الحكومه في تكييف الانتخابات على هواها وادارتها وفقا لمصالحها ولابد أيضا من تجريم التزوير واعتباره من الجرائم العظمى التى يعاقب عليها بالأشغال الشاقه والتي لا تسقط بالتقادم ..

وقد نص برنامج الوفد الانتخابى على تجريم التزوير في الانتخابات وتوقيع أشد العقوبات على المزورين .. وعدم سقوط جريمة تزوير الانتخابات بالتقادم وبقى أن يعمل الحزب على وضع ضوابط ومعايير العمليه الانتخابية في صلب الدستور حتى لا تترك نهبا للقوانين المتغيره ... والتفسيرات الواسعه .

هذا مانراه ضروريا لحمايه الديمقراطيه والحريه وبغير هذه الحمايه لن نستطيع انقاذ الاراده الشعبيه من عبث العابثين واهواء الطغاه والمستبدين .

مغامرة الحوار :

الأقليــة السياسية والأغلبية الاجتماعية

بقلم : منى مكرم عبيد

إن القاعدة فى الديمقراطية هى ان الاحزاب تنظيمات شعبية تطوعيه ذات هموم ومصالح محدده لاعضائها . والقصد من وجودها هو التاثير على قرارات السلطه من خلال قنوات وقواعد معروفة ومتفق عليها من الجميع لجعل الهيكل السياسى متوائماً ومتسقا مع البناء الاجتماعى .

وكان الغرض من إرساء نظام التمثيل النسبى للاحزاب هو إتاحة الفرصة امام كل القوى الاجتماعية لكى تعبر عن نفسها وتدافع عن مصالحا واهدافها بطريقة سليمه ووفقا للدستور والقانون ، غير ان وضع حد الثمانية فى المائه قد قيد فرصة تمثيل جميع أحزاب المعارضة .

والجدير بالذكر اننا دمنا نقرأ بان مجتمعنا متنوع اقتصاديا (به زراعه وصناعه وتجاره وخدمات وبه قطاع عام وقطاع تعاونى وقطاع خاص) ومتنوع اجتماعيا (به عمال واصحاب اعمال ومهن حرة ، وبه طبقه دنيا وطبقات وسطى وطبقه عليا ، وبه اهل ريف واهل حضر الخ) — وبالتالى لابد ان نقر بضرورة التنوع السياسى لكى يواكب التنوع الاقتصادى الاجتماعى ، فلا يعقل ان يفهم او يدافع نفس الحزب عن مصالح العمال بنفس الاخلاص والتعاطف الذى يدافع به عن مصالح اصحاب الاعمال او يدافع عن القطاع الخاص مثلا بنفس الحرارة والاخلاص الذى يدافع به عن القطاع العام — والتنوع السياسى او التعددية السياسية تتطلب كذلك ان يقبل كل حزب شرعية مصالح الاحزاب الاخرى ولكن ليس بالضرورة اوليتها على مصالحه هو .

ومن ثم فلا بد ان كل حزب يسعى بنفسه الى خدمة هذه المصالح والدفاع عنها .

ومن خلال قراءة البرامج الانتخابية يتضح ان اوجه التشابه كبيره بين كل احزاب المعارضه ولكن ما يميزهم عن بعض هو ترتيب اوليات القضايا الداخلية .

فحزب الوفد مثلا اعطى الاولوية لقضيه الحريات العامه والدستور ويريد بذلك ان يؤكد صورته العامه بإعتباره اساسا حزب الليبراليه والدفاع عن الديمقراطيه ، كما ان تنوع البنود التى يشملها البرنامج يعكس رغبة الحزب فى ان يؤكد على انه حزب فئات الشعب جميعا .

ومن ناحية أخرى يعطى حزب التجمع الاولوية للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ويركز على مطالب فئة محددة .

لذلك ما نريد ان نلخص اليه هو ان عدم التوازن فى التمثيل السياسى للاحزاب فى المجلس الجديد يمثل مشكله سياسية اساسية ، لانه يعنى ان وجهات نظر جماهير الاحزاب الاخرى (التجمع ، والعمل) التى تعبر عن مصالح طبقه مشروعه لن يتاح لها ان تبدى تحت قبه البرلمان . وبالتالى ، وبالإشارة الى ما اقترحه السيد يس فى مقاله بالاهرام ٨ـ٦ـ١٩٨٤ ان على النظام ان يبتدع من الطرق والوسائل الديمقراطية ما يسمح لهذه الجماهير بان تعبر عن همومها الاقتصادية ومطالبها السياسية والاجتماعية فى اطار الشرعية بصورة منظمة وفعالة .

ان وجود جميع القوى الاجتماعية ذات الوزن داخل هذا الاطار السياسى المشروع يخلق لكل هذه القوى مصلحة فى المحافظة على النظام الاجتماعى والسياسى القائم ويجنب المجتمع والدولة من أى هزات او انفجارات خارج الحلبة السياسية .

إلغاء قانون الانتخابات مطلب شعبى عاجـــل

بقلم : ممتاز نصار

يوم عرض القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ الخاص بانتخاب القوائم النسبية لمجلس الشعب على المجلس – بادرت الى القول بان هذا المشروع غير دستورى لاسباب تجمل فيما يأتى :

● **أولا : ان المادة ٨٧ من الدستور عندما نصت على أن :**

يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم اليها الدولة وعدد اعضاء مجلس الشعب المنتخبين على الا يقل عن ثلثمائة وخمسين عضوا نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين . **ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام .**

فان هذا النص قد حدد طريقة الانتخاب بانها الانتخاب المباشر السرى العام وأنه يعنى الاقتراع الفردى المباشر أما نظام القوائم النسبية أو المطلقة فلا يمكن أن يدخل فى إطار هذه العبارة ومضمونها بدليل أن إرادة المشروع منذ وضع هذا النص الدستورى لم تتجه إلا إلى طريقة الانتخاب الفردى المباشر وهو مانص عليه صراحة فى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ الخاص بانتخاب مجلس الشعب وهو القانون الذى وضع لتنفيذ المادة ٨٧ من الدستور ، وكذلك عندما عدل هذا القانون بالقوانين المتعاقبة أرقام ١٦ لسنة ٧٤و ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ و ١٤ لسنة ١٩٧٧ والقرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ والقرار بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ والقرار بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٧٩ – فان المشرع لم يعرف طريقة أخرى للانتخاب غير الانتخاب الفردى المباشر فلم يتحدث فى كل هذه القوانين المنفذة للمادة ٨٧ من الدستور عن طريقة الانتخاب بالقوائم اذ هى لايمكن ان تكون انتخابات مباشرة بين الناخب والنائب وانما يختار فيها الناخب قائمة الحزب برمتها دون اعتداد بالافراد المرشحين بما ينفى المعنى المستقر فى عبارة عن طريق الانتخاب السرى المباشر سالفة البيان .

● **ثانيا : عندما نصت المادة ٩٤ من الدستور على انه :** اذا خلا مكان احد الاعضاء قبل انتهاء مدته انتخب او عين خلف له خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس خلو المكان الجديد هى المدة المكملة لمدة عضوية سلفه . فان المشرع الدستورى لم يكن يعرف عند وضع الدستور غير طريقة الانتخاب الفردى المباشر لان انتخاب القوائم يتعارض فى جوهره مع هذا النص إذ إن نظام القوائم قد أزال الانتخابات التكميلية الخاصة بخلو بعض الدوائر أثناء مدة العضوية بما يتناقض مع النص المذكور جذريا .

● **ثالثا تنص المادة ٦٢ من الدستور على ان للمواطن حق الانتخاب** والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ومساهمته فى الحياة العامة واجب .

فالترشيح حق دستورى لكل مواطن ولايسوغ إصدار تشريع يحرم المستقلين من ممارسة هذا الحق وبالتالى فان القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ عندما حرم المستقلين من مباشرة حقهم فى الترشيح فانه يكون قد قوض حقا دستوريا لبعض المواطنين .

● رابعا : إن النص فى الدستور فى المادة الخامسة على أن النظام السياسى فى مصر يقوم على تعدد الاحزاب – لايعنى إلزاماً على كل المواطنين أن يشتركوا فى الاحزاب بل إن النص لايمنع بقاء المواطن بعيداً عن الاحزاب وله فى هذه



الحالة أن يتمتع بكافة الحقوق الدستورية ومنها حق الترشيح ، وصدور قانون يمنع ممارسة حق دستورى اصيل لكل المواطنين ينطوى على مجافاة لاحكام الدستور ، وبالتالى فان الذين استندوا الى المادة الخامسة من الدستور فى تبرير صدور قانون الانتخاب بالقوائم النسبية ــ فان هذه المادة لاتسعفهم فى تبرير موقفهم والدفاع عنه .

● خامسا : الانتخاب الفردى المباشر استقر فى ضمير الشعب منذ اكثر من قرن من الزمان ويعنى الممارسة الديمقراطية السليمة والتى تحتم الانتخاب عن روية وبصيرة بما يؤكد الديمقراطية السليمة القائمة على حق المواطنين فى الانتخاب الحر المباشر لمن يستحق ثقة الناخبين دون أن يفرض الحزب أفرادا على الشعب ويلزمهم باختيارهم جملة واحدة بما يخضع قواعد الديمقراطية السليمة ويجعل الناخب خاضعا لقيادات الحزب التى وضعته فى القائمة ولايشعر بولاء للشعب الذى اختاره .

● سادسا : لقد انطوى القانون ١١٤ لسنة ٨٣ على مفارقات عجيبة فأجاز إضافة أصوات الناخبين الذين اختاروا حزبا معينا الى حزب اخر ، كما أجاز نجاح فرد فى القائمة متاخرا عن زميله الذى سبقه وبدلا منه !! وغير ذلك من المفارقات العجيبة التى تتجافى مع المنطق والمعقول بما دعا الى السخرية باحكام هذا القانون ، وان نظرة الى ماقاله الكتاب فى نقد هذا القانون كفيلة بوصف هذا القانون باوصاف كثيرة منها انه قانون سيىء السمعة لدى المواطنين ولدى الشعب كافة وإنى اعتقد ان حزب الاغلبية هو الذى يفكر الآن جديا فى اعادة النظر فى هذا القانون للتخلص من المفارقات العجيبة التى اشتمل عليها .

ورغم هذه الحجج الدامغة والتى تقوض هذا القانون فقد دافع عنه بعض الزملاء ومنهم الدكتور كامل ليلة ، وكل ماأثبت فى مضبطة المجلس عند نظر هذا المشروع لم يشتمل على حجة صالحة للرد على الحجج الدامغة سالفة البيان .

واخيرا طبق القانون وجرت الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب بالتطبيق لاحكامه فما هى المحاذير التى كشف الواقع عنها فى هذه الانتخابات .

لقد كشفت انتخابات ٢٧ مايو سنة ١٩٨٤ عن مخالفات قانونية تمثلت فى العديد من وقائع تشكل جرائم الاعتداء على النفس وتزوير الانتخابات وهى مخالفات جسيمة لم يقابلها ردع كاف فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والذى اكتفى بعقوبات هينة ليس فيها شيء من الردع فضلا عن تقادمها بمضى ستة شهور من تاريخ اعلان النتائج وكان يجب النص على عدم تقادمها مهما طال الزمن وذلك ردعا وزجرا لمرتكبيها بما يساعد على تنقية جو الانتخاب ، كما أسفر التطبيق عن حرمان ثلاثة أحزاب من التمثيل النيابى فى مجلس الشعب لعدم حصولها على ٨٪ تلك النسبة التى ليس لها مثيل فى أى تشريع مقارن ومن العجائب التى اشتمل عليها القانون اضافة مقاعد المرأة وعددها ٣١ الى قوائم الحزب الحاصلة على اكثر الاصوات ، وكذلك اضافة المقاعد المتبقية الى قائمة الحزب الحائز على اكثر الاصوات وغير ذلك من العجائب والغرائب ، ويخيل الينا ان هذا القانون قد فصل تفصيلا على الحزب الوطنى يستاثر بخيراته ان كان به خير وتتحمل المعارضة اوزاره وهى كثيرة ولا يمكن حصرها .

ولذلك كله فانه يعد مطلبا شعبيا عاما داخل المجلس وخارجه أن يتجه الرأى الى الغاء هذا القانون والعمل على إحلال غيره محله يتفق مع نبض الشعب ويحقق أماله فى مسيرة الديمقراطية وتعميقها وأن يتضمن التشريع المقترح ازالة معوقات الديمقراطية بانشاء جداول انتخاب جديدة من واقع السجلات المدنية للمواطنين



وإنى بهذه المناسبة أذكر أنه فى بندر أسيوط يوجد ١٠ آلاف ناخب لم يعد لهم وجود فى اسيوط لانهم قيدوا فى الجداول حين كانوا طلبة فى الجامعة منذ اكثر من خمسة عشر عاما ثم تفرقوا كلهم ولا وجود لاحد منهم فى اسيوط ، وأصبح هذا العدد الخيالى محرضا على ارتكاب تزوير بانتحال شخصية هؤلاء الناخبين .

ومن عجب فإن وزارة الداخلية قد فاتها أن تسجل فى بيانها سلبيات قانون انتخاب القوائم النسبية وكان حرصها شديدا على تفنيد اتهامات المعارضة فى حالات الاعتداء على النفس وعلى اللجان الانتخابية وتزوير بطاقات الانتخاب فيها ، ولم يشر بيان الداخلية عما شكا منه جميع مرشحى الاحزاب المعارضة من تدخل سافر للمحافظين فى حرية إبداء الرأى بالضغوط المادية والادبية ، وقيام هؤلاء المحافظين فى المرور على القرى والدساكر ومعهم سلطات المحافظة المختلفة من تموين وتربية وصحة وزراعة ونقل لتقديم العون الى كل ناخب اشتهر عنه عدم تأييد المعارضة الامر الذى حدا بالمعارضين الى رفع جنح مباشرة ضد بعض المحافظين ورؤساء المدن فى الحكم المحلى ، وماقول وزارة الداخلية فى هذا التدخل المعيب ، وماقول وزارة الداخلية ان المباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية اسما كانت تحت تصرف المحافظين وكانوا يمدونهم بكل المعلومات عن تنقلات المعارضين وزياراتهم فى البلاد التى تكون قد احتفلت برجال المعارضة واعلنت مؤازرتهم جميع المصريين قد شعروا بهذا التدخل المعيب ، ونحن هنا نشجب هذا التدخل ونقول انه فى الوقت الذى كان رئيس الجمهورية يعلن الحيدة فى الانتخابات ويؤكد عليها كان هؤلاء المحافظون جادين فى التدخل مستخدمين سلطات وظائفهم لنصرة الحزب الوطنى ، ان مخالفة المحافظين لتعليمات رئيس الجمهورية تقتضى مساءلتهم ومحاكمتهم عما بدر منهم من تدخل فى حرية الانتخابات ونزاهتها ، وهل يعلم المسئولون ماقام به المحافظون فى هذا السبيل من تدخل سافر فى حرية الانتخاب وتزييف نتائجها ، ام انهم لايعلمون وفى الحالين فالمسئولية قائمة على الحكومة ككل وهو ما سنتقدم عنه استجوابا للحكومة التى ساهمت فى احداث هذه الاحداث المهدرة .. لكرامة الانسان ولكرامة الوطن على حد سواء

« ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب »



المصدر : الأحــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يونيـــو ١٩٨٤

■ سـكرتير عام حـزب الأحـرار يقـول :

الانتخابات الماضية .. ليست تعبيرًا حقيقيا عن حجم المعارضة

القـائمة النسـبية وحاجز الـ ٨٪ وانتخـابات مجـلس الشعب الماضـية وخروج ثلاثة احزاب من الانتخابات دون تمثيل نيـــابى .. دفعت احـزاب المعارضة الى مراجعة العديد من المـواقف والقـرارات .. والسـؤال :

■ ماذا يجرى داخل حزب الاحرار ؟

نشـــاط غيـر عــادى داخــل الحـزب لمواجهـة المرحلة القـادمة

حوار اجراه :
هشـام طنبـاوى

يشهد الحزب هذه الايام نشاطا غير عادى لمثة مواقف سـابقة تراجع ووجهات نظر كانت مرفوضة اصبحت محل دراسة واجتماعات مطولة بين امانة الحزب فى العاصمة والمحافظات .. بالاضافة لعلامات الاستفهام العديدة التى تحيط بالمعارضة وخاصة بعد خروج ثلاثة احزاب كان لها تمثيلها النيابى فى دورات سابقة دون تمثيل برلمانى فى ظل انتخابات القائمة النسبية ..

يقول محمد مراد السبطاسى سكرتير عام حزب الاحرار وعضو مجلس الشورى واحد اصحاب الاتجاه المعتدل فى المعارضة .. ان صورة المعارضة ستختلف كثيرا عما كانت عليه فى الماضى بعد هذه الاتجاهات السيئة ..

تقييم الانتخابات .. ..

■ سألت ما هو تقييمك لانتخابات مجلس الشعب ؟

●● قال السبطاسى : الانتخابات السابقة كانت محكا صادقا للحزب مع الظروف السياسية المرفوضة والراهنة ليس اكثر .. ومع ذلك فهناك ضرورة حتمية لتنظيم صفوف الحزب من الداخل واعادة ترتيب البيت .. وعلى الحزب ان ينفتح بكل قوة على الخارج مستلبدا بكل مادار من أحداث على الساحة السياسية سواء من حزب الحكومة او الاحزاب الاخرى ..

■ موقف حزب الحكومة من الاحرار معروف .. ولكن ماذا تعنى بالاحزاب الاخرى ؟

●● قال سكرتير عام الاحرار .. كان حزب الاحرار صاحب فكرة دخول الانتخابات بقائمة مشتركة تضم مرشحى احزاب المعارضة فى مواجهة الحزب الحاكم .. الا ان الفكرة لم تجد تشجيعا من الاحزاب الأخرى .. وجاءت نتيجة الانتخابات لتؤكد اهمية ما اقترحه حزب الاحرار ..

الصالح العام .....

■ سألت .. هل كان الهدف من القائمة المشتركة صالح حزب الاحرار ام توحيد موقف المعارضة بكافة اتجاهاتها ؟؟

●● قال السبطاسى : لا ، لم يكن الهدف صالح حزب الاحرار .. انما القضية اكبر من ذلك فالمعارضة فى مصر تواجه حزبا حاكما يملك الامكانيات الضخمة وموارد المعارضة او امكانياتها محدودة ومعروفة فكان الهدف هو توحيد الامكانيات وتوحيد الصفوف من اجل الصالح العام .. ولو ان المعارضة اخذت بهذه الفكرة لاختلفت الصورة تماما عما هى عليه الان ..

ويضيف السبطاسى قائلا : الدعاية الانتخابية التى انفقها الحزب الحاكم بمفرده اضعاف الاضعاف ما انفقته احزاب المعارضة مجتمعة .. حتى إن مرشحا واحدا من الحزب الوطنى فى القاهرة انفق فى دائرة واحدة اكثر من مائة الف جنيه فهذا المبلغ الذى انفق فى دائرة واحدة اكثر مما انفقه حزب الاحرار فى جميع الدوائر .. والحكومة تعرف جيدا حدود وامكانيات المعارضة بالمقارنة بامكانياتها ومع ذلك ترفض كل ما تريد المعارضة .. قالوا الانتخابات بالقائمة ثم حددوا نسبة الـ ٨ فى المائة واعترضت احزاب المعارضة ومع ذلك تمت الانتخابات كما اراد الحزب الوطنى

المعارضة ممنوعة ...

■ سألته .. هل هناك قيود امام المعارضة ؟

●● قال السبطاسى : المعارضة الان محرومة من الالتحام بالجماهير .. فلقد سبق ان حاول حزب الاحرار الاحتفال فى مؤتمر عام « بحقوق الانسان » ومنعت داخلية الحزب الوطنى هذا الاحتفال .. المعارضة ان ارادت ان تلتقى بالمواطنين .. يقول حماة الامن فى مصر عليكم ان تجتمعوا فى اماكن مغلقة كقاعة بنت الصليب بالتحرير وبقاعة جامع عمر مكرم ثم يقيم الحزب الوطنى احتفالات واجتماعات كيفما يشاء

مبارك رئيسا للحزب ...

ويضيف السبطاسى : ان الرئيس مبارك له شعبية كبيرة وهذا وحده كاف لوصول الحزب الوطنى للقمة ، ليس لشعبية الحزب الوطنى بل لشعبية الرئيس مبارك .. فالحزب الوطنى لم يستطع ان يواجه اى ازمة من الازمات بالحل فمازالت ازمة الاسكان والمواصلات والمرتبات والغلاء جاثمة فوق صدر المواطنين ومع ذلك حصل حزب الازمة على الاغلبية واننى اؤكد لك ان الرئيس مبارك لو تولى رئاسة اى حزب من الاحزاب الاخرى لحصل على الاغلبية الساحقة وما انتخب الشعب نائبا واحدا من الحزب الوطنى !! .. نعم انا اعرف انها معادلة صعبة ولكن هذا هو الواقع ..



نتيجة الانتخابات كاذبة

■ سألت .. هل كانت نتيجة الانتخابات السابقة تعبيرا حقيقيا عن حجم احزاب المعارضة ؟؟

● يقول محمد مراد السبطاسى : الانتخابات السابقة لا تعبر عن حجم احزاب المعارضة .. فحزب العمل الاشتراكي كان له فى المجلس السابق ٢ نواب وخرج من هذه الانتخابات بلا نائب واحد نفس الوضع بالنسبة للتجمع فهل يعقل ان تفقد هذه الاحزاب شعبيتها بهذه السرعة وبدون سبب .. ويؤكد السبطاسى صدق رايه بدليل منطقى .. يقول احزاب المعارضة ليست صاحبة الحق فى اصدار القرار وليس لها مواقف غير طبيعية او شاذة .. فكيف يأخذ الجماهير منها موقفا مضادا .. بل كان الاولى ان تأخذ الجماهير موقفا من الحزب الذى يملك سلطة القرار وخاصة انه فى عهد الحزب الوطنى لم تشهد اى تحسن فى ظروف الحياة العادية للمواطنين وكما سبق ان قلت ان الازمات مازالت قائمة بل وتفاقمت ومع ذلك حصل الحزب الوطنى على الاغلبية وسيحصل عليها فى كل الانتخابات الا اذا اصبح مبارك رئيسا لكل الاحزاب وبنفس التعاطف .. !!

الامر الواقع .. .. ..

■ سألت .. السياسة فى مصر امر واقع ويجب ان تعمل الاحزاب فى ظل الواقع .. لا المفروض ان يكون .. فهل هناك تطور سيشهده حزب الاحرار فى ظل هذه الظروف ؟

●● قال سكرتير عام حزب الاحرار .. بالفعل السياسة فى مصر امر واقع .. ولقد خاضت المعارضة الانتخابات فى ظل قانون رفضته .. ومع ذلك فحزب الاحرار سوف يكثف نشاطه فى المحافظات والقرى والنجوع وسوف يستغل مرشحى قوائم الانتخابات الاصليين والاحتياطيين فى تكوين القواعد الجماهيرية .. كما سيدعم الحزب بكل طاقاته فى تدعيم موقفه المالى من خلال الاشتراكات والتبرعات حتى يتمكن من التغلب على مشاكل المقرات ووسائل المواصلات بالنسبة للمحافظات حتى تتمكن قيادات الحزب بالمحافظات من الاتصال بالقواعد الجماهيرية ..

واضاف السبطاسى ان القيادة السياسية المركزية للحزب سوف تضع برنامجا دوريا للمؤتمرات فى كافة المحافظات والمراكز والقرى .. !

المعارضة الحالية . . .

■ كيف تتصور المعارضة بعيدة من البرلمان !!

●● قال السبطاسى : الاحزاب المعارضة التى لم تحصل على مقاعد بالبرلمان .. لن يختفى صوتها فلديها جرائد يمكن من خلالها ان تلقى الاضواء على ما تريد وان تشرح اتجاهاتها وتحفظاتها امام الشعب .. فالمعارضة الهادفة لم ولن تموت وستستمر وستبقى لتنير للشعب الطريق وتوضح له حقوقه وواجباته وستكشف الاخطاء والاكاذيب

■ كيف تتصور المعارضة داخل مجلس الشعب القادم ؟

● قال .. عضو مجلس الشورى الحق يقال ان هذا البرلمان هو اسوء برلمان ظهر على المسرح السياسى والنيابى فى مصر لانه حرم الراى والراى الاخر من التعبير .. كما حرم ٧٥ فى المائة ممن لهم حق التصويت من المشاركة فى هذه المعركة ..



المصدر : الـــوفد
التاريخ : ١٤ يونيــو ١٩٨٤

مواجهة صريحة مع مشكلة الخدمات الطبية

بقلم : د . يوسف حامد زكى

نود أن نتطرق فى مجال الخدمات الطبية المتاحة للمواطنين فى بلدنا مصر من مدخل جديد ، وهو إعادة النظر فى كفاءة نظامنا الطبى المنقول عن النظام الغربى منذ بداية القرن التاسع عشر عندما انشأ محمد على أول مدرسة للطب .

فقد تبين ان هذا النظام غير قادر على اعطاء الحلول السليمة للمشاكل الصحية المختلفة خاصة الإمراض المتوطنة المؤثرة فى غالبية السكان .

سبب ذلك تركيزه على التوسع فى الوسائل العلاجية على حساب الوسائل الوقائية وهناك شك كبير فى ان مشاكلنا الصحية يمكن حلها بهذا المنهج وأمامنا فى مرض البلهارسيا المثل الصارخ لفشل الطريقة العلاجية الغربية .

وبالرغم من ادخال العقاقير الجديدة والاكثر فاعلية فان حجم المشكلة فى تزايد مستمر وخاصة بعد بناء السد العالى .

ان احدى النتائج السلبية لتبنى النظام الغربى فى مجتمعات العالم الثالث يتمثل فى تخرج اعداد كبيرة من الاطباء دون أن يكون له أى أثر ظاهر فى حل مشاكلها الصحية وخاصة فى الريف .

ان التقدم الطبى للشعوب الاوربية تواكب مع التقدم الاقتصادى . ومن هذا المنطلق تستطيع ان تقول ان المستوى الصحى للمجتمع يتاثر بنوعية الظروف المحيطة به مما يستلزم تركيز الجهود الطبية على النواحى السببية ، ذلك انه من الاستحالة التغلب على الامراض المتوطنة دون حدوث تغير جذرى فى المحيط العام .

أى ان استراتيجية تهدف الى تخرج عدد أكبر من الاطباء واقامة عدد أكثر من المراكز الصحية والمستشفيات المتخصصة لن يكون لها أى أثر ايجابى .

الحل يكمن فى الاسراع نحو النمو الاقتصادى فى مجموعة من خلال زيادة القدرة الانتاجية الزراعية والصناعية للمجتمعات الريفية بدلا من تركيزها حول التجمعات العمرانية ، والمدن الرئيسية .

وتبقى مشكلة أعداد الاطباء كاحدى المشاكل الرئيسية فالاطباء الشبان عند تخرجهم يواجهون الفارق الكبير بين احتياجاتهم المهنية والادوات المتاحة لهم للمارسة الفعلية وعدم التوازن المتواجد بين مسطح تكوينهم المهنى والمتطلبات الاساسية لمجموع السكان انما يؤدى فى النهاية الى الاحباط العام لديهم .

ان المؤسسات الطبية التعليمية تشارك فى زيادة التفرقة بين امكانية علاج غالبية الشعب واقليته ذلك عن طريق اغفالها للصعوبات التى تواجه طبيب القرية من ناحية الحفاظ على مستواه الطبى الذى يستلزم نشر المعلومات العلمية الاساسية أولا باول وفى حدود ما يسمح بتخطيط سليم للخدمات الصحية الملائم لظروفنا المعيشية .

ان منهج البحث الطبى فى مصر وان كان طموحا ولكنه بعيد كل البعد عن مشاكلنا الصحية الاساسية ذلك ان انشاء معاهد متخصصة لمكافحة الامراض السرطانية وامراض القلب ما هى إلا خطوة متقدمة جدا فى بلد مازال اطفاله يموتون من نقص أو سوء التغذية .. ان الابحاث المتقدمة والمتطورة بل العملاقة فى هذه المجالات التى تقوم بها البلاد الغنية تجعل من الارشد أن نوجه ابحاثنا الى ما يتصل بعلاج أمراض غالبية شعبنا .

نخلص من هذا الى تحديد ابعاد الاستراتيجية المناسبة للاحتياجات الصحية لمجتمعاتنا وهى أنه يجب علينا ان نعالج المشاكل البيئية التى نعيش فيها ، من خلال التدخل الوقائى ورفع المستويات

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤

ان المصابين بالامراض المستوطنة وسوء التغذية وخاصة الاطفال الذين يولدون في القرى المكتظة والتجمعات الفقيرة بالمدن هم أكبر شريحة في المجتمع والوصول الى تحقيق هذه الاستراتيجية يتمثل في المشاركة والتعاون بين الاجهزة الاقتصادية والاجتماعية والطبية .

فللباحث الاجتماعي اهمية كبرى اذ يمكنه ان يلعب دورا رئيسيا كمساعد للطبيب داخل المجتمع الذى يعمل فيه . سيعمل كداع ومرشد وبقدرة اقناع اكبر لأنه سيتمتع بثقة مستمعيه . ان تكوينه سيكون بتكلفة أقل من تكوين الطبيب ولن يتعدى أكثر من عام ان تدريبه سيكون على الطرق المبسطة للرعاية الصحية كالنظافة العامة والتغذية السليمة وطرق منع الحمل المختلفة والمشروعة كذلك التعريف بالتطعيمات اللازمة للاطفال والتشخيص الظاهرى للامراض المستوطنة كالبلهارسيا والانكلستوما ومن هنا فان عدد الخريجين من الاطباء يجب ان يخفض ومعدل تدريبهم يجب ان يطول وان يرتكز على وقاية ومحاربة الامراض المتوطنة .

هذه النظرة الشاملة للمشكلة هي ما نراه الحل الامثل والبديل عن الحلول المستمدة من العلوم الطبية الغربية يجب علينا الا ننظر الى العلوم الغربية على انها نهاية الطريق ان واجبنا الاساسى هو العمل في حدود استراتيجية تتفق مع احتياجاتنا ومن خلالها يكون الطريق السليم لايجاد طبيب المستقبل الذى يحتاج اليه مجتمعنا .


المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤

هل هى حقاً انتخابات نزيهة

رجل الشارع يقول :

● البلطجية والدلالات حسموا النتيجة لصالح الحزب الوطنى

● سمحوا للسيدات بالإدلاء بأصواتهن أكثر من مرة

جرت الانتخابات .. فهل جاءت نزيهة كما تمنى الشعب ؟ وهل جاءت معبرة عن واقعه وهل احترموا رأيه كما وعدوه؟ وهل هذه التجربة هى التى تشجعه على ترك السلبية والعودة لممارسة حقوقه .

للاسف لقد انتصرت السلبية واصحاب جملة مافيش فايدة .. وفقد الشعب ثقته فى اجهزته الحكومية وعلى رأسها أجهزة الاعلام المسماة بالقومية التى تخلت من البداية عن قوميتها وتسترت فى النهاية على فضائح التدخل وتجاوزات الانتخابات علنا .

وجاءت النتائج نكسة حقيقية أفقدت الناس الامل ، فى أى انتخابات نزيهة تجرى على ارض هذا الوطن .. ليس هذا الكلام من عندنا .

وليس ادعاءات صحف معارضة كما يقول البعض .. أنما هو نبض الشارع المصرى .

يقول المستشار احمد عويضة المحامى .. لم تكن الانتخابات نزيهة لقد استخدموا كل وسائل التأثير ومنها الدعايات المزيفة التى قام بها التليفزيون والاذاعة والصحف الحكومية وليتهم عرضوا فيلم الكرنك الذى تعرض لواحد على عشرة مما كان يحدث أيام صلاح نصر وحمزة البسيونى لتعرف امجاد من ينتمى اليهم الحزب الوطنى وأضاف لقد حسم البلطجية نتائج الانتخابات وكان قانون الانتخابات بالقائمة الظالم ليس فيه الكفاية .. والذى فى ظله دخل مجلس الشعب اناس لا يستحقون عضوية المجلس .. اليست هذه مهزلة؟!!

أما أحمد امام ، موظف ، فيقول : بالطبع لم تكن الانتخابات نزيهة لانها جرت فى ظل جداول مليئة بالموتى ومشطوب منها الاحياء .. ومن يجد اسمه يفاجا برئيس اللجنة يقول له متشكرين قمنا بالواجب مكانك والمحظوظ منا الذى يتركونه يبدى رأيه فيضطر فى ظل قانون القائمة ان يعطى صوته لقائمة قد يرغب شخصا فيها ويرفض الباقى .. انها ليست انتخابات بل سباق حواجز كلما تخطيت حاجزا وضعوا امامك أصعب منه .

ويقول عبد الحكيم شهاب المحامى .. لم يخف على رجل الشارع ما حدث لان المتدخلين تعمدوا فى تدخلهم أن يكون علنيا لارهاب الناخب الحر وفرض الامر الواقع وإذا كانت تلك هى المقدمات فلابد وأن تكون النتائج غير معبرة عن وجدان الشعب ، أما قانون الانتخابات .

بالقائمة فكان من الممكن ان يكون مفيدا لو جرد من نسبة ال ٨٠٪ ولعبة كسور الاصوات أى لو كان بغير شروط .. وكل حزب يحصل على مقاعد بنسبة الاصوات التى حصل عليها ، حتى يمثل الجميع فى المجلس .

وقال عزمى عبد العزيز خريج دار العلوم .

ان الانتخابات هذه المرة لا تختلف عن المرات السابقة فهى لا تتوافر فيها النزاهة وهذا ما تعود عليه شعب مصر منذ فترة طويلة لقد تعودنا ان الحزب الحاكم يثور غضبا عن اى واحد ولذلك قاطع أكثر من ثلثى المقيدين بكشوف الانتخابات العملية الانتخابية وقالوا ان مصر ستكون حرة بعد خمسين سنة على الاقل ، ولو وثق الشعب فى صحة الانتخابات لذهب كل المقيدين بالجداول للادلاء بأصواتهم ولكانت النتيجة على



مازالت أصداء انتخابات مجلس الشعب ونتائجها تتردد بين الناس في مجالسهم

الكل كان يتمنى انتخابات نزيهة تعبر عن الناخبين ويحترم فيها رأى الشعب الذي قضى ثلاثين عاما في المشاكل بعد ان فشل قادته في محاولة حلها أو البحث عن طريق الحل . لقد وعدوه قبل الانتخابات باحترام رأيه ووجهوا له البيانات وحثوه بكل السبل على الذهاب للادلاء بصوته . حتى شعر البعض ممن لم يستخرجوا بطاقاتهم الانتخابية بالندم الشديد . وفي المقابل كان هناك فريق من الناس عازف حتى عن الانصات لهدير المعركة الانتخابية قائلا مافيش فايدة النتيجة معروفة !!

غير ما يشتهى الحزب الوطني رغم أنف قوانينه المفصلة والتى لا تناسب مصر حتى بعد الغاء الشروط الظالمة التى به الآن على الاقل .

ويقول الطالب احمد جودة .

إن قانون الانتخاب بالقائمة يمكن أن يكون معقولا بعد إلغاء نسبة ال ٨٪ أو تخفيضها إلى ٣٪ وفتح المجال للمستقلين من اجل الترشيح واعتبار الاصوات التى لم يحصل الحزب صاحبها على النسبة المطلوبة باطلة ، فانا اعتقد ان هذا القانون قد أجبر الحكومة على تنظيف قوائمها رغم أنها لم تكن نظيفة تماما ، اما عن الانتخابات فالذى حدث ليس بجديد إلا ان هذه المرة بالذات اكدت لكل مواطن واع ان غيابه يعتبر مشاركة في التزوير ففى حالة غيابه يتم تسديد صوته بمعرفة المزورين .

اما عزت الشريف الحاصل على دبلوم الدراسات العليا في القانون فيقول :

لو كانت الانتخابات نزيهة لتغيرت النتيجة ولدخل حزب العمل المجلس وعلى النواب الجدد إلغاء قانون القائمة لقد كانت نكتة عندما دخل احد الاميين ليدلى بصوته فأعطوه بطاقة ابداء الرأى وبها القوائم فقال الرجل لرئيس اللجنة يابنى انا عايز أنتخب مش جاى أقرا جرايد فين ورقة الانتخاب!!!

ويقول السائق سمير عبد الوهاب خليل :

ان الانتخابات لا تعبر عن الناس واتعودنا ان كل اللى الحكومة عايزاه تنفذه اما اللى عايزاه الناس يتحط على الرف انا كمواطن عايز انتخابات حرة وبالطريقة القديمة عشان أحاسب المرشح اللى حا انتخبه وعايز كل الاحزاب تمثل في المجلس لتدافع عنا وتحمينا من القوانين اللى زى المطر وكلها قوانين بتخنق الناس .. وتضحك علينا المجانين .

ويقول حمدى يونس اعمال حرة .

فكرتى عن الانتخابات انها مدينة ملاهى كله يضحك على كله الجميع يتكلم عن الديمقراطية والحرية ولا يوجد شىء من هذا . النتيجة كانت معروفة مسبقا كلنا كنا نعلم انها لن تكون ٩٩,٩٩٩٪ .

وكنا نعلم انها ستقل عن ذلك حتى يقال انها انتخابات حرة ولكن للأسف راح النبوى ابو ٩٩٪ وجاء ابو ٨٧٪ وعموما انا لن اشترك في الانتخابات مستقبلا فانا لا أهوى المسلسلات

ويقول سيد محمد عمر - عامل سويتش .

انتخابات ايه اللى نزيهة وكل اللى دخلوا اللجان لقوا التذكرة متعلمة وجاهزة للحزب الوطنى وكل دورنا كان تطبيقها ووضعها في الصندوق وفين النتيجة المعبرة عن الناس . دول سحوا للسيدات أكثر من مرة للادلاء بأصواتهن وجمعوا بائعات الخضار من السوق بالقوة وادخلوهن اللجان مع الدلالات والدايات ووقفوهن في اللجان للتاثير على جيرانهن ومعارفهن بحكم المهنة والعمال خرجوا من اعمالهم بتعليمات من رؤساء مجالس إداراتهم للتصويت للحزب الوطنى وإلا ... وكل ده في ظل قانون فاشل اسمه الانتخاب بالقايمة

اما شربات هذا اسمها فكان ردها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤

أغرب ما صادفنا عندما سألناها عن الانتخابات قالت .

أيوه أمال .. رحت الانتخابات ودخلت ٤ مرات ده واجب ان ما كانش الواحد يقف جنب ابن بلده (..) اللى دايما معانا نقل بنت عمتى ووظف المحروس ابن اخويا وحاجات كثير مش فاكراها وعندما قلنا لها ان دخولها ٤ مرات هو تزوير فهرولت بعيدا وهى تقول يا لهوى منك لله يا عمى تخلينى أزور عشان المحروس بتاعك! .

ولم تكن شربات هى وحدها الذى اشتركت فى التزوير دون ان تعلم فهناك الكثير من الاميين الذين يجهلون القراءة والكتابة إستغلوا أسوأ استغلال فى هذه الانتخابات مثل عبدالمعبود حنفى فلاح فيقول .

انا ما اعرفش ايه قانون القايمة ده انا اعرف انى دخلت اللجنة وقالوا لى الهلال وانا ما اعرفش حاجة رحت معلم على اللى قالو لى عليه على الهلال وحضرتك بتسالنى على حاجات غريبة أول مرة اسمعها ايه معارضة واية حزب حاكم هم قالوا لى إنتخاب وما قالوليش بقى لا فيه معارضة ولا فيه حزب حاكم حاجة غريبة وايام عمرنا ما شفناها .

ويقول صابر محمد عبد السلام .. عامل البلدية .

فى اللجنة اعطونى تذكرة وقالوا لى سود على الهلال والهلال ده بتاع حزب ايه ما اعرفش انا اعرف بس انه بتاع الحكومة . وعندما قلنا له انهم ضحكوا عليك والنجمة هى رمز الحكومة قال يا عنى ضحكوا عليه انا ما ليش دعوة هم اللى قالوا لى الهلال حكومة وماحدش جابلى سيرة النجمة دى .

أما السعيد طه (٤٤ عاما) فلاح فيقول الانتخابات بالقايمة ايه انا رحت قالوا لى انتخب الهلال هو حزب الفلاح وانا عمرى ما انتخبت قبل كدة هم طلعولى تذكرة وقالوا لى روح علم على الهلال .

ورغم ان محمد زهير محمد خريج دبلوم الصنايع فانه قال انه لا يعرف قانون الانتخابات بالقائمة وقد طلب منه ان ينتخب فانتخبت وخلاص .

لن يعى .. ولن يفهم هذا هو نبض الشارع المصرى ورأيه فى انتخاباتكم فلا تصموا أذانكم وتدعوا انها حرة .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقبل المعارضة في ظل التعدد الحزبي

بقلم : جمال بدوى

من الصعب التكهن بشكل العلاقة التى ستقوم بين الدولة والمعارضة فى المرحلة القادمة ، فمنذ التعدد الحزبى فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات لم تظهر ملامح واضحة لهذه العلاقة ، ولم يحدد الدستور أى شكل من اشكال التعامل بين الدولة والمعارضة ، ربما لان الدستور الحالى ــ وضع عام ١٩٧١ ــ فى ظل النظام الشمولى المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى ، ولم تعدل منه سوى المادة الخامسة التى جعلت من تعدد الاحزاب بديلا عن التنظيم الواحد . وقد تم التعديل فى مايو ١٩٨٠ أى بعد ثلاث سنوات من التعدد الحزبى ، أما بقية مواد الدستور فبقيت على ماهى عليه تعبر عن روح النظام الشمولى فى ظل نظام يأخذ بتعدد الاحزاب ! فعلى سبيل المثال لايوجد نص يعطى حق تشكيل الوزارة للحزب الذى يحصل على أغلبية وهذا التناقض يحتاج الى مراجعة وتنقيح حتى تتوافق مواد الدستور مع الواقع السياسى الحالى .

وبعيدا عن بنود الدستور فإن العلاقة بين الدولة والمعارضة تارجحت بين الانسجام فى بداية التجربة ، والفتور ثم القطيعة فى نهاية المطاف . ذلك أن مؤسسة الرئاسة كانت تتوقع من المعارضة أن تعترف بالجميل وتسير فى المسار المحدد لها ، وفى ذلك الحين ظهر تعبير (المعارضة المستانسة) ولكن لما بدأ أن المعارضة تصر على ممارسة دورها بجدية ، كشرت مؤسسة الرئاسة عن أنيابها ، وظهر تعبير جديد فى قاموس العمل السياسى يقول إن « الديمقراطية لها أنياب » .. وتجسد هذا التعبير عمليا فى طرد بعض نواب المعارضة ــ عينى عينك ــ من مجلس الشعب بتاييد من الحكومة ، وفى المرحلة التالية التى تشكل فيها مجلس (نظيف) من الاعضاء المشاكسين ــ انتقلت المعارضة من داخل المجلس الى خارجه ، وحملت الصحف الحزبية عبء المعارضة المتحررة من رقابة المجلس ، عندئذ تطورت الامور بين مؤسسة الرئاسة والمعارضة تطورا خطيرا انتهى باعتقال فصائل المعارضة من شتى الاتجاهات فى سبتمبر ١٩٨١ .

وحين تولى الرئيس حسنى مبارك مسئوليته الدستورية اتخذت العلاقة مع المعارضة شكلا جديدا تمثل فى استقبال الرئيس للمعتقلين السياسيين عقب الافراج عنهم فى نوفمبر ١٩٨١ ، ولكن هذه العلاقة الودية لم تتطور فى شكل منظم يحدد مسئولية المعارضة بإزاء مسئولية الحكومة ، وباستثناء لقاءات محددة عقدها رئيس الجمهورية فى بداية عهده مع رؤساء الاحزاب الثلاثة (العمل والتجمع والاحرار) لم تنتظم العلاقة ولم تتطور رأسيا لتاخذ شكل التقاليد الدستورية المستقرة ، ولم تتطور أفقيا لتشمل رئيس حزب الوفد بعد أن اكتسب الحزب شرعيته بحكم القضاء ، وفى بعض الاحايين كانت الحكومة ــ وحزبها تعرب عن ضجرها وضيقها وقلقها من هذه اللقاءات المعدودة ، وترى فيها تشجيعا للمعارضة على التمادى فى نقد الحكومة ، وجاء هذا الانزعاج من جانب الحكومة ــ وحزبها ــ دليلا على عدم نضج الوعى الديمقراطى ، واستمرار لمفهوم النظام الشمولى الذى يرى فى نشاط المعارضة جريمة تستوجب العقاب . ولقد تجلى هذا المفهوم خلال الممارسات العملية التى سلكتها الحكومة لسد الطريق أمام ظهور معارضة قوية ، سواء عن طريق النسبة المشروطة فى قانون الانتخابات ، او عن طريق استخدام العنف والتزوير لاعطاء مرشحى الحكومة أصواتا تفوق حجمهم الحقيقى ، مما حال بين المعارضة والحصول على نصيبها المشروع من مقاعد مجلس الشعب ، الأمر الذى أدى الى انحسار المعارضة البرلمانية عن أحزاب العمل والتجمع والاحرار ، وقصرها على حزب الوفد . ومعنى ذلك أن المعارضة سوف تتجسد فى :

- معارضة برلمانية يتحمل مسئوليتها حزب الوفد وحده .
- معارضة خارج المجلس يتحمل مسئوليتها الوفد والاحزاب الاخرى التى لم تمثل فى المجلس .

هذا هو الشكل الذى يقوم عليه بناء المعارضة .. فما هو المضمون الذى سوف تحمله المعارضة الى الناس ..؟

هناك شبه إجماع فى الشارع السياسى المصرى على أن المرحلة القادمة سوف تشهد نشاطا برلمانيا مكثفا يقوم به نواب الوفد بحكم رصيدهم القديم فى الممارسة البرلمانية ، وبحكم [illegible] المسئولية المعارضة . ولكن هذا الازدهار [illegible] بارتفاع مستوى الممارسة الحكومية داخل المجلس ، حتى يلتقى نشاط المعارضة مع نشاط الحكومة عند نقطة المصلحة العليا للبلاد ، وهذا يتطلب أيضا أن تتميز منصة الرئاسة فى المجلس بسعة الافق ورحابة الصدر وإفساح المجال أمام ممثلى المعارضة للتعبير عن رأيهم حتى يتحقق الغرض من المعارضة ولا تكون مجرد ديكور لاستكمال الشكل الديمقراطى ..

أما المعارضة خارج المجلس فسوف ترتكز على الصحافة بالدرجة الاولى باعتبارها القناة الوحيدة القادرة على توصيل صوت المعارضة الى الرأى العام ، ولكن يشوب هذا الوسيلة عدة محاذير ، أهمها أن الصحف الحزبية تعتمد اعتمادا رئيسيا ــ فى صدورها وطبعها ــ على المؤسسات الصحفية الكبرى التى تخضع خضوعا مباشرا للسلطات الحكومية ، وهو أمر لا يمكن الاطمئنان اليه حيث تستطيع الحكومة فى أية لحظة أن تخنق هذه الأصوات وتبطل مفعولها بشتى الاساليب التى لا تخفى على العاملين فى الحقل الصحفى ، مما يفرض على أحزاب المعارضة سرعة العمل على إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة عن الصحف الحكومية .

ويبقى السؤال الذى طرحناه فى البداية وهو شكل العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمعارضة ، ومن الواضح أن فصائل المعارضة حريصة على « تحييد » مؤسسة الرئاسة عن مجريات الصراع التقليدى بين المعارضة والحكومة ، فالمعارضة ترى أن مسئوليتها الرئيسية تتمثل فى تشديد الرقابة على الحكومة ومحاسبتها على تصرفاتها وتقويم أعمالها ، ولكن الدستور الحالى يخلط خلطا واضحا بين مسئولية رئيس الجمهورية ومسئولية مجلس الوزراء فى إطار السلطة التنفيذية ، وهذا المزج يتيح للحكومة فرصة التخفى وراء مؤسسة الرئاسة بهدف اتقاء الضربات التى قد توجه للحكومة من جانب المعارضة . ولعل المهمة الاولى أمام مجلس الشعب الجديد هى تحديد مسئولية الوزارة بحيث تكون أمام المجلس ، وبذلك نضع اللبنة الاولى فى بناء النظام الديمقراطى الذى تتجدد فيه المسئولية الوزارية أمام ممثلى الشعب ، ويصبح الشعب ــ حقا وصدقا ــ هو مصدر السلطات .



عجبى لهذه الديمقراطية !

بقلم : د . محمد عصفور

يبدو اننا نتحدث ـ الحزب الحاكم واحزاب المعارضة كلها ـ لغتين مختلفتين تمام الاختلاف .. واشد ما تختلف فيه اللغتان هو تلك الاصول الحيوية التى لاتعيش الشعوب بدون توفيرها ونعنى بذلك سيادة الشعب ، وحرية المواطن ، وكرامة الانسان .. فى ظل نظام ديمقراطى حقيقى

فبينما تلح المعارضة الحاحا شديدا على هذه الاصول ، وتشير الى مرارة العلقم الذى تجرعه الناس طيلة اكثر من ثلاثين عاما ، املا فى عدل اجتماعى وحرية سياسية ، تحذرنا الحكومة تحذيرا شديدا ـ يبلغ حد التهديد ـ من ان نستغل معاناة الجماهير .. فالحكومة تعترف بهذه المعاناة ، ولكنها على نحو ما تستاثر بالسلطة حريصة على استدامتها باى ثمن ، وهى لذلك مصممة على احتكار ثمارها ولو كانت هذه الثمار معاناة الناس وبؤسهم ! وهى فى هذا الاحتكار الغريب تزيف المعانى والحقائق والعقل ! او ليست محتكرة كل وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزة وصحافة قومية ومدارس ودور علم . وهى عن طريق هذا الاحتكار ، تغسل مخ الناشئة والكبار ، متعلمين او اميين ، وتوهمهم بان ما يعيشون فى ظله هو نظام ديمقراطى لا مثيل له فى ديمقراطيته وحريته .. ولا باس من استئجار او رشوة او استعمال مرتزقة من المتعلمين الهابطين ، يفلسفون ويشرعون ويبررون ويسبحون بحمد ونعم الديمقراطية السياسية والاجتماعية وثمارها المرة فى الكبت والمعاناة .. وعشنا اثنين وثلاثين عاما حقلا للتجارب الاجتماعية والسياسية ، وتقلبنا بين مبادىء ومذاهب متعارضة كل التعارض ، فضاعت زهرة اعمارنا وشبابنا هباء وتمزقا بين الاضداد والمتناقضات .. . وعندما نقلنا الرئيس السادات الى ديمقراطية المشاركة بصرنا الرجل (بكل امانة رب الأسرة الملتزم باداب القرية) بان ديمقراطيته هي ديمقراطية الانياب الشرسة وان هذه الانياب الديمقراطية أشد شراسة وفتكا من انياب الدكتاتورية ، ولم يخدعنا حاكمنا المؤمن جدا ولم يخلف وعده فابرز لنا انيابه فى القوانين الكثيرة التى استصدرها من مجلس للشعب مطواع آخر طاعه وعلى نحو ما كان هو مطواعا للرئيس ناصر « كله تمام يأفندم » ! .. وتفنن مفتو السلطات الاشرار فى اصدار القوانين القاتلة لحرية الرأى والتى قصد بها تصفية المعارضة التى اراد ان يسخرها فتصفى له حساباته مع رئيسه السابق ناصر الذى كان يحقد عليه ناصر ! وهكذا ابتدع نظام المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم كاسلوب للمحاكمة السياسية الشاذة على نحو ما أحيا نظام الموت المدنى او العزل السياسى بحجة حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

وكان المفروض ان تنقضي هذه الصحائف السوداء الملطخة بالدماء الزكية لشهداء من كل لون . غير ان مطاردة الحرية لم تكف ، وها هي ذي الأحكام العرفية قائمة لعامها الثالث وللعجب أجريب اغرب انتخابات في ظلها (آخر ديمقراطية) حصل فيها الحزب الحاكم على ما يقرب من ٩٠٪ بفضل مجهود رجاله في الضغط من مواقعهم الرئيسية ، وبفضل اغتصاب اصوات الأحزاب التي حرمت من الدخول مجلس الشعب .

لقد كانت آمال الكثيرين في تغيير تحدثه انتخابات حرة طبقا لنظام انتخابي سليم . غير ان هذه الآمال قد تبددت تماما ، بل ولن يكون هناك اى امل طالما فهم الحزب الحاكم الديمقراطية والحرية على نحو ما فهمتها ديمقراطية ناصر العسكرية وديمقراطية السادات ذات الانياب وتراث الديمقراطيين الشاذين ماثل في الممارسة السياسية اللا انسانيه على نحو ما هو ماثل في المادة ٧٤ من الدستور (التي سمحت بقرارات يناير ١٩٧٧ وقرارات سبتمبر ١٩٨١ المجنونة) وماثل كذلك في نظام المدعى الاشتراكي ومحكمة القيم ومحاكم امن الدولة . وفي المجلس الاعلى للصحافة ، وفي العزل السياسي ، وفي سلطة الاعتقال واهدار كافة الحريات استنادا الى حالة

وارىء المعلنة .. الخ .. الخ .. فهل يحق للحزب الحاكم ان يدعي – مع كل هذه الاغلال والاصفاء – انه الوريث الشرعي لمبادىء حركتي يوليو ومايو ؟ ! ام انه الوريث الشرعي للخطايا والرزايا !

ام ان هذه الخطايا والبلايا في منطق البعض نعم وبركات واجب الشعب الطيب ان يحمد الله عليها .. ولا يحمد على مكروه سواه !



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٨٤

باعوا الترام لشعب مصر !

بقلم : عباس الطرابيلى

قال لى صديقى وزميل دراستى .. القادم فى زيارة من أمريكا المهاجر اليها منذ سنوات القهر والهوان فى أواخر الستينات

ـ لم أعرفك وفديا منذ خرجنا معا ـ وطلبة المدرسة ـ نهتف بسقوط مفاوضات صدقى ـ بيفن ، وضد الاحتلال الانجليزى . ولا منذ جمعتنا غرفة واحدة بحى الدقى ونحن ندرس معا فى الجامعة .. ماذا حدث .. وما الذى ظهر عليك فجاة مرحبا بعودة الوفد منخرطا فى صفوف حزب حكمت عليه ثورة ٢٣ يوليو بالادانة والنفى .. ما الذى حدث وقد عرفتك فى مقدمة المؤيدين لثورة ٢٣ يوليو من يومها الاول ..

وعاد صديقى الذى حمل الجنسية الامريكية يذكرنى :

ـ ألم تبك طربا يوم سمعنا معا صوت القاهرة يعلن سقوط الملك . ألم نتعانق والدموع تغالبنا ليلة أن أمم عبد الناصر قناة السويس . ثم ألم تكن ثوريا عندما حملت المدفع الروسى تاركا بيتك حاملا السلاح مدافعا عن الثورة من خلال الحرس الوطنى .. ثم عندما كنت جنديا فى لواء الجامعات .. لقد عرفتك طوال عمرك مؤيدا للثورة داعيا للتغيير .. فلماذا الهجوم الآن على الثورة .. ولماذا أصبحت وفديا ؟

قلت لصديقى العائد .

ـ بل لماذا هاجرت انت وصحبت معك كل اسرتك ألم تخرج هاربا بحرية أفكارك .. هاربا من سنوات القهر والهوان .. ان كل ما تقوله صحيح .. ولكننى عندما خرجت مؤيدا الثورة .. كنت مؤيدا لمصر . كنا نعمل للتغيير من أجل مصر . وكانت الثورة هى ثوب التغيير الجديد

وعاد يقول :

ـ ألم تنعم بالتعليم المجانى فى الجامعة تحت مظلة المجانية التى قررتها الثورة ؟

وقلت له : لولا مجانية التعليم الثانوى التى فرضتها حكومة الوفد ، ونعمت مع غيرى بثمرتها .. ما كانت مجانية التعليم الجامعى .

قال : أنسيت حواراتنا فى منتصف الخمسينات ونحن نقطع الطريق الى مدرجات الجامعة .

ـ هى حوارات حول مصر . كنا نحلم بيوم يرفع فيها المصرى رأسه بلا قهر . ويجد فرصة للحياة بلا اذلال ، ولكنهم ، ومنذ السنوات الاولى اذلوا أعناق الرجال وداسوا الديمقراطية ، وقيدوا الحريات سرقوا مصر لاننا لم نستطع حمايتها . باعوا لنا الوعود بمعسول الكلام ، فاسلمنا لهم رقابنا .. وقبلها رقبة الحبيبة مصر .

وعاد يلح : رغم كل هذا لم أعرفك وفديا هكذا

قلت : لقد عرفت ـ وأنا خارج مصر ـ حقيقة ما حدث لمصر . كنا نقرأ الحقيقة .. فعرفنا فداحة ما فعلوه بعقل مصر . كانوا يشحنون الشعب بكل ما يريدونه فقط . فتاهت الحقيقة .. وعمت المصيبة .

ولماذا أنت الآن عنيف فى هجومك على كل الذى كان ؟

ـ نعم .. فما حدث لشعب مصر لا يمكن السكوت عليه . لقد إغتالوا مصر . سرقوها . ونوموها .. فتنازلت عن حريتها لسارقيها . وتركت قيادتها لمن كان أقدر على الخداع . وعندما عرفت الحقيقة وعرفها ملايين المصريين غيرى كانت المصيبة قد وقعت . وسقطت مصر .. وكان لا بد من الانقاذ .

ولماذ من خلال الوفد ؟

ـ لانه فى غياب الديمقراطية وامتهان حرية الفرد حدث كل ما حدث . وكان الوفد على مدى تاريخه كله حاميا للديمقراطية .. حارسا للحريات . ومن خلال هذين الاساسين حمى الوفد انسانية المصرى وصان حريته .. وحقق الكثير من المكاسب للشعب ..

. وأين أنت من هؤلاء ؟

ـ أنا واحد من الذى قالوا نعم للوفد . قالوها رغبة فى التغيير بالديمقراطية . قالوها رفضا لذات الأسلوب الواحد الذى فرض على مصر . قالوا نعم لأنهم يحلمون بيوم تعود فيه الديمقراطية . ليحدث التغيير وتصان الحريات وعاد صديقى يلح .

ولماذا من خلال الوفد بالذات ؟

ـ ان كل الذين قالوا نعم للوفد .. قالوها عن قناعة بان الوفد هو القادر على إحادث هذا التغيير .. لقد أعيتهم الحيل .. كانوا ـ وأنا معهم ـ من أوائل المصفقين للثورة .. وراءها .. والآن عادوا الى الوفد والدليل على ذلك أن أكثر من نصف الذين وقفوا وراء الوفد هم من جيل يدور عمره حول العشرين والثلاثين .. جيل « تربى » على الرأى الواحد .. والفكر الواحد ، والقيادة الواحدة ، والصحفى الواحد ، والصوت الواحد .. ورغم هذا رفض هذا الجيل كل هذا الاسلوب السياسى فى العمل : رفضوا إحتكار عقول الشباب .. وإمتهان حرية الفرد .

رفضوا الأسلوب الذى حاولوا طوال ٣٠ عاما أن يلبسوه لمصر . فقالوا نعم للتغيير.نعم للديموقراطية .. لحرية الانسان .. لهذا نقول نعم للوفد .. ولهذا قالوا بالتغيير من خلال الوفد .

أقول لكل هؤلاء:لأن الشعب اراد التغيير لم يصدق كل ما قالوه عن زعماء الوفد وانجازات الوفد . فقط صدق أبناء الشعب ماراوه وهارأت من أعمال من أتى بعد ١٩٥٢.قال كل هؤلاء نعم للوفد ـ وأنا منهم ـ لاننا نريد كشف حساب عما فعله كل الذين رفعوا لواء الثورية والطهارة الثورية.. هؤلاء الذين حولوا مصر الى إرث خالص لهم . استولوا على كل شىء .. وخدروا الشعب بمعسول الكلام .. وإحتفظوا لانفسهم بكل خيرات مصر .. بعد ان باعوا الترام لشعب مصر .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤

قوانين سيئة السمعة يتعين إزالتها أو تعديلها

بقلم : الدكتور وحيد رأفت

إن أمام نواب المعارضة في مجلس الشعب الجديد مهام كثيرة وهامة سوف تستغرق بيقين معظم نشاطهم ! وأولى هذه المهام استجواب حكومة الحزب الوطنى الديمقراطي الحاكم عن الظروف المؤسفة التى صاحبت انتخابات ٢٧ مايو الماضي وزيفت فيها ارادة الناخبين في معظم الدوائر الانتخابية الثماني والاربعين ، لا سيما تلك التى كان مرشحا فيها وزراء الحزب المذكور وقياداته وأقطابه ! ثم أمامهم مراجعة مجموعات القوانين الاساسية المعمول بها حاليا ، للتنسيق بينها وبين أحكام الشريعة الاسلامية بوصفها المصدر الرئيسى للتشريع ، ثم العمل على تخليص البلاد من القوانين سيئة السمعة المقيدة للحقوق والحريات العامة ، التى توالى صدورها في السنوات الاخيرة في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ولا سيما في عهد خلفه الرئيس محمد أنور السادات ! وهذه المراجعة الشاملة للتشريعات والقوانين النافذة المفعول والمقيدة للحريات قد تستغرق بعض الوقت لدقتها وحاجتها الى التانى حتى لا نقع في أخطاء أخرى نتيجة التسرع في التغيير والتبديل ! ولكن ثمة قوانين من هذا القبيل أصبح من المتعين المبادرة الى الغائها أو تعديلها بعد أن تكشفت عيوبها مما لا يحتاج الى مزيد من البيان

● وعلى رأس هذه القوانين المستحقة الالغاء أو التعديل قانون الانتخاب رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بعد أن أثبتت انتخابات مايو الماضي أنه أسوأ قانون انتخاب عرفته البلاد منذ ظهور الحياة النيابية فيها في عام ١٨٦٦ ، وقد جمع الى سلبياته المختلفة ومحاباته الصارخة للحزب صاحب الأغلبية العددية على حساب الأحزاب المعارضة له ، صعوبة التطبيق لما هو معروف عن نظام الانتخابات بالقوائم مع التمثيل النسبى على وجه العموم من تعقيدات شتى اعترفت بها جميع الدول التى تاخذ بهذا النظام ، وقد حاولت كل منها التغلب عليها بطريقتها الخاصة ، وبما يتمشى مع ظروفها المحلية ودرجة صلابة ووعي شعوبها ، ومدى حظها من الثقافة والتعليم والتنوير . كما أثبتت التجربة أن أسوأ ما يكون هذا النظام في دول تنتشر فيها الامية بين الرجال والنساء ، ومن ثم تتضاءل القدرة على التصدى لتدخل « السلطة » في الانتخابات والتاثير فيها لتوجيهها الوجهة التى تراها تخدم اغراضها ، ولهذا رأينا أن عدد البطاقات الباطلة في انتخابات ٢٧ مايو بلغت رقما قياسيا لم تشهد مصر مثله ، وهو ١٨١٥٤٢ بطاقة ، أى نسبة ٢/١ ٣٪ من مجموع الاصوات ! مما يؤكد ما ذكرناه من قبل عن عدم استيعاب شعبنا الامى الطيب لهذا النظام الانتخابى المعقد .

● وليس الامر مقصورا على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ وحده الذى استحدث لاول مرة نظام القوائم الحزبية النسبية في انتخابات أعضاء مجلس الشعب ، بل يتعين إعادة النظر كذلك في نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية المطلقة في انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية ، بعد أن قاطعتها أحزاب المعارضة احتجاجا على نتائجها المؤكدة ، وقد تحققت فعلا ، إذ من طبيعة الانتخابات بالقوائم الحزبية المطلقة في بلد تتفاوت فيه أحجام الاحزاب السياسية كما هو الحال عندنا ، إنه يكفى فارق بسيط في الاصوات قد لا يجاوز ٠١٪ لكى يحصل الحزب صاحب الاغلبية العددية على جميع المقاعد !

● من أجل هذا أعلن حزب الوفد في برنامجه الانتخابى إنه يرفض نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة أو النسبية سواء لمجلس الشعب والشورى أو للمجالس المحلية على مختلف مستوياتها ، ويرى أن هذا النظام مخالف للدستور نصا وروحا على الاقل في مادتيه ٤٠ و ٩٤ ، كما يرى في الوقت نفسه أن يكون الفصل في الطعون الخاصة بهذه الانتخابات لمحكمه النقض وحدها وعدم الاكتفاء بقصر دورها على التحقيق في صحة الطعون وعرض نتيجة هذا التحقيق على مجلس الشعب ليبت فيه ! كما جاء في المادة ٩٣ من الدستور بنصها الحالى الواجب التعديل .

● وفي نطاق التشريعات الانتخابية أيضا تتعين إعادة النظر في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية للمواطنين ، لاحكام النصوص الخاصة فيه بإعداد جداول الانتخابات وبمراجعتها دوريا وبنشرها واذاعتها ، وذلك لمنع تكرار ما حدث من تلاعب شائن لهذه الجداول في انتخابات ٢٧ مايو الماضى ، ومن أجل تحديد الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في « الباب الرابع » من ذلك القانون واستكمالها ، لتشمل بكل الوضوح استخدام القوة أو التهديد بها ضد ممثلى المرشحين أو ممثلى الاحزاب السياسية في اللجان الانتخابية المختلفة أو ضد وكلائهم أمام هذه اللجان ، لمنعهم من القيام بالمهام الموكول بها إليهم كما حدث فعلا ، وتشديد العقوبة على الجرائم الانتخابية عموما مع النص على عدم سقوط الدعوى العمومية أو المدنية المتعلقة بها بمضى المدة ، حتى لا يفلت من الجزاء « بلطجية » الانتخابات أمثال أولئك الذين عاثوا فسادا في انتخابات ٢٧ مايو ، تحت حماية الشرطة

● واذا ما تركنا الانتخابات وتشريعاتها جانبا ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٨٤

فإن أول ما يتعين إلغاؤه او تعديله من التشريعات الأخرى سيئة السمعة ، القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ٧ يوليو ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاحزاب السياسية وتعديلاته المتعاقبة والتى بلغت أربعة تعلايلات خلال حوالى خمس سنوات ، وأكثرها سوءا القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر فى ٢٠ مايو ١٩٧٩ بعد حل مجلس الشعب الاسبق فى ابريل ١٩٧٩ وأستفتاء الشعب على معاهدة السلام مع اسرائيل ، وعلى إعادة تنظيم الدولة على أسس جديدة ، من بينهما إطلاق حرية تكوين الاحزاب ، كمطلب جماهيرى !

● والبعض يريدها حرية شبه مطلقة خالية من كل قيد أو شرط معوق ، كما كان الحال فى الماضى وقبل أن تصدر « الثورة » أول قانون لتنظيم الاحزاب وهو المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ والذى هو بيقين أكثر سماحة وتبسطاً من قانون الأحزاب الحالى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ! وهكذا تراجعنا الى الوراء بدلا من أن نتقدم الى الامام فى هذا المجال الوثيق الصلة بالحياة السياسة والحريات العامة ! فالمرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ لم يحرم من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية الا فقط : (١) من حكم عليهم فى جريمة مخلة بالشرف (٢) من نسب اليه عمل من أعمال إستغلال النفوذ أو الكسب غير المشروع وأقيم الدليل على ذلك فى الحالتين أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة (٣) من تقاضى بسبب غير مشروع أجرا أو مكافاة ونحوهما من دولة أجنبية ، أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية . أما القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فيغالى فى وضع العراقيل أمام قيام أى حزب جديد (خلاف الأحزاب الثلاثة التى ورثت الاتحاد الاشتراكى العربى وهى حزب مصر الذى حل محله فى أغسطس ١٩٧٨ الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ، وحزب الاحرار الاشتراكيين ، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) . فاشترط فيما اشترطه وجوب تسليح جميع الاحزاب بمبادىء ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و١٥ مايو ١٩٧١ والاشتراكية وقيام الاحزاب على اساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغراف ، وضرورة تميز برامج الاحزاب الجديدة عن برامج الأحزاب القائمة وقت الاخطار عن تاسيسها .. الخ . ثم جاء القرار لقانون رقم ٣٦ الصادر فى ٣٠ مايو ١٩٧٩ فضاعف من عدد هذه الاشتراطات المتطلبة بتاسيس أحزاب جديدة ومن هذه الاشتراطات المستحدثة عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب الجديد أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو منظمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادىء التى وافق عليها الشعب فى استفتاء أبريل ١٩٧٩ على معاهدة السلام مع اسرائيل ! وتاسيسا على هذا الشرط المستحدث رفضت لجنة شئون الاحزاب السياسية فى عام ١٩٨٣ التصريح بقيام حزب « الجبهة الوطنية » استنادا الى أنه كان لبعض مؤسسيه نشاط مناهض لمعاهدة السلام المذكورة . وأيدت محكمة القضاء الادارى (المسببة) هذا الرفض !

● كما حرص القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون الاحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على اضافة صلاحيات جديدة الى اختصاصات لجنة شئون الاحزاب ، فاكد على منحها سلطة وقف نشاط أى حزب أو وقف صحيفة أو أى قرار أو تصرف من قراراته وتصرفاته ، مع شمول قرار الوقف بالنفاذ المعجل ! فاصبحت اللجنة المذكورة تسيطر على الاحزاب والحياة الحزبية سيطرة شبه تامة على الاقل الى ان يلغى القضاء الادارى قراراتها بناء على طعن ذوى الشان ، لهذا اتجه القرار بقانون رقم ١٩٧٩/٣٦ الى اضعاف هذه الرقابة القضائية مع تاكيد الطابع الحكومى للجنة المذكورة فهى مشكلة حاليا من رئيس مجلس الشورى رئيسا ، وثلاثة من الوزراء العاملين هم وزراء الداخلية والعدل ووزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى ، ومن ثلاثة من المستشارين المتقاعدين غير المنتمين الى أى من الاحزاب القائمة . لكن هذا العنصر القضائى الذى كان يجب ان تكون له الغلبة ، أصبح بعد صدور القرار بقانون رقم ١٩٧٩/٣٦ مجرد « ديكور » . إذ يكفى لصحة انعقاد اللجنة حضور رئيسها وأربعة من أعضائها شريطة ان يكون من بينهم الوزراء الثلاثة ! فغياب اثنين من المستشارين الثلاثة لا يهم ، ولكن غياب وزير واحد يبطل انعقاد اللجنة ! وهذا معناه أن الأصوات داخل هذه اللجنة العجيبة توزن ولا تعد ، وان صوت الوزير أثقل وزنا من صوت رجل القانون !

● وكانت رابعة الاثافى « تسييس » القضاء الادارى بمجلس الدولة عند النظر فى معظم قضايا الأحزاب ، وذلك بضم خمس من الشخصيات العامة الى المستشارين الخمسة الاصليين عند الفصل فى هذه القضايا ، مع جعل القضاء بها على درجة واحدة بدلا من درجتين كما كان الحال قبل العمل بالقرار لقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والذى يعد ولاشك واحدا من أبرز التشريعات سيئة السمعة التى توالت فى أواخر عهد الرئيس السادات ثم جاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ الصادر فى أول مايو ١٩٨١ لتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ مرة أخرى ، فزاد الطين بلة باشتراطه وجوب اخطار رئيس مجلسى الشعب والشورى باسماء مؤسسى أى حزب جديد ، والاعلان عن هذه الاسماء فى أماكن ظاهرة فى كل من المجلسين ، وبنشرها ثلاث مرات فى ثلاث جرائد صباحية ، لاتاحة الفرصة أمام من يريد الاعتراض على تلك الاسماء خلال شهر . كما يتطلب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ احالة هذه الاسماء الى جهاز المدعى العام الاشتراكى للتاكد من عدم حرمان أصحابها من حقوقهم السياسية !

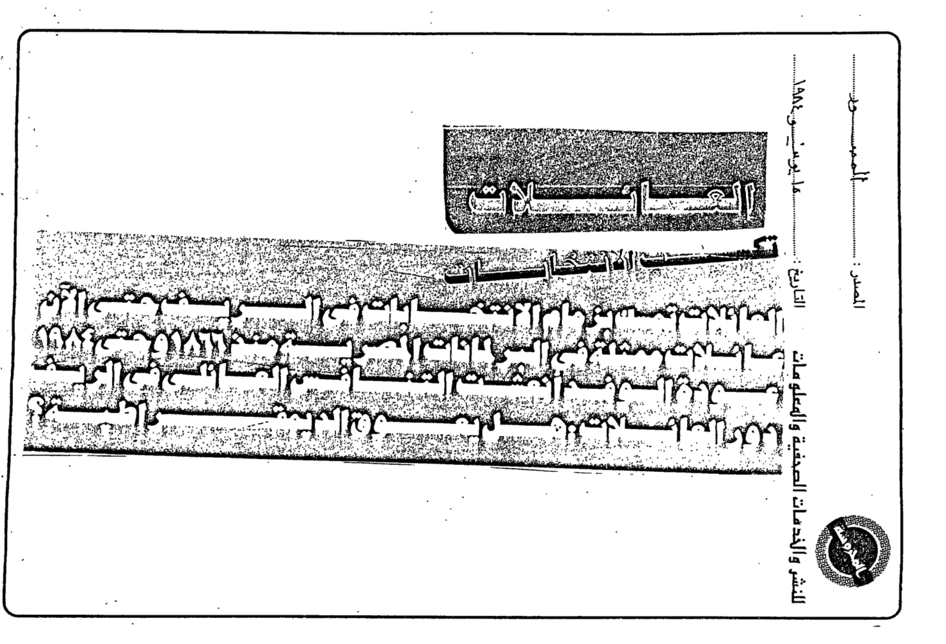
● وهكذا أصبح هذا القانون بعد تلك التعديلات المتتالية ، تشريعا مشوها خليقا بالالغاء وأفضل منه العودة إذا لزم الامر الى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى استصدرته ثورة ٢٣ يوليو فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ لتنظيم الاحزاب السياسية لاول مرة ، قبل أن تعصف بها جميعا فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، وتصادر أموالها ، وتحرم إعادة تشكيلها !

● ولا أظنك أيها القارىء الكريم بعد هذا الشرح السريع لقانون الاحزاب السياسية وتعديلاته ، راضيا عن الابقاء عليه ، بل لعلك سوف تضم صوتك إلى الأصوات الكثيرة التى تطالب بالغائه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٨٤



العائلات

تكتسح الانتخابات

العائلات تحسم نظام الانتخابات في الريف حتى الآن

العائلات ممثلة في البرلمانات المصرية منذ ١٨٦٦ وحتى ١٩٨٤

صحوة الوفد أنعشت التنافس العائلي في الريف

ودور العائلات هل يعوق الديمقراطية؟

والوفد في الريف ، رغم كل ماتردد من شعارات القديم والجديد ، والرجعية والثورة ، والاقطاع والاصلاح الزراعي .. وغيرها في المدن . فالصراع السياسي والفكري لا يحتل سوى مساحة محدودة للغاية على خريطة المعركة الانتخابية في الريف المصري حتى اليوم ، رغم ماشهده من تغير اجتماعي في الخمسينات والستينات . فالانتخابات هناك تتحكم فيها العصبيات العائلية والقبلية اكثر من اى شيء آخر .

العائلات ((البحرية))

ودور العائلات في انتخابات ٢٧ مايو كان ظاهرا في الريف المصري عموما . لكنه اكثر وضوحا في ريف الوجه القبلي . ومع ذلك كان ريف الوجه البحري يموج بتنافس عائلي حاد في العديد من المناطق . ابرز مظاهره في محافظة الشرقية حيث كانت المعركة بين الحزب الوطني والوفد داخل عائلة اباظة الشهيرة بمنيا القمح - فقد رشح الوفد عميدها احمد اباظة ، بينما رشح الحزب الوطني د. ماهر اباظة وزير الكهرباء الحالي ، وسامي اباظة نائب منيا القمح في اربعة برلمانات متتالية . وظاهرة انقسام العائلة بين الاحزاب قديمة وكانت شائعة قبل ثورة ١٩٥٢ . وحتى بعض قادة الوفد الكبار

مفارقات عائلية في إنتخابات الوجه البحري

●● الدائرة التي حاول حزب معارض « الوفد » ممارسة ضغط اداري عليها كانت الدائرة الاولى بالشرقيه . فقام محمد الواثق اباظة عمدة قرية الربعمائة - مركز منيا القمح بالضغط على اهالي قريته للتصويت لصالح الوفد اكراما لعميد عائلته احمد اباظة . وهذه الدائرة هي التي شهدت اسخن منافسة عائلية بين الحزب الوطني والوفد في الوجه البحري ، وتليها الغربية وكفر الشيخ .

وفي بعض محافظات الوجه البحري ، لم يجد الوفد عائلاته القديمة على ولائها السابق . عائلة الجزار الوفدية القديمة في المنوفية مثلا كان عميدها المرحوم خليل الجزار عديلا للنحاس باشا . لكن ارتباطاتها الانتخابية اليوم اصبحت مع الحزب الوطني .

مفارقات عائلية في انتخابات الوجه القبلي

[illegible]



كانوا يواجهون منافسة عائلية حادة : احمد ماهر من اخيه المستقل على ماهر ، وعطا عفيفي من اخيه حافظ عفيفي .

وفي المحافظات « البحرية » الاخرى ، كانت المنافســـة اقل . في القليوبية حاول الوفد منافسة الحزب الوطني على بعض العائلات ، وخاصة عائلتي « نصير » و « سرحان » . اما التنافس التقليدى فى القليوبية داخل عائلة « محيى الدين » فقد اختفى هذه المرة ، لان شخصيتين كبيرتين فقط دخلتا الانتخابات وفى دائرتين مختلفتين : المرحوم د. فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء السابق في الدائرة الجنوبيـــة ، وخالد محيى الدين الامين العام لحزب التجمع فى الدائرة الشمالية . (وهى اكثر دائرة حصل فيها التجمع على اصوات : ٢٩ الف صوت) .

وفى كفر الشيخ ، انحصرت المنافسة العائلية فى كفر الجرايدة وماحولها ، حيث توجد عائلة سراج الدين . وفى الغربية ظهر التنافس العائلى فى بعض المناطق ، وخاصة طنطا وزفتى . فهناك عائلات وفدية قديمة لاتزال على الولاء مثل عائلة « الجندى » . وعائلات ايدت الوفد مثل « عوادة » ، و « ابواسماعيل » . بينما حصـــل الحـــزب الوطني على تاييد كثير من العائلات اكبرها « الطيبى » و « البشبيشي » .

والعائلات ((القبلية))

وكان التنافس العائلى اكثر حدة فى الوجه القبلى . ففى المنيا توجد بقايا عائلات وفدية كبيرة : عائلة ((التونى)) التى وصل مرشحها الى المجلس الجـــديد ، و « الشريعى » فى سمالوط ، وعائلة « ململوم » فى مغاغة . بينما يحظى الحزب الوطنى بتاييـــد عائلات اخـــرى مثل « الجارحى » ، و « الجزار » و « الدورى » و « دياب » . بالاضـــافة الى معظم عائلات « عامر » ، و « دكرورى » ، و « مكاوى » التى حصل الوفد على تاييد بعض فروعها .

وفى اسيوط تلعب العصبيات العائلية دوراً خطيرا . ففى البدارى يعتمد ممتاز نصار عادة على قوة عائلته . وفى انتخابات ١٩٧٩ وقف انصاره بالســـــلاح لحماية الصناديق من اى تزوير . لكن الحزب الوطنى رشح ايضـــا اعضاءه ذوى العصبيات من عائلات ((كيلانى)) و « قرشي » فى ديروط ، و « محفـــوظ » و « ابوشنيف » فى منفلوط ، و « عبدالرحيم » فى القوصية ، و « زناتى » و « محروس » فى ابوتيج .

وفى سوهاج برز التنافس بين الحزبين على نفس العائلات تقريبا ، باستثناء عائلة « عبد النور » الوفدية القديمة . اما بقية العائلات الوفدية تاريخيا فقد نزح بعضها الى القاهرة مثل عائلتي « عنبر » و « الدرمل » . اوانتمت اجيالها الجديدة الى الحزب الوطنى .

اما تاثير القبائل فقد ظهر فى قنا بشـــكل خاص : قبيلة « الاشراف » كان بعض اقطابها وفديين قدامى مثل يس باشا احمد . لـــكن معظم فروعها ايدت الحزب الوطنى . اما قبائل « العرب » و « اولاد يحيى » ، فقد نجح الوفد فى استقطاب بعضها ليوازن تحول بعض العائلات الوفدية القديمة صوب الحزب الوطنى ، مثل عائلتى « النادى » فى ارمنت ، و « الوكيل » فى دشنا . كما اعتمد الحزب الوطنى على عائلات اخرى مثـــل عائلة الشيخ زكريا الامير فى المطاعنة ، وعلى قبـــائل مثـــل « القلاعات » و « الهمامية » .

وفى اسوان اختفى التنافس العائلى او كاد . فنفوذ الوفد القديم كان يتركز فى بعض العائلات النوبية القديمة التى تاكلت تقريبا ، واهمها عائلات « عجيب » و « راشد » و « خليفة » . والنوبيون هم اكبر تكتل انتخابى فى اسوان وكان التنافس عليـــه بين الحـــزبين الوطنى والتجمع . اما التـــكتلات الاخرى التى تليه « الجعافرة » ، فالعبابدة ، ثم البشارية » فقد ايدت الحزب الوطنى .

اقوى من القوائم

وهـــكذا يظـــل الدور المؤثر للعـــائلات فى

الانتخابات المصرية مستمرا ، رغم ماكان يتوقعه البعض من تقلص هذا الدور بفعل نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية . وكان يس سراج الدين، رئيس اللجنة العامة للوفد بالقاهرة ، قد اكد لى قبل الانتخابات ان « القائمة ستجعل الوزن السياسى للحزب اكثر منه للشخصيات التى تمت لعصبيات . ففى الانتخابات بالقائمة ، يعطى الناخب صوته لحزب لا لشخص . ويمكن ان تضم بعض القوائم مرشحين لاتقف وراءهم عائلات او عصبيات كبيرة .

لكن ثبت يوم ٢٧ مايو ان الانتخــــاب بالقائمة لم يؤثر على دور العائلات .. والجديد الذى احدثه ينحصر فى مقاومة عدد من العائلات والقبائل مع بعضها لاجتماع رموزها فى قائمة واحدة . والسؤال الاكثر اهمية الان : كيف يستمر دور العائلات على هذا النحو رغم ٣٢ عاما من الثورة ، ورغم التغير الاجتماعى .

الملحوظ الذى شهده الريف المصرى ، ومن ابرز معالم هذا التغير اعادة توزيع نحو مليونى فدان على صغار الفلاحين . قبل ١٩٥٢ كان تاثير العائلات فى العملية الانتخــابية امرا يبدو طبيعيا . وكان خبراء الانتخابات يعتمدون على التقسيمات العائلية ، لمعرفة تضاريس الخريطة السياسية ، والتكهن بنتائج الانتخابات فى كثير من الدوائر . فكان معروفا ان هذه قرية وفدية « هكذا » ، وتلك قرية تحكمها عائلة من الاحرار الدستوريين ، والثالثة تخضع لنفوذ عائلة مستقلة .. الخ .

العائلات والديمقراطية

المؤكد ان هذا الوضع لم يعد مستمرا على هذا النحو . فلم تبق عائلات تملك آلاف الافدنة لتتحكم فى قرى باكملها . العائلات الكبيرة فى الريف المصرى الان تمتلك قطعا اصغر بكثير لاتزيد فى مجموعها على المائة فدان ، الا فى حالات نادرة للغاية تم فيها التحايل على قانون الاصلاح الزراعى . وفى نفس الوقت استطاعت عائلات ، كانت صغيرة قبل الثورة ، ان تشترى مساحات متفاوتة من الاراضى الزراعية لتصبح عائلات كبيرة بمضى الايام .

هذا الحراك الاجتماعى ، الذى حدث فى الريف المصرى ، غير فى تفاصيل الصورة لا فى مضمونها . فاستمر التنافس بين العائلات التى زاد عددها على ذى قبل . فلم تعد هناك عائلة واحدة تسيطر على منطقة باكملها . والنتيجة استمرار النفوذ الانتخابى للعائلات بكل اضراره على الممارســـة الديمقراطية . وان كان بعض السياسيين فى الريف لايشعرون بهذه الاضرار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصـــــور

التاريخ : ٥ ابريـــل ١٩٨٤

العائلات فى المدينـــة أيضـــا

●● الظواهر الملفتـــة للنظر فى انفتاح السبعينات امتداد « العائليه » الى النشـاط الاقتصـــادى فى المدينة من خـــلال الشركات المساهمة . ففى دراسة للدكتور جودة عبدالخالق أستاذ الاقتصاد المصرى ، عن طبيعة الراسمالية الناشئة فى ظل الانفتاح ، توصـــل الى انها راسمالية عائلية . فقـــام بحصر المشروعات الاســـتثمارية التى اعلن عنها فى الجريدة الرسمية من اغسطس ١٩٧٥ الى ديسمبر ١٩٧٧ وتحليل بياناتها الاساسية . فاكتشف ان الطابع الغالب على الاســـهام المصرى فى هـــذه المشروعات . فمعظـــم المؤســـسين المصريين للمشروعات المشتركة اما اشـــقاء وابناء عم « عائلة واحدة » ، او مجموعات من الاشقاء وابناء العم « مجموعة عائلات » . ومن امثلة هذه المشروعات شركة ايجبتال لصناعة الاحذية والنعال ، وشركة ليسيكو مصر لصناعة القيشانى والادوات الصحية ، وشركة الجيزة لانتـــاج الدواجن ، وشركة صافشين للسياحة والخدمات وشركة الفنادق والسياحة العربية ، والشركة المصرية للالبان الصناعية وغيرها .

الفلاحـــون والمشـــاركة السياسيـــة

[illegible]

قال لى احدهم « ان دور العائلات فى الانتخابات امر طبيعى . فالعائلات تمثل عصبيات فى الريف . وافرادها موضع احترام . والفلاحون يلجئون اليهم لحل المشكلات . وهذا الثقل الاجتماعي للعائلات هو سبب تاثيرها فى الانتخابات » . لكن بمعايير الديمقراطية الليبراليه يعتبر دور العائلات فى الانتخابات عائقا امام حرية التصويت التى ينبغى ضمانها للناخبين .

فالعائلية ، ومشتقاتها من قبلية وعشائرية ، خطر يهدد الممارسة الديمقراطية الحقة . ومن اطرف التعليقات على هذه الظاهرة تعليق سمعته من مثقف مغربى يعمل باحدى الجامعات الفرنسية « د. عصام فلاب » .. يقول : « عندما اخترع الاغريق كلمة الديمقراطية ، اخترع العرب مرادفا لها اسمه القبلية او العائلية . وبقدر ما اتسع مفهوم الديمقراطية بمرور الزمن ، ظل مفهوم القبلية عند العرب مستمرا » .

والمشكلة فى الواقع ليست خاصة بمصر ولا العرب وحدهم ، وانما هى مشكلة العالم الثالث كله . وهى فى مصر محدودة للغاية ولا مجال لمقارنتها بواقع كثير من بلاد العالم الثالث . فلا تعانى مصر من انقسامات قبلية او عرقية او عنصرية او دينية . كل مشكلتها نفوذ العائلات الكبيرة فى بعض مناطق الريف ، وتاثيره على حرية الناخب . ومع ذلك فلا ينبغى الاستهانة بها اذا اردنا التمهيد لممارسة ديمقراطية فى مصر .

وحيد عبد المجيد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٨٤

عمر التلمساني « للاحرار » :

مجلس الشعب الحالى لا يمثل الأمة تمثيلا حقيقيا الأيام ستكشف عن مستقبل التعاون بين الوفد والاخوان

كتب ـ اسامة الكرم :

اجاب عمر التلمسانى زعيم الاخوان المسلمين « للاحرار » عن اهم التساؤلات التى تشغل الشارع السياسى هذه الايام بعد انتخابات مجلس الشعب الاخيرة . والتى ادت الى حرمان شخصيات هامة لها تاريخها السياسى البارز من التمثيل داخل مجلس الشعب مثل ابراهيم شكرى وخالد محيى الدين وعادل عيد ومصطفى مراد ..

وتحدث « التلمسانى » عن قصة احتجازه بالمطار واكد على أن الايام وحدها ستكشف مستقبل تحالف الاخوان المسلمين مع الوفد .

● ما رايكم فيما قيل عن حيدة الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب ونزاهتها ؟ وهل مجلس الشعب الحالى يعبر حقيقة عن قواعد شعبية موجودة ؟

ـ كثرت اقوال المعارضة عن اتخاذ اجراءات تعسفية تمس حيدة الحكومة فى الانتخابات وانا شخصيا لم ار شيئا من هذا ، لانى بعد أن ادليت بصوتى حوالى التاسعة صباحا لزمت بيتى طوال النهار

التلمسانى يبحث امكانية عودة جماعة الاخوان المسلمون

عمر التلمسانى

المصلحة العامة .. ومصالح الأفراد

يبحث الشيخ عمر التلمسانى مع عدد من نواب الاخوان المسلمون بمجلس الشعب امكانية اعادة جماعة الاخوان المسلمون الى الحياة السياسية .

من بين الاقتراحات التى يبحثها الشيخ التلمسانى اقتراح بمشروع قانون باعادة الجماعة او تعديل قانون الاحزاب القائم لاتاحة الفرصة امام جماعة الاخوان لممارسة نشاطهم السياسى والدينى .

والذى يريد ان يشهد على امر من الامور ، يشهد على ما راى لا على ما سمع .

– ان مجلس الشعب حتى يمثل الامة تمثيلا صحيحا ، يجب ان يكون فيه من النواب من يمثل بجميع الاتجاهات ، كل على حسب قاعدته الشعبية ، ولكن هذه الانتخابات بالاساليب التى قامت عليها وجرت بها ولم تات الا بحزبين اثنين ، وحتى هذين الحزبين الفارق بينهما كبير فى المدد . وما اظن مثل هذا المجلس يمثل الشعب تمثيلا دقيقا خاصة وقد حرمنا من شخصيات برلمانية لها وزنها من امثال الاساتذة عادل عيد وابراهيم شكرى وخالد محيى الدين ومصطفى مراد وغيرهم .

تحالف الوفد والاخوان

● هل سيستمر التحالف بين الاخوان وبين الوفد بعد الانتخابات ؟

– الايام هى التى ستكشف عن مستقبل هذا التعاون بين الوفد والاخوان .

● ما هى قصة احتجازكم بالمطار ؟

– وصلت الطائرة التى كنت استقلها من زيوريخ الى مطار القاهرة الساعة التاسعة والربع مساء ، وما ان قرا ضابط الجوازات اسمى حتى وضعه جانبا وطلب منى الانتظار جانبا .

وظللت منتظرا استلام الجواز حتى الساعة الثانية صباحا عندما اعاد الى الضابط جواز السفر . وانى على يقين بان ضابط المطار لا دخل له فيما حدث ، ولكنه ينفذ اوامر صدرت له ، واعجب لمن ((يتشطر)) على مواطن عجوز مسالم ، لقد تسلمت الجواز مبتسما ابتسامة الهزء والسخرية لمثل هذه التصرفات الصغيرة ولكن استعديت الله جلت قدرته على كل من كان السبب فى ذلك وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون)) لقد كانت هذه الساعات الخمس التى قضيتها فى المطار عقب رحلة مرهقة كافية للاطاحة بكل انواع العلاج التى مارستها على رجلى فان كان يفرح من اصدر هذا الامر التعسفى ، فليفرح مؤقتا وسوف يطول مدى ندمه حيث لا ينفع الندم .

● هل سيلتزم نواب الاخوان فى التصويت بالالتزام الحزبى للوفد لو كان غير محق ؟

– الاخوان عند التصويت سيلتزمون جانب الحق ، سواء كان الحق مع الحكومة او مع الوفد لان تعاليم الاسلام تقول لنا ان الحق احق ان يتبع وهو فوق تقاليد الاحزاب .

وجهان لعملة واحدة

● هل سيصبح الاخوان والوفد وجهين لعملة واحدة فى مجلس الشعب ؟

– هذا امل . اما ما سيحدث فعلمه عند الله .

● ما هو دوركم فى تطبيق الشريعة تحت قبة البرلمان فى الايام القادمة ؟

– هذا ما سيقوم به نواب الوفد الذين دخلوا المجلس عن طريق القوائم والدورة القادمة بالمجلس ستكشف على ذلك .

● هل لديكم من خلال التجارب الماضية والحديثة ما تشيرون به على مصر فى هذه المرحلة وهى تحاول ان تخرج من عنق الزجاجة؟

– الذين لم يقيدوا اسماءهم فى جداول الانتخاب ، والذين لم يذهبوا للادلاء باصواتهم رغم قيد اسمائهم ، هؤلاء وهؤلاء مقصرون فى حق وطنهم وحبذا لو اولت الاحزاب السياسية هذه الناحية جانبا من اهتمامها وحتى اذا جرت انتخابات اعترف الجميع بنزاهتها ، كانت النتيجة معبرة حقا عن اتجاه الشعب الصحيح والحقيقى ، ولعل الاخطار التى تحيط بمصر من جميع نواحيها ، تكون اساسا للتعاون بين الاحزاب وترك الرغبات الى حين زوال كل هذه الاخطار .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٨٤

أشهد .. أن الانتخابات الأخيرة كانت نزيهة

بقلم :
رجاء رشاد
امين حزب الاحرار
بمحافظة الاسكندرية

رأيى الشخصى فى الانتخابات التى اجريت من خلال مقارنة بين مرحلتين وتجربتين متتاليتين خضت خلالهما الانتخابات احداهما انتخابات عام ٧٩ المعروفة والثانية انتخابات ٨٤ الحالية .

خضت انتخابات ٧٩ عن مقعد المرأة لحزب الاحرار بدائرة الرمل بالاسكندرية وكان امامى ثلاث سيدات واحدة من حزب العمل والاخرى من حزب التجمع والثالثة من الحزب الحاكم . وكان فى حينها اسمه الحزب الوطنى الديمقراطى بعد ان كان اسمه حزب مصر .

وفى هذه الانتخابات التى اجريت عام ٧٩ كان تدخل السلطة عن طريق وزارة الداخلية .

اولا : منع دخول المندوبين الى اللجان الا بعد ساعة من بدء التصويت حتى لا يكون هناك فرصة للكشف على الصناديق التى جاءت مملوءة باستمارات لصالح الحزب الحاكم قبل بدء عملية التصويت .

ثانيا : عند انتهاء ميعاد التصويت فى الساعة الخامسة مساء تمنع المرشحين من دخول لجان الفرز الا بعد مرور ثلاث ساعات من طريق قوات الامن المركزى والشرطة التى وقفت امام اقسام البوليس ولجان الفرز بالبنادق والخوزات على رؤوسهم والعصى الشهر والموجه تجاه اى مرشح يجرؤ على دخول لجان الفرز الا بعد تمام الانتهاء من ملء باقى الاستمارات الفارغة لصالح الحزب الحاكم .

وعند السماح لنا بالدخول الى لجان الفرز وجدنا ان الاستمارات جميعها مؤشرا عليها بشكل واحد وبقلم واحد فى كل لجنة ولم نستطع حتى الاحتجاج .

ثم صدرت النتيجة المعروفة بنسبة ٩٩٫٩٪ .

بعد هذه النتيجة تصدعت احزاب المعارضة وانضم معظم اعضائها الى الحزب الحاكم ولم يبق الا نفر قليل فضل البقاء على مبدئه دون مصلحته الشخصية .

ثم توالت حملات القمع والارهاب والاعتقالات ومصادرة صحف المعارضة التى انتهت باغتيال الحاكم رئيس هذا الحزب الحاكم الذى سمح باغتيال ارادة الناخبين .

ثم جاءت انتخابات عام ٨٤ والامل معقود عليها وعلى نزاهتها ليس طبقا للقانون دائما بوعد من الحاكم للاسف . غير ان حكم الشعب لنفسه مرهون بارادة الحاكم وليس بقوة القانون او للشعب .

والحق يقال .. ان الوعد كان فى محله فلم تتدخل السلطة عن طريق القوة المسلحة وابتعدت تماما وزارة الداخلية والامن المركزى عن الميدان حتى فى حالات الاحتياج اليها لحفظ الامن فقد كانت فى موقف الحياد تماما .

والحق يقال ايضا .. ان اعضاء اللجان الفرعية فى المحافظات كانت فى معظم اللجان فى موقف الحياد .. بل معظمها كان متعاطفا مع احزاب المعارضة مع الحق والاصول

كذلك السادة القضاة رؤساء اللجان العامة كانوا على الحياد تماما وكان المنظر رائعا ويدل على عظمة الشعب المصرى فالجميع يشهد الفرز . والفرز يتم امام الجميع ثم روجع صندوق صندوق بمعرفة القاضى وتعلن النتيجة لكل صندوق تحت سمع وبصر مندوبى جميع الاحزاب المشتركة فى الانتخابات

لقد اثارنى هذا الشهر واطمأنت نفسى الى ان الديمقراطية فى مصر تأخذ طريقها الصحيح خاصة وقد رأيت عند مرورى على اللجان فى الصباح اقبال المواطنين على صناديق الانتخاب والجمهور بانتمائه لوطنه والمشاركة فى الحياة العامة مما جعلنى فى اليوم التالى ان ارسل برقيتى شكر لكل من السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء على عملية الفرز وسير المعركة الانتخابية حرصا منى على موقفى فى حزب معارض ان اشهد بما اراه سليما مثلما اندد بما اراه مشينا .

وان كانت هناك بعض التجاوزات من الحزب الوطنى ومرشحيه وهم فى السلطة فهذا امر طبيعى ويوجد فى معظم الدول .. فمن الطبيعى ان يؤثر مندوب الحزب الوطنى فى اللجان على الناخبين او على بعض رؤساء اللجان الفرعية ماداموا فى



الميدان بمفردهم دون وجود مندوبين لاحزاب المعارضة التى لم تستطع أن تغطى معظم اللجان بالمندوبين اما لقلة العدد المطلوب او لقلة الموارد المالية لتغطية تكاليف هذه العملية .

وحتى لو تجاوز الحزب الوطنى المألوف عن طريق الصحف القومية او التليفزيون او الاذاعة التى تخضع لوزراء الحزب الحاكم فهذا امر طبيعى أيضا للحزب الحاكم الذى يريد أن يضمن النتيجة لصالحه ■

وللتغلب على هذه التجاوزات وضغوط الحزب الحاكم كان المفروض أن تدخل المعارضة فى قائمة واحدة تحت اسم حزب واحد كما اقترح السيد - دلبس حزب الاحرار عندئذ لكانت المسيرة تغيرت وكانت المعارضة ستجد مندوبين لتغطية اللجان تقف بالمرصاد لاى تلاعب ■ كذلك لكانت أصوات المعارضة دون تفتت وستتكتل لقائمة واحدة فى كل موقع ولكانت النتيجة وجود معارضة فعلية وتمثيل لكل الاحزاب فى المجلس وليست معارضة شكلية لا تؤثر فى القرار ■

ولعل ما حدث فى هذه الانتخابات يكون عبرة للمعارضة بأن تكتل جهودها فى الانتخابات القادمة بإذن الله ■

حرية الراى والعقيدة

لما كانت حرية الفكر على اساس هذا المفهوم عقيدة اخلاقية .. فهى ليست حرية الكذب او الغش .. بل على الاقل هى الحرية المدفوعة بحسن النية .. لانها اداة ارشاد وتقويم وتظهر اهميتها فى المناقشة العامة .

ولكن لحرية الفكر بعض الاذى فهى أولا تهاجم أحيانا النظم والاشخاص العامة مباشرة فى كفايتها وصلاحيتها مما يعود بضرر على الفريق المهاجم .. وثانيا : وهى بفضل ما تتمتع به من وسائل نشر واعلام أن ينعدم معها أحيانا التعادل والانصاف بين المهاجم والمهاجم .. وهى ثالثا : قد تكون ضالة عمدا او خطأ وعلى كل حال لا تعود بخير على الامة .. ولهذا قد استغلت هذه الحرية فى المجتمعات المتخلفة سياسيا أو التى بالكاد تكون نامية حزبيا بحيث يتخذ من هذه الحرية استعراضا لمدى القدرة على التطاول على النظم والرجال .. ومدى الحبكة فى خلق الامل واختلاق الاباطيل .. ولهذا لا تنمو حرية الفكر الا فى مجتمعات لديها القدرة على تحمل هذه الحرية بما يعلق بها من شوائب .. دون أن يقتصر الامر على اعتبارها تحريضا بادخال فكرة معينة فى وجدان الناس ■

بيان الأمانة العامة لحزب التجمع

كشفت انتخابات مجلس الشعب التى أجريت يوم ٢٧ مايو ١٩٨٤ عن كثير من الحقائق الخطيرة التى يتعين دراستها جيدا ، والتنبه الى تأثيرها المدمر على مستقبل البلاد ، والعمل منذ الآن من أجل الحد من هذه التأثيرات وخاصة بالنسبة لقدرة الحركة الوطنية المصرية على مواصلة نضالها الديمقراطى .

وتقوم الهيئات القيادية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى حاليا بدراسة تفصيلية لكل التطورات والظواهر والوقائع التى صاحبت عملية الانتخابات ، واستخلاص الدروس المستفادة من هذا الحدث ، وتحديد مهام العمل فى الفترة القادمة على ضوء ما تنتهى اليه هذه الدراسة التفصيلية .

وترى الامانة العامة من واجبها أن تصدر هذا البيان العاجل توضح فيه لجماهير الشعب كيف تطورت الاحداث وأهم الظواهر التى كشفت عنها ونظرتنا الى المستقبل وواجبات المواطنين والقوى الوطنية للحفاظ على المكاسب التى حققها نضالها الديمقراطى وسوف يتبع هذا البيان نشر الدراسة التفصيلية بمجرد الانتهاء منها .

سقوط الشرعية الدستورية للسلطة لن يحقق استقرارا حقيقيا ولا حلا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية

رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رفضا الاستجابة للضمانات القانونية التى تكفل نزاهة الانتخابات

ضرورة الغاء نظام انتخابات المحليات القائمة المطلقة واجراء انتخابات جديدة للمحليات

نطالب باعلان نتائج تحقيق محكمة النقض فى طعون الانتخابات

حياد الشرطة تحول فى الممارسة الى انحياز للحزب الوطنى



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٦ يونيو ١٩٨٤

ان ماحدث يوم ٢٧ مايو ١٩٨٤ هو في الحقيقة محصلة طبيعية للمخطط الذى جرى تنفيذه خلال عام كامل بدأ في يونيو الماضي باصــــدار قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة واجراء انتخابات المجالس المحلية بنظام القائمة المطلقة لكى يخلو الجو للانفتاحيين وخدمهم من تجــار الانتخابات للانفراد بهذه المؤســسة الخطيرة التى تنتشر في كل انحــاء البلاد وتملك نفوذا محليا هائلا لارتباط نشاطها بخدمات المواطنين ، ولم يقتصر الامر على ذلك بل تم وضع العمليــة الانتخابية داخل اطار محكم لا يسمح لها أن تحقق نتائج تتجاوز اهداف هذا المخطط بحصــول الحزب الحاكم على الغلبية كاسحة تمكنه من فرض مصالح الانفتاحيين على سياسة البلاد في مختلف المجــالات الاقتصادية والاجتمــاعية وعلاقاتها الخارجية •

ويكفي للتعرف على جوانب هذا الاطار المحكم الذى جرت في ظله عمليــة الانتخابات ان نسترجع معا عدة حقائق:

اولا : صـــدر قانون انتخابات مجلس الشعب الجديد بنظام القائمة الحزبية النسبية المشروطة يحـــرم المستقلين من الترشيح ويحرم الاحزاب من الائتلاف في اطار برنامج مشترك ويحرم الاحزاب من التمثيل في مجلس الشعب مالم تحصل على نسبة ٨٪ من الاصوات الصحيحة على الاقل •

ثانيا : ظل العمل ساريا بقانون الطوارىء والقوانين المقيدة للحريات وحرمان الاحـــزاب السياسية من ممارسة أى نشاط جماهيرى الا في الشهر السابق على الانتخابات فقط وهي مدة محدودة للغـــاية لاتكفى للاتصال بجماهير الناخبين •

ثالثا : رفضت الحكومة ان تستخدم احزاب المعارضة أجهزة الاعـــلام المملوكة للدولة من اذاعة وتليفزيون وصحافة قومية وسخرتها جميعا لخدمة الحزب الحاكم والدعاية المكثفة له•

رابعا : زاد اندماج اجهزة الدولة في هيئات الحزب الحاكم واصبحت هذه الاجهزة بكل امكانياتها قـــوة ضغط هائلة للتأثير على النـــاخبين بالتهـــديد وبالترغيب لدفعهم الى الخضوع تماما لحركة الحزب الحاكم ومساندة مرشحيه •

خامسا : تم تحديد موعد الانتخابات يوم ٢٧ مايو لعزل الشباب تماما عن هذه الانتخابات وحرمان حزب التجمع من قاعدته الاساسية من شباب مصر الذين كانوا مشغولين خلال هـــذه الفترة بالامتحانات (طلاب ومدرسين ، كما كان شباب الفلاحين مشغـــولين بحصاد القمح ، ولم يكن شباب العاملين في الخارج قد عادوا بعد من اجازاتهم السنوية •

سادسا : تم تقسيم الـــدوائر الانتخابية الى ٤٨ دائرة كبيرة جعلت التأثير الاكبر لاصوات الريف حيث العصبيات المحلية والعائلية على حساب اصوات الحضر وخاصة المدن الكبرى وعواصم المحافظات •

سابعا : الاصرار على اجـــراء الانتخابات وفق جداول الناخبين التى اعدتها وزارة الداخلية والتى لاتعبر عن الشعب المصرى حيث قيد بها ١٣ مليون ناخب فقط من بين ٢٥ مليون مواطن لهم حق التصويت غالبيتهم من الشباب واحتفظت جداول النـــاخبين باسماء الموتى والمجندين والعـــاملين بالخارج رغم مخالفة ذلك للقوانين •

ثامنا : الاصرار على أن تجـــرى الانتخـــابات تحت اشراف وزارة الداخلية لحكومة الحزب الوطنى وفي ظل قانون الطوارىء وبدون توافر أى ضمانات موضوعية قانونية لـــكفالة نزاهة الانتخابات •

وتصدى حزب التجمع الـــوطنى التقدمى الوحدوى منذ يونيو الماضى لكشف هذا الاطار المحكم لتوجيـــه الانتخابات بما يضمن اغلبية كاسحة مصطنعة للحزب الحـــاكم ولتنبيره لان الانفتاحيين يهدفون منـــه الى اختلاس السلطـــة والثروة خمس سنوات اخرى واعلن حزبنا ان المخطط الذى سينفذ لن يحقق اســـتقرارا حقيقيـــا للبلاد. وانما هو في حقيقته مخطط للاستقرار الوهمى لايمكن أن ينقذ البلاد من ازمتها الاقتصـــادية والاجتماعية الطاحنـــة ولا يستطيع اخراج البلاد من التبعية للخـــارج واعتماد اقتصادنا القومى على موارد كبيرة من الخارج وارتباطنا بمخططات حلف الاطلنطى والاستراتيجيـــة العسكرية الامريكية •

ودعا الحزب الى :

١ ـ تعديل قانون الانتخـــابات الجديد بالغاء نسبة ٨٪ والسماح للمستقلين بالترشيح والســـماح للاحزاب بالمشاركة في الانتخـــابات بقوائم مشتركة •

٢ ـ فرصة متكافئة لكل الاحزاب في اجهزة الاعلام القومية كالاذاعـــة والتليفزيون والصحافة •

٣ ـ الغاء قانون الطوارىء وكافة النصوص والقوانين المقيدة للحريات والغاء القوانين الاستثنائيـــة لتهيئة المناخ الصحى لاجراء انتخابات حرة

٤ ـ تعديل موعد الانتخابات بما يسمح للشباب بالمشاركة فيها •

٥ ـ ضرورة توفير ضمانات موضوعية قانونية لضمان نزاهة الانتخابات في مقدمتها اجراء الانتخابات تحت اشراف حكومة محايدة وبواسطة السلطـــة القضائية واستبعاد وزارة الداخليـــة



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٨٤

تماما من القيام باى دور فيهـا ، ومطابقة جداول الناخبين على كشوف السجل المدنى لاستبعاد المتوفين والمجندين والنازحين وتقييد كل من وصل سن التصويت ، وان يثبت الناخب شخصيته بمستند رسمى كالبطاقة الشخصية وان يسجل رقم بطاقته أمام اسمه بكشوف الناخبين والتوقيع أو البصم أمام اسمه لمنع التزوير .

وقام حزب التجمع بالتنسيق مع القوى الوطنية من أجل تحقيق هذه المطالب وصدر بيان من رؤساء الاحزاب المعارضة الثلاثة بهذه المطالب الى السيد رئيس الجمهورية وتم جمع توقيعات آلاف المواطنين عليها وشكلت « لجنة الاحزاب والقوى الوطنية للدفاع عن الديمقراطية » لتعبئة كل القوى من أجل ضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة وأرسلت مذكرة مشتركة لرئيس الجمهورية عن مسئوليته الدستورية فى اجراء انتخابات نزيهة وتمت مخاطبة وزير الداخلية لهذا الغرض .

وللاسف الشديد فان ايا من هذه المطالب لم يتحقق بل كان هناك اصرار شديد على تجاهلها ورفض رئيس الجمهورية ووزير الداخلية اصدار اى قانون يستجيب للضمانات القانونية المطلوبة اكتفاء بوعود شخصية بالحرص على نزاهة الانتخابات كما رفض مجلس الشعب مشروعات القوانين الثلاثة التى تقدم بها نائب التجمع أبو العز الحريرى لتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وربط جداول الناخبين بدفاتر السجل المدنى .

وهكذا كان واضحا على طول الخط الاصرار أن تجرى الانتخابات وفق المخطط المرسوم لها وفى الاطار الذى يضمن سيطرة الحكومة وحزبها على نتائجها . ومن هنا فان ما حدث يوم ٢٧ مايو ١٩٨٤ من تزوير مباشر وتدخلات شديدة وعنف بالغ كان نتيجة طبيعية للاوضاع التى حكمت البلاد خلال الفترة السابقة للانتخابات بل تجاوز كل ما يمكن توقعه ذلك ان حزب التجمع قد اثبت خلال المعركة الانتخابية وجودا فى الشارع ، ووضوحا فى فضح ظاهرة الطفيليين والفساد الذى افزع المفسدين ودفعهم الى مضاعفة جهودهم بكل ما اتيح لهم من وسائل للحيلولة دون دخول حزب التجمع بالذات الى مجلس الشعب .

انتخابات مزورة ونتائجها باطلة

وهكذا فان ما جرى يوم الانتخابات ، من تزوير مباشر وعنف منظم لقطع الطريق على جهودنا من اجل حث المواطنين على المشاركة الايجابية فى صنع مستقبل البلاد والمشاركة فى الانتخابات :

لقد فوجىء الشعب المصرى بعد عامين من انتظار التغيير بالطريق الديمقراطى باغلاق هذا الباب وتأكدت من جديد خبراته السلبية عن الانتخابات المزورة مما سيدفعه مرة اخرى الى العزوف عن المشاركة فى الانتخابات وهى خسارة فادحة يتحمل نتائجها كل الذين رفضوا تهيئة المناخ الصحى وتوفير الضمانات الموضوعية القانونية لنزاهة الانتخابات وقد كشفت عملية الانتخابات عن مجموعة من الظواهر الهامة يحرص حزبنا على توضيحها للرأى العام المصرى باعتبارها نقطة البدء التى يجب أن تنطلق منها فى تحديد مجالات نشاطنا ودراسة أساليب عملنا فى المستقبل وتحديد أولويات نضالنا للمرحلة القادمة ، من هذه الظاهرة :

● اثبتت الانتخابات صحة رأينا فى ضرورة توافر ضمانات قانونية موضوعية لكفالة نزاهة الانتخابات وان الوعود الشخصية لكبار المسئولين اياكانت مواقعهم لا تكفى لتحقيق ذلك فلم تكن هناك فى الواقع صدى لهذه الوعود الشخصية بما فى ذلك وعود وتصريحات الرئيس حسنى مبارك ووزير الداخلية ..

● اكدت الممارسة صحة تحليل حزب التجمع للطفيلية وانها لابد وان تفرز العنف فالطفيلية التى تحقق مكاسبها من نشاطات خارجة عن القانون لابد وان تحمى نفسها بعصابات من الخارجين على القانون تسلحهم للدفاع عنها وحماية مصالحها وقد مارست هذه العصابات فى كثير من المحافظات والمدن والقرى اقصى صور العنف وارتكبت العديد من الجرائم ونحن نؤكد من جديد على ان الاستخفاف بهذه الظاهرة سيكون له ثمنه الباهظ مستقبلا وان اى نظام حكم مسئول مطالب بالتأكد دون ابطاء من مدى استشراء هذه الظاهرة خاصة وان غرس العنف فى الصراع السياسى سيؤدى الى عنف مضاد الامر الذى يدخل البلاد فى مرحلة خطيرة نحن أحرص الناس على تجنبها لاننا نعلم انها ستضر بمستقبل مصر ونرى انه يتعين وضع حد لهذه الظاهرة وعدم التضحية بمستقبل الشعب كله من اجل الطفيليين والخارجين على القانون .

● كان فى تصور الحزب الوطنى وهو يخطط للانتخابات ان الاطار الذى رسمه لتوجيه العملية الانتخابية كاف لتحقيق الاغلبية التى يتطلع اليها للسيطرة على المجلس خلال السنوات الخمس القادمة لكنه فوجىء اثناء الدعاية الانتخابية ان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يلقى قبولا شعبيا من خلال برنامجه ومرشحيه يضاعف من امكانياته الانتخابية ويدفع به الى مقدمة المتنافسين كما تبين ان المعارضة عموما تحقق انتصارات اكبر مما كان يتوقع وان الرفض الشعبى العام لمرشحى الحزب الحاكم كان واضحا وصريحا حيث ادانتهم الجماهير فى كل مكان حاولوا التواجد فيه .. ولهذا كله كان الحل الوحيد امامهم بالرغم من مرارته هو التزوير المباشر بطرد مندوبى المعارضة من اللجان وتسديد جميع الاصوات لصالح مرشحى الحزب الحاكم . ان التزوير المباشر للانتخابات هذه المرة هو دليل ضعف وليس علامة قوة .

● اكدت الممارسة ان حزب التجمع قد نجح بالفعل فى صياغة برنامج انتخابى يعبر عن التطلعات المشروعة لغالبية الشعب المصرى من فلاحين وعمال وموظفين وحرفيين ومهنيين ورأسمالية وطنية منتجة ويؤكد احتضان الشعب لبرنامجنا



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٨٤

اهمية ان نواصل تطويرهذا البرنامج بالدراسات والمزيد من الحقائق حول أهم المشاكل الجماهيرية العامة والمطالب الفئوية .

● ان الضغوط التى استخدمت للتأثير على الناخبين كانت متنوعة ومتدرجة وشاملة ومستفيدة من كل امكانيات الحكومة الى الحد الذى يؤكد انها لم تكن مجرد مبادرات محلية لهذا المحافظ او ذاك ولكنها جزء من مخطط شامل صيغ بدقة وبناء

على فهم كامل بظروف البلاد ومشاكل المواطنين .

وقد استخدم على نطاق واسع سلاح الضغط بالترغيب من خلال المجلس الاعلى للشباب والاعانات المالية التى لم صرفها لمراكز الشباب ومؤسسة الحكم المحلى والاتحاد العام للعمال وقدمت وعود بحل مشاكل فئوية ومحلية وفردية ومشاكل خدمات وخاصة ما يتعلق منها برصف الطرق والكهرباء ومياه الشرب كما استخدم ايضا على نطاق واسع سلاح الضغط بالتهديد من خلال اعضاء المجالس المحلية ورؤساء الوحدات المحلية واجهزة المباحث العامة واذا كان التزوير المباشر يواجه بالادانة الشعبية العامة . فان سلاح الضغط قد ترك مرارة شديدة لدى المواطنين لاستغلاله ازمتهم فى التأثير عليهم لاختيار من يعتبرونه ضد مصالحهم . خاصة وان الحياد السلبى للشرطة تحول فى الممارسة الى انحياز للحزب الحاكم ومظلة للضغوط والاعتداءات التى تعرض لها المواطنون .

● ولا يقل خطورة من هذه الظواهر جميعا ماكشفته الانتخابات من وجود اغلبية شعبية صامتة لم تشترك فى الانتخابات ولم تحس للتعبير عن رايها حيث انه من بين مايقرب من ١٢ مليون مواطن لهم حق التصويت لم يشترك فى الانتخابات طبقا للبيانات الرسمية سوى ٥ ملايين مواطن ولما كانت الارقام الحقيقية للذين شاركوا فى الانتخابات لاتزيد على ثلاثة ملايين مواطن فانه يمكن القول ان اغلبية الشعب المصرى تلزم جانب الصمت وان نسبة هذه الاغلبية الصامته اذا اخذنا فى الاعتبار غير المقيدين وعددهم يزيد على ١٠ ملايين تتراوح بين ٨٠٪ و ٩٠٪ من جماهير الشعب وهذا هو التحدى الحقيقى لمجمل الحركة السياسية المصرية ويتحمل مسئوليتها اساسا نظام الحكم لان هذا الوضع هو فى جانب هام منه نتاج للمناخ اللاديمقراطى الذى يسود البلاد والتضييق على الحريات العامة والمنظمات النقابية والديمقراطية وتزوير الانتخابات .

ويعتبر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ان تحول هذه الاغلبية الصامته الى المشاركة الفعلية فى الصراع السياسى الدائر حول مستقبل مصر ومستقبل انجازات ثورة ٢٣ يوليو هو التحدى الاكبر للطريق الديمقراطى والاختيار البرلمانى ، وسيقوم حزبنا بواجبه نحو كسب قطاعات اكبر من هذه الاغلبية الصامته للمشاركة الايجابية فى الحياة السياسية والعمل الوطنى

● ان مجلس الشعب الجديد ثمرة هذه الانتخابات المزورة لا يعبر عن الشعب فهو نتاج لنسبة منخفضة للغاية من التصويت فلم يشترك فى اختياره اكثر من ١٠ او ١٥٪ ممن لهم حق التصويت .. وهو قد استبعد من صفوفه بواسطة قانون غير دستورى قوى سياسية تمثل مختلف فئات الشعب كحزب التجمع وحزب العمل والمستقلين .

وهذا المجلس الجديد الذى حرمت قوى اليسار وقوى التغيير من عضويته هو مجلس معزول عن المجتمع ولا يمكن ان يلعب دورا يذكر فى حل الازمة الاقتصادية الاجتماعية السياسية التى تعيشها البلاد ولا يمكن ان يخفف اعباء الحياة على الكادحين والمنتجين بل ان الخطر الاكبر من تشكيلة بهذه الصورة انه يؤدى الى حكم البلاد حكما يمينيا خمس سنوات أخرى يتم خلالها تصفية ما تبقى من انجازات ثورة ٢٣ يوليه .

وماذا بعد ؟

ان اهتمامنا برصد أهم الظواهر التى كشفت عنها الانتخابات هو فى

الحقيقة خطوة ضرورية لصياغة موقف واضح يقوم عليه نشاطنا فى المستقبل وتتحدد على ضوئه اولويات نضالنا للمرحلة القادمة .

● ان ما شهدته الانتخابات من اعمال العنف والتزوير والضغوط والتضليل يجب الا تجعلنا نغفل عن الحقيقة الاساسية المتمثلة فى المساندة الجماهيرية التى حظى بها حزبنا والتفاف المواطنين حول

برنامجه ودفاعهم عن صناديق الانتخابات فى كثير من المواقع ومنحنا اصواتهم ان هذا التحرك الجماهيرى هو قوتنا الحقيقية التى نعتمد عليها فى المستقبل ونحرص على ان تتوطد وان يتسع نطاق النضال الجماهيرى من أجل انتزاع حق الشعب المصرى فى ممارسة ديمقراطية حقيقية وازاحة كل العقبات التى تضعف من فاعلية النضال الديمقراطى .

والامانة العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اذ تعبر عن خالص التقدير لكل الجهود المخلصة التى بذلها المواطنون واصدقاء الحزب واعضائه فى الدعوة لبرنامج الحزب والتصويت له وحماية عملية التصويت انما تؤكد لكل الشرفاء من ابناء مصر اننا

لن نتخلى عن نضالنا الديمقراطى وانما سنواصل نضالنا من اجل انقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية اعتمادا على جماهير الشعب وبالوسائل الديمقراطية باعتبارها الطريق الاكيد نحو مواجهة الازمة الشاملة التى تعانيها البلاد مهما كانت العقبات التى يضعها الطفيليون

وفى هذا الاطار فان حزبنا يضع فى مقدمة مهام المرحلة القادمة :

المطالبة بالغاء حالة الطوارىء وكافة القوانين المقيدة للحريات وازالة كل القيود المفروضة على نشاط المنظمات النقابية والديمقراطية واتاحة اكبر قدر من الحريات للجماعات والمواطنين والمنظمات والاحزاب مع الغاء كافة القيود المفروضة على انشاء الاحزاب .

المطالبة بتعديل قانون الحكم المحلى والغاء نظام انتخاب المحليات بالقائمة المطلقة واجراء انتخابات بعد سنة للمجالس المحلية على أساس ديمقراطى وطبقا لضمانات قانونية تكفل نزاهة الانتخابات وتستجيب للمطالب المشتركة لاحزاب المعارضة بهذا الصدد .

تعديل قانون انتخابات مجلس الشعب بنظام القائمة الحزبية النسبية المشروطة والغاء نسبة الـ ٨٪ للتمثيل بالمجلس والسماح للمستقلين بالترشيح فى قوائم خاصة أو على قوائم الاحزاب وامكانية التحالف بين الاحزاب طبقا لبرنامج انتخابى مشترك وفى قوائم مشتركة مع اعادة النظر فى التقسيم الحالى للدوائر الانتخابية بمايضمن الفصل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وان تكون الدوائر فى مساحات اصغر تمكن المرشحين من الاتصال بالناخبين .

اعلان نتائج التحقيق الذى تجريه محكمة النقض فى الطعون المقدمة من تزوير الانتخابات شاملة الرأى فى الضغوط التى مارستها الاجهزة الحكومية والهيئات الخاضعة لتأثير اجهزة الامن وسلامة اجراءات الانتخاب واعمال التزوير المباشر والتعدى على مندوبى احزاب المعارضة .

حل مجلس الشعب واجراء انتخابات جديدة فى حالة ثبوت التزوير من خلال التحقيق الذى تجريه محكمة النقض خاصة وان الطعون المقدمة لا تختص ببعض الدوائر وانما تشمل العملية الانتخابية كلها ابتداء بالقانون المطعون حاليا بعدم دستوريته .

دعوة كل القوى الوطنية التى عارضت فى السنوات الماضية



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٨٤

المُزَوِّرُون

أصوات النساء لعبة الحكومة لتزوير الانتخابات

٩٣٪ من صاحبات الحق فى الانتخابات ربات بيوت

و٧٩٪ منهن أميات !



ظاهرة عجيبة فى نتائج الانتخابات الأخيرة

النساء أكثر إقبالاً على التصويت.. من الرجال!

●● حتى لا ننسى ماجرى.. ولا نسمح بتكراره .. فسوف تواصل الاهالى نشرمجموعة من التحقيقات حول ما فعله المزورون فى يوم الاحدالاسود ٢٧ مايو ١٩٨٤ ، لكى يتعاون الجميع فى سد كل الثغرات التى اصطنعها المزورون

عمدا ، لكى يكرروا مهزلةالتزوير فى كل العهود ، ورغم كل الوعود ..

●● وهذه بعض صورالتزوير .. لمن يعنيه سمعة الوطن ، وارادة الشعب وعلى رأسهم الشعب نفسه ! ..

الاساليب التى استخدمتهاحكومة الحزب الوطنى ، وبلطجيتها الرسميون وغيرالرسميين ، لتزوير الانتخابات لا اول لها ولا آخر .

بعض هذه الاساليب تقليدى ورثته حكومة الحزب الوطنى من احزاب الاقليات السياسية قبل الثورة ، التى لم تكن تحصل على الاغلبية الا بالتزوير وبعضها مستحدث ، ابتكره الحزب الوطنى ، وبعضه مطور اضاف به الحزب الحاكم لاساليب اسلافه من المزورين لمسات ، ورتوش ، ستسجل باسمه فى تاريخ التزوير !

من اهم الاساليب المستحدثة.. والمطورة معا ، استخدام اصوات ومقاعد النساء لتزوير ارادة الشعب !

ومع ان النساء — فى مصر وفى غيرها — من اكثر الفئات التى تعانى من الاوضاع السياسية غير الصحية التى تسود فى اى مجتمع ، ومن بالتالى اصحاب مصلحة فى التغيير الا ان الحزب الوطنى الحاكم استخدم اصواتهن للابقاء على الاوضاع السيئة كما هى ..

وهكذا لجع البلطجية والمزورون، فى استخدام اصوات ومقاعد النساء للابقاء على الاوضاع التعيسة التى تعيش المرأة فى ظلها ، الارتفاع البشع فى نفقات المعيشة ، الازمات التى احالت حياة المرأة الى جحيم ، من ازمة الاسكان الى ازمة الزواج ، الى طوفان الهجرة الواسع الذى احال الاسرة المصرية الى اسرة امومية .. الخ

●● فكيف استخدم المزورون اصوات المرأة ليفوز الذين يؤيدون سياسات الازمات باغلبية المقاعد فى مجلس الشعب ؟!

قوانين عهد التزوير

.. قبل صدور دستور ١٦ يناير ١٩٥٧ ، لم يكن للمرأة المصرية حق المشاركة فى الحياة السياسية ، اذ لم يكن لها حق التصويت ، ولم يكن لها حق الترشيح وكانت هناك احزاب نسائية تطالب بمساواة المرأة والرجل فى حق الترشيح وحق الانتخاب ، وصل الامر الى حد قيام الحركة النسائية باعتصام واضراب عن الطعام استمر اسابيع ، للحصول على حقوق المرأة الانتخابية !

وصدر قانون الانتخاب رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، ففرق بين الرجل والمرأة .. فى حق الانتخاب ، اذ جعله وجوبيا على الرجل ، واختياريا للمرأة ، ونص على ان تقوم الجهة الادارية المختصة بتسجيل اسماء الذكور الذين يبلغون سن الثامنة عشرة فى جداول الانتخاب اجباريا ، اما النساء ، فقد اعطاهن الحق فى تقييد انفسهن فى جداول الانتخاب ، اذا رغبن فى ذلك ..

وفى عام ١٩٧٩ ، صدر تعديل جديد على قانون الانتخاب ، ساوى بين الرجل والمرأة ، وجعل تقييد المرأة فى جدول الانتخاب ، اجباريا ونص على فرض عقوبة الغرامة على المرأة التى تتخلف عن اداء واجبها الانتخابى ، ضمن الاتجاه الذى تبنته سيدة مصر الاولى السابقة ، جيهان السادات ، آنذاك ، بانشاء (حزب نسائى) داخل مجلس الشعب ، بتخصيص مقاعد للنساء فى مجلس الشعب ، عددها ٣١ مقعدا ..

ولم يكن صدفة ان التعديل فى قانون الانتخابات وفى الدستور ،قد تم على مشارف انتخابات ١٩٧٩ ، التى كانت فاتحة عهد جديد من التزوير هو التزوير الذى لايستحى ولايخاف ، ولايهتم الذين يقومون به باية محاولة لاخفائه !

ولان احدا لايعرف على وجه التحديد ، عدد المقيدين فى جداول الانتخابات حتى وزارة الداخلية نفسها ، فان تحديد عدد المقيدات فى الجداول ، يبدو صعبا ، والبيانات الوحيدة المتوفرة ، لاتتعلق بجداول الانتخابات ، ولكنها تتعلق باصحاب الحقوق الانتخابية، اى بكل المصريين والمصريات التى بلغت اعمارهم اكثر من ١٨ سنة ، سواء كانوا مقيدين او مقيدات فى الجداول ، او لم يكونوا ، وهى بيانات تتعلق بتعداد ١٩٧٦ ، وخلاصتها :

● ان عدد المصريات اللواتى يحق لهن حق الانتخاب ، طبقا لاحصاء عام ١٩٧٦ ، تبلغ نسبتهن واحد من عشرة فى المائة فقط ، وهى نسبة زادت بشكل ملحوظ بعد هذا التاريخ ، نتيجة لاعفاء العسكريين ورجال الشرطة من اداء الانتخابات.

● ان ٩٢٫٤٪ من النساء اصحاب حق الانتخاب ، خارج قوة العمل ، اى لامهنة لهن ، والغالب انهن ربات بيوت .

● ان ٧٩٫٨٪ منهن اميات لا تقرأن ولا تكتبن ، وان اصحاب المؤهلات الجامعية منهن هو ١٫٤٪ فقط !

وتقول الارقام الرسمية ، ان الصالحات للترشيح فى الانتخابات من النساء هن ٣٪ فقط وهن النساء اللواتى تزيد اعمارهن عن ٣٠ سنه ، ويتقن القراءة والكتابة وهى الشروط التى لابد وان تتوفر فى كل من ترشح نفسها ، لعضوية مجلس الشعب .. ومعنى هذا طبقا لدراسة . قام بها د. ايهاب سلام — انه فى مقابل كل ٢٣٩ رجلا تتوفر فيهم شروط الترشيح لمجلس الشعب ، توجد انثى واحدة لها هذا الحق ، وربما لهذا السبب فان القانون الذى خصص ٣١ مقعدا للمرأة ، قد اقتصر على هذا العدد ، ولم يشترط ضرورة تمثيل المرأة فى كل الدوائر ، حتى لايخلق مشكلة البحث عن مرشحات!

مشكله كل الاحزاب

وكانت المقاعد المخصصة للمرأة فى قوائم الاحزاب ،مشكلة لكل الاحزاب التى كان على كل منها ان يتقدم بـ ٦٢ اسما نسائيا على قوائمه ٣١ منهن مرشحات اصليات ،والاخريات مرشحات احتياطيات ، وكان الاختيار صعبا، حتى على الحزب الوطنى الحاكم ، الذى كان عليه ان يستبعد من قوائم مرشحاته العدد الاكبر من عضواته فى مجلس ١٩٧٩ ،لارتباط معظمهن بالسيدة جيهان السادات ، وكان عليه ايضا ان يقبل ضغط عدد من قياداته النسائية ، فى ان يتم ترشيحهن على قوائمه الاصلية، وليس على مقعد المرأة ..

● تقول الكاتبة المسرحية والتليفزيونية فتحية العسال ، مرشحة حزب التجمع لمقعد المرأة فى غرب القاهرة ، فى الانتخابات الاخيرة .

— ان التعامل مع المرأة باعتبارها فئة معزولة عن المجتمع لابد من تخصيص مقاعد لها ، امر يتناقض مع روح الدستور ، الذى يساوى بين المصريين جميعا ولايفرق نظريا بينهم حسب اللون او النوع او الدين ، وفتح باب التمثيل الفئوى كان تقليعه لها عيبها المعروف للكافة ، وخطورتها انها تفتح الباب لمطالب التمثيل الطائفى ، وغيرها من المطالب ، التى ينبغى ان تسد ابوابها حرصا على وحدة الامة .



● ولكن الذين يدافعون عن الفكرة ، يقولون بأن للمرأة مطالب نوعية خاصة بها ، ولابد من تمثيلها فى مجلس الشعب حتى تدافع عنها ؟

تقول فتحية العسال :

– •• ولكن الواقع العمل يقول ان ممثلات المرأة فى مجلس الشعب لم تقمن بهذا الدور ، بل ان المجلس بمجمله لم يقم بالدور الذى كان مفروضا ان يقوم به ، وقضايا المرأة ، لاتختلف عن قضايا الرجل ، وقد يدافع رجل عن قضاياها افضل مما قد تفعل بعض النساء وجوهر المسالة هو «(الديمقراطية) »، فحين تكون هناك ديمقراطية حقيقية فسوف يجد المصريون ، من يدافع عن مصالحهم بصرف النظر عن الجنس او اللون !

تقاليد وامية

ومع ان معظم الناخبين والناخبات لم يفهموا الانتخابات بالقائمة النسبية ، الا ان الحزب الوطنى قد حصل طبقا لقانون الانتخاب على ٣١ مقعدا • من المخصصة للمرأة ، ضمن غنائم الانتخابات : التى حصل عليها والتى وصلت نصيبه من٧٢٪

(من جملة ما حصل عليه من اصوات بصرف النظر عن التزوير) الى٨٧٪ من نصيبه من مقاعد المجلس الجديد

● وتقول د• عواطف عبدالرحمن الاستاذة بكلية الاعلام ، ومرشحة التجمع فى دائرة جنوب اسيوط :

– فى الصعيد كله : لم يكن لاى حزب من الاحزاب المشتركة فى الانتخابات اى مرشحات على القوائم الاصلية ! والحزب الوحيد الذى رشح نساء على قائمته الاصلية فى الصعيد ، هو حزب التجمع ، اذ كنت مرشحته على قائمة جنوب اسيوط • وقد لاحظت ان المرأة فى الصعيد الجوانى ، غير مسموح لها عرفا ، بالتصويت او بالترشيح اوبالمشاركة فى الدعاية الانتخابية ، لذلك كانت نسبة التصويت فى قريتى (الزرابى) منخفضة جدا ، بحيث كان عدد المقيدات ٦٦٠ امرأة ، لم تصوت منهن الا ٤٩ فقط ••

وتقول د• عواطف : ان التقاليد الاجتماعية لعبت دورا هاما فى انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى التصويت ، فضلا عن انخفاض نسبة المتعلمات ، التى لم تزد عن ٢٠٪ فى التعليم الابتدائى و٥٪ فى التعليم الاعدادى ، ويضاف الى كل هذا الدور المخرب الذى تلعبه أجهزة الاعلام ، فى تشويش عقول الرجال والنساء ••

١٠٪ فقط

● ويقول المراقبون الذين تابعوا انتخابات مايو ١٩٨٤ • ان نسبة مشاركة المرأة فى التصويت لاتتعدى ١٠٪ على اقصى تقدير ، فى اللجان التى امكن ضبط العملية الانتخابية بها واستطاعت المعارضة ان تحول فيها دون التزوير عن طريق تسديد اصوات الناخبين •• وهم يضربون على ذلك عددا من الامثلة :

● ففى اللجنة النسائية بمدرسة الخديوية (دائرة غرب القاهرة) كان عدد المقيدات ٤٤٨ لم يصوت منهن الا ٦٩ فقط •

● وفى لجنة المدرسة القومية المشتركة (دائرة الجيزة) كان عدد المقيدات ٥٧٠ لم يصوت منهن الا ٤٧ ، وفى لجنة اخرى بنفس المدرسة كان عددهن ٥٧٨ لم يصوت منهن الا ٨٦ •

● وفى بعض اللجان الريفية التى امكن الاستناد الى صحة التصويت فيها ، لم تصوت ولا امرأة ، ومنها لجنة السيدات باحدى قرى الخط الغربى جنوب اسيوط ، اذ كان عدد المقيدات بقرية دكران ٣٠٠ • لم تصوت منهن واحدة !

وفى الجانب الاخر ، استخدمت اصوات النساء بكثافة عالية للتزوير سواء بانتهاز بلطجية الحزب الوطنى لفرصة عزوف النساء عن استخدام حقهن فى التصويت ، او عدم معرفتهن اصلا بأن لهن هذا الحق ، لتسديد اصواتهن لحساب الحزب الحاكم ، او باستثمار القواعد الانتخابية التى لاتشترط التثبت من شخصية المرأة عند ادلائها بصوتها الانتخابى ، عن طريق البطاقة الشخصية ، اذ ان القانون لايفرض على المرأة ان تحمل بطاقة شخصية الا اذا كانت تعمل ، ومن امثلة استخدام أصوات المرأة للتزوير ، مايلى :

● استخدام امرأة واحدة للتصويت عن كل الناخبات ، وقد اتبع الحزب الوطنى هذا الاسلوب فى بعض قرى الريف وقرى الصعيد البعيدة ، حيث كانت هذه المرأة الخارقة ، تخرج وتعود ، لتصوت وهى منقبة تماما ، لاتكشف اى جزء من وجهها ، بدعوى التقاليد •

● حشد اعداد ضخمة من السيدات : للادلاء باصواتهن لصالح مرشحى الحزب الوطنى ، دون ان تكون مع اى واحدة منهن بطاقة شخصية او اى وسيلة معتمدة لاثبات الشخصية ، وقد حشدت النائبة فايده كامل ، زوجة النبوى اسماعيل ٦ آلاف سيدة ، للادلاء باصواتهن بلجنة الخليفة ، دون أن تكون مع واحدة منهن اى بطاقة شخصية ، اكتفاء ببطاقة التموين ، مما كان مثار احتجاج مرشحى احزاب المعارضة •

● ان القواعد الانتخابية التى طبقت تفاوتت من لجنة الى اخرى ، ولم تستخدم قواعد موحده ، ففى حين اباح بعض القضاء ، للنساء الادلاء باصواتهن ببطاقة التموين ، او بمجرد تعرف اثنين من الرجال المقيدين أمام اللجنة على شخصيتهن وهم غالبا من انصار الحزب الوطنى امر اخرون على ان تكون البطاقة الشخصية هى مستند الاثبات •

● استخدم الحزب الوطنى ، اسلوب التهديد ، خاصة النساء اللواتى تجاوزت اعمارهن الستين، حيث هددن بسحب ما يتقاضين من معاشات سواء كان معاش السادات او مساعدات ومعاشات الضمان الاجتماعى •

● قام الحزب الوطنى بلعبة تقييد زوجات ضباط القوات المسلحة والشرطة فى جداول الانتخابات بعد اغلاق باب القيد والطعن واستخرج لهن بطاقات ثم حشد آلاف من عاملات المصانع للتصويت بها لصالحة •

● قام بعض ضباط الشرطة ، ومأمورى الاقسام ، بمنح الحزب الوطنى • اوراق اثبات شخصية للناخبات المقيدات فى الجداول تفيد معرفة المأمور لشخصية الناخبة، حيث قام مرشحوه بتوزيعها على انصارهم ليصوتن بها •

● ان عملية التسديد الواسعة التى قام بها مرشحو الحزب الوطنى فى حماية بلطجيته ، قد شملت اصوات النساء بكثافة ، وسوف يدهش كل من يدرس نتائج انتخابات ١٩٨٤ ، حين يكتشف نسبة حضور الناخبات العالية فى الانتخابات ، وهى ظاهرة غير طبيعية لامعنى لها الا ان النساء اكثر وعيا من الرجال • واكثر رغبة فى المشاركة فى العمل العام ، او ان هناك من استخدم اصواتهن بكثافة لكى يزور عليهن وعلى الناس !

والسؤال الذى يطرح نفسه :

● لماذا يجعل القانون تصويت المرأة ، كتصويت الرجل اجباريا • ويشترط ان يثبت الرجال شخصيتهم بالبطاقة الشخصية ولا يشترط ذلك فى النساء ؟

والجواب •• ان الذين الفوا قانون الانتخاب • كانوا يؤلفون فى الواقع قانون اباحة التزوير !

ايمان رسلان



المصدر : الأهالي
التاريخ : ٢ يونيـــو ١٩٨٤

تجـــــار الانتخـــــابات

اخى المواطن : لقد سمعنا وسمع معنا كل العالم بأن مصر قادمة على انتخابات جديدة تتميز عنها سبقتها من انتخابات بالنزاهة والصدق تحدوها نزاهة القضاء ويحميها رجال الامن . وكما يحدث فى كل مناسبة بان قامت صحافتنا القومية بالتهليل والتزمير على ان حكومة الحزب الوطنى هى صاحبة الفضل فى تامين وجوب هذا الحق بالاسلوب الديمقراطى الذى قل ما يحدث مثله حتى فى الدول التى قد سبقتها الى هذا الحق من زمن بعيد .

وبهذا الاسلوب ارادت حكومتنا بان تزين عيب مفضوح بعيب مستور حتى تصل الى اعدائها بغير ضجة وقد غاب عنها بان صاحب المصلحة فى هذا الدور هو الشعب وهو نفسه الذى قد كشف الملعوب وقد احس بكل شىء فى موقعه .

ولكى نصف الامور بالصدق يجب ان نقسط فى الوزن بين الماضى والحاضر قبل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ كان مرشح مجلس الشعب او كما كانوا يسمونه فى ذلك الوقت مرشح البرلمان كان دائما يعتمد على احدى طريقتين الاولى ميلشيا العصابات المخصصة لارهاب الناس بالطريقة الاجرامية وكانت هذه العصابات تعتمد على سلطان بعض الاسر من ذوى النفوذ او الاعتماد على تجار الانتخابات المخصصين فى طريقة البيع والشراء فكان المرشح لاترهقه مشقة الدعاية الانتخابية ما دام يملك المال فبالمال وحده يملك مفاتيح كل منافذ الوصول الى النجاح . فكانت عملية الانتخابات هى موسم عند البعض فتراهم يفتحون مضايفهم ويوقدون شموع ديارهم انتظار لمن يدفع اكثر وكان عضو مجلس البرلمان يمثل لهذا اليوم حسابه فهو بالمال يصل الى هدفه . وجاءت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وتغيرت الخريطة السياسية فى مصر والغيت الاحزاب

وانتهت نعرة الاصول الكاذبه وحددت النسبة المطلوبة للعمال والفلاحين بروابط اساسية لا تقل عن ٥٠٪ من مقاعد مجلس الشعب ولكن مع هذا فقد تسرب الى هذا المكان من ليس له حق فيه ومع الوقت تمكنوا هؤلاء من جمع شتاتهم وكونوا قوة مع الزمن قد وجدت الفرصة فى ان تقضى على كل شىء حتى ارادة الانسان نفسه وحرمانه من التعبير عن رايه فيمن يختاره ممثلا له فى مجلس الشعب وبهذا قد بدء عصر الاجماع المعروف بنسبة تسعة وتسعون وتسعة من عشرة فى المائة .

ولايشك بأن بعد ذلك حصل بعض التغيير فى القيادات السياسية فى مصر فكانت بوادر التفاؤل تملا قلوب كل الناس وقد فتح باب الامل فى التغيير الى الاصلح والكل ينتظر هذا اليوم وكان المؤشر لهذا الفصل هو الانتخابات وجاء اليوم الموعود .

وهنا ياتى السؤال : هل انتخابات ١٩٨٤ حققت الهدف وهل هى اجريت فى جو من النزاهة والطهارة كما هو مطلوب

والاجابة تقول ان انتخابات عام ١٩٨٤ قد ارتقت الى فكر مدروس يختلف عن غيره مما سبق من انتخابات فلكى يصلوا الى اهدافهم فى الوصول الى الحكم كان عليهم ان يغيروا الطريقة القديمة بطريقة



عبده طوسون

اخرى بعيدا عن الاسلوب التقليدى المفضوح والذى كان دائما يخرج بصورة متكررة وهى النسبة المعروفة . اما الطريقة الجديدة هى وضع البوليس والقضاء كواجهة لمظهر النزاهة والطهارة ومن خلفهم كانت تسير الامور وكانت الطريقة حقا افظع مما كانت عليه من قبل والامثلة كثيرة فمثلا كيف تكون النزاهة والطهارة ونرى المحافظ وهو الرجل الاول بالمحافظة وهو نفسه المفوض بسلطات رئيس الجمهورية فى اقليمه نراه يدعو لمؤتمر شعبى تحضر فيه كل الشخصيات العمد والمشايخ وكبار العائلات وبحضور سيادته يقوم امين الحزب الوطنى ويهدد الناس بالحبس والنقل وتعطيل المصالح اذا هم لم يؤيدوا مرشح الحزب الوطنى وبحضور مديرى التموين والزراعة والرى والشئون الاجتماعية ورؤساء المدن والقرى يهدد الناس فى ارزاقها وارواحها اذا ايدت او انتخبت مرشحى المعارضة .



• فهل هذه هي علامات النزاهة والطهارة وحيدة السلطة في الانتخابات وقد تكرر هذا المؤتمر في بندر ساقلتة وقرية الجلاوية وقرية الغوامية بمركز ساقلتة بسوهاج • فلمصلحة من هذا كله •• ؟

والاغرب من ذلك كله هو ان السيد رئيس مجلس قروي الجلاوية بمركز ساقلتة محافظة سوهاج قد قام سيادته برفض اجازة السيد فاروق محمد علي المرشح لعضوية مجلس الشعب على قائمة حزب التجمع بالدائرة رقم ١ بسوهاج برغم أن هناك تعليمات قد وصلته بشأن هؤلاء المرشحين تقول باحقية المرشحين من موظفي الحكومة والقطاع العام في اجازة مدفوعة الاجر طبقا للقانون من بدء الترشيح حتى نهاية الانتخابات • ولكن الحزب الوطني حرم مرشحي التجمع من حقهم في التفرغ للدعاية السياسيه ، بل قامت محافظة سوهاج بانتدابه الى محافظة اسيوط في نفس هذه الفترة • حتى يوم الانتخابات لم يتمكن من الحضور في دائرته • في حين الغى انتداب كل من محمد هاشم الموظف بمجلس مدينة ساقلتة ومحمود فهمى سكرتير المجلس المحلي من اسيوط ليتفرغوا لتزييف الانتخابات بسوهاج •

فهل هذه هي الجديه والطهارة؟!
لقد عادوا بنا الى الوراء الى عصر الاتفاق مع تجار الانتخابات وشراء الاصوات • وزاد عليها ارهاب كل المواطنين المعارضين

عبده طوسون عبد الواحد
الجلاوية ـ مركز ساقلتة
سوهاج



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يونيو ١٩٨٤

[illegible]

حزب الحكومة يهرب من المواجهة مع المعارضة ويتنكر لأصوله الساداتية بحجة الحياد وقفت الشرطة تتفرج على عدوان بلطجية الحزب الوطني برامج المعارضة خاطبت وعي المواطنين وكشفت افلاس الحزب الحاكم

★ بدأ لطفي الخولي في العدد السابق ملاحظاته عن المعركة الإنتخابية فرصد أساليب الحكومة وحزبها في تهيئة الميدان بكل أساليب الضغط وفي هذا العدد يرصد فشل الحزب الحاكم على الساحة السياسية ليس فقط لافلاسه وفقدانه المصداقية لدى المواطنين ، وانما أيضا لما قدمته المعارضة من بدائل موضوعية في برامجها .. غير ان المعارضة تخطىء اذا ظنت خسارتها للاصوات ترجع فقط للتدخل الحكومي والتزوير ★

لطفى الخولى

دارت المعركة الانتخابية على جبهتين متلازمتين ، فى نفس الوقت الجبهة السياسية ، وتتصل بالعمل وسط الجماهير والحوار معها حول قضاياها ومشاكلها ، وصولا الى رفع مستوى الوعى الذى يربط بين الخاص الفردى أو القطاعي وبين العام الطبقى والوطنى ، والتعبئة من حول برامج سياسية مطروحة من أجل التطوير والتغيير •

وجبهة الآليات الانتخابية ، بما فيها من مناورات وألاعيب انتخابية حول الجداول وعمليات الحشد الكلى للناخبين والتصويت والفرز الخ ••

وبقدر ما يمكن القول ان احزاب المعارضة ـ فيما عدا الوفد ـ قد خسرت على نحو شبه مطلق على جبهة الآلية الانتخابية ، فانها كسبت ـ بما فى ذلك الوفد ـ المعركة بدرجات ملحوظة على الجبهة السياسية • وذلك بالقياس الى فشل وتقهقر الحزب الحاكم فى الساحة وفساد خطابه السياسى الى الجماهير وفقدانه للمصداقية •

ونكرر هنا القول ان الخسارة على جبهة الآلية الانتخابية ، ليس مردها القانون الانتخابى اللقيط وتدخل السلطة ومناوراتها غير المشروعة لحساب الحزب الوطنى الحاكم وحسب • وانما يرجع الى أسباب عضوية تتعلق بضعف البنية التنظيمية وافتقارها للخبرة الانتخابية والتعامل المباشر والبسيط مع الجماهير فى هذا المجال •



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٨٤

كذلك فان فشل وتقهقر الحزب الحاكم على الجبهة السياسية ، لا يرجع وحسب الى الهجوم الناجح الذى شنته أحزاب المعارضة ، بدرجات وأبعاد سياسية واجتماعية متفاوتة • وطرح برامجها كسياسات بديلة لسياسات الحزب الحاكم • وانما أيضا الى الافلاس السياسى للحزب الوطنى الذى صار طبيعة عضوية فى تركيبه ، وتكشف بوضوح للجماهير من خلال معاناتها لهمومها المتفاقمة وعجز سياسات الحكومة ـ على مدى يزيد على اثنى عشر عاما ـ عن تقديم حلول حقيقية لصالح الجماهير فى كل ما يتعلق بقضاياها الوطنية والديمقراطية ، الاجتماعية والاقتصادية •

بمعنى آخر ، نستطيع القول ان أحزاب المعارضة تخطىء الحساب اذا علقت خسارتها التصويتية ، على شماعة التدخل الحكومى والضغوط والمناورات غير المشروعة التى قام بها الحزب الوطنى ، وحسب • وتغاضت عن السلبيات فى تكوينها الداخلى • كذلك فان الحزب الوطنى الحاكم يخطىء الحساب اذا ترجم ما حفلت به الصورة الرسمية من اغلبية عددية له ، على أو نجاح لسياسته وبرنامجه • وتغاضى عن رفض الشعب لهما •

ولعل هذا ما يفسر انه بالرغم من النجاح السياسى الجماهيرى للمعارضة فى المعركة الانتخابية ، فانها لم تتمكن من أن تجسد هذا النجاح انتخابيا من ناحية التصويت

ويفسر ايضا أنه على الرغم من قوة الآليات الانتخابية للحزب الحاكم ، فانه بسبب عجزه السياسى وعزلته داخل مصالح الطبقة ـ المافيا ، لم يتمكن من ان ينزل الى الساحة الجماهيرية بحرية وسهولة• وفشل فى أن يعقد مؤتمرات جماهيرية مضادة لمؤتمرات المعارضة فى قوتها • سواء من ناحية الكم او الكيف • واتخذ دوما على الجبهة السياسية للمعركة موقف الدفاع ازاء هجوم المعارضة • وهرب ـ دوما ـ من أى حوار او مواجهة مباشرة مع المعارضة امام الجماهير ، سواء بمبادرة من حزب التجمع أو من قبل هيئات مستقلة • وخاصة بعدما أصيب به من هزيمة سياسية فى أوساط المثقفين ، عندما شارك فى حوار يتيم نظمه نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة فى الايام الاولى من الحملة الانتخابية ، ولم يكن الحزب الحاكم يسمح ، فى الاجتماعات الانتخابية التى اتيح له أن يعقدها ، لمواطن أن يحضرها الا اذا كان يحمل بطاقة دعوة رسمية موقع عليها من أمين الحزب فى المنطقة • وذلك خشية أن يندس من يحرجه بتساؤلات سياسية •

وفى اطار الموقف الدفاعى للحزب الحاكم ، على الجبهة السياسية ، لوحظ انه كان آخر الاحزاب المشاركة فى الانتخابات ، الذى أصدر وأعلن برنامجه الانتخابى • وذلك بغرض أن يضمن برنامجه دفاعا ضد اتهامات المعارضة ، من ناحية • وأن لا يتيح فرصة كافية لمناقشته شعبيا ، كما حدث مع برامج أحزاب المعارضة ، من ناحية أخرى •

وحرص الحزب الوطنى الذى اسسه وراسه الرئيس السابق السادات ، ان يغير جلده الذى يظهر به للناخبين فى عام ١٩٨٤ ، عما كان عليه منذ نشأته من موقع السلطة عام ١٩٧٩ • واستمراره فى القبض عليها ما يزيد على اثنى عشر عاما • فقد أسقط الحزب من برنامجه كل علاقة له مع منبعه الاصلى الذى سمى «بثورة ١٥ مايو التصحيحية» التى ارتد بها السادات على الناصرية وثورة يوليو منذ عام ١٩٧١ • وراح يؤكد على ان جذوره تمتد الى ثورة يوليو بقيادة جمال عبد الناصر •

وتجنب على نحو مثير للانتباه اى ذكر للسادات مؤسسه وراعيه • أو بما كان يفاخر به من انجازات وامجاد مثل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، حيث آثر أن يستخدم عبارة الاصلاح الانتاجى التى صنعها الرئيس حسنى مبارك تمييزا عن الانفتاح الذى كان سائدا فى عهد السادات ومازال تنفذه حكومة الحزب الوطنى • كما أسقط كل اشارة الى اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرى الاسرائيلى • وكأنهما لم توجدا قط • وراح يستعير اصطلاحات محددة من قاموس ثورة يوليو فى الدفاع عن القطاع العام ومكاسب العمال والفلاحين والاصلاح الزراعى والتنمية المخططة وعروبة مصر والالتزام بسياسة عدم الانحياز الخ ••

فشل محاولات تحجيم الحركة السياسية للمعارضة

على العكس من الحزب الحاكم • تحركت احزاب المعارضة سياسيا ـ بدرجات متفاوتة ـ افقيا وراسيا فى الريف والمدينة • وطرح كل منها برنامجه بوضوح • ودخل فى حوارات واسعة مع مختلف قطاعات الشعب عن ازمة البلاد الراهنة وكيفية الخروج منها •

والملاحظ ان جميع البرامج الانتخابية للمعارضة ركزت من وجهة نظر القوى الاجتماعية التى تمثلها ، على أسباب الازمة الراهنة وأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ومسئولية الحزب الحاكم من ناحية ومسئولية المواطنين من ناحية أخرى • وكان هناك تجاوب شعبى ملموس ـ متباين الدرجات ـ مع ما تطرحه المعارضة من نقد أو هجوم على سياسة الحزب الوطنى واختياراته وما تقدمه المعارضة من حلول وتلتزم به من سياسات بديلة •

فى حين أن حركة الحزب الوطنى، كانت فى أضيق الحدود وتقوم على نفى وجود « الازمة » وتصر على انه ليس فى الامكان ابدع مما هو كائن فعليا • وكان هذا بالضرورة يتصادم مع الواقع الحى الذى تعيشه الجماهير وتعانى منه •

ويمكن القول انه على الرغم من تفاوت المنطلقات الفكرية والسياسية والاجتماعية لاحزاب المعارضة ، فانها اتفقت فيما بينها على حيوية عدد من القضايا الرئيسية ، رغم اختلاف النظرات والحلول لها • وذلك مثل قضية الديمقراطية • وما يتعلق بها من اقرار الحقوق والحريات الخاصة والعامة للمواطنين وحرية تكوين الاحزاب دون قيود والغاء قانون الطوارىء والقوانين الاستثنائية السيئة السمعة • وفى مقدمتها قوانين العيب والصحافة والحرمان من الحقوق السياسية وانتخابات المجالس المحلية ومجلس الشعب • وتعديل الدستور لاقامة نظام جمهورى برلمانى متكامل ينتخب فيه رئيس الجمهورية ونائبه مباشرة من الشعب بالاقتراع السرى • ومسئولية الحكومة مسئولية كاملة أمام مجلس الشعب واقرار حق المجلس فى تعديل الموازنة العامة للدولة الخ •• وانفرد حزب التجمع بالدعوة الى « انهاء تجريم الاضراب السلمى للعمال • وذلك تحقيقا لمفاوضات متكافئة تضمن استقرار أوضاع العمل والانتاج ورفع الانتاجية » •

واذا استثنينا حزب الاحرار ، فان جميع أحزاب المعارضة اتخذت موقفا مناهضا لاتفاقيات كامب ديفيد

والصلح المنفرد مع العدو الإسرائيلي . سواء انطلقت في ذلك من منطلقات جذرية كحزب التجمع ، أو من منطلقات عملية باعتبار ان اسرائيل انتهكت الاتفاقيات خلال التطبيق . وبالتالي أعدمت وجودها . وكان هناك اصرار جماعي على عروبة مصر والالتزام بسياسة عدم الانحياز في المجال الدولي .

واتفقت أحزاب المعارضة ، أيضا ، على ادانة السياسات الاقتصادية التي تعتمدها حكومة الحزب الوطني ، وأدت الى ظهور طبقة الطفيليين التي أثرت من العمولات والسمسرة والتهريب والاتجار في السوق السوداء والحشيش الخ .. وكان هناك - كذلك - نوع من الاتفاق العام على الدفاع عن القطاع العام والقطاع الخاص الانتاجي ، وان اختلفت البرامج في تحديد طبيعة ودور القطاع العام وعلاقاته مع القطاع الخاص .

ومن الملاحظ ان جميع احزاب المعارضة قدمت برامجها في اطار ترشيد النظام الرأسمالي القائم وعلاج تشوهاته . وتركيز الاهتمام على التنمية واستعادة طاقة البلاد الانتاجية .

غير أن الملاحظ - مع ذلك - ان جميع الاحزاب الحكومية والمعارضة - فيما عدا التجمع - راحت تكسو برامجها بتعبيرات اشتراكية . أما التجمع فكان حريصا على أن يؤكد بوضوح انه بالرغم من منهاجه الفكري الاشتراكي ، فانه لا يقدم - في هذه المرحلة - برنامجا اشتراكيا ، وانما برنامج للانقاذ الوطني من التبعية والطفيلية والتبعية ، يستهدف اعادة التوازن للاقتصاد الوطني في اطار النظام الرأسمالي الراهن . وتميز بتقديم حلول واقعية وممكنة التنفيذ ، توافر على بلورتها خبراؤه الذين اهتموا في نفس الوقت بتقديم مصادر الاموال اللازمة لتحقيق الحلول المقترحة .

ويمكن القول ، ان نشاط احزاب المعارضة في الجبهة السياسية للمعركة ، احتل ما لا يقل عن ٩٠٪ من مجموع الحركة السياسية . وكان نصيب التجمع وحده ما لا يقل ٥٠٪ من هذا الرصيد . سواء في شكل مؤتمرات جماهيرية او اجتماعات نوعية مع العمال والفلاحين الصغار والمتوسطين والحرفيين والمثقفين .

وقد أثارت الحركة السياسية للمعارضة خشية عارمة لدى الحزب الوطني الحاكم ، فاقدم على مجموعة من الاساليب ، استخدم خلالها أجهزة السلطة في محاولة لتحجيم هذه الحركة . من ذلك - مثلا - ان وزارة الداخلية أصدرت قرارا ، تحت حجة تنظيم الاجتماعات العامة خلال المعركة ، بمنع اقامتها في الميادين العامة والشوارع الرئيسية ، ووضعت لائحة طويلة بالممنوعات التي لا يجوز للمعارضة التحدث فيها الى الجماهير . كما قررت الحكومة في البداية اغلاق التليفزيون والاذاعة أمام ممثلي الاحزاب لشرح برامجهم للجمهور الواسع لكنها اضطرت - تحت ضغط الرأي العام من جهة والرئيس حسني مبارك من جهة أخرى - السماح بعشرين دقيقة في الاذاعة والتليفزيون لكل حزب . زادت الى أربعين دقيقة بعد تدخل القضاء . وبقدر ما كانت ردود الفعل الشعبية ايجابية تجاه أحاديث المعارضة التي نقلت أصواتها لاول مرة من خلال اجهزة الاعلام الجماهيرية المفترض انها قومية ، بقدر ما كانت سلبية تجاه حديث الحزب الحاكم .

وعلى الرغم من كل الروادع والكوابح التي اقامتها حكومة الحزب الوطني في تحجيم الاتصال السياسي لاحزاب المعارضة مع الجماهير ، فان هذه الاحزاب انطلقت بقوة متحدية كل العقبات الى أعماق الريف والمدن . وتمكنت من النفاذ الى مناطق وقطاعات لم يكن لديها امكانية الاتصال بها من قبل . وذلك بحكم القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات والتي تصل الى تجريم مثل هذا الاتصال في الظروف العادية . وقد اكسبت هذه الحركة أحزاب المعارضة أرضا سياسية جديدة وعضوية جماهيرية جديدة وخبرات جديدة ، تحتلب من عودها وتقوي من وزنها في الساحة السياسية الاجتماعية .

ازاء هذا الموقف ، اتخذت الحكومة وسائل أكبر عنفا . فعمدت في مرحلة الاسبوعين الاولين من شهر المعركة الساخن الى اطفاء الانوار من الاحياء التي تنصب فيها احزاب المعارضة مؤتمراتها واجتماعاتها الجماهيرية . بيد انه سرعان ما تراجعت عن ذلك بسبب ردود الفعل الغاضبة من سكان هذه الاحياء ، من ناحية . ولان المعارضة ، من ناحية أخرى ، باتت تحتاط للامر فتجهز موتورات كهربائية خاصة وميكروفونات تعمل بالبطارية

وهنا تراجعت الحكومة ليتقدم الحزب الوطني بمجموعات منظمة من البلطجية ، الطفيليون يؤجرهم بالمال بهم لتمزيق لافتات وملصقات المعارضة ، واثارة الشغب في المؤتمرات الجماهيرية بهدف افشالها وفضها بالقوة . غير أن هذه البلطجة جوبهت بمقاومة شجاعة من كوادر الاحزاب والجماهير معا . وذلك الى الدرجة التي نشبت معها معارك تهدد الامن العام . وتشوه - بالمحسوس المرئي - ما كان يدق له الطبول ، نهارا وليلا ، من جانب الحكومة واجهزة اعلامها عن حرية المعركة الانتخابية والجو الديمقراطي المفتوح الذي تجري في اطاره ، والذي لا مثيل له منذ ستين عاما . .

وهكذا توقفت ، منذ منتصف مايو ، اعمال التحجيم الحكومية وبلطجية الحزب الوطني على الجبهة السياسية للمعركة .

وذلك على الرغم من معارضة تيار كبار الطفيليين - وخاصة المرشحين منهم - عن الحزب الحاكم . وتغلب عليه تيار آخر أكثر دهاء ، رأى انه لم يعد باقيا على اجراء الانتخابات سوى أسبوعين وعلى الحزب الحاكم أن يتحلى بالصبر وقوة الاحتمال خلالهما ، والا فسدت الطبخة كلها . خاصة وان المراقبين والصحفيين العرب والاجانب بدأوا يفدون الى البلاد لمراقبة وتغطية المعركة . وانه من الخطر أن تبدو المعارضة في الساحة السياسية ، مطبقة

المصدر : الأهالي

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٨٤

الحركة دون قيود ، الامر الذى من شأنه أن يعطى انطباعا عاما بمصداقية وعود الحكومة بحرية المعركة ونزاهتها ، وظهورها بمظهر الممتثل لرغبة رئيس الجمهورية التى أكد عليها علانية ، أكثر من مرة .

وهذا الانطباع ، يوله فى نفس الوقت ، غطاء يستر ما تحضر له الحكومة وحزبها من ضغوط ومناورات وتزييف فى عملية الانتخابات التى تقبض على آلياتها يوم السابع والعشرين من مايو .

وكان هذا ، بدقة ، هو التكنيك الذى استخدمته الحكومة فى ادارة الانتخابات : حرية الحركة السياسية للمعارضة فى الساحة السياسية العلنية ، يقابلها حرية الحركة بلا ضوابط أو حدود للحكومة فى الساحة الخفية للعملية الانتخابية .

حركة الحكومة فى الساحة الخلفية

فى اطار ضبط الساحة الخفية للعملية الانتخابية لصالح الحزب الوطنى الحاكم ، قامت الحكومة ، سواء بأجهزتها التنفيذية او بأجهزة الحزب ، باتخاذ الاجراءات التالية :

اولا : توقيت اجراء الانتخابات مع انشغال شباب الجامعات بامتحانات عام ١٩٨٤ ، وذلك لعزل هذا القطاع الجماهيرى الهام بحيويته وحركته ، والمعروف بتأييد غالبيته لاحزاب المعارضة ، عن توظيف طاقاته فى المعركة .

ثانيا : اجراء تغييرات فى ارقام التسلسل بجداول الناخبين التى سلمت من وزارة الداخلية لرؤساء لجان التصويت المسماه بمقتضاها ، وهى مخالفة تماما لارقام التسلسل بجداول الناخبين التى سبق حصول أحزاب المعارضة على صور رسمية منها عن طريق وزارة الداخلية أيضا ، ووضع الجداول بالارقام المتغيرة تحت تصرف الحزب الوطنى وحده ، وقد نتج عن ذلك ان الحزب الحاكم انفرد بمعرفة ترتيبه للناخبيه الى لجان التصويت الصحيحة طبقا للارقام المتغيرة ، فى حين أن احزاب المعارضة افتقدت القدرة تماما على توجيه ناخبيها الى لجان التصويت الواجبة .

فى هذا المجال وقع لى حادث ذاتى ، ولكن له دلالته العامة الخطيرة ، فقد ذهبت حوالى الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم ٢٧ مايو للادلاء بصوتى فى دائرة السيدة زينب بالقاهرة شياخة البغالة « ب » ، حيث مارست دوما واجبى الانتخابى على اساس رقم القيد ٥٠٠ بلجنة تنعقد بمدرسة محمد على ولكنى ، نتيجة التغييرات فى الارقام ، لم اعثر على اسمى ضمن جداول اللجنة كالمعتاد ، رغم ان صورة الجداول الرسمية التى سلمت للحزب تتضمن اسمى ورقم قيدى ، وكنت حريصا على أن لا يفقد حزبى ، صوتى الانتخابى ، ولذلك ظللت انتقل من لجنة الى اخرى بالمدرسة بحثا عن اسمى ، ولكن دون جدوى ، واقترب منى احد مندوبى الحزب الوطنى الذين كانوا يملأون المكان ويعلقون شارة الحزب على صدورهم ، وسألنى عن مشكلتى فاخبرته ، فقال : بسيطة ، نحلها، مادمت من الحزب الوطنى : أليس كذلك ؟

اجبته بابتسامة صامتة ، فأخذنى من يدى وادخلنى احدى اللجان وقال لرئيسها : هذا رجل من رجالنا ولابد ان يؤدى واجبه الانتخابى ولو خلقت اسمه من تحت الارض .

كان واضحا ان مندوب الحزب الوطنى لا يتقدم برجاء وانما يصدر اوامر لا تقبل المناقشة ، أبرزت بطاقتى العائلية لرئيس اللجنة الذى راح يضاهى اسمى الوارد بها على ما فى الجدول الذى فى حيازته من اسماء ، ولما لم يعثر عليه ، توقف ببساطة عند اسم شخص آخر يبدأ ايضا « بأحمد لطفى » ، فقلت له ولكن هذا ليس اسمى ، اجاب : مش مهم ، من الذى سيراجع وراءنا يا عم ، ودلع الى بيكاقة ابداء الرأى ، فوجئت بهذا الوضع الشاذ ، ولم يكن امامى لكى اسجل هذا التزوير الصريح ولا أفقد حزبى صوتا فى نفس الوقت الا أن اطلب من رئيس اللجنة أن يسمح لى بالتوقيع باسمى الحقيقى فى الجدول ، امام الاسم الذى اختاره ، اذا أراد لى أن امارس حقى الانتخابى ، وضحك رئيس اللجنة ، وقدم لى الجدول قائلا : وقع كما تشاء ، وادليت بصوتى فعلا ووقعت بامضائى الصريح امام صاحب الاسم المقيد برقم ٤٠٥ « ب » شياخة البغالة .

وبالمناسبة عثرت ، عند مراجعة جداول اللجنة ، على اسم والدى الذى توفى منذ عام ١٩٦٨ !

ثالثا : مارست أجهزة البوليس ، ما سمى بالحياد فى العملية الانتخابية ، وذلك على نحو صورى لا يخلو من بعض الذكاء ، وهو حياد كان يصب ـ عملا ـ فى خدمة الحزب الحاكم ، فالشرطة وقفت موقف الحياد المتفرج ، ازاء عدوان بلطجية الحزب الوطنى على مرشحى ومندوبى احزاب المعارضة ، وطردهم ، عنوة ، من اللجان ، ورفضت التدخل بأى صورة لايقاف هذا العدوان بحجة الحياد ، وبأن القاضى المشرف على مجموعة من لجان الانتخابات الفرعية أو العامة ، هو المسئول عن التحقيق فى أعمال العدوان وإثباتها ، ولما كان القاضى مسئولا عن لجان عديدة متناثرة فى أكثر من مكان فقد كان من الصعب ـ فى الغالب الأعم ـ الاتصال به فى الوقت المناسب ، وحتى اذا ما تم الاتصال اليه وأمكنه الانتقال للمعاينة والتحقيق ، فانه كان يصل ـ بالضرورة ـ بعد أن تكون الفرصة قد اتيحت للحزب الحاكم أن يزيل آثار عدوانه .

ومع ذلك فان الشرطة لم تكن تتحرج فى خرق حيادها وتقدم على التدخل الفورى ، فى كل مرة امكن لاحزاب المعارضة ان تقاوم عدوان الحزب الوطنى ، وكثيرا ما قبضت الشرطة على المعتدى عليهم من المعارضة وأودعتهم فى مراكزها رهن التحقيق ، وتركت المعتدين احرارا

رابعا : قامت أجهزة الحكم المحلى ، ابتداء من المحافظين حتى رؤساء المدن والاحياء والقرى ، بتوظيف سلطاتها وامكانياتها فى دعم الحزب الوطنى ، خلال جميع مراحل المعركة الانتخابية ، ضد احزاب المعارضة ، واستخدمت فى ذلك سلاح المنح والمنع فى مسائل التموين والاسكان والمكافآت والغرامات وغيرها ، وكذلك فى تعليق لافتات وملصقات الدعاية لمرشحى الحزب الوطنى ، وتمزيق لافتات وملصقات مرشحى أحزاب المعارضة ، وفى حجب بطاقات الانتخاب الخاصة بمن قيدوا حديثا بجداول الناخبين ، الا لمن يحصل منهم على موافقة الحزب الوطنى ، وفى توفير وسائل النقل لمؤيدى الحزب الحاكم الى مقار لجان التصويت .

خامسا : امتناع غالبية رؤساء اللجان الانتخابية ، وهم من موظفى الحكومة ، عن تحرير محاضر بالمخالفات الانتخابية التى يضبطها مرشحو ومندوبو أحزاب المعارضة . وذلك وفق تعليمات مسبقة غير مكتوبة طبعا ، من الجهة الحكومية التى انتدبت هؤلاء الموظفين للقيام بمهام رياسة اللجان . وتتراوح هذه المخالفات بين الاعتداء على مندوبى المعارضة وطردهم من اللجان بحيث ينفرد بها مندوبو الحزب الحاكم وحده . وبين قيام مرشحى ومندوبى الحزب الوطنى بالتأشير على آلاف البطاقات التى تخلف أصحابها لصالح الحزب الحاكم .. وقد اتهمت المعارضة بالمشاركة فى هذه العملية كل من محمد كامل ليلة رئيس مجلس الشعب : فى محافظة الدقهلية . ومختار هانى وزير شئون مجلس الشعب والمرشح على قائمة رئيس الوزراء فى محافظة القليوبية . وذلك علاوة على اشعال الحريق والاتلاف المتعمد فى صناديق الانتخاب التى لمس مندوبو حزب الحكومة أن اتجاه التصويت فيها كان لصالح احزاب المعارضة . وذلك كما حدث فى لجان الخانكة والقلج ، بدائرة جنوب القليوبية التى كان مرشحا فيها رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطنى

المصدر : الـــوفـد
التاريخ : ٢١ يونيـــو ١٩٨٤

إنقسام حاد داخل حزب العمل

احتجاجا على تعيين ٤ من قياداته بمجلس الشعب

وقع انقسام حاد بين قيادات حزب العمل ، أثر موافقه المهندس ابراهيم شكرى رئيس الحزب ، على تعيينه مع ثلاثة اخرين من الحزب ، بمجلس الشعب دارت مناقشات عاصفه فى إجتماع اللجنه التنفيذيه والهيئة العليا للحزب لمناقشة هذه الخطوة أعلن المعترضون ان موافقة رئيس الحزب على التعيين ، يؤكد ان الحزب مستانس ومعارضته شكليه ، وقارنوا بين قرار تعيين قيادات الحزب وبين توقيع الرئيس الراحل السادات على تاسيس حزب العمل سنة ١٩٧٨ . وتساءل آخرون : هل حدث فى التاريخ ، ان قام رئيس حزب الحكومة بتعيين رئيس حزب معارض فى مجلس الشعب . كان أبو الفضل الجيزاوى فى مقدمة الذين اعترضوا .

رد المهندس ابراهيم شكرى على هذه الاتهامات قائلا ، ان الممارسة داخل البرلمان ، سوف تثبت ان معارضة حزب العمل ، ليست معارضة شكلية ، وانه وافق على التعيين ، حتى يضمن وجود الاتجاه الاشتراكى بالمجلس الجديد وعلمت ، الوفد ، بان المهندس ابراهيم شكرى سيقوم بجولة فى المحافظات للقاء اعضاء الحزب ، وشرح أسباب موافقته على التعيين ، تاتى هذه الجوله لمحاوله رأب الصدع الذى أصاب الحزب .

وقد صرح فوزى الخولى امين صندوق حزب العمل بالجيزه ، بان امانه الحزب بالجيزة قد جمدت نشاطها لقبول قيادات الحزب لقرار تعيينهم



أبو باشا يستقبل زعيم المعارضة

اللقاء يتناول تجاوزات المعركه الانتخابيه

استقبل اللواء حسن ابو باشا وزير الداخليه، بمكتبه في الاسبوع الماضي، المستشار ممتاز نصار زعيم المعارضه البرلمانيه الوفديه والدكتور عبدالحميد حشيش سكرتير مساعد حزب الوفد. تناول اللقاء الطعون في الانتخابات التي تقدم بها مرشحو الوفد، ورد ابو باشا، بان هذا الموضوع مطروح الان امام القضاء. وأكد وزير الداخلية، بان الانتخابات كانت نزيهة، وأن الشرطه وقفت على الحياد، واتهم صحيفة الوفد، بالاثارة والتشكيك. ورد المستشار ممتاز نصار، بان الانتخابات شهدت تدخلا سافرا من المحافظين ومديرى الامن ورجال اجهزة الحكم المحلي، واستشهد الدكتور عبدالحميد حشيش بتدخلات جهاز مباحث امن الدوله، خاصة ضد الاخوان، لاثنائهم عن تاييد الوفد. وقال الدكتور حشيش، أن حياد الشرطة في بعض الاحوال كان مريبا. وضرب مثلاً بما وقع في القليوبية.

وإعترض حسن ابو باشا على تعاون الوفد والاخوان. ورد الدكتور حشيش، بان الاخوان المسلمين مواطنون شرفاء، وتعاونهم مع الوفد ودخولهم الانتخابات، دليل على ايمانهم بالديمقراطية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤

يا أيها المضللون بأى حق تحكمون

بقلم : عبد الحميد حشيش

يا أيها المضللون باى حق تحكمون ، وعلى أية أغلبية شعبية تستندون وباى ديمقراطية تبشرون ؟ توالت تصريحاتكم وتتابعت تاكيداتكم ان انتخابات السلطة التشريعية ستكون هذه المرة – وعلى خلاف سابقاتها منذ ثلاثين عاما – مثلا للحرية والحيدة والاستقامة .ومما أورث الاعتقاد فى صحة هذه التصريحات ما بشرت به رئاسة الدولة أن المرحلة الحاليه ستكون مرحلة الديمقراطيه القائمه على تعدد الاحزاب .

وقد أغرت هذه التصريحات قطاعات كبيرة من الشباب على المشاركة فى العمل الحزبى اعتقادا منها أن الامة ستصبح بعد غيبة طويلة مصدرا للسلطات وسوف تنحنى أمام إرادتها كافة الجبهات . وأن المصرى سيضحى سيد نفسه متحكما فى مصيره .

ورغم هذه التاكيدات القاطعه فان الظروف والمقدمات كانت تنطق بالبعد عن الحيدة ، والانحراف عن النزاهة والاستقامة ، ولكن لم يتطرق الى مخيلتنا بحال ما حدث يوم المعركة من إجرام وبلطجه وأهوال

وكانت هذه الظروف والدلائل تتمثل فيما يلى :

- ان الاداة القائمة على تسيير دفة الحكم والانتخابات قد جبلت على الايمان بعقيدة راسخة وهى أن الانتخابات هى تعبير عن اتجاهات السلطة وليست ترجمة لارادة الشعب ومن هنا كانت نتائج الاستفتاءات المتعاقبة .
- إنهم ذات الاجهزة والاشخاص الذين أجروا انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٩ ومجلس الشورى والمجالس المحليه . وقد اعترف القاصى والدانى بما شاب تلك الانتخابات من انحرافات وتجاوزات القى على وزير الداخلية السابق وزر ارتكابها واخرج من الحلبة السياسية ليرفل فى ظلال الخزى والنسيان .
- جرت الانتخابات الحالية تحت سلطان قانون الطوارىء الذى لم يعد يوجد مبرر واحد لا بقائه . وهو سيف سلط على رقاب العباد . يكفى التذكير به لتمتلىء النفوس رعبا وفزعا أو فى القليل إنصرافا عن المشاركة فى العمل العام وانكفاء على الحياه الخاصه وسلبية .
- أصدر رجال هذا العهد قانونا جديدا لانتخابات مجلس الشعب فصلوه على حزبهم تفصيلا . وكان إصرار السلطة القائمة على سن هذا التشريع واصداره ، دليلا على تجاهل صوت الشعب واهداره . وهم اليوم يعترفون بأقلام كتابهم بفساد هذا النظام ووجوب العدول عنه .

● سخرت كافة أجهزة الاعلام مكتوبة ومقروءة ومرئية للتهجم على الاحزاب وكان نصيب حزب الوفد من هذه الحملة الضارية وافرا وثريا . ولم نقرأ كلمة واحدة أو نسمع صوتا واحدا ينبعث من هذه الأجهزة ــ المدعى بطابعها القومى ــ يوجه نقدا ولو خفيفا لطيفا الى الحزب الحاكم ، أو يعارض قرارا واحدا من قرارات السلطة . وقد فات السادة القائمين على هذه الاجهزة أن مصدر وجودهم يستمد من الضرائب التي يدفعها كافة المواطنين على اختلاف انتماءاتهم . فكانت الأمانة تقتضى وتستوجب ان تكون هذه الأجهزه هى المعبره عن كافة اتجاهات الشعب ومختلف فئاته ، لا أن تكون صوتا يعبر عن ارادة كل حاكم ، مع تجاهل أصوات المحكومين .

● عمل المحافظون وكافة أجهزه الحكم المحلى على التأثير فى إرادة الناس مستخدمين فى ذلك سلاح الوعد والوعيد ، مستغلين ضعف الناس وقلة حيلتهم . وقد فات السادة المحافظون أنهم ممثلون لرئيس جمهورية مصر ، فى مختلف دوائرهم ، وليسوا ممثلين لرئيس الحزب الوطنى ، وأن قاعدة حيادة الادارة من القواعد الاصولية التى ينبغى ألا نفرط فيها ، بل على العكس يتعين أن ندعمها ونقويها .

ورغم هذه العقبات والسدود فقد أقدمنا على إقتحام المعركة الانتخابية لنسطر فى تاريخ مصر أن الامة قد أصبحت مصدرا للسلطات حقا وصدقا [illegible]

إلا أن ما حدث يوم الأحد الدامى قد فاق كل تصور . فقد جند الحزب الوطنى بلطجيته للاعتداء على مندوبى الاحزاب المعارضة ولحرق بعض صناديق الانتخابات ، وللاعتداء على حياة أنصار الاحزاب المعارضة . كما منع مندوبو الاحزاب المعارضة من دخول بعض اللجان ، بل وبعض القرى . وقد وقفت الشرطه وقفة الحياد المريب ، فسمحت بالاعتداءات ، ولم تمنع الجرائم العديدة التى ارتكبها الحزب الحاكم وأنصاره . وكانت حصيلة كل هذا سقوط الشعب ونجاح الحزب الوطنى .

وان لنا أن نسائل أولى الأمر عن هذه الجرائم ونعاقب كل من سولت له نفسه العبث بارادة هذا الشعب ، كما ان لنا أن نقرر أن الحزب الحاكم لا يستند الى أية قواعد شعبية ، وليس له أى رصيد من محبة الناس وتاييدهم . فوجوده فى الحكم يفتقر الى أى مسوغ شرعى ، فان له أن يرحل ويترك الحكم للشعب .

أما أنت أيها الشعب فاعلم علم اليقين أنه لا مكان لليأس فى قلوبنا ، ولا مجال للخمول والاستسلام فى نفوسنا .. وأنه لا يمكن لاى حاكم أن يقهر ارادة شعب صمم على الكرامة والحرية . وانا نعاهدك وان العهد كان مسئولا أن نظل حاملين راية الكفاح حتى يتحقق الامل الكبير الذى نسعى اليه جميعا وهو أن تصبح الامة فعلا مصدرا للسلطات .. واعلم أيها الشعب ان الباطل مهما طال به المدى فلا بد أن يخبو ويندثر ، وأن الحق مهما طال عليه المدى فلابد أن يسمو وينتصر . فدولة الظلم ساعه ودولة الحق حتى قيام الساعة .



المصدر : الأحــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يونـيـو ١٩٨٤

مبروك لمن انتخبوا الوفد وتحياتي للاخوان الذين تحالفوا معه

لقد اثبت الذين انتخبوا الوفد اننا مازلنا الشعب الوفى شديد الطيبة ذا المشاعر الرقيقة العميقة الذى لا تصقله التجارب .

انهم ايضا انتخبوا سعد زغلول وحزبه الذى زلزل البلاد طولا وعرضا على رأس الاستعمار قبل واثناء ثورة ١٩١٩ وبعدها .

ان سعد زغلول ووفد سعد زغلول قد انتهى بوفاة سعد باشا زغلول واصبح تاريخا للوطنية والجهاد والتضحية من اجل الوطن وقدوة للأجيال .

ثم اخذ النحاس باشا حق الجدك فى حزب الوفد كاحد رجاله المخلصين ، ولا ينكر احد وطنية مصطفى النحاس ومعاونيه الذين عقدوا معاهدة ١٩٣٦ مع الانجليز ايضا عندما الغوا تلك المعاهدة .

اما الذين اخذوا حق الجدك عام ١٩٨٤ والذين انتخبوهم فانى اذكرهم الى نهاية مصطفى النحاس وحزبه قبل قيام الثورة — فقد اصبح مصطفى النحاس الزعيم الذى يضرب بالبيض والطماطم فى محطات السكة الحديد حيث اصبح الوفد وفد الاقطاع والبورصة والمضاربات وكان يلعب على حبلين هما الانجليز والسراى وانشق عنه اهم نوسيه وهو مكرم عبيد باشا الذى اسس حزب الكتلة الوفدية والى ان انشق محمد صلاح الدين باشا الرجل النقى وزير خارجية الوفد وبقى فى الحزب وفاء النحاس باشا الذى كان يعتبره ابنا له .

واذكرهم ايضا بوزارة الوفد قبل الاخيرة التى تولت الحكم على اسنة الرماح ويا للعار انها كانت رماح الانجليز الذين حاصروا دباباتهم سراى عابدين وطالبوا الملك فاروق باقالة الوزارة وتكليف الوفد بتشكيلها والسبب طبعا معروف ، ولم تنسحب الدبابات الا بعد ان نفذ الملك مطلبهم .

كان انحراف الوفد واستهتاره بمصالح الشعب وسوء احوال البلاد فى عهده من اهم اسباب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وابعث بتهنئة خاصة للذين سمحوا لانفسهم من الاخوان المسلمين بالتحالف مع الوفد واذكرهم بمصير كل من تحالف منهم مع غير الاخوان منذ وفاة الشهيد حسن البنا وآخرها التحالف مع ثورة ٢٣ يوليو .

اهنئهم واقول لهم لن تصلوا الى شىء الا بالتمسك برسالتكم الشورانية وايمانكم الصادق وبارادة الله ((سبحانه اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون)) .

لم اكتب كلمتى هذه قبل الانتخابات حتى لا يساء لهم مقصدى منها — وذكر ان نفعت الذكرى .

اللواء زغلول شلبي



مسئولية الوفد

((ان هذا الشعب الذى تحسبه جاهلا ليعلم أشياء كثيرة لكنه يعلمها بقلبه لابعقله! ان الحكمة العليا فى دمه ولا يعلم ! والقوة فى نفسه ولايعلم))

عودة الروح

انتهت الانتخابات — ورغم الشكوك الجدية المثارة حول نزاهتها — فلا مناص من استخدامها كدليل ومؤشر للرؤية واستشراف المستقبل.

ولا اظن انه بمقتضى النتائج المعلنة للانتخابات ، ان شعبنا قد قال نعم للحرامية وللرجعية ، ولكنى اعتقد انه قال نعم لحسنى مبارك شخصيا فى مواجهة الفساد .. نعم لحزب الوفد امينا على قضية الديمقراطية .. وحرمت الأحزاب الاخرى بسبب قانون الانتخابات المجحف من التعبير عن نفسها .

وقد عاد حزب الوفد منذ شهور قلائل ، وبعد غيبة طويلة ليواجه اكبر حملة متصورة اتخذت اشكالا متناقضة . فلقد حورب بالابحاث المقمة وبالحملات الصحفية المتبذلة وبالخطب الانتخابية الملتهبة وبالافلام السينمائية، وبأقلام الكتاب الحكوميين والمعارضين على السواء ووصف قادته بالرجعية والاقطاعية والتهاون مع الاستعمار الامريكى واللا علمانية بل اتهموا بكبر السن فى بعض الاحيان!

ولكن الشعب ذهب يوم ٢٧ مايو ١٩٨٤ وانتخب حزب الوفد زعيما للمعارضة واعطاه التوكيل من جديد لينوب عنه ، وعاد ادراجه فى هدوء كأن لم يفعل شيئا ولم يقل شيئا .

وقد اثبت الشعب بهذا الاختيار الذى اتى معاكسا للتيار الدعائى الجارف أنه قادر على الاحتفاظ برؤيته، نقية وانه اذا كان من الممكن قهره فمن المستحيل خداعه ابدا .

وشنت حملة ضارية على الوفد بسبب تحالفه مع الاخوان المسلمين، ونسى القائمون بهذه الحملة من مختلف الاتجاهات أنهم رغم اعلانهم بالحاح عن تشبثهم بقضية الديمقراطية يعبرون ضمنا بهذه الحملة عن رغبتهم فى حرمان تيار وطنى — ايا كان الاختلاف معه — من التعبير عن نفسه عبر القنوات الشرعية فيما عبر عنه الدكتور وحيد رأفت الرجل

الثانى فى الوفد ((هل كان يجب علينا حينما طلبوا منا ان يقيدوا اسماءهم فى حزب الوفد ان نرفض قبولهم ونحن المنفتحين على الجميع وخاصة فى هذه المرحلة حيث زاد التيار الدينى فى مصر وفى العالم العربى .

كما يبرز الكاتب الكبير خالد محمد خالد ، ان هذا التحالف اعطانا املا كبيرا وصادقا ان شاء الله فى امكانية كسب الاخوان المسلمين باعدادهم الهائلة الى صف الديمقراطية، كما اردى الجميع — من صدق

أو رياء — فى انقضاضهم على الوفد ثوب الدفاع عن ثورة يوليو ورفعوا راياتها فى مواجهته ونسوا ان المصلحة الوطنية تقتضى عقد المصالحة المؤجلة بين الثورة والوفد لا ، استعداء الثورة ضد الوفد ،

أما عن حلم المصالحة فى الماضى ودواعيها فسيتحدث عنها الاستاذ محمد عودة الكاتب الكبير. وصاحب الحملات العنيفة على حزب الوفد طارحا القضية على نحو مغلوط يقول فى (الباشا والثورة) .

((وإذا كان هناك مسئول تاريخى من تعثر وعرقلة المسار الديمقراطى لمصر فهو **فؤاد سراج الدين** وهو اخر من يملك الحق ليهاجم سلطة العسكريين التى دفع الثورة اليها **ويمكن تصور ماكان يتحقق لو قبل الباشا الاصلاح الزراعى وتم التزاوج بين الوفد والثورة فى ظل برنامج وطنى اجتماعى عام يحققه ولكن كانت طبقيته وليس وطنيته هى دافعه وحافزه الاساسى)) .**

وهذا الرأى الذى يسوقه الكاتب عن اعتبار **الوفد** مسئولا عن انفراد العسكريين بالسلطة بسبب رفضه لقانون الاصلاح الزراعى يتناقض مع حقيقة هامة وساطعة وهو أن برنامج حزب الوفد الصادر فى ٢٣-٩-١٩٥٢ به فقرة تقول ((**يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى يتفق مع ما يهدف اليه من اشاعة العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات وتشجيع استثمار رؤوس الاموال))** ((نقلا عن د. عبد العظيم رمضان، د. رفعت السعيد)) .

وقد دفع **خالد محيى الدين** ثمن تشبثه بالديمقراطية واعلان موقفه من ضرورة عقد انتخابات وتولى وزارة الاغلبية الحكم ، دفع خالد محيى الدين الثمن بخلاف مع جمال عبد الناصر ، فقد أقصى بمقتضاه عن صف الثوار فى وقت مبكر من الثورة .

والحق أن ثورة ٢٣ يوليو رغم ما منحته للشعب من مكاسب اجتماعية حقيقية ومواقف نضالية على الصعيد العربى والعالمى كان لها العذر فى هذا الخوف من الوفد لانه يمثل جناح الحرية السياسية المفقود ولا أدل على هذا الخوف من الاعتقالات — التى دام بعضها

بقلم :
سهير اسكندر

لسنوات – التى قام بها النظام ضدبعض الشخصيات التى شاركت فى جنازة **مصطفى النحــاس** وهى الجنازة التى سار فيها عشرات الالاف من المصريين يعلنــون عن حب عميق لم يطفئه الاضطهاد ابدا للزعيم الراحل وحزبه الكبير .

لهذه الاســباب اقول ان الثورة هى التى بادءت الوفد العداء وهى التى الحت فيه

واذا كنا نقر ببديهية سياسية ان كل ثورة تضــطر لاجراءات استثنائية غير شرعية حتى تتمكن من فرض سلطتها الا اننا **نرفض ان يصلب الوفد من جديد باســم الدفاع عن الثورة وفى غير صالح الديمقراطية دائما .**

واذا كنا قد طالبنا الوفد ان يتسع صدره لتجاوزات الثورة فالوجه الاخر للعدالة ان **نطــالب** المدافعين من الثورة بعد ثلاثين عاما ان يغفروا **للوفد الاخطاء** التى لم يرتكبها ابدا فى حقها !!

وعندما نتحدث اليوم من هذه المصالحة التى طال انتظارها يكون الجواب الجاهز **((ان وفد الامس ليس هو وفد اليوم))** وتســاق **الحجج عن اقطاعية فؤادسراج الدين ورجعية الباشــوات القدامى .. والراسمالية والانفتاح .. الخ . ولست بصدد تصنيف طبقى** علمى لقيــادات الوفد .. **وان كنت لا اعتقد انها تنتمى الى طبقة واحدة متميزة ولكن اقــول ان اتســاع** شــعبية **الوفد** هى التى تمنعه ان يحصر نفسه فى الدفاع عن طبقــة بعينها او اتجاه واحد فالوفد هــو الجبهة العريضة التى تضــم بين جنباتها كل الطبقات والتيارات .

واحب ان اضيف فى هذا المجال ان كبار الملاك كانوا يشكلون اعضاء فى كل الاحزاب السياسية فى مصر وفى اثناء توهج ثورة ١٩١٩ ضــم الوفد المصرى الذى تشــكل منذ نوفمبر ســـنة ١٩١٨ للمطــالبة بالاستقلال كبــار الملاك . بل ان اللجنة المركزية التى تشكلت لقيادة الثورة من ثلاثة واربعين عضوا كان عدد كبار الملاك المشتركين فيهـــا ستة وثلاثين عضـــوا اى بنسبة ٨٣٫٢١ ٪ **(نقلا عن د. عاصـــم الدسوقى) .**

ولم يحل هذا دون ان يصــبح الوفد معبرا عن امة بأسرها !! وان الفلاحين والعمــــال والطلاب كانوا هم جيش الثورة وعدتها وهم الذين وقموا العرائض التى وكلت الوفد ليكون القائد والمتحدث باسمهم .

وقد تجاوزت الجماهير بالفعل فى حماسها واقدامها كل ما خطر ببال اى من الزعماء او القادة الوطنيين فدفعتهـــم الى التشــــدد والى الاستبسال .. ومن هنـــا يستمد الوفد قوته **الحقيقية** .. لقــد قاد الجماهير لانه جعلها هى القائدة الحقيقية له .. واسترق الســمع لصوتها فحدثته بلغتها .. الثورة الشــعبية هى التى حولت قــادة الثــورة الشــيوخ الذين كانوا يلتمســون استقلالا مأمونا بالوسائل السلمية ما وجدوا اليه سبيلا .. حولتهم الى ثوار رافضين وتشكلت لجان الثورة واجتاح الوطن الزلزال يهز اركان الامبراطورية البريطانية فى اوج انتصارها .

ثم كانت معركة الدستور التى سار فيها **سعد زغلول** واكملهـــا من بعده **مصطفى النحاس** حيث كانت معركة ضارية ضد الملك والاحتــلال وتشبث الوفد بالقضية التى كانت بالنسبة له مسألة حياة او موت كمـــا كانت قضية الجماهير فى آن واحد .

ورغم الصعوبات والضغوط يمكن القــول ان فترات حكم النحاس كانت فترات انفراج تحققت فيها لمصر ولشعبهـــا غالبــية ما نالته من مكاســب واصـــلاحات . وعندما بــرز الاحتيــاج لتيــــار يدافع عن التقــدم الاجتمـــاعى وتذويب الفوارق بين الطبقات تجاوب الوفد مع هذا الاتجاه الشعبى ومنح النحاس يســـار الوفد متنفسا وهو الذى سمح بتكوين الطليعة الوفدية .. وتجاوب بدوره مع مطالب الطبقـــات الشــــعبية الكادحة بتحقيقه لمجــانية التعليم ونقــابات العمال واستقلال القضاء .

وفى ١٩٥١ – ورغم تمسك الوفد بالاسلوب الدستورى – استثمر رغبة الجماهير فى الكفاح المسلح فتجاوب مع رغبتهـــا وتم الغــاء معاهدة ١٩٣٦ من أجل الشعب .

ولم يكن حزب الوفد حزبا بلا اخطاء كانت له أخطاؤه وكانت له مهاداناته ولكن التحامه بالجماهير واحترامه لمشيئتها كان يجعل هذه الاخطاء لا تصل الى مرتبة الكوارث .. وكان يعطى امكانية مســتمرة لتصحيحها .

ان القـــاب ((البـاشـــا)) و ((الاقطاعى)) الشكلية العابرة لا تمنع هذا الالتحـــام بين الوفد والشعب كما ان **محمد سيد أحمد ونبيل الهلالى** وهمـــا من انقى ما عرفت الحركة الشيوعية من رجال كانا من ابناء الباشوات واختاراه ان يقفا فى المعسكر المضاد لطبقتهم .. كما ان قيادات اليساريين التى تعبر أساسا عن العمال والفلاحين ليســت بالضرورة – دون ان نلجا الى الجــداول والاحصــــاءات – ليست من الفلاحين والعمال ..

وحينمـــا يطرح الســـؤال مجددا هل الوفد الجديد هو الوفد القديم ؟ اقول ان هذا هو تكليف الشـــعب للوفــد والرسالة التى اراد ان يقولها له حين اعطاه صوته بعد ان غيب ثلاثين عاما عن ســـاحة العمل السياسى وبفعل القوة الجبرية .



فالشعب لم يخر الرجعية ولا الاقطاع ولا مصالح الطبقات الطفيلية ولا ممالأة الاستعمار الأمريكي الذي يساند عدونا اسرائيل .. ولكن اختار الوفد ليصون قضية الديمقراطية ويعيد تقييم المواقف على ضوء معاهدة كامب ديفيد التي سقطت ولم يعد لها وجود بسبب سلوك اسرائيل العدواني، ويحافظ وينمي المكاسب الشعبية للعمال والفلاحين الذين كانوا دائما حماة الوفد وأبطاله .

وعلى الوفد ان يعيد الثقة ـ بصفته ممثل المعارضة الوحيد ـ للجناح اليساري الذي رفض تحالفه مع الاخوان المسلمين وان يشرح قضيته على أساس ديمقراطي سليم وان يعلم ان معارضة بغير جناح يساري انما هي معارضة ناقصة بغير شك .

ولا شك ان الوفد قد افتقد كثيرا هذه النخبة المخلصة الممتازة التي سارعت بترك الحزب ((الدكتور فرج فودة)) والدكتور محمد أنيس والاستاذ ابراهيم طلعت .. وغيرهم .

، مسئولية الوفد ان يعبر بحكم وجوده في مجلس الشعب عن القوى السياسية التي حرمت من التعبير عن آرائها بمقتضى قانون انتخابي مجحف لانه هنا نيابة عن الشعب كله .

مسئولية الوفد ان ينسق مع أحزاب المعارضة الاخرى بشان القضية الاساسية التي ائتمنه عليها الشعب (قضية الديمقراطية) ولا شك ان خروج الوفد من لجنة الدفاع عن الديمقراطية قبل الانتخابات قد اضعف هذه اللجنة .

مسئولية الوفد ان يكون المعبر عن ايديولوجية عربية واسلامية مستنيرة تجمع بين توحيد احلام الجماهير دون ان تقدم حلما مزعجا من الصراع الدموي والارهاب الديني .

تلك مسئوليات الوفد الكبيرة نطرحها ونطالبه بها في غير تلعثم ولا وجل لان علاقة الشعب بالوفد لم يتطرق اليها الخوف أبدا وهذا هو الحب الحقيقي الجدير بشعبنا العظيم .



المصدر : الأحرار

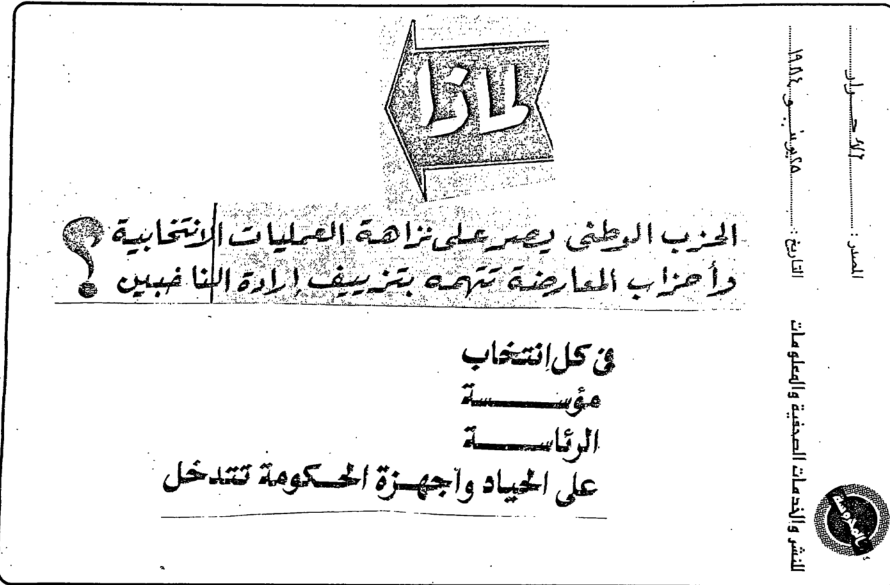
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٤

قصة الانتخابات في عهد الرئيس مبارك

هل تعمدت الحكومة تجاهل ضمانات المعارضة قبل الانتخابات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٤



الحزب الوطني يصر على نزاهة العمليات الانتخابية وأحزاب المعارضة تتهمه بتزييف إرادة الناخبين ؟

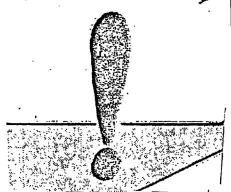
في كل انتخاب مؤسسة الرئاسة على الحياد وأجهزة الحكومة تتدخل



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٤

الطعون في انتخابات النقابات المهنية والباذنجان في انتخابات الإتحادات الطلابية



بالانتخاب يختار الشعب حكامه وممثليه فى المجالس النيابية . ومن هنا تبرز قيمة نزاهته كحجر الزاوية فى اقامة الديمقراطية ..

والحديث عن نزاهة الانتخاب ، او تزييف ارادة الناخبين ، حديث قديم يتجدد .. فقبل كل معركة انتخابية تعلو الأصوات المطالبة بحيدة الادارة وسلامة الاجراءات .. وبعد اعلان النتائج تتبادل الحكومة والحزب الفائز مع الاحزاب الاخرى ، تراشق الاتهامات : الحزب صاحب الاغلبية يؤكد الحيدة والنزاهة .. والاحزاب المنافسة تدعى التزييف وانعدام الحرية ..

وكتاب محمد ابن الاسعاد :
((نزاهة الانتخابات فى مصر)) ،
يرصد عمليات الانتخاب للمجلس الشعبية والنقابية فى ((عهد الجمهورية الرابعة)) . ويوضح مواقف اجهزة الحكومة وخاصة الشرطة ، وكذلك الحزب الحاكم ، واحزاب المعارضة فيها ، مستندا الى تصريحات المسئولين فى الحكومة والاحزاب ، واقوال الصحف ، فى الفترة من سنة ١٩٨٢ الى سنة ١٩٨٤ .

فقد فتحت الاحزاب المصرية كلها ملف الانتخاب ، مع ابتهلال سنة ١٩٨٢ . والتفت حول ادانة تزييف ارادة الناخبين ، الذى تم فى فترات مختلفة سابقة .

ولكنها اختلفت حول الانتخابات فى عهد الجمهورية الثالثة (٧١ - ١٩٨١) والرابعة (٨١ - ١٩٨٤) .



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيـــو ١٩٨٤

فاحـزاب المعارضـة تتهم الانتخابات والاستفتاءات فى العهد بعدم النزاهة ».

ولكن الحزب (الوطنى) الحاكم ، يرفض هذا الاتهام ، لانه يعنى سحب شرعيته فى الحكم ، وعدم صلاحية حكومته فى اجراء الانتخاب لمجلس الشعب فى مايو ١٩٨٤ . ويرى الحزب (الوطنى) ان المعارضة اختلقت هذه الادعاءات ، لتغطية عجزها عن كسب ثقة الناخب المصرى .

فهل كانت الانتخابات فى عهد الرئيس حسنى مبارك نزيهة ؟ .. سـؤال يطرحه المؤلف ، ليجيب عليه بعرض لما تم فى كل انتخاب ، وتعليق الاطـراف المتنافسة عليه .

ويبدأ بالانتخابات التكميلية لمجلس الشعب ، التى أجريت بعد خلو عدد من المقاعد لوفاة شاغليها او اسقاط العضوية منهم . وتم الاقتراع فى اغلب هذه الدوائر لصالح الحزب الحاكم ، دون منافسة من احزاب المعارضة .

٧ دوائر

ولكن المنافسة كانت شديدة بين المعارضة والحزب الحاكم فى سبع دوائر هى : ابو تيج بمحـافظة اسيوط ، وكوم حمادة بمحـافظة البحيرة ، ومحلة روح بمحـافظة الغربية ، وتلبانة بمحافظة الدقهلية ، وببا بمحافظة بنى سويف ، وميناء البصـل ومحرم بك بمحـافظة الاسكندرية .

فى دوائر ابى تيج وكوم حمادة ومحلة روح ، اجريت الانتخابات فى يناير ١٩٨٢ ، وفاز فيها مرشحو الحزب (الوطنى) . ووصفها حسن ابو باشا وزير الداخلية بالحياد والنزاهة والنقاء . وقال الوزير محمد رشوان انه رغم فوز مرشحى الحزب (الوطنى) ، فان مرشحى جميع الاحزاب تسابقوا .. لنزاهة الانتخاب! .. وقالت (مايو) انها كانت حرة ١٠٠٪ .

ولكن هـذه الاقوال تهاوت امام تقرير محكمة النقض الى مجلس الشعب ، بان فوز مرشح الحزب (الوطنى) بدائرة محلة روح قد شابه البطلان . فقد تدخلت السلطة التنفيذية لصالحه ، وكانت لجنة فرز الاصوات باطلة .. ومع ذلك استمرت عضـوية هذا النائب الى نهاية دورة المجلس سنة ١٩٨٤ .

أما فى انتخاب دائرة تلبانة ، فى منتصف ١٩٨٢ ، فقد فاز مرشح الحزب (الوطنى) فوزا ساحقا ، جعل (مايو) تحيى محافظ الدقهلية بلادارته الناجحة للمعركة الانتخابية» لانها كانت «شريفة ونزيهة» .

هذا ، بينما كتب ابو الفضل الجيزاوى ، مسـئول الانتخاب بحزب (العمل) فى (الشعب) يقول انه تم تزوير الانتخاب بشكل استفزازى ، وصل الى حد الاجرام والبلطجة .

ونشرت (الاهالى) تقريرا من هذه الانتخابات ، اكد ان الحزب (الوطنى) ليس لديه استعداد لخسارة معركة انتخابية واحدة . ولهذا لايتورع عن استخدام اى اسلوب مثل الضغط والترغيب والشائعة والتزوير .

وفى انتخـابات دائرة ببا ببنى سويف ، فاز مرشح الحزب (الوطنى) فى اغسطس ١٩٨٢ . وعلى الفور اقام ابو الفضل الجيزاوى دعوى قضائية اتهم فيها وزير الداخلية ، ومدير امن بنى سويف ، والقاضى المشرف على الانتخابات ، بتزويرها لصالح مرشح الحزب (الوطنى) .

اما انتخابات دائرة مينا البصل بالاسكندرية ، فتمت فى اغسطس ١٩٨٢ ، بعد خلو الدائرة باسقاط عضوية مجلس الشعب من رشاد عثمان ، لادانته امام محكمة القيم .

واثارت المخالفات التى تمت فى انتخـابات هـذه الدائرة ثائرة المعارضة ، وكثرت الطعون فيها ، حتى ان رئيس اللجنـة العـامة للانتخابات قرر الغاءه . ولكن وزارة الداخلية انتدبت قاضيا آخر ، تولى فرز الاصوات ، واعلان فوز مرشح الحزب (الوطنى) فوزا ساحقا .

وتولت (الشعب) و (الاهالى) مهمة فضح تزوير هذه الانتخابات بينما وقفت (مايو) تدافع عن نزاهتهـا ونظافتها .

التجمع بالاسكندرية

وفى انتخـابات دائرة محرم بك بالاسكندرية فى يناير ١٩٨٤ ، فاز أبو العز الحريرى مرشح «التجمع» اى المعارضة ، بنسبة ٨٣ و٥٢٪ .

واستغلت صحيفة (مايو) هـذه النتيجة لتؤكد نزاهة حكومة الحزب (الوطنى) ، واهليتها لاجراء الانتخابات التالية . لكن (الاهالى) صحيفة حزب (التجمع) اتهمت الحكومة والحزب (الوطنى) بتسخير امكانات الدولة واجهزتها وأموال القطاع العام لخدمة مرشحها . وان كانت الصحيفة قد اعترفت بحياد الشرطة

وقالت (الشعب) صحيفة حزب (العمل) ان حياد الشرطة فى الانتخابات صادف اكبر الارتياح لدى الرأى العام المصرى الذى ارجعه الى تعليمات الرئاسة . ولكن هـذا الحياد لم يشمل اجهزة الحكومة . وهذا التناقض بين موقف الرئاسة والشرطة ، وبين تصرفات الحكومة والحـزب (الوطنى) ، يؤدى الى الازدواج فى اتجاه الحكم ، ويجعل الشعب بين مصدق ومكذب للوعود المبذولة بتأمين سـلامة الانتخابات القادمة .

وقد عزفت الجمـاهير عن المشاركة فى هذه الانتخابات ، حيث كانت نسبة الذين ادلوا باصواتهم ٨. و٩٪ . واستفزت هذه الظاهرة جميع الاحـزاب والتيـارات السياسـية . واجمعت صحف (الاحرار) ، (الاهالى) ، (الشعب) و(مايو) ، على انها ترجع الى فقدان ثقة الناخبين فى الانتخابات ، نتيجة لتزويره . ودعت المعارضـة الحكومة الى التكاتف معهـا لعلاج هذه الظـاهرة الخطرة على مستقبل مصر الديمقراطى .

تزوير القرعة

تمهيدا لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى ، اجرى المجلس فى يولية ١٩٨٣ قرعة لتحديد الاعضاء الذين ستستمر عضويتهم ، والذين تسقط عنهم العضوية .

وقد شكت (الاهالى) فى صحة القـرعة ، لانها اخرجت كل الوزراء السـابقين ، وابقت جميع الوزراء الحاليين ! .. واخرجت بعض الشخصـيات غير المرغوب فيها او المشتبه فى نزاهتها ، او غير المتعاونة مع الحكـومة .. اى ان نتيجة القرعة حققت رغبة الحكومة .

وقالت (الاهـالى) ان مظروف العضو الذى لاتريده الحكومة وضعت فيه ورقتان عليهما كلمة «يخرج» . اما العضو المرغوب فيه فكتب على ورقتيه «يبقى» . وبهـذا زورت الحكـومة القـرعة ، وتحكمت فى نتيجتها .

واجريت انتخـابات التجـديد النصفى لمجلس الشورى بنظام القائمة الحزبية المطلقة . لذلك قاطعتهـا جميع الاحزاب المعارضة .

ولان قانون مجلس الشـورى يشترط لنجاح القائمة حصولها على ٢٠٪ على الاقل من اصوات الناخبين ، فقد اجرى استفتاء يوم ٤ من اكتوبر

١٩٨٢ علي قائمة الحزب (الوطني).

وقالت (مايو) صحيفته ان الجميع اعترف بنظافة هذه الانتخابات . وان قوائم الحزب الحاكم حصلت على اكثر من ٦ ملايين صوت ، بينما يشترط القانون لنجاح قوائم الحزب ، مليونين ونصف مليون فحسب .

ودللت (مايو) بهذه النتيجة على قوة القواعد الجماهيرية للحزب ، وفشل المعارضة فى دعوة المواطنين لمقاطعة الانتخاب .

وفندت (الشعب) اقوال (مايو) ، بتقرير مفصل من سير الانتخابات اكدت فيه بالارقام والوقائع مقاطعة الشعب لها ، وعدم نزاهتها .

وابدت (الاحرار) ثلاث ملاحظات:

● الاولى ، ان الحزب (الوطنى) لم يستطع ان يجلب سوى نصف اصوات الناخبين المقيدين فى جداول الانتخاب ، وربع اصوات الذين لهم حق الانتخاب فعلا .

● والملاحظة الثانية ، هى ان نسبة ٥١٪ التى حصل عليها الحزب (الوطنى) فى انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٧٩ ، اما انها غير صحيحة ، واما ان شعبية الحزب قد هبطت بنسبة ٣٠٪ خلال ٤ سنوات من الحكم .

● والملاحظة الثالثة ، هى ان نسبة الحضور فى سبعة انتخابات فيما بين ١٩٥٧ و١٩٧٩ ، لم تتعد ٢٠ — ٢٥٪ فى المدن و٣٠ — ٣٥٪ فى القرى . ومعنى هذا ان قفزة غير طبيعية حدثت فى الوعى السياسى لدى الشعب . فهل كانت بفضل جهود الحزب (الوطنى) .

وقالت (الاهالى) ان بيان وزير الداخلية حول انتخابات مجلس الشورى ، اثار سخرية الناس ومخاوفهم . فالمعلومات الواردة به غير صحيحة ، ويدل على عزم الحكومة على تزييف ارادة الجماهير .

ورفع ابو الفضل الجيزاوى ، نيابة عن عدد من الناخبين ، دعوى بطلان انتخابات مجلس الشورى ، على اساس ٣٤ سببا من اهمها ان كشوف الناخبين مغايرة للحقيقة ، وان الحرية لم تتوافر للناخبين ، وان عمليتى الانتخاب والفرز زورتا ، وان تصميم بطاقة الانتخاب غير قانونى ، وان نسبة الحضور فى بعض اللجان مزورة ، وان مناخ الاكراه والضغط ساد الانتخابات .

المهندسون

ثم يتناول محمد ابو الاسعاد ، انتخابات النقابات المهنية ، وفى مقدمتها نقابة المهندسين ، التى تمت يوم ٢ من مارس ١٩٨٣ ، وفاز فيها عثمان احمد عثمان بمنصب النقيب باغلبية ٩٢ و٨٤٪ .

ونشرت (الاهالى) و (الشعب) تقريرين عنها ، اكدا تدخل الحكومة لصالح الفائز ، وانعدام الدقة فى اجراء الانتخاب ، ومساندة شركة ((المقاولين العرب)) وغيرها للفائز .

عرض وتعليق :

رمزى ميخائيل جيد

وسجلت (الاهالى) حياد رئاسة الجمهورية . ولكن (الشعب) قالت ان اشادة مدير مكتب رئيس الجمهورية بعثمان احمد عثمان ، فى مقال بصحيفة المهندسين ، يمكن تفسيره واستغلاله ضد الحياد الذى تلتزم به رئاسة الجمهورية .

الصحفيون

وتمت انتخابات نقابة الصحفيين يوم ٤ من مارس ١٩٨٣ ، وفاز فيها صلاح جلال بمنصب النقيب ، بفارق ثلاثة اصوات زيادة على منافسه كامل زهيرى .

وهنا اوضحت (الشعب) و(الاحرار) ان الانتخابات جرت دون احكام للضوابط المقررة فى القانون ولائحته الداخلية ، مما اخل بسلامتها

وقالت (الاحرار) و (الشعب) ان ٢١٦ صحفيا تقدموا بدعوى للطعن فى الانتخابات .. واقام كامل زهيرى دعويين لاعادة فرز الاصوات ، ولوقف قرار وزير الاعلام باعلان النتيجة . فاجابته المحكمة الى طلباته . ورفضت الاشكال والاستئناف اللذين رفعهما صلاح جلال ووزير الاعلام .

وأكدت (الاهالى) ان موقف الرئيس حسنى مبارك كان محايدا ، فقد رفض بحسم انحياز رؤساء تحرير الصحف الحكومية المسماة بالقومية .. ولم يقابل احدا من المرشحين ، لئلا تفسر المقابلة بتأييد الرئيس للمرشح . ومع ذلك كان انحياز الحكومة ظاهرا الى جانب مرشح الحزب (الوطنى) ، اذ ان التليفزيون والصحف نشرت فورا النتيجة التى اعلنها احد اعضاء اللجنة منفردا ، حتى يوضع الجميع امام الامر الواقع

التجاريون

اما انتخاب نقيب التجاريين فجرى فى مايو واعيد فى يونية ١٩٨٢ . وتنافس على المنصب عبد الرزاق عبد المجيد ، وحسن توفيق .

وقالت (الاهالى) ان الاول يحظى بتأييد رئيس الوزراء . والثانى يدعمه عثمان احمد عثمان ورشاد عثمان .

وتساءلت (الاحرار) عن المصدر الذى يمول الدعاية لعبد الرزاق عبد المجيد ، التى تكلفت فى (الاهرام) و (الاخبار) وحدهما اكثر من عشرين الف جنيه . ولكن المرشح رفض الافصاح عن ممولى دعايته .

ولما اعترض المدعى العام الاشتراكى على خمسة من المرشحين ، رفض مجلس النقابة الاعتراض . فوصفت (الاهالى) هذا الموقف بانه ديمقراطى .

وفى انتخاب الاعادة ، ثبت تزوير الاصوات فى النقابة الفرعية بالزقازيق . وطلب عبد الرزاق عبد المجيد استبعادها ، بينما تمسك بها حسن توفيق ولما قرر مجلس الادارة والجمعية العمومية اعادة الانتخاب للمرة الثالثة ، تمسك كل من المتنافسين برأيه . وقررت المحكمة فوز حسن توفيق ، لكن مجلس النقابة اعلن فوز عبد الرزاق عبد المجيد ، ، واحتدم الصراع بين الفريقين .

اما الانتخابات الفرعية للجان المعلمين ، فلم تلق اهتماما من الاحزاب ، رغم ان نقابة المعلمين اكبر نقابة مهنية فى مصر . وليس مما يلفت النظر غير شكويين نشرتهما (الاهالى) من اخطاء شابت الانتخاب فى طوخ والقنطرة شرق .

وفاز محمد على بمنصب نقيب السينمائيين ، فى ابريل ١٩٨٣ ، بعد انتخابات ساخنة ، وصراع اكثر سخونة بين المرشحين . وترتب على المعركة ثلاث دعاوى قضائية : الاولى ، اقامها ١٥٠ عضوا ، احتجاجا على عدم قانونية الاجراءات .. والدعوى الثانية ، اقامها المخرج على بدرخان ، للتظلم من قرار استبعاده من الترشيح فى اخر لحظة . والدعوى الثالثة ، رفعتها المخرجة فريدة عرمان ، التى اعلنت لجنة الانتخابات نجاحها ، وفى اليوم التالى ادعت وجود خطأ فى حساب الاصوات .

الطلبة والباذنجان

وفى خريف ١٩٨٢ ، اجريت انتخابات اتحادات الطلاب فى الجامعات . وقالت (الاهالى) انها اسفرت من استياء عام بين الطلاب لتدخل ادارات الكليات ومكاتب الامن فيها . وانها لم تلق حماسا كافيا من الطلاب للترشيح او لاعطاء الاصوات ، لادراكهم عدم جدواها .

٢

وكان اهم مايلفت النظر فى الدعاية الانتخابية ، هو الاسلوب الهزلى مثل : ((اخوانى فى الباذنجان .. انتخبونى لتذهبوا الى أسوان))

واوضحت (الشعب) ان لائحة اتحاد الطلاب التى صدرت سنة ١٩٧٩ ، تتعارض مع المادة ٥٦ من الدستور ، التى كفلت حق انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى . فهى تستهدف عزل الحركة الطلابية عن المجتمع ، وفرض روح السلبية واللامبالاة على الشباب .

ولذلك حذر الدكتور محمد حلمى مراد ، من احتمال انحراف الطلاب الى تكوين تجمعات لهم خارج الاتحادات ، وازدياد ظواهر الرفض والعنف وعدم الانتماء بين الشباب.

وتناول الكتاب انتخابات الاتحادات التعاونية الزراعية ، والانتخابات العمالية سنة ١٩٨٣ . وأوضح الصراع الذى احتدم فيها بين الراغبين فى تزييفها ، والمتمسكين بنزاهتها . وكيف كشفت صحف المعارضة كلا من الطرفين .

القائمة المطلقة

اجريت انتخابات المجالس المحلية فى نوفمبر ١٩٨٣ ، طبقا لنظام القائمة الحزبية المطلقة ، لاول مرة ولذلك قاطعتها احزاب (العمل) ، (التجمع) ، (الاحرار) .. واشترك فيها الحزب (الوطنى) الحاكم . وحزب (الوفد الجديد) ، الذى وجد فيها فرصة لاكتساب شرعيته قضائيا ، بعد أن انكرتها الحكومة اجرائيا . فتقدم الحزب بقائمتين فى دائرتى الساحل وروض الفرج . وتقدم حزب (الامة) — اثباتا لوجوده — بقوائم انتخابية فى ثلاث دوائر بالعاصمة هى : الساحل ، مصر القديمة والزاوية الحمراء

وفازت قوائم الحزب (الوطنى) بالتزكية فى اغلب الدوائر . ولم يتم الانتخاب الا فى دائرة روض الفرج ، التى برزت فيها منافسة (الوفد الجديد) ، ودائرة مصر القديمة والزاوية الحمراء ، حيث برزت منافسة حزب (الامة) . ودائرة الساحل التى تعرضت لمنافسة حزبى (الوفد) و (الامة) .

وفازت قوائم الحزب (الوطنى) بنسبة ٧٥٪ من الاصوات ، و(الامة) بنسبة ٢٢٫٥٪ ، و (الوفد) بنسبة ٢٫٥٪ .

ورأت (مايو) ان المعركة كانت بين الحزب الحاكم ، وبين المعارضة الشرعية وغير الشرعية ، وان الحكومة وقفت على الحياد . فكانت الانتخابات مفخرة من مفاخر الديمقراطية ، رغم سلبيات بعض عناصر الحزب (الوطنى) ، وبعض الاجهزة التنفيذية .

ولكن صحف المعارضة : (الاحرار) ، (الشعب) و (الاهالى) نشرت حوادث كثيرة تدل على ان المعركة الانتخابية كانت ساخنة بين طرف يقوم بالتزوير ، واخر يمنعه من التزوير بكل الطرق المشروعة !

ضمان النزاهة

اجمعت احزب المعارضة على ان حل مشكلة عدم نزاهة الانتخابات ، يكمن فى احكام قواعدها ، ووضع الضمانات القانونية التى تكفل حيدتها ونزاهتها ، وسد المنافذ التى يتسرب منها الفساد السياسى .

وتقدمت اللجنة البرلمانية لحزب (العمل) قرب نهاية ١٩٨٢ ، بمشروع قانون الى مجلس الشعب ، بتعديل القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، بهدف ضمان حيدة الانتخابات ونزاهتها .

وتضمن مشروع القانون اعادة تنظيم جداول الانتخاب ، والتاكد من شخصية الناخبين ، وضمان اشراف قضائى فعلى ورقابة شعبية على الانتخاب ، وتشديد العقوبة على تزويره .

ولكن مشروع القانون ظل مهملا حتى يناير ١٩٨٤ ، عندما عرض على اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ، التى يسيطر عليها الحزب (الوطنى) ، ورفضته .

وتقدمت احزاب المعارضة بمذكرة الى رئاسة الجمهورية فى ١٩ من ديسمبر ١٩٨٢ ، طالبت فيها بتوفير الاشراف القضائى الفعلى على عملية القضائى ، وسد اوجه النقص فى قانون مباشرة الحقوق السياسية .

وطلب رؤساء احزاب (الاحرار) ، (العمل) و(التجمع) مقابلة الرئيس ، للمناقشة فى مشروعهم لاقامة ديمقراطية سليمة . ولكن الرئاسة التزمت الصمت لمدة ٧ اشهر . فانتقد محمد حلمى مراد موقفها فى (الشعب) يوم ١٢ من يولية ١٩٨٣ . وبعد اسبوعين تشاور الرئيس مع زعماء المعارضة ، دون الوصول الى نتائج حاسمة

وحفلت صحف المعارضة بالعديد من المطالب والاقتراحات لضمان نزاهة الانتخاب . فدعت (الشعب) و (الاهالى) الى تاليف حكومة محايدة غير حزبية لتولى الحكم خلال المعركة الانتخابية . وتاليف هيئة خاصة دائمة للانتخاب تتمتع بالاستقلال والنزاهة .

وهاجم مصطفى كامل مراد ، فى شهرى يولية واغسطس ١٩٨٣ ، الحكومة لرفضها الاستجابة لمطالب المعارضة بضمانات الديمقراطية . ونادى بالغاء قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية . ودعا الى اطلاق حرية تشكيل الاحزاب ومراجعة الدستور .

واعلن (الوفد الجديد) ، ان الحقيقة ستظل حائرة بين ادعاء تزوير الانتخاب ، وبين ادعاء حيدتها .

حتى تتوافر ثلاثة شروط : اولها : أن يكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية .

وثانيها ، ان يجرى تحت مسئولية هيئة مستقلة من السلطة التنفيذية . وثالثها ، جعل التدخل فى الانتخابات جريمة لاتتقادم دعوا الجنائية والمدنية .

القائمة المشروطة

تصور الحزب (الوطنى) أن تغيير نظام الانتخاب من الفردى الى القوائم ، يمكن ان يحول التيار الشعبى المطالب بضمان نزاهة الانتخاب ، عن مساره . ولذلك تقدم عشرة من نواب الحزب (الوطنى) فى يولية ١٩٨٢ بمشروع قانون ، بالاخذ بنظام القوائم الحزبية . وبذلك استدرج الحزب الحاكم احزاب المعارضة الى معركتين معا .

فاسرعت المعارضة باعلان رفضها لنظام القوائم . وقال ابراهيم شكرى ان النظام الجديد غير ملائم لظروفنا .. واعلن مصطفى كامل مراد ، مقاطعة حزب (الاحرار) للانتخاب وفق نظام القوائم الحزبية المطلقة . ورأى خالد محيى الدين ان هذا النظام يحرم ٩٩٫٥٪ من الشعب من حقوقه السياسية ، لانه يقصر حق الترشيح على الحزبيين ، الذين لايزيد عددهم عن ٠٫٥٪

وفى يوم ١٦ من يولية ١٩٨٣ ، عقد ممثلو الاحزاب والقوى السياسية مؤتمرا بدعوة من حزب (العمل) . واجمعوا على رفض الانتخاب بالقوائم الحزبية المطلقة والنسبية المشروطة . وطالبوا بحرية تاليف الاحزاب واصدار صحفها ، وتوفير الضمانات لنزاهة الانتخاب ، ومنها تشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخاب تحت اشراف كامل من الهيئة القضائية .

وفى الوقت الذى اجتمعت فيه القوى المختلفة حول مطالب ديمقراطية واحدة ، بدأ الانقسام داخل الحزب (الوطنى) حول الديمقراطية ونزاهة الانتخاب . فظهر اتجاه يميل الى التفاهم مع

المعارضة والوصول معها الى حلول وسط . وظل الاتجاه الثانى يرفض تقديم اية تنازلات للمعارضة فى المسألة الانتخابية ، حتى لاتستمر ضغوطها نحو مزيد من الديمقراطية.

وتمكن الاتجاه المتشدد داخل الحزب الحاكم من اصدار قانون الانتخاب لمجلس الشعب بالقائمة الحزبية المشروطة بنسبة ٨ ٪ ، فى اغسطس ١٩٨٣ . ومضى فى تطبيق نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية المطلقة ، على انتخابات المحليات ومجلس الشورى . ورفض الاستجابة الى اى نوع من الضمانات التى تطالب بها المعارضة لتحقيق نزاهة الانتخاب .

وفى مواجهة هذا التشدد ، عقدت احزاب المعارضة والقوى السياسية المختلفة ، مؤتمرا سياسيا فى السابع من اكتوبر ١٩٨٣ ، انتهى الى تاليف «لجنة الدفاع عن الديمقراطية» ، التى اصدرت بيانا فى ١٤ من اكتوبر ١٩٨٣ ، طالبت فيه بتقرير ضمانات حيدة الانتخاب ، الغاء الانتخاب بالقوائم ، وحالة الطوارىء والقوانين المقيدة للحريات . كما طالب بعودة رجال الدين الاسلامى والمسيحى الى مواقعهم ، وعودة اصدار الصحف الموقوفة .

ومع ازدياد الحاح القوى الوطنية على ضمانات الديمقراطية ، ازداد بروز الاتجاه المعتدل داخل الحزب (الوطنى) الذى يمثله ابراهيم نافع ، رئيس تحرير (الاهرام) . وظل صبرى ابو المجد ، رئيس تحرير (مايو) ، معبرا عن الاتجاه (الوطنى) المتشدد .

ويتساءل المؤلف محمد ابو الاسعاد فى خاتمة كتابه ، عما يخبئه المستقبل لقضية نزاهة الانتخاب وديمقراطية الحكم .

وتأتى الاجابة بعد ثلاثة اشهر من صدور الكتاب ، فى انتخابات مايو ١٩٨٤ .. وكانت صدمة لكل امل فى دعم الديمقراطية وتأكيد نزاهة الانتخاب .

وبعد

من المعروف المتانى لوقائع الانتخابات المختلفة فى عهد الرئيس حسنى مبارك ، ورصد مواقف اجهزة الحكم ، والاطراف المتنافسة ، تبرز امامنا الملاحظات التالية :

● **اولا :** وقفت رئاسة الدولة على الحياد فى الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب ، والتجديد النصفى لمجلس الشورى ، وانتخابات النقابات المهنية ، واتحادات الطلبة ، والمجالس المحلية . واعترف بهذا الحياد احزاب المعارضة نفسها .

اما فى الانتخابات العامة لعضوية مجلس الشعب ، فى مايو ١٩٨٤ ، فقد افاد الحزب (الوطنى) كثيرا من جمع السيد الرئيس بين رئاسة الحزب ورئاسة الجمهورية ، فى اثناء المعركة الانتخابية . وما تبعه من تجنيد اجهزة الدولة ، وخاصة الاذاعة والتليفزيون والصحف الحكومية المسماة بالقومية ، فى خدمة الحزب الحاكم . واقتصر الموقف الحيادى لمؤسسة الرئاسة على عدم التدخل فى عملية الاقتراع ذاتها .

● **ثانيا :** فى كل معركة انتخابية ، تعلن الحكومة حيادها بين الاطراف المتنافسة . ولكن الوقائع التى تتكشف بعد الاقتراع تدل على تدخل بعض شخصيات الحزب الحاكم ، وبعض اجهزة الحكومة والقطاع العام ، لصالح مرشحيها . وتتكرر هذه المواقف كلما اجريت عملية انتخاب ، لان المعتدين على نزاهتها ونظافتها ، لايلقون الجزاء الرادع .

● **ثالثا :** الحت المعارضة على ارساء قواعد ثابتة ، واتخاذ اجراءات محددة ، لضمان حرية الانتخاب ونزاهته ، واوضحتها تفصيلا . ولكن الحزب (الوطنى) والحكومة ، رفضا تقنين هذه القواعد ، وتنفيذ هذه الاجراءات . واكتفيا برفع الشعارات واطلاق الوعود ، بالعمل على توفير الحرية والنزاهة للانتخاب ، مما ترك المنافذ مفتوحة لمن يريد الاعتداء على هذه الحرية وتلويث هذه النزاهة .

فالى متى تظل حرية الانتخاب ونزاهته ، املا يراود همة الناخبين ، دون ان يتحقق ؟!



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٤

※ رأى المعارضة ※

المرحلة القادمة ..!

اعلنت نتائج انتخابات مجلس الشعب وحصل الحزب الوطنى على ٨٨٪ من المقاعد وحزب الوفد على ١٢٪ ولم تحصل باقى احزاب المعارضة : العمل والتجمع والاحرار على اى مقعد بسبب نسبة الـ ٨٪ وبسبب عدم ائتلاف احزاب المعارضة النابعة من ثورة يوليو (العمل والتجمع والاحرار) فى قائمة واحدة .. ولو فعلوا كما اقترح حزب الاحرار لحصلوا على ١٢٪ من الاصوات وربما على ٤٠ مقعدا من مقاعد مجلس الشعب ، كما تم فى ائتلاف الوفد مع الاخوان .

ولكننا امام حقيقة واقعة علينا أن نحللها ونخرج بدروس مستفادة تساعدنا على بناء القاعدة العريضة للديمقراطية ومقوماتها حتى نقيم حياة ديمقراطية سليمة تستقر فى نفوس المواطنين شعبا وحكومة ، وتصبح نمطا من انماط الحياة المصرية كما هو حاصل فى الدول الديمقراطية العريقة !

اولا : ثبت أن غالبية المواطنين الذين لهم حق الانتخاب حوالى ٢٥ مليونا لم يقيد منهم سوى ١٢ مليونا فقط، اى ان نصف الشعب لا يمارس حقه الدستورى فى الانتخاب ولذا يجب أن يقيد جميع المواطنين رجالا ونساء ممن يبلغون سن الثامنة عشرة فى شهر ديسمبر من كل عام نقلا من السجلات المدنية للاقسام والمراكز وان يتم الانتخاب بعد ذلك بالبطاقة الشخصية او العائلية وأن يوقع الناخب او يبصم أمام اسمه عند الادلاء بصوته وأن تعلم بطاقته الشخصية بما يفيد ادلاءه بصوته .

ثانيا : ان تشرف على الانتخابات حكومة محايدة انتقالية دفعا لمظنة تدخل الحكومة الحزبية لمصلحتها فى عملية الانتخاب بطريقة أو باخرى وما اكثرها ، حيث انه قد ثبت منذ انتخابات سنة ١٩٢٤ حتى انتخابات سنة ١٩٨٤ ان جميع الحكومات الحزبية التى اشرفت على الانتخابات قد جاءت النتائج لصالحها باغلبية كبيرة .. ونحن بشر ..

ثالثا : ان يتولى رئاسة اللجان الرئيسية واللجان العامة واللجان الفرعية رجال القضاء ثم يستكملون من الادارات القانونية فى الحكومة والقطاع العام بعد ان ثبت يقينا أن بعض رؤساء اللجان يتدخلون لصالح حزب الحكومة حيث أنهم من صغار العاملين الموظفين فى الحكومة والقطاع العام وبالتالى فانهم يخضعون الى حد كبير لتوجيهات رؤسائهم ، اما العنصر القضائى فهو بطبيعته محايد ويطبق القانون بعدالة وبنزاهة وبحياد .

رابعا : ان تتاح وسائل الاعلام من صحف قومية واذاعة وتليفزيون لجميع الاحزاب حيث أن الحكومة تستغل الصحف القومية للدعاية لها بشكل واضح كما انها اغلقت الاذاعة والتليفزيون فى وجه المعارضة والتى لم تحصل الا على ٤٠ دقيقة بحكم القضاء وذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص بين الاحزاب السياسية التى تخوض المعركة الانتخابية.

خامسا : ان يكون المحافظون ورؤساء المدن ورؤساء القرى من غير الحزبيين حيث ثبت تدخل معظمهم تدخلا سافرا لصالح مرشحى الحزب الحاكم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٨٤

سادسا : الغاء الاحكام العرفية والقوانين المقيدة للحريات .

سابعا : تحرير الصحف القومية من قبضة الحزب الحاكم وتحويلها الى شركات مساهمة يمتلكها الشعب ويعين رؤساء تحريرها من مجالس ادارتها لا من الحكومة .

ثامنا : ان يعدل قانون الصحافة وقانون الاحزاب بحيث يصبح من حق المواطنين اصدار الصحف وتكوين الاحزاب بغير القيود الواردة فى القوانين الحالية .

تاسعا : ان توزع ايرادات املاك الاتحاد الاشتراكى بناء على قاعدة يصدر بها قانون على الاحزاب السياسية .

عاشرا : تعديل قانون انتخاب مجلس الشعب لالغاء شرط الـ ٨٪ الذى كان سببا فى اقصاء معظم احزاب المعارضة من مجلس الشعب .

تلك هى المقومات الاساسية لحياة ديمقراطية سليمة تقوم على قاعدة عريضة من الناخبين .. وتلك هى الوسائل التى يمكن ان تعالج سلبية المواطن المزدوجة بعدم قيد اسمه فى جداول الناخبين ، وبعدم ذهابه لتادية واجبه الانتخابى بنسبة تزيد على ٥٠٪ ..

فهل وعينا الدرس ؟ .. وهل نستفيد من التجربة ؟.. وهل نمضى على الطريق السليم للديمقراطية ؟.. ذلك ما ستكشف عنه الايام .. وان غدا لناظره قريب !!





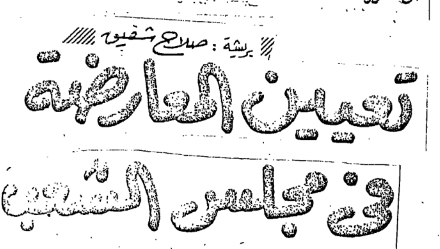
المصدر : الـــوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيـو ١٩٨٤



بقلم : إحسان عبد القدوس

الفرق بين حزب العمل وحزب الوفد هو فى تقدير كل منهما لايجابية العمل السياسى ، فحزب العمل يؤمن بأن الايجابية تفرض عليه أن يشترك فى التنظيم السياسى فى أى صورة .. لذلك اندمج فى الاتحاد الاشتراكى بعد أن حل نفسه كتنظيم مستقل ووصل ابراهيم شكرى الى أن أصبح وزيرا فى إحدى حكومات الثورة ، وربما كان هذا هو نفس الاتجاه الذى قام عليه حزب مصر الفتاة قبل الثورة .



قال الشاب ساخرا :

ـ ان التعيين يعنى التوظيف .. أى أن كل من يعين فى أى مركز يعتبر موظفا لدى من عينه .. وقد عين حزب العمل فى مجلس الشعب .. والأفراد المعينون أصبحوا موظفين لدى من عينهم .. ومن عينهم ؟ انه الحزب الوطنى الديمقراطى .. أى أن الحزب الحاكم عين أحد أحزاب المعارضة موظفا لديه ..

وقال العجوز معترضا فى عنف :

ـ لا تقل هذا الكلام .. ان حزب العمل يضم شخصيات وطنية قوية محترمة شعبيا .. وقد أكد شخصيته كحزب معارض مستقل .. ولا يمكن لاى فرد فيه أن يرضى لنفسه بأن يتحول الى موظف لدى الحزب الحاكم .. خصوصا ان من بين من قبلوا التعيين فى مجلس الشعب رئيس الحزب ابراهيم شكرى وهو من أنصع وأنظف الشخصيات السياسية فى مصر ..

وقال الشاب وهو يفتعل الهدوء :

ـ انى رغم اننى أرفض مبدأ التعيين فى مجلس الشعب .. لان كل فرد فيه يجب أن يمثل ارادة شعبية فرضتها الانتخابات لا ارادة الحزب الحاكم .. رغم ذلك .. فانى أحاول أن أقنع نفسى بمبدأ التعيين .. ولكن ما هو الأساس الذى يقوم عليه هذا المبدأ ..؟ والأساس الوحيد الذى يمكن أن يقنعنى يقوم على محاولة استكمال قوة مجلس الشعب فى القيام بواجبه بتعيين خبراء متخصصين يمكن أن يزودوا لجان المجلس بدراسات كاملة لكل ما يعرض عليه .. خبراء تابعين للمجلس ومستقلين عن الحكومة .. ولكن ممثلى حزب العمل لم يعينوا فى المجلس كخبراء متخصصين فى علم من العلوم ولكنهم عينوا كمجرد أعضاء فى الحزب ..

وقاطعه العجوز محتدا :

ـ لا .. ليس هذا هو أساس التعيين .. الأساس هو استكمال تمثيل التنظيمات السياسية المعترف بها داخل المجلس والتى لم توفرها الانتخابات .. أى استكمال تمثيل المجلس للشعب ..

وقال الشاب ساخرا :

ـ ان حزب التجمع الوحدوى وحزب الأحرار يمثلان تنظيمات سياسية معترفا بها فلماذا لم يعين منهما أحد داخل المجلس ..

وتردد العجوز قليلا كانه يلهث ثم قال :

ـ ربما لان نسبة الاصوات التى حصلا عليها فى الانتخابات هبطت بمستوى شعبيتهما .. وهى النسبة التى تحدد الواقع الشعبى الذى يفرض التعيين .. بدليل أن نصف عدد المعينين اختيروا من الأقباط .. لان الاقباط يمثلون واقعا شعبيا أقوى من الانتخابات لانه ليس واقعا سياسيا ولا حزبيا .. ولكنه واقع يمثل الشعب المصرى نفسه .. لذلك فرض التعيين ..

● ● ●

وصاح الشاب محتدا :

ـ هذا أكبر خطأ فى الفلسفة السياسية والتحليل السياسى يمكن أن نقع فيه .. لان مجلس الشعب لا يمثل طائفية ولكنه يمثل وحدة شعبية كاملة .. يمثل وحدة الشعب المصرى .. والاقباط فى مصر لا يفترقون عن المسلمين فى كل الحقوق السياسية والوطنية .. وهم معا يشكلون نفس الأحزاب التى اشتركت فى الانتخابات .. ولاقوا معا نفس نتائجها .. كما أن نسبة من تباعدوا عن هذه الانتخابات واحتفظوا بالاستقلال عن كل الأحزاب لا تختلف بين المسلمين والاقباط .. فاذا عين بعضهم فى مجلس الشعب فهم لا يعينون كأقباط بل عينوا كشخصيات مصرية .. سواء كانت شخصيات تنتمى لأحزاب كما عين أعضاء حزب العمل أو عينوا كشخصيات مصرية مستقلة لا لمجرد انهم أقباط .. وهذا هو الوضع للشعب المصرى الذى يجب أن نحرص عليه ونراعيه حتى ونحن نتكلم .. فكان يجب مثلا أن نقول أن الدكتور ميلاد حنا عين فى المجلس ممثلا لحزب التجمع الوحدوى لا لمجرد انه قبطى ..

وقال العجوز وهو يحاول أن يهدىء من حدة الشاب :

ـ ثق أن هذه التعيينات مهما اختلفنا فى تفسيرها وتحليلها لن تؤثر فى الوضع السياسى العام ..

وقال الشاب مكتئبا :

ـ أخشى أن تؤثر .. فان الوضع الذى وصل اليه مجلس الشعب هو نتيجة النظم الجديدة التى وضعت لاجراء الانتخابات .. نظام الانتخابات بالقائمة .. وتحديد نسبة الحصول على نسبة من الأصوات الانتخابية العامة لدخول المجلس النيابى .. وقد قبلت كل الأحزاب السياسية هذه النظم كتجربة .. ولكنهم أجمعوا بعد الانتخابات على أن التجربة قد فشلت .. ووضعوا كلهم هدفا واحدا مشتركا هو الغاء هذه النظم والعودة الى نظام الانتخاب المباشر .. انتخاب شخص النائب لا انتخاب الحزب .. واعتقد ان الأغلبية الشعبية كانت ولا تزال مؤيدة لالغاء هذه القوانين أو التنظيمات الانتخابية .. لانها قوانين تفرض على كل مواطن أن ينضم الى حزب من الاحزاب اذا أراد أن يدلى بصوته فى الانتخابات .. وقد سبق أن قلت أنت أن هذه القوانين كان يجب أن تعرض على الشعب فى استفتاء عام قبل فرضها لانها قوانين تقيد حريته .. وبعد أن تمت الانتخابات أصبحت معتمدا على حزب العمل اعتمادا كبيرا فى تحقيق الغاء هذه القوانين .. وكان مجرد وجوده خارج المجلس وليس ممثلا فيه يعتبر شعارا لفشل تجربة الانتخابات بالقائمة الحزبية .. خصوصا أن حزب العمل يختلف فى شخصيته السياسية وتكوينه وتاريخه عن حزب الوفد .. كحزبين معارضين .. وكل منهما يمد الآخر بقوة واقع المعارضة .. أما الآن .. وبعد أن دخل ممثلو حزب العمل البرلمان كأفراد معينين فلاشك أن هذا يضعف من قوة المعارضة .. لماذا يعارض حزب العمل الآن مادام يستطيع تمثيل نفسه فى مجلس الشعب سواء بالانتخابات أو بالتعيين ؟!

● ● ●

وقال العجوز فى هدوء :

ـ ان الفرق بين حزب العمل وحزب الوفد هو فى تقدير كل منهما لايجابية العمل السياسى .. فحزب العمل يؤمن بان الايجابية تفرض عليه أن يشترك فى التنظيم السياسى فى أى صورة من صوره مادام يستطيع فيه أن يعبر عن رأيه .. لذلك اندمج فى الاتحاد الاشتراكى بعد أن حل نفسه كتنظيم مستقل واشترك فى تحمل مسئوليات سياسية تنفيذية متعددة .. ووصل ابراهيم شكرى الى أن قبل أن يكون



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٨٤

وزيرا في حكومة من حكومات الثورة وربما كان هذا هو نفس الاتجاه الذى قام عليه حزب مصر الفتاة منذ قبل الثورة .. الاتجاه الايجابى مع كل التطورات والتنظيمات .. فقد تجاوب ايجابية مع التنظيمات الفاشستية أيام موسلينى وهتلر .. ثم تجاوب ايجابيا مع الاتجاه الاشتراكى .. الى أن وصل الى تحقيق الايجابية مع كل التطورات فى تنظيمات ما بعد الثورة .. ولكنها كانت دائما ايجابية لا تفرض على قيادة الحزب التخلى عن مبادئها ومواقفها الوطنية .. ولم ينسب لاى واحد منهم اشتراكه فى أى خطأ أو تعسف نسب الى الثورة .. وهناك من يقول أن ابراهيم شكرى زعيم يجامل سياسيا .. والواقع انه ليس مجاملا ولكنه يسير فى الطريق الايجابى وهذه الايجابية هى التى دفعته الى قبول التعيين فى مجلس الشعب بعد أن كان الحزب قد رفض بعنف أن يقبل هذا التعيين .. أما حزب الوفد فقد كان له دائما موقف اخر .. فقد رفض أن يندمج فى أى تنظيم سياسى بعد الثورة حتى بعد أن فرض عليه حل نفسه .. بل رفض التعامل مع قيادت الثورة .. كما رفضت القيادة التعامل معه .. وقد يعتبر هذا الموقف الوفدى موقفا سلبيا .. ولكنه يعتبر أيضا سلبيه ايجابية .. أى أن حزب الوفد وحزب العمل كليهما حزبان ايجابيان وأن اختلفت بينهما طرق ووسائل الايجابية ..

●●●

وقال الشاب مقاطعا فى سخرية :

ــ لقد أدت ايجابية الوفد الى الحصول على مقاعد فى مجلس الشعب .. وأدت ايجابية حزب العمل الى وصوله الى مجلس الشعب بالتعيين لا بالانتخاب .. أى عن طريق الحكومة لا عن طريق الشعب .. وحتى لو كان قد حصل على نسبة من الأصوات الانتخابيه فقد ظل محتاجا الى الحكومة لا الى الشعب ..

وقال العجوز فى ضيق كانه يريد أن ينهى الحديث :

ــ المهم أن ايجابية كلا الحزبين ستحقق الاحتفاظ بقوة المعارضة .. وقد زاد التعيين من قوتها داخل المجلس علاوة على قوتها خارج المجلس أى فى الشارع السياسى .

المصدر : الــــوفد

التاريخ : ٢٨ يونيــو ١٩٨٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صدى خطاب الرئيس فى مجلس الشعب بين قيادات الوفد :

الخطاب ايجابى ماعـدا الفقرات الخاصـة بالعملية الأنتخابية

كتب محمد عبد القدوس

رحبت قيادات حزب الوفد بخطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى مجلس الشعب قالت قيادات الوفد إنه خطاب ايجابى فى مجمله عدا الفقرات الخاصة بالانتخابات .

قال ابراعيم فرج سكرتير عام الحزب أنه كان يجب على الرئيس مبارك أن ينتظر حكم القضاء فى الحوادث التى شابت الانتخابات قبل أن يحكم عليها بالنزاهة .. وأنه خلافا لما ورد فى خطاب رئيس الجمهورية فان حزب الوفد قد قام بتشكيل لجنة لتقييم الانتخابات واستخلاص الدروس والعبر منها ..
واضاف سكرتير عام الحزب · أن الخطاب فى مجمله ايجابى خاصة ماورد حول الديمقراطية .



المصدر : الـــــوفد
التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٨٤

وقال ممتاز نصار زعيم المعارضة ان شوائب الانتخابات لم تقتصر على الحوادث التى وقعت فيها بل شهدت كذلك تدخلا سافرا من المحافظين شهد به القاصي والداني .. واضاف زعيم المعارضة : أن ماورد فى خطاب الرئيس حول تحديد مدة رئاسة الجمهورية وانه يرفض البيعة مدى الحياة أمر يستحق التقدير .. وانه عودة الى النظام الاصلى الذى نص عليه دستور سنة ١٩٧١ قبل أن يقوم رئيس الجمهورية الراحل بتغييره فى أواخر حياته .

وطالب زعيم المعارضة بان يكون اختيار رئيس الجمهورية ونائبه بالانتخاب وأشاد ممتاز نصار بما جاء فى خطاب الرئيس حول السياسة الخارجية وقال : أن المعارضة تؤيده فى كل ما قاله فيها وان كانت تنتظر أن يعلن صراحة أنه يرفض تقديم تسهيلات عسكرية لاى دولة تاكيدا لسياسة الحياد .

وقال عبد الحميد سراج الدين عضو مجلس الشعب أنه فيما عدا ما قاله الرئيس عن الانتخابات فان الخطاب فى مجمله ايجابى .. وأنه يأمل أن تترجم كل المبادئ والقواعد الاساسية التى وردت فيها الى خطة عمل تفصيلية ..

وقال علوى حافظ عضو الهيئة العليا وعضو مجلس الشعب أن جانب كبيرا من خطاب الرئيس يتفق مع برنامج الوفد خاصة ما ورد حول الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحل مشاكل الجماهير وكذلك السياسة الخارجية ..

واضاف علوى حافظ : أنه يرفض أن يعتبر يوم ٢٧ مايو الذى اجريت فيه الانتخابات عيدا للأرادة المصرية الحرة بل هو مأتم لها . ولا شك أن الرئيس قد اعتمد فى تقييمه للانتخابات على تقارير وزارة الداخلية .. وأنه كان يتمنى أن يسمع من الرئيس ادانة للنفاق السياسى باعتباره اخطر أمراضنا السياسية .

وطالب على سلامة عضو الهيئة العليا ومقرر لجنة الوفد بالجيزة وعضو مجلس الشعب : بترجمة ما جاء فى خطاب الرئيس حول الطهارة الى واقع عملى حيث ان كل خطوات مكافحة الفساد الحقيقى مازالت متعثرة .

واضاف على سلامة : أن الرئيس قد اعطانا الامل فى الغاء القوانين الاستثنائية إذا كانت الظروف تسمح بذلك .. واضاف أن الظروف مواتية تماما لالغاء تلك القوانين سيئة السمعة والتى وضعت ، تفصيلا ، لمواجهة حالات محددة .

وطالب على سلامة ، الرئيس مبارك بأن يمضى قدما فى تحديد مدة رئيس الجمهورية رغم مزايدات المنافقين .. وليكن الرئيس مبارك القدوة فى ذلك .. وليبدأ فى تطبيق تلك القاعدة على نفسه

وقال عبدالمنعم حسين عضو الهيئة العليا ومقرر البحيرة وعضو مجلس الشعب ان ما جاء فى خطاب الرئيس حول الانتخابات يعتبر تشجيعا لمن قاموا بالتجاوزات مما يهدد بتكرارها فى الانتخابات القادمة .. واضاف ان مقارنة الرئيس بين الانتخابات المصرية والانتخابات فى الفلبين لم تكن فى موضعها لأن ظروف الفلبين مختلفة تماما حيث تسيطر الديكتاتورية والطائفية على الوضع هناك .

واشاد عبد المنعم حسين بماجاء فى خطاب الرئيس حول المهام الاساسية للعمل الوطنى فى المرحلة القادمة .. وقال أن حزب الوفد سيكون على مستوى المسئولية ولكن الامر يتوقف على الحزب الوطنى

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٨٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الباطل

بقلم : أحمد أبو الفتح

. ماذا سيكون حكم القضاء لو أن السيد خالد محيى الدين رفع قضية ضد الحكومة والحزب الوطني لأنهما حولا صوته وصوت مئات الآلاف من الناخبين عن الاحزاب التى يتفوز فيها وصوتوا لصالحها إلى الحزب الوطنى " .

هذا السؤال يحتاج إلى مناقشة سياسية وقانونية تتناول قانون الانتخاب بالقوائم النسبية من كافة النواحى .

الرد السريع الذى سيبادر الحزب الوطني إلى التعلل به هو أن الحكومة لم تفعل أكثر من تطبيق قواعد قانون الانتخاب وأن أحزاب المعارضة قد قبلت بهذا القانون بدليل أنها خاضت الانتخابات وقدمت قوائم بأسماء مرشحيها فى كافة الدوائر

●● الحقيقة أن هذه ليست حججا ولكنها ادعاءات وتبريرات لا يمكن الاخذ بها فهى أوهى من أن تناقش ولكن تضطرنا الاوضاع أن نناقشها .

● ● ●

هل كان مجلس الشعب يمثل المصريين ؟

من الامور المسلم بها ولا تحاول حكومة الحزب الوطنى إنكارها بل على العكس اعترفت صراحة بها أن مجلس الشعب الذى أصدر قانون الانتخاب بالقوائم النسبية لم تتوافر لعملية انتخاب أعضائه الحيدة والنزاهة .

الحكومة اعترفت بذلك عندما صرحت عشرات المرات أن انتخابات ٢٧ مايو من هذا العام هى أول انتخابات نزيهة منذ ٦٠ عاما

أليس فى هذا الاعتراف الكامل بأن مجلس الشعب السابق لم تتوافر فى انتخاب أعضائه النزاهة " " بالحديث عن أكثر من هذا القدر زادت وعادت أحزاب المعارضة التزوير الذى صاحب هذه الانتخابات ولم تحاول الحكومة نفى هذه الاتهامات أكثر من ذلك صدرت احكام قضائية تدمغ الانتخابات فى بعض الدوائر .

● ثم هل المجلس الذى يتم تكوينه فى غيبة الاحزاب الشعبية يعتبر مجلسا يمثل ارادة المصريين " " انه مجلس أقامته الحكومة ليصدر لها ما شاء من القوانين وليوافق على كل اجراءات تتخذها . انه مجلس صفق للحاكم اذا اتخذ قرارات الاعتقال فى خمسة سبتمبر .. وهو المجلس الذى صفق للحاكم الجديد إذ ألغى بعض قرارات خمسة سبتمبر "

سجل ذلك المجلس حافل بالقوانين ايانا فلا عجب أن يكون بين ما اصدر قانونا يخالف قواعد الدين والاخلاق والامانة ويبيح الاستيلاء الجبرى على أصوات الناخبين .

قانون يامر الرجال بلبس ملابس النساء

هل لو صدر قانون . وافق عليه مجلس شعب يقرر أن على الرجال أن يلبسوا ملابس النساء وأن كل من يخالف ذلك يعاقب بالسجن والغرامة . هل أذا صدر . قانون . بذلك ورفض البعض الانصياع لقواعد هذا القانون الذى وافق عليه ذلك المجلس وقامت قوات البوليس بالقبض على الرافضين وقدمتهم الحكومة للمحاكم بتهمة مخالفة القانون فهل تلتزم المحاكم بتوقيع العقوبات عليهم أم تعتبر القانون باطلا ؟

● هل كل ما يصدره مجلس الشعب يعتبر قانونا واجب التنفيذ أم أن هناك حقوقا لا يجوز لا لمجلس شعب ولا لغيره أن يتجاوزها ؟ .

● أليست الامانة من القواعد العامة التى يجب أن تحرص الحكومة على احترامها وأن هذا الاحترام يفرض عليها وعلى أى مجلس تشريعى الا يصدر أى قانون يخل بالامانة .

● المجالس النيابية فى الدول الديمقراطية تعتبر فى مقدمة واجباتها مراقبة نزاهة الوزراء وحرص الحكومة على الامانة ليست فقط بالنسبة للتصرفات المالية بل فى تعاملها مع مختلف افراد الشعب فاذا أخلت بالامانة استجوبها اعضاء المجلس وقد يصل الامر إلى سحب الثقة من الحكومة واقالتها .

●● هذه على ما أعتقد امور لا تحتاج إلى مناقشة والسؤال هو : (يبيح قانون) الانتخاب القوائم النسبية اغتصاب أصوات الناخبين وتحويلها ظلما وعدوانا ورغم أنف أصحابها من الاحزاب التى صوتوا لها إلى حزب معاد لتلك الاحزاب ... أليس فى هذا الاغتصاب صورة لا تحتمل أى مناقشة أو جدال لخيانة الامانة " .

●● التصويت يتم أمام موظفين تنتدبهم الحكومة وهى أمينة على إرادة الناخبين وهم أى الناخبون لا ينتقلون إلى لجان الانتخاب الا بقصد تأييد أحزاب يختارونها فهل فى نقل اصواتهم بعد ذلك إلى حزب معاد ما يوفر الامانة فى معرفة ارادة الناخبين أم أن هذا هو التزوير الذى مابعده تزوير لهذه الارادة .

●● هل يجوز لاى مجلس تشريعى يحترم أبسط قواعد العدالة أو الاخلاق أو الدين أن يصدر تشريعا على هذا النحو " !

●● هل يمكن أو يجوز لمجلس الشعب أن يصدر أى . قانون . حتى لو كان القانون يبيح التزييف ويخالف كل القواعد العامة والعقل والمنطق .

●● قد يكون مفهوما أن ينص القانون على إبطال الاصوات التى تحصل عليها الاحزاب التى لا تصل نتائجها إلى ٨٪ من مجموع الاصوات ولكن لا يجوز أبدا تحويلها اغتصابا إلى حزب مرفوض .

أكاذيب يجب أن تتطهر منها مصر

●● القول بان مجلس الشعب السابق كان ينوب عن مصر هو كذب ويجب أن تتطهر مصر من القوانين التى اصدرها فهى كلها قوانين تحط من قدر مصر فى الميدان الدولى وتسرق حقوق المصريين الذين من أموالهم اغترف أعضاء ذلك المجلس المكافآت والبدلات والمخصصات ..

●● القول بان أى استفتاء أعلنت الحكومات عن نتائجه ٩٩,٠٠٪ هو كذب بدأ منذ الاستفتاء الاول على دستور سنة ١٩٥٦ الذى قرر تحصين كل الاجراءات المخالفة لأبسط قواعد الأديان والاخلاق تم باستفتاء رئاسة الدولة الذى تم سنة ١٩٥٧ وصارت هذه النسبة مفروضة على كل استفتاء .. كل هذه الاستفتاءات كذب وافتراء على مصر والمصريين وكل ما ترتب عليها من اثار دمرت اقتصاد مصر ويسرت سلب المحظوظين والمنافقين ثروات مصر ويجب تطهير مصر من ادران هذه الاستفتاءات وتدمير كل القواعد التى فرضتها فرضا على المصريين .

●● هذا التزييف المستمر لارادة الشعب هو الذى خلق . نوابا . يرقصون داخل " بلمان فرحا أثناء أذل هزيمة عرفها تاريخ مصر وهى التى خلفت . نوابا . يؤيدون قرارات خمسة سبتمبر ثم يهتفون لالغاء هذه القرارات لان الحاكم تغير .

●● هذا التزييف المستمر لارادة المصريين هو الذى جعل ٦٠٪ من الناخبين لا يصدقون كل ادعاءات الحكومة بان الانتخابات ستتوافر لها الحرية والنزاهة واقنعتهم بالابتعاد عن المشاركة فى الانتخابات .

●● هذا التزييف المستمر لارادة المصريين قد طال استمراره ونزل بقدر مصر إلى درك اسفل ما كان يمكن لو تكالب عليها الاعداء أن يصلوا بعاصمتها لتصبح أقذر عاصمة بين جميع عواصم دول العالم !!

●● هذا التزييف لارادة المصريين هو الذى اوصلها إلى ذلك الوضع الذى لم يكن أشد الناس تشاؤما بل كرها لمصر يتصور أن تصل إليه وهو الذى جعل المصريين لا يؤمنون بشىء وأغلق كل أبواب الامل عند الشباب وجعل الهجرة والفرار هما الامل الاوحد لديهم !!



المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٨٦

●● حرام أن نقبل بعد كل ذلك بهذا « القانون » الأسوه الذى وضعه مجلس معترف بأن النزاهة لم تتوافر لانتخاب اعضائه وتم تكوينه فى غيبة قيام احزاب تقوم من بين صفوف المصريين . وحرام أن يرتبط مستقبل مصر لمدة خمس سنوات جديدة بقواعد ذلك « القانون » ولا بقواعد الاستفتاءات وما قررت من قوانين .

●● حرام ألا تتطهر مصر من كل القوانين ابتداء من التزييف الذى أصبح معترفا به من الجميع والذى ظهر لأول مرة فى تاريخ مصر سنة ١٩٥٦ على ورقة اسموها « دستورا » .

● ● ●

ويقولون ان الاحزاب قبلت القانون

الحجة التي يشهرها الحزب الوطني لتبرير استخدامه للقانون ايـاد ان الاحزاب قد قبلت به وخاضت الانتخابات على هدى قواعده وهل كانت الاحزاب تملك تغييره ؟ .

ام كان أمل الحزب الوطني أن تمتنع أحزاب المعارضة عن خوض الانتخابات كي يتم له ما تم فيما يسميه الحزب الوطني « انتخابات » لمجلس يسميه ايضا الحزب الوطني « مجلس الشورى » ويدعى نفس الحزب الوطني بأنه « المالك للصحافة » التي يؤكد الحزب الوطني أنها « قومية » .. إلى اخر هذه الافتراءات التي لا ينتهي تسلسلها ..

لم يكن لاحزاب المعارضة أى خيار وكان يجب أن تخوض الانتخابات كي ينكشف الخداع ويزهق الباطل وكم أتمنى أن يرفع خالد محيى الدين القضية

●● ما أشد حاجة مصر إلى أن يزهق كل الباطل كي يؤمن المصريون بـانها وطنهم .. فلا يعزف ٦٠٪ من الناخبين عن المشاركة

●● وسوف بأذن الله يزهق الباطل فقد وعد سبحانه وتعالى بان الباطل كان زهوقا .. وهو المنتقم الجبار .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٨٤

مشاهدات

رئيس مجلس الشعب بالتعيين .. يالها من ديمقراطية !

بقلم : د . محمد عصفور

ما من شك في ان دستور سنة ١٩٧١ كان يمثل وقت صدوره خطوة متقدمة اذا هو قورن بالدساتير المؤقتة التى توالى صدورها منذ قيام حركة الجيش حتى انتهاء عهد الرئيس ناصر . غير أن هذا لا ينفى أن الدستور وضعته لجنة حكومية . وحتى المشروع النهائي الذى انتهت اليه هذه اللجنة عبث به عبثا شديدا وخصوصا بالنسبة لاطلاق سلطات رئيس الدولة على نحو يقضى تماما على دولة المؤسسات التي تباهت حركة التصحيح بإقامتها ! ولعل احدى الصور الكثيرة التي تتمثل فيها أوضاع غير ديمقراطية صارخة هي ما تقضي به الفقرة الأخيرة للمادة ٨٧ من الدستور التى تقضى بأنه « ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عددا من الأعضاء لا يزيد على عشرة ! وواضح من صياغة النص أن هذه السلطة جوازية فهي ليست حقا أو واجبا) وأنها يمكن أن تمارس لاقل من عشرة اعضاء .. اى أنها رخصة لا يلجا اليها بداهة الا للضرورة . ومن المؤكد ان وجود هذه الرخصة التى تتيح لرئيس الدولة أن يعين بقرار منه « نوابا » عن الشعب ، رخصة لا تتفق اطلاقا مع ما يجب أن يتصف به عضو مجلس الشعب من صفة تمثيلية أو نيابية يكتسبها من الاختيار الشعبى عن طريق الانتخاب ..

ونحن نترك هذا الوضع غير الديمقراطى جانبا .. وننتقل الى وضع أو تصرف أمعن في عدم ديمقراطيته بل وعدم دستوريته .. فمن الغريب أن يكون أحد الاعضاء العشرة الذين عينهم رئيس الجمهورية ، هو الذى يقع عليه الاختيار لكي يكون رئيسا لمجلس الشعب ! وأغرب من ذلك أن تمهد الصحف المسماة بالقومية لهذا التصرف فتقول ان المساواة مطلقة بين اعضاء مجلس الشعب المعينين والمنتخبين ! وترجمة هذا التبرير ، أنه ليس هناك تجاوز أو مخالفة في تعيين العضو المعين رئيسا لمجلس الشعب ! وليسمح لنا فقهاء الحكومة أن نلفت نظرهم الى فساد هذا التصرف من الناحيتين الدستورية والديمقراطية :

● فاما من الناحية الدستورية : فانه اذا كان من الحق أن الاعضاء المعينين والمنتخبين في مجلس الشعب يتساوون في كثير من الحقوق ، الا أنهم بدون شك يختلفون في الوضع الدستورى اختلافا من شانه الا يتمتع العضو المعين بكامل حقوق العضو المنتخب .. ومن هذه الحقوق أن يرشح لرئاسة مجلس الشعب .. فمن غير المقبول منطقيا ودستوريا ، أن ينتهي الأمر بان يعين رئيس السلطة التنفيذية من يفترض أن يكون رأس الهيئة التى تراقبه وتناقشه وهى السلطة التشريعية !

ولا يجوز أن يقال أن العضو المعين قد وجد سبيله الى منصة الرئاسة عن الطريق الدستورى وهو الترشيح فالانتخاب من بين أعضاء مجلس الشعب طبقا لنص المادة ١٠ دستور . ذلك أن ما يعقد الامور هنا هو أن اختيار هذا العضو المعين بالذات ، كان مقصودا به أن يشغل منصب رئاسة مجلس الشعب ، وقد صدر قرار التعيين في العضوية بقرار من السلطة التنفيذية ، وصدر قرار الترشيح من السيد رئيس السلطة التنفيذية بصفته رئيسا للحزب الوطنى . ولا انفكاك أبدا بين العمليتين المتعاقبتين ، على نحو مالا يقوم أى انفصال بين الصفتين اللتين يجمع بهما السيد الرئيس بين رئاستي الحزب والدولة

● وحتى اذا جاز غض النظر عن هذه المخالفة الدستورية ، وحتى اذا هي اعتبرت مجرد مخالفة للتقاليد أو الاعراف أو اللياقات الدستورية ولا تبلغ مرتبة المخالفة للنص .. فان التصرف نفسه (وهو في بداية فصل تشريعي يقال أنه يمثل مرحلة جديدة) ليس تصرفا ديمقراطيا على أى نحو . ذلك أن العضو المعين في مجلس الشعب بقرار جمهورى ، يمكن أن تسقط عضويته بذات الاداة . وهذه هى الحجة الأساسية التى تذرعت بها الحكومة في تبرير القرار الجمهورى الذى أصدره الرئيس السادات بعزل غبطة البطريرك مع الفارق الكبير بين الوضعين .. واذا كانت هذه هى طبيعة المركز القانوني أو الدستورى لعضو مجلس الشعب المعين ، فكيف يسوغ ديمقراطيا لمن يكون وضعه أقرب الى الموظف المعين بقرار جمهورى ، أن يشغل رئاسة الهيئة النيابية التى يفترض أن تكون كلها بانتخاب الشعب ، وأن تكون رقيبة على السلطة التنفيذية وأن تسائلها الحساب ؟!

وهل يقبل دستوريا أو ديمقراطيا أن يرأس المؤسسة الدستورية الشعبية والتشريعية من يكون رئيس الدولة قد ألحقه بهذه المؤسسة باداة ادارية (ليست هى الادارة الشعبية) شانه شان الموظفين الخاضعين لتبعيته ورئاسته كرئيس للسلطة التنفيذية ؟ أننا نخشى أن يكون هذا التصرف غير الدستورى بداية تقليد خطير واستمرارا للسياسة الجديدة في إهدار حرية الترشيح وفرض أشخاص على الناخبين عن طريق القوائم الحزبية .. وهكذا يتعاون أسلوبا القوائم والتعيين على تجريد المؤسسات الديمقراطية من كل ارادة شعبية حرة .

التمثيل القبطي في مجلس الشعب

بقلم : جمال بدوي

كانت مسالة التمثيل النسبي للاقباط داخل المجالس النيابية من المسائل التي فرضت نفسها على ساحة الحوار في مطلع القرن ومصر تتحسس طريقها نحو نظام سياسي جديد يختلف عن الانظمة التي كانت سائدة من قبل . كانت بذور الاستنارة السياسية التي غرسها رواد التنوير منذ رفاعة رافع الطهطاوي قد نمت وهضمتها التربة الاجتماعية المصرية . فكان من الطبيعي أن تفرز روحا جديدة تسرى في أوصال المصريين وتدفعهم دفعا إلى صياغة علاقاتهم في قالب سياسي جديد يستند إلى الولاء الوطني وليس الانتماء الديني .

واذا كانت هذه الارهاصات قد شاعت نظريا على لسان أحمد لطفي السيد . فانها أتخذت سبيلها إلى الواقع المصري على يد سعد زغلول - أبن الازهر - الذي وعى ظروف عصره وعيا مستفيضا . فبعد عودة سعد ورفيقيه عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ، من مقابلة المعتمد البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ساله جورج خياط عن مستقبل الاقباط بعد الاستقلال . فكان رد سعد : يكون شانهم شاننا . لهم مالنا من حقوق . وعليهم ما علينا من واجبات على قدم المساواة . لا فرق بين أحد منا إلا في الكفاءة الشخصية .

هذا الاقرار من سعد زغلول يعكس مفهوما أسلاميا اصوليا لمعنى المواطنة التي تجعل المواطنين سواسية لا امتياز بينهم إلا في معيار الفضل . وعلى أثر هذا التوضيح من قائد الثورة المنتظر . أندفع الاقباط في تيار الحركة الوطنية . وما أن تفجرت ثورة ١٩١٩ حتى انقسوا في غمارها بكل قواهم . وانصهروا في اتونها مع شركائهم المسلمين . فاذا ما خمدت الثورة كانت الجماعة المصرية قد انصهرت في سبيكة بشرية يصعب الفصل بين عناصرها ومكوناتها . وتلك أعظم منجزات ثورة ١٩١٩ لانه عصم المصريين من كارثة الانقسام والتفتت التي اصابت امما من حولنا وهي تخوض حربا ضروسا ضد الاحتلال الاجنبي فباءت بالخذلان . ولا تزال تدفع الثمن حتى الآن .

لم يكن من اليسير على الانجليز أن يسكتوا على هذا النجاح العظيم الذي أحبط امالهم في استمرار الاحتلال . فكان لابد من وسيلة تجيز لهم البقاء . فلما اضطروا لانهاء الحماية بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير حرصوا على بقاء أربعة تحفظات كان أحدها يكفل لانجلترا حق حماية (الاقليات) وكان هذا التعبير ينسحب على الاقباط واليهود والسوريين والبدو والارمن والاروام فضلا عن الجاليات الاوروبية التي وفدت على مصر طوال سنى الاحتلال . ولكن الاقلية التي كانت تعنيهم الدرجة الاولى هي الاقلية القبطية حتى تتمكن من تفتيت السبيكة التي تكونت في بوتقة الثورة . ومن ثم تتهيا لها ذريعة البقاء في مصر .

ورغم أن الاصوات القبطية والاسلامية أعلنت في شجاعة منقطعة النظير أن وصف (الاقلية) لا ينطبق على القبط . لان الاقليات توجد تبعا لاختلاف الجنس أو الموقع الجغرافي وهو مالا ينطبق على الاقباط - رغم هذا الاعلان الصريح فقد واصل الانجليز سياستهم لترسيخ (النزعة الطائفية في الذهنية المصرية .

وتصدى الوفد لهذه الدعوة الخبيثة التي تهدم البنيان الشامخ الذي امتزج بدماء الشهداء . وأعلن واصف بطرس غالى . سكرتير لجنة الوفد - انه لا حق للانجليز في حماية الاقليات وأن المصريين يعتبرون ذلك تدخلا لا يطاق من جانب إنجلترا . ووصفت صحيفة (مصر) لصاحبها تنودة المنقبادى هذا الزعم بانه ، بدعة ، لان الاقليات لم تطلب حماية ولا رعاية ولا تعتبر نفسها جزءا منفصلا عن الامة . ونحن لا نوافق على هذه القسمة التي تريدها السياسة الانجليزية لتجعلها ذريعة لاغراضها .

فلما انعقدت اللجنة المشكلة لوضع دستور ١٩٢٣ . انتقلت مسالة التمثيل القبطي إلى طور جديد . فالدستور سيرسم المستقبل السياسي للجماعة المصرية . فضلا عن أن بعض اعضاء اللجنة . ومنهم رئيسها حسين رشدى . كانوا يضعون عيونهم على التحفظ البريطاني بشان حماية الاقليات . من ثم ظهرت فكرة التمثيل النسبي للاقباط داخل مجلسي النواب والشيوخ . وتحمس للفكرة من أعضاء اللجنة . أقباط ومسلمون . كما عارضها أقباط ومسلمون . ولم تلبث الفكرة أن تسربت إلى الحوار العلني في الصحف . ولكن المثير للدهشة أن المؤيدين والمعارضين كانوا يصدرون عن اعتبارات سياسية بحتة . وليس من منطلقات طائفية . وتلك احدى ثمار المنهج الجديد الذي أطل به الوفد على العقل المصري فتعلق به [illegible] طوق النجاة من العصبية الطائفية وانتهى هذا الحوار الحضاري [illegible] فكرة التمثيل النسبي رفضا إجماعيا في صفوف الاقباط سواء داخل لجنة الدستور أو خارجها . وقدم محامو القاهرة عريضة ينكرون فيها الفكرة وقع عليها عدد كبير من الاقباط . وكتب سلامة ميخائيل في صحيفة الأخبار : ليس على القبط ان يخشوا من عدم انتخابهم ولا ضرر عليهم بل الضرر أن يمثلوا كاقلية فيوجدون في وسط عدائي . وأعلن القمص بطرس [illegible] رئيس المجلس الملي العام ان تمثيل الاقليات هو من تطبيقات [illegible] ولعن من يوقظ الفتنة النائمة . وأبدى القمص باسيليوس وكيل عام البطريركية تخوفه مما ينتج عن هذا التمثيل من عزلة القبط . وأنكر الكثيرون أن في مصر أقليات بينما لا يوجد الا شعب من أصل واحد متجانس في العادات والاخلاق والمزاج . وأصدر الوفد بيانا رسميا ذكر فيه ان تمثيل الاقليات في الدستور ليس الا دعما لمزاعم الانجليز لتسجل [illegible] في الدستور . وأن ليس في مصر أقلية وأكثرية . ولا يدين القبط والمسلمون الا بدين الحرية والاستقلال . ومصلحة الوطن تابى تقسيم أبنائه فتحل القيود المصطنعة محل الاخاء والمحبة . ووقع على البيان أعضاء الوفد الموجودون في مصر ومنهم جورج خياط ومرقص حنا وواصف غالى . وفي حديث صحفي قال ويصا واصف . القول بان القبط أقلية حكم عليهم بانهم أجانب . ولن يكون في البرلمان الا أحزاب سياسية بمعناها العصري يكون القبط فيها مبعثرين . ولم يكن القبط في أي وقت موضعا لتشريع استثنائي بل عوملوا دائما كمصريين يتمتعون بكافة الحقوق . وليس في مصر الا جنس واحد كونته القرون المتعاقبة . وامتزجت الدماء بقوة التوارث بما يقوى على أي فارق ديني .. واذا كان البرلمان يتكون من أحزاب سياسية فقط . فلا خبير الا يكون فيه قبطي واحد ...

ونجح الوفد في اجهاض فكرة التمثيل النسبي للاقباط لانه رأى فيها تكريسا للفرقة والانقسام بين أبناء الجماعة المصرية . وأضعافا لروح الوحدة الوطنية التي تجلت خلال الثورة . فصدر الدستور وهو لا يتضمن نصا على تمثيل الاقليات . إنما يؤكد ، مساواة جميع المصريين أمام القانون ، . فلما بدأت المعركة الانتخابية خاضها الوفد فخورا برصيده الوطني الذي حققه في اقرار الوحدة الوطنية . وصياغة العلاقات بين المسلمين والاقباط في قالب جديد يستند الى الولاء الوطني وليس الانتماء الديني . ورشح الوفد عددا من الاقباط الذين كان لهم دور بارز خلال الثورة فاكتسحوا منافسيهم مما يدل على أن جماهير الشعب أستوعبت درس الوحدة الوطنية فلم تتعامل مع هؤلاء المرشحين بصفتهم الدينية ولكن بما لهم من رصيد وطني . وبلغ من ثقة الوفد بجماهيره أن رشح ويصا واصف . وهو من أعيان المنيا . في دائرة المطرية في شمال الدلتا ولم يكن له فيها أقارب ولا معارف .. بل لم يكن فيها قبطي واحد ! وسارت بقية الاحزاب السياسية على نفس النهج الذي أرساه الوفد . فكان مرشحوها من الاقباط ينجحون أو يرسبون حسب مكانة الحزب بين الجماهير . وظلت الاحزاب السياسية هي الاطار القانوني والدستوري للتعبير عن مصالح الفئات والطوائف . وبقى الحال كذلك الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فالغت الدستور وقضت على الاحزاب وأنشات على أنقاضها تنظيمات شبه رسمية . وساد الركود الحياة السياسية . وفقد الاقباط القنوات التي كانت تسمح لهم بالتعبير عن مصالحهم وتطلعاتهم . وأصبح من العسير على المرشح القبطي أن ينجح لانه لم يكن يمثل حزبا سياسيا ولكن يمثل نفسه



فقط ، ومن شان هذا الترشيح الفردى ان يثير التساؤل حول انتماء المرشح . ولما كان الانتماء السياسى منتفيا بغياب الاحزاب.. فلم يبق عندئذ سوى الانتماء الطائفى ، ولما كان الاقباط مبعثرين فى النسيج الاسلامى ولا يشكلون أغلبية مركزة تتيح لهم ترشيح نائب قبطى .. فقد كانت النتيجة اختفاء الاقباط من المجالس النيابية الثورية باستثناء شخص أو اثنين . فكانت حكومات الثورة تشعر بهذا القصور فتلجأ الى علاجه عن طريق ، قفل ، بعض الدوائر على الاقباط حتى لا ينافسهم فيها مسلمون . ولكن هذا الحل لم يكن يريح كلا من الاقباط والمسلمين ، على نحو ما تذكر الدكتورة سميرة بحر فى كتابها (الاقباط فى الحياة السياسية المصرية) ومن ثم لجات الحكومات المتعاقبة الى حل اخر وهو ، تعيين ، بعض الاقباط . ولكن هذا الحل هو الآخر – كما تقول سميرة بحر – أدى الى شعور الاقباط بان هذا التمثيل هو من قبيل ، الانعام ، الذى يمس كرامتهم ولا يتفق مع مصالحهم الحقيقية .

فلوصح هذا الشعور فيبقى السؤال : لماذا تصر الحكومة الحالية على الاستمرار فى سياسة ، تعيين ، بعض الاقباط رغم انتفاء الظروف التى كانت تبرر ذلك فى الماضى . فالتعدد الحزبى يتيح للاقباط ممارسة نشاطهم السياسى دون حاجة الى تكريس نزعة الطائفية التى يرفضها الاقباط والمسلمون على السواء . أم أن الحكومة لا ترى فى الاحزاب القائمة قنوات شرعية صالحة للتعبير عن مصالح المواطنين . بل أن الامر المثير للدهشة أن صحيفة (الاخبار) وهى تبرر تعيين الدكتور ميلاد حنا فى مجلس الشعب وصفته بانه يمثل الاقباط ولا يمثل حزب التجمع الذى ينتمى اليه ..!!

وهذا التبرير نراه تجاوزا من جانب الصحيفة التى دفعتها الخصومه مع حزب التجمع ، الى اسقاط ميزة الانتماء السياسى والولاء الوطنى واحياء النعرة الطائفية التى نتمنى أن نتخلص منها الى الأبد .

ملف السياسة الدولية

قضايا السياسة الخارجية في انتخابات ١٩٨٤

[١] تقديم الملف

التقارير الخمسة التى يضمها هذا الملف هى جزء من دراسة اكبر عن الانتخابات البرلمانية فى مصر لعام ١٩٨٤ يقوم بها فريق بحثى فى اطار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

وقد اختار المركز موضوع الانتخابات ليكون احد مجالات بحثه لعام ١٩٨٤ لاهمية الحدث من ناحية ، ولتاثيره على تطور الاوضاع السياسية داخليا واقليميا من ناحية ثانية ، وللمناخ السياسى الذى تمت فى اطاره هذه الانتخابات من ناحية ثالثة . واختير موضوع السياسة الخارجية ليكون مجالا لهذا الملف لارتباطه باهتمامات قارىء « السياسة الدولية » .

ويضم هذا الملف خمسة تقارير يعرض اولها بايجاز لنظرة شاملة على الموضوع ومكانة السياسة الخارجية فى الانتخابات ، ويتناول ثانيها القضية الفلسطينية فى برامج الاحزاب ، وثالثها التكامل المصرى السودانى ، ورابعها القضايا العربية ، وخامسها مصر والقوتين الاعظم وفى كل من هذه التقارير تم تناول وجهات نظر الاحزاب المختلفة فى الموضوع بشكل مقارن ، كما تمت المقارنة بين البرامج الانتخابية للاحزاب وبرامجها السياسية وتحديد جوانب الاتساق او الاختلاف .

وينتهى الملف بنصوص البرامج الانتخابية التى تتعلق بالسياسة الخارجية .

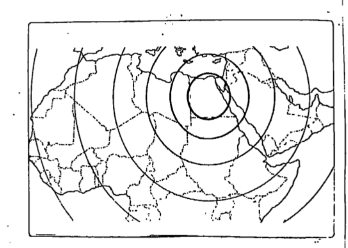
د . على الدين هلال



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٨٤

[٢] الأحزاب والسياسة الخارجية



د . على الدين هلال

ينطلق هذا الملف من أفتراض أن الانتخابات ١٩٨٤ لم تكن حدثا مصريا صرفا تنتمى أثاره عند أختيار اعضاء جدد فى مجلس الشعب المصرى ، بل أنها كانت حدثا عربيا ودوليا أيضا .

يتمثل ذلك عربيا فى حجم الأهتمام العربى وتتبع الصحافة العربية لدقائق المعركة الأنتخابية ولتطور أحداثها يوما بيوم وهو مايرتبط تدريجيا بدور مصر وكنموذج وكقدوة وبأثر التطورات الداخلية فى مصر على أوضاع الوطن العربى وعلى سبيل المثال فإن حركة القومية العربية ظلت تيارا سياسيا محدود التأثير فى منطقة الشام حتى تبنتها مصر عبد الناصر

وحولتها إلى زخم جماهيرى متدفق ارتبط به الملايين من الخليج إلى المحيط وكثير من مؤسسات الدولة الحديثة ونظمها القانونية فى البلاد العربية تجد أصولها فى بناء الدولة المصرية لذلك فأن مايحدث لهذه الدولة يجد صداه فى الساحة العربية الأرحب ومن ثم الأهتمام العربى من جانب الحكومات والمعارضة لما يحدث فى هذه الانتخابات .

أضف إلى ذلك أن هناك وجهة نظر تقول بأنه إذا كانت مصر قد قدمت للوطن العربى نموذج الثورة والتغيير الأجتماعى فى الخمسينات والستينات ، فإن ماسوف تطرحه فى السبعينات هو نموذج الدولة الدستورية التى تقوم على أساس احترام التعدد الحزبى وحق النقد والخلاف والمعارضة واحترام حقوق الأنسان .

ويتمثل هذا الاهتمام ــ عالميا ــ بالانتخابات فى هذا العدد الهائل من الصحفيين والمراسلين واساتذة الجامعات الذين تجمعوا فى القاهرة فى أسبوع الأنتخابات ، وقاموا بزيارات عديدة فى مناطق الجمهورية وريفها لمراقبة الحملة الأنتخابية الملاحظ حضور مراسلين لصحف ولأذاعات اجنبية المؤتمرات والندوات التى تعقدها الأحزاب المختلفة وكان ذلك يعكس شعور العالم الخارجى بأن هذه الأنتخابات تتم فى مناخ مختلف عن ذلك الذى ساد فى كل الأنتخابات المصرية السابقة منذ عام ١٩٥٢ ، وأن الفرصة متاحة للأحزاب الأخرى للتعبير عن وجهة نظرها فى المؤتمرات التى تقيمها وأن ذلك يتيح فرصة ذهبية للتعرف على التيارات الحقيقية فى المجتمع وتحديد أوزانها وأحجامها كما عكس هذا الأهتمام أيضا تخوفات الدول ذات المصالح فى مصر حول أحتمالات تطور الممارسة الديمقراطية وتداعيات هذه الممارسة وتأثيراتها على مصالحها الأقتصادية والسياسية .

فى هذا السياق فأن تناول موضوعات السياسة الخارجية فى البرامج الأنتخابية للأحزاب وفى الجرائد الحزبية قد إتسم بثلاث سمات :

أولا : أن قضايا السياسة الخارجية لم تصبح « قضايا انتخابية » ويقصد بالقضية الأنتخابية تلك التى يدور حولها الجدل خلال الانتخابات ويسعى كل حزب الى تمييز مواقفه عن مواقف الأحزاب الأخرى بخصوصها بعبارة أخرى فأن



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

أنتخابات ١٩٨٤ دارت حول قضايا داخلية محضه ، وحول قضايا الأصلاح الداخلي والتغيير في مصر ويمكن ارجاع هذه الظاهرة الى سببين :

١ ـ تراكم المشاكل الداخلية وبالذات الأقتصادية ، التي ترهق كاهل الانسان المصرى وتجعل اهتماماته السياسية تتركز حول هذا الموضوع بشكل مباشر .

٢ ـ أدراك القيادات الحزبية ضيق مجال المناورة في قضايا السياسة الخارجية وأنه ليس من الصالح الوطني المزايدة على الحكومة برفع شعارات قد تلقى استجابة جماهيرية ولكنها عسيرة التنفيذ على أرض الواقع وأن قضايا مثل ازدياد اعتماد مصر على الخارج وبالذات الولايات المتحدة اقتصاديا أومعاهدة كامب ديفيد ينبغى النظر اليها والتعامل معها بشكل تدرجي .

ثانيا : إن ذلك انعكس في البرامج الأنتخابية للأحزاب المختلفة التى ركزت على القضايا الداخلية وأفردت فصلا في النهاية لقضايا السياسة الخارجية ، بما أن أحد الاحزاب وهو حزب الأحرار الأشتراكيين لم يتطرق لها تماما .

ومن تحليل هذه البرامج الأنتخابية للأحزاب يتضح وجود تباينات بينها وبين البرامج السياسية العامة لهذه الأحزاب وقد يعنى ذلك تطورا في مواقف الأحزاب ذاتها أوتطويرا لها وعلى سبيل المثال فبينما دعا حزب التجمع الى الغاء معاهدة كامب ديفيد في برنامجه السياسى فإن برنامجه الأنتخابى أشار إلى أسقاط منهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة وكما تبين التقارير الواردة في الملف فأن هذا التباين يوجد أيضا في حالة الحزب الوطنى الديمقراطى .

ثالثا : يتضح أيضا من دراسة هذه البرامج أن الحزب الذى يمتلك رؤية ايدولوجية متكاملة ونظرة شاملة للأمور تربط بين القضايا المختلفة وتدخل في أعتبارها تشابك العوامل الداخلية والخارجية هو حزب التجمع وقد يرجع ذلك الى أنه أكثر الأحزاب المصرية ارتباطا بجذور أيديولوجية ونظرية واضحة .

أما الأحزاب الأخرى فقد اتسمت برامجها بطابع الواقعية والعملية ومخاطبة مشاكل بعينها وطرح اقتراحات محددة بشأنها دون ربط هذه القضايا في إطار نظرى أوسع .

ومع فهم الأسباب التى أدت بالاحزاب الى عدم ابراز قضايا السياسة الخارجية في برامجها الأنتخابية فان الأمر مازال يدعو للمراجعة ، وبالذات على ضوء ادراك ترابط موضوعات السياسة الداخلية والخارجية فمن نافلة القول اليوم أن السياستين الداخلية والخارجية هما وجهى لعملة واحدة وأن السياسة الخارجية تبدأ من حيث تنتهى السياسة الداخلية وأن السياسة الخارجية هى أنعكاس للمصالح وللمشاكل التى تعكسها الأوضاع الداخلية .

وبدون اغراق في مزيد من النظريات فهل يمكن لنا مثلا أن ندرس قضايا مثل الدعم أوالتضخم أوالديون أوالسياسة الأقتصادية المصرية دون أدخال دور السياسة الخارجية ومؤثراتها في الحسبان وهل نستطيع تجاهل أن أحد نتائج سياسة الأنفتاح الأقتصادى هى أزدياد دور العوامل الخارجية في صنع القرار المصرى وأن أزدياد اعتماد مصر في غذائها مثلا على الخارج لابد وأن يؤدى الى نتيجة مماثلة .

ومن ناحية أخرى فأن أى مشروع للنهضة أوللتغيير الشامل في مصر لايستطيع أيضا أن يغفل دور العوامل الاقليمية أويتجاهل العلاقات المصرية العربية وأن المستقبل المصرى مرتبط أوثق الأرتباط بالمستقبل العربى سواء في مجال السياسة أوالأقتصاد أوالأمن .

لقد وصف نابليون مرة موقع مصر بأنه أهم موقع في العالم ،وكانت الحملة الفرنسية بمثابة اعادة اكتشاف لاهمية موقع مصر من وجهة النظر الأوربية وكان النصف الأول من القرن التاسع عشر هو عصر التنافس الأنجليزى الفرنسى حتى أنتهى الأمر بسيادة النفوذ الأنجليزى .

وأعيد اكتشاف مصر بواسطة الولايات المتحدة والأتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية .

ويبدو أن قدر مصر هو أن لاتنعزل حتى لو أرادت فموقعها وحجمها السكانى وتأثيرها العربى سلبا أوأيجابا أكبر وأهم من أن يسمح لهابالانعزال من ناحية أخرى فأن مشاكل مصر قد تزايدت الى درجة لايمكن أن تحل في داخل حدودها وحسب .

لهذا ولذاك فأن المشكلة المصرية لاتنفصل عن أطارها العربى الأقليمى ، ودور مصر الدولى يرتبط بوضعها وبمكانتها الأقليمية .

من هنا فأن « العلاقة مع الخارج » في خصوصية التجربة المصرية ليست أمرا ثانويا ، وأنما جزء لايتجزأ من مناقشة الأوضاع الداخلية ومن المهام أن تدرك الأحزاب السياسية المصرية ذلك ، وأن تتنبه الى الروابط الوثيقة بين القضايا الداخلية والسياسة الخارجية وأن تبلور بشكل أكثر وضوحا وتناسقا مواقفها تجاه القضايا الخارجية في أطار تصوراتها لحل مشاكل مصر .

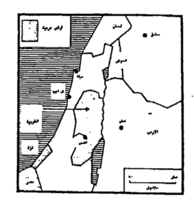


المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[٣] القضية الفلسطينية فى برامج الاحزاب



ايمان محمد حسن

تباينت برامج الأحزاب السياسية فى موقفها من القضية الفلسطينية ، واتخذت إتجاهات مختلفة ، من تبنى شبه كامل لقضية إقامة دولة فلسطينية الى الدعوة « لوطن » للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة الى عدم طرح أى موقف بديل ، واختصار القضية فى تحرير القدس الشرقية من الاحتلال الاسرائيلى .

والواقع اننا لايمكن أن نحلل مواقف الأحزاب من القضية الفلسطينية بشكل منفصل عن موقفها من اتفاقية كامب ديفيد ، كما أنه لايمكن أن نفصل بين موقف حزب من الأحزاب فى برنامجه الانتخابى وموقفه فى البرنامج العام له ــ وهو المرجع الأساسى الذى بنى عليه الحزب مواقفه ــ وسوف نلاحظ إختلافا لدى بعض الأحزاب فى برنامجها الانتخابى عن برنامجها العام .

أولا الحزب الوطنى

أبرم رئيس الجمهورية السابق « انور السادات » وهو رئيس الحزب الوطنى فى نفس الوقت ، إتفاقية كامب ديفيد ، وقد قضت الاتفاقية فى شقها الثانى على حل القضية الفلسطينية بأسلوب الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وقد كان هذا يعنى :

١ ــ الاستبعاد النهائى لأسلوب الكفاح المسلح فى حل القضية « الفلسطينية »

٢ ــ حصر القضية الفلسطينية فى حدود الاراضى التى احتلت فى يونيو ١٩٦٧

٣ ــ عدم التمسك بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

٤ ــ تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها « الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى » كما قرر مؤتمر قمة الرباط فى ١٩٧٤ .

وقد اعلن البرنامج العام للحزب الوطنى تأييده التام لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام وفيما عدا ذلك فإن البرنامج قد تحاشى تحديد موقف واضح من القضية الفلسطينية ، واكتفى بالتنديد بسياسة الاستيطان الاسرائيلى ، « يؤكد الحزب الموقف المبدئى للمفاوض المصرى فى المفاوضات الجارية لحل القضية الفلسطينية ، وقضية القدس العربية ، وعلى الموقف الثابت لمصر بالنسبة لعدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية »

ولقد حدثت عدة تغيرات إنعكست على سياسة حكومة الحزب الوطنى .

١ ــ فمع تصاعد الرفض الفلسطينى ضد الحل المتمثل فى حكم ذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، ذلك الرفض الذى لم ينحصر فى المنظمات الفلسطينية الموجودة ، ولكن إتسع ليشمل الفلسطينيين فى داخل الأرض المحتلة ، بلغت المقاومة الفلسطينية ذروتها فى إنتفاضة الضفة الغربية فى مارس وابريل سنة ١٩٨٢ حتى انها اطاحت بـ « روابط القرى » التى تعتبر جنين الهيكل الادارى للحكم الذاتى وأصبح من الصعب على المفاوض المصرى الاستمرار فى مفاوضات الحكم الذاتى ومع إعلان الرئيس الامريكى رونالد ريجان عن مبادرته التى تنص على حكم ذاتى للفلسطينيين فى إطار المملكة الأردنية ، إنحازت حكومة الحزب الوطنى لهذه المبادرة الجديدة .

١٥٦٨



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

٢ ـ رغبة الرئاسة الجديدة ـ بعد إغتيال السادات ـ فى اعادة العلاقات مع الدولة العربية الى طبيعتها

٣ ـ الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى ٢٦ ابريل ١٩٨٢ .. ادى إلى إزالة عنصر « ضغط الاحتلال الاسرائيلى لأراض مصرية » مما اعطى الحكومة المصرية فرصة اكبر من المناورة إزاء السياسة الاسرائيلية .

٤ ـ التوسع الاسرائيلى فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية » والاستمرار فى محاولات تهددها ادى إلى اقناع الحكومة المصرية بأن اسرائيل لن تلتزم بالاتفاق ـ ومن ناحية أخرى ـ فإن غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ ، ومذابح صبرا وشاتيلا ، ادى الى وضع حكومة الحزب الوطنى فى وضع بالغ الحرج ، فكان إتخاذ قرار سحب السفير المصرى من اسرائيل وتنديدها بالسياسة الاسرائيلية .

٥ ـ ادى موقف الحكومة المصرية من الغزو الاسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ ومن الحصار السورى الفلسطينى لقوات ياسر عرفات فى طرابلس عام ١٩٨٣ ، ومن ناحية أخرى ـ تصميم الشعب الفلسطينى على ياسر عرفات كقيادة شرعية وحيده ، ادى الى مزيد من التقارب مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وكان ابرز سمات ذلك التقارب إستقبال الرئيس حسنى مبارك لياسر عرفات فى القاهرة فى عام ١٩٨٣ .

لقد كان من الطبيعى أن تنعكس هذه التطورات على صياغة البرنامج الانتخابى للحزب الوطنى ، الذى يعتبر خطوة متقدمة عن البرنامج العام ـ فمن تجاهل تام لاتفاقية كامب ديفيد ـ التى ايدتها بالكامل حكومة الحزب وبحماس كبير ـ الى التأكيد على حق تقرير المصير للفلسطينين الى إعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطينى ـ هذا وإن كان البرنامج الانتخابى ـ مازال محافظا على النقاط الأولى فى البرنامج العام ١٩٧٨ ـ حيث أنه يحجب عن المنظمة صفة الممثل الشرعى الوحيد ، ووضعها فى إطار « يسهم الفلسطينيون فى حل المشكلة الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى » كذلك فإن حق تقرير المصير لايتضمن إنشاء دولة فلسطينية ، ولكن « وطن فلسطينى فوق أرضه » مما يفتح الباب لاحتمالات الخيار الأردنى أو الخيار الاسرائيلى .

ثانيا ـ حزب الوفد

كان حزب الوفد منذ قيامه فى ١٩٧٧ يتجاهل حق الفلسطينيين فى دولة مستقلة . وذلك قبل حوالى عام من ابرام إتفاقية كامب ديفيد ، فالبرنامج العام لحزب الوفد لايطالب بدولة فلسطينية ولكن وطن فلسطينى فى الضفة الغربية وغزة .

« يرى الحزب وجوب عودة اسرائيل إلى حدود ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، واقامة وطن للفلسطينيين فى الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة

والبرنامج يعتبر المطالبة بأكثر من ذلك من قبيل « المزايدات والشعارات التهريجية فى حل القضية المصرية » .

ونحن لانستطيع الحديث عن السلوك العام للحزب إزاء القضية الفلسطينية لأنه سرعان ماجمد نشاطه .

والبرنامج الإنتخابى لحزب الوفد ينسجم فى جوهره مع البرنامج العام فعلى الرغم من أن الاول يطالب بحق تقرير المصير إلا أنه لايربط ذلك بدولة فلسطينية وهو مايؤكد موقفه فى البرنامج العام « وطن للفلسطينيين وإن البرنامج فى الضفة الغربية وغزة » ، خاصة وأن البرنامج الانتخابى لايرفض إتفاقية كامب ديفيد نصا وروحا .. فإن حزب الوفد يرى أنه لامندوحة من اعتبار أنها منعدمة من أساسها وغير ذات موضوع » أى أن السبب هو إنتهاكات إسرائيل وليس نصوص الاتفاقية .

موقف حزب الوفد بهذا السياق هو اقرب الى موقف برنامج الحزب الوطنى فكلاهما يتفق على « وطن للفلسطينيين فى الضفة والقطاع » ، وكلاهما يتفق على ضرورة طرق كل السبل لحل مشكلة القدس الشرقية كذلك على حق تقرير المصير ألا أن برنامج الوفد الانتخابى يتميز على برنامج الوطنى بنصه على « منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى » وهو فى هذا ايضا يتميز عن برنامجه العام ـ الوفد ـ الذى تجاهل منظمة التحرير تجاهلا تاما وإستعاض عنها ـ « الاخوة الفلسطينيين » « يؤيد الحزب أن يكون لاخواننا الفلسطينيين الرأى الأول والأخير فى حل قضيتهم »

ثالثا ـ حزب الأحرار

من اكثر الاحزاب التى تحمست للتفاوض مع إسرائيل واكثرها حماسا لاتفاقية كامب ديفيد ، ويرى الحزب ضرورة إعادة الحوار والتفاوض مع إسرائيل حول الحكم الذاتى ، هذا وإن كان يشجب عدم الالتزام الاسرائيلى بالاتفاقية واقامة المستوطنات وغزو الأراضى اللبنانية ، إلا أن ذلك لم يصل الى حد المطالبة بإلغاء الاتفاقية او تجميدها أو وقف تطبيع العلاقات مع إسرائيل . فقد عارض الحزب مايسمى بالسلا البارد الذى تمر به العلاقات المصرية الاسرائيلية وهو الحزب الوحيد الذى يطالب بالعودة لمائدة المفاوضات .

والبرنامج العام لحزب الأحرار يؤكد على حق الشعب الفلسطينى فى اقامة وطنه وتقرير مصيره وهو ماينسجم مع موقفه من كامب ديفيد ومفاوضات الحكم الذاتى . كذلك البرنامج الانتخابى للحزب لايتناقض مع البرنامج العام بل يتسق معه « يؤيد الحزب سياسة السلام التى اعلنها الزعيم الراحل محمد انور السادات ، وكذلك إتفاقية كامب ديفيد وبروتوكول السلام مع إسرائيل ، على أساس أن هذا الحل



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

كان احسن الحلول المتاحة امام مصر ، وإن كان يرى ضرورة اعادة الحوار والتفاوض مع اسرائيل والولايات المتحدة حتى يمكن إستئناف مفاوضات الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره »

الملاحظ ان الحزب فى البرنامجين يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من تناقض ذلك مع موقف الحزب اثناء الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، وإبان الانشقاق داخل فتح والتمرد على ياسر عرفات فى طرابلس ، وذلك بمشاركة الحزب فى لجان المناصرة للشعب الفلسطينى واللبنانى والمشاركة فى الوفد الذى سافر طرابلس لتأييد ياسر عرفات ووقف نزيف الدم هناك »

رابعا : حزب العمل

يبدو أن البرنامج العام لحزب العمل قد إكتفى بماورد فى البيان التأسيسى للحزب بخصوص القضية الفلسطينية « حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته على أرضه » ولم يتعرض للقضية فى برنامج العام بكلمة واحدة ! ! . لقد تعرض موقف حزب العمل من القضية الفلسطينية لتذبذبات مختلفة ، فمن الموافقة على كامب ديفيد الى سحب هذه الموافقة ثم المطالبة بتجميدها .

لقد جاء البيان التأسيسى لحزب العمل متناقضا كذلك مع موقفه المعلن من كامب ديفيد فى ذلك الوقت ١٩٧٨ ، حيث يستخدم تعبير « دولته على أرضه » وليس وطن للفسلطينيين .

ولقد تجاهل البيان التأسيسى للحزب والبرنامج العام والبرنامج الانتخابى منظمة التحرير الفلسطينية تماما ! ! والواقع أن هذا الموقف قد تناقض تماما مع السلوك العام للحزب إبان الغزو الاسرائيلى للبنان .

١ ـ فقد شارك الحزب فى تشكيل لجان مناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى .

٢ ـ طالب بتوقيف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتجميد اجراءات التطبيع .

٤ ـ إعتباره منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى

٥ ـ طالب بفتح الجبهات العربية للفدائيين الفلسطينيين . « ماذا علينا كعرب لو فتحنا جبهات اخرى على اسرائيل . لوفعلنا هذا لاضطرت اسرائيل الى التراجع »

كذلك فقد شارك الحزب فى الوفد الذى ذهب الى طرابلس لتأييد ياسر عرفات .

وعلى الرغم من هذا التصاعد فى موقف الحزب من تلك الفترة إلا ان البرنامج الانتخابى للحزب تجاهل حق تقرير المصير للفلسطينيين والموقف من المنظمة وإكتفى بقوله « نصرة الشعب الفلسطينى ومساندة كفاحه ضد الصهيونية والاستعمار لاسترجاع حقه فى اقامة دولته المستقلة على أرضه » فقد تحاشى البرنامج تحديد ممثل الشعب الفلسطينى وتحاشى تحديد أى أرض التى تقام عليها الدولة المستقلة وتحديد وسائل إستعاده هذه الدولة .

خامسا : حزب التجمع

إنفرد حزب التجمع من أول لحظة برفضه إتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام الاسرائيلية المصرية على أساس أنها تسوية جزئية وصلح منفرد مع إسرائيل ، وفى مواجهتها طالب بتسوية شاملة عن طريق عقد مؤتمر دولى تشارك فيه كافة اطراف الصراع العربى الاسرائيلى فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وهو ماينسجم مع موافقته على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الذى يتضمن الاعتراف بإسرائيل .

وفى مواجهة مانصت عليه إتفاقية كامب ديفيد من حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، أكد البرنامج العام للحزب على تمكسه بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وحقه فى اقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وقد اكد كل من البرنامج العام الانتخابى الانتخابى على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى كما أكد على إستقلالية القرار الفلسطينى من خلال المؤسسات الشرعية . ويعتبر حزب التجمع الحزب الوحيد الذى اكد على حق الثوره الفلسطينية فى متابعة الكفاح المسلح ضد اسرائيل ويلاحظ ان القضية الفلسطينية قد إحتلت حجما كبيرا من اهتمام البرنامج العام للحزب بالمقارنه ببقية الأحزاب .

ولقد دفع حزب التجمع ضريبة هذا التأييد للمنظمة وضريبة معارضة كامب ديفيد والحكم الذاتى ـ فى عهد السادات واشد اوقات الهجوم على الفلسطينيين فى الوقت الذى كانت فيه بقية الأحزاب معترفة بكامب ديفيد ـ إلا حزب العمل بداية من عام ٧٩ ـ .

والمواقف العملية لحزب التجمع تنسجم مع مايطرحه فى البرنامجين . فالحزب يقود تشكيل لجان مناصرة الشعب الفلسطينى واللبنانى ويفتح مقراته للتبرعات وتعقد المؤتمرات والندوات الأسبوعية ، ويشارك ممثلى حزب التجمع فى سفينة الامدادات إلى بيروت اثناء الحصار الاسرائيلى للفلسطينيين .

وفى اثناء حصار طرابلس لقوات عرفات أعلن الحزب أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى واعتبر الانشقاق داخل فتح عملا معاديا لنضال الشعب الفلسطينى ، ودعا إلى حل الخلافات فى إطار الحوار



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الديمقراطى ، وأكد على « إحترام القرار الوطنى المستقل للشعب الفلسطيني كما تعبر عنه منظمة التحرير » .

كما شاركت قيادات التجمع فى الوفد الذى ذهب الى طرابلس لتأييد ياسر عرفات .

إلا أن موقف الحزب من كامب ديفيد فى برنامجه الانتخابى قد إتخذ شكلا آخر ، وقد بدأ هذا التغيير بعد إنسحاب إسرائيل من سيناء فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ وقد كان ذلك إعتقادا منه أن الدعوة لالغاء كامب ديفيد تعنى او تؤدى إلى عودة إسرائيل الى سيناء . وإنعكس ذلك فى برنامجه الانتخابى « إسقاط نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة تؤكد التخلى عن أباطيل التطابق الاستراتيجى مع الولايات المتحدة خاصة بعد إتفاقها الاستراتيجى مع إسرائيل » بمعنى انه لايطالب بالإلغاء الفورى للاتفاقية .

ويعتبر موقف الحزب سواء فى برنامجه العام او الانتخابى اوسلوكه العملى من أقرب المواقف الرسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية الذى يتبنى ميثاقها « دولة علمانية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى » والذى يرفض إتفاقية كامب ديفيد وما نصت عليه من حكم فى الضفة الغربية وغزة » .

من العرض السابق نجد أن أكثر الاحزاب تذبذبا تجاه القضية الفلسطينية كان حزب العمل الاشتراكى ـ خاصة إذا ماقيس بمواقفه المعلنة فى جريدته « الشعب » وسلوكه العملى ـ وذلك سواء فى موقفه من كامب ديفيد بشقيها أو موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية إلى موقفه من حق تقرير المصير للفلسطينيين .

أما الحزب الوطنى فقد إختلف موقفه منذ نشأته فى برنامجه العام وموقفه الآن فى برنامجه الانتخابى على الرغم من أنها ليست خلافات اساسية .. فمن تأييد كبير وحماس وتبنٍ لكامب ديفيد فى البرنامج العام الى تجاهل لها فى البرنامج الانتخابى ، ومن تجاهل تام لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى إعتباره الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى فى البرنامج الانتخابى .

كان موقف حزب الأحرار من بداية نشأته حتى الآن منسجما تماما سواء فى برنامجه العام أو الانتخابى .

وقد إنفرد حزب التجمع منذ البداية بموقف مؤيد ومتسق تجاه القضية الفلسطينية « ولم تتناقض مواقفه فى البرنامجين . سواء موقفه من كامب ديفيد أو إقامة دولة ديمقراطية على ارض فلسطين أوموقفه من منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد شاركه فى موقفه من منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى « حزب الوفد » ، إلا أن ذلك كان متناقضا مع تبنى الوفد لفكرة « وطن للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة » .

بقيت ملاحظة أخيرة وهى أن كلا من حزب الوفد والحزب الوطنى وحزب العمل قد ركزوا على قضية « القدس الشرقية » باشكال مختلفة ومتفاوته ، واغلب الظن أن هذا التركيز قد نبع من تضاؤل الاهمية النسبية للقضية الفلسطينية فى البرامج الانتخابية لكل منهم من القيمة الدينية الاسلامية لقضية « القدس » ، فوضعت كما لو كانت تعادل قضية تحرير فلسطين .



[٤]

التكامل المصرى ـ السودانى : وموقعه فى الانتخابات

جمال عبد الجواد

اذا اتفقنا ـ كما هو شائع ـ على ان العصر الحديث يبدأ فى العالم العربى وخاصة مصر مع وصول طلائع الحضارة الغربية الحديثة فى مطلع القرن الماضى والتى مثلتها الحملة الفرنسية فان العصر الحديث فى السودان وفقا لهذا التقويم يبدأ مع دخول جيوش محمد على والى مصر الى السودان فى عامى ١٨٢٠ ، ١٨٢١ . وكانت اهدافه مطاردة المماليك منافس محمد على فى حكم مصر ، والحصول على طاقة بشرية من السودانيين لتجنيدهم ضمن الجيش الذى كان محمد على يعلق عليه امالا كبار بالاضافة الى تحصيل الضرائب اللازمة لتمويل مشروع محمد على لاعادة بناء مصر .

وقد استمر الحكم المصرى للسودان مستتبا حتى بداية الثمانينات من القرن الماضى عندما انتشرت الحركة المهدية فى بعض مناطق السودان الغربى والاوسط وتمكنت الثورة المهدية المنتصرة من اخراج الجيش المصرى من اغلب المناطق التى احتلها ، وتأسيس أول حكومة مستقلة فى السودان غير ان الثورة المهدية لم تستطع الاحتفاظ بالسودان مستقلا لفترة طويلة اذ استعانت مصر بالجيوش الانجليزية التى كانت قد احتلت مصر منذ عام ١٨٨٢ لانهاء الثورة المهدية والقضاء على استقلال السودان . او بالاصح فان انجلترا التى احتلت مصر تسترت وراء العلم المصرى (العثمانى) وبعض وحدات من الجيش المصرى الذى كانت قد فرضت قيودا على حجمه منذ هزيمة الثورة العرابية واحتلال مصر ، فاستفادت انجلترا من الوضع القانونى لمصر فى السودان لتتمكن من خلاله من فتح السودان ووضعه تحت سيطرتها تحت لافتة الادارة الثنائية المصرية البريطانية للسودان ، والذى تحددت شروطه فى الاتفاقية المعقودة بين البلدين عام ١٨٩٨ . بمقتضى هذا الاتفاق تواجدت القوات المصرية الى جانب القوات البريطانية على ارض السودان ، وكانت لمصر السيادة الاسمية على السودان بينما احتفظت بريطانيا بالسلطة الفعلية التى مارسها الحاكم العام للسودان الذى اشترطت الاتفاقية ان يكون انجليزيا . وفى عام ١٩٢٤ واثر حادث اغتيال السردار أملت انجلترا على مصر عددا من الشروط كاجراءات تعويضية وعقابية من بينها انسحاب الجيش المصرى من السودان وبالتالى انفردت بريطانيا بحكم السودان ، وان كانت مصر احتفظت بقليل من مظاهر الوجود الفعلى هناك بالاضافة الى استمرار الوجود القانونى الذى نظمته اتفاقية الحكم الثنائى .

ولم يتعدل وضع مصر فى السودان بعد ذلك الا بعد توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ التى اعادت تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا فى جميع النواحى ومن بينها السودان اذ عادت بعض وحدات الجيش المصرى الى اراضى السودان ، كما اتاحت المعاهدة لمصر ممارسة قدر اكبر الوجود خاصة الوجود الثقافى والاقتصادى فى شكل بعض المؤسسات التعليمية وانشطة الرى وغيرها من بعض مظاهر النشاط الاجتماعى والتى لم تكن جميعا ذات اثر حاسم فى تعديل موازين القوى بين مصر وبريطانيا فى السودان الا بصورة جزئية .



غير ان الغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ فى اكتوبر ١٩٥١ اتاح لانجلترا ان تعتبر ان لها حرية التصرف المنفرد بشأن مستقبل السودان فأخذت تعد العدة لانشاء مؤسسات الحكم الوطنية هناك تمهيدا لحصول السودان على استقلاله واخذت فى اعداد اجراءات انتخابات الجمعية التشريعية وهو ما اصاب حكومة الوفد بانزعاج شديد ، فعرضت قضية السودان على الهيئات الدولية التى لم تتمكن من الفعل فيها فصلا حاسما . وظلت القضية اسيرة المفاوضات وعلاقات القوى بين الطرفين .

والمثير انه بينما كانت انجلترا تسير فى طريق حصول السودان على استقلاله ، بدا موقف مصر الذى مثلته حكومة الوفد كما لو كان معاديا لحصول السودان على حقوقه ، وهو الذى اوقع مصر فى حرج التناقض بين مطالبها بالحصول على الاستقلال الكامل لنفسها او معارضتها لحصول السودان على نفس الحق .

وفى هذه الظروف قامت ثورة ٢٣ يوليو واطاحت بالنظام الملكى وراحت تمارس سياسة جديدة فى السودان .

فصائل الحركة السياسية المصرية والموقف من قضية السودان :

اجمعت كل فصائل الحركة السياسية المصرية بكافة اجنحتها على موقف موحد من قضية السودان وهو حق مصر فى السودان تحت شعار وحدة وادى النيل ولم يشذ عن هذا الموقف سوى الحركة الشيوعية التى ظهرت فى الاربعينات وراحت تدعو الى حق السودان فى الحصول على استقلاله . واذا اردنا ان نضيف هذه المواقف عموما فاننا نضعها فى ثلاث فئات :

الفئة الاولى تضم التيارات والقوى التى ظهرت قبل ثورة ١٩١٩ او التى ارتبط ظهورها بالثورة وتضم هذه المجموعة الحزب الوطنى وحزب الامة ثم جميع الاحزاب التى اسفرت عنها الثورة واهمها الوفد والاحرار الدستوريين ثم السعديين والكتلة وايضا احزاب الاقلية المصطنعة التى كانت تظهر ثم تختفى بحسب الحاجة اليها مثل حزبى الشعب والاتحاد .

وفى الواقع فان الفترة السابقة على ثورة ١٩١٩ والتى ظهر فيها كل من الحزب الوطنى وحزب الامة لم تشهد صراعا حادا حول قضية السودان ، وانما كان الصراع الحقيقى يدور بين وجهتى النظر الاساسيتين اللتان سادتا الحركة الوطنية المصرية بشأن مستقبل مصر . اذا رأى الحزب الوطنى ان مصر يجب ان تتخلص من الاحتلال الانجليزى وتبقى مرتبطة بالدولة العثمانية فى اطار الوحدة الاسلامية التى تشمل ضمن ماتشمل السودان كذلك . خاصة وانه حقوق مصر ومطالبها فى السودان حتى ذلك الوقت كان يجرى الدفاع عنها باعتبارها حقوق الدولة العثمانية التى لها السيادة الاسمية على مصر والتى جرت الفتوحات المصرية فى السودان تحت رايتها .

... الامة فقد كان يتبع سياسة المهادنة مع الانجليز ويطالب بحصول مصر على استقلالها التدريجى من كل من الدولة العثمانية وانجلترا . ولم يطرح الحزب نتجية لهذا الموقف المتهاون اى موقف متميز من قضية السودان . وبصورة عامة فإن القضية السودانية لم تشغل حيزا كبيرا من الجدل السياسى خلال هذه الفترة .

ومع نشوب ثورة ١٩١٩ الوطنية الكبرى وتكون حزب الوفد الذى تعامل مع السودان باعتبارها جزءا لايتجزأ من مصر واعتبر المواطنين السودانيين مثلهم مثل المواطنين المصريين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات . وقد تبنت كل الاحزاب السياسة التى تكونت فى تلك الفترة كانشقاقات عن الوفد او كأحزاب اقلية مصطنعة نفس الموقف من قضية السودان . كما تميز موقفها بانها تعاملت مع علاقة مصر بالسودان باعتبارها علاقة « حقوق مصرية فى السودان » واسست هذه الحقوق على مايمكن تسميته بحق الفتح ، وهو موقف يعكس طموحات تسلطية واستعمارية وهو ايضا نفس المنطق البريطانى فى تبرير (حقوقها) فى السودان ، وقد عجزت هذه الاحزاب عن صياغة علاقتها بالسودان على اسس اكثر ديقراطية وانسانية من تلك الاسس البالية .

ورغم ذلك فقد عجزت هذه الاحزاب عن تحقيق اى تعديل لصالحها بشأن الاوضاع فى السودان على العكس ، فقد تمكنت بريطانيا من خلال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من فرض موقفها من القضية السودانية وهو الذى دعمته بعد ذلك فى عام ١٩٢٤ بعد حادث مقتل السردار اما الفئة الثانية فتضم جماعة مصر الفتاة التى تطورت بعد ذلك الى الحزب الاشتراكى والتى اعلنت تمسكها بوحدة مصر والسودان تحت نفس الشعار « وحدة وداى النيل » وان كان قد ميز هذه الجماعة اكسابها هذا الشعار لمحتوى ثقافى وحضارى دون ان تستند الى حقوق الفاتح التى استندت اليها احزاب الفئة الاولى . فقد اسست جماعة مصر الفتاة موقفها على اساس ان وحدة مصر والسودان هى جزء من الوحدة العربية الاسلامية التى تبنتها الجماعة كاحد مواقفها الثابتة .

واخيرا فان الفئة الثالثة تشمل الحركة الشيوعية المصرية بفصائلها المختلفة وخاصة تلك التى ظهرت فى الاربعينات مع نشوب الحرب العالمية الثانية وقد دعمت الحركة الشيوعية منذ اللحظة الاولى موقفها والذى تلخص فى حق السودان فى تقرير المصير والحصول على الاستقلال وبدلا من شعار وحدة وادى النيل رفعت شعار « الكفاح المشترك للشعبين المصرى والسودانى ومن المفارقات الغريبة ان الحركة الشيوعية المصرية بموقفها الاستقلالى او الانفصالى هذا كانت اكثر القوى السياسية المصرية التى خلفت اثرا واضحا على الحياة السياسية فى السودان عندما ساهمت بنصيب اساسى فى تأسيس التنظيمات الاولى للحركة الشيوعية السودانية والتى تطور عنها الحزب الشيوعى السودانى .



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

ثورة يوليو والموقف من قضية السودان :

عندما قامت ثورة يوليو كانت السلطات البريطانية اخذة فى الاعداد لبناء المؤسسات السياسية الجديدة فى السودان تمهيدا لاستقلاله وبصورة عامة فإن النظام الجديد فى مصر لم يكن يملك من الوقت والجهد ماهوكافى لمواجهة قضية السودان فى ظل تلال المشكلات التى واجهته ايضا فان رجالات النظام الجديد لم يكن لهم نفس الارتباط بالقضية السودانية كما كان لدى القوى والجماعات السياسية فى النظام القديم فبينما ارتبط اغلب افراد الجيل السابق من السياسيين المصريين ارتباطا قويا بالسودان فهم اما حاربوا هناك او عملوا لبعض الوقت فى مؤسسات التعليم والادارة او منشآت الرى المصرية . اما الجيل الجديد فلم يكن له نفس حجم الارتباط بالسودان فى هذا السياق تشكل موقف الثورة من المسألة السودانية فسارعت باعلان قبولها لمبدأ حق السودان فى تقرير مصيره ، اما باختيار الاستقلال او الارتباط بمصر . وتوصل النظام الى عقد اتفاقية الجلاء عن السودان فى فبراير ١٩٥٣ حتى قبل عقد اتفاقية الجلاء المصرية البريطانية بعد ذلك باكثر من عام .

وفى نفس الوقت حاولت الثورة ان ترتب علاقتها بالقوى السياسية السودانية التى تميل الى قبول الارتباط بمصر املا فى ان تسفر ممارسة السودانيين لحق تقرير المصير عن ارتباط السوادن بمصر .

وبالفعل فقد نجحت القوى الاتحادية فى الفوز باغلبية كبير فى انتخابات الجمعية التشريعية الا ان عددا من التطورات الداخلية فى كل من السودان ومصر وخاصة بعد عزل اللواء محمد نجيب من مناصبه والذى كان اقوى قيادات النظام الجديد معرفة بالسودان وشعبية بين اهله نظرا لانحداره من ام سودانية ولعلاقته بالقوى الاتحادية السودانية منذ زمن طويل . ادت كل هذه التطورات الى حصول السودان على استقلاله فى يناير ١٩٥٦ وعدم تحقق مشروع الوحدة مع مصر .

وقد دخلت العلاقات المصرية السودانية بعد ذلك فى فترات متعاقبة من التدهور والتحسن بين البلدين بسبب خلاف على رسم الحدود فى منطقة صغيرة وهى المشكلة عرفت بمشكلة حلايب والتى رفعت السودان بشأنها شكوى لمجلس الامن فى عام ١٩٥٨ .

العلاقات المصرية السودانية فى عهد الرئيس نميرى :

فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ استولت مجموعة من العسكريين بقيادة اللواء جعفر النميرى على السلطة فى السودان وتشكلت مجموعة الضباط هذه من اصحاب الاتجاهات الراديكالية المتأثرة بالتجربة الناصرية فى مصر كما شملت كذلك بعض الضباط ذوى الارتباط بالحركة الشيوعية السودانية وقد تحسنت العلاقات المصرية اكثر بعد تولى هذه المجموعة السلطة فى السودان .

وفى يوليو ١٩٧١ قام الضباط المرتبطين بالحزب الشيوعى فى بمحاولة انقلابية ، وكانت مساعدة مصر للرئيس نميرى على مواجهة هذه المحاولة سببا اساسيا فى اخفاقها .

وبرغم هذا فقد حدثت جفوة شديده فى العلاقات بين البلدين بعد ذلك مباشرة ، اذا انقلبت توجهات النظام السودانى تماما ضد القوى الراديكالية واليسارية داخليا واقليميا ودوليا وقام باعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة فى الوقت الذى كانت مصر لاتزال تقاطعها فيه منذ يونيو ١٩٦٧ . وقد تسبب هذا فى تدهور العلاقات المصرية السودانية واستمر الحال هكذا حتى قامت مصر باعادة رسم توجهات سياستها الخارجى لصالح الانحياز للمعسكر الغربى بعد حرب ١٩٧٣فلم يعد هناك مبررا لاستمرار الجفوة المصرية السودانية ، بل على العكس تشكل مايشبه محور القاهرة ، الخرطوم الذى لعب دورا موحدا تقريبا فى السياسات الاقليمية والدولية .

وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التى تعرض لها نظام الرئيس نميرى فى يوليو ١٩٧٦ بأقل من اسبوعين عقدت بين البلدين اتفاقية الدفاع المشترك التى اعطت غطاء قانونيا لحماية مصر للنظام السودانى . وفى اكتوبر ١٩٨٢ عقد البلدين اتفاق التكامل بينهما وان كان تنفيذه لايزال يعانى من كثير من العثرات على عكس الاتفاقية الامنية التى تم تنفيذها بحماس شديد وهو ما أكده السلوك المصرى إزاء حادث الغارة على مدينة أم درمان .

والمشكلة التى تواجه تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك المصرى السودانى هو غياب الحدود الفاصلة بين التهديدات الداخلية والخارجية على نظام الرئيس نميرى ذلك انه بينما تسعى بعض القوى الخارجية لاسقاط نظام الرئيس نميرى ، الا ان هذه القوى تمارس تاثيرها من خلال قوى داخلية توجد مبررات موضوعية كثيرة لتمردها ضد النظام السودانى الحاكم ، بحيث انه ليس من المستبعد عند مرحلة معينة ان تتحول مساندة نظام الرئيس نميرى ضد القوى الخارجية الى نوع من التورط فى مواجهة قوى داخلية لها التأمين الشعب مايترتب عليه فوز مصر بعد انتهاء هذه القوى وهو الذى يهدد احتمالات التكامل الحقيقى بين البلدين فى المستقبل .

التكامل المصرى السودانى فى المعركة الانتخابية :

ويفيدنا العرض السابق فى تبين امرين جوهرين : الاول هو ان المسألة السودانية ليست امرا مستحدثا على اهتمامات القوى والاحزاب السياسية والمصرية وثانيهما هو علاقة ذلك العرض بظاهرة تشهدها الساحة السياسية المصرية الان والتى تتلخص فى محاولة الاحزاب والتيارات السياسية القائمة الى تأكيد انتسابها الى مرحلة سابقة من التاريخ السياسى المصرى للتاكيد على جذورها الممتدة فى



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

الواقع ، ومحاولة اقامة تواصل مع هذا التاريخ وسيتضح ذلك من مراجعة ماورد فى برامج الاحزاب السياسية التى شاركت فى الانتخابات بشأن التكامل المصرى السودانى .

فالملاحظ ان حزب الاحرار الاشتراكيين هو الحزب الوحيد الذى لايجد لنفسه جذور امن نوع ما فى التاريخ المصرى ، اللهم الا اذا اخذنا حديثه عن انتسابه الى ثورة يوليو ، واعتباره لنفسه الامتداد الطبيعى لها مأخذ الجد ومن ثم فاننا لانستطيع ان نجد للحزب موقفا سابقا بشأن المسألة موضع البحث ، المثير ان البرنامج الذى خاض حزب الاحرار على اساسه المعركة الانتخابية لم يأت على ذكر موقفه من التكامل المصرى السودانى على اى نحو . ويأتى هذا ايضا فى سياق غياب اى بنود تتعلق بمناقشة تصور الحزب لسياسة مصر الخارجية من برنامجه الانتخابى .

اما الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يمثل الامتداد المؤسسى لنظام يوليو من ناحية ، كما انه صاحب اتفاق التكامل المصرى السودانى من ناحية اخرى برغم هذا فإن الحزب الوطنى لم يشمل التكامل المصرى السودانى ببند مستقل فى برنامجه الانتخابى ، ولكن تناوله فى سياق تناول علاقات مصر الخارجية بصورة عامة وعلاقة مصر بالدول الافريقية ودول حوض النيل بصفة خاصة : « ... تعمل مصر جاهدة على تعزيز منظمة الوحدة الافريقية وزيادة فاعليتها فى تحقيق الاستقرار والتقدم فى القارة . وان تعمل على توثيق التعاون على المستوى الثنائى مع كل دول القارة مع التركيز بصفة خاصة على التكامل مع السودان والتعاون مع دول حوض النيل فى شتى المجالات » .

ويلاحظ على هذه الفقرة اولا : ان برنامج الحزب الوطنى تعامل مع السودان باعتبارها بلدا افريقيا وليس بلدا عربيا .

ثانيا : يشير البرنامج الى ان الاهتمام بالسودان يأتى فى علاقته باهمية نهر النيل باعتباره المصدر الوحيد تقريبا للمياه فى مصر .

ثالثا : ان درجة اهتمام البرنامج بموضوع التكامل المصرى السودانى تعكس درجة من الحماس والاهتمام بالموضوع اقل من تلك التى كان متوقعا ان يبديها الحزب الذى ادار عملية التكامل المصرى السودانى فى كل مراحلها وربما يعكس هذا انخفاض حماس الحزب للاستمرار فى هذه العملية بالشكل الذى اتخذته حتى الآن والتى تهدد بتورط مصر فى مواجهة مع قطاعات هامة من الشعب السودانى ، وهو الذى لايبدو انه الرئيس مبارك متحمسا له ، كذلك فان عملية التكامل لم تعد تلقى القبول الشعبى بسبب انحصارها فى نطاق اتفاقية الدفاع المشترك وهى بالتالى لاتصلح كقضية انتخابية ناجحة يتقدم بها الحزب الوطنى لجماهير الناخبين .

اما حزب الوفد الجديد فقد اورد ببرنامجه اطول فقره فى برامج الاحزاب المتنافسه عن هذا الموضوع . وجاءت فى فقرة مستقلة : « يؤيد الحزب بقوة جهود التكامل بين مصر والسودان فى مختلف المجالات بوصفه الطريق الطبيعى والعملى الامثل لوحدة وادى النيل التى جاهد الوفد فى سبيلها منذ قامت الثورة الوطنية عام ١٩١٩ . والوحدة التى ننشدها ليست وحدة الرؤساء او الحكومات بل الوحدة الحقيقية النابعة من وجدان الشعبين المصرى والسودانى بمحض ارادتهما ولخدمة مصالحها المشتركة . كما يؤيد الوفد معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان ويعتبر اى عدوان يقع على السودان بمثابة عدوان على مصر » .

وتشير هذه الفقرة الى اولا : ان حزب الوفد يؤكد على موقفه التارخى من العلاقات المصرية السودانية مستخدما فى ذلك نفس الشعار الذى استخدمه فى المرحلة السابقة من حياته « وحدة وادى النيل » وحزب الوفد هو الحزب الوحيد من بين الاحزاب المتنافسة الذى اثار هذه القضية فى دعايته الانتخابية فظهرت لافتات ترفع شعارات مثل « قرآن إنجيل يطرد ان الدخيل من وادى النيل » كما علقت لافتات اخرى تحمل عبارة مصطفى النحاس الشهيرة « تقطع يدى ولا ينفصل السودان عن مصر » .

ثانيا : ان حزب الوفد هى الحزب الوحيد الذى اعلن فى برنامجه الانتخابى تأييد اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين ويبدو ان هذا جزءا من الرسالة التى حاول الوفد ان ينقلها لقوى خارجية معنية من خلال برنامجه الانتخابى ومضمونها هو ان الحزب لن يتراجع عن السياسات التى تم اتخاذها فى السنوات السابقة والتى انحازت بمصر نحو المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة ، وهى العملية التى كان متصورا ان تلعب مصر من خلالها دور شرطى البوليس للمساهمة فى حماية الانظمة الموالية للمعسكر الغربى وبرغم ان الحزب الوطنى بعد تولى الرئيس مبارك رئاسته قد بدأ يتراجع ولو بخطى بطيئة عن هذه السياسة الا ان حزب الوفد الجديد يعلن بوضوح عن تمسكه بها ويبدو ان ذلك يمثل قناعة خاصة لدى قيادة الحزب اولا ، ومحاولة لعدم استفزاز قوى خارجية لها مصلحة فى مصر والمنطقة وكسب تأييدها ثانيا .

ثالثا : ادخل الوفد تعديلا على مفهومه لوحدة وادى النيل بادخال البعد الشعبى عليها . وان كانت هذه الاضافة لاتمثل تعديلا جوهريا لا فى مفاهيم الوفد القديمة ولا فى سياسة التكامل كما هى مطابقة حتى الان اذا نظرنا اليها فى سياق الملاحظة السابقة فمعاهدة الدفاع المشترك التى يتمسك بها الوفد الحالى تتناقض جذريا مع محاولة اضفاء بعدا شعبيا على عملية التكامل .

اما حزب العمل الاشتراكى فقد اورد موقفه من قضية التكامل المصرى السودانى كجزء من موضوع تقويم علاقات مصر العربية والخارجية وذلك فى بند مستقل جاء فيه « اضفاء الصفة الشعبية على اجراءات ومظاهر التكامل بين مصر والسودان » .

ويلاحظ ان حزب العمل لم يحاول ربط موقفه من قضية التكامل المصرى السودانى بموقف حركة مصر الفتاة من مسألة السودان ، وان كانت معالجته للموضوع تضمنت نقدا للطابع الحكومى الرسمى الذى تحرك فيه عملية حتى الان .

واخيرا فان حزب التجمع قد اورد بندا منفصلا بشأن قضية التكامل جاء فيه العمل على اقامة تكامل حقيقى بين شعبى وادى النيل على اسس ديمقراطية يرضاها الشعب المصرى والشعب السودانى بما يحقق المصالح الاساسية للبلدين الشقيقين » .

وتتضمن هذه الفقرة نقدا للتكامل فى شكله الحالى وخاصة الجانب منه المتعلق ببعده الديمقراطى حيث جاء التكامل فى التحليل الاخير ـ ليقيد من حق الشعب السودانى فى تحديد نظام الحكم الذى يرتضيه لنفسه دون تدخل من قوى خارجية ولهذه الطريقة فى معالجة الموضوع علاقة واضحة بالموقف الذى تبنته الحركة الشيوعية المصرية فى الاربعينات من قضية السودان .

واخيرا فإننا لوتخيلنا ان النظام السياسى المصرى لم يكن تبنى قضية التكامل كما تبناها منذ منتصف السبعينات فإن الارجح ان اغلب احزاب المعارضة لم تكن لتورد هذه القضية فى برامجها . وهذا فى حد ذاته يعكس ميزة يتمتع بها اى حزب حاكم فى اى دولة فى العالم ، اذ انه يمتلك القدرة الاكبر على طرح وتحديد المشكلات والقضايا التى يدور حولها الصراع السياسى فى المجتمع مهما تميزت هذه القضايا بانخفاض الاهمية من وجهة نظر الاحزاب والقوى المعارضة .

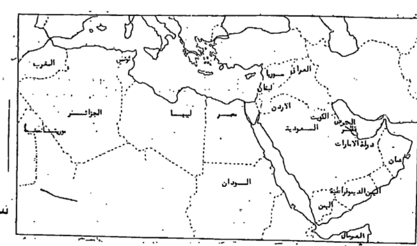
المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[٥] القضايا العربية في الانتخابات



سيد عبد المجيد

مقدمة : ليس هناك شك في أن اتفاقيات « كامب ديفيد » تعتبر المعضلة الاساسية في بدء تصدع العلاقات المصرية العربية وبتطورات تلك الاتفاقيات التي ترتب عليها « معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية ». كانت تلك المعاهدة العامل الحاسم في وصول هذا التصدع في العلاقات الى نقطة اللاعودة ـ فبجانب انها شكلت منحى جديدا في مجمل الصراع العربي الاسرائيلي بأشكالياته وميكانزماته الحالية والمستقبلية فقد اوجدت مفهوما جديدا وأعادة صياغه للنظام والتوازن الاقليمي في المنطقة . فتعاظم الدور والهيمنة الامريكية والذى اعتقد الرئيس الراحل انور السادات في أنه لكي يخرج مصر من ازمتها الاقتصادية الطاحنة ان يجعل من مصر قاعدة للنفوذ الامريكي في المنطقة . في المقابل تقلص دور الاتحاد السوفيتي باعتباره دور غير رئيسي في عملية التسوية السلمية التي انتهجها الرئيس السادات *

غير أنه وباغتيال الرئيس السادات وبعد مرور ما يقرب على ثلاث سنوات على حادث المنصة (٦/١٠/١٩٨١) بأن السلطة السياسية في ظل ولاية الرئيس حسنى مبارك قد طرأ عليها بعض المتغيرات تؤكد أن ثمة اختلافات بينها وبين نظام الرئيس السابق انور السادات فعلى صعيد العلاقات المصرية العربية كان هناك تقارب ما سواء من قبل الإدارة المصرية وبعض الحكومات العربية أيا كان من الذى يتجه الى الأخر فقد تبين للعالم العربي بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية ، بان عزلة مصر عن العالم العربي ليست سرا عمليا ومن ثم كان هناك ولا يزال أتجاه ما من قبل بعض الحكومات العربية بأنها في حاجة إلى عودة مصر ، والخروج من العزلة الاجبارية التي فرضها العالم العربي على مصر يقابله في نفس الوقت ، ما يردده بعض المسئولين المصريين بالاحساس بخيبة الأمل تجاه اتفاقيات «كامب ديفيد » والتى وصلت الى طريق شبه مسدود وثمة ظواهر ، باتت واضحة للعيان ، تتمثل في ما يردده النظام الجديد والذى بدأ يضع علامات استفهام حول جدية الدور الامريكي في المنطقة . وفي عملية السلام فضلا على ذلك ، هناك تأكيد بأهمية الدور السوفيتي في أى عملية سلام قد تحدث في المستقبل ، وما زالت قضية انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ، والبحث في موضوع طابا من اهم الشروط المصرية لعودة السفير المصرى الى اسرائيل ، كل هذا وغيره من المظاهر ، استشعر الغرب بأن هناك تحول ما للسلطة السياسية في مصر ، ويقطع العلاقات المصرية مع كل من السلفادور وكوستاريكا بسبب نقل الاخيرتين سفارتهما إلى القدس ، والذى اثنى عليهم معظم الحكومات العربية ، بدأ الحديث يتجدد حول عودة مصر الى الحظيرة العربية :

وعلى المستوى الداخلى في مصر ، بدأ يتردد الحديث عن اهمية عودة العلاقات المصرية العربية والتأكيد على انتماء مصر العروبى واقعا وفعلا ، وان مصر جزء من الامة العربية وعلى مستوى السلطة السياسية ، يمكن القول بأن اقتراب مصر من العالم العربي يأتى بابتعاد مصر عن كامب ديفيد وما ترتب على تلك الاتفاقيات ويلاحظ . ان هناك اصرار من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

قبل النظام المصرى بالتزامه بمعاهدة « السلام » المصرية الاسرائيلية اما عن اتفاقيات كامب ديفيد ، قريما ، وطبقا لما لما تردد يعاد فيها النظر طالما انه قد يحقق العودة الرسمية بين مصر وبعض حكومات العالم العربى خصوصا وان التسوية السلمية من حيث المبدأ فهى فى النهاية هدف تسعى اليه معظم هذه الحكومات وبصرف النظر عن ما تردده وسائل الاعلام العربية

تلك هى معظم المحددات التى تحكم قضية عودة العلاقات المصرية ـ العربية وقد انعكست هذه المحددات على الواقع السياسى المصرى ، الذى يشهد انتخابات مجلس الشعب .. ومن ثم كانت قضية البنية قد طرحت نفسها على البرامج الانتخابية للاحزاب المتنافسة (التجمع التقدمى الوحدوى ، حزب الوفد الجديد ، حزب العمل الاشتراكى ـ الحزب الوطنى الديمقراطى ـ بترتيب صدور برامجها) اما الاحرار فلم يشر فى برنامجه الانتخابى اى اشارة لا من بعيد أو قريب للسياسة الخارجية بصفة عامة ، والعلاقات المصرية العربية بصفة خاصة اما الامة ، فقد تم استبعاده من هذا التحليل ، لانه لا يدخل مجال المنافسة فى الانتخابات ومن ثم سيكون طرحنا لقضايا عربية فى الانتخابات على ثلاثة مستويات .

١ ـ المستوى الاول الاحزاب السياسية ـ من خلال البرامج الانتخابية ـ رؤيتها إلى عودة العلاقات المصرية العربية ، والسبل الكافية لتحقيق تلك العودة .
٢ ـ القضايا العربية وما تعكسها البرامج الانتخابية .
٣ ـ رؤية العالم العربى لهذه الانتخابات .

الاحزاب السياسية وعودة العلاقات العربية

فى البداية يمكن القول ان البرامج الانتخابية للاحزاب ، قد لا تعبر بالضرورة وبصورة اساسية ، عن الرؤى الحقيقية للاحزاب المتنافسة فى الانتخابات بمعنى ان الاهداف المعلنة للاحزاب ليست بالضرورة اهدافها المطروحة فى معركة بعينها . بل قد تكون لمجرد التمسح بشىء لم تعد له دلالة حقيقية . شأن الاشتراكية فى برامج الحزب الوطنى والوفد والاحرار . وقد تكون اهدافا عامة قائمة ولكن لا مندوحة من ارجاء النظر فيها والاحتكام اليها مرحليا لاسباب تتعلق بالاوضاع السياسية العامة [الطليعة المصرية العدد ١ مايو ١٩٨٤ ص ٢٨ ، ٢٩] على سبيل المثال البرنامج الانتخابى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لم يذكر صراحة عن الغاء معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، واكتفى باسقاط نهج كامب ديفيد بخطواته المتصاعدة بالرغم من أن برنامجه الحزبى يؤكد على ضرورة ألغاء المعاهدة مثال أخر ، ما يتضمنه الحزب الوطنى الديمقراطى الانتخابى من التركيز على مبادىء ثورة ٢٣ ـ ٧ ـ ١٩٥٢ ، فضلا على أن البرنامج لم يذكر أى شىء عن ما أسماه الحزب فى السابق بثورة ١٥ مايو التصحيحية ١٩٧١ ، وهذا فى رأينا له دلالة خاصة ، فالبرامج الانتخابية للاحزاب قد وضعت فى حسبانها ما يهم رجل الشارع السياسى الان .

وحدة الصف العربى

نادت الاحزاب السياسية بأهمية عودة العلاقات العربية المصرية الذى سيؤدى الى وحدة الصف العربى ، ومن ثم اختلفت الرؤى والمنطلقات لاختلاف الايدلوجيات التى تتبناها الاحزاب ـ وتباينت المواقف من قضية الصراع العربى الاسرائيلى بصفة عامة والقضايا العربية بصفة خاصة . وبما أن العلاقات المصرية العربية قد تدهورت بسبب توقيع مصر لاتفاقيات كامب ديفيد وبعدها معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فحزب التجمع طرح الغاء كامب ديفيد على اساس إنه نقطة تحول فى اوضاع المنطقة أدت الى خلل استراتيجى خطير ومن ثم فان تلك الاتفاقيات قد أخرجت مصر الرسمية من ساحة الصراع العربى الاسرائيلى وحرمت بذلك حركة التحرر العربية من امكانيات مصر الذاتية وقدرتها على تجميع القوى العربية . ومن ثم فقد أعتبر الحزب كامب ديفيد حجر عثرة فى عودة مصر الى العالم العربى ، ولكى يحدث التقارب الفعلى والرسمى يستوجب ذلك اسقاط نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة تؤكد التخلى عن اباطيل التطابق الاستراتيجى مع الولايات المتحدة الامريكية اذن فوحدة الصف العربى تكمن فى عودة مصر الى الحظيرة العربية ويتأتى ذلك بالغاء كامب ديفيد وتطوراته المرحلية ـ ورفض الالتزام المباشر بأمريكا وعودة الدور الايجابى للاتحاد السوفيتى ... أما حزب الوفد بالرغم من أنه يرى أن أتفاقية كامب ديفيد أصبحت منعدمة من أساسها وغير ذات موضوع لعدة اعتبارات وهى لقد انتهكت اسرائيل اتفاقية كامب ديفيد نصا وروحا وذلك بالاعتداء على المفاعل الذرى العراقى وغزوها لبنان ، وبناء المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى العربية المحتلة وتشريد السكان الفلسطينيين اصحاب الارض والحق والوطن » ومن ثم يرى الوفد أن اسرائيل انتهكت تلك الاتفاقيات ، الامر الذى يدعو الى الغائها ، ولعل قد يكون هناك تساؤل ، ماذا لو اسرائيل لم تنتهك تلك الاتفاقيات ، بمعنى آخر ، لو تقم اسرائيل بالاعتداء على المفاعل الذرى العراقى ، او غزوها للبنان وتشريد السكان الفلسطينيين ... الخ الاجابة ، ان حزب الوفد فى تصورنا لا يعارض الاتفاقيات من حيث المبدأ ، ومن ثم لا تعتبر تلك الاتفاقيات ـ طبقا لمفهوم الوفد ـ حجر عثره امام عودة العلاقات العربية ـ المصرية ، كما اعتبرها حزب التجمع ، وفى موضع أخر ، يؤكد الوفد ، على ما تم ذكره ، اذ يقول فى برنامجه الانتخابى عن المعاهدة المصرية الاسرائيلية « أن معاهدة السلام مع اسرائيل لا تنقض من التزامات مصر بموجب ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة وذلك ان

حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى هو حق طبيعى غير قابل للتنازل تؤكده المادة « ٥١ » من ميثاق الامم المتحدة الذى تسمو نصوصه عند التعارض على أية نصوص أخرى قد ترتبط بها الدول الاعضاء فى تلك المنظمة العالمية » وبهذا يتفق حزب الوفد ، مع رؤى الحزب الوطنى ، بنصوص معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، ومن ثم سيكون الرفض لعودة العلاقات العربية اذا كانت تسبقها شروط . والتى ستكون الغاء معاهدة السلام . وبالمقارنة بموقف الوفد ، مع حزب التجمع ، نجد ان هناك اختلافا بينا .. اذ يرى الاخير ، وطبقا لمفهومة ، انه لن يرفض العودة الى العلاقات العربية اذا كانت مسبقة بشروط هذا من ناحية ، من ناحية أخرى ، نجد ان التجمع يرى ضرورة «الحيلولة دون امتداد سياسة الصلح المنفرد الى باقى اجزاء الوطن

العربى » يرى الوفد على النقيض « وجوب دعوة جميع الاطراف المعنية الى الدخول فى مفاوضات فى اقرب فرصة » فاتى الى حزب العمل الاشتراكى ، والذى يطرح تصور يكاد يكون متشابها مع حزب الوفد ، وبصورة ما مع الحزب

الوطنى الديمقراطى فيرى انه من الضرورى « تجميد كامب ديفيد لانتهاكات اسرائيل المتكررة لها وبالتالى

فالتساؤل الذى طرحناه على موقف حزب الوفد من تلك الاتفاقية ، والنتيجة التى وصلنا اليها ، كما اشرنا سلفا ، ينطبق نفس الشىء على حزب العمل ، فعودة العلاقات المصرية العربية يأتى من خلال تجميد كامب ديفيد . اما بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى ، فالتزامه باتفاقيات كامب ديفيد قائم فى نفس الوقت يقرر أن هناك انتهاكات

اسرائيلية لهذه الاتفاقيات ، ولكن ثمة متغيرات طفيفة ، طرأت على البرنامج الانتخابى للحزب الوطنى الديمقراطى ، وهى لا عودة لسفير مصر الى اسرائيل الا بانسحاب اسرائيل من لبنان ، وتسوية مشكلة طابا ... اما فهو يؤيد السلام ويرى أن التفاوض هو الطريق لهذا السلام .. بمعنى هذا ندعو الدول العربية المعنية الى ان تسلك نفس الطريق .. ومن الممكن ان نقول ، أن حزب التجمع هو الوحيد الذى نادى باسقاط كامب ديفيد تمهيدا لعودة العلاقات المصرية العربية ، اما بقية الاحزاب باستثناء الحزب الوطنى ، اخذت تحفظات على التفاصيل لا من حيث المبدأ ـ على تلك الاتفاقية

سبل وكيفية تحقيق وحدة الصف العربى :

فى وضوح يحسم البرنامج الانتخابى لحزب التجمع ، عن كيفية تحقيق وحدة الصف العربى ، بقوله« ان القضية اليوم لم تعد قضية الخيار بين عودة مصر الى العرب ، ام عودة العرب الى مصر ، انما هى بالتحديد بين ان تكون الامة العربية اولا تكون » وهذا يؤكد طبقا لتصور حزب التجمع ، ان وحدة الصف العربى لن يتأتى الا من خلال عودة مصر ، الى الامة العربية . او العكس ، وعن قنوات تحقيق هذا الهدف يتاتى فيد ان تعود الامة جمعاء الى العمل المشترك فى اطار استراتيجية واقعية محددة ، تستهدف تحقيق الامن القومى ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية » اما حزب الوفد فهو يجنح الى التفاصيل ، ويفتقر البرنامج الانتخابى للرؤية الاستراتيجية لكيفية تحقيق وحدة الصف العربى ، فهو يدعو الى انهاء الفرقة والتشتت الذى نعيش فيه ويسىء الى قضايانا العربية فى وقت نحن احوج ما نكون فيه الى وحدة الصف ولم الشمل ولمواجهة الاخطار ، وعن السبل .. اعادة تنظيم الجامعة العربية على أسس متينة تعالج ما تكشف من قصور خلال السنوات الماضية كشرط الاجماع لاصدار القرارات الملزمة للدول الاعضاء

[حتى يتم تجنب ما حدث اثناء قرار الجامعة بقطع العلاقات مع مصر ، فى الوقت التى كانت فيه بعض الدول العربية لا تميل الى هذا القرار]ولكى « تقيم محكمة العدل العربية المنصوص عليها فى ميثاق الجامعة وقوة السلام العربية ،لكى تجعل من الجامعة التى انقضى على قيامها حوالى اربعين عاما منظمة اقليمية فعالة توحد لا تفرق » ويستمر البرنامج الانتخابى فى طرحه « الطوباوى » وبعبارات عاطفية » ان تلك المنظمة الاقليمية ، تذود عن الاوطان العربية ولا تهددها او تعتدى عليها ، توفر الحياة المستقرة بجميع شعوبها بدلا من الزج بهذه الشعوب أو بعضها فى المعارك والخلافات ،تواجه مشاكلنا الشائكة لحلها بدلا من محاولة الهروب منها » ... وفى رأى حزب العمل الاشتراكى ، تتأتى الوحدة من خلال « التمهيد للوحدة » بلقاءات شعبية بإعتبار ان الكتلة العربية تشكل نقطة توازن فى الصراع القائم بين القوتين العظميين فى المنطقة » وسلك الحزب الوطنى الديمقراطى ، بترديد مقولات عامة ، الالتزام بالتضامن العربى ، وبوحدة المصير العربى .. وهو التزام لا يتأثر بحوادث طارئة أو بمواقف سياسية عارضة .. وهذا معناه ان قطع العلاقات المصرية العربية ، من قبيل المسائل او المواقف السياسية العارضة ، وعودة العلاقات مسئلة آتية لا ريب فيها . من ذلك نستطيع ان نستخلص ان هناك تباينا بين ما طرحه حزب التجمع التقدمى الوحدوى وبين ما طرحته الاحزاب الاخرى(الوفد والعمل والوطنى) تجاه قضية وحدة الصف العربى ،وسبل اعادة العلاقات المصرية العربية ، ونقول ، ان الاحزاب(الوفد . العمل . الوطن) ليس بينها خلافات اساسية ،بل نستطيع ان نقول ان جوهر البرامج الانتخابية لتلك الاحزاب الثلاثة ،قد توحد تجاه قضية وحدة الصف العربى .

القضايا العربية الاخرى فى الانتخابات :

الحرب العراقية ـ الايرانية ،وقضايا الامن القومى العربى ، والتناقضات العربية ، وازمة لبنان الطاحنة ... تلك القضايا ،طرحت نفسها بصورة او بأخرى على البرامج



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

الانتخابية للاحزاب ،وكما كان التجمع اكثر وضوحا ورؤية محددة تجاه اعادة وحدة الصف العربى ، ايضا بخصوص القضايا العربية الاخرى المثارة على الوقاع العربى ، كان اكثر وضوحا ، من الاحزاب الاخرى .. اذ اكتفت تلك الاحزاب بترديد مقولات شديدة العمومية .. وبالتأمل الى حزب التجمع ، نرى انه يطرح بصورة كلية شاملة ، الى مكمن وجوهر الازمة العربية ، اذ يقول « اخذ الوطن يعانى حالة مزرية من فقدان الارادة فى مواجهة العربدة الصهيونية ـ الامريكية ، وتغلبت التنقاضات الثانوية فيما بين الدول والقوى الوطنية العربية على التناقض الرئيس مع العدو ، والتورط فى صراعات مسلحة أقليمية ووطنية طائفية ، وأصبح البادى للعيان ان العرب يقاتلون انفسهم ويصادقون اعدائهم ؤ ويعادون اصدقائهم »وخروجا من تلك المتناقضات الاساسية ، يتناول الحزب القضايا الفرعية الاخرى ،فهو يحرص على وفاء مصر بالتزاماتها العربية ، شريطة عدم التورط فى تشكيل محاور سياسية عربية ، لكى تتبوأ مصر مكانتها الرائدة داخل الجامعة العربية وخارجها . وعن القضية اللبنانية ،فهو يدعو الى الوقوف بجانب لبنان فى الغائه الاتفاق البنانى ـ الاسرائيلى المعروف باتفاق ١٧ / مايو ١٩٨٢ ،والعمل على حل القضية اللبنانية على اساس الانسحاب الاسرائيلى ،والمحافظة على عروبة لبنان ووحدة اراضيه ،واستقلاله الوطنى والتوصل الى صيغة ديمقراطية للحكم تحظى الاجماع الوطنى ومن ثم يرى حزب التجمع ان انسحاب اسرائيل من لبنان ضرورة اساسية .لحل الازمة اللبنانية ، ولم يشر الى انسحاب القوات السورية ، على اساس وجود سوريا كدولة عربية فى لبنان يستند الى الشرعية من حيث انه مطلب من الحكومة اللبنانية والقوى الوطنية التقدمية ، فضلا على انه يشكل حزام امن لسوريا تجاه اسرائيل . ففى موضع آخر يقول « تأييد نضال الشعب السورى الشقيق لتحرير ارضه المحتلة واتخاذ مبادرات تستلهم روح اكتوبر فى تحقيق تعاون مصرى يخدم اهداف النضال القومى العربى » ويتجنب الحزب ، الحديث عن الوسيلة التى يسترجع بها الشعب السورى ارضه المحتلة . ولم يشر الوفد الى مشكلة لبنان بصورة مباشرة وصريحة ، واكتفى بالدعوة بصفة عامة الى نبذ التفرقة والمنازعات الطائفية ... اما حزب العمل يدعو الى انسحاب القوات الامريكية من القوات المتعددة الجنسيات من لبنان ، والعمل بكافة السبل لازالة الخلافات القائمة ومن لبنان ، يطرح الحزب الوطنى الديمقراطى رؤيته محل المشكلة اللبنانية « اتفاق جميع الاصراف اللبنانية وفى انسحاب جميع القوات غير البنانية من لبنان ـ اشارة الى سوريا ـ والحفاظ على استقلال لبنان ووحدة اراضية » ومن ثم يتفق الحزب الوطنى مع حزب التجمع فى التأكيد على وحدة لبنان واستقلال اراضيه .لكن على اهمية الدور السورى يغفل ذكره الحزب الوطنى وايضا اشار حزب التجمع الى اهمية الوصول الى صيغة ديمقراطية ... لان بدونها لن تحل المشكلة اللبنانية واقتصر الحزب الوطنى على التأكيد على اتفاق جميع الاطراف .ومن ثم يكون الخلاف ، فى حزب التجمع عن الحزب الوطنى فى ان الاول اكد على الوصول الى صيغة ديمقراطية تدخل فيه جميع افراد الشعب اللبنانى اما الثانى ، فالثابت ان موافقة الاطراف لا تعنى موافقة جميع الشعب البنانى وهذا ما تؤكده الاحداث الحالية فى لبنان بالرغم من تشكيل الحكومة اللبنانية التى تضم جميع الاطراف . وبصورة موجزة البرنامج الانتخابى لحزب التجمع كان اقرب الى التعامل مع الواقع اللبنانى بكل مشاكله وتناقضاته .

وعن الحرب العراقية الايرانية ،هناك إشارات ضمنية توحى بتأييد التجمع للعراق اذ انه يدعو الى تسوية الصراع سلميا مع الرفض الحازم لاحتلال ايران لاية ارض عراقية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الوطن العربى مع شجب الاصرار الايرانى على تغيير النظام السياسى للعراق بقوة السلاح .. امام حرب العمل فهو يدعو الى انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية ، وذلك بازالة الخلافات القائمة بين الدول الاسلامية . ، وعلى نفس المقوله يدعو الحزب الوطنى « بالعمل على انهاء الحرب العراقية الايرانية التى استنزفت وتستنزف دماء الشعبين الاسلاميين وموارد الدولتين (دون الاشارة الى الممارسات الفعلية) ولم يشر حزب الوفد الى رؤيته بخصوص الحرب العراقية الايرانية .

أما عن انتماء مصر العربى ـ الاسلامى ـ نادى بها التجمع عندما تحدث عن رؤيته لأنهاء الحرب العراقية ـ الايرانية فهو يدعو الطرفين ـ وهما دولتين اسلاميتين ، بان تكون حربهما باسم العروبة والاسلام ضد العربده الصهيونية .

اما حزب الوفد فهو يبارك عودة مصر الى منظمة المؤتمر الاسلامى بوصفها ـ أى مصر ـ دولة عربية واسلامية كبرى لا تستطيع ان تعزل نفسها عن الاحداث التى تجرى فى العالم العربى الاسلامى .

النظرة العربية للانتخابات :

ينظر العالم العربى للانتخابات المصرية ، من منظورين الاول يدور حول مدى التأثير الذى قد تحدثه هذه الانتخابات ،على استمرارية اصرار مصر على الالتزام بمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، المنظور الثانى يدور حول التطبيق الديمقراطى كمطلب شعبى فى الاسهام بحل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان العربية بالنسبة للمنظور الاول .. فكما اشرنا من قبل فى مقدمة تلك المقالة ، بأن هناك تقارب ما بين مصر والعالم العربى ، بدأ منذ صعود الرئيس مبارك على قمة السلطة السياسية فى اكتوبر ١٩٨١ ، وحتى وأن لم يأخذ هذا التقارب الشكل



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدبلوماسى والرسمى ومن ثم يثور الجدل على الساحة العربية ، فبينما ترى بعض المصادر الرسمية فى العالم العربى فى انه « من الصعب اعادة قبول مصر فى الصف العربى اذ ما انتهجت سياسة مستقلة خاصة بها ، فـاما ان تتخلى عن النهج الذى سارت عليه وتعود الى الاجماع

العربى ، واما ان يقوم العرب بتغيير سياستهم واللحاق بمصر ، ومن اجل تعزيز اللحمة العربية لا بد من احد هذين المسلكين » ويرى فريق آخر ، بأنه « ينبغى العمل على اعادة مصر الى الجامعة العربية وعلينا مساعدتها فى هذا الاتجاه ومن هنا تأتى اهمية الانتخابات المصرية ، كحدث عربى له خصوصية مميزة ، اذ ان العالم العربى ينظر الى تلك

الانتخابات بانها « قد تكون فرصة تسمح للقوى السياسيه ـ والتى بشكل او باخر تأخذ موقف من اتفاقيات كامب ديفيد » ـ بأن يسمح لها بصوت مؤثر على توجهات السياسة الخارجية المصرية فى المرحلة القادمة ، ومن ثم قد يفسر ذلك ، حجم الابراز الاعلامى للانتخابات المصرية فى صحف واذاعات العالم العربى .. والتركيز على المعارضة باعتبارها تأخذ موقفا بشكل او بأخر من اتفاقيات كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

بالنسبة للمنظور الثانى ، يرى ان الانتخابات المصرية ، تعد نموذجا للديمقراطية « المحدودة » والمفتقدة فى معظم الدول العربية ، معتبرين ايضا ، ان الديمقراطية فى مصر ، لا توجد فى معظم البلدان العربية .. ومن ثم هناك اتجاه شعبى .. ووعى متزايد لدى العديد من القوى الاجتماعية والسياسية أن الشعوب العربية قد غيبت عن المشاركة فى صنع القرارات وانه بدون مشاركة ما فيها ، ولهذا تنظر هذه القوى ـ بل وبعض الحكومات ـ الى حدث الانتخابات المصرية والنتائج التى ستسفر عنها باعتباره طريقا محتمل النقل والتطبيق .

ونرى ، اذا كان هناك جانبا ، يرى الديمقراطية على ضوء الانتخابات المصرية ، طريق محتمل التطبيق ، هناك جانب آخر ، قد ينظر الى الانتخابات المصرية ، نظرة الشك والحذر ، اذ من الممكن ان تثار قضية الديمقراطية ، ومزيد من المشاركة الفعالة ، الذى قد يزعزع الاستقرار السلطوى فى تلك البلدان الامر الذى يستوجب مزيدا من الاجراءات القمعية والسلطوية ، أيا كان الامر اذن على مستوياته المختلفة ، فالديمقراطية سواء فى مصر او العالم العربى ، ستطرح مجددا ظاهرة معها التناقضات العربية على السطح وسيكون الخيار الشعبى هو الحاسم .

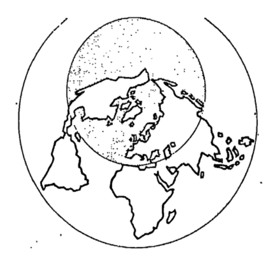


المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

[٦] مصر والقوتين الأعظم فى الأنتخابات



دينا الخواجة

شكلت علاقة مصر بالقوتين الأعظم خلال الثمانية أعوام السابقة قضية من أهم قضايا الخلاف الحزبى سياسية ، وقد نبعت تلك الأهمية من ما يترتب على هذه العلاقات من آثار داخلية ـ تتمثل فى اختيار استراتيجية التنمية وطبيعة انحياز النظام السياسى اجتماعيا وسياسيا ـ وأقليميا ودوليا من طبيعة العلاقة بالدول العربية ودول العالم الثالث والمعسكرين الشرقى والغربى ولكن ـ وكان ورغم إقرار جميع أطراف اللعبة السياسية بمحورية القضية ـ إلا أنه من الملفت للأنتباه والتساؤل التضاؤل البادى لأهمية القضية انتخابيا سواء على مستوى البرامج الأنتخابية أو الصحافة الحزبية داخل المعركة أو فى حركة وتصريحات مرشحى الأحزاب .

ولعل من الممكن تفسير هذا التفاوت فى الأهتمام بالقضية ما بين المعركة الأنتخابية وما سبقها وما لحقها من مراحل بعدة نقاط اهمها هو اهتمام الأحزاب السياسية عموما بالتمييز بين الطرح السياسى وما بين الطرح الأنتخابى بغية اجتذاب أصوات الناخبين بما يتضمن ذلك من تغيير أولويات الطرح السياسى وإغفال بعض القضايا والبعد عن الأطروحات الحركية أو الأيديولوجية التى يصعب على عموم الجمهور استيعابها ، أما السبب الثانى لتضاؤل أهمية علاقة مصر بالقوتين الأعظم فيرجع ـ أغلب الظن ـ إلى إنصراف الجمهور عموما ومنذ فترة غير قصيرة عن الأهتمام بقضايا السياسة الخارجية عموما والعلاقات المصرية الأمريكية أو السوفيتية خصوصا وذلك لظروفه الأقتصادية أولا ثم للكم الكبير من التحولات الفجائية على هذا المستوى والتى جعلت عدم قدرته على الفهم ـ دائما ـ مدعاة لعدم الأكتراث . غير أن هذا التضاؤل لم يغفل إلى حد كبير المواقف المبدئية لكل من الحزب الوطنى وحزب الوفد الجديد وحزب العمل الأشتراكى وجزب التجمع من علاقة مصر بالولايات المتحدة والأتحاد السوفيتى (البرنامج الانتخابى لحزب الأحرار لم يتضمن مناقشة لقضايا السياسة الخارجية على الأطلاق) بحيث جاءت البرامج الأنتخابية ـ رغم ما سلفت الأشارة إليه من اختلاف الفولويات ـ لاتحمل تناقضا أو اختلافا عن المواقف السابقة لكل من هذه الأحزاب .

ولكن وكما اختلف مضمون موقف كل حزب ، اختلفت البرامج الانتخابية فى شكل الأهتمام بعلاقة مصر بالقوتين الأعظم ، فسجل حزب التجمع التقدمى الوحدوى أكبر أهتمام بهذه القضية وتعدى افساح عدة فقرات لعلاقة مصر بالقوتين الأعظم لمناقشة مظاهر وأسباب وآثار هذه العلاقات اقتصاديا وأقليميا ودوليا ، وتلى التجمع حزب العمل فى الأهتمام بالقضية وعلى الرغم من مناقشته لها على نحو صفحتين من برنامجه الأنتخابى الذى غطى أكثر من ٢٥ صفحة إلا أن مواقفه ظهرت واضحة ودقيقة وبل وناقش عدة جوانب للعلاقة لم تذكرها سائر البرامج الأنتخابية ، وقد احتلت قضايا السياسة الخارجية عموما آخر أبواب برامج كل من حزبى العمل والتجمع على حين جاءت فى أول قضايا برنامج الوفد الجديد ورغم افساح برنامج الوفد لأكثر من ٥ صفحات لقضايا السياسة الخارجية إلا أن الأهتمام بعلاقة مصر بالقوتين الأعظم لم يتعدا الفقرتين .



وقد يكون هذا التفاوت في الحجم وترتيب الأولويات بين حزبي العمل والتجمع من ناحية والوفد من ناحية أخرى مفهوما فمواقف التجمع أو والعمل على صعيد السياسة الخارجية والعلاقات على الولايات المتحدة معروفة وخاضت أكثر من كل مما يدفع للأهتمام بالقضايا الأجتماعية والوطنية في مجملها أكثر من التأكيد على مواقف معلنة سلفا ، أما بالنسبة للوفد فان الوضع يختلف لحزب الوفد لم يستمر ولا حوالى أربعة أشهر عام ١٩٧٨ ولم يعود إلى الساحة إلا في فبراير من هذا العام وهذا يرتب عليه العديد من الأعباء في تكامل وشمول القضايا والرموز التى يطرحها من نفسه والتى لم يترسخ منها إلا ما ارتبط بالوفد القديم في قضايا الحريات والدستور والأستقلال ومن ثم كان الوفد أن يحدد مواقفه الخارجية أولا وبشكل واضح حتى تظهر صورته مكتملة لدى جمهور .

يأتى بعد ذلك الحزب الوطنى ليكون باب السياسة الخارجية أخر أبوابه وليحسم القول في أقل من ثلاثة أسطر حول تصوره لدور مصر في ضوء القضية الثنائية بأنه لا أحلاف ، لا قواعد عسكرية أجنبية ، ولا أنحياز لأى من المعسكرين ولا يشير إطلاقا لأى مستويات أخرى لتصوراته عن هذه العلاقة .

وفى ضوء ما تقدم من عرض للأختلافات الشكلية بين البرامج الأنتخابية للأحزاب الاربعة يمكن البدء في تبيان الفروق الجوهرية التى أشتملت عليها هذه البرامج بالتعرض لخمس جوانب أساسية ترتبط بالعلاقات المصرية السوفيتية والأمريكية وهذه الجوانب يمكن إجمالها فيما يلى :

١ ـ توصيف الأحزاب الطبيعية المصرية الأمريكية والسوفيتية ومدى توازنها

٢ ـ اسباب عدم توازن هذه العلاقات في رؤية الأحزاب المصرية

٣ ـ مظاهر عدم توازن العلاقات في رؤية الأحزاب المصرية

٤ ـ آثار عدم توازن العلاقات على مصر داخليا وأقليميا ودوليا ..

٥ ـ طرح الأحزاب السياسية حول الأشكال المثلى لتوازن العلاقات وأمكانية حدوثها

ان هذه الجوانب لا تظهر قيمتها في أنها تحدد موقف كل حزب منه بقدر ما تعطى فكرة واضحة عن اكتمال ـ أو عدم اكتمال رؤية الحزب للعلاقات المصرية الأمريكية والسوفيتية فعلى حين يعطى حزب التجمع مثلا كافة جوانب هذه العلاقة نجد انه كلا من حزبى الوفد والوطنى لا يمتلكان رؤية لأكثر من جانب أو اثنين على الأكثر من جوانب العلاقة والتى لابد من تحديد طبيعتها أولا ثم توصيف عدم التوازن وأسبابه ثم تبيان مظاهر هذا الخلل وآثاره ثم ماذا يقدمه الحزب عن المستقبل وكيفية تحقيقه .

أولا : طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية والمصرية السوفيتية ومدى توازنها

تراوح توصيف طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية من حزب لأخر ، فبينما وصف التجمع هذه العلاقة بأنها « هجمة استعمارية شرسة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف فرص سيطرتها على مصر وإكمال هجمتها على الوطن العربى ونجحت في إجهاض نتائج حرب أكتوبر المجيد وفرص الأنفتاح الأقتصادى وسياسة الصلح المنفرد مع اسرائيل » ورأت أن سياسة السادات نصبت الخصم الأمريكى حكما في تسوية الصراع ، أكتفى حزب العمل بتبيان عدم التوازن في علاقة مصر بالقوتين الأعظم بتعبيره ان علاقتنا العربية والخارجية في حاجة إلى توفيق ، وكما أن سياسة عدم الأنحياز هى المنفذ الوحيد من الوقوع في حبائل الصراعات بين الدول العظمى .. » وقد انفرد التجمع والعمل بمحاولة توصيف عدم التوازن في علاقة مصر بالقوى العظمى على حين لم يذكر الوفد مطلقا رؤيته لمواقع العلاقات إلا فيما يتعلق بما يسعى إليه على هذا المستوى ،وقد جاء الحزب الوطنى أيضا متغاضيا لهذه القضية بصفته الحزب الحاكم ومطبق السياسات الحالية لعلاقات مصر الخارجية من جانب وبأعتباره حقق العديد من المنجزات على هذا المستوى مثل انعاش دور مصر في حركة عدم الأنحياز وعضوية مصر في مجلس الأمن والذى رأى الحزب أنها دليل على تقدم وأنتعاش الدور المصرى الخارجى في إطار القطبية الثنائية .

ولم يكتف حزب التجمع بذكر عدم التوازن في العلاقات المصرية المتحدة والاتحاد السوفيتى بل حدد مجالات اخرى تمثل عدم التوازن منها ما هو اقتصادى « عجز الأقتصاد المصرى عن التوازن بدون القروض والمساعدات الاجنبية التى تعمق التبعية وخاصة الولايت المتحدة الأمريكية » ومنها ما هو اقليمى « وأخذ الوطن العربى يعانى حالة رؤية من فقدان الأرادة في مواجهة العربده الصهيونية الأمريكية » ومنها ما يتعلق بالأمن القومى في عدم اعتماد مصر على مصادر متنوعة للسلاح واحتكار الولايات المتحدة لتصديره لمصر .

وربما يمكن إرجاع الموقف المتبلور لحزب التجمع في توصيف العلاقة إلى التراث الأيديولوجى والتقاليد الفكرية لليسار المصرى والتى حددت دو ما موقفا من الدور الذى تسعى الولايات المتحدة إلى لعبة في المنطقة كما أن انفراد الحزب بدراسة امتداد عدم التوازن إلى المستويات الأقتصادية مرتبط بوجود خبرات اقتصادية علمية واكاديمية بين صفوفه واخيرا فان انتماء التجمع للتجربة الناصرية بتطبيقها الأشتراكى وبعدها القومى سمح للحزب بتكوين موقف من احتكار استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة والدخول في مجال التطابق الاستراتيجى مع أمريكا



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

فضلا عن فض الاجماع العربى بعد كامب ديفيد بكسر عداء بعض الانظمة العربية هنا وهناك ، يمكن لذات التغير ان يواجه سائر مواقف الاحزاب الاخرى سواء ذات التقاليد الوطنية المصرية وغير الممتلكة لايديولوجية مكتملة مثل حزب العمل أولحزب ليبرالى يرى فى الديمقراطية التعددية والليبرالية الاقتصادية مثله الاعلى مثل الوفد الجديد أو تجاه الحزب الوطنى الذى رأى فى إقامة علاقة متميزة وخاصة مع الولايات المتحدة « منتهى التوازن » على المستويات الامنية والاقتصادية والاقليمية .

ثانيا أسباب عدم التوازن فى علاقة مصر بالقوتين الأعظم :

إذا كانت هناك بعض البرامج الانتخابية قد امتلكت توصيفا لطبيعة علاقة مصر بالقوتين الأعظم وحددت وجود عدم توازن أو أختلال فى تحديد مدى ونوع هذه العلاقات فانه من البديهى ان تمتلك هذه البرامج تحديدا القدرة على شرح أهم اسباب هذا الاختلال . وينفرد فى هذا الصدد ايضا برنامجى العمل والتجمع بتحديد أسباب الخلل فى علاقة مصر بالقوتين الاعظم أو الأخرى فى علاقة مصر بالولايات المتحدة إذ أن العلاقات المصرية السوفيتية مقطوعة اسميا منذ ما يزيد على العشر سنوات .

وتظهر بين الحزبين فى هذا الصدد عدة قضايا اتفاق مثل ان سبب الخلل هو التحالف القوى بين الولايات المتحدة والعدو الاسرائيلى والذى توج بعقد معاهدة التحالف الاستراتيجى بين الدولتين ، وأن إقامة تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية فى مصر أو إمدادها بالقواعد العسكرية أو السماح لها بالقيام بمناورات حربية على ارض مصر لأمر يتنافى مع القدرة على اقامة علاقات متوازنة ومحايدة بين القطبين ، غير ان كلا من الحزبين يثير بعض القضايا التى لايثيرها الآخر فحزب التجمع مثلا يرى ان من اسباب الخلل فرض شكل اقتصادى معين عن طريق الولايات المتحدة أدى إلى ترسيخ الأعتماد على المعونات والقروض ومن ثم التبعية للولايات المتحدة فضلا عن احتكار امريكا لتسليح مصر بل والعديد من الدول العربية المحيطة بنا وإقتحام مصر فى قضايا الأمن الامريكى أوا يسمى بالأجماع الاستراتيجى الذى لا يقوم لانصره شعوب العالم الثالث ولا يحمى خطرا يهدد مصر ذاتها .

أما حزب العمل فيؤكد على خطورة العلاقة الخاصة فى حد ذاتها وكيف انها مكمن الخطر والمصدر الأول لتحديد أسباب فرعية تتعلق بمواقف الولايات المتحدة أو البلاد العربية أو اسرائيل الخ .. وان من المهم الانفتاح على كل المستويات على معسكرى الشرق والغرب .

ثالثا مظاهر عدم التوازن فى علاقة مصر بالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة :

تأتى مظاهر العلاقات غير المتوازنة لمصر بالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية كأحد الجوانب التى تعرضت لها بعض البرامج الانتخابية دون غيرها وأغلب الظن ان تحديد بعض البرامج لمظاهر الخلل فى علاقة مصر بالقوى العظمى عكس مدى وضوح الرؤية بعض الأحزاب دون غيرها لأهمية العلاقات المصرية الأمريكية والسوفيتية ومحاورها والأساليب الواردة لتطويرها ولم تعكس البرامج الانتخابية فهما حقيقيا لمظاهر عدم التوازن إلا فيما يتعلق بحزبى التجمع والعمل اللذان اتفقا على العديد من هذه المظاهر المتمثلة فى تقديم التسهيلات العسكرية وانشاء القواعد العسكرية الأجنبية على أرض مصر والمشاركة أو مناورات أمريكية فى المنطقة أو السماح بها أو مدى اعتماد الاقتصاد المصرى على المعونة الأمريكية من غيرها الأمر الذى يتيح لها أكبر قدرة على التأثير السياسى والاقتصادى على مصر بشكل لا تملك مصر إزاءه امكانيات تغيير حقيقية ولا تملكه أى من الدول الغربية أو الشرقية الأخرى ، وقد انفرد التجمع مثلا فى هذا الصدد بذكر أثر قطع العلاقات المصرية السوفيتية وحرمان الوطن العربى من دور السوفيت فى تأثير الأمة العربية فى معارك الحر والسلام كأحد مظاهر عدم التوازن فى العلاقة ، فى حين ان العمل انفرد بذكر البحوث المشتركة وتقديم المعلومات والبيانات للولايات المتحدة الأمريكية « تحت ستار البحوث المشتركة » .

غير أنه من الممكن الجزم بأنه بات هناك التزام عام من قبل أحزاب المعارضة بأهمية اعادة العلاقات المصرية السوفيتية محاولة لاعادة التوازن فى علاقة مصر بالقوتين الاعظم حيث تكرر مطلب إعادة العلاقات فى كل من برامج التجمع والعمل والوفد الجديد — وان كان تم بصياغات ممكنة وشروط متفاوته . واخيرا فان نظرة سريعة على برنامج حزبى التجمع والعمل ككل تعطى صورة واضحة عن مدى إيمان هذين الحزبين بالخلل حيث تتكرر الاشارة إلى التدخل الأمريكى فى مجالات الاقتصاد والأمن والتسليح والعلاقات المصرية الأسرائيلية والعلاقات المصرية العربية واخيرا فى العلاقات المصرية والعالم — الثالث .

رابعا : آثار عدم توازن علاقات مصر بالقوتين الاعظم داخليا وخارجيا :

تعد هذه النقطة من أكثر النقاط تشابكا وتداخلا مع كل من مظاهر وأسباب عدم التوازن فى البرامج الانتخابية للاحزاب فحزب التجمع مثلا يرى أن خروج مصر الرسمية من ساحة الصراع العربى الاسرائيلى وحرمان الوطن العربى من امكانيات مصر الذاتية يعد من أهم آثار العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة على حين يرى حزب العمل أن أهم آثار الخلل فى توازن العلاقات مع القطبين تمثل فى تضاؤل دور مصر فى حركة عدم الانحياز وتفكك الصف العربى الواحد ، فى ذات الوقت ساق التجمع العديد من الآثار على المستويات الاقتصادية والسياسية مثل عجز



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٤

ميزان المدفوعات وعجز الاقتصاد عن تسديد القروض والمعونات خاصة الأمريكية فضلا عن تغيير وتراجع علاقة مصر بدول العالم الثالث ودول المعسكر الأشتراكي .. الخ .

ولم يسق حزب الوفد أو الحزب الوطني أية آثار للعلاقات غير المتوازنة لمصر ، فالحزب الأول أكتفى بتأكيده على ما ينشده أن يظهر أن آثار اسياسات الحزب الوطني تمثلت في وجود تسهيلات وقواعد عسكرية أجنبية في مصر دونما الأشارة الصريحة لكونها مظهر أو أثر لهذه العلاقات غير المتوازنة .

أما الحزب الوطني فمن الجدير بالذكر أنه الحزب الوحيد الذي لم يرى أية مشاكل تكتف العلاقات المصرية الأمريكية والسوفيتية وتكفى الأشارة في هذا الصدد الى أن برنامج الحزب الوطني هو البرنامج الوحيد الذي لم يشير الى وجوب إعادة العلاقة بالسوفيت ، وحتى مجرد ذكر الطرف الدولي الآخر .

خامسا : تصور الأحزاب لشكل العلاقات المتوازنة لمصر بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي :

على عكس الجوانب الأخرى لموقف الأحزاب من علاقة مصر بالقطبين جاءت هذه النقطة في معظم برامج الأحزاب وشغلت كل حيز السياسة الخارجية في بزنامج الوفد زأكثر من نصفه في برنامج الوطني وأكثر من فقرتين في برنامج التجمع وما يماثله في برنامج العمل ، وأهم ما يطرحه حزب التجمع هو انهاء علاقة خاصة أو متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وانهاء أي وجود عسكري تحت أية أشكال للولايات المتحدة في مصر بالأضافة الى وجوب استبدال القوات المتعددة الجنسية في سيناء بقوات من الأمم المتحد (بدون قوات أمريكية) وعلى الجانب الآخر يدعو التجمع إلى المبادرة إلى اعادة العلاقات بين مصر والأتحاد السوفيتي إلى حالتها الطبيعية .

أما حزب العمل فاقتصر في نقده لواقع العلاقات ومحاولة تغييرها إلى التحذير من إطالة العلاقات الخاصة مع أمريكا في ضوء اتفاقها الأستراتيجي مع اسرائيل واهمية إقامة علاقات متوازنة بين الشرق والغرب مما يتطلبه ذلك من اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الأتحاد السوفيتي مع مطالبته مع الانسحاب الفوري ووقف العدوان على افغانستان ولا يفوت العمل أن يدعو الى ايقاف أي تعاون عسكري اوتسليحي بين الولايات المتحدة ومصر يضر سيادة مصر وحرصها على سلامة امنها القومي واخيرا فإنه ينفرد بالدعوة الى وجوب انسحاب القوات الأمريكية من القوات المتعددة الجنسيات سيناء ولبنان بعد تحالفها مع اسرائيل وثبوت انحيازها ضد مصالح الوطن العربي :

وعلى غير المعتاد ياتي برنامج الوفد بجديد هنا حيث يحدد شكل العلاقة المنشودة في ثلاث نقاط هي عدم الدخول في اي احلاف عسكرية — عدم السماح لاي وجود عسكري أجنبي في مصر والتمسك بسياسة عدم الأنحياز والحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي واعادة النظر في علاقة مصر والاتحاد السوفيتي وتأتي الفقرة السابقة مفيدة في دلالتها حيث تؤكد ان قصد البرنامج منها يؤكد على ان هذه النقاط تشكل الفجوة ما بين الموجود (سياسة الحزب الوطني) والمرجو (اهداف الوفد) من المعركة الأنتخابية الحالية .

واخيرا فان الحزب الوطني لايثير اي محاولات لتحسين العلاقات الدولية القائمة لمصر والتي يرى فيها تجسيدا لعدم الانحياز والأيمان بالتضمان العربي والأفريقي والأسلامي والعالم الثالث ودفاع عن حقوق الشعوب الضعيفة من خلال عضوية مصر في مجلس الأمن .

ولا يبقى بعد استعرض هذه الجوانب مجتمعة الا تقرير ماسبق استعراضه جزئيا .

— ان التجمع امتلك رؤية واضحة ومحددة لعلاقة مصر بالقوتين الأعظم وان هذه الرؤية جاءت مرتبطة تماما بخلفيته الفكرية .

— ان حزب العمل قد وصل الى ذات المواقف التي اتخذها التجمع بناءا على خلفية مختلفة نبعت من تقاليد حزب مصر الفتاة في الوطنية المصرية المتطرفة كما اطلق عليها .

— ان حزب الوفد لم يكن منسجما في مواقفه بين البرنامج السياسي والبرنامج الأنتخابي خاصة على مستوى علاقة مصر للاتحاد السوفيتي وان صياغته لمواقفه من علاقة مصر بالقطبين العظميين جاء تغير مشتملة على كافة جوانب هذه العلاقات بما يساوي وجود رؤية مكتملة للعلاقات المصرية الأمريكية والسوفيتية حاليا والأكتفاء باقتفاء أثر خطوات الوفد القديم فيما يتعلق بحركة عدم الأنحياز والحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي والدخول في احلاف .

— ان الحزب الوطني لم يأت بأي تعديلات تذكر على مواقفه المعلنة في برنامجه كما ان التطورات والتعديلات والتطهير الذي طرأ على بنية الحزب في الشهور الاخيرة لم ينعكس على تصورات الحزب فيما يتعلق بعلاقات مصر بالقوتين الأعظم ..



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٨٤

وثائق السياسة الخارجية فى برامج الاحزاب المصرية

تقديم

تمثل هذه الوثائق الأجزاء الخاصة بالسياسة الخارجية فى البرامج الانتخابية لأحزاب الوطنى الديمقراطى والوفد الجديد والتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والعمل الاشتراكى ، ولما كان حزب الأحرار لم يضمن برنامجه أى معالجة للسياسة الخارجية فقد اقتصرت الوثائق على برامج الأحزاب الأربعة الأولى فقط .

وقد اختلف موضع السياسة الخارجية من برامج الأحزاب الانتخابية ، وكذلك الحجم الذى أفرده كل حزب لها . فقد احتلت قضايا السياسة الخارجية المكان الأخير فى برامج الحزب الوطنى وحزب التجمع وحزب العمل ، فى حين جاءت فى مقدمة برنامج حزب الوفد الجديد . وبالنسبة لحجم السياسة الخارجية فى البرامج ، فقد كان متقاربا الى حد كبير وتراوح مابين ١١ ٪ من برنامج حزب العمل الى ٩ ٪ فى برنامج الحزب الوطنى .

وتبقى ملحوظة أخيرة : أن التعرف على مواقف الأحزاب المصرية من قضايا السياسة الخارجية لايتوقف فقط على قراءة الأجزاء الخاصة بها فى البرامج الانتخابية ، فبالاضافة لذلك فان هذه البرامج قد تضمنت فى كثير من أجزائها الأخرى رؤية الأحزاب لمختلف التأثيرات الدولية والخارجية على أوضاع مصر الداخلية والاقليمية ، حيث كان من الصعب الفصل الكامل والتعسفى بين ماهو داخلى وماهو خارجى فى هذه البرامج .

[١] السياسة الخارجية فى برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى .

ان الحزب الوطنى الديمقراطى ايمانا منه بانتماء مصر العربى الاسلامى وبدورها الرائد فى القارة الافريقية وحركة عدم الانحياز يؤكد التزام مصر بمبادىء الشرعية الدولية واحكام القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة .

ان السياسة الخارجية المصرية فى سعيها الدائب نحو تحقيق المصلحة والامن القوميين والحفاظ عليهما فى مواجهة الصراعات التى تتسم بها هذه المرحلة الدقيقة التى يمر بها المجتمع الدولى ، انما تستهدف تحقيق السلم والامن الدوليين عن طريق الحد من سباق التسلح . وتعزيز التعاون بين دول العالم من اجل رخاء البشرية جمعاء .

ويؤكد الحزب على مبادىء حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية والحفاظ على سلامة دول العالم ووحدة اراضيها ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى واحترام حقوق السيادة وتقرير المصير وعلى اساس كل هذه المبادىء يتحدد موقف مصر ازاء القضايا والمشكلات الدولية الراهنة .

ويرى الحزب ان السلام ، وهو نتاج نصر اكتوبر المجيد . هو الوسيلة المثلى لحل المنازعات الدولية وان تهيئة المناخ اللازم لاستمرار الحوار بين مختلف الاطراف يكفل تعبئة جميع القوى الدولية على طريق السلام القائم على العدل .

ومن اجل ذلك لايلتزم حزبنا بأية تبعية للقوى الدولية الكبرى سواء فى الشرق او الغرب ويرفض اقامة قواعد عسكرية اجنبية فوق ارض مصر كما يرفض الانخراط فى أية احلاف فى المنطقة تحاشيا للانحياز لاى معسكر من المعسكرات الدولية .

ان مصر جزء من الامة العربية . ومن ثم يرى حزبنا ان تتحمل مصر مسئوليتها التاريخية تجاه القضايا العربية ملتزمة بالتضامن العربى وبوحدة المصير العربى وهو التزام بحوادث طارئة او بمواقف سياسية عارضة .

هذا ويقف حزبنا بكل قوة مع الحق العربى ، ويرى ان مشكلة فلسطين هى جوهر القضية

العربي ويعمل جاهدا لكى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وفى مقدمتها حق تقرير المصير واقامة وطن فلسطيني فوق ارضه .

كما يقف حزبنا بكل صلابة ويطرق كل السبل لحل مشكلة القدس يقاوم اقامة المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة .

ويرى حزبنا ان عودة السفير المصري الى اسرائيل رهين بانسحاب اسرائيل من الاراضى اللبنانية واستئناف المفاوضات بشأن مشكلة طابا . كما يعمل حزبنا على تهيئة الظروف لكى يسهم الفلسطينيون فى حل المشكلة الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ويرى حزبنا ان حل المشكلة اللبنانية يكمن فى اتفاق جميع الاطراف اللبنانية وفى انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان . والحفاظ على استقلال لبنان ووحدة اراضيه .

كما يعمل حزبنا على انهاء الحرب العراقية الايرانية التى استنزفت وتستنزف دماء الشعبين الاسلاميين وموارد الدولتين .

ويتطلع حزبنا لان تباشر مصر دورها فى المؤتمر الاسلامي بعد ان دعيت لاستئناف نشاطها فى هذه المنظمة .. كما يرى حزبنا ان تعمل مصر جاهدة على تعزيز منظمة الوحدة الافريقية وزيادة فاعليتها فى تحقيق الاستقرار والتقدم فى القارة ، وان تعمل على توثيق التعاون على المستوى الثنائي مع كل دول القارة الافريقية مع التركيز بصفة خاصة على التكامل مع السودان ، والتعاون مع دول حوض النيل فى شتى المجالات :

ويقوم التزام مصر بحركة عدم الانحياز وهو التزام مبدئي — على ادراك عمق للحقائق الدولية المعاصرة . وعلى ايمان بالفلسفة التى تقوم عليها هذه الحركة التى لعبت مصر دورا بارزا فى تأسيسها .

وبالاضافة الى المجالات السابقة . فان حزبنا يؤكد على مجالات اخرى للسياسة الخارجية وهى التضامن الأسيوى الافريقي ، والحوار العربي الأوروبي ، والتعاون الافريقي العربي ، ومجموعة دول العالم الثالث والحوار بين الشمال والجنوب . كما تتطلع من خلال عضويتها فى مجلس الأمن الى مساندة الحق والعدل فى مختلف القضايا الدولية .

لقد عززت مصر مكانتها الدولية خلال العامين الاخيرين . فعادت الى ممارسة نشاطها السياسي فى حركة عدم الانحياز ، كما استعادت عضويتها فى منظمة المؤتمر الاسلامي وانتخبت عضوا بمجلس الامن كل ذلك بفضل الدبلوماسية المصرية النشطة . ويرى حزبنا ان تواصل مصر هذه السياسة التى تزيد على مر الايام مكانتها الدولية واحترام العالم لها ، وتحقق لها الأمن القومي والاستقرار الداخلي .



[٢] السياسة الخارجية فى برنامج حزب الوفد الجديد

السلام الدائم العادل :

يرى الوفد ان السلام الدائم العادل لاياتى من فراغ ولايمكن ان يكون ثمرة لعدم توازن مفروض فى تسليح الدول التى تشغل منطقة استراتيجية ذات وضع خاص تاريخيا وجغرافيا ودوليا .

ومنطقة الشرق الاوسط منطقة أستراتيجية من الدرجة الاولى وقد فرض عليها النزاع العربى الاسرائيلى فرضا ولايزال هذا الصراع قائما بسبب اعتماد اسرائيل على القوة لتحقيق سياستها التوسعية فى العالم العربى ، على اساس ان تبقى دائما اقوى عسكريا من جميع الدول مجتمعة ولابد لمصر وللعالم العربى من مجابهة هذه الحقيقة عن فريق قوة عسكرية رادعة تكون من شأنها الحفاظ على السلام وتحقيق الاستقرار الذى يقوم على الشريعة والعدل فى ظل وحدة عربية وتضامن ينادى به التاريخ ويدعو اليه المستقبل ويفرضه المصير المشترك

اتفاقية كامب ديفيد :

لقد انتهكت اسرائيل اتفاقية كامب ديفيد نصا وروحا بالاعتداء على المفاعل النووى العراقى ، وغزوها للبنان واحتلالها لاراضيه وازهاقها لارواح المواطنين العرب فى لبنان والضفة الغربية والتوسع فى بناء المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى الفلسطينية المحتلة وتشريد السكان الفلسطينيين اصحاب الارض والحق والوطن وليس هذا فحسب بل وذهبت اسرائيل الى حد الاعلان انها لاتعرف فلسطين غير الاردن ، وذلك بهدف انتزاع الضفة الغربية وغزة وتحوير النزاع الاسرائيلى الفلسطينى لكى يصبح اردنيا فلسطينيا كما اقدمت على ضم القدس العربية وهضبة الجولان السورية واعلنت اتخاذ القدس عاصمة لها بالمخالفة لجميع القرارات الصادرة من مجلس الامن والجمعية العمومية والامم المتحدة من اجل كل هذا فان حزب الوفد يرى انه لامندوحة من اعتبار ان اتفاقية كامب ديفيد اصبحت منعدمة من اساسها وغير ذات موضوع .

معاهدة السلام مع مصر

يرى حزب الوفد انه لا يجوز لاسرائيل ان تطالب مصر بتنفيذ التزاماتها فى معاهدة السلام بينما هى لاتحترم التزاماتها فيها . فهى قد تعهدت باقامة سلام عادل وشامل ودائم لا مع مصر فحسب بل وفى الشرق الاوسط كله ، بينما تؤكد تصرفاتها ان استقرار المنطقة وامنها وسلامتها هو اخر ما يفكر فيه حكام اسرائيل وهى قد تعهدت بالجلاء الكامل عن الاراضى المصرية بينما لاتزال تحتل مقواتها العسكرية طابا المصرية وترفض الجلاء عنها وهى رغم الجهود المصرية المكثفة قد اغفلت تماما نصوص الاتفاق التكميلى لمعاهدة السلام والمتعلقة باقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية للاردن وقطاع غزة ويؤيد الحزب السياسة الحكيمة التى اعلنها السيد رئيس الجمهورية بعدم عودة السفير المصرى الى تل ابيب قبل ان تنسحب اسرائيل من لبنان ، وتعود الى المفاوضات الخاصة بطابا وتحقيق الحكم الذاتى الكامل لشعب فلسطين العربى فى الضفة الغربية وقطاع غزه .

كما يرى الحزب أن معاهدة السلام مع اسرائيل لاتنتقص من التزامات مصر بموجب ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة وذلك ان حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى هو حق طبيعى غير قابل للتنازل تؤكده المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة الذى تسمو نصوصه عند التعارض على اية نصوص اخرى قد ترتبط بها الدول الاعضاء فى تلك المنظمة العالمية .

ويرى الحزب وجوب دعوة جميع الاطراف المعنية الى الدخول فى مفاوضات فى اقرب فرصة ممكنة من اجل استعادة السيادة المصرية كاملة على شبه جزيرة سيناء بتحريرها من مرابطة القوات الاجنبية وتخليصها من الترتيبات الخاصة بالمنطقة منزوعة السلاح او ذات التسليح المحدود

توحيد الصف العربي

يدعو حزب الوفد الحكومات العربية جميعها الى تفهم اوضاعنا وتقدير التطور الذى طرأ على السياسة المصرية منذ تولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة الدولة والعودة الى توحيد الصف العربى وانهاء الفرقة والتشتت الذى نعيش فيه ويسىء الى قضايانا العربية فى وقت نحن احوج مانكون فيه الى وحدة الصف ولم الشمل ولمواجهة الاخطار التى تهدد منطقتنا . ويدعو حزب الوفد حكومات الدول العربية فورا الى عودة العلاقات بينها الى وضعها الطبيعى وان تتحرك بجدية نحو عصر جديد ومستقبل افضل باعادة تنظيم الجامعة العربية على اسس متينة تعالج ماتكشف من قصور خلال السنوات الماضية كشرط الاجماع لاصدار القرارات الملزمة للدول الاعضاء ولكى تقيم محكمة العدل العربية المنصوص عليها فى ميثاق الجامعة وقوة السلام العربية ، لكى تجعل من الجامعة التى انقضى على قيامها حوالى اربعين عاما منظمة اقليمية فعالة توحد ولا تفرق تذود عن الاوطان العربية ولاتهددها او تعتدى عليها توفر الحياة المستقرة لجميع شعوبها بدلا من الزج بهذه الشعوب او بعضها فى المعارك والخلافات تواجه مشاكلنا الشائكة لحلها بدلا من محاولة الهروب منها .

مصر والعالم العربي والاسلامي :

ان مصر بوصفها دولة عربية واسلامية كبرى لاتستطيع ان تعزل نفسها عن الاحداث التى تجرى فى العالم العربى والاسلامى لذلك لم يكن من المتصور غياب مصر طويلا عن اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامى او جامعة الدول العربية ولقد استعادت مصر مؤخرا مكانها فى منظمة المؤتمر الاسلامى وسوف تسترد اجلا او عاجلا مكانها الطبيعى فى الجامعة العربية التى كان لمصر الدور الرئيسى فى مولدها وتطورها ، منذ التوقيع على بروتوكول الاسكندرية فى اكتوبر سنة ١٩٤٤ فى عهد وزارة المغفور له الزعيم مصطفى النحاس ولاغنى للدول العربية والاسلامية عن مصر ولاغنى لمصر عن شقيقاتها العربية والاسلامية كما ان اختيار جمهورية مصر العربية مؤخرا لعضوية مجلس الامن يؤكد اهمية مصر ومكانتها فى الاسرة الدولية .

القضية الفلسطينية :

مازال غياب الحل العادل الشامل لهذه القضية يعكر صفو السلام والاستقرار فى منطقتنا وبدون حل هذه القضية لن يكون هناك سلام او استقرار وحزب الوفد يرى ان القضية الفلسطينية قضية شعب وارض وقضية مبادىء وحقوق الانسان الفلسطينى والعربى وان من حق هذا الشعب المناضل ان يقرر مصيره بنفسه كما يعتبر حزب الوفد تحرير القدس من الاحتلال الاسرائيلى قضية مقدسة وان على الامة العربية تسخير قدراتها على اختلاف انواعها للوصول الى تحقيق هذه الاهداف الكبرى التى يقرها القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة كما يؤيد الحزب تأييدا تاما منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

التكامل المصرى السودانى :

يؤيد الحزب بقوة جهود التكامل بين مصر والسودان فى مختلف المجالات بوصفه الطريق الطبيعى والعمل الامثل لوحدة وادى النيل التى جاهد الوفد فى سبيلها منذ قامت الثورة الوطنية فى عام ١٩١٩ والوحدة التى تنشدها ليست وحدة الرؤساء او الحكومات بل الوحدة الحقيقية النابعة من وجدان الشعبين المصرى والسودانى بمحض ارادتها ولخدمة مصالحهما المشتركة كما يؤيد الوفد معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والسودان ويعتبر اى عدوان يقع على السودان بمثابة عدوان على مصر .

العلاقات المصرية الافريقية :

ان موقع مصر الجغرافى فى الشمال الافريقى وعضويتها فى منظمة الدول الافريقية فضلا عن الصلات التاريخية القديمة التى تربط مصر بالعديد من دول هذه القارة كل ذلك يحتم على مصر الا تعزل نفسها عن الاحداث التى تجرى فى القارة الافريقية ويرى الحزب ان توثيق علاقات مصر بهذه الدول وتعميقها يعود على جميع الاطراف بفوائد جمة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية .

ويشجع الحزب قيام منظمة تضم الدول الافريقية المطلة على نهر النيل العظيم ترشد استخدام مياهه وحل اية خلافات يمكن ان تنشب فيما بينها بالنسبة لاستخدامات هذه المياه التى قد لاتصبح كافية بعد عشر سنوات لتغطية جميع هذه الاستخدامات .

كما يدعو الحزب الى انشاء سوق عربية مشتركة على نمط السوق الاوروبية المشتركة ولايخفى مايحققه ذلك الانجاز من مزايا اقتصادية هامة تعود على الدول الاعضاء فى هذه السوق جميعها ويخفف من اعتماد هذه الدول على مساعدات الدول الاجنبية وتحكمها فى اقتصادياتها .

الحياد وعدم الانحياز :

ان حزب الوفد يتطلع الى افاق افضل وعلاقات اوثق مع كافة الدول المحبة للسلام ويؤكد مجددا رفضه للاحلاف العسكرية والقواعد الاجنبية ويتمسك بسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى بين المعسكرين الشرقى والغربى وهذه هى السياسة التى اعلنها الوفد منذ اندلاع الحرب الكورية فى عام ١٩٥٠ حيث رفضت حكومة الوفد برئاسة الزعيم مصطفى النحاس الانضمام الى الجانب الامريكى وحلفائه .

كما تمسكت حكومة الوفد بهذه السياسة فى السنوات ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ حينما رفضت اعلان الحرب على دول المحور رغم الحاح الحكومة البريطانية ورغم وجود قواتها العسكرية بمصر ويؤمن الحزب بأن سياستنا الخارجية ترسم فى القاهرة على ضوء مصالحنا ولا تنبع من اية عاصمة اجنبية وينبغى ان تكون سياسة متوازنة تتبع خطا مستقلا عن سياسة اى من الدولتين العظميين وهذا لايتعارض مع مصادقة من ينشد صداقتنا ويساعدنا للتغلب على مشاكلنا بدون شروط مسبقة او تدخل فى شئوننا الداخلية .

ويرى الحزب انه قد آن الآوان لاعادة النظر فى علاقاتنا بالاتحاد السوفيتى واستئناف العلاقات الدبلوماسية الطبيعية معه .

الوكالات المتخصصة بالامم المتحدة

يرى الحزب انه يتعين علينا كدولة نامية من دول العالم الثالث ان نستغل عضويتنا فى الوكالات المتخصصة العاملة تحت مظلة الامم المتحدة للافادة باكبر قدر ممكن من خدمات هذه الوكالات فى كافة انواع تخصصها لاسيما فى النواحى الصحية والثقافية والامن الغذائى



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : يوليو ١٩٨٤

[٣] السياسة الخارجية فى برنامج حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

خامسا : تعزيز الاستقلال الوطنى وتاكيد عروبة مصر وعدم انحيازها دوليا

ظلت مصر حتى رحيل جمال عبد الناصر نموذجا للتحرر والاستقلال الوطنى تحتذى به الدول النامية فى سعيها للخلاص من السيطرة الاستعمارية ولكنها تعرضت فى السبعينات فى ظل حكم السادات الى هجمة استعمارية شرسة قادتها الولايات المتحدة الامريكية بهدف فرض سيطرتها على مصر واكمال هيمنتها على الوطن العربى ونجحت فى اجهاض نتائج حرب اكتوبر المجيدة وفرض الانفتاح الاقتصادى وسياسة الصلح المنفرد الاقتصادى وسياسة الصلح المنفرد مع اسرائيل من خلال اتفاقيات كامب ديفيد .

وقد كانت اتفاقيات كامب ديفيد نقطة تحول فى اوضاع المنطقة ادت الى خلل استراتيجى خطير فقد اخرجت مصر الرسمية من ساحة الصراع العربى ـ الاسرائيلى وحرمت بذلك حركة التحرر الوطنى العربية من امكانيات مصر الذاتيه وقدرتها على تجميع القوى العربية .. ونصبت الخصم الامريكى حكما فى تسوية الصراع وحجبت الدور السوفييتى فى تاييد الامة العربية فى معارك الحرب والسلام وفكت الحصار الذى كان يضربه الراى العام العالمى حول اسرائيل واطلقت بذلك كله العنان لمقدرة اسرائيل على مواصلة العدوان والضم والاستيطان .

واخذ الوطن العربى يعانى حالة مزرية من فقدان الارادة فى مواجهة العربدة الصهيونية ـ الامريكية ـ وتغلبت التناقضات الثانوية فيما وبيبن الدول والقوى الوطنية العربية على التناقض الرئيسى مع العدو والتورط فى صراعات مسلحة اقليمية وطنية وطائفية واصبح البادى للعيان ان العرب يقاتلون انفسهم ويصادقون اعداءهم ويعادون اصدقاءهم

الا ان ذلك كله لم يزعزع ايمان حزبنا بأن الوحدة العربية بمضمونها الاجتماعى التقدمى وفى اطارها السياسى الديمقراطى كانت ولاتزال ضرورة نضالية ملحة وغاية قومية سامية مهما تعقد سبيلها او تعددت مراحلها

والقضية اليوم لم تعد قضية الخيار بين عودة مصر الى العرب ام عودة مصر انما هى بالتحديد قضية الخيار بين ان تكون الامة العربية او لاتكون ولا مناص فى راى حزب التجمع من ان تعود الامة جمعاء الى العمل المشترك فى اطار استراتيجية واقعية محددة تستهدف تحقيق الامن القومى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى ترفع مستوى اكثر الجماهير العربية حرمانا وتصفى كل صنوف التبعية للقوى الاجنبية المسيطرة .

وفى هذا الصدد تتحمل مصر مسئوليات جسيمة تقتضى :

١ ـ اسقاط اتفاقيات نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة تؤكد التخلى عن اباطيل التطابق الاستراتيجى مع الولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد اتفاقها الاستراتيجى مع اسرائيل وذلك من خلال :

ـ التوقف التام عن تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل ووقف تصدير البترول المصرى الى اسرائيل والتصدى الحازم لاخطار التسلل الصهيونى الى فكر ووجدان الشعب المصرى والغاء مركز الدراسات الاسرائيلى بالقاهرة .

ـ مقاومة كل محاولة تجعل من اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع الحكومة المصرية واسرائيل قيدا على حرية الارادة الوطنية فى الدخل والخارج ومن امثلتها المخجلة رفض السماح بقيام احزاب سياسية يعارض مؤسسوها اتفاقيات كامب ديفيد .

ـ رفض اى انتقاص للسيادة المصرية التامة على كامل سيناء ورفض اى قيد على قيام القوات المسلحة المصرية بواجبها فى الدفاع عن سيناء وحدود مصر الدولية .

ـ التعامل مع قضية طابا كقضية احتلال اسرائيل لارض مصرية وليس بوصفها قضية نزاع على الحدود .

ـ اشراك سكان سيناء فى حمايتها طبقا لنظام دفاعى يضع فى الاعتبار ظروف سيناء وموقعها .

ـ احلال قوات دولية تابعة للامم المتحدة محل القوات المتعددة الجنسية .

٢ ـ رفض المشاركة باى دور فى نظرية الاجماع الاستراتيجى الامريكى وتجنب مصر خطر الاستقطاب الدولى دفاعا عن مصالح امريكية وازالة كافه القواعد الامريكية ومحطات الانذار المبكر وانهاء سياسة التدريب المشترك مع قوات امريكا وحلفائها وتقديم تسهيلات للقوات الامريكية ، ورفض تخزين السلاح الامريكى فى مصر ، وانهاء ما يسمى العلاقة الخاصة والمتميزة مع امريكا .

٣ ـ النضال من اجل تصحيح توازن القوى بالمنطقة الذى اختل لصالح اسرائيل نتيجة عقد اتفاقيات كامب ديفيد وتضاعفت نتائجة الخطيرة بعقد الاتفاق الاستراتيجى بين امريكا واسرائيل بما فى ذلك المبادرة الى اعادة العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى الى حالتها الطبيعية .

٤ ـ دعم القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية وتوفير السلاح المتطور بالكميات الكافية للقيام بمهامها الوطنية المقدسة وتنمية الصناعات الحربية المصرية لوقف الاعتماد على امريكا وتسليح الجيش المصرى .

٥ ـ الحيلولة دون امتداد سياسة الصلح المنفرد إلى باقى اجزاء الوطنى العربى .

٦ ـ وضع التزامات مصر القومية فوق اى التزامات تعاهدية اخرى والسعى الى عودة العلاقات الطبيعية مع كافة الدول العربية الشقيقة . مع الحرص على عدم التورط فى تشكيل محاور سياسية عربية لتتبوأ مصر مكانتها الرائدة داخل الجامعة العربية وخارجها .

٧ ـ الوقوف بجانب لبنان فى الغاء الاتفاق اللبنانى الاسرائيلى واعتباره كان لم يكن

٨ ـ العمل على ان تصبح منطقة الشرق الاوسط منطقة منزوعة السلاح نوويا .

٩ ـ احباط محاولات الدول الاستعمارية لاستدراج بلدان عربية الى نزاعات مسلحة فيما بينها او توريطها فى حروب مع البلدان المجاورة للوطن العربى .

١٠ ـ دعوة الحكومات العربية الى تصفية كل اشكال المشاركة فى المخططات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها مثل قوات الانتشار السريع والتدريبات المشتركة وتقديم القواعد والتسهيلات وتخزين الاسلحة لما ينطوى عليه ذلك من اخطار مروعة الامن الوطن العربى فى حالة نشوب مواجهة نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

١١ ـ دعم وتطوير علاقات النضال المشترك مع القوى الوطنية والتقدمية العربية ومساعدتها على انهاء الصراع والاقتتال فيما بينها سعيا الى بناء موقف عربى موحد فى اطار جبهة شعبية عربية .

١٢ ـ التمسك الحازم بحق الشعب الفلسطينى فى استخدام كافة اشكال النضال وحقه فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى واتخاذ الخطوات التى تساعد المنظمة على تجاوز ازمتها



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٨٤

الداخلية واستعادة علاقاتها النضالية مع كافة اطراف المواجهة مع اسرائيل والمحافظة على وحدتها وكيانها المستقل

١٣ ـ العمل على حل القضية اللبنانية على اساس الانسحاب الاسرائيلى والمحافظة على عروبة لبنان ووحدة اراضية واستقلاله الوطنى والتوصل الى صيغة ديمقراطية للحكم تحظى بالاجماع الوطنى .

١٤ ـ تاييد نضال الشعب السورى الشقيق لتحرير ارضه المحتلة واتخاذ مبادرات تستلهم روح اكتوبر فى تحقيق تعاون مصرى سورى يخدم اهداف النضال القومى العربى

١٥ ـ العمل على ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية وتسوية الصراع سلميا مع شجب الاصرار الايرانى على تغيير النظام السياسى للعراق بقوة السلاح فالعروبة والاسلام يقضيان تكتيل كل القوى المادية والبشرية للعراق وايران لمواجهة العربدة الصهيونية والهيمنة الامريكية .

١٦ ـ العمل على تكامل حقيقى بين شعبى وادى النيل على اسس ديمقراطية يرضاها الشعب المصرى والشعب السودانى وبما يحقق المصالح الاساسية للبلدين الشقيقين ،

١٧ ـ السعى لاقامة علاقات طبيعية مع ليبيا لصالح الشعب المصرى والشعب الليبى

١٨ ـ تاييد وتطوير كل خطوات التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية كاداة فعالة لتحقيق التنمية الحقيقة الشاملة والمطردة لكل بلد عربى على حدة وللوطن العربى ككل .

١٩ ـ اعادة النظر فى علاقات مصر الخارجية للعودة فعليا الى سياسة عدم الانحياز لممارسة مصر لدورها التاريخى فى مقدمة دول العالم الثالث بما يمكنها من تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية على امتداد العالم وتوسيع دائرة حركتها السياسية لتشغيل دول العالم الثالث والدول الاشتراكية بنفس القدر الذى تهتم فيه بالعالم الراسمالى المتقدم وذلك بهدف انهاء سياسة التبعية الاقتصادية لامريكا وكسر احتكارها لتوريد السلاح لمصر . وان تكون مواقفنا من هذه الدول بقدر مواقفها العملية من قضايانا الوطنية والقومية .

٢٠ ـ توحيد جهود الدول الاسلامية لتنمية الروابط الروحية المشتركة بينها وتحقيق استقلالها وتقدمها وحمايتها من الوقوع فى براثن الاحلاف والتكتلات العسكرية وتطوير التبادل الاقتصادى والثقافى بما بينها .

والعمل على انهاء التدخل من جانب كل الاطراف الاجنبية فى شئون افغانستان .

٢١ ـ القيام بدور بناء فى اطار منظمة الوحدة الافريقية لتصفية بقايا الاستعمار ومساندة دول المواجهة الافريقية لنظام جنوب افريقيا العنصرى ومساعدة الدول وحركات التحرير الوطنى الافريقية على تسوية مابينها من نزاعات بالطرق السلمية .



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٨٤

[٤] السياسة الخارجية فى برنامج حزب العمل الاشتراكى

خامسا تقويم علاقاتنا العربية والخارجية

ان علاقتنا العربية والخارجية فى حاجة الى تدقيق حيث يجب ان نستعين بوحدة الصف العربى باعتبار مصر جزءا من الوطن العربى وامنها القومى مرتبطا به كما أن سياسة عدم الانحياز هى المنفذ من الوقوع فى حبائل الصراعات بين الدول العظمى مع مراعاة المعاملة بالمثل والتيقظ لمطامع اسرائيل فى المنطقة وذلك على التفصيل التالى :

١ ـ **الالتزام بما تفرضه سياسة عدم الانحياز من اقامة علاقات متوازنة بين الشرق والغرب بما يتطلبه ذلك من اعادة** العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ... ومطالبته فى نفس الوقت بوقف العدوان على افغانستان وانسحاب القوات السوفيتيه من اراضيها .

٢ ـ **الحذر من اطالة العلاقات الخاصة بامريكا فى ضوء اتفاقها الاستراتيجى** مع اسرائيل وموقفها القائم على الانحياز السافر لاسرائيل حتى لاتلحق الضرر بامننا القومى وذلك بالامتناع عن اعطائها ايه تسهيلات ومن باب اولى اية قواعد عسكرية لقواتها او السماح لها بالقيام بمناورات مشتركة على أراضينا او تمكينها من الحصول على معلومات او بيانات تحت ستار البحوث العلمية او اى حجة اخرى .

٣ ـ وجوب انسحاب امريكا من القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء ولبنان بعد عقد الحلف الامريكى الاسرائيلى .

٤ ـ **عدم قبول المعونات الاجنبية المشروطة مع مراعاة الاعتماد على الذات** اولا ثم المصادر العربية والاسلامية .

٥ ـ **ضرورة العودة لوحدة الصف العربى** والتمهيد له بلقاءات شعبية باعتبار ان الكتله العربية تشكل نقطة توازن فى الصراع القائم بين القوتين العظميين فى المنطقة ، وان مصر جزء من الوطن العربى وامن مصر القومى مرتبط بالامن القومى العربى .

٦ ـ **تجميد اتفاقية كامب ديفيد لانتهاكات** اسرائيل المتكررة لها حيث ان التزامات الطرفين متقابلة مع المقاطعة الشاملة للوجود الاسرائيلى فى مصر اقتصاديا وثقافيا منها لتحقيق ما تستهدفه من سيطرة على المنطقة .

٧ ـ **اتخاذ موقف عربى موحد مضاد لاية دولة تنقل سفارتها فى اسرائيل الى القدس .**

٨ ـ نصرة الشعب الفلسطينى ومساندة كفاحة ضد الصهيونية والاستعمار لاسترجاع حقه فى اقامة دولته المستقلة على ارضه .

٩ ـ **اضفاء الصفة الشعبية على اجراءات** ومظاهر التكامل بين مصر والسودان .

١٠ ـ العمل بكافة السبل لازالة الخلافات القائمة بين الدول الاسلامية مع توثيق الروابط معها وانهاء الحرب المشتعلة بين العراق وايران .

١١ ـ تدعيم الروابط بين الدول الافريقية مع تعزيز التعاون العربى الافريقى سياسيا واقتصاديا وثقافيا مع اعتبار حسن الجوار مع دول حوض النيل من دعائم السياسة المصرية الخارجية .

دعوة ورجاء من اجل مصر

ايها المواطنون من ابناء مصر الاعزاء :

هذا هو البرنامج الانتخابى لحزب العمل الاشتراكى الذى يقدمه متعهدا بتنفيذه سواء استطاع ان يصل بثقتكم وتاييدكم بالمشاركة فى تحمل مسئولية الحكم او استمر فى صفوف المعارضة .. وهو البرنامج الكفيل فى نظر اعضائه بتحقيق ما يبتغيه الشعب من اصلاح الاوضاع فى بلاده والقضاء على ما تفشى فيها من مفاسد فى حدود الامكانيات المتاحة خلال المدة الدستورية لمجلس الشعب وهى الخمس سنوات القادمة .

فاذا اقتنعتم بوجوب العمل والتغيير للاصلاح والتطهير فلا تتوانوا فى تأييد حزب العمل الاشتراكى ومساندته باعطاء اصواتكم لقوائم مرشحيه ودعوة جميع الناخبين للذهاب



المصدر : السياسة الدولية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يوليو ١٩٨٤

الى صناديق الانتخاب لاعطاء اصواتهم له .

ان الصوت الانتخابى هو السلاح الذى تشهره فى وجه الفساد وهو امانة فى عنقنا نحو وطننا واولادنا يجب ان نقصر فى اجادة استخدامه فى وضعه الصحيح والا نتركه للتلاعب به .. ولن نفقد الامل فى ان يتم التغيير المنشود بالطرق الشرعية والدستورية والقانونية اذا ادينا جميعا هذا الواجب الوطنى .. والا فلا تلومون الا انفسكم اذا استمرات الانحرافات والاستثناءات والمحسوبيات واختلال الموازين وفساد القيم وبقيت المشاكل والازمات قائمة وحالة الخدمات والمرافق متردية .

ان حرص كل مواطن على تاييد قوائم مرشحى حزب العمل الاشتراكى ورمزه الانتخابى النجمة هو السبيل للاخلاص من هذه الاوضاع السيئة فلا تهملوا فى التعبير عن ارادتكم ولنتمثل بما جاء فى الكتاب الكريم ..

ان اريد الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

ولنؤمن بالنصر ايماننا بوعد الله عز وجل : وكان حقا علينا نصر المؤمنين

الله اكبر ... ويحيا الشعب ..

المهندس / ابراهيم شكرى

رئيس حزب العمل

رجب سنة ١٤٠٤

ابريل سنة ١٩٨٤ .


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٨٤

هل تتحقق الآمال ؟

بقلم د. : عثمان ظاظا

بدأ مجلس الشعب الجديد دورة انعقاده الاولى بعد انتخابات القائمة التى ثبت انها لا تطابق واقع الحال فى مصر كما أنها اشترطت نسبة ترتب عليها حرمان التمثيل الفعلى لكافة الاحزاب وكافة الاتجاهات داخل مصر .

وتود ان نؤكد انه دواما لايصح الا الصحيح فاين هؤلاء النواب الذين انغمسوا فى ارضاء الحكام وتحقيق رغباته بصرف النظر عما اذا كانت تحقق الصالح العام من عدمه ، المهم كسب الرضاء السامى . اين هم الان انهم الان يتباكون على الحرية والديموقراطية وبدءوا فى مجالسهم ينتقدون الاوضاع التى نحن فيها بسببهم وبفعلهم . انهم اقسموا اليمين على مراعاة حق الشعب واحترام القانون والدستور . فهل احترموا القانون او الدستور. انهم أسهموا اسهاما كبيرا فى العدوان على الحرية والديموقراطية . واعطوا القانون اجازة وسارعوا الى تفصيل القوانين التى تطلب منهم ضد صالح الشعب؟؟ انهم بذلك قد خسروا مواقعهم وخسروا انفسهم .

والواجب الان يقتضى ان يكون ذلك موعظة للاعضاء الجدد الذين لم يصبهم الدور بعد ان يتخذوا العبرة مما حدث لزملائهم فى ارضاء الحاكم

نحن الان فى مناخ جديد .. رئيس الدولة يحترم القانون ويحترم الدستور ويسارع الى تطبيق احكام القضاء وانه يؤكد بل يؤمن بان الغاية من الحكم هو تحقيق صوالح الشعب فهل يلقى ذلك استجابة من الاعضاء الجدد .

هل يسارعون الى تعديل اللائحة والقانون وتحديد مكافأة عضو مجلس الشعب وان يكون لها حد اقصى لا يزيد عن ٢٥٠ جنيها ، على ان يطبق ذلك على اعضاء مجلس الشورى يجمع الاعضاء على ان يتنازلوا عن فئة بمجرد كسب العضوية الحاكم . هل يبقى العامل والفلاح مؤمنا بصوالح فئته ؟؟ لا نريد من ايهما الانفصال عن فئته بمجرد كسب العضوية لا نريد رحلات او حج او عمرة على حساب الشعب ..

ان مجلس الشعب وهو اعلى سلطه تشريعية فى الدولة مطلوب منه ان يحقق صالح الشعب وان يتخذ من اسلوب الخطة الخمسية نمطا فى قانونه يبادر الى قصد النفقات باكبر قدر ممكن .

ان عضوية مجلس الشعب هى تشريف وتكليف يجب ان تظل فى هذا الاطار لا نريد أن تكون مغنما ووصولا الى ثراء ..

نريد من مجلس الشعب الجديد ان يسارع الى البحث فى القوانين سيئة السمعة والغائها فورا لتكون باكورة لاعمال تحقيق مزيد من الديموقراطية وسيادة القانون وكذلك البدء فى بحث نظام الانتخاب بالقوائم والقائه أو الغاء النسبة التى حالت دون وصول اكثر من ستين عضوا من الاحزاب القائمة . نريد أن يلغى قانون الاحزاب وما به من قيود وان يسمح بتكوين الاحزاب دون قيد طالما هى فى حدود الدستور والقانون العام لا نريد وصاية من احد فكم سمعنا من قبل منذ سنة ٥٢ حتى سنة ٨١ ان الشعب هو القائد والشعب هو المعلم وان الحاكم وقتذاك كان يتباكى ويقول انه باق حسب مشيئة الشعب ولو كان للشعب مشيئة فعلا مابقى فى الحكم لحظة واحدة .

أننا نريد ازدهارا ؟ نريد رفعة للشعب المصرى الذى أثبت انه من ارقى الشعوب واذكاها وأقواها حساسية ضد الاعتداء والظلم وانه شعب معطاء بطبيعة صبور ولكنه لا ينسى للظالم ظلمه مهما طال الزمن

تلك رؤية نضعها تحت بصر اعضاء مجلس الشعب الجديد لعلها تجد طريقها الى التحقيق وان تكون عظة وعبرة لما لحق من كانوا من اصحاب الاصوات العالية ضد مصالح الشعب وضد القانون وسيادته .

وسبحان الله الذى لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم .

العدد القادم

كيف نرفع المعاناه عن البحاره

بقلم : القبطان على أحمد عياد

العضو القيادى لحزب الاحرار بالاسكندرية

بدعة التعيين بمجلس الشعب

ورثت مصر الحاضر عن مصر الامس بدعة دستورية انفرد بها الدستور القائم دون سائر الدساتير فى العالم.. ولا تعتبر تلك البدعة ميزة ديمقراطية او اضافة دستورية يتميز بها دستورنا ..وانما هى ـ بكل المرارة والالم ـ مأساة دستورية استقرت فى جوف المادة ٨٧ من الدستور القائم ، فاجازت لرئيس الجمهورية أن يعين فى مجلس الشعب عددا من الاعضاء لا يزيد على عشرة ! !

بقلم : **عصمت الهوارى** المحامى

لقد ورثت مصر الحاضر من مصر الامس تلك الضلالة الدستورية التى منحت اشخاصا حق تمثيل الشعب رغم ان الشعب برىء من اختيارهم .. وفرضتهم عليه وكلاء عنه ونوابا .. ويتحدثون باسمه وهم عنه غير مفوضين .. انهم اصحاب وكالات مفروضة لا وكالات منتخبة .. وهل يستوى المعينون مع المنتخبين ؟ !!

لقد ورثت مصر الحاضر من مصر الامس ذلك الشذوذ الدستورى الذى عصف بالديمقراطية عصفا فاحالها مسخا مشوها .. فتحولت ديمقراطية الانتخاب الكاملة الى ديمقراطية ناقصة .. وتسللت ديمقراطية التعيين وتسيدت .. فكان ذلك انتقاصا لسيادة الامة ، ومساسا بارادة الشعب ..!!

واذا كان التعيين فى مجلس الشعب حقا جوازيا لرئيس الجمهورية .. ان شاء استعمله وان شاء اعرض عنه .. فقد كان الامل معقودا على مصر اليوم ان تلتفت عن ذلك الحق وهى فى سبيل تعميق المسيرة الديمقراطية .. !!

لقد علمنا التاريخ انه ليس بحق ذلك الذى ينتقص من ارادة الشعب وينال من سيادة الامة .. لان ارادة الشعب تعلو كل ارادة .. ولان سيادة الامة فوق كل سيادة .. واذا كان الدستور القائم قد تضمن حق رئيس الجمهورية فى التعيين بمجلس الشعب ، فان ذلك من أبغض الحقوق .. !!

ديمقراطية الانتخاب والتعيين

ان الديمقراطية تعنى تأكيد سيادة الشعب فى ان يحكم نفسه وبنفسه .. ولا تتحقق تلك السيادة الا من خلال ممثلين من الشعب ينتخبهم انتخابا حرا .. فمن خلال الانتخاب وحده تتجسد كلمة الامة فى اختيار ممثليها .. ومن خلاله ايضا تعلو سلطة الجماعة وتختفى سلطة الفرد .. ومن خلاله كذلك تتأكد ملكية الشعب لارادته فتكون اقوى من ارادات الافراد .. !!

ان الديمقراطية تستلزم وضع السلطة كلها فى يد الشعب .. فلا يستقيم حكم الا باسمه ومن خلاله .. ولا يستقر نظام الا بممارسة الشعب لسلطانه .. ومن ثم يقوم تلازم فعلى بين الديمقراطية وبين الانتخاب .. لان الانتخاب هو الطريق الوحيد للتعرف على ارادة الشعب .. وبذلك يصير التعيين بمجلس الشعب انتقاصا لتلك الارادة .. واهدارا لحق الامة فى اختيار ممثليها ..!!

واذا كانت الديمقراطية هى حكم الشعب بالشعب وللشعب .. فقد ارتبطت بالحرية ارتباطا وثيقا .. فلا وجود للحرية بغير ديمقراطية .. ولا وجود للديمقراطية بغير حرية .. وانه من مقومات الحرية حرية الشعب فى انتخاب ممثليه فى المجلس النيابى .. فتلتقى ارادات المواطنين جميعا متجسدة فى اعضاء منتخبين.. ومن ثم فان التعيين بالمجلس هو مساس بحرية الشعب فى انتخاب من يمثله .. !!

ان الديمقراطية ليست ـ ولن تكون ـ شعارا يردده لسان وشفتان .. وانما هى سلوك شعبى وممارسة جماهيرية من خلال انتخاب حر .. انها حكم الشعب الذى لا يتحقق بهتاف أو تصفيق أو بيعان .. وانما يتحقق بالمشاركة الفعلية فى تحمل المسئولية والتصدى الجماعى الواعى للمشاكل والتحديات .. وهى الاشتراك الحقيقى فى ممارسة السلطة بكل ما تفرضه السلطة من اعباء والتزامات .. ولا وجود لها اذا لم تتوافر للمواطن حرية الحركة والقدرة على المشاركة فى الحكم بالراى والفكر والعمل من خلال اعضاء منتخبين ..!!

بدعة مرفوضة

حقا أنها بدعة دستورية تلك التى يرددها نص غير ديمقراطى بالدستور القائم .. فصار المجلس النيابى خليطا بين اعضاء انتخبهم الشعب وآخرين أتى بهم قرار من رئيس الجمهورية .. وهى بدعة تتنافى مع الديمقراطية مظهرا وجوهرا .. فأما من المظهر فان تقسيم اعضاء المجلس التشريعى الواحد الى منتخبين ومعينين ظاهرة غير ديمقراطية ينفرد بها مجتمعنا النيابى دون سائر أى مجلس فى العالم .. وأما عن الجوهر فان احدا لا ينازع فى ان التعيين هو انتقاص لارادة الامة فى اختيار نوابها من طريق الانتخاب .. !!

حقا انها بدعة مرفوضة ايا كانت المبررات التى اقتضتها .. وأيا كانت الدواعى التى دعت اليها .. وأيا كان منطق الباعث على وجودها .. فليس من المشروعية تبرير عمل غير مشروع ولو كانت الغاية مشروعة .. وتسقط عن الباعث قيمته اذا انطوى على مساس بالديمقراطية ولا منطق لاية دواع اذا استهدفت الانتقاص من ارادة الشعب ..!!

ان علينا أن ندرك انه اذا كانت الديمقراطية بذاتها غاية .. فان السبيل الى تحقيقها لابد أن يكون



سبيلا ديمقراطيا .. كما علينا ان ندرك كذلك أن من الخير للديمقراطية ان تخطىء الجماهير فى اختيار ممثليها من أن يتم تعيينهم بقرار فردى ، حتى ولو كان المعينون أفضل من المنتخبين خبرة وعلمــا .. لخطأ الجماهير ممكن تداركه من خــلال الممارسات الديمقــراطية ، امــا التعيين فانه خطأ بذاته يســتحيل تفاديه الا بالاعراض منه ..!!

ان مجلس الشــعب ليس مصلحة حكومية او جهـازا من اجهزة الدولة الادارية اوهيئة عامة أو احدى شركات القطاع العام حتى يتولى السلطة فيه اعضاء معينون على ما يتولاها

موظفون عموميون يتولون امرجهاتهم .. وانما هو ارادة امة تجسمت فى أعضـــاء منتخبين ايا كانت ميولهم السياسية .. وهو مشيئة شعب تحركت فاختارت القــادرين على التعبير عن آماله وطموحاته .. إنه اعلى السلطات لانه المجلس التشريعى المنتخب صاحب السيادة فى اصدار القانون الذى يخضع له الجميــع حكاما ومحكومين .. انه اعظم شأنا واخطر اثرا ، وأرفع سلطانا .. لانه ارادة امة تعلو ولا يعلى عليها .. ومشيئة شعب يستمسك بسيادته التى هى مصدر كل السلطات ..!!

لماذا يتعين الغاء البــدعة ؟

واذا كانت مصر الحــاضر تدعو الى تعميق الحياة الديمقراطية ، فانهــا مدعوة فى الوقت ذاته الى تصحيح المســار الديمقــراطى .. وصار لزاما أن تكون لهــا وقفة حاسمة مع تلك البدعة التى ورثتهــا عن مصر الامس .. وحسبها فيمـا هى مدعوة اليه ما يلى :

● ان اية بدعة تولد صغيرة ثم تنمو باجازتها والسكوت عليهــا . نمعظم التغــرّ على الديمقراطية من مستصغر البدع .. فمن التجاوز تصير البدعة قاعدة .. ثم تتحــول القاعدة الى عرف مستقر .. فاذا كان دستور الامس واليــوم يجيز بدعة التعيين فى حدود عشرة اعضاء بمجلس الشعب .. فقد يجيز دستور الغد تعيين نصف عدد اعضاء المجلس او كل اعضائه .. وذلك خطر محتمل وقوعه ويتعين تداركه بيقظة حالية ووعى من الحاضر ..!!

● كيف يســوغ من منطــلق الديمقراطية اعتبار العضــو المعين ممثلا للشعب وهو لم يستمد عضويته من انتخاب شعبى وانما يستمدها من قــرار فردى .. فالممارســة الديمقراطية لا تعرف الا الشعب مصدرا وحيدا لعضوية ممثليه .. فمن الشعب تبدأ المسيرة الديمقراطية وبالشعب تنمو تلك المسيرة من خلال الممارسات والسلوك ..!!

● ان القـــاعدة الديمقراطية الاصيلة تفرض أن تقوم المؤســات الديمقراطية ـ وبصفة خاصــة المجلس النيابى ـ على مبدا المشاركة من خلال الانتخــاب لا التعيين ، ولذلك فان التعيين بتلك المؤســات خروج على تلك القاعدة ان لم يكن استفزازا لها .. !!

● يعتبر مبــدا الفصــل بين السلطات احد المقومات الاســاسية التى تنطلق منها الديمقراطية .. فلا طغيان لسلطة على اخرى ، ولا تدخل من جانب سلطة فى اعمــال اخرى .. ومن ثم فان تعيين اعضاء بالمجلس النيابى بقرار فردى .. هو تدخل مباشر فى تشكيل المجلس .. مما يعد اهدارا لمبدأ الفصــل بين السلطات ..!!

● ان من شان التعيين بمجلس الشعب الاخلال بالتوازن فى نسبة تمثيل الاحزاب المنتخبة فى داخــل المجلــس ، اذ يترتب على التعيين زيادة فى عدد أعضاء حزب دون آخر وهو الامر الذى يكــون له اثره فى التصويت عند اصدار اى قانون ..!!

● ان اجازة التعيين بمجلس الشعب تعنى ـ كما سبق القول ـ حلول القرار الادارى محل ارادة الشعب ، وهو ما يتنافى مع الاصول والقواعد الديمقراطية الصادقة .. خاصة اذا استهدف التعيين اشخاصا لم يصادفهم التوفيق فى الانتخابات !!

● ان اعضاء مجلس الشــعب يمثلون المصلحة العليا للامة .. ومن هذا المنطلق يجب أن تقوم بينهم وبين الشعب رابطة لا تنفصم عراها وتلك رابطة مفقودة بالنسبة للاعضاء المعينين الذين لا ينتسبون الى اية دائرة انتخابية ..!!

● ان الانتخاب وحده هو الذى يضفى على المجلس المنتخب القــوة التى تجعله مصدرا لسلطة التشريع باسم الشعب ، فكيف يســوغ ـ ديمقراطيا ـ للاعضاء المعينين الاسهام فى اصدار تشريعات تجسيدا لارادة الشعب وباسمه فى الوقت الــذى لا يستمدون فيه عضــويتهم من انتخاب شعبى .. !!

● قالوا تبريرا لبدعة التعيين فى مجلس الشــعب انه من اجل دعم المجلس بكفــاءات احجمت عن أن تخوض المعركة الانتخابية ، وذلك تبرير غير مستساغ لانه ينطوى على رؤية غير ديمقــراطية تنظر الى الشعب قاصرا فى حاجة الى وصاية فى الوقت الذى يرددون فيــه أن الشعب هو القائد وهو المعلم ..!!

ان من حق مصر الحاضر الا تكون اسيرة لما تركه الماضى من مساوىء .. وانما على مصر الحاضر أن تتخلى عما افرزه الماضى من قيود تعوق مســار الديمقراطية الصــادرة الظاهرة الحادة ..

مصريون

بقلم :



سهير اسكندر

القرار الجمهورى الصادر بتعيين خمسة أقباط فى مجلس الشعب ، والدعوة التى تضمنتها احدى مقالات جريدة الوفد صبيحة يوم الانتخابات بأن يذهب الاقباط لانتخاب الوفد ، ظاهرتان تعبران عن مضمون واحد هو اعتبار الاقباط يمثلون طائفة متميزة بشكل او بآخر ويهمنى مناقشة هذين الامرين فى سياقهما الوطنى والتاريخى ..

فبالنسبة للقرار الجمهورى بتعيينات مجلس الشعب — وبالرغم من تقديرى للنوايا الطيبة التى تكمن وراء اتخاذه من حيث محاولة تعويض نقص انتخابى مفترض بالنسبة لتمثيل الاقباط بالمجلس — الا اننى لا أتفق على هذا المنهج فى المعالجة الذى يتناقض مع النظرة الى الأقباط والمسلمين كعنصر واحد فى أمة واحدة وان أى محاولة لتدعيم أواصر الوحدة الوطنية يجب أن تتم من هذه الارضية .. « أرضية الامتزاج الوطنى التام » ..

ويهمنا ان نلقى نظرة فاحصة على بعض اصول هذه القضية التى تقع فى أعز موقع من القلب والعقل والتى لا سبيل الى استعادة امجادنا الوطنية التليدة بشأنها الا بمزيج من الحب الشجاع ، والمعرفة التى تحدق فى عيون الحقائق ..

ولا شك ان الحكم الفردى — وان كان وطنيا — والتنظيم الواحد الذى كان يشكل أسلوب العمل السياسى فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢ قد أثرا على الحريات السياسية بشكل عام .. وانعكس هذا التأثير بالضرورة على جميع الاتجاهات السياسية والدينية .. وهى ظاهرة تلازم الحكم الفردى دائما وان كان التأثير بشكل سلبى وفى المناخ العام دون أن تقع احداث بعينها ...وكان جمال عبد الناصر حريصا فى مناسبات معينة أن يؤكد على التمسك بالوحدة الوطنية ..

وما لبثت أن منيت مصر بهزيمة ١٩٦٧ « وليس خطر الهزيمة فى أنها تشكل تراجعا عن موقع ما ولكن خطرها الاشد أنها قد تخلخل الثقة فى المسلمات » ويكون الحذر اقوى ما يكون على قوة تماسك الجماعة الوطنية ..

ولقد افرزت الهزيمة ضمن آثارها السلبية على الوجدان الوطنى بعض مظاهر التعصب الدينى الذى — لا يمثل اذا أرجعناه الى أسبابه الحقيقية — سوى فرط أوجاع ألمت بمصر الام التى تحملت فوق ما تطيق من عنت وارهاق واستبداد وهزيمة مروعة لم تكن تستحقها أبدا .. وكما يفعل الانسان حين يضعف نفسيا يشعر بذاته منقسمة على نفسها تعادى بعضها بعضا فكذلك يحدث فى الشعوب بتفتيت عرى التماسك فى الجماعة وافساد قوامها ..

ويعمل العدو على اللعب على هذه الناحية الخطيرة والتأثير المدروس والمتراكم فيها ..

وفى عهد السادات شجع فى بداية حكمه نمو التيار الدينى — الذى كان يجد أرضية طبيعية له فى نفس الامة الصامدة التى رأت أن تواجه أقدارها الصعبة بالايمان بالنفس وبالله — وكان المقصود فى البداية هو تصفية اليسار ومحاصرته .. وما لبث أن قاد تشجيع هذا التيار الى ازدياد ظاهرة التطرف الدينى واتصافه بالارهاب احيانا (مقتل الشيخ الذهبى ..)

وكان حتميا أن يرتبط التطرف بالتعصب الدينى .

واذكر أنه قد ظهر فى هذه الاثناء منشور يحكى عن

اجتماع قيادات الاقباط وتوصيات مشبوهة لهم باتخاذ مواقف معينة ، وترك هذا المنشور الذى دسته أحدى الجهات الاجنبية يسرى وتسير الاشاعات من حوله طويلا بغير رد ولا توضيح ولا كشف — **هذا الذى كان لا يتركنا ساعة من نهار دون خطبه أو حديث او تعليق على احد خصومه الحقيقيين او الموهميين** — وسارت الاحداث الى نهايتها الدامية ..ثم الخطبة الشهيرة من تحت قبة البرلمان والتى تحرض على الفتنة ..

وأنتهت بأحداث الفتنة الطائفية المؤلمة والبيانات الرسمية المقتضبة . ولم تفارق الشعب المصرى حكمته أبدا .. انه هو وحده الذى واد الفتنة بحسه الصوفى العميق .. فقد كانت المواقف التى اتخذتها الحكومة انذاك أو حتى القادة الفكريين والسياسيين أقل بكثير مما يحتاجه الامر ويتطلبه من صحوة قوية نقية واحتضان عميق للقضية الساخنة ..

كان هو الشعب الذى اجهز على الفتنة بنفسه واثبت أنه الشعب المعلم بحق ولكى نقدر مدى الشذوذ الذى اتسمت به هذه الظاهرة بالنسبة لتاريخنا الوطنى نشير الى الفترة من ١٩٠٨ – ١٩١١ التى شهدت أكبر معركة طائفية أشعلها المتطرفون من الجانبين فى ظل الاحتلال .

وقد استعملت فيها جميع المثيرات الممكنة لا يمكن أن تقاس حدتها وكيف هب الجميع للقضاء عليها بهذا الذى حدث وراوا معالجته ببيانات تجمع ما بين الاستخفاف والتعالى على الامر .

اشير الى هذا لاوضح أنه كانت هناك سموم تسربت الى الوجدان الوطنى ، وانه لابد من العمل الدائب الحريص على تنقيتها دوما ليس بدافع خوف لم يعد له مبرر — والحمد لله — ولكن رغبة فى مزيد من القوة والتماسك لشعبنا .

ان فكرة تمثيل الاقباط بمقتضى تعين رسمى وصدور الخبر فى الصحف الرسمية على هذا الشكل من الصراحة الجارحة فكرة مرفوضة تاريخيا ووطنيا وخاصة فى عصر نتجه فيه نحو الديمقراطية وتعدد الاحزاب السياسيه .

وهذا الاجراء وأن كان يحاول أن يسد نقصا الا أنه فى ذات الوقت يرسى مفهوما متميزا لا نرتضيه سواء كان فيه الغنم أو الضرر .

فالاقلية الدينية من حيث هى مجموع يشترك فى دين غير الاكثرية ، لا يمكن القول بأنها مذهب سياسى قائم بذاته بل هذا هو الذى يجب تجنبه والاساس ان يترك الناس لاختيار مندوبيهم حسب ميولهم السياسية ولا يسعنى الا أن اردد الحديث الذى أدلى به « **ويصا واصف » أحد الشخصيات الوطنية القبطية لصحيفة أجنبية بشان مسألة تمثيل الاقليات المثارة ابان دستور ١٩٢٣ « القول بأن القبط اقلية حكم عليهم بانهم اجانب ولن يكون فى البرلمان الا أحزاب سياسية بمعناها العصرى يكون القبط فيها** مبعثرين »

هذا وقد كنت أتوقع من الدكتور ميلاد حنا الوطنى اليسارى المستنير صاحب كتاب (أقباط ولكن مصريون) — وان كنت أفضل له عنوان

أقباط ومصريون – أن يرفض تعيينه فى مجلس الشعب على أساس كونه قبطيا .

وانا لا أناقشه فى مدى التزامه بخط حزبه فتلك مهمة ليست من شأنى ، ولكنى أذكره بموقف مناقض له حين رفض أيام جملة اعتقالات سبتمبر المشئومة أن يوضع مع المسيحيين وطالب أن ينضم الى اليساريين بصفته السياسية

وكان جدير به أن يتخذ نفس الموقف فى الحالين – أما بالنسبة لجريدة « الوفد » فقد نسيت فى حمية الانتخابات حقيقة أساسيه ان الاقباط لم ولن ينتموا الى الوفد أبدا بصفتهم الدينية ولكن كأفراد ولم يشغلوا فى تاريخ الوفد نسبة معينة من عدد أعضاء أى تشكيل . فلم يكن الاختيار الا الايمان بمبادىء الوفد ومدى الفاعليه فى النشاط وأداء العمل المطلوب .

ويورد الاستاذ طارق البشرى فى كتابه (المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة الوطنية) احصاءات عن عن الانتخابات من سنة ١٩٢٤ وحتى قيام الثورة حيث لم يكن فى الانتخابات ولا التعيينات عضوية معينة مقصورة على قبطى أو مسلم بصفته هذه وكانت التعديلات تجرى فى الاساس صدوزا عن السياسة الحزبية وتزكية القوى أو الحزب الحاكم لانصاره . ولم يلحظ للطائفية فى هذا الشأن أثر ملموس .

هذا هو التاريخ الذى نعتز به ونهتدى بضيائه واذا كان لابد من معالجة لبعض مارسبته الازمات والمحن من آثار التميز هنا وهناك فانى ارى أن الطريق السليم هو الطريق الطويل والصعب .. يتمثل فى روح المسئولية والايمان تشع من كتابات الكتاب . والالحاح العظيم على هذا المعنى من القادة السياسيين والدينيين من الطرفين .. دعوة تتجاوز التسامح الى الحب .. أولئك الذين يحبون بعمق دينهم ويحبون أديان الله جميعا والمؤمنون بها ويعشقون وطنهم الكبير ... أصحاب النفوس الشفافة والمضيئة ... يضعون هذه القضية فى عيونهم ، يذيبون قطرة قطرة ، ما تراكم حول روح مصر الحقيقية ...

هذا الجهد الذى لا يكل هو الذى سيعطى لاى تمثيل شعبى أو سياسى مقاييسه أو احجامه الحقيقية دون تدخل مفتعل يجرح الكبرياء .

لان كبرياءنا ينبع أساسا من عمق وطنيتنا ، وامتزاج دمائنا هو الذى يدفئنا بدفء حقيقى .

واحب أن أختتم كلمتى واجتهادى حول هذه القضية مستعيدة الكلمات النورانية للدكتورة نعمات فؤاد : « نحن كما قلت وأدين نحن مسلمون ومسيحيون .. مصريون قبل الاديان .. ومصريون بعد الاديان .. ومصريون الى آخر الزمان » .

« ويا وطنى لقيتك بعد يأس
« كأنى قد لقيت بك الشبابا
« ولو انى دعيت لكنت دينى
« عليه أقابل الحتم المجابا
« احمد شوقى »



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٨٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة صدق : لماذا حصل حزب الأحرار على أقل الأصوات ؟

ان لحزب الاحرار برنامج نعمل لو كان لى الحكم لحلت معظم مشاكل الوطن الحبيب .. ففى برنامجه رعاية للعامل البسيط والموظف الفقير اكثر مما للاغنياء وطبقة التجار .. وانه لاول وهلة قد يفهم برنامج حزب الاحرار انه لصالح طبقة الرأسمالية ولكن عند التعمق نجده يهتم بالطبقة الكادحة من الشعب اكثر من الطبقة الغنية .

فبرنامج الحزب يركز على تشجيع القطاع الخاص فى كل المجالات حتى يساعد على ايجاد فرصة عمل للمواطنين ولزيادة رواج الحياة الاقتصادية بايجاد ابواب رزق فى كل المجالات لان الحكومة وحدها لا تستطيع ان تقوم بكل متطلبات واحتياجات المواطنين ومساعدة المواطنين لها سواء فى الصناعات الخفيفة او مشروعات البناء سيحل من مشاكل كثيرة وبالتالى يفيد الطبقة الغالبة من المواطنين ذلك ان اسوأ احتكار للفرد هو احتكار الدولة لمجهود المواطنين فهى التى تحدد الاجر وخلافه من ميزات او احتياجات للموظف او العامل دون ان يكون له حق الاحتجاج او ترك العمل لعدم وجود فرص عمل اخرى

وبرنامج كهذا قد يحصل على أقل اصوات للناخبين .. لماذا ؟ لانه اولا بنظام القوائم وما به من صعوبات على الاحزاب الصغيرة التى لا تساندها السلطة سبب من اسباب حصول الحزب على هذه النسبة فى نتيجة الانتخابات لهذا النظام يلقى عبء الحركة بكل دائرة مع كبر حجمها فى ظله على من يتصدر القائمة لعدم شعور المرشح الذى يأتى ترتيبه بعد الثانى بالقائمة باى امل فى الفوز مما يجعله بالتالى لا يبذل اى جهد او محاولة لاقناع الجماهير

ثالثا الموارد المالية للحزب ضئيلة للغاية ولم يساعد المرشحين او الأعضاء بالمال الكافى للدعاية للحزب فى المعركة الانتخابية ويرجع ذلك الى عدم الامل فى الفوز .

رابعا : الانشقاقات التى حدثت داخل الحزب والاستقالات ابان المعركة الانتخابية كانا لها الاثر الكبير فى عدم امكان ايجاد المرشحين الذين يقبلون الدخول فى معركة انتحارية مما جعل الحزب لا يدخل فى اكثر من نصف دوائر الجمهورية.

خامسا : كذلك اعتماد الحزب على عدد من المرشحين الذين لهم شعبية فى عدد من الدوائر ثم استقالتهم وانضمامهم لاحزاب اخرى طمعا فى الفوز كان سببا فى عدم الحصول على اصوات لحزب الاحرار لان الناخب مازال مرتبطا باسماء (المرشحين) .

سادسا : كذلك اعتماد الحزب على المؤتمرات والاجتماعات ثبت انها لا تكفى للوصول الى مؤيدين للحزب ولكن لابد من وجود ركائز ثابتة فى كل موقع يمكن الاعتماد عليها فى المعركة الانتخابية .

كذلك عدم وجود مقرات للحزب منتشرة فى الاحياء الشعبية وعدم وجود اداة اتصال من تليفون وغيره كان سببا فى عدم انتشار الحزب على مستوى كل محافظة .

سابعا : موقف الحزب من حزب الوفد قبل ان يصبح شرعيا والترحيب به فى كل عدد من جريدة الحزب والدعاية له كان سببا فى اخذ اصوات الاحرار لتشابه البرنامجين باعتبارهما من احزاب اليمين .

ثامنا : واهم سبب لعدم حصول حزب الاحرار على اقل الاصوات هو دخول الحزب فى نصف عدد دوائر الجمهورية كان السبب المباشر فى عدم حصوله على اصوات الناخبين ذلك ان الناخب اصبح يشك فى حصول الحزب على نسبة ٨٪ من مجموع اصوات الناخبين على مستوى الجمهورية فاعطى صوته لحزب الوفد المتقارب فكرا مع حزب الاحرار بدلا من ان يذهب الصوت لحزب الحكومة .

وبالتحليل الحسابى للانتخابات الحالية بنظام القوائم تبين لنا ان حزب الاحرار قد حصل على ١/٣٠ من الاصوات التى حصل عليها الحزب فى ظل الانتخاب الفردى ذلك ان الناخب فى ظل النظام الفردى له ثلاثة اصوات بثلاث علامات ، صوت للعمال وصوت للفئات وصوت للمرأة فى الدوائر التى بها مقعد مرأة ،

وفى ظل الانتخاب بالقائمة اصبح الناخب له صوت واحد بعلامة واحدة مقسمة على عشرة مرشحين فى القائمة المكونة من عشرة مرشحين اى ان الناخب اصبح له ١/١٠ (عشر) صوت ويكون بالمقارنة يصبح نصيب المرشح من صوت الناخب فى ظل هذا النظام بالقائمة ١/٣٠ بالنسبة لما كان عليه الحال فى ظل النظام الفردى :.

وانى كل امل فى مستقبل حزب الاحرار وانه لا بأس مع الاستمرار ولكل دوره وستأتى الدورة مرة أخرى للاحرار كما كان له فى السابق .

ونحن كأحزاب معارضة مع الحزب الحاكم تكمل بعضنا البعض لاستكمال الشكل الديمقراطى الواجب من اجل مصر .

وفى نهاية مقالى اود ان اقول ان النظام الحالى للانتخابات جعل الاهمية للحزب دون المرشح وشعبية اى حزب لا تأتى الا بالمعارضة القوية المنبثقة وبمواقف الحزب دون خوف من سلطة وهذه المعارضة وهذه المواقف تعتمد اساسا على قيادة الحزب وجريدة الحزب «

وفقنا الله جميعا من اجل المجموع .

رجاء رشاد المحامية
امين عام حزب الاحرار
الاسكندرية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٨٤

* رأى المعارضة *

الرد على بيان الرئيس

القى الرئيس حسنى مبارك بيانا سياسيا شاملا أمام مجلسى الشعب والشورى فى الاسبوع الماضى تعرض فيه للقضايا السياسية الهامة فى الداخل وفى الخارج . وأكد على أهمية استكمال بناء الديمقراطية وتوسيع نطاق مشاركة الشعب فى الحياة السياسية والى حل المشاكل عن طريق التشريعات الصالحة وليس بالمزيد منها ، والى ضرورة التنسيق بين الحرية السياسية والتنظيم الاجتماعى ، وركز على العدالة الاجتماعية والالتزام بقضية الانتاج فى شتى نواحيه باعتبارها المفتاح الرئيسى لحل مشاكل الشعب ، مع ضرورة مواجهة شاملة لكل مشاكل الاسكان ومحاربة البيروقراطية والروتين وتطوير التعليم بما يتمشى مع احتياجات المجتمع ، وتعزيز القوات المسلحة ورفع كفاءتها ووضع الخطوط العريضة للخطة الخمسية الثانية .

وفى مجال السياسة الخارجية أكد على ضرورة تنسيق الموقف العربى ليرتفع الى مستوى الاحداث وسرعة انسحاب اسرائيل من لبنان للمساعدة فى استقرار السلام فى المنطقة ، مع انهاء مشكلة طابا لان أى مواطن لا يقبل التفريط فى شبر من أرض الوطن . واضاف ان مصر لا تتحيز ضد ايران ولكنها تنحاز الى الحق .

ونظرا لما لهذا البيان من أهمية سياسية كبرى فان حزب الاحرار يرى ضرورة الرد على النقاط الهامة التى وردت فى بيان الرئيس معبرا بذلك عن وجهة نظر الحزب فى هذه القضايا الهامة .

اولا : بالنسبة لاستكمال البناء الديمقراطى فان الحزب اذ يتفق مع السيد الرئيس فى المبدأ فانه يرى ضرورة اتخاذ الخطوات العملية والتشريعية التى تضعه موضع التنفيذ وأهمها :

١ ـ اعادة قيد جداول الناخبين من واقع السجلات المدنية ليشارك كل مواطن له حق الانتخاب فى ممارسة حقه الدستورى الذى يعتبر القاعدة الاساسية لاستكمال البناء الديمقراطى حيث أثبت ان جداول الناخبين لا تمثل الواقع كما أن عدد المقيدين بها يقل عن نصف من لهم حق الانتخاب ، على أن ينتخب المواطن ببطاقته الشخصية او العائلية ويوقع أمام اسمه وهذا يعنى الغاء البطاقات الانتخابية الحالية التى ثبت انها لا تطابق جداول الناخبين، كما انها استخدمت استخداما سيئا ، حيث تمكن بعض المواطنين من التصويت بها اكثر من مرة ، وأن يؤشر رئيس اللجنة الانتخابية أو يخرم البطاقة الشخصية أو العائلية برمز السنة الانتخابية .

٢ ـ أن يراس اللجان الرئيسية والعامة والفرعية اعضاء الهيئات القضائية ويستكملون بأعضاء الادارات القانونية فى الحكومة والقطاع العام ، حيث ثبت تحيز عدد غير صغير من رؤساء اللجان لسبب أو لآخر حيث انهم يختارون من صغار موظفى الحكومة والقطاع العام .

٣ ـ أن تشرف على الانتخابات حكومة محايدة اذ انه ثبت بالدليل القاطع على مدى ستين عاما أن جميع الحكومات الحزبية بلا استثناء قد حصلت على ما يزيد على ٨٠٪ فى كل انتخابات أجرتها .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٨٤

٤ ــ أن تملك الصحف الحكومية المسماة بالقومية للشعب ، بان تحول الى شركات مساهمة يتملكها أفراد الشعب فتختار جمعياتها العمومية مجلس الادارة الذى يختار بدوره رئيس التحرير ، حيث ثبت بالدليل القاطع أن الصحف القومية ليست قومية ولكنها متحيزة تحيزا ظاهرا للحزب الحاكم لان الحكومة تعين رؤساء التحرير فيها .

٥ ــ فتح قنوات الاذاعة والتليفزيون للاحزاب السياسية المعارضة للادلاء بآرائها فى القضايا السياسية الهامة حتى يستطيع الشعب أن يعرف الرأى والرأى الآخر ، وكافة الحلول المتاحة لحل مشاكله . اذ ثبت بالادلة القاطعة أن ولاء الاذاعة والتليفزيون هو للحزب الحاكم أيا كان هذا الحزب .

٦ ــ السماح بالاجتماعات العامة الممنوعة بحكم الاحكام العرفية لانها مقوم أساسى من مقومات البناء الديمقراطى السليم .

٧ ــ الغاء الاحكام العرفية وكافة القوانين المقيدة للحريات مما يعتبر ركنا اساسيا لاستكمال البناء الديمقراطى .

٨ ــ فتح باب الحوار لتعديل الدستور الذى مضى على وضعه ثلاثة عشر عاما وأصبح فى بعض مواده لا يلائم المسيرة الديمقراطية للبلاد ●

(البقية ص ٢)

الأحرار



رأى المعارضة

وان حزب الاحرار اذ يؤيد اتجاه الرئيس الى عدم تجديد مدة رئاسته اكثر من مرتين فانه يرى أن ذلك يتطلب تعديل الدستور لينص على ذلك فيه ، وما دام الامر كذلك فانه تعميقا للمسار الديمقراطى يتحتم اعادة النظر فى بعض مواد الدستور وخاصة المادة ٧٤ منه التى تعطى رئيس الجمهورية سلطات تكاد تكون مطلقة .

٦ ـ ان سلبية الشباب وعدم ممارستهم لحقهم الانتخابى وهو ما الح اليه الرئيس وطالبهم بالمشاركة الفعلية ، انما يرجع الى اسباب كثيرة من اهمها حرمان طلاب الجامعات من ممارسة العمل السياسى داخل كلياتهم وتشكيل لجان اتحاد الطلبة بحيث تكون اغلبيتها للاساتذة .. كل ذلك اوجد السلبية فى نفوس الشباب فناوا من العمل السياسى تجنبا لما قد يتعرضون اليه بالاضافة الى عدم ثقتهم فى نزاهة الانتخابات خاصة اذا اجرتها حكومة حزبية لتاكدهم من ان الاغلبية بنسبة تزيد على ٨٠ ٪ سيحصل عليها الحزب الحاكم ، اراد الشباب أم لم يرد .

. اضف الى ذلك ضعف مرتبات الخريجين حيث انهما لا تتجاوز خمسة واربعين جنيها فى الشهر وهو ما يقل عن نصف حد الكفاف الذى بلغ فى ظروف الغلاء مائة جنيه فى الشهر . وثالثة الاثافى التى تزيد من سلبية الشباب هى ازمة الاسكان الخانقة وعدم قدرة الشباب على استئجار المسكن أو شرائه وهى من الموضوعات الهامة التى تعرض اليها الرئيس فى خطابه .

ان حزب الاحرار اذ يتفق مع الرئيس على ضرورة التوصل الى صيغة مقبولة للتنسيق بين الحرية السياسية والتنظيم الاجتماعى ، والتركيز على العدالة الاجتماعية والالتزام بقضية الانتاج لزيادته بمعدلات تزيد على معدلات ارتفاع الاسعار فانه يرى فى ذلك ما ياتى :

اولا : تهيئة المناخ الديمقراطى الكامل للقطاع الخاص لكى يؤدى دوره الوطنى فى مجالات الانتاج المختلفة خاصة بعد أن نما نموا كبيرا فى الحقبة الاخيرة (العشر السنوات) حيث وصلت ودائعه فى البنوك المصرية الى ستة الاف وخمسمائة مليون دولار بالاضافة الى خمسة الاف مليون جنيه مصرى ، كما وصلت مدخراته الخارجية سنويا الى سبعة آلاف مليون دولار لا يحول منها الى مصر الا مبلغ الفى مليون دولار ويحتفظ بالباقى فى البنوك الاجنبية . اذ ثبت أن القطاع الخاص يسهم فى ٤ ٪ من الدخل القومى ولكنه لا يساهم فى تمويل خطة التنمية باكثر من ٢٢٪ اى بثمانية آلاف مليون دولار ، ولذا فان تشجيعه على الاستثمار بتهيئة المناخ الديمقراطى وبعض الحوافز الضريبية والجمركية يساعد على زيادة استثماراته لتزداد من ثمانية آلاف مليون جنيه فى الخطة الخمسية الحالية الى خمسة عشر الف مليون جنيه على الاقل فى الخطة التى تليها مما يزيد من الانتاج القومى ومن الدخل القومى ومن الصادرات ويزيد الطلب على العمالة فترتفع الاجور مقابل زيادة الانتاج وبالتالى يتحقق ارتفاع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية بتقريب فوارق الدخول بين المواطنين ، بالاضافة الى أن زيادة استثمارات القطاع الخاص تغنى الحكومة من الاقتراض وطبع البنكنوت لسد العجز الكبير فى موازنتها والذى تجاوز خمسة آلاف مليون جنيه فى موازنة ١٩٨٤/٨٣ أى بنسبة تزيد على ٥٠٪ من موارد الدولة مما ادى الى زيادة حدة العوامل التضخمية التى ادت بدورها الى الارتفاع المطرد فى زيادة الاسعار .

اما ما ذكره الرئيس عن المواجهة الشاملة لكل مشاكل الاسكان لكى يكون المستقبل واضحا فان حزب الاحرار ، اذ يتفق على ذلك تمام الاتفاق فانه يرى أن الوسيلة لتحقيق ذلك تتلخص فى مراجعه قوانين علاقة المالك بالمستاجر ونظام بيع الاراضى الحكومية وتوفير مواد البناء وتاجير آلات ومعدات البناء الحديثة مع استخدام طاقة مصانع المساكن الجاهزة باكملها والغاء دعم مواد البناء ورفع عائد المبانى من ٧٫٥٪ الى ١٠٪ وتركيز الحكومة على بناء المساكن المتوسطة والاقتصادية ، وتمليكها للمواطنين على اربعين عاما بفائدة ١٪ مع استقطاع ٢٠٪ من مرتب المتملكين سدادا لثمن المسكن الى غير ذلك من الوسائل التى . . .



تزيد من طاقة البناء والتشييد لتصل الى ٢٠٠ الف شقة سنويا ، بحيث يكون قسط التمليك الشهرى فى حدود ١/٥ مرتب الموظف او ربعه على الاكثر" . وكل ذلك يحتاج بطبيعة الامر الى حوار مستمر بين الحكومة والمعارضة وسائر المواطنين المعنيين على قنوات الاذاعه والتليفزيون وفى الصحف القومية حتى تتضح حقائق الامور وتتبين الحلول السليمة .

اما عن منهج محاربة البيروقراطية والروتين فان ذلك امر من اخطر الامور واعظمها اثرا على الانتاج والغلاء والعدالة الاجتماعية ، ومستوى معيشة المواطن وموارد الدولة لان الاجهزة الحكومية فى مصر تخدم جهاز الانتاج فى القطاعين العام والخاص على السواء . وان البطء والتعقيد يؤديان الى تعطل المشروعات فى الخطة الخمسية ، وبالتالى زيادة تكلفتها وزيادة التضخم .. ولذا فان تنشيط الاجراءات الحكومية مع رفع اجور الموظفين والتقليل من أجهزة الرقابة العديدة يؤدى الى سرعة اتخاذ القرار وانهاء الاجراءات وبالتالى سرعة الانجاز .. وهو امر بطبيعته يحتاج الى حوار طويل ومستمر فى كل وسائل الاعلام بين الحكومة والمعارضة والمواطنين .

اما عن تطوير التعليم فى مصر ليتلاءم مع احتياجات المجتمع ، فالحزب يتفق مع الرئيس فى ذلك ويرى أن تحقيقه لا يمكن أن يتأتى الا بالحوار والنقاش المستمر لاستجلاء وجهات النظر المختلفة فى الحزب الحاكم وفى الاحزاب المعارضة والمستقلين لانه موضوع متشعب ويمس مستقبل الوطن كله ولا يمكن لحزب واحد ان يتمسك بوجهة نظره فى هذا الشان ، بل لا بد من اشراك الطلبة واولياء الامور انفسهم لتتضح نقاط الضعف ولتظهر اسباب ووسائل علاجه .. وان كنا لا نقلل من الجهد الذى يبذله القائمون على امر التعليم لتطويره بما يتمشى مع احتياجات المجتمع .. ولكننا نطلب المزيد .

ويرى الحزب ان كل النقاط الهامة التى وردت فى بيان الرئيس عن السياسة الداخلية لا يمكن أن يتم تحقيقها بغير استكمال البناء الديمقراطى وتوسيع مشاركة الشعب والاحزاب السياسية فى بناء المجتمع .

لقد المح الرئيس فى بيانه الى التجاوزات التى حدثت فى الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب واوضح سيادته بانها صغيرة الحجم ولا تتعدى مائة وعشرين لجنة من ثلاثة وعشرين الف لجنة أى اقل من ١٪ وان امرها معروض على القضاء .. وان كنا نتفق معه على صراحته فى ابراز التجاوزات غير اننا نود أن نقول بصراحة ان عدد التجاوزات التى اشار اليها الرئيس انما هى ما امكن ضبطه ورفعه الى القضاء .. اما ما مر بغير ضبطه وبغير علم الاحزاب فنحب ان نؤكد للرئيس انها اكثر من ذلك بكثير مما يضع نزاهة الانتخابات فى موضع التساؤل الذى يصل الى حد الارتياب لان الوسائل كثيرة وتتقنها الحكومات تمام الاتقان ما ظهر منها وما بطن .. ولذا فان مقابلة الرئيس لاحزاب المعارضة لا شك انها ستوضح الرؤية امامه لمعرفة الحقائق وعلاج الشكليات من اجل مصلحة الوطن والمواطنين .. والتى لا نشك لحظة واحدة فى ان حرص الرئيس عليها لا يقل عن حرص احزاب المعارضة .

واخيرا وليس آخرا فان تشكيل حكومة جديدة فى أعقاب انتخابات عامة عرف اقوى من القانون ولذا فاننا فى انتظار تشكيل الحكومة الجديدة لتلقى ببرنامجها امام مجلس الشعب حتى تتضح سياسة الحكومة ويقبل الوزراء والاجهزة التابعة لهم على اعمالهم بصدور منشرحة ونفوس مطمئنة .



المصدر : الاحرار

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٨٤

اما عن السياسة الخارجية فان حزب الاحرار يؤيد الرئيس فيما ذهب اليه من ان مصر لا تنحيز ضد ايران وانها تنحاز الى الحق وان الشعب الايرانى شعب شقيق ، ويحيى حزب الاحرار الجهود التى بذلها الرئيس والحكومة عن طريق الدبلوماسية المصرية لمنع ضرب الاهداف المدنية فى البلدين ومحاولة وضع حد لهذه الحرب التى اتت على الاخضر واليابس كما ان الحزب يتفق مع الرئيس فى ضرورة الوصول الى موقف عربى منسق لمواجهة أحداث المنطقة وانه اذ يؤيد المساعى التى يبذلها الرئيس والحكومة فى هذا المجال والتى بدات تؤتى ثمارها للم الشمل العربى فانه يطالب بمزيد من الجهود الحكومية والشعبية بهدف الوصول الى موقف عربى منسق .

وبالنسبة الى انسحاب اسرائيل من لبنان ومشكلة طابا فان الحزب اذ يتفق مع الرئيس فيما ذهب اليه فانه يرى ضرورة بدء الحوار الصريح مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل والاردن ومحاولة ضم منظمة التحرير الفلسطينية حتى يمكن استيضاح موقف اسرائيل والولايات المتحدة من اتفاقية السلام بعد ان بدا ان اسرائيل لا تلتزم بها وان الولايات المتحدة قد اتخذت موقفا سلبيا ازاء ذلك ، بالاضافة الى ضرورة حث دول السوق الاوربية ليكون لها موقف اكثر ايجابية فى قضية فلسطين لما لها من مصالح حيوية فى المنطقة .

ويوصى حزب الاحرار بضرورة رفع التمثيل الدبلوماسى بين مصر والاتحاد السوفيتى لما لذلك من اهمية فى المصالح المشتركة بين البلدين .. والله نسأل ان يوفقنا جميعا الى ما فيه خير الوطن ورفعته وسعادته ..

مصطفى كامل مراد



خالد محيي الدين مع جماهير دمنهور في الاحتفال بليلة القدر

مطالب للمعارضة رفضها وزير الداخلية

كشفت عن النية المبيتة

●● ملامح العمل السياسي للتجمع في المرحلة القادمة

- الاحتفاظ بالتواصل مع الجماهير
- العمل من خلال التنظيمات الديمقراطية
- التعاون مع الأحزاب والقوى السياسية

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٨٤



د. سينوت حنا

انتخابات المحلية كانت الخطوة الأولى لتزييف انتخابات مجلس الشعب

كتب ثروت سرور :

اعلن خالد محيى الدين عن مشروع لانشاء هيئة برلمانية من مرشحى حزب التجمع تظل على اتصالها بالجماهير فى كل موقع متفاعلة معها مرتبطة بقضاياها اليومية .

وأعلن استعداد حزب التجمع للتعاون مع كل القوى السياسية والاحـــزاب التى تتبنى بعض مطالبنا الواردة فى البرنامج الانتخابى . وترحيبه بكل خطوة فى اتجاه تحقيق هذه المطـالب حتى لو جاءت على أيدى الحزب الوطنى .

وأكد الامين العـام للحزب أننا لا ندعى أننا حزب الاغلبية لكن الحزب الوطنى مهما ادعى فليس هو حزب الاغلبيـــة على الاطلاق .

وكشف خـالد محيى الدين عما دار فى لقـــائه وابراهيم شكرى مع وزير الداخلية اللواء حسن ابو باشا قبل الانتخابات فذكر ان الوزير رفض كل ماطالبت به المعارضة من اجراءات لضمان نزاهة الانتخابات ، وان هذا الرفض كان يعنى اصرارا مبيتا على التزوير ..

كما اعلن خالد محيى الدين امام الجماهير التى استقبلته ووفد الامانة العامة المهندس احمد زين العابدين السماك وابو العز الحـــريرى فى دمنهور الاربعـــاء الماضى .. لا ان الانتخابات ليست نهاية العـــالم . فلقد قدمنا الى جماهير شعبنا برنامجنا الانتخابى وغيابنا عن مجلس الشعب لن يحول دون مواصلة نضالنا من اجل تحقيق هذا البرنامج » ..

وكان وفد الأمانة العامة قد شارك اعضاء الحزب واصدقاءه الاحتفـــال بليلة القدر المباركة فحدثت ابو العز الحريرى عضو الامانة العامة والدكتور سينوت حنا مقرر التجمع فى البحيرة .. ثم القى الامين العام للحـــزب كلمته واجاب على أسئلة الحاضرين .

وفى مستهل حديثه تساءل خالد محيى الدين :

لماذا لم يستطع حزب التجمع ان يعكس نجاحه السياسى فى الشـــارع الذى شهد به الجميع الى ليمـــاح انتخابى ؟

واجاب :

لم يكن لدينا اية اوهام عن نزاهة المعركة الانتخابية . فقد كان لقائى والاستاذ ابراهيم شـــكرى مع وزير الداخلية قبل اعلان الاحزاب دخولها الانتخابات فاصلا .. يؤكد النيـــة المبيتة للتزوير . فقد طالبنا ببعض الاجـــراءات التى تضمـــن نزاهة الانتخابات واصر الوزير على رفضها .. وكانت مطالبنا تنحصر فى مطابقة السجلات الانتخابية على السجل المدنى لتنقية الجداول من المتـــوفين والمسافرين للخارج وتذرع الوزير بصعوبة تحقيق ذلك فى وقت مناسب .. بينما كان خبراؤنا فى التنظيم والادارة والسجل المدنى يؤكـــدون انهم بوسعهم الوصول خـــلال ايام قليلة الى جداول نظيفة .

كما طالبنا ان يكون رئيس اللجنة هو المسئول قانونا عن التـــأكد من شخصية الناخب وان يســـجل عند الادلاء بصوته توقيعه أو بصمته لان هذا هو الاسلوب الوحيد لمنع التسديد باصوات الغائبين لكن الوزير تذرع بأن لا يجوز له قانونا ان يحرم من لا يحمل بطاقة من الادلاء بصوته .. فقلنا له :

اذا كنت تستطيع ان تلقى القبض على كل من لا يحمل اثبات شخصية بتهمة الاشـــتباه فكيف يجوز لك تسمح له بالادلاء بصوته ؟!

وكان مطلبنا الثالث : ان تتـــولى السلطة القضـــائية الاشراف الكامل على العملية الانتخابية ويختار القضاء الذين يتولون رئاسة اللجان .

لكنه أصر على ان تختـــار وزارة الداخلية بمعرفتها (بعض) العناصر القضـــائية وان يقتصر دورهم على الاشراف وفى هذا الاختيار شبه ان

يكون هذا البعض من القضاة على صلات بالمرشحين فى بعض الدوائر ، وهذا يشبه أن تقيم وزارة الداخلية محكمة خاصة تختار هى قضاتها !!

ثم تطرق الامين العام فى حديثه الى الظاهرة السلبية التى اصبحت تهدد اية انتخابات مقبلة وتكرس احتكار الحزب الوطنى للسلطة وهى ما سماه اندماج اجهزة الحزب الحاكم تماما مع اجهزة الادارة بحيث لم تعد تلك الاجهزة التنفيذية والادارية فى خدمة مجموع الشعب بل فى خدمة قادة الحزب الحاكم وحدهم •

وأصبحت بكل ما تملكه من اهمية حيوية على المصالح اليومية للمواطنين نقطة ارتكاز لابتزاز أصواتهم وتهديد المعارضين منهم وقد كشفت الانتخابات الاخيرة عن استغلال الحزب الحاكم لنفوذ هذه الاجهزة فى الضغط على الناخبين واكد أن هذه الظاهرة تشكل تهديدا كبيرا للنمو الديمقراطى فى المجتمع • فالمواطن اصبح يذهب الى صناديق الانتخاب وأمامه سيف المعز وذهبه فكيف يصبح حرا فى اختياره؟!

وعندما لم ينفع الاغراء ولا التهديد لجأوا الى البلطجة والضرب حتى رؤساء اللجان الانتخابية لم يسلموا من اعتدائهم •

وعن المستقبل تحدث خالد محيى الدين فقال :

لقد غبنا بالتزوير عن مجلس الشعب السابق ولم نغب عن جماهيرنا طوال السنوات الخمس الماضية • وغيابنا عن المجلس الجديد لا يعنى نهاية العالم ، سنظل نناضل مع الجماهير من أجل تحقيق برنامجنا الانتخابى وسنواصل تبنينا لمطالب البسطاء من شعبنا الكادحين الذين يشكلون الاغلبية الحقيقية • وفى هذا الصدد فان برنامجنا للعمل فى المستقبل سيعتمد على الركائز الآتية :

اولا : العمل من خلال كل المنظمات الجماهيرية الديمقراطية والنقابية •

ثانيا : سنتعاون مع كل حزب يتفق مع بعض مطالبنا وقد نتعاون مع حزب الوفد من أجل توفير مناخ أكثر ديمقراطية للعمل السياسى • وقد نتعاون ايضا مع حزب العمل وسنرحب بكل خطوة تأتى فى اتجاه تحقيق بعض مطالبنا حتى لو جاءت من الحزب الوطنى ولكنى أعلن بوضوح أن ليس ثمة قضايا قومية تستوجب الاجماع عليها الا ما نص عليه الدستور • مثل قضية الانتماء العربى لمصر وكونها دولة نظامها الاساسى الاشتراكية الديمقراطية كما نص الدستور •• وهكذا •• اما معاهدة كامب ديفيد فليست قضية قومية ورأينا فيها واضح ومعلن • ونرفض بوضوح منح اية تسهيلات او قواعد لاية دولة فى العالم حرصا على مبدأ عدم الانحياز كما اننا نرى انه ليست هناك ديمقراطية بغير الاقرار بحق العمال والفلاحين وغيرهم فى اقامة تنظيماتهم دون وصاية او تدخل •

ثالثا : سنبقى على تواصلنا الجماهيرى من خلال مرشحى التجمع الذين خاضوا المعركة الانتخابية ونفكر فى تشكيل هيئة برلمانية منهم تعطى بشكلها المنظم استمرارا وتواصلا لهذا العمل مع الجماهير •

وكان المؤتمر الجماهيرى قد بدأ بتلاوة من آيات القرآن الكريم ثم تحدث المهندس زين السماك عن ارتباط المعنى الروحى للصيام فى شهر رمضان بالجهاد فى سبيل تحسين احوال الناس والنضال من اجل مجتمع اكثر عدلا وحبا تتوافر فيه القيم النبيلة •

ثم تحدث مقرر التجمع فى محافظة البحيرة د • سينوت حنا فأشار الى الشروط الشاذة التى وضعها قانون الانتخابات وحرمانه المستقلين من حقهم الدستورى فى الترشيح وأكد على استغلال الحزب الحاكم لاجهزة الحكم المحلى لتصبح قاعدته المساعدة على ارهاب الناخبين وتزوير الانتخابات •• وعدد وقائع التدخل والتزوير التى جرت فى المحافظة •



انتخابات مايو ١٩٨٤

المحتوى السياسي ومؤسسة الرئاسة



د. محمد نور فرحات

رئيس قسم فلسفة القانون
كلية الحقوق ـ جامعة الزقازيق



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٨٤

أصبح ما أسفرت عنه انتخابات مايو ١٩٨٤ من التزييف لارادتنا الظاهرة والباطنة ، حقيقة دخلت تاريخنا السياسي لتضاف الى رصيدنا الضارب في أعماق الزمان في تحمل قهر السلطة • ولن تنفع الشهادات الكاذبة لممثلي السلطة وكتابها ، كما لن تنفع التقارير المبتسرة للمراسلين الاجانب وبرقيات التهاني المرفوضة ، في اقناعنا ان جراحنا السياسية هي جراح موهومة او ان آلامنا القومية لا وجود لها •

ومع كل ذلك • فلابديل من ان نتجاوز هذه الجراح وتلك الآلام • الى التقدم نحو محاولة للفهم الموضوعي والعلمي لتغيير السلطة السياسية في مصر قبل وبعد احداث مايو ١٩٨٤

ورغم تسليمنا بأن هناك اجراءات اتخذت • وخطوات تتابعت كالعقد المنظوم لتسلمه في النهاية الى اصطناع صورة كاذبة عما لا نرضى به تفصيلا • بدءا من اجراء الانتخابات في ظل حالة الطوارئ • وتغييب حق المعارضة في مخاطبة الرأي العام عبر اجهزة الاعلام (القومية) واستعداد قوانين [illegible] في جملها تهدف الى الحيلولة بين ارادة الناخبين وبين التأثير على [illegible] التشريعية • حتى اللجوء الى الرشوة والرشاوى الانتخابية للتأثير على ارادات الناخبين • الى الاعتماد على جداول الانتخابات أبعد ما تكون عن التعبير عن حقيقة الهيئة السياسية الجمهورية • الى اعادة تقسيم الدوائر بما يضمن ارهاق مرشحي المعارضة واذابة الاصوات المؤيدة لهم • وانتهاء بأعمال التزييف المادي وجرائم البلطجة والعنف والقتل ••

حدث سياسي مادي

ورغم التسليم بأن كل هذه الخطوات والاجراءات المنظومة تنزلنا بما حدث في ٢٧ مايو ١٩٨٤ من مستوى الانتخابات البرلمانية التي ترتب آثارا قانونية الى مستوى الحدث السياسي المادي الذي لا ينتج الا نتائج مادية عارية من الشرعية • ومع التسليم بكل ذلك فانني أعتقد ان الوقوف في مناقشة أحداث مايو ١٩٨٤ عند هذا المستوى هو اكتفاء بالوقوف عند مستوى الشكل دون التوغل في فهم الجوهر والمضمون • وهو أمر يبقى على الحدث وتبرير ما سبقه • ولا يعين على فهم وتفسير ما حدث • ونفرق بين الرصد الشكلي والفهم الجوهري • وحتى نفهم لابد أن نتناول أحداث مايو ١٩٨٤ كظاهرة اجتماعية • والظاهرة الاجتماعية لها أطراف هم العنصر الذاتي لها • ولها وظيفة هي بمثابة العنصر الموضوعي

فلنبحث اذن • ان أردنا الفهم • عن أطراف أو قوات الحركة السياسية في مصر قبل وبعد أحداث مايو ١٩٨٤ • ولنتساءل عما اذا كانت هذه الاحداث قد أثرت على الدور التاريخي لكل منها في علاقتهما بالقرار السياسي أم لا ؟

ان أطراف الحركة السياسية كانت ومازالت في مصر القديمة والوسيطة والحديثة هي : الجماهير الشعبية المنتجة بشرائحها المختلفة • وجماعات الصفوة الاقتصادية • والتنظيمات السياسية المعبرة عن مصالح هؤلاء وأولئك • ومؤسسة رئاسة الدولة •

أقول بهذا التقسيم لأطراف الحركة السياسية المصرية مع علمي بأنه تحكمي ونسبي وينطوي على كثير من التغيرات والتداخلات • بيد أني أوثر العموم والاجمال على الخصوص والتفصيل • وأقول بهذا وأفرد للتنظيمات السياسية المعبرة عن مصالح الجماهير أو عن مصالح الصفوة الاقتصادية مكانا متميزا لتميز هذه التنظيمات عن الجماهير المعبرة عن مصالحها تميز الوعي عن الحقيقة •

والحديث عن الخصائص السياسية للجماهير المنتجة في مصر حديث معقد متشعب لا تتسع له هذه السطور لهذه خصائص أسهمت في تشكلها وتراكمها خبرة خمسة آلاف عام من التعامل والتعايش الذكي والمناور والثائر والمسالم والملتف • مع سلطة قاهرة ليس هناك سلاح أمضى في التعامل معها من سلاح الزمان • فهي جماهير علمتها خبرة التاريخ أن يكون تناولها للسلطة واحدا وان تغيرت أشكالها • • فلا فرق عندها بين أحزاب السلطة وشرطة السلطة وادارة السلطة ووزارة السلطة وسجون السلطة فهذه كلها مظاهر متغيرة لشيء واحد جوهره القهر من ناحية والقدرة على المنح والمنع من ناحية أخرى •

وتتطلب الخطوة الجريئة في تأييد أحزاب المعارضة من اقتناع حقيقي بضرورة التغيير • قدرة خارقة على تجاوز حواجز الوعي التاريخي •

ومن هنا كان احتجاج هذه الجماهير الغالب احتجاجا صامتا • فلم يذهب من الجماهير للادلاء بصوته في الانتخابات الماضية على احسن التقديرات تسامحا اكثر من عشرها اذا أخذنا في الاعتبار من لهم حق التصويت فعلا ولم يقيدوا في الجداول واذا أخذنا في الاعتبار أيضا أن أصوات النساء في الريف يدلي بها جماعة لاعتبارات التقاليد ومراضاة السلطة • واذا لم تأخذ في الاعتبار أعمال التزييف المادي التي حدثت في كثير من اللجان • فنحن مازلنا منذ الخمسينات من هذا القرن صامتون وقد كان رجالنا قبل ذلك في عهد الاحتلال يذهبون الى صناديق الانتخاب

لياتوا بالوفد بأغلبية ٩٠٪ أو يزيد لأن القضية كانت قضية أرض وعرض ودين (وهو الثالوث القيمي المقدس عند المصريين القدماء والمحدثين) أما حيث يتعلق الامر بخلافات في المسألة الاجتماعية أو بالخيار بين الليبرالية الاقتصادية والتخطيط والاشتراكية الديموقراطية ، فلندع الخلق للخالق وخصوصا أننا مواجهون بسلطة دأبت تاريخيا على التربص بشمالنا ولم تقدم في حاضرها (على عكس ما كان متوقعا ومأمولا) ما يثبت حسن نواياها • بل ان الاحداث صدقت في هذا الشأن حس الجماهير الذي لا يخيب

كما أن العلاقة الانتخابية بين الجماهير والسلطة لا تقوم مباشرة في مجملها بين الفرد والدولة كما هو الامر في الديمقراطية الحديثة ، بل ان الجماهير خاصة في الريف المصري غالبا ما تترك تفويضا للعصبيات العائلية في ممارسة السياسة نيابة عنها • اذ انه لما كانت السلطة باطشة ، فالعائلة ككيان أقدر على التعامل معها من الفرد ، فهكذا تعامل المصريون مع الكومارك الاغريقي ومع الكاشف المملوكي ومع الملتزم العثماني ومع ممثل هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي وحزب مصر والحزب الوطني • ورؤساء العائلات اكثر ميلا بحكمتهم ومصلحتهم الى ممالأة السلطة من التمرد عليها •

الوفد وتحدي السلطة

وبهذا وحده نستطيع أن نفهم الشعبية التاريخية المزيفة التي ينعم بها الحزب الوطني استنادا الى بعض بطون عائلات الريف المصري • وبهذا وحده أيضا نستطيع أن نفهم أن الجانب الاكبر من تيار التمرد في ريف مصر قد توجه الى حزب الوفد باعتباره النموذج التاريخي للتمرد في وجه الحاكم دون التفات الى الطروحات السياسية والاقتصادية المعاصرة • وبهذا وحده نستطيع أن نقف تحية واكبارا للاصوات المناضلة في ريف مصر وحضرها التي صوتت لصالح أحزاب التغيير (التجمع والعمل) محطمة في جسارة التراكمات السلبية للتاريخ •

ويقيني الذي لا ينفذ اليه شك أن قيادات الحزب الوطني كانت مدركة تمام الادراك تلك الخصائص السياسية السلبية واستغلتها لمصلحتها أمثل استغلال • ولهذا تمسكت برئاسة رئيس الدولة للحزب وعطفه على ذلك بالحوافز • ولهذا أصرت على اجراء الانتخابات في ظل حالة الطوارئ • ولهذا أسرفت في الوعود الانتخابية بالمنح والتهديدات بالمنع ، وهلم كلها اجراءات تهدف الى المطابقة في وعي المصريين بين الحزب والسلطة كما تهدف الى استمالة ذلك



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليـو ١٩٨٤

الوعى لصـورة السلطة القاهـرة . ولهذا أصرت هذه القيادات على دمج الدوائر الحضرية فى دوائـر ريفية عملا على اسـتغلال عصر العصبيات الريفية لصالحها . ولهذا فاز الحزب الوطنى بشعبية زائفة فى ريف مصر وافتقد هـذه الشعبية فى مواصم الحضر .

الصفوة الاقتصادية

والطـرف الثانى : من أطـراف الحركة السـياسية فى مصر هم : الصفوة الاقتصادية . وهذه الصفوة هى كلمة واحدة هم طبقة الانفتاحيين بكل ما تثيره هذه الكلمة من تداعى معانى الاثراء غير المشروع والاتجار فى قوت الشعب ومعيشته والتدهور الحضارى والثقافى والتحلل الخلقى والانتهازية والبلطجة السياسية .. وهى طبقة نشأت وترعرعت فى ظل حكم السادات انتجتها سـياساته الخـرقاء على الصـعيدين الداخلى والخارجى .

وكان من الطبيعى أن تدافع هذه الطبقة عن هذه السياسات دفاعا عن الحياة وان تنتظم فى حزب سياسى واسه السادات شخصيا هو الحزب الوطنى الديمقراطى . وبعد رحيل السادات .. وبعد أن كانت هـذه الطبقة مواجهة بخطر واحد وبارز هو خطر التذمر الشعبى الذى افصح عن نذره فى انتفاضة ١٩٧٧ وفى حادثة المنصة ، اصبحت مواجهة بخطر اخر قاهر وفعال وهو خطر العدول التدريجى لمؤسسة الرئاسة عن السياسات الداخلية والخارجية التى تخدم مصالحها وخدمتها طوال اربعة عشر عاما .

ولاحت تلك الاخطار فعلا من قبل مؤسسة الرئاسة فى الحديث المتكرر عن النقاء والطهارة والمشاركة وترشيد الانفتاح وحماية مصالح البسطاء وعروبة مصر والسياسة الخارجية المتوازنة . ورغم أن هذه الاحاديث لم تدخل فعلا الى حيز التطبيق الجدى والفعال ، الا ان الحيلولة دون هذا التطبيق اصبح مهمة حياة لهذه الطبقة وممثليها فى السلطة . ومن هنا وبمناسبة الانتخابات ، تبلور امام طبقة الانفتاحيين هدفان لاحيدة عنهما لضمان البقاء : أولهما : استمرار الحزب الوطنى فى السلطة وثانيهما استمرار الحـزب الوطنى كحزب للرئاسة على نفس التوجهات الطبقية والسياسات الداخلية والخارجية التى سادت فى السبعينات وبينما نجحت طبقـة الانفتاحيين مسـتفيدة من توحدها مع السلطة ومن سلبيات الحياة السياسية المصرية من تحقيق الهدف الاول ، يظل نجاحها فى تحقيق الهدف الثانى محلا للتساؤل المستقبل .

أحزاب التغيير

وثالث أطراف الحركة السياسية فى مصر ، هى الاحزاب السياسية المطالبة بالتغيير والغريب فى المعادلة السياسية المصرية انه بقدر ماقدم كل حزب من حلول حقيقية للتغـيير الاجتماعى الجذرى بقدر ما تضاءل نصيبه من حصيلة اصوات الناخبين للنتائج الرسـمية المعلنـة فى انتخابات ١٩٨٤

ففى حين اكتفى حزب الوفـد الجديد برفع شـعارات الليبرالية السياسية دون أن يقدم بديلا متميزا من سياسات الحـزب الوطنى فى القضية الاجتماعية والاقتصـادية ، حظى هذا الحزب بنصيب الاسد فى الاصوات التى حصلت عليها المعارضة المصرية .

وعلى حين قدم حزب التجمع حلولا موغلة فى جذريتها لانقـاذ مصر من هاويتها الاقتصـادية ولاعادة بعض التوازن المختل بين الطبقات الاجتماعية وهى حلول لصالح الطبقات المنتجة ، وقف نظام الانتخابات حائلا دون تمثيل فى المجلس التشريعى .

صحيح انه كلما اوغل الحزب فى مطالبته بتغيير ما هو قائم وتقـديم البديل الحقيقى له كلما ازدادت ضراوة الانفتاحـيين وضربهم فى مقاومته وتشويه صورته امام الجماهير حتى التزييف المادى والبلطجـة والقتـل ، ولكنه صحيح أيضـا ان الخصائص السياسية السلبيـة فى المجتمع المصري قد لعبت دورها الحاسم فى هذا الشأن .. فقد تعامل حزب الوفد الجديد بحذق ومهارة مع : الاقـال - التي تداعب كبريات عائلات الريف فى اعادة الحـال الى ما كان عليه قبل عام ١٩٥٢ ، ومع قطاعـات عريضـة من المثقفين الليبراليين الذين يحلمون باعـادة توزيع السلطة بين العسـكريين والمدنيين ، ومع طموحات الاصوليين الاسلاميين فى قدر من التأثير عـلى القـرار التشريعى ، ومع وعى كثير من العناصر الانفتاحية القائدة عـلى استقراء المستقبل انه الحـزب الاكثر قدرة على حماية مصالحهـا فى ظل رضاء الرأسمالية العالميـة باعتبار تلك الحماية خطا ثابتـا لايتغير بتغيير رئيس الدولة ، ومع التسلح بمهارة تاريخية فى الساحة فى بحـور الانتخابات واجـادة تكنيكاتها .

ومع ذلك يبقى التقـدم الذى احرزته احزاب التغيير الاجتماعى فى مصر وهما حزب العمل والتجمع شاهدا على قدرة برامج التغيير على التغلغل فى لحمة ونسيج البنـاء الاجتماعى المصرى رغم كل العـوامل السلبية الكامنة فيه ورغم كل اسلحة القهر وتزييف الوعى المحيطة به . لقد ارست المعارضة الحقيقية بذور النماء التى لابد وان تطرح ثمارها فى المستقبل القريب .

مؤسسة الرئاسة

ويبقى بعد ذلك رابع الأطـراف السياسية واهمها تأثيرا فى السياق التاريخى الاجتماعى المصرى وهـو مؤسسة الرئاسة ، ولايسـتطيع المراقـب المنصـف الا أن يرصـد ان مؤسسة الرئاسة فى مصر فى عهد حسنى مبارك قد خففت ارتباطها العضوى والمصلحى بطبقة الانفتاحيين ذلك الارتباط الذي كان قائما على أظهر ما يكون في عهد أنور السادات وما يدفع الى الاعتقـاد بصحة هـذا الرأى حتى الآن هو مجمل التصريحات التى ادلى بها الرئيس فضـلا عن بعض مظـاهر التغيير المتأنى التى جرت فى عهده .

واذا كان لنا ان ناخذ هـذه التصريحات والتغييرات بدلالاتهـا المباشرة لجاز لنا ان نفتـرض ان مؤسسة الرئاسة تسعى الى تحقيق معادلة غاية فى الصعوبة هى احداث التغييرات التى تمس مصالح انفتاحيى السبعينات باستخدام حزب الانفتاحيين انفسـهم اداة لذلك . ويبدو ان تجربة أنور السادات فى الردة عن الاشتراكية استنادا الى الاتحـاد الاشتراكى مازالت تجربة ملهمة حتى اليوم . الا ان الامر فى هـذه المرة انما يبدو لنا اكثر صعوبة . فلم يكن أنور السـادات مواجها الا بعدد ممن يسمون بمراكز القوى السياسـية الذين لايمتلكون الا مقاعد الحكم والتى كانت الاطاحة بها امرا ميسورا . اما اليوم ، فان بنيان الحزب الوطنى يقوم عـلى مجموعة من المصالح الاقتصـادية الهائلة قاعدتها عشرات الالوف مـن المليونيرات واتباعهم وهى مصـالح تتعارض جذريا مع مصـالح بسطاء مصر فى التنمية ومصـالح الوطن فى الاستقلال .

وعلى اى حال ، فسواء نجحـت مؤسسة الرئاسة فى تحقيق هـذه المعادلة استنادا الى ان القـوى الرئيسية للحزب الوطنى تتكون من الانفتاحيين بحكم والفهم الاقتصادى ولكنهم الموالفون بحـكم التراث التاريخى لاحزاب السـلطة ، او اثرت الانحياز الصريح للتغـيير لمصلحة الجماهير ، فلا نشك الا ان الامر سيتمخض فى النهاية ، او هو قد تمخض فعلا ، عن سـقوط الديموقراطية الليبرالية البرلمانية التى كنا نحلم جميعا بها ، وهى ديموقراطية التغيير لصالح الجماهير وبواسطة احزابها : اذ لن يكـون التغيير لوحدث الا بارادة الحاكم ، وهى ارادة فرد ، محاطا بجماعـات الموافقة السياسية . وستكون تجربة التغيير حينئذ مشـابهة لتجـربة اسماعيل باشا والى مصر عام (١٦٩٥م ١١٠٧ هـ) الذى امر بتوزيـع الفقراء على بيوت الاغنياء ، وتجربة

محمد علي باشا (١٨٠٥ م) وتجربة جمال عبد الناصر ١٩٥٤ م. وهي كلها تجارب لم تصمد لعوائد الزمان لاستنادها الى مجرد النزعات الخيرة لحكام مصر الافراد الفضلاء .

ويبدو للحق ، ان مؤسسة الرئاسة لم تكن ترغب في هذه النتيجة تماما .

اذ ان الامل كما يظهر كان يحدو الرئيس في ان يصل حزب العمل الى مقاعد مجلس الشعب وان يكون له تمثيل ذو وزن فيه . وقد صرح الرئيس بذلك غداة الانتخابات مباشرة . وارجح الظن ان مؤسسة الرئاسة كانت ترغب في ان يتضمن مجلس الشعب قاعدة معتبرة للتغيير الاجتماعي المنشود . ولكن اهم مواصفات هذه القاعدة ان تكون قاعدة مستانسة موالفة ، وقد قدم حزب العمل الدليل تلو الدليل على ذلك . ولكن رياح الانتخابات الماضية لم تأت بما كانت تشتهي مؤسسة الرئاسة . فقد بات واضحا ان الانفتاحيين قد استغلوا السلطة وهيبتها وحزبها الوطني للاستئثار بالمجلس التشريعي واقصاء احزاب التغيير الحقيقي عنه .

وعلى اي حال فقد عاد الامر برمته الى يد مؤسسة الرئاسة ، تحرك سفينة الحكم في مصر بارادتها ممسكة بدفة المؤسسة السياسية الرسمية توجهها ذات اليمين او ذات الشمال . ولم يعد هناك ما يدعو لاخفاء ان يقوم الرئيس بتعيين رئيس مجلس الشعب ووكلائه مادام ان الامر يتم باستخدام التكنيكات القانونية لديموقراطية الاجماع . وهذا اول الغيث واول الغيث قطر ومع ذلك ، فيبقى هناك مجال للتساؤل عن التفاعلات السياسية المستقبلة عندما يتعلق الامر بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية .

وهكذا يبدو الامر كما لو ان واقع مصر السياسي لم يتغير عما كان عليه في عهد مينا وعمرو بن العاص ومحمد علي وجمال عبد الناصر .

اما عن اليسار في مصر فلقد رفع عنه الامر . فقد اثبتت الاحداث انه حامل مشعل مستقبل الديموقراطية والعدل ، واثبتت ايضا ان له قواعده الراسخة الضاربة بجذورها في ريف مصر وحضرها ، واثبتت كذلك قدرته المتنامية على التقدم صوب تحقيق حلم الجماهير في الاشتراكية والحرية رغم سلبيات التاريخ وقهر السلطة وضراوة لصوص الشعب ؟



تقرير مفوضى الدولة

قانون الانتخابات غير



دستورى

أوصى تقرير هيئة مفوضى الدولة بتأجيل نظر الطعن المرفوع على قانون انتخاب مجلس الشعب لحين رفع دعوى بعدم الدستورية امام المحكمة الدستورية العليا .

أوضح التقرير ان قانون الانتخاب وقرار وزير الداخلية المنظم للعملية الانتخابية جاءا مخالفين الدستور وبالتالى يكونان غير دستوريين . وأكد على انه اذا صدر قانون وفرض على المواطنين الانضمام الى الاحزاب والا حظر عليهم حق الترشيح فان هذا الحظر يكون معطلا لحق دستورى ، خاصة وان قانون الاحزاب يقيد - ان لم يكن يمنع - حرية تكوين الاحزاب .

وفى ظل الغياب الفعلى لحرية تكوين الاحزاب يكون حرمان المستقلين من الترشيح امرا مخالفا للدستور .

تناول التقرير بالشرح والتحليل مواد قانون الانتخاب وخلص الى عدم دستوريته وتعارضه مع المواد ٥ ، ٨ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ٩٤ من الدستور .

تنظر دائرة فحص الطعون بالمحكمه الادارية العليا الدعوى فى جلسة الاثنين القادم لاتخاذ قرارها باستمرار نظر الدعوى او تأجيلها لحين رفع دعوى بعدم الدستورية



مجلس بلا يسار

حجازي

المغزى السياسى والاجتماعى لانتخابات ١٩٨٤

فتحى رضوان

هل أدار الشعب ظهره تماما لثورة ٢٣ يوليو؟

هدف الحكومة من الانتخابات هو الحفاظ على الساداتية!

الديمقراطية المسموح بها تستبعد اليسار والوسط

د. سعد الدين ابراهيم

ليس معقولا أن اليسار يمثل ١٢٪ فقط من الناخبين ...!

د. على الدين هلال

غياب أحزاب اليسار يهز الاستقرار الذى يتمناه الجميع



عندما غربت شمس الاحد ٢٧ مايو ، غرب معها الامل فى حياة نيابية ديمقراطية ، تعبر عن المجتمع المصرى .. لمدة خمس سنوات أخرى ..

واصيب الناس بحالة وجوم .. بعد أن صدمتهم النتيجة التى اعلنها وزير الداخلية .. وبعد أن كانوا قد رأوا وسمعوا عما تم أثناء العملية .. فى جميع الدوائر ..

كانت النتيجة تتحدث عن كل الظروف التى سبقت الانتخابات .. وصحبتها من سيطرة للرأسمالية الطفيلية وانتشارا للبلطجة السياسية .. ونفوذ لقوى اليمين فى المجتمع ، هى الافراز الطبيعى لذلك كله ..

وهكذا استولى اليمين على المجلس التشريعى .. وتم عمل كل شىء لاستبعاد اليسار بكل درجاته ..

- **ما دلالة هذه النتيجة سياسيا واجتماعيا ؟**
- **وما الآثار التى يمكن أن تترتب عليها .. ؟**
- **وكيف يكون المخرج ، بعد أن حشر النظام نفسه فى هذه الدائرة الضيقة .. ؟**

تحقيق :
محمد موسى

١٢٪ .. غير معقول :

يقول الدكتور سعد الدين ابراهيم – مدرس الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية :

● ان غياب احزاب المعارضة عن مجلس الشعب وبخاصة غياب حزبى التجمع والعمل بوصفهما الحزبين اللذين يعبران عن اليسار فى مصر ، لا يعقل بحال من الاحوال فليس من المنطق أن حجم اليسار فى مصر بهذه الضالة .. أى ١٢٪ كما اعلنت وزارة الداخلية وبالتالى يمكن تفسير نتيجة الانتخابات بانها مجانبة للصواب وللواقع الاجتماعى السياسى فى مصر .. ولعل من اسباب ما حدث ، على سبيل المثال لا الحصر ، عزوف اعداد كبيرة من المشاركة بأصواتهم ، رغم انهم مسجلين فى الجداول الانتخابية .. او أن القطاعات الكبرى من مؤيدى اليسار من الاجيال الصاعدة لم تسجل نفسها فى جداول الناخبين ، واذا افترضنا أن كثيرين منهم كانوا مسجلين ، فلن نستطيع أن نتجاهل توافق الامتحانات مع الانتخابات (!) مما شكل عامل تعويق اساسى لهذه القطاعات من المشاركة فى عملية التصويت ، ثم التجاوزات التى سمعنا عنها والتى تحدث عنها الناس واحزاب المعارضة ..

لماذا حدثت التجاوزات .. ؟

وعن علاقة ((التجاوزات)) .. بالنتيجة التى أدت اليها الانتخابات يتحدث الدكتور على الدين هلال الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .. الذى يرى أن هذه التجاوزات هى أمر واقع ، والمتتبع لتصريحات قيادات الحزب الوطنى ، أثناء احتدام الحملة الانتخابية كان بمقدوره أن يستشف ما وقع من تجاوزات ..

فلقد اعلن رئيس الجمهورية فى حديث له ، بعد اعلان القوائم ، أن لكل مرحلة دعاتها ورجالها .. وركز حملة الاقلام المؤيدين للحزب الوطنى كتاباتهم مؤكدين أن التغيير القادم لا محالة .. ولذا فلقد حاول كل مسئول فى السلطة (وخاصة المحافظين ومن فى حكمهم) اثبات وجوده ، وكأنه يقول أنا موجود واستحق البقاء ..

الخداع .. باسم ثورة يوليو

ويعلق الدكتور سعد الدين ابراهيم على هذا مبتسما :

– قد يبدو على السطح أن فوز الحزب الوطنى وحزب الوفد انتصار لليمين لاستئثاره بالساحة . ولكن الحقيقة هى أن قطاعا من جمهرة الناخبين الذين صوتوا للحزبين لم يريا فيهما ممثلين لليمين بقدر ما رأوا فيهما تمثيلا لثورتى ١٩١٩ و١٩٥٢ فهكذا عرض كل من الحزبين نفسه على الناخبين بغض النظر عن الامانة أو اخلاص قيادات الحزبين فى ترديد ذلك .. فحزب الوفد لم يتحدث الا عن ثورة ١٩١٩ وسعد زغلول والنحاس وكفاحهم الوطنى عن الاستقلال والدستور وفى الاسابيع الاخيرة للحملة .. بدأ الوفد (يتحدث) عن تأييده لمنطلقات ثورة يوليو . بل انه زايد على مؤيديها الاصليين . باعلانه الصريح أن ما حصل عليه العمال والفلاحون فى ظل ثورة ١٩٥٢ ليست مكاسب وانما هى حقوق مقدسة لا تمس بحال من الاحوال اذن ما عرضه الحزب من برنامج وما ردده قيادته من شعارات لا يحمل من اليمين الا القليل .

والحزب الوطنى ايضا .. ففى الشهور التى سبقت الحملة ، خاصة بعد أن شعر بجدية المنافسة التى يمثلها حزب الوفد ، لم يجد امامه الا منطلقات ثورة يوليو وشعاراتها وانجازاتها ، مع انجازات الرئيس مبارك ، ليحتمى بها ويهاجم الوفد من ارضيتها ..

وهكذا على امتداد ثمانية الاف كلمة (كلمات برنامج الحزب الوطنى) لم يذكر اسم (انور السادات مؤسس الحزب مرة واحدة كذلك لم تذكر اى من سياساته الرئيسية (كامب ديفيد – الانفتاح الاقتصادى) . وبالتالى فالحزب الوطنى قدم نفسه للناخبين كالوارث « الشرعى » لثورة يوليو رغم الفارق الشاسع بين طبيعة ثورة يوليو وما تنادى به وبين طبيعة ممثلى الحزب الوطنى .

استغلال عبد الناصر

ويكمل الدكتور على الدين هلال نفس النقطة : أن الحزب الوطنى رفع شعارات ثورة ٢٣ يوليو وخصوصا مع احتدام المعركة الانتخابية . فكثر الحديث عن عبد الناصر – الذى ظل الحديث عنه طيلة ١٠ سنوات . امرا منافيا للصواب من وجهة نظره ، وبعد خروج الحزب الوطنى الى الوجود فى اواخر السبعينات واوائل الثمانينات الى أن اختلف الحال منذ تولى الرئيس مبارك . لذا يمكننا والحديث للدكتور على الدين .. أن نقول أن الحديث عن عبد الناصر وثورة يوليو كان جزءا من المعركة الانتخابية فقط فمن



يســـتطيع ان ينسى ان هنـــاك من العناصر البارزة فى هذا الحزبومن الكتاب والصحفيين المرتبطين بهقد شاركوا فى الحملة الضارية ضد ثورة يوليـــو وعبد النـــاصر فى السبعينات ؟! ..

ومن هذا فقد شاركوا الثنـــاء الحملة الانتخابية فى الثنـــاء على منجزات ثورة يوليو وعبد الناصر » ومن ثم فان مصداقية ارتبـــاط الحزب الوطنى او الوفد بثـــورة يوليو محض تدليس وامر نظرى يفتقر الى النضج السياسى ومن ثم فقد افتقدت هذه الاحزاب الامـــانة اثناء الطرح على جمهور الناخبين

وهكذا ..

ولان نتيجة الانتخـــابات جاءت بممثلى قوى اليمين فى المجتمع .

ولانها لم تعكس الواقع الاجتماعى بكل مافيه من قيادات سياسية .

ولان ذلك حـــدث بتزوير ارادة الناخبين مرتين : مرة بالخـــداع السيـــاسى وادعـــاء تبنى امانى الجمـــاهير .. ومرة بالتـــلاعب المباشر يوم الانتخابات ..

فقد خيم جو من الوجـــوم .. والكابة .. على مصر كلها .. يوم استمعت الى النتيجة .

ماسر هـــذا الوجـــوم .. وتلك الكابة .. ؟

ولماذا عبرت الجماهير عن موقفها بهذه الطريقة .. ؟

ومامغزاه .. ؟

وقبل هذا فان الحـــزب الوطنى قد اكتشف مؤخرا ، ان نظـــام القائمة سوف يفره .. لان ذيول القائمة من الذين تم اختيارهم بأى طريقة لاستكمال القوائم ، اكتشفوا احتمال سقوطهم . لذا لم يستبعد ما قاموا به هم انفســـهم من تجـــاوزات تحدثت عنهـــا جرائد المعارضة بكل اسهاب وتفصيل .. وذلك دفاعا من بقائهم وفوزهم ..

غياب قوى سياسية واجتماعية

على اى حال فان الدكتور سعد الدين ابراهيم يســـتخلص ان ما حـــدث لا يعكس الحجم للقوى السياسية والاجتماعية الذى يتحدث اليسار باسمها .. فمثلا فى حزب العمل والتجمع ..

ويرى ان عدم تمثيـــل هـــذه القوى الاجتماعية فى مجلس الشعب فضـــلا عن غياب قوى اجتماعية اخرى يمثل خسارة كبيرة للتجربة الديمقراطية ويحرم صانع القـــرار من البدائل والافكار التى كان يمكن ان يقدمها ممثلو هذه القوى تحت قبة البرلمان ..

ويؤكد الدكتور على الدين هلال أن غيـــاب احزاب المعارضـــة ـ اليســـار ـ من شانه احـــداث اهتزاز فى حالة الاســـتقرار التى كنا نبتغيها جميعا لان من احـــد عوامل الاستقرار لاى نظام سياسى تعبيره من كل القوى الاجتمـــاعية والتيـــارات السياسية ذات الثقل فى المجتمع ، ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بين استقرار أى نظام سياسى وتعبيره من القوى الاجتماعية الفـــاعلة فى المجتمع ، والعكس صحيح ..

وعندما تعجز المؤسسات والنخبة الحاكمة عن ايجـــاد صيغة لتمثيل هذه التيارات او بعضها .. فانها تخلق موقفا صعبا ليس فقط لتلك التيارات ، ولكن للنظام السياسى كله .

فى مثل هذه الحالة .. فان هذه التيـــارات تفقد ايمانها واقتناعها بالعملية الانتخابية كأداة للمشاركة السياسية ..

ديمقراطية الرأسمالية

ـ كلنا فى خندق واحد .. ففوز اليمين بمقـــاعد مجلس الشـــعب لا يعنى الا هزيمة وانكســـار الديمقراطية ككل فى مصر ولا يعنى فوزه ..

هذا ما يراه شـــيخ المعارضين الاستاذ فتحى رضوان ..

فاذا سلمنا بأن نتيجة الانتخابات خالية من التزوير والتزييف وانها تعبر عن الواقع الفعلى فى المجتمع ، فهـــذا يعنى اول ما يعنى أن الديمقراطية المسموح لنا بها فى مصر ، ديمقراطية المقصود منهـــا احلال الاتجاه الليبرالى المقرون بالرأسمالية والبعيد كل البعد عن الاتجـــاهات اليســـارية ، حتى ولو كانت اشتراكية وسط ، الان فان هـــذه الديمقراطية المسموح بها بقـــدرة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ، ان ثورة ٢٣ يوليـــو ١٩٥٢ قد نزعت جذورها نهائيا من مصر .. وان كل الذى بذرته من البذور وارسته من القواعد انتهى الى غير رجعة .. لذلك فالانتخابات جرت بالصـــورة التى لا يســـمح معها للاتجـــاهات الحديثة على واقعنا والتى يمثلهـــا حزبا العمل والتجمع بان تتواجـــد بشكل مؤثر على الخريطة السياسية فى مصر ..

ويتضح مغزى الاستنتاج الخطير الذى توصل اليها الاستاذ فتحى رضـــوان ، باسترجاع شريط احـــداث الايام الاخيرة قبل يوم الانتخابات .. عندما كثر حديث البعض عن ثورة ٢٣ يوليـــو .. واحيـــانا ثورة ١٩ وثورة ٢٣ يوليو معا .. كوسيلة لجـــذب اصوات الناخبين .. احســـاسا من احـــزاب اليمين المصرى بان الشارع فى مصر مع التقـــدم .. اى مع اليسار ..

مكاسبهم فى عصر السادات

يقول : الاســـتاذ فتحى رضـــوان ان هذه الانتخابات لا تمثل الارادة الشعبية من قـــريب او بعيد لان الحكومة لا يهمها ان توجد احزاب تعبر عن الشعب بقدر ما يهمهـــا الحفاظ على ما اكتسبته من العصر الساداتى ..

وهذا يعد قصر نظر من الحكومة .. لانها تتصور ان تمع هـــذه الاتجاهات .. وان اختلفت صـــور القمع هذه المرة .. امر يريحها من هذه الاحزاب .. وهى فى هذا لا تزيد عن النعامة التى تدفن راسها فى الرمال .. اذا داهمها الخطر متناسية ان لجم الارادة الشعبية لا يزيد الموقف الا سوءا ويجعل المعارضـــة التى كان يجب ان تعبر من ثقتهـــا وان تشارك فى صنع القـــرار ، تدخل الى المجال الســـياسى غير منظورة .. فى اللاوعى للشـــعب .. مما يؤدى الى الانفجارات المفاجئة والعنيفة والتى ستهز مجتمعنا من اساسه . ونحن نأسف اذ نقـــول ذلك . ولكننا نقوله لتحدد مسئولية الحكومة من الان . ونحـــذر من الاصرار على هذه المواقف المتســـمة بقصر النظر .. ونرجو ان تعـــدل الحكومة عن مواقفها بتعديل قوانينها .. اذ يجب عليها ان تســـارع من الان باستبـــدال قانون الانتخابات والذى جرت على اساسه الانتخابات الاخيرة وثانيا كل القوانين ســـيئة السمعة والتى طالما الححنا كثيرا فى وجوب الغائها

وتقول نعمت جنينة .. الباحثة بالجامعة الامريكية !!

ـ لقد كنا متفائلين للغاية قبل الانتخابات الاخيرة . وذلك بسبب شخصية الرئيس مبـــارك . ولكن للاسف .. فلقد حدثت تجاوزات من الحزب الوطنى .. كان من شـــانها استبعاد قوى اليســـار المصرية . وهذا من شانه الاحساس بالخطـــر الموشك الوقوع . خصوصا واننا فى بلد تعانى من مشاكل حادة ولا يصلح فى علاجها الا الصيغة الاشتراكية . بكل تاكيد ..

الاغتراب السياسى

ويضيف الدكتور ســـعد الدين ابراهيم ان

ـ ان مجرد احساس بعض القوى

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٤ يوليو ١٩٨٤

بالهامشية فى العملية السياسية التشريعية يمكن ان يصيبها بالاحباط واليأس .. مما يمكن ان يؤدى ببعض شبابها الى التطرف والعنف ..

اما الدكتور على الدين هلال فينبه الى : ان اسوا ما فى الامر هو الاغتراب السياسى والنفسى والذى لابد سوف تشعر به بعض القوى السياسية من جراء اقصائها من الساحة السياسية . مما يكون له اكبر الاثر فى تدعيم سلوكيات غير مفيدة بالمرة لتجربة الديمقراطية فى البلاد وباليقين فان مثل هذا الجو . معوق بالضرورة لاى تطور حقيقى . لان هذا الوضع . يحرم النظام السياسى نفسه من اسهامات قوى وقيادات كان يمكن ان تمثل مصدرا للثقة والتجديد لخلق حيوية جديدة ولتزويدة بافكار وممارسات جديدة هو فى امس الحاجة اليها لعلاج بعض مشاكله ...

ان عدم تمثيل هذه القوى اذن لا يعنى الا استبعاد قوى فاعلة فى المجتمع . وهذا امر سلبى . سوف يعوق النظام السياسى عن اداء مهمته على الوجه المتمنى ..

.. هل من مخرج

ولان الممارسة السياسية لا تقف عند حدود المجلس التشريعى .. وحتى لا نصل الى الحائط المسدود .. بعد الازمة التى خلفتها الانتخابات الاخيرة .. يكون من الضرورى طرح سؤال .. ما المخرج ؟

الدكتور سعد الدين ابراهيم يجيب ..

● اعتقد انه اذا كان النظام حريصا على اى قدر من الديمقراطية فهناك قنوات وبدائل لتمكين القوى السياسية التى لم تمثل فى مجلس الشعب فى ان تشارك على مستويات اخرى ... مثلا ..

● كان تشارك فى جلسات الاستماع التى يعقدها مجلس الشعب والشورى قبل اصدار اى قانون ...

● ان تتاح الفرصة لرؤساء الاحزاب لان يجتمعوا دوريا برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء للمناقشة والمشاورة فى الامور العامة الملحة ..

● ان تعطى لهذه الاحزاب فرصا دورية . لكى يتحدث ممثلوها فى الاذاعة والتليفزيون حول الموضوعات العامة المعروضة على الساحة لكى يتبين الرأى العام وجهات نظرهم ..

● التفكير الجدى فى تقصير اجال المجالس الشعبية المنتخبة ..

مجلس الشعب ـ الشورى ـ المجالس المحلية ـ الى ثلاث سنوات كى تعقد بعدها انتخابات على اسس اكثر موضوعية . وفى ظل ضمانات اكثر نزاهة . وان هذا التقليد مفيد على اى الاحوال . بما ان رئيس الجمهورية . ينتخب كل ٦ سنوات وبالتالى يمكن ان تضبط العملية بحيث يكون هناك انتخابان للمجالس الشعبية خلال فترة الرئاسة ..

وفى راى الدكتور على الدين هلال : ان الخروج من هذه الازمة .. يفرض على جميع الاحزاب معالجة ما نشأ من خصومات عليهم وان يركزوا على تفهم وتدارس ما حدث بغية تعرف كل حزب على نقاط ضعفه وقوته . كى يعمل على تنمية عناصر قوته وكذلك كى يستكمل بناءه التنظيمى المستمد من القاعدة الشعبية .. مع ضرورة تصحيح الجداول الانتخابية بحذف الموتى والمسافرين لمدد طويلة حيث لم يجر عليها اى تعديل منذ ١٩٥٨ وخاصة تسجيل القاعدة الشبابية .. مستقبل البلاد والتى لو اتيح لها التسجيل لتغير الامر من اساسه وربما لصالح قوى اليسار .



أبو العز الحريري تزوير الانتخابات استمرار لسياسة النهب

وجه أحد الحاضرين سؤالا الى أبو العز الحريرى عضو الامانة العامة للتجمع عن اتحاد الفلاحين فسأل : الى متى يظل هذه الاتحاد تحت التأسيس ؟ ولماذا تأخذ الحكومة قنطار القطن من الفلاح بخمسين جنيها وتبيعه بمائة وخمسين ؟

فاجاب أبو العز :

هذه السياسة ليست غريبة عما حدث فى الانتخابات من تزوير . فاذا كان كتاب الصحف الحكومية يجارون بالشكوى من حديثنا عن التزوير فهم بذلك كمن يخفى فعله سوداء ارتكبها -؟ ونحن لن نكف عن فضح هذا التزوير لان من دخلوا مجلس الشعب الحالى لهم مصلحة أكيدة فى نهب عرق الفلاحين ولهم أيضا مصلحة فى الا يسود المناخ الديمقراطى الذى يسمح للناس بتشكيل منظماتها الديمقراطية . واذن سيظل اتحاد الفلاحين تحت التأسيس طالما ظلت الديمقراطية فى بلادنا ذاتها تحت التأسيس ليبقى الفلاح عاجزا دون وجود تنظيم ديمقراطى يدافع به عن نفسه فى مواجهة سياسة نهب عرقه وقوته فالدولة تحصل من الفلاحين وحدهم على ١٢٠٠ مليون جنيه فرق محاصيل كل عام لتدعم به فئات لا تستحق الدعم ثم تعود للحديث المتكرر عن الدعم وكأنه هبة منها .

لقد تم تزوير الانتخابات لكى تستمر هذه السياسات المعادية لمصالح الفقراء ولتحقيق مزيد من الثروة للانفتاحيين .



المصدر : الـــوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يوليـــو ١٩٨٤



الصـــدق

بقلم : أحمد أبو الفتح

هل تصدق ؟

نعم هل يمكن ان تصدق كاتبا يقول لك ان قانون الانتخابات إياه لم يتسبب بفجر في تزوير ارادة الناخبين ؟

هل يمكن أن تصدق كاتبا يدعى أن النتائج التى أسفرت عنها بيانات الحكومة هى معبرة عن ارادة الذين ادلوا باصواتهم ؟

هل يمكن ان تصدق من يدلل على نزاهة حرية الانتخابات برأى رئيس جمهورية الولايات المتحدة وهو أصدق اصدقاء إسرائيل ... وهل يمكن ان تقنع شهادة ريجان المصريين الذين أدلوا باصواتهم فإذا بها تنتقل من تاييد للمعارضة الى تاييد للحزب الوطنى ؟

هل يمكن ان تصدق كاتبا يتهم الوفد بانه كان يتعاون مع الانجليز والسراى ويتجاهل ان الشعب المصرى ظل باغلبيته الساحقة يؤيد الوفد حتى فى اشد عهود الطغيان إذ خرج المصريون دون خوف يشيعون جثمان الزعيم مصطفى النحاس ؟

هل يمكن ان يصدق كاتبا يدعى ان الصحافة فى مصر قومية ؟

هل يمكن ان تصدق إن الصحافة ملك للشعب وان قانون السلطة الرابعة هو قانون ديمقراطى ؟

هل يمكن ان تصدق قانون الاحزاب وانه يحقق للمصريين كافة الحقوق الديموقراطية ؟

●● لأن المصريين ليسوا بالسذج ولانهم عاشوا اسوأ عهود الدكتاتورية الباغية الطاغية ولانهم يدركون تمام الادراك ان فقدان الحقوق هو الذى أوصل مصر الى ماوصلت اليه من أزمات وديون ونهب للثروات ، لهذه الاسباب ولغيرها لم يصدقوا كتاب الحزب الحاكم ولم تخدعهم الأكاذيب واشمأزوا من السقوط الذى هوى اليه كتاب لعبت بضمائرهم الاموال والمناصب ، لهذه الاسباب وغيرها رفض الشعب المصرى باغلبية كبيرة ان يشارك فى التصويت وعملية الانتخاب .

●●●

هذه السلبية

هذه السلبية من جانب حوالى ستين فى المائة من المصريين هى مرآة للسلبية التى تسيطر على كافة علاقات الناس .

● سلبية فى علاقة غالبية الموظفين باعمالهم وتادية الواجب وفى التعامل مع اصحاب الحاجات .

● سلبية فى المرور فلا احد يحترم قواعد المرور .

● سلبية فى المواعيد ، فنادرا ما تجد من يحترم المواعيد .

● مظاهر السلبية لا حدود لها وقد شكا منها من حكموا مصر لان اثرها على الانتاج وسير الأعمال خطير .

كان المفروض أن يسعى الحكم الى إزالة عوامل السلبية الشعبية وأخطر وأهم عواملها هو إحتكار الحكم لكل الحقوق ولكل القرارات فهو يمنح وهو يحرم وهو يعطى المراكز وهو يلقى بمن لا يرضى عنه فى السجون .

عندما يصر الحاكم على ان يكون هو وحده المتصرف فإن المحكومين يتركون له الميدان قد يتركونه قصرا خوفا من الانتقام أو يتركونه إسترخاء

١٠٦٤٩



لانه حرمهم حقهم من ان يكونوا هم اصحاب القرار .. وهكذا تتولد السلبية الشعبية وعلى مر السنين تمتد اثارها فتصل الى كل علاقات الناس بالحكومة او ببعضهم البعض .

●● كان المفروض ان تسعى الحكومة الى القضاء على أسباب تلك السلبية وكانت فرصة الانتخابات هى أعظم فرصة لاقناع المصريين ان الحكم قد تغيرت أساليبه وإنه قد بات فى حاجة إلى أن يتولوا هم شئون بلدهم ولكن الحكومة ومجلس شعبها لم تسع الى ذلك بل على العكس ذهبت الى اختراع أسخف الوسائل لتزييف ارادة المصريين فكان قانون الانتخاب إياه وكانت الحملات التى جردت الصحافة من الثوب الفضفاض ، الذى كانت تتستر داخله وتدعى بانها قومية إذ حولها كتابها الى نشرات تاييد مطلق للحزب الحاكم وحملات كاذبة على احزاب المعارضة .

●● كيف كانت الحكومة تتصور ان الشعب سينخدع بهذه الامور المخالفة ، لكل قواعد الديموقراطية ويصدق ان الحكومة ومحافظى الحزب سيجرون انتخابات حرة ونزيهة ؟ كيف كانت الحكومة تتصور أن الشعب سيبلع كل المخالفات السافرة للقواعد الديموقراطية ... إنها مخالفات لا تنطلى على صبى صغير درس مبادىء التربية الوطنية فكيف تصورت الحكومة انها ستنطلى على المصريين .. ؟ !

آثار خطيرة

الوضع الاقتصادى والانهيار الكامل للمرافق والازمات التى تحيط برقاب المصريين فتكاد تعتصر منهم الحياة ، والديون التى تتراكم كل هذه البلايا تحتاج الى جهود جبارة تشارك فيها كل طبقات المصريين بعزم واخلاص وصدق ، تحتاج مصر كيلا يزداد الوضع سوءا الى عمل مضن يقبل عليه المصريون ... هل السلبية الشعبية التى بدت باوضح مظاهرها فى الانتخابات تبشر بان المصريين سيتخلون عن سلبيتهم ويتحولون الى الجدية الكاملة فى العمل والانتاج وعلاقتهم بالحكومة وعلاقتهم فيما بينهم ؟ !

الحكومة مهما بلغت كفاءة وزرائها لن تستطيع ان تنتج او تنجح فى مهمتها اذا كان المصريون عازفين عن التعاون معها فالوزراء لن يتفرغوا ليراقبوا ما إذا كان الموظفون يؤدون اعمالهم بإخلاص وامانة ولن يذهب وزير الزراعة مثلا ليزرع الارض ويخدم الانتاج الزراعى ووزير الصناعة مثلا لن يستطيع ان يتواجد فى كافة المصانع ليراقب العمال ولن يتولى وزير المواصلات قيادة سيارات النقل العام أو يقوم بإصلاح التليفونات .. ان كل ما تبذله وزارة الداخلية والمحافظة لتنظيم المرور والزام الناس بالقواعد السليمة قد باءت بالفشل لان المصريين يمارسون السلبية حيال قرارات وتنظيمات الداخلية والمحافظة وقلم المرور وقواعد المرور .

●● جهود الحكومة لن تحقق ابدا النتائج المرجوة اذا لم يشارك المصريون مشاركة كاملة فى تنفيذ ما تحاول الحكومة تحقيقه .

●●●



وتحقق للحزب الوطنى الاحتفاظ بالحكم

نعم تحقق للحزب الوطنى الاحتفاظ بالحكم فقد مكنه قانون تزييف إرادة الناخبين وعدم ثقة المصريين بجدية الانتخابات ان يصل الى الاستيلاء على الغالبية العظمى لعضوية مجلس الشعب ومن قبل استطاع ان يسيطر بواسطة قانون آخر هو قانون الانتخاب بالقوائم المطلقة على كل من مجلس اسمه مجلس الشورى ومجالس لا حصر لها اسمها مجالس بلدية وقروية .

حقق الحزب الوطنى بهذه المجالس إمتيازات مالية وغير مالية لا حصر لها للانصار والمحاسيب يغترفون من خزانة الشعب اموالا لا مبرر لاستيلائهم عليها فهى مجالس لا تؤدى لا لمصر ولا للمصريين أية خدمات بل هى اعباء ثقال على ميزانية دولة مثقلة بالديون والاعباء .

يستطيع الحزب الحاكم ان يخلق مجالس لا حصر لها يحشد فيها هؤلاء الذين يكتبون دفاعا عن هذا الحزب كما يحشد فيها غير الكتاب وكل من يؤيد إما عن ايمان أو عن نفاق والله اعلم بالسرائر . ولكنّه لا يمكن ان يستفيد شعبيا من هذه المجالس بل على العكس فإنها ستزيد إيمان المصريين بأن الحزب لا يعمل لصالحهم بل يعمل لصالحه وصالح أنصاره وإنه يستمر على سياسة تم ابتداعها سنة ١٩٥٤ عندما قرر الحاكم وهيئة التحرير التى إبتدعها لتهتف بحياة الجهل وسقوط المتعلمين كما تهتف بسقوط الحرية ، قرر الحاكم وهيئة تحريره ا مصر اصبحت ملكا خالصا وان المصريين رعايا وتابعون ....

●● أن هذه المجالس والسيطرة الحكومية على اعضائها لن تؤدى إلا الى سيادة سلبية الشعب وإنصرافه عن التعاون مع الحكومة لانه لايجد مايبرر قيام تعاون يؤدى الى زيادة الارباح المادية لانصار الحزب الحاكم .

الصدق هو السبيل الوحيد

نعم لا سبيل الى إنتزاع الشعب من سلبيته والى كسب ثقته وبالتالى تعاونه الصادق فى كافة الميادين إلا بالالتزام الكامل والواضح بالصدق .

● عندما يقول الحكم للمصريين إنه يحترم حريتهم فعليه ان يلغى قانون الاحزاب وقانون الصحافة ويسمح للناس بان يصدروا الصحف وينقل ملكية الصحف الموجودة إما الى اصحابها أو الى شركات مساهمة يشترى المصريون اسهمها .

● عندما يقول الحكم للمصريين إنه سيجرى انتخابات نزيهة فعلية ألا يسند مهمة اجرائها لحكومة لحزب ومحافظي الحزب بل عليه ان يوفر حكومة محايدة لا تمت باية عواطف نحو حزب من الاحزاب .

● عندما يقول الحكم بانه يريد للانتخابات ان تسفر عن الرغبات الصادقة للمصريين فعليه ان يلغى كل قانون يعرقل ظهور هذه الرغبات وأول ما يجب ان يتجنبه هو القوانين التى تزيف ارادة الناخبين مثل القانون اياه .

●● الصدق مع المصريين هو السبيل الاوحد لتعبئة الشعب وكسب حماسه للعمل الصادق والانتاج الجاد والا .... فالله اعلم .



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ... يوليو ١٩٨٤

مناظرة تاريخية

الحياد الايجابى على الطريقة الوفدية

جاء فى البرنامج الانتخابى لحزب الوفد المعلن بجريدته فى ١٢ ابريل ١٩٨٤ فيما يتعلق بالسياسه الخارجيه ، انه يتمسك بسياسه عدم الانحياز والحياد الايجابى بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وهى سياسه « تمسكت بها حكومه الوفد فى سنوات ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ حينما رفضت اعلان الحرب على دول المحور رغم الحاح الحكومه البريطانيه ورغم وجود قواتها العسكرية بمصر » .

د. عاصم الدسوقى

ولست أدرى لماذا يحاول الوفد الجديد أن ينسب لنفسه سياسة لم تكن مطروحة آنذاك سواء على الساحة المصرية او الدولية ، حتى ولو تشابهت الكلمات . هل لان الحياد الايجابى وعدم الانحياز أصبح طوق النجاة الان بعد أن أقدمت الولايات المتحدة على اختراقه منذ السبعينات وتحويل بعض قواه الى الانحياز اليها . واذا كان ذلك حقيقى ألم يتذكر الوفد الجديد أن ينسب هذه السياسة لاصحابها الذين وضعوا المبدأ فى باندونج ١٩٥٥ (عبد الناصر ونهرو وتيتو) بدلا من أن يشيد بسياسة لحكومة الوفد فى ٤٢ـ١٩٤٤ كانت بعيدة كليا عن هذا المبدأ ، بل كانت سياسة التابع المنحاز لبريطانيا .

واذا كان ثمة فضل فى موقف « الحياد » الذى وقفته مصر خلال الحرب ، فان ذلك يعود الى حكومة على ماهر (أغسطس ١٩٣٩ ـ يوليو ١٩٤٠) التى صاغت مبدأ « تجنيب مصر ويلات الحرب » ، وتمسكت به الحكومات التالية ، حتى اذا جاء الوفد للحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كانت سياسة بريطانيا تجاه مسالة اعلان مصر الحرب قد تغيرت وأصبح [illegible] تجنيب مصر ويلات الحرب فعلا .

والحكاية .. ان القصر الملكى كان يتزعم تعبئة الشعور العام ضد بريطانيا ، وكان يامل فى تاييد المحور له فى هذه المحاولة حتى قبل اندلاع الحرب . وقد ادى هذا الموقف الى نشوب الخلاف بين القصر ووزارة محمد محمود (الاحرار الدستوريين) المعروف بولائه لبريطانيا ، فاستقال وخلفه على ماهر ـ ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ـ الذى شهد اعلان الحرب حيث بادر بناء على طلب السفارة البريطانية الى اعلان الاحكام العرفية ، واضافة نص الى قانون العقوبات يقضى بتوقيع أشد العقوبات على من يرتكب جرائم تعتبر ضارة بحليف او شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك ، وذلك امتثالا لمعاهدة ١٩٣٦ .

وتذكر المصادر أن على ماهر جمع مجلس الوزراء فى اليوم التالى لاعلان الحرب للاتفاق على صيغة قرار اعلان الحرب ضد المانيا تطبيقا لنصوص معاهدة ١٩٣٦ .. لكن عبد الرحمن عزام قال انه لا يوجد بالمعاهدة ما يلزم مصر بدخول الحرب الى جانب بريطانيا ، بل ان من مصلحة بريطانيا عدم اعلان مصر الحرب على المانيا ، وانتهى الموقف الى صياغة سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب .

وقد انتقد الوفد وهو خارج الحكم آنذاك ، سياسة على ماهر فى فرض الاحكام العرفية بدعوى ان ذلك يتناقض مع الدستور .. الخ . ولكنه عندما وصل الى الحكم فى فبراير ١٩٤٢ أسرف كثيرا فى تطبيق الاحكام العرفية ارضاء لوجه الانجليز ، ولان حالة الحرب التى فرضت الاحكام العرفية كانت ماتزال قائمة .

ورغم أن وزارة على ماهر كانت تقدم كل المعونات لبريطانيا طبقا لمعاهدة التحالف ، الا أن الانجليز كانوا يدركون نفور وزارة على ماهر منهم وتعاطفها مع المحور تمشيا مع سياسة القصر الملكى ، الامر الذى اقنعهم فى النهاية بان على ماهر ليس هو الشخص القادر على الاحتفاظ بمصر قاعدة قوية بجانب الحلفاء .. ثم كان دخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا فى ١٠ يونية ١٩٤٠ الصخرة التى تحطم عليها كل امل فى تعاون على ماهر مع الانجليز حين تلكأ فى تحديد موقفه من رعايا ايطاليا بمصر ، واعلانه فى البرلمان ان مصر سوف تقف بموقف المدافع عن نفسها اذا اعتدى عليها . ثم ماكان من تقديمه لاستقالته .

ثم جاءت وزارة حسن صبرى (يونيو ـ نوفمبر ١٩٤٠) وبعدها وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ ـ ٢ فبراير ١٩٤٢) ، وهى وزارتا قصر كوزارة على ماهر ، وشعر الانجليز بعدم الاطمئنان لوجودهم فى مصر ، وبخاصة ان الحرب كانت تجرى فى غير صالح الحلفاء قبل معركة العلمين ، الا اذا كانت هناك حكومة قوية لها وجها شعبيا تساعدهم على الاحتفاظ بمصر قاعدة للحلفاء ، وعلى ضرب النشاطات المعادية لهم فكانت الاحداث التى انتهت بفرض الوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ على نحو ما هو معروف .



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ يوليو ١٩٨٤

اذن : لقد جاء الوفد لكي يحتفظ بمصر قاعدة للحلفاء تقدم التسهيلات المختلفة للمجهود الحربى . ولم يحدث ان طلبت بريطانيا من حكومة الوفد اعلان الحرب ضد المانيا حتى بعد سقوط مرسى مطروح فى يد الالمان ، لان من شأن هذه الخطوة ادخال مصر ميدان الحرب ، وتعريضها لهجمات قوات المحور التى كانت على مقربة من حدودها الغربية ، مما يؤثر بالتالى على الدور الذى كانت تلعبه كمركز لتموين الحلفاء .

وعندما جاء تشرشل الى القاهرة فى ٥ اغسطس ١٩٤٢ لم يطلب مثل هذا الطلب ولكنه أمر باتخاذ اجراءات فعالة للدفاع عن المدينة، الى أن تغير الموقف بكسر الالمان فى العلمين وهزيمة المحور فى أوربا .

وبعد انتهاء الحرب تلقت الحكومة المصرية شكرا من تشرشل فى بيانه امام مجلس العموم (٢٧ فبراير ١٩٤٥) للخدمات التى قدمتها لانجلترا خلال الحرب مؤكدا انه لم يحدث أن ضغطت بريطانيا على الحكومة المصرية لكى تدخل الحرب . بل الواقع اننا نصحناها فى اكثر من مناسبة واحدة بعكس ذلك .. .

لقد كان ذلك هو الموقف .. وحتى اذا كان الانجليز قد فكروا فى أن تعلن مصر الحرب غداة دخول ايطاليا الى جانب المانيا (١٠ يونية ١٩٤٠) كما حاول على ماهر ان يوحى بذلك فى بيانه امام البرلمان وأنه رفض ، لقد كان بامكانهم أن يطلبوا ذلك من مصطفى النحاس وهو الذى فرضوه فرضا على الحكم . لكن انجلترا كانت قد تبينت انه ليس من مصلحتها أن تصبح مصر دولة محاربة كما سبقت الاشارة .

فاين الحياد الايجابى وعدم الانحياز الذى يزعمه الوفد الجديد؟ لقد كان حقا حيادا .. ولكن على الطريقة الوفدية .



الانتخابات بين التزوير .. والتجاوز

بقلم :محمد صفاء عامر

قد ترى الحكومة وأعضاء الحزب الحاكم أن الاستمرار في الحديث عن تزوير الانتخابات أو ما يسمونه هم ، بالتجاوزات ، المحدودة فيها ينطوي على التشهير غير المقبول ، ولاشك أننا نرى غير ذلك ، ومنشا الخلاف اننا حين نتحدث عن هذا الأمر ، أو حين نستمر في الحديث عنه انما نتناوله من زاوية قد لا يدركها الاخرون تماما ، فليست القضية هي في ، حجم ، الذى حدث وهل هو تزوير متعمد أو مجرد تجاوز محدود بقدر ما تكمن هذه القضية في حدوثه أصلا أو انتفائه مع ما يشكله ذلك من أهمية قصوى تفرض ضرورة استمرار الحديث عنه لارتباطه ارتباطا لا ينفصم ، بمعنى الانتخابات ، كما ينبغي أن تستقر في الضمائر والافهام المصرية . فالانتخابات في النظم الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة التى يمكن عن طريقها ادراك الاتجاهات الحقيقية لرأى الناس فردا فردا ، وعلى ضوء هذا الادراك واحصائه ينبني الوجود الشرعي للنظام باسره سواء من حيث تكوين المجلس النيابي أو تشكيل الحكومة التنفيذية ، ولاشك أن الخطا الواحد في هذه الوسيلة سواء نتج عن تجاوز محدود أو عن تزوير متعمد انما يهدم الغرض منها من الاساس ويسوى في المحصلة النهائية بين ممارستها واغفال اجرائها .

وهذا الفهم لحكمة الانتخابات هو الذى ينبغي أن يحكم الحوار الذى دار والذى ينبغي أن يستمر حول ما حدث يوم ٢٧ مايو حتى يستقر جوهره في الاذهان تماما سواء لدى الحكومة أو عامة الناس ، وحتى نسدل ستارا كثيفا حول هذا العار القومي المتمثل في سلسلة ، العبث بالانتخابات في حياتنا السياسية ، هذا العبث الذى يسمى بالتجاوز حينا والتزوير أحيانا والا فعلينا أن نختصر السبيل ولا نجرى أى انتخابات في المستقبل تجنبا للجهد والمال ، وليس صحيحا بالمرة ما قيل من أن مثل هذه التجاوزات أمر شائع في كل انتخابات حتى في الدول المتحضرة !! فهذا افتراء لا يؤيده الواقع فلا تعرف هذه الدول شيئا من ذلك بل ولا تفهمه ، ولكن فهمها منصب على ضرورة أن تتم في صورتها الحقيقية التى وجدت من أجلها وأن أى ، تجاوز ، يحدث فيها بفرض تصوره ـ فرضا نظريا ـ انما يعدم شرعية المتحصل منها ، أما التزوير المتعمد إن وقع فهو جريمة لا تماثلها أية جريمة أخرى فهى جريمة فريدة تلوح روائح معظم الجرائم التى يؤثمها قانون العقوبات من تزوير واختلاس وغدر ورشوة واستغلال وظيفة وسرقة وخيانة امانة ونصب .

ان استمرار الحديث عما تم والتذكير به دوما وايضاح القضية الاصلية التى تحكم ضرورة استمرار شجبه واستنكاره انما هو في مصلحة الديمقراطية المصرية قبل أى شيء اخر لو علم المزايدون ، واظن أنه قد آن الاوان أن ، نعدل ، أوضاعنا بغية السير في الطريق الصحيح وطرح ، الشكل ، الذى نستغنى به عادة عن ، المضمون ، في حياتنا مما أوصلنا الى هذه الحالة السيئة ، أما الاستمرار في الجدل حول ما حدث وهل هو تجاوز أو تزوير فانه يعنى باختصار أننا والحزب الحاكم حين نتحدث عن الديمقراطية فاننا لا نتحدث عن شيء واحد .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٨٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طعون جديدة

فى نتائج انتخابات مجلس الشعب

تقدم أحمد ناصر المرشح رقم ٣ فى قائمة حزب الوفد الجديد بالدائرة الثانية بالجيزة بطعن فى نتائج الانتخابات التى أعلنها وزير الداخلية اللواء حسن أبو باشا . طلب أحمد ناصر فى الطعن الذى تقدم به لمحكمه القضاء الادارى بصفة مستعجلة وقف تنفيذ قرارى الوزير بشان اعلان نتيجة الانتخابات وقرار اللجنة الثلاثية لاعداد النتيجة فيما تضمناه من اعلان عدم فوزه بالمعقد الثالث الذى فاز به حزب الوفد .

وقال أحمد ناصر : أن وزير الداخلية واللجنة أخطأ فى توزيع مقاعد العمال والفلاحين بين حزبى الوفد الجديد والوطنى . وأوضح فى دعواه الاختصاص الأصيل لمجلس الدولة ومحكمة القضاء الادارى فى نظر الطعون على القرارات الصادرة من وزير الداخلية ولجنة الاعداد لنتيجة انتخابات مجلس الشعب على أساس أنها قرارات ادارية تسبق اكتساب عضو مجلس الشعب الصفة العضوية التى يختص بالطعن عليها مجلس الشعب ومحكمة النقض .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٨٤

حقائق التزوير
التى تضمنها بيان الوفد
وتجاهلها بيان وزارة الداخلية

بيان الداخلية .. يتحدى فى السلطة القضائية ويحملها المسئولية

وينسى أن التزوير تم فى اللجان الفرعية التى يرأسها صغار الموظفين

وتحت إشراف المحافظين وقوات الأمن المركزى



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٨٤

اصدرت الهيئة العليا للوفد البيان التالى ردا على البيان الذى اصدرته وزارة الداخلية وحاولت فيه التنصل من مسئولية تزوير الانتخابات وفيما يلى نص البيان :

● كان بيان وزارة الداخلية المنشور فى الصحف المحلية بتاريخ التاسع من يونيو الجارى حول الانتخابات التى جرت فى ٢٧ مايو امرا متوقعا . فمن الطبيعى أن ترد وزارة الداخلية على ماأثارته احزاب المعارضة من وقائع لاحصر لها مرتبطة بالعملية الانتخابية فى بدايتها الى نهايتها ، وشوهت فى نظر جماهير المواطنين ، فضلاً عن مندوبى ومراسلى الصحف ووكالات الانباء الاجنبية ، صورة تلك الانتخابات التى أعلن من قبل تاريخها بفترة طويلة وبلسان كبار المسئولين وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء الراحل المغفور له الدكتور فؤاد محيى الدين ووزير داخليته اللواء حسن ابوباشا ، انها سوف تكون انتخابات نزيهة ومثالية لم تشهد البلاد مثلها فى تاريخها النيابى الطويل وان موقف الحكومة وفروعها منها سوف يتسم بالحياد الكامل فلا تدخل فى مسار العملية الانتخابية ولاضغط ولا تاثير فى ارادة الناخبين ولاتلاعب فى نتائج اصواتهم ! وصدقت احزاب المعارضة هذه الوعود المتكرره فلم تقاطع الانتخابات كما كان يفكر فيه البعض رغم تعقيدات قانون الانتخاب الجديد وسلبياته ورغم سابق رفض وزارة الحزب الوطنى الديمقراطى جميع الضمانات التى طالبت بها مرارا احزاب المعارضة لتاكيد نزاهة واستقامة هذه الانتخابات النموذجية التى وعودوا بها !

● ولهذا كانت الصدمة موجعة ومفزعة حينما اتضح منذ الساعات الاولى للعملية الانتخابية صباح يوم ٢٧ مايو ، أن الفجوة كبيرة وعميقة بين الوعود الكلامية التى اعلنت ثم تحولت الى دخان فى الهواء ذهب مع الريح وبين ما كان يجرى على ارض الواقع فى شتى انحاء البلاد تحت سمع وبصر اركان النظام وكان اول من صدم بذلك احزاب المعارضة ومرشحوها ومندوبوهم ووكلاؤهم فى اللجان الانتخابية المختلفة فلم تكن وقائع التدخل فى تلك الانتخابات بغية التأثير فيها لصالح قوائم الحزب الحاكم ومرشحيه محدودة فى الكم والنطاق او مقصورة على دوائر او محافظات بعينها لظروف محلية أو أسرية كما يوحى به بيان وزارة الداخلية بل شملت كافة الدوائر والمحافظات جميعا وبنفس الأسلوب والايقاع مما يقطع بوجود مخطط مدبر ومعد سلفا لارهاب احزاب المعارضة ومرشحيها فى كل مكان وابعاد انصارها عن صناديق الانتخابات والتلاعب فى العملية الانتخابية ذاتها ما امكن بالاختصار من الاصوات التى تحصل عليها قوائم احزاب المعارضة مما حال بينها وبين الحصول على نصيبها الشرعى فى مقاعد مجلس الشعب ومضاعفة تلك التى حصلت عليها قوائم الحزب الحاكم باعطائه اصواتا تفوق حجمه الحقيقى وبضرورة بلوغ هذه الغاية المستهدفة باية وسيلة بما فى ذلك استخدام القوة والعنف من جانب جماعات الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم او بلطجيته مستغلة سلبية اجهزة الشرطة والامن المركزى ظاهريا او تحيز سلطات الحكم المحلى تحيزا كاملا .

التدخل بلغ حد الاجرام

وكان لابد ازاء هذه الوقائع التى كشفت عنها احزاب المعارضة وصحفها وبياناتها وتحت يدها الدليل المقنع ان تدافع وزارة الداخلية عن نفسها بوصفها المسئولة الاولى عما حصل والذى بلغ فى كثير من المواقع حد الاجرام السافر المعاقب عليه قانونا وكان لابد لوزير الداخلية بالذات بحكم اشرافه ومسئوليته عن اعمال وتصرفات وزارته ورجالها ان يدعى فى بيانه ان ماحصل كان مجرد تجاوزات او مخالفات بسيطة ومتفرقة يحدث مثلها فى كل انتخابات تنافسية من هذا القبيل لا سيما فى دول العالم الثالث وان احزاب المعارضة بالغت كثيرا فى اتهاماتها وفى تضخيمها للاحداث من اجل اخفاء فشلها ولتبرير عجزها عن الحصول على النتائج التى كانت تمنى نفسها بها وان المسئولية عما حدث موزعه بين انصار احزاب المعارضة وبين انصار الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم واخيرا فإن اجهزة الامن التزمت الحياد التام ازاء كل ماجرى الى آخر هذه المزاعم والترهات التى وردت فى بيان الوزاره ورددتها صحفنا المسماة القومية بعد ان ظلت اسابيع طويلة ومن قبل بدء العملية الانتخابية تهاجم احزاب المعارضة وحزب الوفد الجديد بالذات فى شراسة منقطعة النظير وتسفه [illegible] بغير حياء بينما تكيل المدح والثناء للحكومة وحزبها متناسية قوميتها المزعومة وماتفرضه عليها هذه القومية من حيدة او فى القليل من الاعتدال فى الخصومة ان كان ثمة خصومة !!



● وتناست وزارة الداخلية وصحفنا القومية المزعومة ان تزييف الانتخابات ظاهرة مرضية مزمنة في حياتنا السياسية من قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومن بعدها الى حيث مارست جميع حكومات الاقلية هذه اللعبة قبل الثورة لانجاح مرشحيها ومحاولة الاستئثار بالمقاعد النيابية او باغلبها على حساب مرشحي حزب الوفد صاحب الاغلبية العددية وقتذاك والمعبر عن حقيقة الشعب وامانيه ثم استمر هذا التزييف بعد الثورة في جميع الانتخابات وعمليات الاستفتاء التي شهدتها البلاد خلال الثلاثين عاما الاخيرة وبلغت نتائج هذا التزييف احيانا ارقاما يرفضها المنطق السليم ، ونجح وزير داخلية سابق يذكره الجميع في تجاوز الارقام القياسية العالمية في هذا المجال فلم تقل نسبة المشاركين في الانتخابات او في الاستفتاء في عهده عن محور ٩٠٪ ولم تقل نسبة المؤيدين فيها لسياسات الحكومة او لمرشحيها عن٩٨٪ او مايقارب هذا الرقم وبعد غياب هذا الوزير عن المسرح السياسى تغيرت اساليب التلاعب باصوات المواطنين فاصبحت اكثر اتقانا وذكاء كما صارت اشد عنفا وعدوانا ! ولم يحدث في اى وقت من الاوقات ان اعترفت الحكومات القائمة او وزراء داخليتها بانه جرى تزييف لارادة الناخبين او تلاعب والاصوات بل كانت البيانات والتصريحات الرسمية تؤكد دائما على نزاهة الانتخابات والاستفتاءات ومثاليتها او تشيد بحياد الحكومة ازاءها ! وحتى انتخابات يونيو ١٩٧٩ لتجديد مجلس الشعب اعتبرتها حكومة الحزب الوطني الديمقراطي والحاكم ووزير الداخلية السابق اللواء شرطه نبوى اسماعيل نظيفة ونزيهة رغم علم القاصى والدانى بماجرى فيها من تلاعب وتزييف شائنين !!

● فلا عجب بعد استظهار هذه الذكريات اذا ما صدر بيان وزير الداخلية الحالى ليشيد هو الاخر بانتخابات ٢٧ مايو ونزاهتها وبحياد السلطات المركزية والمحلية فيها رغم علم الجميع بما في هذه الاقوال من تجن على الحقائق ولقد حاول البيان ان يوهم بان الطعن في العملية الانتخابية التى تتولاها وتسال عنها اصلا وزارة الداخلية يمس مهام اضطلع بمسئوليتها اعضاء من الهيئة القضائية . وهو تمحك مرفوض بالسلطة القضائية اذ يتناسى البيان عمدا ان اهم الوقائع المشكو فيها والجارى تحقيق بعضها انما حدث امام اللجان الفرعية التي تتولى عملية الاقتراع وتلقى الاصوات وعددها يجاوز ٢٢ الف لجنة وان جميع رؤسائها وامنائها من صغار الموظفين العاملين في الدولة او في القطاع العام ومعظمهم ينتمى الى الادارات المحلية وتصدر بتعيينهم جميعا قرارات من وزير الداخلية شخصيا بعد موافقة الجهات التى يتبعونها وانه من ايسر الامور التاثير فيهم بشتى المؤثرات لحملهم على مناصرة قوائم الحزب الحاكم والذى يملك حكومة او فروعها في الاقاليم سلطة تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم كما ان اجهزة الامن المركزى والشرطة المكلفة بالمحافظة على النظام اثناء العملية الانتخابية وفي ومواقع اللجان تتبع جميعا وزارة الداخلية التى تستطيع بتدخلها السافر او بموقفها السلبى المريب التاثير في سير الانتخابات ومن وسائل هذا التاثير إطلاق العنان لجحافل الحزب الوطني الديمقراطى من مرشحى احزاب المعارضة ووكلائهم والاعتداء عليهم كما حدث فعلا وبصورة غير مسبوقة وعلى مشهد من الجماهير رغم انكار وزارة الداخلية ذلك او محاولاتها التهوين من شان هذه الاعتداءات المدبرة !

واقعة اضافة المليون صوت

● ولقد حاول بيان وزارة الداخلية إستغلال مانشر في صحيفة الوفد بعدد ٣١ مايو عن اضافة مليون صوت لجملة من ادلوا باصواتهم لرفع نسبة الحضور الى خمسة ملايين ومن تكذيب الوزارة لهذا النبا كوسيلة للتشكيك في كل ماأوردته احزاب المعارضة عن المخالفات المتعددة لاحكام قوانين الانتخاب وفي مئات الانتهاكات التي ارتكبت وشوهت العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها ورغم ثبوت هذه الوقائع بشهادة الشهود واقوال المجنى عليهم والصورة والوثائق التى في حيازة احزاب المعارضة المصطنة في محاضر عدد من اللجان الانتخابية ذاتها وغيرها من المحاضر التى امكن تحريرها رغم العقبات المصطنعة التي اثيرت حول توفير هذا الاثبات !

ولقد بدأ تدخل جهات الادارة في العملية الانتخابية قبل اليوم المحدد لاجراء الانتخابات في ٢٧ مايو باسابيع عديدة وبدا ذلك واضحا في سلوك معظم المحافظين ورؤساء المجالس المحلية وممارستهم لشتى الضغوط على الناخبين في محافظاتهم ودوائرهم لحملهم على إعطاء اصواتهم لقوائم مرشحى الحزب الوطني الديمقراطى الحاكم وبتهديدهم ان هم صوتوا لصالح الوفد او احزاب المعارضة الاخرى ورغم ماقيل وتردد في الصحف القومية عن صدور تعليمات مشددة من السيد رئيس الجمهورية الى المحافظين بضرورة التزام الحياد التام في الانتخابات او عدم مساندة مرشحى اى حزب من الاحزاب المتنافسة فقد شوهد عدد غير قليل منهم وهم يرافقون جهارا نهارا مرشحى الحزب الحاكم في زياراتهم وجولاتهم ويحضرون اجتماعاتهم الانتخابية في دوائرهم لتزكيتهم



وتعضيدهم مما حمل بعض مرشحى احزاب المعارضة على اقامة الدعاوى امام محاكم الجنح ضد بعض هؤلاء المحافظين لمخالفتهم تلك التعليمات وذلك بموجب المادة ١٢٣ من قانون العقوبات التى تعاقب بالحبس والعزل كل موظف عام يستغل سلطة وظيفته لوقف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة بل ولم يتورع بعض مامورى المراكز والاقسام عن التدخل بصورة سافرة فى الانتخابات لصالح مرشحى الحزب الحاكم مثل قيام اللواء نائب مدير امن القليوبية بطرد مرشحى احزاب المعارضة ومندوبيهم ووكلائهم من قرية طنان مركز قليوب وهى قرية الوزير مختار هانى.

وكما حدث من مامور مركز طما بمحافظة سوهاج ومامور مركز شرطة اخميم العقيد محمد عبد العال بنفس المحافظة او مثل قيام مديرية الامن بدمياط باعتقال عمدة قرية السنانية لارهاب الاهالى وحملهم على التصويت لصالح قوائم الحزب الحاكم وقيام عمدة قرية الحصه عبد المنعم الفيومى وقريب مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى عطية الفيومى الشهير بالحوت بوضع المتاريس امام القرية لمنع مرشحى المعارضة وانصارهم من دخولها.

● ولقد استغلت وزارة الداخلية الجداول الانتخابية اسوأ استغلال فاضيفت الاسماء الى هذه الجداول بعد تقفيلها وانتهاء مواعيد الطعن فيها من بينها اسماء الاطفال كما حدث فى قرية اولاد صقر بمحافظة الشرقية حيث اضيفت الى اسماء الناخبين المقيدين فيها ومجموعها حوالى ١١٤٥٠ ناخبا اسماء لاطفال حديثى الولاده واحتج على ذلك وكيل احد مرشحى احزاب المعارضة بعد اكتشافه هذه الواقعة وابلغت النيابة العامة التى استدعت اعضاء لجنة القيد المحلية للتحقيق معهم ولم يحل ذلك دون تسويد مئات البطاقات الخاصة بهذه الاسماء المدسوسة لصالح الحزب الحاكم كما حفلت جداول الانتخابات باسماء المتوفين والمسافرين والمهجرين والغائبين وامكن استخدامها دون وازع لصالح قوائم مرشحى ذلك الحزب ومما يذكر بهذه المناسبة ان فى بندر اسيوط على سبيل المثال يوجد عشرة الاف ناخب على الاقل قيدوا فى الجداول المحلية حين كانوا فى الجامعة هناك منذ اكثر من خمسة عشر عاما ثم تفرقوا ولم يعد لهم وجود فى اسيوط واصبح هذا العدد الكبير يغرى بارتكاب التزوير بانتحال شخصية هؤلاء الناخبين الغائبين هذا بينما خلت الجداول فى بعض الدوائر الانتخابية من اسماء المئات من المواطنين رغم وجود تذاكر انتخابية فى حوزتهم كما حدث على سبيل المثال فى بندر دمنهور حيث لم يتمكن حوالى الفى ناخب من الادلاء باصواتهم بسبب النقص فى تلك الجداول فلا عجب اذا وجدت النسخ الموزعة من هذه الجداول على رؤساء اللجان الفرعية المكلفة بعملية الاقتراع وتلقى الاصوات مغايرة لتلك الموزعة على مرشحى احزاب المعارضة وذلك للتستر على التلاعب والتزوير الذى تعرضت له هذه الجداول من وراء ظهر هذه الاحزاب ومرشحيها والذين فوجئوا بهذه المقامرة بل وقام بعض المزورين الذين لا تجهلهم وزارة الداخلية بصرف اكثر من تذكرة انتخابية لافراد من انصار الحزب الحاكم لاستخدامها فى اكثر من دائرة بالمخالفة بصريح نص القانون وتحت يدنا نماذج هذه التذاكر الحمراء!

● ولم تقم وزارة الداخلية كما عودتنا فى انتخابات سابقة بالنشر عن اماكن تواجد لجان الاقتراع الفرعية حتى لا يلهث المواطنون فى البحث عنها، مع احتمال عدولهم عن الادلاء باصواتهم بعد أن يكون قد أنهكهم هذا البحث دون طائل! وهو ما حدث فعلاً للعديد من المواطنين الشرفاء، لاسيما المتقدمون فى العمر! بينما ضاعف الحزب الحاكم من جهده لتعريف انصاره بمقار هذه اللجان بمعاونة السلطات المركزية والمحلية! وقد اعترف بيان وزارة الداخلية بهذا التقصير مع محاولة تبريره بحجج واهية، فزعم البيان، أنه رغم ما بذلته الوزارة من جهود (!) للتعريف بمقار اللجان، فانه لا يمكن إغفال الصعوبات التى واجهها عدد من الناخبين فى التعرف على لجانهم الانتخابية خاصة إذا وضع فى الاعتبار أن عدد الناخبين المقيدين هو ١٣ مليونا موزعين على ما يزيد على ٢٢ ألف لجنة!

تفريغ اللجان من مندوبى المعارضة

● ولقد استخدم انصار الحزب الحاكم كافة الوسائل الممكن تصورها، لتفريغ، اللجان الفرعية التى تباشر عملية الاقتراع من مندوبى ووكلاء أحزاب المعارضة، كرفض اعتماد توكيلاتهم بسبب أو لآخر، أو التراخى فى اعتمادها الى ما بعد بدء عملية الاقتراع بساعات بينما أعطيت التوكيلات على بياض لمندوبى ووكلاء الحزب الحاكم كما حدث فى محافظة الاسماعيلية وغيرها، وكوضع العراقيل لمنع مندوبى ووكلاء ومرشحى أحزاب المعارضة من الوصول الى تلك اللجان، وانتحال شتى المعاذير لاقصائهم عنها، وطردهم منها عنوة باستخدام العنف والقوة أو تهديدهم بما هو أشد وأنكى! وعلى سبيل المثال فقد طرد جميع مندوبى حزب الوفد فى اللجان الفرعية بمركز الشهداء بمحافظة المنوفية بعد الاعتداء عليهم بالضرب وإصابة بعضهم وقدمت شكاوي عن ذلك من مرشح الحزب الأستاذ محمد حسن الريدى، ومن



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٨٤

وكيل الحزب امام تلك اللجان الاستاذ محمد عمر بدر المحامي ! وفي محافظة الجيزة الدائرة الثامنة قام أنصار الحزب الوطني الديمقراطي في أبو النمرس بحجز مندوبي حزب الوفد وأحزاب المعارضة الأخرى باللجان في أماكن مغلقة الى ما بعد انتهاء عملية الاقتراع ، حيث أطلقوا سراحهم بعد أن تم تسويد جميع بطاقات إبداء الرأي في معظم تلك اللجان لصالح مرشحي الحزب وقوائمه . ولذلك كانت النتيجة فيها ٩٠٪ لصالحه !!

● وتكرر وقوع هذه الماسى أو نظائرها في محافظة القليوبية بل وفي كافة الدوائر الانتخابية تقريبا ، وشمل جميع أحزاب المعارضة بلا أستثناء مما يؤكد ما ذكرناه من قبل ان ماحدث كان يتم وفقا لمخطط مدبر ، هدفه تفريغ اللجان الفرعية تماما من ممثلي المعارضة ، لكي يخلو الجو أمام مندوبي ووكلاء الحزب الحاكم المسيطر على الانتخابات ، ليتولوا وحدهم أو بمعاونة ، أو نتيجة رضوخ رؤساء هذه اللجان وأمنائها ، من صغار الموظفين ، تسويد بطاقات إبداء الرأي لصالح حزب واحد هو الحزب الحاكم ! حدث هذا بعد ساعات قليلة من بداية عملية الاقتراع في جميع أو معظم اللجان الفرعية على مستوى الجمهورية ! وبصورة مكثفة وملفوحة في الدوائر التي كان مرشحا فيها وزراء ذلك الحزب وقياداته وأعضاؤه حيث بلغت نسبة الناخبين الذين قيل أنهم أدلوا بأصواتهم فيها ، الى اعلى نسبة من الأصوات الصحيحة التي حصل هؤلاء المرشحون الكبار عليها ، أرقاما قياسية بالمقارنة بنسب الدوائر في سائر أنحاء الجمهورية !

● ولقد قدمت شكاوى عديدة الى جميع الجهات من مندوبي ووكلاء حزب الوفد وأحزاب المعارضة عموما لطردهم بالقوة من اللجان الانتخابية ، وبالصورة السابق بيانها . ولقد اثر بيان وزارة الداخلية ان يمر مر الكرام على هذه العملية المدبرة ، ولم يشر من قريب أو بعيد الى إنغماس بعض أقطاب الحزب الوطني الديمقراطي فيها لاذنيه ، مثل الدكتور الجامعي كامل ليلة رئيس مجلس الشعب الحالي وأستاذ القانون الدستوري ، ومرشح الحزب الحاكم في إحدى دوائر محافظة الدقهلية ، والذى ضبط متلبسا بهذا الجرم ، وحرر محضر بهذه الواقعة الخطرة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخنا النيابي ، ويعرض صاحبها لازدراء المواطنين واحتقارهم ! ومما يستحق الذكر أن سيادته لم يحاول تكذيب هذه الواقعة ، بينما حفل بيان وزارة الداخلية بالاشارة الى وقائع تافهة كما حرص البيان على القول أنه جرى تحقيقها وتبين عدم صحتها أو أن الاجراءات المناسبة قد اتخذت في شأنها .

● وفي الوقائع الثابتة التي أثرت في الانتخابات السماح لأفواج من النساء بالادلاء بأصواتهن ، دون أن يحملن بطاقات إثبات شخصية أو ما يقوم مقامها ، إكتفاء بتعرف رؤساء اللجان ، أو تعرف مندوبي الحزب الوطني الديمقراطي على أشخاصهن ! والجدير بالذكر انه تبين أن عددا كبيرا من هؤلاء النسوه زوجات أو قريبات لرجال القوات المسلحة أو الشرطة أو قوات الأمن المركزى وأنهن لم يتسلمن تذاكرهن الانتخابية إلا فقط في الليلة السابقة على يوم الانتخاب ! ولقد اعترف بيان وزارة الداخلية بهذه الحقائق وحاول تفسيرها على طريقته بقوله ، ان القانون لا يستلزم عمل النساء لبطاقات إثبات شخصية للادلاء بأصواتهن ، ويكفي أن يتعرف عليهن شخصيا من الناخبين وأن الأساس في الحصول على البطاقة الانتخابية (يقصد التذاكر الانتخابية) هو سابق القيد في جداول الانتخابات سواء في الموعد القانوني في شهر ديسمبر أو خلال المهلة المحددة للطعون في ١٥ فبراير من كل عام ، أما تعميم البطاقات (التذاكر) الانتخابية فيتم في أى وقت وبالنسبة لكافة المواطنين ! بهذه البراءة المصطنعة حاول ، بيان ، وزارة الداخلية تفسير سر تلك التجمعات الغريبة من النساء اللائي أقبلن في حماسة على بعض اللجان الانتخابية في العاصمة والمحافظات الأخرى لاداء واجبهن الوطني ، أو واجبهن نحو الحزب الوطني الديمقراطي وتبعا للتوصيات الصادرة إليهن ! مادام تكفي للتعرف عليهن شهادة اثنين من الناخبين كما جاء في بيان وزير الداخلية وما دامت الاغلبية الكبرى من هؤلاء الناخبين هم من أنصار الحزب الحاكم كما يؤكده نفس البيان ونترك للجماهير تقدير قيمة مثل هذه الشهادة ووزنها في بلد تنتشر فيه الأمية بين الرجال والنساء ولا تتراجع فيه السلطة عن التدخل في الانتخابات بشتى الأساليب ولو لزم الامر استخدام القوة والعنف ضد خصومها أو منافسيها !

● واستخدام القوة والعنف كان في الواقع السمة البارزة لانتخابات ٢٧ مايو ١٩٨٤ ! فقد قام أنصار الحزب الحاكم باقتحام لجان الانتخابات في عدد من الدوائر واغلاق الصناديق الموجودة فيها او حرقها بعد ان وقر في أذهانهم تفوق الاصوات التي حصلت عليها قوائم أحزاب المعارضة في هذه اللجان ، كما حدث في قرية القلج مركز الخانكة بمحافظة القليوبية حيث قام انصار الحزب الحاكم بحرق خمسة عشر صندوقا بمحتوياتها بعد أن تأكد لديهم أن معظم بطاقات ابداء الرأى الموجودة فيها لصالح حزب الوفد نظرا لأن قرية القلج بالذات معروفة بوفديتها .

ولقد حاول « بيان » وزارة الداخلية في البداية توزيع المسئولية عن حوادث الاقتحام والاتلاف والحرق على الأحزاب المتنافسة جميعا ومن ثم على أنصار المعارضة وأنصار الحزب الحاكم ! ولكن جانبه التوفيق فيما بعد فلم يشر إلا الى مايدين المعارضة وحدها ، وكأنها دون غيرها المتجنية والمعتدية ! وفيما يلي أهم ما أورده « البيان في هذا الصدد » قيام مرشح الوفد شوقي حسين ابراهيم وبعض أنصاره بدخول لجنة المدرسة الاعدادية بمدينة قطور بالدائرة الثانية ، محافظة الغربية ، واستولوا على ٢٨٣ بطاقة إبداء الرأى فقام رئيس اللجنة بإخطار القاضي رئيس اللجنة العامة ، وتولت النيابة التحقيق ، وقررت اللجنة العامة استبعاد صناديق هذه اللجنة من نتائج فرز الأصوات .

تزوير في ميت سلسيل

قيام بعض مؤيدى حزب التجمع بقرية ميت سلسيل مركز المنزلة بمحافظة الدقهلية باقتحام اللجنة الانتخابية بمدرسة سيدى مجاهد الابتدائية ، وميت سلسيل الثانوية ، وميت سلسيل الابتدائية المشتركة ، وميت سلسيل الاعدادية ، وإغلاق بعض الصناديق بهذه اللجان وبها بعض بطاقات إبداء الرأى فانتقلت قوات الشرطة وسيطرت على الموقف ، وتم إخطار السيد المستشار رئيس اللجنة العامة حيث إنتقل وتولى تحقيق الموضوع ، وقرر إستمرار العملية الانتخابية ، وإستبعاد الأصوات التى أدليت باللجنة رقم ١٥٨ من عملية الفرز بإعتبارها باطلة .

قيام حمدى أبو شادى الظماوى من مؤيدى حزب الوفد بمحافظة الشرقية بإلقاء واضح من الحماس المشتعل على مدرسه منساه مئات الابتدائية ، مركز الحسينية مقر اللجان أرقام ١٢٩ , ١٣٣ , ١٢٤ ، مما تسبب في إحراق أربعة فصول بالمدرسة المذكورة ولم تصب الصناديق الانتخابية أية أضرار ، وأستمرت اللجان في عملها وباشرت النيابة العامة التحقيق ، وأمرت بضبط المتهم .

● وهكذا عرض بيان بوزارة الداخلية ، على أن يسجل حالات ثلاث أو أربع للجان إنتخابية أقتحمها أنصار أحزاب المعارضة ، ولم يسجل مئات الحالات المماثلة بل والأشد خطورة التى أقتحم فيها أنصار الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم أو بلطجية هذا الحزب لجانا إنتخابية أخرى في مختلف المحافظات والدوائر على مستوى الجمهورية فقد نشرت جريدة الأهالى حال ضرب نحزب التجمع لعدد ٣٠ مايو الصور الزنكوغرافية تركزت رؤساء اللجان أرقام ١٤٥ , ١٧٤ , ١٥٠ بميت سلسيل مركز المنزلة وقد سجلوا فيها أن أنصار الحزب الحاكم أقتحموا ملف اللجان.وأعدوا على رؤسائها وأمنائها بالضرب وسودوا البطاقات الانتخابية الموجودة بها لصالح الحزب المذكور ، بعد طرد مندوبى حزب التجمع ومندوبى أحزاب المعارضة الاخرى ولعل أقتحام بعض أنصار حزب التجمع للجان ميت سلسل بالذات كما سجله بيان وزارة الداخلية كان ردا على اقتحام بلطجيه الحزب الحاكم لعدد من اللجان الانتخابية بنفس القرية زشتان منحالات فردية ومتكررة شملت الدوائر الانتخابية جميعاً !

والواقع ان الامر لم يقتصر على تجاوزات من ناحية انصار هذا الحزب أو ذاك بل تعداه الى مشاركة بعض رؤساء اللجان الفرعية وامنائها في عملية التزوير ، فلقد قام عدد من هؤلاء وهم كما رأينا من صغار الموظفين اما بمبادرة منهم او بالتعاون مع مندوبى الحزب الحاكم ،وبعد تفريغ اللجان من ممثلى المعارضه بتسويه بطاقات ابداء الراى على هواهم وفي الدائرة العمالية بمحافظة الشرقية كان عدد الذين أدلوا باصواتهم أمام اللجنة رقم ١٢٦ حوالى ١٢٥ ناخبا من بين ٦٠٥ هم مجموع الناخبين المقيدين أمام اللجنة ولكن عند اجراء حملته االضرر فوجيء الجميع بان نسبة الحاضرين ١٠٠٪ وأنه تم تسويه جميع البطاقات



لصالح الحزب الديمقراطى ! وفى اللجنة رقم ١٧٨ بنفس الدائرة والمحافظة فان عدد المقيدين باللجان ٧٣٢ ناخبا لم يدل بصوته منهم الا ٢٩٧ فقط ، وعن الفرز كان عدد الذين أدلوا باصواتهم لصالح الحزب الحاكم ٧٣٢ ناخبا وهم جميع المقيدين امام اللجنة ونشرت جريدة الاهالى فى ٦ يونيو ان مرشح حزب التجمع بالدائرة الثالثة بمحافظة الاسكندرية المواطن ابو العز الحريرى ومرافقه الدكتور عزت عمارة تمكنا من ضبط رؤساء اللجان ارقام ٢١ و ٢٦ و كط وهم يقومون بانفسهم بتسويه البطاقات الانتخابية لصالح الحزب الحاكم الا أن تمكن ابو العز الحريرى من الامساك بنص تلك البطاقات وتم تحرير محضر بهذه الواقعة !

ولم يستطع بيان وزارة الداخلية أن ينكر هذه الوقائع وهى كثيرة ومسيرة وحدث امام شهود عيان ، ولكن نجد جمالتين أو ثلاثة أو أكثر ليقول كما جرى عليه ان رؤساء اللجان العامة من السادة القضاه ، قد انتقلوا الى مواقع الاحزاب حينما اخطروا بها وقاموا بفتح الصناديق المشبوهه موضوع الشكوى ، وأن البطاقات بها وجدت سليمه ومطابقة لعدد الاصوات الى ثم الادلاء بها كما جرى فى اللجنتين رقمى ٤١ ، ٤٣ بمحافظة القليوبية (الدائرة الثانية) بناء على شكوى مرشح حزب التجمع الاستاذ لطفى الخولى ، كما جرى فى احدى دوائر باب الشعرية بمحافظة القاهرة بناء على شكوى مرشح اخر من نفس الحزب السيد محمد على قاسم أو على السيد القاضى رئيس اللجنة العامة أو اللجنة الرئيسية قام بضبط الواقعة وتحرير محضريها وأحالة المتهمين الى النيابة العامة التى تولت التحقيق كما حدث والدائرة الثانية بمحافظة قنا مركز فرشوط حيث قام بعض الاشخاص ولم يحدد البيان هويتهم والواضح انهم من أنصار الحزب الوطنى الديمقراطى بدخول عدد من اللجان الانتخابية بمدرسة فرشوط الابتدائية وحاولوا خطف بعض البطاقات ابداء الرأى قبل اغلاق صناديق الانتخابات فى اللجان ارقام ٩ ، ١٠ ، ١١، مما أدى الى بعثرة بعض الاوراق وحرز استبعاد صناديق هذه اللجان الثلاثة !

قوات الشرطة لم ترد العدوان

● بهذا الاسلوب الملتوى عالج بيان وزارة الداخلية مئات الحالات التى اقتحم فيها بلطجية الحزب الحاكم اللجان الفرعية اثناء عملية الاقتراع واللاعتداء على رؤسائها وامنائها الذين رفضوا الانصياع لمطالبهم الفجة ولطرد مندوبى مرشحى المعارضة ووكلائهم بقوة واقتدار ولم تحرك اجهزة الشرطة والأمن المركزى ساكنا لرفع هذا العدوان الزاما بواجب الحياد وفى خصوص هذا الحياد المريب من جانب الشرطة وأجهزة الامن ودورها الايجابى المزعوم يقول بيان وزارة الداخلية « ولقد التزمت اجهزة الشرطة بالحياد الكامل تجاه كافة مسارات العملية الانتخابية وحرصت على الأمساك بزمام المبادرة لتامين مقار اللجان مما يعوق مناخ الامن لعملية الادلاء بالاصوات وكان لتدخلها الحاسم لفض أى اشتباكات من مؤيدى المرشحين عن الاحزاب المختلفة اثره الفعال فيما أقسمت به العملية الانتخابية بمجملها من سلامة وموضوعية »

● حقا لقد كان موقف الشرطة واجهزة الامن فى هذه الانتخابات محايدا تماما وغاية فى الموضوعية من المعتدين من بلطجية الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم المجهزنين بالاسلحة البيضاء والهراوات الغليظة ، والذين اصطنعوا المشاجرات ومنعوا مندوبى المعارضة من الوصول الى مواقع الاقتراع وحاصروا اللجان واقتحموا بعضها لطرد من فيها ليخلو لهم الجو لتسوية بطاقات ابداء الرأى لصالح سادتهم وأولياء نعمتهم وبين المعتدى عليهم فى مرشحى وأنصار احزاب المعارضة ومندوبيهم ووكلائهم الذين فوجئوا بهذه التصرفات الشاذة التى شملت جميع الدوائر الانتخابية فى البلاد وعلى رأى ومسمع من أجهزة الشرطة والأمن الرافضة لاثبات وقائع الاعتداء والعدوان من دعوى عدم الاختصاص !

● حياد عجيب

● وياله من حياد عجيب بين الخارجين على القانون وبين المتمسكين بأهدابه بين الحق والباطل من القوى التى تحمى السلطة ظهره وبين الضعيف الذى لايجد الحماية حتى من رجال الامن بدعوى التزامهم بالحياد الكامل ! والذين لايتحركون فى نهاية المطاف الا اذا بلغت التعديات زاد التجاوزات ان حد القتل كما جرى فى حادث مقتل المغفور لها مرشحة حزب العمل الاشتراكى فى مدينة الاقصر بمحافظة قنا ، أو حادث اصابة خمسة أشخاص توفى احدهم نتيجة اطلاق النار بمركز البدارى بمحافظة أسيوط بين انصار المستشار ممتاز نصار المرشح الوفدى وبين أنصار منافسه من الحزب الوطنى الديمقراطى حيث نجحت الشرطة كما جاء فى بيان وزارة الداخلية فى السيطرة على الموقف وضبط الجناة والاسلحة المستخدمة !

● ثم كيف تستسيغ وزارة الداخلية فى بياناتها التحدث عن حيادها وعما حياد اجهزتها الامنية والانتخابات الاخيرة وقد قام رجال الامن المركزى بمحاصرة بعض القرى لمنع الناخبين المعروفين بالانتماء الى احزاب المعارضة أو الى جماعات الاخوان المسلمين



المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٢٤ يونيــو ١٩٨٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الاقتراب من لجان الانتخابات للادلاء باصواتهم كما حدث في ستبنط مركز قـوه
بمحافظة الغربية ، وسلفه سرسان بنفس المحافظة موطن السيد عبد الاحـد جمـال
الدين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة . حيث قام أنصاره من الحزب الوطني
الديمقراطي بتسوية العديد من البطاقات الانتخابية لصـالحه وقـد ضـبطت بعض
البطاقات مع عدد من رجال الأمن ، وتحت أيدينا نماذج منها ، كما أنه مما يتعـارض
مع حياد الشرطة وجهزة الأمن ، قيام رجال مباحث أمن الدولة بمحافظة القليوبية وقبل
يوم الانتخابات باستدعاء أفراد الجماعات الاسلامية والاخوان المسلمين الذين سبق
أن اعتقلوا في سبتمبر ١٩٨١ ، وتهديدهم بالأذى إن هم أعطوا أصـواتهم لصـالح
مرشحيهم وليس لصالح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي !

● ولقد حرص البيان على نسخ الوقائع نسخا فيما يتعلق بحادث وفاة المواطن
حسين توفيق مراد وكيل مرشح حزب الوفد في الدائرة الأولى بمحافظة الشرقيـة
السيد/ أحمد أباظه عميد الأسرة الأباظية المعروفة إذ أدعى بيان وزارة الداخلية
أنه ، صدر أمر النيابة العامة بضبط وإحضار هذا الوكيل (المرحوم حسين تـوفيق
مراد) لاتهامه بالتعدي بالسب في حق المهندس عبد المجيد أحمـد راضي في المحضر
رقم ١٢ أحوال نقطة شرطة ميت بشار مركز منيا القمح ، وأنه تم ضبطه وأثناء وجوده
بقسم أول شرطة الزقازيق شعر باجهاد شديد ، تم نقله فورا إلى مستشفى الـزقازيق
العام ، حيث أجريت له عدة محاولات لاسعافه إلا أنه فارق الحياة ! فاخطرت النيـابة
التي تولت التحقيق ، وانتدبت الطبيب الشرعي الذي قام ـ كما جـاء في البيـان ـ
بتشريح الجثة . ، وقرر أن سبب الوفاة يرجع إلى حدوث هبوط « مفاجيء » في القلب
حيث سبق أن أصيب المرحوم حسين توفيق مراد بالذبحة الصدرية ! وعجل بوفاته ـ
كما ورد في بيان وزارة الداخلية أيضا ـ أنه كان قد بذل جهدا كبيرا خـلال مسـيرة
الدعاية الانتخابية ، لا يتناسب مع كبر سنه (٦٢ سنة) !

● هذه هي الرواية الممسوخة التي أذاعتها وزارة الداخلية درءا للمسئـولية
الجنائية والمدنية التي تلاحق بعض رجالها المتورطين في هذه العملية القذرة !
بينما الثابت من أقوال الشهود وتسلسل الوقائع أن عملية التصويت بـاللجنة
رقم ١٩٢ بدائرة ميت بشار مركز منيا القمح بمحافظة الشرقية توقف في حـوالى
الساعة ١٢ ظهرا بناء على تدخل وجيه أباظه بصفته وكيلا عن بعض مـرشحي
الحزب الوفد الديمقراطي ، حيث طالب وجيه أباظه بابقاء المـرحوم حسـين
توفيق مراد عن اللجان الانتخابية لاسباب ثبت عدم صـحتها ، ولمـا فشـل في
إقصائه خرج من اللجنة سالفة الذكر رقم ١٩٢ مهددا ومتوعدا . وبعـد فتـرة
حضر العميد حسين سليمان شلبي رئيس شعبة البحث الجنـائي بـالمحافظة
والقى القبض على المرحوم حسين توفيق مراد في حـوالى السـاعة الـواحدة
واقتاده خارج اللجنة ساعده إثنين من المجرمين المسلحين ، وتوجهوا بـه إلى
نقطة شرطة ميت بشار بدعوى سؤاله فيما بدر منه تجاه المهندس عبد المجيـد
أحمد راضي وكيل بعض مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي ، رغـم أنـه كان
الاقرب إلى العقل والمنطق والحياد معا ارجاء سؤاله عن التهمة المقدمة إليه إلى
ما بعد إنتهاء العملية الانتخابية في مساء نفس اليوم وذلك وحتى لا يحال بينـه
وبين القيام بواجبه الانتخابي ! وقد شاهد مرشح حزب الوفد السـيد أحمـد
أباظه ، ولعله المذكور يقاد من نقطة ميت بشار مركز منيـا القمـح إلى مـكتب
مخدرات الزقازيق . وحوالى الساعة السادسة والنصف مساء علم الأستاذ فكري
توفيق مراد المحامي وشقيق المرحوم حسين توفيق مراد ، موجود شقيقه هـذا
بالمستشفى العام بالزقازيق . وعند التوجه إلى المستشفى أنكر قسم الاستقبال
وجوده فيها ، الأستاذ فكري موفق مراد المحامي لحرير محضر مركز شرطة منيا
القمح اتهم فيه العميد حسين سليمان بخطف شقيقه بناء على تحريض وجيـه
أباظه ، كما أرسل برقية بنفس المعنى إلى السيد وزير الداخلية بالقاهرة .

● وفي حوالى الثامنة مساء أبلغ الأستاذ فكري توفيق مراد أن شـقيقه حسـين
توفيق مراد توفي بالمستشفى ! وقد توجه أقاربه إلى المشرحـة وتـاكدوا مـن
حدوث الوفاة ، فأبلغوا النبأ ، العاقر على الفور وتمت معاينة الجثـة وتبيـن
وجود كدمات بالظهر والصدر والبطن وآثار رزمه وتجلط دموي في الخصيتين !
كما ثبت من تحقيق النيابة أن المجني عليه ظل في قبضة العميد حسن سـليما
بين لحظة القبض عليه إلى أن سلمه إلى مستشفى الزقازيق العام فاقد الـوعي ،
حيث توفي بعد دخوله المستشفى بدقائق ! وقرر قسم الاستقبال بالمستشفى في
تحقيق النيابة أن لم يذكر الاصابات المشار إليها أعلاه في دور الكشف الظاهري

من قبل السهو !
للاذى قد تعرض مراد توفيق حسين عليه المجنى أن تؤكد الوقائع هذه كل ●
حتى الموت على يد رجال الامن بمحافظة الشرقية أو على يد من حرضوهم على
القاء القبض عليه نكاية فيه ! ولم يمت بالسكتة القلبية كما أدعته وزارة
الداخلية في بيانها ! ومن عناصر فساد هذا الادعاء أنصار بيان وزارة الداخلية
التي قرر الطبيب الشرعي المزعوم عن سبب الوفاة ، وما ورد فيه عن تدعي
وزارة الداخلية العلم بمحتوياته ، وأيا كانت قيمة ذلك التقرير ومثل هذه
الظروف وان الوقائع ذاتها وتسلسلها وملابساتها في غنى عن أى مزيد من
الشرح والبيان لتحديد سبب الوفاة والمسئولين عن أحداثها ، وكم كان أجدى
بوزير الداخلية اللواء حسن ابو باشا بدلا من محاولة تحريف الوقائع في بيان
وزارته ، ان يصدر أمره الفورى بايقاف العميد حسين سليمان شلبى ، المسئول
الاول عن هذا الحادث الاجرامى ، والذى يخشى من بقائه في منصبه على سير
التحقيق والتأثير على الشهود ومعاوني العدالة !
● وما من شك في ان لجوء وزارة الداخلية في بيانها إلى التعمية والتضليل حول
حادث وفاة شهيد الواجب المرحوم حسين توفيق مراد والذى يجب الا يمر
بدون مجازاة الجاني أو الجناة وشركائهم بالمساعدة أو بالتحريض ، تقربا
للشرعية وسيادة القانون وحماة لحقوق الانسان وعلى رأسها حق كل مواطن في
الحياة هذا السلوك من جانب الوزارة من شأنه أن يزعزع الثقة وكل ماورد في
ذلك البيان المهلهل الهزيل الصادر عنها ، حول انتخابات ٢٧ مايو ١٩٨٤ ، وما
قيل عن حيادها ونزاهتها ، بينما وضح للجميع أنها كانت للأسف الشديد وخلافا
لكل التوقعات من أسوأ الانتخابات التي شهدتها البلاد خلال الستين عاما
الأخيرة !



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفد

التاريخ : ١٤ يوليـــو ١٩٨٤

الدكتور أسامة الباز فى ندوة نقابة الصحفيين

الرئيس مبارك يتابع الصحف الحزبية ويهتم بما تطرحه من قضايا

أثبتت الانتخابات أن أجهزة الحكم المحلى والمحافظ أخطر من أى وزارة فى التأثير على الانتخابات

كتب ثروت شلبى :

اعلن الدكتور أسامة الباز وكيل اول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ان حركة الشعب المصرى من أجل حصوله على حرياته السياسية والاقتصادية لم تبدأ بعد ثورة ٢٣ يوليو بل بدأت قبلها .

وأضاف الدكتور أسامة الباز فى الندوه التى اقيمت بنقابة الصحفيين مساء الثلاثاء الاسبق : ان الديمقراطية فى تصوره هى مشاركة أكبر قدر من الشعب فيها وفى توجيه سياسات الحكم وان نظام الحكم الحالى اتخذ الديمقراطية كأسلوب لاخيار فيه ولاردة عنه وليس هناك فرق بين الشخص الذى ينتمى الى حزب الاغلبية او حزب معارض.

وعن الصحافة الحزبية قال مدير مكتب الرئيس :

ان الرئيس مبارك يصر على قراءة جميع الصحف المصرية بما فيها الحزبية صباح كل يوم ، قبل مباشرة عمله وان الرئيس يهتم بوجهات النظر الحياة والممارسة السياسية وأضاف :



اسامه الباز

إن وجود الصحف الحزبية فى مصر ضرورى وأنتشارها ظاهرة صحية لانها تعبر عن قطاع كبير من الشعب ويجب عليها ان تأخذ فى الاعتبار التعبير عن المصلحة العامة .

وعن أحداث انتخابات مجلس الشعب قال :

لقد ظهر فى الانتخابات الماضية أن أجهزة الحكم المحلى وسلطات المحافظ أخطر من اى وزارة فى التاثير على الشعب فى مخافظته وتوجيهه

وعن التغيير الوزارى قال :

إنه سوف يتم إختيار المناصب الوزارية على أساس ان يكون للوزير رؤية سياسية تجاه حزب الاغلبية والاحزاب المعارضة والقضاء والصحافة ومؤسسات الدولة ، فلم تعد المناصب الوزارية فنية فقط ..

وعن عودة العلاقات المصرية السوفيتيه قال الدكتور الباز :

ان عودة العلاقات مع روسيا لايمثل انحرافا أو تقاربا نحوها كما يتصور الناصريون او اليساريون بل هو وضع طبيعى وصحيح لأن سياسة مصر الخارجية لاترتبط بعلاقات خاصة بأى دولة ، وأضاف : إن مصر رفضت ضغوطا امريكية من اجل عودة السفير المصرى الى اسرائيل فى اعقاب عودة العلاقات مع روسيا .


Bibliotheca Alexandrina
0490945